دراسات إسلامية
-٧-

منطق أرسطو

الجزء الأول

حققه وقدم له
الدكتور عبد الرحمن بدوي

الناشر

وكالة المطبوعات
الكويت

دار القلم
بيروت ـ لبنان



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى
١٩٨٠

فهرس الكتاب

كتاب المقولات

نقل اسحق بن حنين

كتاب العبارة

نقل اسحق بن حنين

صفحة

كتاب التحليلات الأولى

نقل تذارى

المقالة الأولى : نظرية القياس

صفحة

صفحة

المقالة الثانية من التحليلات الأولى

خصائص القياس ؛ النتائج الكاذبة ؛

أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس

صفحة

صفحة

فهــرس الكتاب

صفحة

المقالة الثانية من كتاب البرهان

(نظرية الحد والعلة) ٤٢٧ — ٤٨٥

صفحة

كتاب الطوبيقا

نقل أبى عثمان الدمشقى ٤٨٧ — ٦٩٥

المقالة الأولى من كتاب الطوبيقا

(الجدل وموضوعه — الحجج) ٤٨٩ — ٥٢١

فهـــرس الكتاب

كتاب الطوبيقا

ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي

(تتمة)

الرموز

> < : زيادة من عندنا ، أكثرها مأخوذ عن المقارنة بالنص اليوناني .

] [: زيادة في الأصل المخطوط ونقترح حذفها .

⟧ ⟦ : تعليقات من عند المترجم الأصلي أو خاصة بالمخطوطة .

ت : تعليق بالهامش في المخطوطة .

ف : فوق الكلمة في المخطوطة .

ص : نص المخطوطة الأصلي .

الأرقـــام

(١) الأرقام التي بين خطين مائلين هكذا / / هي أرقام صفحات وأعمدة وأسطر نشرة بكر (Bekker) لمؤلفات أرسطو في نصها اليوناني ، وهي النشرة المتخذة أساساً في كل ترقيم — هكذا على التوالي مثلاً : ١٣٤ ا ٥ ، ١٠ ، ١٥ الخ .

(٢) والأرقام الموضوعة بين معقوفتين في صلب الكلام — هكذا مثلاً : [٩٦أ] — هي أرقام أوراق المخطوطة المنشور عنها ، رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس .

تصدير عام

هذه هي الترجمة العربية القديمة لكتب أرسطو المنطقية ، ننشرها وفقاً للمخطوطة الممتازة رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس . وهدفنا من هذا النشر مزدوج : الأول أن نبعث هذا التراث العربي الجيد فنقدم للناس شاهداً على المنزلة العالية التي بلغتها عناية العرب بالتراث اليوناني : مما هو مشاهد في الدقة الرائعة التي تتمثل في هذه الترجمة ، وفي العناية التي أحيطت بها النصوص اليونانية بحيث حَرَص القومُ على أن تكون بين أيديهم أدق صورة عن الأصل : فلم يكتفوا بالترجمة الواحدة ، بل تعاقبت الترجمات على النص الواحد مما يؤذن بأنهم تقدّموا أشواطاً بعيدة في الترف العقلي ؛ فضلاً عن أنهم لم يقنعوا بما كان يقدّم إليهم ، فأحسّ منهم نفر بمتابعة الترجمة للنص الواحد بعينه حتى يستقر على قواعد ثابتة ، إن أمكن هذا الثبات أبداً ؛ وأبلغ شاهد على ذلك ما نرى هنا من أن بعض الكتب المنطقية لأرسطو قد ترجم أربع مرات ، وشاء الحسن بن سوار ، صاحب النسخة التي نقلت عنها هذه المخطوطة ، إلا أن يثبت هذه الترجمات كلها ، إمعاناً في تحرّي الدقة العلمية الى آخر حدودها ، ولهذا يقول : « فلأنا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت الينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويستعان ببعضها على بعض في إدراك المعنى »

(ورقة ٣٨٠ أ) . وهذا يدل كذلك على أن العرب في ذلك العهد — النصف الثاني من القرن الرابع — قد كانوا تجاوزوا مرحلة العمل السريع وترجمة كل ما يمكن ترجمته ، تلك المرحلة التي تقع في عهد كل من المأمون والمتوكل ، الى مرحلة التدقيق والترف بحيث لم يعودوا يثقون بتلك الترجمات السريعة التي نشأت تحت حَميَّة الروّاد الأوّل للتراث اليوناني : من مترجمين ، وأمراء قاموا على رعاية هؤلاء المترجمين . على أنه يلاحظ مع ذلك أن هذا العهد الثاني قد افترق عن العهد الأوّل بأن معظم الترجمات فيه كانت من السريانية الى العربية ، لا من اليونانية مباشرة . والسبب في هذا سببان : الأوّل قلة الذين يعرفون اليونانية بين المشتغلين بالترجمة ، والثاني أن أكثر المؤلفات اليونانية الفلسفية كانت قد ترجمها رجال العهد الأوّل أنفسهم الى السريانية ، توطئة لترجمتها من بعد الى العربية . فكانت المهمة التي خلفها أولئك لأبناء العهد الثاني محدودة موضّحة المعالم من قبل ، بحيث لم يعد أمامهم إلا أن يسيروا في الطريق التي رسمها أولئك الأسلاف .

وإنّا لنزداد عجباً من هذه الدقة إذا نظرنا في الجهاز النقدي الثمين الذي شَفَع به الحسن بن سوار هذه المخطوطة ، كما لاحظ مُنْك من قبل بحق (١) . فهو يقارن الترجمة في المواضع الكثيرة منها بنُقُول أخرى أو بالترجمة السريانية ، ومن هنا كانت لتعليقاته قيمة ظاهرة من نواحٍ عدّة .

والهدف الثاني من هذا النشر أن نستعين هذه الترجمات نفسها في استعمالنا الحالي لتلك المؤلفات اليونانية ، ما دامت على هذا النحو من الدقة ، إذ صارت تغني في الواقع عن ترجمتها من جديد لأنها تنهض بحاجاتنا العلمية اليوم ؛ ونهوضها بها لا يقتصر على دقة النقل ، بل يمتد خصوصاً الى دقة المصطلح الفني . والحق أن المصطلحات التي استخدمت فيها تكاد أن

---

(١) راجع كتابه : « أمشاج من الفلسفة اليهودية والعربية » ص ٣١٤ ، ط ٢ ، باريس سنة ١٩٢٧
S. Munk : *Mélanges de philosophie juive et arabe.*

تكفي كلها لما يتصل بالمنطق في هذا القسم منه ، اللهم إلا في أحوال نادرة قد يكون من الخير — طمعاً في مزيد الإيضاح — أن نستبدل بها غيرها . كل هذا ولم نتحدّث عن الفائدة الجُلّى من حيث تتبع تطوّر المصطلح الفنّي في المنطق عند العرب .

لهذا لم أكد أراجع هذه الترجمة العربية القديمة على أصولها اليونانية وترجماتها الحديثة حتى رأيت أن في نشرها الغَناء كلّ الغناء عن إعادة ترجمتها . ونحن قوم قد تطور لدينا النثر في نهضتنا الحديثة في اتجاه أدبي باعد كثيراً بينه وبين التلاؤم مع النثر الفلسفي الذي يمتاز بالإيجاز والإحكام . ولا بدّ لنا — من أجل إيجاد نثر فلسفي ظاهر القيمة — أن نعود إذاً الى ذلك النثر الفلسفي العربي القديم فنتأثره ونستلهمه كما فعلنا من قبل بالنسبة الى النثر الأدبي . لذا ترانا في حاجة مُلِحّة إذاً الى الاستعانة بالترجمات القديمة للمؤلفات اليونانية : نستغلها ونديم الاطلاع عليها حتى نحقق في النهاية ذلك النثر الفلسفي الجديد الذي نرنو بأبصارنا المتَطَلّعة بلهفة الى إيجاده . وليس في هذا كله ما يدعو الى أسر المرء لنفسه في قيود الماضي اللغوي ، بل هو على العكس من هذا يشدّ من أزر التوثب الى خلق لغة جديدة ، لأن العَوْد ها هنا عَوْدُ استلهام واستيحاء ، لا عود تقليد واقتصار واكتفاء . فليطمئن للمجددين بالهم من هذه الناحية كل الاطمئنان .

وإذاً فبعث هذه الترجمات القديمة له قيمة أثرية أولاً ، وقيمة فعلية ثانياً وعلى وجه التخصيص . ولهذه القيمة الأخيرة وفي سبيلها عنينا بأن نقدّم النص مزوّداً بكل ما يحتاج اليه اليوم من إيضاح وعلامات ترقيم ، ثم إنّا رددناه خصوصاً الى الترقيم للصفحات الذي صار العُمْدَةَ في هذا الباب ، وهو ترقيم نشرة بِكَر (Bekker) [1] لمؤلفات أرسطو ، فوضعناه في هامش هذه النشرة (الصفحة والعمود ورقم السطر هكذا على التوالي —

(١) *Aristotelis Opera,* ed. E. Bekker, Berlin 1831, 2 Bde.

مثلاً ٤٣ ب : ٥ ، ١٠ ، ١٥ الخ) ، — كما لو كنا سنفعل تماماً لو أننا قمنا نحن بالترجمة . كذلك قارنا هذه الترجمة القديمة بالنص اليوناني في نشرة كل من ڤيتس (Waitz) [1] وبِكَّر (Bekker) ، مستعينين أيضاً بالترجمات الحديثة : الفرنسية لتريكو (Tricot) [2] والألمانية في المكتبة الفلسفيـــة (Philosophische Bibliothek) ؛ فأصلحنا أو نبهنا على إصلاح ما في الترجمة العربية القديمة من نقص أو انحراف عن الأصل ، ووضعنا هذا الإصلاح بين هاتين العلامتين < > إن كان فيه إضافة ، أو بالهامش إن كان ثمت اختلاف ، وأفدنا من هذه المقارنة بين الترجمة القديمة وبين الأصل في استيضاح ما غمض في المخطوطة ، إفادة لا تحتاج الى فضل بيان ، لأننا استعنا هذه المقارنة في كل مَوْضِعٍ أشكلَ علينا فيه الأمرُ في المخطوطة . ثم قسمنا النص الى فصول كما اعتاد المحدثون أن يفعلوا في ترجماتهم ووفقاً لتقسيماتهم ، ووضعنا لها عنوانات أخذناها غالباً عن هؤلاء المحدثين ، اللهم إلا في بعض الأحوال التي كانت فيها العنوانات موجودة في النص العربي نفسه . وهكذا حاولنا أن نقدّم نصاً بذلنا فيه كل ما وسعنا حتى يتسم بالوضوح والدقة .

— ١ —

وها نحن أولاء نقدّم في هذا الجزء الأوّل الكتب الثلاثة الأولى من « الأورغانون » ، وهي : (١) كتاب « المقولات » ، (٢) كتاب « العبارة » ؛ (٣) كتاب « التحليلات الأولى » .

وأولها يبحث ، كما هو معروف ، في المقولات ، أي في الحدّ والأوجه التي تقال على الوجود . وليس هنا مجال البحث في صحة نسبة الكتاب الى

---

(١) Waitz (Th.) : *Aristotelis Organon graecae,* Leipzig, 1844-1846, 2 Bde.

(٢) Aristote : *Organon,* tr. fr. par Tricot, Paris. 1936. sqq.

أرسطو والفصل في النزاع القائم بين فريق المؤيدين — ويمثله الشـــراح والمؤرخون الأقدمون وجمهرة من المحدثين — وبين فريق المنكرين من أولئك النقاد الذين نظروا في الكتاب من ناحية المذهب المعروض فيه والأسلوب والخصائص اللغوية والنحوية السائدة في كتابته فوجدوها لا تتفق مع المألوف عن أرسطو في هذه النواحي . على أن رأي الفريق الأوّل لا يزال هو السائد . بيد أن الرأي الراجح هو على عكس هذا فيما يتصل بالفصول الستة الأخيرة (من العاشر الى الخامس عشر ، ص ٣٨ — ص ٥٤ من هذا الكتاب) ، وهي المعروفة باسم « لواحق المقـــولات » (postpredicamenta) : فأغلب الظنّ أنها ليست من عمل أرسطو ، بل من عمل أحد تلاميذه الأوّلين ، ويخصون بالذكر منهم ثاوفرسطس وأوذيموس ، وإن كان فيها روح مذهب أرسطو سائدة .

أما عن مترجمها العربي في مخطوطتنا فلدينا هذه الفقرة في آخر نص هذا الكتاب ، وتقول : « تم كتاب أرسطوطالس المسمى قاطيغوريا ، أي المقولات ، ... < صححه > [1] الحسن بن سوار من نسخة يحيي بن عدى التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرْعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحْيي بن عَدِيّ المنقولة من دستور الأصل بخط إسحق بن حُنَيْن ، فكان موافقاً » . ومعنى هذا أن الحسن بن سُوار ، وكان تلميذ يحْيي بن عَدِيّ (المتوفى سنة ٣٦٤ هـ = سنة ٩٧٥ م) ، قد نقل هذه النسخة من نسخة يحيي بن عدي ، وهذا نقلها أو قابل نسخته على دستور الأصل الذي بخط إسحق الناقل ، أي أن يحيي بن عدي قابل نسخته على النسخة الأصلية التي كتبها اسحق بن حنين الذي ترجم الكتاب .

---

(١) هذه الكلمة غير ظاهرة الآن في المخطوطة ، لكن زنكر (Zenker) يدّعي أنه قرأها وكانت في الأصل : « صحه » ؛ ولعلها كانت : « نقله » .

وكان فهرست مخطوطات المكتبة الأهلية بباريس قد ذكر أن المترجم هو عيسى بن زُرْعة اعتماداً — فيما يزعم — على ما في المخطوطة ، والواقع أنه ليس في المخطوطة شيء من هذا كما ترى ، وإنما كان عند ابن زرعة نسخةٌ راجعها الحسن بن سوار ، ونسخة ابن زرعة هي الأخرى منقولة عن نسخة يحيى بن عدي ، وهذه بدورها منقولة عن دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حُنَيْن .

لهذا جاء زنكر [1] (Zenker) في نشرته لهذا الكتاب لأوّل مرة فصحح هذا الخطأ الذي وقع فيه أيضاً ڤنرش [2] (Wenrich) في كتـــابه عن « المؤلفين اليونان في التراجم والشروح العربية » ، فقال عن المترجم إنه إسحق بن حنين .

بيد أن الأمر ليس مع ذلك على هذا النحو من السهولة . ذلك أن صاحب « الفهرست » لم يذكر أن إسحق بن حنين ترجم كتاب المقولات ، بل ذكر أن المترجم له هو حنين نفسه ، لا إسحق ؛ ولم يذكر إسحق إلا من بين الذين وضعوا لهذا الكتاب « مختصراتٍ وجوامع مُشَجَّرة وغيرَ مُشَجَّرة » ، ومنهم ابن المقفع (محمد بن المقفع ؟ [3]) وابن بهريز (؟) والكندي وأحمد بن الطيب والرازي . وعدم ذكر ابن النديم لإسحق بن حنين مترجماً للكتاب ترجمة كاملة أمرٌ له خطره ، لأن ابن النديم واسع

---

(١) *Aristotelis Categoriae, Graece* cum versione Arabica Is. Honeini filii. et variis lectionibus textus graeci e versione arabica ductis edidit. J. Th. Zenker, Lipsiae, 1846, P. 3, 7.

(٢) Wenrich : *De Auctorum Graecorum versionibus et Commentariis,* P. 131, Lipsiae, 1842.

(٣) راجع مقال باول كراوس في كتابنا « التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية » ، ص ١٠١ — ص ١١٧ ، القاهرة ، ط ٢ سنة ١٩٤٦ .

الاطلاع ثِقَـةٌ دقيق ، وإسحق بن حنين مشهور ، وترجمته لا بدّ أن تكون متداولة ، فكيف أغفله ابن النديم ؟ ! .

لذا جاء أوجُسْتُ مُلّر في كتابه عن « الفلاسفة اليونان في النقول العربية »[1] فاختار أن يكون الناقل هو حُنَيْن ، لا إسحق ، وحاول تأييد رأيه هذا بهذه الواقعة ،وهي أن لحنين كتاباً اسمه «كتاب قاطاغورياس عـلى رأي ثامسطيوس »[2] . على أن هذا لا ينهض حجـة . ويرى اشتينشنيدر[3] أن من الممكن افتراض أنه استخدمت ترجمة حُنَيْن الى السريانية . ومعنى هذا أنه يرى أن ترجمة حنين التي ذكرها « الفهرست » (ص ٣٤٧ ، طبعة مصرية بدون تاريخ) إنما كانت الى السريانية ، لا الى العربية . لكن يلاحظ أن نص ابن النديم هو : « الكلام على قاطيغورياس ، بنقل حنين بن إسحق : — فممّن شرحه وفسره ... » ، والمفهوم من هذا أو الأقرب الى الفهم أن يكون هذا النقل الى العربية ، وإلا ذكر ابن النديم ، كعادته[4] ، أن نقل حنين بن إسحق كان الى السريانية . فهل يكون في النص قلب وكان الأصل هو : إسحق بن حنين ، لا حنين بن إسحق ؟ يجوز أيضاً وإن كان غير محتمل كثيراً .

علينا ، على كل حالٍ ، أن نعتمد على ما ورد في مخطوطتنا من بيانات لا لبس فيها ، وهي أن هذه النسخة منقولة عن نسخة يحيى بن عَدِيّ ، المنقولة بدورها عن نسخة الدستور الأصل الذي بخط إسحق الناقل .

---

(١) August Müller : Die griechischen Philosophen in der arabischen Ueberlieferung, Halle 1873.

(٢) « الفهرست » لابن النديم ص ٢٩٥ ؛ ابن أبي أصيبعة : « طبقات الأطباء » ص ٣٠٠ .

(٣) في كتابه « التراجم العربية عن اليونانية » ، ليبسج سنة ١٨٩٨ ، ص ٣٦
Moritz Steinschneider : Die Arabischen Uebersetzugen aus dem Griechischen. Leipzig, 1898.

(٤) راجع هذا في كلامه عن كتاب باري أرمينياس وكتاب الطوبيقا الخ.

والدستور الأصلي معناه الترجمة الأصلية . اللهم إلا أن نفترض أن تكون نسخة إسحق بن حنين منقولة عن دستور الأصل الذي هو ترجمة أبيه حنين بن إسحق ، لكنه فَرْضٌ بعيد جداً مع ذلك ، لذكره كلمة « الناقل » ، فلا نظن أنه يقصد منها « المترجم » عامة ، لا « المترجم لهذا الكتاب خاصة » ؛ أو أن نفترض أن كلمة « دستور الأصل » معناها « الأصل اليوناني » ، وهذا فرض يكاد يكون مستحيلاً ، لأن كلمة « دستور » كما تستعمل في هذه المخطوطة لا تدل على هذا بدليل ما ورد خصوصاً في ص ٢٦٥ أ هكذا : « ذكر ناسخها أنه كتبها في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني ... » .

فالخلاصة إذن أنه لا بد لنا أن نقول إن ترجمة كتاب « المقولات » هنا في هذه المخطوطة من عمل إسحق بن حنين .

– ٢ –

والكتاب الثاني هو كتاب العبارة أو باري أرمينياس . ولا إشكال في مَنْ تَرْجَمَه . فمترجمه هو إسحق بن حنين كما ورد في آخر نص هذا الكتاب في مخطوطتنا حيث قال بكل صراحة : « تم كتاب أرسطوطاليس باري أرمينيس » أي « في العبارة » ، نقل إسحق بن حنين . نقِل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عَدِي التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق ابن زُرْعة ، نسخها من خط يحيى بن عَدِيّ المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين » (ورقة ٢٤ ب ، راجع بعدُ ص ٩٩) . وهذه الفقرة كذلك توضح لنا الفقرة السابقة الخاصة بكتاب المقولات من حيث معنى كلمة « دستور الأصل » ، فتؤكد لنا ما ذهبنا اليه من تفسير ذلك بمعنى نسخة الترجمة الأصلية . كما أن قوله : « نقل إسحق بن حنين » يدلنا كذلك

على أن البياض الموجود في مثل هذا الوضع في الفقرة الخاصة بكتاب المقولات يجب ان يملأ بنفس العبارة : « نقل إسحق بن حنين » .

كذلك نجد ابن النديم يقول عن هذا الكتاب : « الكلام على باري أرمينياس : نَقَلَ حُنَيْنٌ الى السرياني ، وإسحق الى العربي ، النصّ » (« الفهرست » ، ص ٢٨٩ نشرة فلوجل ، ص ٣٤٨ طبع مصر ، بدون تاريخ) . غير أن ثمت مع ذلك صعوبة : هي فيما إذا كان نقل إسحق عن اليونانية مباشرة ، أم عن النقل السرياني الذي قام به أبوه حنين ؟ كلاهما جائز ، وإن كان الأرجح أن يكون نقل إسحق عن اليوناني ، لأن إسحق قد اعتاد الترجمة عن اليونانية مباشرة ، بل إنه كان ينقل كثيراً من اليونانية الى السريانية ؛ وإذن لم يكن بحاجة الى الترجمة السريانية .

ومن الغريب أن اشتينشنيدر (في الكتاب المشار اليه آنفاً ، ص ٤٠) يزعم أن مخطوطة باريس تضع اسم « يحيي بن حنين » مكان « إسحق بن حنين » ، مع أنه – كما رأينا في الفقرة التي أوردناها من قبل – لا صحة لهذا مطلقاً : فمخطوطة باريس تذكر اسم « إسحق بن حنين » بكل وضوح ثلاث مرات في تلك الفقرة . فكيف ادّعى اشتينشنيدر هذا الادّعاء الغريب ! يغلب على الظن أنه لم يطلع على تلك المخطوطة ، وإنما تلقي هذا الخبر عن فهرس أو كتاب أساء صاحبه القراءة !

ولقد نشر ج . ا . هوفمن (G. E. Hoffmann) الترجمة السريانية لكتاب العبارة ، وأورد في نشرته شذرة مأخوذة عن ترجمة عربية أقرب الى النص اليوناني منها الى الترجمة السريانية . ولعل هذا من شأنه أن يزيد في تأييد ما رجحناه من أن تكون ترجمة إسحق الى العربية قد عملت عن النص اليوناني مباشرة .

وأخيراً نصل الى كتاب « التحليلات الأولى » أو « أنالوطيقا الأولى » أو « القياس » . وقد ورد في المخطوطة أنه نقل تذاري ، أو ثياذورس (Theodorus) . و « الفهرست » يؤكد لنا هذا أيضاً فيقول : « الكلام على أنالوطيقا الأولى : نقله ثيادورس الى العربي ، ويقال : عرضه على حنين فأصلحه، ونقل حنين قطعة منه الى السرياني ؛ ونقل إسحقٌ الباقي الى السرياني » (ص ٣٤٨ من الطبعة المصرية) . فلا صعوبة إذن في اسم المترجم . إنما الصعوبة في حقيقة هذا المترجم ، من هو ؟

هل هو ثيادورس أبو قُرّة أسقُف حَرّان [١] (ولد سنة ٧٤٠ م = سنة ١٢٨ هـ وتوفي سنة ٨٢٠ م = ٢١٠ هـ) ؟ هذا غير ممكن ما دام صاحب « الفهرست » يقول إنه عرض نقله على حنين فأصلحه ، وحنين ولد سنة ١٩٤ هـ (= سنة ٨٠٩ م) وتوفي سنة ٢٦٤ هـ (= سنة ٨٧٧ م)، أي أنه ولد قبل وفاة ثيادورس أبو قرة بإحدى عشرة سنة ، فمن المستحيل إذاً أن يكون ثيادورس أبو قرة قد عرض نقله على حنين . لهذا لا بد أن يكون تذاري (= ثيادورس) المقصود هنا شخصاً آخر غير ثيادورس أبو قرة أسقُفٍ حَرّان . وهنا نجد اشتينشنيدر (الموضع السابق ص ٤١ ، تعليق ٢٠٩) يقدم هذا الافتراض في صيغة الاستفهام ، ألا وهو أن يكون تذاري هذا هو أسقف الكَرْخ في بغداد الذي ذكره ابن أبي أصيبعة من بين الأطباء . وهو افتراض لا نجد ما يؤيده أو يفنّده . على أن ترجمة إسحق الى السريانية قد ورد ذكرها مراراً في التعليقات المكتوبة على هامش هذا الكتاب (راجع مثلاً بعد ص٢١٢ تعليق ٢) ، وقد أُصْلِحَتْ الترجمةُ في بعض المواضع

---

(١) راجع فيما يتصل به بحث جراف بعنوان « كتب ثيادورس أبي قرة في العربية » .
G. Graf : Die arabischen Schriften des Theodor Abu Qurra (Forschungen zur christlischen Literatur = und Dogmengeschichte, XI, Paderbom 1910).

بمراجعتها على ترجمة إسحق هذه . وقد فصلت هذه التعليقات كذلك الموضع الذي عنده انتهى نقل حنين وهو ص ٣٣ ب س ١٤ ، ومن عنده ابتدأ نقل إسحق .

بيد أنه يلوح كذلك من هذه التعليقات أن ثمت نقلاً قديماً آخر رجع اليه يَحْيَى بن عَدِي (راجع بعد مثلاً ص ١٧٣ تعليق ١) ؛ وأن ثمت نقلين الى السريانية لثاوفيل ولأثالس ، لم يذكرهما صاحب « الفهرست » ، كذلك يرد فيها ذكر ترجمة لابن البطريق ، وهي أيضاً لم يذكرها صاحب « الفهرست » .

— ٤ —

ومن بين هذه الكتب الثلاثة قد نُشِر من قبلُ كتابان :

(أوّلاً) كتاب « المقولات » نشره زنكر (J. Th. Zenker) في ليبتسج سنة ١٨٤٦ تحت عنوان : « كتاب المقولات لأرسطوطاليس مع الترجمة العربية لإسحق بن حنين والقراءات المختلفة للنص اليوناني المستخلصة من الترجمة العربية » . وكما يتبين من هذا العنوان حاول الناشر أن يبين اختلاف القراءات بين النص اليوناني والترجمة العربية ، فنشر النص اليوناني ووضع تعليقات منتزعة من مقارنته بالترجمة العربية التي نشرها على أساس مخطوطة باريس هذه .

(ثانياً) كتاب « العبارة » الذي نشره ايزيدور بولك[1] (I. Pollak) وفقاً لمخطوطة باريس كذلك ، ولم ينشر النص اليوناني معه ، بل اكتفى بالترجمة العربية مع ترقيم صفحاتها وفقاً لنشرة بكر (Bekker) .

---

(١) Isidor Pollak : Hermeneutik des Aristoteles in der arabischen Uebersetung des Ishak Ibn Honain.

ثم نشره كذلك الأب موريس بويج على هامش نشرته لكتاب « تلخيص كتاب المقولات » لابن رشد [1] على أساس مخطوطة باريس كذلك ؛ لكن لكونها على هامش هذا الكتاب ، فإنها لا تعدّ نشرة قائمة بذاتها .

أما أنا لوطيقا الأولى فإننا ننشره لأوّل مرة مع جميع التعليقات والهوامش والتقييدات الواردة في المخطوطة لأنها مفيدة الى حدّ بعيد ، إذ هي بمثابة جهاز نقدي ممتاز يقدّم لنا خير صورة للتدقيق في الحصول على خير ترجمة مستطاعة . وأما الناشران اللذان نشرا كتابي المقولات والعبارة فلم يوردا ما هناك من تقييدات وحواشٍ في المخطوطة [2] .

والى أن تتم نشرتنا للأورغانون كله ، سنؤجل عمل معجم المصطلحات الذي سنضع فيه المصطلحات العربية الواردة في هذه الترجمة ، ونضع في مقابلها المصطلحات اليونانية الأصلية ، ونضيف اليها كذلك ترجماتها في بعض اللغات الأوروبية الحديثة حتّى يكون المعجم أجزل عائدة وأوسع فائدة .

ولنشرع الآن في وصف المخطوطة :

— ٥ —

وصف مخطوطة الأورغانون رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس (= Anc. fonds 882 A) .

---

(١) Maurice Bouyges, S. J. : Bibliotheca arabica Scholasticorum, t. IV.

(٢) ننشر في هذه الطبعة الثانية للتعليقات على كتاب « المقولات » الواردة في مخطوطة باريس .

(١) في الصفحة الأولى (١ ا) عنوان الرسالة الأولى هكذا : « كتاب ريطوريقا لأرسطوطاليس » .

(٢) ص ١ ب في أعلى : « الله استكفى الزلل ، في الفكر والقول والعمل .

فهو حسبي ونعم الكافي

بسم الله الرحمن الرحيم . نستعين بالله .

المقالة الاولى من كتاب ارسطوطاليس

المسمى « ريطوريقا ، أي الخطابة »

وفي الهامش تعليقات بالأحمر والأسود .

وكذلك ترد تعليقات وتصحيحات في ص ٢ ب ، وتعليقة بالأحمر ص ٣ ب ، وتعليقتان ص ٥ ا ، و ٣ تصحيحات ص ٨ ا ، وفي ص ٩ ا تصحيح وكذلك ٩ ب ، وفي ص ١٨ ب تصحيح طويل بالأسود وتعليق بالأحمر يقول إنه رجع الى اليوناني ، وتصحيح في ١٩ ا ، ١٩ ب ، ولفظتان بهامش ٢٠ ا وتوجد خروم في ٢١ ا ، ب وتصحيح في هامش ٢١ ب .

وفي ص ٢٤ ب تنتهي المقالة الأولى هكذا : « تمت المقالة الأولى من ريطوريقى ولله الحمد حق حمده » .

(٣) في ص ٢٥ ا تبدأ « المقالة الثانية من كتاب ريطوريقا » .

وأوّلها : « بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين ... قال أرسطو طاليس : ... » .

ثم ترد شروح في ص ٢٥ ب ؛ وفي ورقة ٢٨ خرم ، مع تصحيحات في ص ٢٨ ب ، وشرح في ٢٩ ا ، ب ، وتصحيحات في ٣٠ ا — ٣١ ا ، ٣٣ ا ، وشرح في ٣٤ ا وفي الورقة خرم ، وتصحيح في ٣٦ ا ، وفي ٣٦ ب تصحيح وشرح مرتين ، وفي ٣٨ ا شرح واحد ، وكذلك ٣٩ ا ، وكذلك ٤٠ ا ، ب ، ٤١ ا ، ويوجد خروم في ٤٢ مع شرح في ٤٢ ب ، وكذلك خروم وشرح في ٤٣ ؛ وشرح في ٤٤ ب وتصحيح في ٤٥ ب وخرم في ٤٦ وتصحيح في ٤٧ ا . وفي ص ٤٨ ب : « تمت المقالة الثانية من الريطوريقه ، ولله الحمد حق حمده » .

(٤) وفي ص ٤٩ ا تبدأ المقالة الثالثة : في تلك الصفحة تعليقات ، والورقة ٥٠ بها خروم وصعبة القراءة نظراً لسمك الورق الشفاف الموضوع عليها ، وكذلك الحال في ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ؛ وفي ص ٦٥ أوراق صغيرة ملصقة فوق الورق ومكتوب عليها ما كان تحتها .

وفي ص ٦٥ ب « تمت المقالة الثالثة من ريطوريقا ... » .

ثم ترد إقرارات بالمراجعات منها : « تمت المقابلة من النسخة التي بخط أبي علي بن السمح ووقع التصحيح بحسبها ... » ، « طالع فيه ابراهيم الدمشقي اليوسفي » .

ويرد في آخر الصفحة : « تمت مقابلته في التاريخ الذي سنته ثماني عشرة وأربعمائة لهجرة سيدنا محمد ﷺ » .

— ب —

في أوّلها (ص ٦٦ ا) : « بسم الله الرحمن الرحيم .

أنولوطيقا الأولى نقل تذاري

وتنتهي هذه المقالة في ص ١٠٧ ب . وتبدأ الثانية في ص ١٠٨ ا وتنتهي في ١٣٠ ب .

— حـ —

ثم يأتي كتاب « أرسطوطاليس » في الشعر نقل أبي بشر متى بن يونس القُنَّائي من السرياني الى العربي : « قال أرسطوطاليس : « إنّا متكلمون الآن في صناعة الشعر ... » .

وهذه الرسالة مكتوبة بخط نسخي يخالف خط الكتابين الأولين ، تبدأ بصفحة ١٣١ ا ، وتنتهي في ص ١٤٦ ب .

— د —

ثم يأتي بعدها مباشرة تكملة إيساغوجي فرفوريوس ، ويظهر أنها ناقصة الأوّل ، وهي بخط مخالف للخطين السالفين . وتبدأ هذه الصفحة هكذا : « جنس لجماعة قوم لهم نسبة بوجه من الوجوه الى واحد ، وبعضهم الى بعض على المعنى الذي يقال به جنس الهرقليين من قِبَلِ نسبتهم من واحد ، أعني من هرقل . إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة الى بعض مِن قِبله قد يُدْعى جنساً بانفصالهم من سائر الأجناس الأخر . وقد يقال أيضاً على جهة أخرى جنس لمبدأ كون كل واحد واحد ، إما من الوالد

أو من الموضع الذي يكون فيه الإنسان ، فإنه على هذه الجهة نقول : إن جنس أورسطس من طنطالس وأولس من أيرقلس . ونقول أيضاً إن جنس أفلاطن أثيني ... » .

فكأن الكلام هنا عن الجنس .

وهوامش هذه الرسالة مملوءة بالتعليقات في الهامش .

وفي ص ١٥٦ ب : « تم مدخل فرفوريوس الموسوم بايصاغوجي نقل أبي عثمان الدمشقيّ . قوبل بــه نسخة مقروءة على يحيى بن عدي ، فكان موافقاً » .

— هـ —

في أوّل ص ١٥٧ ا ترد تعليقة طويلة للحسن بن سوار يوضح فيها موضوع كتاب المقولات ، وكذلك تعليقة طويلة تشغل ص ١٥٧ ب كلها ، ثم تستمر تعليقاته الطويلة هذه في الصفحات ١٥٨ ا ، ب ، و ١٥٩ ا ، ب ، ثم في ١٦١ ا و ب ، ثم ترد في ص ١٦٤ ا ، و ١٦٥ ا شروح بالأحمر في الهامش وفوق الكلمات في الداخل ، كذلك في ١٦٦ ب ، ١٦٩ ب ، ١٧٠ ا ، ب ، ١٧١ ب ، ١٧٢ ا ، ١٧٣ ا ، ١٧٤ ا ، ١٧٥ ب ، ١٧٦ ب ، وتعليقات أطول بالأحمر في ١٧٨ ا وفي ص ١٧٨ ب : « تَـمّ كتاب أرسطوطاليس المسمى قاطيغوريا أي المقولات ...

< نقله > الحسن سوار من نسخة يحيى بن عدي التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرْعة ، نسخها أيضاً من نسخة يَـحْيَـى بن عَـدِيّ

المنقولة من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حُنَيْن ، فكان موافقاً ، فالحمد لله على إنعامه » .

– و –

وفي ص ١٧٩ ا يرد : « كتاب أرسطوطاليس ، باري أرمينياس ، أي في العبارة » ، وفي هامشها تعليقات عديدة بعضها لأبي بشر متى بن يونس ، والآخر للحسن بن سوار ، وكذلك الحال في ص ١٧٩ ب ، فيها تعليقات للحسن ولأبي بشر ؛ وترد تصحيحات وتفسيرات في ١٨٠ ا ، ب ، ١٨١ ا ، ب ، ١٨٢ ا ، ب ، وفي ١٨٤ ب تعليقات بالأحمر طويلة، وفي ١٨٥ ا تعليقات طويلة بالأسود ، ثم بالأحمر في ١٨٥ ب ، ١٨٦ ا ، ب ، ١٨٧ ا ، ب – ١٩١ ب .

وفي ١٩١ ب : « تم كتاب أرسطوطاليس ، پاري أرمينيس ، أي في العبارة ، نقل إسحق بن حُنَيْن . نُقِل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عدي التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زرعة ، نسخها من خط يحيى بن عدي المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حُنَيْن ، فكان موافقاً » .

– ز –

وفي ص ١٩٢ ا : « بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب أنولوطيقا الأواخر ، وهو المعروف بكتاب البرهان لأرسطوطالس ، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي الى العربي ، من نقل إسحق بن حُنَيْن الى السرياني » .

وبهذه الورقة خرم كبير وفي الهامش شروح صغيرة ، وفي الورقة ١٩٣ خروم صغيرة وشروح بالأحمر في الداخل ، وكذلك الحال في الورقة

١٩٤ ، وفي الورقة ١٩٥ خروم كبيرة ، وفي الورقة ٢٠٠ خروم صغيرة ، وفي ٢٠١ خرمان ، وفي ٢٠١ ب تعليق بالأحمر في الهامش ، وفي ٢٠٢ ا ، ب تعليقات عديدة أغلبها بالأحمر ، وكذلك في الصفحات التالية كلها حتى آخر المقالة في ص ٢٢٢ ب ويوجد خرم كبير في الورقتين ٢٠٩ و ٢٢٢ .

وفي ص ٢٢٢ ب : « تَمّتْ المقالةُ الأولى من كتاب أرسطوطاليس في البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس القُنّائي من السرياني الى العربي . نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار ؛ قوبل به نسخة كتبَتْ من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرْعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي ، فكان موافقاً لها » .

ثم تعليقة أخرى بخط أحدث هكذا : « قرأتُ هذه المقالة قراءة فهم بحسب الاجتهاد والقدرة بالقسطنطينية ، وعلِمْتُ على سَقَمٍ أحملُه على الناسخ ... » .

وفي ص ٢٢٣ ا تأتي « المقالة الثانية من كتاب البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس من السرياني » . وتتوالى التعليقات في أغلب صفحاتها .

وتنتهي في ص ٢٤١ ا حيث يرد : « تمت المقالة الثانية من أنولوطيقا الثانية ، وهي آخر كتاب البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس القُنّائي من السرياني الى العربي . نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار . قوبل به نسخة كُتِبَتْ من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرْعة ، المنقولة من نسخة يحيى بن عَدِي ، فكان أيضاً موافقاً لها » .

— ح —

وهنا ترد في ص ٢٤١ ب « المقالة الأولى من كتاب طوبيقا نقل أبي

عثمان الدمشقي » ، وفي هامشها تعليقات بالأحمر والأسود ، وفي الورقة ٢٤٤ خرم . وتنتهي في ص ٢٥٣ ب . وفي ص ٢٥٤ ا المقالة الثانية وتنتهي في ص ٢٦٥ ا هكذا : « تمت المقالة الثانية من كتاب طوبيقا » . ثم : « وجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايته : في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمتها على ما أوجبه ظاهرُ لفظها ولم يصحَّ لنا معناها ، ونحن نراجع النظر فيها ، فما صح لنا معناه منها نبهنا عليه إن شاء الله .

« نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار التي صححها من نُسَخٍ نَظَرَ فيها على أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ الى السرياني وأصلحه على ما أوجبته النسخُ السريانية .

« قوبل بالمقالة الأولى . وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة . ذكر ناسخهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضاً باليوناني وصححها بحسب ذلك ، فكان أيضاً موافقاً » .

وفي ص ٢٥٦ ب « المقالة الثالثة منه » أي من « الطوبيقا » . وبها في هذه الصفحة تعليقان بالأسود ، كذلك توجد تعليقات في ص ٢٦٨ ا واحد بالهامش والباقي فوق الكلمات ، ومثل هذا في ص ٢٦٨ ب ، وفي ٢٦٩ ب تصحيح عن السرياني بالهامش ، وفي هامش ٢٧١ ا تفسير . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٧٢ ا وتبدأ المقالة الرابعة . وفي ص ٢٧٢ ب تعليق وتفسيرات ، وفي ص ٢٧٤ تصحيح في الداخل ، وفي ٢٧٦ ا تفسير ونقل آخر ، وفي ٢٧٦ ب نقل بالهامش آخر وكذلك تفسيرات صغيرة في داخل ٢٧٩ ا و ب ، ٢٨٠ ب ، ٢٨١ ا ، ونقل لإسحق في ٢٨٢ ب . وتنتهي المقالة الرابعة في آخر ص ٢٨٣ ب .

وتبدأ المقالة الخامسة في ص ٢٨٤ ا وفيها مراجعات في الداخل ، وفي ٢٨٦ ا ، ب تصحيح عن السرياني بالهامش ، وكذلك توجد قراءات

في داخل ٢٨٩ ا ، وقراءات عن السرياني في ٢٧٠ ب ، ٢٩١ ا ، وشرح في هامش ٢٩٤ ا . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٩٦ ب . ثم تبدأ المقالة السادسة ، وفي ص ٢٨٩ ب تفسير لأبي بشر وقراءة عن السرياني ، وفي ٣٠١ ا تعليق ونقل عن السرياني ، ثم تصحيح ونقل عن السرياني في ص ٣٠٢ ب ، ثم في ص ٣٠٥ ا نُقولٌ عن السرياني في الهامش ، كذلك في ٣٠٥ ب ، ومراجعات عن ترجمة إسحق في ص ٣٠٦ ا وشروح صغيرة فيها وفي ٣٠٦ ب ، ٣٠٧ ا . وتنتهي المقالة السادسة في ص ٣١٠ ا .

وتبدأ السابعة في ص ٣١٠ ب وبهامشها قراءة عن السرياني بنقل إسحق ، وفي ٣١٢ ب نقل لإسحق ونقل لأثانس ؛ وفي ٣١٣ ب نقل عن نقل إسحق للسرياني ومقارنة بين الدمشقي وأثانس .

وفي ص ٣١٤ ب يرد : « تمت المقالة السابعة من كتاب « طوبيقا » نقل أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي ، وهي آخر ما وجدت من نقله لهذا الكتاب .

« قوبل به النسخة المنقولة من الدستور الأصلي المصححة عليه » .

وفي ص ٣١٥ ا « المقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا » بنقل ابراهيم ابن عبد الله الكاتب من السرياني بنقل إسحق » . وأوّلها : « وقد ينبغي لنا بعد ذلك أن نتكلم في الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . فيجب أوّلاً إذا كُنْتَ معتزماً على السؤال أن تستنبط الموضع الجدلي الذي منه ينبغي أن تأتي بالحجة ؛ وثانيا أن تُعِدَّ السؤال وترتب كل شيء بحسب الموضع الجدلي ... » وفي ص ٣١٩ ا مقارنة بنسخة أخرى ، وكذلك في ٣٢٠ ا ، وفي ٣٢٣ ا ، ب من نقل إسحق ، وكذلك ترد تعليقة في هامش ٣٢٦ ب .

وفي ص ٣٢٧ ا : « تمت المقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا » بنقل

ابراهيم بن عبد الله ، وهي آخر الكتاب » . ويرد الى جوارها : « قُوبل به وصَح » .

– ط –

وهنا نصل الى كتاب « سوفسطيقا » فنجد له ثلاث ترجمات وضعت الواحدة منها تحت الأخرى، وهي ترجمة أبي زكريا يَحْيَى بن عَدِيّ من السرياني بنقل أثانس من اليوناني ؛ وترجمة أبي علي عيسى بن إسحق بن زُرْعة من السرياني بنقل أثانس من اليوناني . ثم نجد في ص ٣٢٧ ب كذلك « نقلاً قديماً منسوباً الى الناعمي ولست أعلم من أي لغةٍ نَقَلَه » .

ويبدأ هذا الكتاب في ص ٣٢٧ ب هكذا : « بسم الله الرحمن الرحيم . «سوفسطيقا» بنقل الفاضل أبي زكريا يحيي بن عدي – أعلى الله منزلته – ، وبنقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زرعة ، وبنقل قديم منسوب الى الناعمي ؛ مثبت في كل صفحٍ ما نقله كلٌّ واحدٍ وغيرُه عن المعاني الثابتة في ذلك الصفح » .

والحق أننا نجد في الصفحة التالية (ص ٣٢٨ ا) : « ترجمة أخرى < لـ > كتاب أرسطوطاليس على مباكتة السوفسطائيين : إنا قائلون على المباكتات السوفسطائية التي يرى أنها مباكتات وإنما هي مُضِلاَّت، وليس بمباكتات ؛ ومبتدئون – كالطبيعة – من المقدمات الأولى . ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس بموجود لكن نظن أنه صحيح ... » .

وهكذا يتوالى في الصفحات أوّلاً نقلُ أبي زكريا يحيي بن عدي ، ثم نقل عيسى بن زرعة ، ثم نقل قديم ، ثم في أحيان قليلة جداً « نقل آخر » .

ثم ترد كذلك تعليقات على اختلاف النقول وضعها الحسن بن سوار .

كذلك نجد عدّة شروح وتفسيرات كُتِبَ أغلبها بالاحمر عند مواضعها من الأصل .

على أن النقول الرئيسية التي ترد تباعاً هي النقول الثلاثة : نقل يحيى بن عدي ، ونقل عيسى بن زرعة ، و « نقل قديم » ، ينسب الى الناعمي . فمعظم الصفحات تتوالى هكذا : في الصفحة اليمنى نقل يحيى بن عدي في أعلى ، ونقل عيسى بن زرعة في أسفل ، وفي الصفحة اليسرى النقل القديم وقد تضاف اليه نقول أخرى بقلم أحمر .

وينتهي نقل يحيى بن عدي هكذا : « تم كتاب أرسطوطاليس في تبكيت السوفسطائيين ، نقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدي ، رفع الله درجته وألحقه بالأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل طبقته — من اللغة السريانية الى اللغة العربية . وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التي نُسِخَتْ منها هذه النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عَدِيّ التي بخطه » (ص ٣٧٩ ب في الوسط) .

وينتهي نقل عيسى بن زرعة هكذا : « تم كتاب سوفسطيقا ، أي التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطاليس الفيلسوف ، نقل عيسى بن إسحق ابن زرعة ، من السرياني بنقل أثانس . وكتب هذه النسخة من نسخة الحسن ابن سوار ، وهي منقولة من دستور الناقل » (ص ٣٧٩ ب عند الآخر) .

وينتهي النقل القديم هكذا : « تم كتاب أرسطوطالس المسمى « سوفسطيقا » في التبصير بمغالطة السوفسطائية — نقل الناعمي ، ولله على ذلك الحمد والمنة » (ص ٣٨٠ ا في الوسط) .

ثم يرد بعد هذا : « نَسَخْتُ هذا النقلَ من نسخةٍ بخط أبي الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه . وفي آخرها ما هذه حكايته : نسختُ هذا النقل من نسخةٍ خُيِّل [1] إليّ أنها بخط أبي نصر الفارابي ؛ وكان النصف

---

(١) مشكولة في الأصل .

الأوّل منها مصححاً جيداً ، والنصف الثاني مسقاماً .

« قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار [١] رضي الله عنه :

« لما كان الناقل يحتاج — في تأدية المعنى الى فهمه باللغة التي منها يَنْقُلُ — الى أن يكون متصوراً [١] له كتصوّر قائله ، والى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التي منها ينقل والتي اليها ينقل، وكان أثانس [٢] الراهب غير قَيِّم بمعاني أرسطوطالس ، فإنه [٣] داخَلَ نقلَه الخللُ لا محالة . ولما كان مَنْ نقل هذا الكتاب — من السريانية بنقل أثانس — الى العربية ممن قد ذكر اسمه لم يقع اليهم تفسير له ، < فإنهم > عوّلوا على أفهامهم في إدراك معانيه : فكلٌّ اجتهد في إصابة الحق وإدراك الغرض الذي إياه قَصَدَ الفيلسوف ، فغيروا ما فهموه من نقل أثانس — الى العربية .

« فلأنا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت الينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويُستعان ببعضها على بعض في إدراك المعنى . وقد كان الفاضل يحيى بن عدي فسر هذا الكتاب تفسيراً رأيت منه الكثير وقدرته نحواً من [٤] ثلثيه بالسريانية والعربية وأظن تممه ، ولم يوجد في كتبه بعد وفاته . وتصرفَتْ بيَ الظنون في أمره ، فتارة أظنّ أنه أبطله لأنه لم يرتَضِهْ [٥] ، وتارة أظنّ أنه سُرِق ، وهذا أقوى في نفسي . ونقل هذا الكتاب النقل المذكور قبل تفسيره إياه ، فلذلك لحق نقلَه [٣٨٠ ب] اعتياصٌ ما ، لأنه لم يشارِف المعنى واتّبع السرياني في النقل .

« وقد وُجِد في وقتناهذا تفسير الإسكندر الأفروذيسي [٦] باليونانية ،

(١) مشكولة في الأصل .
(٢) منقوطة في الأصل .
(٣) ص : فنه .
(٤) ص : نحو .
(٥) ص : يرتضيه .
(٦) الأفروذيسي : كذا بالذال المعجمة في الأصل .

يعجز من أوّله كراسة ، ولم يخرج منه إلا اليسير . واتصل بي أن أبا إسحق ابراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني الى العربي ، وأنه كان يجتمع مع يوحنا القَسّ اليوناني المهندس ، المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليوناني ، ولم يقع إليّ . وقيل إن أبا بشر ، رحمه الله ، أصلح النقل الأول ونقله نقلاً آخر ؛ ولم يقع إليّ .

« وكتبت هذه الجملة ليعلم مَنْ يقع اليه هذا الكتابُ صورةَ أمره ، والسببَ في إثباتي جميع النقول على السبيل المسطور » . وهذا آخر هذا المخطوط .

فمن الواضح إذن أن هذه التعليقة خاصة بنقل « سوفسطيقا » وحدها ، لا بكل كتب الأورغانون .

والمخطوطة طول الصفحة فيها ٤٣ سم وعرضها ٣٥ سم ؛ ومسطرتها تتراوح بين ٢١ و ٢٥ سطراً . وقد كان الرقم القديم لها ٨٨٢ عربي (Ancien fonds 882 A.) ، وأصبح اليوم برقم ٢٣٤٦ عربي .

— ٦ —

وفي عزمنا — حينما نفرغ من نشر الأورغانون كله — أن نقوم بدراسة تفصيلية لتاريخه في العالم العربي ومدى أثره في مختلف مرافق الحياة الروحيةً ، مما يكوّن جانباً خطيراً أيضاً من دراستنا الكبرى لـ « أرسطو عند العرب » ؛ فلقد عرفوه خصوصاً من هذه الناحية ، حتّى اعتادوا أن ينعتوه بلقب « صاحب المنطق » .

باريس في اغسطس ١٩٤٧ **عبد الرحمن بدوي**

كتاب المقولات

نقل اسحق بن حنين

[١٥٧ أ] كتاب[١] أرسطوطالس المسمى « قاطيغوريا »، أي « المقولات »[٢]

- ١ -

< المتفقة والمتواطئة والمشتقة >

[١٥٧ ب] « المتفقة [٣] أسماؤها » - [١٥٨ أ] يقال [٤] إنها [٥] التي الاسمُ [٦] فقط [٧] عامٌّ [٨] لها ، فأمّا [٩] قولُ / أ / الجوهر[١٠] الذي بحسب الاسم [١١] ، فمخالف[١٢]. ومثال ذلك : الإنسانُ ،[١٣] والمصوَّرُ - حيوان ؛ فإن هذين الاسمُ فقط عامٌّ لهما ، فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف ؛ وذلك أن مُوَفِّياً[١٤] إن وَفّيَ في كل واحد منهما ما معنى أنه حيوان[١٥] ، كان القول[١٦] الذي يُوَفّيً[١٧] في كل واحد منهما خاصّياً له [١٨].

و « المتواطئة [١٩] أسماؤها [٢٠] - يقال إنها التي الاسمُ عامٌّ لها، وقول الجوهر الذي بحسب الاسم واحدٌ بعينه أيضاً . ومثال [٢١] ذلك: الإنسان ، والثور - حيوانُ فإن هذين - أعني الإنسان والثور - يُلَقّبان[٢٢] باسم عام، أعني : حيواناً ، وقول الجوهر واحد بعينه أيضاً ، وذلك أن مُوَفّياً إن وفي كل /١٠/ واحد منها ما معنى أنه حيوان، كان القول الذي يُوَفّى واحداً بعينه .

[١٥٨ ب] و « المشتقة[٢٤] أسماؤها » - يقال إنها التي لها لقبُ شيءٍ بحسب اسمه، غير أنها مخالفة له [٢٥] في التصريف [٢٦] ، ومثال ذلك: الفصيح

[27] – من الفصاحة ، [28] /١٥/ والشجاع – من الشجاعة .

– ٢ –
< الأقوال المختلفة >

التي[29] تقال : منها ما تقال [30] بتأليف،[31] ومنها ما تقال بغير[32] تأليف . فالتي تقال بتأليف كقولك: الإنسان يُحْضِر، الثور[33] يَغْلِب[34]، والتي تقال بغير تأليف كقولك: الإنسان، الثور، يُحْضِر، يَغْلِب .

/٢٠/[١٥٩ أ]الموجودات[٣٥–٣٦] : منها ما تقال على موضوع ما وليست ألبتةَ في موضوع[37] ما كقولك: « الإنسان» : فقد يقال على إنسان[38] ما وليس هو ألبتة في موضوع[39] ما . ومنها ما هي في موضوع[40] وليست تقال أصلاً على موضوع[41] ما (وأعني[42] بقولي : « في موضوع » ، الموجود في شيء لا كجزء منه ، وليس يمكن أن يكون /٢٥/ قوامه من غير الذي هو فيه) : ومثال ذلك : « نحو [43] ما [44] »، فإنه في موضوع ، أي في النفس[45] ، وليس يقال أصلا على موضوع ما ؛ و « بياض ما » هو في موضوع ، أي في الجسم (إذ كان كل لون في جسم)، وليس يقال ألبتة على موضوع[46] ما . ومنها ما تقال على موضوع[47] وهي أيضاً في موضوع . /١ ب/ ومثال ذلك : « العلم » ، فإنه في موضوع ، أي في النفس ، ويقال على موضوع أي على الكتابة . ومنها ما ليست هي في موضوع [48] ، ولا تقـــال على موضوع ، ومثال ذلك : « إنسانٌ ما » ، أو « فرسٌ ما » ، فإنه ليس /٥/ شيء من ذلك وما جرى مجراه لا في موضوع ، ولا يقال على موضوع ما .– [١٥٩ ب] وبالجملة ، الأشخاص والواحد بالعدد لا يقال على موضوع أصلا . فأما في موضوع ، فليس مانع بمنع أن يكون بعضُها موجوداً فيه ، فإن « كتابة » هي من التي في موضوع ، أي في النفس ، وليست تقال على موضوع أصلاً .

- ٣ -
< محمول المحمول . ـ الأجناس والأنواع >

متى [٤٩] حُمِلَ شيءٌ على شيء حَمْلَ المحمول على الموضوع ، قيل كل ما يقال على المحمول على الموضوع أيضاً . مثال ذلك : أن الإنسان يحمل على إنسانٍ ما ، ويحمل على الإنسانِ الحيوان ، فيجب أن يكون الحيوان على إنسانٍ ما أيضاً محمولا ، فإن إنساناً ما هو إنسان وهو حيوان .

الأجناس [٥٠] المختلفة التي ليس بعضُها مُرَتَّباً تحت بعض، فإن فصولها أيضاً في النوع مختلفة ، من ذلك أن فصول الحيوان كقولك : المشَّاء ، الطائر ، وذو الرِّجْلين ، والسابح ؛ وفصول العلم ليست شيئاً من هذه ، فإنه ليس يخالفُ علمٌ علماً بأنه ذو رِجْلين . ــ فأما الأجناس التي بعضها تحت بعض ، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون فصولُ بعضها فصولَ بعضٍ بأعيانها ، فإن الفصول التي هي أعلى تُحْمَلُ على الأجناس التي تحتها حتى تكون جميع فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصولَ الجنس الموضوع .

- ٤ -
< المقولات >

/٢٥/ كل من التي تقال بغير تأليف أصلاً ، فقد يدل إما على « جوهر » وإما على « كم » ، وإما على « كيف » ، وإما على « إضافة » ، وإما على « أين » [٥١] ، وإما على « متى » ، وإما على « موضوع » ، وإما على « أن يكون له » ، وإما على « يفعل » ، وإما على « ينفعل » . فالجوهر على طريق المثال كقولك : إنسان ، فرس . والكم كقولك : ذو ذراعين ، ذو ثلاث أَذْرُع . والكيف كقولك : أبيض ، كاتب . والإضافة كقولك : /١٢ ا/ ضِعْف ، نِصف . وأين كقولك : في لُوقِين[٥٢] ، في السوق .

ومتى كقولك : أمس ، عاماً أول . وموضوع كقولك : متكىء ، جالساً . وأن يكون له كقولك : مُتَنَعِّل ، مُتَسَلِّح . ويفعل كقولك : يقطع ، يُحْرِق . وينفعل : ينقطع ، يحترق .

وكل واحد من هذه التي ذُكِرَتْ إذا قيل < قيل > [١٦٠ أ] مفرداً على حِياله، فلم يُقَلْ بإيجاب ولا سلب أصلاً . لكن بتأليف بعض هذه الى بعض تحدث الموجبة أ والسالبة ، فإن كل موجبة أو سالبة يُظن أنها إما صادقة ، وإما كاذبة . والتي تقال بغير تأليف أصلاً فليس منها شيءٌ صادقاً ولا كاذباً ، ومثال ذلك : أبيض ، يُحْضِر ، يَظفر .

– ٥ –

في الجوهر

فأما الجوهر الموصوف بأنه أولى بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يقال على موضوع ما ، ولا هو في موضوع ما. ومثال ذلك: إنسان ما، أو فرسٌ ما . فأما الموصوفة بأنها جواهرُ ثوانٍ فهي الأنواع التي فيها توجد الجواهر الموصوفة بأنها أُوَل . ومع هذه الأنواع الأجناسَ هذه الأنواع أيضاً . ومثال ذلك أن إنساناً ما هو في نوع ، أي في الإنسان ؛ وجنسُ هذا النوعِ الحي . فهذه الجواهر توصف بأنها ثوانٍ كالإنسان والحيِّ . — وظاهر مما قيل أن التي تقال على موضوع فقد يجبً ضرورة أن يُحْمَل اسمها، وقولها يقال على ذلك الموضوع . ومثال ذلك أن الإنسان يقال على موضوع أي على إنسان ما ، فاسمه يُحْمَل عليه ، فإنك تحمل الإنسان على إنسان ما ، وقول الإنسان أيضاً يُحْمَل على إنسان ما . فإن إنساناً ما هو إنسانٌ ، وهو حيٌّ ، فيكون الاسم والقول يحملان على الموضوع . فأما التي في موضوع ففي أكثرها لا يحمل على الموضوع ، لا اسمها [١٦٠ ب] ولا حدُّها ، وفي بعضها ليس مانع يمنع من أن يحمل اسمُها على الموضوع ؛ فأما قولها

فلا يمكن . ومثال ذلك : أن /٣٠/ الأبيض هو في موضوع ، أي في الجسم ، وهو يحمل على الموضوع ؛ وذلك أن الجسم قد يوصف بأنه أبيض . فأما قول الأبيض فليس يحمل في حال من الأحوال على الجسم .

وكل (٥٣) ما سواها فإما أن يكون على موضوعات ، أي يقال على الجواهر /٣٥/ الأول ؛ وإما أن يكون في موضوعات ، أي يقال فيها ، وذلك ظاهر من قِبَل التصفُّح للجزئيات : مثال ذلك أن الحي يُحْمَل على الإنسان ، فهو أيضاً على إنسان ما . فإنه إن لم يكن ولا على واحد من أشخاص الناس فليس هو /٢ ب/ ولا على إنسانٍ أصلاً ؛ وأيضاً إن اللون في الجسم ، فهو أيضاً في جسم ما ، فإنه إن لم يكن في واحدٍ من الجزئية فليس هو ولا في الجسم أصلاً .

فيجب أن يكون كلٌّ ما سواها إما أن يكون على موضوعات ، أي يقال على الجواهر الأُوَل ؛ وإما أن يكون في موضوعات ، أي يقال فيها . /٥/ فيجب إذاً إن لم يكن الجواهر الأُوَل ألا يكون سبيلٌ الى أن يوجد شيء من تلك الأُخَر . وذلك أن كل ما سواها فإما أن يكون على موضوعات ، أي يقال عليها ؛ وإما في موضوعات ، أي فيها .

والنوع — من الجواهر الثانية — أَوْلى بأن يوصف جوهراً من الجنس ، لأنه أقرب من الجوهر الأول . وذلك أن مُوَفّياً إن وَفّى الجوهر الأول /١٠/ ما هو كان إعطاؤه النوعَ [١٦٢ أ] واعطاؤه الجنس ملائماً في ذلك ، إلا أن اعطاؤه النوع أشدّ ملاءمة وأبينَ في الدلالة عليه من إعطائه الجنسَ . مثال ذلك أنه إن وَفّى إنساناً (٥٤) ما ما هو ، كان إعطاؤه أنه إنسان أبين في الدلالة عليه من إعطائه أنه حي ،فإن ذاك أخص بإنسان ما ،وهذا أعمّ ؛وإن وَفّى شجرةً ما ما هي ، (٥٥) كان إعطاؤه أنها شجرة أبين في الدلالة عليها /١٥/ من إعطائه أنها نَبْت . وأيضاً فإن الجواهر الأُوَل لما كانت موضوعة لسائر الأمور كلها ، وسائرُ الأمور كلها محمولةً عليها أو موجودةً فيها ،

فلذلك صارت أَوْلى وأحق بأن تُوصف جواهرَ . وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور كلها هو قياس النوع عند الجنس ، إذ كان النوع موضوعاً للجنس ، لأن الأجناس تُحْمَل على الأنواع ، وليس تنعكس الانواع على/٢٠/ الأجناس فيجب من ذلك أيضاً أن النوع أَوْلى وأحقُّ بأن يُوصف جوهراً من الجنس .

وأما ما كان من الأنواع ليس هو جنساً ، فليس الواحد منها أَوْلى من الآخر بأن يُوصف جوهراً ، إذ كان ليس توفيتك في إنسانٍ ما أنه إنسان أشدّ ملائمة من توفيتك في فرس ما أنه فرس . وكذلك ليس الواحد من /٢٥/ الجواهر الأول أَوْلى من الآخر بأن يوصف جوهراً ، إذ كان ليس إنسان ما أولى بأن يوصف جوهراً من فرس ما . وبالواجب صارت الأنواع والأجناس وحدها دون غيرها تقال بعد الجوهر الأول جواهرَ ثوانيَ ، /٣٠/لأنها وحدها تدل على الجواهر الأُوَل من بين ما تُحْمل عليه ؛ فإن مُوَفّياً إن وَفى إنساناً ما ما هو ، فوفاه بنوعه أو بجنسه كانت توفيته له ملائمة ؛ وإذا وَفّاه بأنه إنسان كان ذلك أبين في الدلالة عليه من توفيته له بأنه حي ؛ وإن وَفّاه بشيءٍ مما سوى ذلك أيَّ شيءٍ كان ، كانت توفيته له غريبة مُسْتَنْكَرة : /٣٥/ كما إذا وفى بأنه أبيضٌ أو أنه أنه يُحْضِر أو شيءٍ من أشباه ذلك [١٦٢ ب] أيَّ شيء كان . فبالواجب قيلت هذه دون غيرها جواهرَ . وأيضاً لأن الجواهرَ الأُوَل موضوعةٌ لسائر الأمور كلها ، وسائرُ الأمور كلها محمولة عليها ، أو موجودة /١٣/ فيها ، لذلك صارت أَوْلى وأحقَّ بأن توصف جواهرَ . وقياس الجواهر الأُوَل عند سائر الأمور هو قياسُ أنواع الجواهر الأُوَل وأجناسها عند سائر /٥/ الأمور الأُخَر كلها ، وذلك أن سائر الأمور كلها على هذه تحمل : فإنك تقول في إنسانٍ ما إنه نحوي [٥٦] ، فأنت إذاً تقول : « نحوياً » على الإنسان وعلى الحي ؛ وكذلك تجري الأمور في سائر ما أشبهه .

وقد يَعُمُّ كلَّ جوهر أنه ليس في موضوع ، فإن الجوهر الأول

ليس يقال على موضوع ، ولا هو في موضوع . والجواهر الثواني قد يظهر بهذا /١٠/ الوجه أنه ليس شيءٌ منها في موضوع . فإن الإنسان يقال على موضوع ، أي على إنسانٍ ما ، وليس هو في موضوعٍ ، أي فيه . وذلك أن الإنسان ليس هو في إنسان ما ؛ وكذلك أيضاً الحي يقال على الموضوع ، أي على إنسانٍ ما ، وليس الحيُّ في إنسانٍ ما . وأيضاً التي في موضوع ، فليس /١٥/ مانعٌ يمنع من أن يكون اسمُها في حالٍ من الأحوال يُحْملَ على موضوع . وأما قولها فلا سبيل الى أن يُحْمَل عليه . فأما الجواهر الثواني فإنه يُحْملَ على الموضوع قولُها واسمُها ، فإنك تحمل على إنسانٍ ما قولَ الإنسان وقولَ الحي . /٢٠/ فيجب من ذلك أن الجوهر ليس هو مما في موضوع ، إلا أنّ هذا ليس بخاصةٍ للجوهر ، لكن الفصلَ أيضاً هو مما ليس في موضوع ، فإن الماشي وذا الرِّجلين يقالان على موضوع ، أي على الإنسان ؛ وليسا في موضوع ، /٢٥/ وذلك أن ذا الرِّجْلين ليس هو في الإنسان ، ولا الماشي . وقول الفصل أيضاً محمول على الذي يقال عليه الفصل ، مثال ذلك أنّ المَشّاء إن كان يقال على الإنسان فإن قول « المَشّاء » محمول على الإنسان ، وذلك أن الإنسان مَشّاء — ولا تُغْلِطَنا أجزاءُ الجواهر فتوهمنَا أنها موجودة في موضوعات أي في كلياتها (٥٧) ، حتى يضطرّنا الأمر الى أن نقول إنها /٣٠/ ليست جواهر ، [١٦٣ أ] لأنه لم يكن قول ما يقال في موضوعٍ على هذا الطريق على أنه في شيءٍ كجزء منه .

ومما يوجد للجواهر وللفصول أن جميع ما يقال منهما إنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها ، فإنّ كل حَمْلٍ يكون منهما فهو إما أن يحمل على /٣٥/ الأشخاص ، وإما على الأنواع ؛ فإنه ليس من الجوهر الأول حَمْلٌ أصلاً ، إذ كان ليس يقال على موضوعٍ ما ألبتةَ . فأما < في > الجواهر الثواني فالنوع يُحْمل على الشخص ، والجنس على النوع وعلى الشخص . وكذلك الفصول /٣ ب / تحمل على الأنواع وعلى الأشخاص .

والجواهر الأُوَل تقبل قول أنواعها وأجناسها ، والنوع يقبل قولَ جنسه ، إذ كان كلٌّ ما قيل على المحمول فإنه يقال أيضاً على الموضوع ؛ وكذلك تقبل الأنواعُ والأشخاصُ قولَ فصولها أيضاً . وقد كانت المتواطئة أسماؤها هي التي الاسمُ عامٌّ لها والقول واحدٌ بعينه أيضاً ؛ (*) فيجب أن يكون جميع ما يقال من الجواهر ومن الفصول فإنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها .

وقد يُظَنُّ بكل جوهر أنه يدل على مقصود اليه بالإشارة . فأما الجوهر الأول فبالحق الذي لا مِرْيةَ فيه أنها تدلّ على مقصودٍ اليه بالإشارة ، لأن ما يستدّل عليه منها شخصٌ وواحد بالعدد . وأما الجواهر الثواني فقد يُوهم اشتباهُ شكل اللقب منها أنها تدلّ على مقصودٍ اليه بالإشارة كقولك : الإنسان الحيوانُ — وليس ذلك حقاً ، بل الأَولى أنها تدلّ على أي شيء، لأن الموضوع (٥٨) ليس بواحدٍ كالجوهر الأوّل ، لكن الإنسان يقال على كثير ، و < كذلك > الحيوانً — إلا أنها ليست تدلّ على أي شيء على الإطلاق بمنزلة الأبيض ، فإن الأبيض ليس يدلّ على شيء غير أي شيء . فأما النوع والجنس فإنهما يقرران أي شيء في الجوهر ؛ وذلك أنهما إنما يدلان على جوهر ثانٍ ما . إلا أن الإقرار بالجنس يكون أكثر حصراً من الإقرار بالنوع ، فإنَّ القائل : « حيوان » قد جمع بقوله أكثر مما يجمع القائل : « إنسان » .

ومما للجواهر أيضاً أنه لا مُضادَّ لها . فماذا يضاد الجوهر الأوّل ، كإنسان ما ! فإنه لا مضادّ له ؛ ولا للإنسان أيضاً ، ولا للحيوان مضادٌّ . إلا أن ذلك ليس خاصياً بالجوهر ، لكنه في أشياء أيضاً كثيرةٍ

(*) في المخطوط الحالي ورقة وضع عليها بدلاً من « فيجب أن يكون جميع » : « وقد كانت المتواطئة » ، وهو تحريف بيد حديثه ، وصوابه ما أثبتنا اعتماداً على نشرة زنكر .

غيرِه ، مثال ذلك في الكم : فإنه ليس لدى الذراعين[٥٩] مضادٌّ [١٦٣ ب] ولا للعَشَرة ، ولا لشيء /٣٠/ مما يجري هذا المجرى ، إلا أن يقول قائل : إن القليل ضدّ الكثير ، أو الكبير ضدٌّ الصغير ، لكن الكم المنفصل لا مُضادّ له .

وقد يُظنّ بالجوهر أنه لا يقبل الأكثر والأقل . ولست أقول إنه /٣٥/ ليس جوهرٌ بأكثر من جوهر في أنه جوهر ، (فإن ذلك شيءٌ قد قلنا به) لكني أقول : إن ما هو في جوهر جوهرٍ ليس يقال أكثر ولا أقل : مثال ذلك أن هذا الجوهر إن كان إنساناً فليس يكون [٦٠] إنساناً أكثر ولا أقل ، ولا إذا قيس بنفسه ، ولا إذا قيس بغيره ؛ فإنه ليس أحد من الناس إنساناً بأكثر من إنسانٍ غيره ، كما أن الأبيضَ أبيضُ بأكثر مما غيره (٤ أ) أبيض ، والخَيِّرَ خيرٌ بأكثر مما غيره خيّر . وكما أن الشيء إذا قيس بنفسه أيضاً قيل إنه أكثر وأقل ، مثال ذلك أن الجسم إذا كان أبيض فقد يقال إنه في هذا الوقت أبيض بأكثر مما كان قبل ، وإذا كان حاراً فقد يقال إنه حارٌّ بأكثر مما كان أو أقل ؛ فأما الجوهر فليس يقال أكثر ولا أقل : (٥) فإنه ليس يقال في الإنسان إنه في هذا الوقت إنسان باكثر مما كان فيما تقدّم ولا في غيره من سائر الجواهر . فيكون الجوهر لا يقبل الأكثر والأقل .

وقد يُظنّ ان أَوْلى الخواص بالجوهر ان الواحد منه بالعدد هو بعينه /١٠/ قابل للمتضادّات ، والدليل على ذلك أنه لن يقدر أحدٌ أن يأتي بشيء مما ليس هو جوهراً ، الواحد منه < بالعدد هو بعينه > قابلٌ للمتضادات ، مثال ذلك أن اللون الواحد بالعدد هو بعينه لن يكون أبيض وأسود ، ولا الفعل الواحد /١٥/ بالعدد هو بعينه يكون مذموماً أو محموداً ، وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء مما ليس بجوهر . فأما الجوهر فإن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادّات ، مثال ذلك : « إنسانٌ ما » ، فإن

هذا الواحد هو بعينه يكون أبيضَ حيناً وأسودَ حيناً ، وحاراً وبارداً ، وطالحاً وصالحاً . ولن يوجد /٢٠/ ما يجري هذا المجرى في شيء مما سوى الجوهر أصلاً ، اللهم إلا أن يَرُدَّ ذلك رادٌّ بأن يقول : إن القول والظن مما يجري هذا المجرى ، لأن القول بعينه مظنونٌ صدقاً وكذباً ، مثال ذلك أن القول إن [١٦٥ ا] صَدَقَ في جلوس جالس فإنه /٢٥/ بعينه يكذب إذا قام؛ وكذلك القول في الظن ، فإن الظانَّ إن صدق في جلوس جالسٍ كَذَبَ إذا قام متى كان ظنه به ذلك الظنَّ بعينه . فنقول : إن الإنسانَ – وإن اعترف بذلك – فإن بين الجهتين(*) اختلافاً، وذلك /٣٠/ أن الأشياء في الجواهر إنما هي قابلة للمتضادّات بأن تتغير أنفسها ، لأن الشيء إذا كان حارّاً فصار بارداً فقد تغير ؛ وإذا كان أبيض فصار أسود ، وإذا كان مذموماً فصار محموداً ، وكذلك في سائر الأشياء : كلٌّ واحد منها /٣٥/ قابلٌ للمتضادّات بأن تقبل نفسُه التغيُّرَ. فأما القول والظن فإنهما ثابتان غير زائلين لا بنحوٍ من الأنحاء ولا بوجهٍ من الوجوه، وإنما تحدث المضادة فيهما بزوال(٦١) الأمر، فإن القولَ في جلوس جالسٍ ثابتٌ بحاله، وإنما يصير [٤ ب] صادقاً حيناً وكاذباً حيناً بزوال الأمر . وكذلك القول في الظن أيضاً . فتكون الجهة (٦٢) التي تخص الجوهرَ أنه قابلٌ التضادّات بتغيره < في > نفسه . هذا إن اعترف الإنسان بذلك ، أعني أن الظنّ والقول قابلان للمتضادّات . إلا أن /٥/ ذلك ليس بحق ، لأن القول والظنّ ليس إنما يقال فيهما إنهما قابلان للأضداد من طريق أنهما في أنفسهما يقبلان شيئاً، < لكن > من طريق أن حادثاً يحدث في شيء غيرهما ، وذلك أن القول إنما يقال فيه إنه صادق أو إنه كاذب من طريق أن الأمر (٦٣) موجود أو غير موجود ، لا من طريق (٦٤) *أنه نفسُه قابلٌ للأضداد ، فإن القول بالجملة لا يقبل الزوال من* /١٠/ شيء أصلاً ، ولا الظن . فيجب ألا يكونا قابلين للأضداد ، إذ كان

(*) تحتها في الأصل : الجنسين .

ليس يحدث فيهما ضدٌّ أصلاً ، فأما الجوهر فيقال فيه إنه قابل للأضداد من طريق أنه نفسه قابلٌ للأضداد ، وذلك أنه يقبل المرض والصحة والبياض والسواد . وإنما يقال فيه إنه قابلٌ للأضداد من طريق أنه هو نفسه يقبل كل واحدٍ من هذه وما يجري مجراها . فيجب من ذلك أن تكون خاصة الجوهر أن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادّات بتغيره في نفسه .

فهذا ، فليكن مبلغ ما نقوله في الجوهر ؛ وقد ينبغي الآن أن نتبع ذلك بالقول في الكم .

- ٦ -

[١٦٥ب] في الكم

وأما الكم فمنه منفصل ، ومنه متصل . وأيضاً منه ما هو قائم من أجزاء[٦٥] فيه لها وضعٌ بعضُها عند بعض ، ومنه من أجزاءٍ ليس لها وضع . فالمنفصل مثلاً هو : العـــدد والقول ؛ والمتصل : الخطّ ، والبسيط ، والجسم ، وأيضاً مما يُطيف بهذه الزمانُ والمكانُ .

فإن أجزاء العدد لا يوجد لها حدٌّ مشترك أصلاً يلتئم عنده بعضُ أجزائه ببعض ، مثال ذلك أن الخمسة — إذ هي جزء من العشرة — فليس تتصل بحدٍّ مشتركٍ الخمسةُ منها بالخمسة ، لكنها منفصلة . والثلاثة والسبعة أيضاً ليس يتصلان بحد مشترك . وبالجملة ، لست تقدِر في الأعداد على أخذ حَدٍّ مشترك بين أجزائها ، لكنها دائماً منفصلة ، فيكون العدد من المنفصلة . وكذلك أيضاً « القول » هو من المنفصلة : فأما أن القولَ كمٌّ فظاهر ، لأنه يُقَدَّر بمقطع ممدود أو مقصور ؛ وإنما أعني ذلك القول الذي يخرج بالصوت ؛ وأجزاؤه ليست تتصل بحدّ مشترك ، وذلك

أنه لن يوجد حدٌّ مشترك تتصل به المقاطع ، لكن كلَّ مقطع منفصلٌ على حِياله .

(٥ أ) فأما الخط فمتصل ، لأنه قد يتهيأ أن يؤخذ حَدٌّ مشترك تتصل به أجزاؤه : كالنقطة ؛ وفي البسيط الخط ، فإن أجزاء السطح قد تتصل بحدٍّ ما مشترك ، وكذلك أيضاً في الجسم قد تَقْدِر أن تأخذ حداً مشتركاً وهو الخط أو البسيط ، تتصل به أجزاءُ الجسم — ومما يجري هذا المجرى أيضاً الزمانُ والمكان . فإن الآن من الزمان يصل ما بين الماضي منه وبين المُسْتَأْنَف . والمكان أيضاً من المتصلة ، لأن أجزاء الجسم تشغل مكاناً ، وهي تتصل بحدٍّ ما مشترك ، فتكون أجزاءُ المكان أيضاً التي يشغلها واحدٌ واحدٌ من أجزاء الجسم تتصل بالحدّ بعينه الذي به تتصل أجزاءُ الجسمِ ؛ فيجب أن يكون المكان أيضاً متصلاً ، إذ كانت أجزاؤه قد تتصل بحدٍّ واحد مشترك .

وأيضاً [١٦٤ أ] [٦٦] منه ما هو قائم من أجزاء فيه، لها وضعٌ بعضُها عند بعض،ومنه من أجزاء ليس لها وضع. مثال ذلك أن أجزاء الخط لها وضعٌ بعضُها عند بعض ، لأن كلَّ واحد منها موضوعٌ بحيث هو . وقد يمكنك أن تَدُلَّ وتُرْشِدَ أين كل واحد منها موضوعٌ في السطح ، وبأي جزء من سائر الأجزاء يتصل . وكذلك أيضاً أجزاء السطح لها وضعٌ ما ، وذلك أنه قد يمكن على هذا المثال في كل واحد منها أن تَدُلَّ عليه أين هو موضوع ، وأي الأجزاء يصل ما بينها، وكذلك أجزاء المُصْمَت [١] وأجزاء المكان . — وأما العدد فلن يقدر أحد أن يرى فيه أن أجزاءه لها وضعٌ ما بعضُها عند بعض ، ولا أنها موضوعةٌ بحيث ما ، ولا أن أجزاءً ما من أجزائه يتصل بعضُها ببعض . ولا أجزاء الزمان ، فإنه لا ثبات لشيء من أجزاء الزمان ؛ وما لم يكن ثابتاً ، فلا سبيل إلى أن يكون له وضعٌ ما ؛

(١) المصمت : الجسم .

بل الأوْلى أن يقال إن لها ترتيباً ما ، لأن بعض الزمان متقدّم ، وبعضَه متأخر ؛ وكذلك العدد، لأن الواحد في العد قبل الاثنين،والاثنين قبل/٣٠/ الثلاثة ، فيكون لها بذلك ترتيبٌ ما . فأما وضعاً فتكاد ألا تقدر أن تأخذ لها. والقول أيضاً كذلك ، لانه لا ثبات لشيء من أجزائه ؛ فإنه إذا نُطق به مضى (٦٧) فلم يكن /٣٥/ إلى أخذه فيما بعد سبيلٌ ؛ فيجب ألا يكون لأجزائه وضعٌ ، إذ كان لا ثبات لشيء منها . فمنه إذن ما يقوم من أجزاء لها وضع ، ومنه من اجزاء ليس لها وضع .

فهذه فقط التي ذُكِرَتْ يقال لها بالتحقيق « كم » ؛ وأما كل ما سواها(٦٩) /٥ ب/ فبالعَرَض يقال ذلك فيها . فإنّا إنما نقول فيما سوى هذه إنها كم ونحن نقصد قصد هذه ، مثال ذلك : أنّا نقول في البياض إنه مادٌّ (١) كثير ؛ وإنما نشير إلى أن البسيط(٧٠) كثير ؛ ونقول في العمل إنه طويل ، وإنما نشير إلى أن زمانه طويل ؛ ونقول أيضاً في الحركة إنهـا كثيرة(٧١) ؛– فإن كل واحد من هذه ليس يقال له كم بذاته . والمثال في ذلك أن مُوَفّيا إن وَفَّى : كم هذا العمل ؟ فإنما يحدّه بالزمان ، فيقول : عملُ سنة أو ما أشبه ذلك ؛ [١٦٤ ب] وإن وَفَّى : كم هذا الأبيض ؟ فإنما يحدّه بالبسيط ، فإنه إنما يقول في مبلغ البياض بمبلغ البسيط ؛ فتكون هذه فقط التي ذُكِرَتْ يقال لها بالتحقيق وبذاتها كم . /١٠/ فأما ما سواها فليس منها شيء هو بذاته كم ، بل إن كان ولا بدّ فبالعَرَض .

والكم أيضاً لا مُضادَّ له أصلاً . فأما في المنفصلة فظاهرٌ أنه ليس له مضاد أصلاً ، كأنك قلت لذي (٢) الذراعين أو لذي الثلاث الأذرع أو للسطح ، أو لشيء مما أشبه ذلك ، فإنه ليس لها ضدٌّ أصلاً إلا أن يقول

---

(١) مادّ : من مدّ – ارتفع أو زاد .
(٢) كأنك قلت لذي ... = كما هي الحال في ...

/١٥/قائل: إن الكثير مضاد للقليل، أو الكبير للصغير ، وليس شيء من هذه ألبتةَ كَمّاً ، لكنها من المضاف . — وذلك أنه ليس يقال في شيء من الأشياء ألبتةَ بنفسه إنه كبير أو صغير ، بل بقياسه إلى غيره . مثال ذلك أن الجبل قد يوصف صغيراً [1] ، والسمسمة كبيرة بأن هذه أكبر مما هو من جنسها .

وذاك أصغر مما هو من جنسه ؛ فيكون القياس إنما هو إلى شيء غيره ، /٢٠/فإنه لو وُصف شيء صغيراً أو كبيراً بنفسه لما وصِف الجبل في حال من الأحوال صغيراً أو السمسمة كبيرة . وأيضاً قد نقول إن في القرية أُناساً ايثينية كثيراً ، وفي مدينة ايثينية أناساً قليلاً على أنهم أضعاف أولئك ونقول إن في البيت أناساً كثيراً وفي الملعب أناسا قليلاً على أنهم أكثر منهم كثيراً . /٢٥/ وأيضاً ذو الذراعين وذو الثلاث الأذرع وكل واحد مما أشبههما يدل على كم . فأما الكبير والصغير فليس يدلان على كم ، بل على مضاف ، فإن الكبير والصغير إنما يعقلان بالقياس إلى شيء آخر ، فيكون من البيِّنٌ أن هذين من المضاف . وأيضاً إن وضعت أنهما كم ، أو وضعت أنهما /٣٠/ ليس <ا> بكم، فليس لهما مضادٌ ألبتةَ ، وذلك أن الشيء الذي لا يمكن أخذه بنفسه ، وإنما يمكن أخذه بقياسه إلى غيره ، كيف يمكن أن يكون لهذا مضاد [2] ! وأيضاً إن يكن الكبير والصغير متضادين وُجِد الشيءُ بعينه قابلاً للمتضادات معاً ، وأن كل واحد منهما أيضاً مضادٌ لذاته ، لأن الشيء /٣٥/ بعينه قد يوجد كبيراً وصغيراً حتى معا ، إذ كان عند هذا صغيراً ، وهو بعينه عند غيره [١٦٦ أ] كبير ، فيكون قد يوجد الشيء بعينه كبيراً وصغيراً في زمان بعينه حتى يكون قد يقبل الضدين معاً ، لأنه من المتفق عليه أنه ليس يمكن أن يقبل شيءٌ واحدٌ الضدين معاً ، مثال ذلك في الجوهر : /٦ أ/ فإن الجوهر من المتفق عليه أنه قابل للتضادات ، إلا أنه لن يَصِحَّ

---

(١) ص : صغير .

(٢) ص : المضاد — ويصح أيضاً .

ويَسْقُمَ معاً ، ولا يكون أبيضَ وأسودَ معاً ، ولا شيء من سائر الأشياء ألبتة يقبل الضدين معاً . ويوجد أيضاً < حينئذ > كلٌّ واحدٍ منهما مضاداً[١] لذاته . وذلك أنه كان الكبير مضاداً للصغير ، وكان الشيء الواحد بعينه كبيراً وصغيراً معاً ، فالشيء يكون مضاداً لذاته إلا أنه من المحال أن يكون شيء مضاداً لذاته . فليس الكبير إذاً مضاداً للصغير ، ولا الكثير للقليل. فتكون هذه — وإن قال الإنسان إنها ليست من المضاف ، بل من الكم — ليس فيها تضادٌّ .

وأكثر ما ظُنّت المضادةُ في الكم موجودةً في المكان ، لأن المكان الأعلى يضعون أنه مضادٌّ للمكان الأسفل ، ويعنون بالمكان الأسفل المكانَ الذي يلقى الوَسَطَ . وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن البُعْد[٧٢] بين الوسط وبين أطراف[٧٣] العالم أبعدُ البعد . ويشبه أن يكونوا إنما اجتلبوا الحَدَّ لسائر المتضادّات من هذه ، لأنهم إنما يَحُدُّون المتضادّات بأنها التي بُعدها بعضِها من بعض غايةُ البُعْدِ ويجمعها جنسٌ واحد .

وليس بمظنون بالكم أنه قابلٌ للأكثر والأقل ، مثال ذلك : ذو الذراعين فإنه ليس هذا ذا ذراعين بأكثر من هذا . وكذلك في العدد، مثال ذلك: الثلاثة والخمسة ، فإنه ليس يقال إن هذه خمسة بأكثر مما هذه ثلاثة ، أو ان هذه ثلاثة بأكثر مما هذه ثلاثة . ولا يقال أيضاً في زمانٍ إنه زمان بأكثر من غيره ، *ولا يقال بالجملة في شيء مما ذكر الأكثر ولا الاقل ، فيكون* إذاً الكمُّ غيرَ قابلٍ للأكثرَ والأقلِّ .

وأخصّ الخواص بالكم أنه يُقال مساوياً وغيرَ مساوٍ ؛ مثال ذلك الجثة :[٢] تقال مساوية وغير مساوية . وكل واحدٍ من سائر ما ذكر على

---

(١) ص : مضاد .

(٢) الجثة : المقدار .

هذا المثال يقال مساوٍ وغير مساوٍ ، وأما سائر ما لم يكن كَـمـًّا فليس يكاد يُظَـنَّ به أنه يقال مساوياً وغير مساوٍ ، مثال ذلك : الحال ، [1] ليس يكاد أن تقال [١٦٦ ب] مساوية /٣٠/ ولا غير مساوية، بل الأحْرى أن تُقَـال شبيهة . والأبيض ليس يكاد أن يقال مساوياً وغير مساوٍ ، بل شبيه .

فيكون أخص خواص الكم أنه يقال مساوياً وغيرَ مساو /٣٥/ .

– ٧ –

في التي من المضاف

يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتـُها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها ، أيَّ نحوٍ كان . مثال ذلك أن الأكبر ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال أكبر من شيء ؛ والضِّعْـفُ ماهيتـُه بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال ضعفاً لشيء وكذلك كل ما يجري هذا المجرى . — ومن المضاف أيضاً هذه /٦ ب/ الأشياء : مثال ذلك : الملكة ، والحال ، والحس ، والعلم ، والوضع . فإن جميع ما ذكر من ذلك فماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره لا غير . وذلك أن الملكة /٥/ إنما تقال ملكةً لشيء ، والعلمُ علمُ بشيء والوضع وضع لشيء ، والحسُّ حِسٌ بشيء ، وسائر ما ذكرنا يجري هذا المجرى . فالاشياء إذن التي من المضاف هي كل ما كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أيَّ نحوٍ كان لا غير ، مثال ذلك : الجبل ، يقال كبيراً بالقياس إلى غيره ، فإنه إنما يقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء ، والشبيه إنما يقال شبيها بشيء؛ /١٠/ وسائر ما يجري

---

(١) الحال διάθεσις أي الحالة الوقتية (المرض ، الحرارة الخ) . بعكس ἕξις ، الحالة العادية (العلم ، الفضيلة) .

هذا المجرى على هذا المثال يقال بالإضافة . والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع ، والوضع من المضاف . فأما : يضطجع ، أو يقوم ، أو يجلس فليست من الوضع ، بل من الأشياء المشتق لها الاسم من الوضع الذي ذُكِر .

وقد توجد أيضاً المضادّةُ في المضاف ، مثال ذلك : الفضيلة والخسيسة ، كل واحدٍ مضادٌ لصاحبه ، وهو من المضاف ؛ والعلم والجهل . — إلا أن المضادّة ليست موجودة في كل المضاف ، فإنه ليس للضِّعْفين ضدّ ، ولا للثلاثة الأضعاف ، ولا لشيء مما كان مثله .

وقد يُظن المضاف أنه أيضاً يقبل الأكثر والأقل ، لان الشبيه يقال أكثر شبها وأقل شبها ؛ وغير المساوى يقال أكثر وأقل . وكل واحدٍ منهما من المضاف ، فإن الشبيه إنما يقال شبيها بشيء ، وغير المساوي غيرَ مساوٍ لشيء . ولكن ليس كلُّه يقبل الأكثر والأقل ، فإن الضِّعْفَ ليس يقال ضعفاً أكثر ولا أقل ، ولا شيئاً مما كان مثله .

والمضافات كلها ترجع بالتكافؤ بعضُها على بعض في القول ، مثال ذلك : العبد ، يقال عبدٌ للمولى ، والمولى يقال مولى للعبد ؛ والضعْف ضعف للنصف ، والنصف نصف للضِّعف ؛ والأكبر أكبر من الأصغر ، والأصغر أصغر من الأكبر . وكذلك أيضاً في سائرها ، ما خلا أنهما في مخرج اللفظ ربما اختلف[٧٤] تصريفهما ، مثال ذلك : العلم ، يقال علم بمعلوم ، والمعلوم معلوم للعلم ؛ والحسِ حس بمحسوس ، والمحسوس محسوس للحس . لكن ربما ظنَنّا غيرَ متكافئين متى لم يُضَفْ[٧٥] إلى الشيء الذي إليه يضاف — إضافةً معادِلةً ، بل فَرّطَ المضيفُ ، مثال ذلك : الجناح إن أضيف إلى /٧ أ/ ذي الريش لم يرجع بالتكافؤ ذو الريش على الجناح ، لأن الأوّل لم تكن إضافته مُعادِلةً ، أعني الجناح إلى ذي الريش . وذلك أنه ليس من طريق أن ذا الريش ذو الريش أضيف إليه في

القولِ الجناحُ ، لكنْ من طريق أنه ذو جناح ، إذ كان كثيرٌ غيره من ذوي الأجنحة لا ريش له . فإن جَعَلْتَ الإضافةَ معادِلةً رجع أيضاً بالتكافؤ ، مثال ذلك: الجناحُ جناح لذي الجناح ، وذو الجناح بالجناح هو ذو جناح . وخليق أن يكون ربما نُضْطَرُّ إلى اختراع الاسم متى لم نجد اسما موضوعاً إليه تقع الإضافةُ معادِلةً ، مثال ذلك : أن السُّكّان إن أضيف إلى الزورق لم تكن إضافتُه مُعادِلة ، لأنه ليس من طريق أن الزورق زورق أضيف إليه في القول : « السُّكّان » إذ كان قد يوجد زواريق لا سُكّان لها ، ولذلك لا يرجع بالتكافؤ ، لأنه ليس يقال إن الزورق زورق بالسكان . لكن خليق أن تكون الإضافة أعدلَ إذا قيلت على هذا النحو : السُّكان سُكّانٌ لذي السكان – أو على نحو ذلك ، إذ ليس يوجد اسمٌ موضوعٌ فيرجع حينئذ متكافئاً إذا كانت الإضافة معادلة ، فإن ذا السكان إنما هو ذو سكان بالسكان . [١٦٧ ب] وكذلك أيضاً في سائرها : مثال ذلك : أن الرأس تكون إضافته إلى ذي الرأس أعدلَ من إضافته إلى الحي ، فإنه ليس الحيّ من طريق ما هو حي له رأس ، إذ كان كثير من الحيوان لا رأس له . وهكذا أسْهَلُ ما لعله يتهيأ لك به [٧٦] أخذُ الأسماء فيما لم يكن لها أسماء موضوعة : أن تضع الأسماء[٧٧] من الأوّل[٧٨] للتي عليها ترجع بالتكافؤ على مثال ما فُعِل في التي ذَكَرْتُ آنفاً – من الجناح : ذو الجناح ، ومن السكان : ذو السكان .

فكل الإضافات[٧٩] إذا أضيفت على المعادَلة قيل إنها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ . فإن الإضافة إن وقعت جزافاً ولم تقع إلى الشيء الذي إليه تقال النسبة لم ترجع بالتكافؤ ، أعني أنه لا يرجع بالتكافؤ شيءٌ ألبتة من المتفق فيها مما يقال إنه يرجع بالتكافؤ ، ولها أسماءٌ موضوعةٌ فضلا عن غيرها متى وقعت الإضافة إلى شيء من اللوازم[٨٠] ، لا إلى الشيء الذي إليه تقع النسبةُ في القول . مثال ذلك أن العبد إن لم يُضَفْ إلى المولى لكن إلى الإنسان ، أو إلى ذي الرجلين أو إلى شيء مما يشبه ذلك لم يرجع بالتكافؤ

لأن الإضافة لم تكن معادلة . — وأيضاً متى أضيف الشيءٌ إلى شيء الذي إليه يُنْسَب بالقول إضافةً مُعادِلةً ، فإنه إن ارتفع سائرُ الأشياء كلُّها العارضة لذاك[٨١] بعد أن يبقى ذلك الشيءُ وحدَه الذي إليه الإضافةُ فإنه ينسب إليه بالقول أبداً نسبةً مُعادِلة ، مثال ذلك : العبد إنما يقال بالإضافة إلى المولى ، فإن ارتفعت سائر الأشياء اللاحقة[٨٢] للمولى — مثال ذلك أنه ذو رجلين ، /٣٥/ أنه قَبولٌ للعلم ، أنه إنسان — وبقي أنه مولى فقط ، قيل أبداً العبد بالإضافة إليه — فإنه يقال إن العبد عبد المولى . — ومتى أضيف شيء /٧ب/إلى الشيء الذي[1] ينسب إليه بالقول على غير معادَلة ثم ارتفع سائر الأشياء وبقي ذلك الشيء وحده الذي إليه وقعت الإضافة لم ينسب إليه بالقول . فلينزل أن العبد أضيف إلى الإنسان ، والجناح إلى ذي الريش ؛ وليرفع من /٥/ الإنسان أنه مولى — فإنه ليس يقال حينئذ العبد بالقياس إلى الإنسان ، وذلك أنه إذا إذا لم يكن المولى لم يكن [ولا] العبد . وكذلك فليرفع أيضاً عن ذي الريش [١٦٨ أ] أنه ذو جناح ، فإنه لا يكون حينئذ الجناح من المضاف ، وذلك أنه إذا لم يكن ذو الجناح لم يكن الجناح لشيء . فقد يجب أن تكون الإضافة /١٠/ إلى الشيء الذي إليه يقال — مُعادِلةً . وإن كان يوجد اسمٌ موضوعاً ، فإن الإضافة تكون سهلة ؛ وإن لم يوجد فخليق أن يكون يُضْطَرُّ إلى اختراع اسم . وإذا وقعت الإضافة على هذا النحو ، فمن البَيِّن أن المضافات[2] كلها يرجع بعضها على بعض في القول بالتكافؤ .

وقد يُظَنُّ أن كلَّ مضافين فَهُما معاً في الطبع ، وذلك حق[٨٣] في أكثرها ؛ /١٥/ فإن الضِّعْف موجودٌ والنصف معاً ، وإن كان النصف موجوداً فالضِّعف موجود ، وإن كان العبد موجوداً فالمولى موجود ، وكذلك يجري الأمر /٢٠/ في سائرها . وقد يفقد كلٌّ واحد منهما الآخر مع فقده ،

---

(١) ص : التي .
(٢) ص : المضاف .

وذلك أنه إذا لم يوجد الضِّعْف لم يوجد النِّصْفُ ؛ وإذا لم يوجد النصف لم يوجد الضعف . وعلى هذا المثال يجري الأمرُ فيما أشبهها .

وقد يُظَنُّ أنه ليس يصح في كل مضافين أنهما معاً في الطبع ، وذلك أن المعلوم مظنون بأنه أقدم من العلم ، لأن أكثر تناولنا العلم بالأشياء من بعد /٢٥/ وجودها ، وأقل ذاك أو لا شيء ألبتةَ يوجد [من] العلم والمعلوم جاريين معاً . وأيضاً المعلوم إن فُقِدَ معه العلمُ به ، فأما العلم فليس يُفْقَد معه المعلوم ، وذلك أن المعلوم إن لم يوجد ، لم يوجد العلم ، لأنه لا يكون حينئذ /٣٠/ علمٌ بشيءٍ ألبتةَ . فأما إن لم يوجد العلم ، فلا شيء مانعٌ من أن يكون المعلوم . مثال ذلك تربيع الدائرة : ان كان معلوماً فعلمه لم يوجد بعد . فأما هذا المعلوم نفسه فآنيته قائمة . وأيضاً الحيُّ إذا فُقد لم يوجد العلم ، فأما المعلوم /٣٥/ فقد يمكن أن يكون كثيرٌ منه موجوداً . — وكذلك يجري الأمر في باب الحس أيضاً ، وذلك أنه قد يُظن أن المحسوس أقدمُ من الحس به ، لأن المحسوس إذا فُقِدَ معه الحسُّ به. فأما الحس فليس يُفْقَد معه المحسوس . وذلك أن الحواس إنما وجودها بالجسم وفي الجسم . وإذا فُقِدَ المحسوس فُقِدَ الجسم /٨ أ/ أيضاً إذا كان الجسمُ شيئاً من المحسوسات. وإذا لم يوجد الجسم [١٦٨ ب] فُقِدَ الحس أيضاً، فيكون المحسوس يُفْقَد معه الحسُّ . فأما الحس فليس يفقد معه المحسوس ، فإن الحي إذا فُقِدَ فُقِدَ الحسُّ ، وكان المحسوس موجوداً مثل /٥/ الجسم والحارّ والحلو والمرّ وسائر المحسوسات الأُخَر كلها . وأيضاً فإن الحس إنما يكون مع الحاسِّ ، وذلك أن معاً يكون الحيُّ والحسُّ . وأما المحسوس فموجود من قَبْلِ وجود الحي والحس ، فإن النار والماء وما يجري مجراهما مما منه قوام الحيوان موجودةٌ من قبل أن يوجد الحيوان بالجملة أو الحس . فلذلك /١٠/ قد يُظَنّ أن المحسوس أقدّم وجوداً من الحسّ .

ومما فيه موضع شك : هل الجواهر ليس جوهرٌ منها يقال من باب

المضاف على حسب ما يُظَنّ ، أو ذلك ممكن في جواهرٍ ما من الجواهر الثواني ؟ – فأما في الجواهر الأوّل فإن ذلك حق ، وذلك أنه ليس يقال /١٥/ من المضاف : لا كلياتها ولا أجزاؤها ، فإنه ليس يقال في إنسان ما إنه إنسان ما لشيء ، ولا في ثور ما إنه ثور ما لشيء ؛ وكذلك أجزاؤها أيضاً ، فإنه ليس يقال في يد ما إنها يد ما لإنسان لكن إنها يدٌ لإنسان ولا يقال في رأس ما إنه رأس ما لشيء ، بل /٢٠/ رأس لشيء – وكذلك في الجواهر الثانية في أكثرها : فإنه ليس يقال إن الإنسان إنسان لشيء ، ولا إن الثور ثور لشيء ، ولا إن الخشبة خشبة لشيء ، بل يقال إنها مِلْكٌ لشيء . فأما في هذه فإن الأمر ظاهر أنها ليست من المضاف . – وأما في بعض الجواهر الثواني فقد يدخل في أمرها الشكُّ ، /٢٥/ مثال ذلك أن الرأس يقال إنه رأس لشيء ، واليد يقال إنها يد لشيء ، وكل واحد مما أشبه ذلك – فيكون قد يُظَنّ أن هذه من المضاف . فإن كان تحديد التي من المضاف قد وَفّى على الكفاية فحلُّ الشكِّ الواقعِ في أنه ليس جوهر من الجواهر يقال من المضاف : إما مما يصعب جداً ، وإما مما لا يمكن . وإن لم يكن على الكفاية لكن كانت الأشياء التي من المضاف الوجود لها هو أنها مضافة على نحو من الأنحاء – فلعله يتهيأ أن يقال شيء في فسخ ذلك . فأما التحديد المتقدّم فإنه يلحق كلَّ ما كان من المضاف : إلا أنه ليس معنى [١٦٩ أ] القول إن الوجود لها هو أنها مضافة هو معنى القول إن /٣٥/ ماهياتها تقال بالقياس إلى غيرها .

وَبيِّنٌ من ذلك أن من عرف أحد المضافين مُحَصَّلاً عرف أيضاً ذلك الذي إليه يضاف مُحَصَّلاً . وذلك ظاهر من هذا : فإن الإنسان متى علم أن هذا الشيء من المضاف ، وكان الوجود للمضاف هو مضافاً(*) على نحو من /٨ ب/ الأنحاء ، فقد عَلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال. فإنه إن لم يعلم أصلا ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال لم يعلم

(*) ص : مضاف .

ولا أنه عند شيء بحال من الأحوال . وذلك بَيَنٌّ أيضاً في الجزئيات ، مثال ذلك : الضِّعف ، فإن من علم الضعْف على التحصيل فإنه على المكان (*) يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا ضعفه محصلا . فإنه إن لم يعلمه ضِعْفاً لشيء واحدٍ محصَّلٍ فليس يعلمه ضِعْفاً أصلاً . وكذلك أيضاً إن كان يعلم أن هذا المشار إليه أحسن ، فقد يجب ذلك ضرورة أن يكون يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا أحسن منه مُحصَّلا ، فإنه ليس يجوز أن يكون إنما يعلم أن هذا أحسن مما دونه في الحُسْن، فإن ذلك إنما يكون توهماً، لا علما، وذلك أنه ليس يعلم يقيناً أنه أحسن مما هو دونه ، فإنه ربما اتفق ألا يكون شيء دونه. فيكون قد ظهر أنه واجب ضرورة متى عَلِم الإنسانُ أحد المضافين مُحصَّلا أن يكون يعلم أيضاً ذلك الآخَر الذي إليه أضيف محصلا .

فأما الرأس واليد وكلٌّ واحد مما يجري مجراهما مما هي جواهر ، فإن ماهياتها أنفسَها قد تُعْرَف مُحصَّلةً . فأما ما يضاف إليه فليس واجباً أن يعرف ، وذلك أنه لا سبيل إلى أن يعلم على التحصيل رأس من هذا ، ويد من هذه . فيجب من ذلك أن هذه ليست من المضاف . وإذ لم تكن هذه من المضاف فقد يصح القول أنه ليس جوهرٌ من الجواهر من المضاف . إلا أنه خليق أن يكون قد يصعب التقحم على إثبات الحكم على أمثال هذه الأمور ما لم تُتَدَبَّر مراراً كثيرة . فأما التشكك فيها فليس مما لا دَرْك فيه .

(*) على المكان – مباشرةً ، في الحال . – على التحصيل – محصلاً – على نحو محدود معين .

- ٨ -
[١٦٩ب] في الكيف والكيفية

وأُسَمِّي « بالكيفية » تلك التي لها يقال في الأشخاص : كيف هي .
/٢٥/ والكيفية ما يقال على أنحاء شتى : -

فليُسَمَّ نوعٌ واحدٌ من الكيفية ملكةً وحالا . وتخالف الملكةُ الحالَ في أنها أبقى وأطول زمانا : ومما يجري هذا المجرى العلومُ والفضائل ، فإن العلم مظنون به أنه من الأشياء الباقية التي تعسُرُ حركتها ، وإن كان الإنسان إنما /٣٠/ شدا من العلم(*) ، ما لم يحدث عليه تغيرٌ فادح من مرض أو غيره مما أشبهه وكذلك أيضاً الفضيلة (مثل العدل والعفة وكل واحد مما أشبه ذلك) قد /٣٥/ يُظَنّ أنها ليست بسهلة الحركة ولا سهلة التغير . -وأما الحالات فتسمى بها الأشياء السهلة الحركة السريعة التغيير ، مثل الحرارة والبرودة والمرض والصحة وسائر ما أشبه ذلك. فإن الإنسان قد قَبِل بهذه حالا(**) على ضرب من الضروب ، إلا أنه قد يتغير بسرعة ، فيصير بارداً بعد أن كان حارّا ويُنْقَل من الصحة إلى /٩ أ/ المرض ، وكذلك الأمر في سائرها ، إلا أن يكون الإنسان قد صارت هذه الأشياء أيضاً له - لطول المدّة - حالا طبيعية لا شفاء لها أو عسرت حركتها جداً . فلعله أن يكون للإنسان أن يسمى هذه حينئذ ملكة .

ومن البيّنِ أنه إنما يقتضي اسم الملكة الأشياء التي هي أطول زماناً /٥/ وأعسر حركة ، فإنهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلوم تمسكاً يعتد به ، لكنه سريع التنقل ، أن له ملكة. على أن لمن كان بهذه الصفة حالاً ما في العلم : إما أخس وإما أفضل ، فيكون الفرق بين الملكة وبين الحال أن /١٠/ هذه

(*) وإن كان ... من العلم : أي : حتى لو كان حظ المرء من العلم قليلاً .
(**) مفعول - « قبل » .

سهلة الحركة ، وتلك أطول زمانا وأعسر تحرّكا . — والملكات هي أيضاً حالات ، وليس الحالاتُ ضرورةً ملكات ، فإن من كانت له ملكة فهو بها بحال ما أيضاً من الأحوال . وأما من كان بحال من الأحوال فليست له لا محالة ملكةٌ .

وجنسٌ آخر من الكيفية هو الذي به نقول : مُلاكِزيين أو محاضريين /١٥/ أو مصحّحين أو (**) ممراضين ، أو بالجملة ما قيل بقوّة طبيعية أو لا قوّة . وذلك أنه ليس يقال كل واحد من أشباه [١٧٠ أ] هذه لأن له حالا ما ، لكن من قِبَل أن له قوّة طبيعية أو لا قوّة في أن يفعل شيئاً ما بسهولة أو لا ينفعل(٨٤) شيئاً. مثال ذلك أنه يقال مُلاكزيون أو محاضريون ليس من قبل أن لهم حالا ما ، لكن من قبل أن لهم قوّة على أن يفعلوا شيئاً بسهولة ؛ ويقال مصحّحون من قِبَل /٢٠/ أن لهم قوّة طبيعية على ألا ينفعلوا شيئاً بسهولة من الآفات العارضة ؛ ويقال ممراضون من قِبَل أنه لا قوّة لهم طبيعية على ألا ينفعلوا(٨٥) شيئا . وكذلك أيضاً الأمر في الصُّلْب وفي اللين ، فإنه يقال صُلْب من قِبَل أن له قوّة على /٢٥/ ألا ينقطع بسهولة ؛ ويقال لين من قبل أنه لا قوّة له على هذا المعنى نفسه .

وجنس ثالث من الكيفية كيفيات انفعالية وانفعالات ، ومثالات ذلك هذه الحلاوة والمرارة وكل ما كان مجُانساً لهذين ؛ وأيضاً الحرارة والبرودة /٣٠/ والبياض والسواد . وظاهر أن هذه كيفيات ، لأن ما قَبِلها قيل فيه بها : كيف هو : ؟ مثال ذلك العسل ، يقال : حلو ، لأنه قَبِل الحلاوة ، والجسم يقال أبيض لأنه قَبِل البياض . وكذلك يجري الأمر في سائرها .

ويقال كيفيات انفعالية ليس من قِبَل أن تلك الأشياء أنفسها التي قَبِلَتْ هذه الكيفيات انفعلت شيئاً ، فإن العسل ليس يقال حلوا من

(**) ملاكزيون : مصارعون؛ محاضريون : عدّاؤن، مصحاحون : أصحاء؛ ممراضون : مرضى .

قِبَل أنه انفعل /٩ ب / شيئاً ولا واحد من سائر ما أشبهه . وعلى مثال هذه أيضاً الحرارة والبرودة تقالان كيفيتين انفعاليتين ليس من قِبَل أن تلك الأشياء أنفسها التي قبلتها انفعلت شيئاً ، بل إنما يقال لكل واحدة من هذه الكيفيات التي ذكرناها /٥/ كيفيات انفعالية من قِبَل أنها تحدث في الحواس انفعالا . فإن الحلاوة تحدث انفعالاً ما في المذاق ، والحرارة في اللمس ؛ وعلى هذا المثالِ سائرُها أيضاً .

فأما البياض والسواد وسائر الألوان فليس إنما تقال كيفياتٍ انعفالية /١٠/ بهذه الجهة التي بها قيلت هذه التي تقدّم ذكرها ، لكن من قِبَل أنها أنفسها إنما تولدت عن انفعال . ومن البَيِّن أنه قد يحدث عن الانفعال تغاييرُ كثيرةٌ /١٥/ في الألوان : من ذلك أن المرء إذا خجل احمرَّ ، وإذا فَزِع اصفرَّ ، وكل واحد مما أشبه(٨٦) ذلك . فيجب من ذلك(٨٦) [١٧٠ ب] إن كان أيضاً إنسان قد ناله بالطبع بعضُ هذه الانفعالات من عوارض ما طبيعية ، فلازم أن يكون لونُه مثل ذلك اللون . وذلك أنه إن حدثت الآن عند الخجل حال ما لشيء(٨٧) مما للبدن فقد يمكن أيضاً أن تحدث تلك الحالُ بعينها في الجِبِلّة الطبيعية فيكون اللون أيضاً بالطبع مثله(٨٨) . فما كان من هذه العوارض كان ابتداؤه عن انفعالاتٍ /٢٠/ ما عسرةٍ ، حركتُها ذات ثبات ، فإنه يقال لها كيفيات : فإن الصفرة والسواد إن كان تكوّنه في الجِبِلّة الطبيعية فإنه يُدْعَى كيفية إذ كنا قد يقال فينا به : كيف نحن ؟ وإن كان إنما عرضت الصفرة أو السواد من مَرَضٍ مُزْمِنٍ /٢٥/ أو من إحراق شمس فلم تسهل عودته إلى الصلاح أو بقي ببقائنا ــ قيلت هذه أيضاً كيفيات . وذلك أنه قد يقال فينا بها على ذلك المثال كيف نحن . فأما ما كان حدوثه عما يَسْهُلُ انحلالهُ ووشيكٌ عودته إلى الصلاح قَبِلَ /٣٠/ انفعالا(٨٩) ، وذلك أنه لا يقال به في أحد : كيف هو ، فإنه ليس يقال لمن احمرَّ بخجلٍ : أحمريٌّ ، ولا من أصفر للفزع : مُصْفَرٌّ ، لكن أنه انفعل شيئا(٩٠) . فيجب أن تقال هذه وما أشبهها انفعالات ، ولا تقال كيفيات .

وعلى هذا المثال يقال في النفس أيضاً كيفيات انفعالية وانفعالات . فإن كان تولده فيها [٩١] منذ أوّل التكوين عن انفعالاتٍ ما فإنها أيضاً تقال كيفيات ، /٣٥/ ومثال ذلك تيه العقل والغضب وما يجرّي مجراهما ، فإنهم به يقال فيهم بها : /١٠ أ/ كيف هم ، فيقال غَضُوبٌ وتائه العقل ، وكذلك أيضاً سائر أصناف تيه العقل إذا لم تكن طبيعيةً لكن كان تولدها عن عوارض ما أُخرَ يَعْسُرُ التخلصُ منها أو هي غير زائلة أصلا يقال كيفيات ، وذلك أنه يقال فيهم[٩٢] بها : كيف /٥/ هم . — وما كان حدوثه فيها عن أشياء سهلة وشيكة العودة إلى الصلاح فإنها تقال انفعالات مثال ذلك الإنسان إن اغتمّ فأسرع غضبه : فإنه ليس يقال غضوباً مَنْ أسرع غضبه بمثل هذا [١٧١ أ] الانفعال ، بل أحْرَى أن يقال إنه انفعل /١٠/ شيئاً ، فتكون هذه إنما تقال انفعالات ، لا كيفيات .

وجنس رابع من الكيفية : الشكل والخلقة الموجودة في واحد واحد ؛ ومع هذين أيضاً الاستقامة والانحناء و < أي > شيء < آخر > إن كان يشبه هذه . وبكل واحد من هذه يقال : كيف الشيء ؟ فإنه قد يقال في الشيء /١٥/ بأنه مثلث أو مربع : كيف هو ، وبأنه مستقيم أو منحن . ويقال ايضاً كل واحد بالخلقة : كيف هو . — فأما المتخلخل والمتكاثف ، والخشن والأملس فقد يُظَنّ أنها تدل على كيف ما ، إلا أنه قد يشبه أن تكون هذه وما أشبهها مباينة للقسمة التي في الكيف . وذلك أنه قد يظهر أن كل واحد /٢٠/ منها أحرى بأن يكون إنما يدل على وضع ما للأجزاء ، فإنه إنما يقال كثيف بأن أجزاءه متقاربٌ بعضُها من بعض ، ويقال متخلخل بأن أجزاءه متباعدةٌ بعضُها عن بعض ، ويقال أملس بأن أجزاءه موضوعة على استقامة ما ، ويقال خَشِن بأن بعضها يَفْضُل (*) وبعضها يَقْصُر .

(*) يفضل : يبرز .

/٢٥/ ولعله قد يظهر للكيفية ضربٌ ما آخر ، إلا أن ما يذكر خاصةً من ضروبها فهذا مَبْلَغُه .

فالكيفيات هي هذه التي ذُكِرَتْ ؛ وذوات الكيفية هي التي يقال بها[٩٣] على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان . — فأما في أكثرها /٣٠/ أو في جميعها ، إلا الشاذ منها ، فإنما يقال على طريق المشتقة أسماؤها ، مثال ذلك : من البياض — أبيض ، من البلاغة — بليغ ، ومن العدالة — عَدل ؛ وكذلك في سائرها . وأما في الشاذّ منها فلأنه لم يوضع للكيفيات أسماء ، فليس يمكن أن يكون يقال منها على طريق المشتقة أسماؤها ، /٣٥/ مثال ذلك : المُحاضِري أو المُلا كزى الذي يقال بقوّة طبيعية . فليس يقال /١٠ ب/ في اللسان اليوناني عن كيفية من الكيفيات على طريق المشتقة أسماؤها . وذلك أنه لم يوضع للقوى في اللسان اليوناني (**) اسم فيقال بها[٩٤] هؤلاء [١٧١ ب] كيف هم ، كما وضع للعلوم وهي التي بها (***) يقال ملاكزون أو مناضلون (****) من طريق الحال : فإنه يقال علم ملا كزى ، أو علم مناضلى ، أي علم المناضلة ؛ ويقال في حالهم من هذه على طريق المشتقة أسماؤها : كيف هم .

وربما كان لها اسم[٩٥] موضوع < للكيف > ، ولا يقال المُكَيَّفّ بها /١٥/ على طريق المشتقة أسماؤها ؛ مثال ذلك من الفضيلة مجتهد ، فإن الذي له فضيلة إنما يقال مجتهد . ولا يقال في اللسان[٩٦] اليوناني من الفضيلة على طريق المشتقة أسماؤها . وليس ذلك في الكثير .

فذوات الكيفية تقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق

(**) بها : تبعاً لهذه القوى .

(***) « بها » تعود على العلوم أي أن ممارسة هذه العلوم تجعلهم يسمون ملاكزين أو مناضلين .

(****) ص : ملاكزيين أو مناضلين .

المشتقة أسماؤها أو على طريق آخرٍ منها كيف كان .

وقد يوجد أيضاً في الكيف مُضَادَّةٌ ، مثال ذلك أن العدل ضد الجور وكذلك البياض والسواد وسائر ما أشبه ذلك ، وأيضاً ذواتُ الكيفية بها : مثال ذلك الجائر للعادل ، والأبيض للأسود . إلا أن ذلك ليس فيها كلها[٩٧] . فانه ليس للأشقر ولا للأصفر ولا لما أشبه ذلك من الألوان ضدٌّ أصلا ، وهي ذوات كيفية ، وأيضاً إن كان أحد المتضادين — أيهما كان — كيفاً ، فإن الآخر أيضاً يكون كيفاً وذاك[٩٨] بَيِّنٌ لمن تصفح سائر النعوت ، مثال ذلك إن كان العدل ضدّ الجور وكان العدل كيفا — فإن الجور أيضاً كيف — فإنه لا يطابق الجور ولا واحداً من سائر النعوت : لا الكم مثلا والمضاف ولا أين ولا واحداً من سائر ما يجري مجراها بتةً ما خلا الكيف ، وكذلك في سائر المتضادات التي في الكيف .

وقد يقبل أيضاً الكيفُ الأكثر والأقلَّ ، فإنه يقال إن هذا أبيض بأكثر من غيره أو بأقل ؛ وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل .

وهي أنفسها تحتمل الزيادة ، فإن الشيء الأبيض قد يمكن أن يزيد بياضه فيصير أشدّ بياضا ، وليس كلها ولكن أكثرها . فإنه مما يشك فيه : هل يقال عدالة أكثر أو أقل من عدالة ، وكذلك في سائر الحالات . فإن قوماً يمارون في [١٧٢ أ] أشباه هذه فيقولون إنه لا يكاد أن يقال عدالة أكثر ولا أقلّ من عدالة ، ولا صحة أكثر ولا أقل من صحة ؛ ولكنهم يقولون إن « لهذا » صحةً أقل مما لغيره ولهذا عدالة أقل مما لغيره وعلى هذا المثال : « لهذا » كتابةٌ أقل من كتابة غيره وسائر الحالات . فأما ما يسمى بها فإنها تقبل الأكثر والأقل بلا شك ، فإنه يقال إن هذا أبلغ[٩٩] من غيره وأعدل وأصحّ [١٠٠] : وكذلك الأمر في سائر ها .

وأما المثلث والمربع فلن يُظَنَّ أنهما يقبلان الأكثر ولا الأقل ؛ ولا شيء من سائر الأشكال ألبتةَ : فإن ما قبل قولَ[١٠١] المثلث أو قول

الدائرة فكله على مثال واحد مثلثاتٌ ودوائر ؛ وما لم يقبله فليس يقال إن هذا أكثر من غيره فيه ، فإنه ليس المربع في أنه دائرَة أكثر من المستطيل إذ كان ليس يقبل ولا واحد منهما قولَ الدائرة. وبالجملة ، إنما يوجد قول[١٠٢] الشيئين أكثر من الآخر إذا كانا جميعاً يقبلان قول[١٠٣] الشيء الذي يُقْصَد له . فليس كل الكيف إذاً يقبل الأكثر والأقل . فهذه التي ذكرت ليس منها شيء هو خاصةُ الكيفية .

فأما « الشبيه » « وغير الشبيه » فإنما يقالان في الكيفيات وحدها ؛ فإنه ليس يكون هذا شبيهاً بغيره بشيء غير ما هو به كيف . فتكون خاصة الكيفية أن بها يقال شبيه وغير شبيه .

وليس ينبغي أن يتداخلك الشكُ فتقول : إنا قصدنا للكلام في الكيفية فعدَّدنا كثيراً من المضاف ، إذ الملكات والحالات من المضاف ، فإنه تكاد أن تكون أجناس هذه كلها وما أشبهها إنما تقال من المضاف . وأما الجزئيات فلا شيء منها[١٠٤] ألبتة، فإن العلم وهو جنس ماهيته ، إنما يقال بالقياس إلى غيره . وذلك أنه إنما يقال علم بشيء ؛ فأما الجزئيات فليس شيء منها ماهيته تقال بالقياس إلى غيره ، مثال ذلك : النحو ، ليس يقال نحوّاً بشيء ، ولا الموسيقى هي موسيقى بشيء ، اللهم إلا أن تكون هذه أيضاً قد تقال من المضاف من طريق الجنس ، مثال ذلك : النحو يقال علماً بشيء لا نحواً بشيء ، والموسيقى علماً [١] بشيء لا موسيقى بشيء [١٧٢ ب] فيجب أن تكون الجزئيات [١٠٥] ليست من المضاف. ويقال لنا ذوو كيفية — بالجزئيات [٢] ؛ وذلك أنه إنما لنا هذه : فإنّا إنما يقال لنا علمٌ[٣] — بأن لنا من العلوم الجزئية . فيجب من ذلك أن تكون أيضاً — أعني

---

(١) ص : علم .

(٢) ص : « ذوي كيفية بالجزئيات » — أي عن طريق العلوم الجزئية .

(٣) ص : علم .

الجزئيات – كيفيات ، وهي التي بها نُدعى ذوي /٣٥/ كيفية – وليس[1] هذه من المضاف . وأيضاً أن أُلْفى شيء واحدٌ بعينه كيفاً ومضافاً ، فليس بمُنْكَرٍ أن يُعَدَّ في الجنسين جميعاً .

– ٩ –

في يفعل وينفعل

/١١ ب/ وقد يقبل يفعل وينفعل مُضادةً ، والأكثر والأقل . فإن « يُسَخِّن » مضاد « ليُبَرِّد » ، « ويَسْخُن » مضاد « ليَبْرد » ، «ويُلَذُّ» ، مضاد « ليتأذى » – فيكونان قد يقبلان المضادة . وقد يقبلان أيضاً الأكثر والأقل : فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل ، ويسخن أكثر وأقل ، ويتأذى أكثر وأقل ، فقد يقبل إذن « يفعل » و « ينفعل » الأكثر والأقلَّ .

فهذا مبلغ ما نقوله في هذه .

وقد قيل في الموضوع ايضاً في باب المضاف أنه إنما يقال من الوضع على طريق المشتقة أسماؤها .

/١٠/ فأما في الباقية ، أعني في متى ، وفي أين ، وفي له ، فإنها إذ كانت واضحة لم نقل فيها شيئاً سوى ما قلناه بدءاً من أنه يدل : أما على « له » فمُنْتَعِل ، مُتَسَلِّح ؛ وأما على « أين » فمثل قولك : في لوقِينُ وسائر ما قلناه فيها .

فهذا ما نكتفي به من القول في الأجناس التي إياها قَصَدنا .

---

(١) أي مع أنها ليست من المضاف .

- ١٠ -

في المتقابلات

وقد ينبغي أن نقول في المتقابلات على كم جهة من شأنها ان تتقابل ، فنقول : إن الشيء يقال إنه يقابل غيرَه على أربعة أوْجُه : إما على طريق المضاف ؛ وإما على طريق المُضَادَّة ؛ وإما على طريق العَدَم والملكة ؛ وإما على طريق الموجبة والسالبة . — فنقابلُ واحدٍ واحدٍ من هذه إذا قيل على طريق الرسم : أمّا على طريق المضاف : فمثل الضِّعْف للنصف [١٧٣ أ] وأما على طريق المتضادّة : فمثل الشرّير للخيرِ : وأما على طريق العَدَم والمَلَكة فمثل العَمَى والبصر ؛ وأما على طريق الموجبة والسالبة : فمثل جالس ، ليس بجالس .

فما كان يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته إنما تقال بالقياس الذي إياه تقابل أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إليه ، مثال ذلك الضِّعف عند النصف ، فإن ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما هو ضِعْفٌ لشيء . والعلم أيضاً يقابل المعلوم على طريق المضاف . وماهية العلم إنما تقال بالقياس إلى المعلوم . والمعلوم أيضاً فماهيته إنما تقال بالنسبة إلى مقابِلِهِ ، أي إلى العلم ، فإن المعلوم إنما يقال إنه معلوم عند شيء أي عند العلم . فما كان إذاً يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، أو يقال بعضها عند بعض على نحوٍ آخر .

فأما على طريق[١٠٦] المضادة فإن ماهيتها الا تقال أصلاً بعضُها عند بعض ، بل إنما يقال إن بعضَها مضادٌ لبعض . فإنه ليس يقال : إن الخَيرَ هو خَيرٌ للشرير ، بل مُضادٌ له ، ولا الأبيض أبيض للأسود ، بل مضاد له ، فتكون هاتان المُقابلتان مختلفتين . وما كان من المتضادة هذه حالها ، أعني /١٢ أ/ أن الأشياء التي من شأنها أن يكون وجودها فيها أو الأشياء التي تنعت بها يجب ضرورة ان يكون أحد المتضادين موجوداً فيها ، فليس فيما بينهما

متوسطٌ أصلاً . وما كان ليس واجباً أن يكون أحدهما موجوداً فيها ، فتلك فيما بينهما متوسطٌ ما لا محالة ، مثال ذلك : الصحة والمرض من شأنهما أن يكونا في بدن الحيوان ؛ ويجب ضرورةً أن يكون أحدُهما — أيهُّما كان — موجوداً في بدن الحيوان : إما المرض وإما الصحة . والفرد والزوج ينعت بهما العدد ؛ ويجب ضرورة أن يوجد أحدهما — أيهُّما كان — في العدد : إما الفرد ، وإما الزوج . وليس فيما بين هذه متوسطٌ ألبتةَ ، لا بين الصحة والمرض ، ولا بين الفرد والزوج . — فأما ما لم يكن واجباً أن يوجد فيها أحدهما ، فتلك فيما بينها متوسطٌ . مثال ذلك السواد والبياض [١٧٣ ب] من شأنهما أن يكونا في الجسم ، وليس واجباً أن يكون أحدُهما موجوداً في الجسم ، فإنه ليس كل جسم فهو إما أبيض وإما أسود . والمحمود والمذموم قد يُنْعَت بهما الإنسان وتنعت بهما أيضاً أشياءُ كثيرةٌ غيرُه ، إلا أنه ليس بواجب ضرورةً أن يكون أحدهما موجوداً في تلك الأشياء التي تُنْعَت بهما ؛ وذلك أنه ليس كل شيء فهو إما محمود وإما مذموم . فَبَيِّنٌ هذه متوسطاتٌ ما : مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأدكنَ والأصفرَ وسائرَ الألوان ؛ وبين المحمود والمذموم ما ليس بمحمود ولا مذموم.

فإن في بعض الأمور قد وُضعت أسماءٌ للأوساط ، مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأدكنَ والأصفرَ . وفي بعضها لا يمكن العبارة عن الأوسط باسم ، إنما يحدّ الأوسط بسلب الطرفين ، مثال ذلك : لا جيد ، ولا رديء ؛ ولا عدل ، ولا جور .

فأما «العدم» و«الملكة» فإنهما في شيء واحد بعينه يقالان ، مثال ذلك البَصَر والعمى في العين ، وعلى جملةٍ من القول : كلُّ ما كان من شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كل واحدٍ منهما . وعند ذلك نقول في كل واحدٍ مما هو قابل للملكة إنه عادِمٌ عندما لا تكون موجودةً للشيء الذي من شأنها ان تكون موجودة له وفي الحين الذي من شأنها أن تكون له فيه : فإنا

إنما نقول : « أدْرَد » لا لمن لم تكن له أسنان ، ونقول « أعمى » لا لمن لم يكن له بصر ، بل إنما نقول ذلك فيما لم يكونا له في الوقت الذي من شأنهما أن يكونا له فيه . فإن[١٠٧] البعض ليس له حين يولد لا بَصَرَ ولا أسنان ، ولا يقال فيه إنه أدرد ولا إنه أعمى .

وليس أن تُعْدَم المَلَكة وأن توجد الملكة هما العدم والملكة . من ذلك /٣٥/ أن البصر ملكة ، والعمى عدم ؛ وليس أن يُوجَد البصرُ هو البصر ، ولا أن يوجد العمى هو العمى . فإن العمى هو عدمٌ ما . فأما أن يكون الحيوان أعمى فهو أن يَعدمَ البصر وليس هو العَدَم ، فإنه لو كان « العمى » و « أن /٤٠/ يوجد العمى » شيئاً واحداً بعينه ، لقد كانا جميعاً يُنْعَت بهما شيء واحد بعينه . غير أنا نجد الإنسان يقال له أعمى ولا يقال له عمى على وجه من /١٢ ب / الوجوه — ومظنونٌ أن هذين أيضاً يتقابلان . أعني أن تُعْدَم الملكة وأن توجد الملكة كتقابل العدم والملكة ؛ وذلك أن جهة المُضادّة [١٧٤ أ] واحدة /٥/ بعينها ، فإنه كما العمى يقابل البصر ، كذلك[١٠٨] الأعمى يقابل البصير .

وليس أيضاً ما تقع عليه الموجبة والسالبة موجِبةً ولا سالبةً ؛ فإن /١٠/ الموجبة قول مُوجِب والسالبة قول سالب . فأما ما تقع عليه الموجبة والسالبة ، فليس منها شيء هو قول . ويقال في هذه أيضاً إنها يقابل بعضها بعضاً مثل الموجبة والسالبة ؛ فإن في هذه أيضاً جهة المقابلة واحدة بعينها ، وذلك أنه كما الموجبة تقابل السالبة : مثال ذلك قولك « إنه جالس » لقولك « إنه ليس بجالس » ، كذلك يتقابل أيضاً الأمران اللذان يقع عليهما كلٌّ واحدٍ /١٥/ من القولين ، أعني « الجلوس » لـ « غير الجلوس » .

فأما أن العدم والملكة ليسا متقابلين تقابل المضاف فذلك ظاهر ، فإنه ليس[١٠٩] ماهيتُه تقال بالقياس إلى مُقابِلِه . وذلك أن البصر ليس هو بصراً بالقياس إلى العمى ، ولا ينسب إليه على جهة أخرى أصلا . وكذلك /٢٠/

أيضاً ليس يقال للعمى عمى للبصر(١١٠) ، بل إنما يقال : العمى عدم للبصر ؛ فأما « عمى للبصر » فلا يقال . — وأيضاً فإن كل مضافين فكل واحد منهما يرجع على صاحبه في القول بالتكافؤ فقد كان يجب في العمى أيضاً لو كان من المضاف أن يرجع بالتكافؤ على ذلك الشيء الذي إليه يضاف بالقول ، /١٥/ لكنه ليس يرجع بالتكافؤ وذلك أنه ليس يقال إن البصر هو بصر للعمى .

ومن هذه الأشياء(١١١) يتبين أيضاً أن التي تقال على طريق العدم والملكة ليست متقابلةتقابُلَ المُضادّة(١١٢)فإن المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط أصلاً قد يجب ضرورةً أن يكون أحدُهما موجوداً دائماً في الشيء الذي فيه من شأنهما أن تكون ، أو في الأشياء التي تنعت بها ، فإن الأشياء التي ليس بينها متوسط أصلاً كانت الأشياء(١١٣) التي يجب ضرورةً أن يكون أحد /٣٠/ الشيئين(١١٤) منها موجوداً في القابل : مثال ذلك في المرض والصحة ، والفرد والزوج . — فأما اللذان(١١٥) بينهما متوسط فليس واجباً ضرورةً في حين من الزمان أن يكون أحدهُما موجوداً في كل شيء ، [١٧٤ ب] فإنه ليس كلُّ شيء قابلاً (*) فواجبٌ ضرورةً أن يكون إما أبيض وإما أسود ، وإما حاراً وإما بارداً ؛ وذلك أنه ليس مانعٌ من أن يكون إنما يوجد فيه شيء مما في الوسط . وأيضاً /٣٥/ فإنه قد كانت الأشياء(١١٦) التي بينها متوسطٌ ما ، هي الأشياء التي ليس واجباً ضرورةً أن يكون أحدُ الشيئين(١١٧) موجوداً في القابل ما لم يكن أحدهما موجوداً بالطبع ، مثل أن < يوجد بالطبع > للنار أنها حارة، وللثلج أنه أبيض .وفي هذه وجودُ أحد الشيئين مُحَصَّلاً واجب ، لا أيهما اتفق . فإنه ليس يمكن أن تكون النار باردة ولا الثلج أسود . فيكون ليس يجب /٤٠/ وجود أحد الشيئين أيهما كان في كل قابل، لكن وجود الواحد فيما هو له /١٣ أ / بالطبع دون غيره؛ ووجود الواحد في هذه مُحَصَّلاً ، لا أيهما اتفق .

---

(١) ص : قابل .

فأما في العدم والملكة فليس يصح ولا واحد من الأمرين اللذين ذكرا ؛ وذلك أنه ليس يجب ضرورةً أن يوجد دائماً في القابل أحدُهما أيهما كان . فإن ما لم يبلغ بعدُ إلى أن يكون من شأنه أن يبصر فليس يقال فيه لا أنه أعمى ولا أنه بصير . — فيكون هذان ليسا من المتضادات التي بينها متوسط أصلاً ، ولا هما أيضاً من المتضادات التي بينها متوسط ما ؛ فإن أحدهما موجودٌ في كل قابلٍ ضرورةً ، أعني أنه إذا صار [١١٨] في حد مما من شأنه أن يكون له بصر فحينئذ يقال له أعمى أو بصير . وليس يقال فيه أحدُها محصلاً ، لكن أيها اتفق ، فإنه ليس يجب فيه لا العمى ولا البصر ، بل أيهما اتفق . فأما المتضادات التي بينها متوسط فلم يكن يلزم ضرورةً في وقت من الأوقات أن يكون أحدُهما موجوداً في الكل ، لكن في البعض ؛ وفي هذه أيضاً أحدهما مُحَصَّل . — فيكون قد تبين من ذلك أن التي تقال على طريق العدم والملكة ليست تتقابل ولا كواحدة من جهتي تقابل المتضادات .

وأيضاً فإن المتضادات [١٧٥ أ] إن كان القابل موجوداً ، فقد يمكن أن يكون تغيرٌ من كل واحد من الأمرين إلى الآخر ما لم يكن الواحد موجوداً لشيء بالطبع مثل ما للنار الحرارةُ . فإن الصحيح قد يمكن أن يمرض ، والأبيض قد يمكن أن يصير أسود ، والبارد قد يمكن أن يصير حاراً ، والصالح قد يمكن أن يصير طالحاً ، والطالح قد يمكن أن يصير صالحاً . فإن الطالح إذا نقل إلى معاشرة من هو على مذاهب وأقاويل أجملَ ، فإنه قد يأخذ في طريق الفضيلة ولو يسيرا ؛ وإن هو أخذ في هذا الطريق مرة واحدة فمن البَيِّنِ أنه إما أن ينتقل عما كان عليه على التمام ، وإما أن يُمْعِن في ذلك إمعاناً كثيراً ، وذلك أنه كلما مَرَّ [١] ازدادت سهولة الحركة عليه إلى الفضيلة . وإذا أخذ في هذا الطريق ولو أخذاً يسيراً منذ أول الأمر حتى يكون وشيكاً بأن يمعن فيه ثم تمادى في ذلك ودام عليه انتقل على التمام إلى الملكة المضادة

(١) مرّ : تقدم في هذا الطريق .

لها إن لم يَقْصُرْ به الزمانُ . — فأما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغير من البعض إلى البعض ، فإن التغير من الملكة إلى العدم قد يقع ؛ وأما من العدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع ، فإنه لا من صار أعمى يعود فيبصر ، ولا من صار أصلع يعود ذا جُمّة ، ولا من كان أدْرد تَنْبُتُ له الأسنانُ .

ومن البَيِّن أن التي تتقابل على طريق الموجبة والسالبة فليس تقابلها ولا /١٣ ب / على واحد من هذه الأنحاء التي ذُكِرَتْ ، فإن في هذه وحدها يجب ضرورةً أن يكون أبداً أحدُهما (١١٩) صادقاً والآخرُ كاذباً ، وذلك أنه لا في المتضادات يجب ضرورةً أن يكون أبداً أحدُهما (١٢٠) صادقاً والآخرُ كاذباً ، ولا في المضاف ، ولا في العدم والملكة : مثال ذلك الصحة والمرض متضادّان ، وليس واحد منهما لا صادقاً ولا كاذباً ؛ وكذلك الضِّعف والنصف يتقابلان على طريق المضاف وليس واحد [١٧٥ ب] منهما لا صادقاً ولا كاذباً . ولا أيضاً التي على جهة العدم والملكة مثل البصر والعمى . وبالجملة ، فإن التي تقال بغير تأليف أصلاً فليس شيء منها لا صادقاً ولا كاذباً ، وهذه التي ذُكِرَتْ كلها إنما تقال بغير تأليف .

إلا أنه قد يُظَنّ أن ذلك يلزم خاصةً في المتضادات التي تقال بتأليف ، فإن «سقراط صحيح» مضادّ لـ « سقراط مريض » . لكنه ليس يجب ضرورة دائماً ولا في هذه أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً ، فإن سقراط إذا كان موجوداً كان أحدُهما صدقا والآخر كذبا . وإذا لم يكن موجوداً فهما جميعاً كاذبان . وذلك أنه متى لم يكن سقراط موجوداً ألبتةَ لم يكن صدقا : لا أن سقراط مريض ولا أنه صحيح . — وأما في العدم والملكة فإن العين (*) إذا لم تكن موجودة أصلا لم يكن ولا واحد من الأمرين صدقاً . ومتى كانت أيضاً موجودة لم يكن أبداً أحدهما صدقا ، فإن

(*) العين : الموضوع .

« سقراط بصير » مقابل لـ « سقراط أعمى » تقابل العدم والملكة . وإذا كان موجوداً فليس واجباً (١٢١) ضرورةً أن يكون أحدهما صادقاً أو كاذباً، فإنه ما لم يأتِ الوقتُ الذي من شأنه أن يكون فيه بصيراً أو أعمى فهما جميعاً كاذبان . ومتى لم /٢٥/ يكن أيضاً سقراطُ أصلاً ، فعلى هذا الوجه أيضاً الأمران جميعا كاذبان ، أعني : أنه بصير وأنه أعمى .

فأما في الموجِبة والسالبة فأبداً <سواء> كان موجوداً أو لم يكن موجوداً، < فإن > أحدهما يكون كاذباً والآخر صادقاً . فإن القول بأن « سقراط مريض » وأن « سقراط ليس مريضاً » إن كان سقراط موجوداً /٣٠/ فظاهر أن أحدهما صادقٌ أو كاذب ، وإن لم يكن موجوداً فعلى هذا المثال : فإن القول بأن « سقراط مريض » إذا لم يكن سقراط موجوداً — كاذبٌ والقول بأنه ليس مريضاً صادق ، فيكون في هذه وحدها خاصةً أحدُ القولين يكون أبداً صادقاً أو كاذباً ، أعني التي تتقابل على طريق الموجِبة /٣٥/ والسالبة .

- ١١ -
< الأضداد >

والشر (١٢٢) ضرورةً مضاد للخير ؛ وذلك بَيِّنٌ بالاستقراء في الجزئيات ، مثال ذلك المَرَض للصحة ، والجور للعدل ، والجبن للشجاعة ؛ وكذلك أيضاً في سائرها . [١٧٦ أ] فأما المضاد للشر فربما كان الخير ، وربما كان الشر ؛ فإن النقص /١٤ أ/ هو شرٌّ يضادّه الإفراط وهو شر ؛ وكذلك التوسط مضادٌّ لكل واحدة منهما وهو خير ؛ وإنما يوجد ذلك في اليسير من الأمور ؛ فأما في أكثرها /٥/ فإنما الخير دائماً مضادٌّ للشر .

وأيضاً فإن المتضادين ليس واجباً ضرورةً متى كان أحدهما موجوداً أن يكون الباقي موجوداً : وذلك أنه إن كانت الأشياء كلُّها صحيحةً ،

فإن الصحة تكون موجودة ؛ فأما المرض فلا . وإن كانت الأشياء كلُّها بيضاء فإن البياض موجود ؛ فأما الأسود فلا . وأيضاً إن كان أن « سقراط صحيح » مضادّاً لأن « سقراط مريض » وكان لا يمكن أن يكونا جميعاً موجودين فيه [١٢٣] بعينه ، فليس يمكن متى كان أحد هذين المتضادين موجوداً أن يكون الباقي أيضاً موجوداً . فإنه متى كان موجوداً أن « سقراط صحيح » فليس يمكن أن يكون موجوداً أن « سقراط مريض » .

ومن البيّنِ أن كل متضادين فإنما شأنهما أن يكونا في شيء واحد بعينه : فإن الصحة والمرض في جسم الحي ، والبياض والسواد في الجسم على الإطلاق ، والعدل والجور في نفس الإنسان .

وقد يجب في كل متضادين إما أن يكونا في جنسٍ واحد بعينه ؛ وإما أن يكونا في جنسين متضادين ؛ وإما أن يكونا أنفسهما جنسين : فإن الأبيض والأسود في جنس واحد بعينه ، وذلك أن جنسهما اللون . فأما العدل والجور ففي جنسين متضادين، فإن الجنس لذاك فضيلة ، ولهذا رذيلة . وأما الخير والشر فليس في جنس ، بل هما أنفسهما جنسان لأشياء .

— ١٢ —

في المتقدم

يقال إن شيئاً متقدم لغيره على أربعة أوجه :

أما الأوّل وعلى التحقيق فبالزمان ، [١٧٦ ب] وهو الذي به يقال إن هذا أَسَنُّ من غيره ، أو هذا أَعْتَقُ من غيره . فإنه إنما يقال أسن وأعتق من جهة أن زمانَه أكثرُ .

وأما الثاني فما لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود ، مثال ذلك أن الواحد متقدم للاثنين ، لأن الاثنين متى كانا موجودين لَزِم بوجودهما وجود

الواحد . فإن كان الواحدُ موجوداً فليس واجباً ضرورةً وجودُ الاثنين ، فيكون لا يرجع بالتكافؤ من وجود الواحد لزومُ وجود الاثنين . ومظنونٌ أن ما لا يرجع /٣٥/ منه بالتكافؤ في لزوم الوجود فهو متقدم .

فأما المتقدم الثالث فيقال على مرتبةٍ ما ، كما يقال في العلوم وفي الاقاويل. فإن في العلوم البرهانية قد يوجد المتقدم والمتأخر في المرتبة ، وذلك أن الاسْطُقُسّات (١٢٤) متقدمةٌ للرسوم (*) في المرتبة ، وفي الكتابة حروفُ المعجم متقدِّمة /١٤ ب/ للهجاء ؛ وفي الأقاويل أيضاً على هذا المثال : الصدر للاقتصاص (**) في المرتبة .

وأيضاً مما هو خارج عما ذكر : الأفضل والأشرف قد يُظَنُّ أنه متقدم في الطبع . ومن عادة الجمهور أن يقولوا في الأشرف عندهم والذين يخصونهم /٥/ بالمحبة إنهم متقدمون عندهم . ويكاد أن يكون هذا الوجه أشدَّ هذه الوجوهُ (١٢٥) مباينةً (***) .

فهذا أيضاً يكاد أن يكون مبلغ الأنحاء التي يقال عليها المتقدم .

ومظنون أن ها هنا نحواً آخر للمتقدم خارجاً من الأنحاء التي ذُكِرت . /١٠/فإن السبب من الشيئين اللذين يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود على أي جهة كان سبباً لوجود الشيء الآخر — فبالواجب يقال إنه متقدِّم بالطبع . ومن البَيِّن أن هاهنا أشياء ما تجري هذا المجرى : أن « الإنسان موجود » — يرجع بالتكافؤ في لزومِ الوجود على القول الصادق فيه . فإنه إن كان الإنسان

(*) يقصد « باستقصات » هنا المبادىء في الهندسة وهي الحدود والبديهيات والمصادرات والتعريفات الخ ؛ و « وبالرسوم » القضايا أو النظريات الهندسية (وسميت برسوم لأنها في الهندسة تعبر عن أشكال ، رسوم) .

(**) الاقتصاص : العرض ، أو صلب البحث — في الإنشاء .

(***) أي للمألوف .

موجوداً فإن القول بأن « الإنسان موجود » صادق ؛ وذلك يرجع بالتكافؤ . فإنه إن كان القول بأن « الإنسان موجودٌ » صادقاً [١٧٧ أ] فإن الإنسان ، موجودٌ . إلا أن القول الصادق لا يمكن أن يكون سبباً لوجود الأمر ، بل الذي يظهر أن الأمر سببٌ ، على جهةٍ من الجهات ، لصدق القول ؛ وذلك أن بوجود الأمر أو بأنه غير موجودٍ يقال إن القول صادق أو كاذب .

فيكون قد يقال إن شيئاً متقدم لغيره على خمسة أَوْجُهٍ .

– ١٣ –
في « معــاً »

يقال « مَعَاً » على الإطلاق والتحقيق في الشيئين إذا كان تكونهما في زمان واحدٍ بعينه ، فإنه ليس واحدٌ منهما متقدماً ولا متأخراً ؛ وهذان يقال فيهما إنهما « معاً » في الزمان .

ويقال « معاً » بالطبع في الشيئين إذا كانا يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود ولم يكن أحدهما سبباً أصلا لوجود الآخر . مثال ذلك في الضِّعف والنصف ، فإن هذين يرجعان[١٢٦] بالتكافؤ ، وذلك أن الضِّعف إن كان موجوداً فالنصف موجود ، والنصف إذا كان موجوداً فالضِّعف موجود . وليس ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر .

والتي هي من جنسٍ واحدٍ قسيمةُ بعضِها لبعض يقال إنها « معاً » بالطبع . و « القسيمة بعضها لبعض » يقال إنها التي بتقسيم واحد ، مثال ذلك : الطائر قسيم المَشّاء والسابح – فإن هذه قسيمةُ بعضها لبعض من من جنسٍ واحد ، وذلك أن الحَيّ ينقسم إلى هذه ، أعني إلى الطائر والماشي والسابح . وليس واحدٌ من هذه أصلاً متقدماً ولا متأخراً ، لكن أمثال

هذه مظنون بها « معاً » بالطبع . وقد يمكن أن يُقَسّم كلٌ واحد من هذه أيضاً إلى أنواع ، مثال ذلك الحيوان المَشّاء والطائر والسابح — فتكون تلك أيضاً « معاً » بالطبع ، /١٥ أ/ أعني التي هي من جنس واحد بتقسيم واحد .

فأما الأجناس فإنها أبداً متقدمةٌ ، وذلك أنها لا ترجع بالتكافؤ بلزوم /٥/ الوجود ، مثال ذلك أن السابح إن كان موجوداً فالحي موجود . وإذا كان الحي موجوداً فليس واجباً ضرورة أن يكون السابحُ موجوداً .

فالتي تقال إنها « معاً » بالطبع هي التي ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود ، [١٧٧ ب] وليس واحدٌ من الشيئين سبباً أصلا لوجود الآخر ؛والتي[١] هي من جنس واحد /١٠/ قسيمة بعضها لبعض . فأما التي تقال على الإطلاق إنها معاً فهي التي تكونهُّا في زمان واحد بعينه .

— ١٤ —
في الحركة

أنواع الحركة ستة : التكوُّن ، والفساد ، والنمو ،والنقص ، والاستحالة ، /١٥/ والتغير بالمكان .

فأما سائر هذه الحركات بعد الاستحالة (*) فظاهر أنها مخالفةٌ بعضُها لبعض . وذلك أنه ليس التكوّن فسادا ، ولا النمو نقصا ، ولا التغير بالمكان ، وكذلك سائرها . — فأما الاستحالة فقد يسبق إلى الظن فيها أنه يجب ضرورةً أن /٢٠/ يكون ما يستحيل < إنما يتمُّ > بحركة ما من سائر الحركات . وليس ذلك بحق : فإنا نكاد أن يكون في جميع (١٢٧) التأثيرات التي تحدث فينا ،

---

(١) أي وكذلك هي الأنواع التي تتقابل في التقسيم وتندرج تحت جنس واحد .

(*) أي : أما الحركات الأخرى كلها غير حركة الاستحالة ...

أو في أكثرها ، تلزمنا الاستحالةُ ، وليس يشوبنا في ذلك شيءٌ من سائر الحركات ، فإن المتحرك بالتأثير ليس يجب : لا أن يَنْمى ولا أن يلحقه نقصٌ ؛ وكذلك في سائرها . /٢٥/ فتكون الاستحالة غير سائر الحركات . فإنها لو كانت هي وسائرَ الحركات شيئاً واحداً لقد كان يجب أن يكون ما استحال فقد نما لا محالة ، أو نَقَص ، أو لزمه شيء من سائر الحركات . لكن ليس ذلك واجباً . وكذلك أيضاً ما نما أو تحرّك حركةً ما أخرى : كان يجب أن يستحيل . لكن كثيراً من /٣٠/ الأشياء تَنْمِي ولا تستحيل ، مثال ذلك أن المربع إذا أضيف إليه ما يضاف (**) حتى يحدث العلم فقد تزايد ، إلا أنه لم يحدث فيه حَدَثٌ أحالَهُ عما كان عليه . وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى . — فيجب من ذلك أن تكون هذه الحركاتُ مخالفٌ بعضُها لبعض .

والحركة على الإطلاق يضادّها السكون. وأما الحركات الجزئية /١٥ب/ فتضادّها الجزئيات . وأما التكَوُّن فيضادّه [١٧٨أ] الفساد ، والنموّ يضادّه النقص ، والتغير بالمكان يضادّه السكون في المكان . وقد يشبه أن يكون قد يقابل هذه الحركةِ خاصةً (١٢٨) التغيرُ إلى الموضع المضادّ لذلك الموضع ، مثال ذلك : التغير إلى فوق للتغير إلى أسفل ، والتغير إلى أسفل للتغير إلى فوق . — /٥/ فأما الحركة الباقية من الحركات التي وُصِفَتْ فليس بسهلٍ أن يُعطى لها ضدٌّ ، فقد يشبه أن لا يكون لهذه ضد ، اللهم إلا أن يجَعل جاعلٌ في هذه أيضاً المقابلَ هو السكون في الكيف أو التغير إلى ضدّ ذلك الكيف ، كما جُعِل المقابلُ في الحركة في المكانِ السكونَ في المكان أو التغيرَ إلى الموضع /١٠/ المضادّ . فإن الاستحالة تغيرٌ بالكيف . فيكون يقابل الحركةَ في الكيف السكونُ في الكيف أو التغيرُ إلى ضدّ ذلك الكيف ،

(**) في الأصل : إذا طبق عليه « الجنومون » (وهو آلة تشير إلى الأوقات أو ارتفاعات الشمس بواسطة إسقاط الظل على مستو أو على سطح منحن) فقد تزايد ...

مثل مصيرِ الشيءِ أسودَ بعد أن كانَ أبيض ، فإنه يستحيل إذا حدث له تغيرٌ إلى ضدّ /١٥/ ذلك الكيف .

– ١٥ –
في « له »

إن « له » يقال على أنحاء شتى .

وذلك أنها تقال إما على طريق المَلَكة والحال (*) أو كيفية ما أخرى : فإنه يقال (١٢٩) فينا إن « لنا » معرفة ، و « لنا » فضيلة . — وإما على طريق /٢٠/ الكم (*). مثال ذلك المقدارُ الذي يتفق أن يكون للإنسان، فإنه يقال إن « له » مقداراً طوله ثلاثُ أذرع أو أربع أذرع . — وإما على طريق ما يشتمل على (١٣٠) البدن (**) : مثل الثوب أو الطَّيْلَسان . — وإما في جزء منه : (***) *مثل الخاتمَ في الإصْبَع . — وإما على طريق (****) الجزء :* مثال ذلك اليد أو الرجل . — وإما على طريق ما (+٥) الإناء : مثال ذلك الحِنْطة في المُدْى (+٦) /٢٥/ أو الشراب (١٣١) في الدَّن ، فإن اليونانيين يقولون إن الدَّنّ « له » شراب ، بمعنى « فيه » شراب ، والمُدْى « له » حنطة يعني « فيه » حنطةً . — فهذان يقال فيهما « له » على طريق ما في الإناء . — وأما على طريق المِلْك فإنه قد يقال إن « لنا » بيتاً و « لنا » ضيعة .

(*) إشارة إلى مقولة : الكيف .

(*) إشارة إلى مقولة : الكم .

(**) إشارة إلى مقولة : الملك .

(***) إشارة إلى مقولة الملك .

(****) إشارة إلى الجوهر ، لأن أجزاء الجسم هي الأخرى جواهر .

(+٥) إشارة إلى مقولة الآين .

(+٦) المدى : مكيال يسع ١٩ صاعاً ، والجمع : أمداد .

وقد يقال في الرجل أيضاً إن له زوجة ، ويقال في المرأة إن لها زوجاً . إلا أن هذه الجهة التي ذكرت /٣٠/ في هذا الموضع أبعدُ الجهات كلِّها من « له » ، فإن قولنا « له » أمرأة ، لسنا ندل به على شيء أكثر من المقارنة .

ولعله قد يظهر لقولنا « له » أنحاءٌ ما أُخَر . فأما الأنحاء التي جرت العادة باستعمالها في القول فنكاد أن نكون قد أتينا على تعديدها .

[تم كتاب أرسطوطالس المسمى قاطيغوريا أي المقولات...(وصححه)[١] الحسن بن سوار من نسخة يحي بن عدى التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط اسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن اسحق بن زرعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحي بن عدى المنقولة من دستور الأصل الذي بخط اسحق بن حنين ؛ فكان موافقاً . والحمد الله على إنعامه] .

(١) ص : صحه .

التعليقات الواردة في المخطوطة

على ترجمة كتاب « المقولات »

< تقديم من الحسن بن سوار >

قال الحسن بن سوار : اما غرض ارسطوطالس في هذا الكتاب فهو الكلام في *الالفاظ البسيطة التي في الوضع الاول الدالة على اجناس الامور العالية من حيث هي* دالة بتوسط الاثار التي في النفس منها وفي الامور من حيث يستدل عليها باللفظ — فهذا هو غرضه في هذا الكتاب. فقولنا ان غرضه الكلام في الالفاظ الفصل بين هذا القول وبين من قال ان كلامه في الامور وقولنا بسيطة للفصل بينها وبين الالفاظ المركبة الدالة مثل قولنا الانسان يمشي . فان هذا هو لفظ دال إلا أنه مركب والكلام فيه هو في الكتاب الثاني الذي يتلو هذا . وقولنا التي في الوضع الاول للفصل بينها وبين الالفاظ التي في الوضع الثاني لان الالفاظ التي في الوضع الاول هي الاسماء والحلى التي اوقعت اولاً على الأمور وصيرت سمات وعلامات تدل عليها دلالة مجملة مثل تسميتنا لهذا فضة ولهذا نحاساً ولهذا ذهباً وبالجملة كل الالفاظ التي يشار بها إلى معنى مفرد . والالفاظ التي في الوضع الثاني هي الالفاظ التي تدل على ما ميزناه من الالفاظ التي في الوضع الاول مثل انا سمينا كل لفظ دال على معنى محصل مجرد من الزمان كقولنا زيد وعمرو وكل ما يدل مع ما يدل عليه على زمان كلمة مثل قام ويقوم . فهذه الالفاظ التي في الوضع الثاني وذلك ان بعد وجود تلك وضعنا هذه .

وقولنا «دالة» : للفصل من الالفاظ غير الدالة مثل بلطوري وعنقاء مغرب فان الكلام في

هذه هو من شأن اللغوي فان هذا يتكلم في المهمل وغير المهمل . وقولنا على اجناس الامور الموجودة لنوضح على اي شيء تدل الالفاظ التي غرضه الكلام فيها فتفصل بذلك من الالفاظ الدالة على معان آخر مثل الالفاظ الدالة على الاشخاص والجزئيات . واما قولنا من حيث هي دالة لتفصل من الكلام في الالفاظ من حيث هي الفاظ وبينها من حيث هي دالة فان ذاك انما هو للنحويين ومن غرضه الكلام في صحة القول وسقمه وهذا للمنطقيين لان المنطقي لما كان غرضه التفرقة بين الصدق والكذب وكان الصدق والكذب انما هو في الاقاويل الدالة بسبب دلالتها على الامور ما يلزم ان يكون قصده ان ينظر في الالفاظ من حيث هي دالة . واما زيادتنا بتوسط المعاني القائمة في النفس من الامور فهو ان الالفاظ انما تدل اولاً على المعاني التي تلك الآثار صور لها . واما زيادتنا في الامور من حيث يستدل عليها بالالفاظ فلان الامور ينظر فيها ويبحث عنها على اربع جهات نظراً طبيعياً ونظراً تعليمياً ونظراً ... ونظراً منطقياً . فالنظر الطبيعي هو ان ننظر في الامور من حيث هي في هيولى وحركة. والتعليمي فهو ان ننظر في الاعظام من حيث تجردها في الوهم والنظر . . . . وفي الصورة المفارقة للهيولي والمادة . والنظر المنطقي هو ان ننظر في الامور من حيث يستدل عليها بالالفاظ . فان المنطقي ليس يتكلم في الجوهر والجسم . . . . او من حيث هو في الحركة او من حيث هو مقدار او عظم وانما ينظر فيه من حيث يستدل عليه بهذه اللفظة وهي قولي جوهر وكأنه يقول ان الشيء الذي تدل عليه هذه اللفظة وهي قولي جوهر هو الذي منه اول ومنه ثان ومن خواصه كذا ومن صفته كذا وقصده في معرفة الامور النظر في اضافتها بعضها إلى بعض ينظر ايها ينبغي ان يكون محمولاً فقط وايها موضوعاً فقط وايها يصلح ان يكون محمولاً وموضوعاً . فهذا هو غرض ارسطوطالس في هذا الكتاب وهذا ما يجب ان نقوله في شرحه .

(واما منفعته) فظاهرة وذلك انه لما كان الغرض في صناعة المنطق هو البرهان وكان البرهان هو قياس ما احتجنا ان نعلم ما القياس . ولما كان القياس مؤلفاً من مقدمتين على الاقل احتجنا إلى علم المقدمات ولما كانت المقدمات مركبة من موضوع ومحمول احتجنا إلى علم المحمول والموضوع التي هي الاسماء والكلم . ولان الاسماء والكلم هي من الالفاظ التي في الوضع الثاني احتجنا ان نعرف اولا الالفاظ التي في الوضع الاول وهي الالفاظ الدالة على الامور الموجودة وهي ما يعرفناه هذا الكتاب .

(واما سمته) فمختلف فيها فقوم يَسمونه بالكتاب الذي قبل طوبيقا مثل ما فعل

دارسطرس الافروديسي وقوم عنونوه في اجناس المقولات مثل فولوطيوس . وآخرون في العشرة اجناس . وآخرون في المقولات . وقوم رسموه المقولات على ما هو عليه الآن . وسواء قلت المقولات او قاطيغورياس .

(واما واضعه) فهو ارسطوطاليس بن نيقوماخوس الطبيب من مدينة اسطغاريا من رستاق ماقودينا وذلك يتبين من كلامه فيه وصحة معانيه وذكره اياه في كتبه الصحيحة النسبة اليه ومن شهادة المفسرين الثقات بانه له . وسمفلقيوس يحكي عن رجل يقال له ارسطوس انه اخبر في الكتاب الذي وضعه في ترتيب كتب ارسطوطاليس انه قد يوجد كتاب آخر في المقولات ينسب إلى ارسطوطاليس وهو ايضاً مختصر الالفاظ ويخالف هذا الكتاب بشيء يسير مبداه : الموجودات منها ما يقال على موضوع ... وان عدد المعاني التي فيه مثل عدد المعاني التي في هذا وانما هو مختصر في الفاظه فقط . وقد زعم قوم ان هذا الكتاب ليس لارسطوطاليس لمخالفة آراء فيه رأي ارسطوطاليس فمن ذلك ما قيل في هذا الكتاب من ان الجواهر المحسوسة اول والاجناس والانواع جواهر ثواني . وزعموا ان هذا مخالف لرأي أرسطوطاليس . ومن ذلك ان ارسطوطاليس يرى ان المضافين معاً بالطبع وواضع هذا الكتاب يقول ان المعلوم اقدم من العلم والمحسوس اقدم من الحس . ومن ذلك ان واضع هذا الكتاب يقول ان انواع الحركة ستة : الكون والفساد والنمو والنقص والاستحالة والنقلة. وفي «السماع الطبيعي» يبين ارسطوطاليس ان الحركة تلحق ثلثة اجناس فقط وهي الكم والكيف والاين . ويخرج الكون والفساد من ان يكونا حركة وان كانا لا يتمان إلا بحركة . وقد حللنا هذه الشكوك في تفسيرنا لهذا الكتاب .

(واما مرتبة هذا الكتاب) فهي ظاهرة من جملة ما تقدم لانه يجب ان يقدم على سائر الكتب المنطقية .

(واما النحو الذي يستعمله فيه من انحاء التعليم) فهي ثلاثة : المحدود والمقسم والمبرهن. وسنقف على ذلك في موضعه عند استعماله اياه .

(واما من اي العلوم هو) فظاهر وذلك انه من المنطق .

(واما الاجزاء التي ينقسم اليها) فثلثة . ففي القسم الاول منها يتكلم عن اشياء يحتاج اليها في بيان ما يريده من الكلام في المقولات ليس عند الجمهور علم فيها وهي المتفقة والمتواطئة وما يتلو ذلك . وفي القسم الثاني من اقسام هذا الكتاب يتكلم في الالفاظ الدالة

على الاجناس الاول التي غرضه الكلام فيها . وفي القسم الثالث يتكلم في معاني ذكرها في المقولات ويحقق الكلام فيها تحقيقاً اكثر.فما عند الجمهور منها علم ما وان لم يكن على الكفاية وهي المتقابلات والمتقدم والمتأخر ومعاً والحركة وله . وهذا القول كاف في الدروس التي قد جرت العادة بتقديمها قبل النظر في كل واحد من الكتب المنطقية والفلسفية على طريق التعاليق .

(١) المقولات

قال الحسن بن سوار : قال قوم مثل فرفوريوس ان اللفظة البسيطة الدالة على امر ما من حيث هي دالة هي مقولة . فلان غرض هذا الكتاب الكلام في هذه الالفاظ ، بالواجب رسم بالمقولات .. وقال قوم انه رسم بالمقولات لان غرضه الكلام في الالفاظ البسيطة الدالة على الاجناس العالية اذ هي المحمولة على ما تحتها وليس شيء منها موضوعاً لغيره . وهكذا فقد جرت العادة ان تسمى الواحدة منها مقولة — وانا اظن ان قول هؤلاء اصوب اذا كان المقول بالحقيقة هو المحمول . وهذه الاجناس التي كلامه فيها هي محمولة بالحقيقة اذ ليس فوقها ما يحمل عليها . ويقال ان ارخوطس رسم كتابه في المقولات وهو يتضمن المعاني التي يتضمنها كتاب ارسطوطاليس هذا إلا معاني يسيرة في الاقاويل الكلية والاشياء الكلية هي التي تكون ابداً محمولة وليست موضوعة لشيء من الاشياء . ورسم هذا الكتاب المقولات ولم يرسم في المقولات او بالمقولات لان العادة جارية بين القدماء ان يسموا الكتاب الذي غرضهم الكلام فيه باسم مستقيم لا مصرّف مثل قولهم : كتاب طوبيقا ، كتاب سوفسطيقا ، كتاب السياسة ، وما يجري هذا المجرى .

(٢) يقال

قال الحسن : لما قسم الحمل في جملة كلامه في الجوهر إلى «حمل على» و «حمل في» وقال ان «حمل في» يحمل على طريق المتفقة اسماؤها و «حمل على» على طريق المتواطئة اسماؤها احتاج ان يعرفنا اولاً ما المتفقة وما المتواطئة . ولما قال في الكلام في الكيفية : « فذوات الكيفية تقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق المشتقة اسماؤها » وذكرها ايضاً في المضاف احتاج ان يعرفنا المشتقة اسماؤها . وقد الكلام في المتفقة والمتواطئة على المشتقة لان المشتقة كانها وسط بين المتفقة والمتواطئة وحادثة عنهما ، وكالمتواطئة منهما لانها

تشارك كل واحدة منهما مشاركة ما ولانها تشترك في بعض الاسم وفي بعض الحد احتجنا ان نعلم اولا ما الاشتراك في الاسم . وفي ذلك علل آخر يطول شرحها .

وارسطوطالس يقول : « ان المتفقة اسماؤها يقال انها التي الاسم فقط عام لها واما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف » . ولما زاد مفسرو كتابه على هذا الرسم ما زاد في إيضاحه ونفى اعتراض المتشككين عنه قالوا : « ان المتفقه اسماؤها هي التي الاسم فقط عام لها وواحد بعينه ، فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فخاص ومخالف » . ولما كان هذا القول دالاً على معنى المتفقة اسماؤها وكان كالحد لها او الرسم ،وجب ان يكون فيه ما يقوم مقام الجنس وما ينوب مناب الفصل . فقولنا اسم يقوم مقام الجنس فيه اذ كان يحمل على المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة : وذلك ان الاسم يوجد في رسم كل واحد من هذه . وباقي ما اورد فصول تفصل المتفقة من الاشياء الداخلة في طبقتها وهي المتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة .

فقولنا « فقط » للفصل من المتواطئة اذ المتواطئة يعمها مع الاسم الحد ايضاً كما قلنا ؛ ويفصلها ايضاً من المترادفة اسماؤها وذلك ان المترادفة اسماؤها تشترك في الحد كما قلنا .

وقوله في رسم المتفقة اسماؤها : « ان الاسم فقط عام لها » يفهم منه انه لا شركة لها في الحد .

وقوله « عام » يفصلها من المتباينة اسماؤها ومن المشتقة اسماؤها لان المتباينة اسماؤها لا تشترك في الاسم فلذلك هو غير عام لها . والمشتقة اسماؤها تشترك في بعض الاسم فلذلك لا يكون عاماً لها .

وقولنا « واحد بعينه » ينبهنا على انه ينبغي ان يكون الاسم العام للمتفقة واحداً بعينه لا يختلف في الصوت في شيء من الحركات لا في الضم ولا في الفتح ولا في الكسر ولا في الاشمام . لان الاسم ان اختلف في شيء من هذه الحركات لم يكن من المتفقة اسماؤها مثل قولنا « نفْس » بسكون الفاء و « نفَس » بفتح الفاء و « نفِس » بكسر الفاء . فان الفاء سكنت احياناً وحركت احياناً بالفتح والكسر فاختلف الاسم وبطل به شرط المتفقة اسماؤها لان الاول الذي بسكون الفاء يدل على النفس من الحيوان والثاني الذي بفتح الفاء يدل على استنشاق الهواء والثالث الذي بكسر الفاء على الضن بالشيء .

وقولنا « فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمختلف » فللفصل بين المتفقة اسماؤها

وبين المتواطئة والمترادفة اذ المتواطئة والمترادفة مشتركة في الحد . فان الذي نريد بقولنا في هذا الموضع « القول » الحد والرسم ونريد بقولنا « الجوهر » ذات الشيء فكأنا قلنا : فأما حد ذات الشيء الذي بحسب الاسم فمخالف . وهذه عادة جارية بين اليونانيين لأنهم اذا ارادوا ان يفصلوا القول المعبر عن ذات الشيء من الاقاويل الاخر قالوا : « قول الجوهر » اي القول الواصف والمعبر والمبين عن ذات الشيء وماهيته .

وقولنا « الذي بحسب الاسم » نريد به الذي يساوي الاسم وينعكس عليه ويطابقه اعني الذي دلالته ودلالة الحد واحدة بعينها، مثل دلالة اسم الانسان وحدّه على معنى واحد بعينه. لانا ان لم نأخذ الحد الذي بحسب ذلك الاسم الذي يساويه واخذناه بحسب شيء هو اعم منه كانت المتفقة من المتواطئة، مثال ذلك: الكلب البري والكلب البحري فان لهذين اسماً عاماً لهما وهو قولنا «كلب» ولهما حد واحد بعينه وهو قولنا جسمٍ متنفس حساس متحرك بارادة . وهذا الحد لهما ليس بحسب اسم الكلب بل بحسب اسم الحيوان . فاذا اخذنا الكلب البري والبحري على هذه الجهة لم يكونا من المتفقة اسماؤها بل من المتواطئة اسماؤها .

واما قولنا « خاص » فهو لان يكون الاسم مطابقاً للحدود لا يفضل عليه ولا ينقص عنه.

واما قولنا « مخالف » فنريد به : آخر .

* * *

(٣) اقسام المتفقة اسماؤها :

منها ما يكون بالاتفاق وكيف كان، ومنها ما يكون بفكر وروية من المسمي. وهذا من ذلك :

أ . ما يتوقع كونه . — ب . ما يكون على طريق التذكار — ج . ما يسمى للتذكرة والامل . — د . ما يسمى كذلك من النسبة — ه . ما يكون على طريق الاستعارة التي تكون في المماثلة مثل تسميتنا لسفل الجبل: رجل الجبل . — و. ما يكون على طريق المماثلة التي تكون في النفس مثل تسميتنا بعض الناس لحلمه وفضله: سقراط. — ز . وما يكون على طريق المماثلة التي تكون في البدن والتخطيط كالانسان المصور المشابه للانسان الحي . فان هذين الاسم فقط عام لهما وهو الحيوان . وهذا النحو استعمل ارسطوطاليس — ج. ومنه ما هو مأخوذ من شيء كتسميتنا من الصناعة « الموسيقى » امرءاً موسيقي —

ط . وما هو من واحد بمنزلة الاشياء المأخوذة من فاعل واحد ومبدأ واحد كما تقول في الدفتر انه طبي وفي المبضع انه طبي . وهذه اما باضافتها بعضها إلى بعض فهي من المتفقة اسماؤها ؛ واما بإضافتها إلى ما منه بدأت فهي من المشتقة اسماؤها . — ي . وما هو إلى واحد بمنزلة الاشياء التي تسوق إلى غاية واحدة مثل قولنا في الدواء انه صحي . وفي القسم الخامس والتاسع والعاشر نظر .

ا . « تقال » لفظة مشتركة تدل على ما يلفظ به وعلى الحد وعلى الرسم وعلى الصفة وعلى الحمل . فانا اذا قلنا « تقال » قد نشير إلى الحمل .

ب . « الاسم » يقال على ضربين : عام وخاص . فان العام هو الذي يقال على كل جزء من أجزاء القول ؛ والخاص هو المحدود في باري ارمينياس .

ج . « فقط » تقال على ضربين : للتفرقة بين الشيء وبين سائر الاشياء سواه مثل قولنا : ان العالم واحد فقط وان الشمس واحدة فقط وان الخط طول فقط . ويقال للتفرقة بين الشيء وبين ما شاركه في معنى ما بمنزلة قولنا : ان ذيوجانس كان عليه قميص فقط ، اي انه لم يكن عليه مع القميص جبة. ومثل قولنا : ان اخيلس بقي في الحرب ومعه ترس فقط .

د . « عام » يقال على اربعة اضرب : على ما يمكن قسمته وهو محدود بمنزلة الضيعة . وعلى ما يمكن قسمته وهو غير مقسوم بمنزلة الملعب . وعلى ما هو شركة بين جماعة ولا يمكن قسمته مثل العبد والفرس . وعلى ما يشترك فيه اشياء كثيرة معاً ويوجد مجمله في كل واحد منها من غير تجزؤ بمنزلة الصوت المنادي . وهذا الضرب هو المستعمل في حد المتفقـــة .

ه . « قول » ا . يقال على الحد — ب . وعلى الرسم — ج . وعلى القول المحدود في «باري» واضافته.— د . وعلى الصورة الحاصلة في النفس من الامر ه . — وعلى عناية الله — و . وعلى القياس والاستقراء والمثال — ز . وعلى قوة النطق — ح . وعلى الخارج بالصوت ، وعلى ما يخرج بالحساب في القرعة على رأي القدماء .

و . « جوهر » يقال على كل ذات وعلى المعنى المقابل للعرض .

(٤) قال الحسن : يريد بقوله تقال بوصف وتحد برسم بانها التي الاسم عام لها . وامونيوس يقول : ان من عادته اذا ما اورد شيئاً قد قال القدماء من قبله قال « تقال »

مثل قوله ها هنا فانه قال « تقال ». وانما قال هذا لأن القدماء قبله قد استعملوا ذلك فإن الشاعر قد ذكر المتفقة اسماؤها . واذا اورد شيئاً لم يستعمل قبله قال « اقول » و « اسمي » مثل قوله في القياس : « اني اسمي حدا ما اليه تنحل المقدمة » .

(٥) قوله « انها » بحسب ما نقله اسحق ليس نحيل لانه يصير جملة القول كأنه قضية اعني قوله : « المتفقة اسماؤها يقال انها كيت وكيت » . ويخرج عن ان تكون حدا ورسماً معبراً عن معنى المتفقة اسماؤها . ولم نجد ذلك في السرياني واليوناني . واظن ان اسحق زاده ليحسن به الكلام .

(٦) يريد الاسم العام .

(٧) يعني دون الحد .

(٨) يريد ما تشترك فيه الاشياء اشتراكاً واحداً . وبالسريانية : صوت المنادي .

(٩) الحد : يعني : نقول الجوهر .

(١٠) الذات : الوجود .

(١١) اي الذي ينعكس على الاسم ويساويه اي لا يفضل على الاسم الحد ولا يعجز عنه بل يكون مطابقاً له .

(١٢) اي غير .

(١٣) يعني الانسان المصور .

(١٤) اي محددا .

(١٥) اي حدد .

(١٦) اي ما معنى قولنا انه حيوان .

(١٧) اي الحد .

(١٨) اي الذي يحد له وجوده لكل واحد منهما .

(١٩) اي يساويه وينعكس عليه .

(٢٠) اي التي يحمل فيها مع الاسم الحد ايضاً . وهكذا عُبر عنها بالسريانية .

(٢١) يجب ان تعلم ان اكثر ما يتضمنه حد المتواطئة اسماؤها موجود في حد المتفقة والمراد به واحد . فهو لذلك مستغنٍ عن الشرح . ولنعلم مما قيل ان المتواطئة تشارك المتفقة في ان الاسم عام لها وتخالفها في ان المتواطئة ليس انما يعمها الاسم فقط بل الحد الذي بحسب الاسم عام لها ايضاً . وقد تخالف المتواطئة المتفقة باشياء منها :

أ . ان اسم المتواطئة يدل على شيء واحد واسم المتفقة على أشياء كثيرة .

ب . وايضاً فان اسم المتواطئة اذا سمع فهم منه معنى واحد وتصور منه في نفس سامعيه معنى واحد . واسم المتفقة نفهم منه معان مختلفة .

ج . والمتواطئة لا تصدق الموجبة والسالبة فيها ؛ واما المتفقة فانه يصدق فيها .

د . وايضاً انه ان لم يوجد كثرة لم توجد المتفقة، وان ارتفعت الكثرة لم ترتفع المتواطئة.

يجب ان تعلم ان هذا الفصل من كلام أرسطوطالس يوجد في النسخ مختلفاً فهو في أكثرها على ما نقله اسحق وفي بعضها هكذا : المتواطئة اسماؤها يقال التي الاسم عام لها والحد واحد بعينه . واما اياملخوس فليس في نسخته لفظة الجوهر . وقال ان في بعض النسخ لا يوجد « الذي بحسب الاسم» وانه يجب ان نفهمه نحن من خارج. وسواريس موافق لهذا . والذي في نسخة الاسكندر مثل ما نقله اسحق بل اسقط منه « الذي بحسب الاسم وقال ينبغي ان نفهمه من خارج » .

(٢٢) اي المثال على المتواطئة اسماؤها « الحيوان » فانه محمول على الانسان والثور فان كل واحد من هذين اعني الانسان والثور يسمى باسم الحيوان ويحد بحد الحيوان .

(٢٣) اللقب: هو اسم طارىء على امور لها اسم آخر فلأنه سمى الانسان والثور حيواناً قال انهما يلقبان باسم عام اعني حيوانا .

(٢٤) الفاضل يحيى بن عدي قال : « ينبغي ان يقال : المشتقة اسماؤها يقال انها التي لها لقب من شيء بحسب اسمه غير انها مخالفة له في التصريف » . — قال الحسن بن سوار : يحتاج في تمام المشتقة اسماؤها إلى خمسة أشياء :

أ . ان تكون لها شركة في الاسم . — ب وشركة في المعنى . — ج واختلاف في الاسم . — د واختلاف في المعنى . — ه وان يكون اسم احدهما مأخوذاً من الذي منه اشتق الاسم . ومتى نقص واحد من هذه الشروط لم يكن ذلك من المشتقة اسماؤها .

(٢٥) ينبغي ان نفهم من خارج : بألقابها .

(٢٦) يعني بالتصريف شكل اللقب . قال الحسن : التصريف هو لفظ يزاد على الاسم بحركة على استقامته—كانت تلك الزيادة في آخر الاسم مثل قولنا نحوي، او كانت في اوله مثل قولنا الابيض . واصنافِ التصاريف خمسة كما ذكرته في كتاب «العبارة» .

(٢٧) من النحو .

(٢٨ – ٢٩) النحوي .

اختلف المفسرون والفلاسفة في معنى قوله « تقال » اختلافاً شديداً . ومعناه على ما أرى هو ان الالفاظ الدالة منها ما يقال بتأليف اي يدل على معنى مؤلف، ومنها ما يقال بغير تأليف اي يدل على معنى غير مؤلف مفرد مثل قولنا جوهر ، كم ، كيف .

(٣٠) اما تقدمته « التي تقال بتأليف » على التي تقال « بغير تأليف » فايراده غير لائق بهذه التعاليق .

(٣١) مثل الاقاويل الجازمة كقولنا « الانسان يحضر » .

(٣٢) مثل حدود المقدمة كقولنا : الانسان يحضر .

(٣٣) في النقل السرياني « الانسان يغلب » .

(٣٤) اي يغلب الانسان في الاحضار .

(٣٥) بعد ان قسم ارسطوطالس الالفاظ الدالة على الامور إلى القسمة التي لا يكون اقل منها الحاصرة لسائر الالفاظ الدالة وهي التي قسمها بها إلى: ما يقال بتأليف وإلى ما يقال منها < بغير تأليف > بأن اتصل بهذا القول < إلى > قسمة الالفاظ التي تقال بغير تأليف إلى المقولات العشر، عدل عن ذلك إلى قسمة الامور الموجودة. فهو يقسمها إلى الجوهر الكلي مثل الانسان وإلى العرض الجزئي مثل نحو ما وإلى العرض الكلي مثل العلم وإلى الجوهر الجزئي مثل زيد . ويعرفنا ما معنى قوله « في موضوع » وما معنى قوله « ولا على موضوع » فهذا جملة ما نقوله في الفصل الذي اوله : « الموجودات منها ما يقال على موضوع ما » ... إلى قوله : « متى حمل شيء على شيء ... » . وقسمته هذه ليست قسمة الامور بما هي امور وانما هي قسمته لها من حيث يستدل عليها باللفظ . وانما قسم الامور ولم يقسم الالفاظ الدالة عليها لان قسمته للامور اصح ونحن بها اعرف. فلانا بها اعرف وكانت قسمة الالفاظ الدالة هي كانقسام الامور التي يدل عليها بتلك الالفاظ من حيث هي مدلول عليها قسم الأمور ، فانا نعرف منها قسمة الالفاظ الدالة عليها وهو ما غرضه الاول قسمته .

ولما كان هذا الفصل يتضمن رسم الجوهر ورسم العرض والانباء عن معنى الكلي والجزئي وكانت هذه المعاني من اقوى العمد في تصحيح الاراء المنطقية والفلسفية ما

تحقق علينا ايراد رسومها وايضاحها . ونبدأ أولاً بتحقيق معنى الجوهر ومعنى العرض فنقول :

ان ارسطوطالس يريد بقوله في هذا الموضع «جوهر» : ما ليس هو البتة في موضوع ما . ويريد بقوله «عرض» : ما هو في موضوع . ويريد بقوله «في موضوع» : الموضوع « في شيء لا كجزء منه وليس يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه » (من غير الذي هو فيه) . وقد ينبغي ان نشرح كل واحد من هذين الرسمين ليكون مفهوماً عندنا . ونبدأ اولاً بشرح معنى قول ارسطوطالس في الجوهر انه « الذي ليس البتة في موضوع ما » بأن نقتص ما كنا قلناه من ذلك في مقالتنا في صورة النار . فنقول : ان قوماً قالوا ان ارسطوطالس يريد بقوله « ان الجوهر هو الذي ليس البتة في موضوع ما » اي انه ليس هو في شيء من الموضوعات البتة . *ولست اعلم كيف صرف هؤلاء كلام ارسطوطالس إلى ما صرفوه* اليه اذ كان لم يقل به احد من المتقدمين ولا رآه انسان من المتأخرين وهو مع ذلك قول يلزمه محال وغير مطابق لآراء ارسطوطالس في هذا الكتاب وفي كثير من كتبه والمفسرون مجمعون على خلافه . فأما المحال الذي يلزمه فهو انه اذا كان معنى الجوهر انه الذي ليس في موضوع من الموضوعات البتة كانت جميع الفصول اعراضاً اذ ليس شيء منها يوجد خلواً من موضوع . وايضاً فانه يلزم الا يكون من الامور شيء جوهراً إلا الهيولى الاولى فقط اذ كانت وحدها من بين سائر الأمور ليست في موضوع من الموضوعات.—واما انه لا يطابق آراء ارسطوطالس في هذا الموضع فظاهر،لانه لما قسم الامور إلى ما في موضوع وإلى ما ليس هو في موضوع ما البتة وكانت هذه القسمة قسمة تقابل وكان العرض معناه انه الذي هو في موضوع والجوهر معناه انه الذي ليس هو البتة في موضوع ما ينبغي ان يكون اذا فهمنا ما معنى قوله في موضوع ،وهو معنى العرض،ان يكون ما يقابل ذلك المعنى ويناقضه هو معنى الجوهر . ولما كان ارسطوطالس قد شرح مراده بقوله «في موضوع» وقال : «اني اريد بقولي «في موضوع» الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه » ان يكون ما يقابل ذلك ويناقضه هو معنى الجوهر وهو انه الذي ليس بموجود في شيء إلا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه . وقولنا هذا وقولنا ان الجوهر هو الذي ليس بعرض : واحد. والعرض هو الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه . فكل موجود هو غير هذا فهو جوهر . فهذا هو معنى الجوهر وهذا هو معنى العرض وهو مطابق لسائر اصناف الجوهر : ما كان منها بمعنى الهيولى ، او بمعنى الصورة ، او بمعنى المركب.فإن كل واحد من

هذه ليس هو موجوداً في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه . ولما كان هذا هو معنى الجوهر وذاك هو معنى العرض ما يكون كل واحد من هذين معلوماً عندنا اذا شرحنا ما معنى القول « انه موجود في شيء لا كجزءٍ منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه » .

(عدد انحاء الشيء في الشيء وهي يآ (= ١١) مع العرض) .

فنقول : ان قولنا في جملة هذا الاسم هو الذي يقيمونه اعني انهم يقيمون ما يفهم مقام الامر العام الجنس ان شئت فقل وباقي ما اورد مضافاً إلى هذا الأمر العام من الالفاظ هي فصول تفصل العرض مما يشاركه في هذا الامر العام . فقولنا شيء يفصله من : ا . — وجود الكل في الأجزاء فإن الكل وجوده في أشياء . وقولنا لا كجزء منه يفصله من الاشياء الموجودة في شيء كجزء منه مثل : — ب . الجزء في الكل . — ج . والجزء في النوع . — د . والنوع في الجنس — ه . والصورة في الهيولى . فان كل واحد من هذه فيما هو موجود فيه ليس الجزء بل كجزء . وقولنا : « وليس يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه » يفصله مما هو في شيء لا كجزء قد يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه اما في الفكر واما في الوجود . اما في الوجود فمثل — و . الشيء في الفاعل . — ز . الشيء في الكمال . — ح . والشيء في الاناء. واما في الوهم فمثل وجود الشيء في. — ط . المكان . — ي . والزمان . فان الشيء الموجود في الزمان والمكان ان رفعنا في الوهم ما هو موجود فيهما وهو الزمان والمكان بقي موجوداً . واما العرض فان رفعنا في الوهم ما هو موجود فيه وهو الجوهر لم يوجد . فالمقابل لمعنى العرض هو معنى الجوهر . واريد بقولي « المقابل » اي ما هو لا عرض .

فأما ان المفسرين فهموا من كلام ارسطاطالس قوله : « هو الذي ليس البتة في موضوع ما » غير الذي فهمه هؤلاء، فذلك ظاهر، لانه قال من يعتقد بقوله منهم وهو امونيوس ان قول ارسطوطالس ان « من الموجودات ما يقال على موضوع وليست البتة في موضوع ما » وزيادته لفظة « ما » اشارة منه إلى انه انما يريد بالموضوع ها هنا الشيء المشار اليه والواحد بالعدد . فان هذا هو الموضوع للاعراض.ونعم ما قال هذا المفسر لان لفظة « ما » التي قرنها بقوله « موضوع » انما هي للتخصيص والتعيين . وذاك ان ارسطوطالس ليس يوقع هذا الاسم وهو قولي « موضوع » على الهيولى الاولى وعلى الجسم غير المكيف وعلى الجسم المحسوس — على ما قد بيّن في صدر المقالة الثانية من كتاب «الكون والفساد».

فقوله « ليس هو البتة في موضوع ما » اي ليس هو في الموضوع الفلاني ويريد بالفلاني ها هنا الذي العرض موجود فيه . والذي العرض موجود فيه هو الذي له جزء . والذي له جزء فان بقوله ان العرض هو الموجود في شيء لا كجزء منه دل على ان العرض موجود في شيء له جزء . والجوهر اذ هو مقابل للعرض هو الذي ليس هو البتة في شيء له جزء . اي في الشيء الذي له جزء ومما يزيد ذلك تأكيداً ما حكاه بعض المفسرين عن فرفوريوس وهذا هو :

قال فرفوريوس : « نقول ان الموضوع يقال على ضربين : على ما يراه الرواقيون والذين هم أشدتقادما الاول منهما الهيولى الاولى التي هي غير مكيفة وهي التي يقول أرسطوطالس انها بالقوة . والثاني الجسم المكيف الموجود بالفعل المشار اليه . فهذا الجسم فيه أشياء ما باضافتها إلى الموضوع الاول اعني الهيولى فهي مما في موضوع كالألوان والأشكال وبالجملة الكميات . فان هذه بإضافتها إلى الهيولى الاولى هي مما في موضوع اذ كانت موجودة في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامها خلواً مما هي فيه . فأما اذا اضيفت هذه إلى الموضوع الثاني فانها ليست كلها مما يقال في موضوع إلا إذا كانت غير متممة لجوهر الشيء ولا مقوّمة له فانها اذا كانت كذلك كانت مما في موضوع . واذا لم تكن كذلك اعني اذا كانت مقومة له ومتممة فانها ليست مما في موضوع مثل البياض فانه اما في الصوف فمما هو في موضوع اذ كان ليس مقوماً لذات الصوف، واما في الثلج فمما ليس في موضوع اذ كان مقوماً لجوهر الثلج وجزء موضوع مع الجوهر . وعلى هذا المثال ايضاً الحرارة فانها اما في النار فجزء من الجوهر واما في الحديد فمما في موضوع اعني عرض اذ كانت توجد وتبطل مع الحديد من غير فساده . فأرسطوطالس يريد بقوله الموضوع : الموضوع الثاني وهو الجوهر الذي هو شخص وهو الذي عبّر عنه بقوله « لا على موضوع ولا في موضوع ». فكل ما يحمل على هذا الجوهر ويقال عليه لا على انه جوهري له بل كالعرض فهو مما يقال في موضوع بمنزلة الحرارة في الحديد . فكل ما يحمل عليه على انه مقوم لذاته بمنزلة الحرارة في النار فانها اما للنار فهي جزء واما بالاضافة إلى الهيولى الأولى فمما في موضوع وعرض .

قال الحسن : فهذا معنى ما حكاه هذا المفسر عن فرفوريوس . فقد بأن ما معنى قولنا جوهر وما قولنا عرض . وسمفلقيوس يطعن فيما قاله فرفوريوس ويقول : « انه قد يمكن الانسان فيما اظن ان يرد هذا القول فيقول : « انه اذا كان الذي في موضوع

والذي يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له فقط ما يكون ارسطوطالس لم يحصر بقوله « الذي في موضوع » والذي « لا في موضوع » سائر المقولات لانه اذا كان الذي « لا في موضوع » يدل على الجوهر والذي « في موضوع » ليس يدل على جميع الكيفيات بل على التي هي دخيلة فقط ، ـ ما يلزم ان يكون لم يحصر بهذه القسمة سائر الاجناس » .

قال الحسن : الجواب على هذا ان الكيفيات التي ليست دخيلة على الجوهر بل هي مقومة لجوهر الشيء لانه جزء منه هي جواهر اذ كان قد بيّن ارسطوطالس ان اجزاء الجواهر جواهر . فاذ كانت جواهر فهي داخلة في جملة الجواهر المقومة لجوهر الشيء . فقد بان بما ذكرناه ما معنى جوهر وما معنى عرض . ولما كان كل واحد من هذين اما ان يكون عاماً ومحمولاً على أشياء اخر بما هي واما الا يكون محمولاً البتة، حدث عن ذلك قسمة أخرى للموجودات اعني التي تنقسم بها إلى الكلي وإلى الجزئي . فاذا تركبت هذه مع الجوهر والعرض كان عنهما الجوهر الكلي وهو الذي عبّر عنه بقوله « في موضوع » وليس على موضوع فانه اراد بقوله « في موضوع » العرض « وليس على موضوع » الجزئي وكان عنهما العرض الكلي وهو الذي عبّر عنه بقوله « ليس هو في موضوع ولا يقال على موضوع » . فهذا ما نقوله في تفسير هذا الفصل على الاجمال .

(٣٦) الحسن كان يقول : « ان من الموجودات ما هو جوهر كلي مثل الاجناس والانواع وهي التي يسميها جواهر ثواني وليست اعراضاً . وانما قال « تقال » ليعرفنا ان وجود هذه الجواهر انما هو في الوهم بأن يحكم العقل بوجودها من حيث يلتقطها من الاشخاص . فلذلك قال « تقال » .

وفرفوريوس يقول : ان رسم ارسطوطالس الكلي بأنه « يقال على موضوع » يتبين منه انه تصور واختراع للنفس . فلذلك قال « يقال على موضوع » . فهـذا ما يقوله فرفوريوس . واخلق ان يكون كما يقول لان المشائين لا يرون وجود الامر الكلي إلا في النفس، فإن رئيس نحلتهم يقول ان الكلي اما الا يكون موجوداً واما ان يكون وجوده أخيراً . وتيقن هذا إلى أن تعلم ان ليس من الصور ما هو مفارق للمادة سوى الباري تبارك وتعالى هو الفوز عندهم وهو الامر كله .

(٣٧) اي ان من الموجودات ما هو كلي . فان قوله « على موضوع » انما هو اشارة إلى الكلي. وقوله «ما» للتعيين والتخصيص . وقوله «ليست البتة في موضوع ما» اي وليست اعراضاً البتة .

(٣٨) سقراط .

(٣٩) اي وليس هو في سقراط على انه في موضوع .

(٤٠) اي الاعراض .

(٤١) جزئي .

(٤٢) ولما كان هو المخترع لهذا الاسم اعني « قوله في موضوع » اخذ ان يشرحه : وهذا هو رسم العرض .

(٤٣) في السرياني : كتابة ما .

(٤٤) نحو سيبويه مثلاً عند العرب وسوسيانس عند اليونانيين .

(٤٥) اي في نفس سيبويه .

(٤٦) اي انه ليس يحمل على شيء من الاشياء حملاً جوهرياً .

(٤٧) هذا هو العرض العام .

(٤٨) هذا هو العرضّ الجزئي .

(٤٩) قال الحسن بن سوار : لما شرح أرسطوطالس معنى قوله « في موضوع » وقال : « اني اريد بقولي في موضوع الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه من غير الذي هو فيه » وذكر ما الذي يريد بقوله « لا على موضوع » وقال ان الذي لا على موضوع هو الجزئي – اخذ ان يشرح ما معنى قوله «على موضوع» وما الشيء اللازم له . على انه ظاهر فيما قيل مما تقدم انه يريد بقوله «على موضوع» :الكلي،اعني المحمول بالتواطؤ وذلك انه اذا كان الجزئي لا على موضوع فان الذي على موضوع هو الكلي . واذا كان انما يريد بقوله « على موضوع » بالتواطؤ فإن الذي يلزم هذا ويخصه ان كل ما يحمل عليه بالتواطؤ فانه محمول على موضوعه ايضاً . مثال ذلك : ان الانسان محمول على زيد بالتواطؤ وقد يحمل على الانسان الحيوان ايضاً بالتواطؤ وعلى الحيوان الجسم بالتواطؤ فان هذه كلها محمولة على الانسان بالتواطؤ وعلى زيد . والفاضل يحيي اختار ان يغير ترتيب هذا الفصل لتنحل عنه شكوك تعترضه ويقال هكذا : حمل المحمول على الموضوع متى حمل شيء على شيء قيل ما يقال على المحمول عـــلى الموضوع ايضاً . ولما قال ارسطوطالس هذا أخذ يورد عليه مثالاً وكلامه فيه مفهوم مستغنٍ عن شرحه .

على جهة أخرى الحمل صنفان: حمل على الموضوع ،وحمل ما في الموضوع . وحمل ما في الموضوع هو على ضربين: اما على طريق الاشتراك في الاسم مثل قولنا: الانسان

يتحرك ؛ واما على طريق المشتقة اسماؤها مثل ان نقول : الانسان نحوي . فغرض ارسطوطالس ان يعرفنا حمل ما على الموضوع لينفصل به من حمل ما في الموضوع لانه يحتاج ان يستعمل اصناف هذه الحمول في هذا الكتاب وفيما بعده . فهو يقول : ان حمل ما على الموضوع هو الحمل الذي يكون بالتواطؤ وهذا يكون في الاشياء التي من طبيعة واحدة اعني التي ترتقي إلى مقولة واحدة مثل الانسان والحيوان والمتنفس . فان هذه كلها ترتقي إلى مقولة واحدة وهي الجوهر. والاعلى منها يحمل على ما تحته حمل على . فأما حمل ما في الموضوع فليس من طبيعة واحدة اعني من مقولة واحدة . فأنا اذا قلنا ان الققنس ابيض فطبيعة الققنس مخالفة لطبيعة البياض، ولذلك صار حمل البياض على ققنس مما هو في موضوع . فحملها على الموضوع يعطي اسمه وحده لما يحمل عليه وحمله ما في الموضوع لا يعطي حده البتة . فأما اسمه فقد يعطي احياناً ولا يعطي احياناً .

(٥٠) قال أرسطوطالس – نقل اسحق : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض فان فصولها ايضاً بالنوع مختلفة .

نقل حنين إلى السرياني ونقلي إلى العربي : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض مختلفة بالنوع وفصولها أيضاً .

نقل يعقوب الزاهد بنقلي إلى العربي : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض مختلفة النوع والفصول أيضاً .

نقل يوبا الراهب بنقلي إلى العربي : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض مختلفة في النوع والفصول؛من ذلك ان فصول الحيوان كقولك المشاء والطائر ذو الرجلين والسابح وفصول العلم ليست شيئاً من هذه . فانه ليس يخالف علم علماً بأنه ذو رجلين. فأما الاجناس التي بعضها مرتبٌ تحت بعض فليس مانع يمنع من ان تكون فصول بعضها فصول بعض بأعيانها فان الفصول والاجناس التي بعضها تحت بعض لا شيء يمنع ان تكون فصولها واحدة بأعيانها وتلك التي هي أعلى تحمل على الاجناس التي تحتها حتى تكون فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع ،اذ الاجناس التي فوق تحمل على الاجناس التي تحتها . فاذاً بأي عدد كانت فصول التي تحمل هكذا تكون موجودة فصول الموضوع .

(٥١) حيث .

(٥٢) اسم بلد .
(٥٣) يعني ما سوى الجواهر الاول .
(٥٤) مثل سقراط .
(٥٥) مثل دلبة .
(٥٦) فصيح .
(٥٧) يعني ان الجزء موجود في الأصل
(٥٨) يعني ان الموضوع التي تقال عليه الجواهر الثواني ليس هو واحد .
(٥٩) يعني من طريق ما هو ذو ذراعين .
(٦٠) يعني من طريق ما هو انسان .
(٦٢) هكذا في الدستور بخط اسحق : مضا بالألف .
(٦٣) يعني ما ينسب إلى الكم .
(٦٤) يعني القول .
(٦٥) يعني انها فيه بالقوّة .
(٦٦) يعني من الكم .
(٦٧) هكذا في الدستور بخط اسحق مضا بألف .
(٦٨) يعني من الكم .
(٦٩) يعني ما ينسب إلى الكم .
(٧٠) يعني البسيط الذي ذلك البياض موجود فيه .
(٧١) يعني ان تفهم من خارج ونحن نشير إلى زمانها .
(٧٢) هذه هي العلة في وضعهم ان الأعلى ضد الأسفل .
(٧٣) اي السماء .
(٧٤) يعني المضافين احدهما إلى الآخر .
(٧٥) يعني الاول إلى الثاني .
(٧٦) يعني اسراج واختراع .
(٧٧) يعني تشتق .
(٧٨) يعني على الأوّل .
(٧٩) المضافات اذن .
(٨٠) الاعراض .

(٨١) اللازمة .

(٨٢) اللازمة ، العارضة .

(٨٣) يعني ان صحة هذا القول بيّنة في اكثر المضاف وان كانت في اليسير منه غير بيّنة .

(٨٤) ينبغي ان يفهم من قوله : لا ينفعل شيئاً : لا ينفعل انفعالاً ما .

(٨٥) ينبغي ان تفهم زيادة في هذا القول الضامن الآفات العارضة .

(٨٦) ينبغي ان يفهم من خارج ما يجري هذا المجرى .

(٨٧) كأنه قال للون البدن .

(٨٨) يعني مثل اللون العارض .

(٨٩) افهم من الانفعال ههنا : عارض ما .

(٩٠) افهم من انفعل شيئاً : عرض له عارض .

(٩١) يعني في النفس .

(٩٢) يعني الناس الذين يكون هذا حالهم .

(٩٣) يعني الكيفية .

(٩٤) يعني بالقوى .

(٩٥) يعني بالكيفية .

(٩٦) يذهب إلى أن العادة لم تجرِ في اللسان اليوناني بمثل ما جرت في غيره ان يقال من الفضيلة : فاضل ، لكن انما يقال مكان مجتهد .

(٩٧) يعني في ذوات الكيفية .

(٩٨) يعني انه ان كان احد المتاضدين داخلاً في الكيفية، مثلاً، فيجب ان تعلم ان الآخر انما يدخل في الكيفية ايضاً وذلك انك ان تصفحت سائر النعوت خلا الكيفية لم تجده يدخل في شيء منها .

(٩٩) من البلاغة .

(١٠٠) من الصحة .

(١٠١) حد . رسم .

(١٠٢) يعني في ذلك الشيء الذي قبلا حدّه .

(١٠٣) حد . رسم .

(١٠٤) ينبغي ان نفهم من خارج يقال من المضاف .

(١٠٥) يعني العلوم الجزئية .

(١٠٦) يعني المتقابلة على طريق المتضادة .

(١٠٧) مكان ان يقول بعض الحيوان .

(١٠٨) يريد ان قياس العمى إلى البصر هو قياس الأعمى إلى البصير .

(١٠٩) يعني ماهية كل واحد منهما .

(١١٠) ينبغي ان نفهم من قوله في هذا الموضوع عمى للبصر لا ما يفهم من قول القائل عمى للبصر . فان هذا قد يجوز ان يقال بل ان العمى شيء هو للبصر على طريق الاعطاء والملكة .

(١١١) ينبغي ان نفهم من خارج التي انا قائلها .

(١١٢) في الدستور بخط اسحق : المضاف. والذي يجب ان يكون المضادة على ما أثبتناه .

(١١٣) مكان ان يقول : قد قلنا ، يقول : كانت .

(١١٤) يعني الضدين .

(١١٥) يعني المتضادين .

(١١٦) مكان : قد قلنا .

(١١٧) يعني الضدين .

(١١٨) يعني الحيوان .

(١١٩) يعني احد القولين ..

(١٢٠) يعني احد المتضادين .

(١٢١) مثل ان يكون في عينه ما يحتمل ان يقدح . فإلى ان يقدح فليس يقال في سقراط لا انه بصير ولا انه اعمى .

(١٢٢) والرداءة .

(١٢٣) في شيء واحد بعينه .

(١٢٤) يعني بالاسطقسات اصول البرهان أي مقدماته، وليس بالرسوم والاشكال القياسية التي بالمقدمات تقع رسومها .

(١٢٥) يعني لمعنى المتقدم .

(١٢٦) يعني احدهما على الآخر .

(١٢٧) يعني الانفعالات .

(١٢٨) الانقلاب .

(١٢٩) يعني معشر الناس .

(١٣٠) هذا انما قاله على حسب عادة اليونانيين: قد يقولون مكان ما يقوله العرب: « عليه ثوب » : له ثوب . وكذلك مكان : عليه خاتم ، له خاتم .

— هذا انما قاله على حسب عادة اليونانيين . فإن اليونانيين قد يقولون مكان ما يقول العرب : عليه خاتم : له خاتم .

— قال الحسن بن سوار : وجدت هذا التعليق ثانياً في نسخة الفاضل يحيي وبخطه مكتوباً بالحمرة واخلق ان يكون موجوداً ايضاً بخط اسحق ناقل هذا الكتاب لان الفاضل يحيى قابل بالنسخة المذكورة دستور اسحق الذي بخطه وصححها عليه واجتهد في المقابلة حتّى انه توخى ان تكون نسخته منقوطة بحسب نقط الدستور . وقد يظن انه مكرر وليس كذلك فان العلامات التّي على الحروف تدل على ان اسحق قصد لاثباته ثانية . وانما قصد لاثباته فيما أظن ليكون احد التعليقين من أجل الثوب والآخر من أجل الخاتم ..

(١٣١) المدى: كيل ما. مكان ما يقول العرب ان الكيل فيه كذا، والدن فيه كذا، يقول اليونانيون : الكيل له كذا ، والدن له كذا .

كتاب العبارة

نقل إسحق بن حنين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب أرسطوطالس « باري أرمينياس » أي « في العبارة »

ـ ١ ـ

[١٧٩أ] < القول والفكر والشيء . ـ الحق والباطل >

قال : ينبغي أن نضع أوّلاً ما الاسمُ وما الكلمة ؛ ثم نضع بعد ذلك /١٦أ/ ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم وما القول . ـ فنقول : إن ما يَخْرُجُ بالصوت دالٌّ على الآثار التي في النفس؛ وما يكتب دالٌّ على ما يَخْرُجُ بالصوت . وكما أن الكتاب ليس هو واحداً بعينه للجميع ، كذلك ليس ما يَخْرُجُ /٥/ بالصوت واحداً بعينه لهم . إلا أن الأشياء التي ما يخَرج بالصوت دالٌّ عليها أوّلاً ـ وهي آثار النفس ـ واحدةٌ بعينها للجميع ؛ والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها ، وهي المعاني ، توجد أيضاً واحدةً للجميع. لكن هذا المعنى من حق صناعةٍ غير هذه . وقد تكلمنا فيه في كتابنا « في النفس [١] » . ـ وكما أن في النفس ربما كان الشيء معقولاً من غير صدق ولا كذب ، وربما /١٠/ كان الشيء معقولاً قد لَزِمه ضرورةً أحدُ هذين

(١) لعل الإشارة هنا إلى « في النفس » : م ٣ ، ف ٦ .

الأمرين ، كذلك الأمر فيما يَخْرُج بالصوت : فإن الصدق والكذب إنما هي في التركيب والتفصيل . فالأسماء والكلم أنفسُها تُشْبِه المعقولَ من غير تركيب ولا تفصيل : مثال ذلك قولنا : إنسان أو بياض ، متى لم يُسْتَثْن [1] معه بشيء ، فإنه ليس هو بَعْدُ حقاً ولا باطلا ، إلا أنه دال على المشار إليه به ، فإن قولنا أيضاً عَنْزٌ - أيّل قد يدل على معنى ما ، لكنه ليس هو بعدُ حقاً ولا كذباً ما لم يُسْتَثْنَ معه بوجود أو غير وجود مطلقا ، أو في زمان .

- ٢ -

[١٧٩ب] في الاسم < الأسماء البسيطة والمركبة.الأحوال > .

/٢٠/ فالاسم هو لفظة دالة بتواطؤ ، مجردةٌ من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالاً على انفراده . وذلك أن قَلِپُّس إذا أُفْرِد منه « اپُّس » لم يدل بانفراده على شيء كما يدل في قولك « قالوس اپس » ، أي : فَرَسٌ فارِهٌ . - وليست الحال أيضاً في الأسماء المركبة كالحال في الأسماء البسيطة ، وذلك أن /٢٥/ الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيء أصلا ، وأما الاسم المركب فمن شأن الجزء منه أن يدل على شيء ، لكن ليس على الانفراد ، مثل قولك : « فيلوسوفس » ، أي مُؤْثِرُ الحكمة . - فأما قولنا : « بتواطؤ » فمن قِبَلِ أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع إلا إذا صار دليلاً ، فإن الأصوات أيضاً التي لا تُكْتَب بحدّها فتدلُّ [2] ، مثل أصوات البهائم ، إلا أنه ليس شيء منها اسماً .

---

(١) أي : لم يضف إليه شيء .

(٢) أي بالرغم من أن بعض الأصوات التي لا تكتب بحدها قد تدل على شيء ، فإنها ليست أسماء .

/٣٠/ وما قولنا « لا — إنسان » فليس باسم ؛ ولا وُضعَ له أيضاً اسمٌ ينبغي أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا < قضية > سالبة ، فليَكُنْ اسما غير مُحَصَّل [(١)] . — فأما الاسم إذا نُصِب أو خُفِض أو غُيِّر تغييراً مما أشبه /١٦ ب/ ذلك، فليس يكون اسماً، لكن تصريفاً من تصاريف الاسم. وحَدُّ الأسماء المُصَرَّفة هو ذلك الحد الذي للأسماء إذا لم تُصَرَّف — [(٢)] بعينه ، إلا أن الفرق بين تلك وبين هذه أنه إذا أضيف إلى الأسماء المُصَرَّفة — كان ، أو يكون ، أو هو الآن — لم تَصْدُقْ ولم تَكْذِب . والاسم إذا أضيف إليه واحدٌ من هذه كان أبداً صادقاً أو كاذباً ؛ ومثال ذلك « فلان » بالخفض كان أو لم يكن : فإن هذا القول ليس هو بعدُ صادقاً ولا كاذباً .

— ٣ —

في الكلمة [(٣)] [١٨٠أ]

وأما الكلمة فهي ما يدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحدٌ من أجزائه يدل على انفراده ، وهي أبداً دليلُ ما يقال على غيرها — ومعنى قولي أنه [تدلُّ] مع ما تدل عليه تدل على زمان هذا المعنى الذي أنا واصفه : أما قولنا « صحة » فاسم ، وأما قولنا « صَحَّ » إذا عنينا الآن فكلمة ، وذلك أن هذه اللفظة تدل مع ما تدل عليه على أن الصحة قد وجِدت للذي قيل /١٠/ فيه إنه « صَحَّ » في الزمان الحاضر . — والكلمة دائماً دليل

---

(١) أي غير محدّد ، (لأنه ينطبق على أي شيء كان : على ما هو كائن وغير ما هو كائن) ؛ وهذه العبارة الأخيرة توجد في نص كتاب العبارة ، لكن يرى (Waitz) ناشر الأرغانون أنها مضافة، لهذا أسقطها . ويمكن تأييد رأيه هذا بالترجمة العربية هذه إذ لا توجد فيها هذه العبارة .

(٢) صفة تعود على « الحد الذي ... » .

(٣) الكلمة = الفعل .

ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع .

وأما قولنا « لا صَحَّ » ، أو قولنا « لا مَرِضَ » فلست أسميه كلمة ، فإنه وإن كان يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمانٍ فكان أيضاً < دالاً > دائماً على شيء ، إلا أنه ليس لهذا الصنف اسمٌ موضوع . فلْتَسمَّ كلمة غير مُحَصَّلة ، /١٥/ وذلك أنها تقال على شيء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود على مثال واحد . — وعلى هذا المثال قولنا « صَحَّ » الذي يُدَلُّ به على زمان [(١)] المُضِيِّ ، أو « يَصِحُّ » الذي يدل به على الزمان المُسْتأنَفِ ، ليس بكلمة ، لكن تصريف من تصاريف الكلمة . والفرق بين هذين وبين الكلمة أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر ، وهذين وما أشبههما تدل على الزمان الذي حوله .

وأقول إن الكلم إذا قيلت على انفرادها فهي تجري مجرى الأسماء فتدل /٢٠/ على شيء ، وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه ؛ وإذا سمعه منه السامع قَنِعَ به. إلا أنها لا تدل بعدُ على أن الشيء < هو > أو ليس هو ، فإنه [(٢)] ولا لو قلنا « كان » أو « يكون » دَلَلْنا على المعنى . وكذلك قولنا « لم يكن » أو « لا يكون » ؛ فلا لو قلنا « إنه » [(٢)] ، مجرداً على حِياله ، دللنا عليه ، وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئاً ، لكنه يدل مع ما يدل عليه على تركيبٍ ما ؛ وهذا /٢٥/ التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المتركبة .

— ٤ —

في القول [١٨٠ب]

وأما القول فهو لفظٌ دالٌّ ، الواحدُ من أجزائه قد يدل على

---

(١) ص : الزمان .

(٢) ص : إن .

انفراده على طريق أنه لفظة ، لا على طريق أنه إيجاب . وأعني بذلك أن قولي « إنسان » مثلاً قد يدل على شيء ، لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً إن أضيف إليه شيء آخر . فأما المقطع الواحد /٣٠/ من مقاطع الاسم فليس يدل ، لكنه حينئذ صوت فقط . وأما في الأسماء المُضَعَّفة فقد يدل المقطع من مقاطعها دلالةً ليست بذاته ،— على ما تقدم من قولنا .

وكل قولٍ فدالٌّ ، لا على طريق الآلة ، لكن كما قُلْنا على طريق /١٧ أ المواطأة . وليس كل قولٍ بجازم ، وإنما الجازم القولُ الذي وجد فيه الصدق أو الكذب ؛ وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها . ومثال ذلك : الدعاء ، فإنه قول ما ، لكنه ليس بصادق ولا كاذب . — فأما سائرُ /٥/ الأقاويل غيرِ ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها أوْلى بالنظر [1] في الخطب أو الشعر . وأما القول الجازم فهو قَصْدُنا في هذا النظر .

— ٥ —

< القضايا البسيطة والقضايا المركبة >

فأقول إن القول الواحد الأوّل الجازم هو الإيجاب ؛ ثم من بعده السلْبُ. وأما سائر الأقاويل كلها فإنما تصير واحداً برباطٍ يَرْبِطُها .

/١٠/ وقد يجبُ ضرورةً في كل قول جازم أن يكون جازماً عن كلمة أو عن تصريف من تصاريف كلمة . وذلك أن قول الإنسان ما لم يُستَثْنَ معه أنه الآن ، أو كان ، أو يكون ، أو شيءٌ من نظائر هذه فليس هو بعدُ جازماً . وإنما صار قولِنا : حي مشاء ذو رجلين ، واحداً لا كثيراً

(١) أي أولى بالخطب أو الشعر — راجع « بويطيقا » (في الشعر) : ١٩ ، ص ١٤٥٦ ب ١١ .

لأنه يدل على واحد لا من قِبَلِ أنه قيل على تقاربٍ بعضُه على أثَر بعضٍ . إلا أن هذا المعنى /١٥/ من غير ما قصدنا [1] له .

فالقول الجازم يكون واحداً متى كان دالاً على واحدٍ أو كان بالرِّباط [١٨١ أ] واحداً ؛ ويكون كثيراً متى كان دالا على كثيرٍ ، لا على واحد ، ولم يكن مرتبطا — فيحصل الآن أن كل واحد من الاسم والكلمة لفظةٌ فقط إذ كان ليس لقائل أن يقول إنه يدل في لفظ على شيء يحكم به : /٢٠/ إما في جواب سائل ، وإما في غير ذلك مما يبتدؤه من تلقاء نفسه . وأما الحكم البسيط الكائن من هذه فبمنزلة إيقاع شيءٍ على شيء ، أو انتزاع شيء من شيء . والمُؤَلَّف من هذه فبمنزلة القول الذي قد صار مركبا . والحكم البسيط لفظٌ دالٌّ على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسب قِسْمة الأزمان .

— ٦ —

في الإيجاب والسلب < ؛ تقابلهما >

وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيء على شيء ؛ والسّلْب هو الحكم بنفي /٢٥/ شيء عن شيء . — وإذ كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود الآن بأنه ليس بموجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه موجود ، وعلى ما هو موجود بأنه موجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه ليس بموجود ، وفي الأزمان أيضاً الخارجة < عن > الزمان الذي هو الآن ، قد يمكن مثل ذلك — فقد /٣٠/ يمكن في كل ما أوجبه مُوجِب أن يُسْلَب ، وفي كل ما سلبه أن يُوجب . فمن البين إذاً أن لكل إيجاب سَلْبا قُبالتَه ، ولكل سَلْب إيجاباً قُبالته . —

(١) أي أنه ينتسب إلى علم آخر ، والإشارة هنا إلى « ما بعد الطبيعة » ، مقالة الدلتا ، ف ٦ ؛ والزيتا ، ف ١٢ ، والايتا ، ف ٦ ؛ والمشكلة هنا هي مشكلة وحدة التعريف .

فليكن التناقض هو هذا : أعني[1] إيجاباً وسلباً متقابلين . وأعني بالمتقابل أن يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الاتفاق في الاسم ، /٣٥/ وسائر ما أشبه ذلك مما استثنيناه كَلْماً لمطاعن المغالِطين .

– ٧ –

< الكلي والجزئي – تقابل القضايا: بالتناقض والتضاد >

ولما كانت المعاني بعضُها كلياً وبعضُها جزئياً ، وأعني بقولي « كلياً » /٤٠/ ما من شأنه [١٨١ ب] أن يُحْمَل على أكثر منْ واحد ، وأعني بقولي « جزئياً » ما ليس ذلك من شأنه : ومثال ذلك أن قولنا « إنسان » من /١٧ ب/ المعاني الكلية ، وقولي « زيد »[2] من الجزئيات – فواجبٌ ضرورةً متى حكمنا بوجود أوغيرِ وجودٍ أن يكون ذلك أحياناً لمعنى من المعاني الكلية ، وأحياناً لمعنى من المعاني الجزئية .

متى كان الحكم كلياً على كلي بأنَّ له شيئاً موجوداً أو غير موجود ، كان /٥/ الحكمان متضادين . وأعني بقولي حكماً كلياً على معنى كلي مثل قولك : « كل إنسان أبيض » وقولك « ولا إنسان واحداً[3] أبيض » . – ومتى كان الحكم على معنى كلي ولم يَكُن هو كلياً لم يكن الحُكْمان في أنفسهما متضادين ، غير أن المعنيين اللذين يستدَل عليهما بهما قد يمكن أحياناً أن يكونا متضادين . وأعني بقولي : « الحكم غير الكلي على المعنى الكلي » مثل قولك : « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » . فإن قولنا « إنسان » ، وإن كان كلياً ، غير أن الحكم عليه لم يُستعمَل كلياً .

---

(١) ص : إيجاب .

(٢) في نص أرسطو : « كالباس » .

(٣) ص : واحد .

وذلك أن : « كل » تدل على أن الحكم كلي ، لا المعنى متى كان كلياً . — وأما في المحمول فإن حمل الكلي كلياً ليس بحق ، وذلك أنه ليس يكون إيجاباً < حقاً ذلك الذي يحمل فيه الكلي على محمولٍ كلي[1] > مثال ذلك /١٥/ قولك : كل إنسان هو كل حيوان .

فأقول الآن إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق « التناقض » متى كان يُدَلُّ في الشيء الواحد بعينه أن الكلي ليس بكلي .

ومثال ذلك :

كل إنسان أبيضُ . — ليس كلُّ إنسان أبيضَ .

ولا إنسانَ واحداً [2] أبيضُ . — قد يكون إنسانٌ واحدٌ أبيض . /٢٠/

ويكونان متقابلين على طريق « التضاد » متى كان فيهما الإيجاب الكلي والسلبُ الكلي . ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض . — ولا إنسان واحداً [2] أبيض .

< كل إنسان عادل . — لا إنسان عادل [3] > .

ومن قبل ذلك صارت هاتان لا يمكن أن تكونا معاً صادقتين . فأما المقابلتان لهما فقد يمكن ذلك فيهما في المعنى الواحد بعينه : مثل قولك ، /٢٥/ « ليس كل إنسان أبيض » و « قد يكون إنسانٌ واحدٌ أبيض » . — فما كان من المناقضات الكلية كُلياً فواجبٌ ضرورة أن يكون أحدُ الحكمين

---

(١) الزيادة مترجمة عن الأصل اليوناني ، ١٧ ب س ١٥ — س ١٦ .

(٢) ص : واحد .

(٣) يحذف فيتس (Waitz) هذا المثال (ط ٢ ٣٣٧ — ٣٣٨) على أساس انه بعينه مثل المثال التالي ، ولكن في نشرة بكر Bekker احتفظ بكليهما . وفي نصنا لا يرد إلا الأوّل ، وقد أضفنا نحن الثاني .

من كل مناقضة منها [١٨٢ أ] صادقاً ، والآخر كاذباً . وكذلك ما كان منها في الأشخاص : ومثال ذلك « زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » . — /٣٠/ وما كان منها في معانٍ كليةٍ وليس بكلي فليس أبداً يكون أحدُ الحكمين من المناقضة صادقاً والآخر كاذباً . وذلك أنه قد يمكن أن نقول قولا صادقاً معاً إن « الإنسان أبيض » و « ليس الإنسان أبيض » ، وإن « الإنسان جميل » و « ليس الإنسان جميلا » . وذلك أن ما صار قبيحاً فليس بجميل ؛ وما كان متكوّناً فليس بموجود . وقد يسبق إلى الظن على ظاهر النظر أن /٣٥/ هذا خُلْف ، من قِبَلِ أنه قد يظهر أن قولنا ليس الإنسان أبيض يدل معاً على هذا القول أيضاً وهو : ولا إنسان واحداً [١] أبيض . فليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذاك ، ولا هما ضرورةً معاً .

ومن البَيِّنِ أن السلب الواحد إنما يكون لإيجابٍ واحد ، وذلك أن /٤٠/ السلب إنما يجب أن يَسْلُبَ ذلك الشيءَ بعينه الذيَّ أوجبه الإيجابُ ، ومن /١٨ أ/ شيءٍ واحد بعينه : من المعاني الجزئية كان أو من المعاني الكلية ، وكلياً كان أو جزئياً ، وأعني بذلك ما أنا مُمَثِّله : « زيد أبيض » ، «ليس زيد أبيض» . فأما إن كان الشيء مختلفاً أو كان واحداً بعينه إلا أنه من شيء مختلف لم يكن مقابلا ، لكنه يكون لدالٍّ آخر [٢] غيره . والمقابل لقولنا : « كل إنسان أبيض » ، « ليس كل إنسان أبيض » ولقولنا : « إنسانٌ /٥/ ما أبيض » و « لا إنسانَ واحداً أبيضُ » ؛ ولقولنا : « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » .

فقد حصل من قولنا : أنَّ الإيجاب الواحد إنما يكون مقابلاً على جهةِ المناقضة لسَلْب واحد ، وذكرنا ما هما ؛ وأن المتضادين غيرهما ؛

---

(١) ص : واحد .

(٢) أي لسلب آخر مختلف .

وأنه ليس كلٌّ مناقضةٍ فهي صادقة أو كاذبة، ومن قِبَلِ أي شيء، ومتى تكون صادقة أو كاذبة .

– ٨ –

‹ وحدة القضايا وتعددها – القضايا المشتركة وتقابلها ›

والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى دل لشيء واحد على شيء واحد : إما كلي على معنى كلي ، وإما لا على مثال واحد ؛ مَثَل ذلك : « كل إنسان أبيض » ، « ليس كل إنسان أبيض » ؛ « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » ؛ و « لا إنسان واحداً [1] أبيض » ، « قد يكون إنسانٌ ما أبيضَ » – هذا إن كان قولنا « أبيض » إنما يدل على معنى واحد . فإما إن كان قد وضع لمعنيين اسمٌ واحد فمن قِبَلِ المعنيين اللذين [١٨٢ ب] لهما صار ليس بواحد لا يكون الإيجاب واحداً [1] مثل ذلك أنه إن وَضَعَ واضعٌ للفرس والإنسان اسماً واحداً كقولك: «ثوب» مثلا، فإن قوله حينئذ إن « الثوب أبيض » لا يكون إيجاباً واحداً ولا سلباً واحداً . وذلك أنه لا فرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله : « الفرس والإنسان أبيض » . ولا فرق بين هذا القول وبين قوله : « الفرس أبيض » « والإنساى أبيض ». وإذا كان هذان يدلان على أكثر من واحد ، وكانا أكثر من واحد ، فمن البَيِّنِ أن القول الأول أيضاً إما أن يكون كثيراً ، وإما ألا يكون يدل على شيء . وذلك أنه ليس إنسان من الناس فرساً . فواجبٌ ألا يكون في مثل ذلك أيضاً أحد ما في المناقضة صادقاً والآخر كاذباً .

---

(١) ص : واحد .

- ٩ -

< تقابل المستقبلات الممكنة >

ونقول إن المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت فيما مضى فواجبٌ ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً وإما كاذباً . أما /٣٠/ في الكلية على معنى كلي فأحدهما أبداً صادقٌ ، والآخر كاذبٌ . وكذلك في الأشخاص على ما قلنا . وأما الكلية التي لا تقال على معنى كلي فليس ذلك واجباً فيها . وقد قلنا في هذه أيضاً .

فأما المعاني الجزئية المستقبلة فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقاً وإما كاذباً ، فواجب /٣٥/ في كل شيء أن يكون موجوداً أو غير موجود . فإن قال قائل في شيء من الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر فيه بعينه: لا ، فمن البيِّن أنه يجب ضرورةً أن يصدُقَ أحدهما إن كان كل إيجاب فصادق أو كاذب ؛ وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعاً في ذلك وما أشبهه : فإن قولنا في شيء إنه أبيض أو غير أبيض إن < كان > صادقاً فواجبٌ ضرورةً أن يكون هو /١٨ ب/ أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض فقد كان إيجابنا أو سلبنا فيه صِدْقاً : وإن لم يكن فكذباً ، وإن كان كذباً فليس هو ؛ فواجبٌ إذاً ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقاً وإما كاذباً .

فليس شيء من الأشياء إذاً مما يتكون أو مما هو موجود يكون بالاتفاق /٥/ أو بأحد [١٨٣ أ] الأمرين اللذين لا يخلو شيءٌ منهما أيهما كان ؛ ولا شيء من الأشياء مُزْمِعٌ[١] بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي الأمرين اتفق ، وذلك أن

(١) مزمع بأن يكون = سيكون في المستقبل ، أي ممكن مستقبل .

الموجِب يصدقُ فيها أو السالِبُ. ولو لم تكن كذلك لكان كونُها وغيرُ كونها على مثال واحد . وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي الأمرين اتفق ، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر ، ولا يصير كذلك.

وأيضاً إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر، فقد كان /١٠/ القولُ فيه من قبل بأنه « سيصير أبيض » صادقاً ، فيجب أن يكون القول في شيء من الأشياء مما يتكوّن — أيها كان — بأنه سيكون قد كان دائماً صادقاً . وإن كان القول في شيء بأنه في هذا الوقت أو سيكون فيما بعد كان دائماً حقاً ، فليس يمكن أن يكون هذا غيرَ موجودٍ ولا يصير موجودا. وما كان لا يمكن ألا يصير موجودا فمن المُحالِ ألا يصير موجوداً. والشيء الذي من المحال ألا يصير موجوداً فواجب ضرورةً أن يكون . فجميع /١٥/ الأشياء إذاً المُزْمِعَة [١] بالوجود فواجبٌ ضروة أن تكون . فليس يكون إذاً شيء من الأشياء على أي الأمرين اتفق ولا بالاتفاق ، وذلك أنه إن كان شيء بالاتفاق فليس كونه واجباً ضرورة [٢] .

وأيضاً فليس يجوز أن يقال إنه ليس ولا واحد من القولين حقاً ؛ كأنك قلت : القولُ بأن الشيء سيكون ، والقول بأن الشيء ليس يكون — أما أوّلاً فلأنه يلزم من ذلك أن يكون الإيجاب — وهو كذب — سَلْبهُ /٢٠/ غيرَ صادق ، والسلبُ — وهو كذبٌ — إيجابهُ غير صادق . ثم مع ذلك فإنه إن كان القول في الشيء بأنه أبيض وبأنه أسود صادقاً ، فيجب أن يكون الشيءُ الأمرين جميعاً . وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في غدٍ صادقاً، فواجبٌ أن يصير كذلك في غد . وإن كان القول فيه بأنه لا يصيرُ كذلك وليس لا يصير كذلك في غدٍ حقاً فليس هو على أي الأمرين اتفق . [١٨٣ب]

---

(١) الأشياء المزمعة بالوجود = الأشياء المستقبلة ، أي التي ستوجد في المستقبل ، وهي المستقبلات الممكنة .

(٢) أي ليس ثمة ضرورة حيث يوجد اتفاق وصدفة .

ومثال ذلك الحرب : فإنه يجب لا أن تكون حرباً ولا ألا تكون .

فهذا ما يلزم من الأمور الشّنعَة وغيرهُ مما أشبهه إن كان كل إيجاب /٢٥/ وسلب – إما مما يقال كلياً على معنى كُلي ، وإما مما يقال جزئياً – فواجبٌ ضرورةً أن يكون فيه أحدُ المتقابلين صادقاً والآخر كاذباً ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على أي الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعاً وجودها وكونها /٣٠/ واجبٌ ضرورةً . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجةٌ إلى أن نُرَوِّي في شيء ولا أن نستعد له أو نأخذ أُهْبَةً ، كأنا إن فعلنا ما يجب كان ما يجب ؛ وإن لم نفعل ما يجب لم يكن ما يجب . فإنه ليس مانع يمنع من أن يقول قائل في شيء من الأشياء إنه يكون إلى عشرة ألف سنة مثلا ، ويقول آخر إنه لا يكون ، فيصح لا محالة أحد الأمرين اللذين كان القول حينئذ بأنه يكون /٣٥/ صادقاً . وأيضاً فلا فرق في هذا المعنى بين أن يقال المناقضة وبين ألاّ يقال ، وذلك أنه من البَيِّن أن الأمور تجري مجاريها وإن لم يُوجِب موجب شيئاً منها ولم يسلبه آخرُ . وذلك أن الشيء ليس إنما يكون أوْ لا يكون ، من قِبَلِ أنه قد أوجِبَ أو قد سُلِب ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمه بعد /١٩ أ/ زمانٍ آخر كم كان مقداره . فإن كانت حاله في الزمان كله حالا يَصْدُقُ فيه معها أحدُ القولين دون الآخر فواجبٌ ضرورةً أن يكون ذلك الصدقُ حتى يكون كلٌّ واحد من الأشياء التي تكون حالهُ أبداً حالَ ما يكون ضرورةً . وذلك أن ما كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً في وقت من الأوقات فليس /٥/ يمكن ألا يكون ؛ وما يكون فقد كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً أبداً .

فإذاً كانت هذه الأشياءُ محالاً ، لأنا قد نرى أموراً يحدث مبدؤها من الرويّة فيها وأخذ الأهْبة لها ، وقد نجد بالجملة في الأشياء التي ليست مما يفعل /١٠/ دائماً الإمكانَ لفعل شيء وتركَ فعله على مثال واحد حتى يكون فيها الأمران جميعاً ممكنين ، أعني أن يكون الشيء وألا يكون . وها هنا

أشياءُ كثيرةٌ بَيِّنٌ من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا الثوب قد يمكن أن يتمزق فلا يتمزق ، بل يسبقه إليه البِلى ، وعلى ذلك المثال قد يمكن ألا [١٨٤ أ] يتمزق ، فإنه لم يكن البلى ليسبق التمزيق إليه لو لم يكن إلا يتمزق . وكذلك يجري الأمر في سائر ما يتكوّن مما يقال على هذا الضرب من القوّة) ، فظاهرٌ إذاً أنه ليس جميع الأشياء فوجودُها أو كونُها ضرورةٌ ، بل بعض الأشياء يجرى على أيّ الأمرين اتفق [١] ، وليس الإيجاب بأحْرى من السلب بالصدق فيها ؛ وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أحْرى فيها وأكثر [٢] إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك .

فنقول الآن إن الوجودَ للشيء إذا كان موجوداً ضروري ؛ وإذا لم يكن موجوداً فنفيُ الوجودِ عنه ضروري . وليس كل موجود فوجودُه ضروريٌّ ، ولا كل ما ليس بموجود فعدَمُ الوجود له ضروري . وذلك أنه ليس قولُنا إن وجود كل موجود فهو ضرورةً إذا وجد هو القولَ بأن وجوده ضرورةً على [٣] الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس بموجود . وهذا بعينه قولنا في المناقضة أيضا . وذلك أن كل شيء فوجوده الآن أو غيرُ وجوده واجبٌ ضرورةً ؛ ووجودُه فيما يستقبِلُ أو غيرُ وجوده واجبٌ ضرورةً . غير أنا إذا فَصَّلْنا فقلنا : أحد الأمرين لم يكن واجباً ضرورة ، ومثال ذلك أن قولنا إن الحرب ستكون غداً أو لا تكون ، واجبٌ ضرورةً . فأما قولنا إن الحرب ستكون غداً ، فليس بواجبٍ ضرورةً . ولا قولنا إنها لا تكون غداً بواجبٍ ضرورةً . لكن الواجبَ ضرورةً إنما

---

(١) في الممكنات المتكافئة (مثل ملاقاة صديق) .

(٢) في الممكنات غير المتكافئة (مثل حفر الأرض واكتشاف كنز) .

(٣) معنى هذه الجملة هو : ليس القول بأن كل موجود ، إذا وُجِد ، فهو بالضرورة هو بعينه القول ، بطريقة مطلقة ، إنه موجود بالضرورة .

هو أن يكون أو لا يكون . فيجب من ذلك إذ كانت الأقاويل الصادقة إنما تجرى على حسب ما عليه الأمور ، فمن البين أن ما كان منها يجرى على أيّ الأمرين اتفق وتحتمل الضدين فواجبٌ ضرورةً أن تكون /٣٥/ المناقضة أيضاً تجرى فيه ذلك المجرى . وهذا شيء يلزم فيما ليس وجوده دائماً أو فيما ليس فَقْدُه دائماً . فإن ما جرى هذا المجرى فواجبٌ ضرورةً أن يكون أحد جزئي النقيض فيه صادقاً أو كاذباً . غير أنه ليس هو أو أحد المشار إليه بعينه ، بل أيهما اتفق ، وربما كان أحد المتناقضين أحرى بالصدق ، إلا أنه ليس ذلك بموجب أن يكون [١٨٤ ب] صادقاً أو كاذباً . فقد بان بذلك أنه ليس كل إيجاب وسلب متقابلين فأحدهما صادق ضرورة /١٩ ب/ والآخر كاذب ضرورة . وذلك أنه ليس مجرى الأمر فيما ليس بموجود إلا أنه ممكن أن يكون وألا يكون مجراه فيما هو موجود ، بل الأمر يجرى فيه على ما وصفنا .

— ١٠ —

<التقابل في القضايا ذوات الموضوعات المحصلة وغير المحصلة>

ولما كان الإيجاب دليلا على أن شيئاً يقال على شيء ، وهذا الشيء هو اسم أو ما لا اسم له ، وكان يجب أن يكون ما يقال في الإيجاب واحداً على واحد ، وكنا قد وصفنا الاسم وما لا اسم له فيما تقدّم ، فقلنا إنّا لا نسمي قولنا « لا إنسان » اسما ، بل نسميه غير مُحَصَّل ، لأن الاسم غير المُحَصَّل أيضاً /١٠/ إنما يدل من وجه على شيء واحد ؛ وكذلك أيضاً قولنا « لا صح » ليس بكلمة بل كلمة غير مُحَصَّلة . فواجب أن يكون كل إيجاب أو سلب مؤلفاً إما من اسم غير مُحَصَّل أو كلمة غير مُحَصَّلة.

وليس يكون إيجاب ولا سلبٌ خِلْواً من كلمة ؛ فإن قولنا « كان » أو « يكون » أو « سيكون » أو « يصير » أو غير ذلك مما أشبهه إنما هو مما

قد وُضِعَ كلمة ، وذلك أنه يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان .

فيكون على هذا القياس الإيجاب والسلبُ الأوّلُ قولنا « الإنسانُ يوجد » ، « الإنسان لا يوجد » ، ثم بعده « لا إنسانَ يوجد » ، « لا إنسان لا يوجد » ؛ وأيضاً : « كل إنسان يوجد » ، « ليس يوجد كل إنسان » ، « كل لا إنسان يوجد » ، « ليس يوجد كل لا إنسان » . وهذا بعينه قولنا في الأزمان التي حول [1] الزمان الحاضر .

[١٨٥ أ] فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثاً محمولا إلى ما يحمل ، فإن التناقض حينئذ يقال على ضدين . ومثال ذلك قولنا : « «يوجد إنسانٌ عدلا» ، فقولنا « يوجد » شيء ثالث مقرون بها في هذا الإيجاب : إما اسم وإما كلمة ، فيحصل من قِبَل ذلك أربعةٌ : اثنان منها يكون حالهما في المنزلة عند الإيجاب والسلب كحال العدميتين عندهما ؛ والاثنان < الآخران > ليسا كذلك . وأعني بقولي هذا أن قولنا « يوجد » إما أن يُقْرَن ويضاف إلى قولنا « عدل » أو إلى قولنا « لا عدل » ، وكذلك السلب أيضاً ، فيصير أربعة .

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رَسْمِنا هذا :

< ١ >

< أ >	< ب >
يوجد إنسانٌ عدلا	سلب هذا القول : ليس يوجد إنسانٌ عدلا
< حـ >	< ء >
يوجد إنسان لا عدلا	سلب هذا القول : ليس يوجد إنسان لا عدلا

---

(١) حول = خارج ، عدا .

فإن قولنا في هذا الموضوع « يوجد » و « لا يوجد » قد أضيف إلى /٣٠/ قولنا « عدل » و « لا عدل » . فهذه الأقاويل تُسَّقَتْ في هذا الموضع على ما تقال عليه في كُتُبنا « في التحليل بالقياس [١] » .

وعلى ذلك المثال يجري الأمر إن كان الإيجاب لاسم كلي . ومثال ذلك :

< ٢ >

< أ َ >	< بَ >
كل إنسان يوجد عدلا سلب هذا القول :	ليس كل إنسان يوجد عدلا
< حـَ >	< دَ >
/٣٥/ كل إنسان يوجد لا عدلا	ليس كل إنسان يوجد لا عدلا

غير أنه ليس على ذلك المثال يمكن أن تصدق معاً المقدماتُ التي على القُطر ؛ وإن كان قد يمكن أن تصدق المتقاطرتان في حالٍ من الأحوال .

فهاتان اثنتان متقابلتان [٢] . وها هنا اثنتان أخريان تحدثان من قولنا « لا إنسان » إذا جعلناه كالشيء الموضوع ، فنقول :

< ٣ >

< اً >	< بً >
/٢٠ أ/ يوجد لا إنسان عدلا	ليس يوجد لا إنسان عدلا
< حـً >	< دً >
يوجد لا إنسان لا عـــدلا	ليس يوجد لا إنسان لا عدلا

(١) « التحليلات الأولى » م ١ ف ٤٦ ، ص ٥١ ب س ٣٦ — ص ٥٢ أ س ١٧ . راجعه بعد في ص ٢٤٥— ٢٤٦ .

(٢) أي المتقابلتين في اللوحة التي أمامنا . وهي في ص : متقابلتين .

وليس ها هنا مناقِضاتٌ أكثرُ من هذه . وهاتان المتقابلتان [١] هما مفردتان بأنفسهما غيرَ ما قيل من قبل [٢] ، لأن الذي استُعْمِلَ فيها اسمٌ غير مُحَصَّل وهو قولنا « لا إنسان » .

[١٨٥ ب] وما كان منها لا يصح فيه كلمةُ الوجود مثل ما وقع فيه منها « يصح » أو « يمشي » فإن هذا الصنف من الكَلِمِ يَفعل فيها إذا وُضع هذا الوضع ذلك الفعلَ بعينه الذي كان يفعله حرف «يوجد» أو ما أشبهه لو قُرِنَ بها . ومثال ذلك : « كل إنسان يمشي » ، « ليس كل إنسان يمشي » ، « كل لا إنسان يمشي » ، « ليس كل لا إنسان يمشي » . فإنه ليس يجوز أن يقال « ليس كل إنسان » بل إنما ينبغي أن يوضع حرف السلب وهو قولنا « لا » على قولنا « إنسان» ؛ فإن قولنا « كل » ليس يدل على أن المعنى كلي ، بل على أن الحكم كلي . وقد تبين ذلك من قولنا « الإنسان يمشي » . « الإنسان ليس يمشي » ، « لا إنسان يمشي » ، « لا إنسان ليس يمشي » . فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحكم فيها كلياً . فقد بان من ذلك أن قولنا « كل » أو قولنا « ولا واحد » ليس يزيدان على أن يدلا أن الإيجاب والسلب للاسم كله ؛ فأما الباقي فيجب أن تكون الزيادة فيه واحدةً بعينها .

ولما كان السلب الدال على أنه « ولا حيوان واحداً [٣] يوجد عدلا » ضد الذي يقال به إن « كل حيوان يوجد عدلا » فمن البَيِّن أن هذين لا يكونان في حال من الأحوال لا صادقين معاً ولا على أمرٍ واحد بعينه . فأما المقابلان لهما [٤] فقد يكونان في حال من الأحوال ، ومثال ذلك : « ليس

---

(١) أي التي يكون موضوعها غير محصل .
(٢) أي التي موضوعها محصل .
(٣) ص : واحد .
(٤) وهي الجزئية ، وهي المعروفة عند الشراح باسم الداخلتين تحت التضاد .

كل حيوان يوجد عدلا » و « قد يوجد حيوان ما عدلا » .

فأما التي تلزم وتتبع فهي هذه [١] : أما قولنا : « كل إنسان يوجد عدلا » ، فإنه يلزمه قولُنا : « ولا إنسانَ واحدا [٢] يوجد عدلا » ؛ وأما قولنا : « قد يوجد إنسان ما عدلا » ، فإنه يلزمه المقابل له وهو قولنا : « ليس كل إنسان يوجد لا عدلا » ؛ وذلك أنه يجب ضرورةً أن يوجد واحدٌ .

ومن البَيِّنِ أيضاً أنّا في الأشخاص [٣] إذا كنا صادقين في الجواب عن المسئلة /٢٥/ بالإيجاب وبالسلب ، < صدقت قضية موجبة كذلك > . ومثال ذلك جوابنا في المسئلة عن سقراط : « هل هو عدل ؟ » بأن نقول : « لا » ، فإنّا نقول : « فسقراط إذاً لا عدل » . وأما في الحكم الكلي فليس ما يقال فيه على هذا المثال حقاً ؛ وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك : « أكلُّ إنسانٍ حكيم ؟ » « لا » ، « فكل إنسان إذاً لا حكيم » ، فإن هذا القول /٣٠/ كذبٌ ؛ والقول الصادق إنما هو : « فليس كل إنسان إذاً حكيماً » . وهذا القول هو القابل لذلك القول ؛ فأما ذلك فإنه مضاد له .

فأما المتقابلة من قِبَل الأسماء والكلم غير المُحَصَّلة — ومثال ذلك في قولنا « لا [١٨٦ أ] إنسان » أو « لا عدل » فإنهُ يظن بها أنها بمنزلة السلب من غير اسم أو من غير كلمة ، وليست كذلك ، وذلك أنه واجبٌ /٣٥/ ضرورةً في السلب أن يَصْدُقَ أو يكذب . ومن قال « لا إنسان » فليس هو أحرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب ممن قال « إنسان » — ما لم يضف إلى قوله شيئاً بل هو دونه في ذلك .

---

(١) هنا يبحث أرسطو فيما يعرف باسم تكافؤ القضايا (Aequipollentia) عن طريق عمليات الاستدلال المباشر .

(٢) ص : واحد .

(٣) أي القضايا الشخصية .

وقولنا إن « كل لا إنسان يوجد عدلا » ليس يدل على مثل ما تدل عليه واحدة من تلك ، ولا المقابل لهذا القول وهو قولنا : « ليس كل لا إنسان يوجد عدلا » . فأما قولنا « كل لا إنسان يوجد لا عدلاً » فإنه يدل /٤٠/ على مثل ما يدل عليه قولنا : « ليس يوجد شيء لا إنسان عدلا » .

والأسماء والكلم إذا بدلت أماكنها فدلالتها تبقى بحال واحدة بعينها . /٢٠ ب/ ومثال ذلك : « يوجد إنسان عدلا » ، « يوجد عدلا إنسان » . فإن الأمر إن لم يكن كذلك وجب أن يكون لمعنى واحد بعينه سوالبُ أكثرُ من واحدة . غير أنّا قد بيّنّا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد ، وذلك أن سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » هو قولنا « ليس يوجد إنسان عدلا » . /٥/ فأما سلب قولنا « يوجد عدلا إنسان » إن لم يكن هذا القول وقولنا « يوجد إنسان عدلا » واحداً بعينه فهو : إما قولنا « لا يوجد عدلا لا إنسان » ، وإما قولنا « لا يوجد عدلا إنسان » ، لكن الأوّل منهما هو سلب قولنا « يوجد عدلا لا إنسان » ، والثاني سلب قولنا « يوجد إنسان عدلا » — فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان[1] . فقد بان أن الأسماء والكلم إذا بُدِّلَتْ /١٠/ أماكنها كان الإيجاب والسلب واحداً بعينه .

— ١١ —
< القضايا المركبة >

فأما إيجاب واحد لكثير أو كثير لواحد ، أو سلبه منه متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معنى واحداً ، فليس يكون إيجاباً واحداً أو سلباً /١٥/ واحداً . وأعني بقولي « واحداً » ليس متى كان الاسم الموضوع واحدا ولم يكن الشيء الذي من تلك معنى واحداً ، مثل قولنا « الإنسان » مثلاً

---

(١) ص : سلبين .

« حيٌّ ، ذو رجلين ، آنس » ، (١) فإن الشيء المجتمع من هذه معنى واحدٌ أيضاً . فأما المجتمع من قولنا « أبيض » وقولنا « إنسان » وقولنا « يمشي » فليس هو معنى واحداً . فليس يجب إذاً إن أوجب مُوجِب لهذه شيئاً واحداً أن يكون القول إيجاباً واحداً [١٨٦ ب] ، لكن اللفظ حينئذ يكون واحداً ؛ فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبها الشيء واحداً كان الإيجاب واحداً ، بل كثيراً على ذلك المثال .

فلما كان السؤال المنطقي يقتضي جواباً إما بالمقدمة وإما بالجزء الآخر من المناقضة ، وكانت المقدمة جزءاً ما من مناقضة واحدة ، فليس يجب أن يكون الجواب عن هذا واحداً ؛ إذ كان السؤال أيضاً ليس بواحد ولو كان حقاً . وقد تكلمنا في هذه في كتابنا « في المواضع (٢) » .

فمع ذلك فإنه من البين أن السؤال عن شيء : ما هو — ليس سؤالاً منطقياً ، وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المنطقي أن يختار المسئول أحد جزئي المناقضة — أيهما شاء — حتى يحكم به . وقد ينبغي أن يكون السائل يجري في تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول : هل الإنسان كذا ، أو ليس هو كذا ؟

ولما كانت الأشياء التي تحمل فرادى ، بعضها تحمل اذا جمعت حتى يكون المحمول كله واحداً ، وبعضها ليس كذلك ، فينبغي أن نخبِر بالفرق في ذلك . فإن إنساناً من الناس قد يصدق القول عليه فُرادي بأنه حي ، وبأنه ذو رِجْلين ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان وبأنه أبيض ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقاً ، والقول عليه

---

(١) أي متمدين .

(٢) راجع « الطوبيقا » (في المواضع) م ٨ ف ٧ . وراجع أيضاً « السوفسطيقا » م ٦ ، ص ١٦٩ أ ٦ ؛ ١٧ ، ص ٧٥ ب ٣٩ وما يليه ؛ ٣٠ ، ص ١٨١ أ س ٣٦ وما يليه .

بأنه طبيب حقاً فواجبٌ أن يكون طبيباً بصيراً . وذلك أنه إن كان لأن كل واحد من القولين حق ، فقد يجب أن يكون مجموعها حقاً — لزم من ذلك أشياءُ كثيرةٌ شَنِعة . وذلك أن قولنا على إنسان من الناس إنه إنسان حق ، وقولنا عليه إنه أبيض ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقاً أيضاً . فإن كان أيضاً القول عليه بهذا وحده ، أعني بأنه أبيض ، صادقاً [1] ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك أجمع صادقاً أيضاً حتى يقال عليه بأنه إنسانٌ — أبيضُ — أبيضُ ... ، ويمرّ ذلك بلا نهاية ، وقد يقال أيضاً عليه /٤٠/ بأنه طبيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشي ، فقد يجب أن تقال [١٨٧ أ] هذه /٢١ أ/ عليه مراراً كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضاً إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراطُ إنسانٌ . وإن كان إنسانٌ وكان ذا رجلين فهو /٥/ إنسانٌ ذو رجلين . فقد بان من ذلك أنّ مَن قال بأن التأليف واجبٌ وجودُه على الإطلاق ، فقد يلزمه من ذلك أن يقول أشياء شَنِعَةً .

فنحن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع فنقول :

إنّ ما كان من المعاني التي تُحْمَل ومن المعاني التي عليها يقع الحمل إنما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضاً على بعض بطريق العَرَض ، فإن هذه /١٠/ ليس تصير شيئاً واحداً . ومثال ذلك قولنا في إنسان من الناس إنه أبيض وطبيب . فليس قولنا إنه أبيض وإنه طبيب معنى واحداً ، وذلك أنهما جميعاً عَرَضان لَحِقا شيئاً واحداً . وإن كان القول أيضاً بأن الأبيض طبيب صادقاً ، فليس يجب ولا من ذلك أن يكون معنى أنه طبيب ومعنى أنه أبيض معنى واحداً . وذلك أن الطبيب بطريق العَرَض ما كان أبيض ، فيجب من ذلك ألا يكون أنه أبيض وأنه طبيب معنى واحداً . ومن قِبَلِ ذلك /١٥/ صار طبيب ليس بصيراً على الإطلاق ، بل هو حَيٌّ ذو رجلين . وذلك

---

(١) ص : صادق .

أن هذين ليسا بطريق العـَرَض ، ولا ما كان أيضاً الواحد منه محصوراً في الآخر . ولذلك كثيراً ما لا يمكن أن يقال أبيض ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسانٌ حي أو ذو رجلين . وذلك أنا قد حَصَرنا في قولنا إنه إنسان انه حي ، وأنه ذو رجلين .

لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض . /٢٠/ إلا أن ذلك ليس أبداً . لكن متى كان محصوراً في المزيد في القول شيء من المتقابل الذي تَلزمـُه مناقضةٌ فليس يكون حقاً ، بل كذباً . ومثال ذلك أن يقال في الإنسان المَيِّت إنه إنسان . ومتى لم يكن ذلك [1] ، فقد يصدق . بل نقول إنه متى وجد ذلك فيه فهو أبداً غير صادق ؛ ومتى لم يوجد فليس /٣٥/ أبداً يصدق . ومثال ذلك قولنا : « أوميروس موجودٌ شيئاً ما » ، كأنك قلت : شاعراً [2] . فهل هو موجود أو لا ؟ فإن قولنا « موجود » إنما حملناه على أوميروس بطريق العـَرَض . وذلك أنا إنما قلنا إنه « موجودٌ شاعراً » ولم نحمل « موجوداً » على أوميروس بذاته .

فقد يجب من ذلك أن ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قيلت فيه الأقاويل [١٨٧ ب] مكان الأسماء وكان محمولاً بذاته لا بطريق العرض ؛ /٣٠/ فإن القول فيما هذه سبيله إنه شيء ما على الإطلاق — صادق — . فأما ما ليس بموجود فليس القول بأنه « شيءٌ موجود » من قِبَلِ قولنا فيه إنه يوجد مُتَوَهَّما قولا صادقا . وذلك أن التوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه غير موجود .

---

(١) مثلما في المثال الأول : هذا الإنسان هو إنسان .

(٢) شاعراً : بدل من : « شيئا ما » .

- ١٢ -

< تقابل القضايا ذوات الجهة >

وإذ قد لخصنا هذه المعاني ، فقد ينبغي أن ننظر كيف حال أصناف /٣٥/ الإيجاب والسلب بعضها عن بعض : ما كان منها فيما يمكن أن يكون ، وما لا يمكن ، وفيما يحتمل أن يكون ، وما لا يحتمل ، وما كان منها في الممتنع والضروري . فإن في ذلك مواضعَ للشك .

وذلك أنه إن كانت المناقضات في الأقاويل المؤلفة إنما يكون العناد بينها بعضها لبعض فيما كان منها مبنياً على قولنا : موجود ولا موجود -/٢١ ب/ ومثال ذلك أن سلب قولنا « يوجد إنسان » قولنا « ليس يوجد إنسان » ، لا قولنا « يوجد لا إنسان »؛وسلب قولنا « يوجد إنسان عدلا» قولنا « ليس يوجد إنسان عدلا » ، لا قولنا « يوجد إنسان لا عدلا » . لأنه إن كان يقال على كل شيء إما الايجاب وإما السلب ، فقد يصدق إذاً في الخشبة /٥/ القول بأنها توجد إنساناً لا عدلا . فإذا كانت المناقضات إنما ينبغي أن توجد على هذا القياس ، أعني قولنا فيها « يوجد » أو « لا يوجد » ، وكانت أيضاً الأقاويل التي لا يلفظ فيها بحرف الوجود ، فإن ما يقال لهما يقوم مقام ذلك الحرف ، يفعل فعله بعينه . ومثال ذلك أن سلبَ قولنا « إنسان يمشي » ليس يكون قولنا « لا إنسان يمشي » ، بل قولنا : « إنسان ليس يمشي » . وذلك أنه لا فرق بين قولنا « إنسان يمشي » ، وبين قولنا « يوجد إنسان ماشياً » .

فإذا كان الأمر يجري هذا المجرى في كل موضع ، فينبغي أن يكون /١٠/ أيضاً سلب قولنا « يمكن أن يوجد » قولنا « يمكن ألا يوجد » لا قولنا « لا يمكن أن يوجد » . غير أنه قد يظن أن قولنا «قد يمكن أن يوجد» وقولنا « قد يمكن ألا يوجد » معنى واحدٌ بعينه . وذلك أن كل ما كان ممكناً أن ينقطع أو أن يمشي فيمكن ألا ينقطع وألا يمشي . والحُجّة في ذلك أن كل

ما كان ممكناً على هـذا النحو فليس أبداً يفعل ؛ فلذلك قد يكون له /١٥/ السلب أيضاً . وذلك أنه قـد يمكن ألا يمشي المَشّاء وألا يرى الرائي [١] . إلا أنه ليس يمكن أن يصدُق في شيء واحد بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذاً سلبُ قولنا « قد [١٨٨ أ] يمكن أن يكون » قولنا « قد يمكن ألا يكون » لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب معاً لمعنى واحدٍ بعينه في معنى واحد /٢٠/ بعينه ؛ وإما أن تكون زيادة اللواحق التي يصير بها القول ايجاباً أو سلباً ليس < أن > نلحق [٢] قولنا « يكون » أو « يوجد » أو قولنا « لا يكون » أو « لا يوجد » . فإذا كان الأوّل من هذين ممتنعاً ، فيجب أن يكون الثاني مُؤْثَراً [٣] .

فالسالب إذا لقولنا « يمكن أن يوجد » إنما هو قولنا » لا يمكن أن يوجد». وهذا بعينه القول في قولنا أيضاً « يحتمل أن يوجد » . وذلك أن سلب هذا القول أيضاً هو قولنا « لا يحتمل أن يوجد » . والأمر /٢٥/ في الباقية يجري على هذا النحو ، أعني في الواجب وفي الممتنع . فكما أنّ في تلك كان ما يُلْحَق [٤] فيزاد منها قولنا « يوجد » وقولنا « لا يوجد » — فأما المعاني الموضوعة فكانت مرة « الأبيض » ومرة «الإنسان» — كذلك يصير الامر /٣٠/ ها هنا ، فيصير قولنا « يوجد » كالموضوع . فأما قولنا « يمكن » و « يحتمل » فيصير زيادات تلحق ليحدّد بها كما حدّد في تلك بقولنا « يوجد » و « لا يوجد » الصدق والكذب ؛ كذلك يحدّد هذه ما يمكن وجوده وما لا يمكن وجوده . فإن سلب قولنا « يمكن أن يكون » قولنا «لا يمكن أن يكون » . فأما سلب قولنا « يمكن ألا يكون » فإنه قولنا « لا

---

(١) ص : المرئي .

(٢) ص : ملحق .

(٣) فوقها : مقبولا ، مختارا .

(٤) ص : ملحق .

يمكن /٣٥/ ألا يكون » . ولذلك قد نرى أنه يلزم بعضُها بعضاً من قِبَل أن ما كان ممكناً أن يوجد فممكن ألا يوجد . وذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يمكن أن يوجد وألا يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست مناقضات . فأما قولنا « يمكن /٢٢ أ/ أن يوجد » وقولنا « لا يمكن أن يوجد » فلا يصدُقان معاً في شيء واحد بعينه في حال من الأحوال لأنهما متقابلان ؛ ولا قولنا أيضاً «يمكن ألا يوجد» و «لا يمكن ألا يوجد» يصدُقان معاً في حال من الأحوال.

وعلى هذا المثال سلب قولنا : « واجبٌ ضرورةً أن يوجد » ليس هو /٥/ قولنا : « واجبٌ ضرورةً ألا يوجد » بل قولنا : « ليس واجباً ضرورةً أن يوجد » . وأما سلب قولنا : « واجبُ ضرورة ألا يوجد » فإنه قولنا : « ليس واجباً ضرورةً ألا يوجد » ؛ وأيضاً سلب قولنا : « ممتنع أن يوجد » ليس هو قولنا : « ممتنع ألا يوجد » بل قولنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » . فأما سلب قولنا « ممتنع ألا يوجد » فإنه قولنا « ليس ممتنعاً ألا يوجد » .

وبالجملة ، فإنما ينبغي كما قلنا أن يتنزل قولنا « يوجد » و « لا يوجد » منزلةَ الموضوع ، ويَلزم الإيجابُ والسلب هذه المعاني [١٨٨ ب] : ثم تقرن /١٠/ بقولنا « يوجد » وقولنا « لا يوجد » .

فإن هذه الأحكام ينبغي أن يعتقد أنها الأحكام المتعاندة :

ممكن ... ... لا ممكن .

محتمل ... لا محتمل .

ممتنع ... ... لا ممتنع .

واجب (١) ... لا واجب .

حق ... ... لا حق .

---

(١) فوقها : ضروري .

– ١٣ –

< نسق الموجهات >

فأما اللوازم فهكذا يجري نَسَقها :

إذا وُضِعَتْ : يلزم من قولنا « ممكن أن يوجد » – قولُنا « محتمل أن يوجد » (وهذا ينعكس على ذلك) ، ويلزم منه ويلزمه أيضاً – قولُنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » وقولنا « ليس واجباً أن يوجد » . ويلزم قولنا « ممكن ألا يوجد » وقولنا « محتمل ألا يوجد » – قولُنا « ليس واجباً ألا يوجد » وقولنا « ليس ممتنعاً أن ألا يوجد » . ويلزم قولَنا « لا يمكن أن يوجد » وقولنا « لا يحتمل أن يوجد » – قولُنا < واجب > [١] ألا يوجد ، وقولنا « ممتنع أن يوجد » . ويلزم قولنا « لا يمكن ألا يوجد » وقولنا « لا يحتمل ألا يوجد » – قولُنا « واجب أن يوجد » وقولنا « ممتنع ألا يوجد » .

فلنتأمل ما نصفه من هذا الرسم الذي نرسمه :

< الترتيب الأوّل >

(١) ممكن أن يوجد .
(٢) محتمل أن يوجد .
(٣) ليس ممتنعاً أن يوجد .
(٤) ليس واجباً أن يوجد .

< الترتيب الثاني >

(١) ممكن ألا يوجد .
(٢) محتمل ألا يوجد .
(٣) ليس ممتنعاً ألا يوجد .
(٤) ليس واجباً ألا يوجد .

< الترتيب الثالث >

(١) ليس ممكناً أن يوجد .
(٢) ليس محتملا أن يوجد .
(٣) ممتنع أن يوجد .
(٤) واجب ألا يوجد .

< الترتيب الرابع >

(١) ليس ممكناً ألا يوجد .
(٢) ليس محتملا ألا يوجد .
(٣) ممتنع ألا يوجد .
(٤) واجب أن يوجد .

---

(١) ناقص في الاصل وأصلحه پولك (Isidor Pollak) في نشرته .

فقولنا « ممتنع » وقولنا « لا ممتنع » يلزمان قولنا « محتمل » وقولَنا « لا محتمل » وقولنا « ممكن » وقولنا لا ممكن لزومَ [1] المناقضة ، إلا أن ذلك على القلب [2] ؛ وذلك أن الذي يلزم قولنا [١٨٩ أ] « ممكن أن يوجد » سلب /٣٥/ قولنا « ممتنع أن يوجد » والذي يلزم سلبَ ذلك إيجابُ هذا . وذلك أن الذي يلزم قولنا « ليس ممكناً أن يوجد » إنما هو قولنا « ممتنع أن يوجد » فإن قولنا « ممتنع أن يوجد » هو إيجاب ؛ وقولُنا « ليس ممتنع » سلبٌ .

فأما الواجب ،نعني الضروري ، فينبغي أن ننظر كيف الحال فيه . فإنه من البَيِّن أنه ليست هذه حالَه ، لأن الذي يتبع فيه إنما هو الأضداد . فأما المناقضة فعلى حِيالها [3] . وذلك أنه ليس سلب قولنا « واجب ألا يوجد» /٢٢ ب/ قولنا « ليس واجباً ان يوجد » وذلك أنه قد يجوز أن يصدُق القولان جميعاً في المعنى الواحد بعينه : فإن ما كان واجباً ألاّ يوجد فليس واجباً أن يوجد . والسبب في أن اللزوم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الآخر أن الممتنع حقه في القول بضد الواجب . فإن كان الممتنع والواجب قوّتهما واحدة /٥/ بعينها — وذلك أن ما كان ممتنعاً أن يوجد فالواجب ليس أن يوجد ، بل ألا يوجد ؛ وما كان ممتنعاً ألا يوجد فواجب أن يوجد — فقد يجب ، إن كانت تلك تجري على مثال ما تجري عليه التي لقولنا ممكن ولا ممكن ، أن تكون هذه على الضد ، فإن الواجب والممتنع قد يدلان على معنى واحد بعينه ، غير أن ذلك على جهة القلب .

أو نقول : إنه ليس يجوز أن توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع /١٠/ الذي وضعناه ؟ وذلك أن ما كان واجباً أن يوجد فممكن أن يوجد ؛

---

(١) لزوم : مفعول مطلق لقوله « يلزمان » .

(٢) أي عكس الوضع .

(٣) فوقها : يعني متفرقا .

وإن لم يكن كذلك فسلبه يلزمه ، لأنه قد يلزم إما الإيجاب وإما السلب . فإن لم يكن ممكناً أن يوجد ، فالذي هو واجب [١] إذاً أن يوجد ممتنع أن يوجد ، وذلك خَلْف [٢] . وأيضاً فإن قولنا « ممكن أن يوجد » يلزمه قولنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » ويلزم هذا قولنا « ليس واجباً أن يوجد » فيجب من ذلك أن يكون ما هو « واجب أن يوجد » « ليس واجباً أن يوجد » وذلك خَلْف . — وأيضاً فإنه ليس يلزم قولنا « واجب أن يوجد » قولنا « ممكن أن يوجد » ولا قولنا « واجب ألا يوجد » . وذلك أن القول الممكن قد يتفق فيه الأمران جميعاً . وأما هذان فأيهما قد كان صادقاً لم يمكن أن يصدُق معه الباقيان ، لأنه قد يمكن أن يوجد الشيء وألا يوجد . [١٨٩ ب] وإن كان واجباً أن يوجد أو ألا يوجد فليس يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً . فقد بقي إذاً أن يكون الذي يتبع قولَنا « ممكن أن يوجد » إنما هو قولُنا «ليس واجباً ألا يوجد » . فإن هذا قد يصدُق أيضاً مع قولنا : « واجب أن يوجد». وذلك أنه يصير نقيضاً للقول اللازم [٣] لقولنا « ليس ممكناً أن يوجد » فإنه قد يلزم هذا القولَ قولُنا « ممتنع أن يوجد » وقولنا « واجبٌ ألا يوجد » الذي سَلْبُه « ليس واجباً ألا يوجد » . — فهذه المناقضات إذاً تلزم أيضاً على هذا الوجه الذي وصفناه ؛ وإذا وُضِعَتْ كذلك لم يلحق ذلك شيءٌ مُحالٌ .

ولعل الإنسان أن يسأل فيقول : هل يلزم قولَنا « واجبٌ أن يوجد » قولُنا « ممكن أن يوجد » ؟ فإنه إن لم يكن يلزمه فنقيضه يتبعه [٤] وهو قولنا « ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل إن هذا القول ليس هو نقيض

---

(١) ص : أوجب — ويصح أيضاً .

(٢) فوقها : محال ، شنع ، قبيح .

(٣) ص : الالارم .

(٤) ص : فيقتضيه يتبعه .

ذلك ، فواجب أن يقول إن نقيضه قولنا « يمكن ألا يوجد » . والقولان جميعاً كاذبان فيما وجوده واجب . غير [1] أنّا قد نرى أيضاً أن الشيء الواحد بعينه يمكن < أن > يقطع وألا يَقْطع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ؛ فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد يحتمل ألا يوجد ، وهذا /٣٥/ أيضاً باطل . فنقول إنه ليس كل ما هو ممكن ، أي في قوّته أن يوجد أو أن يمشي ، فقد يقدر على ما هو مقابل لذلك ، بل ها هنا أشياءُ لا يصدُق فيها المقابل ، وأول ذلك في الممكنة [2] التي ليست قواها بنُطْقٍ [3] ، ومثال ذلك « النار » تُسَخِّن كل ما لقيته ، وقوتُها ليسن بنُطْق . فالقوى التي تكون بنُطْقٍ هي واحدة بأعيانها لأشياء كثيرة ولأضدادها . فأما القوى التي /٢٣أ/ ليست بنُطْق فليس كلُّها كذلك ؛ لكن الأمر على ما قلنا في النار ، وذلك أنه ليس ممكناً أن تُحْرِق وألا تحرق ، وكذلك غيرها مما تفعل دائماً . إلا أن بعض الأشياء مما قوته بغير نطق قد يمكن فيها أيضاً أن تقبل معاً المتقابلات . وإنما قلنا هذا القول ليُعلم أنه ليس كل إمكان [4] فهو للأشياء المتقابلة /٥/ ولا فيما يقال في النوع الواحد بعينه وإن كان بعض الإمكان مشتركاً [5] في الاسم . وذلك أن الممكن ليس مما يقال على الإطلاق [6] ، بل منه ما يقال حقاً ، لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن المشي ممكن له لأنه يمشي . وبالجملة قولنا في الشيء إن [١٩٠ أ] كذا ممكن له ، لأنه بالفعل /١٠/ بالحال التي يقال إنها ممكنة . ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من

---

(١) ص : عندانا ، وقد أخطأ پولك Pollak حينما أصلحه هكذا : عندنا .

(٢) بخط أحمر فوقها : القادرة ، القوية .

(٣) أي عاقلة ؛ فهنا يميز بين القوى العاقلة والقوى غير العاقلة ، راجع « الميتافيزيقا » مقالة « الثيتا » ف ٢ .

(٤) فوقها بالأحمر : قدرة ، قوّة .

(٥) ص : مشترك .

(٦) فوقها بالأحمر : أي على معنى فرد .

شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولُنا في الشيء إنه قد يمكن أن يمشي لأنه من شأنه أن يمشي . وهذا الإمكان إنما هو في الأشياء المتحركة وحدها . فأما ذاك فهو أيضاً في الأشياء غير المتحركة . والقول بأنه ممكن أن يمشي وأنه يمشي صادقان فيما /١٥/ هو دائب [١] يمشي بالفعل وفيما هو من شأنه المشي . فأما ما قيل ممكناً على هذا الوجه فليس بصادق إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورة . وأما على الوجه الآخر فإنه صادق : — فإذا كان الكلي لاحقاً [٢] بالجزئي فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضاً ممكناً أن يوجد . إلا أنه ليس على كل معنى الممكن .

وعسى أن يكون أيضاً مبدؤها كلها قولنا : واجب ، وقولنا : ليس /٢٠/ واجب أن يوجد أو لا يوجد . ثم ينبغي أن نتأمل كيف <يكون> لزوم سائر تلك الباقية لهذه . وقد ظهر مما قلنا أن ما وجوده واجبٌ ضرورةً فهو بالفعل. فيجب من ذلك — إذا كانت الأشياء الأزلية أقدم — أن يكون أيضاً الفعل أقدمَ من القوة[٣] . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة، ومثال ذلك الجواهر الأول ؛ وبعضها مع قوّة ، وهذه الأشياء هي بالطبع أقدم ، فأما بالزمان فإنها : أشدّ تأخراً ؛ وبعضها ليس في حالٍ من الأحوال /٢٥/ بالفعل ، بل إنما هي قوةٌ فقط .

— ١٤ —

< تضاد القضايا >

وقد ينبغي أن ننظر هل ضدّ الإيجاب إنما هو السلب ، أو الإيجاب

---

(١) ص : رأيت ، وقد أصلحها بولك هكذا : أرأيت ، لكن السياق يرجّح ما افترضناه .

(٢) ص : لاحق .

(٣) فوقها بالأحمر : الإمكان .

ضدّ الإيجاب ؛ وهل قولنا « كل إنسان عَدْل » هو ضدّ قولنا [و] « لا إنسان واحداً [1] عَدْلٌ »، وإنما هو ضدّ قولنا « كل إنسان جائر »، كأنك قلت : /٣٠/ « سقراط [2] عَدْل » ، « سقراط [2] ليس بعَدْل » ، « سقراط [2] جائر » — أيُّ الاثنين من هذه هما المتضادان ؟

فإنه إن كان ما يخرج بالصوت تابعاً لازماً لما يقوم في الذهن ، وكان في الذهن ضدُّ الاعتقاد إنما هو اعتقادُ ضدٍ — ومثال ذلك أن اعتقادنا أن كل إنسانٍ عدل ضدُّ اعتقادنا أن كل إنسانٍ جائر — فواجبٌ ضرورةً /٣٥/ أن يكونَ أيضاً الحال في الإيجابين اللذين يخرجان[١٩٠ ب] بالصوت على ذلك المثال . وإن لم يكن هناك اعتقاد الضدّ هو الضدّ لم يكن أيضاً الإيجابُ هو المضادَّ للإيجاب ، بل السلب الذي وصفناه . فقد ينبغي إذاً أن نبحث وننظر : أيُّ اعتقادٍ حقٍّ هو المضادّ للاعتقاد الباطل : هل اعتقادُنا سَلْبَه ، أو اعتقادُنا وجودَ ضدِّه ؟

/٤٠/ وأعني بذلك هذا المعنى : ها هنا عَقْد [3] صادق في خَيْرٍ ، وهو أنه خير ؛ /٢٣ ب/ وعَقْد آخر كاذب وهو أنه ليس بخير ؛ وعَقْد غيره وهو أنه شر — فأي هذين، ليت شعري ، هو ضدّ العَقْد الصادق ؟ وإن كان واحداً (أي إن كان معناهما واحداً [4]) فالمضادّة في أيهّما هي . فنقول : إن ظنننا أن العَقْدين المتضادّين إنما يُحَدّان بأنهما لسببين متضادين ، باطل ؛ وذلك أن الاعتقاد في خير أنه /٥/ خَيْرٌ ، والاعتقاد في شر أنه شر خليق أن يكون واحداً [5] بعينه ، بل هو حق : واحداً كان

---

(١) ص : واحد .
(٢) في النص اليوناني : كالياس .
(٣) عقد : حكم .
(٤) بين قوسين في النص .
(٥) ص : واحد .

أو أكثر من واحد ؛ بل من [1] قِبَل أنهما بحال تضادّ : — فإذا كان ها هنا عَقْدٌ في خيرٍ ، أنه خير ؛ وعقد أنه ليس بخير ، وعَقْد أنه شيء آخر ليس هو موجوداً ولا يمكن أن يوجد — فليس ينبغي أن يوضع الضدّ واحداً من /١٠/تلك الأشياء التي الاعتقاد فيها فيما ليس بموجود أنه موجود،أو فيما هو موجود بأنه ليس بموجود . وذلك أن الصنفين جميعاً بلا نهاية ، أعني ما يقع فيه منها الاعتقادُ فيما ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد فيما هو موجود أنه غير موجود . بل إنما ينبغي أن يوضع التضادّ فيما فيه تقع الشُّبْهة . وما تقع فيه الشبهة هو ما منه يكون أيضاً التكوّن . والتكوّن إنما يكون من المتقابلات . فمن هذه إذاً تدخل الشُّبَه .

فإذا كان الشيء الخير هو خيراً [2] وليس بشر ، وكان الأوّل له بذاته ، والثاني /١٥/ بطريق العرض ، وذلك أنه إنما عَرَض له أن يكون ليس بِشَرٍّ ، وكان العَقْد الذاتي في كل واحدٍ من المعاني أحرى بالصدق متى كان حقاً ، أو بالكذب متى كان باطلا ، وكان العقد في خيرٍ ما أنه ليس بخير عقداً باطلا لأمر ذاتي ، والعقد فيه أنه شر عقداً باطلا لأمر عرضي — فقد يجب من /٢٠/ ذلك أن يكون اعتقاد السلب في الخير أحرى بالكذب من اعتقاد ضدّه ؛ والذي هو أحرى بالكذب في كل واحدٍ من المعاني هو المعتقد لضدّه[١٩١ أ] ، وذلك أن الضدّين هما المختلفان غايةَ الاختلاف في المعنى الواحد بعينه . فإذا كان الضدّ هو أحد هذين ، وكان النقيض أشدّ مضادّة ، فمن البَيِّن أن هذا هو الضدّ . فأما الاعتقاد في الخير أنه شر ، فإنه اعتقادٌ مقرون /٢٥/ بغيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة خليقٌ أن يَخْطُرَ بباله أيضاً فيه أنه ليس بخير .

وأيضاً فإن كان واجباً في غير ما ذكرنا أن يجري الأمر على هذا المثال ،

---

(١) أي على الرغم من أنهما بحال تضاد .

(٢) ص : خير .

فقد يُرَى أن ما قيل في ذلك صواب ، وذلك أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد النقيض هو الضدَّ في كل موضع ؛ وإما ألا يكون في موضع من /٣٠/ المواضع ضدّا . والأشياء التي ليس يوجد فيها الضدّ أصلا ، فإن الكذب فيها إنما هو العَقْد المُعانِد للحق ، ومثال ذلك من ظنّ بإنسانٍ أنه ليس بإنسان فقد ظنّ ظناً كاذباً . فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدّين ، فسائر الاعتقادات إنما الضدّ فيها هو اعتقاد النقيض .

وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس /٣٥/ بخير يجريان على مثال واحد . ومع ذلك أيضاً العقد فيما هو خير أنه ليس بخير ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، وهو عَقْدٌ حَقٌ ، أيُّ عقد ، ليت شعري ، هو ضدّه ! فإنه ليس يجوز أن يقال إن ضدّه اعتقاد أنّه شر . وذلك أنه قد يمكن في حالٍ من الأحوال أن يصدقا معاً من قِبَلِ أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر ، فيلزم في ذلك /٤٠/ الشيء أن يكونا صادقين معاً ؛ ولا ضدّه أنه ليس بشرٍّ ، فإن هذا أيضاً /٢٤أ٢/ صدق . فقد بقي إذاً أن يكون ضدَّ العقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير العقدُ فيما ليس بخير أنه خير . وذلك أن هذا باطل . فيجب من ذلك أن يكون ضدَّ العقد فيما هو خير أنه خيرٌ العقدُ فيما هو خير أنه ليس بخير .

ومن البَيِّنِ أنه لا فَرْقَ في ذلك، وإن[1] جعلنا الايجاب كلياً؛ وذلك أن/٥/ الضدَّ يكون حينئذ السلبَ الكلي . ومثال ذلك أن ضدّ العقد : أن كل ما هو خير فهو خير — العقدُ أنه: ولا واحد من الخيرات خير . وذلك أن العقد في الخير أنه خير — الذي يعقد الخيرَ على المعنى الكلي — هو العقد بعينه في أيِّ خيرٍ كان أنه خير، ولا فرق بين هذا وبين العقد أن[2] كل ما كان خيراً فهو خير .

---

(١) أي : حتى لو جعلنا الإيجاب كليا .

(٢) ص : فان .

وعلى هذا المثال يجري الأمر أيضاً فيما ليس بخير .

فإذا كان الأمر في الاعتقاد يجري هذا المَجرَى ، وكان الإيجاب والسلب /٢٤ ب/ في اللفظ دلائل ما في النفس ، فمن البَيِّنِ أن ضدّ الإيجاب أيضاً إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلي . ومثال ذلك ، أن ضدَّ قولِنا : « كل خير فهو خير » أو قولنا : « كل إنسان فخير » قولُنا : « ولا خير /٥/ واحد » ، أو قولُنا : « ولا إنسان واحد » . فأما نقيضه <فهو> قولنا : « ليس كل خير » أو « ليس كل إنسان » < خيرا [1] > .

ومن البَيِّنِ أنه ليس يمكن أن يكون حقٌّ ضدَّ الحق : لا رأي لرأي ؛ ولا نقيض لنقيضٍ ؛ فإن وجود التضاد إنما هو في الأشياء المتقابلة . غير أنه قد يمكن في هذه أن يصدق المتقابلان في الواحد بعينه . فأما الضدّان فليس يمكن أن يوجدا معاً في شيءٍ واحدٍ بعينه .

[تمّ كتاب أرسطو طاليس « پاري أرمينيس » أي « في العبارة » . نقل إسحق بن حُنَيْنْ . نُقِلَ من نسخةٍ بخط الحسن بن سُوار ، نسخها من نسخة يحَيْ بن عَدِيّ التي قابل بها دُستور إسحق وبخطه . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى ين إسحق بن زُرْعة ، نسخها من خط يحيي بن عَدِيّ المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حُنَيْنْ ، فكان موافقاً] .

---

(١) تضاف إلى المثالين السابقين أيضاً .

كتاب التحليلات الأولى

نقل تذاري

بسم الله الرحمن الرحيم

أنولوطيقا الأولى ، نقل تذاري

المقالة الأولى

< نظرية القياس >

- ١ -

< المقدمة . الحد . القياس وأنواعه . مقالة الكل واللاشيء >

إن [١] أوّل ما ينبغي [٢] أن نذكر هو الشيءُ الذي عنه فَحَصْنا هاهنا والغرضُ /٢٤ أ١٠) الذي إليه قَصَدْنا . فأما الشيء الذي عنه نفحص فهو

(١) ت : لما أراد أن يشوق إلى علم ما في هذا الكتاب صرح أولا بغرضه فيه لتبين منفعته ، وكأنه جمع هذا الكتاب وكتاب البرهان وصيره مثل كتاب واحد .

(٢) ت : يجب أن يفهم قوله ها هنا : « ينبغي » أنه أورده على العموم على المقدّمة وعلى الحد وعلى القياس . فكأنه يقول : ينبغي أن نذكر ما غرضنا وأن نقول ما المقدّمة وما الحد .

البرهان [١] ، وغرضنا العلم البرهاني [٢] .

ومن بعد ذلك فلنبين ما المقدّمة ، وما الحدّ ، وما السلوجسموس [٣] ، وأي السلوجسموسات [٤] كامل ، وأيها غير كامل .

/١٥/ + ومن بعد ذلك : ما المحمول[٥-٦-٧] على كل الشيء [٨] ، أو ليس بمحمول [٩] على شيء منه [١٠] + .

فالمقدّمة هي قول موجِبٌ شيئاً لشيء ، أو سالب شيئاً عن شيء[١١] .

---

(١) ت : اللينوس : البرهان هو القياس المؤلف اليقيني وهو ما يخرج بالصوت ، والعلم البرهاني هو العلم الحاصل في النفس من ذلك القياس . فغرضه في هذا الكتاب البرهان ، والغرض في البرهان هو العلم البرهاني .

(٢) ت : في النقول السريانية : الفرق بين المقدمة البرهانية وبين الجدلية أن المقدّمة البرهانية هي اقتضاب أحد جزئي التناقض ؛ فإن المبرهن ليس يسأل سؤالاً ، بل يقتضب اقتضابا (فوقها : يأخذ أخذا) ، وأن الجدلية هي مسألة عن التناقض .

(٣) فوقها : القياس الجامع (ص : الجامعة) .

(٤) فوقها : القياسات ؛ وبالأحمر فوق « كامل » : أي تام .

(٥) ت : ما بين هاتين العلامتين+ ... ... + :

هو في النقول السريانية على هذه الحكاية : ومن بعد ذلك ما معنى قولنا إن هذا في كله يوجد هذا أو لا يوجد ، وما المحمول على كل شيء ، أو ليس بمحمول على شيء منه .

(٦) ت : نسخة : ما القول في كل الشيء أو ليس بمقول في شيء منه .

(٧) ف (= فوقها) : المقول كامل أي تام .

(٨) ف : شيء .

(٩) ف : بمقول .

(١٠) ف : بته .

(١١) ف : وهو .

وهي إما كلية ، وإما جزئية [١] ، وإما مهملة [٢] . وأعني بالكلي ما قيل على كل الشيء أو لم يُقَلْ على واحد منه[٣] . والجزئي[٤] ما قيل على بعض الشيء ، أو لم يُقَلْ على بعضه ، أو لم يقل على كل الشيء [٥] . والمهمل ما قيل على الشيء أو لم يقل عليه بعد أن لا يذكر الكل ولا البعض . وذلك كقولك إن عِلْمَ الأضداد واحد [٦] ، /٢٠/ وكقولك إن اللذة ليست خيراً [٧] .

والفرق [٨] بين [٩] المقدمة الأفودقطيقية وهي البرهانية ، وبين المقدمة

---

(١) ص : كلي : جزئي ... مهملة .

(٢) قال الفاضل يحيى بن عدي : لعل ارسطوطالس إنما لم يذكر المقدّمة الشخصية لأن كلامه في المقدّمة التي يكون القياس منها . وقول القائل : المقدّمة على الإطلاق ، تنصرف إلى أحد معنيين : إما إلى ما قد جرى ذكره فتكون الألف واللام داخلتين للتعريف ، وإما إلى الواحد المفرد الذي يجري مجرى العلم المعروف ، كقول القائل : الشاعر ، وهو يريد أوميروس ، أو الخليفة وهو يريد ملك الملوك . وقوله ها هنا المقدّمة ، وإدخاله الألف واللام هو بالمعنى الثاني وهو المفرد الذي يجري مجرى العلم . وهذه إنما هي المستولية على القياس التي بها قوامه ، وهذه لا تكون إلا كلية ، وهذه لا يكون موضوعها إلا كليا ، ولذلك لا يكون شخصياً ألبتة .

(٣) كل الشيء ... منه : فوقها بالأحمر : الكل ولا على واحد .

(٤) ت : نقله تاوفيلا هكذا : الجزئي ما قيل على واحد أو ليس لكل .

(٥) ف : شيء .

(٦) ف بالأحمر : يعني أن علمهما يدرك معاً .

(٧) ف : بخير .

(٨) ت : إنما أورد الفرق بين المقدّمات ليأخذ حد المقدّمة المطلقة القياسية .

(٩) ت : والفرق الذي شأنه البرهان إنما يأتي بالمقدّمات التي يبرهن بها كأنها واجبة ، وهو إن أخرج شيئاً منها في اللفظ مخرج مسألة صحيحة وليست مسألة وإنما هي تقدير . ومن ثم قال إنما أحد جزئي التناقض كقولك: الإنسان حي. فأما الذي=

الديالقطيقية وهي الجدلية ، أن البرهانية هي أحد جزئي التناقض ، لأن المُبَرْهِن ليس يقصد للجدل ، وإنما يقصد لإثبات الحق . وأن الجدلية هي مسئلة عن جزئي التناقض . وليس[1] بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية فرق في أنه /٢٥/ قد يكون من صنف كل واحد منهما سليجسموس [2] . وذلك لأن المبرهن والسائل قد يقيس [3] كل واحد منهما إذا[4] أخذ شيئاً، مقولا على شيء أو غير مقول، فيكون إذاً على نحو ما قلنا المقدمة القياسية في الجملة [5] موجِبة [6] شيئاً لشيء أو سالبة شيئاً عن شيء . وتكون المقدمة البرهانية التي هي حقٌّ /٣٠/ مأخوذةً من الأوائل ، وتكون المقدّمةُ الجدلية أما للسائل فمسئلة عن جزئي /٢٤ ب/١٠ التناقض ؛

= شأنه الجدل فإن سبيله أن يسأل عن جزئي التناقض : أهكذا الشيء ، أم ليس هكذا ؟ إلا أنه قد يأخذ أحد الجزئين : أعني الجزء الذي يقر به المسؤول منهما ، فيجعله مقدّمة لما يريد إثباته . وقصده في ذلك لأن يكون هذا الجزئي مأخوذاً من الرأي المحمود الظاهر ، لأن الرأي المحمود الظاهر هو الذي يأخذه صاحب الجدل ويثبت منه ما يريد . فأما ما يثبت بمقدمات حقيقية أوائل أو معلومة من الأوائل فإنه طريق برهاني .

(١) ت : نقل حنين في السرياني : لا فرق في كون القياس من كل واحدة منهما .

(٢) ف : قياس .

(٣) فوقها بالأحمر : أي يؤلف قياسا .

(٤) ت : نقل تاوفيل : إذا أخذ شيئاً (فوقها : أخذ شيء) مقولاً على شيء إما بالإيجاب وإما بالسلب .

(٥) ف : على الاطلاق .

(٦) ت : نقل حنين : إيجاب أو سلب مقولا على شيء على النحو الذي قلنا . (وتحتها شرح للقول الأخير : يعني إما كلي ، وإما جزئي ، وإما غير محدود — وفوق اللفظ الأخير : مهمل) .

وأما للقائس فاستعمال[٦٦ ب]الرأي[١] المحمود[٢] كما قد بُيِّن في كتاب « طوبيقا » ، وهو كتاب صناعة الجدل . وسنقول فيما نستأنف [٣] من القول ما المقدّمة ، وما الفرق بين المقدّمة القياسية والمقدّمة البرهانية والمقدّمة الجدلية ، ونستقصي القولَ في ذلك . وأما على حسب الحاجة في هذا الوقت /١٥/ فقد نكتفي بما قلنا [٤] من ذا [٥] .

---

(١) ف : البيان المحمود .

(٢) ت : يريد بالرأي ما رآه الإنسان ولم يكن من الأوائل التي لا يقع الشك فيها التي هي أوائل البرهان ولا مما تقدّم بالبرهان من هذه الأوائل ، والمحمود الظاهر من الآراء ما رآه الناس (والإشارة في « الطوبيقا » إلى م ١ ف ١ ص ١٠٠ أ ٢٩ ؛ و م ١ ف ١٠ ص ١٠٤ أ ٨) .

(٣) ف بالأحمر : أي من الكتب المنطقية .

(٤) بالأحمر ف : الآن .

(٥) ت : قال الحسن : غرض أرسطوطاليس من ابتداء كلامه في هذا الكتاب وإلى آخر هذا الفصل وهو قوله : وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه ـ أن يتكلم في عشرة معاني هي كالأصول والمبادىء لعلم ما في هذا الكتاب بأسره ولما بعده من الكتب المنطقية : ١ فالأول منها هو الشيء الذي نفحص عنه ، ٢ والثاني الغرض والقصد في الشيء الذي نفحص عنه ما هو ، ٣ والثالث المقدّمة ، ٤ والرابع ما الحد ، ٥ والخامس ما القياس ، ٦ والسادس ما القياس الكامل ، ٧ والسابع ما القياس غير الكامل ، ٨ والثامن ما معنى قولنا إن هذا على كل هذا ، أو هذا في كل هذا ، ٩ والتاسع ما معنى قولنا إن هذا ولا على شيء من هذا ، وهذا ولا في شيء من هذا ، ١٠ والعاشر ما معنى قولنا إن هذا الشيء لا على كل هذا . فعرفنا أولاً الشيء الذي عنه نفحص ما هو ، فقال إنه البرهان . ثم أعلمنا الغرض في الفحص عن البرهان ما هو ، فقال : العلم البرهاني ، ولما كان غرضه البرهان ، وكان البرهان قياساً (ص : قياس) ما ، احتاج أوّلاً أن يعرفنا ما القياس . ولما كان القياس مؤلفاً (ص : مؤلف) من مقدّمتين على الأقل احتاج إلى حد المقدمة . ولما كانت المقدمة مؤلفة من محمول وموضوع ،التي هي الحدود، احتاج إلى أن =

فالذي نسميه[1] الحد هو ما إليه تنحل[2] المقدّمة، وذلك كالمقول[3] والذي يقال عليه المقول[4] : إما بزيادة « ولا توجد » ، أو بانقسام[5] : « يوجد » « ولا يوجد » [6] » .

/٢٠/ فأما القياس[7] فهو قول[8] إذا وُضعَتْ فيه أشياء أكثرُ من واحد لزم شيءٌ ما آخرُ من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها .

= يقول ما الحد . ولما كان القياس منه كامل ، وغير كامل ، احتاج إلى أن يفصل ذلك ويعرفناه . ولما كان القياس لا بد من أن تكون فيه مقدّمة كلية : إما موجبة وإما سالبة ، احتاج أن يعرفنا المقول على الكل بالإيجاب والسلب أيما هو وكيف يكون وهي : الثاني والثامن والتاسع والعاشر . فقد تبين وجوب الكلام في هذه العشرة المعاني التي أوردها في صدر كتابه .

(١) ت : إنما قال هذا لأنه وحده سمى الألفاظ البسيطة المفردة حدوداً من حيث نظر إلى أنها غاية ما تنحل إليه المقاييس .

(٢) ف : تنقسم .

(٣) أحمرف : مثل المقول .

(٤) ت : نسخة بزيادة : « يوجد » — إذ يتفقان يوجد — أو بانفصالهما (أو مع انفصالهما) .

(٥) ت : يعني ينفصل بهما .

(٦) ت : نسخة : فأما السلوجسموس فهو قول مؤلف من أشياء متى ألفت وجب منها بذاتها ، لا بالعرض ، هو في تفسير ثمسطبوس : لوجود تلك الأشياء .

(٧) ت : في النقول السريانية : والقياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم (فوقها بالأحمر : عرض) شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء ، وأعني لوجود تلك الأشياء أن من أجل هذه يلزم (فوقها بالأحمر : يعرض) ، وأعني من أجل هذه يلزم (فوقها بالأحمر : يعرض) ، أي أنه ليس يحتاج إلى زيادة ما هو من خارج في أن يكون ضرورياً .

(٨) ف : في .

وأعني : « بذاتها [١] » أن تكون لا تحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي أُلِّفَ منها القياسُ إلى شيء آخر غير تلك المقدمات .

والقياس الكامل هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء غيرها . والذي ليس بكامل هو الذي يحتاج في بيان /٢٥/ ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء واحد [٢] أو أشياء مما هو واجب عن المقدمات التي أُلِّفَ منها، غير أنها لم تكن استعملت في المقدّمة[٣] .

وإنما يقال [٤] إن الشيء مقولٌ على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعة /٣٠/ شيءٌ لا يقال هذا عليه . وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه [٥] .

– ٢ –

< عكس القضايا المطلقة >

وكل [٦] مقدّمة إما أن تكون مطلقة وإما اضطرارية وإما ممكنة . وكل /٢٥ أ/ واحدة من هذه إما أن تكون موجبة وإما سالبة . فالموجبة [٧] والسالبة كل واحدة منها إما أن تكون كلية وإما جزئية وإما مهملة .

---

(١) ف : بقولي – أي : بقولي « بذاتها » ...

(٢) ت : المقاييس منها ما يحتاج في بيان النتيجة اللازمة عنها إلى عكس واحد ، ومنها ما يحتاج إلى عكسين .

(٣) ت : في النقول السريانية زيادة في هذا الموضع وهي هذه : وقولنا إن في كل هذا يوجد هذا ، وإن على كل هذا يحمل هذا – هو واحد بعينه .

(٤) فوقها بالأحمر : ونقول .

(٥) ت : الكلام في عكس المقدمات .

(٦) ت : في النقول السريانية : ولأن كل مقدمة هي إما وجودية وإما ممكنة وإما ضرورية .

(٧) فوقها بالأحمر : و (الموجبة) .

ومن المقدّمات المطلقة [١] ــ فإن السالبة الكلية تنعكس بحدودها وكهيئتها لا محالة . فإنه إن كان لا شيء من اللذة خير ، فلا شيء من الخير لذة . فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضاً لا محالة ، غير [٢] أنها لا تنعكس كهيئتها كلية ، ولكن جزئية . فإنه إن كان (٦٧ أ) : كل لذة خير ، فإن بعض الخير لذة .

فأما المقدّمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس لا محالة جزئية ، لأنه إن كان بعضُ اللذة خيراً ، فبعضُ الخير لذةٌ . وأما السالبة منها فليس لها انعكاسٌ لا محالة ، لأنه إن كان بعضُ الحيوان ليس بإنسان ، فليس يكون بعضُ الناس ليس بحيوان . فلتكن أوّلاً السالبةُ الكليةُ مقدّمة اَ (فرس) بَ (إنسان) ؛ فإن كان لا شيء من اَ (إنسان) بَ (فرس) فلا شيء من اَ بَ ، لأنه [٣] إن كان بعض اَ (فرس) بَ (إنسان) وكان ذلك البعض مثلاً [٤] حـَ (الناس) ، فإنه ليس بحق أن يقال إنه لا شيء من بَ اَ لأن حـَ هي بعض اَ . وإن كانت كل بَ اَ فإن بعض اَ بَ ، لأنه إن كان لا شيء من اَ بَ ، فإنه لا شيء من بَ اَ ، وقد كان الموضوع [٥] أن كل بَ اَ . وكذلك إن كانت المقدمة جزئية ، لأنه إن كان بعض بَ اَ فإن بعض اَ بَ لا محالة ، لأنه إن كان لا شيء من اَ بَ فلا شيء [٦] من بَ اَ . فإن كان بعض بَ ليس اَ فليس بالضرورة أن بعض اَ ليس بَ . كما أنه إن كان في موضع بَ : « حي » وفي موضع اَ : « إنسان » ، فإنه : ليس كل حي إنساناً ، وكل إنسان حي .

---

(١) ف : أي الوجودية .

(٢) ف : إلا .

(٣) وردت في الأصل مكررة .

(٤) ف : في المثل .

(٥) أي المفترض .

(٦) ف : فإنه لا شيء .

- ٣ -

< عكس القضايا ذوات الجهة >

وكذلك يعرض في المقدمات الاضطرارية ، لأن الكلية السالبة تنعكس كلية . فأما الموجبتان [١] فكل واحدة منهما تنعكس جزئية ، لأنه إن كان /٣٠/ باضطرار : لا شيء من بَ اَ فباضطرار : لا شيء من اَ بَ — لأنه إن جاز أن يكون بعض اَ بَ فقد يجوز أن يكون بعض بَ اَ . وإن كان باضطرار أن كل بَ اَ أو بعضها اَ ، فباضطرار بعض اَ بَ ، لأنه [٢] إن كان بعض اَ بَ بلا اضطرار [٣] ، فإن بعض بَ اَ بلا اضطرار .

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس للعلة التي ذكرنا فيما تقدم . /٣٥/

فأما المقدمات الممكنة فلأن [٤] الممكن يقال على ضروب كثيرة : على الاضطراري وعلى المطلق [٥] . وما هو في باب الإمكان تكون المقدمات الموجبة [٦] في جميع هذه الضروب التي يقال عليها الممكن تنعكس انعكاساً واحداً على مثال ما وصفنا ، لأنه إن كان كل بَ < هو > اَ أو بعض بَ < هو > اَ /٤٠/ بالإمكان ، فإن[٧] بعض اَ بَ بإمكان ، لأنه إن كان لا

(١) ف : الموجبات ... منها ...

(٢) ت : وجدت هذا النص في نقل ثاوفيل هكذا : وذلك أنه إن لم تكن موجودة من الاضطرار فليس يكون في شيء بَ ألبتة ، وقد كان موضوعاً أن أَ على كل بَ لا على بعضها .

(٣) ف : لا من الاضطرار .

(٤) ف : فان .

(٥) ف نسخة : المطلق (يعني بدلاً من : على المطلق) . وعليها تعليق هو : تاوفيل : والذي ليس من الاضطرار .

(٦) ف : الواجبة .

(٧) مكررة ، والأولى مضروب عليها .

شيء من اَ < هو > بَ ، /٢٥ ب/ ولا شيء من بَ < هو > اَ : وقد[٦٧ ب] تبين ذلك فيما تقدم .

فأما السالبات فليس انعكاسها على مثال [١] ما تقدم . ولكن كل ما يقال إنه ممكن ـــ مما هو باضطرار ليس بموجود [٢] أو مما هو بالإطلاق [٣] ليس بموجود [٢] ـــ فإنه ينعكس على ما تقدم ؛ مثل أنه إن قال قائل : ممكن ألا يكون أحد منْ الناس فَرَساً ؛ أو قال : يمكن ألا يكون شيء من الثياب أبيضَ ـــ فإن أحد [٤] هذين القولين باضطرار ليس بموجود [٢] . وأما الآخر فبالاضطرار [٥] وعلى نحو ما تقدم تنعكس [٦] المقدمة ، لأنه إن كان يمكن ألا يكون واحد من الناس فَرَساً فممكن ألا يكون واحد من الخيل إنساناً . وإن كان يمكن ألا يكون شيء من البِيض ثوبا ، فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض : وقد تبين ذلك مما تقدم .

فأما الجزئية السالبة فإن حالها في الانعكاس على نحو ما وصف [٧] فيما تقدم .

وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكثر في الأشياء[٨] الطبيعية [٩] على نحو تحديد الممكن فإنه لا ينعكس في المقدمات السالبة على نحو ما تقدم ،

---

(١) ف : مثل .

(٢) ف : موجود .

(٣) ت : في السرياني : أو فيما ليس من الاضطرار موجود < اً > .

(٤) ت : قوله : ممكن ألا :.. فإن أحد : سرياني < في > عدة نقول : وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكبر وفيما يمكن على نحو تحديدنا الممكن فإنه لا ينعكس .

(٥) ف : عن اضطرار .

(٦) ت : نقل تاوفيلا : وعلى ذلك المثال تنعكس المقدمة ، وعلى ذلك المثال لا تنعكس .

(٧) ف : وصفت .

(٨) ت : ليس في السرياني : الأشياء الطبيعية .

(٩) ت : أعني الأشياء التي في الكون والفساد .

ولكن المقدمة الكلية لا تنعكس . وأما الجزئية فتنعكس [١] . وسيتبين ذلك إذا نحن تكلمنا في الممكن . وأما الآن فليكن الذي نبين مع ما قد قيل : إن قول القائل /٢٠/ ممكن ألا يكون هذا في شيء من ذلك ويمكن ألا يكون في بعضه هو قول موجب . وذلك لأن قولك « ممكن » في شكل قولك : « يوجد » . وكل قول يضاف إليه : « يوجد » ، فإنه مُوجِب لا محالة : كقولك يوجد ليس بخير أو يوجد ليس بأبيض ، وفي الجملة يوجد لا [٢] هذا . ونبين ذلك فيما نستأنف . /٢٥/ وأما في الانعكاس فهن شبيهات بتلك الأخر .

— ٤ —

< القياس الحملي من الشكل الأول >

فإذ قد [٣] حددت هذه الأشياء ، فلنقل بأي ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس . وبعد [٤] ذلك ينبغي أن نتكلم في البرهان ، لأن الكلام في القياس أَوْلى بأن يُقَدَّم من أجل [٥] أن القياس أعمُّ من البرهان ، لأن البرهان هو /٣٠/ قياس ما ، وليس كلُّ قياسٍ برهاناً [٦] .

---

(١) ت : في ترجمة ابن البطريق : فأما الجزئية فلا ترجع — قد أخطأ .

(٢) فوقها : ليس .

(٣) ف : فقــد .

(٤) ف : ومن بعد .

(٥) ف : لأجــل .

(٦) ت : نقل ثاوفيل : وإذ قد ميزت هذه وفصلت ، فلنقل الآن بأي ومتى وكيف يكون كل قياس ، وأوّلا يجب أن نتكلم في القياس ، ثم من بعد ذلك في البرهان ، لأن القياس أعم من البرهان . وذلك أن البرهان هو قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً — وهذا موافق لنقل أثالس ، وحنين موافق لتذاري .

فإذا ما كانت الحدودُ الثلاثةُ مرتبةً بعضَها مع بعض [٦٨ أ] على هذه الصفة ، وهو أن يكون كل الأخير موجوداً في كل الأوسط ، وكل الأوسط موجودا [١] في كل الأول أو غير موجود في شيء منه ، فمن الاضطرار أن يكون حينئذ من الرأسين قياس" كامل ، وأعني بالأوسط الذي هو في شيء /٣٥/ وفيه شيء آخر ، وهو في المرتبة أيضاً أوسط . والرأسان أحدهما في شيء والآخر فيه شيء . ومثال ذلك أن اَ إن كانت مقولة [٢] على كل بَ وكانت بَ تقال على كل حـَ ، فمن الاضطرار أن تقال اَ على كل حـَ . وقد وصفنا ما يقال /٤٠/ على كلِّ الشيء فيما تقدّم .

/٢٦ أ/ وأيضاً إن كانت اَ غير مقولة على كل شيء من بَ وكانت بَ تقال على كل حـَ ، فإن اَ لا تقال على شيء من حـَ .

فإن كان الأوّل في كل شيء من الأوسط ، والأوسط لا في شيء من الأخير ، فليس يكون من الرأسين قياس ، لأنه [٣] لا يُؤلِّف منها شيء باضطرار . /٥/ وذلك أن الأوّل ممكن أن يكون موجوداً في كل الأخير وغير موجود في شيء من الأخير ، فليس يكون منهما قياس باضطرار ، لا جزئي ولا كلي [٤] . فحدود /١٠/ الموجود في الكلّ : الحيُّ والإنسان والفَرَس ؛ وحدود ما ليس بموجود في شيء : الحي والإنسان والحجر . فالحياة [٥] في كل إنسان ، والإنسانية لا في شيء من الخيل ، والحياة موجودة في كل الخيل ؛ وأيضاً

---

(١) ف : فيــه .

(٢) ت : نقــل أثالس : على كل شيء من بَ — يعني أن الأوسط إذا كان يقال على كل الأصغر ، فهو إما جزء له أو مساو له ، وكيفما كان فالأعظم يقال على جميعه ، لأن الأعظم هذه نسبته إلى الأوسط .

(٣) ت : هكذا هو في سائر النقول السريانية .

(٤) ت : في هذا الموضع في السرياني زيادة وهي هذه : فلأنه لا يلزم هذه شيء واحد ، من الاضطرار لا يكون قياس .

(٥) الفصل المعلم على أوّله وآخره هذه العلامة (أي ما بين الرقمين) لم أجده في شيء من النقول السريانية .

الحياة في كل إنسان ، والإنسية لا في شيء من الحجارة ، فالحياة غير موجودة في شيء من الحجارة [1] . وكذلك إذا لم يوجد الأوّل في شيء من الأوسط ، ولا الأوسط في شيء من الأخير ، لا يكون قياس . فحدود الموجود في الكل : النُّطق [2] والفرس والإنسان ؛ وما ليس بموجود : النطق والفرس والحمار . فإذا كانت الحدود كلية في هذا الشكل /٢٥/ الأوّل [3] فقد بيّنا متى يكون قياس ، ومتى لا يكون . وإذا وجد قياس ، فمن الاضطرار أن توجد الحدود على ما وصفنا . وإذا وجدت الحدود على ما وصفنا ، وجد القياس .

[٦٨ ب] وأما إذا وُجِد أحدُ الحدود كُلّياً والآخرُ جزئياً ، وكان [4] الكلي هو الرأس الكبير : موجِباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الجزئي هو الرأس الصغير وكان موجباً ، فمن الاضطرار أن يكون قياس كامل . وأما إذا [5] كان /٢٠/ الكلي هو الصغير أو وجدت الحدود على غير ما وصفنا كائناً ما كان ، فليس يمكن أن يكون قياس . والرأس الكبير [6] هو المقول على الأوسط ، والصغير هو المقول عليه الأوسط . ومثال ذلك أن اَ موجودة في كل بَ ، وبَ في بعض حَ . فإن [7] كان ما قيل أوّلا في الحدود الكلية

---

(١) ت : الفصل المعلم على أوّله وآخره هذه العلامة (أي ما بين الرقمين) لم أجده في شيء من النقول السريانية .

(٢) ت : في السرياني : العلم والخط والطب ، وما ليس بموجود : العلم والخط والوحدة .

(٣) تحتها : قـــد .

(٤) ت : في السرياني : وكان الجزئي عند الأخير .

(٥) ت : ثاوفيل : « ومتى كان الكلي عند الطرف الأصغر أو سالباً ، أو كانت الحدود على غير ما ذكرنا فليس يمكن » — أي : أن يكون قياساً .

(٦) فوقها : الأكبر .

(٧) ت : ثاوفيل : فإذا إن كان المقول على الكل المذكور آنفاً موجوداً ، فمن الاضطرار أن تكون اَ موجودة لبعض حَ — موافق لنقل أثالس في المعنى .

جائزاً ، فمن الاضطرار أن تكون اَ موجودة لبعض حَ . وأيضاً إن لم تكن اَ موجودة في شيء من /٢٥/ بَ وكانت بَ موجودة في بعض حَ، فمن الاضطرار أن تكون اَ غير مقولة على بعض حَ .

وقد (١) حُدّ القولُ فيما لا يقال على شيء ، فيكون هذا إذاً قياساً كاملا (٢) . — وعلى هذا المثال أيضاً إن كانت بَ حَ مهملة غير محدودة وكانت موجبة ، لأن القياس في الجزئية والمهملة واحد : وذلك (٣) أنه إن كانت /+/ اَ موجودة في كل بَ ، وكانت بَ في حَ وغير محدودة ، فإن اَ في حَ /+/ وغير محدودة . — وأيضاً إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ ، وكانت /+/ بَ في حَ وغير محدودة ، فإن اَ لا في حَ وغير محدودة. فالقياس إذاً /+/ سواءٌ ،سواءٌ استعملت غير المحدودة أو الجزئية(٣)

/٣٠/ فأما (٤) إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير : موجباً كان أو سالباً ، وكان الرأس الأخير (٥) غير محدود أو جزئياً : سالباً كان أو موجباً ، فليس (٦) يكون قياس . ومثال ذلك أن اَ موجودةٌ في بعض بَ ،

---

(١) مضمومة الحاء في الأصل .

(٢) ص : قياس كامل .

(٣) ت : هذا الفصل المعلم على أوّله وآخره بهذه العلامة (أي ما بين الرقمين) وقد علم عليه في أوائل الأسطر ، لم يوجد في شيء من النقول السريانية .

(٤) ت : هذا الفصل هو شديد الاختلاف في النقول السريانية ، وهي في نقل ثاوفيل وأثالس على هذه الصفة : « فأما إذا كان الحد الكلي موضوعاً عند الطرف الأصغر : موجباً كان أو سالباً ، فإنه لا يكون قياس ، أي لا تكون منه نتيجة لا سالبة ولا موجبة ولا مهملة ولا جزئية » . وهو في نقل حنين على هذه الصفة : « فأما إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير : موجباً كان أو سالباً ، فإنه لا يكون قياس ، لا إن كانت الجزئية موجبة ولا سالبة ولا مهملة » .

(٥) ف : الآخر .

(٦) ف : فلن .

وبَ في كل حـَ ، فحدود الموجود في الكل : الخير والقَـنيـّة[1] والحكمة ، وما ليس بموجود في شيء : الخير والقَـنيـّة والجهل . وأيضاً إن كانت بَ غير موجودة لشيء من حـَ و اَ موجودة لبعض بَ أو غير موجودة للبعض أو غير موجودة للكل ، فلن يكون من ذلك قياس . فحدود الموجود: الأبيض والفرس وقُـقْـنُس ، وما ليس بموجود : الأبيض والفرس والغراب وكذلك إذا كانت اَ بَ غير محدودة .

لا ولا يكون القياس إذا كان الحدّ الكلي هو [٦٩ أ] الرأسَ الكبير : /٢٦ ب/ موجِباً كان أو سالباً ، وكان الرأس الصغير سالباً جزئياً ، ــ كأن الشيء لا يوجد فيه الحدّ الأوسط : فقد يوجد في جميعه الحدّ الأكبر ولا يوجد في شيء منه . ومثال ذلك أن اَ موجودة في كل بَ ، وبَ غير موجودة لبعض حـَ أو غير موجودة لكل حـَ ، فحدود ذلك : الحي والإنسان والبياض . ثم المأخوذ من البياض ما لا يقال عليه الإنسان ؛ فليكن ذلك قُقْـنوس والثلج . فالحي مقول على كل هذا ، وغير مقول على شيء من ذلك ، فلن يكون إذاً قياس . ــ وأيضاً اَ غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ غير موجود في بعض حـَ ، فحدود ذلك : غير النامي والإنسان والأبيض[2] . ثم ليؤخذ من الأبيض[2] ما لا يقال عليه الإنسان مثل ققنوس والثلج ، فيصير غير النامي مقولاً على كل هذا وغيرَ مقولٍ على شيء من ذلك ؛ فلذلك لا يكون قياس . ــ ولأن الواضعة أن بَ ليست بموجودة لبعض حـَ ،فهي غير محْدودة[3] ،لأنه جائزٌ أن تكون التي ليست بموجودة لبعض

---

(١) القنية : الحالة المكتسبة .

(٢) ف : البياض .

(٣) ت : يعني بقوله غير محدودة أنها ليست تلزم شيئاً واحداً بعينه ، لكنها قد تصدق مع المتناقضين . ففي المادة الممكنة قد يصدق مع الإيجاب الجزئي . فأما في المادة الممتنعة فقد يصدق مع السالبة الكلية ، وهي نقيض الإيجاب الجزئي .

ليست بموجودة لشيء بتةً ، أو ليست بموجودة لكلّه . وقد تبين فيما تقدّم [1] من القول أنه إذا كانت حدود كهذه [2] الحدود ووضعت أنها ليست بموجودة لشيء منه ، فلن يكون قياس . فبَيّن أنه إذا /٢٠/ كانت الحدود على هذه الصفة لم يكن قياسٌ أيضاً . — وقد يُسْتَدَلُّ على ذلك الذي تقدّم من هذه : أنه لا يكون قياس وإن كان السالب كلياً .

وأيضاً إذا كان كلتا المقدّمتين جزئيتين : موجبتين كانتا أو سالبتين ، أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، أو كانت إحدى المقدّمتين جزئية والأخرى غير محدودة ، أو كانتا جميعاً غير محدودتين ، فلن يكون قياسٌ ألبتةَ . فالحدود العامة [3] لجميعها : أمّا لما هو موجود في الكل : فالحي والأبيض /٢٥/ والإنسان ؛ وأمّا لما ليس هو موجوداً [4] في شيء : فالحي والأبيض والحجر .

فقد استبان أن جميع ما يوجد في هذا الشكل من القياسات كاملة ، /٣٠/ لأن جميعها تبين من المقدّمات المأخوذة [٦٩ ب] في القياس ، وهي تلك المأخوذة في البدء . وقد تظهر في هذا الشكل القضايا كلها : وهي : الكل ، ولا واحد ، والبعض ، ولا كل . فإنّا نسمى ما كان كذلك الشكل الأوّل .

— ٥ —
< الشكل الثاني >

وإذا كان شيءٌ واحدٌ بعينه مقولا [5] على شيء بكليته وغير مقول

---

(١) راجع قبل ف ١ ص ٢٦ أ ٢ .

(٢) أي أن تكون الصغرى سالبة كلية .

(٣) ف : فحدود الموجود العامة .

(٤) ص : موجودا .

(٥) ف : محمولا .

على آخر /٣٥/ ألبتةَ أو مقولاً على كل شيء من كل واحد منهما ، فإني أسمى ما كان مثل هذا : *الشكل الثاني* ، وأسمى *القول على كليهما* : *الأوسط* ، واللذين يقال هذا عليهما : *الرأسين* ، وأفرض الكبيرمن الرأسين الموضوع[(١-٢)] عند الأوسط ، والصغير البعيد من الأوسط ، والأوسط متقدماً[(٣)] في الموضع[(٤)] على الرأسين . وليس يكون في هذا الشكل قياس كامل ألبتة ؛ وقد يوجد فيه القياس إذا /٢٧ أ/ كانت الحدود كلية ، وإذا كانت غير كلية .

فأما إذا كانت كلية ، فإن القياس إنما يوجد اذا كان الأوسط في كل أحد الرأسين : أيهما كان ، ولا في شيء من الرأس الآخر . فأما وجود القياس والحدود كلية على غير هذا فلن يكون . ومثال ذلك أن بَ ليست موجودةً في شيء من اَ وموجودة في كل شيء من حَ ، فليست اَ في شيء من حَ . /٥/ ومن أجل أن بَ مفروضة ليست في شيء من اَ والسالب الكلي يتكافأ في الرجوع ، فليست اَ في شيء من بَ ، وبَ مفروضة في كل شيء من حَ، فليس آ في شيء من حَ . وقد وَضَحَ هذا بما قدّمناه من القول في الشكل الأوّل . وأيضاً إن كانت بَ موجودة في كل شيء من اَ وغير موجودة في شيء من حَ ، فإن حَ غير موجودة في شيء من اَ لأن حَ غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ موجودة في كل اَ . فليس حَ في شيء /١٠/ من اَ ، وقد رجع هذا ايضاً إلى الشكل الأوّل . ولأن السالب الكلي قد

---

(١) ف : القريب .

(٢) ت : أي القريب منه ، لأنه يشاركه في أنه يحمل في النتيجة .

(٣) ف : متقدّم .

(٤) ف : الوضع .

يتكافأ ، فتصير اَ غير موجودة في شيء من حَ . فيكون هذا القياس هو الذي قبله بعينه .

< ومن الممكن أيضاً برهنة هذه النتائج بالرفع إلى المحال > .

فقد تبين أن القياس موجود إذا كانت [٧٠ أ] الحدود على ما قلت . ولكنه ليس بكامل لأنه لا يتم بالمفروضة في البدء ، ولكن بآخر يوجد باضطرار من الآتي في البدء . فإن قيلت بَ على كل شيء من اَ ومن حَ ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود : الجوهر والحي والإنسان — وغير الموجود : الجوهر والحي والحجر ؛ والأوسط منهما الجوهر . — وكذلك لا يكون قياس إذا لم تكن بَ مقولة على شيء من اَ ، ولا من حَ . فحدود الموجود : الخط والحي والإنسان — وغير الموجود : الخط والحي والحجر . فقد وضح أنه إذا كانت الحدود كلية ووُجِدَ القياسُ ، فمن الاضطرار أن تكون الحدود على ما وصفنا . وإن كانت الحدود على غير ما وصفنا لم يكن قياسٌ باضطرار .

فأما إذا كان الأوسط كُلياً عند الرأس الكبير منهما : موجباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الصغير جزئياً ، وكان أيضاً مخالفاً للكبير في شكله (أعني إن كان الكبير موجباً ، كان الصغير سالباً ، وإن كان الكبير سالباً كان الصغير موجباً) فمن الاضطرار أن يكون قياسٌ جزئي . مثال ذلك أنه إن كانت بَ غير موجودة في شيء من اَ ، وموجودة في بعض حَ ، فمن الاضطرار أن تكون اَ غير موجودة في بعض حَ ، لأن أ غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ في بعض حَ ، فلن يوجد اَ في بعض حَ : فَرَجَعَ هذا القياسُ (١) أيضاً إلى الشكل الأوّل .

وأيضاً إن كانت بَ موجودةً في كل شيء من اَ وغيرَ موجودةٍ في

---

(١) مضمومة السين في الأصل .

بعض حـَ ، فمن الاضطرار أن تكون اَ غير موجودة في بعض حـَ . فإن لم يكن كذلك فلتكن إذاً اَ موجودة في كل حـَ ، وقد فُرِضَتْ بَ موجودةً في كل اَ . فقد وَجَبَ إذاً أن تكون بَ موجودة في كل حـَ ، وقد كان /٢٧ ب/ فُرِضَ أن بَ غير موجودة في بعض حـَ . وأيضاً إن كانت بَ موجودةً في كل اَ وغير مَوجودةٍ في كل حـَ فقد يكون قياسٌ أن اَ غير موجودة في كل حـَ [٧٠ ب]. والبرهان على ذلك مِثْلُ الذي قَبْلَه . فإن كانت بَ غيرَ موجودة في كل اَ وموجودةً في كل حـَ ، لم يكن قياس . فحدود /٥/ الموجود : الحي والجوهر والغُراب — وحدودُ غير الموجود : الحي والأبيض والغراب . ولن يكون القياس أيضاً إذا كانت بَ موجودة في بعض اَ وغيرَ موجودةٍ في شيء من حـَ . فحدود الموجود : الحي والجوهر والحجر — وحدود غير الموجود : الحي والجوهر والعلم .

وأما إذا كان الكلي من الرأسين مخالفاً[١] الجزئي في شكله ، فقد تبين متى يكون قياسٌ ، ومتى لا يكون ، فأما إذا كانا متشابهين في الشكل ، وذلك أن /١٠/ يكونا جميعاً سالبين أو موجبين ، فلن يكون قياسٌ ألبتة . فليكونا أوّلاً سالبين وليكن الكلي هو الرأس الكبير ، فتكون بَ غير موجودة في شيء من اَ وغير موجودة في بعض حـَ ، فلن يكون قياسٌ ، لأنه قد يُستطاع أن تكون اَ /١٥/ موجودة في كل حـَ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود : الأسود والثلج والحي ، وأما حدود الموجود في كلٍّ[٢] فلن يوجد ، إذ صارت بَ غير موجودة في بعض حـَ .

---

(١) ص : مخالف .

(٢) ت : إنما لم توجد حدود والمقدّمتان سالبتان : كبرى كلية وصغرى جزئية ، وينتج منها : كل ولا واحد ، لأن هذا الاقتران شبيه بالاقتران القياسي ، وهو الكائن من كبرى سالبة كلية ، وصغرى موجبة جزئية : من قِبَل أن السالبة الجزئية قد تصدق مع الموجبة الجزئية ، فيصير لذلك هذا الاقتران مساوياً للاقتران الكائن من سالبة كلية وموجبة جزئية .

وقد يجوز أن يوجد في بعضٍ . ولو كانت اَ توجد في كل حـَ وقد فُرِضَتْ بَ غير موجودة في شيء من اَ لكانت بَ غير موجودة في شيء من حـَ ، ولكن بَ قد يجوز — إذ كانت بَ مفروضة غير موجودة في بعض حـَ — أن تكون موجودة في بعض حـَ ، وألا تكون موجودة في شيء منها . فلن[١] يستطاع أن يُؤتى بحدود الموجود في كُلٍّ ، ولكن يُعْرَف أنه لا يكون قياس من قِبَل أنها غير محدودة ، لأنه قد يجوز أن تكون بَ موجودة في بعض حـَ وغير موجودة في شيء منها ، وهي إذا لم تكن في شيء منها لم يكن قياسٌ . فبَيِن أنه لا يكون الآن أيضاً قياسٌ باضطرار .

فليكونا موجبتين وليكن الكلي هو الرأس الكبير أيضاً [٧١ أ] فتكون بَ موجودة في بعض حـَ فلن يكون قياس ، لأنه يُستطاع أن تكون اَ موجودة في كل حـَ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود : البياض وقُقْنُس والحجر . فأما الموجود في كل شيء فلا سبيل إلى أن يؤتى بها للسبب الذي ذكرنا بعينه . ولكن يستبين ذلك من أنها غير محدودة . فإن كان الكلي هو الرأسَ الصغير وكانت بَ غير موجودة في شيء من حـَ وغير موجودة في بعض اَ ، فقد يُستطاع أن يوجد اَ في كل حـَ وألا يوجد في شيء منها . فحدود الموجود : الأبيض والحي والغراب ؛ وما ليس بموجود : الأبيض والحجر والغراب . — وكذلك لا يكون قياس إذا كان الرأسان موجبين ، فحدود الموجود : الأبيض والحي

---

(١) ت : إنما لم يمكن أن توجد حدود تتبين بها هذه القرينة التي من سالبتين : العظمى كلية والصغرى جزئية — لشيئين : واحد منها أنا إذا نظرنا إلى الصغرى وهي الجزئية وفهمنا بدل : ليس كل — بعض ، جاءت نتيجة هذا ضد طلبنا ، أعني أن : لا كل ، وهو النتيجة ، نقيض : كل ، الذي نحن في طلبه ، والآخر أنا إذا وضعنا نقيض قولنا : وهو أنه تتهيأ حدود تنتج : كل ، ووضعنا اَ على كل حـَ ، وألفنا من هذه ومن العظمى التي في تلك القرينة سولوجسموس ، فإنه ينتج نقيض المقدّمة الصغرى على هذا المثال .

والقَـقْـنَـس ، وما ليس بموجود : الأبيض والحي والثلج .

فقد وضح أنه إذا كانت المقدمتان متشابهتين في هذا الشكل وكانت إحداهما كلية والأخرى جزئية ، أنه لا يكون قياسٌ ألبتةَ ؛ لا ولا يكون أيضاً /٣٥/ إذا كان الأوسط موجوداً في البعض في كل [١] واحد من الرأسين أو غير موجود في البعض من كل واحد منهما ، أو موجوداً [٢] في البعض من أحدهما وغير موجود في بعض الآخر أو غير محدود . وحدود الموجود العامة في كلها : الأبيض والحي والإنسان — وحدود غير الموجود : الأبيض والحي وغير النامي .

/٢٨ أ/ فقد وضح مما قلنا أنه إن وُجِـد القياس فمن الاضطرار أن توجد الحدود على [٣] ما وصفنا . وإن وجد في الحدود كذلك فمن الاضطرار أن يكون قياس . وقد عـُرِفَ أن كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل ، /٥/ وإنما يكمل إذا ألحق [٤] فيها أشياءُ : إما مما يوجد باضطرار من الحدود الموضوعة ، وإما من شريطة [٥] توضع عند استعمال [٦] البرهان على جهة الخُـلْـف . وقد عرف أنه لا يكون [٧١ ب] في هذا الشكل قياس موجب ، ولكن كلها سالبة : الكلية منها والجزئية . [انقضى الشكل الثاني] .

---

(١) ف : من .
(٢) ص : موجود .
(٣) ف : كما .
(٤) مضمومة الهمزة في الأصل .
(٥) ت : يعني أنا نشترط عندما نريد تبيين نتيجة القياس بالخلف — بأن نقول : إنه إن كانت كذباً فليوضع أن نقيضها صدق ، — وهذا هو اشتراط .
(٦) ت : يعني عندما نلتمس أن نبين نتيجتنا بالقياس السابق إلى الكذب .

— ٦ —

< الشكل الثالث >

فإن كانا جميعاً مقولين على شيء واحد بعينه أحدهما موجود في كله والآخر غير موجود في شيء منه ، أو كلاهما موجودين في كله أو غير موجودين في شيء منه ، فإني أُسَمّي هذا : الشكلَ الثالث . — والأوسط هو الذي يقالان عليه ؛ والرأسان < هما > المقولان ؛ والكبير منهما أبعدُ من الأوسط ، والصغير أقربهما منه ، والأوسط يوضع خارجاً من الرأسين أخيراً في الوضع . — وليس يكون في هذا الشكل أيضاً قياس كامل ؛ وقد يمكن أن يكون فيه قياسٌ إذا ما كانت الحدودُ عند الأوسط كليةً أو غير كلية .

فإذا كانت كلية وكانت اَ و حَ موجودتين في كل بَ ، فمن الاضطرار أن تكون اَ في بعض حَ، لأن الموجب قد يَرْجِع ، فتكون بَ موجودة في بعض حَ — وقد كانت اَ موجودة في كل بَ ، فمن الاضطرار أن تكون اَ موجودة في بعض حَ ؛ وقد صار القياس بنحو الشكل الأول . وقد نقدر على إثبات هذا برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، وبما نَضَع [١] . فإنهما إذا كانتا موجودتين في كل بَ وأُخِذَ بعضُ بَ وهو حَ ، فإن اَ و حَ موجودتان [٢] فيه . فقد صارت اَ موجودة في بعض حَ [٣] .

وإن كانت حَ موجودة في كل بَ واَ غير موجودة في شيء منها ،

---

(١) ف : وبالافتراض . — ترجمة لكلمة εξΘεσι وهي عملية برهنة فيها يوضح جزء من تصور محمول عليه تصور آخر سلباً أو إيجاباً ، وذلك بواسطة اسم خاص .

(٢) ص : موجودتين .

(٣) ت : في نسخة الفاضل يحيى : ها هنا غلط من أصل الكتاب — < لا ندري أين الغلط ، إذ هو مطابق للنص اليوناني ومفهوم — الناشر > .

فإنه قد يكون قياسٌ أن اَ غير موجودة في بعض حـَ اضطراراً . وقد يبين [1] ذلك إذا قُلِبَتْ مقدّمةُ حـَ بَ . ويستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، بمنزلة ذلك الأوّل [2] .

فأما إن كانت حـَ غير موجودة في شيء من بَ و اَ موجودة في كل شيء /٣٠/ منها ، فلن يكون حينئذ قياس . فحدود الموجود في الكل : الحي والفرس والإنسان — وما ليس بموجود [١٧٢اَ] في شيء : الحي وغير النامي والإنسان . وكذلك أيضاً إذا كانتا غير موجودتين في شيء من بَ فإنه لا يكون قياس . فحدود الموجود : الحي والفرس وغير النامي — وما ليس /٣٥/ بموجود : الإنسان والفرس وغير النامي . والأوسط منها غير النامي .

فقد وضح أيضاً في هذا الشكل متى يكون القياس ، ومتى لا يكون إذا كانت الحدود كلية . لأنه إذا كان كلا الرأسين موجبين فإنه قد يكون قياس ، إذ الرأس الاوّل موجود في بعض الرأس الأخير ؛ فأما إذا كانا /٢٨ ب/ سالبين ، فلا يكون قياس . وإذا كان أحدهما سالباً والآخر موجباً وكان الكبير منهما هو السالب ، فقد يكون قياسٌ ان الرأس الأوّل ليس بموجود /٥/ في بعض الرأس الأخير . فإن كان على خلاف ذلك لم يكن قياسٌ . فإذا كان أحدهما كلياً عند الأوسط — أيهما كان — والآخر جزئياً ، وكانا كلاهما [3] موجبين ، فمن الاضطرار أن يكون قياس . وذلك إن كانت حـَ موجودة في كل بَ و اَ موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار

---

(١) ف : نجد .

(٢) وذلك بأخذ نقيضة النتيجة (كل حـَ هي أَ) كبرى في قياس من الضرب الأول في الشكل الأول ، ينتج : كل حـَ هي أَ ؛ كل بَ هي حـَ ؛ ∴ كل بَ هي حـَ — وهذه النتيجة نقيض الكبرى : لا واحد من حـَ هو أَ .

(٣) ص : كليهما.

أن يكون اَ في بعض حـَ ، لأنه قد يرجع الموجبُ ؛ فتكون بَ موجودة في بعض اَ وقد كانت حـَ /١٠/ موجودة في كل بَ ، فتكون حـَ في بعض اَ فـ اَ إذاً موجودة في بعض حـَ . وأيضاً إن كانت حـَ موجودة في بعض ب وكانت اَ موجودة في كل شيء من بَ ، فمن الاضطرار أن تكون اَ موجودة في بعض حـَ . وبيان ذلك هو بيانُ الذي قَبْله بعينه . وقد يستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن وبالوضع على ما بَيّنا فيما تقدّم .

فأما إذا كان أحدهما موجِباً والآخر سالباً وكان الموجب منهما هو /١٥/ الكلي ، فإن كان الصغير منهما هو الموجِب ، فيكون قياس . وذلك إن كانت حـَ موجودة في كل بَ وكانت اَ غير موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن تكون اَ [٧٢ ب] غير موجودة في بعض حـَ . فإن لم يكن ذلك كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء منها و حـَ موجودة في كل بَ، فـ اَ إذاً موجودةٌ في كل بَ ، وليست كذلك . وقد يستبين ذلك من غير رفع الكلام إلى /٢٠/ الإحالة (١) إذا أُخِذَ شيءٌ هو بعض بَ مما لا يوجد في اَ .

فإن كان الكبير منهما هو الموجب فلن يكن قياس . وذلك إن كانت اَ موجودة في كل بَ و حـَ غير موجودة في بعضها ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود في كلٍّ (٢) : النامي والإنسان والحي (٣) . وأما حدود غير الموجود في شيء فلا سبيل إلى أن توجد ، إذ صارت حـَ قد توجد في بعض بَ /٢٥/ ولا توجد في بعضٍ . وإذا كانت اَ موجودة في كل بَ و حـَ موجودة في بعضها ، فإن اَ موجودةٌ في بعض حـَ ، فلن يجوز إذاً أن تُوصَف أنها

---

(١) ف : الاستحالة .
(٢) ف : الكل . — أي في الحمل الكلي .
(٣) ت : بخط أبي بكر رحمه الله في هذا الموضوع من نسخة الشيخ : سقط : « تركبت الحدود » . — (لا وجاهة لهذا التصحيح — الناشر) .

غيرُ موجودةٍ في شيء منها . ولكن إذا صارت غير موجودةٍ في بعضها ، فإنها /٣٠/ غيرَ محدودة . فقد وَضَحَ أنه لا يكون قياس .

فأما إذا كان السالب من الحدود كلّياً وكان الكبيرُ منهما هو السالبَ فقد يكون قياس . وذلك إن كانت اَ غير موجودةٍ في شيء من بَ و حَ موجودةً في بعضها ، فإن اَ غير موجودة في بعض حَ . ويتبين ذلك ويصير إلى /٣٥/ الشكل الأوّل إذا قُلِبَتْ مقدّمة حَ بَ . — وإن كان الصغير منهما هو السالب فلن يكون قياس[١] . فحدود الموجود : الحي والإنسان والمائي ، وحدود غير الموجود الحي والعلم والمائي[٢] ولن[٣] يكون قياس إذا كانا كلاهما[٤] سالبين وأحدُهما كليٌّ والآخرُ جزئيٌّ . فحدود غير الموجود إذا كان الصغير منهما كلياً /٢٩ أ/ عن الأوسط[٥] : الحي والعلم والمائي ، وحدود الموجود : الحي والإنسان والمائي[٦] ، وحدود غير الموجود إذا كان الكبير منهما هو الكلي : الغراب والثلج والبياض . وأما حدود الموجود فلا سبيل إلى أن يحد إذا كانت حَ /٥/ قد توجد في بعض ؛ ولا توجد في بعض ، وإذا كانت اَ موجودة في كل حَ و حَ موجودة في بعض بَ [٧٣ أ] تصير اَ موجودة في بعض بَ وقد وُضِعَتْ بأنها غير موجودة في شيء منها . ولكن بيان ذلك من قِبَل أنها غير محدودة كما وَصَفْنا .

وإذا كان كل واحد منهما موجوداً في بعض الأوسط أو كانا غير موجودين

---

(١) ص : تكون قياسة — ويصح أيضاً .
(٢) ف : البحري . (وفي الاصل اليوناني : البرّي — الناشر) .
(٣) ف : ولا .
(٤) ص : كلهما .
(٥) أي محمولاً على الأوسط حملاً كلياً .
(٦) ت : سرياني : البري . (وهو الأقرب إلى اليوناني — الناشر) .

أو كان أحدُهما موجوداً والآخرُ غير موجود أو كان أحدُهما موجوداً في بعضٍ والآخر ليس بموجود في الكل، أو كانا غير محدودين[1]، فلن يكون قياس ألبتّةَ. فحدودُ الموجود العامةُ لها: الحي والإنسان والبياض، وحدود غير الموجود: الحي وغير النامي والبياض [2]. /١٠/

فقد استبان متى يكون القياس في هذا الشكل أيضاً ومتى لا يكون؛ وتبين أنه إذا كانت الحدودُ على ما وصفتُ فمن الاضطرار أن يكون قياس. وإذا كان قياسٌ فالحدود على ما وصفتُ اضطراراً. وتبين أيضاً أن كل القياسات الكائنة في هذا الشكل غير كاملة، وأنها قد تكمل إذا ما زيد [3] فيها [4]. /١٥/ ويتبين أنه لا سبيل إلى أن يؤلف منها قياس كلي: لا سالب، ولا موجب.

– ٧ –

<الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة. رد الأقيسة>

وقد وَضَحَ [5] في الأشكال الثلاثة كلها أنه إذا لم تكن القياسات التي قد وصفنا – موجبين وكان الحدّان العاليان [6] جزئيين، أو سالبين – فلن يجب شيءٌ /٢٠/ باضطرار. فإنه إذا كان كلا [7] الحدين مُهْمَلين أو

---

(١) ف: موجودين.

(٢) ف: الأبيض.

(٣) ت: يريد: إذا ما زيد فيها إما عكس وإما برهان الخلف وإما افتراض.

(٤) ت: بخط أبي بكر: شيء آخر.

(٥) ت: يريد أنه وضح في التصفح في السناد في اقترانات الأشكال الثلاثة أنه لا يكون قياس: موجبتين كانت المقدّمتين أو سالبتين، إذا كانتا جزئيتين أو مهملتين؛ وأنه لا يكون أيضاً قياس إذا كانتا كليتين أو إحداهما كلية!!

(٦) ص: الحدين العاليين.

(٧) ص: كلي.

سالبين أو جزئيين لا يكون منها قياس باضطرار ؛ وإنه إذا كان أحد الحدين موجبا والآخر سالباً وكان السالبُ كلياً فإنه قد يكون قياسٌ في كل حين فيما بين الرأس الصغير والكبير ،وذلك إن كانت اَ موجودة في كل بَ أو بعضها ، وبَ غير موجودة /٢٥/ في شيء من حَ ، فإن المقدّمتين إذا قُلِبتَا صارت حَ غير موجودةَ لبعض اَ اضطراراً . — وعلى هذا المثال الشكلان الآخران [١] .

وقد تبين أنه إذا استعملت غير المحدودة مكان الجزئية أنتجت تلك بعينها التي تكون من الجزئية في الأشكال كلها .

/٣٠/ وتبين أن القياسات التي ليست بكاملة إنما تكمل إذا صُيِّرَتْ إلى الشكل الأول . وذلك على وجهين : إما بقولٍ [٢] جزم [٧٣ ب] وإما بالخُلف . وكمالها بالقول الجزم كما تكمل بالانعكاس ؛ وكمالها بالخلف كما تكمل بوضع /٣٥/ الكذب الذي لا يمكن . ومثال ذلك في الشكل الأخير : إن كان اَ و حَ موجودتين في كل بَ ، فإن اَ موجودة في بعض حَ . وبيان ذلك أنها إن لم تكن موجودة في بعض حَ فهي غير موجودة في شيء منها ، و حَ موجودة في كل بَ فتصير اَ غير موجودة في شيء من بَ وقد كانت موجودة في كلها . فقد عاد القياسُ إلى الشكل الأول . وعلى هذا المثال ما سوى ذلك .

وقد نجد أن القياسات كلها قد ترتفع إلى القياسات الكلية من الشكل /٢٩ ب/ الأول ، لأنه قد وَضَحَ أن أنحاء الشكل الثاني قد ترجع إلى القياسات السالبة من الشكل الأول ؛ وليس على نحو واحد ، بل بعضها إلى الكلي وبعضها

---

(١) ص : الشكلين الآخرين .

(٢) ت : أي بالعكس ، لأن القياس أيضاً هو جزم (القول الجزم هو البرهان المباشر ، وهو يتم بإجراء عمليات العكس المباشر على القضايا . أي أنه يقصد الردّ المباشر . — الناشر) .

إلى الجزئي . فأما جزئية الشكل الأول فإنها قد تكمل بأنفسها ، وقد يمكن أن يبين بالشكل الثاني عند رفع الكلام إلى الإحالة . وذلك أنه إن كانت اَ موجودة في كل بَ و بَ موجودة في شيء من حـ ، فإن اَ موجودة لبعض حـَ ، لأنها إذا لم توجد في شيء منها وكانت موجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حـَ وليست كذلك . وعلى هذا المثال يكون البرهانُ في الجزئي السالب من الشكل الأول إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ و بَ موجودة في بعض حـَ ، فإن اَ غير موجودة في بعض حـَ . فإن لم تكن كذلك ، فلتكن موجودةً في كل شيء من حـَ ، وهي غير موجودة في شيء من بَ ، فتصير بَ غير موجودة في شيء من حـَ . فهذا أيضاً إنما عُرِف من الشكل الثاني ، لأن هذه القياسات من الشكل الثاني ترتفع كلها إلى القياسات الكلية من الشكل [٧٤ أ] الأول . وقد تبين أن القياسات الجزئية التي في الشكل[١] الأول ترفع إلى هذه من الشكل الثاني. فبَين إذاً أن هذه الجزئيةُ تُرْفَع إلى القياسات الكلية التي في الشكل الأول . وأما القياسات التي في الشكل الثالث فإنها إذا كانت الحدود كلية أو جزئية فإنها تكمل بالقياسات الجزئية من الشكل الأول ، وهذه قد رُفعت إلى الكلية من الشكل الأول .

فقد أتينا على القياسات التي توجب إثبات شيء والتي توجب نَفْيَ شيء ، وبَيّنا ما منها يبين من شكله ، وما منها مما يحتاج في بيانه إلى شكلٍ غيرِ الشكل الذي هو منه[٢] .

][انقضى الشكل الثالث. وإلى هذا الموضع من كتاب القياس يقرأ

(١) ف : من الشكل ...

(٢) ورد هنا بالقلم الأحمر : « قال الحسن بن سوار : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه في هذا الموضع ما هذه حكايته : استتممت قراءة هذه الثلاثة الأشكال يوم السبت لأربع ليال بقين من شهر ربيع الأوّل سنة سبع عشرة وثلثمائة . والحمد لله ولى العدل وواهب العقل كما هو أهله ومستحقه بإنعامه على جميع خلقه » .

الحَدَثُ من الإسكندرانيين ؛ ويسمون ما بعده من هذا الكتاب الجزءَ غير المقروء ، وهو الكلام في المقاييس المؤلفة من المقدّمات ذوات الجهة][

ـ ٨ ـ

< في تأليف القياسات >

< القياسات ذوات الجهة ـ الأقيسة ذوات المقدمتين الاضطراريتين >

ولأن المقدّمات المطلقة والاضطرارية والممكنة يخالف بعضُها بعضاً ـ /٣٠/ وذلك أن أشياء كثيرةً موجودةٌ غير أن وجودها من غير اضطرار ، وأشياء أخرى ليست بمضطرة أن تكون ، ولا هي موجودة ، لكنها يمكن أن تكون ـ فتبيّنَ أن المقاييس المؤلفة من صنف من هذه المقدّمات مختلفة ، وليس حدُودها واحدةً ، ولكن القياس الاضطراري من حدود اضطرارية /٣٥/ [٧٤ ب] والمطلقَ من حدود مطلقة ، والممكن من حدود ممكنة .

أما الاضطرارية فقريبة من المطلقة ، لأنها بجهات واحدة من ترتيب الحدود التي في المقدّمات الاضطرارية . والمطلقة تَكُون قياساً [1] أو لا تكون . والفرق بينهما [2] أن في الاضطرارية يُزاد اسمُ الاضطرار على الحدود . وأما المطلقة فإنها /٣٠ أ/ تقال من غير زيادة شيء .

ورجوع السالبة في المقدمات الاضطرارية كرجوعها في المطلقة وبحدٍ واحد يُحَدُّ فيهما المقول على الكل ولا على شيء [3] ، وفي سائر أنحاء الأشكال تتبين بالعكس نتيجة القياس الاضطراري على نحو ما تتبينه فيها نتيجة القياس /٥/ المطلق . وأما في الشكل الثاني والثالث ، إذا كانت الكلية

---

(١) ص : قياس .

(٢) تحتها : بينهما .

(٣) عليها إشارة وفي الهامش : بخط أبي بكر رحمه الله .

واجبةً والجزئية سالبة ، فليس تتبين نتيجةُ القياس الاضطراري على نحو ما تتبين نتيجةُ القياس المطلق . ولكنه يجب أن يقصد إلى الحد الموضوع في المقدّمة الجزئية السالبة ؛ فيفرض منه حدٌ لا يكون المحمولُ مقولاً على شيء منه ويعمل القياس عليه، /١٠/ لأنه يكون اضطرارياً[١] على هذه المقدّمات . فإذا كان القياس اضطرارياً على هذا الحد المفروض . فإنه أيضاً اضطراري على الحد الذي منه فُرِض هذا ، لأن الحد المفروض هو بعض ذلك الحد ، ويكون كل واحد من القياسين في شكله .

ـ ٩ ـ

< تأليف الوجودي[٢] والاضطراري في الشكل الأول[٣] >

/١٥/ وقد يَعْرِضُ أن تكون النتيجةُ أحياناً اضطراريةً إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطرارية ، غير أنه ليس أيهما اتفق أن يكون كذلك ، بل الكبرى ، كالقول بأن اَ باضطرار في كل بَ ، أو ليس في شيء[٤] منها ؛ وبَ في كل حَ . فإذا أُخِذَتْ المقدّمات هكذا ، تكون اَ باضطرار في كل حَ، أو ليس في[٥][٧٥ أ] /٢٠/ شيء منها . فلأن اَ باضطرار في كل بَ أو ليس في شيء منه ، وحَ واحد من بَ — هو بَيِّنٌ أن اَ باضطرار تقال على حَ أوْلا تقال . فإن لم تكن مقدّمة اَ بَ اضطرارية ، فإنه ليس تكون النتيجة اضطرارية . لأنه إن كانت /٢٥/ هكذا ، يَعْرِضُ أن تكون اَ في بعض بَ بالضرورة ، ويبين ذلك في الشكل الأوّل والثالث . وذلك

---

(١) فوقها : بهذه .

(٢) الوجودي = التقريري .

(٣) موجودة بالهامش .

(٤) ضوقها : فيه (شيء منها) .

(٥) فوقها : فيه .

كذب ، لأنه قد يجوز أن يكون بَ من الأشياء التي يمكن ألا تكون اَ في شيء منها ؛ وأيضاً هو بين من الحدود أن النتيجة /٣٠/ ليست باضطرارية ، مثل أنه إن كان اَ متحركاً وبَ حياً وحَ إنساناً — فإن[كان][1] الإنسان هو حي بالضرورة ، والحي متحرّك لا بالضرورة ، وليس الإنسان متحرّكاً بالضرورة .

وكذلك يَعْرِضُ إن كانت مقدّمة اَ بَ سالبة ، والبرهان في ذلك هو هذا البرهان الذي تقدّم .

وأما في المقاييس الجزئية فإنه إن كانت الكلية اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ؛ فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية : /٣٠/ واجبةً كانت الكلية أو سالبة . — فلنكن أوّلا الكلية اضطرارية بأن تكون اَ في كل بَ باضطرار ، وبَ في بعض حَ مطلقا . فإذن اَ بالضرورة في بعض حَ، لأن حَ موضوعة ل بَ، واَ هي في كل بَ باضطرار . /٤٠/ وكذلك يعرض إن كان القياس سالباً . والبرهان في ذلك هو ما تقدّم . فإن /٣٠ ب/ كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، لأنه ليس يعرض من القول أنها ليست اضطراريةً — محالٌ ؛ كما أنه ولا في المقاييس الكلية ، /٥/ وكذلك في المقاييس السالبة . وأما الحدود [3] : فمتحرك وحَيّ وأبيض .

---

(١) في الهامش : « الفاضل يحيى قال : أظنه : كل إنسان » .

(٢) ص : حيـا .

(٣) فوقها : فهي متحرك .

< أقيسة الشكل الثاني التي فيها إحدى المتقدمتين اضطرارية والأخرى وجودية >

[٧٥ ب] فأما في الشكل الثاني فإنه إن كانت المقدّمة السالبة اضطرارية فالنتيجة اضطرارية ، وإن كانت الواجبةُ اضطراريةً ، فليست النتيجةُ اضطرارية . فلتكن أوّلاً السالبةُ اضطراريةً . وليكن كون اَ في كل شيء من بَ غير ممكن ، وليكن أيضاً اَ في كل حَ مطلقاً — فلأن السالبة ترجع ، فإن بَ غير ممكنة أن تكون في شيء من أ ، وأ هي في كل حَ ، فإذن بَ ليس يمكن أن تكون في شيء من حَ ، لأن حَ موضوعة لـ بَ . وكذلك يعرض إن صُيِّرَتْ مقدّمة حَ سالبة ، لأنه إن لم تكن اَ في شيء من حَ فإنه لا يمكن أن تكون حَ في شيء من اَ . وأما اَ ففي كل بَ . فإذن ليس يمكن أن تكون حَ في شيء من بَ، لأنه أيضاً يكون الشكل الأوّل . فإذن ولا بَ يمكن أن تكون في شيء من حَ، لأن السالبة ترجع .

فإن كانت المقدّمة الواجبةُ اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . فليكن اَ في كل بَ بالضرورة ، وغير موجودة في شيء من حَ ، فإذا رجعت السالبة يكون الشكل الأوّل ، وقد تبين في الشكل الأوّل أنه إذا لم تكن الكبرى السالبة اضطراريةً ولا النتيجة تكون اضطرارية ، فإذن ولا بهذه المقدّمات تكون النتيجةُ اضطرارية . على أنه إن وُضِع أنها اضطرارية يعرض لـ حَ بالضرورة أن لا تكون في بعض اَ، لأنه إن كانت بَ بالضرورة ليست في شيء من حَ ، فـ جَ بالضرورة ليست في شيء من بَ ، وبَ هي في بعض أ بالضرورة إذ كانت أ هي في كل بَ بالضرورة فإذن حَ بالضرورة ليس هي في بعض أ . ولكن ليس بممتنع أن تكون اَ من الأشياء التي يمكن أن تكون حَ في كلها ؛ وقد تبين أيضاً بوضع الحدود أن النتيجة ليست اضطرارية بذاتها ، ولكنها

تحدُث[1] عن المقدّمات باضطرار . فلتكن اَ حيا ، وبَ إنساناً وحـَ أبيض ؛ وليكن من هذه الحدود مقدّمات مثل مقدّمات اَ بَ حـَ ، وهي : الحي في كل إنسان بالضرورة ، الحي ليس في شيء من الأبيض ؛ فإذن : الإنسان ليس في شيء /٣٥/ من [٧٦ أ] الأبيض ؛ ولكن ليس بالضرورة ، لأنه قد يمكن أن يكون الإنسان أبيض ، ولكن ليس[2] ما دام الحي في شيء من الابيض . فإذن إذا نُظِمَتْ هذه المقدّمات صارت النتيجةُ اضطرارية . فأما وحدها[2] ، فلا . /٤٠/

وعلى هذا المثال تكون نتيجةُ المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت /٣١أ/ المقدّمات السالبة كلية واضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وإذا كانت الموجبة كلية وضرورية أو جزئية لم تكن النتيجة ضرورية . فلتكن /٥/ أوّلاً السالبةُ كليةً واضطراريةً ، وذلك أن تكون اَ باضطرار ليس في شيء من بَ ، وفي بعض حـَ . فلأن السالبة ترجع ، فإنه لا يمكن أن تكون بَ في شيء من اَ و اَ في بعض حـَ . فإذن بَ بالضرورة ليس في بعض حـَ . — وأيضاً : لتكن الواجبة كلية واضطرارية ، ولتكن المقدّمة اَ بَ الواجبة ، فإن كانت اَ في كل بَ بالضرورة ، و اَ ليس في بعض حـَ ، فبَين أن بَ ليس في بعض حـَ ، لكن ليس باضطرار[4] . والحدود

---

(١) فوقها : تجب .

(٢) ت : يعني قوله : ولكن ليس ما دام الحي في شيء من الأبيض ، وقوله : إذا نظمت المقدّمات صارت اضطرارية ، وأما وحدها فلا ، — أن طبع الأمور التي جعلت حدوداً ليست ضرورية ، لكن السلب لازم أبداً ، فألفت المقدّمات هذا التأليف . فأما إذا لم تؤلف ، فليست اضطرارية لأن طبع الأمور مفردة طبع الممكن .

(٣) ف : على الاطلاق .

(٤) فوقها : بضرورة .

التي بها يتبين /١٥/ ذلك هي التي بها بيانُ ما تقدّم من مقاييس هذا الشكل الكلية . وأيضاً إذا كانت السالبةُ اضطراريةً وجزئيةُ النتيجة اضطراريةً . وبيان ذلك من الحدود التي تقدّمت .

— ١١ —

< أقيسة الشكل الثالث
التي فيها إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى وجودية >

وأما في الشكل الأخير فإذا كانت المقدّمات كليةً واجبةً ، فإنها إذا كانت اضطرارية [(١)] فالنتيجة اضطرارية . فإذا كانت الواحدةُ سالبةً والأخرى واجبة ، /٢٠/ وكانت السالبةُ اضطراريةً ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وأما إذا كانت الواجبةُ اضطراريةً ، فليست النتيجة اضطرارية ، فلتكن أولاً كلتا [(٢)] المقدّمتين /٢٥/ واجبتين ، وذلك أن تكون أ وبَ في كل حـَ ، ولتكن مقدّمة أ حـَ اضطرارية ، [(٣)] فلأن بَ في كل حـَ، فإن حـَ في بعض بَ من أجل أن الكلية الواجبة ترجع جزئيةً واجبة . فـإذن ، إن كان اَ في كل حـَ بالضرورة ، وحـَ في بعض بَ ، كان اَ بالضرورة في بعض بَ — لأن بَ موضوع لـ حـَ ويكون [٧٦ ب] /٣٠/ الشكلُ الأوّل . كذلك يتبين إن كانت مقدّمة بَ حـَ اضطرارية ، لأن مقدّمه حـَ اَ ترجع جزئيةً وتصير حـَ في بعض اَ و بَ في كل حـَ بالضرورة . فإذن بَ في بعض اَ بالضرورة . ولتكن أيضاً مقدّمة اَ حـَ

---

(١) ت : أي إن كانت إحداهما ضرورية : أيهما كانت ، وهي تكون الكبرى على ما أتى به من مثالها .

(٢) ص : كلي .

(٣) ت : إذا كان إحدى المقدّمتين ضرورياً (ص : ضروري) — عكس أرسطو غير الضروري ، وكذا فعل في سائر قسمة التأليف في هذا الشكل .

سالبة ، ومقدّمة بَ حَ واجبة ، ولتكن السالبة اضطرارية ، فلأن حَ ترجع على بعض بَ و اَ بالضرورة ليس في شيء من حَ ، فإذن اَ بالضرورة ليس في بعض بَ ، لأن بَ موضوع لـ حَ . فإن كانت الواجبةُ اضطراريةً ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدّمة بَ حَ واجبةً واضطرارية ، ومقدّمة اَ حَ سالبة وغير اضطرارية ، فلأن الواجبة ترجع جزئية تكون حَ في بعض بَ بالضرورة . فإن كانت اَ ليست في شيء من حَ ، وحَ في بعض بَ بالضرورة ، فإن اَ ليس في بعض بَ ، ولكن ليس بالضرورة ، لأنه /٣١ ب/ قد تبين في الشكل الأوّل أنه إذا لم تكن المقدّمةُ السالبةُ اضطراريةً ، فإن النتيجة لا تكون اضطرارية .

وأيضاً قد يتبين [1] ذلك من الحدود . فلتكن اَ خيراً وبَ حياً وحَ فَرَساً . فالخير ليس في شيء من الفرس ، والحي في كل فرسٍ بالضرورة ، ولكن ليس بالضرورة : بعضُ الحي ليس خيراً — إن كان ممكناً أن يكون كل حي خيراً . فإن لم يكن ذلك ممكناً أن يكون كلُّ حي خيرا ، فليُصَيَّرَ الحدّ إما نائماً وإما مستيقظاً ، لأن كلَّ حي قابلٌ لهذين .

فقد بان إذن أنه إذا كانت المقدّمات كلية متى تكون النتيجة اضطرارية فإن كانت الواحدة كلية والأخرى جزئية ، وكانتا موجبتين [2] ، فإنه إن كانت الكلية اضطراريةً فالنتيجة اضطرارية . وبرهان ذلك هو برهان ما تقدّم ، لأن الجزئية الموجبة [3] ترجع . فإذا كان بَ في كل حَ بالضرورة ، واَ موضوع لـ حَ ، فإذن بَ في بعض اَ بالضرورة . وبالرجوع تكون اَ في بعض بَ بالضرورة . وكذلك إن كانت مقدّمة اَ حَ كلية واضطرارية ، [٧٧ أ] لأن بَ موضوع لـ حَ . فإن كانت الجزئية

---

(١) تحتها : تبين .

(٢) فوقها : واجبتين .

(٣) فوقها : الواجبة .

اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدّمة بَ حَ جزئية واضطرارية ، ولتكن اَ في كل حَ لا بالضرورة . فإذا رَجَعَتْ مقدّمة بَ حَ يكون /٢٥/ الشكل الأوّل وتكون المقدّمةُ الكلية فيه لا اضطرارية ، والجزئية اضطرارية . وقد تبين أنه إذا كانت المقدّمات في الشكل الأول هكذا ، لا تكون النتيجة اضطرارية . فإذن : ولا في هذا الشكل تكون النتيجة اضطرارية . وذلك يتبين من الحدود : فليكن اَ مستيقظاً وبَ ذا رجلين /٣٠/ وحَ حيا ــ فبَ بالضرورة في بعض حَ واَ في كل حَ ، وليس اَ في بَ بالضرورة ، لأنه ليس بالضرورة بعض ذي الرِّجلْين مستيقظاً . وكذلك يتبين من هذه الحدود أنه إن كانت مقدّمة اَ حَ جزئية واضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، فإن كانت إحدى المقدّمتين واجبة ، والأخرى /٣٥/ سالبة ، وكانت الكلية سالبة واضطرارية فالنتيجة اضطرارية ، لأنه إن كانت اَ ليس يمكن أن تكون في شيء من حَ و بَ في بعض حَ فإن اَ بالضرورة ليس في بعض بَ . فإن كانت المقدّمة الواجبة اضطرارية : كلية كانت أم جزئية ، أو كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . والحدود المستعملة إذا كانت المقدّمة الكلية واجبة واضطرارية هي : يقظان وحي وإنسان ؛ والحدّ الأوسط هو الإنسان . وأما إذا كانت /٤٠/ الجزئية الواجبة اضطرارية ، فالحدود هي : يقظان وحي وأبيض ، لأن الحي بالضرورة بعض الأبيض ، والمستيقظ ليس في شيء من الأبيض ، /٣٢أ/ وليس بالضرورة اليقظان ليس في بعض الحي . فإذا كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فلنستعمل من الحدود مثل : ذي الرِّجلْين والمتحرك والحي . وليكن الحد الأوسط ذا الرجلين [1] .

---

(١) فوقها بقلم أحمر : الحيوان .

- ١٢ -

< مقارنة بين الأقيسة الحملية وبين الأقيسة ذات الجهة الاضطرارية >

فهو (١) بَيِّنٌ (٢) أنه (٣) لا يكون قياس ينتج القول المطلق [٧٧ ب] من /٥/ غير أن تكون كلتا المقدّمتين مطلقتين. فإن القول الاضطراري قد ينتجه قياسٌ توجد فيه مقدمة واحدة اضطرارية، وأنه في الاضطراري والمطلق(٤): واجبةً /١٠/ كانت(٥) المقاييسُ أو سالبة، فإن إحدى المقدّمتين شبيهة لا محالة بالنتيجة — أعني بالشبيهة أنه إن كانت النتيجة مطلقة كانت المقدّمة مطلقة؛ وإن كانت اضطرارية كانت المقدّمة اضطرارية. فإذاً هو بَيِّن أنه ليس تكون النتيجة اضطرارية ولا مطلقة إذا لم توجد مقدّمة اضطرارية أو مطلقة. وذلك يكفي في أن تعلم كيف يكون القياس الاضطراري والمطلق، وما الفصل بينهما.

---

(١) ت: قال الفاضل يحيى: وجدت في نقل قديم هذا الموضع على هذه الحكاية: «فقد ظهر أن النتيجة لا تكون وجودية لا محالة إذا لم تكن كلتا المقدمتين موجودتين. فأما المضطرة فقد تكون».
وفي نقل آخر: «فظاهر إذن أن قياس الموجود ليس بموجود إن لم تكن كلتا المقدمتين بالثلاثة الحدود بما هو موجود».

(٢) ت: وأيضاً فظاهر إذن أنه أما لموجود فليس يوجد قياس إن لم تكن الثلاثة الحدود كلتا المتقدّمتين (ص: كلتي).

(٣) ت: يعني أنه لا يكون قياس ينتج نتيجة موجبة إلا أن تكون المقدّمتان كلتاهما موجبتين.

(٤) ت: يعني في هذا الموضع بقوله: «المطلق»: الموجب؛ وإنما هذا القول خبَّرَه بالأشكال الثلاثة.

(٥) ص: كلي.

- ١٣ -

< في الممكن >

/١٥/ فلنتكلم [١] الآن على الممكن متى يكون [٢] عليه قياس ، وكيف [٣] ، وبماذا [٤] .

فأقول : إن الممكن هو الذي ليس باضطراري ؛ ومتى وُضِعَ أنه موجود /٢٠/ لم يَعْرِض من ذلك محال ، لأن الاضطراري إنما سمي ممكناً باشتراك الاسم . فأما أن يكون هذا الذي حدّدناه هو الممكن فإنه بَيِّن من القضايا الموجبة والسالبة المتناقضة . لأن القول أنه لا يمكن أن يكون ، ومحالٌ أن يكون ، واضطراري ألا يكون — إما أن يدل على معنى واحدٍ ، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض . فإذن والقول المناقض لهذا : وهو يمكن أن يكون ، /٢٥/ وليس بمحالٍ أن يكون ، ولا اضطراريٍ أن لا يكون — إما أن يدل على معنى واحدٍ ، وإما أن يكون بعضُه صادقاً على بعض ، لأن كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه الموجِبةُ وإما السالبة . فإذن[٥] الممكن غير اضطراري ؛ وما هو غير اضطراري فإنه ممكـــن .

وقد يعرض لجميع المقدّمات الممكنة أن يرجع بعضُها على بعض، لست /٣٠/أعني : الواجبة منها على السالبة، ولكن كل ما كان منها موجباً رَجَعَتْ

---

(١) ت : يتكلم في القياس الكائن من المقدّمات الممكنة بعد حده أولاً الممكن .

(٢) ت : يعني في أي وقت يكون عليه القياس حين يكون ذات الممكن كونها أولى من لا كونها .

(٣) ت : يعني : بأي تركيب .

(٤) ت : يعني : بأي شرائط .

(٥) فوقها : فإذا .

[٧٨أ] في المقابلة ، فيرجع القول بأنه ممكن أن يكون على القول بأنه ممكن[١] ألا يكون . وأما القول بأنه يمكن أن يكون في كل الشيء ، فإنه راجع على أنه يمكن أن لا يكون في شيء منه أو على أنه يمكن أن لا يكون في كله . والقول أنه يمكن أن يكون في بعض الشيء فإنه راجع على القول أنه يمكن ألا يكون في بعضه . وكذلك يعرض في سائر القضايا الممكنة . ولأن الممكن /٣٥/ غير اضطراري ، وما ليس اضطرارياً يمكن ألا يكون — فبَيِّنٌ إذن أنه إن كان يمكن أن يكون أ في بَ ، فإنه يمكن ألا يكون فيه . وإن أمكن أن يكون في كله ، فإنه يمكن ألا يكون في شيء منه . وكذلك يَعْرِضُ في القضايا الجزئية الواجبة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . وهذه المقدّمات هي /٤٠/ /٣٢ب/ واجبة غير سالبة ، لأن قول[٢] القائل : « يمكن » ، يُصَيِّر القضيةَ موجبةً على نحو ما يُصَيِّرها قول القائل هو أو موجود ، كما قيل أولاً[٣] .

فإذ قد حددت هذه الأشياء ، فإنا نقول أيضاً إن الممكن يقال على ضربين : /٥/ الضرب الواحد : ما كان على الأكثر وغيرَ ثابت الاضطرار ، مثل أن يشيب الإنسان أو يَنْمِي أو يَنْقُص — وفي الجملة ما كان مطبوعاً[٤] أن يكون ، لأن ذلك ليس بدائم الاضطرار ، من أجل أن الإنسان غيرُ باقٍ أبداً . فأمّا والإنسان موجود ، فإن الشيء المطبوع[٥] فيه إما أن يكون اضطرارياً، وإما أن يكون على الأكثر . والضرب /١٠/

---

(١) فوقها : يمكن .

(٢) راجع قبل ف ٣ ص ٢٥ ب ٢١ (ص ١٤٧ س ١٤ في هذا الكتاب) .

(٣) ص : أول .

(٤) فوقها : طبيعياً .

(٥) فوقها : الطبيعي .

الآخر هو [1] غير المحدود ، وهو الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون ، مثال ذلك : أن يمشي الحيوان ؛ أو : إذا مشى حدثت رَجْفَة ، أو بالجملة ما يحدث عن الاتفاق . فإنه ليس كونه بهذه الحال أَوْلَى من كونــه بضدهـــا .

فكل واحد من صنفي الممكن قد ينعكس على المقدّمات المتناقضة . غير أن ذلك ليس على جهة واحدة بعينها ، لكن الممكن الذي من شأنه أن يكون ينعكس على الممكن الذي ليس من الاضطرار أن يكون . فإنه على هذه الجهة يمكن أن لا يشيب الإنسان . فأما غير المحدود فينعكس على الممكن [2] الذي ليس هو أولى أن يكون منه بأن لا يكون . [٧٨ب] . وليس تحيط به معرفة ، ولا عليه قياس برهاني ، من أجل أن الحد الأوسط فيه مختلف الحال . وأما الحد الممكن المطبوع لأن يكون ، فتحيط به معرفة ، وعليه برهان . وأكثر ذلك إنما يكون الكلام والفحص [3] عن مثل هذا الممكن . وأما الضرب الآخر فقد يكون عليه قياس ، إلا أنه لم يُعْمَد < إلى > طلبه . وسنحدد ذلك فيما نستأنف تحديداً أكثر ، وأما الآن فنقول : متى يكون قياس من المقدّمات الممكنة ؛ وما هو . فلأن القول أنه يمكن الشيء في الشيء — قد يوجد على ضربين : إما بأن يكون موجوداً فيه ، وإما بأن يكون ممكناً أن يوجد فيه ، لأن القول أن أ

---

(١) ت : قال الحسن : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه قد ضرب على ما بين العلامتين ، وقد وقع في الحاشية ما هذه حكايته : هذا المضروب عليه لم يوجد فيما وجدته من النسخ التي نسخت من نقل والدي وإنما نقله < (*) > أعزه الله من < السر (*) > ني وعارضت < النقل (*) > السرياني فوجدته فيه، فينبغي أن يقرأ ولا يسقط .

(*) تمزيق في الورق .

(٢) ت : يريد الكلام وال< فحص > في الصناعات المهيئة وغير صناعة المنطق ، لأن المنطق يفحص فيه عن الممكن المطلق .

يمكن أن تكون مقولة على بَ يدل على أحد هذين : إما أن آ مقولة على بَ ، وإما أنها ممكنة أن تقال عليها . فهو /٣٠/ بيّن أن قول القائل إن أَ يمكن أن تكون في كل بَ يكون على ضربين . فلنَقُلْ أولاً — إن كان بَ ممكناً في حـَ وآ ممكن في بَ — أيّ قياس يكون[1]؟ /٣٥/ وما هو؟ فإنه إذا أُخِذَتْ المقدّماتُ هكذا تكون ممكنة ؛ وأما إذا كانت بَ موجودة في حـَ و أَ ممكنة في بَ تكون المقدمة الواحدةُ مطلقةً والأخرى ممكنة . فينبغي أن نبدأ من المقدمات المتشاكلة مثل ما فُعِل في المقاييس الأخَر .

— ١٤ —

< تأليف الممكن في الشكل الأول >

فإذا كانت أَ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة في كل حـَ يكُون قياساً /٤٠/ تاماً أن آ ممكنة في كل حـَ . وذلك بَيِّن من حد الممكن ، لأنه على نحو /٣٣م/ ما حددنا يقال إن الشيء يمكن أن يكون في الكل [٧٩م]. — وكذلك إن كانت آ لا يمكن أن تكون[2] في شيء من بَ ، وبَ ممكنة في كل حـَ ، فإن آ يمكن ألا تكون في شيء من حـَ ، لأنه أن تكون آ غير ممكنة فيما بَ فيه ممكنةٌ هو أن تُنْفَى آ عن جميع ما هو بإمكانٍ موضوعٌ لـ بَ .

/٥/فإن كانت آ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة ألا تكون في شيء من حـَ ، فإنه ولا قياس واحداً[3] يكون من هذه المقدمات المأخوذة . وأما إذا رَجَعَتْ في الإمكان مقدمةُ بَ حـَ ، يكون القياس الأول ، لأنه إذا كانت بَ ممكنة ألا /١٠/ تكون في شيء من حـَ ، فإنه يمكن أن تكون في كل حـَ .

---

(١) تحتها : كان .
(٢) فوقها بالأحمر : يمكن ألا يكون .
(٣) ص : واحد .

وذلك قد قيل فيما تقدم . فإذاً إذا كانت بَ في كل حـَ ، وآَ في كل بَ يكون ذلك القياسُ الأوّلُ . وكذلك إن كانت المقدّمتان سالبتين ممكنتين ، أعني [١] أنه إن كانت آَ ممكنةً ألا تكون في شيء من بَ ، وبَ ممكنةً ألا تكون في شيء من حـَ ، لأن بهذه المقدّمات المأخوذة ولا قياسَ واحداً [٢] يكون . فإذا رجعت المقدّمات يكون القياسُ . فهو بـَيّن أنه إذا وُضعـَتْ المقدّمةُ التي عند الطرف الأصغر سالبةً أو كلتا [٣] المقدّمتين : < ف > [٤] إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه غيرُ تامٍّ ، لأنه إنما تجب النتيجةُ عنه من الرجوع [٤] .

فإن أُخِذَتْ إحدى المقدّمتين كليةً والأخرى جزئية ، وكانت الكلية عند الطرف الأكبر ، يكون قياسٌ تامٌّ ، لأنه إن كانت آَ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة في بعض حـَ ، فإن آَ ممكنة في بعض حـَ . وذلك بـَيِّنٌ أيضاً من حدّ الممكنة . وأيضاً إن أمكن ألا تكون آَ في شيء من بَ ، وأمكن أن تكون بَ في بعض حـَ، فإنه ضرورةً [٧٩ب] يمكن ألا تكون آَ في بعض حـَ . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدّم . فإن أُخِذَتْ المقدّمة الجزئيةُ سالبةً والكليةُ موجبةً ، وكان وضعُ الحدود على نحو ما تقدّم ، كمثل أن آَ ممكنة في كل بَ ، وبَ يمكن ألا تكون في بعض حـَ ، فإنه لا يكون قياسٌ من هذه المقدّمات المأخوذة . فأما إذا رَجـَعـَتْ المقدّمةُ الجزئية ووُضعـَتْ بَ ممكنةً في بعض حـَ ، < فإنه> تكون النتيجة بعينها التي كانت آنفاً مثل ما كانت تكون فيما تقدّم .

---

(١) فوقها بالأحمر : مثل .

(٢) ص : واحد .

(٣) ص : كلي .

(٤) ت : في السرياني : إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه ليس بتام ، وذلك أن الضروري إنما يكون من الرجوع الاضطراري .

فإن كانت المقدّمة التي عند الطرف الأكبر جزئية والتي عند الطرف /٣٥/ الأصغر كلية : واجبتين كانتا أو سالبتين أو مختلفتين في الإيجاب والسلب ، أو كانتا جزئيتين أو مُرْسَلَتين [١] ، فإنه لا يكون قياسٌ أَلبتةَ ، لأنه ليس شيء /٤٠/ يمنع أن تَفْضُلَ بَ على اَ وتقال على أكثر مما تقال عليه اَ . فليكن ما به /٣٣ب/ تَفْضُلُ بَ على اَ < هو > حَ؛ فـ اَ ليست بممكنة في في كل حَ ، ولا بممكنة أن لا تكون في شيء منه ، ولا ممكنة أن تكون في بعضه ، أو لا تكون — إذْ كانت المقدّمات الممكنة ترجع وكانت بَ ممكنة أن تكون في أكثر مما يمكن فيه اَ . وأيضاً هو بَيِّن من الحدود أنه/٥/ إذا كانت المقدّمات هكذا يكون الحدّ الأوّل أحياناً غير ممكن في شيء من الأخير ، ويكون أحياناً في كله باضطرار . فالحدود التي تَعُمُّ هذه كلَّها أما لما هو باضطرار . فحي ، وأبيض ، وإنسان ؛ وأما لما لا يمكن أن يكون: فحي ، وأبيض ، وثوب . فبَيِّن أنه إذا كانت الحدود هكذا ، لا يكون قياسٌ ألبتةَ ، لأن كل قياس إما أن يكون /١٠/ لما هو ، وإما أن يكون موجوداً لما هو باضطرار ، وإما لما هو ممكن . فهو بَيّن أنه ليس يكون عن هذه المقدّمات قياسٌ لما هو ممكن ولا لما هو باضطرار ، لأن القياس الواجب يُبْطِلُ القياس السالب ، والسالب يبطل الواجب ، فقد بقي [٨٠اَ] أن يكون القياس عنها لما هو ممكن[٢] ، وذلك /١٥/ أيضاً محال ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت الحدود هكذا ، فإن الطرف الأوّل أحياناً يكون بالاضطرار في كل الأخير [٣] ، ويكون أحياناً غير ممكن في شيء منه . فإذاً ليس يكون قياسٌ لما هو ممكن ، لأن الاضطراري ليس هو ممكناً .

---

(١) المرسلة هي مهملة السور ، وشأنها عند أرسطو شأن الجزئية .

(٢) ت : إلى هذا الموضع بلغ نقل حنين بالسريانية . وما يتلو (ص : يتلوا) ذلك من هذا الكتاب بالسريانية فهو نقل اسحق .

(٣) فوقها : الآخر .

وهو بَيِّن أنه إذا كانت الحدودُ كليةً في المقدّمات الممكنة ، أبداً يكون قياسٌ في الشكل الأوّل : موجبةً كانت أو سالبة . غير أن القياس يكون عن المقدّمات الموجبة تامّاً ، وعن السالبة غير تام . وينبغي أن يؤخذ [١] الممكن في غير الاضطراريات ، ويكون ذلك على نحو ما حدّدنا [٢] : لأنه قد يُغْفَلُ ذلك أحياناً .

- ١٥ -

< تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول >

فإن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والأخرى ممكنةً ، وكانت الممكنة عند الطرف الأكبر تكون القياساتُ كلُّها تامّةً وتكون النتيجةُ ممكنةً على نحو ما حدّدنا الممكن . فإذا كانت المقدمةُ التي عند الطرف الأصغر ممكنةً ، تكون المقاييسُ كلُّها غيرَ تامة وتكون نتيجة المقاييس السالبة ليست على نحو ما حدّدنا الممكن ، ولكن تكون النتيجة أن الطرف الأكبر ليس في شيء من الأصغر بالضرورة أوليس في كله . لأنه إذا لم يكن المحمول بالضرورة في شيء من الموضوع أو لم يكن في كله ، يقال إنه يمكن ألاّ يكون في شيء منه ، ويمكن ألا يكون في كله . فلتكن اَ ممكنة في كل بَ ، ولتكن بَ موجودة في كل حـَ ، فلأن حـَ موضوعة لـ بَ و اَ ممكنة في كل بَ هو بَيِّن أن اَ ممكنة في كل حـَ ، والقياس في ذلك تام . وكذلك إن كانت مقدّمة اَ بَ سالبة وكانت مقدّمة بَ حـَ موجبة ، وكانت السالبة ممكنة والموجبة

---

(١) ت : معنى هذا القول أنه ليس يجب أن يؤخذ الممكن المشترك مع الضروري في الاسم ، لكن الممكن .

(٢) راجع من قبل ف ١٣ ص ٣٢ أ ١٨ (ص ١٧٤ س٤ هنا) .

مطلقة فإن [٨٠ب] القياس يكون تاماً أن أَ يمكن ألا تكون في شيء من /٣٤م/ حـَ . وهو بَـيِّنٌ أنه إذا صُيِّرَت المقدّمة المطلقةُ عند الطرف الأصغر تكون المقاييس تامة . وأما إن كانت بخلاف ذلك فينبغي أن نُبَيِّن أنه تكون مقاييس بأن يُرْفَع الكلام إلى المُحال . وفي ذلك ما يُبَيِّن أن المقاييس غير تامة ، لأن بيان النتيجة ليس من المقدّمات الموجودة [١] فقط .

فينبغي أن يقال أولاً أنه إذا كانت اَ موجودة، فبالضرورة بَ موجودة . فأما [٢] < إن > كانت اَ ممكنة فإن بَ بالضرورة ممكنة . فإذا كانت الحدود على ما ذكرت [٣] من النظام فلتكن م ممكنة وبَ غير ممكنة . فإذا كان الممكن في وقت ما هو ممكناً [٤] يجوز أن يكون ، وغير الممكن في وقت ما هو غير ممكن لا يجوز أن يكون ، وكانت اَ ممكنة وبَ في تلك الحال غير ممكنة ، فإنه يمكن أن تكون اَ من غير أن تكون بَ . وإن أمكن أن تكون اَ من غير أن تكون بَ ، فيجوز أن تصير اَ إلى الوجود . لأن الشيء الذي كان في وقت ما ، كان هو موجوداً [٥] . فينبغي أن يؤخذ الممكن وغير الممكن ليس في الكون فقط ، لكن وفي الحقيقة والوجود في سائر أنحاء ما يقال عليه الممكن وغير الممكن ، لأن جميع أنحائها في ذلك واحدٌ . وليس ينبغي أن يُفْهَم من قولنا إنه إذا كانت اَ موجودة فإن بَ تكون موجودة أن اَ شيء واحد ، وأن هذا الشيء الواحد يوجِب شيئاً آخر ، لأنه ليس يجب شيء بالضرورة عن

---

(١) فوقها : المأخوذة .

(٢) فوقها : إذا .

(٣) فوقها بالأحمر كشرح : أي من أن يكون المتبوع يلزمه التابع .

(٤) ص : ممكن .

(٥) ص : موجود .

وجود شيء أحدٍ[1] ؛ ولكن أقل ما يمكن عن اثنين ، مثل ما إذا كانت المقدّمات على ما قيلت في القياس ، لأنه إن كانت حـَ مقولة على دَ ، ودَ مقولة على ز فـ حـَ مقولة على زَ بالضرورة . وإن كانتا كلتاهما ممكنتين فإن النتيجة تكون ممكنة . وإن صُيِّر أحدَ المقدّمتين[2] [٨١م] اَ والنتيجة بَ ، فإنه ليس فقط إذا كانت اَ اضطرارية تكون بَ اضطرارية ، لكن وإذا كانت اَ ممكنة تكون بَ ممكنة .

وإذ قد أتينا على ذلك فهو بَيِّن أنه إذا وُضِعَ كذبٌ غيرُ مُحالٍ فإن الشيء الذي يعرض عن الموضوع يكون كذباً غير محال ، مثل ما إن كانت اَ كذباً غير محال ، وبوجود اَ توجد بَ فإن بَ أيضاً كذب غير مُحال . فلأنه قد تَبَيَّن أنه إذا كانت اَ موجودة فتكون بَ موجودة ، وإذا كانت اَ ممكنة تكون بَ ممكنة . وموضوعنا أن اَ ممكنة فـ بَ إذن ممكنة ؛ لأنها إن كانت غير ممكنة يكون الشيء الواحد ممكناً وغير ممكـــن .

فإذ قد حُدِّدتْ هذه الأشياء : ــ لتكن اَ موجودة في كل بَ ، وبَ ممكنة في كل حـَ ، فإذن بالضرورة اَ ممكنة في كل حـَ ، وإلا فلتكن اَ غير ممكنة في كل حـَ ، ولتوضع بَ موجودة في كل حـَ ، وذلك كذلك ــ إلا أنه غير محال . فإن كانت اَ غير ممكنـــة في كل حـَ وبَ موجودة في كل حـَ ، فإن اَ ليس ممكنة في كل بَ . والقياس على ذلك في الشكل الثالث . ولكن قد كان موضوعاً أن اَ ممكنة في كل بَ ، فإذن بالضرورة يمكن أن /٣٤ب/ تكون اَ في كل حـَ ، لأنه لـمّا وُضِعَ كَذِبٌ غير محال عَرَضَ منه محال . وقد يمكن أيضاً أن ينتج المحال بالشكل الأوّل إذا وضع أن بَ موجودة في كل حـَ ، لأنه إن كانت بَ

(١) فوقها : واحد .

(٢) فوقها : المقدمات .

موجودة في كل حـَ واَ ممكنة في كل بَ ، فإن اَ ممكنة في كل حـَ . ولكن قد كان موضوعاً أن اَ ليست ممكنة في كل حـَ ؛ وينبغي أن تُؤْخَذ المقدّمات الموجودة في الكل في غير زمان محدود ، مثل الآن ، أو زمان [٨١ب] ما يشار إليه ، ولكن مُرْسَلاً[1] ، لأن بمثل هذه المقدّمات تُعْمَل المقاييس ، لأنه إن أُخِذَتْ المقدّماتُ موجودة في وقت محدود لا يكون قياس ، لأنه ليس شيء يمنع أن يكون الإنسان وقتاً ما موجوداً في كل متحرك ، إذا لم يتحرك شيء غيره ، والمتحرك ممكن في كل فرس ، ولكن الإنسان غير ممكن في شيء من الفرس . وأيضاً ليكن الطرف[2] الأوّل حياً ، والأوسط متحركاً ، والأخير إنساناً ، ولتكن المقدّمات هذه الحدود مثل التي قبلها ؛ فإن النتيجة تكون اضطرارية لا ممكنة ، لأن الإنسان بالضرورة حَيٌّ ؛ فهو بَيِّن أنه ينبغي أن يوجد[3] الكلي في زمان مرسل . فلتكن أيضاً الكليةُ السالبة اَ بَ ، ولتؤخذ اَ غير موجودة في شيء من بَ ، ولتكن بَ ممكنة في كل حـَ ، فإذن اَ ممكنة ألا تكون في شيء من حـَ ، وإلا فلتكن غير[4] ممكنة . ولتوضع بَ موجودة في كل حـَ مثل ما فعلنا آنفاً[5] . فإذن أَ بالضرورة موجودة في بعض بَ . والقياس على ذلك في الشكل الثالث ، وذلك محال . فإذن يمكن ألا يكون اَ في شيء من حـَ ، لأنه لـمّا وضع كذبٌ غيرُ محال عَرَضَ منه مُحالٌ . ونتيجة هذا القياس ليست على نحو ما حَدَّدنا الممكن ، ولكن تكون اَ ليس بالضرورة في شيء من حـَ ، لأن هذه نقيضُ المقدّمة التي

---

(١) مرسلا = بدون تحديد زماني .

(٢) فوقها : يعني في زمان مشار إليه .

(٣) ت : نسخة : للكل موجوداً في زمان مرسل .

(٤) ت : أي بالضرورة أن يكون في البعض يضع نقيض النتيجة .

(٥) ت : يريد بقوله مثل ما فعل آنفاً ، أي نقلها من الممكن إلى الوجودي ، لتكون كذبا غير محال ، كما فعل في القياس الذي هو من موجبتين .

وضعت ، لأنه وضع اَ بالضرورة في بعض حـَ ، والقياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال يوجب أبداً نقيض [1] المقدّمة الموضوعة . وهو أيضاً بَيِّن من الحدود أن النتيجة ليست ممكنة . فلتكن اَ غراباً وبَ مفكراً و حـَ إنساناً ، فـ اَ ليس في شيء من بَ ، لأنه ليس مفكر واحد غراباً . وأما بَ فممكنة في كل حـَ لأن المفكر [2] في كل إنسان . ولكن اَ بالضرورة ليس في شيء من حـَ . فليس إذن النتيجةُ ممكنةً ولا أبداً اضطراريةً . وبيانُ ذلك أن يكون اَ متحركاً وبَ عالماً وحـَ إنساناً ، فـ اَ ليس في شيء من بَ ، وبَ ممكنة في كل حـَ ، والنتيجة [١٨٢ا] ليست اضطرارية ، لأنه ليس بالضرورة : ولا إنسانَ واحداً متحركٌ ، ولا بالضرورة : /٣٥ب/ إنسانٌ ما متحرك . فهو بَيِّن أن النتيجة هي أن اَ ليست بالضرورة في شيء من حـَ . وينبغي أن تؤخذ لبيان ذلك حدودٌ غيرُ هذه . فإن صُيِّرَتْ السالبةُ عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإنه لا يكون من هذه المقدّمات قياسٌ ألبتةَ ، فإذا انعكست المقدّمة الممكنة تكون على نحو ما كان يعرض في المقاييس المتقدّمة ، ولتكن اَ موجودة في كل بَ و بَ ممكنة ألا تكون في شيء من حـَ . فإذا كانت الحدود على هذه الحال ليس يَعْرِضُ شيءٌ بالضرورة . فإن انعكست مقدّمةُ بَ حـَ وأخذتْ بَ ممكنة في كل حـَ يكون قياسٌ مثل ما تقدّم ، لأن حال هذه الحدود كحال الحدود المتقدّمة . وكذلك يعرض وإن كانت كلتا المقدّمتين [3] سالبتين وكانت مقدّمة أَ بَ مطلقة ومقدّمة بَ حـَ ممكنة ، فإنه ليس يكون من هذه المقدّمات المأخوذة شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدّمة الممكنةُ يكون قياسٌ . فلتُؤْخَذْ اَ غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ

---

(١) تحتها : نقيضة .

(٢) فوقها : التفكر .

(٣) ص : كانتا كلتي المقدّمتين ...

ممكنة ألا تكون في شيء من حـ ، فمن هذه ليس يكون شيءٌ باضطرار . فإن أخذت بَ ممكنة في كل حـ إذ كان حقاً وتُرِكَتْ مقدّمة أَ بَ على/٢٠/ حالها ، يكون أيضاً القياس الذي تقدّم . فإن وضعت بَ غير موجودة في شيء من حـ أو غير ممكنة في شيء منها ، ليس يكون قياسٌ ألبتة : سالبةً كانت مقدّمةُ اَ بَ أو موجبة [1] . والحدود التي توجب [2] ما هو بالضرورة : أبيض وحي وثلج . وأما ما ينتج ما لا يمكن أن يكون : فأبيض وحي وقِير . فهو بيِّن أنه إذا كانت الحدود كلية [3] ، وكانت إحدى المقدّمتين /٢٥/ مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت [٨٢ب] المقدّمة التي عند الطرف الأصغر ممكنة ، يكون قياسٌ أبداً . غير أنه أحياناً تكون النتيجة من المقدّمات المأخوذة ، وأحياناً إذا انعكست المقدّمة . وأما متى يكون كلٌّ واحد من هذين ، ولأي علة ، فقد قلنا . فإن أُخِذَتْ إحدى المقدّمتين جزئية ، /٣٠/ والأخرى كلية ، وكانت المقدّمة التي عند الطرف الأكبر ممكنة : سالبةً كانت أو موجبة ، والجزئية موجبة مطلقة ، يكون قياسٌ تامٌّ على نحو ما كان يكون إذا كانت الحدود كلية . والبرهان على ذلك هو كالذي تقدّم /٣٥/ .

فإن صُيِّرَتْ المقدّمةُ عند الطرف الأكبر كلية ومطلقة غير ممكنة ، وصُيِّرت المقدّمة التي عند الطرف الأصغر جزئية ممكنة سالبة ، كانت المقدّمات أو [4] موجبة ، أو واحدة سالبة والأخرى موجبة ، فإنه يكون بالضرورة قياساتٌ غيرُ تامة . إلا أن منها ما يَتَبَيّنُ برفع الكلام إلى المحال ، ومنها بانعكاس /٤٠/ الممكن ، كمثل ما فعل فيما تقدَّم من

---

(١) فوقها : واجبة .
(٢) فوقها : تنتج .
(٣) تحتها : الكلية .
(٤) كذا : « أو » ، بدلاً من « إما » ، ولعله بتأثير الأصل المترجم عنه .

المقاييس . وأما القياس الذي يتبين /٣٥ب/ بالانعكاس فهو إذا كانت المقدّمة التي عند الطرف الأكبر كلية مطلقة ، وكانت الجزئية سالبةً ممكنة : مثل ما إن كانت اَ موجودة في كل بَ ، أو غير موجودة في شيء منه ، و بَ ممكنة ألا تكون في بعض حـَ ، وارتجعت مقدّمة بَ حـَ — في الإمكان يكون قياس . فأما إذا كانت مقدّمة بَ حـَ جزئية سالبة مطلقة < فـ > ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة مطلقة موجبة [1] : أبيض وحي وثلج . وأما التي تنتج نتيجة مطلقة سالبة فأبيض وحي وقِير . وينبغي أن يؤخذ البرهان [2] [3] من مقدّمات مهملة .

فإن صُيِّرَتْ المقدّمة الكلية عند الطرف الأصغر : سالبة كانت أو موجبة ، وممكنة أم مطلقة — فإنه ولا على واحدة من الجهتين يكون قياسٌ ألبتةَ . ولا إذا كانت المقدّمات جزئية أو مهملة : ممكنة [٨٣أ] كانت أو مطلقة ، يكون قياسٌ ألبتةَ . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدّم . والحدود التي تنتج اضطرارية موجبة : حيٍ وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج « ما لا يمكن أن يكون » : فحي وأبيض وثوب . فهو بَيِّنٌ أنه إذا صُيِّرتْ المقدّمةُ الكليةُ عند الطرف الأكبر ، أبداً يكون قياسٌ . وأما إذا صُيِّرت عند الطرف الأصغر فإنه لا يكون قياس لشيءٍ ألبتــةَ .

---

(١) فوقها : واجبة .

(٢) ت : يعني أن البرهان يؤخذ من أن المقدّمات مهملة .

(٣) ت : قال أبو بشر : إنما قال ذلك لأنه أتى بحدود الأوسط فيها — وهو : حي — مسلوب من الأصغر — وهو الثلج — من الاضطرار ، — قال إنه ينبغي أن يؤخذ البرهان ، يعني المقدّمات التي يبين بها أن الاقتران غير قياسي ، من مقدّمات مهملة ، أي تصدق مع المقدّمة ونقيضتها . فلذلك هي غير محدودة ومهملة .

- ١٦ -

< تأليف الضروري والممكن في الشكل الأول >

فأما إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، فإن القياس يكون على نحو ما كانت تكون القياسات التي ذكرنا آنفاً. ويكون تاماً إذا صُيِّرتْ المقدمةُ الاضطرارية عند الطرف الأصغر . وأما النتيجة فتكون /٢٥/ ممكنة غير مطلقة إذا كانت المقدّمات موجبة : كليةً كانت أم غير كلية . فإن كانت إحدى المقدّمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة : كليةً كانت المقدّمات /٣٠/ أم غير كلية . وينبغي أن يُؤْخَذَ الممكن في النتيجة على نحو ما أُخِذ فيما تقدّم أوّلاً ؛ وليس يكون للنتيجة الاضطرارية السالبة قياس تَجِبُ النتيجة عنه . والذي « ليس هو باضطرار » غير الذي « باضطرار ليس هو » . وهو بَيِّن أنه إذا كانت /٣٥/ المقدّمات موجبة ، ليس تكون النتيجة اضطرارية . وبيان ذلك أن تكون اَ بالضرورة في كل بَ ، و بَ ممكنة في كل حَـ ، فيكون قياس غير تام : /٤٠/ أن اَ ممكنة في كل حَـ . وأما أنه غير تام فهو بَيِّن من البرهان، لأنه على نحو /٣٦أ/ ما تبين فيما تقدّم يكون بيان ذلك . فلتكن أيضاً اَ ممكنة في كل بَ ، ولتكن بَ بالضرورة في كل حَـ ، فيكون من ذلك قياسٌ تام [٨٣ ب] /٥/ أن : اَ ممكنة في كل حَـ ، لا موجودة . وذلك يتبين من المقدّمات الأولى المأخوذة في القياس .

فإن لم تكن المقدّمات متشاكلة في الكيفية ، فلتكن أوّلاً السالبةُ اضطراريةً بأن تكون اَ غير ممكنة في شيء من بَ و بَ ممكنة في كل حَـ ، /١٠/ فيجب ألا توجد اَ في شيء من حَـ . وإلا فلتوضع اَ موجودة : إما في كل حَـ وإما في بعضها ، وقد كان موضوعاً أن اَ غير ممكنة في شيء من بَ ؛ فلأن السالبة تنعكس هو بَيِّن أن بَ غير ممكنة في اَ و اَ موجودة

في كل حـَ أو في بعضها . فإذن بَ غير ممكنة أن تكون في شيء من حـَ أو غير ممكنة في بعضها . وقد كان موضوعاً أوّلاً أن بَ في كل حـَ ، وهو بَيِّن أنه قد تكون نتيجة قياس لما يمكن ألا يكون ، إذ كان قد وجد نتيجة قياس لما ليس هو موجود . فلتكن أيضاً المقدّمة الموجبة اضطرارية بأن تكون اَ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ وبَ بالضرورة موجودة في كل حـَ ، والقياس في ذلك تام ، غير أن النتيجة ليست مما [1] ليس هو موجوداً ، ولكن مما [1] يمكن أن لا يكون ، لأن المقدّمة التي عند الطرف الأكبر هكذا أُخِذَتْ . وليس يكون بيان ذلك برفع الكلام إلى الإحالة ، لأنه إن وُضِعَتْ اَ غيرَ موجودة في شيء من حـَ ، وقد وُضِع أن أَ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ فإنه ليس يعرض من ذلك محال . وإن صُيِّرتْ المقدّمةُ السالبةُ عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإن القياس يكون بانعكاسها كما كان فيما تقدّم . وإذا لم تكن ممكنة فإنه لا يكون قياس . وأيضاً ولا إذا كانتا جميعاً سالبتين بعد أن تكون التي عند الطرف الأصغر غير ممكنة . والحدود التي تنتج ما هو موجود هي : أبيض وحي وثلج . [٨٤أ] وأما التي تنتج ما ليس بموجود ، أعني نتيجة مطلقة سالبة : فأبيض وحي وقِير . وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ، لأنه إذا كانت السالبة عند الطرف الأكبر وكانت اضطرارية تكون النتيجة بما ليس موجوداً ، أعني سالبة مطلقة . مثل أنه إن كانت اَ غير ممكنة أن تكون في شيء من بَ و بَ ممكنة أن تكون في بعض حـَ ، فإن اَ يجب أن تكون ليست في بعض حـَ ؛ لأنه إن كانت اَ موجودة في كل حـَ و اَ غير ممكنة في شيء من بَ ، فإن بَ غير ممكنة في شيء من اَ . وإذا كانت اَ موجودة في كل حـَ ، فإن بَ غير ممكنة في شيء من اَ . وإذا كانت اَ موجودة في كل حـَ ، فإن بَ غير ممكنة في شيء من حـَ ؛ ولكن قد كان

---

(١) فوقها : بمـــا .

موضوعاً[1] أن بَ ممكنة في بعض حـَ . وأما إذا كانت المقدّمة الجزئية الموجبة في القياس السالب اضطرارية مثل مقدّمة بَ و حـَ ، أو كانت الكلية التي /٤٠/ في القياس الموجب اضطرارية كمقدّمة اَ بَ، < فـ > ليس تكون النتيجة [٣٦ ب] مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدّم . فإن صُيِّرت الكلية عند الطرف الأصغر . : موجبةً كانت أو سالبة ، وكانت الجزئية اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية هي : حي /٥/ وأبيض وإنسان . وأما الحدود التي تنتج سالبة اضطرارية : فحي وأبيض وثوب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة موجبة مطلقة إذا كانت المقدّمة الكلية عند الطرف الأصغر وكانت سالبة اضطرارية وكانت الجزئية ممكنة : فحي وأبيض وغراب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة سالبة مطلقة : فحي /١٠/ وأبيض وقير . وأما [٨٤ ب] التي تنتج نتيجة مطلقة موجبة إذا كانت الكلية موجبة : فحي وأبيض وقُقْنُس . وأما التي تنتج نتيجة غير ممكنة ، وأعني سالبة اضطرارية ، : فحي وأبيض وثلج ، وكذلك لا يكون قياسٌ إذا أُخِذَتْ المقدّمات مهملة غير محدودة أو جزئية . والحدود العامة التي تنتج نتيجة /١٥/ موجبة : فحي وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة سالبة : فحي وأبيض وغير متنفس ، لأن الحي في بعض الأبيض ، والأبيض في بعض غير المتنفس . وهذه الحدود هي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية ونتيجة سالبة اضطرارية . وكذلك الحال في الممكنة . فإذن هذه الحدود نافعة في جميع هذه /٢٠/ النتائج . فهو بَيِّنٌ مما قد قيل أن المقاييس تكون أو لا تكون بحالات واحدة من حالات الحدود إذا كانت المقاييس مركبة من مقدّمات ممكنة ومطلقة ، أو مركبة من مقدّمات ممكنة واضطرارية . غير أنه في المقاييس المركبة من موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون النتيجة ممكنة . وأما في

---

(١) ص : موضوع .

المقاييس التي السالبةُ فيها اضطراريةٌ فإن النتيجة تكون فيها ممكنة ومطلقة سالبة . وهو بَـيِّـن أن هذه المقاييس [1] كلّـها غيرُ تامة ، وأنها تتم بالمقاييس [2] التي ذُكِـرَتْ قبلها .

– ١٧ –
< تأليف الممكن في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني : إذا أخذت كلتا [3] المقدّمتين ممكنتين ليس يكون قياسٌ : موجبتين كانتا أم سالبتين أم كليتين أم جزئيتين . وأما إذا كانت [٨٥ أ] الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الموجبة مطلقة ، فإنه لا يكون ألبتةَ قياسٌ . وأما إذا كانت السالبة الكلية مطلقة ، فإن القياس يكون أبداً . وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت واحدةٌ اضطراريةً والأخرى ممكنة . وينبغي أن يُفْـهم أن [4] الممكن في نتائج هذه المقاييس على نحو ما فُهِـم .

وينبغي أن نُبَـيِّـن أن المقدّمة الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس ، مثل أنه إن كانت اَ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ ، فليس بالضرورة بَ ممكنة ألا تكون في شيء من اَ . وإلا فليوضع ذلك ، وليمكن ألا تكون بَ في شيء من اَ فلأن المقدّمات الموجبة الممكنة ترجع على المقدّمات السالبة : المتضادة منها والمتناقضة ، وكانت بَ ممكنة ألا تكون في شيء من اَ .

---

(١) ت : يعني المقاييس التي الصغرى فيها ممكنة فقط .

(٢) فوقها : بالأشكال .

(٣) ص : كلتي .

(٤) ت : أي نفهم أنه يريد الممكن الذي < هو > لا اضطراري، وإن وضع أنه موجود لم يلزم محال .

فإنه /٣٧ أ/ بيّن أن بَ ممكنة أن تكون في كل اَ ، وذلك كذب ، لأنه ليس – وإن كان المحمول ممكناً في كل الموضوع – يكون بالضرورة الموضوع ممكناً في كل المحمول ، فإذن ليس تنعكس السالبة الكلية الممكنة. وأيضاً لأنه ليس بممتنع [1] إذا أمكن اَ ألا تكون في شيء من بَ أن تكون بَ بالضرورة ليس في بعض اَ ، مثل أن الأبيض يمكن ألا يكون في شيء من الإنسان ، لأنه يمكن أن يكون في كلهم . وليس هو صدقاً [2] أن يقال أن الإنسان يمكن ألا يكون في شيء من الأبيض ، لأن الإنسان بالضرورة ليس هو في كثير من الأبيض . وقد تبين أولاً أن الاضطراري [٨٥ب] ليس بممكن . وأيضاً ليس يتبين ، برفع الكلام إلى المحال ، أنها تنعكس مثل أنه : « إن قضى أحد بهذه القضية أنه إذا كان القول أن بَ يمكن ألا تكون في شيء من اَ كذباً ، فإن القول بأنه ليس يمكن ألا يكون بَ في شيء من اَ صدقاً ، لأن إحداهما [3] موجبة والأخرى سالبة [4] . وإن كانت هذه حقاً ، فإن بَ بالضرورة في بعض اَ . فإذن : و اَ بالضرورة في بعض بَ ، ولكن[5] هذا محال » ؛ لأنه ليس إذا كانت بَ ليست ممكنة [6] ألا تكون في شيء من اَ ، فإن بَ بالضرورة في بعض اَ . لأن القول أن بَ ليست ممكنة[7] ألا تكون في شيء من اَ على ضربين : أحدهما أن بَ في بعض اَ بالضرورة ، والآخر أن تكون بالضرورة ليست في بعضها ، لأن الذي بالضرورة ليس في بعض اَ ليس في كل اَ يمكن ألا يكون ،

---

(١) فوقها : يمتنع .
(٢) ص : صدق .
(٣) ص : أحديهما .
(٤) فوقها : أي متناقضين .
(٥) ت : يعني هذه الطريق التي ساقت إلى الخلف محال .
(٦) ص فوقها : كان ... ليس بالإمكان ...
(٧) فوقها : ليس بالإمكان .

كما أنه ولا الذي في بعض الشيء بالضرورة /٢٠/ هو ممكن في كله . فإذا كانت بالقضية بأنه إذا كانت حـَ غير ممكنة في كل دَ فإنها بالضرورة ليست في بعض حـَ كذباً ، لأنه قد يجو< ز > بأن تكون حـَ في كل دَ ، ولكنها في بعضها بالضرورة . من أجل ذلك قلنا إنها غير ممكنة في كلها . فإذن القول إن الشيء يمكن في كل الشيء يناقض /٢٥/ أنه في بعضه بالضرورة أو أنه بالضرورة ليس في بعضه . وكذلك القول أنه يمكن ألا يكون في شيء منه يناقض هاتين الجزئيتين . فهو بـَيـِّن أنه على هذا الممكنِ الذي هو على نحو ما حدّدنا لا ينبغي أن توجد [١] النقيضة أن : الشيء [٨٦أ] في بعض الشيء بالضرورة ؛ ولكن : أنه بالضرورة ليس في بعضه . فإذا أُخِذَ ذلك ليس يَعـْرِضُ محالٌ ألبتةَ . فإذن ولا قياس يكون . فهو بـَيـِّن /٣٠/ مما قد قيل أن الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس .

فإذ قد تبين ذلك ، فلتوضع اَ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ ، وممكنة أن تكون في كل حـَ ، فإذا فُعِل ذلك لا يكون قياس بالانعكاس ، لأنه قد قيل إن هذه المقدّمة ليس تنعكس ؛ ولا بوضع النقيضة أيضاً يكون قياس ، لأنه /٣٥/ إن وضع أن بَ ممكنة [٢] في كل حـَ ليس يعرض من ذلك كذب ، لأن اَ يمكن أن تكون في كل حـَ ، ويمكن ألا تكون في شيء منه . وفي الجملة ، إن كان قياس فهو بـَيـِّن أنه لا يكون إلا قياس الممكن من جهة أنه ولا واحدة من المقدّمتين أُخِذَتْ مطلقة . وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً ، وليس /٤٠/ يمكن أن يكون واحدٌ منهما ، لأنه إن وضِع أنه موجب يتبين من الحدود أن /٣٧ب/ النتيجة اضطرارية سالبة . وإن كانت سالبة ، فيتبين منها أيضاً أن النتيجة اضطرارية موجبة . فلتكن اَ أبيض وبَ إنساناً و حـَ فرساً ؛ فـ اَ هي ممكنة /٥/ أن تكون في أحد الحدين

---

(١) مهملة النقط تماماً في الأصل .

(٢) ت : يريد مكان ممكن بالضرورة ليكون قد وضع النقيض بالحقيقة .

كلية ، وممكنة ألا تكون في شيء من الآخر . ولكن بَ ليس يمكن أن تكون في شيء من حـَ ، وليس يمكن ألا تكون فيه ؛ وهو بَيِّن أن بَ محال أن توجد في حـَ ، لأنه ولا فرسَ واحداً [1] إنسانٌ . وهو أيضاً بَيِّن أن بَ ليس يمكن ألا تكون في حـَ ، لأنه بالضرورة : ولا فرسَ واحداً [1] إنســـانٌ .

وقد تبين فيما تقدّم أن الاضطراري ليس هو ممكناً ، فليس يكون إذن قياسٌ . وكذلك يتبين وإن غيِّر مكانُ السالبة أو إن أُخِذَتْ كلتا [2] المقدّمتين موجبتين أو سالبتين . والبرهان في ذلك بهذه الحدود . < وإذا كانت إحدى المقدمتين كليةً والأخرى جزئيةً ، أو إذا كانت كلتاهما جزئيتين أو مهملتين ، أو على أي نحو كان تعديل المقدّمات ، كان البرهان بتلك الحدود > [3] .

فهو بَيِّن أنه إذا كانت كلتا المقدّمتين ممكنتين ، فليس [4] يكون قياسٌ ألبتةَ .

ـ ١٨ ـ

<تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني >

فإن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والأخرى ممكنة ؛ وكانت الموجبة مطلقة والسالبة ممكنة ، فإنه لا يكون قياسٌ أبداً : كليةً كانت المقدّمات أم جزئية . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدّم وبتلك الحـــدود .

(١) ص : واحد .
(٢) ص : أخذ كلتي .
(٣) الزيادة نقلاً عن الأصل اليوناني .
(٤) ص : ليس .

فإذا كانت المقدّمةُ الموجبة ممكنةً والسالبةُ مطلقةً ، يكون قياسٌ . وبيان ذلك أن تكون اَ غيرَ موجودةٍ في شيء من بَ وممكنة في كل حَ . /٢٥/ فإذا انعكست السالبة تكون بَ غير موجودة في شيء من اَ ، واَ ممكنة في كل حَ . فيكون قياس بالشكل الأوّل أن بَ يمكن ألا تكون في شيء من حَ . وكذلك يعرض إن صيرت السالبةُ عند حَ . وأما إن كانت كلتا[1] المقدّمتين سالبتين ، وكانت الواحدة [2] مُمكنةً والأخرى مطلقة ، فانه [3] ليس يجب /٣٠/ عن هذه المقدّمات شيءٌ باضطرار . فإذا انعكست المقدّمة الممكنة يكون قياسٌ أن بَ يمكن ألا تكون في شيء من حَ كما كان يعرض فيما تقدّم ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأوّل . فإن صُيِّرَتا كاتاهما [4] موجبتين ، ليس يكون قياس /٣٥/ . أما الحدود التي تُنتج نتيجةً موجبة مطلقة فهي : صحة وحي وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة سالبة : فصحة وفرس وإنسان .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ، لأنه إذا كانت الموجبة مطلقة : كلية كانت أم جزئية ، < فـ > ليس يكون قياسٌ ألبتةَ . وذلك يتبين كما يتبين /٤٠/ في المقاييس التي قبل هذه وبتلك [5] الحدود . [٣٨أ] .

وأما إذا كانت المقدّمة السالبة مطلقةً < فـ > يكون قياس بالانعكاس ، كما كان الأمر في المقاييس التي قبلُ . وأيضاً إن كانت كلتا [6] المقدّمتين سالبتين /٥/ وكانت الكلية سالبة مطلقة ، فإنه ليس يجب عن هذه المقدّمات

---

(١) ص ـ كلتي .

(٢) فوقها : إحداهما .

(٣) تحتها : فان .

(٤) ص : كلتيهما .

(٥) فوقها : بتيك .

(٦) ص : كلتي .

المأخوذة شيءٌ باضطرارٍ . فإذا انعكست المقدّمة الممكنة يكون قياسٌ ، كما يكون (١) فيما تقدّم من المقاييس . فإن أُخِذَتْ المقدّمةُ السالبةُ مطلقةً جزئية ، فإنه ليس يكون قياسٌ : موجبةً [٨٧أ] كانت المقدّمةُ الأخرى أم سالبة . وكذلك لا يكون قياسٌ إذا كانت كلتـــا المقدّمتين مهملتين أو جزئيتين : موجبتين كانتا أو سالبتين. والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدّم وبتلك (٢) الحدود .

– ١٩ –

<تأليف الممكن والضروري(٣) في الشكل الثاني>

فإن أُخِذَتْ إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، وكانت /١٥/ السالبة اضطرارية ، يكون قياسٌ ليس « أنه يمكن ألا يكون » فقط ، ولكن (٤) « أنه ليس موجوداً (٥) فيه » . فأما إذا كانت الموجبة اضطراريةً فليس (٦) يكون قياس . وبيان ذلك أن تكون اَ بالضرورة غير موجودة في شيء من بَ وممكنة في كل حَـ . فإذا انعكست السالبة تكون بَ (٧) بالضرورة غير /٢٠/ موجودة في شيء من اَ ، واَ ممكنة في كل حَـ ، فيكون قياسٌ أيضاً بالشكل الأول أن بَ ممكنة (٨) ألا تكون في شيء من حَـ .

---

(١) فوقها : كان .

(٢) فوقها : بتيك .

(٣) فوقها : الاضطراري .

(٤) فوقها : ولكنه .

(٥) ص : موجود .

(٦) ص : ليس .

(٧) تقرأ في الأصل : فكون ، والفاء مهملة النقط .

(٨) فوقها : يمكن .

وهو بَيِّن مع بيان ذلك أن بَ غير موجودة في شيء من حَـ . وإلا فلتوضع بَ موجودة في بعض حَـ واَ غير ممكنة في شيء من بَ . فإذن اَ غير ممكنة في بعض حَـ ؛ ولكن قد كان موضوعاً أن اَ ممكنة في كل حَـ . وعلى هذا النحو يتبيّن ذلك [فـ] إن /٢٥/ صُيِّرَتْ السالبة عند حَـ . — ولتكن أيضاً الموجبةُ اضطراريةً والأخرى ممكنةً ، مثل أن اَ يمكن أن [1] لا تكون في شيء من بَ ، ولتكن اَ في كل حَـ بالضرورة . فإذا كانت الحدود هكذا ، فإنه ليس يكون قياسٌ ألبتةَ ، لأنه قد يَعْرِضُ أحياناً أن تكون بَ بالضرورة غير موجودة في حَـ . وبيان ذلك /٣٠/ أن تكون اَ أبيض ۶ بَ إنساناً ۶ حَـ قُقْنُس ، فالأبيض في كل قُقنس بالضرورة ، وممكن ألا تكون في شيء من الإنسان ، فالإنسان [2] بالضرورة ليس في شيء من القُقْنُس . وهو بين أنه ليس تجب عن هذا النظام نتيجةٌ ممكنة ، لأن الاضطراري ليس هو ممكناً . وأيضاً ولا اضطرارية /٣٥/ ، لأن الاضطرارية إما أن تجب عن مقدمتين اضطراريتين[3] أو إذا كانت السالبة [٨٧ب] اضطرارية . وأيضاً قد يمكن أن يكون هذا النظام بعينه للحدود ، وتكون بَ موجودة في حَـ ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون حَـ /٤٠/ موضوعة لـ بَ وتكون اَ ممكنةً في كل بَ وموجودة في كل حَـ بالضرورة ، مثل أنه إن كانت حَـ يقظان ، وبَ حَيّاً واَ متحركاً ، فالتحرك في كل /٣٨[ب] يقظان بالضرورة وممكن في كل حي ، وكل يقظان حي . فهو بَيِّن أنه ليست تكون نتيجةٌ سالبةٌ مطلقةٌ من الحدود التي على هذا النظام ، إذ قد تبين أنها قد تكون أحياناً موجبة مطلقة ، ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه /٥/ السوالب تجب ، فإذن ليس يكون قياسٌ ألبتةَ .

---

(١) فوقها بالقلم الأحمر : ولتكن اَ ممكنة ألا ...

(٢) تحتها : والأبيض إنسان بالضرورة ...

(٣) ص : وإما .

وكذلك يتبين [و] إن حُوِّلت المقدمةُ الموجبة . فإن كانت المقدّمتان متشاكلتين فإنهما إن كانتا سالبتين يكون قياس أبداً إذا انعكست المقدّمةُ الممكنةُ ، كما كان يعرض فيما تقدّم . وبيان ذلك أن توجد اَ غير ممكنة في بَ، وممكنة ألا تكون في حَ . وإذا انعكست المقدّمتان حتى تكون بَ غير ممكنة في شيء من اَ ، واَ ممكنة في كل حَ يكون الشكل الأوّل . وكذلك إن وضعت السالبة هي مقدّمة اَ حَ . — فإن وَضَعْنا المقدّمتين موجبتين فليس [1] يكون قياسٌ ، لأنه بَيِّن أن النتيجة ليست سالبة مطلقة ولا سالبة اضطرارية من جهة أنه لم توجد مقدّمة سالبة مطلقة ، ولا سالبة اضطرارية . وليست أيضاً ممكنة سالبة ، لأنه قد تكون أحياناً سالبةً اضطرارية ، مثل أنه إن وضعت اَ أبيض وبَ قُقْنُس و حَ إنسان . ولا واحدة من السوالب المناقضة لهذه الموجبات [2] تكون نتيجة ، لأنه قد تبين أن بَ بالضرورة ليس في شيء من حَ ، فإذاً ليس يكون قياسٌ ألبتةَ .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ؛ لأنه إذا كانت المقدّمة السالبة كلية اضطرارية فإنه يكون قياسٌ أبداً أن النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . وبيان ذلك من الانعكاس . وأما إذا كانت المقدّمة الموجبة اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس ألبتة ، لأن ذلك يتبين على نحو ما يتبين في المقاييس الكلية [٨٨أ] وبتلك الحدود . — وكذلك لا يكون قياس، [و] إذا أخذت المقدّمتان موجبتين . والبيان في ذلك هو ما تقدّم في المقاييس الكلية . — فإذا كانت كلتا [3] المقدّمتين سالبتين وكانت إحداهما [4] كلية اضطرارية ، فإنه ليس يجب عنهما شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدّمة الممكنة يكون

---

(١) ص : ليس .

(٢) فوقها بالأحمر : ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه السوالب .

(٣) ص : كلتي .

(٤) ص : إحديهما .

قياس كما كان يكون فيما تقدّم . — وكذلك لا يكون قياس إن كانت المقدّمتان مهملتين /٣٥/ أو جزئيتين . والبرهان في ذلك هو البرهان على ما تقدّم وبتلك الحدود . فهو بَيِّن مما قيل أنه إذا وضعت المقدّمة السالبة كلية اضطرارية يكون القياس [١] أبداً ، ليس فقط لما يمكن أن لا يكون ، أي سالبة ممكنة ، لكن /٤٠/ لما هو غير موجود ، أي سالبة مطلقة . فأما إذا [٢] وضعت الموجبة اضطرارية فلا[٣] يكون قياسٌ ألبتةَ .

وهو بَيِّن أنه [٤] بترتيب [٥] واحد للحدود في المقاييس الاضطرارية وفي المقاييس المطلقة يكون قياسٌ أو لا يكون . وهو بَيِّن أن هذه المقاييس كلها غير تامة .

— ٢٠ —
< تأليف الممكن في الشكل الثالث >

وأما في الشكل الأخير فإنه يكون قياس إذا كانت المقدّمتان ممكنتين ، /٥/ أو كانت إحداهما [٦] ممكنة . فإذا كانت المقدّمات ممكنة فبالحَرِيِّ النتيجةُ [٧] ممكنةٌ . وكذلك تكون النتيجةُ ممكنةً إذا كانت إحداهما [٨] ممكنة والأخيرة مطلقة . فإن صُيِّرتْ إحداهما [٩] اضطرارية وكانت

(١) فوقها : قياس .
(٢) فوقها : وإذا .
(٣) ص : لا .
(٤) ص : أن .
(٥) مهملة النقط كلها في الأصل .
(٦) ص : إحديهما .
(٧) هاتان الكلمتان مطموستان شيئاً .
(٨) ص : « إحديهما » ، وفوقها : « الواحدة » .
(٩) ص : إحديهما .

موجبة ، فإن النتيجة ليست /١٠/ تكون لا اضطرارية ولا مطلقة . فإن صيرت الاضطرارية سالبة ، فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة [١] كما كانت تكون فيما تقدّم . وينبغي أن يؤخذ الممكن في النتيجة في هذه المقاييس على نحو ما كان يؤخذ أوّلاً فيها .

فلتكن المقدّمات أوّلاً ممكنة بأن يكون كلا اَ بَ ممكناً أن يوجد /١٥/ في كل حـَ . فلأن الواجبة تنعكس [٨٨ب] جزئية وكانت بَ ممكنة أن توجد في كل حـَ ، فإن حـَ ممكنة[٢] في بعض بَ فإذن إن كانت اَ ممكنة في كل حـَ و حـَ ممكنة في بعض بَ ، فإن اَ ممكنة في بعض بَ لأنه يكون الشكل الأوّل . فإن كانت اَ ممكنة ألا تكون في شيء من حـَ وكانت بَ /٢٠/ ممكنة في كل حـَ ، فإنه يجب أن تكون اَ يمكن ألا تكون في بعض بَ ، لأنه يكون أيضاً الشكلُ الأوّل بالانعكاس . فإن وضعت المقدّمتان سالبتين ، فإنه ليس يجب عنهما [٣] شيءٌ ضرورة . فإذا انعكست المقدّمات يكون قياس ، كما كان يكون فيما تقدّم . لأنه إن كان كلا [٤] اَ بَ ممكناً ألا يكون في شيء من حـَ /٢٥/ وانعكست المقدّمة الممكنة ، يكون أيضاً الشكلُ الأوّل بالانعكاس .

وإن كانت إحدى المقدّمتين كلية والأخرى جزئية ، فإن القياس يكون أوّلاً على نحو ما كان يكون في المقاييس المطلقة . وبيان ذلك أن تكون اَ ممكنة /٣٠/ في كل حـَ وبَ ممكنة في بعض حـَ ، فيكون أيضاً الشكل الأوّل إذا انعكست المقدّمة الجزئية ، لأنه إن كانت اَ ممكنة في كل حـَ وحـَ ممكنة في بعض بَ ، فإن اَ ممكنة في بعض بَ . وكذلك يعرض إن صُيِّرَتْ مقدّمة بَ حـَ كلية . وكذلك يعرض إن صيرت مقدّمة اَ حـَ سالبـــة ،

---

(١) فوقها : ممكنة .
(٢) ص : ممكن .
(٣) فوقها : عنها .
(٤) ص : كلي .

ومقدّمة بَ حـَ موجبة ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأوّل بالانعكاس . فإن صيرت المقدّمتان سالبتين وكانت إحداهما [1] كلية والأخرى جزئية ، فإنه لا يجب عنهما شيء باضطرار . [٣٩ب] فإذا انعكست المقدّمات يكون قياس كما كان يكون فيما تقدّم .

وأما إذا أخذت المقدّمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه قد يعرض أن تكون اَ بالضرورة في كل بَ وغير ممكنة في شيء منها . أما حدود النتيجة الموجبة : فحيّ وإنسان وأبيض . وأمـــا حدود السالبة : ففرس وإنسان وأبيض . والحد الأوسط هو الأبيض . [١٨٩آ] .

– ٢١ –
< تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث >

فإن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة وكانت الأخرى ممكنة ، فإن النتيجة تكون ممكنة غير مطلقة . وأما القياس فيكون على نحو ما كان يكون فيما تقدم من ترتيب الحدود . فلتكن أوّلاً المقدّماتُ موجبةً ، ولتكن اَ موجودة في كل حـَ ، وبَ ممكنة أن توجد في كل حـَ . فإذا انعكست مقدّمة بَ حـَ يكون الشكلُ الأوّل وتكون النتيجة أن اَ ممكنة في بعض بَ ، لأنه حين كانت تكون المقدّمة الواحدة في الشكل الأوّل ممكنة ، كانت تكون النتيجة [2] ممكنة . وأيضاً إذا كانت مقدّمة اَ حـَ سالبة ، وكانت مقدّمة بَ حـَ واجبة ، وكانت أيهما اتفق مطلقة ، فإن النتيجة تكون ممكنة ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأوّل . وقد تبين أنه إذا كانت إحدى المقدّمتين ممكنة في هذا الشكل ، تكون النتيجة ممكنة . فإن صُيِّرَتْ

---

(١) فوقها : الواحدة ، ومكتوبة : احديهما .

(٢) ت : ممكنة وكذلك يعرض إن كانت مقدمة بَ حـَ مطلقة وكانت أ َ حـَ ممكنة .

المقدّمةُ السالبةُ ممكنةً عند الطرف الأصغر [1] ، أو صيرتا كلتاهما [2] سالبتين ، فإنه يكون من هذه المقدّمات الموضوعة قياس . وأما إذا قُلِبَتْ الصغرى فيكون [3] كما كان يكون فيما تقدّم [4] . فإن كانت إحدى /٢٥/ المقدّمتين كلية والأخرى جزئية : واجبتين كانتا أو الكلية سالبة والجزئية موجبة ، فإن القياس يكون على هذا النحو . لأنها [5] كلها تتم بالشكل الأوّل /٣٠/ فإذن هو بَيِّن أن نتيجة هذا القياس ممكنة ، ليست مطلقة . فإن كانت الموجبة كلية ، والسالبة جزئية يكون قياس . وبيان ذلك برفع الكلام إلى المحال . فلتكن بَ موجودة في كل حـَ ، ولتكن [٨٩ بَ] اَ ممكنة ألا تكون في بعض حـَ . فإذن هو واجبٌ ضرورةً أن اَ ممكنة ألا تكون في بعض بَ ، /٣٥/ لأنه إن كان اَ في كل بَ بالضرورة ، وكانت بَ موجودة في كل حـَ ، فإن اَ بالضرورة في كل حـَ ، لأن ذلك قد تبين بدءاً ، ولكن قد كان موضوعاً أن اَ ممكنة ألا تكون في بعض حـَ . [٤٠/أ]

فإن أُخِذَتْ المقدّمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس . وبرهان ذلك هو البرهان في الأقوال الكلية وبتلك الحدود .

---

(١) ت : مصلح من السرياني .
(٢) ص : كلتيهما .
(٣) ص : يكون .
(٤) ت : وجدت في نسخة الفاضل يحيى زيادة في الحاشية لم أجدها في السرياني وهي هذه : « وإن صيرت المقدّمة المطلقة عند الطرف الأصغر فإنه ليس يكون قياس كما لم يكن فيما تقدّم . وبيان ذلك بتلك الحدود بأعيانها » .
(٥) ص : لأن .

— ٢٢ —

< تأليف الممكن والضروري[١] في الشكل الثالث >

فإن كانت إحدى المقدّمتين اضطرارية والأخرى ممكنة وكانت كلتا[٢] المقدّمتين موجبتين ، فيكون[٣] قياسٌ أبداً أن النتيجة ممكنة . فإن كانت إحدى المقدّمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة . فإن كانت السالبة اضطرارية تكون النتيجة سالبة ممكنة ، وسالبة مطلقة . وأما سالبةً اضطراريةً فليس يكون عليها قياس . كما أنه لم يكن عليها قياس في سائر الأشكال .

فلتكن كلتا المقدّمتين أوّلاً موجبتين بأن تكون اَ في كل حَـ بالضرورة ، وبَ ممكنة في كل حَـ ؛ فلأن اَ بالضرورة في كل حَـ ، وحَـ ممكنة في بعض بَ ، فإن اَ تكون بالإمكان في بعض بَ ، لا بالإطلاق فيها ، لأنه هكذا كان يعرض في الشكل الأوّل . وكذلك يتبين إن وضعت مقدّمة بَ حَـ اضطرارية ومقدّمة اَ حَـ ممكنة . — فلتكن أيضاً إحدى المقدّمتين موجبة والأخرى سالبة ، ولتكن الموجبة اضطرارية بأن تكون اَ ممكنة ولا في شيء من حَـ ، وبَ في كل حَـ باضطرار ، فيكون أيضاً الشكل الأوّل وتكون المقدمة السالبة فيه ممكنة ، — فهو بين أن النتيجة تكون ممكنة ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت المقدمات [٩٠ ا] هكذا في الشكل الأوّل ، فإن النتيجة تكون ممكنة . — فإن كانت المقدّمات[٤] السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . وبيان ذلك أن تكون اَ بالضرورة غير موجودة في شيء من حَـ وبَ ممكنة في كل حَـ .

---

(١) فوقها : الاضطراري .

(٢) ص : كلتي .

(٣) ص : يكون .

(٤) فوقها : المقدّمة .

فإذا ارتجعت مقدّمة بَ حـَ الواجبة ، يكون الشكل الأوّل وتصير هذه المقدّمة السالبة فيه اضطرارية . وحين كانت تكون المقدّمات فيه هكذا ، كانت اَ غير موجودة في بعض بَ وممكنة ألا تكون في بعضها . فإذن اَ غير موجودة في بعض بَ . ــ فإن صيرت المقدّمة التي عند الطرف الأصغر سالبــة . فإنها إن كانت ممكنة تكون قيــاساً بانعكاس المقدّمة الممكنة ، كما كان يكون فيما تقدّم . فإن كانت اضطرارية ، فإنه لا يكون قياساً ، لأنه قد يعرض أحياناً أن تكون اَ في كل بَ بالضرورة وتكون أحياناً بالضرورة غير موجودة في شيء منها . فالحدود التي تجمع نتيجة موجبة كلية هي : فرس ونائم وإنسان نائم . وأما التي تجمع نتيجة سالبة كلية : ففرس ويقظان وإنسان نائم .

وكذلك يعرض إن كانت إحدى المقدّمتين كلية والأخرى جزئية ، لأنه إن كانت كلتا[1] المقدّمتين موجبتين يكون قياساً أن النتيجة ممكنة لا مطلقة . [٤٠ب] وكذلك تكون النتيجة إذا كانت المقدّمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة وكانت الموجبة اضطرارية . فإذا كانت السالبة اضطرارية فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان في المقاييس الكلية ، لأنه بالشكل الأوّل ضرورةً تتم هذه المقاييسُ . فإذن كما عرض في تلك المقاييس ، كذلك وفي هذه بالضرورة يَعْرِض . فإن صُيِّرت السالبة الكلية عند الطرف الأصغر فانها إن كانت ممكنة تكون قيــاساً بالانعكاس . وإن كانت اضطرارية ليس تكون قياساً . ويبين ذلك على نحو ما يبين في المقاييس الكلية وبتلك الحدود .

فهو بَيِّن في هذا الشكل متى يكون قياس وكيف يكون [2] ، ومتى لا

(١) ص : كلتي .
(٢) ت : أي إذا انعكس صار إلى الشكل الأوّل .

يكون ، ومتى تجمع نتيجة [٩٠ب] ممكنة ، ومتى مطلقة : وهذا أيضاً بَيِّن أن هذه المقاييس كلها غير تامة ، وأنها تتمّ بالشكل الأوّل .

] [تم القول في تأليف القياسات] [

- ٢٣ -

< التطبيق الكلي للأشكال . ـ الرد إلى الشكل الأول >

فهو بين مما قد قيل أن المقاييس التي في هذه الأشكال تتم بالمقاييس الكلية التي في الشكل الأوّل وإليها تنحلّ . وأما أن كل قياس[1] في الجملة هكذا هو فالآن يتبين إذا تبين أن كل قياس إنما يكون بواحدٍ من هذه الأشكال الثلاثة .

فكل برهان وكل قياس إما أن يبين أن الشكل موجود وإما غير موجود . وهذا إما أن يكون كلياً أو جزئياً ، وإما أن يكون جزماً أو بشريطة . وأما القياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال فهو جزء من القياس الذي يكون بشريطة . فلنتكلم أوّلاً على المقاييس الجزئية ، لأنه إذا تبينت هذه تبينت المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال ، وفي الجملة المقاييس التي تكون عن شريطة .

فإن احتيج أن يقاس أن اَ مقول على حـَ أو غير مقول فيجب ضرورةً أن يوجد شيء مقول على شيء . فإن أخذ أن اَ مقولٌ على بَ ، يكون المأخوذ هو المطلوب أوّلاً . ـ فإن أخذت اَ مقولة على حـَ وحـَ غير مقولة على شيء ، ولا شيءَ مقول عليها ، ولا شيء مقول على اَ ، فإنه لا يكون قياس ألبتةَ ، لأنه بصفة[2] شيء واحد على شيء واحد لا يعرض

---

(١) فوقها : مقياس .

(٢) صفة = حمل .

شيء باضطرار . /٣٥/ فإذن يجب أن تضاف إلى ذلك مقدّمة أخرى . فإن أخذت اَ مقولة على شيء آخر أو أُخِذَ شيءٌ آخر مقولاً على اَ أو على حَ ، فإنه ليس شيء يمنع أن يكون قياسٌ(١) ؛ ولكنه لا يكون القياس على بَ بهذه المقدّمات المأخوذة . وكذلك لا يكون قياس على [بَ] و إذا كانت حَ في شيء آخر ، وذلك الشيء /٤٠/ في آخر ، وذلك أيضاً في آخر ، وكان ذلك غــير متصل بـ بَ . لأنا نقول في الجملة إنه ولا قياس واحداً(٢) يكون ألبتةَ لشيء على شيء إذا لم يوجد بينهما [٤١ أ] وسيط(٣) مضاف إلى كل واحد منهما بالصفة ، لأن القياس المرسل(٤) من مقدّمات . فأما القياس الذي على هذا الشيء فمن المقدّمات التي على ذلك الشيء [٩١أ] . /٥/ وأما القياس الذي لهذا الشيء على هذا الشيء فمن المقدّمات التي لهذا على هذا . فمحالٌ أن توجد مقدّمة على بَ إذا لم يوجد شيء مقول عليها أو مسلوب عنها . وأيضاً مُحال أن توجد مقدّمات اَ بَ على حَ إن لم يوجد شيء واحد /١٠/ مشتركاً لهما ، ولكن لكل(٥) واحد منهما(٦) أشياء(٧) يقال عليها خاصة أو يسلب عنها . فإذن ينبغي أن يؤخذ شيء

---

(١) ص : قياس .

(٢) ص : واحد .

(٣) فوقها : وسط .

(٤) ت : أي القياس المطلق إنما يكون من المقدّمات . وأما القياس الذي على الشيء بعينه من أي شيء كان فإنما يكون من المقدّمات التي على ذلك الشيء من أي شيء كان . وأما القياس الذي ليس بشيء بعينه على شيء بعينه فمن المقدّمات التي لهذا على هذا .

(٥) ت : يعني أن يكون لكل واحد من الحدين في المقدمة ما يقال عليه خاصة دون الآخر ، أو يوضع له خاصة دون الآخر ، ولا يكون أيضاً ما يحمل على أحدهما موضوعاً للآخر ، ولا الموضوع لأحدهما محمولاً على الآخر .

(٦) فوقها : منها .

(٧) فوقها : شيئاً .

واحدٌ وسيطاً بينهما يكون مُوَصِّلاً للصفات إن كان يحتاج إلى قياس لهذا على هذا . فإن كان يجب ضرورةً أن يوجد شيء مشتركاً لهما — وذلك يمكن على ثلاث جهات ، لأنه يكون إما بأن يحمل اَ /١٥/ على حـَ و حـَ على بَ ؛ أو بأن تحمل حـَ على كلتيهما ، أو بأن تُحْمَل كلتاهما (١) على حـَ ، وكأن ذلك هو الأشكال التي ذكرنا — فهو بَيِّن أن كل قياس بالضرورة يكون بواحد من هذه الأشكال . لأنه إن وجب بأوساط كثيرة أن اَ على بَ ، فإن ذلك الشكل بعينه يكون بالأوساط الكثيرة التي تكون /٢٠/ كما يكون بوسط واحد .

وهو بَيِّن أن المقاييس الجزئية بالأشكال التي ذكرنا تتم . وأما المقاييس التي برفع الكلام إلى المحال فإنما (٢) تتم بواحدة من هذه الأشكال . فهو بَيِّن مما نقول : كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أما الكذب فنتيجةٌ جَزما (٣) ، وأما المطلوب الأوّل فتوجبه شرطاً إذا عرض شيءٌ مُحال /٢٥/ بوضع النقيضة ، مثل أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك

---

(١) ص : كلتيهما . — ت : والمطلوب الأول هو مثل أنك تطلب أن تتبين أن الحيوان على كل إنسان ، فتضع نقيض المطلوب على حسب ما يفعل في برهان الخلف ، وهو : الحيوان غير موجود في بعض الإنسان . ونحتاج الآن ، إذا حصلت هذه المقدمة ، إلى أخرى ليتم القياس . فنأخذ مقدمة مقرّاً (ص : مقرور) بها وهي الحيوان على كل ناطق ؛ فينتج لها من : الحيوان غير موجود في بعض الإنسان ، وموجود في كل ناطق — من الضرب الرابع من الشكل الثاني — : الناطق غير موجود في بعض الإنسان — وذلك كذب . فإن الكذب نتيجة من قياس جزمي . والمطلوب الأول لما بطل نقيضه صح هو . فذلك شرط إذا كان متى بطل هذا صدق هذا .

(٢) ص : إنما .

(٣) ت : أما قوله جزماً ، فمعنى ذلك نتيجة لقياس جزمي ، أي حملي ؛ ومعنى الكذب .

من أنه إذا وضع ذلك يعرض أن يكون العدد الزوج مساوياً للعدد الفرد . فالذي ينتج جزماً هو أن الزوج [1] مساو الفرد . وأما الذي يتبين شرطاً فهو أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك ، لأنه يجب عن نقيضه هذا القولُ الكذب ، لأن /٣٠/ هذا معنى أن يقاس على الشيء بالقياس الذي يرفع إلى المحال أن ينتج شيء محال بالنقيضة الموضوعة . فإذن القياس جزماً يكون على الكذب في المقاييس التي ترفع إلى المحال . وأما المطلوب الأوّل [٩١ ب] فيتبين [2] شرطاً . وقد قلنا /٣٥/ فيما تقدّم إن المقاييس الجزمية بهذه الأشكال تكون ، وكذلك تكون سائر المقاييس الشرطية كلها ، لأنه في هذه الشرطية كلها على المقدّمة المحولة فيها /٤٠/ أبداً يكون القياسُ الجزم . وأما المطلوب الأوّل فإنه يجب إما عن اصطلاح [٤١ب] وإما عن شريطة أخرى . فإذا كان ذلك حقاً فكل برهان وكل قياس إنما يكون بهذه الثلاثة الأشكال التي ذكرنا . وإذا تبين ذلك فهو بين أن كل /٥/ قياس إنما يتم بالشكل الأوّل وينحل إلى المقاييس الكلية .

- ٢٤ -
< الكيف والكم في المقدمات >

وإنه ينبغي أن يكون في كل قياس مقدّمة موجبة ومقدّمة كلية ؛ لأنه [3] بلا مقدّمة كلية [و] إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون — غير أنه ليس على المطلوب ، وإما أن تكون المقدّمة نفسها في المطلوب ، —

---

(١) ص : مساوي .

(٢) فوقها : فيبين .

(٣) ت : لم يبين أنه لا يكون قياس من سالبتين وهو القسم الأول من هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرها ها هنا ، لأنه قد بين ذلك بالاستقراء في جميع الأشكال ؛ وأفسد ذلك بإلزامه كل ولا واحد .

فليكن الشيء /١٠/ المطلوب أن اللذة الموسيقية فاضلة ؛ فإن قدّم أحد أن اللذة فاضلة ولم يزد في قوله : « كل » — ليس يكون قياساً . وإن قدم أن لذة ما فاضلة وكانت غير اللذة التي سبقته فإنه لا يكون قياساً على الشيء المطلـــوب . فإن قدم اللذة الموسيقية أنها فاضلة ، فقـــد استعمل الشيء المطلوب مقدّمة . /١٥/ وبيان ذلك في الأشكال أكثر ، مثل أن زاويتي المثلث المتساوي الساقين اللتين عند القاعدة متساويتان . فلنُخْرِج إلى المركز خطى اَ بَ . فإن أخذ أحدٌ زاوية اَ + حـَ مساوية لزاوية حـَ + ىَ من غير أن يقدم فيه أن زوايا أنصاف الدوائر متساوية ، وأيضاً إن أخذ زاوية حـَ مساوية لزاوية حـَ من غير أن تأخذ الزاوية [١] كلها التي تقطعه الدائرة ، وأنه إذا أخذ [٢] من زوايا متساوية تبقى /٢٠/ منها زوايا متساوية وهي هـَ [٣] < و > ىَ فإنه قد تقدّم في قوله المطلوب الأوّل . فهو إذن بيّن [٤] أنه في كل قياس ينبغي أن تكون مقدّمة كلية وأن الشيء الكلي من مقدّمات

---

(١) ت : قال أبو بشر : إنما يريد أن كل الزوايا التي في النقطة من الدائرة متساوية .

(٢) ت : تبين أن زاويتي هـَ دَ وهما على قاعدة مثلث أ ب و متساويتان إذا أخذ أن كل زوايا انصاف الدائرة الواحدة متساوية وأن كل زاويتين لقطعة واحدة من دائرة متساويتان ، وأنه إذا نقص من المتساوية متساوية يبقى الباقية متساوية . وذلك أن الزاوية التي يحيط بها خط اَ وَ هو أحد قطري الدائرة ، والقوس التي تقدرهامن الدائرة وهي التي عند مساوية للزاوية التي عند ب يحيط بها قطر ب والقوس التي تقررها لأنهما زاويتان من زوايا أنصاف الدوائر . فإذا نقص منهما زاوية وهي دَ وهي التي تحيط بها قاعدة مثلث ا ب وقوس دَ حـَ وزاوية اَ حـَ وهي التي تحيط بها أيضاً قوس م وقاعدة المثلث وهما متساويتان لأنهما زاويتا قطعة واحدة من قطع هذه الدائرة بقيت زاويتا هـَ دَ ، وهما الزاويتان اللتان على قاعدة المثلث ، متساويتين ، لأنه إذا نقص من المتساوية متساوية صارت الباقية متساوية .

(٣) فوقها : أي نقص .

(٤) ص : أن .

كلية يتبين ، فإن الجزئي قد يتبين من مقدّمات كلية ، وقد يتبين من مقدّمات بعضُها كلية وبعضُها جزئية . فإذن إن كانت النتيجة كلية [١٩٢ا] فينبغي أنّ تكون المقدّمات كلية . وإن كانت المقدّمات كلية قد يمكن /٢٥/ ألا تكون النتيجة كلية . وهو بيِّن أن في كل قياس إما أن تكون كلتا [1] المقدّمتين أو الواحدة بالضرورة شبيهة بالنتيجة ، أعني ليس في أن تكون واجبة أو سالبة ، لكن وفي أن تكون اضطرارية أو مطلقة أو ممكنة . وينبغي /٣٠/ أن تتفقد سائر الصفات [2] . وهو بيِّن متى يكون قياس [3] مرسلاً [4] ومتى لا يكون ، ومتى يكون ناقصاً ومتى يكون تاماً ، وأنه إذا كان قياس فبالضرورة تكون /٣٥/ الحدود على نحوٍ من الأنحاء التي ذكرنا .

– ٢٥ –
< تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج >

وهو بيِّن أن كل برهان يكون بثلاثة حدود ، لا بأكثر وإن لم تكن النتيجة الواحدة لتبين بأوساط مختلفة ، مثل أن هـَ تتبين [5] بمقدمتي اَ بَ وبمقدمتي حـَ ءَ أو بمقدمتي اَ بَ وبمقدمتي اَ حـَ ، لأنه ليس /٤٠/ شيء يمنع أن تكون لأشياء واحدة أوصافٌ كثيرة . فإذا كان ذلك ، فإن

(١) ص : كلتي .
(٢) ت : يعني الممكن الذي ليس على الأكثر والأقل ، والمتساوي .
(٣) ت : يعني القياس العام من أي الأشكال كان الذي يعم التام والناقص .
(٤) ت : أي ليس على شيء لغيره قياس مطلق .
(٥) ت : المقاييس التي أوساطها مختلفة ، مختلفة . وقد تكون مختلفة بوسط واحد إذا كانت الأشكال كثيرة ، كما تبين بوسط واحد السالبة الجزئية كقولك أن ليس كل إنسان بأبيض ، والأسود والإنسان الأسود هو الوسط .

[٤٢ أ] المقاييس ليست واحدة ، لكنها كثيرة . وأيضاً إذا أخذتَ كل واحدة من مقدمتي اَ بَ بقياس — مثل أن تؤخذ مقدمة اَ بمقدمتي ءَ هَ وأيضاً مقدمة بَ بمقدمتي زَ ثَ أو تؤخذ المقدمة الواحدة التقاطاً [١] والأخرى قياساً . ولكن وعلى هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة ، لأن النتائج كثيرة وهي اَ بَ حـَ . فإن كانت هذه المقاييس ليست كثيرة ولكنها قياس واحد ، فإنه على هذه الجهة يمكن أن تكون نتيجةٌ واحدة بحدود كثيرة . وأما على نحو ما تنتج اَ حـَ من اَ بَ فمحال ، وإلا فلتكن هـَ منتجة من اَ بَ حـَ ءَ . فإذن بالضرورة ينبغي أن تؤخذ نسبة الواحدة إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، لأن ذلك قد تبيّن أولاً أنه إذا كان قياسٌ فبالضرورة تكون المقدمات هكذا . فلتكن اَ و بَ على هذه النسبة ، فإذن تكون منها نتيجة إما هـَ وإما إحدى حـَ و ءَ أو شيء آخر غير هذه [٩٢ ب] . فإن كانت النتيجة هـَ فإن القياس يكون من مقدمتي اَ بَ . و حـَ ءَ أيضاً ، إن كانت نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، فإنه يكون أيضاً منهما نتيجة : وهي إما هـَ وإما إحدى اَ بَ وإما شيء آخر غير هذه . فإن كانت النتيجة هـَ أو إحدى اَ بَ ، فإنه يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما كان يمكن أن تكون النتيجة بأوساط [٢] كثيرة . فإن كانت النتيجة غير هـَ فإن المقاييس تكون كثيرة وغير متصلة بعضها ببعض . فإن لم تكن نسبة حـَ إلى ءَ نسبة يكون منها قياسٌ ، فإن أحدهما يكون باطلاً ، اللهم إلا أن تكون مأخوذةً من أجل شيء ما مثل التقاط [٣] أو ستر النتيجة ، أو من أجل شيء آخر مشاكلٍ لهذه . — فإن كانت من مقدمتي اَ بَ نتيجةٌ غير هـَ ، ومن مقدّمتي حـَ ءَ إما إحدى اَ بَ أو شيء غيرهما ، فإن المقاييس

(١) التقاطاً : بالاستقراء .

(٢) فوقها : بحدود .

(٣) التقاط : استقراء .

تكون كثيرة ، وليس على المطلوب الأول ، لأنه كان موضوعاً أن يكون القياس على هـ . فإن لم يكن من مقدمتي حـ ى نتيجة ، فإنه يعرض أن يكون أحدهما باطلاً /٣٠/ والآخر يكون قياساً على المطلوب الأوّل .

فإذن هو بيِّن أن كل برهان وكل قياس بثلاثة حدود فقط . فإذ كان ذلك بيّناً فإنه بيِّن أن كل قياس إنما يكون من مقدمتين لا أكثر ، لأن /٣٥/ الثلاثة الحدود هي مقدمتان ، إلا أن يضاف إليهما شيء لتتميم القياسات كما قيل فيما تقدم . فهو بيِّن أن أي قول قياسي لا تكون المقدمات التي بها تكون النتيجة المطلوبة أزواجاً [1] . وذلك أن بعض النتائج التي ذُكِرَتْ قبلُ /٤٠/ قد يجب ضرورةً أن تكون مقدمة . فإن هذا القول إما ألّا يوجب شيئاً [٤٢ب] باضطرار أو يكون فيه شيء لا يُحتاج إليه في بيان المطلوب . فإن أخذت المقاييس بالمقدمات المتصلة المحتاج إليها في المطلوب الأوّل ، فإنه يكون كل قياس من مقدمات أزواج ومن حدود أفراد ، لأن الحدود أكثر من المقدمات بواحد ، وتكون النتائج نصف المقدمات في العدد . فإذا أنتج /٥/ [٩٣أ] الشيء المطلوب من مقدمات مأخوذة من مقاييس قبلها ، أو أنتج من أوساط كثيرة متصلة كمثل ا ب بأوساط حـ ى فإن كثرة الحدود تزيد على المقدمات واحداً ، لأن الحد الزائد على الحدود إما أن يكون في الوسط أو خارجاً منها . وعلى كلتا [2] الجهتين يعرض أن تكون المقدمات بواحد أقل من الحدود . إلا أنها ليست تكون أبداً أزواجاً والحدود أفراداً ، لكنها قد تكون بالعكس . فإذا كانت المقدمات أزواجاً ، فإن الحدود أفراد . وإذا /١٠/ كانت الحدود أزواجاً فالمقدمات أفراد ، لأن مع زيادة حد تزيد مقدمة أينما وُضِعَ الحد . فإذاً إن كانت المقدمات أزواجاً والحدود

---

(١) فوقها : أي اثنين .

(٢) ص : كلتي .

أفراداً وزيد عليها حد ، فبالضرورة يتبدل عددهما . وليس تكون نسبة عدد النتائج إلى الحدود /١٥/ والمقدمات كما كانت المقاييس الأخَر [١] ، لأنه إذا زيد حد واحد ، تزداد النتائج أقل من الحدود المتقدمة قبل المزيد بواحد ، لأنه لا يجتمع من الحد المزاد ومن الحد الأخير الذي قبله نتيجة . وأما منه ومن سائر الحدود الأخَر فتكون نتيجة . ومثال ذلك أن تزاد ىَ على حدود اَ بَ حـَ . فإنه إذا زيد /٢٠/ يعرض أن تزداد نتيجتان ، وهما نتيجة اَ ىَ ونتيجة بَ حـَ ؛ وكذلك وفي سائر هذا ، إذا زيدت تحت حـَ . فإن جعلت فوق اَ حدثت نتيجة ىَ بَ و ىَ حـَ . وإن جعلت بعد اَ حدثت نتيجة اَ بَ ونتيجة ىَ بَ وكذلك الحدود [٢] . فإن [٣] زيد الحدُّ في الوسط ، فإنه على هذا المثال تكون زيادة النتائج ، لأن الحد المزيد يعمل مع كل واحد من الحدود قياساً ما خلا حداً واحداً [٣] ، فإنه لا يعمل معه قياساً . فإذن النتائج تكون لتكثر أكثر من الحدود /٢٥/ ومن المقدمات .

— ٢٦ —
< أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل >

فلأن الأشياء التي عليها تكون المقاييس هي عندنا [٩٣ ب] موجودة ، وأيما منها في كل شكل وعلى كم ضرب يتبين ، فإنه أيضاً بيِّن لنا أيُّ المطلوب يكون القياس فيه صعباً ، وأيما يكون القياس فيه هيناً .

/٣٠/ لأن الذي يتبين في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة هو هين . وأما الذي يتبين بأشكال قليلة وعلى ضروب قليلة فإنه صعب .

---

(١) فوقها : يعني البسيطة .

(٢) ت : ما بين < الرقمين > (في الأصل : المضروب عليه بحمرة) لم يوجد في السرياني بنقل اسحق .

(٣) ص : حد واحد .

والكلي الموجب يتبين بالشكل الأوّل فقط ، و ، بذلك < الشكل > ، على ضرب واحد . وأما الكلي السالب فيتبين بالأول والثاني : بالأول على ضرب واحد ؛ /٣٥/ وأما بالثاني فعلى ضربين . وأما الجزئي الموجب فيتبين بالشكل الأوّل والثالث : أما بالشكل الأوّل فعلى ضرب واحد ؛ وأما بالشكل الثالث فعلى ثلاثة أضرب . وأما الجزئي السالب فإنه يتبين في كل الأشكال ، إلا أنه يتبين في الشكل الأوّل على ضرب واحد ، وأما في الثاني فعلى ضربين ، وأما في الثالث فعلى ثلاثة أضْرُب .

[٤٣ أ] فهو بَيِّن إذاً أن إيجاب الكلي الموجب صعب جداً ، وإبطاله هَيِّن . وبالجملة إبطال الكلية أسهل من إبطال الجزئية ، لأنه إن تبين أن المطلوب سالب كلي أو سالب جزئي يبطل أنه موجب كلي . والسالب الجزئي /٥/ يتبين في كل الأشكال . وأما السالب الكلي ففي شكلين . وكذلك يعرض في إبطال السالب الكلي ، لأنه إن تبين أن المطلوب كُلّي موجب أو جزئي موجب ، يبطل أنه كلي سالب . وبيان ذلك كان في شكلين . وأما إبطال الجزئيات فعلى ضرب واحد ، إما بأن نبين أن المطلوب كلي واجب وإما كلي سالب . وأما إيجاب المطلوبات الجزئية فسهل (١) ، لأنها تتبين في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة . وبالجملة ، لا ينبغي أن نغفل أن الإبطال قد يكون /١٠/ ببعضها البعض ، أي إبطال كلي بإيجاب الجزئي ، وإبطال الجزئي بالكلي . وأما إيجاب الكلي فمحالٌ أن يكون بإيجاب الجزئي . وأما إيجاب الجزئي فإنه يكون من إيجاب الكلي . وفي ذلك ما يتبين أن الإبطالَ أسهلُ من الإيجاب .

فقد تبين مما قد قيل : كيف يكون القياس ، ومن كم حَدٍّ وكم مقدمة ، /١٥/ وكيف ينبغي أن تكون نسبتها ؛ وأيضاً أي مطلوب يتبين في أي شكل ، وأيّما في أشكال كثيرة ، وأيّما في أشكال قليلة .

---

(١) فوقها : نهين .

- ٢٧ -

< قواعد عامة للأقيسة الحملية >

الفصل الثاني

على اكتساب المقدمات

فينبغي الآن أن نقول كيف نكتسب أبداً للشيء المطلوب الموضوع /٢٠/ مقاييس ، وبأي سبيل نأخذ أوائل كل شيء ؛ لأنه ليس ينبغي أن نعلم فقط كون المقاييس ، ولكن ينبغي لمن علمها أن تكون له قوةٌ على أن يعملها . /٢٥/ فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيءٍ ألبتةَ قولاً حقيقياً كلياً مثل < قليون >[١] وقلْياس وكل شيء جزئي محسوس وأشياء أخر تحمل على هذه . وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضاً . ومنها ما يقال على آخر ويقال عليها آخر مثل ما يقال الإنسان على قليون والحي على الإنسان ؛ /٣٠/ وهو بيِّن أن من الأشياء ما لا يقال على شيء لأن كل واحد من المحسوسات على هذا النحو هو لا يقال على شيء آخر إلا بالعرَض ، لأنّا قد نقول أحياناً /٣٥/ ذلك الأبيض سقراط وذلك الجائي قلْياس . وسيبين فيما بعد أن الأشياء المقولة لها نهاية إلى فوق . ولكن ليكن ذلك في هذا الوقت موضوعاً أن من الأشياء ما يقال على آخر ولا يبرهن عليه مقولٌ آخر إلا على جهة الرأي /٤٠/ المحمود . وأما الأشياء الجزئية فإنها لا تقال على أُخَر ، ولكن تُقال عليها آُخَر . وأما الأوساط فيمكن فيها الجهتان[٢] ، لأنها تقال على أُخر ويقال عليها أُخر . وأكثر ما يكون الكلام والفحص عن هذه الأوساط .

---

(١) الزيادة عن الأصل اليوناني وناقص في المخطوطة .

(٢) ص : الجهتين .

[٤٣ب] فينبغي أن تؤخذ مقدمات كل شيء مطلوب على هذه الجهة: بأن يؤخذ المطلوب أولاً فيوضع ويُنْظَر : [٩٤ ب] ما حدود الشيء وخوّاصه ، ثم من بعد ذلك كل ما يلحق الشيء وأيضاً تلك التي يلحقها الشيء وكل ما لا يمكن أن يؤخذ في الشيء . وأما الأشياء التي لا يمكن الشيء فيها فلا ينبغي أن تؤخذ ، من جهة أن الكلية السالبة ترجع . وينبغي أن نُميز [1] أيما من اللواحق يقال بماذا ، وأيما منها خواص للشيء ، وأيما منها يقال مع الشيء بالعَرَض . وينبغي أيضاً أن نميز أيما من هذه يقال بالرأي المحمود [2] ، وإيما منها يقال بالحقيقة ، لأنه كلما أكثر أحدٌ من اكتساب هذه الأشياء كان أسرع له في وجود النتيجة . وكلما أكثر من اكتساب الحق كان أجدر له في أن يبرهن . وينبغي أن يختار ليس الأشياء اللاحقة لشيء جزئي ، ولكن اللاحقة لكل شيء ، مثل أنه لا ينبغي أن نختار ما هو لاحق لإنسان ما ، ولكن ما هو لاحق لكل إنسان ، لأن القياس إنما يكون بالمقدمات الكلية . فإن كانت المقدمة مهملة ، فإنه غير بَيِّن أنها كلية . وإذا حددت المقدمة بالكل بانَ أنها كلية . وكذلك ينبغي أن نختار الأشياء الكلية التي يلحقها الشيء من أجل العلة التي قيلت . وأما الشيء اللاحق فلا ينبغي أن يؤخذ كله لاحقاً مثل أن الإنسان يلحقه كل الحي ، أو أن الموسيقى يلحقها كل علم . ولكن ينبغي أن يؤخذ الشيء اللاحق مرسلاً وكما هو جارٍ [3] في القول ، لأن القول الآخر محال غير نافع مثل أن كل إنسان هو كل حي وأن العدل هو كل خير : ولكن ينبغي أن يضاف الكل إلى الموضوع . فإن كان الموضوع الذي ينبغي أن تؤخذ لواحقه محاطاً بشيء [4] ، فإنه لا ينبغي أن ينظر في أن

---

(١) تحتها : نقسم .

(٢) في الهامش بنفس القلم : « نسخة : بالظن » .

(٣) ص : جاري .

(٤) فوقها : بشيء .

الأشياء اللاحقة بالمحيط أو غير اللاحقة هي لاحقة بالمحاط ، لأن كلّ ما لحق الحي فهو لاحقٌ للانسان . وكذلك ما لا يلحق الحي . وينبغي أن تؤخذ خواص كل شيء لأن للنوع خواصّ[1] دون الجنس ، لأنه بالضرورة في سائر الأنواع الأخَر تؤخذ خواص . ولا ينبغي أن ينظر : هل الشيء المحيط لاحق بموضوعات المحاط ، لأنه بالضرورة إن كان الحي محيطاً [٩٥ أ] بالإنسان فهو لاحقٌ لكل ما يلحقه الإنسان ، بل هو أَوْلى أن ينظر : هل الإنسان لاحق بها . وينبغي أن يؤخذ ما هو لاحق على الأكثر وما يلحق لأن قياس الشيء الذي هو على الأكثر إنما يكون من مقدمات على الأكثر إما كلها وإما /٣٥/ بعضها ، لأن نتيجة كل شيء شبيهة بالأوائل . — ولا ينبغي أن يختار ما هو لاحق للطرفين ، لأنه لا يكون من ذلك قياسٌ ، وسنبين علة ذلك فيما نستأنف .

— ٢٨ —

< قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في الحمليات >

فإذا أردنا أن يوجد أن شيئاً محمولاً على شيء كله ، فإنه ينبغي أن ينظر في موضوعات المحمول التي يقال عليها المحمول في لواحق الموضوع كلها . فإن كان بعض موضوعات المحمول ولواحق الموضوع شيئاً واحداً ، فبالضرورة /٤٠/ يقال المحمول على كل الموضوع . فإذا أردنا أن ننتج ليس موجبة كلية ، بل موجبة جزئية ، فينبغي أن نأخذ الموضوع لكلا[2] الطرفين . فإن كانا شيئاً [٤٤ ا] واحداً ، فمن الاضطرار أن يكون الطرف الأكبر في بعض الطرف الأصغر . فإذا أردنا أن نوجب أن المحمول لا يقال

---

(١) ص : خواصا .

(٢) ص : لكلى .

على شيء من الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر في لاحق الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول أو بالعكس : أعني أن ننظر : وفيما لا يمكن أن يكون في الموضوع وفي لواحق المحمول . فان كان بعض هذه شيئاً أحداً على أي الجهتين كان ، فإن المحمول يكون غير مقول على شيء من الموضوع ، لأنه يكون أحياناً القياس الذي في الشكل الأوّل وأحياناً القياس الذي في الشكل الأوسط . فإن أردنا أن نوجب أن المحمول ليس هو مقولاً على بعض الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر فيما يلحقه الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول . فإن كان بعض هذه شيئاً أحداً ، فإن المحمول بالضرورة ليس في بعض الموضوع . ويتبين كل واحدٍ مما قلنا بياناً أكثر هكذا[1] : لتكن لواحق اَ < هي > بَ [٩٥ ب] وموضوعاتها حَ ، وما لا يمكن أن يكون في اَ فليكن دَ . وأيضاً لتكن لواحق هَ < هي > زَ وموضوعاتها يَ ، وما لا يمكن أن يكون فيها ثَ ؛ فإن أصبت من حَ و زَ شيئاً واحداً[2] ، فإن اَ بالضرورة يكون في كل هَ ، لأن زَ في كل هَ و اَ في كل حَ ، فإذن اَ في كل هَ . فإن أصبتَ من حَ و يَ شيئاً واحداً فإنه بالضرورة يكون اَ في بعض هَ ، لأن اَ موجودة في حَ و هَ في كل يَ . فإن أصبتَ من زَ و دَ شيئاً واحداً ، فإنه يجب أن تكون اَ غير موجودة في شيء من هَ بقياس متقدم ، لأن الكلية السالبة ترتجع و زَ دَ هما شيء أحد ، فـ اَ غير موجودة في شيء من دَ و دَ هي في كل هَ . وأيضاً إن أصبت من بَ و ثَ شيئاً أحداً فإن اَ تكون غير موجودة في شيء من هَ ، لأن بَ موجودة في كل اَ وغير موجودة في شيء من هَ ، لأن بَ هي ثَ . وقد كانت ثَ غير موجودة في شيء من هَ . فإن أصبت من بَ و يَ شيئاً أحداً ، فإن اَ تكون غير موجودة في بعض هَ ، لأنها غير موجودة في يَ . وذلك

(١) فوقها : على هذا المثال .

(٢) فوقها : أحداً .

لأنها ولا في ىَ موجودة ويَ موضوعة له . /٣٠/ فإذن اَ غير موجودة في بعض هـَ . فإن أصبت من يَ وبَ شيئاً أحداً فإنه يكون القياس بانعكاس النتيجة ، لأن يَ تكون موجودة في كل اَ ، لأن بَ موجودة في كل اَ وأما هـَ فموجودة في كل يَ [١] ، لأن يَ هي بَ . وأما اَ فإنها ليس بالضرورة في كل هـَ ، ولكنها في بعضها بالضرورة من /٣٥/ جهة أن الكلية الموجبة ترتجع جزئية .

فهو بَيِّن أنه ينبغي أن نتفقد ما ذكرنا في حَدّي كل مطلوب ، لأن بهذه تكون جميع المقاييس . وينبغي أن نقصد من اللواحق والموضوعات إلى الأوائل والكلية جداً ، مثلما إذا قصدنا إلى [١٩٦ ا] لواحق هـَ فهو أَوْلى /٤٠/ أن ننظر في وَدَ [٢] من أن ننظر في دَ [٣] فقط . وإذا نُظِر في لواحق [٤] اَ فهو أَوْلى [٤٤ ب] أن ننظر في وَحَ من أن ننظر في حَ ، لأنه إن كانت اَ موجودة في وَدَ فإنها وفي زَ موجودة ، وفي هـَ . فإن كانت اَ ليست لاحقة لـ وَدَ فقد يمكن أن تكون لاحقة لـ دَ .

وكذلك ينبغي أن نتفقد في الأشياء التي يلحقها الشيء < اَ > ، لأنه إن كان لاحقاً له أوائل ، فإنه لاحقٌ لما تحت ذلك ؛ وإن كان ليس لاحقاً للأوائل فقد يمكن أن يكون لاحقاً لما تحتها /٥/ .

وهو بَيِّن أن النظر يكون في الثلاثة الحدود والمقدّمتين . فإن المقاييس كلها تكون في الأشكال التي ذُكِرَتْ . لأنه يتبين أن اَ موجودة في كل هـَ إذا أخذ شيء من حَ وزَ شيئاً واحداً [٥] . ويكون هذا المأخوذ الحد

---

(١) فوقها : بَ .
(٢) في الهامش بالأسود : « مثل : الحي » .
(٣) في الهامش بالأسود : « مثل : الناطق » .
(٤) في الهامش بالأسود : « يعني بقوله ما يلحق : موضوعاتها » .
(٥) فوقها : أحداً .

الأوسط وتكون الأطراف اَ و هـَ : فيكون الشكل الأوّل . — ونتبين أن اَ موجودة في بعض هـَ إذا أخذ من حـَ ويَ شيئاً واحداً : ويكون ذلك في الشكل الثالث ، ويكون الحد الأوسط يَ . — ويبين أن اَ غير موجودة في شيء من هـَ إذا أخذ دَ و زَ شيئاً واحداً ؛ ويكون على هذه الجهة الشكل الأوّل والثاني : أما الشكل الأوّل فلأن اَ غير موجودة في شيء من زَ إذ كانت ترتجع السالبة وزَ موجودة في كل هـَ ؛ وأما الشكل الثاني فلأن دَ غير موجودة في شيء من اَ وموجودة في كل هـَ . — ويتبين أن اَ غير موجودة في بعض هـَ إذا كان زَيَ شيئاً واحداً ، — وذلك الشكل الثالث ، لأن اَ تكون غير موجودة في شيء من يَ وتكون هـَ موجودة في كل يَ .

فهو إذن بَيِّن [٩٦ ب] أن المقاييس كلها إنما تكون بالأشكال التي ذكرت ، وأنه لا ينبغي أن نختار في اكتساب المقدّمات ما يلحق كلا [1] الطرفين من جهة أنه ليس يكون عن ذلك قياسٌ ألبتةَ ، لأنه في الجملة ليس يُوجَب شيءٌ من لواحق الطرفين ، ولا يمكن أن يُسْلَب شيءٌ من لواحق الطرفين ، لأنه ينبغي أن يكون الحد الأوسط موجوداً في الواحد وغير موجود في الآخر .

وهو بَيِّن أن سائر النظر الذي في الاختيار غير نافع في أن يعمل قياساً : مثل أنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً واحداً [2] ، وإذا كانت موضوعات اَ وما لا يمكن أن يكون في هـَ شيئاً واحداً . وأيضاً إن كان مما لا يمكن أن يكون في كل واحد منهما شيء أحد فإنه لا يكون قياسٌ عن ذلك . — لأنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً أحداً مثل بَ زَ ، يكون الشكل الثاني وتكون مقدّماته موجبة . — فإن كانت

(١) ش : كلي .
(٢) فوقها : أحداً .

موضوعات اَ وما لا يمكن أن يكون في هـَ شيئاً واحداً مثل حـَ ثَ ، فإنه يكون الشكل الأوّل وتكون المقدّمة الصغرى فيه سالبة . — فإن كان ما لا يمكن أن يكون في واحد منهما شيئاً أحداً مثل /٣٥/ دَ ثَ فإن كلتا المقدمتين تكونان سالبتين إما في الشكل الأوّل وإما في الشكل الثاني . وعلى هذه الجهة ليس يكون قياسٌ ألبتةَ .

وهو بَيِّن أنه إنما ينبغي أن يؤخذ في النظر شيء واحد ؛ وأنه ليس ينبغي أن يؤخذ غير أو ضد . أما أولاً فإن النظر إنما يكون من أجل /٤٠/ الحد الأوسط ، والحد الأوسط لا ينبغي أن يؤخذ مختلفاً ، ولكن شيئاً [٤٥ م] واحداً . وأما بعد ذلك فإنه أي قياس عـرَض بأن توجد أضداد وما لا يمكن أن يكون في شيء أحد ، فإن ذلك القياس ينحلُّ إلى أحد هذه الأنحاء التي ذكرنا ، [٩٧ أ] مثل أنه إن كانت بَ و زَ أضداداً وغير ممكنة أن تكون في شيء واحد . فإنه يمكن قياس عن ذلك أن اَ غير موجودة /٥/ في شيء من هـَ . فإذن بالضرورة تكون بَ وثَ شيئاً أحداً . وأيضاً إن كانت بَ يَ لا يمكن [1] أن يكون في شيء أحد فإنه يكون قياساً أن اَ غير موجودة في بعض هـَ ، لأنه يكون على هذه الجهة الشكل الثاني

---

(١) ت : قوله : لا يمكن أن يكون في شيء أحد — جمع به جميع المتقابلات ، فإنها كلها لا يمكن أن يوجد كل متقابلين منها في شيء أحد . وحقاً إن القياس على أن اَ موجودة في بعض هـَ يكون في الشكل الثاني في الضرب الرابع منه ، وذلك أنـــه إذا كانت بَ ويَ التي هي موضوع هـَ متقابلتين ، ومن البين أن يَ إذا كانت أخص من هـَ فهي غير موجودة في بعض هـَ . وكل مباين ل هـَ أي مباينة كانت : كلية كانت أو جزئية، فقد سمي ثَ، فيكون حينئذ بَ وَ ثَ شيئاً أحداً وبَ هي محمول اَ و ثَ هي مباينة لـ هـَ: إلا أن مباينتها جزئية. فقد تقوّمت لنا مقدّمتان: إحداهما القابلة بَ على كل اَ، والأخرى بَ التي هي ثَ غير موجودة في بعض هـَ. وهذا هو، كما قال الفيلسوف ، نظم الشكل الثاني . والنتيجة كما قال أن اَ غير موجودة في بعض هـَ .

لأن بَ موجودة في كل اَ وغير موجودة في شي من يَ . فإذن بالضرورة تكون يَ وثَ شيئاً أحداً ، لأنه لا فرق بين أن تكون بَ ويَ غير ممكنة في شيء واحد وأن تكون يَ ودَ شيئاً واحداً ، لأنه قد أخذ جميع ما لا يمكن أن يكون في هـَ .

فهو بَيِّن أن من هذا النظر ليس يكون قياس ألبتة ، لأنه إن أخذت بَ وىَ أضداداً فإن القياس إنما يكون بأن بَ وثَ شيء أحد . ويعرض للذين ينظرون هذا النظر أن يكون نظرهم في غير الطريق الاضطرارية[1] من جهة أنهم يعقلون أن بَ وثَ شيء أحد .

ـ ٢٩ ـ

< تفقد الأوسط في المقاييس التي ترفع إلى المحال ، وفي المقاييس الشرطية ، والمقاييس ذوات الجهة >

وعلى هذه الجهة تكون المقاييس التي ترفع إلى المحال ، لأن هذه كلها إنما تكون باللواحق التي للطرفين وبالتي يلحقها الطرفان . والنظر في القياس الجزمي والرافع إلى المحال واحد : لأن الشيء الذي يبين جزماً يكون أن يتبين برفع الكلام إلى المحال وبحدود واحدة ، والذي يتبين برفع الكلام إلى المحال يكون أن يتبين جزماً : مثل أن اَ غير موجودة في شيء من هـَ . وإلا فلتكن موجودة في بعضها . ولأن بَ موجودة في كل اَ ، واَ موجودة في بعض هـَ ، فإن بَ موجودة في بعض هـَ ، ولكن كانت بَ غير موجودة في شيء من هـَ . — وأيضاً أن اَ موجودة في

---

(١) ت : يعني الاضطراري في هذا الوضع أن من يذهب إلى أخذ الأوسط أضداداً ليس تحته نتيجة ، هي أن يضع الحدود على الفصل الأوّل محمولة وموضوعة ، ممكن بقياس آخر يوجبه ذلك .

بعض هـَ . لأنه إن كانت اَ غير [٩٧ ب] موجودة في شيء من هـَ ، وكانت هـَ موجودة في كل يَ ، فإن اَ غير موجودة في شيء من يَ ، /٣٥/ ولكن قد كانت موجودة في كل هـَ . — وكذلك يعرض في سائر المطلوبات ، لأنه أبداً يكون في جميع المطلوبات البيانُ الذي يكون برفع الكلام إلى المحال من لواحق الطرفين وما يلحقها الطرفان . ونظر واحد يكون في كل مطلوب للذي نقيس جزماً أو برفع الكلام إلى المحال ، لأن كلا [١] البرهانين من حدود واحدة . مثل أن يبين أن اَ غير موجودة في شيء من هـَ ، لأنـــه إذا صُيِّرت موجودة في بعضهـــا كانت بَ موجودة في بعض هـَ ، وذلك محال . فإن أخذت بَ غير موجودة في شيء من هـَ وموجودة في كل اَ ، فإنه يتبين /٤٠/ جزماً أن اَ غير موجودة في شيء من هـَ . وأيضاً أن يتبين جزماً أن اَ غير [٤٥ ب] موجودة في شيء من هـَ ، فإن ذلك أيضاً يتبين برفع الكلام إلى المحال إن وضعت اَ موجودة في بعض هـَ . وكذلك يعرض في سائر المطلوبات لأنه يجب في كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أن يوجد حدٌّ آخر مشترك للقياس الجزمي والرافع إلى المحال . فإذا ارتجعت [٢] هذه المقدّمة /٥/ وبقيت الأخرى على حالها يكون القياس جزمياً وبتلك الحدود بعينها التي بها يكون القياس الرافع إلى المحال ، لأن القياس الجزمي ينفصل من الرافع إلى المحال بأن كلتا [٣] المقدّمتين توجد في الجزمي حقاً . وأما في الرافع إلى المحال /١٠/ فإن الواحدة توجد كذباً .

وسنبين ذلك فيما نستأنف بياناً أكثر إذا نحن تكلمنا على المحال . وأما الآن ، فليكن ذلك بيّناً أنه في أشياء واحدة ينبغي أن ينظر القائس [٤]

---

(١) ص : كلي .
(٢) ت : معنى ارتجعت ، أي أخذت نقيضها الذي كان أوّلاً قبل أن أقلبه إلى الكذب
(٣) ص : كلي .
(٤) فوقها : المقيس .

جزماً والقائس برفع الكلام إلى المحال . وأما في سائر المقاييس الشرطية مثل التي تكون بتحويل القول أو بكيفية ، فإن النظر ليس يكون في [٩٨ أ] المقدّمات الشرطية منها ، ولكن في القول المحوّل . والنظر في ذلك يكون على نحو ما يكون في المقاييس الجزمية . وينبغي أن نتفقد ونقسِّم[١] على كم ضرب تكون المقاييس الشرطية . فعلى هذا النحو يتبين كل مطلوب . ومن المطلوبات ما يتبين على نحو آخر مثل ما تتبين الأشياء الكلية بشرط من النظر في الأشياء الجزئية ، لأنه إن كانت حـَ و يَ واحداً ، وكانت هـَ موجودة في يَ فقط ، فإن اَ موجودة في كل هـَ . وأيضاً إن كانت دَ ويَ شيئاً واحداً وكانت هـَ مقولة على يَ فقط ، فإن اَ غير مقولة على شيء من هـَ . فهو بيّن أنه على هذه الجهة ينبغي أن ننظر . وعلى هذا النحو يكون النظر في الأشياء الاضطرارية والممكنة ، لأن النظر في قياس المطلوب المطلق أو المطلوب الممكن واحدٌ وبحدود واحدة في الترتيب يكون . وينبغي أن يؤخذ في الأشياء الممكنة ما ليس بموجود ولكنه يمكن أن يوجد ، لأنه قد تبيّن أن بهذه يكون قياسُ الممكن . وكذلك في سائر الصفات .

فهو بيّن مما قيل أنه ليس فقط بهذه السبيل يمكن أن تكون كل المقاييس ، ولكن ومحال أن تكون بغيرها ، لأنه قد تبين أن كل قياس إنما يكون بواحد من الأشكال التي ذكرت فيما تقدم . وهذه الأشكال محال أن تكون إلا من الأشياء اللاحقة أو من الملحوقة ، لأن من هذه تكون المقدّمات [٤٦ أ] واكتساب الحد الأوسط . فإذن ليس يمكن أن يكون قياس بأشياء أخر [٩٨ ب] .

---

(١) = تمييز .

- ٣٠ -

<البحث عن الأوسط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات>

أما المأخذ في أشياء كلها فواحد ، أعني في الفلسفة ، وكل صناعة وكل تعليم : بأنه ينبغي أن يعرف في كل مطلوب الأشياءُ الموجودة في الشيء والتي فيها يوجد الشيء ، ويكتسب ذلك على أكثر ما يمكن ويتفقد ذلك في ثلاثة حدود . ويكون النظر في السلب على نحوٍ ما ، وفي الإيجاب على نحوٍ آخر . أما الحقيقي ، فمن الحقيقة ؛ وأما المقاييس الجدلية ، فمن المقدّمات المأخوذة من الرأي المحمود .

وقد قيلت في الجملة أوائل المقاييس كيف هي ، وعلى أي نحوٍ ينبغي أن تكتسب . لكن لا نقصد إلى كل ما يقال ولا إلى أشياء واحدة في الإيجاب والسلب ، ولا في الإيجاب [١] على الكلي أو على الجزئي ، وفي السلب عن الكل أو عن الجزء ؛ ولكن لكي نقصد إلى أشياء قليلة محدودة . وينبغي أن نختار في كل واحد من الأشياء المطلوبة مقدّمات [٢] خاصة مثلما إن كان المطلوب خيراً أو علماً ، فإن أكثر المقدّمات في كل صناعة خاصة لتلك الصناعة ؛ ولذلك يُحتاج في معرفة أوائل كل شيء إلى التجربة كما يُحتاج في علم النجوم إلى التجربة بأمور النجوم ، لأنه لما علمت الظاهرات علماً كافياً حينئذ وجدت البراهين النجومية . وكذلك يعرض في كل صناعة وكل علم . فإذن إن أخذت الأشياء الموجودة في كل مطلوب ، فإنه لنا أن تَظْهر البراهين حينئذ بسهولة ، لأنه إن لم يتخلف شيء في الخبر من الموجود في الأشياء بالحقيقة، فإنّا نقول إننا [٣] نجد برهان كل ما له برهان ، وما ليس له برهان يتبين ذلك فيه .

---

(١) فوقها : يجاب الكل ... الجزء .

(٢) فوقها : مقدمات .

(٣) : ص : إن

فقد قيل في الجملة كيف ينبغي أن تُختار المقدمات . أما بالاستقصاء /٣٠/ فقد خبرنا بذلك في كتاب « الجدل » [١] .

- ٣١ -

< القسمة >

وأما أن القسمة التي تكون بالأجناس جزءٌ صغير من هذا المأخذ ، فإنه سهل أن يُعرف ، لأن القسمة [٩٩ ا] كأنها قياس ضعيف ، لأنها تقدم ما ينبغي أن يبرهن وتنتج أبداً شيئاً فوقانياً[٢] ، أما أولاً فهذا بعينه أغفله كل /٣٥/ المستعملين للقسمة والذين كانوا يتعاطون أن يُقنعوا أنه يكون برهان في الذات وفي ماهية الشيء . فإذن وَهُمْ مستعملون [٣] للقسمة ما كانوا فهموا أي شيء [٤] يمكن أن يتبين قياساً ، ولا أن ما يتبين بالقياس هكذا يتبين على /٤٠/ نحو ما قلنا ، لأنه إذا احتيج أن يتبين شيء في البراهين ينبغي أن يكون الحد الأوسط الذي به يكون القياس أصغر أبداً من الطرف الأوّل . وأما في القسمة /٤٦ ب/ فبخلاف ذلك يكون ، لأنها تأخذ الحد الأوسط أكبر . فليكن الحي اَ والمائت بَ والأزلي حـَ ؛ وأما الإنسان الذي ينبغي أن يوخذ حده فليكن ءَ ، فالمستعمل للقسمة يأخذ أن كل حي إما أن يكون مائتاً أو أزلياً . وذلك هو أن كل اَ إما أن يكون بَ أو حـَ . وأيضاً يضع أن الإنسان « حي » /٥/ في قسمته ، ثم يأخذ أن اَ محمول على ءَ . فالقياس هو أن كل ءَ إما أن يكون بَ ، أو حـَ ، فإذن الإنسان

---

(١) راجع خصوصاً : « الطوبيقا » م ا ف ١٤ .

(٢) ص : شيء فوقاني .

(٣) ص : مستعملوا .

(٤) ص : إيش الذي . ــ وقد أصلحنا هذه اللغة العامية .

بالضرورة إما أن يكون مائتاً أو أزلياً ؛ وأما حياً مائتاً ، فليس بالضرورة ؛ ولكنه يأخذ هذا عن غير برهان وهو الذي /١٠/ كان ينبغي أن يبرهنه . وأيضاً إذ نضع أن اَ هو حي مائت ، وذو الأرجل بَ وغير ذي الأرجل حَـ ، والإنسان ىَ ، فإنه يأخذ أن اَ إما أن تكون في بَ أو في حَـ ؛ لأن كل حي مائت إما أن يكون ذا أرجل أو يكون غير /١٥/ ذي أرجل ، ويأخذ اَ مقولة على ىَ ، لأنه أخذ أن الإنسان حي مائت . فإذن بالضرورة الإنسان هو حي ذو أرجل أو غير ذي أرجل . وأما ذو أرجل فليس بالضرورة، ولكن يأخذ ذلك . وهذا أيضاً الذي كان يجب أن يبرهن . وعلى هذه الجهة ، إذ يقسمون أبداً ، يعرض أن يكون الحد الأكبر هو الأوسط . /٢٠/ وأما الفصول والحد الذي كان يجب أن يكون عليه البرهان فتكون أطرافاً[1] .[٩٩ ب]وأخذ ذلك أن هذا هو الإنسان أو ما كان الشيء المطلوب ، وليس يقولون شيئاً بيّناً ألبتةَ حتى إنه يعرض منه آخر باضطرار . ولا يتوهمون /٢٥/ أنه يمكن أن تكتسب المقدمات على نحو ما قيل . فهو بَيِّن أنه لا يمكن بهذا المأخذ أن يسلب شيئاً ، ولا يمكن أن يقاس قياس العَرَض أو في الخاصة أو في الجنس ولا في الأشياء التي نجهل هل هي هكذا أو هكذا ، مثل أن القطر ليس له مقدار مشترك والضلع . لأنه إن أخذ أن كل طول إما أن /٣٠/ يكون له مقدار مشترك أو لا يكون له ، وأن القطر طول ، فهو ينتج أن القطر إما أن يكون له مقدار مشترك ، وإما أن لا يكون له . فإن أخذ أن القطر ليس له مقدار مشترك فإنه يأخذ ما كان ينبغي له أن يبرهن . فإذن ليس للقسمة أن تبرهن شيئاً ، لأن السبيل هذه ، وبهذه السبيل ليس يتبين شيء . فليكن الذي له مقدار مشترك أو غير مشترك اَ والطول بَ والقطر حَـ . ــ /٣٥/ فهو بَيِّن أن الطلب بالقسمة ليس يصلح في كل نظر ولا في الشيء الذي يظن أن القسمة تصلح له يكون هذا الطلب نافعاً .

---

(١) ص : أطراف .

فهو بَيِّن مما قد قيل من أيّ الأشياء تكون المقاييس ، وكيف ، وإلى أي شيء ينبغي أن نقصد في كل مطلوب .

- ٣٢ -

< قواعد لاختبار المقدمات والحدود والأوسط والشكل >

الفصل الثالث

وأما بعد ذلك فإنه ينبغي أن نقول كيف ترفع المقاييس إلى الأشكال [٤٧ أ] التي ذكرنا ، لأن ذلك بقية ما كان يجب أن يُنظر فيه . لأنه إن عرفنا كون المقاييس ، وكانت لنا قدرة على أن نوجدها أيضاً ، وأيضاً على أن نرد ما كان منها إلى الأشكال التي ذكرنا ، فإن ذلك تمام غرضنا الأوّل . ويعرض مما سنتكلم فيه الآن من حـــل المقاييس إلى الأشكال أن نتحقق ما قيل أوّلاً ويكون ا بين هكذا كما قيل: لأنه يجب أن يكون الحق شاهداً لنفسه ومتفقاً من كل جهة .

فينبغي أوّلاً أن نتعاطى أحد مقدمتي القياس لأنه أسهل أن نقسم الكلام إلى ما كثر منه ، لا إلى ما قل . والكثير هو مؤلف ، والقليل الذي منه التأليف . وأيضاً من بعد ذلك ينبغي أن نفحص أيما [١٠٠ ا] المقدّمة الكبرى ، وأيما الصغرى ، وهل هما موجودتان في القياس أم الواحدة ، لأنه قد يعرض أن يقدموا الكبرى ويسكتوا عن الصغرى ، وذلك إما في المساءلة وإما في الكتب . وإما أن يقدموا الصغرى ويسكتوا عن المقدّمة التي بها تنتج الصغرى . وأحياناً يقدمون أشياء لا تعين في إيجاب النتيجة ولا في نقضها .

فينبغي إذن أن نفحص إن كان أُخِذَ في القياس شيء [1] لا يُحتاج

(١) ص : شيئاً .

إليه ، أو إن كان ينقصه شيء يَحتاج إليـــه . لكن نرفض ما لا يحتاج إليه ونضع ما يُحتاج إليه ، حتى يبلغ الإنسان إلى المقدّمتين ، لأنه بلا هاتين ليس يكون /٢٠/ أن يُرَدَّ الكلامُ إلى الأشكال . ومن الكلام ما تسهل فيه المعرفة بما فيه من النقصان ، ومنه ما يجوز المعرفة ويظن أنه قياس من جهة أنه يعرض منه شيء اضطراري ، مثل أنه إن قدم أن ببطلان [1] غير جوهر ليس يبطل جوهر ، /٢٥/ ويبطلان أجزاء الجواهر تبطل الجواهر ، لأنه إذا قدم ذلك فإنه يعرض أن يكون جزء الجوهر بالضرورة جوهراً ، غير أن ذلك ليس هو مجتمعاً من هذه المقدمات ، ولكن تنقصه مقدّمات . وأيضاً إن كان إنسان موجوداً ، فحي موجوداً . وإن كان حي موجوداً، فجوهر موجود . فإن كان إنسان /٣٠/ موجوداً فجوهر موجود بالضرورة ، غير أنه غير مجتمع بعدُ من هذه المقدمات لأنه ليس تَناسُبُ المقدمات كما قلنا فيما تقدم . وتعرض لنا الخُدْعَةُ في هذا الكلام من جهة أنه يعرض شيء اضطراري من الموضوعات فيه ، لأن القياس هو اضطراري ، ولكن الاضطراري يذهب على أكثر مما يذهب عليه /٣٥/ القياس ، لأن كل قياس اضطراري ، وليس كل اضطراري قياساً . فإذاً ليس يجب إذا

---

(١) في الهامش بالأسود : « الذي يلزم هاتين المقدمتين بالقياس هو أن أجزاء الجوهر ليست لا جوهر ، وتلزم هذه النتيجة ، لا بقياس أن أجزاء الجواهر جواهر ، وإنما لزم ذلك من قِبَلِ أن ما لم يكن لا جوهراً فهو جوهر » .

(٢) في الهامش بالأسود : « قال ب : المثال في ذلك ما يستعمله الفلاسفة . فإنهم يذكرون الكبرى ويلغون الصغرى إذ كانت محصورة فيها ؛ وما يستعمله الخطباء ، فإنهم يذكرون الصغرى ويلغون الكبرى – بما قد ذكرة المفسرون في تفاسير هذا الكتاب » .

(٣) في الهامش بالأسود : « حقاً هذا القول في أن اللازم له ليس لزومه بقياس أشد وأغمض من المثال الأول . وذلك أن فيه قولين فيهما حد وسط وهو الحيوان . ويتبين أن اللازم ليس بقياس بأنه قد يمكن أن تجعل المقدمتين مقدمة واحدة بأن يقال : إن كان الحيوان اللازم للانسان موجوداً ، فالجوهر موجود » .

عرض شيء بالضرورة بوضع أشياء ينبغي أن نتعاطى رفع ذلك إلى شكل ؛ ولكن ينبغي أن تؤخذ أوّلاً المقدمتان ، ومن بعد ذلك ينبغي أن نقسمها إلى الحدود . وينبغي أن يصير الحد الأوسط من الحدود المقول في كلتا [(١)] المقدمتين ، لأن الحد الأوسط بالضرورة موجود في كلتا [(١)] المقدمتين /٤٠/ [١٠٠ ب] في كل الأشكال .

فإن كان الحد الأوسط محمولاً في المقدمة الواحدة ، وآخرُ محمولٌ عليه /٤٠ب/ في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأوّل . فإن كان الحد الأوسط محمولاً في الواحدة مسلوباً في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأوسط ؛ فإن كان الحدان محمولين على الحد الأوسط أو الواحد محمولاً والآخر مسلوباً ، فإنه يكون الشكل الأخير ؛ لأنه هكذا كانت نسبة الحد الأوسط في كل شكل . وكذلك وإن لم تكن المقدمات كلية ، لأن تحديداً واحداً يكون للحد الأوسط . فهو بَيِّن أن أي كلام لا يوجد فيه شيء واحد مرتين فإنه ليس قياساً ، لأنه لم يوجد فيه حد أوسط ، فلأنه معلوم عندنا أيما من المطلوبات يتبين في كل واحد من الأشكال ، وفي أيما يتبين الكلي ، وفي أيما يتبين الجزئي ، فإنه بَيِّن أنه لا ينبغي أن ننظر في جميع الأشكال ، ولكن لكل مطلوب في الشكل الخاص به . فكل ما كان من المطلوبات يتبين بأشكال كثيرة فإنا إنّما نعرف الشكل الذي به يتبين المطلوب بوضع الحد الأوسط .

- ٣٣ -
< الكم في المقدمات >

فقد يعرض أن نُخْتَدَعَ مراراً كثيرة في المقاييس من جهة أنه يعرض شيء اضطراري كما قيل أوّلاً . وقد تعرض أحياناً الخُدْعَةُ من

(١) ص : كلي .

تشابه وضع الحدود الذي لا ينبغي أن نغفله ، مثل أنه إن كانت اَ مقولة على بَ ، وبَ مقولة على حَ ، فإنه يظن أنه إذا كانت الحدود هكذا يكون قياسٌ . ولكنه /٢٠/ ليس يكون عن ذلك شيء اضطراري ألبتةَ ولا قياسٌ . فليكن اَ أزلياً ، وبَ أرسطومانس متوهماً و حَ أرسطومانس ، فهو حق أن تكون اَ في بَ ، لأن أرسطومانس هو متوهم أبداً ؛ وهو حق أن تكون بَ في حَ ، لأن أرسطومانس هو أرسطومانس متوهماً . وأما اَ فغير [1] موجودة في حَ لأن /٢٥/ أرسطومانس في طبيعته يتلف ، لأنه لم يكن قياس إذا كانت الحدود على هذه النسبة ، لكن كان ينبغي أن تؤخذ مقدّمة اَ بَ كلية ، ولكن هو كذب أن يُقضى بأن كل أرسطومانس متوهم هو أبداً ، إذ كان أرسطومانس /٣٠/ في طبيعته أن يتلف . — وأيضاً فليكن حَ ميقالوس ، ولكن بَ ميقالوس موسيقوس ، و اَ إن يتلف غدا فهو حق أن يقال إن بَ [١٠١ ا] على حَ ، لأن ميقالوس هو موسيقوس ميقالوس . وهو حق أيضاً أن يقال اَ على بَ ، لأنه يتلف غداً موسيقوس ميقالوس . فأما أن يقال اَ على حَ فهو كذلك . وهذا المثال والمثال الذي قبله واحد ، لأنه ليس يحق أن يقال إن /٣٥/ كل ميقالوس موسيقوس يتلف غداً ، لأنه لم يكن القياس يكون من غير أن تكون هذه المقدمة كلية .

وهذه الخُدْعة تكون من الفصل الخفي اليسير : لأنه : « إذ كان هذا في هذا موجوداً » [2] ، كأنه ليس ينفصل من القول : « إن هذا في كل هذا موجود » — يسلم أن يكون قياس [3] .

---

(١) ص : غير .

(٢) ص : موجود .

(٣) أي أننا نسلم بالنتيجة وكأنه لا فرق بين هذين القولين .

ـ ٣٤

< الحدود المجردة والحدود العينية >

وقد يعرض مراراً كثيرة الكذبُ من جهة فساد وضع الحدود في المقدمة ، مثل أنه إن كانت اَ صحة وكانت بَ مرضاً وحَ إنساناً ، فهو [٤٨ أ] حق أن يقال إن اَ ليس يمكن أن تكون موجودة في شيء من بَ ، لأنه ليس شيء من المرض صحة . وأيضاً حق أن يقال إن بَ في كل حَ (لأنه [(١)] ليس كل إنسان قابلاً [(٢)] للمرض) . فقد يظن أنه يعرض أنه ليس يمكن أن توجد الصحة في واحد من الناس . وعلة ذلك من أن وضع الحدود ليس كما ينبغي ، لأنه إن وضع بدل الحالات ، القابلة للحالات ، ليس يكون قياس : مثل أنه إن وضع بدل « الصحة » : « صحيحاً » < ، وبدل « المَرَض » : « مريضاً » . لأنه ليس حقاً أن يقال أنه من المستحيل على المريض أن يصحّ > . فإن لم يؤخذ ذلك ليس يكون قياس إلا للممكن، وذلك ليس بمحال ، لأنه يمكن ألا تكون صحة في واحد من الناس . < وأما في الشكل الثاني ، فالكذب يعرض بالطريقة عينها : ليس من الممكن أن توجد الصحة في بعض المرض ، ولكن من الممكن أن توجد في كل انسان ؛ وإذن فالمرض ليس في واحد من الناس > . — وأما في الشكل الثالث فيعرض الكذب في الممكن ، لأن الصحة والمرض والعلم والجهل وفي الجملة الأضداد يمكن أن تكون في شيء واحد ، ومحال أن يكون بعضها في بعض . وذلك غير موافق لما قد قيل فيما تقدم ، لأنه حين كانت أشياء ممكنة في شيء واحد كانت ممكنة بعضها في بعض .

فهو بَيِّن أن في كل هذه الأقوال إنما تكون الخُدْعة من وضع

---

(١) ص : لأن .

(٢) ص : قابل .

الحدود ، لأنه إذا أخذ بدل الحالات ، القابلةُ للحالات ، ليس يعرض كذبٌ ألبتةَ /٢٥/ [١٠١ ب] . فهو بَيِّن أن في مثل هذه المقدمات ينبغي أن يؤخذ ذو الحال بدل الحال ويصير حداً .

- ٣٥ -

< الحدود المركبة >

وليس ينبغي أبداً أن يطلب وضع الحدود باسم ، لأنه قد يعرض كثيراً /٣٠/ أن يكون الحد كلاماً لا اسم له ، ولذلك هو صعبٌ أن ترفع هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد يُخدع أحياناً من أجل ذلك [١] ويُظن أنه قد يكون قياس فيما لا وسط فيه . فلتكن اَ قائمتين وبَ مثلث وحَ متساوي الساقين ، فـ اَ /٣٥/ موجودة في حَ من أجل بَ ، وموجودة في بَ ليس من أجل شيء آخر ، لأن المثلث بذاته ذو قائمتين . فإذن ليس لـ اَ بَ وسط ، إذ [٢] هو مبرهن . فهو بَيِّن أنه ليس ينبغي أبداً أن يؤخذ الحد الأوسط كشيء واحد [٣] ، ولكن قد يكون هذا الحد أحياناً كلاماً كما كان في هذا المثال الذي ذكرناه .

- ٣٦ -

< الحدود في مختلف الأحوال >

وأما القول أن الطرف الأوّل موجود في الأوسط ، والأوسط هو موجود /٤٠/ في الأخير ، فإنه ليس ينبغي أن يفهم من ذلك أبداً أن بعضها

---

(١) فوقها : يعني من أمثال هذه .

(٢) ت : في السرياني : وهو مبرهن .

(٣) ت : يعني كاسم واحد .

صفة لبعض ، أو أن الطرف الأوّل موجود في الحد الأوسط على نحو ما الأوسط موجود /٤٨/ في الآخر . وكذلك يعرض إذا قيل إن الشيء ليس موجوداً في الشيء ، وكم كانت أنحاء ما إذا قيل كان صدقاً على عدد تلك الأنحاء ، ومعانيها بدل القول إن الشيء موجود في الشيء أو غير موجود ، مثل أن الأضداد علمٌ واحدٌ فيها . فلتكن اَ علماً واحداً وبَ الأضداد ، فـ اَ هي موجودة في بَ ، ليس أن الأضداد هي علم واحد ، ولكن أنه صِدْقٌ أن يقال على الأضداد إن فيها علماً واحداً .

وقد يعرض أن يكون الطرف الأوّل صفة الأوسط ، ولا يكون الأوسط صفة للثالث ، مثل أنه إن كانت الحكمة علماً ، والحكمة للخير ، فان النتيجة أن للخير علماً . فأما الخير فليس هو علماً ؛ وأمـــا الحكمة فإنها علم . — وأحياناً يعرض أن يكون الحد الأوسط صفة للثالث ، والأوّل غير صفة للأوسط ، مثل أنه إن كان في كُلّ ضد أو كل كيفية عِلْمٌ ، والخير ضد أو كيفية ، فإن النتيجة أن في الخير علماً ، وليس الخير علماً ، ولا الكيفية ، ولا الضد ؛ ولكن الخير هو هـــذه .

وقد يعرض أحياناً ألا يكون الحد الأوّل صفةً للأوسط ، ولا الأوسط [١٠٢ أ] صفة للثالث ، ويكون الأوّل صفة للثالث وأحياناً غير صفة له مثل أنه إن كان ما فيه علم له جنس وفي الخير علم ، فالنتيجة أن للخير جنساً ، فليس في القياس شيء هو صفة لشيء . فإن كان ما فيه علم جنساً ، وفي الخير علم ، فإن النتيجة أن الخير جنس . فالحد الأوّل صفة للثالث ، والحدود غير صفة بعضها لبعض .

وكذلك ينبغي أن نفهم إذا قيل إن الشيء غير موجود في الشيء ، لأنه ليس أبداً يدل أنه إذا كان هذا غير موجود في هذا أن هذا ليس هو هذا ، ولكن أحياناً أن هذا ليس لهذا ، وأحياناً أن هذا ليس في هذا ،

مثل أنه ليس للحركة حركة ، ولا للكون كون ؛ واللذة كون ، فليس إذاً اللذةُ كوناً [١] . — وأيضاً إن الضحك علامة ، وليس للعلامة علامة ، فإذن ليس الضحك علامة . وكذلك يعرض في سائر المقاييس التي نتيجتها سالبة بأن يقال : الحد الأوسط على الحدين كيفما قيل . — وأيضاً إن الوقت ليس هو زماناً محتاجاً [٢] إليه ، لأن الإله وقتاً وليس الإله زمانٌ محتاجٌ إليه من جهة أنه ليس لله شيء نافع ، لأنه ينبغي أن نضع الحدود هكذا : وقتاً ، وزماناً تحتاج إليه ، وإلهاً [٣] . وأما المقدمات فينبغي أن تقال على نحو ما يقع به الحق ، وذلك قول كلي أن الحدود ينبغي أن توضع كما يسمى كل واحد منها على الانفراد ، مثل إنسان أو خير أو أضداد ، لا : لإنسان ، ولخير ولأضداد . [٤٩ أ]وأما المقدمات فينبغي أن تؤخذ على نحو ما يكون الحق ، كقولك : هذا ضِعْفٌ لهذا ، وهذا من هذا — وما شاكل ذلك .

— ٣٧ —
< أنواع الحمل >

وإما أن يكون هذا موجوداً في هذا وأن يكون هذا صدقاً على هذا فينبغي أن يؤخذ على أنحاء المقولات . وذلك إما أن يقال مرسلاً أو من جهة ؛ وإما أن يقال مبسوطاً أو بتركيب . وكذلك الذي لا يقال على الشيء . فينبغي أن تُتَفَقّد هذه الأشياء وتُحدَّد كما ينبغي .

---

(١) ص : كون .

(٢) ص : محتاج .

(٣) ص : إله .

- ٣٨ -

< تكرار حد بعينه >

وأما الحد المكرر في المقدمات فإنه ينبغي أن يقال مع الحد الأكبر ، لا مع الأوسط ، أعني أنه إن كان قياس أن العدلُ يُعْلمَ أنه خير ، فإنه خير ينبغي أن يقال مع الطرف الأوّل . وبيان ذلك أن يكون اَ يُعلمَ أنه خير[1] و بَ خير و حَ عدل ، فهو صدق أن يقال إن اَ على بَ ، لأن الخير يُعلَم أنه خير [١٠٢ ب] . وأيضاً بَ صدق أن يقال على حَ ، لأن العدل خير . فعلى هذه الجهة يكون أن يُحَلّ القياس . فإن وضع أنه خير مع بَ ، فإنه لا ينحل القياس ألبتة لأنه صدْقٌ أن يقال اَ على بَ . وأما بَ فغير صدق أن يقال على حَ ، لأنه أَن يقال إن العدل خير أنه [2] خير — كذبٌ وغير مفهوم . — وكذلك إن تبين أن الصحيح معلوم من جهة أنه [3] خير أو أن عَنْز — أيّل متوهّمٌ من جهة [4] أنه ليس ، أو أن الإنسان ليتلف من جهة أنه محسوس ، لأنه في كل المقاييس التي ينبغي فيها الحد المكرر ينبغي أن يصير التكرار عند الطرف الأوّل .

وليس وضع الحدود واحداً إذا تبين الشيء مرسلاً أو غير مرسل ، أعني مثل ما إذا تبين أن الخير معلوم أو إذا تبين أنه معلوم ما . ولكن إن تبيّن مرسلاً أن الخير معلوم ، فإنه ينبغي أن يصير الموجود حداً أوسط . — وإن تبين أن الخير معلوم ما ، ينبغي أن يصير الحد الأوسط موجوداً ما . فليكن يعلم أن اَ موجوداً ما ، وبَ موجوداً ما ، و حَ خير ؛ فإذن

---

(١) ت : بما هو خير .
(٢) ت : بما خير .
(٣) ت : أي هو متوهم أنه ليس بموجود .
(٤) ت : أي بما هو محسوس .

تكون نتيجة أن الخير يُعْلَم أنه خير [1] ، لأن موجوداً ما هو علامةٌ للذات الخاصية فإن /٣٥/ صُيِّر الموجودُ حداً أوسط وقيل مرسلاً على الطرف الأصغر ، فإنه لا يكون قياساً أن الخير يُعلَم أنــه خير ، ولكن أنه موجود . فليكن اَ يُعلَم أنه موجود [٤٩ ب] خير ، وبَ موجود ، و حَ خير .

فهو بين أنه على هذا النحو ينبغي أن تؤخذ الحدود في المقاييس التي محمول النتيجة فيها غير مرسل .

— ٣٩ —

< استبدال الأقوال المتساوية >

فينبغي أن تبدل الأسماء بالأسماء إذا كان معناهما واحداً [1] ، والأخبار بالأخبار ، والاسم والخبر . وينبغي أن يؤخذ مكان الخبر اسم ، لأنه أهون /٥/ لوضع الحدود ، مثل أنه إن كان لا فرق بين القول : المظنون ليس هو جنساً للمتوهم ، وبين القول : المتوهم ليس هو بمظنون (لأن معنى الاسم ها هنا وهو معنى الخبر واحد) فإنه ينبغي أن تَعُدَّ الحدود: مظنوناً ومتوهماً .

— ٤٠ —

< استعمال الأداة >

فلأن ليس هو واحداً أن يقال إن اللذة هي خير وإن اللذة هي /١٠/ الخير ، فإنه ليس ينبغي أن يكون وضع الحدود على نحو واحد . ولكن إن

(١) ت : بما هو خير .

(٢) ص : واحد .

كان القياس أن اللذة هي الخير ، فينبغي أن يصير الخير حداً . فإن كان القياس أن اللذة خير [١] فينبغي أن يصير الحد خيراً ، وكذلك في سائر الأشياء [١٠٣ ا] .

- ٤١ -

< تفسير بعض العبارات >

وليس هو واحداً أن يقال إن الذي يوجد فيه بَ في كله يوجد اَ ، وأن يقال في كل الذي يوجد في بَ يوجد في ا ولا معناهما واحد ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون بَ في حـَ ولا في كله . فلتكن بَ خيراً ، ولتكن حـَ أبيض فإن كان يوجد في أبيضٍ ما ، خيرٌ [٢] فهو حق أن يقال إن الأبيض خير [٢] . غير أنه ليس كل أبيض يجب أن يكون خيراً [٢] . فإن كانت اَ في بَ ، وكانت اَ لا تقال على كل ما تقال عليه بَ ، فإنه لا يجب بالضرورة أن تكون اَ ليس فقط لا في كل حـَ، ولكن ولا في حـَ ألبتة يجب أن تكون : < سواء > كانت بَ مقولة على كل حـَ أو كانت مقولة على حـَ فقط . — فإن كانت اَ تقال على كل [٣] ما تقال عليه بَ بالحقيقة ، فإنه يعرض إذا قيلت بَ على شيء كله أن يقال اَ على كل ذلك الشيء . فإن قيلت اَ على [٤] كل الذي عليه تقال بَ فإنه ليس شيء يمنع إن كانت بَ مقولة على حـَ ألا تكون اَ مقولة على كل حـَ أو لا تكون مقولة على حـَ ألبتة . فهو بيِّن في الثلاثة الحدود أنه إن كانت بَ

---

(١) ص : خيراً .

(٣) فوقها : جيد

(٢) ت : في السرياني : على أي شيء كان مما يقال عليه بَ .

(٤) ت : في السرياني : فإن قيلت على الذي تقال عليه بَ كل لكله ، فإنه : أي أن ما يوجد له ب يوجد اَ لكله .

مقولة على كل الشيء، فإن اَ تكون مقولة على كل الشيء ، أعني أن جميع الأشياء التي يقال عليها بَ يقال على كلها اَ . فإن كانت بَ على الكل فـ اَ أيضاً هكذا . فإن كانت بَ ليست مقولة على كل الشيء ، فليس بالضرورة اَ مقولة على كله .

ولا ينبغي أن يُتوهم أنه يعرض شيء محال من وضع الحروف ، لأنا ليس نستعملها على أنها شيء محدود يشار إليه ، ولكن مثل الهندسي الذي /٣٥/ يسمى خطاً قدمياً وخطاً مستقيماً لا عَرْض له ، وليس هو كما نسميه ، ولكن نستعمله هكذا ونقيس على ما نستعمل ، لأنه في الجملة إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة كل إلى جزء آخر نسبته إلى هذا كنسبة كلٍّ إلى جزء ، فإنه ولا من مثل [١٠٣ ب] واحد من هذه تبين المبين [١] ولا يكون قياسٌ ألبتةَ . وأما وضع هذه الحروف فنستعمله لبيان التعليم للمتعلم ، لا أنه محال[٢] أن [٥٠أ] يتبين شيء قياساً بلا هذه ، أعني على جهة ما يتبين الشيء من الأشياء التي يكون فيها [٣] القياس . ولا ينبغي أن في القياس الواحد [٤] ليس كل النتائج بشكل واحد تكون ، ولكن هذه النتيجة بشكل ، وهذه بآخر ، فهو بيِّن أن حل /٥/ المقاييس كذلك .

---

(١) فوقها : المتبين .
(٢) فوقها : لا يمكن .
(٣) فوقها : منها .
(٤) ت : مثل أن من مقدمتين كليتين نتبين نتيجة كلية في الشكل الأوّل وجزئية في الثالث إن كانتا موجبتين ، وفي الأوّل والثاني سالبة كلية إن كانت إحداهما سالبة ، وجزئية في الثالث .

– ٤٢ –
< حل الأقيسة المركبة >

ولأنه [١] + ليس كل مسئلة هي مرتبة في كل شكل ، لكن في واحد واحد ، فبَيِّن من النتيجة في أي شكل ينبغي أن يطلب [١] + .

– ٤٣ –
< رد الحدود >

/١٠/ وكل ما كان مناقضاً لاسم واحد من التي في الحد ، فإنه ينبغي أن يوضع ذلك الاسم الذي نقض من الحد ولا الحد كله ، فإنه يعرض أن لا يضطرب لطول القول مثل أنه إن يتبين أن الماء ليس مشروباً ، فإنه ينبغي أن تصير /١٥/ الحدود : المشروب ، وماء البحر ، والماء .

– ٤٤ –
< حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقية الأقيسة الشرطية >

وأيضاً ليس ينبغي أن نتعاطى حل المقاييس الشرطية ، لأنه ليس يمكن أن يحل من ذلك المكان الموضوع ، لأنها ليس يتبين ما بينه بقياس ، ولكن على تواطؤ يُقِرُّ بهـا كلها ، مثل أنه إن وضع أحـد أنه إن كانت قوّة واحدة /٢٠/ ما ليست للأضداد ولا علم واحد للأضداد ، ثم بعد ذلك تبين أن ليس [٢] قوّة للأضداد [٣] مثل الصحيح والمريض ، وإلا

(١) ت : هذا الفصل المعلم على أوّله وآخره هكذا + لم يوجد في العربي ووجد في السرياني فنقل .

(٢) ت : في السرياني : ليس كل قوّة .

(٣) فوقها : الأضداد .

فقد كان سيكون الشيء الواحد صحيحاً مريضاً . فأن لا تكون للأضداد كلها قوةٌ واحدة ، فإن ذلك قد تبين قياساً . وأما ألا يكون للأضداد كلها علمٌ واحدٌ فإنه لم يتبين قياساً ، /٢٥/ وإن كان ينبغي أن نُقِرَّ به ضرورةً ، ولكن ليس قياساً ، بل عن شريطة . فهذا القول ليس يمكن أن يحل . وأما أن ليس للأضداد قوّة واحدة فيحل ، لأنه قد كان لذلك قياس . وأما القول الآخر فشريطة [1] .

وكذلك القول الذي يرفع إلى المحال ، لأنه ليس يمكن أن يحل كذلك ، /٣٠/ ولكن القياس الذي ينتج المحال يمكن أن يحل لأنه قياساً يتبين . وأما الجزء الآخر منه ، فلا ، لأنه عن شريطة يتبين. وينفصل القول الذي يرفع إلى المحال من المقاييس الشرطية التي ذكرناها من قِبَلِ أن في تيك المقاييس [١٠٤ أ] ينبغي أن يواطأ المكلم ويُقِرّ إن كان يراد منه الإقرار ، مثل أنه إن تبين للأضداد قوةٌ واحدة فإنه يكون للأضداد علم واحد . وأما /٣٥/ في المقاييس التي تُرفَع إلى المحال فإنه بلا تواطؤ ولا تقرير يقرون [2] النتيجة من جهة أن الكذب يكون بَيِّناً ، مثل ما إذا صُيِّر مقدارٌ مشترك للضلع والقطر يعرض أن تكون الأعداد الفرد مساوية للزوج .

وقياسات أخر كثيرة تتبين عن شريطة ، وقد ينبغي أن تُتفقد وتُتعلم تعلماً يقيناً . وأما ما فصول هذه المقاييس الشرطية وعلى كم جهة تكون ، [٤٠/ /٥٠ ف] فسنتكلم فيما نستأنف . وأما الآن ، فليكن هذا بَيناً أنه ليس يكون أن تحل هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد قلنا لأي علة .

---

(١) فوقها : توضع .
(٢) فوقها : تقر .

— ٤٥ —

< رد الأقيسة من شكل إلى آخر >

فكل ما كان من المطلوبات يتبين في أشكال كثيرة فإنه إن كان قِيسَ في واحدٍ من الأشكال ، < فـ > قد تكون أن يحل إلى شكل آخر : مثل القياس السالب الكلي في الشكل الأوّل قد يحل إلى الشكل الثاني ، والذي في الشكل الثاني قد يحل إلى الأوّل ؛ وليس ذلك أبداً ، ولكن أحياناً ؛ وسنبين ذلك فيما نستأنف . — لأنه إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ وبَ موجودة في كل حـَ ، فإن اَ غير موجودة في شيء من حـَ ويكون على هذه الجهة الشكلُ الأوّل . فإن رجعت المقدّمة السالبة يكون الشكلُ الأوسط ، لأن بَ غير موجودة في شيء من اَ وموجودة في كل حـَ . — وكذلك يعرض وإن كان القياس جزئياً مثل ما إذا كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ وب في بعض حـَ ، لأنه إذا رجعت المقدّمة السالبة يكون الشكل الأوسط .

وأما المقاييس الكلية التي في الشكل الثاني فإنها تنحل إلى الشكل الأوّل . وأما الجزئية فواحد منها فقط ينحل إلى الأوّل . وبيان ذلك أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حـَ ، فإذا رجعت المقدّمة السالبة يكون الشكل الأوّل ، لأن بَ تكون غير موجودة في شيء من اَ و اَ موجودة في كل حـَ [١٠٤ ب] . فإن كانت الموجبة عند بَ والسالبة عند حـَ فينبغي أن يصير الحدّ الأوّل حـَ لأنها غير موجودة في شيء من اَ و اَ موجودة في كل بَ ، فإذن حـَ غير موجودة في شيء من بَ . فإذن بَ ليست موجودة في شيء من حـَ لأن السالبة ترجع .

فإن كان القياس جزئياً وكانت السالبة عند الطرف الأكبر ، فإنه ينحل إلى الشكل الأوّل مثل ما إذا كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حـَ ، لأن السالبة إذا رجعت يكون الشكل الأوّل لأن بَ

تكون غير موجودة في شيء من اَ و اَ موجودة في بعض حـَ . — وأما إذا كانت الموجبة عند الطرف الأكبر ، فإن القياس لا ينحل إلى الشكل الأوّل : مثل ما إذا كانت اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في كل حـَ لأن مقدّمة اَ بَ ليس ترجع ، وإن رجعت ليس يكون برجوعها قياس .

وأما مقاييس الشكل الثالث فليس تنحل كلها إلى الشكل الأوّل . وأما مقاييس الشكل الأوّل فكلها تنحل إلى الشكل الثالث .

وبيان ذلك أن تكون اَ موجودة في كل بَ ، وبَ في بعض حـَ لأن الجزئية الموجبة ترجع : تكون حـَ في بعض بَ ، وكانت اَ في كلها . فإذن يكون الشكل الثالث .

وكذلك يعرض إذا كان القياس سالباً ، لأن الجزئية الموجبة ترجع ، فإذن اَ غير موجودة في شيء من ب ، و حـَ موجودة في بعض بَ .

وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فواحد منها فقط لا ينحل إلى [٥١ أ] الشكل الأوّل إذا لم تكن المقدّمة السالبة كلية . وأما الباقية كلها فتنحل . وبيان ذلك أن تقال اَ وبَ على كل حـَ ، فإذن حـَ ترجع على كل واحد منها رجوعاً جزئياً . فإذن حـَ في بعض بَ ، ويكون على هذه الجهة الشكل الأوّل . ومعنى واحد يكون إذا كانت اَ في كل حـَ و حـَ في بعض بَ . وإذا كانت اَ في كل حـَ و بَ في بعضها لأن بَ على حـَ . فإن [١٠٥ أ] كانت بَ في كل حـَ واَ في بعض حـَ فإن الحد الأوّل ينبغي أن توضع بَ ، لأن بَ في كل حـَ، وحـَ في بعض اَ . فإن ن بَ في بعض اَ . ولأن الجزئية الواجبة ترجـــع ، فإن اَ تكون في بعض بَ . وكذلك ينبغي أن نفعـــل إذا كان القياس سالباً كلياً . وبيـــان ذلك أن تكون بَ موجودة في كل حـَ ، واَ غير موجودة في شيء منها ، فـ حـَ تكون بالرجوع في بعض بَ ، واَ غير موجودة في شيء من حـَ ، فإذن يكون الحد الأوسط حـَ . وكذلك أيضاً إذا كانت المقدّمة السالبة كلية والموجبة جزئية لأن اَ تكون غير موجودة في شيء من حـَ و حـَ بالرجوع

تكون في بعض بَ . فإن أخذت المقدّمة السالبة جزئية فليس ينحل القياس إلى الشكل الأوّل ، مثل ما إذا كانت بَ موجودة في كل حـَ /٢٠/ وا َ غير موجودة في بعضها ، لأنه إذا ارتجعت مقدّمة بَ حـَ تصير كلتا (١) المقدّمتين جزئيتين .

وهو بَيِّن أنه في حل الأشكال بعضها إلى بعض المقدّمةُ الصغرى ينبغي أن تعكس في كلا (١) الشكلين ، لأن بعكس هذه كانت تكون النُّقْلة . /٢٥/)

وأما المقاييس التي في الشكل الثاني فالواحد منها ينحل إلى الشكل الثالث ، وأما الآخر فلا ينحل ، لأنه إذا كانت المقدّمة السالبة كلية تنحل . — لأنه إن كانت ا َ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حـَ فإن كلا بَ حـَ يرجعان على ا َ . فإذن تكون بَ غير موجودة في شيء من ا َ ، /٣٠/ وحـَ في بعض ا َ ، فإذن الحد الأوسط ا َ . — فإذا كانت ا َ موجودة في كل بَ وغير موجودة في كل حـَ ، فإن القياس لا ينحل ، لأنه ولا واحدة من المقدّمتين تكون كلية بالرجوع .

وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فتنحل إلى الشكل [١٠٥ ب] الثاني إذا كانت المقدّمة السالبة كلية مثل ما إذا كانت ا غير موجودة في شيء /٢٥/ من حـَ وبَ في كل حـَ أو في بعض حـَ ، لأن حـَ بالرجوع تكون غير موجودة في شيء من ا َ وموجودة في بعض بَ . فإن كانت المقدّمة السالبة جزئية ، فإن القياس لا ينحلّ ، لأن السالبة الجزئية ليس تنعكس .

وهو بَيِّن أن مقاييسَ واحدةً بأعيانها في هذه الأشكال ليس لها

---

(١) ص : كلتي .
(٢) ص : كلي .

انحلال ولا التي في الشكل كانت تنحل ، وسائر المقاييس كلها تنحل إلى الشكل الأوّل . فأما هذه فإنها تتبين برفع الكلام إلى المحال . [٥١ ب].

وهو بَيِّن مما قد قيل كيف ينبغي أن تحل المقاييس وأن الأشكال ينحل بعضها إلى بعض .

– ٤٦ –
< الحدود المحدودة وغير المحدودة في الأقيسة >

وقد يَغفلُ اختلافاً [1] – في أن يقاس على الشيء بإيجاب أو بسلب – المتوهِّمُ بأن القول : « ليس هو هذا » والقول : « هو لا هذا » – يدل على معنى واحد أو على معنى مختلف ، مثل القول : « ليس هو أبيض » ، « وهو لا أبيض » ، لأن هذين القولين ليس يدلان على معنى واحد وليس سالبَ : هو أبيض ، القولُ : هو لا أبيض ، ولكن : ليس هو أبيض . وقياس ذلك هو أن نسبة « يمكن أن يمشي » إلى « يمكن ألا يمشي » ، كنسبة « هو أبيض » إلى « هو لا أبيض » ، وكنسبة « يعلم خيراً » إلى « يعلم لا خيراً » ومعنى القول إنه « يعلم الخير » « وهو عالم بالخير » واحد – وكذلك « يقدر أن يمشي » و « هو قادر أن يمشي » . فإذن ، ومعنى الأقوال المناقضة لهذه واحد : « ليس يقدر أن يمشي » ، « وليس هو قادراً أن يمشي » . فإن كان القول أن « ليس هو قادراً أن يمشي » يدل على ما يدل عليه « هو قادر أن لا يمشي » ، فإنه يجب أن يتفقا معاً في شيء واحد ، لأن الإنسان الواحد يمكنه أن يمشي وألا يمشي .

---

(١) ص : اختلاف . – والمعنى أن المتوهم يغفل هذا الاختلاف بين هذين القولين : « ليس هو هذا » و « هو لا – هذا » .

وأيضاً : « هو عالم بالخير » و « عالم لا بالخير » . فأما الموجبة والسالبة المتناقضتان فليس يمكن أن يتفقا في شيء واحد معاً . فكما أن القول : « ليس يعلم خيراً » « ويعلم لا خير » ليس هو شيئاً واحداً ، كذلك ليس هو شيئاً واحداً القول : « ليس هو خيراً » و « هو (١٠٦ أ) لا خير »، لأن الأشياء التي في نسبة واحدة فإن كان بعضها /٢٠/ مختلفاً فبعضها مختلف . وكذلك ليس القول : « هو لا مساوٍ » و « ليس هو مساوياً » شيئاً واحداً [١] ، لأن القول : « هو لا مساوٍ » ، يقع على شيء ما /٢٥/ موضوع وهو : غير مساو . فأما القول : « ليس هو مساوياً » فليس له شيء موضوع . ولذلك ليس كل شيء : إما أن [٢] يكون مساوياً أو لا يكون مساوياً . والقول أيضاً إن « هذا هو عود ليس بأبيض » و « ليس هو عوداً [٣] أبيض » ليس يتفق معاً في شيء واحد ، لأنه إن كان عوداً ليس بأبيض فهو عود ، /٣٠/ وإن كان ليس هو عوداً أبيض فليس هو بالضرورة عوداً [٣] . فإذن هو بيّن أن ليس سالب القول « هو خير » القول « هو لا خير » . فإذ كان كل واحد من الأشياء إما أن تصدُق عليه الموجبة أو السالبة ، ولم تكن هذه سالبة ، /٣٥/ فبين أنها موجبة ، ولكل موجبة سالبة ، فإذن سالبة هذه : « ليس هو لا خيراً » ؛ ولبعضها إلى بعض نسبة على ترتيب .

وبيان ذلك أن تكون علاقة « هو خير » : اَ ، و « ليس هو خيراً » [٤] : بَ ، و « هو لا خير » : حَ ؛ ولتكن حَ تحت بَ . وأما علامة « ليس هو خير » فـ دَ ، ولتكن د تحت اَ . فكل شيء إما أن توجد فيه اَ وإما

(١) ص : شيء واحد .
(٢) تحتها : فاما .
(٣) ص : عود .
(٤) ص : خير .

بَ . ولكن ليس يتفقان في شيء واحد معاً . وإما حَ وإما ءَ وليس [٥٢ أ] يجتمعان معاً في شيء واحد، والذي يوجد فيه حَ بالضرورة يوجد في كله بَ ؛ لأنه إن كان حقاً أن يقال إن هذا لا أبيض ، فحق أن يقال : إن هذا ليس هو أبيض ،لأنه محال أن يكون الشيء الواحد أبيض وأن يكون لا أبيض ، أو أن يكون عوداً أبيض أو عوداً ليس بأبيض . فإذن إن لم تكن الموجبة فالسالبة . وليس أبداً حَ في بَ ، لأن ما لم يكن عوداً ألبتةَ ، فليس هو عوداً ليس بأبيض [١] . وبالعكس الذي يوجد فيه اَ في كله يوجد ءَ [١٠٦ ب] ، لأنه إما أن يكون فيه حَ أو ءَ ، فلأنه لا يمكن معاً أن يكون أبيض وأن يكون لا أبيض فإن ءَ تكون فيما فيه اَ موجودة، لأنه صدْقٌ أن يقال على ما هو أبيض أنه ليس غير أبيض . وأما اَ فيقال ليس على كل ءَ لأن اَ ليس هي صدقاً أن تقال على ما ليس هو عوداً ألبتةَ إنه عود أبيض . فإذن دَ صدق . وأما اَ فليس صدقاً عليه أنه عود أبيض . فهو بَيِّن أنه ليس يجتمع اَ و حَ في شيء واحد . وأما بَ و ء فقد يجتمعان في شيء واحد .

وكذلك نسبة المقدّمات العدمية إلى المقدّمات المبسوطة بهذا الترتيب . فلتكن اَ : هو مساوٍ ، و حَ : ليس هو مساوياً [٢] و حَ : هو لا مساوٍ ، وءَ : ليس هو لا مساوياً .

وكذلك يعرض في الأشياء الكثيرة إذا كان المحمول موجوداً في بعضها وغير موجود في البعض ، فإن السالبة [٣] تصدق أن أشياء ليس كلها أبيض أو ليس كل واحد منها أبيض. وأما أن كل واحد منها لا أبيض أو كلها

(١) فوقها بالأحمر : لا أبيض .

(٢) ص : مساو .

(٣) بالأحمر في الهامش : « الجزئية ، وليس هو في السرياني » .

لا أبيض فكذب [1] . وكذلك ليس سالبة : كل حي أبيض هي : كل حي لا أبيض ، لأن كليهما كذب ، ولكن ليس كل حي أبيض ، فلأن القول « هو لا أبيض » يدل على غير ما يدل عليه « ليس هو أبيض » ، وكأن القول الواحد هو موجبة والآخر سالبة . فإنه بَيِّنٌ أنه ليس نَحْوُ برهانها [2] واحداً ، مثل أنه إن يوجد حيوان ليس بأبيض ، أو يمكن ألا يكون أبيض ، فحق أن يقال إنه أبيض أو إنه لا أبيض هو نحوٌ واحد بعينه وهو نحو الإيجاب . وذلك أن كلا القولين يبينان بالشكل الأوّل . فإن القول بأنه حق هو ترتب على مثل ترتب الموجود ، وذلك أن سالبة الإيجاب القائل إنه صدق أن يقال إنه أبيض ، ليست القائلة صدق أن يقال إنه لا أبيض ، لكن القائل إنه ليس صدقاً أن يقال إنه أبيض. فإن كان صدقاً أن يقال : [١٠٧ أ] إن كل [3] إنسان هو موسيقوس أو لا موسيقوس ، فينبغي أن يؤخذ كل حي هو [4] موسيقوس أو لا موسيقوس فإنه يتبرهن [5] . وأما أن ليس واحد من الناس موسيقوس ، فإن ذلك يبرهن [6] سلباً على الثلاثة الضروب التي ذكرنا .

وفي الجملة ، إذا كانت اَ بَ هكذا حتى إنه لا يمكن أن يكون معاً [٥٢ ب] في شيء واحد وكل واحدة من الأشياء ، فإنه لا يخلو من أحدهما بالضرورة ، وكانت أيضاً حَـ دَ على هذه الجهة ، وكانت اَ لاحقة لـ حَـ وغير راجعة عليها ، فإن دَ تكون لاحقة لـ بَ غير راجعة

---

(١) فوقها : كذب .

(٢) يمكن أن تقرأ : ليس تجويزها بها واحداً .

(٣) فوقها : ما هو .

(٤) فوقها بالأمر : إن ما هو حيوان .

(٥) فوقها : يتبين بياناً . وبالأحمر في الهامش : افهم من خارج بإيجاب .

(٦) فوقها : يتبرهن .

عليها ، ويمكن أن تجتمع اَ ىَ في شيء واحد، وأما بَ حـَ < فلا يجتمعان >[٢] في شيء واحد . — فليبيّن أوّلاً أن ىَ /٥/ لاحقة لـ بَ ، فلأن كل واحد < من حـَ و ىَ [٢] > بالضرورة ليس يخلو منه إحدى حـَ ىَ والذي فيه يوجد بَ لا يكون فيه حـَ موجودة من جهة أن اَ تنحصر في حـَ و اَ بَ < لا يمكن [١] > أن يجتمعا في شيء واحد معاً ، فإنه بين أن ىَ لاحقة لـ بَ — . وأيضاً لأن حـَ غير راجعة على اَ وكل واحد /١٠/ من الأشياء إما أن يوجد فيه حـَ أو ىَ ، فإن اَ ىَ يمكن أن يكونا في شيء واحد — . وأما بَ حـَ فمحال أن يجتمعا في شيء واحد معاً بل إن اَ منحصرة في حـَ ، وإذن يعرض من ذلك محال . فهو اذن بَيِّن أن بَ غير راجعة على ىَ لأنه يمكن أن تجتمع ىَ اَ معاً في شيء واحد .

فقد يعرض أحياناً أن يُختدَع في هذا الترتيب من أجل أنه /١٥/ لا يوجد المتناقضان على الصواب الذي ليس يخلو [٢] من أحدهما واحد من الأشياء ، مثل أنه إن كان المحال أن تجتمع اَ بَ في شيء واحد [٣] ، والذي يوجد فيه إحداهما فبالضرورة لا توجد فيه الأخرى. وكذلك أيضاً حـَ ىَ والذي يوجد فيه حـَ ففي كله يوجد اَ لأنه يعرض [١٠٧ ب] بالضرورة أن تكون بَ موجودة في الذي توجد فيه ىَ ، وذلك كذب . وبيان ذلك أن توجد زَ سالبة اَ بَ وبَ سالبة حـَ ىَ . فكل شيء بالضرورة إما أن يوجد فيه اَ أو ىَ ، لأنه إما أن توجد فيه الموجبة وإما السالبة . وأيضاً في كل شيء /٢٠/ إما أن توجد حـَ وإما أن توجد حـَ وإما أن توجد بَ ، لأنهما موجبة وسالبة وكان موضوعاً أن اَ موجودة في كل ما يوجد

---

(١) خرم في الأصل .

(٢) ص : يخلوا .

(٣) ورد قوله : من الأشياء ... يجتمع — مكرر في الأصل وضرب فوقه بنقط حمراء .

فيه حـَ . فإذن الذي يوجد فيه ءَ في كله يوجد بَ . وأيضاً لأن كل واحد من الأشياء بالضرورة ليس يخلو من إحدى زَ بَ ، وكذلك ولا من إحدى بَ ءَ وكانت بَ لاحقة لـ ءَ فإن بَ /٢٥/ لاحقة لـ ءَ ، لأن ذلك هو عندنا معلوم . فإذن إن كانت < اَ لاحقة لـ حـَ [١] > فإن بَ لاحقة لـ ءَ . — وذلك كذب ، لأنه بخلاف ذلك < قلنا إن هناك قلباً في[١] > تناسبها هكذا . لأنه ليس بالضرورة كل شيء إما أن يوجد فيه اَ أو <ءَ، ولا [١] > أيضاً بَ أو ءَ لأن ءَ ليس هي سالبة اَ ، لأن سالبة /٣٠/ « الخير » هي : « ليس خيراً » وليس هي « لا خير » ولا « لا — خير » ؛ وسالبة الشر هي « ليس شراً [٢] » وليس هي « لا شر » ، ولا « لا — شر » . وكذلك يعرض في حـَ ء لأن السوالب المأخوذة اثنتان [٣] .

تمت المقالة الأولى من أنالوطيقا الأولى نقلت من نسخة بخط الحسن ابن سوار ، نقلها من نسخة يحيى بن عدي بخطه هذا سنة تسعة وأربعمائة [٤] ...

قوبل به نسخة كتبت أيضاً من خط يحيى بن عدي ، وقوبل بها عليها وقرئت بحضرته فكان موافقاً لها [٥] .

---

(١) خرم في الأصل .

(٢) ص : شر .

(٣) ص : اثنتين .

(٤) هذه العبارة : نقلت ... وأربعمائة ... يظهر أنها بخط مختلف .

(٥) بخط آخر غير السابق .

[١٠٨ أ]　　بسم الله الرحمن الرحيم

/٣٥/ المقالة الثانية من أنالوطيقا الأولى

<خصائص القياس . ـ النتائج الكاذبة . ـ أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس> .

ـ ١ ـ

< تعدد النتائج في الأقيسة >

قد بيّنا في كم شكل ، وبأي مقدّمات ، وكم ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس ؛ وأيضاً ما الأشياء التي ينبغي أن ننظر فيها في إثبات الشيء ونقضه ، /٤٠/ وكيف ينبغي أن نبحث عن الشيء المطلوب في أي صناعة وأيضاً بأي سبيل نأخذ أوائل الأشياء . فلأن المقاييس منها كلية ومنها جزئية ، فإن الكلية أبداً [٥٣أ] تجمع أشياء كثيرة ، وأما الجزئية فالموجبة منها تجمع أشياء كثيرة ، وأما السالبة فإنها تجمع النتيجة فقط ، لأن المقدّمات الأخر تنعكس . وأما السالبة فليس /٥/ تنعكس ، والنتيجة هي شيء مقول على شيء . فالمقاييس الأخر إذن تجمع أشياء كثيرة ، مثل أنه إن تبين أن اَ مقولة على كل بَ أو على بعضها ، فإن بَ /١٠/ بالضرورة

تكون مقولة على بعض اَ ، وإن لم تكن اَ مقولة على شيء من بَ فإن بَ لا تكون مقولة على شيء من اَ ، وذلك بخلاف ما تقدّم . فإن لم تكن اَ في بعض بَ ، فليس بالضرورة بَ غير موجودة في بعض اَ ، لأنه قد يمكن أن تكون في كلها /١٥/ .

فهذه علة عامية لكل المقاييس الكاية والجزئية . وقد يمكن أن نتكلم في المقاييس الكلية على ضرب آخر : أن قياساً واحداً يكون في الحدود الموضوعة للحد الأوسط وللنتيجة ، مثل أنه إن كانت اَ حَ نتيجة بتوسط بَ ، فإن كل ما هو موضوع لـ بَ أو لـ حَ فبالاضطرار على كله يقال /٢٠ أ/، لأنه إن كانت بَ مقولة على ىَ ، و اَ مقولة على كل بَ ، فإن اَ تكون مقولة على كل دَ . وأيضاً [١٠٨ ب] إن كانت حَ مقولة على كل هَ و اَ مقولة على كل حَ ، فإن اَ مقولة على كل هَ . وكذلك يعرض إذا كان القياس /٢٥/ سالباً . — وأما في الشكل الثاني فإن القياس إنما يكون فيما هو موضوع النتيجة فقط ، مثل أنه إن لم تكن اَ مقولة على شيء من بَ ومقولة على كل حَ فإن النتيجة أن بَ ليست مقولة على شيء من حَ . فإن كانت ىَ موضوعة لـ حَ فإنه يتبين أن بَ ليست مقولة على شيء من ىَ . وأما أن بَ ليست مقولة على ما هو موضوع لـ اَ ، فإنه ليس يتبين بقياس . وإن كانت بَ ليست /٣٠/ مقولة على هَ ، إذ كانت هَ موضوعة لـ اَ : ولكن أن بَ ليست مقولة على شيء من حَ قد يبيّن بقياس . وأما أن لا تكون اَ مقولة على بَ فإن ذلك أُخذَ بلا برهان . فإذن ليس من أجل القياس يعرض ألا تكون بَ مقولة على هَ .

فأما في المقاييس الجزئية فإنه لا يعرض مما هو موضوع النتيجة شيء باضطرار ، لأنه لا يكون قياس إذا أخذت هذه المقدّمة جزئية . وأما إن /٣٥/ كان موضوعاً للأوسط فيكون قياس ، غير أنه ليس يكون من أجل

القياس مثل أنه إن كانت اَ مقولة على كل بَ < و[1] > مقولة على بعض حَ فإن ما كان موضوعاً لـ حَ ليس عليه قياس ؛ وما كان موضوعاً لـ بَ يكون عليه قياس ، ولكن ليس من أجل القياس المتقدّم . وكذلك يعرض في سائر الأشكال ، لأن كل ما كان موضوعاً للنتيجة ليس يكون عليه قياس ؛ /٤٠/ وأما الآخر فيكون عليه قياس ، غير أنه ليس من أجل القياسات . وفي القياسات الكلية كان يتبين ما كان موضوعاً للحد الأوسط من مقدّمة /٥٣ ب / غير مبرهنة . فإذن إما ألا يكون ثمت قياسٌ ، وإما ثـمّ وها هنا .

- ٢ -

< الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة ، والإنتاج بالصدق من مقدمات كاذبة ــ في الشكل الأول >

وقد تكون المقدّمتان اللتان منهما يكون القياس أحياناً جميعاً صدْقاً ، /٥/ وأحياناً جميعاً كذباً ، وأحياناً الواحدة صدقاً والأخرى كَذباً ؛ وأما النتيجة فتكون بالاضطرار : إما صدقاً وإما كذباً . /١٠/

أما من مقدّمات صادقة فليس يكون أن يجتمع كذب . وأما من مقدّمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق ، غير أنه ليس لعلة المقدّمات ، لأنه لا تكون القياسات لعلة المقدّمات إذا كانت كذباً . وسنقول فيما نستأنف لأي علة يعرض ذلك . [١٠٩ ا] وهو بيّن من ها هنا أنه لا يمكن أن يجتمع كذب من مقدّمات صادقة ، لأنه إن كان موضوعاً أنه إذا كانت اَ موجودة فبالاضطرار تكون بَ موجودة ، فإنه إذا لم تكن بَ موجودة ، فبالاضطرار أن تكون اَ غير موجودة ، وأنه إن كانت اَ صدقاً فمن

---

(١) خرم في الأصل .

الاضطرار أن تكون بَ صدقاً ، وألا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير /١٥/ موجود معاً ، وذلك محال . ولا ينبغي أن نفهم أن اَ حدٌ واحد يعرض منه شيء باضطرار ، لأنه لا يمكن ذلك ، لأن الشيء الذي يعرض باضطرار هو النتيجة . وأقل ما تجب عنه النتيجة ثلاثة حدود ومقدّمتان ، لأنه إن كان حقاً أن تكون اَ مقولة على كل بَ ، وبَ مقولة على كل حـَ ، فبالضرورة /٢٠/ تكون اَ مقولة على كل حـَ ، وكان ذلك غير ممكن أن يكون كذباً ، وإلا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير موجود معاً ، لأن اَ كما وُضِعَتْ هي مقدّمتان متصلتان ــ . وكذلك يعرض في القياسات السالبة ، لأنه لا يكون /٢٥/ أن يتبين كذبٌ من مقدّمات صادقة .

وأما من مقدّمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق إذا كانت جميعاً كذباً أو الواحدة . إلا أنه ليس أيما اتفق منها ، ولكن الثانية إن هي أخذت كلها كذباً . فإن لم تؤخذ المقدّمة كلها كذباً ، فقد يجوز أن تكون النتيجة صدقاً ، /٣٠/ على أن يكون الكذب في أيما اتفق من المقدّمتين . وبيان ذلك أن تكون اَ مقولة على كل حـَ وغير مقولة على شيء من بَ ، وبَ غير مقولة على حـَ لأن ذلك قد يمكن مثل أن الحي غير مقول على كل شيء من الحجارة ، والحجر غير مقول على واحد من الناس . فإن أخذت اَ مقولة على كل بَ وبَ مقولة على كل حـ ، فإن اَ تكون مقولة على كل حـَ . فإذن قد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت كلتا[1] المقدّمتين كذباً ، لأن كل إنسان حي . وكذلك يعرض في القياسات /٣٥/ السالبة ، لأنه قد يجوز أن تكون اَ غير مقولة على شيء من حـَ ، وبَ غير مقولة على شيء من حـ ، واَ مقولة على كل بَ ، مثل أنه إن أُخِذَتْ حدود وصُيِّر الإنسان الحدّ الأوسط ، فإن الحي غير مقول على شيء من الحجارة ، والإنسان غير مقول على شيء من الحجارة ، والحي مقول على كل إنسان . /٤٠/

---

(١) ص : كلتي .

فإذن إن أخذنا ما هو مقول على كل شيء إنه غير مقول على شيء منه ، وما هو غير مقول عليه إنه مقول على كله ، فإنه يكون من هاتين المقدّمتين — [٥٤أ] وهي كذبٌ — نتيجةٌ صادقة .

وكذلك يتبين [و] إن أخذ كل واحدة من المقدّمتين بعضها كذب [١٠٩ ب] . فإن كانت الواحدة كذباً واتفق أنها المقدّمة الأولى وكانت كلها كذباً كمقدّمة اَ بَ ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً . وأما إن كانت مقدّمة حـَ كلها كذباً فإن النتيجة تكون صدقاً ، وأعني بكلها كذباً المقدّمةَ التي يوجد الصدق في ضدّها ، مثل أنه إن كان الحيوان غير موجود في شيء من الموضوع ، فيؤخذ موجوداً في كله . وإن كان موجوداً في كله يؤخذ غير موجود في شيء منه .

وبيان ذلك أن تكون اً غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ موجودة في كل حـَ . فإن نحن أخذنا مقدّمة بَ حـَ صدقاً ومقدّمة اَ بَ كلها كذباً بأن تؤخذ اَ مقولة على كل حـَ فمحال أن تكون النتيجة صدقاً ، لأن اَ كانت غير موجودة في حـ ، إذ كان ما يوجد فيه بَ لا يوجد في شيء منه اَ ، وبَ موجودة في كل حـَ . — وكذلك لا تكون النتيجـــة صدقاً إذا كانت اَ موجودة في كل ب ، وبَ في كل حـَ وأخذت مقدّمة بَ حـَ صدقاً ومقدّمة اَ بَ كذباً كلها بأن تؤخذ اَ غير مقولة على شيء من بَ ، لأن اَ تكون غير موجودة في حـَ إذ كان ما توجد فيه بَ ففي كله يوجد اَ ، وبَ موجودة في كل حـَ . فهو إذن بيِّن أنه إذا أخذت المقدّمة الأولى كلها كذباً : موجبة كانت أو سالبة ، وكانت الأخرى صدقاً ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً .

فإن لم تؤخذ كلها كذبا فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه إن كانت اَ موجودة في كل حـَ وفي بعض بَ ، وبَ في كل حـَ ، مثل أن الحي موجود في كل قُقْنُس ، وموجود في بعض الأبيض وأما الأبيض ففي

كل قُقْنُس ، فإنه إن أخذت اَ موجودة في كل بَ ، و بَ موجودة في كل حـَ تكون اَ موجودة في كل حـَ حقاً ، لأن كل قُقْنُس حي . وكذلك يعرض [و] إن كانت مقدّمة اَ بَ سالبة، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة في بعض بَ /٢٥/ وغير موجودة في شيء من حـَ وتكون بَ موجودة في كل حـَ : مثل أن الحي موجود في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من الثلج ، والأبيض في كل ثلج . فإن أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ في كل حـَ ، فإن اَ تكون غير موجودة في شيء من حـَ .

فإن أخذت مقدّمة اَ بَ صدقاً ، ومقدّمة بَ حـَ كلها كذباً ، فإن /٣٠/ النتيجة تكون صدقا إذا كانت مقدّمة بَ حـَ كلها كذبا . وكذلك يعرض إذا كانت مقدّمة اَ بَ سالبة ، لأنه يمكن أن تكون اَ غير [١١٠ أ] موجودة /٣٥/ في شيء من بَ حـَ مثل الجنس في الأنواع التي تحت جنس آخر كالحي ، فإنه غير موجود في الموسيقى وفي الطب ، والموسيقى ليست موجودة في الطب . فإذا أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ موجودة في كل حـَ ، [٥٤ ب] فإن النتيجة تكون صدقاً .

وإن لم تكن مقدّمة بَ حـَ كلها كذباً ، بل بعضها ، فإن النتيجة أيضاً تكون صدقاً لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ موجودة في كل واحد من بَ حـَ وتكون بَ موجودة في بعض حـَ مثل الجنس في النوع والفصل ، /٥/ كالحي : فإنه موجود في كل إنسان وفي كل مشاء . وأما الإنسان فإنه موجود في بعض المَشّاء ، لا في كله . فإذن اَ إن كانت موجودة في كل بَ ، وأخذت بَ موجودة في كل حـَ ، فإن اَ تكون موجودة في كل حـَ ؛ وذلك قد كان حقاً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة اَ بَ سالبة ، لانه /١٠/ يمكن ألا تكون اَ موجودة في شيء من بَ حـَ وتكون بَ موجودة في بعض حـَ : مثل الجنس في نوع وفصل من جنس آخر ، كالحي فإنه لا يوجد في

شيء من العقلي ولا في شيء من الفكري ، فأما العقلي فإنه موجود في بعض الفكري . فإذن إن أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وأخذت بَ موجودة /١٥/ في كل حَ ، فإن اَ تكون غير موجودة في شيء من حَ — وذلك قد كان حقاً .

وأما في القياسات الجزئية فقد يمكن — إذا كانت المقدّمة الأولى كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً — أن تكون النتيجة صدقاً . وقد يمكن أيضاً أن تكون /٢٠/ النتيجة صدقاً إذا كان بعض المقدّمة الأولى كذباً وبعض الأخرى صدقاً . وقد يعرض أيضاً ذلك إذا كانتا جميعاً كذبا ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَ : مثل الحي ، فإنه غير موجود في شيء من الثلج وموجود في بعض الأبيض ، والثلج موجود في بعض /٢٥/ الأبيض ، فإن وُضِعَ الحد الأوسط ثلجا ، والطرف الأول حيا ، وأخذت ا موجودة في كل بَ ، وبَ موجودة في بعض حَ ، فإن مقدمة اَ بَ تكون كلها كذبا ومقدمة بَ حَ صدقا ، وتكون النتيجة حقاً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة اَ بَ سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة في كل بَ /٣٠/ وغير موجودة في بعض حَ وتكون بَ موجودة في بعض حَ ، كالحي فـــإنه موجود في كل إنسان وغير موجود في بعـــض الأبيض . وأمـــا الإنسان فموجود في بعض الأبيض . فإذن إن وضع الإنسان حدا أوسط وأخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وبَ في بعض حَ وكانت مقدمة اَ حَ كلها كذبا ، /٣٥/ فإن النتيجة تكون صدقا [١١٠ ب] .

وكذلك يعرض إن كانت مقدمة اَ بَ بعضها كذبا ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ في بعض بَ وفي بعض حَ وتكون بَ موجودة في بعض حَ : كالحي ، فإنه موجود في بعض الجيد وفي بعض الكبير ، /٥٥ ا/ والجيد موجود في بعض الكبير . فإذن إن أخذت اَ موجودة في كل ب ، وبَ

موجودة في بعض حـَ ، وكان بعض مقدمة اَ بَ كذباً ومقدمة بَ حـَ صدقاً، فإن النتيجة تكون صدقاً . — وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة اَ بَ سالبة، لأن بيان ذلك يكون بالحدود المتقدمة بعينها وبنحو ما أُخِذَت .

وأيضاً إن كانت مقدمة اَ بَ صدقاً [١] ومقدمة بَ حـَ كذباً [٢] ، فإن النتيجة تكون صدقاً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ موجودة في كل بَ وموجودة /٥/ في بعض حـَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حـَ : كالحي، فإنه موجود في كل قُقْنُس وفي بعض الأسود، والقُقْنُس غير موجود في شيء من الأسود ، فإذن إذا أخذت اَ موجودة في كل بَ ، وبَ في بعض حـَ ، فإن النتيجة تكون صدقاً إذا كانت مقدمة بَ حـَ كذبا . وكذلك يعرض إن كانت مقدمة /١٠/ اَ بَ سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ غير موجودة في شيء من حـَ مثل الجنس في النوع الذي من جنس آخر والعرض الذي لأنواع الجنس كالحي فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض . وأما العدد /١٥/ فغير موجود في شيء من الأبيض . فإن وُضِع العددُ حداً أوسط وأخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وبَ في بعض حـَ فإن اَ تكون غير موجودة في بعض حـَ وذلك قد كان حقاً . ومقدمة اَ بَ حق ، وبَ حـَ كذب .

وكذلك تكون النتيجة صدقاً ، وإن كانت مقدمة اَ بَ كذباً ومقدمة /٢٠/ بَ حـَ كذبا ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ موجودة في بعض بَ وفي بعض حـَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حـَ ، مثل أنه إن كانت بَ ضد حـَ وكانتا جميعاً عَرَضين في جنس واحد كالحي ، فإنه في بعض الأبيض /٢٥/ وفي بعض الأسود . وأما الأبيض فغير موجود في شيء من الأسود . فإذن إذا أخذت اَ موجودة في كل بَ وبَ موجودة في بعض حـَ ،

---

(١) ص : صدق .

(٢) ص : كذب .

فإن النتيجة تكون حقاً . وكذلك يعرض [و] إن أخذت مقدّمة اَ بَ سالبة . وبيان ذلك من هذه الحدود التي تقدمت وبنحو ما وُضِعَتْ .

وأيضاً إن كانت كلتا المقدمتين كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه /٣٠/ قد يمكن أن تكون ا غير موجودة في شيء من حـَ مثل الجنس [١١١ا] في النوع الذي من جنس آخر وفي العـَرَض الذي لأنواعه : مثل الحي ، فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض والعدد غير موجود /٣٥/ في شيء من الأبيض . فإن أخذت اَ موجودة في كل بَ وبَ في بعض حـَ ، فإن النتيجة تكون صدقاً والمقدمتان جميعاً كذبٌ . — وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة اَ بَ سالبة ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حـَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حـَ : /٤٠/ كالحي ، فإنه موجود في كل قُقْنُس وغير موجود في بعض الأسود ، والقُقْنُس /٥٥ ب/ غير موجود في شيء من الأسود . فإذن إذا أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وبَ موجودة في بعض حـَ ، فإن اَ تكون غير موجودة في بعض حـَ ، فالنتيجة صدق والمقدمات كذب .

— ٣ —

< الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن يجتمع صدق من مقدمات كاذبة : < سواءٌ > كانت كل واحدة من المقدمتين كلها كذباً أو بعضها ، أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كلها كذباً : أيما منهما اتفق ، /٥/ أو كانت الواحدة كلها كذباً وبعض الأخرى كذباً [١] . وذلك يكون

---

(١) ص : كذب .

إما في القياسات الكلية وإما في الجزئية .

لأنه إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حـَ ، فإن بَ تكون غير موجودة في شيء من حـَ : كالحي ، فإنه غير موجود في شيء من الحجارة وموجود في كل فرس . فإن وضعت هذه المقدمات على ضد ما هي بأن تؤخذ اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من ءَ فإن النتيجة تكون صدقاً من مقدمات كلها كذب . — وكذلك يعرض إن كانت اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من ءَ ، لأن القياس في ذلك واحد . وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت الواحدة كلها كذباً والأخرى كلها صدق ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ موجودة في كل واحد من بَ حـَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حـَ : كالجنس في الأنواع التي ليس بعضها تحت بعض ، مثل الحي فإنه موجود في كل إنسان وفي كل فرس ، والفرس غير موجود في واحد من الناس . فإن أُخِذَ الحيُّ موجوداً في الواحد ، غير موجود في الآخر ، فإن المقدمة الواحدة تكون كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً ، وتكون النتيجة كلها صدقاً : في أي ناحية صُيِّرَتْ السالبة . وكذلك يعرض إن كان بعض المقدّمة الواحدة [١١١ ب] كذباً وكل الأخرى صدقاً ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة في بعض بَ وفي كل حـَ . وأما بَ فغير موجودة في شيء من حـَ : كالحي ، فإنه موجود في بعض الأبيض وفي كل غُراب ، والأبيض غير موجود في واحد من الغربان . فإن أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حـَ ، فإن مقدمة اَ بَ يكون بعضها كذباً وكل مقدمة اَ حـَ صدقاً ؛ وأما النتيجة فصدق في أي ناحية صُيِّرتْ السالبة . والبرهان في ذلك بهذه الحدود التي تقدمت . وكذلك أيضاً يعرض إن كان بعض المقدمة الموجبة كذباً والسالبة صدقاً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حـَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حـَ : مثل الحي ، فإنه في بعض الأبيض وغير

موجود في شيء من القير ، والأبيض غير موجود في شيء من القير. فإذن إن أخذت اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حـَ فإن بعض مقدمة اَ بَ حق ، وأما النتيجة فحق . وكذلك يعرض إن كانت كل واحدة من المقدمتين بعضها كذباً ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة في بعض بَ وبعض حـَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حـَ : مثل الحي ، فإنه موجود في بعض الأبيض وبعض الأسود وأما الأبيض فغير/٥٦أ/ موجود في شيء من الأسود . فإن أخذت اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حـَ ، فكل واحدة من المقدمتين بعضُها كذبٌ والنتيجة صدقٌ ، وكذلك يعرض وإن حُوِّلَتْ السالبةُ . وبيان ذلك من تلك الحدود .

وكذلك أيضاً يعرض في القياسات الجزئية ، لأنه ليس شيء يمنع من أن تكون اَ موجودة في كل بَ وبعض حـَ وتكون بَ غير موجودة في بعض حـَ : كالحي ، فإنه موجود في كل إنسان وفي بعض الأبيض . فإن أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حـَ ، فإن المقدمة الكلية تكون كلها كذباً والجزئية كلها صدقاً . وأما النتيجة فصدق . وكذلك يعرض إذا صُيِّرَتْ مقدّمة اَ بَ موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ وغير موجودة في بعض حـَ وتكون بَ غير موجودة في بعض حـَ : مثل الحي ، فإنه ليس بموجود في غير المتنفس وغير موجود في بعض الأبيض ، وغير المتنفس ليس بموجود في [١١٢ ا] بعض الأبيض . فإن وضعت ا موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض حـَ فإن مقدّمة اَ بَ الكلية كلها كذب ، ومقدّمة اَ حـَ صدق ، وأما النتيجة فتكون صدقاً .

وكذلك يعرض إن وضعت الكلية صدقاً والجزئية كذباً ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ حـَ وتكون غير موجودة في بعض حـَ : كالحي ، فإنه ليس بموجود في واحد من الأعداد ولا في غير

المتنفس ، والعدد ليس بموجود في بعض ما هو غير متنفس . فإن وضعت اَ غير موجودة في شيء من بَ < وموجودة في بعض[1] حَ فإن > النتيجة والمقدّمة الكلية تكونان صدقاً ، والمقدّمة الجزئية كذباً .

وكذلك يعرض إن وُضِعَتْ المقدّمةُ الكليةُ واجبةً ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة في كل واحدة من بَ حَ وتكون بَ غير موجودة في بعض حَ كالجنس في النوع والفصل : مثل الحي ، فإنه موجود في كل إنسان وكل مَشّاء ، والإنسان غير موجود في كل مَشّاء . فإذن إن اخذَتْ اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَ فإن المقدّمة الكلية تكون صدقاً والجزئية كذباً . وأما النتيجة فتكون صدقاً . وهو بيّنٌ أنه إذا كانت المقدّمتان كذباً . فقد تكون النتيجة صدقاً ، إذ كان يمكن أن تكون ا موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَ ، وتكون بَ غيرموجودة في بعض حَ . لأنه إذا أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَ ، فإن كلتا[2] المقدّمتين تكونان كذباً ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض اذا كانت المقدّمة الكلية موجبة والجزئية سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَ وتكون بَ غير موجودة في بعض حَ : كالحي ، فإنه غير موجود في شيء من العلم وموجود في كل إنسان ، وأما العلم فغير موجود في كل إنسان . فإن /٥٦ ب/ أخذت موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَ ، فإن كلتا المقدّمتين تكونان كذباً ، وأما النتيجة فصدق .

---

(١) تصحيح بالهامش .

(٢) ص : كلتي .

- ٤ -

< الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثالث >

وأما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت المقدّمتان كلتاهما كذباً ، أو بعضُها ، أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كذبا ، أو كان بعضُ الواحدة كلها كذباً والأخرى كلُّها صدقاً وبخلاف ذلك وكيفما أمكن أن تُغَيّرُ المقدّماتُ ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كل واحدة من اَ بَ غير موجودة في شيء من حَـ . وأما اَ فتكون موجودة في بعض بَ مثل الإنسان والمَشّاء ، فإنهما ليسا بموجودين في واحد مما هو غير متنفس ، وأما الإنسان فموجود في بعض المَشّاء ، فإن أخذت اَ و بَ موجودتين في كل حَـ ، فإن كل واحدة من المقدّمتين تكون كلها كذباً ، وأما النتيجة فصدق .

[١١٢ ب] وكذلك يعرض إذا كانت الواحدة سالبة والأخرى موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون بَ غير موجودة في شيء من حَـ و اَ موجودة في كل حَـ وتكون اَ غير موجودة في بعض بَ : مثل أن الأسود غير موجود في شيء من القُقْنُس ، والحي موجود في كل قُقْنُس ، فالحي غير موجود في كل شيء أسود . فإذن إن أخذت بَ موجودة في كل حَـ واَ غير موجودة في شيء من حَـ فإن اَ تكون غير موجودة في بعض بَ ، والنتيجة صدق والمقدمتان جميعاً كذب .

فإن كانت كل واحدة من المقدّمتين بعضها كذب فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كلتا اَ و بَ موجودتين في بعض حَـ وتكون اَ موجودة في بعض حَـ كالأبيض والجَيّد فإنهما موجودان في بعض الحي ، والأبيض موجود في بعض الجيد . فإن وُضِعَتْ كلتا اَ بَ موجودتين في كل حَـ فإن كلتا المقدّمتين تكونان كذبا والنتيجة صدقا .

وكذلك يعرض إن وضِعت مقدّمة اَ حَـ سالبة ، لأنه لا شيء يمنع أن

تكون اَ غير موجودة في بعض حـَ وتكون بَ موجودة في بعض حـَ وتكون اَ غير موجودة في كل بَ ، كالجيّد فإنه غير موجود في بعض الحي . وأما الأبيض فغير موجود في كل جيد . فإذن إن أخذت اَ غير موجودة في شيء من حـَ و بَ موجودة في كل حـَ فإن كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب والنتيجة صدق . وكذلك يعرض إن أخذت المقدّمة الواحدة كلها كذبا والأخرى كلها صدقا ، لأنه قد يمكن ان تكون كلتا اَ بَ موجودتين في كل حـَ وتكون اَ غير موجودة في بعض بَ ، كالحي والابيض : فإنهما موجودان في كل قُقْنُس ، والحي غير موجود في كل أبيض .

فإذْ قد أثبتت هذه الحدود فإنه إن أخذت بَ موجودة في كل حـَ و اَ غير موجودة في كلها ، فإن مقدّمة بَ حـَ تكون كلها صدقاً ومقدّمة اَ حـَ كلها كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض إن كانت مقدّمة بَ حـَ كذبا ومقدّمة اَ حـَ صدقا ، والحدود التي في ذلك هي : أسود ، وقُقْنُس ، وغير متنفس .

وكذلك أيضاً يعرض إذا أخذنا كلتا المقدّمتين موجبتين ، لأنه لا شيء /٥٧ ا/ يمنع أن تكون بَ موجودة في كل حـَ وتكون اَ موجودة في بعض بَ : كالحي ، فإنه موجود في كل قُقْنُس ، والأسود غير موجود في واحد من القُقْنُس ، والأسود موجود في بعض الحي . فإذن إن أخذت اَ و بَ موجودتين في كل حـَ ، فإن مقدّمة بَ حـَ تكون كلها صدقا ومقدّمة اَ حـَ كلها كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض إن حوّلت مقدّمة اَ حـَ صدقا [١١٣ ا] ، لأن البرهان على ذلك بهذه الحدود التي تقدّمت . وكذلك قد تكون النتيجة صدقا إذا كانت المقدّمة الواحدة كلها صدقاً وبعض الأخرى كذبا ، لأنه قد يمكن أن تكون بَ موجودة في كل حـَ وتكون اَ موجودة في بعض حـَ .

وأما اَ فموجودة في بعض بَ : مثل ذي الرجلين ، فإنه موجود في كل إنسان ، والجيد غير موجود في كل إنسان ، والجيد موجود في بعض ذي الرجلين . فإن أخذت اَ وبَ موجودتين في كل حـَ ، فإن مقدّمة بَ حـَ تكون كلها صدقا ، وبعض مقدّمة اَ حـَ كذبا ، وأما النتيجة فصدق . /١٥/

وكذلك يعرض إن أخذت مقدّمة اَ حـَ صدقاً ومقدّمة بَ حـَ كذبا ، لأن البيان على ذلك إذا حُوِّلَتْ المقدّمات بهذه الحدود التي تقدّمت .

وكذلك يعرض إذا أخذت المقدّمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة ؛ فلأنه قد يمكن أن تكون بَ موجودة في كل حـَ واَ موجودة في بعض حـَ ، /٢٠/ فإذا كانت المقدّمات هكذا فقد تكون اَ غير موجودة في كل بَ . فإن أُخِذتْ بَ موجودة في كل حـَ و اَ غير موجودة في شيء من حـَ ، فإن المقدّمة السالبة يكون بعضها كذبا و يكون كل الأخرى صدقا ، وتكون أيضاً النتيجة صدقا . فلأنه قد تبين أنه اذا كانت اَ غير موجودة في شيء من حـَ و بَ موجودة في بعضها ، فإنه يمكن أن تكون اَ غير موجودة /٢٥/ في بعض بَ ، فإنه بيِّن أنه اذا كانت مقدّمة اَ حـَ كلها صدقاً ، وبعض مقدّمة بَ حـَ كذبا ، فإن النتيجة قد تكون صدقا ، لأنه إن اخذت اَ غير موجودة في شيء من حـَ و بَ موجودة في كل حـَ ، فإن مقدّمة اَ حـَ تكون كلها صدقا وبعض مقدّمة بَ حـَ كذب .

وهو بَيِّن في القياسات الجزئية أنه لا محالة قد يجتمع من مقدّمات كاذبة /٣٠/ نتيجةٌ صادقة ، لأن البرهان على ذلك يتبين بالحدود التي استعملت في القياسات الكلية . أما في التي في القياسات الموجبة منها فتستعمل في الموجبة من الجزئية . وأما التي في السالبة ، ففي السالبة من هذه ، لأنه لا فرق في وضع الحدود إذا كان المحمول غيرَ موجود في شيء من الموضوع /٣٥/ وأُخِذ موجوداً في كله ، أو كان موجوداً في بعضه فأخذ موجودا في كله .

فهو بيّنٌ أنه إذا كانت النتيجةُ كذباً فبالضرورة يكون بعض المقدّمات كذبا أو كلها . فإذا كانت النتيجة صدقا ، فليس باضطرار أن تكون المقدّمات صدقا ، لا بعضُها ولا كلُّها ، بل قد تكون النتيجة صدقا من غير أن تؤخذ في القياسات مقدّمةٌ صدقٌ ، ولكن ليس باضطرار . والعلة في ذلك [١١٣ ب] أنه إذا كان اثنان لهما هذه النسبة لبعضها إلى بعض فإنه إذا كان أحدهما موجوداً ، فبالاضطرار أن يكون الآخر . فإنه إذا لم /٥٧ ب/ يكن الآخر موجوداً ، فبالاضطرار لا يكون أحدهما موجوداً . وإذا كان موجودا ، فليس باضطرار أن يكون أحدهما موجودا . وإذا وضِع أن أحدهما موجود أو غير موجود ، فمحالٌ أن يكون الآخر بعينه موجودا باضطرار بوجود أحدهما وعدم وجوده ، أعني مثل ما إذا كانت اَ أبيض فبالضرورة تكون بَ عظيما ، وإذا لم تكن اَ أبيض فبالضرورة تكون بَ عظيما ، لأنه إذا كان شيء ما أبيض وهو اَ ، فإن شيئا ما بالضرورة يكون عظيما وهو بَ . وإذا كانت بَ عظيما فإن حَ لا يكون أبيض ، فيلحق باضطرار إذا كانت اَ أبيض ألا تكون حَ أبيض . فإذا كان اثنان وكان بوجود أحدهما يوجد الآخر باضطرار ، وإذا لم يكن الآخر فبالضرورة لا يكون أحدهما . فإذا لم يكن بَ عظيما ، فليس يمكن أن يكون اَ أبيض ؛ فإن كان إذا لم يكن اَ أبيض يلحق باضطرار أن يكون بَ عظيما ، فإنه قد يعرض ضرورةً إذا لم تكن بَ عظيما أن تكون بَ بعينها عظيما ، وذلك مُحال : لأنه إن لم تكن بَ عظيما فإن اَ لا تكون أبيض بالضرورة ، وكان يُظَنّ أنه يجب إذا لم يكن اَ أبيض أن تكون بَ عظيما ، فإن اَ لا تكون أبيض بالضرورة ، وكان يظن أنه يجب إذا لم تكن اَ أبيض أن تكون بَ عظيما ؛ فإنه يعرض إذا لم تكن بَ عظيما أن تكون بَ بعينها عظيما كما تبين بالثلاثة الحروف .

— ٥ —

< البرهان الدوري في الشكل الأول >

وأما التبيين الذي يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ النتيجة وإحدى المقدّمتين فتُجمع منهما المقدّمة الباقية المأخوذة في القياس الأوّل . مثل أنه إن احتيج أن يتبين أن اَ موجودة في كل حَ ، ثم تبين ذلك بـ بَ ، فإن أخذت اَ موجودة في كل حَ وحَ موجودة في كل بَ ، فإن اَ تكون موجودة في كل بَ . وأما أوّلاً فأخذت المقدّمة بالعكس أن بَ موجودة في كل حَ ، فإن احتيج أن تتبين أن بَ موجودة في كل حَ فإن ذلك يتبين إذا أخذت اَ مقوله على كل حَ التي كانت نتيجة ؛ وأخذت بَ مقولة على كل اَ التي كانت أوّلا مأخوذة بالعكس أن اَ مقولة على كل بَ وليس يكون أن تَبينَ القضايا بعضُها من بعض على غير هذه الجهة . لأنه إن أُخِذ حدٌّ آخرُ وسطاً ، فإن التبيين لا يكون بالدور ، لأنه لا يوجد على هذه الجهة أشياءُ بتةً يكون كل واحد منها مستعملا في تبيين الآخر ؛ وإن أخذ من المقدّمات شيء فبالضرورة يكون المأخوذ مقدّمة واحدة ، لأنه إن أُخِذتا جميعاً ، رَجَعَتْ النتيجةُ الأولى ، ولكن ينبغي [١١٤ ا] أن تكون مخالفة لها . أما في الحدود التي لا تنعكس ، فإن مقدّمة القياس الواحدة تكون غير متبرهنة ، لأنه لا يكون أن تبين بهذه الحدود أن الثابت الأوسط والأوسط في الأوّل . وأما في المنعكسة فقد تبين كل قضايا القياس بعضُها من بعض ، مثل ما إذا كانت حدود اَ بَ حَ منعكسة بعضُها على بعض . وبيان ذلك أن تكون قضية اَ حَ مبرهنة بتوسط بَ وأيضاً قضية اَ بَ بالنتيجة وعكس مقدّمة بَ حَ . وكذلك تتبين قضية بَ حَ بالنتيجة وعكس مقدّمة اَ بَ . وينبغي أن تبين مقدّمتا حَ بَ بـ اَ ، /٥٧ ا/ لأن هذه فقط استعملت غير مبرهنة . فإن أخذت بَ موجودة في كل حَ وحَ في كل اَ ، يكون قياس لـ بَ إلى اَ ، وأيضاً إن أخذت حَ

موجودة في كل اَ و اَ موجودة في كل بَ ، فإن حـَ بالضرورة تكون موجودة في كل بَ . ففي كلا [1] هذه القياسين أخذت مقدّمة حـَ اَ غير /٥/ مبرهنة، لأن المقدّمات الأخـَر مبرهنة . فإذن إن نحن برهنا هذه القضية تكون جميع القضايا مُبرهـَنةً بعضُها ببعض . فإن أخذت حـَ موجودة في كل بَ ، وبَ في كل اَ ، فإن كلتا [2] المقدّمتين توجد مبرهنتين ، وتكون حـَ بالضرورة /١٠/ موجودة في كل اَ . فهو إذن بـَينٌ أن في الحدود الراجعة بعضُها على بعض فقط تكون البراهين التي تكون بالدور . فأما [3] في الأخـَر فلا تكون كما قلنا أوّلا . /١٥/

ويعرض في هذه البراهين التي بالدور أن يستعمل الشيء المبرهن مقدّمةً في تبيين ما كان يُبَرْهِـنُه . وأما في القياسات السالبة فهكذا تتبين القضايا /٢٠/ بعضُها من بعض . ولتكن بَ موجودة في كل حـَ ، و اَ غير موجودة في شيء من بَ فالنتيجـة أن اَ غير موجودة في شيء من حـَ . فإن كان أيضاً ينبغي أن يتبين أن اَ غير موجودة في شيء من بَ التي كانت أوّلا /٢٥/ مقدّمة ، فلتكن اَ غير موجودة في شيء من حـَ و حـَ موجودة في كل بَ ، لأن على هذه الجهة تكون المقدّمة بالعكس . فإن كان ينبغي أن نبرهن أن بَ موجودة في كل حـَ ، فليس ينبغي أن تعكس مقدّمة اَ بَ كمثل الآخر ، لأن القول إن : « بَ غير موجودة في شيء من اَ » و « اَ غير موجودة في شيء من بَ » — مقدّمةٌ واحدة لا فرق بينهما ، ولكن ينبغي أن يقال إن ما لا يوجد اَ في شيء منه ، بَ موجودة في كله . فلتكن اَ غير موجودة في شيء /٢٠/ من حـَ التي كانت نتيجة ، ولتكن بَ موجودة في كل ما لا توجد اَ في شيء منه . فإذن بَ موجودة في كل حـَ بالضرورة .

---

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلتي .

(٣) ت : مـُصْلَح من السرياني .

فقد صار كل واحدة من القضايا الثلاث نتيجة . والبيان الذي بالدور هو أن تؤخذ النتيجة وإحدى المقدّمتين بالعكس فتنتج منهما المقدّمة الباقية.

وأما في القياسات الجزئية ، فليس يكون أن تبرهن المقدّمة الكلية من المقدّمات الأخَر ، وأما الجزئية فقد تكون . فهو بيّن أنه لا يمكن أن تبرهن الكلية ، لأن الشيء الكلي إنما يتبين من المقدّمات الكلية ، والنتيجة ليست كلية ؛ والبرهان ينبغي أن يكون من النتيجة وإحدى المقدّمتين .

/٥٨ ب/ ومن بعدُ فإنه لا يكون قياس ألبتةَ إذا أُخِذَتْ المقدْمة الصغرى منعكسة ، لأن [1] كلتا المقدّمتين تكونان جزئيتين . وأما المقدّمة الصغرى فقد تبرهن . فلتبرهن اَ أنها مقولة على بعض حَ بتوسط بَ ، فإن أخذت بَ موجودة في كل اَ وبقيت النتيجة على حالها ، فإن بَ تكون موجودة في بعض جَ ويكون الشكل الأوّل ، والحدّ الأوسط اَ . وإذا كان القياس سالبا فليس يمكن أن تبرهن المقدّمة الكلية للعلة التي قلنا أوّلا . وأما الجزئية فتبرهن إن انعكست مقدّمة اَ بَ كمثل ما في القياسات الكلية . كقولنا : كل ما ليس يوجد اَ في بعضه ، فإن بَ توجد في بعضه ، لأنه لا يكون قياس على جهة أخرى ، لأن المقدّمة الصغرى سالبة .

- ٦ -
< البرهان الدوري في الشكل الثاني >

وأما الشكل الثاني فليس يكون أن تبرهن الموجبة بهذا النحو . وأما السالبة فتبرهن . أما الموجبة فإنها لا تبرهن من جهة أنه ليس كلتا [2] المقدّمتين موجبتين ، لأن النتيجة سالبة ، والموجبة فكانت تبرهـــن ، بموجبتين .

---

(١) ص : كلتي .
(٢) ص : كلتي .

وأما السالبة فهكذا تبرهن : فلتكن اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حـَ ، فالنتيجة أن بَ غير موجودة في شيء من حـَ ويكون الشكل الثاني والحدّ الأوسط بَ .

فإن أخذت مقدّمة اَ بَ سالبة والأخرى موجبة ، يكون الشكل الأوّل ، لأن حـَ موجودة في كل اَ و بَ ، غير موجودة في شيء من حـَ ، فإذن بَ غير موجودة في شيء من اَ ؛ فاَ غير موجودة في شيء من بَ ؛ وليس يكون قياسا من النتيجة وإحدى المقدّمتين. فإذا أخذت مقدّمة أخرى يكون قياس .

فإن لم يكن القياس كلياً ، فليس تبرهن المقدمة الكلية للعلة التي قلنا أوّلا . وأما الجزئية فتبرهن إذا كانت الكلية موجبة. فلتكن اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حـَ ، فالنتيجة أن بَ غير موجودة [١١٥ ا] في بعض حـَ . فإن أخذت بَ موجودة في كل اَ وغير موجودة في كل حـَ ، فإن اَ تكون غير موجودة في بعض حـَ والحدّ الأوسط بَ . فإن كانت الكلية سالبة ، فليس تتبرهن مقدّمة اَ حـَ إذا انعكست مقدّمة اَ بَ ، لأنه يعرض إما أن تكون كلتا [1] المقدّمتين سالبتين وإما أن تكون الواحدة سالبة . فإذن ليس يكون قياس . وكذلك يكون التبيين كما كان في القياسات الكلية ، إن قيل : إن الذي يكون بَ غير موجودة في بعضه ، فإن اَ تكون موجودة في بعضه .

– ٧ –

< البرهان الدوري في الشكل الثالث >

وأما الشكل الثالث إذا كان كلتا [1] المقدّمتين كليتين ، فليس

---

(١) ص : كلتي .

يمكن أن /٥٩ ا/ نبرهن بالدور ، لأن الكلية إنما تبرهن بالمقدّمات الكلية ، والنتيجة التي في هذا الشكل أبداً هي جزئية . فإذن هو بيّنٌ في الجملة أنه لا يمكن أن تبرهن المقدّمة الكلية في هذا الشكل . — فإن كانت المقدّمة الواحدة كلية والأخرى جزئية ، أحياناً يكون برهانٌ ، وأحياناً لا يكون . فإذا كانت كلتا المقدّمتين موجبتين ، وكانت الصغرى كلية ، يكون قياسٌ . وأما إذا كانت الكبرى كلية ، فإنه لا يكون قياسٌ . وبيان ذلك أن أن تكون اَ موجودة في كل حَ ، وبَ في بعض حَ ، والنتيجة اَبَ ، فإن أخذت حَ موجودة في كل اَ . فقد تبين أن ا حَ موجودة في بعض بَ ، وأما أن بَ في بعض حَ فلم يتبين ، وإن كان لازما بالضرورة إذا كان حَ في بَ أن يكون بَ في بعض حَ . ولكن ليس هو واحداً أن يقال إن شيئاً موجود في آخر وآخر في شيء بعكس قول . ولكن ينبغي أن يزاد في القول أنه كل شيء موجود في آخر ، فإن الآخر موجود في شيء . فإذا زيد ذلك ، ليس يكون القياس من النتيجة وإحدى المقدّمتين فقط. — فإن كانت بَ موجودة في كل حَ ، واَ في بعض حَ ، فإن نتيجة اَ حَ تكون بيّنة إذا أخذت حَ موجودة في كل بَ و اَ في بعض بَ ، لأنه يلزم ضرورة أن تكون اَ في بعض حَ ، إذ كان الحد الأوسط بَ والحدود اَ بَ حَ . — وإذا كانت إحدى المقدّمتين موجبة والأخرى سالبة وكانت الموجبة كلية ، فالمقدّمة الأخرى تنتج . وبيان ذلك أن تكون بَ موجودة في كل حَ و اَ غير موجودة في كل حَ ، فالنتيجة أن اَ غير موجودة في كل بَ فإن أخذ مع النتيجة أن حَ موجودة في كل بَ ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون كل اَ غير موجودة في بعض حَ إذا كانت بَ [١١٥ ب] واسطة . — وأما إذا كانت السالبة كلية ، فإن المقدّمة الأخرى لا تنتج إلا على نحو ما قيل قبلُ إن أخذ كل ما لم يوجد في بعض هذا ، فإن الآخر موجود فيه ، مثل ما أن تكون اَ غير موجودة في شيء من حَ و بَ في بعض حَ ، والنتيجة أن اَ غير موجودة في بعض بَ . فإن أخذ أن كل ما لم تؤخذ اَ في

بعضه فحـَ موجودة /٣٠/ في بعضه ، فإنه يجب أن تكون حـَ موجودة في بعض بَ ، وليس يمكن على نحوٍ آخر أن تعكس المقدّمة الكلية فتبرهن الأخرى .

فقد تبين أن التبيين الذي يكون بالدور في الشكل الأوّل يكون بالشكل /٣٥/ الأوّل والثالث . فإذا كانت النتيجة موجبة ، كان التبيين بالشكل الأوّل . وإذا كانت سالبة ، كان بالشكل الثالث : لأنه يؤخذ أن ما لا يوجد في شيء منه هذا ، فالآخر في كله ، وأما في الشكل الثاني إذا كان القياس كلياً فإن البيان يكون به وبالشكل الأوّل والثالث . وأما في الشكل الثالث ، فإن البيان /٤٠/ يكون بهفي المقاييس كلها . وهو أيضاً بـَيِّن أن في الشكل الثاني والثالث المقاييس التي لا تتبين بها إما أن تكون على الدور إما أن تكون ناقصة .

– ٨ –
< انعكاس القياس في الشكل الأول >

/٥٩ ب/ وأما انعكاس القياس فهو أن نبين [١] بانعكاسِ نتيجةِ القياس : إما على أن الحد الأكبر ليس بموجود في الأوسط ، وإما أن الأوسط ليس بموجود في الأصغر . لأنه يجب ضرورة إذا عكست النتيجة وأخذ معها إحدى المقدّمتين أن تبطل الأخرى ، لأنها إن لم تبطل ، ولا النتيجة [٢] /٥/ تبطل .

وانعكاس النتيجة بالتناقض والتضاد مختلف ، لأنه ليس قياس واحد

---

(١) تحتها : بينا .
(٢) أي لا تبطل النتيجة إن لم تبطل المقدّمة الأخرى .

يكون (١) بكلا الانعكاسين ؛ وذلك يتبين فيما يتلو من القول . والمتناقضات هي : كل ولا كل ، وبعض ولا واحد ؛ والمتضادات هي : كل ولا واحد ، وبعض ولا بعض. فليكن بَـيِّنا أن اَ مقولة على كل حـَ بتوسط بَ ، فإن أُخِـذ أن اَ غير مقولة على شيء من حـَ ومقولة على كل بَ تكون غير مقولة على شيء من حـَ . فإن كانت اَ غير مقولة على شيء من حـَ ، و بَ مقولة على كل حـَ ، فإن اَ غير مقولة على بعض بَ وليس غير مقولة على شيء منه ، لأنه لا يمكن تبيين العامىّ (٢) بالشكل الثالث . وفي الجملة ، ليس يكون أن تنقض المقدّمة الكبرى نقضاً عامّيا بانعكاس النتيجة ، لأنها أبداً تُنْقَض بالشكل الثالث ، وذلك أنّا بَيَّنَّا < أن > كلتا (٣) المقدّمتين لا محالة تكون على الطرف الأصغر . — وكذلك يعرض في المقاييس السالبة : فليكن (٤) بَيِّنا أن اَ غير موجودة في شيء من حـَ بتوسط بَ ، فإن أُخِذَتْ اَ موجودة في كل حـَ وغير موجودة في شيء من بَ ، فإن بَ [١١٦ ا] غير موجودة في شيء من حـَ . وإذ كانت اَ و بَ في كل حـَ ، فإن اَ في بعض بَ ، ولكن لم تكن في شيء منها .

فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن المقاييس تكون متناقضة وليست بعاميّة ، لأن إحدى المقدّمتين تكون جزئية ، فإذن فالنتيجة تكون جزئية . فليكن قياسٌ موجِب ، وليرتجع هكذا . فإذن إن كانت اَ غير موجودة في كل حـَ وموجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في كل حـَ . وإن كانت اَ غير موجودة في كل حـَ ، فإن اَ غير موجودة في كل بَ . — وكذلك يعرض في القياس السالب أنه إذا كانت اَ موجودة في

---

(١) ص : بكلي .
(٢) العامى : الكلي .
(٣) ص : بنا كلتي .
(٤) ص : بين .

بعض حـَ وغير موجودة في شيء من بَ ، فإن بَ غير موجودة في بعض حـَ ، ليس ولا في شيء منها . وأيضاً إن كانت اَ في بعض حـَ و بَ في كل حـَ كما أخذت في القياس الأوّل ، فإن اَ تكون في بعض بَ .

وأما في المقاييس الجزئية إذا ارتجعت النتيجة بالتناقض ، فإن [1] كلتا المقدّمتين تبطلان . وأما إذا ارتجعت بالتضاد فإنه ولا واحدة منهما تبطل ، /٦٠ أ/ لأنه ليس يعرض فيها كنحو ما يعرض في المقاييس العامية من إبطال المقدّمات بانعكاس النتيجة . فليكن مُنْتِجاً أن اَ مقولة على بعض حـَ ، فإن أخذ أن اَ غير موجودة في شيء من حـَ و بَ في بعض حـَ ، فإن اَ غير موجودة في بعض بَ . وإن كانت اَ غير موجودة في شيء من حـَ ، وموجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حـَ . فإذن كلتا المقدّمتين تبطلان . فإن انعكست النتيجة بالتضاد فليس تبطل ولا واحدة من المقدّمتين ، لأنه إن كانت اَ غير موجودة في بعض حـَ وموجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في بعض حـَ ، ولكن ليس تبطل المقدّمة الأولى ، لأنه يمكن أن تكون بَ في بعض حـَ ، ويمكن ألا تكون ، وأما على مقدّمة اَ بَ فليس يكون قياس بتة ، لأنه إن كانت اَ غير موجودة في بعض حـَ ، و بَ موجودة في بعضها ، فإنه ولا واحدة من المقدّمات تبطل.— وكذلك إن كان القياس سالباً ، لأنه إن أخذت اَ موجودة في كل حـَ تبطل كلتا المقدّمتين . فإن كانت اَ موجودة في بعض حـَ ، فإنه ولا واحدة منهما تبطل . والبرهان على ذلك قد تقدّم .

— ٩ —

< انعكاس القياس في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني فإنه لا يمكن إبطال [١١٦ ب] المقدّمةالكبرى

---

(١) ص : كلتي .

بالتضاد كيفما كان انعكاس النتيجة ، لأن النتيجة أبداً تكون في الشكل الثالث . وفي هذا الشكل لا يكون قياسٌ عاميّ . وأما إبطال الصغرى فيمكن على نحو ما تنعكس النتيجة ، أعني بذلك أنه إن كان انعكاس النتيجة بالتضاد كان إبطال المقدّمة بالتضاد ، وإن كان بالتناقض كان إبطال المقدّمة بالتناقض . ــ وبيان ذلك أن تكون اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حـَ ، والنتيجة بَ ولا على شيء من حـَ . فإن أخذت بَ موجودة في كل حـَ وأضيف إليها مقدمة اَ بَ ، فإن اَ تكون موجودة في كل حـ ، لأن القياس يكون في الشكل الأوّل . فإن كانت بَ موجودة في كل حـَ ، واَ غير موجودة في كل حـَ ، فإن اَ ليست موجودة في كل بَ ، والقياس في الشكل الثالث . ــ فإن انعكست نتيجة بَ حـَ بالتناقض ، فإن المقدمات تبطل بالتناقض. وذلك أنه إن كانت بَ موجودة في بعض حـَ ، واَ ليست بموجودة في شيء من حـَ ، فإن اَ ليست بموجودة في بعض بَ . وأيضاً إن كانت بَ موجودة في بعض حـَ ، واَ في كل بَ ، فإن اَ في بعض حـَ . فهو بَيِنّ أن المقاييس مناقضة . ــ وكذلك [1] يمكننا أن نبين في هذه المقدمات وإن اختلف وضعها في هذا الشكل .

فإن كان القياس جزئياً وانعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحد من المقدمتين تبطل ، كمثل ما ولا في الشكـــل الأوّل [2] . فإن كان انعكاس النتيجـــة بالتناقض ، فكلتا المقدمتين تبطل [3] . وبيان ذلك أن توضع اَ ليست بموجودة في شيء من بَ ، وموجودة في بعض حـَ ، والنتيجة بَ حـَ ، فإن وضعت أن بَ في بعض حـَ ، وأضيف إلى ذلك مقدمة اَ بَ ، تكون النتيجة أن اَ ليست بموجودة في بعض حـَ ، وغير موجودة في بعضها .

---

(١) ص : يمكنا .

(٢) أي : وكذلك لا تبطل في الشكل الأوّل .

(٣) ص : تبطلان .

/٤٠/ وأيضاً إن كانت بَ موجودة في بعض حـَ ، واَ في بعض حـَ ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه ولا واحدة من المقدمتين أُخِـذَتْ كلية . فإذن ليس تبطل مقدمة اَ بَ. فإن انعكست النتيجة بالتناقض، فإن كلتا[1] المقدمتين/٦٠ب/ تبطل ، لأنه إن وُضِعَتْ بَ موجودة في كل حـَ ، و اَ ليس في شيء من بَ ، فإن اَ ليست في شيء من حـَ ، وقد كانت في بعض حـَ . وأيضاً إن كانت في كل حـَ ، و اَ في بعض حـَ ، فإن اَ تكون في بعض بَ .

وكذلك يمكننا [2] أن نبين في القياس الذي كليته موجبة .

– ١٠ –

< انعكاس القياس في الشكل الثالث >

[١١٧ ا] وأما في الشكل الثالث إذا انعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدّمتين تنتقض ، وذلك في كل مقاييسه . فإذا انعكست النتيجة بالتناقض انتقضت كل واحدة من المقدّمتين في كل المقاييس . — فلنبين أن ا في بعض بَ موجودة ، ولتؤخذ حـَ واسطة ، ولتكن المقدّمات /١٠/ كلية. فإن أخذت اَ غير موجودة في بعض بَ ، و بَ في كل حـَ ، فإنه ليس يجتمع من ذلك شيء على اَ و حـَ ، ولا أيضاً إن أخذت اَ غير موجودة في بعض بَ ، وموجودة في كل حـَ يكون قياس على بَ و حـَ . وكذلك يتبين في المقدّمات التي ليست كلية ؛ لأنه < في القياس المعكوس[3] > النتيجة /١٥/ إما أن تكون المقدّمتين جزئيتين لا محالة ، وإما أن تكون المقدّمة التي عند الطرف الأصغر كلية . وعلى هذه الجهة لم يكن قياس ، لا في الشكل الأوّل

(١) ص : كلتي ... تبطلان .
(٢) ص : يمكنا .
(٣) خرم في الأصل بمقدار ٣ كلمات .

ولا في الشكل الثاني . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كل /٢٠/ واحدة من المقدّمتين تبطل ، لأنه إن لم تكن اَ موجودة في شيء من بَ و بَ موجودة في كل حـَ ، فإن اَ لا تكون موجودة في شيء من حـَ . وأيضاً إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حـَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حـَ . وكذلك يعرض إذا كانت إحدى المقدّمتين جزئية ، لأنه إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ موجودة في بعض حـَ ، فإن اَ غير موجودة في بعض حـَ . فإن كانت اَ غير موجودة /٢٥/ في شيء من بَ وموجودة في كل حـَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حـَ .

وكذلك يعرض في القياس السالب . وبيان ذلك أن تبرهن اَ أنها غير موجودة في بعض بَ ، وأن تكون مقدّمة ب حـَ موجبة ، ومقدّمة اَ حـَ سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . فإذا أخذ ضدّ النتيجة /٣٠/ < ف > ليس يكون قياس ، لأنه إن كانت اَ في بعض بَ ، و بَ في كل حـَ ، فإنه لا يكون قياس على اَ و حـَ ، ولا إذا كانت اَ في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حـَ يكون قياس على بَ و حـَ . فإذن ليس تبطل المقدّمات بعكس النتيجة على الضدّ . وأما إذا عكست على التناقض ، فإن المقدّمات تبطل ، لأنه إن كانت اَ موجودة في كل بَ ، و بَ /٣٥/ في كل حـَ ، فإن اَ موجودة في كل حـَ ، ولكنها كانت غير موجودة في شيء من حـَ . وأيضاً إن كانت اَ موجودة في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حـَ ، فإن بَ غير موجودة (١) في شيء من حـَ ، ولكنها كانت موجودة في كل حـَ [١١٧ ب] . — وكذلك يتبين في المقدّمات التي ليست كلية ، لأن مقدّمة اَ حـَ تكون كلية سالبة ، والأخرى جزئية موجبة . فإنه إن كانت اَ موجودة في كل بَ و بَ في بعض حـَ ، فإن اَ تكون في بعض حـَ ، /٤٠/ ولكنها كانت غير موجودة في شيء من حـَ . وأيضاً إن كانت اَ موجودة

---

(١) ص : موجدة ، وهو تحريف ظاهر .

في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حـَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حـَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حـَ ؛ فإن كانت اَ موجودة /٦١ ا/ في بعض بَ و بَ في بعض حـَ ، فإنه ليس يكون قياس . ولا أيضاً إذا كانت اَ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حـَ يكون قياس. فهو بين أن على الجهة الأولى تنقض < المقدّمات[1] > . وأما على هذه الجهة فإنها لا تنقض .

فقد تبين مما قلنا كيف يكون القياس في كل شكل[2] ، إذا انعكست النتيجة ؛ ومتى يكون مضادّا للمقدّمـة ، ومتى يكون مناقضاً ؛ وأن في الشكل الأوّل تكون المقاييس ، إذا انعكست ، بالشكل الثاني والثالث ، وأن المقدّمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تبطل بالشكل الثاني والثالث ؛ وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تبطل بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثاني تكون إذا انعكست النتيجة بالشكل الأوّل والثالث ؛ وأن المقدّمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تنقض بالشكل الأوّل ، وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تُنْقَض بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثالث فإنها تكون بالانعكاس في الشكل الاوّل والثاني : وأن المقدّمة التي عند الطرف الأكبر منه تُنْقَض أبداً بالشكل الأوّل ، وأما التي عند الطرف الأصغر فبالشكل الثاني تنقض .

فقد تبين ما الانعكاس في المقاييس ، وكيف يكون القياس ، وأيها في كل واحد من الأشكال .

---

(١) خرم في الأصل .

(٢) في الهامش : « في السرياني : في واحد من الأشكال » .

- ١١ -

< الرفع إلى المحال في الشكل الأول >

وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه يبين إذا وضعت نقيضة النتيجة /٢٠/ وأضيف إليها مقدّمة أخرى . ويكون في الأشكال كلها ، لأنه شبيه بالقياس المنعكس ، غير أن الفصل بينهما أن القياس المنعكس يكون بعد كون قياسٍ قبله وإحدى كلتا [1] المقدّمتين . وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه ليس يكون بعد قياسٍ قبله ، ولا بعد إقرارٍ بنقيضة /٢٥/ ما فيه من المحال ، لما في نقيضة المحال من بيان الصدق ، وأما الحدود في كلا [2] القياسين فعلى نحوٍ واحد يجري ، [١١٨ ا] والمقدّمات فيهما غير مختلفة، مثل أن تكون اَ موجودة في كل بَ بتوسط حَ . فإن وضعت اَ : إما غير موجودة في كل بَ ، وإما ولا في شيء من بَ ؛ وكانت اَ موجودة في كل حَ بالحقيقة ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون حَ : إما غير موجودة /٣٠/ في شيء من بَ ، وإما غير موجودة في كل بَ ، وذلك محال . فإذن الموضوع كذب ؛ فنقيضة الموضوع إذن صدق . — وكذلك يكون في سائر الاشكال ، لأن كلَّ ما قَبِلَ من الأشكال الانعكاسَ ، فإنه قابلٌ للقياس الذي بالخلف فكل المسائل تبين بالخلف في كل الأشكال ، ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها /٣٥/ تبين في الشكل الثاني والثالث فقط ؛ فأما في الأوّل ، فلا . وبيان ذلك أن توضع اَ غير موجودة في كل بَ أو غير موجودة في شيء من بَ ، فإن تضاف إليها مقدّمة أخرى من أي الناحيتين اتفق : إما بأن تكون حَ موجودة في كل اَ ، وأمّا بأن تكون بَ موجودة في كل حَ ، لأن على هذه الجهة يكون الشكل الأوّل . فإن كان موضوعنا

---

(١) ص : كلتي .

(٢) ص : كلي .

أن اَ ليست بموجودة /٤٠/ في كل بَ ، ثم أضيف إليها مقدّمة أخرى من أي الناحيتين اتفق ، فإنه لا يكون قياس ، فإن كان الموضوع أن اَ ليست موجودة في شيء من بَ ، /٦١ ب/ ثم أضيف إلى ذلك مقدّمة بَ حـَ ، فإنه يكون قياس على الكذب ؛ وأما على الموضوع ، فلا ؛ لأنه إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ في كل حـَ ، فإن اَ غير موجودة في شيء من حـَ ، وذلك محال . فإذن القول /٥/ بأن اَ ليست في شيء من بَ ، كذبٌ . ولكنه ليس متى كان هذا القول كذبا فضدّه صدق . فإن أضيف إلى الموضوع مقدّمة حـَ اَ ، فإنه لا يكون قياس . ولا أيضاً إذا كان الموضوع أن اَ ليست في كل بَ . فإذن هو بـَينّ أن الكلية الموجبة ليست تبين بالخلف في الشكل الأوّل .

/١٠/ وأما الجزئية الموجبة والسالبة : الكلية منها والجزئية ، فإنها تبين بالخلف في الشكل الأوّل. وبيان ذلك أن يكون موضوعنا أن اَ [١١٨ ب] غير موجودة في شيء من بَ ، وأن توجد بَ موجودة في كل حـَ أو في بعضها . فإذن يلزم ضرورةً أن تكون اَ إما غير موجودة في شيء من حـَ وإما غير /١٥/ موجودة في كل حـَ ، وذلك محال ، لأن وجود اَ بَ في كل حـَ من الصدق . فإن كان ذلك كذبا ، فإن اَ موجودة في بعض بَ . فإن أخذت المقدمة الأخرى عند اَ ، فإنه لا يكون قياس ؛ ولا أيضاً إذا وضع ضدُّ النتيجة يكون أيضاً قياس . فهو إذن بـَينّ أنه ينبغي أن توضع نقيضة ما نريد تبيينه .

/٢٠/ وليكن أيضاً موضوعنا أن تكون اَ موجودة في بعض بَ ، ولتؤخذ حـَ موجودة في كل اَ . فإذن حـَ موجودة في بعض بَ ، وذلك محال . فإذن الموضوع كذب . فإذ كان ذلك هكذا ، فإن اَ غير موجودة في شيء من بَ . وكذلك يعرض أن تحدث مقدمة اَ حـَ سالبة . فأما إذا أضيف إلى الموضوع مقدمة /٢٥/ بَ ، فإنه لا يكون قياس . فإن وُضِعَ

الضدُّ ، فإنه يكون قياسٌ ويَعـْرِضُ المحالُ . وأما الموضوع فلا يتبرهن . وبيان ذلك أن تكون اَ موجودة في كل بَ ، وأن تكون مقدّمة حـَ اَ كلية موجبة . فإذن يلزم ضرورةً أن تكون حـَ موجودة في كل بَ ، وذلك محال . فإذن هو محالٌ أن يقال إن اَ موجودة في كل بَ ، /٣٠/ ولكن ليس متى كان ذلك كذبا وجبَ ضرورةً أن يكون ضدّه صدقا ، أعني بالضد أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ . وكذلك يعرض إن أخذت المقدّمة الأخرى عند بَ ، لأنه يكون [1] قياس وينتج المحال ؛ وأما [2] الموضوع فإنه لا يَصِحُّ . فإذن ينبغي أن يكون موضوعنا كلية موجبة ، لأنه إن كانت اَ في كل بَ ، وكانت حـَ موجودة في كل اَ ، فإن حـَ موجودة /٣٥/ في كل بَ . فإن كان ذلك محالاً فإن موضوعنا محال .

وكذلك يَعـْرِض إن أخذت المقدّمة الأخرى عند بَ ، وأيضاً كمثل ذلك يَعـْرِضُ إن أخذت مقدّمة حـ اَ سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . فإن كانت المقدّمة سالبة عند بَ ، فإنه ليس ينتج شيء بَتّةً . فإن كان موضوعنا جزئية موجبة ، فإنه ليس ينتج من ذلك جزئيةٌ سالبة ، ولكن كلية [١١٩ ا] سالبة ، لأنه ان كانت اَ موجودة في بعض بَ ، و حـَ /٤٠/ موجودة في كل اَ ، فإن حـَ موجودة في بعض بَ . فإن كان ذلك محالا ، فإنه كذب أن يقال إن اَ موجودة في بعض بَ . فهو إذن صدق أن يقال /٦٢ ا/ إن اَ غير موجودة في شيء من بَ . فإذا تبين أن اَ غير موجودة في شيء من بَ فإنه ينقض مع الكذب الصدق ، لأن اَ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في بعضها .

/٥/ وأيضاً ليس من قِبَلِ الموضوع عـَرَضَ المحالُ ، لأن الموضوع

---

(١) في الهامش : « نسخة أخرى : لأنه لا يكون قياس ، وينتج المحال » .

(٢) الموضوع = المفروض ، الفرض .

صدق ، ومن الصدق لا يكون أن ينتج الكذب ، لأن اَ موجودة في بعض بَ بالحقيقة . فإذن لا ينبغي أن يكون موضوعنا جزئية موجبة ، ولكن كلية موجبة .

فهو إذن بَيِّنٌ أنه لا ينبغي أن يوضع ضد ما نريد < وضعه[1] > ، ولكن نقيضه في كل المقاييس ، لأن على هذه الجهة يلزم القولَ الاضطرارُ ، ويكون محموداً ؛ لأنه إن كان على كل شيء إما أن تصدق الموجبة وإما السالبة ، فإنه إذا تبرهن أن السالبة ليست صدقا فالموجبة لا محالة صدق ؛ وأيضاً إن لم تكن الموجبة صدقا ، فالسالبة لا محالة صدق .

وأما المقدّمات المتضادة فليست كذلك ، لأنه ليس يلزمُ ضرورةً إذا كانت الكلية السالبة كذبا ، أن تكون الكلية الموجبة صدقا ؛ ولا هو أيضاً من الرأي المحمود إذا كانت إحداهما كذبا أن تكون الأخرى صدقا .

– ١٢ –

< الرفع إلى المحال في الشكل الثاني >

فقد تَبَيَّنَ أن كل المسائل تتبين في الشكل الأوّل بالخُلْف ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها لا تتبين في هذا الشكل بالخلف ، ولكنها تتبين في الشكل الثاني والثالث . وبيان ذلك ألا تكون اَ موجودة في كل بَ ، وأن تكون اَ موجودة في كل حَ . فإذا كان ذلك هكذا ، فإنه يجب أن تكون حَ غير موجودة في كل بَ ، وذلك محال ، لأنه تبين أن حَ موجودة في كل بَ . فإذن الموضوع كذب ؛ فإذن نقيضه صدق : وهو أن اَ موجودة في كل بَ . — فإذن إن كان الموضوع ضدّها يريد أن ينتج فإنه يكون قياس وينتج المحال ؛ غير أنه يتبين لنا ما نريد بيانه ، لأنه إن كانت

---

(١) خرم لم يبق منه إلا بعض نقط .

اَ غير موجودة في شيء من بَ /٣٠/ وموجودة في كل حـَ ، فإن حـَ غير موجودة في شيء من بَ ، وذلك محال ، فإذن هو كذب أن تكون اَ غير في شيء من بَ . ولكن ليس إذا كان ذلك كذبا كان ضدّه صدقا : أعني بذلك أن تكون اَ موجودة في كل بَ .

فإذا اردنا أن نبين أن اَ موجودة في بعض بَ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن اَ غير موجودة في شيء من بَ ، ثم نأخذ أنها موجودة في كل حـَ ؛ /٣٥/ لأنه إذا أخذت هذه المقدّمات يجب أن تكون حـَ غير موجودة [١١٩ ب] في شيء من بَ . فإن كان ذلك محالا ، فإنه يجب لا محالة أن أن تكون اَ موجودة في بعض بَ . — فإن كان موضوعنا أن اَ غير موجودة في بعض بَ ، فإنه يعرض ما عرض في الشكل الاول . — وأيضاً ، ليوضع أن اَ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حـَ ، فيلزم ضرورةً أن تكون حـَ غير موجودة في بعض بَ ، ولكنها كانت موجودة في كلها . فإذن موضوعنا /٤٠/ كذب . فإذن اَ غير موجودة في شيء من بَ .

فإذا اردنا أن نبين أن اَ غير موجودة في كل بَ ، فليكن موضوعنا أن اَ في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حـَ ، فيلزم ضرورة أن تكون حـَ /٦٢ ب/ غير موجودة في شيء من بَ . وذلك محال : فهو إذن صدق أن يقال إن اَ غير موجودة في كل بَ .

فقد تبين أن جميع المقاييس التي بالخلف تكون في الشكل الثاني .

— ١٣ —

< الرفع إلى المحال في الشكل الثالث >

وكذلك تعرض في الشكل الثالث . — وبيان ذلك أن تكون اَ غير موجودة /٥/ في بعض بَ ، و حـَ موجودة في كل بَ ، فإذن اَ موجودة

في بعض حـَ . فإن كان ذلك محالا ، فإنه كذبٌ أن يقال إن اَ غير موجودة في بعض بَ ، وصدق أن يقال إن اَ موجودة في كل بَ .

فإن كان موضوعنا أن اَ غير موجودة في شيء من بَ ، فإنه يكون قياس ويَعْرِض المحالُ ، ولكن ليس يتبين لنا ما نريد بيانه ، لأنه إن كان موضوعُنا ضدَّ ما نريد بيانه ، فإنه يعرض مثلُ ما عرض فيما تقدّم من الأشكال . فإذا أردنا أن نبين أن اَ موجودة في بعض بَ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن اَ غير موجودة في شيء من بَ ، وحـَ موجودة في بعض بَ . فإذن اَ غير موجودة في بعض حـَ . فإن كان ذلك كذبا ، فإنه صِدْقٌ أن تكون اَ موجودة في بعض بَ . — فإذا أردنا أن نبين أن اَ غير موجودة في شيء من بَ ، فليكن موضوعنا أنها موجودة في بعض بَ . ولتؤخذ حـَ موجودة في كل بَ ، فإذن يلزم ضرورةً أن تكون اَ موجودة في بعض حـَ ، ولكن لم تكن في شيء منها . فإذن كذبَ أن يقال إن اَ موجودة في بعض بَ . فإن كان موضوعنا أن اَ موجودة في كل بَ ، فإنه لا يتبين لنا ما نريد بيانه ، ولكن ينبغي ان يكون هذا الموضوع إذا نحن أردنا أن نتبين أن اَ غير موجودة في كل بَ ، لأنه إن كانت اَ موجودة في كل بَ ، و حـَ موجودة في بعض بَ ، فإن اَ تكون موجودة في بعض حـَ ،< ولكنا سلـّمنا أن > ذلك مما ليس هو ،[١٢٠ ا] فإذن كذب أن يقال إن اَ موجودة في كل بَ ، وصدق أن يقال إنها ليست في كل بَ . — فإن كان موضوعنا أن اَ موجودة في بعض بَ ، فإنه يعرض مِثْلُ الذي عرض فيما تقدّم .

فهو بـَيـِّن في جميع المقاييس التي بالخلف أنه ينبغي أن توضع أبداً نقيضةُ ما نريد بيانه ، وهو بـَيـِّن أيضاً أن في الشكل الثاني قد تـَبين الموجبةُ من جهةٍ ؛ وفي الشكل الثالث قد تبين الكلية .

– ١٤ –

< الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان المستقيم >

والفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخُلْف أن الذي بالخلف يضع ما نريد إبطاله ، إذ يسوق إلى كذب مُقَرٍّ به : وأما المستقيم فإنه يبتدي من مقدّمات مُقَرٍّ بها صِدْقاً [١] . وكلا البرهانين من مقدّمات مُقَرٍّ بها ، إلا أن المستقيم يكون من المقدمات التي عنها القياس ؛ وأما الذي بالخُلْف فإحدى مقدمتيه من مقدّمات القياس المستقيم ، والأخرى نقيضة النتيجة . وفي المستقيم ليس يجبُ ضرورةً أن تكون النتيجة معروفةً قبل كون القياس . وأما الذي بالخُلف فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع نقيضها ،ولا فرق في ذلك[٢] بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة.وكل الذي يتبين باستقامة القياس فقد يبين بالخُلف ؛ وكل الذي يتبين بالخُلف ، فقد يبين باستقامةٍ وبحدودٍ واحدة .

/٦٣ أ/ وإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الأوّل ، فإن القياس المستقيم يكون في الشكل الثاني والثالث : أما السالب منها ففي الشكل الثاني ، وأما الموجب ففي الثالث . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثاني ، يكون قياسه المستقيم بالشكل الأوّل في كل المسائل . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثالث ، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأوّل والثاني : أما الموجبات ففي الأوّل ، وأما السالبات ففي الثاني .

وبيان ذلك أن نُبَيِّن في الشكل الأوّل بالخلف أن اَ ليست موجودة في شيء من بَ ، أو ليست موجودة في كل [٣] بَ ، فوضعنا أن

---

(١) ص : صدق .

(٢) ص : بأن تكون ... لعله تحريف وصوابه ما أثبتناه .

(٣) في الهامش : « نسخة : في بعض ب » .

اَ في بعض بَ ، فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأوّل . وقياس ذلك المستقيم في الشكل /١٥/ الثاني ، وهو أن توجد حـَ موجودة في كل اَ وغير موجودة في شيء من بَ ؛ فإذن هو بين أن اَ غير موجودة في شيء من بَ . وكذلك [١٢٠ ب] يعرض إن تبين في الشكل الأوّل بالخلف أن اَ غير موجودة في كل بَ بوضعنا أنها موجودة في كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ حـَ موجودة في كل اَ وغير موجودة في كل بَ ، وكذلك يعرض /٢٠/ إن أخذت مقدّمة حـَ سالبة . وأيضاً ليكن منتجاً في الشكل الأوّل بالخلف أن اَ موجودة في بعض بَ بوضعنا أن اَ غير موجودة في شيء من بَ . فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأوّل . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثالث ، وهو أن تؤْخذ بَ موجودة في كل حـَ ، و اَ في كل حـَ أو في بعضها . فإذن اَ موجودة في بعض بَ . وكذلك يعرض إن أخذت بَ أو اَ موجودة في بعض حـَ .

وأيضاً لنبرهن في الشكل الثاني بالخلف أن اَ موجودة في كل بَ بوضعنا أن اَ ليست في كل بَ وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأوّل ، وهو أن تؤخذ اَ موجودة في كل حـَ ، و حـَ في كل بَ ، فإذن اَ في كل بَ . وكذلك يعرض إن بُرْهِنَ في الشكل الثاني بالخلف أن اَ في بعض بَ بوضعنا أن اَ ليست في شيء من بَ ، وقياس ذلك المستقيم يكون في الأوّل ، وهو أن اَ موجودة في كل حـَ ، و حـَ في بعض بَ . فإن كان القياس الذي بالخلف سالبا ، فإن الموضوع يكون أن اَ موجودة في بعض بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأوّل ، وهو أن اَ غير موجودة في شيء من حـَ ، /٣٠/ و حـَ في كل بَ . وكذلك يعرض أيضاً وإن لم يكن القياس كلياً ، مثل أن يبرهن < أن اَ غير موجودة في[1] > بعض بَ بوضعنا

---

(١) الزيادة تصحيح بالهامش.

أن اَ موجودة في كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأوّل ، وهو أن اَ غير موجودة في شيء من حـَ ، و حـَ في بعض بَ . وأيضاً ليتبين بالخُلف في الشكل الثالث أن اَ موجودة في كل بَ بوضعنا أن اَ ليست في كل بَ ، فعلى هذه الجهة يعرض المحال ، وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأوّل ، وهو أن اَ موجودة في كل حـَ ، وحـَ في كل بَ .

وكذلك يعرض وإن كان البرهان على بعض الموضوع بوضعنا أن اَ غير موجودة في شيء من بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأوّل ، /٦٣ ب/ وهو أن اَ موجودة في كل حـَ ، و حـَ في بعض بَ . فإن كان القياس الذي [١٢١ ا] بالخلف سالباً ، فإن الموضوع يكون أن اَ موجودة في بعض بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ حـَ غير موجودة في شيء من اَ وموجودة في كل بَ .

وكذلك يعرض وإن لم يكن البرهان كليا ، فالموضوع هو أن اَ موجودة في كل بَ ، وقياس ذلك المستقيم هو أن حـَ غير موجودة في بعض بَ — وذلك الشكلُ الثاني .

فقد تتبين أن كل المسائل التي تبرهن [١] بالبراهين التي بالخلف يمكن أن تبرهن [٢] بالمقاييس المستقيمة وبحدود واحدة [٣] ؛ وأن في كل الحدود التي مقاييسها مستقيمة يمكن أن يُقاس بالخلف إذا وُضِعَتْ نقيضة النتيجة ، لأن المقاييس التي بالخلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة ، هي هي المقاييس المنعكسة بأعيانها ، فإذن المعرفة أيضاً بالأشكال التي بها يكون كل

---

(١) في الهامش : « معناه : تتبين » .
(٢) في الهامش : « يعني : أن توجب » .
(٣) ص : واحد .

واحد من المقاييس هي لنا موجودة . وقد تبين أيضاً أن كل مسئلة على كلتا[1] الجهتين تتبرهن بالخلف وبالاستقامة ، ولا يمكن أن تفترقا . /٢٠/

- ١٥ -
< النتائج المستخلصة من مقدمات متقابلة >

وأما في أي شكل يمكن أن يقاس على الشيء من مقدمات متقابلة ، وفي أي شكل لا يمكن ، فإنه ينبغي على نحو ما نحن واصفوه .

والمتقابلاتُ : أما في اللفظ فأربعة ، مثل : كل ، ولا واحد ؛ كل ، /٢٥/ لا كل ؛ بعض ، ولا واحد ؛ بعض ، لا بعض . وأما بالحقيقة فثلاثة ، لأن بعض ولا بعض إنما تتقابل باللفظ . ومن هذه المتقابلات ما يتقابل تقابل تضاد ، مثل : كل ولا واحد ؛ كقولنا : كل علم فاضل ، يضاد قولنا : ولا واحد من العلوم فاضل . وأما سائر ما يتقابل من المقدمات فإن تقابله تقابل تناقض . /٣٠/

ففي الشكل الأول ليس يكون من مقدمات متقابلة قياسٌ بتةً : لا موجبٌ ولا سالبٌ : أما موجبٌ فلا يمكن من قِبَلِ أنه ينبغي أن تكون مقدمات القياس الموجب موجبةً ، وأما المتقابلات فموجبة وسالبة ؛/٣٥/ وأما قياس سالب فلا يمكن من قِبَلِ أن المتقابلات توجب شيئاً واحداً بعينه وتسلبه عنه . والواسطة التي في الشكل الأوّل ليست تحمل على كلا[2] الحدين ، ولكن أحد الحدّين مسلوب عنها في القياس السالب ، والآخر موضوع لها . /٤٠/ وهذه المقدمات ليست متقابلة .

---

(١) ص : كلتي .
(٢) ص : كلتي .

وأما في الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون قياس من مقدمات متضادة ومتناقضة . وبيان ذلك أن تكون اَ . فاضلاً[1] ، و بَ و حـَ علما[2] ؛ فإن قيل /٦٤ م/ إن كل علم فاضل، وأيضاً < قيل > : ولا واحد من العلوم فاضل ، فإن اَ تكون موجودة في كل بَ [١٢١ بَ] وغير موجودة في شيء من حـَ . فإذن بَ غير موجودة في شيء من حـَ ، أي: ولا واحد من العلوم هو علم . وكذلك إن قيل : إن كل علم فإنه فاضل ، ثم قيل بعد ذلك : إن صناعة الطب ليست فاضلة ، لأن اَ تكون موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من حـَ ، فإذن بعض العلوم ليس بعلم . فإن كانت اَ موجودة في كل حـَ، وغير موجودة في شيء من بَ ، وكانت بَ علماً ، و حـَ صناعة الطب ، وكانت اَ ظناً ، فإنه قد قيل أن لا واحد من العلوم ظن ، وأن بعض العلوم ظن .

وقد تختلف حال المقاييس في ارتجاع الحدود بالسلب[3] والوجوب ، لأن الوجوب يكون ــ مرةً عند بَ، ومرة عند حـَ . وكذلك إن كانت المقدمة الواحدة غير كلية ، لأن الحد الأوسط أبداً مسلوبٌ عن أحد الطرفين ، ومُوجَبٌ على الآخر . فإذن يمكن أن تنتج المتقابلات ، غير أنه ليس أبداً ولا بالضرورة ، ولكن إذا كان الطرفان إما شيئاً واحداً ، وإما أحدهما جزءاً للآخر . وأما على جهة أخرى فليس يمكن أن تُنتج المتقابلات ، لأن المقدمات لا تكون بجهةٍ من الجهات لا أضداداً[4] ولا متقابلة .

---

(١) ص : فاضل .

(٢) ص : علم .

(٣) مكتوبة في النص هكذا : « الوجود » ب ــ أي : الوجود ، وفوقها : الوجوب . فأيهما الأصح في النسخة ؟ هذا لا يظهر من النص وحده .

(٤) ص : أضداد .

وأما في الشكل الثالث فإنه لا يمكن إذا كان القياس موجباً أن تكون /٢٠/ المقدمات متقابلة للعلة التي قيلت في الشكل الأوّل . وأما إذا كان القياس سالباً ، فإنه قد يكون من مقدمات متقابلة إذا كانت حدود القياس كلية . فلتكن بَ و حَ علماً، ولتكن اَ طباً ، فإن قيل إن : كل طب علم ، وايضاً أن : ولا شيء من الطب علم — فإن بَ تكون في كل اَ ، و حَ غير موجودة /٢٥/ في شيء من اَ . فإذن يجب من هذا أن يكون بعض العلوم لا علماً [١] ، وكان أيضاً : ولا شيء من الطب علم [٢] — يلزم ضرورة أن يكون بعض العلوم لا علماً [٢] . /٣٠/ فإذا كانت حدود القياس [٣] كلية ، تكون المقدمات متضادة . وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن المقدمات حينئذ تكون متناقضة .

وينبغي أن يُستقصَى النظر في أنه يمكن أن توجد المتقابلات على نحو ما قلنا /٣٥/ إن كل علم فإنه فاضل ، وأيضاً أن لا واحد من العلوم فاضل ، أو أن ليس كل علم فاضلاً [٤] ، وذلك ما لا تخفى معرفته . فلأن للموجبات ثلاثة [٥] مقابلات يلزم أن يكون [١٢٢ ا] التقابل على ست جهات : كل ، ولا واحد ، ولا كل ؛ بعض ، ولا واحد . فهذه ثلاثة [٥] مقابلات [٦] . فإذا ارتجعت في حدودها /٦٤ ب/ صارت ستة مثل : أن اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَ ، أو موجودة في كل حَ وغير موجودة في شيء من بَ ، أو موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَ ، أو

---

(١) ص : لا علم .
(٢) ص : علماً .
(٣) فوقها : المقاييس .
(٤) ص : فاضل .
(٥) ص : ثلاث .
(٦) فوقها : متقابلات .

بالعكس . — وكذلك يعرض في الشكل الثالث .

فإذن هو بَيّن في أي الأشكال وعلى كم جهة يمكن أن يقاس بالمقدمات المتقابلة .

وهو أيضاً بَيّن أنه قد يمكن أن ينتج من مقدمات كاذبة نتيجةٌ صِدْقٌ ، كما قد قيل فيما تقدم . وأما في المقاييس < من المقدمات[1] > المتقابلة فليس يمكن أن يجتمع صدق ، لأن القياس أبداً يكون مقابلاً للشي الموجود كالقول إن الخير ليس بخير ، أو أن الحي ليس بحي. وذلك < من[2] قِبَلِ > أن القياس يكون من مقدمتين متناقضتين وأن الطرفين إمــا أن يكونا شيئاً واحداً ، وإما أن يكون أحدهما جزءاً للاخر . وقد تبين أيضاً أن في المقاييس الفاسدة لا شيء يمنع أن يكون الموضوع فيها نقيضه ، مثل أنه إن كان الموضوع أن بعض الأعداد فرد ، تكون المقدمة أنه ليس بفرد ، لأنه قد تبين أن القياس المضاد من المقدمات المتقابلة يكون . فإن أُخذ في القياس أشياءُ متقابلةٌ ، فإنه يكون للموضوع نقيضه . وقد ينبغي أن نعلم أنه لا يمكن أن تنتج المتقابلات من قياس واحد ، كقولنا إن الخير ليس بخير أو ما شاكل ذلك ، إلا أن تكون مقدمة القياس كقول القائل : إن الحي الأبيض ليس بأبيض ، والإنسان حي ، فينبغي أن يتقدم في القياس بوضع النقيضة إن كان يقصد الى إنتاج المتقابلات ، مثل أن كل علم ظن ، وكل طب علم ، ولا شيء من الطب ظن ؛ وكنحو ما تكون المقاييس المُبَكِّتَةُ المركبة من قياسين .

---

(١) الزيادة فوق الكلمة السابقة .

(٢) في الهامش : « نسخة : من قبل » .

- ١٦ -

< وضع المطلوب الأول >

وأما وضع المطلوب الأوّل فهو من جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات ؛ والموضوع يعرض له ألا يتبرهن على جهات ، لأنه إما /٣٠/ ألا ينتج بتة مما قيل [١] ، وإما أن ينتج مما هو أخفى [٢] منه أو من المجهولات [٣] مثله أو مما هو بعده [٤] ، لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم ، وليس وضع المطلوب الأوّل هو ألا يتبرهن الموضوع . وذلك أن من الأشياء /٣٥/ ما يعرف من نفسه ، ومنها ما يعرف من غيره ، لأن الأوائل من نفسها تُعْرَف . وأما ما تحت [١٢٢ ب] الأوائل فمن غيرها . فإن تعاطى أحدٌ أن يبين الشيء من نفسه ، وهو ما لا يتبين إلا من غيره ، حينئذ يقال لذلك وضع المطلوب الأوّل .

ويكون ذلك إما بأن يستعمل في المقدمة [٥] المطلوب الذي يقصد البرهان

---

(١) في الهامش : « تعليق بخط الفاضل يحيى رحمه الله : ليس في السرياني مما قبل . وذكر أبو بشر أطال الله بقاءه أن زيادته خطأ ، لا يحتاج إليها ويفسد المعنى » .

(٢) في الهامش : « أي من المعلول على العلة ، إذ كان أيضاً أخفى عندنا ، فيجتمع فيه نحو الخفاء ، أعني عندنا وعند الطبيعة » .

(٣) في الهامش : « أو من شيء على آخرهما معاً بالطبع ؛ وهما في الخفاء عندنا بحال واحدة » .

(٤) في الهامش : « وقوله مما هو بعده أو مما هو بعده (كذا مكررة !) يعني أنه إن تبين العلة بالمعلول ، وإن كان المعلول أبين من العلة عندنا . والفرق بين النحو والنحو الذي قال فيه إنه ينتج مما هو أخفى منه ، أن ذاك وإن كان يبين العلة بالمعلول فإنه مع هذا يجب أن يكون المعلول أخفى من العلة عندنا أيضاً . وأما البيان بما بعده فإنه وإن كان تبين العلة بالمعلول إلا أن المعلول أعرف عندنا » .

(٥) بالأحمر في الهامش : « نسخة : المقصود الذي يطلب بالبرهان » .

عليه ، وإما أن ينتقل الى أشياء يباينها بالمطلوب ، فيتعاطى تبين المطلوب منها ، مثل أن يوضع بيان اَ بِ بَ وبيان بَ بِ جَـ وبيان جَـ بِ اَ ، لأنه /٦٥ أ/ يعرض للذين يقيسون هكذا أن يبينوا اَ بنفسه كفعل الذين يظنون < أنهم > يبرهنون الخطوط المتوازية لأنه يغني عن هؤلاء في تبيين الخطوط المتوازية أنهم يستعملون في المقدمات ما لا يبرهن إلا [1] بالخطوط المتوازية . فإذن يعرض للذين يقيسون هكذا أن يقولوا إن كل واحد من الأشياء موجودٌ [2] إن كان كل واحد منها موجوداً . على هذه الجهة تكون الأشياء كلها معلومة بنفسها ، وذلك محال .

فإن كان غير بَيّن أن اَ موجودة في جَـ وفي بَ ، وقيل إن اَ موجودة في بَ ، فإنه غير بَيّن أن ذلك هو وضع المطلوب ، ولكنه بين أنه لم يبرهن ، لأنه ليس أوّل البرهان ما كان مجهولاً مثل المطلوب ، فإن كان بَ و جَـ شيئاً واحداً إما لأنهما يرتجعان وإما لأن أحدهما يتبع الآخر ، فإنه بَيّن أنه قد وضع المطلوب الأوّل ، لأن بتلك يتبين أن اَ في بَ إن كان ارتجاع .

والمانع من أن يكون واضعاً للمطلوب الأوّل هو ألا يكون ارتجاع ، لا نحو القياس . فأما إن فعل ذلك ، فإنه قد يكون ما قيل ويكون بالعكس في القياس بثلاثة حدود . وكذلك يعرض من وضع أن بَ موجودة في جَـ وأن اَ في جَـ وكانا بالسّويّة مجهولين ، فإنه ليس يتبين أن وضع المطلوب الأوّل بَيّن إن لم يبرهن . فإن كان اَ و بَ شيئاً واحداً إما بالارتجاع وإما باتباعه لـ بَ فإنه واضع المطلوب الأوّل ، لأنّا قد بَيّنا ما معنى وضع المطلوب الأوّل ، وهو أن يبين بنفسه ما ليس بَيّناً بنفسه ، وذلك هو الأبين. فكانت التي بها يبين المطلوب مجهولاً مثله إما بأن أشياء هي شيء واحد

---

(١) خرم في الأصل.

(٢) ص : موجوداً .

بالحقيقة تقال على شيء واحد ؛ وإما بأن شيئاً واحداً يقال على أشياء كثيرة وهي بالحقيقة شيء واحد ، فإن في الشكل الثاني [١٢٣ ا] والثالث وكذلك[1] في الأوّل /٣٠/ يمكن على كلتا[2] الجهتين وضعُ المطلوب الأوّل. وإذا كان القياس موجباً فإنه يمكن في الشكل الثالث والأوّل أن توجد أي المقدّمات اتفق مجهولة مثل النتيجة . وأما إذا كان القياس سالباً ، فليس أيهما اتفق ، وكذلك في الشكل /٣٥/ الثاني لأنه ليس ترتجع الحدود في المقاييس السالبة . فوضع المطلوب الأوّل : أما في البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفنا ؛ وأما في المقاييس الجدلية فإنه يكون على ما وصفنا بالظن الحسن .

– ١٧ –

< البرهان بواسطة : « ليس من هذه الجهة وجب الكذب » >

وأما < الاعتراض الذي >[3] ينتج الكذب < في النتيجة >[3] من قِبَلِ ذلك ولا من هذه الجهة على نحو ما اعتدنا أن نقول في الكلام ، فإنه يعرض /٤٠/ في المقاييس التي بالخلف إذا كان بناء القياس على تناقض قولٍ ، لأنه إن لم يكن الأصل الذي عليه بناء الكلام مختلفاً ، فلا حاجة بنا الى القول إن الكذب وجب ليس من هذه الجهة ولا من قِبَلِ الموضوع . ولكننا نكتفي /٦٥ ب/ بأن نقول : قد وضع فيما تقدّم من القول كذب . — ولا في القياس المستقيم يجوز أن يقال ليس من هذه الجهة عرض الكذب ، لأنه ليس

(١) بالأحمر في الهامش : « الحسن (أي ابن الخمار) : لم أجده في السرياني بنقل إسحق » .

(٢) ص : كلتي .

(٣) خرم في الأصل .

يضع أحد في القياس المستقيم شيئاً (١) كمناقض . وأيضاً إذا اتصل (٢) شيء (٣) على استقامة دا ب جـ، فإنه غير جائز أن يقال إنه ليس من جهة الموضوع /٥/ وجبت النتيجة ، لأنه إنما يجوز لنا أن نقول : ليس من قِبَلِ الموضوع عَرَضَ ذلك إذا كان القياس واجب النتيجة: وُضِعَ الموضوع أم رفع. وهذا ما لا يكون في القياس المستقيم . — فهو إذن بَيِّن أنه إنما يقال : ليس من هذه الجهة ولا من قِبَلِ الموضوع في المقاييس التي بالخلف إذا كانت نسبة المحال الى /١٠/ الأصل هكذا ، أعني بهكذا : أن يجب المحال : موضوعاً كان الأصل أو مرفوعاً . فأبين الأنحاء أن يقال فيها إنه لم يعرض الكذب من جهة الأصل الموضوع إذا كانت الحدودُ الواسطةُ غيرَ واصلةٍ بين المحال والموضوع بتةً كما قيل /١٥/ في صناعة (٤) الجدل ، لأن وضعَ غير العلة كعلة هو ألا تكون للمحال العارض الى الموضوع نسبةٌ ، مثل أنه إن أراد أحد أن يبرهن أن القطر والضلع ليس بُعْدُهما مقداراً واحداً(٥) واستعمل في ذلك قياساً [١٢٣ ب] وبَيَّن أنه ليس /٢٠/ حركة ، ورَفَع الكلام الى ذلك من المحال ، فإنه ليس يتناسب بتةً هذا الكذبُ للموضوع بجهة من الجهات .

والنحو الآخر مما يقال فيه: ليس من قِبَلِ الموضوع عَرَض المحال، هو أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع ، غير أنه لا يكون وجوبه من قِبَلِ الموضوع ، وذلك يكون الى فوق والى

---

(١) ص : شيء .

(٢) فوقها : « نسخة : بكل (شيء) ... » .

(٣) في الهامش : « الحسن : في السرياني ، ارتفع : بطل » .

(٤) راجع « المغالطات السوفسطائية » م ٥ ص ١٦٧ ب ٢١ — ٢٦ .

(٥) ص : مقدار واحد ... قياس . — وفي الأصل اليوناني : واستعمل في ذلك حجة زينون على بطلان الحركة ، بأن لجأ إلى رفع الكلام إلى المحال ...

أسفل باتصال، مثل أنه /٢٥/ إن وضع أن اَ موجودة في بَ، وبَ في حـَ، وحـَ في ءَ، وكانت نتيجة بَ ءَ كذباً، ثم رفع اَ بَ[(١)] الموضوع ، وبقيت مقدّمتا بَ حـَ ، حـَ ءَ ، فإنه يكون بـَيـّنا أن الكذب لم يعرض من قِبـَلِ الموضوع . وكذلك يعرض إذا أخذ اتصال الحدود الى فوق ، مثل أنه إن كانت اَ تحت بَ وهَ /٣٠/ تحت اَ و زَ تحت < هَ ،[(٢)] > كانت نتيجة اَ زَ كذباً ، فإن هذا الكذب يعرِض وإن رفع الموضوع . ولكن ينبغي بعد أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع أن يكون وجوب المحالِ إذا وضع الموضوع فقط ، إلا إذا رفع ، لأن بهذا النحو يكون وجوب المحال من قِبـَلِ الأصل الموضوع . ومثال[(٣)] ذلك أن توضع الحدود الواصلة بينهما من فوق ومن أسفل : أما من أسفل فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال وبين الحـــد المحمول في الأصل الموضوع ؛ وأمــا إلى فوق فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال وبين الحد الموضوع في الأصل الموضوع . فإن كان محالا أن تكون اَ موجودة في ءَ ، ثم رفعت اَ ، فإنه لا يمكن وجوب الكذب ، وذلك يكون بوضع الحدود إلى أسفل ؛ وأما إلى فوق فإنه إن كان لا يمكن أن تكون ءَ تحت بَ ثم رفعت بَ[(٤)] ، فإنه لا يعرض المحال . — وكذلك يعرض في المقاييس السالبة .

فإذن هو بـَيـِّنٌ أنه إذا لم تكن الحدود الواسطة واصلة بين الموضوع /٤٠/

---

(١) في الهامش : « في السرياني : ثم رفع اَ الموضوع » .

(٢) خرم في الأصل .

(٣) تفسير بالأحمر في الهامش : « مثال ذلك الإنسان على الجسم أو الجسم على الحساس ، والحساس على المتنفس . فالإنسان على المتنفس وأيضاً الحساس على المتنفس ، والمتنفس على الإنسان ، والإنسان على الأبيض ، فالمتنفس على الأبيض ، فوصلت المحال مرة بالحساس ، ومرة وصلت بالمتنفس » .

(٤) فوقها : « نسخة : لـ بَ » ولعل الأصل على هذا النحو : « أن تكون ءَ تجب لـ بَ » .

وبين المحال ، فإنه ليس يَعْـرِضُ المحال من قِـبَـلِ الموضوع . ولا أيضاً إذا /٦٦ أ/ كانت الحدود واصلة بين المحال وبين الموضوع ، فإنه لا محالة يعرض المحال من قِـبَـلِ الموضوع ، لأنه إن لم تؤخذ اَ موجودة في بَ ولكن في نَ ، ونَ في حـَ وحـَ في ءَ ، فإن على هذه الجهة يبقى المحال . وكذلك يعرض أيضاً . إن كانت الحدود واصلة بينهما من فوق . وإذا كان المحال يعرض بوضع الموضوع ورفعه ، فإنه غير [١٢٤ ا] واجب من قبل الموضوع. ومعنى قولنا يرفع بالموضوع ليس هو أن يوضع مكانه [١] آخرُ غيرُه . ولكن إذا وجب ذلك المحال بعينه من سائر المقدّمات بعد رفع الموضوع بلا زيادة شيء آخر ، حينئذ يقال إن المحال عرض برفع الموضوع ، لأنه ليس[٢] بمنكر أن يعرض كذب واحد بعينه من مقاييس مختلفة ، مثل أن الخطوط المتوازية تلتقي والزاوية الخارجة [٣] أعظم من الداخلة وأن زوايا المثلث أعظم من قائمتين .

– ١٨ –
< كذب النتيجة بكذب المقدمات >

فالقياس الكاذب يكون من الكذب ، لأن كل قياس إما أن يكون من مقدّمتين ، وإما من أكثر . فإن كان من مقدّمتين فإحداهما لا محالة كذب أو كلتاهما ، لأنه لا يمكن أن ينتج الكذب من مقدّمات صدقٍ . فإن

---

(١) فوقها بالأحمر : « ليس في السرياني : مكانه » .
(٢) في الهامش بالأحمر : « نسخة : لأنه قد يمكن » .
(٣) في الهامش بالأحمر : « الفاضل يحيى : في السرياني : الداخلة أعظم من الخارجة » . وتحته عند هذا الموضع في الهامش بالأسود : « الحسن بنقل إسحق ، أما أثالس فوافق ما في العربي ، وكذا ثاوفيل » .

كان القياس من أكثر من مقدّمتين ، مثل أنه يبرهن [1] حـَ بـا ا َ بَ و ا َ بَ بـ دَ هَ ، دَ ىَ ، فإن المقدّمات دَ هـَ ، [2] هـَ دَ تكون كذبا ومن قِبَلِ ذلك الكذب أ < ن > ينتج كذب ، لأن مقدّمتي ا َ بَ بتلك المقدّمات تنتج . فإذن من قبل بعض /٢٥/ مقدّمات دَ هـَ ، دَ ىَ ، عرضت النتيجة والكذب [3] .

- ١٩ -

< القياس المضاد >

وأما في منع كون المقاييس — < فإنه > إذا كانت المسألة تذكر المقدّمات وتُرِكَ ذكر [4] النتيجة ، فإنه ينبغي أن نتحفظ من الإقرار بشيء واحد مرتين في المقدّمات ، لأنا نعلم أنه — بلا واسطة — لا يكون قياسٌ ، والواسطة هي المأخوذة في القياس مرتين . — وأما كيف ينبغي أن تحفظ الواسطة عند كل نتيجة ، فإنه بيّنٌ من المعرفة بأيما نتيجة يتبين في كل واحد من الأشكال . /٣٠/ وذلك ليس يخفي علينا من قِبَلِ أنا نعرف إذا نقلنا الجواب كيف نتأتى لحفظ الأصل الموضوع .

والذي يأمر متقلدي الجواب بحفظه يأمر السائلين باستعماله على أخفى ما يكون . وأخفى ذلك يكون أوّلا بأنّا لا نذكر النتائج بعقب المقدّمات ،

---

(١) بالأحمر في الهامش : « في السرياني بنقل إسحق : مثل أنه إن كان يبرهن حـَ بـ ا َ بَ ، وهذه بـ ءَ هَ ، ءَ حـَ ، فإن واحدة من التي فوق تكون كاذبة » .

(٢) فوقها : « وىَ حـَ » .

(٣) في الهامش بالأسود عند هذا الموضع كله : « نقل ثاوفيل : إن كان من أكثر من مقدّمتين مثل أنه إن كان يبرهن حـَ بـ ا َ بَ وهذه بـ دَ هَ ، دَ ىَ ، فمن هذه يكون الكذب في التي فوق » .

(٤) فوقها : « في نسخة : النتائج » .

ولكن نذكر الأشياء الاضطرارية ونترك النتائج غير بَيِّنة ؛ وبعد [ذلك] ما نخفي النتيجة ألا نسأل عما قَرُب منها ، ولكن عما بَعُدَ جداً ، مثل أنه واجب أن نبين اَ موجودة في ءَ بتوسط بَ حَ ءَ هَ . فينبغي أن نسأل إن كانت اَ موجودة في بَ ، ولا نسأل إن كانت [١٣٤ ب][١] بَ موجودة في حَ : ولكن إن كانت ءَ موجودة في هَ . وبعد ذلك إن كانت بَ في حَ . وعلى هذه الجهة نسأل عن الباقي . فإن كان القياس بواسطة واحدة ، فإنه ينبغي أن /٦٦ ب/ نبتدىء من الواسطة[٣] ، لأن على هذه الجهة تخفى النتيجة جداً .

ـ ٢٠ ـ

< التبكيت (= التفنيد) >

فلأنا نعرف متى يكون قياس، وكيف يكون ، فإنه بَيِّن متى يكون تبكيت ومتى لا يكون، لأنه إذا أقر[٣] بالمسائل ووضعت الجوابات مختلفة[٤] : مثل أن يكون بعضها موجبا وبعضها سالبا ، فإنه يمكن أن يكون تبكيت ، لأنه قد تبين أن القياس يكون إما بأن الحدود كلها موجبة ، وإما بأن بعضها موجبة وبعضها سالبة . فإن كان الموضوع ضد النتيجة ، فإنه يلزم لا محالة أن يكون القياس تبكيتا ، لأن التبكيت هو قياس منتج لنقيضه الأصل الموضوع . فإن لم تفرض المسائل بشيء ، فإنه محال أن يكون تبكيت ، لأنه قد تبين أنه لا يكون قياس بسلب الحدود كلها . فإذن ولا تبكيت يكون ، لأنه إن كان تبكيت فقد كان قياس لا محالة . وأما إذا كان قياس ،

---

(١) فوقها : « دَ بَ » .

(٢) فوقها بالأحمر : « يعني من الصغرى » .

(٣) في الهامش بالأحمر : « أي إذا أعطى موجبات كلها » .

(٤) في الهامش بالأحمر : « أي أعطى بعض المقدّمات موجبة وبعضها سالبة » .

فليس لا محالة يكون تبكيت . وكذلك أيضاً لا يكون قياس إذا لم يُقر في الجواب بمقدّمة كلية ، لأن التحديد في القياس والتبكيت واحد في وجوب النتيجة .

– ٢١ –
< الخطأ >

/٢٠/ وكما قد تعرض الخُدْعة في وضع الحدود ، كذلك أيضاً يعرض في الظن ، مثل أن يكون شيء واحد في شيئين بلا توسط ، وأن يُتوهم أن الشيء الواحد غير موجود في شيء من أحدهما ، وأن يعلم أنه موجود في كل الآخر ، مثل أن اَ موجودة في بَ و حـَ بلا توسط ، و بَ وحـَ موجودتان في ءَ بلا توسط . فإن علم أحد أن اَ موجودة في كل بَ ، و بَ في كل ءَ ، وتوهم أن اَ غير موجودة في شيء من حـَ ، و حـَ في كل ءَ ، فإنه يعلم ويجهل الشيء الواحد معاً . وأيضاً قد يُخْتدَعَ أحد في الأشياء التي يوجد بعضها في بعض /٢٥/ مثل أنه إن كانت اَ موجودة في بَ ، وبَ في حـَ ، و حـَ في ءَ ؛ ثم توهم أحدٌ أن اَ موجودة في كل بَ ، وأيضاً أن اَ غير موجودة في شيء من حـَ ، فإنه يعلم الشيء الواحد بعينه ويجهله ، لأنه ليس يقضي مما قيل على أكثر /٣٠/ من أن الذي [١٢٥ ا] نعلمه ، لأنه يعلم من جهة أن اَ موجودة في حـَ ، كنحو ما نعلم الجزئي بالعلم الكلي . فهو بين أنّ < ه > كيفما عُلِم ذلك فهو بالجملة يجب ألا يعلم ما قد علمه ، وذلك محال . وأما على نحو ما قيل أوّلا إن لم تُقَلْ الحدود الوسطى بعضُها على بعض ، وكانت الخُدْعة في مقدمة /٣٥/ القياس الكبرى ، فإنه لا يمكن أن يكون في الكبرى من القياس الآخر . ومثال ذلك أن اَ في كل بَ وليست في شيء من حـَ ، وكلا بَ حـَ في كل ءَ . فيعرض [1] أن تكون

---

(١) في الهامش بالأحمر : « يعني : فيعرض أنه يعرض محال من الوضع أن مقدمة اَ =

مقدمتا القياسين الكبريان إما متضادتين مرسلا ، /٤٠/ وإما من [١] جهة ؛ لأنه إن ظن أحد أن اَ موجودة في كل ما توجد فيه بَ ، /٦٧ أ/ وعُلِم أن بَ في ءَ ، فإنه يعلم أن اَ ءَ . وأيضاً إن توهم أن اَ غير موجودة في شيء مما توجد فيه حـَ ، فإنه يتوهم أن بعض ما توجد فيه بَ ليس توجد فيه اَ ، فقد توهم أن اَ موجودة في كل ما فيه بَ ، وأيضاً أن اَ ليست في بعض ما فيه بَ . وهذان القولان إما أن يكونا متضادين مرسلا [٢] ، وإما من جهة [٣] .

/٥/ فعلى هذا النحو ليس يمكن أن تكون الخُدْعة في كلتا [٤] مقدمتى القياسين الكبريين . وأما في الواحدة منهما فقد يمكن . وأما في قياس واحد فقد تكون الخُدْعة في كلتا المقدمتين . ومثال ذلك أن تكون اَ في كل بَ ، وبَ في كل حـَ ، وأيضاً أن اَ غير موجودة في شيء من حـَ ، لأن هذه الخُدْعة شبيهة بالخُدْعة في الجزئيات ، مثل أنه إن كانت اَ موجودة /١٠/ في كل بَ ، وبَ في كل حـَ ، فإن اَ تكون موجودة في كل حـَ . فإن علم أحد أن اَ موجودة في كل ما يوجد فيه بَ ، فإنه يعلم أن اَ موجودة في

= حـَ سالبة ، ومقدمة اَ بَ موجبة ؛ والمحال هو أن تكون اَ موجودة إما في كل حـَ إن كانت الحدود متساوية ، وينتج ذلك الشكل الثالث ؛ وإما موجودة في بعض حـَ إذا كانت غير متساوية . وكذلك إن اَ غير موجودة في شيء من بَ إن كانت الحدود متساوية في الشكل الثالث ؛ وإما غير موجودة في بعضها إن كانت الحدود غير متساوية » .

(١) في الهامش بالأحمر : « أي إذا كان نقيضاً » .

(٢) في الهامش بالأسود : « نقي » ، وبالأحمر : « يعني إذا كان صدق الجزئية لا من ذاتها ، لكن من أجل الكلية » .

(٣) في الهامش بالأسود « نقلى » وبالأحمر : « وإذا كانت جزئية صادقة فإنها لا من أجل الكلية ؛ يعني إذا كانت الكلية كاذبة ، والجزئية صادقة » .

(٤) ص : كلتي .

حـَ ، ولكن بشيء يمنع أن يجهل وجود حـَ ، مثل أنه إن كانت ا زاويتين قائمتين ، وبَ مثلث ، وحـَ مثلث محسوس ، فإنه قد يتوهم أحد أن حـَ غير موجوده وهو عالِمٌ بأن كل مثلث فزواياه مساوية لزاويتين /١٥/ قائمتين . فإذن شيء واحد يعلم ويجهل معاً ، لأن المعرفة بأن كل مثلث فزواياه قائمتان ليست مبسوطة ، ولكن منها عامية ومنها خاصية . فعلى هذا النحو يكون أن نعرف حـَ بمعرفة عامية ، وأما بمعرفة خاصية فلا نعرفها . /٢٠/ فإذن لم يجمع الأضداد مَنْ عَرَّفَ الشيءَ [١٢٥ ب] وجهله هكذا . وكذلك القول الذي في « مانون »[1] أن التعلم تذكر ، لأنه ليس يعرض بجهة من الجهات أن تتقدم المعرفة الجزئيات ، ولكن نعرفها بالحس ، فإنا عالمون بها قبل ذلك . لأنا إذا علمنا أن هذا الشيء مثلث ، فقد علمنا أن زواياه مساوية لزاويتين قائمتين . وكذلك يعرض في سائر الأشياء . فهو بَيِّنٌ أن بالعلم العامي[2] تعرف /٢٥/ الجزئيات ، وأما بالعلم الجزئي فلا نعرفها ، فإذن قد يمكن أن نُختَدَع فيها . غير أنه ليس بالتضاد ، ولكن يكون لنا العلم العام ونحن مُختَدَعون في المعرفة الجزئية . وكذلك القول في الأشياء التي قيلت أولاً ، لأن الخدعة التي في الحد /٣٠/ الأوسط ليست مضادة للعلم القياسي ، ولا الخُدْعة التي في كلا[3] الحدين مضادة أيضاً للعلم القياسي فلا شيء يمنع ان نعلم أن اَ في كل بَ ، وأن بَ في كل حـَ ثم نظن أن اَ غير موجودة في حـَ — مثل أن كل بغلة عاقر ، وأن هذه بغلة ، /٣٥/ وأنها تنتج ، لأنه لا نعلم أن اَ موجودة في حـَ . وذلك يعرض إذا لم يستعمل الظن في الأمرين جميعاً معاً . فإذن هو بَيِّنٌ أنه إن علم أحدهما ولم يعلم الآخر فإنه يُختَدَع ، كالذي يعرض في العلم الكلي والجزئي ، لأنه ليس شيء /٦٧ ب/ من المحسوسات ، إذا كان خارجاً من الحس ، يعرف . ولا أيضاً إذا حَسَنّاه

---

(١) راجع محاورة « مانون » (Ménon) لأفلاطون ، ص ٨١ .

(٢) = الكلي .

(٣) ص : كلي .

وعرفناه معرفة عامية وخاصية ، فإنا لا محالة نعرفه معرفة بالفعل ، لأن المعرفة تقال على ثلاثة ضروب : إما عامية ، وإما خاصية ، وإما معرفة بالفعل . فإذن والخُدْعة أيضاً على ثلاثة أضرب . فلا شيء يمنع إذن أن يُجْهَل الشيء الواحد بعينه ويعلم ، لا بالتضاد ، كالذي يعرض لمن عرف المقدمة على كلتا الجهتين : أعني المعرفة العامية والخاصية ، لأنه إذا توهم أن البغلة تنتج ، فإن المعرفة التي بالفعل ليست له ، وليس كذلك من قِبَلِ ظنه المضاد لعلمه ، لأن الخدعة التي تضاد الخدعة العامية بقياس تكون . [١٢٦ ا] والذي يتوهم أن الخير والشر شيء واحد، فإنه يتوهم أن الخير هو شر ، وبيان ذلك أن تكون اَ خيرا وبَ شرا ، وأيضاً حَ خيرٌ — فلأنه يظن أن بَ وحَ شيء واحد يتوهم أن حَ هو بَ ، وأيضاً أن بَ هو اَ ؛ فإذن حَ هو اَ . وكما أنه لو كانت بَ[١] تقال على حَ بالحقيقة ، وأيضاً وكمثل ذلك اَ على بَ ، فإنه بالحقيقة كانت تقال اَ على حَ . كذلك يعرض وفي الظن ، وأيضاً في أن أشياء ما هي شيء واحد ، لأنه إن كانت حَ و بَ شيئاً احداً وبَ واَ شيئاً أحدا ، فإن حَ واَ شيء أحد . فإذن وفي الظن هكذا يعرض . فالنتيجة تكون اضطرارية إن وضعت المقدّمة الكبرى[٢] ، ولكن تلك كذب[٢] ، وذلك أن يتوهم[٢] أحد أن الخير شر[٢] لا بالعرَض[٣] . وذلك يمكن أن يُتوهّم على ضروب كثيرة . وليُسْتَقْصَ[٤] ما قلناه بأفضل مما مثلناه .

---

(١) فوقها : دَ .

(٢) في الهامش لهذه المواضع الأربعة كلها : « ولكن لعله أن يكون كذباً أن يظن الإنسان أن الوجود للخير هو الوجود للشر ، اللهم إلا أن يكون بالعرض » .

(٣) في الهامش : « نسخة : إلا بالعرض » .

(٤) ص : وليستقصا .

< قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو التي تنتخب ، ومقارنتها >

فإذا رجعت الأطراف بعضها على بعض ، فإن الواسطة بالضرورة ترجع على الطرفين ، لأنه إن كانت اَ مقولة على حـَ بتوسط بَ ، ثم رجعت حـَ على اَ وكانت [١] في كل اَ ، فإن بَ ترجع على اَ وتكون موجودة /٣٠/ في كلها بتوسط حـَ ، وحـَ أيضاً ترجع على بَ بتوسط اَ . فكذلك يعرض بالقياس السالب ، مثل أنه إن كانت بَ في حـَ ، و اَ غير موجودة في بَ فإن اَ غير موجودة في حـَ ، فإن رجعت بَ على اَ ، فإن جـَ ترجع على اَ . /٣٥/ وبيان ذلك أن تكون بَ غير موجودة في اَ ، فإذن ولا حـَ تكون موجودة في اَ ، لأن بَ كانت موجودة في كل بَ ، فـ حـَ تقال عليه وإن كانت/٦٨ أ / حـَ ترجع على اَ فإن بَ أيضاً ترجع على اَ . وهذا فقط يتبدّى من النتيجة . وأما الأخرى فليست كما هي في القياس الموجب . وأيضاً إن كانت اَ و ب يرجع كل واحد منهما على صاحبه ، وكذلك [١٢٦ ب] حـَ وءَ ، وكان /٥/ كل الموضوع إما أن يوجد فيه اَ وإما حـَ ، فإن بَ و ءَ كذلك تكون نسبتهما من الموضوع إما أن توجد فيه بَ وإما ءَ ، لأنه إذا كان كل ما يوجد فيه اَ فـ بَ موجودة فيه ، وكل ما توجد فيه حـَ فـ ءَ موجودة فيه ، وكان كل الموضوع إما أن توجد فيه اَ وإما حـَ ، لا معاً : فإنه تبين أن كل الموضوع إما أن تكون فيه بَ وإما حـَ ، لا معاً ، مثل أنه /١٠/ إن كان غير المكوَّن غير فاسد ، وغير الفاسد غـير مكوَّن ، فإنه يلزم ضرورةً أن يكون المكوَّنُ فاسداً والفاسد مكوَّنا ، هذان قياسان مركبان وأيضاً إن كان كل الموضوع إما أن يوجد فيه اَ و إما بَ ، وأيضاً إما حـَ

---

(٤) فوقها : « أو » كانت ... .

وإما ءَ — لا معاً ، فإنه إن ارتجع اَ و حـَ ، فإن بَ و ءَ يرتجعان ، لأنه إن كانت بَ /١٥/ غير موجودة في بعض ءَ فإن اَ موجودة في ءَ . فإذن وحـَ أيضاً موجودة في ءَ ، لأن اَ و حـَ يرتجعان . فإذن حـَ و ءَ يوجدان معاً ، وذلك محال . فإذا كانت اَ موجودة في بَ وفي كل حـَ ، وكانت لا تقال على آخر غيرهما ، /٢٠/ وكانت بَ موجودة في كل حـَ ، فإنه يجب لا محالة أن ترتجع اَ و بَ . وبرهان ذلك أن اَ مقولة على بَ و حـَ فقط ، و بَ مقولة على نفسها وعلى حـَ . فهو بَيِّنٌ إذن أن كل ما يقال عليه اَ فإن بَ يقال عليه لا محالة . فإذن بَ ترتجع على اَ . وأيضاً إذا كانت اَ و بَ في كل حـَ ورجعت حـَ على بَ فإنه يجب ضرورة أن تكون اَ مقولة على كل بَ ، ٢٥ / لأنه إذا كانت اَ في كل حـَ ،وحـَ في كل بَ لأن حـَ ترتجع على بَ ، فإنه بَيِّنٌ أن اَ تكون في كل بَ . فإذا كان شيئان متقابلين مثل اَ و بَ ، وكانت اَ أفضل من بَ ، وكان أيضاً شيئان آخران متقابلين مثل ءَ و حـَ ، فإنه إن /٣٠/ كان كلا اَ حـَ أفضل من كلا [١] بَ حـَ ، فإن اَ أفضل من ءَ ، لأن مثل ما أن اَ مطلوب ، كذلك بَ مهروب منه ، لأنهما متقابلان . وكذلك حـَ و ءَ لأنهما متقابلان . فإن كانت اَ و ءَ بالسوية مطلوبين ، وبَ حـَ بالسوية مهروب منهما ، فإن كلا [١] اَ حـَ مساويان لكلا [١] بَ ءَ في [١٢٧ ا] الطلب لهما /٣٥/ والهرب منهما ، ولكنهما كانا أفضل ، أعني اَ حـَ أفضل من بَ ءَ . فإن كانت ءَ أفضل من اَ ، فإن بَ أضعف شراً من حـَ ، لأن الضعيف الشر للضعيف الخير يقابل ، والخير الأكثر والشر الأقل مختارٌ على الشر الأكثر والخير الأقل : فإذن كلا [١] بَ ءَ مختار على كلا[١] اَ حـَ.ولكن ليس ذلك <واقعاً> . < فـ اَ [٢] إذن > مختارة على ءَ . وحـَ أقل شراً من بَ ، فإذن وحـَ أيضاً مختارة على /٤٠/ < بَ . — فليكن [٣] >

---

(١) ص : كلي .

(٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) خرم مقداره كلمتان .

هو ممثلا بمحبة : إن أخذت علامة اَ أن يختار أن يؤاتيه /٦٨ ب/ محبة [١] على ما يريد، وعلامة بَ ألا يختار أن يؤاتيه على ما يريد ، فمن <البيِّن[٢]> أن اَ — أعني أن يرى أن يؤاتيه أكثر — يختار من أن يؤاتيه . فالمحبة إذن هي /٥/ أكثر اختياراً من < مؤاتاة[٣] > الجماع . ففي الصداقة إذن المحبة أكثر اختياراً من الاشتراك (الجنسي [٤] ، وكا) نت هذه أكثر اختياراً ، فهذه أيضاً هي الكمال . والاشتراك < الجنسي [٥] لا > يكون له مدخل في المحبة ، وأما أن يكون < مدخله من أجل أن يكون محبوباً . وكذلك بقية الشهوات [٦] > والصنائع أيضاً تجري هذا المجرى .

— ٢٣ —
< نظرية الاستقراء >

وأما كيف < تكون نسبة الحدود في الانعكاس[٥] > وفي حال الاختيار وضده — فهو ظاهر .

/١٠/ وينبغي الآن أن نبين أنه < ليس > فقط المقاييس الجدلية والبرهانية تكون بالأشكال التي قيلت ، ولكن أيضاً والمقاييس الخُطْبية والفقهية والمشورية [٧] ؛ وفي الجملة كل إيمان [٨] في كل صناعة فكرية ، فإنه

---

(١) فوقها : محبوبة .
(٢) خرم بمقدار كلمة .
(٣) النص في هذه الجملة ممزق شيئاً .
(٤) خرم مقداره كلمتان .
(٥) خرم مقداره ٣ كلمات أو ٤ .
(٦) خرم مقداره كلمة .
(٧) المشورية : deliberative .
(٨) فوقها : تصدق .

بالأشكال التي قيلت تحدث ، لأن تصديقنا بالأشياء كلها إما أن يكون بالقياس وإما بالاستقراء .

والاستقراء هو أن يبرهن بأحد الطرفين أن الطرف الآخر في الواسطة موجود . ومثال ذلك أن تكون واسطة اَ حَ < هي > بَ وأن تبين بـ حَ أن اَ موجودة في بَ ، لأن على هذا النحو يعمل الاستقراء . ومثال ذلك أن يكون اَ طويل العمر ، وبَ قليل [١٢٧ ب] المرارة ، وحَ الجزئيات الطويلة[1] الأعمار : كالإنسان والفرس والبغل . فاَ موجودة في كل حَ ، لأن كل قليل المرارة فهو طويل العمر ، و بَ – أي القليل المرارة – موجود في كل حَ . فإن رجعت حَ على بَ الواسطة ، فإنه يجب لا محالة أن تكون اَ موجودة في كل بَ . لأنه قد بينا آنفا أنه إذا كان اثنان مقولان على موضوع واحد ، ثم رجع الموضوع على أحد الطرفين ، فإن الطرف الآخر يقال على الطرف الذي كان < عليه[2] جرى > الرجوع . وينبغي أن نفهم من حَ جميع جزئيات الشيء العام ، لأن الاستقراء لجميع جزئيات الشيء العام يبين النتيجة .

وينبغي أن تعلم أن الاستقراء ينتج أبداً المقدّمة الأولى التي لاواسطة لها ، لأن الأشياء التي لها واسطة ، بالواسطة يكون قياسها . < أما الأشياء[3] التي لا > واسطة لها فإن بيانها يكون بالاستقراء . – والاستقر < اء[4] > من جهة <يعارض[5]> القياس ، لأن القياس – بالواسطة – يبين وجود الطر < ف[6] الأكبر > في الأصغر ؛ وأما بالاستقراء فيبين

---

(١) ص : الطويلي .
(٢) خرم مقداره كلمتان .
(٣) الورق في هذا الموضع ممزق ومقلوب .
(٤) خرم .
(٥) مهملة النقط في الأصل .
(٦) في الهامش : نسخة : « ثيبا » .

ـ بالطرف الأصغر ـ وجو < [١] د الأكبر في الأوسط > . والقياس أقدم وأبين بالطبع ؛ وأما الاستقراء فأبين < عندنا [١] > .

ـ ٢٤ ـ
< البرهان بالمثال >

< أما [١] المثال > فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة < عن طريق حد [١] شبيه > بالطرف الأصغر. فينبغي أن يكون وجود الواسطة /٤٠/ في < الطرف[١] > الأصغر ، ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر ، /٦٩أ/ أبين من الذي نريد تبيينه . ومثال < ذلك[٢] أن > يكون اَ مذموما ، وبَ قتال المتاخمين ، وحـَ قتال أهل اثينيا لأهل ثيبا[٣] ، وءَ أهل ثيبا لأهل فوقيا . فإذا أردنا أن نبين أن قتال أهل أثينية لأهل ثيبا مذموم ، فإنه ينبغي أن نقدّم في القول أن قتال المتاخمين مذموم ، والتصديق بذلك يكون من الأشياء /٥/ الشبيهة بمثل أن قتال أهل ثيبية [٤] لأهل فوقيا مذموم ، فلأن قتال المتاخمين مذموم ، وقتال أهل أثينية لأهل ثيبا هو قتال المتاخمين ، فهو بَيِّنٌ أن قتال أهل [١٢٨ ا] أثينية لأهل ثيبا مذموم . فهو بَيِّنٌ أن بَ موجودة في حـَ وءَ ، لأن قتال المتاخمين موجود في كلا [٥] حـَ ءَ ؛ وأيضاً هو بَيِّنٌ أن اَ موجودة في ءَ ، لأنه لم يكن قتال أهل ثيبا لأهل فوقيا بخير . أما وجود اَ /١٠/ في بَ فيتبين بـ ءَ . وكذلك يعرض أيضاً إن كان التصديق بوجود الطرف الأكبر

---

(١) خــرم .
(٢) الورق في هذا الموضع ممزق ومقلوب .
(٣) مهملة النقط في الأصل .
(٤) في الهامش : « نسخة : ثيبا » .
(٥) ص : كلي .

في الواسطة بأشياء كثيرة .

فهو بَيِّنٌ أنه ليس المثال كجزء إلى كل ، ولا ككل إلى جزء ، وكنحو ما يكون في القياس ، ولكن ، كجزء إلى جزء [1] – و < ذلك حينما تكون /١٥/ الحالتان الجزئيتان تابعتين لحد واحد ، وإحداهما معروفة > . فبين المثال وبين الاستقراءات < فرق ، هو أن الاستقراء بابتدائه [2] > من جميع الجزئيات يبين أن الطرف الأكبر موجود في الواسطة < ولا يطبق القياس على الطرف الأصغر > ، وأما < في المثال – وهو يطبق القياس – > فليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الأكبر في الواسطة . /٢٠/

– ٢٥ –
< نظرية البرهان الأباغوجي >

وأما الاستقراء [3] فيكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة بيّنا ، وكان وجود الواسطة في الأصغر < خافياً [4] ، و > كان خفاؤه إما مثل النتيجة وإما دونها . وأيضاً إن كان < عدد الحدود المتوسطة [5] بين الحد الأخير والأوسط قليلا > لأنه يعرض لا محالة إذا كانت الأوساط قليلة أن يكون وجود /٢٥/ واسطة في الطرف الأصغر أقرب إلى المعرفة < من [5] > النتيجة . ومثال ذلك أن يكون : اَ متعلم وبَ علم وحَ عدل ، فهو بَيِّنٌ < أن [5] كل > علم مُتَعَلَّم . إما إن كانت الفضيلة علما فذلك غير بَيِّنٌ . فإن كانت مقدّمة بَ حَ مُصَدَّقة مثل نتيجة اَ حَ ، فإن [5] هذا القياس

(١) في الهامش بالأسود : « في السرياني : إذا كان كلاهما تحت شيء واحد ، وكان أحدهما أعرف من الآخر » .

(٢) يمكن أن يقرأ الناقص هكذا : « الاستقراء » .

(٣) فوقها : أباغوجى – απαγωγη

(٤) اضطراب في الأصل لتمزق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

(٥) اضطراب في الأصل لتمزق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

يقال له استقراء [1] ، وذلك أن بَ حـَ أقرب إلى المعرفة ، لأنا اقتضينا زيادة ، وهي أخذنا اَ بَ /٣٠/ أعرف من حيث لم يكن لنا أوّلا . وأيضاً إن كانت الأوساط بين بَ و حـَ قليلة ، لأن على هذه الجهة تكون مقدّمة بَ حـَ أقرب إلى المعرفة من النتيجة ، مثل أن تكون : ءَ تربيع و هـَ مستقيم الخطوط ، وزَ دائرة فإن كان لمقدمة هـَ وَ زَ واسطة [2] واحدة — وهي أن تكون مساوية للشكل /٣٥/ المستقيم بتوسط الأهلة — فإن مقدّمة هـَ زَ تكون أقرب إلى [١٢٨ ب] المعرفة من النتيجة . فإذا لم يكن التصديق بمقدّمة بَ حـَ أكثر منه بنتيجة اَ حـَ أو لم تكن الأوساط قليلة ، فإني لست أسمى ذلك استقراء[1] ، ولا إذا لم يكن لمقدّمة بَ حـَ واسطة : لأن ذلك حينئذ يكون علما .

— ٢٦ —
< الأنسطاسيس >

وأما الأنسطاسيس [3] فهي مقدّمة تضاد مقدّمة ، والفرق بينها وبين /٦٩ ب/ المقدّمة أن الأنسطاسيس يمكن أن تكون جزئية . وأما المقدّمة فإنها : إما ألا تكون ألبتةَ جزئيةً ، وإما ألا تكون في المقاييس الكلية . — والأنسطاسيس تقال على جهتين في شكلين : أما على جهتين فلأن منها كلية ، ومنها جزئية ؛ وأما في شكلين فلأنها تقال بتقابل المقدّمة ، والمقدّمة التي تقابلها إما أن تكون كلية وإما جزئية ؛ وأما الكلية ففي الشكل الأوّل تتبين ؛

---

(١) فوقها : أباغوجى — .

(٢) وجد هذا لهامش بالأسود وبعده بالأحمر : « هكذا وجدته بخط الفاضل يحيى محبراً (في النتيجة : محبر) على ما ملأته ، وعدت إلى النقول السريانية فوجدته هـَ ... زَ ... » .

(٣) في الهامش بالأحمر : « يعني بالأنسطاسيس المقدّمة الجدلية ، إذ قد تكون جزئية مرة وكلية أخرى . ويعني بـ « المقدمة » « المقدّمة الكلية » .

وأما الجزئية ففي الشكل الثالث . لأنه إذا كانت المقدّمة كلية موجبة فإنّا نخالفها إما بكلية سالبة ، وإما بجزئية سالبة . والكلية السالبة من الشكل الاوّل تَبيِن والجزئية السالبة من الشكل الثالث . ومثال ذلك أن تكون اَ علما واحداً وبَ أضداداً ، فإذا كانت المقدّمة أن العلم بالأضداد واحد ، ثم خالفناها بكلية سالبة وقلنا : ولا زوجَ واحداً [١] من المتقابلات يقع عليه علمٌ واحد ، والأضداد متقابلة ، فإنه [يكون] يجب أن يكون : ولا زوجَ واحدا [١] من الأضداد يقع عليه علمٌ واحد — وذلك هو الشكل الأوّل . فإذا خالفنا المقدمة بجزئية سالبة ، فإن القياس يكون بقول < نا إن [٢] > المجهول والمعلوم ليس يقع عليهما علم واحد ، والمعلوم والمجهول أضداد ، < فإذن [٢] > بعض الأضداد ليس يقع عليهما علم واحد .

وكذلك يعرض أيضاً وإن كانت المقدّمة التي تخالفها كلية سالبة . لأنه إذا كانت المقدّمة أنه : ولا زوج [٣] واحدا من الأضداد يقع عليه علم واحد ، فإنا نخالف ذلك إما بقولنا : كل زوج من المتقابلات علم واحد يقع عليه ؛ وإما أن بعض الأضداد علم واحد يقع عليه ، مثل أن الصحة والمرض يقع عليهما علمٌ واحد . والكلية من الشكل الأوّل تتبين ؛ والجزئية من الثالث .

لأن بالجملة في [١٢٩ ا] جميع المقدّمات إذا خالفناها خلافا عامّيا فإنه ينبغي أن تأتي نقيضة المقدّمة المحيطة بالمقدّمة التي نقصد لنقيضها ، مثل أنه إن قدّم في القول أن ليس العلم بكل زوج من الأضداد [٣] واحداً ، فإنه ينبغي أن نخالف ذلك بقولنا : كل زوج من المتقابلات فالعلم به واحد . وعلى هذه الجهة يكون الشكل الأوّل ، لأن الواسطة — وهي المتقابلات —

---

(١) ص : واحد .

(٢) خرم بمقدار كلمة وبعض أخرى .

(٣) ص : واحد .

/٢٥/ عامّية للأضداد . فإذا خالفنا المقدّمة خلافا جزئياً فإنه ينبغي أن نضع خلاف المقدّمة الجزئية المحاطة بالمقدّمة التي نقصد لنقيضها ، كقولنا : إن العلم بالمعلوم والمجهول ليس بواحد ، والمعلوم والمجهول أضداد — وذلك الشكل الثالث . فالأضداد عامّية للمعلوم والمجهول . وأما جزءا (١) الأضداد — وهو المعلوم والمجهول — < فهما (٢) يقعان > واسطة ، فالتي منها يمكن أن ينتج ضدّ المقدّمة التي نقصد لنقيضها < هي (٣) التي يبدأ منها > المتعاطى وضع الأنسطاسيس . ولذلك نأتي بها من هذين الشكلين ، لأن في هذين الشكلين /٣٠/ فقط تكون المقاييس المتقابلة ، لأن في الشكل الثاني لم يكن قياسٌ موجب . وأيضاً الأنسطاسيس الذي يكون في الشكل الثاني يحتاج إلى عمل كثير — مثل أن ينكر أحد أن تكون اَ موجودة في بَ من جهة أن حَ غير لاحقة لها ، لأن ذلك يتبين بمقدّمات أخرى . وليس ينبغي أن نأتي بالأنسطاسيس دون أن تكون /٣٥/ المقدّمة الأخرى بيّنة . والذلك لم يكن في هذا الشكل فقط بيان شيء بالعلامة .

وينبغي أن ننظر في سائر الأنسطاسيس ، مثل الذي تكون من الضد (٤) ، ومن الشبيه ، ومن الظن المحمود . وينبغي أيضاً أن ننظر : هل يمكن أن /٧٠ ا/ توجد الأنسطاسيس الجزئية من الشكل الأوّل ، والسالبة من الشكل الثاني ؟

---

(١) ص : جزئي .

(٢) خرم بمقدار كلمة وبعض أخرى .

(٣) في الهامش بالأحمر : « قال أبو بشر : أما من الضد فمثل ما جرى ؛ وأما من الشبيه والظن المحمود فمن المقاييس الشرطية ، الضرب الثاني منها » .

(٤) في الهامش بالأحمر : « وجدت بخط الفاضل يحيى ، رفع الله قدره ، تعليقاً بالسريانية فنقلته وهـو : فالذي من الأضداد مثل أنه إن كانت اللذة خيراً ، كان الألم (وفوقها : الغم) لكن الألم ليس بشر ؛ فاللذة إذن ليست خيراً. والذي =

- ٢٧ -

< الضمـــير >

وأما الأيقوس والعلامة ، فليس هما شيئاً واحداً ، لأن الأيقوس هي مقدّمة محمودة : لأن الكائن وغير الكائن على الأكثر ، والموجود وغير الموجود هو أيقوس [1] مثل : الحساد يبغضون والمحبوبون يحبون . وأما العلامة فهي مقدّمة برهانية : إما اضطرارية وإما محمودة ؛ لأن الذي بوجوده يوجد الشيء أو الذي بكونه يكون الشيء [١٢٩ ب] فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده .

وأما أنثوميما فهو قياس مركب من مقدّمات محمودة ، أو من علامات . والعلامة توجد على ثلاث جهات مثلما توجد الواسطة في الأشكال ، لأنها إما أن تكون في الشكل الأوّل وإما في الثاني وإما في الثالث . مثل أن نبين أن المرأة ولدت من قِبَل أن لها لبنا ، فبيان ذلك يكون في الشكل الأوّل ، لأن الواسطة : هي أن لها لبنا . فلتكن اَ والدة ، وبَ وجود اللبن لها ، وحَ امرأة . وإما أن الحكماء ذوو فضائل ، لأن پطيقوس ذو

= من الشبيه مثل إن كان الحس بالمتضادات المحسوسة واحداً ؛ فالعلم إذن بالمتضادات المعقولة واحـــد . والذي من الآراء المشهورة مثل أنه إن كانت الصحة أفضل من اليسار ، فإن معطي الصحة أفضل من معطي اليسار ؛ ولكن الصحة أفضل من اليسار ؛ فمعطي الصحة أفضل من معطي اليسار » .

(١) فوقها : « الأخرى والأولى » .

(٢) في الهامش بالأحمر : « وتعليق آخر فنقلته وهو : العلامة إما أن تتقدّم ما هي دليلة عليه مثل اختلاج الشفة في الأمراض الحادة ، فإنه دال على الفيء ، ومثل احتكاك الأنف الدال على رعاف يكون من المريض ؛ واما أن يكون مع الشيء الذي هي له علامة مثل الدخان الكائن مع النار ؛ وإما أن تتأخر عما هي له علامة ، مثل الرماد فإنه دال على نار كائنة » .

فضائل ، فإنه يكون في الشكل الثالث . فلتكن اَ ذوي فضائل ، وبَ حكماء وحـَ پطيقوس — فهو صدْقَ أن يقال : اَ وبَ على حـَ ، غير أن الواحدة لا تقال لشأنها (١) أو لكذبها ، وأما الأخرى فتقال . وأما أن المرأة قد ولدت لأنها صفراء ، /٢٠/ فيتبين في الشكل الثاني ، فلأنه تلحق التي ولدت صُفْرةٌ ، وهذه المرأة صفراء — يظنون أنه يبين أن هذه المرأة < قد ولدت >. (٢) فلتكن اَ صُفْرة ، وبَ والدة ، وحـَ امرأة . فإن قيلت المقدّمة الواحدة فـ < قط (٢) دون > الأخرى ، قيل لذلك علامة . فإن قيلت مع الأخرى قيل لذلك قياس : < مثال ذلك > /٢٥/ پطيقوس سخي لأن محبي الكرامة أسخياء ، وبطيقوس محب للكرامة . وأيضاً إن الحكماء أخيار لأن پطيقوس خـَيرٌ وحكيم .

فعلى هذا النحو تكون مقاييسُ . غير أن الذي في الشكل الأوّل لا ينتقض إذا كان صدقا لأنه عامي . وأما الذي في الشكل الثالث فإنه ينتقض من قِبَلِ أن القياس ليس بعاميّ ولا مبني على الشيء الذي نريد بيانه ، /٣٠/ لأنه ليس إذا كان پطيقوس ذا فضائل فإنه يجب لا محالة أن يكون سائر الحكماء ذوي فضائل . وأما الذي في الشكل الثاني فإنه أبداً لا محالة ينتقض ، لأنه ليس يكون في الشكل الثاني قياسٌ من مقدّمات موجبة — لأنه ليس /٣٥/ إذا كانت الوالدة في وقت ما تَلِدُ صفراء ، فإنه يجب لا محالة أن تكون قد ولدت . فالصدق قد يوجد في جميع العلامات . وأما ما لا (٣) يوجد في جميعها — وهو فصولها — فقد قيل آنفا /٧٠ ب/ .

---

(١) أي لأن شأنها معروف ، أي لأنها مشهورة معروفة .

(٢) خرم .

(٣) في الهامش بالأسود : « في السرياني : وأما فصولها فهي التي قد قلناها الآن » .

على هذا النحو من القول لتقسّمْ العلامة . فالمسمى (١) من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الأطراف (٢) . وأما ما كان من الواسطة [١٣٠ ا] فيسمى تقمريون (٣) ، وهو الذي في الشكل الأوّل ، وهو أحمد العلامات وأصدقها . وأما الفراسة فهي ممكنة عند من سلم أن الآلام (٤) الطبيعية تحيل البدن والنفس معاً ، لأنه إن تعلم أحد صناعة اللحون ، فإن نفسه تتغير بعض التغير ، و < لكنها (٥) > ليست من الآلام الطبيعية (٦) لأنها لا (٦) تغير البدن(٦) فالطبيعة هي التعب والشهوة ، فإنهما من الحركات التي بالطبع . فإن سَلّم ذلك أحد وكان واحد أو آخر علامة وقدرنا أن نأخذ لكل نوع ألما (٧) خاصا وعلامة (٦) ، فإنه يمكننا أن نستعمل الفراسة . فإنه قد توجد في بعض الأنواع آلام خاصة كالشجاعة في الأسد ، فإنه يجب ضرورة أن تكون لذلك علامة في البدن ، لأنه كان < موضوعاً أن البدن والنفس يألمان> معاً فلتكن العلامة عظم الأطراف العالية < وهذا يمكن أن يوجد في بعضها > غير أنه لا يمكن في كلها ، لأن العلامة على هذه الجهة < التي بيناها تكون خاصة ، لأن الألم (٨) > خاص للنوع كله ، ولكن ليس هو له فقط ، كما

---

(١) في الهامش بالأسود : « وجدت بخط الفاضل يحيى بالسريانية ما نقلته وهو : المسمى من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الواسطة ؛ وأما ما كان من الأطراف فليسم (ص : فيسمى) تقمريون . فكأن هذا هو بالعكس مما نقله تذاري » .

(٢) في الهامش بالأسود : « وبخط سرياني نقلته : وتسمى الأوساط في الشكل الثاني والثالث أطرافاً (ص : أطراف) » .

(٣) تقمريون = τεκμηριον .

(٤) فوقها : تأثيرات .

(٥) خـــرم .

(٦) في الهامش : « لم يوجد ذلك في السرياني » .

(٧) غير واضح لتآكل الورق في الأصل .

(٨) خرم .

اعتدنا أن نقول عن الخاصة ، لأنه قد توجد في نوع آخر : وذلك أن الإنسان شجاع وغيره من /٢٠/ الحيوان [١] ، إلا أن الشجاعة ليست في كلها . فتكون الشجاعة إذن علامة لأنه < كان موضوعاً [١] > أن واحداً لواحد علامة . فإن كان ذلك هكذا وأمكننا أن نجمع مثل هذه العلامات في الحيوان التي فيها ألم واحد خاص ، ولكل واحد /٢٥/ منها علامة ، فإنه يمكننا لذلك أن نستعمل الفِراسة . فإن كانت له خاصتان : مثل أن الأسد شجاع وجواد من جهة ، فإنا نعلم أي علامة على أي ألم تدل من العلامات التي توجد في واحد واحد خاصة من الحيوان ؛ وكذلك إن كانتا جميعا في نوع آخر ، لاكلهٍ . وأيضاً إن لم يكونا كلتاهما في النوع إذا كانت إحداهما [٢] فيه والأخرى غير موجودة فيه ، لأنه إن كان شجاعاً ولم يكن سخياً /٣٠/ فإن علامة الشجاعة [١٣٠ ب] فيه هي العلامة الدالة على الشجاعة في الأسد . فالفِراسة تكون إذا رجعت الواسطة التي في الشكل الأوّل على الطرف الأكبر، وكانت فاضلة على الطرف الأصغر إذ يكون غير راجع عليها : مثال ذلك أن تكون اَ شجاعة ، وبَ عِظَم الأطراف العالية ، وحَ أسد — /٣٥/ فبَ موجودة في كل حَ وفي غيرها ؛ واَ موجودة في كل بَ لا في أكثر منها ، ولكن بَ راجعة على < اَ [٣] > : فإن لم يكن ذلك هكذا ، فإنه ليس يكون واحد لواحد علامة ؟ .

] [تمت المقالة الثانية من كتاب القياس ، والحمد الله على إنعامه . نُقِلَتْ من نسخة بخط الحسن بن سوار < عن نسخة > يحي بن عدى ؛ التي بخطه < ... > .

قوبل به نسخة كتبت من خط يحي بن عدى وصححت عليها وقرئت بحضرته فكان موافقاً لها .] [

---

(١) تآكل « أكثر » حروفها في الأصل .

(٢) ص : أحديهما .

دراســات إسلاميــة
— ٧ —



حققه وقدّم له

عبد الرحمن بدوي

الجزء الثاني

النـاشر

وكالة المطبوعات
الكويت

دار القـلم
بـيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٩٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب « أنولوطيقا الأواخر » ، وهو المعـروف بكتاب « البرهان » لأرسـطوطالس ، نقل أبي بشر متى بن يونس القُنّائى إلى العربى من نقل اسحٰق بن حنين إلى السريانى

المقالة الأولى

< نظـرية البرهان >

قال أرسطوطالس :

١

< ضرورة المعرفة المتقدّمة الوجود >

كل تعليم وكل تَعَلُّم ذهنى إنما يكون من معرفةٍ متقدّمة الوجود . وهذا ١٧١
يكون لنا ظاهرا، إذا ما نحن نظرنا فى جميعها : وذلك أن العـلوم التعليمية[١] بهذا النحو تحصل عندنا ، وكل واحدة من تلك الصناعات الأُخَر . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى الأقاويل[٢] أيضا، أعنى التى تكون بالمقاييس والتى تكون باستقراء ؛ فإن كلا[٣] العلمين إنمـا يجعلان التعليم بأشياء متقدّمة المعرفه : فبعضها يقتضب اقتضابا على < أساس : إما أن الخصوم[٤] > فهموا ، وبعضها

(١) أى الرياضيات . (٢) الأقاويل : الأقاويل الجدلية ، سواء أكانت تمّ عن طريق القياس أم عن طريق الاستقراء . (٣) ص : كلى .

(٤) خرم فى الأصل ، أكملناه وفقًا للأصل اليونانى .

يبين الكلى من قِبَل ظهور الجزئى . — وكذلك تُقنع < الحجج > الخطْبية ، وذلك أنها إما أن تُقنع بالأمثلة — وهذا هو الاستقراء ، وإما بالأ < نثوميما أى القياس الإضمارى ، وهو > أيضا قياس . وقد تجب ضرورةً ما يُقَدَّم فيُعْرَف على جهتين : فبعـ < ـضها تحتاج من > الضرورة إلى أن تتقدم فنتصور[١] أنها موجودة ، وبعضها الأَوْلى[٢] أن نفهم فيها على ماذا يدل القول . وبعض الأشياء قد تدعو[٤] الضرورة إلى أن يُتقدّم[٣] فيعرف من أمرها كلا الصنفين . مثال[٥] ذلك أن فى كل شىء قد يصدّق إما الموجبة وإما السالبة ، فإنه موجود ؛ وأما[٦] فى المثلث فإنه يعرف أنه يدل على هذا الشىء ؛ وأما فى[٧] الوحدة فكلا الصنفين : أعنى على ماذا يدل وأنها موجودة . وذلك أن كل واحد من هذه ليس هو معروفا لنا على مثال واحد .

وقد يتعرّف الإنسانُ بعضَ الأشياء ، وقد كان [١٩٢ ب] عرفه قديما[٨] ؛ وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تَعَرُّفُها معاً ، مثال ذلك جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التى هو مُقْتَنٍ لمعرفتها . فإنه أما أن « كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين » فقد كان تقدّم فعُلِم ، وأما أن « هذا المرسوم فى نصف الدائرة وهو مثلث » فقد نتعرّفه ونعلمه مع

(١) فوقها : فيأخذ . (٢) ف (= فوقها) : أى المجهول .
(٣) ف : المفروض . (٤) ص : تدعوا (٥) ف : على المقدّمات .
(٦) ف : مثال على المحمول فى المعقول . (٧) ف : مثال على المفروض .
(٨) ف : من قبل .

إحضارنا إياه (+فإنه قد توجد بعض الأشياء تعلّمها إنما يكون بهذا النحو ، وليس إنما يعرف الأخير بالمتوسط : وهذه هى جميع ما كان من الأشياء الجزئية وليس يقال على موضوع+(١)) فقبل أن يحضر ويجابه أو يقبل القياس ، فلعله قد يجب أن يقول إنا بنحو(٢) ما نعرفه ؛ وأما بنحو(٣) آخر فلا . وذلك أن الذى لم يكن يعلم أن هذا موجود على الإطلاق(٤) ، فكيف يعلم أن زواياه مساوية لقائمتين على الإطلاق(٥) ؟ لكن من البيّن أنه إنما يعلم هذا بأنه عالم بالكلى ، وأما على الإطلاق(٥) فلا يُعْلَم . و إلا فقد تلزم الحيرة المذكورة فى كتاب «مانن»(٦) وذلك أنه : إما ألا يكون الإنسان يعلم شيئا ، وإما أن يكون إنما يتعلم الأشياء التى يعلمها . وليس ينبغى أن نقول فى هذا كما قال القوم الذين راموا أن يحلوها ، فإنهم قالوا : أتُراك تعلم أن كل ثنائية زوج ، أم لا ؟ فإذا < قال >(٨) إنى لأعلم ذلك ، يحضرونه(٧) ثنائية ما لم يكن يظن : ولا أنها < موجودة >(٨) ولا أنها زوج . وذلك أنهم قد يحلون هذه بأن يقولوا < إنه ليس كل ثنا >ئية يعلم أنها زوج ، لكن إنما يعلم أنها زوج من يعلم(٩) أنها ثنائية ه < كـ >(٨) ذا . على أنهم يعلمون ما(١٠) عندهم البرهان عليه وما قد ٧١ ب

---

(١) هامش : + ما بين هاتين العلامتين يفيد فيه معنى غير المعنى الذى كان كلامه فيه . (٢) هامش : أى حيث هو تحت الكلى . (٣) ف : أى من حيث هو مشهور . (٤) ف : بالكلية . (٥) ف : أى بالحقيقة .

(٦) عند هذا الموضع فى الهامش : «أى المتشككين» فهو تفسير لعنوان محاورة أفلاطون ، راجع محاورة مينون ٨٠ هـ ؛ وقارن «التحليلات الأولى» م ٢ ف ٢١ ص ٦٧ أ ٩ وما يتلوه .

(٧) عند هذا الموضع فى الهامش : هذا حل الحيرة على غير الصواب .

(٨) خرم فى الأصل المخطوط . (٩) ص : التى . (١٠) ما : مفعول «يعلمون» .

أخذوا برهانه . والبرهان الذى حصلوه ليس هو أن كل ما يعلمون أنه مثلث أو أنه عدد ، لكن على الإطلاق فى كل عدد وكل مثلث . وذلك أنه ليس يقتضب ولا مقدّمة واحدة هذه حالها ، أعنى : «العدد الذى تعرفه» أو «المستقيم الخطوط الذى أنت عارف به» ، لكن على الإطلاق[١] . لكن لا شىء فيما أظنّ يمنع أن يكون الأمر الذى يعلمه الإنسان قد يعلمه من جهة [١٩٣ ا] ولا يعلمه من جهة* . ذلك أن القبيح الشّنيع ليس هو أن يكون ما يتعلمه يعرفه بنحوٍ ما ، لكن إنما القبيح أن يكون ذلك بهذا النحو الذى به يعلمه كما هو الأمر .

٢
< العلم والبرهان >

وقد يظن بنا أنا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق[٢] ، < لا على طريق السوفسطائيين[٣] > الذى هو بطريق العَرَض ، متى ظُنّ بنا أنّا قد تعرّفنا العلةَ التى من أجلها الأمر ، وأنها هى العلّة ، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى . ومن البيِّن أن هذا هو معنى : « أن يعلم » . وذلك أن الذين لا يعلمون والذين يعلمون : أما أولئك فقد يتوهمون من أمر الشىء أن هذه حاله ؛ وأما العلماء فقد يوجد لهم هـذا المعنى[٤] . فإذن ما لنا العلم به < وجوداً[٥] > لا يمكن < أن يكون[٦] > على جهة أخرى .

---

(١) ف بالأمر : أى على الكلى .

* عند هذا الموضع بالهامش : حل الحيرة على الصواب .

(٢) ف : أى بالحقيقة . (٣) هذا الموضع تآكلت حروفه . (٤) ف بالأحمر : أى المعرفة . (٥) مكتوبة بالهامش بالطول . (٦) خرم فى المخطوط .

فأما إن كان قد يوجد نحو آخر للعلم فإنا نخبر عنه بأَخَرَةٍ. وقد نقول إنا نعلم علمًا يقينًا بالبرهان أيضًا[١]، وأعني بالبرهان القياسَ المؤتلف اليقيني؛ وأعني بالمؤتلف اليقيني الذي نعلمه بما هو موجود[٢] لنا. — فإن كان معنى أن يعلم هو على ما وضعنا، فقد يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة، وأوائل غير ذات وسط، وأن يكون أَعْرَفَ من النتيجة، وأكثر تقدما منها، وأن يكون عللها. وذلك أنه بهذا النحو تكون مبادئُ مناسبةً أيضا. < على أن >[٣] الذي قد مرّ من القياس قد يكون من غير هذه أيضا، وأما البرهان فلا يكون، < لأنه لن يكون محصّلًا لليقين >. أما أن تكون القضايا صادقة فقد[٤] يلزم من قِبَل أنه لا سبيل إلى أن يعلم < ما ليس > بموجود، مثال ذلك أن القطر < مشا > رك للضلع. وأما أن البرهان من أوائل غير مبرهنة، < فذلك > أنه لم يكن يوجد السبيل[٦] إلى أن تعلم إذا لم يكن عليها برهان. وذلك أن معنى أن تعلم الأشياء التي عليها برهان لا بطريق العَرَض، إنما هو أن تَقْتَنِي البرهان عليها. — < ثم > وأن يكون عللا أيضا وأن يكون أعرف وأقدم: أما علل فمن قبل أنا حينئذ نعلم متى علمنا العلة. وأما أنها أقدم فإن كانت عللا؛ وأما أنها أعرف فلا بنحوٍ واحد، أعني

---

(١) ف : العلمى . (٢) ف بالأحمر : من طريق ما هو موجود .

(٣) خرم فى المخطوط . (٤) ص : وقد .

(٥) ف : لا يحتاج إلى برهان .

(٦) هامش : أى أنه إن كانت مسائل تحتاج إلى برهان فلا سبيل إلى أن يعلمه بدون البرهان .

بأن يفهمها ، لكن بأن تعلم أنها موجودة ـ . وأن يكون أكثر تقدّما وأعرف هو على ضربين : وذلك أنه ليس أن يكون [١٩٣ ب] الشيء متقدّما عند الطبيعة وأن يكون عندنا أكثر تقدّما هو معنى واحدًا[١] بعينه ؛ ولا أيضا أن يكون أعرف عند الطبيعة وأن يكون أعرف عندنا معنى واحدًا[١] بعينه . ٧٢ أ
وأعنى بالتى هى < أقدم وأعرف > عندنا < تلك التى تكون > أقرب إلى الحس . وأما التى هى أقدم وأعرف على الإطلاق[٢] < فإنها > هى الأشياء التى هى أكثر بعدا منه . والأشياء التى هى أبعد ما تكون منه هى الأمور الكلية خاصةً . والتى هى أقرب ما يكون منه هى[٣] الأشياء الجزئية والوحيدة . فهذان قد يقابل بعضهما بعضا .

ومعنى أنه من الأوائل هو أنه من مبادئ مناسبة . وذلك أنى إنما أعنى بالأول والمبدأ معنى واحداً بعينه . ومبدأ البرهان هو مقدّمة غير ذات وسط . وغير ذات الوسط هى التى ليس توجد أخرى أقدمُ منها . فأما المقدّمة فهى أحد جزئى < القول >[٤] ، أعنى < جعل > الحكم واحدا على واحد . وأما الديالقطقية ، أعنى الجدلية ، فهى التى تقتضب أحد جزئى المناقضة : أيهما كان . وأما الأبودقطقية ، أى البرهانية ، فهى أحد جزئى المناقضة مع التحديد ، وهو الصادق . وأما الحكم فهو أى جزء كان من المقابلة . وأما المناقضة فهى أنطيثاسس ، أعنى التقابل الذى الأوسط له بذاته .

---

(١) ص : واحد . (٢) ف : أى على الحقيقة . (٣) ص : فهى .

(٤) خرم فى المخطوط فأكملنا بواسطة الأصل اليونانى .

وجزء المناقضة : وأما ما كان على شىء فهو موجبه ؛ وأما ما كان[1] من شىء فهو سالبه . وأما المبادئ القياسية غير ذات وسط : أما ما كان لا سبيل إلى أن تبرهن ، ولا أيضا يلزم ضرورة أن يكون حاصلا لمن يعـ < ـقـ > ـل شيئا ما ، فإنى أسميه وَضْعا[2] . وأما < ما كا >[3] ن منها لقد يجب ضرورة أن يكون المتعلم < حاصلا عليه فهو > أكسيوما ، أعنى < الشىء > المتعارَف : فإنه قد توجد بعض الأشياء < من هـذا الجنس >[3] ، وذلك أن عادتنا أن نستعمل هذا الاسم فى أمثال هذه خاصةً . وأما الوضع فإنى أسمى ما يقتضب أى جزء من جزئى الحكم كان — وهو أن الشىء موجود أو غير موجود — أيو باثسيس[4] ، أعنى الأصل الموضوع ؛ وأما ما كان غير هذا فالتحديد[5] . فإن التحديد هو وضع ، وذلك أن صاحب العدد < قد >[3] يضع أن الوحدة ما لا ينقسم بالكم وضعا ، وليس هو أصلا موضوعا . وذلك أن معنى ما هى الوحدة ومعنى أنها موجودة ليس هو واحدًا بعينه .

ولما كان قد يجب أن نصدق بالأمر ونعلمه من طريق ما لنا [١٩٤ ا] عليه ، مثل هذا القياس الذى نسميه أبودكسيس[6] ، أعنى البرهان ، وهذا هو

---

(١) أى ما يحمل فيه شىء على شىء أو محمول على موضوع فهو إيجاب ، وما يسلب محمولا عن موضوع فهو سلب .

(٢) وضع = thèse ؛ أكسيوما : ἀξίωμα

(٣) خرم فى المخطوط .

(٤) hypothèse = ὑπόθεσις .

(٥) ف : تحديد .

(٦) ἀπόδειξις .

موجود بأن هـذه موجودة ، أعنى التى منها يكون السلوجسموس نفسه ، فقـد يجب ضرورة ليس أن نكون عارفين بالأوائل فقـط : إما بجميعها ، وإما ببعضها — لكن أن نكون عارفين بهـا أكثر . وذلك أن ما من أجله يوجد كل واحد هو أبدًا أكثر وجودًا : مثـال ذلك محبتنا للذى من أجله يحب أكثر (١) .

فإن كنا إذن إنمـا نعلم ونتيقن ونصـدّق من أجل الأوائل ، فتصديقنا وتيقننا لها أكثر، إذ كان تصديقنا بالأشياء الأخيرة إنما هو <عن طريقها . إلا أنه > +غير ممكن أن يكون الإنسـان عارفا أكثر من التى هو عالم بهـا بالأشـياء التى يتفق له لا أن يعلمها (٢)، ولا أن يكون حاله فى علمها أفضل ، ولا يكون حاله من أمرها كما لو اتفـق له أن يعرفهـا (٣) . وهـذا قد يلزم إن لم يتقـدّم الإنسان فيعرفها+ (٤) من التى إنمـا يصدّق بها من أجل البرهان . فقد يلزم ضرورةً أن يكون تصديقنا بالمبادئ — إما بجميعها أو ببعضها — أكثر من النتيجة .

فمن كان عازما على اقتناء علم برهانى فقـد يجب عليه لا أن يكون تعرفه وتصديقه بالمبادئ فقط أكثر من تعرّفه وتصديقه لمـا يتبين منها (٥) ، بل ألّا

---

(١) ش : الذى من أجله نحب إياه نحب أفضل . (٢) ف : يعرفها .

(٣) ش : + ... + نقل الفاضل يحيى : فغير ممكن أن يصدّق إنسان بأشياء لم يتقوله لا أن يعلمها ، ولا أيضا أن يكون فيها بحال أفضل مما لو اتفق له أن يعلمها ، أكثر من تصديقه بالأمور التى يعلمها . (٤) ف : فيعلمها . (٥) ف : عنها .

يكون عنده شىء آخر من الأشياء المقابلة للمبادئ . وهذه هى الأشياء التى منها ٧٢ ب
يكون قياس المغالطة المضاد أكثر تصديقا منها وأعرف ، إذ كان قد يجب على من[1] كان عالما على الإطلاق ألا يشوب تصديقَه تغير .

٣

< نقد بعض الأغلاط فى العلم والبرهان >

فأما قومٌ فقد يظنون أنه — < لما > كان قد يجب أن تعلم الأوائل — فإنه[2] ليس < تمكن ا > لمعرفة . وقومٌ آخرون قد يظنون أنه قد توجد معرفة ، غير أن البرهان قد يكون على كل شىء . وهذان الرأيان ولا واحد منهما صادق ، ولا أيضا ضرورى . فإنه : أما أولئك فإنهم لما وضعوا أنه لا سبيل إلى علم شىء على وجه آخر[3] ، ولا يوجبون التصاعد إلى ما لا نهاية ، قالوا بذلك من قِبَل أنه لا سبيل إلى علم الأشياء التى هى أكثر تأخرًا من الأشياء التى هى أكثر تقدّما من أمور لا أوائل لها . (وقولهم هذا مستقيم صواب ، وذلك أنه غير ممكن أن نقطع الأشياء التى لا نهايةٌ[4] لها) . فإن كانت متقدّمة[5] وقد توجد [١٩٤ ب] مبادئ فهذه هى غير معلومة ،

(١) من : تآكلت حروفها .   (٢) ص : أنه .

(٣) ف : أى بغير برهان .

(٤) فوقها بالأحمر : ما لا نهاية له .

(٥) فوقها بالأسود : كان متقدما .

إذ كان ليس عليها برهان . وهـذا هو الذى يقولون إنه وجده فقط معنى العـلم .

فإن لم يكن سبيل إلى علم الأوائل، فإنه لا سبيل إلى أن نعلم على الإطلاق الأشياء أيضا التى عن هذه . ولا سبيل أيضا إلى أن تعلم على الحقيقة، اللهم إلا أن تكون بنحو(١) الأصل الموضوع، وهو إن كانت تلك موجودة .

وأما أولئك الآخرون فقد يُقِرُّون و يذعنون بوجود العلم . وذلك أنهم يقولون(٢) إن العلم إنما هو بالبرهان فقط، غير أنهم يقولون(٣) إنه لا مانع يمنع أن يكون برهانٌ على كل شىء . فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دورًا ولبعض الأشياء ببعض .

وأما نحن فنقول أن ليس كل علم فهـو برهانا(٤)، لكن العلم الذى من غير توسط هو غير مبرهن . (فأما أن هذا واجب ضرورةً فهو بيِّن . وذلك أنه إن كان قد يجب ضرورةً أن نعرف الأشـياء التى هى أ كثر < تقدّ > ما والأشياء التى منها البرهان ، وقد تقف المتوسطات وقتا ما : فهذه قد يجب ضرورة أن تكون غير مبرهنة) . فهذا القولَ نقول فى هذه على هذا النحو ؛ وأنه ليس إنما يوجد العلم فقط ، بل قد نقول إنه يوجد أيضا مبدأ ما للعلم(٥) هو الذى به نُتَعَرَّفُ الحدودُ .

---

(١) ف : على طريق .
(٢) ف : [illegible]
(٣) ف : فانه .
(٤) [illegible]
(٥) ف : المعرفة .

فأما أنه غير ممكن أن[1] يتبين شىء على < شىء بالبرهان بالمعنى الـ> أدق فبيِّن ، إذ البرهان إنما يجب أن يكون من الأشياء التى هى أكثر تقدّما < وأكثر معرفة ، لأنه من المستحيل أن تكون أشياء بعينها بالنسبة إلى أشياء بعينها أكثر تقدّما > وأكثر تأخرا < إلا > عند ما نسأل متى < يمكن > أن تكون : أما هذه فعندنا ، وأما هذه فعلى الإطلاق — أنه < بهذه تكون الطريقة > التى يصير بها الشىء معروفا بالاستقراء . وإن كان هذا هكذا ، لايكون تحديد < نا > بالمعنى العلمَ على الإطلاق جرى على الصواب ، لكن يكون مضاعفًا من قِبَل أن البرهان الآخر لا يكون على الإطلاق من الأشياء التى هى أعرف .

وقد يلزم الذين يقولون إنه يكون البرهان بالدور ليس هذا الذى خَبَّرنا به الآن فقط ، لكن ألا يكونوا يقولون شيئا آخر ، غير أن هذا موجود بأن هذا الشىء نفسَه موجود — وعلى هذا القياس[2] قد يسهل أن يتبيّن كل شىء . ومن البين أن هذا لازم إذا [١٩٥ ا] وضعت حدود ثلاثة . وذلك أنه لا فرق بين أن يقال إن التحليل بالعكس[3] قد يكون بأشياء كثيرة ، وبين أن يقال إنه يكون بأشياء يسيرة . ولا فرق أيضا بين أن يقال إنه يكون بأشياء يسيرة ، وبين أن يقال إنه يكون بشيئين . وذلك أنه إن كان متى كانت آ

(١) غير واضحة فى المخطوط ؛ ويقصد : أما أنه غير ممكن أن يكون البرهان — بالمعنى المطلق — دوريًا ، فهذا بيّن ...

(٢) ف : النحو .

(٣) ف : يعنى القياس .

موجودة ، كانت[١] بَ من الاضطرار موجودة ، وإذا[٢] كانت هـذه موجودة فـ حَ موجودة، فإنه إذا كانت اَ موجودة قد تكون حَ موجودة . فإن كان متى كانت اَ موجودة تكون بَ من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت
١٧٣ا < بَ > موجودة فـ اَ موجودة (فإن هـذا هو البرهان بالدور)، فلتوضع < اَ مكان حَ . وإذن فإن قولنا إن > كانت بَ موجـودة تكون اَ موجودة ، هو < القول بأنه إذا كانت بَ موجودة فإن حَ موجودة > ، وهذا هو أن يقال إنه متى كانت اَ موجودة < فإن حَ > موجودة . وحَ واَ هما شيء واحد بعينه . فقـد يلزم إذن القائلين < إن البرهان > يكون دورا < ألا يقولوا > أشياء أُخَر غير أنه إذا كانت اَ موجودة < فإن اَ موجودة ، وبهـذا > قد يسهـل أن يتبـيّن البرهان على كل شيء .

< وكذلك فإن مثل هـذا البرهان لا يمكن إلا فى > الأشـياء التى يلزم بعضـ < ها بعضا ، مثـل الصفات الحقيقية . كذلك قد أثبتنا[٣] أننا إذا قنعنا بأن نضع حدًّا > واحدًا، أنه لا عندما توضع حدود <على نحو خاص>، ولا أيضا عندما يوضع وَضْعٌ < واحد > يلزم شيء آخر، وأنه إنما يمكن أقل ما يكون من وضعين أوّلين متى أردنا أن نقيس . فإن كانت اَ لازمة لـ بَ و حَ، وكان هـذان لازمين بعضهما بعضًا ولازمين لـ اَ ، فعلى هـذا

(١) ف : فـ بَ .　　(٢) ف : ومتى .
(٣) راجع التحليلات الأولى ، م ١ ، ف ٢٥ .

النحو قد يمكن أن يتبين البعض من البعض جميع الأشياء التى صودر عليها فى الشكل الأول عاما يبين فى الأقاويل فى القياس(١) . وقد يبين أيضا أن فى الشكلين الآخرين إما ألا يكون قياس ، وإما ألا يكون على الأشياء المأخوذة . فأما الأشياء [١٩٥ ب] التى لا تنعكس فتحمل(٢) ، فالسبيل أن تتبين دورا(٣) . ولذلك لما كانت أمثال هذه فى البراهين يسيرةً، فمن البين الظاهر أن القول بأن البرهان يكون من البعض على البعض ــ فإن مِنْ قِبَل هذا قد يمكن أن يكون برهان على كل شىء ــ هو قول باطل وغير ممكن .

٤

< تعريف ما هو بالكل وبالذات والكلى >

ولما كان الأمر الذى العلم به على الإطلاق غير ممكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، فمن الاضطرار أن يكون المعلوم هو الأمر الذى يكون بالعلم البرهانى . والعلم البرهانى هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا برهانه : فالبرهان إذًا هو قياس يكون عن مقدّمات ضرورية . فقد ينبغى إذن أن يؤخذ من ماذا ومن أىّ الأشياء يكون البرهان . ــ ولنفصّل أوّلا لماذا نقول : < محمول على كل الموضوع، و > لماذا < هو بذاته، ولماذا هو يقال بالكلى > .

(١) أى أنا قد بينا ذلك فى كتبنا الخاصة بالبحث فى القياس .

(٢) ش : التى لاتتكافأ فى الحمل . ــ فالسبيل : الصواب أن يقال : فلا سبيل ...

(٣) ف : بالدور .

< أما > ما نقول فيه إنه على الكل ، فهو شيء لم يكن على البعض < دون أن يكون > على البعض < الآخر > ، أَوْلا كان فى وقت ما موجودًا وفى وقت آخر غير موجود : مثال ذلك إن كان الحيوان على كل إنسان ، فإنه إن كان القول فى هذا < إنه إنسان > ، فالقول فيه < إنه حيوان > أيضا صادق ؛ وإن كان أحدهما الآن صادقا ، < فالآخر كذلك صادق فى نفس الوقت . وإذا > كانت النقطة فى كل خط ، < فالأمر على هذا النحو كذلك . والبرهان على ما قلنا > إنما يأتى بالمعاندة ، فنعاند بها القول بأنه < إذا كان الحمل صحيحا على كل الموضوع ، فإنه > موجود فى شيء ما ، أو أنه ليس بموجود فى وقت ما .

و < ماهو « بذاته هو أولا » > الأشياء الموجودة فيها هُوُّ[1] الشيء : مثال ذلك فى المثلث الخطّ ، وفى الخط النقطة . وذلك أن جوهرهما هو فى هذه الأشياء .

والأشياء التى توجد فى القول المُخْبِر ماهو الشيء ، وجميع ما كان من الأمور توجد لأشياء ، تلك الأشياء موجودة فى القول المخبر ما هى . مثال ذلك : الاستقامَةُ[2] والانحناء موجودان للخط ، والفرد والزوج للعدد ، والأول والمركّب ، والمتساوى الأضلاع [١٩٦ ا] والمختلف الطول ، وجميع هذه قد ٧٣ ب
توجد فى القول المخبر ماهى : أما هنالك فالخط ، وأما هاهنا فالعدد . وكذلك

---

(١) هُوَ = ماهية = essence .

(٢) مشكولة فى الأصل .

فى تلك الأشياء الأُخَر الباقية أيضا ، فإنى أقول لأمثال هذه إنهـا موجودة بذاتهـا(١) للجزئيات والآحاد ؛ فأما جميع الأشـياء التى ليست موجـودة على أحد هـذين الضربين فهى أعراض : مثـال ذلك الموسـيقى أو البياض للحيوانـــ .

وأيضا ما لا يقال على شىء آخر موضوع ، مثـال ذلك < بالنسبة إلى من > يمشى إنما هو الذى يمشى ، وهو شىء آخر . وكذلك الأبيض أيضا . وأما الجوهر وكل مايدل على المقصود إليه بالإشارة فليس إنما هى موجودة من حيث هى شىء آخر . — فالأشياء التى لا تقال على شىء موضوع أقول إنها بذاتها ، وأما التى هى على موضوع(٢) فهى أعراض .

وأيضا على نحو آخر ما هو موجود لكل واحدٍ من أجل ذاته ، أقول إنه بذاته ؛ وأما ما لم يكن من أجل ذاته فَعَرَض . مثـال ذلك إن كان عندما يمشى إنسان ما حدث البرق(٣) ، فذلك عَرَض ؛ وذلك أنه ليس إنمـا حدث البرق من أجل أنه يمشى ، لكن إنما نقول إن هذا عَرَض واتفق . فأما إن كان من أجله نفسه فهو بذاته : مثـال ذلك أن يكون الإنسان عندما يُنْحَر يموت ، فنقول إن ذلك بذاته من قِبَـل أن ذلك كان بسبب الذبح ؛ وليس إنما عرض واتفق أنه(٤) عندما ينحر يموت .

---

(١) ش : موجودة الجزئيات للاحاد بذاتها ... (غير واضح) .

(٢) ف : أى فى موضوع . (٣) فى الصلب : بر ، والتصحيح بالهامش بخط أحدث .

(٤) غير واضحة لخرم فى الأصل .

والتى تقال فى المعلومات على الإطلاق < إما > على أنها موجودة فى المحمولات، وهذه موجودة فى تلك، فهى موجودة من أجل ذاتها من الاضطرار، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون موجودةً إما على الإطلاق وإما المتقابلة . مثال ذلك فى الخط : إما الاستقامة، وإما الانحناء؛ وفى العدد : إما الفرد وإما الزوج . وذلك أن المضادّ إما عدم وإما نقيض فى ذلك الجنس نفسه : مثال ذلك : الزوج هو ما لم يكن فى العدد فردا من قبل [١٩٦ ب] أنه قد يلزم لزوما . فلهذا السبب كان من الاضطرار إما موجبة وإما سالبة . فمن الاضطرار أن هذه أيضا موجودة بذاتها . فبهذا النحو يتلخص ما هو على الكل وما هو بذاته .

وأما الكلى فأعنى به الأمر[1] الموجود للكل وبذاته و بما هو موجود[2] . فمن البيّن إذن أن جميع الأشياء التى ه < ى كلية > هى موجودة للأمور من الاضطرار . وقولى « بذاته » وقولى « بما هو موجود » هما < أشياء واحدة > بأعيانها . مثال ذلك : أن النقطة موجودة للخط بذاتها[3] والاستقامة أيضا، وذلك أنهما موجودان له بما هو خط . والتساوى[4] أيضا للزاويتين القائمتين هو شيء موجود للمثلث بما هو مثلث، وذلك أن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين بذاته . < والمحمول إن كان هو > الكلى، فحينئذ يكون موجودا — متى وجد — فى أى شيء اتفق[5]، ويتبيّن أنه موجود

---

(١) ف : الشيء . (٢) ف : أى أول . (٣) ف : بذاته .

(٤) ف : المساواة . (٥) ف : كان

فى الأول أيضا . مثـال ذلك أن يكون التساوى للقائمتين ، لا للشكل على طريق الكلية . هـذا على أنه قد يوجد السبيل ليتبين أن للشكل زاويتين مساويتين لقائمتين، لكن ليس فى أى شكل اتفق، ولا أيضا يستعمل هذا المعنى المبرهن فى أى شكل اتفق . وذلك أن المربع هو شكل وليس له زوايا مساوية لقـائمتين، لكن ليس ذلك أولا ، لكن إنمـا ذلك أولا للمثلث . فالأمر الذى أى شيء اتفق منـه هو الأول ممـا يتبين أن له زوايا مساوية ١٧٤ا
لقائمتين أو شـ < يئا آخر، > أى شيء كان . فهـذا هو موجودٌ أولا على طريق الكلى . والبرهان < بذاته[1] > على طريق الكلى هو لهـذا . وأما تلك الأُخَر فذلك على نحوٍ ما، لا بذاته، لوجود[2] ذلك المتساوى الساقين ليس هو على طريق الكلى، لكن ذلك قد يقصد[3] .

٥

< الأغلاط فى كلية البرهان >

وقد ينبغى ألا نُخْتَدَعَ ويغيب عنا أنّا مراتٍ كثيرة قد يعرض أن نقول بأن نظنّ أنه ليس الأمر الذى يبين أولا كلى، أو عندما نظنّ أنه قد تبرهن الأول[4] الكلى برهانا . وقد نُخْتَدَع هذه الخدعة ويغنى[5] عنا هذا المعنى : إما بأنه لايوجد ولا شيء واحدا[6] يقتضيـه هو أعلى [١٩٧ ا] غير الأشـياء الجزئية

(١) غير واضحة فى الأصـل . (٢) غير واضحة تماما ويمكن أن تقرأ : بوجود .
(٣) ف : أى بأن يوجد لغيره . (٤) تحتها : الأولى .
(٥) كذا ! فهل صوابه : يغيب؟ (٦) ص : واحد .

والوحيدة ، فإما أن يوجد إلا أنه يكون الأمر المحمول على أمور مختلفة بالنوع غير مسمى ؛ و إما أن يعرض أن يكون وجوده كالكل فى الجزء فى الأشياء التى يتبيّن فيها . وذلك أن فى الأشياء الجزئية قد يكون البرهان موجودا وعلى الكل ، غير أنه ليس هو لهذا أوّلا على طريق الكلية . وأعنى بقولى لهذا أن يكون البرهان من طريق ما هو هذا متى كان له أوّل على طريق الكلية . فإن بيّنّ الإنسان أن الخطوط المستقيمة لا تلتق ، فقد يظن أن البرهان هو لهذا الشىء من قِبَل أنه موجود فى جميع المستقيمة . وليس الأمر هكذا ، لأنه ليس بسبب أن هذه هى متساوية على هذه الجهة يكون هذا موجودا ، لكن من قِبَل أنها متساوية كيفما اتفق . — ولو لم يكن مثلث إلا المثلث المتساوى الساقين ، لقد كان لظانٍّ أن يظن أن البرهان هو له من حيث هو متساوى الساقين ، — وأن يكون ما هو يتناسب بالتبديل متناسبا أيضا بما هى أعداد و بما هى خطوط و بما هى مُجَسَّمات وبما هى أزمنة ، كما كان بينا(١) على كل واحد منها على انفراده . فكان يمكن فى كلها أن يتبيّن أمرُها ببرهان واحد ، لكن أما كان ليس يوجد شىء واحد مسمى هو هذه بأجمعها ، أعنى الأعداد والأطوال والأزمنة والمجسمات ، وهى مختلفة بالنوع ، فإنما كان يقتضب كل واحد منها على انفراده . < وأما البرهان الآن > فبما هو كلى يتبيّن . وذلك أنه لم يكن البرهان بما هى خطوط أو بما هى أعداد ، لكن من قِبَل الأمر الذى من أجله يضعونه أنه كلى ولهذا السبب . ولا

(١) ف : بين .

إنْ بَيَّنَ إنسانٌ أيضـا فى واحدٍ واحدٍ من المثلثات ببرهان واحد أو ببراهين مختلفـة أن كل واحد من المتساوى الأضـلاع على انفـراده وغير المتساوى الأضلاع والمتساوى الساقين زوايا كل واحد منها مساوية لقائمتين، يكون قد يعلم أن المثلث زواياه الثلاث [١٩٧ ب] مساوية لقائمتين إلا أن يكون على ذلك النحو السوفسطائى ، ولا أيضًا على المثلث بأسره ، ولا أيضا يعلم أنه ولا مثلث[1] واحدا آخر خارج عن هـذه . وذلك أنه ليس يعلم ذلك من أمره من طريق أنه مثلث ولا أيضا أن كل مثلث كذلك، لكن إنمـا يعلم من طريق العـدد . وأما بالنـوع فليس كل ، ولا أيضا إن كان لا يوجد ولا واحد لا نعلمه .

فمتى إذن لا نعلم على طريق الكلى ، ومتى يعلم على الإطلاق ؟ فنقـول إنه من البيِّن أن ذلك إن كان الوجود للمثلث والمتساوى الأضلاع أو لواحد واحدٍ أو لجميعها واحدًا بعينه . فأما إن لم يكن الوجود لهـا واحدا بعينه ، لكان الوجود قد يجب أن يكون معنى آخر ، فإنه لا يعلم .

فليت شـعرى ، البرهان إنما يوجد أولا وبالكلية بما هو مثلث أو بمـا هو متساوى الساقين ؟ ومتى يكون من أجل هذا موجودا[2] أولا؟ وبالجمـلة[3] لأى شيء هو البرهان؟فمن البيِّن أن الأمر الذى إذا ارتفعت له يوجد أولا .

(١) ص : مثلثا واحد .

(٢) ص : موجود .

(٣) ف : بالكلية .

مثال ذلك أن المثلث المتساوى الساقين المعمول من النحاس قد توجد الزوايا مساوية لقائمتين ، لكن ذلك له وإن ارتفع منه أنه من نحاس ٧٤ ب وأنه متساوى الساقين أيضا . — إلا أنه ليس وإن ارتفع منه أنه شكل أو أنه نهاية ، غير أن ذلك ليس من حيث هو هذان أول — فعند ماذا إذن أول ؟ — فإن كان ثانيا[1] يكون مثلثا . فمن أجل هذا يوجد البرهان لتلك الباقية . فالبرهان على طريق الكلى هو لهذا .

٦

< الضرورة فى مبادئ البرهان >

فإن كان العلم البرهانى من مبادئ ضرورية (وذلك أن ما يعلمه الإنسان علما لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه) وكانت الأشياء الموجودة بذاتها هى الأمورَ الضرورية للأمور (إذ كان بعضها موجودا فى حدود الأمور ، وبعضها — وهى التى أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن يوجد فى الأمور للأمور نفسها — موجودة فى حدود المحمولات عليها) — فمن البيِّن أن المقاييس البرهانية إنما تكون من أمثال هذه : وذلك أن كل شىء إما أن يكون موجودًا بهذا النحو ، وإما أن يكون [١٩٨ ا] بالعَرَض . والأشياء التى بالعرض ليست ضرورية .

---

(١) ص : ثانٍ .

فإما أن يكون ينبغى أن نُجْرِى القول على هــذا النحو ، و إما أن نضع مبدءا ما . فنقول : إن البرهان هو شيء ضرورى ، و إن كان شيء ما قد بين فإن هــذا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ، فقــد يجب إذن أن يكون القياس من أشياء ضرورية . وذلك أنه قــد يمكن الإنســان أن يقيس من مقدّمات صادقة ، من غير أن يبرهن . فأما أن يبين، فلا سبيل إلا من الضرورية : وذلك أن هذا هو خاصــة البرهان . والدليل على أن البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعاندة إنما نأتى بها على الذين يظنون أنهم قد بيّنوا أشياء بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضروريا، أو يمكن بالجملة أن يكون على جهة أخرى ، أو أنه بحسب القول فقط .

فظاهر بيّن من هــذه الأشياء أن الذين يظنون أنهم مصيبون فى أخذ المبادئ متى كانت المقــدّمة صادقة مشهورة هم قوم <فيهم عَ>تَه(1) : مثل ما يأتى به السوفسطائيون، وهو أن الذى له علم يعلم ماهو العلم . وذلك أنه ليس إنما تكون المقدّمة مبدءا بأن تكون مقبولة أوّلا ، لكن من طريق أنها أُولى لذلك الجنس الذى عليه يكون البرهان . وليس كل حَقّ هو مناسبا خاصّيا(2) .

وقد يتبيّن من هذه الأشياء أيضًا أن القياس قد يجب أن يكون من الأشياء الضرورية . وذلك أنه إن كان الذى ليس له عنده القول على لِمَ الشيء(3) — والبرهان

(١) ف : مقبولة . (٢) ص : مناسب خاص . (٣) ف : أى المعرفة بالعلة — أى أنه إذا أمكن البرهان ، لكن كانت العلة مجهولة ، فإن هذا لا يؤدّى الى معرفة علمية .

موجود — ليس هو عالما . وهذا يكون بأن تكون اَ موجودة لـ حـَ من الضرورة ، وأما لـ بَ التي هي أوسط و بتوسطه كان البرهان ليس هو من الضرورة فإنه لا يعلم لم هو . وذلك أن هذا ليس هو من أَجْل الأوسط إذ كان هذا قد يمكن ألا يكون[١]، وأما النتيجة فهي ضرورية . — وأيضا إن كان الإنسان لا يعلم من حيث له القول الآن وهو باق والأمر الذى [١٩٨ ب] كان يعلمه من قبل باقٍ ولم يتبعه . والأوسط قد يفسد فسادا من قِبَل أنه ليس هو ضروريا . فقد يكون القول إذن حاصلا له و باقيا والأمر باقٍ ، غير أنه لا يعلم . فإذن ولا فيما تقدّم كان يعلم أيضا . فإن لم يكن الأوسط قد فسد، لكن قد يمكن أن يفسد، فالأمر اللازم هو ممكن ، إلا أنه غير ممكن أن يكون لنا علم بالأشياء التى هذه حالها .

أما إذا كانت النتيجة هى من الضرورة، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط الذى به تثبت ليس هو ضروريا . وذلك أنه قد يمكن أن نقيس على الضرورى من أشياء غير ضرورية ، كما يكون الصدقُ أيضا من أشياء غير صادقة . وأما متى كان الأوسط ضروريا، فالنتيجة أيضا موجودة من الضرورة، كما أن النتيجة التى من المقدّمات الصادقة هى أيضا دائما صادقة . فلتكن اَ على بَ من الاضطرار، وهذه على حـَ : فـ اَ إذن موجودة أيضا لـ حـَ من الاضطرار . فأما إذا لم تكن النتيجة ضرورية فولا[٢] الأوسط أيضا يمكن أن

(١) ف : يوجد .

(٢) تعبير عامى أصله : فالأوسط أيضا لا يمكن أن يكون ضروريا ...

يكون ضروريا . و إلا ، فلتكن اَ موجودة لـ حَ ليس من الضرورة ، و لـ بَ ، وهـذه أيضا لـ حَ من الاضطرار : فـ اَ إذن قد تكون موجودة لـ حَ من الاضطرار ، لكن لم يوضع هـذا . فلما كان متى علم الإنسان بطريق البرهان قد يجب أن يكون موجودا من الاضطرار ، فمن البيّن أنه قد يجب أن يكون البرهان إنما هو حاصلٌ لنا بأوسط هو أيضا ضرورى . و إلا لم يكن بالذى نعـلم ، لا لم الشيء ولا أن ذلك الأمر موجود من الاضطرار ، لكن إنما يظن ظنًّا أنه يعلم ، وهـو لا يعلم إذ كان ظانًّا بالأمر الذى ليس هـو ضروريا أنه ضرورى و إلا يكون يظن ولا ظنا أيضا كان عنـده من أمر الشيء أنه قد كان عالمـا أنه موجود بالأوساط ، أو(١) كان عنده من أمره لِمَ هو بالأوساط أيضًا على مثالٍ واحد .

وذلك أن الأعراض [١١٩٩] التى ليست موجودة بالذات على الجهة التى عليها حُدِّدَتْ ومُيِّزَتْ الأشياء التى بالذات ليس عليها علم برهانى . وذلك أنه لا سبيـل إلى أن يبين أن النتيجة ضرورية ، إذ كان العرض قـد يمكن أن يؤخذ و يمكن ألا يؤخذ . وذلك أنى ما أريد بقولى هذا عوضا هذه حاله . — على أنه لعـل الإنسان أن يتشكك فيقول : إن لم تكن النتيجة موجودة من الضرورة ، فأى سبب يوجب أن يسأل عن مثل هذه الأشياء إذا كانت النتيجة ليست ضرورية ؟ < إذ > أنه لا فرق فى ذلك أن يكون الإنسان

---

(١) الألف فى « أو » بالأحمر ، علامة أنها تصحيح .

عند مايسأل أىّ شىء اتفق يصرّح عند ذلك < بالنتيجة > . وقد يجب أن يسأل ليس على أنه ضرورى من أجل < القضايا المطلوبة > ، لكن مِنْ قِبَل[1] أنه قد يلزم ضرورةً أن يخبر بها و يصرح بهـا الذى يقول الأقاويل ، وأن يقولها قولا حقا إن كانت هذه موجودة على الحقيقة .

ولمـا كانت الأشياء الموجودة من الاضـطرار فى كل واحد واحد من الأجناس إنما هى جميـع الأشياء الموجودة بذاته و بما هو كل واحد واحدٍ ، فمن البين الظاهر أن البراهين إنما تكون على الأشياء الموجودة بذاتها . ومن أمثال هذه هى موجودة . وذلك أن الأعراض ليست ضرورية . ولهـذا السبب لا سـبيل إلى أن تعلم النتيجة من الاضطرار . ولا أيضا لو كانت موجـودة دائمـا إلا أنهـا ليست بالذات : مثـال ذلك المقـاييس التى تكون بالعلامات . وذلك أن ماهو بالذات ليس نعلمه أنه بالذات ، ولا أيضا لِمَ هو . وذلك أن العـلم بالشىء : " لِمَ هو ؟ " هو أن نعلمه بالعلة . فقد يجب إذن لهـذا السبب أن يكون الأوسـط موجودًا للثانى أيضا ، والأول للأوسط بالذات .

٧

< عدم إمكان الانتقال من جنس إلى آخر >

وذلك أنه لاسبيل على هذا القياس أن ينقل البرهان من جنسٍ إلى جنسٍ آخر مثل أن ننقل معانى[2] الهندسة فنستعملها فى [١٩٩ ب] صناعة العدد .

(١) الواو مضافة بالأحمر . (٢) ف بالأحمر : المعانى الهندسية .

وذلك أن الأشـياء التى توجد فى البرهان هى ثلاثة : أحدها الشيء الذى يتبين، وهو النتيجة ، وهـذا هو الموجود[1] لجنسٍ ما بذاته ؛ والثـانى العلوم المتعارَفة . والعلوم المتعارفة هى التى[2] منها هى ؛ والثالث الجنس الموضـوع ، وهو الذى البرهان يدل و يعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته . ٧٥ ب

فالتى منها يكون البرهان قـد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها ؛ وأما الأشياء التى أجناسها مختلفة[3] بمنزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة ، فلا سبيل إلى أن يطابق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأ <عظام> البرهان على الأعداد، إذ كانت الأعظام ليست[3] أعدادًا . فأما < كيف > يمكن أن يكون هـذا فى بعض الأشياء، فنحن نخبر < بذلك فيما بعد[4] .

أما > البرهان العددى فهو مُقْتَنٍ دائما للجنس الذى فيه يكون البرهان ؛ وكذلك تلك <العلوم> الباقية . فقد يجب إذن ضرورةً متى عزم المُبَرهِن أن ينقل البرهان، أن يكون الجنسُ واحداً بعينه : إما على الإطلاق ، و إما على جهة ما . وأما أن هذا لا يمكن أن يكون على جهة أخرى ، فذلك بين. وذلك أن الطرفين والأوسـط قد لزم ضرورة أن يكون من جنس واحدٍ

(١) ف : الذى يوجد .

(٢) مضافة بالأحمر .

(٣) تآكلت حروفها .

(٤) فى الفصلين التاسع والثالث عشر .

(٥) ف بالأحمر : الاساط (الأوساط ؟) .

بعينه . فإنهـا إن لم تكن بذاتها فهى أعراض . ولهذا السبب ليس لعـلم الهندسـة أن يبين أن العلم بالأضداد واحد ، وأن المكعبين مكعّب واحد . ولا لعلم آخر أيضا ما لعلمٍ آخر، اللهم إلا أن يكون ذلك فى الأشياء التى حال بعضها عن بعض هـذه الحال ، وهى أن يكون أحد الشـيئين تحت الآخر بمنزلة ما المعانى المناظرية تحت الهندسـة ، ومعانى تأليف اللحون تحت علم العدد . ولا أيضا إن وُجِد شىء ما للخطوط لا بما هى خطوط ولا بمـا هو من مبادئ خاصة ، مثل أن نبيِّن أن الخط المستقيم أحسن من سائر الخطوط ، أو أنه مقابل للخط المسـتدير ، وذلك أن هـذه الأشياء ليست للخطوط من طريق أن جنسَها الخاصَّ مُقتَنٍ ، لكن من قِبَل أنه شىءٌ عام .

٨

< البرهان يتعلق بالنتائج الثابتة أبدا >

ومن البين الظاهر أنه إن كانت المقدّمات التى منها يكون القياس كلية ، فمن الاضطرار أن تكون أيضا نتيجة [١٢٠٠ ا] مثل هذا البرهان ، ونتيجة البرهان على الإطلاق هى دائمة . فليس إذن برهانٌ(١) على الأشياء الفاسـدة ، ولا علم أيضا على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون بطريق العَرَض ، من قِبَل أن ليس البرهان له بالكلية ، لكن فى وقتٍ ما ، وعلى جهـةٍ ما . ومتى كان البرهان موجودا ، فقد يلزم ضرورةً أن تكون إحدى المقدّمات ليست كلية

---

(١) ف : ولا برهان إذن .

وتكون فاسدة (أما فاسـدة فمن قِبلَ أنه إذا كانت موجودة فالنتيجة أيضا تكون موجودة ؛ وأما أنها ليست كلية ، فمن قِبلَ أن هذا الشى من الأشياء التى يكون(١) <فيها هذا> موجودا ، وهـذا الآخر لا يكون موجودا) ولهذا السبب لا سبيل <إلى تحصيل> الكلية ، لكن أنه الآن — وكذلك حالها فى التحديد أيضا ، من قِبـل أن التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان ، و إما أن يكون برهانا متغيرا(٢) فى الوضع ، و إما أن تكون نتيجة ماللبرهان . — وأما البراهين والعلوم بالأشياء التى تحدث وتكون دفعات كثيرة بمنزلة البرهان والعلم(١) بكسوف القمر ، فمن البيِّن أن البراهين : أما من حيث هى لمثل هـذا ، هى موجودة دائما ؛ فأما من حيث ليست < موجودة دائما > فهى جزئية . والحال فى البراهين على الكسوف كالحال فى الأشياء الأُخَر الباقية .

٩

<المبادئ الخاصة والتى لا يمكن البرهنة عليها فى البرهان>

ولمـا كان بيّنـا ظاهرًا أنه لا سبيل إلى أن يتبـيّن كل واحدٍ إلا من المبـادئ التى لكل واحد ، إذ كان الشيء الذى يتبين إنمـا هو موجود من طريق أن ذاك موجود ، فلا سبيل إلى علم هذا وأن يتبين بمقدّمات صادقة غير محتاجة إلى البرهان وغير ذوات أوساط . فإنه قـد تبين على هـذا النحو

(١) تآكلت حروفها . — موجودا : ص : موجود .

(٢) ف : مختلفا .

كما رام بروسن[1] تربيع الدائرة، وذلك أن هذا الكلام قد يدل على أمور عامية ليست متجانسة؛ وهـذا هو موجود لشيء آخر أيضا . ولهذا السبب قـد
١٧٦ أ تطابق هذه الأقاويل أشياء أُخَر أيضا ليست متناسـبة الجنس . فإذن ليس يعلم من طريق أن ذاك موجـودٌ ، لكن بطريق العَـرَض ؛ وإلا فما كان البرهان نفسه يطابق جنسا آخر أيضا [٢٠٠ ب] .

وإنما يعلم كل واحد لا بطريق العرض متى تعرفنا أنه موجود بما وجوده من مبادئه الخاصة به من طريق أن ذاك موجود : مثال ذلك أنّا نعلم أن المثلث زواياه مساوية لقائمتين بأن يكون هذا الذى قيل موجودا له بذاته من مبادئه الخاصة به . فإن كان إذن هذا أيضا موجودا لمـا هو موجود بذاته، فقد يجب ضرورةً أن يكون الحد الأوسط مجانسا مناسبا ومن جنس واحد بعينه . وإن لم يكن كذلك فكما تتبيّن[3] معانى تأليف الجوهر بعـلم[2] العدد . وأمثال هذه قد تتبين

---

(١) بروسن Bryson الميغارى الذى حاول تربيع الدائرة وهو بسبيل إيجاد مساحتها ، وذلك أنه حاول إيجاد هذه المساحة برسم مربعات داخل الدائرة وأخرى تحيط بها ، لحصل من ذلك على مضلعات ، بين مساحاتها تقوم مساحة تلك الدائرة ؛ ويقـال إنه رأى حينا أن مساحة الدائرة تعادل الوسط الحسابى بين مضلع مرسوم فى داخلها وآخر محيط بها .

وقد نقده أرسطو على أساس أن بريسون قد اعتمد فى برهانه على بديهية تقول إن الأشـياء التى تكون — نسبيا — أكبر وأصغر من أشياء أخرى هى تساوى هذه الأخرى . ويرى أرسطو أن هـذه البديهية تنطبق لا على الأعظام وحدها ، بل وأيضا على الأعداد ، فهى تنطبق إذن على أشياء من أجناس مختلفة . ونقد أرسطو هذا تجده كذلك فى "التحليلات الأولى" م ٢ ف ٢٥ ص ٦٩ أ ٢٢ ؛ و "سوفسطيقا" ف ١١ ص ١٧١ ب س ١٦ ، و ١٧٢ أ ٢ — ٧ .

(٢) ف : بصناعة . — وتأليف الجوهر يقصد به التأليف الموسيقى . (٣) ف : تتبرهن .

بيانا على مثال واحد، غير أن <ثمت فرقا هو> أن البرهان على أنه موجود هو للعلم الأخير، إذ كان <النوع الذى هو موضوع له هو مميَّز مختلف>، وأما لِم هو فهو شأن العلم الذى هو أعلى وهو < الذى > التأثيرات موجـودة له بذاته . فإذن بَيّن ظاهر من هـذه أيضا أنه لا سبيل إلى أن يـ < ـكون برها > ن على كل واحد على الإطلاق إلا من مبادئ كل واحد، لكن مبادئ هذه قد يوجد لها شيء عامٌ .

فإن كان هذا بَيِّنًا، فظاهر أنه لا سبيل إلى أن تبرهن المبادئ الخاصية بكل واحد ، و إلا فقد تكون تلك(١) مبادئ جميعها، < والعلـ > ـم بتلك هو أحق من جميعها . وذلك أنه إنمـا < يكون > يعلم أكثر < مَـ > ـن كان يعلم مِنْ أسباب هى أعلى(٢) . فإنه إنما يعلم من التى هى أكثر تقدّما متى لم يكن علمـه من علل أيضا هى معلولات . فإن كان إذن يعلم أكثر ، فعلمه أيضا أجود . . إن كان العلم إنما هو ذاك، فهو فى باب العلم أكثر وأجود أيضا . وأما البرهان فلا يطابق أن ينقل إلى جنس آخر، اللهم إلا أن يكون ذلك كما قيل إن للمعانى الهندسية عند المَنَاظِرِيَّة(٣) وفى المعانى العددية عنـد تأليف اللحون .

وقد يصعب أن نعلم هل قد علمنا، أَو لا . وذلك أنه من الأمر الصعب أن نعلم هل قـد علمنا كل واحد من الأمور علما يقينا من مبادئ مناسـبة

(١) تآكلت حروفهما . (٢) ف : أى مقدمات أول .

(٣) المناظرية = optique .

خاصية به أو لا . وهذا هو معنى العلم . وقد نظن أنا [١٢٠١] قد علمنا متى كان لنا قياس من مقدمات صادقة أُوَل[١] . وليس هذا هكذا ؛ لكن قد يجب أن تكون المعانى مناسبة ومجانسة للأوائل .

١٠

< المبادئ المختلفة >

وأعنى بالأوائل[٢] فى كل واحد من الأجناس هـذه التى نصفها وهى التى لا يمكن المبرهن أن يبرهن أنها موجـودة . فأما على ماذا تدل المبادئ والتى من هـذه ، فذلك يُقتضب اقتضابا . فأما أنها موجودة : أما المبادئ فقد يجب ضرورة أن تؤخذ أخذا ، فهـو يقتضب ذلك فى المبـادئ اقتضابا . وأما تلك الأخر فإن تبين : مثال ذلك أنه ماالوحدة أو ماالمستقيم ، وما المثلث . وقد تؤخذ الوحدة أخذا أو العِظَم أيضا . وأما تلك الأُخَر فتبين .

وقد يؤخذ ما تستعمله العلوم البرهانية : أما بعض الأشياء فما تخص واحدا واحدا من العلوم ، وأما بعضها فأمور عامية ، والعامية هى على طريق التناسب فى كل ما هو موافق للجنس الذى هـو تحت العلم — فالخاصُّ هو بمنزلة القول بأن الخط هو مثل هذا والمستقيم مثل هذا . وأما الأمور العامية فبمنزلة القول بأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية .

---

(١) مضمومة الهمزة فى المخطوط .

(٢) ف بالأحمر : بالمبادئ .

فكل[1] واحد من هـذه هو كافٍ بمبلغ ما يستعمل فى ذلك الجنس و < ذلك أنه يكون > فعـلا واحدا بعينـه يفعل ، و إن لم يوجد فى جميعها ، لكن ٧٦ ب فى الأَعْظام فقط والعدد .

والأمور الخاصية هى تلك التى يُؤخَذ أيضا أنها موجودة ؛ وهـذا هو الذى ينظر العلم من أمره فى الأشياء الموجودة بذاته . مثال ذلك : أما علم العدد < فـ > للوحدة ، وأما علم الهندسة فللنقط . وذلك أنهم قد يأخذون هذه أنها موجودة وأنها هذا الشىء ؛ وأما التأثيرات التى لهذه بذاتها فيأخذون على ماذا يدل كل واحد منها . مثـال ذلك : أما علم العدد فنأخذ ماهو الفرد وماهو الزوج ، أو ما المربع [٢٠١ ب] أو ما المكعب أو الدائرة . وأما علم الهندسة فنأخذ ماهو الأصم[2] والمنكسر أو المنعَطف . وأما أنه موجود فيبينون بيانا بالأمور العامية ومن الأشياء التى يبينون بها ؛ وكذلك علم النجوم . — وذلك أن كل علم برهانى هو فى ثلاثة أشياء[3] : أحدها الأشياء[4] التى نضع أنها موجودة (وهى ذلك الجنس الذى نظره فى التأثيرات الموجودة له بذاتها[5]) ؛ والعلوم المتعارفة التى يقال لها عامية وهـذه هى الأوائل التى منها يبينون[6] ؛ والثالث التأثيرات ، وهى تلك التى يأخذون أخذا على ماذا يدل كل واحدٍ منها . وفى بعض العلوم لامانع يمنع أن نصدق بشىءشىءمن هذه : مثال ذلك :

(١) تآكل أولها . (٢) الأصم : irrationnel .

(٣) ف بالأحمر : يؤخذ بثلاثة أشياء .

(٤) ف بالأحمر : الشىء الذى . (٥) ف بالأحمر : بذاته .

(٦) هنا وفى المواضع السابقة مباشرة بدون نقط ، فيمكن أن تقرأ أيضا : يثبتون .

أما الجنس، ألا يوضع إن كان[١] وجوده ظاهرا (وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحار فى أنه ظاهر الوجود حالا واحدة) ؛ ولا مانع يمنع أيضا فى أمر التأثيرات ألا يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة. كما أنه ولا الأمور[٢] العامية أيضا : وذلك انه ليس يأخذ على ماذا يدل القول أنه إن نقص من المتساوية متساوية تبقى الباقية متساوية[٣] من قبل أن ذلك ظاهر . وكذلك ليس وجود هـذه الثلاثة فى نفس الطبع بدون ذلك[٤] : أعنى ما فيه يبرهن، والأشياء التى عليها يبرهن ، والأشياء التى منها يبرهن .

[وليس يوجد أصل[٥]] ولا شىء من الأصل الموضوع ولا من المصادرة أيضا ما هـ < و > من أجل ذاته و يظن أنه ضرورى . وذلك أن البرهان ليس هو نحو القول < الخارج > ، لكن نحو القول الذى فى النفس، فإنه ولا القياس أيضا . وذلك أن القول الخارج قد يعانَد دائما، لكن القول الباطن ليس يعاند دائما . — فجميع التى يأخذها وهى مقبولة من حيث لم يبينها ، إن كان أخذه لها هو مظنونا[٦] عند المتعلم ، فإنما يضعها وضعا ، وهى أصل موضوع ، أعنى الوضع لا على الإطلاق[٧]، لكنها عند ذاك

---

(١) تآكلت حروفها . (٢) تحتها : أمور، وصلحت بالأحمر فأضيف : أ <لا> مور.

(٣) ش : ليس فى السريانى بنقل إسحق هذه الألفاظ المعلم عليها موجودة (المعلم عليها هى : تبقى الباقية متساوية) .

(٤) ف بالأحمر : أى بدون ما هى فى البرهان .

(٥) ما بين المعقوفتين مضروب عليه بالأحمر . (٦) ص : مظنون .

(٧) ش : يحتمل أن يفهم منه الكلى و بالحقيقة .

فقط . فأما إن هو أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظنّ واحد[١]، أو من حيث ظنه على ضد [٢٠٢ ا] ، فإنما يصادر عليه مصادرة ؛ وبهذا[+] المعنى يخالف الأصل الموضوع ويستعمله المصادرة . وهذا[+] هو الفرق بين المصادرة وبين الأصل الموضوع . وذلك أن المصادرة هى ما كان مقابلا لظنّ المتعلم ، وهذا هو الذى يأخذه الانسان وهو متبرهن[٢] من حيث لم يبينه .

وأما الحدود فليست الأصل الموضوع[٣] ، وذلك أنها ليس تخبر أن الشيء موجود أو ليس بموجود ، لكن إنما هى أصول موضوعة[٤] فى المقـدّمات . والحدود إنما ينبغى أن نفهمها فقط ، وهذا ليس هو أصلا موضوعا ، اللهم ألا أن يكون الإنسـان يسمى السماع أصلا[٥] موضوعا . ليكن < الأصـل الموضوع هو أنه حيثما > جميع الأشياء التى عنـدما تكون موجودة تكون النتيجة موجودة من طريق أن تلك موجودة ، هو[٦] لا المهندس أيضا يضع أشياء كاذبة ، كما قال قوم عندما ظنوا أنه قد يجب أن تستعمل أشياء كاذبة عندما نقول فى ماليس هو ذراعا إنه ذراع ، أو عندما نقول إن الخط المخطوط

(١) ش : أى لا يعتقد فيه أنه واجب ولا أنه غير واجب .

(+) ش : هذا الفصل المعلم عليه فى السطر الثانى (= السطر الثالث هنا) تحبير للفصل المعلم عليه فى السطر الأوّل (= السطر الأوّل هنا) . (٢) ش بالاحمر : أى يحتاج إلى برهان .

(٣) ش بالأحمر : يريد « بالأصل الموضوع » هاهنا المقدمات الأوائل .

(٤) ش بالأحمر : أى إذا كانت فى المقدمة إما محمولة وإما موضوعة تكون أصول موضوعة .

(٥) ف بالأحمر : إلا أن يقول إنسان إن مايسمع أصل موضوع .

(٦) أى : والمهندس أيضا لا يضع أشياء كاذبة ...

مستقيم وليس هو مستقيما . والمهندس[1] ليس ينتج ولا نتيجة واحدة من طريق أن هذا الخط هو كما خُبِّر عنه، لكن بالأشياء التى يستدل عليها بهذه . ١٧٧ ا

وأيضا[2] المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل ، وإما على طريق الجزء . فأما الحدود فولا واحدَ من هذين .

١١

< المصادرات >

فأما وجود[3] الصور ، أو وجود شىء واحد خارج عن الكثرة إن كان البرهان مُزْمَعا أن يكون ، فليس هو شيئا تدعو إليه الضرورة . وأما القول بأن الضرورة قد تدعو فى ذلك إلى أن يوجد شىء واحد على الكثير فصادق؛ وإن لم يكن الأمر الكلى موجودا إن لم يكن هـذا موجودا . وإن لم يكن الكلى موجودا أو ليس يكون الأوسط موجودا ، فإذن ولا البرهان أيضا . فقد يجب إذًا أن يكون شىء واحد بعينه محمولا على الكبير، ليس على طريق الاتفاق فى الاسم .

فأما[4] القول[5] بأنه غير ممكن أن يحكم [٢٠٢ب] على شىء واحد بالإيجاب والسلب معا ؛ فإنه ليس يأخذها[6] ولا برهان واحد ، اللهم إلا أن تدعو

(١) ش : أى وذلك المهندس .

(٢) ف بالأحمر : فرق آخر بين المصادرة والأصل الموضوع و بين الحدود .

(٣) ش : هذا الفصل يتصل بقوله إن البرهان يكون من الكلى وعلى الكلى ، وكأنه شك .

(٤) ش : هـذا راجع إلى قوله عندما بين أن الأشياء التى قوام البرهان منها إذا كانت ظاهرة لا تحتاج إلى استثناء . (٥) ف بالأحمر : القصة . (٦) ف : أى لا يذكرها لشأنها .

الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه حالها.[1] وقد يتبين[2] عندما يقتصون أن الأول قد يصدق على الأوسط بالإيجاب ؛ وأما بالسلب فلا يصدق. وأما الأوسط فلا فرق فى أمره أن يؤخذ أنه موجود[3] أو غير موجود؛ وكذلك الثالث أيضا. وذلك[4] أنه إن سُلِّم[5] أن ما يصدق عليه القول بأنه إنسان قد يصدق عليه القول بأنه حيوان ، وإن كان قد يصدق أيضا القول بذلك[6] على ما هو الإنسان ، إلا أن الإنسان هو حيوان ، وليس هو لاحيوان ، فيكون القول إذن صادقا فى قالياس ، وإن كان فى لاقاليـاس على مثال واحد أنه حيوان وليس هو لا حيوان . والسبب[7] فى هذا هو أن الأول ليس إنما يقال على الأوسط فقط ، لكن على أشياء أخر ، من قِبَل أنه قد يقال على أشياء كثيرة . فإذن ولا فرق فى أمر النتيجة إن كان الأوسط موجودا[8] هو وليس هو .

فأما القول بأن على كل شىء إما موجبـة و إما سـالبة[9] فإنه قد يأخذه البرهان السائق إلى المحال . وليس أخذه لهذا دائما[10] على طريق الكلية ، لكن

---

(١) ش : أى إيجاب شىء ما وسلب سلبه ، مثال قولنا الإنسان هو حيوان ، وليس هو لا حيوان .

(٢) ش : أن النتيجة هذه حالها .

(٣) ش : أى الأصغر .

(٤) ش : هذا مثال لما ذكره .

(٥) ف بالأحمر : أعطى .

(٦) ف : أى أنه حيوان .

(٧) ش : أى فى أن الأوسط لا يحمل على الأصغر .

(٨) ف : للأصغر .

(٩) ف : المناقضة .

(١٠) ش : أى ليس فى كل برهان يستعمل بطريق الخلف يشترط فيه مثل المهندس ، فإنه لا يشترط ذلك على طريق الكلية بأن يقول إن على كل شىء يصدق إما موجبة و إما سالبة مناقضة لذلك الإيجاب .

بمبلغ ما يكون كافيا ، وهو كافٍ فى جنس جنس ، وأعنى فى الجنس بمنزله ما هو فى الجنس الذى نأتى فيه بالبراهين ، كما قيل فيما تقدّم أيضا .

وقد يشارك جميعُ العلوم بعضُها بعضا فى الأمور العامّية ، وأعنى بالعامّية التى يستعملونها على أنهم منها يبينون . لا لما فيه (١) يبينون ، ولا أيضا ما إياه (٢) يبينون .

والجدل لجميعها ، وإن كان يوجد شىء ما (٣) يلتمس بالكلية تتبين (٤) الأمور العامية ، مثال ذلك أنه لكل شىء : إما موجبة وإما سالبة ، وإن نقص من المتساوية متساوية أو شىء من أمثال هذه . وأما صناعة الجدل فليس حالُها حالا أنها للأشياء المحدودة ، ولا أيضا لجنسٍ ما محدود ، وإلا لم يكن بالتى تُسأَل ولا سؤالا . وذلك أن الذى يبرهن ليس له أن يسأل من قِبَلِ أنه إذا كانت (٥) [١٢٠٣ ا] أشياء متقابلة لا يتبيّن شىء واحد بعينه وقد يتبين هذا فى «المقاييس» .

١٢

< السؤال العلمى >

إلا أنه إن كان السؤال القياسى (٦) والمقدمة المأخوذة من النقيض هما واحدا (٧) بعينه ، وكانت المقدمات (٨) فى واحدٍ واحدٍ من العلوم هى التى منها يكون القياس

---

(١) ف : أى الموضوع . (٢) ف : أى المحمول .

(٣) ش : يجب أن يقدم ليكون الكلام هكذا : وبالجملة إن كان يوجد شىء ما .

(٤) ش : أى يوضع ما يدل عليه القول . (٥) الإشارة هنا إلى « التحليلات الأولى» م ١ ف ١ وم ٢ ف ١٥ ص ٦٤ ب س ٨ وما يليه . (٦) ش : أى الجدلى .

(٧) ص : واحد . (٨) ش : أى السؤالات .

فى واحدٍ واحدٍ منها، فقد يكون سؤال ما علمنا(١) وهو الذى منه يكون قياس مُناسب خاص فى واحدٍ واحدٍ من العلوم. فمن البيّن إذًا أنه ليس كل سؤال يوجد(٢) هندسيا ولا طبيا. وكذلك فى تلك الأُخَر الباقية. لكن إما أن يكون من تلك التى منها تتبيّن معنًى ما من التى عليها الهندسة، وإما التى منها بأعيانها يتبين من ٧٧ ب المعانى التى منها الهندسة بمنزلة المسائل المناظرية. وكذلك فى تلك الأُخَر الباقية. والقول(٣) إنما ينبغى أن يقبل(٤) فى هذه من مبادئ ونتائج هندسية. وأما القول(٥) فى المبادئ فلا ينبغى للمهندس أن يوفى السبب بما هو مهندس، وكذلك فى العلوم الأخر الباقية أيضا.

فليس ينبغى إذن أن يسأل كلَّ واحدٍ من العلماء عن كل شىء؛ ولا أيضا ينبغى أن يجيب عن كل ما يسأل فى كل واحد به؛ لكن إنما يجب أن يجيب عن أشياء محدودة مُنحازة(٦) فى علمه. فإن وجد إنسان يجارى المهندس قولا ما ويناظر بما هو مهندس، فمن البين أن فِعله(٧) هذا يكون فعلا جميلا متى(٨) كان يبيّن شيئا ما من أمثال هذه. وأما إن لم يكن كذلك فليس هو بالجميل(٩).

---

(١) ش : أى محدود وخاص بذلك العلم.

(٢) ف بالأخر : أى ليس يجب على المهندس أن يأتى بالسؤال.

(٣) ف : والسبب. (٤) ف : يوفى.

(٥) ف : الكلمة. (٦) ف : منفردة. (٧) مضبوطة فى المخطوط.

(٨) ش : أى مثل ما فعل بقراط فى تربيع الدائرة بأن عمل شكلا هلاليا.

(٩) ش : مثل ما فعل أنطيفن وأبرسن فى تربيع الدائرة فإن أنطيفن أخذ أن الخط المستقيم يطابق قوسا (ص : قوس)، و <أ> برسن أخذ أن الصغير والكبير مستويان فى الجنس.

ومن البيّن أنه ليس يكسف المهندس ولا تكسيفا أيضا، اللهم إلا أن يكون بطريق العَـرَض[١] . فإذن لا سبيل إلى الكلام فى الهندسة بين قوم غير مهندسين . وذلك أنه قد يضل الذى تجرى مناظرته[٢] مجرى رديئا . وكذلك فى العلوم الأُخَر الباقية أيضا . ولما كان قد توجد مسائل ما هندسية ، أترى قد توجد أيضا مسائل ما غير هندسية ؟ — وفى واحدٍ واحدٍ من العلوم مسائل هى بلا علم هندسية ، فأيّما هى ؟ وترى الذى هو بلا علم هو قيّسٌ أم مغالطة؟ وهو فى الهندسة ، أم فى صناعة أخرى ؟ مثال ذلك السؤال الموسيقى هو غير هندسى فى الهندسة . وأما الظنّ بأن الخطوط المتوازية [٢٠٣ ب] تلتقى فهو هندسىٌّ على جهة ما ، وغير هندسىٍّ على جهة أخرى . وذلك أن هذا يكون على ضربين كالحال فى : لاوزن ، فيقال : لا[٣] هندسة — أما على نحو واحد فمن قِبَل أنها ليست موجودة له بمنزلة عدم الوزن ، وأما بنحوٍ آخر فمن قِبَل أنه مُقتَنٍ له اقتناءا رديئا . وهذا النحو من لا علم ، وهو من أمثال هذه المبادئ ، هو مضاد .

فأما فى التعاليم فليس المغالطة فيها على هذا المثال[٤] من قِبَل أن الحد الأوسط هو أبداً مُضَاعف[٥] ، وذلك أن آخر[٦] يحمل على هذا كله ، وهذا يقال

---

(١) ش : أى يعرض للمهندس ألا يكون معه علمُ الأمر الذى يسأل عنه مثل الطبيب مثلا .

(٢) ف : مخاطبته .

(٣) ش : فى السريانى : وأما بنحو واحد فغير هندسى من حيث هو غير مقتن لها بمنزلة غير اللحن ؛ وأما بنحو آخر فبأنه مُقتَنٍ لها اقتناءا رديئا .

(٤) ش : أى كما يقع فى الجدل .

(٥) ف بالأحمر : أى ليس هو اسما مشتركا .

(٦) ف بالأحمر : أى الأكبر .

على الآخر[1] كله[2] (وأما المحمـول فلا يقال كل[3]) ؛ وهذه حالها حال ينظر إليها فى الذهن[4] . وأما فى الجدلية[5] فقد يضلون : أترى كل دائرة هى شكل ؟ فإن رسمه رسما كان ظاهرا . وما يرى الكلام المسمى باليونانية آ آ فى[6] أهو دائرة ؟ فظاهر أنها ليست دائرة .

وليس ينبغى أن يؤتى عليه بالمعاندة إن كانت المقدّمة استقرائية . فكما أنه ولا المقدّمة تكون التى على أشياء كثيرة — إذ[7] كانت ليست على جميعها وكان القياس من المقدّمات الكلية — ، فمن البيّن الظاهر أنه ولا المعاندة أيضا . وذلك أن المقـدمة والمعاندة هى واحدة بأعيانها ، إذ كانت المعاندة التى يأتى بها قد تكون مقدمة : إما برهانية و إما جدلية .

وقد يعرض فى بعض الأشـياء أن يكون ما يأتون به من الأقاو يل غير قياسية من قِبَلِ أنهم يأخذون أشياء محمولة على كليهما ، مثال ذلك بمنزلة ما كان يفعل قانس[8] فى قياسه على أن النار هى بالتناسب ذات أضعاف كثيرة . وذلك ١٧٨ أ
أن النـار تولدها سريع كما زعم ، وما بالتناسب هـو كبير الأضعاف قد تولد سريعا . فإنه على هذا النحو لا يكون قياسٌ ، اللهم إلا أن تكون كثرة الأضعاف تابعة للتناسب الذى هـو أسرع ما يكون ، وكان التناسب الذى هـو أسرع ما يكون فى الحركة تابعا للنار .

(١) ف بالأحمر : الأصغر . (٢) ف بالأحمر : بإيجاب كلى .
(٣) ف بالأحمر : أى لا يقرن به سور . (٤) ف بالأحمر : التوهم .
(٥) ف بالأحمر : الاقناعية . (٦) ش : كلام موزون . — يقصد شعر الملاحم : les vers épiques
(٧) تحتها : إن . (٨) قانس = Caeneus .

فكثيرا ما لا يمكن أن يقاس من المقدمات التى اقتضبت . وأحيانا قد يمكن [٢٠٤ ا] ذلك، لكنه ليس هو مما يُرَى ويُعتَقَد .

ولو لم يكن يمكن أن يبين الحق من الكذب، لقد كان التحليل بالعكس سهلا، وذلك أنه قد كان ينعكس الأمر بالتساوى . فلتكن ا َ مما هو موجود. وإذا كانت هذه موجودة، فلتكن هذه الأشياء التى أعلم أنها موجودةٌ موجودةً — مثال ذلك الأشياء التى عليها ب َ : فمن هــذه إذًا أبين أن تلك موجودة . والأشياء التى فى التعاليم فقــد تنعكس بالتساوى أكثر، من قِبَل أنه لا يوجد[1] فيها ولا عرض واحد، لكن حدود (وبهذا المعنى أيضا قد تخالف الأمور الجدلية) .

وتزيد[2] وتُنَمَّى لا بالأوســط[3]، لكن بأنهم يستأنفون[4] فيقتضبون : مثــال ذلك : ا َ، ب ب َ، وهــذه ب ح َ، وهــذه أيضا ب د َ، وعلى هــذا النحو إلى ما لا نهاية . أو يعدلون إلى الجانب أيضا بمنزلة ا َ على ب َ وعلى هـ َ . مثال ذلك إن كان العدد الكمى أو غير متناه أيضا المرسوم عليه ا َ، والعــدد الفرد الكمىّ الذى عليه د َ، والعدد الفرد الذى عليه ح َ: فا َ إذن هو على ح َ. وليكن أيضا العدد الزوج ذو كم[5] ما عليه د َ، والعدد الزوج الذى عليــه هـ َ؛ فا َ إذن هو على هـ َ.

---

(١) ف : يقتضب .

(٢) ص : تتزيد — أى أن البراهين تزيد .

(٣) ف : الأساط (كذا !) .

(٤) ف : بأن يقتضب زيادة .

(٥) ف : الكمىّ .

١٣

< العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلة >

والعلم بأن الشيء موجود[١]، والعلم " بِلِمَ هو "[٢] قد يخالف بعضهما بعضا : أما أولاً[٣] ففي علم واحد بعينه ؛ وفي هذا يكون على ضربين : أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط (وذلك أنه ليس توجد العلة الأولى[٤]، والعلم بِلِمَ هو إنما يكون بالعلة الأولى) ؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن ليس العلة نفسها، بل بالتي تعكس بالتساوي[٥]، أو بأشياء هي أعرف : وذلك أنه لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علة من التي تحمل بالتساوي أعرف من العلة[٦]؛ ولذلك قد يوجد بتوسط هذا برهان : بمنزلة البرهان على أن الكواكب المتحيرة قريبة منّا، من قِبَل أنها تلمع. — ليكن الذي عليه حـ [٢٠٤ ب] المتحيرة[٧]، والذي عليه بـ أنها لا تلمع، والذي عليه ا أنها قريبة منّا ؛ فالقول بأن بـ على حـ حق، وذلك أن المتحيرة لا تلمع. وكذلك ا على بـ ، فإن الذي لا يلمع هو قريب منا . وهذه فلتوجد بالاستقراء أو بالحس[٨]. فا إذن موجودة ا حـ من الاضطرار[٩]. فقد تبين إذن أن الكواكب المتحيرة قريبة منا .

---

(١) ش : إذا عرفناه من معلوله . (٢) ش : إذا عرفناه من علته .

(٣) ش : أي أن الفرق بينهما، إذا كانا في علم واحد، يكون على ضربين .

(٤) ش : أي العلة القريبة . (٥) ش : يعني المعلول .

(٦) ش : أي عندنا . (٧) ف بالأحمر : لا تلمع .

(٨) تآكلت حروفها . (٩) ش : أي لزومها للقدمات من الاضطرار .

فهذا القياس ليس هو على "لِمَ الشيء"، لكن على أنه إذا كان ليس سبب قربها منا أنها لا تلمع، لكن من أجل أنها قريبة منا لا تلمع . وقد يمكن أن يتبيّن هذا بدال الأخر منها فيكون عند ذلك البرهان على "لِمَ هو". مثال ذلك : لتكن حـَ المتحيرة، وليكن ما عليه بَ قربها منا، وليكن أنها

٧٨ ب لا تلمع ما عليه اَ — فبَ موجودة لحـَ، وتكون أيضا اَ لحـَ واَ أيضا — وهي أنها لا تلمع — لبَ؛ ويكون هذا القياس على "لِمَ هو"، إذ كان قد أُخِذَتْ فيه العلة الأولى . وأيضا كما يبينون أن القمر كرى نيِّر بذاته، وذلك أن الذى يقبل التريد بهذا الضرب من القبول هو كُرِىٌّ يتريد أُنَّه، وذلك أن الذى يقبل التريد بهذا الضرب من القبول هو كُرِى؛ والقمر يقبل هذا التريد؛ فمن البيِّن أنه كرى . فعلى هذا النحو يكون قياس أُنِّه[(١)] . وأما إذا وضع الأوسط بالعكس[(٢)] فيكون القياس على « لِمَ هو »، وذلك أنه ليس إنما هو كرىٌّ بسبب تزيُّده هذا الضرب من التريد، لكن من قِبَل أنه كرىّ يقبل مثل هذه التزيدات . فليكن القمر الذى عليه حـَ، والكرى ما عليه بَ؛ وليكن التزيدات ما عليه اَ .

وأما الأشياء[(٣)] التى لا يرجع الأوسط فيها بالتساوى، وكان الذى ليس هو علة أعرف من العلة؛ أما أنّ[(٤)] الشيء فقد يتبين، وأما لِمَ هو فلا . — وأيضا

---

(١) ش : أى موجود . (٢) ف بالأحمر : بعكس هذه الحال .

(٣) ش : أى إذا كان الأوسط معلولا (ص : معلول)، فليس يلزم إذا كانت علته موجودة أن يكون موجودًا، بل إذا كان هو موجودًا أن تكون موجودة، مثل الخشب والباب .

(٤) ش : أى موجود .

فى الأشـياء التى توضع الأوساط فيها خارجا[١] فإن فى هـذه أيضا إنما يكون البرهان على أنّ الشى لا على « لِمَ هو » إذ كان لا يخبر بالعلة نفسها — مثال ذلك : لِمَ لا يتنفس الحائط؟ فيقال : لأنه ليس [١٢٠٥] بحيوان. فلو كان هذا هو السبب فى أنه لا يتنفس لقد كان يجب أن يكون الحيوان هو السبب فى التنفس — مثال ذلك[٢] إن كان السبب هو السبب فى ألا يكون الشيء موجودا، مثل أنه إن كان وجود الحارّ والبارد على غير اعتدال هو السبب فى ألا يكون صحيحا ، فوجودها معتـدلة هو السبب فى أن يكون صحيحا[٣] . وكذلك أيضا إن كان الإيجاب سببا فى أن يكون الشيء موجودا، فالسلب فى ألا يكون موجودا .

وأما فى الأشياء التى وفيت على هـذا النحو فليس ماقيل لازما ،وذلك أنه ليس كل حيوان يتنفس . والقياس الكائن بمثل هذه العلة يكون فى الشكل الثانى[٤] — مثال ذلك: ليكن اَ حيوانا، وما عليه بَ أنه يتنفس، وما عليه حَ الحائط .فـاَ موجود لكل بَ إذ كان كل ما يتنفس هو حيوان؛

---

(١) ش : أبو يحيى عن الإسكندر قال : يريد نظام الشكل الثانى . ويحى النحوى يقول : ليس الأمر كذلك . بل إنما يريد به العلة البعيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعا . وأظن أن ما قاله يحيى النحوى أصحُّ الأقاويل ، ويشهد بذلك قولُ الفيلسوف إذ يقول : " إن كان لا يخبر بالعـلة نفسها " . قال لى الشـيخ الفاضل يحى بن عدى : الحق ما قاله يحيى النحوى فى ذلك . (٢) ش : أى برهان ذلك . (٣) ش : هذا عكس ما تقدم .

(٤) ش : قال : إنما هذا يكون فى الشكل الثانى ، وليس هذا مقصورا على أنه لا يكون إلا فى الشكل الثانى .

فى السريانى : مثال ذلك قول أناخرسس أن بلد الصقالبة لا يوجد فيـه مغنَّياتٌ ، وذلك أنه لا يوجد فيه كروم أيضا .

و ا َ ولا على شىء من حـ َ ؛ فإذن بـ َ غير موجودة لشىء من حـ َ . فالحائط إذن لا يتنفس .

وقد يشبه أن تكون أمثال هـذه الأسباب يحتويها على جهـة الغنى والغزارة، وهذا هو أن يخبر بالأوسط بعد أن يبعد بعداً كثيراً . مثال ذلك قول أناخرسس إنه ليس فى بلد الصقالبة الغناء وآلاته، إذ كان ليس قِبلَهم كروم .

أما الخلافات بين القياس على « أُنّ » الشىء، وبين القياس على « لِمَ » الشىء فى علم واحد بعينه فهى هذه الخلافات . فأما فى علمين مختلفين فيكون[1] على نحو آخر، وهـذا أن يكون أحد العلمين ينظر فى أحدهما ، والعلم الآخر فى الآخر منهما . وأمثال هـذه العلوم هى جميع العلوم التى حال أحدهما عند الآخر هى هـذه الحال التى أنا واصِفُها، وهى أن يكون أحد العلمين تحت الآخر بمنزلة علوم المَناظِر عند الهندسة، وعلم الحيل عند علم المُجَسّمات، وعلم تأليف اللحون عند علم العدد، والظاهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كاد[2] أن تكون هذه العلوم متواطئةً [٢٠٥ ب] أسماؤها بمنزلة علم النجوم التعاليمى

١٧٩ والذى تستعمله صناعة المـلاحة ، وبمنزلة تأليف اللحـون ، أعنى التعاليمى والسماعى . وذلك أن العلم بأُنّ الشىء فى هذه هو لمن يُحِسّ بالأمر، وأما العلم بلِمَ هو فهو لأصحاب التعاليم، إذ كان هؤلاء هم الذين عندهم العلم بالأسباب، وكثيرا ما لا يشعرون بأنّه[4] كالحال[3] فى الذين يبحثون عن الأمر الكلى ؛ فإنهم

(١) تأكلت حروفها . (٢) ش : إنما قال : « كاد» على طريق الاستظهار .
(٣) ش : لا علم لهم . (٤) ف : بالوجود .

كثيرا ما لا يشعرون ببعض الأوحاد لقلة تأملهم لها . وهؤلاء هم جميع الذين يستعملون الصور، وهى شىء آخر فى الجوهر . وذلك أن أصحاب التعاليم إنما يستعملون الصور: وهى لا على شىء موضوع ، وذلك أنّه و إن كانت المقادير على شىء موضوع [١] ، غير أنه ليس يستعملها من حيث هى على ذلك الأمر الموضوع .

وقد يوجد علم آخر حاله عند علم المناظرة كحال هذا عند علم الهندسة ، مثال ذلك أمر القوس الحادثة فى السحاب : أما أنها موجودة فهو إلى الطبيعى ، وأما لِمَ هى فالنظر فى ذلك إلى صاحب علم المناظر: إما على الإطلاق [٢] و إما للذى هو فى التعاليم . — وكثير من العلوم التى ليس بعضها تحت بعض هذه حالها بمنزلة حال علم الطب عند الهندسة ، وذلك أن الجُرْح المستدير: أما أنه عسير البرء فعلمه إلى الطبيب ، وأما لِم ذلك فإلى المهندس .

١٤

< فضل الشكل الأوّل >

وأصحّ العلم وأشدّ يقينا من الأشكال هو الشكل الأوّل . أما أوّلا فمن قِبَل أن العلوم التعليمية بهذا الشكل تأتى براهينها — مثال ذلك : علم العدد وعلم الهندسة وعلم المناظر . وكادت [٣] أن تكون جميع العلوم التى تبحث عن « لم » الشىء هذا الشكلَ تستعمل . وذلك أن القياس على « لم » الشىء إنما يكون بهذا الشكلَ : إما بالكلية و إما على أكثر الأمر وفى أشياء كثيرة

---

(١) ف : يريد : فى ...   (٢) ش : أى الذى نظره بالحقيقة من حيث هو صاحب مناظر .

(٣) ف : أبو بشر : إنما قال : « كادت » لأنه ربما تستعمل برهان الخلف ، وربما استعملت الشكل الثانى .

جدا . فهو بهذا السبب أيضا أشدّ الأشكال يقينًا ، والعلم بلِم الشيء هو أكثر تحقيقا . — وبعد ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل وحده فقط يمكن أن يُتَصَيَّد[١] . وذلك أنه فى الشكل الأوسط لا يكون قياس موجب ، والعلم بما هو الشيء هو موجب . وأما فى الأخير فقد يكون ، لكنه ليس هو بكلى ، وأما والعلم بما هو الشيء هو من الأمور الكلية ، إذ كان الإنسان ليس هو حيوانا [٢٠٦ ا] ذا رجلين بنحوٍ ما[٢] .

وأيضا فإن هــذا الشكل ليس هو بمحتاج إلى ذينك ، وأما ذانك فبهذا الشكل يتصل ويَنْمِى إلى أن يصير إلى غير ذوات الأوساط .

فمن البيّن إذن أن الشكل الأوّل أحق الأشكال جدا فى باب العلم .

١٥

< القضايا السالبة غير ذوات الأوساط >

وكما أنه[٣] قد يمكن أن تكون ا موجودة لـ ب بغير انقطاع[٤] ، كذلك قــد يمكن ألا يُوجد لهــا أيضا ، وأعنى بأن يكون الشيء موجودًا أو غير موجود

(١) ش : أبو بشر : لم يقل يتصيد ويستخرج بالشكل الأول فقط ، وهى تعنى أنه يتصيد على أنه حد للحدود ، ولكن يتبيّن جزء جزء من أجزاء الحد على أنه موجود المحدود ، والحــد بأسره يتبين بالشكل الأول وحده فقط ، لا على أنه هو حد لذلك المحدود ، لكن على أنه موجود له وجودا .

(٢) ش : أى ليس إنمـا يوجب ذلك لبعض الناس ، بل نحكم بأن كل إنسان هذه حاله .

(٣) ش : هــذا متصل بما قاله قبل من أنه قد تكون موجبات غير ذوات أوساط ، فقد أخذ أن يبين أنه وقد تكون سوالب هذه حالها .

(٤) س : إنمـا تسمى المقــدّمة غير ذات الوسط بغــير انقطاع ، لأن ليس بين المحمول والموضوع فيها شيء ثالث . — وف : وسط .

بغير انقطاع هو ألا يكون بينهما وسط ، فإنه على هـذا النحو لا يكون الشيء موجودا أو غير موجود من أجل شيء آخر[١] . فأما متى كانت ا َ أو ب َ فى كل الشيء أو كليهما ، فغير ممكن أن تكون ا َ موجودة لـ ب َ أولا[٢] ؛ وإلا فلتكن ا َ فى كل حـ َ . فإذن إن كانت ب َ ليست فى كل حـ َ (وذلك أنه قد يمكن أن تكون ا َ فى كل الشيء وتكون ب َ غير موجودة فى هذا) ، فيكون من ذلك قيـاس على أن ا َ غير موجـودة لـ ب َ . فإنه إن كانت حـ َ على كل ا َ وغير ٧٩ ب
موجودة لشيء من ب َ فـ ا َ تكون ولا على شيء من ب َ . ولذلك أيضا إن كانت حـ َ[٣] فى كل الشيء[٤] مثل أن تكون فى د َ ، وذلك أن الـ د َ تكون موجودة فى كل ب َ و ا َ ، ولا على شيء من د َ . فـ ا َ إذن تكون غير موجودة لشيء من ب َ بقياس . وبهذا النحو بعينه يتبين إن كانتا كلتاهما فى كل[٥] الشيء . — أما أن ب َ قد يمكن ألا تكون فى الشيء الذى ا َ فى كُلّه أو لا تكون ا َ أيضا فى ما ب َ فى كله ، فهو بَيّن ظاهر من الأشياء التى لا تبدل الرتبة بعضها لبعض . وذلك أنه إن كان ولا واحدة من التى فى رتبة ا َ حـ َ د َ تُحْمَل ولا على شيء من التى فى رتبة ب َ هـ َ د َ ، وكانت ا َ فى كل الـ ط َ التى هى من رتبتها ، فظاهرٌ أن ب َ لا تكون موجودة فى ط َ ، وإلا تبدل اللتان فى الرتبتين .

(١) ش : أى لا يكون أحد حدّى المقدّمة موجودا لآخر بتوسط .

(٢) ف : بغير توسط .

(٣) ف بالأحمر : فى السريانى ب َ . — وهو ب َ أيضا فى اليونانى .

(٤) ف بالأحمر : أى فى جملة شيء .

(٥) ف : جملة شيء .

وكذلك(١) إن كانت ب أيضا فى كل الشىء، وكانت ا غير موجودة لـ ب، فمن البيّن أن لا وجودها لها بغير انقطاع. وذلك أنه إن [٢٠٦ ب] كان بينهما أوسط ما، فقد يلزم ضرورةً أن يكون أحدها فى كل الشىء ويكون قياس إما فى الشكل الأوّل وإما فى الثانى. فإن كان فى الشكل الأوّل فـ ب هى التى تكون فى كل الشىء إذ كانت المقدَّمة التى هى عند هذه قد يجب أن تكون موجبة. وإن كان فى الأوسط(٢) فأيهما(٣) اتفق. وذلك أن القياس قد يكون أيهما أخِذتْ(٣) سالبة. وأما إن كانتا كلتاهما سالبتين، فلا يكون قياس.

فمن البيّن إذًا أنه قد يمكن أن يكون شىء آخر غير موجود(٤) لشىء آخر. فأما متى يكون وكيف ذلك فقد خَبَّرنا به.

١٦

< الضلالة والجهل الناشئان عن مقدمات بغير أوساط >

وأما الجهل(٥) الذى يقال لا على جهة السلب، لكن على جهة الحال والملكة، فهو خُدعة وضلالة تكون بقياس(٦). وهذا يكون فى الأشياء التى هى موجودة

---

(١) ش : يعنى إذا كانت د ولا على شىء من ب وعلى كل ا، فـ ا ولا على شىء من ب؛ فليس وجودها لها أوّلا.
(٢) ش : أى الشكل (= الثانى).
(٣) ف بالأحمر : أى المقدّمات.
(٤) ف : بغير توسط.
(٥) ف : مثل جهل الصبيان.
(٦) ف : افهم : من خارج، أو بغير قياس.
ش : أبو بشر : أى يعتقد ضدّ ما قد يبين بقياس.

أو غير موجودة ، أولاً(١) على ضربين : وذلك أنه يكون إما بأن يظنّ الإنسان أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق(٢)، أو بأن يكتسب ظنه بقياس .

أما الخدعة وضلالة الظنّ البسيط فهما بسيطان ،وأما الضلالة التى تكون بالقياس فهى كثيرة الفنون(٣) . — فلتكن اَ غير موجودة لشىء من بَ بغير انقطاع . فإن قاس أن اَ موجودة لـ بَ عندما تأخذ حَ الحدّ الأوسط ، فقد يكون جاهلاً(٤) بقياس(٥) . فقد يمكن أن تكون المقدّمتان كلتاهما كاذبتين ، وقد يمكن أن تكون إحداهما(٦) كاذبة فقط . وذلك أنه إن كانت اَ غير موجودة لشىء من حَ ،وحَ أيضا غير موجودة لشىء من بَ ،وقد أخذت كل واحدة منهما بالعكس(٧)، فقد تكون كلتاهما كاذبة(٨) (وقد يمكن أن تكون حال حَ عند اَ وعند بَ حالاً لاتكون بها تحت اَ ولا تكون لـ بَ بالكلية . فأما بَ فغير ممكن أن تكون فى كل الشىء ، إذ كان قد قيل إن اَ غير موجودة لها أوّلا ، وأما اَ فليست من الاضطرار موجودة لجميع الأشياء(٩) بالكلية . فإذاً قد تكون كلتاهما [٢٠٧ ا] كاذبة(١٠)) . وأيضا قد يمكن أن توجد إحداهما صادقة ، غير أنه ليس أيهما اتفق ، لكن مقدّمة اَ حَ . وذلك أن مقدّمة حَ بَ ١٨٠
هى دائما كاذبة مِنْ قِبَلِ أن بَ ليست ولا فى شىء واحد . فأما اَ حَ فقد

(١) ف : بغير توسط . (٢) ش : أى ليس هو بقياس . (٣) ف بالأحمر : فأنواعها كثيرة . (٤) ف بالأحمر : مغفلا عند علة مصلحا (غير واضحة فى المخطوطة) .
(٥) ف بالأحمر : أى بتوسط قياس . (٦) ص : أحدهما .
(٧) ف بالأحمر : بعكس ما هو عليه . (٨) ص : كاذبتين .
(٩) ف بالأحمر : الموجودة ، لأنها قد تحمل على البعض . (١٠) ص : كاذبتين .

يمكن؛ مثال ذلك إن كانت اَ موجودة لـ حَ و لـ بَ بغير انقطاع[١]؛ ولا فرق فى ذلك وإن لم يكن بغير انقطاع ، وذلك أن هـذه المقدّمة خاصة صادقة لا محالة ؛ وأما الأخرى فكاذبة . وذلك يكون متى كان شىء واحد بعينه محمولًا على أكثر من واحد، وكان ولا واحد منهما ولا فى واحدٍ منهما[٢] .

أما الضلالة والخُدعة على أن الشىء موجود فإنما يكون بهـذه الأشياء فقط وعلى هـذا النحو[٣] . وذلك أن القياس ما كان يكون على أن الشىء موجود فى شكل آخر . وأما القيـاس على أنه ليس بموجود ، فقـد يكون فى الشكل الأوّل والثـانى . فليخبر أوّلا على : كم ضربا يكون فى الشكل الأوّل ؟ وبأى حال من أحوال المقدّمات يكون ؟

فنقول : إنه قد يمكن أن يكون قيـاس ، والمقدّمتان كلتاهما كاذبة[٤] ، مثـل أنه إن كانت اَ موجودة[٥] لـ حَ و لـ بَ أيضا بغـير توسط : فإنه إن أخذت اَ غير موجودة لشىء من حَ ، وأخذت حَ لكل بَ ، فالمقدّمتان تكونان كاذبتين[٦] .

---

(١) ف بالأحمر : محمولة على حَ و بَ : أما لـ حَ فبالإيجاب ، وأما لـ بَ فبالسلب .

(٢) ف بالأحمر : أى من حَ و بَ .

(٣) ف بالأحمر : يعنى الشكل الأوّل .   (٤) ص : كاذبتان .

(٥) ش : الحـدود المأخوذة لتصحيح هـذا القول : الجوهر ، وذو النفس ، وغير ذى النفس ؛ — فالجوهر ولا على شىء من ذى النفس ؛ وذو النفس على كل غير ذى النفس ؛ فالجوهر ولا على شىء من غير ذى النفس .

(٦) ش : الحدود لهذا : الجوهر ، والكمية ، والإنسان .

وقد يمكن أن يكون القياس وإحدى المقدّمتين كاذبة ، والأخرى صادقة : أيهما كانت . وذلك أنه قد يمكن أن تكون مقدّمة اَ حَ صادقة ، و حَ بَ كاذبة . أما أن اَ حَ صادقة فمن قِبَل أن اَ ليست بموجودة لجميع الأشياء الموجودة؛ وتكون حَ بَ كاذبة من قِبَل أنه غير ممكن أن تكون حَ ، التى اَ غير موجودة لشىء منها ، موجودة لـ بَ . وذلك أنه ما كانت تكون مقدّمة اَ جَ حينئذ صادقة . ولو كانت[1] أيضا مع ذلك كلتاهما صادقة[2]، لقد كانت تكون النتيجة أيضا صادقة . وقد يمكن[3] أن تكون حَ بَ أيضا صادقة [٢٠٧ ب] وتلك الأخرى كاذبة — مثل أن تكون بَ موجودة فى حَ وفى اَ أيضا . وذلك أنه من الاضطرار أن تكون إحداهما تحت الأخرى . ولذلك إن أخذنا اَ غير موجودة لشىء من حَ تكون هذه المقدّمة كاذبة .

فمن البيّن إذن أنه قد يكون قياس الكذب إذا كانت إحداهما كاذبة، وإذا كانت كلتاهما كاذبة[4] . وأما فى الشكل الأوسط فأن تكون المقدّمتان كلتاهما كاذبة[4] بكليتيهما، فغير ممكن[5] . وذلك أنه إذا كانت اَ موجودة لكل

(١) ش : طريق آخر يبين به أن مقدّمة حَ بَ كاذبة . (٢) ص : صادقتين .
(٣) ش : الحدود : الجوهر، والحيوان، والإنسان . (٤) ص : كاذبتين .
(٥) ش : الحسن (أى ابن الخمار) : قد تبين فى المقالة الثانية من كتاب القياس أنه إذا كانت المقدّمتان كاذبتين فى الشكل الثانى ، فإن النتيجة تكون صادقة لا محالة ؛ ولأن النتيجة التى قصده أن يبينها هاهنا كاذبة ، لم يمكن أن تكون المقدّمتان كلتاهما كاذبة (ص : كاذبتين) بالكلية .
قال لى الفاضل يحيى : إنما لم ننتج نتيجة كاذبة عن مقدمتين كليتين إحداهما (ص : أحدهما) موجبة والأخرى سالبة كاذبتين نتيجة كاذبة من قِبَل أن نظمهما هو نَظْم ضدّيهما ، وهما صادقتان ؛ وعن الصادقتين لا ينتج كذب إذا كان نظمهما قياسيا .

بَ فلا سبيل إلى أن يوجد شيء يؤخذ موجودا لأحدهما على الكل وغير موجود لشيء من الآخر (١) . وقد يجب أن تؤخذ المقدمتان بهذه الحال حتى يكون موجودا لأحدهما وغير موجود للآخر إن كان مزمعًا أن يكون قياسٌ . فإن كانت إذن متى أخذت بهذه الحال كاذبتين فمعلوم أنه إذا أخذت على ضدّ هذه الحال تكون حالها عكس هذه الحال . وهذا غير ممكن . وأما بالجزء فلا مانع يمنع من أن تكون كل واحدة منهما كاذبة (٢) — مثال ذلك أنه إن كانت حـَ موجودة لـ اَ و لـ بَ أيضا بالجزء (٣) وأخذت موجودة لكل اَ وغير موجودة لشيء من بَ قد تكون المقدمتان كاذبتين ، لكنه ليس بكلتيهما ، بل بالجزء . وكذلك يكون وإن وضعت السالبة (٤) بالعكس (٥) . وقد يمكن أن تكون إحداهما كاذبة — أيهما كانت (٦) ، وذلك أن ما هو موجود لكل اَ هو موجود لـ بَ أيضا (٧) . فإن أخذت حـَ موجودة لكل اَ وغير

(١) ش : بيان ذلك إذا كانت اَ بالحقيقة موجودة لكل بَ فاَ إما أن تكون جنسا لـ بَ أو نوعا أو عرضا غير مفارق ، فظاهر أنه لا يوجد أمر مباينا للجنس وموافقا للنوع بالكلية وبالعكس .

(٢) ش : الحدود : ذو نفس (بَ) ، الجوهر (اَ) ، الجوهر الجسمانى (حـَ) .

(٣) ص : بالجزء أخذت ...

(٤) ش : أى إن وضعت الكبرى ، بدلا من كونها صغرى .

(٥) ش : الحدود : الجوهر (بَ) ، الحيوان (اَ) ، الإنسان (حـَ) .

(٦) ف : يعنى حـَ .

(٧) ف : الموضوع الذى فرض صادقا .

موجودة لشيء من ب فإنه قد يكون: أما حـ ا فصادقة، وأما حـ ب فكاذبة. ٨٠ ب
وأيضا(١) ما هو غير موجود لشيء من ب فإنه ليس هو أيضا موجودا لجميع ا. وذلك أنه إن كان موجودا لـ ا فهو موجود لـ ب أيضا، لكنه لم يكن موجودا: فإن(٢) [٢٠٨ ا] أخذت حـ موجودة لكل ا وغير موجودة لشيء من ب، تكون مقدّمة ب حـ صادقة، وتكون تلك الأخرى كاذبة. وكذلك تكون وإن بدّلت(٣) السالبة: وذلك أن ما هو غير موجود لشيء من ا فليس يكون موجودا ولا لـ ب أيضا. فإن أخذت إذن حـ غير موجودة لشيء من ا، وموجودة لكل ب، فإنه تكون مقدّمة حـ ا صادقة، والأخرى كاذبة. وأيضا(٤) أن يؤخذ ما هو موجود لكل ب غير موجود لشيء من ا هو كذب، إذ كان من الاضطرار أنه إن كانت موجودة لكل ب، فهي موجودة لـ ا ما(٥) أيضا. فإن أخذت إذن أن حـ موجودة لكل ب وغير موجودة لشيء من ا، تكون حـ ب صادقة، و حـ ا كاذبة.

فمن البيّن إذن أن قياس الخدعة قد يكون في الأشياء التي الوجود فيها(٦) بغير متوسط، إذا كانت كلتا المقدّمتين كاذبة(٧)، وإذا كانت إحداهما فقط كاذبة.

---

(١) ش: إذا كانت الكبرى كاذبة.

(٢) ش: الحدود: الجوهر (ا)، والكمية (حـ)، والإنسان (ب).

(٣) ش: يعني إن وضعت الكبرى — بدلا من كونها موجبة كلية — سالبة كلية.

(٤) ش: الحدود: الجوهر (حـ)، والحيوان (ا)، والإنسان (ب).

(٥) ما: أيّا كانت. (٦) تحتها: لها. (٧) ص: كاذبتين.

١٧

< الجهل والضلالة الناشئان عن مقدّمات ذوات أوساط >

فأما فى الأشياء التى الوجود فيها ليس هو بغير متوسط[1] ، فإنه متى كان القياس على الكذب بمتوسط هو مناسبًا ، فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدّمتين كاذبة . لكن إنما يمكن أن تكون كذلك المقدّمة الكبرى فقط ، وأعنى بالمتوسط المناسب ، المتوسطَ الذى به يكون قياسُ النقيض[2] . فلتكن اَ موجودة لـ بَ بمتوسط هو حَ . فلما كانت مقدّمة حَ بَ ، متى كان قياس ، قد يلزم أن تكون موجبة ، كان من البيِّن أن هذه المقدّمة تكون دائمًا صادقة ، إذ كانت لا ترتجع[3] . وتكون مقدّمة اَ حَ كاذبة[4] ، وذلك أن هذه هى التى ترتجع[5] فيكون القياس المضادّ[6] . — فكذلك و إن أُخذ الحدّ الأوسط من رتبة أخرى[7] — مثال ذلك بمنزلة أنه إن كانت دَ فى كل اَ ومحمولة على كل بَ [٢٠٨ ب] فإنه قد يجب ضرورةً أن تكون مقدّمة دَ بَ ثابتة على حالها وتنعكس المقدّمة الأخرى . ولذلك تكون هذه المقدّمة دائمًا صادقة ، وأما تلك الأخرى فدائمًا كاذبة . وكاد أن تكون مثل هذه[8] الخدعة هى بعينها الخدعة الكائنة بمتوسط مناسب . فأمّا[9]

---

(١) ف : انفصال .

(٢) ش : الحدود : الجوهر (اَ) ، إنسان (بَ) ، الحيوان (حَ) .

(٣) ف : أى لا تكون سالبة . (٤) ف : الكبرى .

(٥) ف : أى تصير سالبة . (٦) ف : أى للحق .

(٧) ف : أى من مقولة أخرى . (٨) فوق « مثل هذه » : هذه .

(٩) ش : الحدود : الحيوان (اَ) ، (الفرس (حَ) ، الإنسان (بَ) .

إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب[١] ، فمتى كان الوسط تحت اَ وغير موجود لشيء من بَ ، فمن الضرورة أن تكون كلتا المقدّمتين كاذبة[٢] ، إذ كان قد يجب أن تؤخذ مقدّمتان على الحال التى هى ضدّ للحال الموجودة لها متى كان القياس مُزْمَعا[٢] أن يكون . فإذا أُخِذَتْ هكذا تكون كلتاهما كاذبة — مثال ذلك أن تكون اَ موجودة لكل دَ ، و دَ ولا لشيء من بَ ؛ فإنه إذا قُبِلَتْ[٣] هاتان قد يكون قياس ، والمقدّمتان كلتاهما كاذبة .

وأما[٣] متى لم يكن الحدّ الأوسط تحت اَ ، بمنزلة دَ ، فقد يكون : أما مقدّمة اَ دَ فصادقة ، وأما مقدّمة دَ بَ فكاذبة . فأما كون اَ دَ صادقة ١٨١ أ فمن قِبَل أن دَ لم تكن فى اَ ؛ وأما مقدّمة دَ بَ كاذبة فمن قِبَل أنه لو كانت صادقة لقد كانت تكون النتيجة صادقة ؛ لكن قد وُضِع أنها كاذبة .

وأما إذا كانت الخدعة فى الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلتا المقدّمتين كاذبة[٤] بكلتيهما . وذلك أنه إذا كانت بَ تحت اَ فليس بممكن أن يوجد شيء يكون لأحدهما للكل وغير موجود لشيء من الآخر، كما قلنا فيما تقدّم . وأما إحداهما فقد يمكن — أيهما كانت — ؛ وذلك أنه إن كانت حَ موجودة لـ اَ و لـ بَ أيضا ، وأُخِذَت أيهما موجودة لـ اَ وغير موجودة لـ بَ ، تكون مقدّمة اَ حَ صادقة ، والأخرى كاذبة . وأيضا

---

(١) ش : أى لا يكون الوسط المأخوذ فى قياس الضلالة هو الوسط المأخوذ فى قياس الحق .

(٢) ص : كاذبتين . (٣) ص : كاذبتان .

(٤) ش : الحدود : الحيوان (اَ) ، الحجر (حَ) ، الإنسان (بَ) .

إن أخذت حـَ موجودة لـ بَ وغير موجودة لشيء من اَ تكون مقدّمة حـَ بَ صادقة والأخرى كاذبة .

فقد قيل كيف يكون قياسُ الخدعة، وبأى [٢٠٩ ا] مقدّمات يكون وهو سالب . فأما إن كان موجبا ، فمتى كان بمتوسط مناسب فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة(١) ، إذ كان قد يلزم(٢) ضرورةً أن تكون مقدّمة حـَ بَ باقية على حالها، إن كان القياس مُزْمَعا أن يكون كما قيل فيما تقدّم أيضا . فمقدّمة اَ حـَ إذن تكون دائماً كاذبة، إذ كانت هذه هى التى تنعكس . وكذلك تكون وإن أُخِذَ الحدّ الأوسط من رتبة أخرى ، كما قيل فى الخدعة السالبة : فإنه <يجب> أن تكون مقدّمة دَ بَ باقية، وأما اَ دَ فتعكس، <والخد>عة هى بعينها الخدعة التى تقدّمتها . — فأما متى لم يكن <القياس بوسط مـ>ـناسب فإنه إن كانت دَ تحت اَ ، فهذه المقدّمة تكون صادقة، وأما الأخرى <فـ> تكون كاذبة . وذلك أنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة لأشياء كثيرة(٣) ليس بعضها تحت بعض . وأما إن لم تكن دَ تحت اَ فمن البيّن أن هذه المقدّمة تكون دائما كاذبة، إذ كانت إنما توجد موجبة . وأما دَ بَ فقد يمكن أن تكون صادقة ويمكن أن تكون كاذبة أيضا . وذلك، أنه لامانع يمنع أن تكون اَ غير موجودة لشيء من دَ وتكون دَ موجودة لكل بَ ، مثل أن يكون الحيوان موجوداً للعلم ، والعلم موجوداً للموسيقى . وأيضا ولا إن كانت اَ ولا لشيء من دَ ، و دَ أيضا ولا لشيء

(١) ص : كاذبتين . (٢) ف : يجب . (٣) تآكلت حروفها .

من بَ . فمن البَيِّن إذن أنه إذا لم يكن الحـدّ الأوسط تحت اَ فقد يمكن أن تكون كلتاهما كاذبة[1] ، وقد يمكن أن تكون إحداهما أيهما اتفق .

أما بأى مقدّمات يمكن أن تكون الخدعة فى الأشياء التى لا أوساط لها وفى التى تتبيّن [٢٠٩ ب] بالبرهان[2] ، فذلك بَيِّن ظاهرٌ .

١٨

< الجهل سلب العلم >

وظاهر أيضا أنه إن فقـدنا حِسًّا ما فقد يجب ضرورةً أن نفقد علما ما لا يمكننا أن نتناوله[3] . إذ كنا إنما نتعلم إما بالاستقراء ، و إما بالبرهان . فالبرهان هو من المقدّمات الكلية ، والاستقراء هو من الجزئية . ولا يمكننا ٨١ ب
أن نعـلم الكلى إلا بالاستقراء . و إلا فهى الأشياء التى توجد فى الذهن على الإطـلاق[4] إن قصد الإنسان إلى أن يوضح من أمرها أنهـا موجودة لو أخذ واحد من الأجناس إنما يوضحها بالاستقراء ، و إن كانت غير مفارقة أو كانت حال < ـها غير تلك > الحال ، ولا أيضا يمكننا أن نستقرئ إذا لم يكن < ثمت حسّ : لأن > الحس هو للأشياء الجزئية . فإنه لا يمكن أن نتناول < العلم بالجزئى ، لأنه لا يستخلص من الكليات بدون الاستقراء ولا يستخلص بالاستقراء بدون الإحساس . فالعلم هو بـ > الكلى[5] .

---

(١) ص : كاذبتين . (٢) ف : أى التى بين حدّيها متوسط .
(٣) ف : نتأوّله . (٤) ف : أى وحدها . (٥) ف : الكلية .

١٩

< هل مبادى البرهان محدودة العدد أو لا محدودة ؟ >

وكل قياس هو بثلاثة حدود: أحدها يقال فيه إنه يتبين أن اَ موجودة لـ حَ من قِبَل أنها موجودة لـ بَ وبَ موجودة لـ حَ. وأما السبب فيؤخذ[١] فى إحدى المقدّمتين أن شيئا آخر موجود لشىء آخر. وأما الأخرى فيؤخذ[٢] فيها[٣] أنه غير موجود له.

فمن البيّن الظاهر أن المبادئ[٤]، والتى يقال لها الأصول الموضوعة، هى هذه. وذلك أنه إنما يلزم ضرورةً أن يبرهن عندما توجد هذه[٥] — مثال ذلك أن اَ موجودة لـ حَ بتوسط بَ، وكذلك[٦] أيضا أن بَ موجودة لـ حَ. فالذين يقيسون على طريق الظن والرأى المشهور وعلى طريق الجدل فقط، فمن البيّن الظاهر أن ماينبغى أن يبحث من أمر قياسهم إنما هو هذا،

---

(١) تحتها : فيأخذ .　　　(٢) ص : فيأخذ .

(٣) ش : فى السريانى : وأما الأخرى فغير موجود . قال الفاضل يحيى : يحتمل أن يكون أشار بهذا القول إلى نظام الشكل الأوّل، وإلى نظام الشكل الثانى . أما نظام الشكل الأوّل فإذا نظر إلى الأكبر غير موجود فى الأوسط ؛ وأما الثانى — وهو الأليق والأحرى — فإذا نظر إلى الوسط وأضيف إلى الطرفين . فأما أنه أَحْرَى فلأن المقدّمات السوالب التى لا وسط بينها قد تبين أنها اللواتى حداها ليس منها شىء تحت شىء بل هما جنسان عاليان . ولذلك إذا نظر إلى الأوسط كان مسلوبا من أحد الطرفين، وموجبا للآخر؛ وهذا نظام الشكل الثانى .

(٤) ش : المبادئ أعمّ من الأصول الموضوعة ؛ وذلك أن مبادئ البرهان منها علوم متعارفة، ومنها أصول موضوعة، ومنها حدود .

(٥) ش : أى المقدّمات غير ذوات الأوساط .　　　(٦) ش : أى فى أنها موجبة .

وهو : هـل القياس كان من مقـدّمات يمكن أن تكون مشهورة مقبولة ؟ حتى إنه، و إن كان شيء ما بالحقيقة متوسطًا بين اَ وبَ، ويظنّ أن ليس هو، فإن الذى يقيس[1] بمثل هذا قـد قاس[2] على طريق الجدل . [١٢١٠ ا] وأما على طريق[3] الحق، فقد ينبغى أن نفحص ونطلب من أشياء موجودة . وحال هذا المعنى على هذا الوجه : وهو أنه لمـا كان قد يوجد شيء ما يحمل على شيء آخر، لا على طريق العَـرَض[4] (وأعنى بقولى : على طريق العَرَض مثـل ما نقول فى وقت ما إن ذلك الأبيض هو إنسان، وليس[5] هذا القول على مثال ذلك قولنا : الإنسان هو أبيض . وذلك[6] أن هذا ليس نقول فيـه إنه أبيض من حيث هو شيء آخر . وأما الأبيض فمن قِبلَ أنه إنما عَرَضَ للانسان أن يكون أبيض)، فقد يوجد إذن أمثال هـذه الأشياء، حتى إنها تحمل بذاتها . فلتكن حَ حالها حال هى أنها ليس توجد لشيء آخر بوجه من الوجوه . ولتوجد هـَ لهذه أوّلا، ولا يكون بينهما متوسط . وكذلك أيضا فليوجد لـ هـَ ولـ دَ ، بَ . فليت شعرى قد يلزم ضرورة أن ينقطع هـذا

---

(١) [illegible] : يقاس . (٢) ف : قيس . (٣) ف : بحسب .

(٤) ش : قال : المحمول بطريق العـرض يقال على ضربين : أحدهما الذى قـد مثل له (ص : به) ها هنا بقوله : إنا نقول لذلك الأبيض إنه إنسان . وذلك أنه جعل ما من شأنه أن يكون موضوعا — وهو الإنسان — محمولا على ما من شأنه أن يكون محمولا — وهو الأبيض . والضرب الثانى من المحمولات بطريق العرض حمـل الجزئى على كليه ، مثل ما يحمـل الإنسان على الحيوان ، فيقال : بعض الحيوان إنسان . (٥) تآكلت حروفها .

(٦) ش : قال الفاضل يحيي : الأشـبه أن يكون الفيلسوف عبّر عن هـذا المعنى هكذا : وذلك أن هذا ليس إذ هو شيء آخر هو أبيض ، وأما الأبيض فمن حيث عرض له إن كان إنسانا .

ويقف أمر يمكن أن يمضى(١) إلى ما لا نهاية ؟ وأيضا إن كانت اَ ليس يحمل عليها شيء بذاته(٢) وكانت اَ موجـودة لـ طَ أولا ، ولم يكن بينهما ولا شيء واحدا قد مر ، وكانت طَ موجودة <لـ حـَ وَ> حـَ موجودة لـ بَ ، أترى هذا أيضا قـد ينقطع ويقف ضرورةً ؟ أم هـذا أيضا قـد أن يُمْعِن إلى ما لا نهاية ؟

ومبلغ الفرق بين هذا الطلب وبين الطلب المتقدّم هو بأن الطلب المتقدّم يُطْلَبُ فيه : أترى قد يمكن الذى يبتدئ من موضوع ليس يوجد ولا لشيء واحد آخر، لكن شيئا آخر موجود(٣) له ، أن يمعن إلى ما لانهاية؟وأما الطلب الثانى فيطلب فيه ويبحث : هل يمكن عنـدما يبتدئ محمول يحمل على شيء
١٨٠ أ آخر، ولا يحمل عليه هو شيءٌ آخر أصلا أن يمعن إلى أسفل إلى ما لانهاية، أم لا ؟ وأيضا قد يبحث عن التى بينهما(٤)، أتراها(٥) قد يمكن أن تكون بلا نهاية من حيث إن الطرفين محدودان [٢١٠ ب] ؟ وأعنى بقولى هـذا مثل أنه إن كانت اَ موجودة لـ حـَ ، وكانت بَ متوسـطة بينهما ، وكانت أشـياء أخَر محمولة على بَ ، وعلى تلك أشياء أخر — أترى هذه أيضا قد يمكن أن تمعن إلى ما لا نهاية؟ أو ذلك غير ممكن ؟

---

(١) ف : يمعن . (٢) ش : قال الفاضل يحيى : يريد أن ليس يوجد شيء يحمـل على اَ يوجد فى حدها . أبو بشر : ليس يعنى بذاته على أنه يوجد فى حد اَ ، لكن ألا تكون اَ نفسها موضوعة له . (٣) ف : أى الحمل .

(٤) ش : أى التى بين الطرفين المحدودين . (٥) تحتها : أتراهما .

والبحث عن هــذا المعنى هو البحث : هــل يمكن أن تمعن البراهــين بلا نهاية؟ وهل يوجد برهان على كل شيء؟ أم ينتهيان[1] بعضهما[2] عن بعض[3] ؟

وكذلك القول فى المقاييس والمقدّمات السالبة . مثال ذلك : إن كانت اَ غير موجودة لشيء من بَ : فإما أن تكون غير موجودة لشيء منهـا ؛ أو لا ؛ و إما أن يكون بينهما شيء له أو لا يوجد اَ — مثال ذلك : إن كانت اَ غير موجودة لشيء من حَ ، وهى موجودة لكل بَ . وأيضا إن كانت غير موجودة لشيء مثل حَ . فإن فى هــذه أيضا قد يوجد[4] لا تناهٍ[5] للأشياء التى هى الأُوَل ، مما لا يوجد لـ حَ ، أو هذا أيضا ينقطع فيقف .

فأما فى الأشياء التى ينعكس بعضها على بعض < فليست > حال الأمر هذه الحال . وذلك أنه ليس فى الأشــياء التى ينعكس بعضها على أمر أول هو المحمول الأول ، أو آخر عليه يكون الحمل ، إذ كان جميعها عنــد جميعها فى هذا المعنى على مثال واحد . و إن كانت الأشياء المحمولة على هذا الأمر غير متناهية ، فالأمور التى فيها النظر والشــك هى غير متناهية من الناحيتين ، اللهم إن لم يكن يمكن أن يكون عكسها بعضها على بعض على مثــال واحد ، بل يكون هذا كالعرض ، وهذا كالحمل[6] .

(١) ش : فى السريانى : أم يغنى بعضها عن بعض . (٢) ش : يتوانى... ويتوافق ، يعنى الطرفين . (٣) ش : أى : أو هل تقف البراهين عند المقدّمات البينة من غير توسط والحدود الأخيرة . (٤) ف : أى هل يوجد . (٥) ص : لا تناهى .

(٦) ش : أبو بشر : يعنى بقوله كالحمل الذى يحمــل على أنه جوهر كما يحمل الإنسان على الضَّحَّاك ، والفرس على الصّهال . قال الشيخ : يريد بقوله الحمل : إما حمل الكلى على الجزئيات ، أو حمل العرض على الجوهر .

٢٠

< عدد الأوساط غير لا محدود >

أما أن الأشـياء المتوسطة فغير ممكن أن تكون غير متناهية متى وقعت من فوق وأسـفل ، (وأعنى بالفوق الإمعـان إلى ناحيـة الأمر الكلى ، والأسفل الإمعان إلى ناحيـة الأمر الجزئى) فإنه إن كان عندما تحمـل اَ على ءَ تكون[1] [١٢١١] المتوسطات ـــ وهى المرسوم عليهـا بَ ـــ غير متناهية ، فمن البيّن أنه قـد يمكن الإمعان من اَ إلى ناحيـة الأسفل آخر على آخر محمولا بلا نهاية . وذلك أنه قبل الوصول إلى ءَ تكون التى بينهما بلا نهـاية . ومن ءَ إلى فوق تكون الأشـياء التى بينهما قبل الوصول إلى اَ بلا نهـاية . فإن كان هـذا غير ممكن ، فلا يمكن أيضا أن تكون التى بين اَ و ءَ غير متناهية . وذلك أنه ولا لو قال قائل إن بعض هذه المتوسطات مثل ما من اَ بَ ... حَ قد يتبع[2] بعضا لبعض حتى لا يكون بينهما متوسط . وبعضها[3] لا سبيل إلى أن يوجد كذلك[4] ، فإنه لا فرق فى هـذا المعنى . فإن ما اقتضبه من بَ[5] إما نحو اَ وإما نحو ءَ . فإما أن يكون الذى بينه و بينه بلا نهاية ، وإما ألا يكون كذلك ، أعنى أن يكون التى بينها أوّلا بلا نهاية ، فإنه لا فرق فى ذلك : كان من أوّل وهلة أو لم يكن كذلك . وذلك أن الأشياء التى < تأتى بعد > هذه تكون بلا نهاية .

(١) ش : الأخير . والحرف متآكل فى المخطوط . (٢) ش : أى أن بعضها يلى ويتصل بالبعض من غير أن تفرق بينهما المتوسطات . (٣) تآكلت حروفها . (٤) ف : على النحو الذى ذكر . (٥) ف بالأحمر : أخذ الأوسط الذى بين اَ وءَ .

٢١

< فى البراهين السالبة ليست المتوسطات بلا نهاية >

ومن البيّن الظاهر أن هذا قد يقف أيضا فى البراهين الـ < ـسا > لبة إلى كلتا[١] الحيثيتين ، إذ كان قد يقف فى البراهين الموجبة . فليكن غير ممكن أن يمعن إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق من ناحية الأخير (وأعنى بالأخير الشىء الذى لا يوجد ولا لشىء من الأشياء ، وقد يوجد له شىء آخر بمنزلة ى) ، ولا أيضا من الأول إلى ناحية الأخير (وأعنى بالأول ٨٢ ب
ما هو محمول على شىء آخر وليس يحمل عليه هو ولا شىء واحداً[٢] آخر) : فإن كانت هذه موجودة فى السلب أيضا ، فقد يقف الإمعان فيه . — وذلك أن الأنحاء[٣] التى بها يتبين أنه غير موجود هى ثلاثة : فإنه إن كان ما يوجد له حـ قد يوجد ب لجميعه ، وما يوجد له ب لا يوجد ا لشىء منه . فمقدّمة ب حـ — ودائما المقدّمة التى هى أحد البعدين — قد يجب ضرورة أن تخطّى[٤] إلى ما لا وسط له ، إذ كان [٢١١ ب] هذا البعد إيجابا[٥] .

وأما[٦] المقدّمة الأخرى فمن البيّن أنه إن كانت غير موجودة لشىء آخر هو أقدم بمنزلة ى ، فقد تدعو الحاجة إلى أن تكون موجودة لكل ب . فإن

---

(١) ص : كلتى . (٢) ص : واحد . (٣) ف بالأحمر : يعنى الأحوال .

(٤) ف : يقطع . (٥) ف : يعنى المقدّمة الصغرى

(٦) ش : تعليق على الفصل : قال الشيخ : يريد بما تضمنه هذا الفصل أنه يبين أن ب غير موجودة لشىء من حـ بمتوسط سوى ا مثل ى يجب ضرورة أن تكون موجودة لكل ب =

كانت أيضا غير موجودة لآخر هو أقدم من دَ ، فقد تدعو الحاجة أن يكون موجودا لكل دَ . فمن قِبَل أن الطريق إلى أسفل قد ينقطع ويقف ، وجب أن يكون الطريق إلى فوق يقف أيضا ويؤخذ شيء ما أول هى غير موجودة له . — وأيضا إن كانت بَ موجودة لكل اَ وغير موجودة لشيء من حَ ، فـ اَ غير موجودة لشيء من حَ . فإن كان يجب أيضا أن تبين هذه ، فمن البيِّن أنها إما أن تتبين بذلك النحو الذى أتى به فوق ، وإما أن تتبين بهذا النحو ، وإمّا أن تتبين بالنحو الثالث . فأما النحو الأوّل فقد قيل ، وأما النحو الثالث فنحن مزمِعون أن نبينه . وذلك أن نتبين ذلك على هذا النحو : مثال ذلك : لما كانت اَ موجودة لكل بَ وغير موجودة لشيء من حَ ، < فلذلك > دعت الضرورة أن يكون شيء ما موجودا لـ بَ . وأيضا إن كان هذا غير موجود لـ حَ ، فقد يكون شيء آخر موجودا لـ اَ ويكون هذا غير موجود لـ حَ . فمن قِبَل أن <القول> بأنه موجود [فـ] قد يقف دائما فى الإمعان إلى فوق(1) . فسيقف أيضا القول بأنه غير موجود .

والضرب الثالث فقد كان هذا وهو أنه إن كانت اَ موجودة لكل بَ ، وحَ غير موجودة لها ، تكون حَ غير موجودة لكل اَ . وهذه أيضا إما أن

= غير موجودة لشيء من حَ (ص : حاَ) وعكس ذلك . وإن احتيج إلى أن يبين المقدمة السالبة وهى أن اَ غير موجود لشيء من دَ ، وجب ضرورة أن يكون شيء موجودا لكل اَ وغير موجود لشيء من حَ أو عكس ذلك .

(1) ش : إنما صير الامعان إلى فوق من طريق أن الموجبة التى أخذها فى هذا الرسم هى الكبرى .

تبـين بتلك التى قيلت[١] فوق على مثال واحد . وبحسب ذينك النحوين فقد ينقطع و يقف ؛ وأما إن كان يتبين على هذا النحو فقد يؤخذ بَ أيضا أنها موجـودة لـ هـَ التى حـَ غير موجـود لكل هـَ[٢] ؛[٣] وهــذه أيضا على مثال واحد . فمن قِبَل أنه موضوع أنه قد يقف من ناحية أسـفل[٤] [١٢١٢]، فمن البين أنها قد تقف أيضا القائلة إن حـَ غير موجودة .

ومن البيّن الظاهر أيضا أنه و إن لم يكن بيانها[٥] بطريق واحد ، لكن لجميعها أحيانا فى الشكل الأول ، وأحيانا فى الثانى ، وأحيانا فى الثالث ، فإنه على هذا النحو أيضا قد ينقطع و يقف ، وذلك أن الطُّرُق هى متناهِية ، فالتى هى متناهية مرات متناهية فلها بأجمعها نهاية .

فقد تبين وظهر أن الإ < معان > والسلوك فقـد[٦] ينقطعان و يقفان فى السوالب أيضا كما ينقطع ويقف فى الموجبات .

٢٢

< عدد الحدود متناهٍ فى البراهين الموجبة >

فأما[٧] أن الأمر هو[٨] هكذا أيضـا فى تلك للذى ينظر على طريق المنطق فيتبين بهـذا النحو ، وهو أنه فى الأشياء التى تحمـل من طريق ما الشىء ،

---

(١) ف : بالنحوين اللذين ذكرا . (٢) ف : لكلها . (٣) ش : أى على مثال ما تبينت فى الأول والثانى . (٤) ش : أى الموجبة . (٥) ف : البرهان . (٦) ف : قد . (٧) ش : غرضه فى هذا الفصل أن يبين أنه قد يوجد محمول أوّل وموضوع أخير .

(٨) ش : يعنى إما أن الأوساط تتناهى بعد أن يوضع محمول أوّل وموضوع أخير فذلك قد تبين . وأما أن الأمر هكذا أيضا فى تلك ، أى فى أنه قد يوجد محمول أوّل وموضوع أخير فقد يتبين للذى ينظر على طريق المنطق ، ويريد على طريق المنطق الطريق الذى يبين الشىء بما يعمه وغيره .

فالأمر بيّن . وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يعلم ما هو وجود الشيء فى نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع(١) ما لا نهاية له ، فقد يلزم ضرورةً أن تكون الأشياء التى تحمل من طريق <ذاتيات> الشيء لها نهاية . —

٨٣ ا وأقول بالجملة هكذا : وهو أنّا قد نقول قولا حقا إن هذا الأبيض يمشى ، وذلك الكبير هو خشبة(٢) ، وأيضا إن هذه الخشبة هى كبيرة ، وهذا الإنسان يمشى . وذلك أن بين القول بهذا النحو وبين القول الآخر خلافاً . فإنى إذا ما أنا قلت إن هذا الأبيض هو عُودٌ، فإنما أعنى حينئذ أن ذلك الشيء الذى عَرَضَ له أن يكون أبيض هـو عودٌ ، لا على أن الأبيض هو الموضـوع للعود(٣) . وذلك أن العود ليس معناه أبيض، ولا أيضاً ما هو موجود أبيض ما على أن الخشبة هى لهذه ، لكن على طريق العَرَض . فأما إذا ما أنا قلت إن العـود أبيض فلست أعنى بذلك أن الأبيض [٢١٢ ب] عارِضٌ لشىء آخر عَرَض له أن يكون عودًا (كما إذا قلت إن الموسيقار هو أبيض : وذلك أنه حينئذ إما أعنى بقـولى إن الإنسان الذى عرض له أن يكون موسيقارا(٤) هو أبيض) ، لكن إنما أعنى أن الخشبة هى الموضوعة ، وهذا هو(٥) الذى كان لا على أنه شيء آخر ، لكن على أنه هو(٦) الشيء الذى هو خشبة . — فإن كان يجب أن نضع فى أمر الشهيـ < ـر > فليكن(٧) القول على هـذا النحو(٨) هو

(١) تآكلت حروفها .
(٢) ف : عود .
(٣) ف : للخشبة .
(٤) ص : موسيقار .
(٥) ش : أى لا على أن الخمسة عرضت لشيء آخر ، وذلك الشيء هو الأبيض
(٦) ش : أى أن الخشبة نفسها موضوعة للأبيض .
(٧) ف : فلنسم .
(٨) ف : يعنى الطبيعى .

الحمل . فأما على ذلك النحو الآخر(١) ، فإما ألا يكون معنى الحمل أصلا ، وأما إن كان فلا على الإطلاق(٢) ، لكن الحمل على طريق العَرَض . فيكون : أما المعنى الذى هو كالأبيض فهو أنه محمول ، وأما بما هو خشبة فهو ما هو محمول عليه . — فليوضع محمول يحمل دائما على ما يحمل عليه على الإطلاق ، لا على طريق العَرَض . وذلك أن البراهين هكذا تبرهن(٣) حتى يكون الحمل إما من طريق ما هو ، وإما كيف هو ، وإما كم هو ، وإما المضاف ، وإما أنه يفعل أو ينفعل ، أو أين هو ، أو متى(٤) حمل واحد على واحد . — وأيضا جميع الأشياء التى تدل على الجوهر ، مما تحمل على ما عليه تحمل — إما أن تدل على أنه هو ذاك ، وإما أن تدل على أنه هو الشىء ، وإما أن جميع الأشياء التى ليس تدل على الجوهر ، لكنها إنما تقال على شىء آخر موضوع الذى ليس هو ، لا ذلك الشىء الذى هو ذاك ، ولا أيضا ذلك الذى هو الشىء ، فهى أعراض — مثل أن يحمل على الإنسان أنه أبيض ، وذلك أن الإنسان ليس هو ما هو أبيض ، لكن لعله(٥) أن يكون حيوانا . فإن الإنسان هو

(١) ف : يعنى الحمل العرضى . (٢) ف : الحقيقة . (٣) ش : أى أن البرهان إنما يستعمل هذين الضربين من الحمل . (٤) متى : وردت مكررة .

(٥) ش : إنما استعمل لفظة «لعل» — وهى عبارة تدل على الشك — وإن كان وجود الإنسان حيوانا غير مشكوك فيه لوضوحه — ليدل بذلك على أنه ليس استعماله عبارة التشكك مقصورًا على المعانى المشكوك فيها فقط ، وأنه قد يستعملها فى معان لا شك عنده فى صحتها ، غير بيّنة بنفسها ، بل هى محتاجة إلى تبيين وإيضاح ؛ إلا أن المواضع التى يجرى فيها ذكرها لا تحتمل تبيينها فيها ، فيستعمل نقطة الشك لينبه على أنها تحتاج إلى البيان والإيضاح ، وإن كانت عنده واضحة . ويزيل الظنة بها أنها عنده غير واضحة ولا بينة لاستعماله عبارة التشكك فى معان هى ظاهرة بينة .

ما هو حيوان . فأما أن جميع الأشياء التى لا تدل على الجوهر فهى دائما إنما تحمل على شيء موضوع ، فهو معلوم ، وأنه ليس يوجد شيء هو أبيض [١٢١٣ ا] من حيث ليس هو شيئا آخر .

فأما الصور فعليها السلام (١) ، إذ كانت فرعا باطلاً لا محصول له . وإن كانت موجودة ، فليس لها مدخل فيما نحن بسبيله . وذلك أن البرهان إنما يكون على أمثال هذه (٢) . وأيضا إن لم يكن هذا الشيء عند هذا الشيء كيفية ، وذاك لهذا ، ولم يكن أيضا للكيفية كيفية ، فليس بممكن أن ينعكس على هذا النحو بعضها على بعضه ، لكنه (٣) أما أن يقال فالحق أنه يمكن ، وأما أن يحمل بعضها على بعض فغير ممكن على طريق الحق . وذلك
٨٣ ب أنه إما أن يحمل كالجوهر ، مثال ذلك إما وهو جنس ، وإما أن يكون فصلا لما يحمل عليه . وهذان قد تبين من أمرهما أنهما لا يجريان إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل . مثال ذلك : الإنسان ذو رجلين ، وهذا حيوان ، وهذا شيء آخر ، ولا أيضا الحيوان على الإنسان ، وهذا على قالياس ، وهذا على شيء آخر من طريق ما هو . وذلك أن كلّ جوهر هذه حاله (٤) فقد يوجد له التحديد ، وأما الأشياء التى بلا نهاية فلا سبيل إلى أن تقطع بالذهن . ولهذا السبب ليست تكون بلا نهاية ، وإلا فلم يكن

(١) ف : العفا . (٢) ش : أى أن البرهان إنما يكون على محمولات هى موجودات للموضوعات بذاتها ، وتكون بمتوسطات تحمل على ما تحمل عليه بالتواطؤ .

(٣) ت: آكلت حروفها . (٤) ش : أى له جنس وفصول .

ليوجد لما الأشياء التى تحمل عليه بلا نهاية تحديد[1] . أما كالجنس فلا يمكن أن يحمل بعضها على بعض، وذلك أنه يكون الشىء نفسه هو موجودا[2] . — ولا أيضا ما كان من الكيف (أو من تلك الأُخَر الباقية)، ولا واحد مما ليس حمله بطريق العرض، وذلك أن هذه بأجمعها إنما تعرض وتحمل على الجوهر . — غير أنها لا تكون بلا نهاية ، ولا إلى فوق أيضا ، وذلك أن الذى يحمل على كل واحد ما كان يدل : إما أن يكون كيفا ما ، أو كمًّا أو شيئا من أمثال هذه الأشياء التى فى الجوهر : وهذه متناهية ، وأجناس القاطيغورياس هى أيضا متناهية ، وذلك أنها إما أن تكون كيفا ، أو كمًّا ، و إما المضاف ، و إما يفعل ، و إما ينفعل ، و إما أين ، و إما متى .

وقد وُضِع أن المحمول واحد على واحد [٢١٣ ب] . وأما أنها هى على نفسها[3] جميع الأشياء التى ليس معنى[4] ما هى لا تحمل — فذلك معلوم[5] ، إذ كانت بأجمعها أعراضا ، لكن بعضها بذاتها ، و بعضها على نحو آخر ، وجميع هذه إنما نقول إنها محمولة على شىء موضوع ، و إن العَرَض[6] ليس هو شيئًا موضوعا : وذلك أنا لسنا نضع ولا واحد من أمثال هذه بنعت ويقال مهما يقال وينعت من حيث ليس هو شيئا آخر ، لكن إنما نقول < إنه محمول على شىء > آخر ، وآخر على شىء آخر .

---

(١) أى أنه لا يمكن حد (تعريف) الجوهر الذى تكون محمولاته غير متناهية .

(٢) ص : موجود . (٣) ف : تلك التى عليها . (٤) زيادة بالأحمر : ليس < هى > معنى ... . (٥) شـ : ليس فى السريانى : « فذلك معلوم » .

(٦) ف : أى الأعراض .

فليس يقال إنه موجـود واحد على واحد ، لا إلى فوق ولا إلى أسـفل . وذلك أن الأشياء التى تقال عليها الأعراض هى جميـع الأشياء التى هى فى الجـوهر[1] لكل واحد ، وهذه ليست بلا نهاية . أما إلى فوق ، فهـذه والأعراض كلاهما ليست بلا نهاية . فقـد يلزم إذن أن يوجد شىء يحمل عليه الشىء ، وعلى هـذا آخر ، وينقطع هـذا ويقف ، وأن يوجد شىء لا يحمل على آخر أقدم ولا أيضا عليه يحمل[2] شىء آخر أقدم .

فهذا أحد أنحاء البرهان الذى يجرى على طريق المنطق . وأما الآخر فهو هذا :

أقول أنه إن كان قـد يكون البرهان على الأمور التى تحمل عليهـا أشياء أكثر تقدما ، والأشياء التى يكون عليها برهان لا يمكن أن يوجد السبيل إلى أن نعلمها بنحو آخر أفضل ، ولا أن نعلمها بلا برهان . فإنه إن كان هـذا الشىء إنمـا يُعلَم بهذه الأشياء ، وكانت هـذه الأشياء غير معـلومة عندنا ، ولا أيضا لنا إليها طريق علم هو أفضل ، فإنه سوف لا يعلم ولا الشىء الذى بهذه يعـلم . فإن كان قد يوجد العلم لشىء ما بالبرهان على الإطلاق لا من أشياء ولا أيضا من أصول موضوعة ، فقـد يلزم ضرورةً أن تنقطع وتقف
٨٤ ا الحمول التى فى الوسط . فإنه إن لم تنقطع ولم تقف ، لكن كان قد توجد دائما للأمر الذى يوجد شىء هو أعلى ، فإنه على جميعها يكون الـبرهان . فلذلك إن كان غير ممكن أن يقطع الأشياء التى [١٢١٤] لا نهاية لهـا التى يكون عليها البرهان ، فسيؤول بنا الأمر إلى ألّا نعلم هذه بالبرهان . فإن كان ليس

(١) ف : جوهر كل ... (٢) يحمل : فوق « شىء » .

لنا فى أمرها نحوٍ آخر من العلم هو أفضل ، فإنه ليس نعلم ولا شىء واحدا[1] بالبرهان على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون ذلك عن أصل موضوع[2] .

أما على طريق المنطق[3] فمن هذه الأشياء قد يجد الإنسان السبيل إلى التصديق بما قلناه . وأما على جهة التحليل ، بالعكس[4] ، فبهذه الأشياء يتبيّن بإيجاز من القول إنه لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون المحمولة بلا نهاية فى العلوم البرهانية التى عليها[5] هذا البحث . وذلك أن البرهان إنما هو جميع الأشياء[6] الموجودة بذاتها للأمور . والأشياء الموجودة بذاتها هى على ضربين : وذلك أن جميع الأشياء التى توجد فى تلك[7] من طريق ما الشىء ، وجميع الأشياء[8] التى هذه هى موجودةٌ فيها من طريق ماهو : مثال ذلك أن الفرد موجود فى العدد ، والعدد مأخوذ فى قوله . وأيضا فالكثرة من قِبَل أنه متصل ، هو مأخوذ فى قول الحدود[9] . ولا واحد من هذين

---

(١) ص : واحد . (٢) ش : قال أبو بشر : يعنى : إلا أن يقول قائل إنه قد يعلم الشىء بالبرهان . وإن كانت المحمولات غير متناهية بأن يستثنى فيقول بأنه إن كانت هذه الأشياء وهذه الأصول موجودة ، فتلك التى تعلم بهذه موجودة . وليس هذا كافيا فى علم البرهان . (٣) ش : أى من مقدّمات عامية . (٤) ش : يعنى أن الحدود التى فيها يكون التحليل بالعكس — وهى الحدود المأخوذة فى حدّ الشىء — فإن التحليل بالعكس يكون ، وهذه هى أجزاء حدّ الشىء ؛ — فإنما قال فأما بالتحليل بالعكس بدلا من قوله : فأما أن الحدود التى بها يكون التحليل بالعكس متناهية . (٥) ف بالأحمر : عنها .

(٦) ش : أى أن البرهان إنما هو من محمولات موجودة للموضوعات بذاتها .

(٧) ف : أى فى الموضوعات . (٨) ف : أى المحمولات .

(٩) ف بالأحمر : فى السريانى : "منفصل" ؛ وهكذا نقل مرايا : "منفصل" ، وكذا فى تفسير يحيى النحوى .

الجنسين يمكن أن يكون بلا نهاية ، لا كالفرد للعـدد . وذلك أنه قد يوجد للفرد شىء آخر هو موجود فيه إذا وجد . وهذا إن كان موجودًا فقد يكون أولا العدد موجودا فى الأشياء التى توجد فيه . فإن كان لا يمكن أن توجد أمثال هذه[1] بلا نهاية للواحد ، فإنه لا يمكن أيضا أن تكون بلا نهاية إلى فوق ، لكن قـد يجب ضرورةً أن تكون بأجمعها للأول (مثـل العدد ، وأن يكون الأول موجودًا لتلك) ، فإذًا إنمـا يؤخذ أنها تنعكس فترجع ، لا أنها تمعن وتمتـد إلى فوق . وأيضـا ولا جميع التى هى موجودة فى الشىء من طريق ما هو ، فإنه ولا هذه أيضا تمر بلا نهاية ، وذلك أنه لمـا كان لوجود التحديد سبيل . فإن كانت الأشياء المحمولة[2] كلها تقال بذاتها ، وهذه ليست بلا نهاية ، فقد تنقطع وتقف الأشياء التى إلى فوق . فإذًا والأشياء التى إلى أسفل .

وإن كان هذا هكذا [٢١٤ ب] فالأشياء التى هى بين حدّين هى أيضا دائما متناهية . وإن كان هذا ، فمن البيِّن أنه قد يلزم أن يكون البرهان <من> مبادئ وأنه ليس لكل شىء برهان ، وهو ما قلناه فى أول الأمر إن قوماً يقولون . وذلك أنه إن كان قد توجد مبادئ فليس كل شىء هو مبرهنا[3] ، ولا أيضا يمكن أن يمعن إلى ما لا نهـاية . فإن وجود أحد هذين[4] ، أيهما اتفق ، ليس هو شيئا آخر غير أنه ليس ولا بُعد[4] واحد ليس له وسط ولا منقسم ، بل كلها منقسمة . وذلك أنه إنمـا يتبين ما يتبيّن بأن يدخل الحـد ويوضع داخـلا ، لا بأن يزيد ويقتضب .

(١) ف : أى الموجودة بذاتها . (٢) ف : يعنى المستعملة فى البرهان . (٣) ص : مبرهن . (٤) ف بالأحمر : أى إن كان على كل شىء برهان وأمكن أن يمعن إلى غير نهاية .

فلهذا السبب، إن كان هــذا يمكن أن يمعن إلى ما لا نهاية فقد يمكن أن يوجد بين حدين أوســاط بلا نهاية . لكن هــذا غير ممكن إن كان قد ينقطع و يقف الحمل إلى فوق و إلى أسفل . وقد يبين أنها تنقطع وتقف: ٨٤ ب
أما على طريق المنطق ففيما تقدم، وأما على طريق التحليل بالعكس فالآن .

٢٣

< لوازم >

و إذ قد تبينت هذه الأشياء فمن البيِّن الظاهر أنه إن وجد شيء واحد بعينــه لشيئين بمنزلة وجود ا َ لـ حـَ و لـ ءَ ولم يحمل أحدهمــا على الآخر إما بتـ<ـاتًا و> إما لا على كــل ، فليس(١) وجوده لهما بشيء عام — مثــال ذلك أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين(٢) هو معــنى موجود للتساوى الساقين وللمختلف الأضلاع بشيء عام . وذلك أن هذا موجود لهما بما هما شكل ما ، لا بمــا هو كل واحدٍ منهما . وهذا ليس هو دائمــا على هذه الحال . و إلا، فليكن بَ الشيء الذى به يوجد ا َ لـَ حـ و لـ ءَ . فمن البيّن إذن أن ءَ أيضا موجودة لـ حـَ و لـ ءَ بشيء آخر عام ، وذلك لشيء آخر ، فإذن قد يقع بين حدّين حدودٌ(٣) من بلا نهاية . لكن ذلك غير ممكن . فبأمر عام ليس

(١) شـ : فى السريانى : فليس أبدا وجوده .

(٢) شـ : يقول يحيي النحوى إنه قد يوجد فى بعض النسخ أن الزوايا الثــلاث متساوية لأربع قوائم . و يقول إنه إن كان هذا حقا ، فإن الإشارة إنما هى واقعة على الزوايا الخارجة . وأما كيف ذلك ، فإنا نقوله بعد قليل فى موضعه .

(٣) ف بالأحمر : أى من ب والشيء الآخر .

يلزم دائمًا أن يكون شيء واحد بعينه موجودا لأشياء كثيرة، إذ كان قد توجد أبعاد ما ليس بينها أوساط . فأما أن تكون الحدود فى جنس واحد بعينه ومن غير متجزئة بأعيانها، فقد يلزم إن كان الأمر العام مُزمعًا(٢) أن يكون من الأشياء الموجودة بذاتها . وذلك أنه لم تكن الأشياء التى تبين تنتقل من جنس إلى جنس آخر . ومن البيّن [٢١٥ ا] إذا ما وجدت اَ لـ بَ إن وجد شيء ما متوسطا فقد يتبين أن اَ موجودة لـ بَ؛ واسطقسات هـذا هى هذه وأمثالها ، أعنى جميع الأشياء التى ليس بينها أوساط . وذلك أن المقدّمات غير ذوات أوساط هى اسطقسات : إما كلها وإما الكلية(٣) منها . وإن لم يكن أوساط(٤) ، فلا يكون برهان . لكن هذا إنما هو طريق إلى المبادئ(٥) . وكذلك(٦) أيضا إن كانت اَ غير موجودة لـ بَ إن كان يوجد شيء ما متوسط أو ما هو أقدم اَ غير موجودة له ، فقد يوجد برهان ، وإن لم يكن فليس يوجد، لكن مبلغ المبادئ والاسطقسات بمبلغ الحدود. وذلك أن المقدّمات التى عن هـذه هى مبادئ البرهان . فكما أنه قد توجد

---

(١) ف بالأحمر : أى مقدّمات .

(٢) ف بالأحمر : أى الوسط الذى به يتبين وجود الأخير .. (غير واضح) هو من الأشياء .

(٣) ف : أى الكبرى . (٤) ف : يعنى فبأوساط .

(٥) شـ : أى علم الاستقراء .

(٦) شـ : أبو يحيى المروزى فسّر هـذا ، قال : يعنى أن اسطقسات ومبادئ البرهان ليست فقط المقدّمات غير ذوات الأوساط ، بل وتلك الحدود التى الأوساط بينها . وذلك أنه إن كانت المقدّمات التى فيها مبادئ فتلك أكبر جدا ، كما أن فى الطبيعيات ليس فقط الأربعة الأسطقسات هى المبادئ، بل الهيولى والصورة اللتان فيهما الأسطقسات مركبة .

مبادئ ما غير مبرهنــة يتبين بها أن هــذا الشيء موجود[1] أمرا ما و يتبين بها أن هــذا[2] الشيء لهــذا الشيء ، وكذلك قد توجد مبادئ يبين بهــا أن هذا الشيء ليس هو موجودا أمرا ما ، ولا أيضا هذا الشيء موجود لهذا الشيء . فتكون إذن مبادئ : بعضها لوجود الشيء ، و بعضها لغير وجوده . — فمتى دعت الحاجة إلى البرهان فقد يجب أن يوجد ما يحمــل على بَ أولا ، وليكن < حَ و يضاف إلى > هذا — على ذلك المثال — اَ . فإذا سلكنا دائمــا هذا المسلك ، فإنه لا سبيل إلى أن توجد مقدمة فى وقت من الأوقات ، ولا أنه موجود أيضا ما هو أكثر خروجا[3] من اَ فى باب البرهان ، لكن يكون دائما الأوسط متصلا متكاثفا حتى ينتهى الأمر إلى أن تكون الحدود غير منقسمة وواحدا . وهو واحد متى لم يكن ذا وســط ، والمقدّمة الواحدة على الإطلاق هى التى لا وسط لها . وكما أن فى سائر الأمور الاخَر المبدأ فيها هو شىء بسيط ، وهذا ليس هو واحدًا بعينه فى جميــع المواضع[4] (لكنه فى الثقل هو منا ، وفى اللحن هو ربع الطنينة ، وهو فى أشياءَ مختلفةٍ مختلفٌ) ، كذلك فى القياس يكون ذلك الواحد هو المقدمةَ غير ذات وسط ، وفى البرهانِ والعلمِ العقلَ . فأما فى المقاييس ٨٥ ا
التى تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجا ولا واحدا .

وأما فى السالبة فحيث[5] يكون موجوداً لشيء ما [٢١٥ب] فولا واحد من

(١) ف : أى الشيء المقدم لذات الشيء . (٢) ف : أى عن المقوم لذات الشيء .
(٣) ف : خارج عن . (٤) ف : الأشياء .
(٥) ف بالأحمر : أى المقدّمة الصغرى ، إذ هى موجبة .

هذا يقع خارجا — مثال ذلك إن كانت ا َ لـ ب َ بتوسط حـ َ فإنه إن كانت حـ َ موجودة لكل ب َ ، و ا َ ولا على شىء من حـ َ ، إن دعتك ضرورة إلى أن تكون ا َ ولا على شىء من حـ َ ، فقد يجب أن يوجد حدٌّ[1] أوسط بين ا َ و حـ َ ؛ وهذا المأخذ نسلكه دائما . — فإن[2] دعت الضرورة إلى أن يبين أن ء َ ليست موجودة لـ هـ َ بأن حـ َ موجودة لكل ء َ وغير موجودة لشىء من هـ َ أو ليست لكلها ، فإنه خارج عن هـ َ لا يقع[3] ولا فى وقت من الأوقات[4] . وهذا هو الذى لا يجب أن يكون موجودًا له . وأما الضرب الثالث فليس لك أن تسلك إلى خارج من ذلك الذى تسلبه[5] .

٢٤

< فضل البرهان الكلى >

ولما كان البرهان منه كلى ومنه جزئى ، ومنه حملى[6] ومنه سالب — ففى ذلك مواضع للشك : وهو أى البرهانين ليت شعرى أفضل ! وكذلك قد نتشكك فى البرهان الذى يقال إنه برهانى ، وفى الذى يسوق الكلام إلى ما لا يمكن . فلنبحث أوّلا عن البرهان الكلى والجزئى . فإذا مانحن كشفنا أمر هذين ، ففى عزمنا[7] أن نتكلم فى البرهان المستقيم ، وفى السائق الى

(١) شـ : يعنى أن يبين فى الشكل الأول . (٢) شـ : قد انتقل إلى السوالب الكائنة فى الشكل الثانى ؛ ويضع للمثال الضرب ب َ ء َ من الشكل الثانى . (٣) ف : أى الوسط . شـ : ينبغى أن نفهم ها هنا أنه لا يقع الوسط تحت هـ َ . (٤) ف : أى الشكل .

(٥) ف بالأحمر : ... (غير واضح) فى الضرب الثالث فليس لك أن تسلك خارجا من الموجبة ، ولا أيضا خارجا من ذلك الذى تسلبه . (٦) ف : أى موجب .

(٧) تآكلت حروفها .

ما لا يمكن . ولعل قوما[1] يظنون أن البرهان الجزئى هو أفضل عندما يجعلون بحثهم بهذه الطريق . قالوا : إن كان البرهان الذى به نعلم أكثر[2] هو برهاناً < أفضل >[3] — وذلك أن هـذا هو فضيلة البرهان — وقد يعلم كل واحد متى علمناه بذاته أكثر[4] من علمنا به عند نظرنا إليـه بشىء آخر : مثال ذلك علمنا بأن قورسقوس هو موسيقار متى كان[5] قورسقوس موسيقارا ، أكثر من علمنا به ممـا هو إنسان[6] . وكذلك فى تلك الأُخَر الباقية .

وأما[7] البرهان الكلى فإنه إنما يبين ماهو ذلك الآخر ، وليس ذلك الشىءُ الشىءَ[9] الذى اتفق أن يكون هو يبين — مثال ذلك البرهان[8] على المثلث المتساوى الساقين لا بما هو متساوى الساقين ، لكن بما هو مثلث[10] .

وأما البرهان الجزئى فإنما يبين ذلك الشىء الذى هو . فإن كان البرهان الذى يبين بذاته هو أفضل ، وهـذا هو البرهان الجزئى أكثر من الكلى ، فالبرهان الجزئى [٢١٦ ا] أفضل من الكلى . — وأيضا إن كان الكلى ليس هو شيئا خارجا عن الأوحاد والجزئية ، والبرهان يوهمنا أن هذا هو شىء ، أعنى الذى

---

(١) ف : وقوم (يظنون ...) . (٢) ف : أوكد ، أفضل .

(٣) ف : أى كل شىء . (٤) ف : أوكد .

(٥) بالأحمر : بأن يكون . (٦) شـ : سريانى : ممـا هو إنسان موسيقار .

(٧) شـ : أى أنه إذا . هن أن زيدا ضحّاك ، إنمـا الضحّاك لشىء آخر هو الإنسان .

(٨) شـ : أى زيد . (٩) شـ : أو أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين .

(١٠) شـ : أى لم يلزم المساوى الساقين هذا من نفس ذاته ، بل من شىء آخر ، أعنى المثلث .

يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هى شىء موجود فى الأشياء الموجودة — مثال ذلك أن المثلث هو شىء خارج عن هذا المثلث وهذا المثلث، وأن الشكل هو خارج عن هـذا وهذا، وأن العدد خارج عن هذا العدد وهذا العدد؛ وكان البرهان على ما هو موجود أفضلُ من البرهان على ما ليس هو موجودا؛ وكان البرهان لا يكون سببًا للخدعة والضلالة أكثر من الذى يكون سببا لذلك، وكان البرهان الكلى هذه حاله (١) (وذلك أنهم إنمـا ينسون إذا ما أمعنوا إلى بين أيديهم مثل البرهان على التناسب — مثال ذلك : أن أى شىء كان مثل هذا هو متناسب، وهذا (٢) هو لا خط ولا عدد أيضا ولا مجسَّم ولا سطح، لكن
٨٩ ب شىء آخر غير هذه، خارج عن هـذه)؛ فإن كان البرهان الكلى هو فى هذا المعـنى أكثر، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئى (٣)؛ وقد يركز فينا ظنًّا كاذبا فيكون البرهان الكلى أخسّ من الجزئى. فنقول فى هـذا : أمّا أوّلا فليس (٤) أحد القولين فى الكلى < أقل مما > هو فى الجزئى. وذلك أنه إن كان القول بأن الزوايا مساوية لقائمتين ليس هو بمـا هو متساوى الساقين، لكن بما هو مثلث، فالذى يعـلم أنه متساوى الساقين علمه به أقلّ من الذى يعلم

---

(١) شـ : أى أنه سبب للضلالة . — ينسون : مهملة النقط .

(٢) ف : أى الكلى .

(٣) شـ : أى فى أنه يأخذ ما ليس هو موجودا (ص : موجود) على أنه موجود .

(٤) شـ : أى إحدى الحجتين وهى الحجة الثـانية من حجج الخصـوم فى أن البرهان الجزئى أفضل من الكلى .

أنه مثلث . وبالكلية إن كان إنما يبين(١) بعد أن يأخذ(٢) ما ليس هو له(٣) بما مثلث(٤)، فليس يكون برهان . فإن كان يبين لما هو موجود له ، فالذى يعلم كل واحد بما هو كل واحد فقد يعلمه أكثر . فإن كان إذاً المثلث هو أكثر(٦) وكان الحدّ واحدا بعينه ، وليس معنى المثلث(٧) على طريق الاتفاق فى الاسم . وقد يوجد معنى ما الكل مثلث ، وليس وجود مثل هذه(٨) الزوايا له بما هو متساوى الساقين ، لكن ذلك [٢١٦ ب] المتساوى الساقين إنما هو مثلث . فالذى يعلم إذن كليا هو بما هو به موجود أكثر علما مما هو عالم به على طريق الجزئى . فالبرهان الكلى إذاً أفضل .

وأيضا(٩) إن كان الأمر الكلى هو قولا(١٠) ما واحداً وليس هو على طريق الاتفاق فى الاسم ، فليس وجوده بأقل من الأوحاد والجزئية ، لكن أكثر أيضا بمبلغ ما هى فيه غير فاسدة ، والجزئية خاصة هى فاسدة . وأيضا ليس يدعو أوّلا ضرورة واحدة من طريق أنه يدل على واحد أن يظنّ أن هذا هو شىء خارج عن

---

(١) ف بالأحمر : وبالجملة ... أى الذى يبرهن .

(٢) ف بالأحمر : أى محمول . (٣) ف بالأحمر : أى للمثلث .

(٤) ف بالأحمر : أى على أنه موجود له .

(٥) ف بالأحمر : أى المبرهن .

(٦) شـ : أى أنه إذا كان المثلث أطلق فى أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين أكثر من المتساوى الساقين .

(٧) شـ : أى المطلق . (٨) ف بالأحمر : أى أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين .

(٩) شـ : حل الشك الثانى . (١٠) ص : قول ما واحد .

هـذه . وذلك أن الحال فى ذلك ليست أكثر مما فى سائر الأشـياء الأُخَر التى هى جميع الأشياء التى ليس تدل على شىء إلا : إما كيفية، و إما مضاف، و إما يفعل، وسائر ذلك . فإن كان الظنّ بهذا ضروريا، فليس اللوم راجعا على البرهان، لكن الذى يُنْصِتُ .

وأيضا[١] إن كان البرهان قياسا[٢] على العلة وعلى « لِمَ هو[٣] » ، وكان الكلى فى باب العـلة أكثر (وذلك أن ما يوجد له الشىء بذاته هذا هو العلة له ؛ كأنّ الكلى هو الأول؛ والكلى إذن هو علة) . فإذن هذا البرهان أيضا أفضل، إذ كان بيانه عن العلة وعن لم الشىء .

وأيضا فإنما نطلب لِمَ الشىء إلى أن نتهى إلى هذا، وحينئذ نظنّ ونرى أنّا قد علمنا متى لم يوجد شىء آخر خارجا عن هـذا من أجله إما أن يكون كائنا أو يوجد وجودا ، وذلك أنه بهذا النحو هو آخر ونهاية — مثال ذلك نحو : ماذا جاء < به > ؟ فيقال : لكيما يأخذ المـال ؛ وهـذا ليقضى غريمه الدَّيْنَ ؛ وهذا لكيما لا يظلم .

فإذا أمعنّا على هذا النحو متى لم يَكن من آجل شىء آخر، ولا على أنه لشىء آخر، فقد هَوَّلَ أن مجيئه كان من أجل هذا كالأخير لمـا يكون ولمـا هو موجود ، وأَنّا حينئذ نعلم خاصة لمـاذا جاء . — فإن كان الأمر فى سائر

(١) ف بالأحمر : قد أخذ يبين أن البرهان الكلى أفضل .

(٢) شـ : أى هو قياس يبرهن على أن هذا موجود لهذا بوسط هو علة .

(٣) شـ : إنما زاد : «وعلى لِمَ هو» ، لأن هذه العلة — وهى الكمالية — هى أشرف العلل .

العلل وفى لِمَ الشىء يجرى على هذا المثال[١] ، وكان فى جميع العلل التى هى على هذا النحو علل ، على أنها نحو ماذا هكذا تعلم خاصة ، فإذًا فى تلك الأخر أيضا الباقية[٢] [١٢١٧] حينئذ يعلم أكثر[٣] متى لم يوجد هـذا من أجل شىء آخر . فمتى[٤] علمنا أن الزوايا الخارجة مساوية لأربع قوائم مِنْ قِبَلِ أنه متساوى الساقين ، فذلك ناقص . ولمـا ذا هو بما هو متساوى الساقين ؟

فيقال : إنه من أجل أنه مثلث ؛ وهـذا من أجل أنه شكل مستقيم ١٨٦ ا
الخطوط . وإن كان هذا ولا يوجد حينئذ شىء آخر هو من أجله ، فحينئذ نعلم أكثر[٣] ؛ والكلى أيضا فحينئذ نعلمه . فالكلى إذًا أفضل .

وأيضا كل ما كان جزئيًا فوقوعه إلى ما لا نهاية . وأما الكلى فمصيره إلى شىء بسيط ونهاية . والأمور أما بما هى بلا نهاية فهى غير معلومة ؛ وأما بما هى متناهية فهى معلومة . فهى إذًا من طريق الكلية أكثر معلومة مما هى كذلك من طريق الجزئية . فالأشياء الكلية إذًا هى فى باب ما هى مبرهنة أكثر . والأشياء التى هى مبرهنة أكثر برهانا أكثر ، إذ كانت المضافات معًا تكون أكثر . فالكلية إذًا أكثر من قِبَل أنها برهان هو أكثر .

وأيضا أَنْ كان البرهان الذى يعلم به هـذا الشىء وشيئا آخر هو آثر من الذى إنما يعلم به هذا فقط ؛ وكان الذى عنده علم الكلى قد يعلم الجزئى أيضا ، وأما هذا فلا يعلم الكلى . فالكلى إذن على هذا القياس آثر .

(١) ف بالأحمر : أى على مثل ما جرى فى العلة الكمالية .
(٢) ف بالأحمر : أى العلة الصورية والمادية والفاعلة .
(٣) ب : خاصة . (٤) ش : يريد أن يبين من العلة التى هى الصورة والفاعل .

وأيضا فإن البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يبرهن بأوسط هو أقرب إلى المبدأ ؛ والذى هو أقرب إلى المبدأ هو أكثر استقصاءاً ويقيناً من الذى ليس هو من المبدأ، وكان الذى هو من المبدأ أكثر من الذى هو منه أقل، وكان هذا هو الذى أكثر كليا . فالكلى إذن هو أفضل . مثال ذلك : إن كان يجب أن نبين أن اَ على دَ ، والأوساط هى التى عليها بَ حَ التى قيلت ، وكانت بَ أعلى ؛ فالبرهان إذًا الذى يكون بهذا هو أكثر كلية .

إلا أن بعض الأقاويل فى هـذا هى منطقية[١] . وأما ما منه يعلم خاصةً أن الكلى [٢١٧ ب] أكثر وأحق، ففى المقدّمات . وذلك أنه إذا ما كانت لنا الأولى فقـد نعلم — بنحوٍ ما — أيضا ، ونحن مقتنون لها بالقوّة . مثال ذلك إن كان الإنسان يعلم أن كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين ، فهو يعلم بنحوٍ ما أن زوايا المتساوى الساقين أيضا مساويةٌ لقائمتين . فهو يعلم بالقوة — وإن لم تكن له خبرة — بأن المتساوى الساقين هو مثلث . وأما الذى له هذه المقدّمة فليس عنده علم بالكلية بتةً ، لا بالقوّة ولا بالفعل أيضا .

والكلى هو معقول . وأما الجزئى فيؤول أمره إلى الحس .

٢٥

< فضل البرهان الموجب >

فهذا مبلغ ما نقوله فى أن البرهان الكلى أفضل من الجزئى .

فأما أن البرهانى[٢] أفضل من السالب ، فمن ها هنا نعلم ذلك : ليكن البرهان الأفضل هو الذى هو من المصادرات ، أو من الأصول الموضوعة ،

(١) ف : أى عامية . (٢) شـ : أى الموجب .

أو من مقدّمات هى أقل . وذلك أنه إن كنّا نعـلم على مثال واحدٍ فأن نعلم على جهة هى أَوْجَزُ وأَقْرَبُ لهذه تكون ، وهذا آثر . وقول هذه المقدّمة — وهى أن العلم من الأشياء التى هى أقل هو أفضل وهو بالكلية هذا ، وهو أنه إن كانت الأوساط فى باب ما هى معلومة على مثال واحد ، وكانت التى هى أقدم هى أعرف ؛ فليكن البرهان الواحد بأوساط هى : بَ ، حَ ، دَ — ٨٦ب
على أن اَ موجودة لـ هـَ . وليكن برهانٌ آخر بأوساط زَ حَ — على أن اَ موجود لـ هـَ — فوجود اَ لـ دَ و اَ لـ هـَ هو على مثال[1] واحد . ووجود اَ لـ دَ أقدم وأعرف من وجود اَ لـ هـَ ، وذلك أن هذا بذاك يتبيّن . وما بتوسطه يتبين الشىء هو أكثر تصـديقا . فالبرهان إذن الكائن بأشياء هى أقل وتلك الأخر الباقية هى موجودة بأعيانها ، هو[2] أفضل .

فكلا البرهانين يتم[3] [4] بثلاثة حدود ومقدّمتين ، لكن ذلك[5] البرهان يأخذ أن الشىء موجود ، وأما هذا فيأخذ أنه موجود[6] وغير موجود[7] ، فإذًا بأشياء كثيرة ، فهو إذن أخس .

وأيضا فمن قِبَل أنه قد يتبين[8] أنه لا يمكن أن يكون قياس وكلتا المقدّمتين [٢١٨ ا] سالبة[9] ، بل يجب أن تكون حال إحدى المقدّمتين هذه[10] الحال ، وتكون[11] الأخرى أنه موجود .

(١) شـ : أى موجبتين . (٢) ف : أى شروط المقدّمات .
(٣) شـ : أى الموجب والسالب . (٤) ص : فكلى ... يتمان . (٥) ف : أى الموجب . (٦) ف : أى السالب . (٧) ف : أى مقدمة موجبة .
(٨) شـ : فى الفصل الأول من المقالة الأولى من كتاب القياس .
(٩) ص : سالبتان . (١٠) ف : أى سالبة . (١١) ف : أى موجبة .

وأيضا مع هذا فقد[1] يجب أن يوجد هذا المعنى: وهو أن القضايا الموجبة، إذا تريد البرهان، قد يلزم ضرورة أن تكون كثيرة. وأما السوالب فلا يمكن أن تكون فى كل قياس أكثر من مقدّمة واحدة — : فلتكن اَ غير موجودة لشىء مما عليه بَ ، ولتكن بَ لكل حَ ، فإن احتيج إلى أن تنمى وتزيد المقدّمتان كلتاهما ، فقد يجب أن نجعل بين اَ بَ حدا أوسط ، وليكن هذا دَ ؛ و بين بَ حَ ، هَ — فن البيّن إذاً أن هَ هى موجبة ؛ وأما دَ فهى على بَ موجبة ، وأما عند اَ فهى سالبة . وذلك أن دَ ع <لى كل> بَ ، و اَ قد يجب أن تكون ولا على شىء من دَ . فتكون إذن المقدّمة السالبة واحدة وهى اَ دَ . — وعلى هذه الجهة بعينها يكون فى المقاييس الأُخَر[2] أيضا . وذلك أن الأوسط الذى بين الحدين الموجبين دائما قد يلزم أن يكون موجبا من كلتا[3] الحيثيتين . وأما الذى بين السالب فهو سالب من إحدى الجهتين . ولهذا السبب هذه المقدّمة[4] تكون هكذا[5] . وأما المقدّمات الأخر الباقية فهى موجبات . فإن كان ما من أجله يكون البرهان هو أعرف وأصدق ، وكانت السالبة تتبيّن بالموجبة ، وكانت هذه لا تتبين بتلك — إذ كانت أقدمَ وأعرف وأصدق — فهى إذن أفضل .

وأيضا لما كان مبدأ القياس هى المقدّمة الكلية غير ذات وسط ، وكانت هذه إما فى البرهانية موجبة ، وإما فى السالب سالبة ، أعنى المقدّمة الكلية ،

---

(١) ف : قد . (٢) ف بالأحمر : أى التى فى الشكل الثانى والثالث . (٣) ص : كلى ، وفوقها : كلتى . (٤) ف : أى السالبة . (٥) ف : أى واحدة .

وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كما الموجود أقدم من غير الموجود) ، فإذًا مبدأ البرهانية[1] أفضل [٢١٨ ب] من مبدأ البرهان السالب ، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل .

وأيضا هي أشرف . وذلك أنه لا سبيل إلى أن يكون البرهان السالب من غير المبرهن[2] .

٢٦

<فضل البرهان المباشر على البرهان السائق إلى المحال>

ولما كان البرهان الموجب أفضل من السالب فمن البيّن أنه أفضل من البرهان السائق للكلام إلى المحال . ١٨٧ أ

وقد يجب أن ننظر ما الفرق بينهما . فلتكن اَ غير موجودة لشيء مما توجد له بَ ؛ ولتكن بَ موجودة لكل حَ ؛ فقد يلزم أن تكون اَ غير موجودة لشيء من دَ . فإذا أُخِذَتْ الحدود بهذا النحو يكون سالبا برهانيا وهو أن اَ غير موجودة لـ حَ . وأما السائق إلى المحال فهذه ح <ماله> : إن احتيج أن يبين أن اَ غير موجودة لـ بَ ، فقد يجب أن يؤخذ أنها موجودة ؛ و بَ لـ حَ ، فقد يلزم إذاً أن تكون اَ موجودة لـ حَ . وليكن هذا معلوما مُقَرًّا أنه غير ممكن . فليس يمكن إذن أن توجد اَ لـ بَ . وإن كان مقرًّا بأن بَ موجودة لـ حَ ، فإن اُ لا يمكن أن توجد لـ بَ .

(١) ف : الموجبة . (٢) ف : الإيجاب .

فترتيب الحدود فى كلا[1] البرهانين على مثال واحد . والفرق بينهما هو فى هذا المعنى وهو : أى القضيتين[2] أعرف من السالبتين ؟ أترى أن اَ غير موجودة لـ بَ ، أو أن اَ غير موجودة لـ حَ ؟ فمتى كانت النتيجة أعرف بأنها ليست موجودة ، فقد يكون البرهان السائق[3] إلى المحال . وأما متى كانت القضية التى فى القياس ، فبرهانياً . و إنّ اَ غير موجودة لـ بَ هى أقدم عند الطبيعة من اَ حَ ، إذ كانت التى عنها تكون النتيجة أقدم منها . والقضية القائلة إن اَ غير موجودة لـ حَ فهى نتيجة . وأما اَ بَ ، فالتى عنها تكون النتيجة .

وليس يلزم ، إن ارتفع شىء ما ، أن يكون هذا نتيجة وتلك هى التى منها ؛ لكن إنما يكون ما منه يكون القياس متى ما [١٢١٩ ا] كانت حالهُ هذهَ الحال ، وهى أن يوجد إما كالكل عند الجزء ، أو كالجزء عند الكل . ومقدّمتا اَ حَ و <اَ بَ> ليس حالها بعضهما عند بعض هذه الحالَ .

فإن كان البرهان الذى يكون بمقدّمات هى أعرف وأقدم هو أفضل ، وكان كلا[4] البرهانين مصدّقا[5] بأنه ليس يوجد الشىء ، غير أن تلك إنما تكون بما هو أقدم ، وتلك <الأخرى> بما هو أشدّ تأخرا ، فالبرهان السالب أفضل من السائق[6] إلى المحال . فما هو <يكون> أفضل من هذا ، وهو الإيجاب ، من الظاهر أنه أفضل أيضا من البرهان السائق إلى المحال .

---

(١) ص : كلى . (٢) ف بالأحمر : أى المقدّمة والنتيجة التى فى القياس المستقيم .

(٣) ص : السابق . وفوق «المحال» كلمة بالأحمر غير واضحة .

(٤) ص : كلى . (٥) ص : مصدقين . (٦) ص : السابق .

٢٧

< شروط العلم الفاضل >

وقد يكون العلم أكثر استقصاءا و يقينا من علم . وأقدم العلم < العلم[1] > بأن الشيء موجود، والعلم بلم الشيء الذى هوهو بعينه ، لا العلم بأنّ الشيء الذى هو خلو من العلم بلم الشيء . والعلم أيضا الذى ليس هو على شيء موضوع[2] : مثال ذلك علم الأعداد أكثر استقصاءً و يقينا من علم تأليف[3] اللحون. والعلم أيضا الذى يكون من أشياء هى أقل ، أكثر استقصاءا و يقينا من الذى يكون بالزيادة : مثل أن علم العدد أكثر استقصاءا و يقينا من علم الهندسة . وأعنى بقولى « بالزيادة » مثل أن الوحدة هى ذاتٌ[4] لاوضع لها ؛ وأما النقطة فهى ذاتٌ قد قبلت وضعا[5] : وهذا على طريق الزيادة .

٢٨

< وحدة العلوم وتنوعها >

وأما العلم الواحد فهو الذى يبين فى جنس واحد جميع الأشياء المركبة من مبادئ أُوَل وهى أجزاء لهذه ، أو الأشياء[6] اللازمة لها بذاتها .

---

(١) الإضافة من لدنّا . (٢) ش : أى ليس هو فى شيء محسوس هيولانى .
(٣) ش : لأن العددى ينظر فى الأعداد بذاتها ؛ والموسيقى ينظر فيها من حيث هى ملابسة لأمها الصور مثلا والنغم . (٤) ف : جوهر .
(٥) ش : قولنا فى النقطة إنها ذات وضع هو كما كالزيادة على الذات ، فيحصل لها من هذا كالتركيب ، وتكون الوحدة أبسط منها ، لأنها ذات لا وضع لها ؛ وإنما سمى الوحدة والنقطة جوهرا على رأى الفيثاغوريين . (٦) ش : يعنى أن العلم الواحد هو الذى براهينه على الأشياء اللازمة لجنس واحد بذاته ومن مبادئ واحدة بأعيانها .

وأما العلم الذى هو مخالف لعلم <آخر، > لجميع العلوم التى مبادئها ٨٧ ب ليس منها بأعيانها، ولا تلك الأُخر[1]. وعلامة هذا إذا أمعنّا إلى مبادئ غير مبرهنة، وذلك أنه قد يجب أن تكون هذه هى الجنس بعينه الذى توجد فيه الأشياء التى تبرهن. ودليل هذا أيضا إذا كانت الأشياء التى بها نتبيّن هى فى الجنس بعينه ومتناسبة.

٢٩

< تعـــدّد البراهين >

وقد يمكن أن تكون على شيءٍ واحدٍ براهينُ كثيرةٌ، وليس إنما يكون ذلك بأن يؤخذ الحد الأوسط من رتبة واحدة [٢١٩ ب] بعينها فقط مثل أن < يوجد > الأوسـط[2] بين اَ و بَ : حَ و دَ و زَ، لكن بأن يؤخذ من رتبتين مختلفتين. مثال < ذلك > : لتكن اَ المتغـير، والذى عليـه دَ المتحرك، والذى عليه ب القابل للذة؛ وأيضا لتكن جَ القابل للسكون؛ فحق أن يقال دَ على بَ، و اَ أيضا على دَ. وذلك أن قابل اللذة هو متحرك؛ والمتحرك هو متغير. وأيضا حق < أن يقال > اَ على حَ و حَ على بَ. وذلك أن كل ما يقبل اللذة قد يقبل السكون، والقابل للسكون قد يتغير. فيكون القياس إذاً بأوسـاطٍ مختلفة ليست من رتبة واحدة. غير أن ليس يكون ذلك بألا يكون ولا واحدَ من الوسطين محمولٌ على الآخر، إذ كان قد يلزم أن يوجد كلاهما لشيء واحدٍ بعينه.

---

(١) أى أو التى لا يستخرج مبادؤها بعضها من بعض. (٢) ف بالأحمر: الأوساط.

وقد يجب أن نبحث فى الشكلين الآخرين الباقيين على كم جهة يمكن أن يكون قياس لشىء واحد بعينه .

٣٠

< الأشياء التى بالاتفاق لا تكون موضوع البرهان >

فأما الشىء الذى عن الاتفاق فلا علم به بالبرهان؛ إذ كان الأمر الذى بالاتفاق ليس هو ضروريا ولا على أكثر الأمر؛ لكن ما يكون خارجا عن هذين . وأما البرهان فهو على أحد هذين : وذلك أن كل قياس إنما يكون إما بمقدّمات ضرورية ،و إما بمقدّمات هى على أكثر الأمر . فإن كانت المقدّمات ضرورية فالنتيجة هى أيضا ضرورية ؛ و إن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة أيضا هـذه حالها . ولذلك إن كان مايكون بالاتفاق ليس هو على أكثر الأمر ولا هو ضرورى أيضا ، فليس يكون عليه برهان .

٣١

< امتناع البرهان بطريق الحسّ >

وأيضا لا سبيل إلى قبول العلم بالحسّ . وذلك أنه إن كان <الحس> لشىء هو مثل هذا وليس هو بهذا ، لكن قد يلزم أن يكون الإحساس بهذا الشىء وأين والآن . وأما الكلى والذى هو فى كل شىء ، فليس يمكن أن يقع بالإحساس ، إذ كان ليس هو لهذا ، ولا هو الآن أيضا ؛ و إلا ما كان يكون كليا . وذلك أنّا إنما نقول <إنه>(١) كل الأمر الذى هو دائم وفى كل موضع(٢) . فلما كانت البراهين

(١) بالأحمر فوق الكلمة التالية . (٢) ف : أى شىء .

من الأشياء الكلية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البيّن أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، بل [١٢٢٠] معلوم أنه لو كان وجد السبيل إلى الإحساس بأن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين، لقد كُنّا نطالب بالبرهان على هذا، وليس (كما يقول) قومٌ إنّا قد كنا نكون عالمين به. وذلك أن الحسّ قد يلزم أن يكون للأوحاد والأشياء الجزئية. وأما العلم فإنما هو العلم لشيء كلي. ولهذا السبب فإنا ولو كنا حاصلين فوق القمر وكنا نعاين أن الأرض تستره، لما كنا نعلم علة الكسوف. وذلك أنّا إنما كنا نحس حينئذ أنه
١٨٨ا قد أظلم الآن، وما كنا بالذين نعلم بالكلية لِمَ، إذ كان الحس ليس هو للأمر الكلي. وأيضا من المشاهدة بأن هذا الشيء قد عَرَض مرات كثيرة إذا تصيدنا الكلي كنا نقتني برهانا، إذ كان الكلي يظهر من جزئيات كثيرة.

والكلي هو أشرف، من قِبَل أنه يُنْبِئ ويُعَرِّف السبب. فإذن الكلي على أمثال هذه هو أشرف من الحسّ ومن التصوّر أيضا بالعقل[1] فى الأشياء التى الواحد منها سببها. فأما الأوائل فالكلام فيها كلام آخر.

فمن البين إذن أنه لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم شيء من الأشياء التى عليها برهان، اللهم إلا أن يحبّ إنسان أن يسمى العلم بالبرهان الإحساسَ. — إلا أنه قد توجد أشياء ترقى فى المطالب إلى فَقْد الحسّ. وذلك أن بعض الأشياء لو كُنّا نعاينها لما كنا نبحث؛ وليس ذلك

---

(١) ف بالأحمر: أى أن الكلي أشرف.

منْ قِبَلِ أنّا كنّا نحصِّل علما بالمعاينة والإبصار ؛ لكن من قِبَل أنّا كنا نحصّل الكلى من المعاينــة والإبصار ؛ مثال ذلك أنّا لو كنا نبصر الزجاج أن فيــه مسامّ ، وكنا نرى الضوء يخرقها ، لقد كان يتبين لنا لأى سبب يخرق مِنْ قِبَلِ أن البصر فى كل واحد واحد على الانفراد يتصور معا أن الحالَ فى كلها هذه الحالُ .

٣٢
< تعــدّد المبــادئ >

فأما أن تكون مبادئ[١] جميع مقاييس واحدة بأعيانها فيتبيّن أن ذلك غير ممكن : أما أوّلا إذا جعلنا بحثنا على طريق المنطق[٢] . — وذلك أن بعض المقاييس هى صادقة ، وبعضها كاذبة . فإنه [٢٢٠ ب] وإن كان قد تكون نتيجةٌ صادقة من مقدّمات كاذبة ، فإن ذلك إنما يكون دفعــة[٣] واحدة ، مثل أن تكون اَ على حَ حقا ، ويكون الأوسط — وهــو بَ — كذبًا . وذلك أنه لا اَ موجودة لـ بَ ، ولا بَ موجودة لـ حَ . إلا أنه إن أُخِــذ بين هاتين المقدّمتين أوساط ، كانت المقدّمات كاذبة من قِبَــل أن كل نتيجة كاذبة إنمــا تنتج عن مقدّمات كاذبة ، والصادقة من الصادقة . والصــدق والكذب هما مختلفان . وأيضا ولا المقاييس الكاذبة تكون منها بأعيانها[٤] . وذلك أن الكاذبة قد يكون مضادا بعضُها لبعض وغير ممكنة أن تؤخذ لشيء

---

(١) ف : أى مقدّمات . (٢) ف : أى على العموم . (٣) ف : مرة .

(٤) ف بالأحمر : أى تكون مبادؤها واحدة بأعيانها .

واحد، مثل القول بأن العــدل هو جَور أو جُبْن ، وأن الإنسان هو فرس أو ثور، أو المساوى هو أكبر أو أصغر .

وأما من الأشياء الموضوعة فعلى هــذا النحو ، وذلك أنه ولا مبـادئ المقاييس الصادقة هى واحدة بأعيانها . وذلك أن مبادئ أشـياء كثيرة هى مختلفة فى الحس(١) حتى(٢) إنه لا يطابق بعضُها بعضا ، مثـل أن الوحدات غير مطابقة للنقط، وذلك أنه : أما تلك فليس لهـا وضع، وأما هـذه فلها . وقـد يلزم ضرورةً أن تكون مطابقــة : إما فى الأوساط(٣)، وإما من فوق(٤)، وإما من أسـفل(٥) ، وإما أن يكون لبعضها من داخل الحــدود(٦) ، ولبعضها من خارج(٧) . — وأيضا ولا من المبادئ العامية يمكن أن يكون البعض، وهى
٨٨ ب التى من شأنها أن يبيّن منها كل شىء (وأعنى بالعامية مثل أن القول على كل شىء إما موجبة وإما سالبة) : وذلك(٨) أن أجناس الموجودات هى مختلفة، وبعضها(٩) هى موجودة للكميات فقط، وبعضها(١٠) للكيفيات فقط . وهذه هى التى معها يكون البرهان بالمبادئ العامية . وأيضا المبادئ ليست أقـلّ من النتائج بالكثير، فإن المبادئ هى المقدّمات ، والمقدّمات تكون إما بزيادة حدّ يُقتَضَب ، وإما بأن يُدْخَل . [٢٢١ ا] وأيضا النتائج تمعن إلى مالا

(١) ف بالأحمر : كالطب والهندسة . (٢) ف بالأحمر : أى غير ممكن .
(٣) ف بالأحمر : أى فى الشكل اَ . (٤) ف بالأحمر : د
(٥) ف بالأحمر : حـَ . (٦) ف بالأحمر : اَ . (٧) ف بالأحمر : بـَ حـَ .
(٨) ف بالأحمر : أى والدليل على أن الموجودات ليست واحدة ...
(٩) فوقها تعليق بالأحمر طمست معالمه . (١٠) ف بالأحمر : أى وبعض المبادئ .

نهاية ، والحدود متناهية من قِبَل أن المبادئ بعضها ضرورية ، وبعضها ممكنة . أما الذى يجعل بحثه على هذا[١] النحو ، فإنه لا يمكن أن تكون المبادئ واحدةً بعينها أو محدودة والنتائج بلا نهاية . فأما إن قال الإنسان على جهة أخرى بنحو ما مثل أن نقول إن هذه[٢] للهندسة ، وهذه للحساب ، وهذه للطب — فما الذى يقال غير أن للعلوم مبادئ ؟

فأما القول بأنها واحدة بأعيانها من قِبَل أن هذه هى واحدة بأعيانها فذلك مما يستحق أن يُهزأ به ، إذ كان على هذا القياس تكون كلّها واحدة بأعيانها . وأيضا ولا القول بأنه قديبين <أن> كل ما اتفق من جميعها حق[٣] . وهذا هو أن يطلب أن مبادئ جميعها هى واحدة بأعيانها . وذلك أن القول بهذا كثير البَلَه ، إذ كان لا يكون هذا إلا فى التعاليم التى هى بيّنة ظاهرة . ولا أيضا يمكن أن يكون فى التحليل بالعكس[٤] ، وذلك[٥] أن المبادئ هى مقدّمات غير ذوات أوساط . وقد تكون ، عندما يزاد فيقتضب مقدّمات غير ذوات أوساط مختلفة ، نتائج مختلفة . فإن قال قائل إن المقدّمات الأُوَل غير ذوات الأوساط هى المبادئ[٦] ، إلا أنها واحدة فى كل واحد من الأجناس . — فإن كان ليس من جميعها[٧] يبين كل ما اتفق بطريق الواجب ، ولا أيضا هى مختلفة

---

(١) ف بالأحمر : أى على طريق المنطق والخاص .

(٢) ف بالأحمر : أى المقدّمات غير ذات الأوسط .

(٣) ف بالأحمر : أى المبادئ .

(٤) ف بالأحمر : أى ولا فى البرهان .

(٥) ش : أى والسبب فى أن مبادئ المطالب المختلفة مختلفة .

(٦) ف : أى المبادئ الأُوَل .

(٧) ف : أى المبادئ .

على هذا الضرب من الاختلاف حتى يكون لكل واحد واحد من العلوم مبادئُ مختلفة، فلعله أن يكون الباقى هو أن تكون مبادئ جميعها متناسبة فى الجنس، لكن من هذه هذه، ومن هذه هذه . ومن البيّن الظاهر أنه ولا بهذا أيضا ممكن . وذلك أنه قد تبين أن مبادئ الأشياء المختلفة فى الجنس هى أيضا مختلفة فى الجنس؛ وذلك أن المبادئ تقال على ضربين : التى[١] منها ؛ والتى[٢] فيه[٣] . فأما التى منها فهى عامية ؛ وأما التى[٣] فيه فهى[٤] خاصية[٥] بمنزلة العدد من العِظَم[٦] .

٣٣

< العلم والظن >

والعلم[٧] والمعلوم هو مخالف للظنّ والمظنون ، بأن العلم يكون على طريق الكلى و بأشياء ضرورية؛ والضرورى لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه[٨] . وقد توجد[٩] أشياء هى صادقة وموجودة[١٠] ، غير أنها قد يمكن أن تكون على خلاف ما هى عليه .

---

(١) ف : أى عامية . (٢) تحتها : الذى .

(٣) ف : أى الخاصية . (٤) تحتها : فهو . (٥) تحتها : خاص .

(٦) شـ : أبو بشر : أى كما أن منزلة العدد من العظم أنه مخالف له من جهة ، وموافق من جهة ، إذ هما فى جنس الكم — كذلك لكل واحد منهما مبادئ تخصه و إن كانت مشتركة فى الجنس العالى . وعند هذا خُتم الكلام فى أمر المبادئ .

(٧) شـ : يجب أن تعلمَ أنه يفرق بين الظن والعلم بشيئين : أحدهما من الموضوع ، والآخر من الاعتقاد ؛ وهو أوّلا يورد الفرق بينهما الذى من جهة الموضوع . (٨) شـ : أى ما يعلم من الاضطرار لا يمكن أن يعلم من أمره . (٩) ف : الموضوع للظن .

(١٠) شـ : وقد يطلب لم زاد على قوله : " صادقة " قوله "موجودة" ، إذ كانت =

فمن البيّن إذًا أن فى هذه لا يكون علم[1]، وألا تكون أشياء[2] يمكن أن تكون على خلاف ما هى عليه . وأيضا[3] ولا العقل (وأعنى بالعقل مبدأ العلم) ، ولا أيضا علم غير مبرهن ، وهـذا هو اعتقاد مقدّمات غير ذوات أوساط[4] . والصادقة هى العقل والعلم والظن وما يقال بهـذه . فقد بقى إذًا أن يكون الظن بالصدق أو بالكذب، ويمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه؛ وهذا ١٨٩ أ
هو الاعتقاد فى المقدّمات غير ذوات الأوساط وليس هو ضروريا . وهذا هو هكذا موافق للأشـياء المشاهدة . وذلك أن الظن هو شىء غير ثابت؛ وطبعه هو مثل هذا . ومع هذه ليس إنسانٌ يعتقد فى ما لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه أن اعتقاده ظن، لكن يرى أنه يعلم علما . لكن إذا كان الأمر على هـذا[6]، ويمكن أيضا أن يكون على خلاف ما هو عليه ، فلا مانع يمنع حينئذ أن يظنه ظنًا . فإذًا مثل هـذا الأمر قد يكون عليـه ظن ، وأما على الأمر الضرورى فعلم .

= الأشياء التى يقال إنها صادقة هى موجودة لا محالة . فالإسكندر يقول إنه إنما زاد "موجودة" لأن الصدق أيضا قد يوجد فى الأشياء التى هى غير موجودة ، مثل قولنا إن عنزائيل غير موجود . ويحيى النحوى يقول إن الإسكندر لم يصب فى هـذا . فإن هذا ليس هو ظنـا (ص : ظن) ، بل علم . وذلك أن القول فى ما ليس بموجود إنه ليس بموجود هو صادق ، ولا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه . والذى ينبغى أن يقال فى ذلك إنه أشار بقوله "موجودة" إلى الأشياء الممكنة ، وكأنه استعمل القول المضاعف ، أى المؤكد .

(١) ف : أى برهان . (٢) شـ : خلاف ما علم منه . (٣) ف بالأحمر: أى ولا العقل أيضا يحصل الأشياء الممكنة . (٤) شـ : افهم : من خارج التى هى مبادئ البرهان تكون على الأشياء الممكنة . (٥) ف : وإن هذا .

(٦) شـ : أى أن الظن لا يكون على ما نعلم من الاضطرار، بل هو على ما هو ممكن .

فكيف[١] يمكن إذًا أن يُعْلَمَ و يُظَن شيءٌ واحد بعينه ؟ ولأى سبب لا يكون الظن علما ؟ إِنْ وَضَعَ إنسانٌ أن كل ما يعلمه فهذا قد يظنه ظنا بالمتوسطات حتى تصير إلى غير ذوات الأوساط حتى يكون بما ذاك هو عالم يكون هذا أيضا يعلم. وذلك أنه كما أنه قد يوجد الظن بأنه موجود، كذلك بلِمَ هو ؛ وهذا هو الوسط .

فنقول[٢] إنه إن كان اعتقاد على هذا من الحال ، وهو أن يعتقد فى الأشياء أنها لا يمكن أن تكون على خلاف ما هى عليه كما توجد الحدود التى بها تكون البراهين، فليس إنما يظنّ ظنا، لكنه يعلم علما. و إن كان يعتقد أنها صادقة، غير أنها ليست[٣] موجودة فى الجوهر والصورة [١٢٢٢]، فإنما يظنّ ظنًّا وليس يعلم علما بالحقيقة أنه موجود ولِمَ هو موجود أيضا ، إن كان بالمتوسطات فيظنّ لم هو موجود ؛ و إن كان بغير متوسطات فيظنّ أنه موجود فقط .

فأما أن يكون العلم والظنّ شيئا واحدا ، فذلك ليس لا محالة يوجد. لكن كما أنه قد يكون ظنّ صادق وكاذب فى شىء واحدٍ بعينه على جهة ما ، كذلك أيضا قد يكون العلم والظن علماً وظنا لشيء واحدٍ بعينه . فقد يلزم الاختيارَ لذلك شناعةٌ ، وهى أن يلزمه أن يكون ما يظنه ظنا كاذبا أن لا يظنه . ولما كان الواحد بعينه يقال على وجوه كثيرة : فمنها ما هو كالممكن، ومنها كغير الممكن، فأن يظنّ < ظَنًّا >[٤] حقا أن القطر مشارك

(١) ش : من هذا الموضع يذكر الخلاف بين العلم والظن من جهة الاعتقاد . (٢) ف : حل قول المتشكك . (٣) ف : جوهرية وأبدية . (٤) تآكلت حروف هذه الكلمات الثلاث .

للضلع هو شناعة، لكن أن يكون القطر <الذى ينطبق عليه القولان> شيئا واحدا بعينه فهكذا يكون لشىء واحد بعينه (١) : فأما الماهية لكل واحدٍ منهما بالقول < ف > ليست واحدة بعينها. كذلك العلم والظنّ أيضا يكونان لشىء واحد بعينه. أما العلم فبأن نأخذ أنه حيوان هكذا، وهو على أنه لا يمكن أن يكون (٢) حيوانا ؛ وأما الظنّ فعلى أنه يمكن (٢). مثال ذلك إن كان ذاك ما هو موجود للإنسان ؛ وهذا أنه إنسان ؛ لكنه ليس هو موجودا (٣) للانسان. وذلك أنه شىء واحد بعينه وهو أنه إنسان (٤)، وعلى هذا النحو (٥)، على أنه (٦) ليس هو واحدا بعينه (٧).

فظاهر من هذه أنه ليس يمكن ولا أن يكون لشىء واحد بعينه ظنٌ وعلمٌ معا. و إلا، قد كان يحصل بشىء واحد بعينه الاعتقاد أنه قد يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ولا يمكن، وهذا غير ممكن. وأما فى مختلفين فقد ٨٩ ب
يمكن أن يكون كل واحد منهما. فأما أن يكون لشىء واحد بعينه كما قلنا بشىء واحد بعينه فلا يمكن أيضا على هذا الوجه (٨)، و إلا قد يكون له اعتقاد معا — مثلا فيما هو إنسان إنه حيوان، وهذا هو أنه يمكن أن يكون غير حيوان وأنه [٢٢٢ ب] ليس هو حيوانا، وذلك أن هذا هو أنه قد يمكن.

---

(١) ش : أى أن يكون الموضوع لهما واحدا (ص : واحد) بعينه.

(٢) ش : أى يمكن ألا يكون حيوانا.

(٣) ص : موجود. (٤) ف : أى الموضوع.

(٥) ف : الذى ذكره. (٦) ف : كأنه ليس هو واحدا بعينه.

(٧) ف : أى الاعتقادات. (٨) ف بالأحمر : النحو.

وأما كيف يجب أن تقسم الباقية في[1] الذهن والعلم والعقل والصناعة والفهم والحكمة : فبعضها من حق النظر الطبيعي ، و بعضها[2] من علم الأخلاق خاصة .

٣٤

< الذكاء >

وأما الذكاء فهو حُسْن حدس ما يكون في وقت لا يؤاتي للبحث عن الأوساط ، مثل ما أنه إذا رأى إنسان أن ما يلي الشمس من القمر هو دائما مضيء ، يفهم بسرعة لأي سبب هو هذا ، وهو أنه كذلك من أجل أنه من الشمس ينير ؛ أو إذا رأى إنسانا يخاطب غنيا[3] يعلم أن ذلك لكيما يقترض ؛ أو أنهما اصّادقا[4] من أجل أنهما أعداء واحد بعينه . وذلك أن الذي يعلم الطرفين يعلم جميع الأسباب < المتوسطة > . — فليكن < النير > ما ينظر إلى الشمس الذي عليه ا ، وأنه <ينير هو ما عليه> ب ، والقمر الذي عليه حـ . فـ ب موجودة لـ حـ ، أعني للقمر ؛ وأعني بالـ ب أنه ينير من الشمس ؛ و ا موجودة لـ ب ، أعني أن النير < هو أن يكون > هذا أعني إلى ناحية ما منه ينير . فـ ا إذن موجودة لـ حـ بتوسط < ب[5] > .

][تمت المقالة الأولى من كتاب أرسطوطالس في البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي . نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار .

قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي ، فكان موافقا لها .][

---

(١) ف : أي في قوى النفس . (٢) ف : يريد الجزء النظري بأسره .

(٣) ف : صيرفيا . (٤) ص : اصدقا .

(٥) هنا يرد ملاحظة لقارئ هي : " قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الاجتهاد والقدرة بالقسطنطينية ؛ وعلمت على سقم أحمله على الناسخ وسعوم (؟) علي بن . ثم حمدا لله وحده " .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثانية[١] من كتاب "البرهان"

نقل أبي بشر متى بن يونس ، من السرياني

< نظرية الحد والعلّة >

١

< أنواع المطالب >

قال أرسطوطالس :

الأشياء[٢] التي تطلب[٣] < هي و > جميع الأشياء التي نعلمها هي متساوية[٤] . والأشياء[٥] التي نطلبها هي أربعة : أحدها[٦] أنه يوجد ، والآخر لماذا ، إن كان موجودا ، وما هو .

---

(١) شـ : عنايته في هذه المقالة مصروفة إلى الكلام في الحد ، وما هو الشيء ، وبأي طريق يستخرج ، وكيف الترقي إلى ما هو الشيء في نفس جوهره ، وإلى الكلام في الأسباب والعلل أيضا .

(٢) شـ : الأشياء المطلوبة منها مفردة ، ومنها مؤلفة : فالمفردة مثل سقراط ، وهذا الحمار . والمؤلفة مثل قولنا : الشمس تنكسف . فالمفردة يطلب من أمرها : هل هي ؟ ثم : ما هي ؟ والمؤلفة يطلب من أمرها : هل هذا موجود لهذا ؟ ثم : لم صار هذا موجودا لهذا ؟ فالأشياء إذن التي تطلب هي أربعة : < ١ > هل هو ؛ < ٢ > وما هو ؛ < ٣ > وهل هذا موجود لهذا ؛ < ٤ > ولِمَ هذا لهذا .

(٣) شـ : كلامه إنما هو في المطالب البرهانية ، لا الجدلية .

(٤) شـ : أي أن المعاني المطلوبة هي مساوية للمستخرجة عن الطلب .

(٥) شـ : أي الأشياء الحقية .

(٦) شـ : إنما رتّب هذه الأربعة هذا الترتيب ، وصيّر بين الوسطين واحدا مركبا ، لئلا يظن أن البسيطين هما بسيطان لهذين المركبين .

وذلك أنّا متى طلبنا أى الشيئين[1] : أهذا، أو هذا؟ من حيث قد وضعنا بالعدد[2] — مثال ذلك : أى الأمرين ليت شعرى : أتقبل الشمس كسوفا أم لا ؟ فإنا نطلب هـل[3] يوجد والدليل على ذلك هو هـذا . وذلك أنّا إذا وجدنا أنها تقبل، قد كففنا عن الطلب . وإن علمنا منـذ أول الأمر أنها تقبل الكسوف، ليس نطلب أى الأمرين[4] يرى هو. وإذا علمنا أنه قد يوجد، طلبنا حينئذ لأى[5] سبب[6] يقبل الكسوف، ولأى سبب تتحرك الأرض[7] .

فهذه هكذا[8] نطلبها . وبعضٌ[9] يكون طلبنا لها على جهة أخرى — مثال ذلك أن نطلب إن كان الإنسان أو الإله[10] موجودا أو غير موجود — وأعنى بطلبنا أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق[11]، لا أنه أبيض أو غير أبيض.

وإذا علمنا أنه موجود نطلب ما هو — مثال ذلك ما هو إذًا الإله، أو ما هو الإنسان .

---

(١) ف : أى المتناقضين .

(٢) ش : قال الشيخ : لأنه يشير بهذا القول — وهـو قوله : "من حيث قـد وضعنا بالعدد" — إلى الطلب المركب، وهو المتضمن موضوعا ومحمولا . وأول الأعداد اثنان، لذلك أوجب له العدد، فرقا بينه وبين المطلوب الذى إنما يطلب هذا هو ذات الموضوع موجودة فقط .

(٣) تحتها : إيه . وفوق الأخيرة : أى السبب .

(٤) ف : يعنى المتناقضين . (٥) ف : أى ما . (٦) ف : لماذا .

(٧) ف : إنما أورد ذلك على طريق الشاكّ، لا لأن الأرض تتحرّك .

(٨) ف : أى المطالب المؤلفة . (٩) أى المطالب المفردة .

(١٠) ف : أى : أهو فى الموجودات، أم ليس هو فى الموجودات، أم هو مثل غير أيل .

(١١) ف : أى فقط .

٢
< كل طلب هو للأوسط >

فالأشياء التى نطلبها، والأشياء التى إذا وجدناها علمناها علماً يقيناً[١] هى هذه، وهذا عددها[٢][٣]. فإذا طلبنا أنه يوجد (أو أنه [٢٢٣ ب] موجود على الإطلاق)، فإنا نطلب: أترى قد يوجد له شىء أوسط[٤]، أم لا؟ (ومتى علمنا ١٨٩ a
إما أنه يوجد أو أنه موجود، إما بالجـزء[٥] وإما على الإطلاق، وطلبنا من الرأس: لِمَ هو؟ أو: ما هو؟ فطلبنا حينئذ إنما هو أن يطلب ما هو الأوسط. وأعنى بقولى إنه يوجد بالجزء <و> على الإطلاق: أما بالجزء فأن يطلب: أترى يقبل القمر كسوفا[٦]؟ أعنى عدم النور، أو يتزيد تزيدا. وذلك أن طلبنا فى أمثال هذه إما أن الشىء موجود أو غير موجود. أما على الإطلاق فهو أن نطلب إن كان موجودا أو غير موجود القمرُ والليل).

فقد يلزم إذن فى جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شىء وسطٌ[٧]. وما هو الوسط؟ وذلك أن الوسط هو العلّة. وفى جميعها إنما يطلب هذا: ليت شعرى قد يقبل الكسوف؟ والطلب فى هـذا إنما هو: أترى يوجد شىءهو علة، أم لا؟ ومن بعد هذا، عندما يعلم أنه يوجد، يطلب ما هو

---

(١) ف: أى برهانيا. وإنما أورد ذلك ليعلم أن ليس كلامه فى المطالب الجدلية.
(٢) ف: أى التى قد ذكرها. (٣) ف: أى أربعة. (٤) ش: أبو بشر: ليس يريد الحد الأوسط الذى يوضع فى القياس، وإنما يريد السبب الموجب لوجود المحمول للموضوع، أو لوجود الشىء نفسه. (٥) ف: يعنى به وجود المحمول للموضوع.
(٦) ص: كسوف. (٧) ف: أى يوجد شىء متوسط.

إذن هذا؟ وذلك[١] أن علة الوجود ليست[٢] لهذا الشيء أو لهذا الشيء، لكنها على الإطلاق[٣] للجوهر، أو لما هو لا على الإطلاق، لكن بما هو شيء من الأشياء الموجودة بالذات، أو على طريق العَرَض هو الأوسط. وأعنى بقولى ماهو على الإطلاق الشيءَ الموضوعَ — مثال ذلك: القمر أو الأرض أو الشمس أو المثلث؛ وأما شيء ما[٤] فللكسوف وللتساوى واللاتساوى. أو إن كان[٥] فى الوسط أولاً[٦]. وذلك أن فى جميع هذه هو ظاهر أن الطلب لما هو ولِمَ هو، هو واحد[٧] بعينه. ما هو الكسوف؟ — عدم ضوء القمر لستر الأرض إياه. لم هو الكسوف، أو لم يقبل القمرُ الكسوفَ؟ لأنه يفقد[٧] نوره عندما تستره الأرض. ما هو اتفاق الصوت؟ — نسبة للأعداد فى الحِدّة والثِّقْل. لِمَ يوافق الحادُّ الثقيلَ؟ — لأن الثقيل والحاد يشبه الأعداد. أترى نسبتها موجودة فى الأعداد؟ وإذا أخذنا أنها موجودة، طلبنا ماهى نسبتها.

فأما أن الطلب هو [٢٢٤ ا] الأوسط فذلك قد تدل عليه الأشياء التى الأوسط فيها محسوس. ،ذلك أنا قد نطلب ونحن لا نحسّ بالكسوف

---

(١) شـ: أى: لا إذا طلبنا هل توجد علة موجبة لوجود الأمر الموضوع نفسه يكون طلبا لعلة موجبة لهذا الأمر بعينه، لكن لنفس جوهر الأمر بالكلية.

(٢) ف: لا (٣) ف: أى بالكلية.

(٤) شـ: أى وأعنى بقولى: شيء ما — وهو أى شيء هو المحمول الذى يوجد لهذا الموضوع.

(٥) شـ: أى إن كانت الأرض فى الوسط.

(٦) ف: أى فى الموضوع. (٧) ف: ينقطع.

مثلا إن كان(١) موجودا أم لا . ولو كنا على القمر لما كنا نبحث لا هل يكون الكسوف ، ولا لم يكون . لكن قد كان يظهر لنا الأمران جميعا معا ، إذ قد كان يحصل لنا من الإحساس أن نعلم بالكلية . فإن الحسّ إنما هو أنه الآن يستر(٢)، وذلك أنه بيِّن(٣) أن الآن أيضا يقبل الكسوف . ومن هذا قد كان يكون لنا الكلى .

فالعلم — كما نقول — بما هو و بلم هو واحد بعينه . وهذا إما على الإطلاق : لا شيء من الأشياء الموجودة(٤)، و إما لشيء من الأشياء الموجودة(٥) — مثال ذلك العلم بأنها قائمتان أو بأنه أكبر أو أصغر .

٣

< الفرق بين الحد والبرهان >

أما أن في جميع الأشياء المطلوبة الطلب إنما هو للأوسط فذلك بيّن ظاهر . فأما كيف يظهر(٦) معنى ما هو الشيء ، وأيما هو طريق يوافى به ، وما هو الحدّ ، ولأى الأشياء هو — فلنخبر بذلك من حيث سيّر أوّلا على هذه المعانى شكًّا . وليكن مبدأ الأقاويل المستأنفة ما هو الأمر للأقاويل التابعة . فقد يتشكك الإنسان فيقول : أترى قد يعلم

(١) شـ : أى هل هو موجود، أم لا ؟ (٢) صـ : أن .

(٣) شـ : أى من مشاهدتنا للكسوف مرات كثيرة أنه ينكسف لستر الأرض إياه نعلم علما كليا أن كل ما ينكسف إنما هو بستر الأرض له . (٤) ف : أى المفردة .

(٥) ف : أى المركبة . (٦) بالهامش عند هذا الموضع : من ها هنا يبدأ الكلام فى الحد ، وفى أن هل يمكن أن يعلم الشيء الواحد بعينه بالبرهان والحد .

٩٠ ب شيء واحد على جهة واحدة[1] بالحدّ والبرهان ؟ أو ذلك مما لا يمكن ؟ وذلك أن الحدّ قد نظن[2] أنه لما هو الشيء، وما هو الشيء بأسره هو كلى وموجب . والمقاييس منها سالبة، ومنها ما ليست كلية — مثال ذلك المقاييس التى فى الشكل الثانى هى كلها سالبة، والتى فى الشكل الثالث غير كلية . و بعد ذلك ولا لجميع الموجبات التى فى الشكل الأول يوجد حدّ — مثال ذلك أن كل مثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . وهذا عليه برهان، وليس له حدّ من قِبَل أن العلم [٢٢٤ ب] على طريق البرهان هو أن نقتنى البرهان . فإذاً إن كان فى أمثال هذه قد يوجد برهان ، فمن البيّن أنه ليس يوجد لها حدّ أيضا . و إلا قد كان للإنسان أن يعلمها بالحدّ أيضا من غير أن يكون عنده برهان . وذلك أنه لا مانع يمنع ألا يوجد له معا . والتصديق الكافى بهذا هو الاستقراء أيضا ، وذلك أنه ولا شيء واحدا[3] عندما حدّدناه نكون قد علمناه ، لا من الأشياء الموجودة بذاتها ، ولا من الأشياء الموجودة على طريق العَرَض . وأيضا من قبل أن الحدّ مبنى ومُعَرِّف بجوهر الشيء . ومن البيّن الظاهر أن أمثال هذه ليست جواهر[4] .

---

(١) ش : إنما قال من جهة واحدة لأنا قد نعلم المثلث مثلا بحده ماهو ، وأنه : شكل مسطح تحيط به ثلاثة خطوط . وقد نعلم أيضا ببرهان أن زواياه مساوية لقائمتين ، لكن ذلك ليس من طريق واحد بعينه ، لكن الأمر الأول من طريق ما هو ، والأمر الثانى من طريق أنه لزمه شيء آخر .

(٢) ف : حقيق . (٣) ص : واحد .

(٤) ف : أى ليست جوهر المحدود .

أما أنه ليس كل ما يوجد عليه البرهان[١] قد يوجد له حدّ، فذلك بيّن . فإذا يقول: ألكُلِّ ما يوجد له حد، أترى يوجد عليه برهان أم لا ؟ ففى هذا أيضا واحد، وهو هو بعينه[٢] . وذلك أن العلم بشىء واحد بما هو واحد إنما هو علم واحد . فإن كان معنى أن يعلم المبرهن هو أن يقتنى البرهان عليه ، فقد يلزم شىء غير ممكن . وذلك أن الذى عنده حده، فقد يعلمه علما من غير أن يكون عليه برهان . — وأيضا مبادئ[٣] البرهان هى حدود ؛ وهذه فقد تبين فيما تقدّم أنه لاسبيل إلى أن يوجد عليها البرهان[٤] . وإلا إما أن تكون المبادئ مبرهنة، وأيضا مبادئ للمبادئ، ويمرّ هذا بلا نهاية، وتكون[٥] الأوائل غير متناهية[٦] . — إلا أنه يقال : أترى إن لم يكن للكل وهو هــو بعينه ؟ أو قد يكون لشىء واحدٍ بعينه حدٌّ و برهان ؟ لكن ذلك غير ممكن ، وذلك أنه لا برهان لما له حد، منْ قبَلِ أن الحد لما هو الشىء وللجوهر .

وأما البراهين فظاهرٌ من أمرها بأجمعها أنها تضع « ما الشىء » وضعًا، وتقتضبه اقتضابا — مثال ذلك أن العلوم التعاليمية تأخذ ما هى [٢٢٥ ا] الوحدة ، وما هو التعدّد . وكذلك تلك الأُخَر[٧] . — وأيضا[٨] كل برهان إنما يبين شيئا على شىء — مثال ذلك : إما أنه يوجد ، و إما أنه لا يوجد .

---

(١) الكلمات الخمس الأخيرة تآكلت حروفها . (٢) ش : أى أن هذا أيضا على ذلك المثال ليس يمكن أن يكون . (٣) ش : مبادئ البرهان هى مقدّمات غير ذات وسط ، والمحمول فيها إما حدّ ، و إما جزء وحدٌ . (٤) ف : البراهين .

(٥) ش : فى السريانى : أو تكون تلك الأوائل حدودا (ص : حدود) غير مبرهنة .

(٦) ف بالأحمر : مرتقية . (٧) ف : أى الهندسة والنجوم والموسيق .

(٨) ش : هذا فرق آخر بين الحد والبرهان .

وأما فى الحدّ فلا شي يحمل على شيء آخر ، لا الحيوان على ذى رجلين ، ولا هذا على الحيوان ، ولا البسيط على الشكل ، ولا الشكل على البسيط . وأيضا معنى ما الشيء وأن يتبرهن أنه يوجد، همـا مختلفان[1] . فالحد يعرف ما هو الشيء؛ وأما البرهان فيبين إما أنه يوجد هذا على هذا ، و إما ألا يوجد. ١٩١ ا
والبرهان[2] على شيء آخر هو برهان آخر إن لم يكن البرهان بجزء ما من جميعه . وأقول هذا من قِبَـل أنه قـد تبرهن برهانا على أن المتساوى الساقين زواياه مساوية لقائمتين إن كان قد بين كل مثلث . وذلك أن < هذا > جزء، وهذا كل، وهذا أَنّ، أعنى أنه يوجد وما هو ليس حالها بعضهما عند بعض هذه الحال . وذلك أنه ليس ولا واحدة منهما جزء لواحد منهما . وظاهر إذن أنه لا لكل ما له حدّ له برهان ، ولا أيضا لكل ما له برهان يوجد له حدّ . فإذن لا يمكن أن يكونا كلاهما موجودين لشيء واحد بعينه بوجه من الوجوه[3] .

فمن البيّن أنه لا الحـدّ ولا البرهان همـا شيء واحد بعينـه ، ولا أيضا أحدهما أيهما كان فى أحدهما ، و إلا كانت الأشياء الموضوعة لها ، المرتّبة تحتهما ، حالها هذه[4] الحال . فإلى هـذا المقدار يكون ما يأتى به من الشك فى هذه .

---

(١) ص : مختلفين .

(٢) ش : أى أن البرهان على أن الأرض كرية غير البرهان على أن النفس مائتة .

(٣) ف : من جهة واحدة .

(٤) ف : أى واحدة بأعيانها .

٤

< لا برهان على الماهية >

وأما[1] القول[2] ما هو الشيء، أترى قد يوجد عليه قياس أو برهان، أم لا يوجد، كما وضع[3] الآن القول؟ وذلك أن القياس قد يبين شيئا على شيء بالمتوسط، فأما معنى[4] ما هو، هو خاصة[5] ومحمول من طريق ما هو. وهذه[6] قد تلزم ضرورة [٢٢٥ ب] أن تنعكس بالتساوي: فإنه إن كانت[7] ا خاصة لـ حـ[8] فمعلوم أنها[9] خاصة لـ ب[10] و ب خاصة لـ حـ، بجميعها إذن خواص بعضها[11] لبعض. فإن كانت ا أيضا موجودة لجميع ب من طريق ما هو، وكانت ب أيضا بالجملة تقال على كل حـ من طريق ماهو، فقد يلزم ضرورة أن تكون أيضا مقولة على حـ من طريق [ماطريق] ما هو. فإن لم يأخذ الإنسان بأن يكرر بهذا النحو[12]، فليس تكون ا محمولة على حـ من طريق ما هو إن كانت ا موجودة لـ ب من طريق ما هو، ولم يكن على جميع ما يقال عليه ب من طريق ما هو. ومعنى ما هو قد يوجد لكلتيهما؛ فتكون إذاً ب أيضا على حـ من طريق ما هو، < إذ > كان معنى ما هو ومعنى الوجود له موجوداً لكليهما. فيكون معنى ماهو والوجود له موجوداً أولا فى الأوسط.

---

(١) ش: هل يمكن أن يقام البرهان على الحدّ أنه لهذا الشيء. (٢) ف: معنى.
(٣) ش: من أنه ليس كل ماله حدّ عليه برهان. (٤) ف: أى الحدّ. (٥) ف: أى هو خاصة لذلك المحدود. (٦) ش: أى الخاصة والحدّ. (٧) ف: الحدّ.
(٨) ف: المحدود. (٩) ف: أى ا. (١٠) ف: الوسط.
(١١) ف: أى لا يكون بعضها أعمّ من بعض.
(١٢) ش: أى بأن يقول إن الأكبر حدّ للأوسط، والأوسط حدّ للأصغر.

وبالجملة، إن وجد البرهان على ماهو الإنسان : فليكن حـَ الإنسان ؛ ولتكن اَ — وهي معنى ماهو — حيوانا ذا رِجْلين كان ذلك أو كان شيئا آخر. فإن انقاس هذا، فقد يلزم ضرورة أن تكون اَ محمولة على كل بَ ويكون هذا قولًا آخرَ متوسطًا . فيكون إذًا هـذا أيضا معنى ما هـو الإنسان . فإذاً إنما يأخذ مايجب أن يبينه أخذًا . وذلك أن بَ أيضا هي معنى ماهو الإنسان . وقد يجب أن نتأمل في المقدّمتين جميعا الحدود الأُوَل غير ذوات الوسط (١)، إذ كان بهذا خاصـةً يتبين ويظهر ما يقـوله . فالذين يثبتون ما هي النفس أو ما هو الإنسان أو ما هو شيء آخر — أيّ شيء كان من الأشياء الموجودة ربما يرجع بالتساوي — فقد يصادرون على المطلوب الأول — مثل أن يوجب الإنسان أن النفس هي ما هو علة الحياة لذاته (٢)، وهـذا هو عدد محرّك لذاته ؛ وذلك أنه قد يلزم ضرورةً [٢٢٦ ا] أن نصادر على أن النفس هي عددٌ محرِّكٌ لذاته . وتكون مُصادرته لهـذا على أنه هو هو معـنى واحد ٩١ ب
بعينه. وذلك أن ليس إن كانت اَ لازمة لـ بَ ، وهذه لـ حـَ ، تكون اَ لـ حـَ معنى ما هو والوجود له . لكن إنمـا الحق أن يقال إنهـا موجودة فقط ؛ ولا إن كانت اَ في ذلك الشيء (٣) ومحمولة أيضا على كل بَ . وذلك أن ما هو (٤) موجود حيوانا قد يحمـل على ما هو موجود إنسانا (فإنه حـق أن يقال إن

---

(١) ف بالأحمر : أوساط . (٢) ف : أي جوهر .

(٣) ف : أي جوهرية .

(٤) ف : أي معنى الحيوان .

كل ما هو موجود إنسانا هو موجود حيــوانا ، كما أنه كل إنسان أيضا هو حيوان)، ولكن ليس بهذا النحو(١) على أنهما شيء واحد. فإذًا إن لم تأخذ هكذا لم يُقَسْ عليــه أن اَ موجودة لـ حَ ما هى والوجود لهـا ونفس الجوهر . فإن أخذ ذلك فيكون قد(٢) أخذ معنى ما هى حَ والوجود لها أوّلا . فليس إنما يتبين إذًا بيانا إذ كان ما يصادر(٣) على المطلوب الأوّل .

٥

< المــاهية لا يمكن أن يبرهن عليها بالقسمة >

وأيضــا ولا بالطريق التى تكون بالقسمة كما قيــل فى تحليل الأشكال بالعكس نقيس(٤) ، إذ كان يلزم ضرورةً فى وضع من المواضع أن يكون ذلك الأمر موجوداً(٥) بوجود أشياء(٦) ما . لكن كما(٧) أنه ولا الذى يستقرى يبين بيانا ، كذلك ولا الذى يقيس(٨) ، إذ كانت النتيجة لا يصادر عليها ولا يسلَّم(٨) أنها موجودة ، لكن إنمـا يلزم ضرورةً إذا كانت تلك موجودة، فإن لم يصرّح بها ذاك الذى يجيب . <فيسأل مثلاً> : أترى الإنسان هو حيوان أو(٣) غير متنفس، ثم يأخذ أنه حيوان أخذًا وليس يقيس ذلك قياسا . وأيضا كل حيوان إما أن يكون ماشيا أو سابحا ؛ ويأخذ أنه ماشٍ(٩) . — والقول بأن الإنسان هو هذه(١٠) الجملة

(١) ش : الذى نذكره . (٢) فيكون قد : تآكلت حروفها . (٣) تآكات حروفها . (٤) ف : أى لا يكون منها قياس . (٥) ف : المبين . (٦) ف : أى الأشياء الموضوعة . (٧) ف : يجب أن تحذف . (٨) ش : المعلَّم عليــه ليس هو فى السريانى ؛ وهو مع ذاك لا يحتاج اليه ، وأظنّ أبا بشر بيّنها فى نقله . (٩) ص : ماشى . (١٠) ش : أى حيوان مشاء ذو رجلين .

ليس هـو لازمًا من الاضطرار للتى قيلت ، لكن إنمـا يأخذ هـذا أخذا . ولا فرق فى ذلك بين أن يكون هـذا[١] بأشياء كثيرة[٢] أو بأشياء يسيرة ، إذ كان [٢٢٦ ب] المعنى واحدًا بعينه . وهذا ليس هو قياسا .

وقد ينتفع به[٣] أيضا الذين يستعملون هـذا المأخذ فى الأشياء أيضا التى يمكن أن تنقاس . فما المـانع أن يكون حقا أن يقال هذه الجملة على الإنسان ، إلا أنها ليست بمعنى ما هو ولا يدل على معنى ما الوجود له بذاته ؟ وأيضا ما المـانع من أن يراد شىء[٤] ما أو يترك[٥] شىء أو يتجاوز[٦] الجوهر ؟ — فهذه قد تترك وتنقص . غير أنه قد يمكن أن تصلح[٧] بأن يؤخذ الأشـياء المحمولة بما هو كلها ويفعل ما هو لازم فى القسمة عندما يصادر على الأول ولا يترك < أى > واحد . وهذا قد يلزم ضرورة إن وقع كله فى القسمة ولا ينقص <شىء> . وهذا يلزم ضرورة ، إذ كان قد يجب أن يكون حينئذ[٨] غير متجزئ . —

(١) ف : الذى ذكره .

(٢) ش : أى بأن يبتدئ من الجوهر ويحدّد إلى المـائت .

(٣) ف : أى بالقسمة .

(٤) ش : أى أن يزيد المقسِّم ما لا يحتاج إليه .

(٥) ف : أى لا يحتاج إليه .

(٦) ف : أى لا بقسمة الفصول الذاتية .

(٧) ش : أى أنه قد يمكن أن يحترس من هذه الأغلوطات الثلاثة التى قد ذكرها فى القسمة .

(٨) ش : أى إذا ضم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق أخذ أن الانسـان ناطق ، وقسم الناطق إلى المائت وغير المائت ، وأخذ أن الإنسان مائت . فانه إذا بلغ فى قسمته إلى المائت بعد أن يضيف إلى المـائت الحى الناطق ، فإنه لا يتجزأ المـائت المضاف إليه حى ناطق .

غير أنه ليس هو ولا قياس واحد ، لكن لعـله أن يكون يكسب علما بنحوٍ آخر . وهذا غير مُنْكَرٍ بوجه من الوجوه(١)، وذلك أنه ولا الذى يستقرى لعله أن يبين بيانا(٢) ، غير أنه قد يعرِّف الشىء تعريفا . وأما قياس فليس يأتى به ٣٥
الذى يقول الحـد(٣) فى القسمة . فكما أنّ(٤) فى النتائج التى بلا أوسـاط(٥) إن قال إنسان قد يلزم ضرورة إذا كانت هذه الأشياء موجودة أن يكون هذا الشىء قـد يمكن أن يسأل لم ذلك ، كذلك أيضا فى الحـدود التى تكون بطريق القسـمة ما هو الإنسـان ؟ — حيوان ، مائت ، مشاء ، ذو رجلين ، بلا ٩٢
أجنحة . لِمَ ذلك ؟ فى واحدة واحدة من الزيادات(٦) . وذلك أنه يخبر ويبيّن

---

(١) ش : ليس هذا فى السريانى . (٢) تحتها : يتلوا . (٣) ف : بالأحمر : من .

(٤) ش : قال الشيخ ، رضوان الله عليه ، : غرضه فى هذا الفصل أن يبين أنه كما إذا أورد إنسان من الناس نتيجةً المحمولُ فيها موجود لأوّل الموضوعات له يسأل : لم ذلك ؟ فيعطى السبب ، كذلك أيضا فى كل واحد من أجزاء الحـد إذا قسم القاسم وأخذ أحد القسمين يسأل : لم ذلك ؟ فيعطى السبب . وإعطاؤه السبب ليس هو فى أن يزيد حدًا أوسط يتم به قياس على أن الأكبر موجود للأصـغر ، بل إعطاؤه السبب هو أن يقول إذا سئل فى المثل : لم أخذت أن الإنسـان حيوان ؟ فيقول : لأنه ليس هو مرتبـا تحت ما ليس بحيوان . ولا يجب أن نغلط فنظنّ أن هذا هو وسُط قياسٍ هـذه حكايته : الإنسان ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان ؛ وكل ما ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان فهو حيوان ، فالإنسـان إذن حيوان . وذلك أن ليس المقـدّمة القائلة إن الإنسان ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان أظهر من أنه مرتب تحت الحيوان . والشىء ليس يتبيّن بما هو مثله فى الظهور . — فهذا هو الغرض فى هذا الفصل .

(٥) ش : قال : يريد بذلك المحمولات التى توجد لأوّل الموضوعات لها ، مثل مساواة الزوايا الثلاث من المثلث لقائمتين .

(٦) ف : أى الفصول .

بالقسمة على ما يظنّ فيقول من أجل أن الكلّ[1] إما أن يكون مائتا ، وإما غير مائت . وكل قول هذه حاله هو حدّ[2] ، إلا أنه وإن كان يبين بالقسمة [١٢٢٧] غير أن الحدّ لا يكون قياسا .

٦

< لا يمكن البرهنة على الماهية بالقياس الشرطى >

أفترى قد يوجد البرهان على ما هو الجوهر عند ما يأخذ من الأصول الموضوعة أن معنى ما هو الشيء والوجود له فى ذاته هو الذى من خواص تحمل من طريق ما هو ، وهذه الأشياء مثلا هى وحدها فقط من طريق ما هو ، والكل هو خاصة ؟ فهذه إذًا هى معنى الوجود لذاك . — فنقول : إن هذا القول أيضا قد يأخذ أخذًا معنى ما هو والوجود له بذاته ، إذ كان قد يلزم ضرورة أن يبين بالمتوسط[3] .

وأيضا كما أنه ولا فى القياس يؤخذ ماهو معنى القياس (إذ كانت المقدمات التى منها يكون القياس هى دائما كلا[4] وجزءا) ، كذلك ولا معنى ما هو والوجود له فى ذاته يجب أن يكون فى القياس ، لكن يكون موجودا[5] إذا كانت هذه

---

(١) ف : يعنى كل حيوان . (٢) ف : بالأحمر : فى السريانى : وكل قول كهذا ليس هو حدّا . (٣) ش : أى أن القياس إنما يكون بحد أوسط ، والحدّ الأوسط المأخوذ فى هذا القياس هو حدّ للشىء مقر به . (٤) ش : أى : كما أنه إذا أردنا أن نعمل قياسا أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين ، لا نأخذ معنى القياس ، أى حده ، ونصيره مقدمة فى القياس ، كذلك ولا معنى الوجود فى ذاته . (٥) ف : أى القياس .

موضوعة ناحية. ويعاند[1] بهذا من تشكك وامترى أن الذى أتى به[2] هو قياس أو لا[3]؛ ويقال إنه قد كان القياس هذا[4]، فيناقض بذلك القائل بأنه لم نَقِسْ على ما هو الشىء وما الوجود له فى ذاته. ونقال: بلى لعمرى! وذلك أن هذا هو الذى كان موضوعنا أن معنى ماهو الشىء والوجود له فى نفسه. فإذًا قد يجب أن يقاس الشىء من غير أن يستعمل فيه ما هو القياس أو ما الوجود له فى نفسه. — لكن لعلّه أن يبيّن بالشريطة — أعنى بالأصل الموضوع، مثال ذلك: إن كان معنى الوجود للشىء هو أنه للنفس والمختلف[5]، فالمعنى لضدّه هو أنه لضدّه. وهذا فى جميع الأشياء التى يوجد لها شىء مضادّ. فالخير مضاد للشر، والمنقسم للامنقسم. فالوجود إذًا للخير هو أنه لغير المنقسم. فإن هاهنا أيضا إنما يبين الأمر[6] عندما يأخذ معنى ما هو والوجود له فى نفسه، وأن يقتضب شيئا آخر فى البرهان على ما هو الشىء والوجود له فى نفسه[7]. ليكن[8]، إذ كان فى البرهان أيضا قد يؤخذ أن هذا على هذا. غير أنه ليس هو هو بعينه، ولا أيضا ذلك الأمر بعينه الذى القول عليه ومنعكس بالتساوى [٢٢٧ ب] والشك نحو كليهما.

---

(١) ف: أى بحدّ القياس. (٢) ش: من أن زوايا المثلث الثلاث مساوية لقائمتين. (٣) ف: أم لا. (٤) ف: أى: قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد وبأى الحدّ. (٥) ف: ليس هذا فى السريانى، ولا يحتاج إليه هنا. (٦) ش: أى عندما يؤخذ حدّ شىء آخر مسلَّمًا. (٧) عند هذا الموضع بالهامش: أى هو مطلق أن يأخذ أن شيئا على شىء، غير أنه له مطلق أن يكون ذلك الأمر الذى يقصد إلى تبيينه يأخذه بعينه مقدمةً. (٨) ف: ليسلم.

أعنى الذى يبين بطريق القسمة ، والذى يقيس بهذا النحو[1] هو شكٌّ واحدٌ بعينه ، وهو أن يقال : لم يكن الإنسان حيوانا مشّاءا ذا رجلين ، لا حيوانا ومشاءا . وذلك أنه ليس ولا شىء واحداً[2] من الأشياء المأخوذة يلزم ضرورةً أن يكون فيه ذلك المحمول[3]، لكن كما أن الإنسان — وهو واحد بعينه — هو موسيقوس وغرماطيقوس[4] .

٧

< الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية >

فعلى أى جهة يبين الجوهر، عندما يفصل ويحدد، معنى ما هو موجود ؟ وذلك أن ليس فعله كفعل الذى يبين من الأشياء المُقَرّبها : أنها ظاهرة أنه قد يجب ضرورة إذا كانت تلك موجودة يكون شىء آخر موجودًا ، إذ كان هذا هو برهانا . ولا أيضا فعله كفعل من يستقرئ الأشياء الجزئية، مِنْ قِبَلِ أنها ظاهرة ، على أن جميعها هى على هذه الحال
٩٢ب من قداً[5] أنه ليس يوجد ولا واحد على خلاف ذلك ؛ وذلك أنه ليس إنما يبين[6] ما هو ، لكن إما أنه موجود ، وإما أنه غير موجود . فأى وجهٍ آخر يبقى؟ وذلك أنه لا سبيل إلى أن يبين بالحس أو بالإصبع .

وأيضا فكيف يبين معنى ماهو ؟ فإنه قد يلزم الذى يعلم ماهو الإنسان أو شيئا آخر — أىّ شىء كان — أن يعلم أيضا أنه موجود . وذلك أن

(١) ف : أى بالقياس من الشرطى . (٢) ص : واحد .
(٣) ف : أى الجملة . (٤) ف : نحوى . (٥) ف : أى ولا واحد من الجزئيات يوجد . (٦) ف : أى المستقرئ .

ما ليس هو موجودا فليس إنسان من الناس يعلم ما هو[1] . لكن إذا قلت : عنزائيل — قد يعلم على ماذا تدل الكلمة والاسم . فأما < ما > هو عنزائيل فلا يمكن أن يعلم .

فإن كان إذًا يبيِّن ماهو فهو يُبين أيضا بقــول واحدٍ بعــ < ـينه > أنه موجود ، وكيف هو، إذ كان الحد والبرهان يدلان على شيء واحد . ومعنى ماهو الإنسان ، ومعنى أنه موجود ، مختلفان . وأيضا إنمــا يقول إنه يلزم أن يبين أنه موجود لكل ماهو موجود بالبرهان متى لم يكن الموجود جوهرًا. وقولنا الموجود ليس هو جوهرًا لشيءٍ من الأشياء، إذ كان الموجود ليس هو جنسا . فالبرهان إذًا يكون على أنه موجود. وهذا هو الذى تجرى عليه الآن العلومُ . وذلك أن المهندس إنما يقتضب اقتضابا [٢٢٨ ا] على ماذا يدل المثلث ، وأما أنه موجود فيبرهن برهانا . فما الذى يبين إذًا الذى يحدِ ما هو، لا المثلث . فإذا علم الإنسان بالحد ماهو، ليس يعلم أنه موجود، لكن ذلك غير ممكن .

وظاهر أيضا فى ضروب الحدود التى[2] لا يبين بها من يَحُدُّ أنه موجود . وذلك أنه إن كانت الدائرة شيئا متساويًا[3] من وسطه، إلا أنه ليس يخبر[4] لم هو

---

(١) ف : أنه . (٢) ش : أى الحدود التى تورد لأشياء ما فلا يتبين بإيرادها أن الشيء موجود . (٣) ش : أى شكل مسطح فى داخله نقطة كل الخطوط الخارجة منها إلى الخط المحيط متساوية (ص : متساويا) . (٤) ش : أى أن هذا الحد ليس أن الدائرة موجودة ، ولا فيه حجة تضطر أن تكون حدّ الدائرة .

كذلك هذا المحدود ، ولم صارت الدائرة هـذا المعنى . وذلك أنه لقائلٍ أن يقول إن هذا[1] المعنى هو لجبلٍ من نحاس أيضا ؛ فإنه ليس تُعَرِّف الحدودُ أنه قد يمكن أن يوجد ما خبر[2] به . ولا أيضًا أن الحدود هى لذلك الشىء الذى عبّروا عنه ، لكنه مطلق دائما[3] أن يقال لم هو[4] . فإن كان إذًا الذى يحد يبيّن بيانا إمّا ماهو ، وإما على ماذا يدل اسمه إن لم يكن أصلا[5] لمـا هو[6] قد يكون الحد قولا دلالته دلالة الاسم بعينها . لكن هذا شَنِيـع : أما أولاً فمن قِبَل أنه قد يكون لأشياء ليست جواهر[7] ولأشياء ليست موجودةً أيضا . وذلك أنه لنـا أن تدل على أشـياء ليست موجودة . وأيضا يكون جميع الكلام حدودا ، إذ كان قد يوضع اسم لأى كلمـة كانت ، فيؤخذ إذن اباجغيا[8] أنّا نَلفِظ ونتكلم بالحدود ، ويكون ايلياس حدّا . وأيضا ولا برهانَ واحدًا يبرهن على أن هـذا الاسم يدل على هـذا الشىء . فإذًا ولا الحدود أيضـا تعرف هذا .

فمن هـذه الأشياء يظهر أن ليس الحـد والقياس شيئًا واحدا بعينه ، ولا أيضا القياس والحد لشىء واحد بعينه[9] . ومع هذه أن الحد لا يبين بيانا

---

(١) ش : أى حدّ الدائرة . (٢) ف : أى المحدود .

(٣) ف : أى للتشكك . (٤) ف : أى هذا الحد لهذا المحدود .

(٥) ف : ألبتة . (٦) ف : لا يحتاج إلى « قد » .

(٧) ف : ذوات ، وفوقها : أى ليست ذوات قائمة . (٨) راجع الجزء الأول ص ٢٩٧ — ص ٢٩٨ ؛ وفى الأصل اليونانى : « كل ما نقوله سيكون حدّا » . وايلياس هى الإلياذة لهوميروس . (٩) بالهامش عند هذا الموضع : قال الشيخ : لا سبيل إلى أن يكون قياس إلا بحدّ متوسط بين الطرفين ؛ والحدّ — إذ هو دالٌّ على ماهية المحدود — لا يمكن أن يكون بينهما وسط . فلذلك لا يمكن أن يتبين الحد بالقياس .

ولا شيئا من الأشـياء . ولا سبيل أيضا الى أن يعلم[١] معنى ماهو، لا بالحد ولا بالبرهان أيضا[٢] .

٨

< الصلة بين الحد والبرهان >

وقد يجب أن نبحث من الرأس ما الذى قيل من هـذه الأقاويل قولا ١٩٣ا
حسـنا[٣]، وما الذى لم يحسن[٤] فى القول فيـه ؛ وما هو الحـد [٢٢٨ ب] ؟ ونبحث : أترى كيف حال ما هو الشيء ؟ أيوجد له البرهان أو الحد، أو ليس يوجد له ألبتة ؟ فنقول : إنه لمـا كان العلم بمـا هو والعلم[٥] بعلة ما هو هما كما قلنا شيئًا واحدًا بعينه ، والحجة فى هـذا هى أنه يوجد سبب ما ؛ وهذا إما أن يكون هو هو بعينه[٦]، أو مختلفا ، أو مبرهنا ، أو غير مبرهن ؛ فإن كان إذن آخر[٧] ومختلفا و يمكن أن يبين ، فقـد يلزم أن يكون السبب أوسط وأن يبين فى الشـكل الأول ، إذ كان الأمر الذى تبين[٨] هو كليـا[٩] و إيجابا . فالضرب الواحد هو هذا الذى اعتبر الآن[١٠] : وهو أن يبين معنى ما هو بتوسط شيء آخر. وذلك أن الأشياء التى هى ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط[١١] بينها ما هو والتى

---

(١) ف : أى بالبرهان . (٢) كتب قارئ هنا : هذا قول يجب أن يعتبر .

(٣) ف : أهيب فيـه . (٤) ف : يصب فيه .

(٥) شـ : أبو بشر : يعنى أنه قد بيّنا أن العلم بمـا هو الشيء هو العلم بمـا هى العلة الموجبة لمـاهية الشيء . (٦) شـ : أى : إما أن يكون السبب وماهية الشيء واحدا بعينه .

(٧) ف : أى : سوى ما هو سببه . (٨) شـ : الذى قد ذكره فى الفصل الذى قبل هذا . (٩) ص : كلى وايجاب . (١٠) شـ : أى والسبب فى أنه لا يكون على الحد برهان هو أن الأوسط يجب أن يكون حدًا . (١١) ف : أى الأكبر للأصغر .

بين الخواص خاصة . فإذًا أما احداهما (١) فيتبيّن ؛ وأما الآخر (٢) من الأشياء التى هى معنى ما هو الشىء والوجود له فى نفسه فلا تتبين لأمرٍ واحد بعينه .

أما أن هذا الضرب ليس هو برهانا — فقد خبرنا أنه فيما تقدّم ، غير أنه قياس (٣) منطق . وأما على أىّ وجه يمكن ، فنحن مخبرون بذلك بأن نعود من الرأس إلى أوّل الأمر ، نقول : كما أنّا نطلب لِمَ هو عندما <نعرفه ، لكن> كثيرا (٤) ما يظهران جميعا معا . إلا أنه لا يمكن أن نتعرف أولا لِمَ هو ، قبل أن نتعـرّف أنه موجـود ؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرّف ما هـو الشىء والوجود له فى نفســه من غير أن نعلم أنه موجود . وذلك أنه غير ممكن أن نعلم ما هو إذا لم نكن عارفين بأنه موجود ، فمعنى أنه موجود قد يحصل لنا أحيانا بطريق (٥) العرض ، وأحيانا من حيث يوجد معنا شىء من الأمر — مثال ذلك أن الرعد صوت ما فى السحاب ، وأن الكسوف فَقْدٌ ما للنور ، وأن الإنسان حيوان ، وأن النفسَ الشىءُ المحرِّكُ ذاتَه . فجميع الأشياء التى

---

(١) شـ : أى الأصغر إذا كان الوســط موجودا (ص : موجود) له . — وفى تعليق قارئ : الذى مرّ .　　(٢) شـ : قال فى هــذا إنه بحسب وضـع الواضع ، لا أنه بالحقيقة قياس .　　(٣) ف : أى فى أن يتصحح الحدّ من البرهان .

(٤) شـ : إنما قال « كثيرا » لأن فى بعض الأشياء نعلم أن الشىء موجود ولم هو موجود إذا عرفناه بوسط هو علة لوجود الأمر ، مثل قيام الأرض فى الوسط عند الكسوف .

(٥) شـ : مثل أن نعـلم أن الكسوف موجود للقمـر ، بأن < يكون > المقياس : لا يكون له فى وقت الاستقبال ظل إذا لم يكن بينه و بين القمر حاجز ، مثل غيم .

تُعْلَمُ بطريق العَرَض قد يلزم ألا تكون موجودةً [٢٢٩ ا] عندنا فى باب ماهو، إذ كنا لسنا نعلم بالبرهان ولا أنها موجودة وجودا، وأن نطلب ماهو — فيما ليس هو حاصلا عندنا أنه موجود — ليس هو ولا طلبا . فأما فى الأمور التى يوجد عندنا فيها شىء فهو أسهل . فإذا كما أن لنا أن الشىء موجود، كذلك لنا فى باب ما هو موجود . — فالأشياء التى يوجد عندنا شىء ما مما هو موجود : ليكن أوّلا هكذا : فليكن الكسوف ما عليه اَ ؛ وليكن القمر ما عليه حـَ ؛ وليكن سَتْرُه الأرضَ ما عليه بَ . فالطلب : أترى يقبل الكسوف أو لا ، هو الطلب من أمر بَ : أموجودة هى أم غير موجودة ؟ والطلب لهذا لا فرق بينه وبين الطلب : هل توجد له علة ؟ وإن كان هذا موجودًا فنقول إن ذاك موجود أو أى جزء من جزئَى النقيض توجد علة . أترى العلة فى أن له زاويتين قائمتين، أم على أن ليس له ؟ فإذا وقفنا على أنه موجود، فإنّا نعلم معًا لِمَ هو إن كان وجوده بالحدّ الأوسط . وإن لم يكن، فإنما نعلم أنه موجود. وأمّا لِمَ هو، فلا. فليكن القمر بَ ، وليكن الكسوف اَ ، وليكن معنى أنه إذا كان فى الاستقبال لا يمكن أن يحدث ظل من حيث ليس بيننا وبينه شىء، ما عليه بَ . فإن كانت بَ موجودة [لـ حـَ ،] أعنى أنه لا يمكن أن يحدث ظلا من حيث ليس بيننا وبينه شىء متوسط، و اَ لهذه ٩٣ب أعنى أنه ينكسف . أما أنه ينكسف فهو معلوم ؛ وأما لِمَ ينكسف فلم يعلم بعد ، وأن الكسوف موجود يعلم ، وأما ما هو لا يعلم . ووجود اَ لـ حـَ معلوم، لكن الطلب : لم هو موجود ؟ هو أن يطلب : ما هى بَ ؟ أترى

هى استتار أم انقلاب[1] القمر، أم الانطفاء؟ وهذا هو قول أحد الطرفين — مثال ذلك فى هذه لـ ا َ. وذلك أن الكسوف هو الاستتار الكائن عن الأرض. ما هو الرعد؟ — انطفاء النار التى هى فى السحاب . لِمَ تُرْعِد؟ — لأن النار تنطفئ فى السحاب . فليكن السحاب حـَ ؛ وليكن الرعد ا َ ؛ وليكن انطفاء النار بَ [٢٢٩ ب]، فـ بَ موجودة لـ حـَ ، أى للسحاب[2]. وذلك أنه قد تنطفئ النار فيه[3]. و ا َ — وهى الصوت — موجودة لهذه . و بَ هى قول ا َ ، وهو الطرف الأول . فإن كان يوجد لهذا أيضا وسط آخر، فقد يكون ذاك من الأقاويل التى هى باقية[4] .

أما كيف يوجد معنى ما هو ويكون معلوما، فقد خبّرنا به ؛ فإذًا القياس على ما هو الشىء فلا يكون ولا البرهان أيضا ، غير أنه قد يكون ظاهرا بالقياس والبرهان . ولذلك لا سبيل إلى أن نعلم معنى ما الشىء من الأشياء التى توجد لها علة أخرى بلا برهان . ولا أيضا يوجد البرهان له نفسه، كما خبّرنا فى شكوكنا

< لا برهان على وجود المبادئ وماهيتها >

وقد يوجد لبعض الأشياء علة هى شىء آخر ، ولبعضها لا يوجد . فمن البيّن أن الأشياء أيضا التى لها ما هو : بعضها لا وسط لها وهى

(١) شـ : قال الشيخ : قد يجوز أن يكون ذهب فى ذلك إلى ما كان يراه ارقليطس من أن غروب الكواكب فسادها . (٢) ف : السحابة . (٣) ف : فيها .
(٤) ف : الباقية .

مبادئ ، وهذه قد يجب أن يوضع وضعا أنها موجودة ، وما هى ، أو يظهر ويوضح ذلك بنحوٍ آخر . وهـذا ما يعمله صاحب العدد . وذلك أنه يضع وضعًا أن < الوحدة > موجودة ، وما هى . وأما الأشياء التى لهـا أوسط والتى قـد يوجد فيهـا للجوهر(١) علة ما هى شىء آخر ، فقـد تعرف وتظهر بالبرهان كما قلنا ، لا بأنا نبين معنى ما هو .

١٠

< أنواع الحـــد >

والحد بما يقال إنه قول ما هو ، فمن البيّن أن أَخْذَ ذلك هو أن يقال على ماذا يدل الاسم أو قول آخر يدخل فى باب دلالة الاسم — مثال ذلك : على ماذا يدل ما هو المثلث؟ هذا الذى إذ كان لنا أنه موجود يطلب لم هو . وذلك أنه قد يصعب أن نأخذ الأشياء التى لا يعلم أنها موجودة . وسبب الصعوبة قد خبّرنا به فيما تقدم مِنْ قِبَـلِ أنّا لا نعلم ولا أنه موجود أو لا ، اللهـم إلا بطريق العَرَض . والقول يقـال إنه واحد على ضربين : أحدهما بالرباط ، بمنزلة ايليـاس(٢) ، والآخر بأن يدل بشىء واحد على شىء واحد ، لا بطريق العرض . — فأحد الحدود [٢٣٠ أ] هو هذا الذى قيل الآن . وقد يوجد حد آخر وهو قول يعرِّف : لم هو الشىء ؟ فذلك المُتَقَدِّم قـد يدل دلالة ، فأما بيانًا فـلا يبين . وهذا الآخر فمن البيّن أنه كالبرهان على ما هو ، وإنما يخالف البرهان بالوضع . وذلك أن بين أن يقال : لم يُرْعِد ؟ وبين أن يقال : ١٩٤

(١) ف : للوجود . (٢) أى الإلياذة = *Iliade* .

ما هو الرعد ؟ — فرقًا . وذلك أنه قـد يجيب أما فى ذاك ، فلأن النار التى فى السحاب تنطفئ ؛ وأما ما هو الرعد فيجيب عنه بأنه صوت انطفاء النار فى السحاب . فإذن قولٌ واحد بعينه يقال على جهتين مختلفتين . فأما فى تلك الجهــة فبرهان متصل ؛ وأما فى هـذا فتحديد . — وأيضا حدّ الرعد أنه صوت فى السحاب . وهذا هو نتيجة البرهان على معنى ما هو وحدُّ الأشياء التى لا وسط بها هو وضع لمعنى ما هو غير مبرهن .

فأحد أقسام الحدّ إذن هو قول على معنى ما الشىء غير مبرهن ؛ والآخر قياس على معنى ما هو ، يخالف البرهان بالتصريف ؛ والثالث[1] نتيجة البرهان على ما هو .

فقد ظهر مما قيل كيف يوجد البرهان على معنى ما هو ، وكيف لا يكون ، ولأى الأشياء يوجد البرهان ، ولأيّهـا[2] لا يوجد ؛ وأيضا على كم ضرب يقال الحدّ ؛ وكيف يبين معنى ما هو وكيف لا يبين ولأى الأشــياء هو ، ولأى الأشياء لا ؛ وأيضا كيف حال الحدّ عند البرهان ، وكيف يمكن أن يكون ، موجودا لأمر واحد بعينه ، وكيف لا يمكن .

١١
< العلل المختلفة مأخوذةً أوساطا >

ولمـا كنّا إنما نظنّ أنّا قـد علمنا متى علمنا العـلة ، وكانت العلل أربعـا[3] : إحداها[4] : ما معنى الوجــود للشىء فى نفســه ؟ والأخرى :

(١) تآكلت حروفها .   (٢) كانت : «ضربا» ثم شطب على «با» وأبدل بها «ب» وكتب قارئٌ فى الهامش صححه «وقد يجوز الاعراب الأول بكم» . — وهو هنا يلخص الفصول من ٣ إلى ١٠ .   (٣) ص : أربعة . ويجوز أيضا .   (٤) ص : أحدها .

عندما[١] يكون : أى الأشياء يلزم أن يكون هذا الشىء ؟ والثالثة : العلة التى يقال فيها : ما الأول الذى حرك ؟ والرابعة : هى التى يقال فيها : نحو ماذا ؟ — فإن جميع هذه ترى فى المتوسط . — وذلك أن العلة التى يقال فيها إن عند وجود هذا الشىء يجب أن يوجد هذا الشىء فإنها ليست [٢٣٠ ب] عند أخذ مقدّمة واحدة، لكن عندما هى، أقل ما تكون، اثنتان . وهاتان هما شىء كان لهما وسط واحد . فإنه عند ما يوجد هذا واحدا، فالنتيجة موجودة من الاضطرار . وهذا معلوم هكذا أيضا : لِمَ صارت الزاوية التى فى نصف الدائرة قائمة ؟ والقائمة هى شىء ما . فلتكن القائمة التى عليها اَ . وليكن نصف القائمتين التى عليها بَ . ولتكن الزاوية التى فى نصف الدائرة التى عليها حَ . فالعلة فى أن اَ القائمة موجودة لحَ ، وهى التى فى نصف الدائرة، هى بَ . وذلك أن هذه مساوية لاَ ، وحـ لبَ نصف القائمتين . فإذا كانت بَ — وهى نصف القائمتين — موجودة لحَ ، فاَ موجودة لحَ ، وهذه هى القول بأن الزاوية التى فى نصف الدائرة قائمة ؛ وهذه، وهى معنى ما الوجود للشىء بذاته، هى هى واحد بعينه مِنْ قِبَلِ أنه على هذا يدل القول . فقد ظهر الأوسط أيضا أنه هو العلة لمعنى وجود الشىء بذاته .

فأما القول : لم حارب أهل أثينة الذين حاربوهم؟ فهو أن يقال : ما العلة فى حروب[٢] أهل أثينة؟ وهذه مِنْ قِبَلِ أنهم كَبَسوا أهل ساردس مع أراثريا، ٩٤ ب

(١) ف بالأحمر : أن . (٢) ف بالأحمر : أن حورب . — أراثريا : ص : أراطعا . والتصحيح عن اليونانى .

وذلك أن هذا هو الذى تحرّك(١) أوّلا . فلتكن الحرب ما عليه ا َ؛ ولتكن ب َ الكَبْس الذى تقدّم ، وليكن أهل أثينة حـ َ — فـ ب َ موجودة لـ حـ َ ، أعنى أنه كبس(٢) أوّلا أهل أثينة . و ا موجودة لـ ب َ ، وذلك أنهم قد يحاربون الذين بدأوهم بالجَوْر . فـ ا َ إذن موجودة لـ ب َ ، أعنى محاربة الذين بدأوا أوّلا ؛ وهذه ، وهى ب َ ، موجودة لأهل أثينة ، وذلك أنهم هم الذين بدأوا أوّلا . فالحدّ الأوسط هاهنا أيضا هو علة فى الأشياء التى العلة فيها المحرّكُ الأوّل .

وأما جميع الأشياء التى العلة لها هى معنى : نحو ماذا ؟ — فمثل أن يقال : لِمَ يمشى ؟ فيقال : لكيما يَصِحَّ . لِمَ البيت موجود ؟ لكيما يحفظ الأثاث . فتلك نحو الصحة ، وهذه نحو الحفظ [٢٣١ ا] . ولا فرق بوجهٍ من الوجوه بين أن يقال : لم يجب المشى بعد العشاء ؟ أو بين أن يقال : نحو ماذا؟ فليكن المشى بعد العشاء الذى عليه حـ َ؛ وليكن : ألا تطفو الأطعمة الذى عليه ب َ؛ والصحة التى عليها ا َ . فليوضع أن معنى ألا تطفو الأطعمة فى فم المعدة موجودٌ للمشى بعد العشاء ، وأن هذا هو صحّى ، فإن هذا هو مظنون؛ وألا تطفو الأطعمة — وهو ب َ — موجود للمشى، وهو حـ َ؛ و ا َ — وهو أن يصح — موجود لهذه . فالعلة فى أن توجد ا َ لـ حـ َ ، وهى

---

(١) تحتها : ثار .

(٢) تحتها : أنهم كبسوا .

التى من أجله ، هى ب َ ، وهى ألا تطفو الأطعمة ؛ وهذه كأنها[1] قول لتلك . وذلك أن ا َ هكذا تُوَفِّى القول[2] ، ووجودها لـ حـ َ من أجل ب َ مِنْ قِبَلِ أن هذه هى معنى أن يصح ، أعنى أن تكون بهذه الحال . وقد ينبغى أن نبدل الكلام ؛ فيكون بهذا النحو تظهر واحدة واحدة . والأكوان[3] هاهنا حالها عكس حالها فى العلل التى على طريق الحركات[4] . وذلك أن هنالك ينبغى أن يكون الأوسط أوّلاً[5] . وأما هاهنا فالأوّل هو الثالث الأخير ، وآخر ذلك الشىء الذى نحوه .

وقد يمكن أن يكون شىء واحد هو نحو ماذا[6] ومن الاضطرار[7] — مثال ذلك نفوذ الضوء فى المصباح[8] . وذلك أن نفوذ الشىء اللطيف الأجزاء بتوسط منافذ هى أكبر هو من الضرورة إن كان الضوء يكون بالنفوذ ، وهو نحو ماذا[9] ، أى كيما لا يتغير . فليت[10] شعرى إن كان وجودها ممكنا فقد يمكن أن يكون أيضا — مثل أنه إن أرعد عندما تنطفئ النار انتشّ[11] من اضطرار ، ويكون لها صوت ؛ وإن كان كما تقول شيعة فوثاغورس إن ذلك يكون لتهديد الذين فى طرطاروس[12] كيما يفزعوا . وأمثال هذه كثيرة جدا ، وخاصة

---

(١) ف : حد . (٢) ف بالأحمر : فى (القول) . (٣) شـ : الأشياء الكائنة بعد أن لم تكن ، وهى الممكنات . (٤) ف : أى الضروريات .

(٥) ف : أى علة . (٦) ف : أى من أجل شىء . (٧) شـ : أى ومن هيولى . (٨) ف : من . (٩) ف : أى من أجل شىء .

(١٠) ضـ : معنى هذا الكلام هو : وصوت الرعد أيضًا يكون من الاضطرار بسبب انطفاء النار وكيما يفزع به أهل الجحيم كما قال فوثاغوروس . (١١) بمعنى نَشَّ : صَوت .

(١٢) ف : الجحيم .

هى معا فى الأشياء التى قوامها ووجودها بالطبيعة . وذلك[١] أن الطبيعة تفعل من أجل شىء، وهذا من [٢٣١ ب] الاضطرار . — فإن الضرورة تقال[٢] على مرتين : إحداهما[٣] الطبيعة والقوة، والأخرى[٤] قسرا[٥] أو خارجا عن القـوة — بمنزلة حركة الحجر إلى فوق و إلى أسفل أيضا، لكن ليس ذلك بضرورة واحدة .

فأما الأشياء التى تكون بالروية والذهن بعضها ليس يكون عن تلقاء[٦] نفسه أصلا[٧] — مثال ذلك البيت أو التمثال ، ولا أيضا من الاضطرار[٨]، لكن من أجل شىء[٩] ؛ و بعضها يكون بالاتفاق — مثال ذلك الصحة[١٠] والسلامة ، وخاصة فى جميع الأشياء التى يمكن فيها أن يكون هكذا ، وعلى جهة أخرى أيضا متى لم يكن كونها عن البخت[١١] .

فالكمال إذًا أو الخير[١٢] يكون على أنه لشىء إما بالطبيعة و إما بالصناعة . فأما عن البخت والاتفاق فولا شىء يكون من أجل شىء[١٣] .

(١) شـ : أما أن الطبيعة تفعل أكثر ما تفعله من الاضطرار ومن أجل شىء معا — فهو ظاهر ، من ذلك أن الأسنان فى مقدّمة الفم صُيِّرت عريضة وقليلة الثخن بسبب الهيولى ، وذلك أن منشأها من عظم رقيق ؛ وحادّة من أجل شىء : لكيما تقطع الطعام بحدّيها .

(٢) شـ : أى أن طبيعة كل واحدٍ من الأشياء ضربان .

(٣) ص : أحدهما . (٤) ص : والآخر .

(٥) شـ : أى على طريق الهيولى والضرورة، أى أنه إلى أسفل بالطبع و إلى فوق قسرا .

(٦) ف : الاتفاق . (٧) ف : أى بل يكون بفكر وروية .

(٨) شـ : أى أن ليس حدوث البيت عن البنّاء من الضرورة ، لأنه ليس حدوثه عنه لا قسرا ولا بالطبع . (٩) شـ : أى ليستر و يحفظ المتاع .

(١٠) شـ : مثل أن يأكل الإنسان لا ليصح ، بل لأنه يشتهى ، فيوافق ذلك الغذاء بذاته فيُصِحه . (١١) مهملة النقط تماما . (١٢) ف : الجيد . (١٣) ف : أى بالذات .

١٢
< معية العلة والمعلول >

والعلة[1] للأشياء التى تكون[2] والتى هى مُزْمِعَةٌ[3] بالكون[4] — مثال ذلك : لِمَ كان الكسوف ؟ — مِنْ قِبَلِ أنه قد كانت الأرض فى الوسط ؛ ولِمَ هو مُزْمَع بأن يكون ؟ — من قبل أنها مُزْمِعَةٌ أن تكون فى الوسط ، وهو موجود من قِبل أنها موجودة؛ ما الجليد؟ وليؤخذ[5] أنه ما <هو> جامد؛ — فليكن الماء الذى عليه حـَ ، وأنه جليد ما عليه اَ ؛ ولتكن العلة — وهى الأوسط — وهى ما عليه بـَ فَقْدَ الحرارة التام ، فـ بـَ موجودة لـ حـَ ولهذا معنى الجمود وهى التى عليها اَ ؛ فيكون الجليد عند < ما > تكون بـَ ؛ وقد كان عندما قد كانت ، وهو مُزْمِعٌ بأن يكون عندما تكون مُزْمِعة؛ — فالعلة التى على هذا النحو[6] والشىء الذى العلة عليه يتكوّن عندما يتكوّن معا ، وموجود متى كانت موجودة . وكذلك فى باب ما أنه قد كان ومُزْمِع [٢٣٢ ا] أن يكون .

---

(١) ش : الشيخ : هـذا إنما يصح فى الثلاث العلل التى فى الطبيعيات ، وهى : الصورية والغائية والفاعل ، لأنها فى الطبيعيات واحد .

(٢) ش : أى المتكوّنة فى الوقت الحاضر .

(٣) مزمعة بالكون = ستكون فى المستقبل ، أى الممكنات المستقبلة .

(٤) ش : هـذا مثال على أن العلة الصورية (فوقها : الضرورية) ومعلولها هما معا ، وكذلك المثال الذى بعده .

(٥) ش : إنما قال « يؤخذ » ، أى يسلم أن هذا هو حدّ الثلج .

(٦) ف : أى الضرورة .

فأما فى الأشياء التى ليست[(١)] معا أترى هى موجودة فى الزمان المتصل ، كما يظنّ أن أشياء أخر هى علل لأشياء أُخَر ، وهذه هى العلة لأن قد كان الشيء ، بأن قد كان شيء آخر ، وأنها علة لمزمع أن يكون شيء آخر مزمعا ، وهى أيضا لمعنى أنه يتكوّن من قبل ؟ فالقياس[(٢)] هو موجود من الأخير[(٣)] متى كان (ومبدأ هـذه أيضا هى الأشـياء التى قد كانت ، ولهـذا السبب هى فى الأشياء التى تتكوّن على هذا المثال) .

وأما من الذى هو أكثر تقدّما فليس يكون (مثال ذلك أن هذا الأخير يتكوّن مِنْ قِبَلِ أن هـذا قد كان ، وكذلك فيما هو مُزْمِع أن يكون) : وذلك أنه ليس هو مُزْمِعًا بأن يكون لا بأن يكون الزمان محدودا ، ولا بأن يكون غير محدود مزمعا أن يكون ، حتى يكون من أجل أن القول بأنه قد كان هذا هو صادقًا[(٤)] يكون القول بأنه قد كان الأخير صادقا : وذلك أن فى الزمان الذى فى الوسط يكون القول بأن هـذا قد كان وفرغ ، عندما قد كان ذاك الآخر ، كذبا . وهذا القول بعينه فيما هو مزمع أن يكون : فإنه ليس من أجل أن هذا قد كان يكون هذا مُزْمِعا بأن يكون ، وذلك أن الأوسط قد يجب أن يكون متساويا فى الكون : أما للأشياء التى قد كانت أنه قد كان ، وللأشياء التى هى مُزْمِعـة بأن تكون بأنه مزمع بأن يكون ، وللتى تكون أن يكون ،

(١) شـ : أى الأشياء التى ليس العلة والمعلول فيها معا ، بل العلة يتقدّم وجودها وكونها المعلولَ (ص : للعلول) فى الزمان .
(٢) ف : أى العلة .
(٣) ف : المعقول .
(٤) ص : صادق .

وللأشياء التى هى موجودة أنها موجودة(١) . فأما ما يكون كونا وما هو مزمع بأن يكون ، فلا يمكن أن يكون متساويا فى الكون . وأيضا الزمان الذى فى الوسط ليس يمكن أن يكون لا محدودا ولا غير محدود . وذلك أن القول بأن الوسط موجودٌ ، كذب . — فقد يجب أن نبحث ما الذى يربط ويصل حتى يكون معنى ٩٥ ب
أنه يكون موجودا فى الأمور ، بعد معنى قد كان . فنقول إنه من البَيِّن أنه ليس معنى أنه يكون مُضَامًّا [٢٣٢ ب] تابعا للذى قد كان ، وذلك أنه ولا معنى قد كان أيضا مُضَامًّا تاليا لمعنى قد كان ، إذ كانا طرفين وغير متجزئين : فكما أنه ولا النقط أيضا يتلو بعضها(٢) بعضا ، فولا التى قد كانت أيضا(٣) ، إذ كان كلا(٤) الأمرين غير متجزئ(٥) . ولا أيضا الذى يكون تاليا للذى قد كان ، لهذا السبب بعينه ، وذلك أن الذى يكون هو متجزئ ، وأما معنى قد كان فغير متجزئ(٦) . فكما للخطوط عند النقطة ، كذلك لمعنى يكون ، عند معنى قد كان . وذلك أنه قد يوجد فيما يكون(٧) معانى أنها قد كانت بلا نهاية . فقد يجب أن نتكلم فى هذه كلاما أوضح فى أقاويلنا التى نأتى بها بالكلية فى الحركة .

---

(١) ص : أنه موجود . (٢) ف : لأن بين كل نقطتين خطا (ص : خط) .

(٣) ش : أى كما أن النقط لا تتوالى ، كذلك الآن الذى هو انتهاء الشىء الذى قد كان . فالآن الذى هو مبدأ للزمان الذى فيه المتكوّن لا يتلو بعضها بعضا .

(٤) ش : يعنى الآن الذى هو انتهاء الشىء الذى قد كان ، والآن الذى هو مبدأ للزمان الذى فيه المتكوّن . (٥) ص : غير متجزئين . (٦) ش : أى الأمر الذى يكون هو متجزئا ، إذ كان يبين فى " السماع الطبيعى " أن المتكوّن والمتحرك منقسم .

(٧) ش : المعنى المفهوم من قولنا إن الأمر يكون — وهو السلوك إلى الوجود — ليس يكون فى أزمن الزمان ، وإنما يتكوّن فى الزمان أوّلا فأوّلا وجزءا جزءا . فلنا أن نأخذ آخر كل جزء ونهاية لتكوّنه ، وهو المعنى المفهوم من قولنا " قد كان " ، فإنه سيتبين فى " السماع " أن المتغير منقسم .

أما كيف يكون حال الأوسط الذى هو علة إذا كان الكون على التتالى، فهذا مبلغ ما نقتضب فيــه . وذلك أنه قد يجب فى هــذه أيضا أن يكون الأوسط والأول غير ذوات أوساط — مثال ذلك : ا (١) قد كانت من قِبـل أن حـ (٢) قد كانت، وأخيرا كانت حـ ، وأما أولا فـ ا ؛ وحـ هى مبدأ (٣) من قِبل أنها أقرب من الآن الذى هو مبدأ الزمان . وحـ (٤) كانت، إن كانت د كانت. فعندما قد كانت د ، قد يلزم ضرورة أن تكون قد كانت ا . والكلمة (٥) هى حـ ، وذلك أنه عندما قد كان د يلزم أن يكون قد كانت حـ ؛ وعندما قد كانت حـ ، يلزم أن تكون ا قد كانت أولا . — فإذا ما أخذت الأوسط هكذا ينتهى ويقف فى موضع عندما الأوسط له ، وإلا قد يقع دائما فى الوسط مِنْ قِبَلِ لا نهاية. وذلك أنه لا شىء كان متصلا بما قد كان . فما قلنا غير أنه قد يلزم أن يبتدئ من الوسط ومن الذى هو أول الآن . — وكذلك فيما هو مزمع أن يكون . وذلك أنه إن كان القول بأن د مُزْمِعة بأن تكون ، حقا ، فقــد يلزم [٢٣٣ ا] أن يكون القول بأن ا مزمعة بأن تكون أولا ، حقا ، وعلة هذه هى حـ ؛ فإنه إن كانت د مزمعة بأن تكون ، فـ حـ مزمعة بأن تكون أولا ؛ فإن كانت حـ مزمعة بأن تكون ، فتكون ا هى المزمعة بأن تكون أولا . — وعلى هذا المثال القطع (٦) فى هذه أيضا بلا نهاية ، وذلك أنه لا شىء من الأشياء التى هى مزمعة

(١) ف : العلة . (٢) ف : المعتلة . (٣) ش : أى مبدأ للاتصال .

(٤) ش : يريد أن يبين بهذا الكلام أنه إذا كان بين العلة والمعلول متوسط ، هو للعلة الأولى مغلول ولما بعده علة ، ويلزم أيضا أن يكون عند كون المعلول الأخير يتقدم كون العلة الأولى .

(٥) ف : أى العلة . — أى مبدأ البرهان . (٦) القطع = القسمة .

بأن تكون تتلو أو تضام[1] بعضُها بعضا . والمبدأ فى هذه[2] أيضا ينبغى أنه يؤخذ بلا وسط . ومعنى هـذا[3] فى الأعمـال والأفعال أنفسها هو هكذا : إن كان البيت قد كان، فيلزم ضرورة أن يكون قد نُحِتَتْ الحجارة . وقد كان هذا من أجل ماذا ؟ نقول إنه من أجل أنه يلزم أن يكون الأساس قـد كان أولا إن كان البيت قـد كان . و إن كان الأساس فيلزم ضرورةً أن تكون الحجارة قـد كانت أولا[4] ومن الرأس[5]، إن كان البيت مزمعا بأن يكون . كذلك قد تكون الحجارة هى أولا مُزْمِعة بأن تكون . وقد نرى ونتبين فى الأوسط[6] على مثال واحد، وذلك أن الأساس قد يكون مُزْمِعا بأن يكون أولا .

ولما كنا[7] قد نرى فى الأشياء التى تكون، قد يوجد كونٌ ما دوراً، فهذا إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والطرفان يتبع بعضُها بعضا ، وذلك أنه فى هذه يكون العكس بالتساوى . وقد تبين هـذا فى تلك الاول، أعنى أن

---

(١) ش : أى أنه ليس آخر كون الأوّل والعلة الذى وقوعه فى الأزمن الزمان هو ابتـداء كون الأخير والمعلول حتى يكون كلاهما فى آن واحد . لكن أحد كون الأوّل فى آن، وآخر كون المعلول والآخر فى آن آخر؛ فهما آنان (ص : آنين)، و بين كل آنين زمان؛ فلعمرى إنه كما قال : لا يتلو أو يضام أحدهما الآخر . (٢) ش : أى هذه التى مزمعة بأن تكون ينبغى أن تؤخذ المبدأ الذى هو إما مبدأ الكون فالعلة ؛ و إما مبدأ القياس والاتصال الأخير . فالمعلول قد يجب أن يؤخذ أيهما كان، ليس بينه و بين ما قرب منه وسط، و إلا تمادى الأمر إلى ما لا نهاية .

(٣) ش : أى الذى قد ذكره آنفا . (٤) ش : ينتظم معنى ما فى هذا الفصل و يتضح هكذا : إن كان البيت قد كان، فالأساس قد كان؛ و إن كان الأساس قد كان، فالحجارة قد كانت . فإذن أركان البيت قد كانت (ص : كان)؛ فالحجارة قد كانت . (٥) ف : أى كما لزم ذلك فى الزمان الماضى، كذلك يلزمه فى الزمان المستقبل . (٦) ف : بالأوسط .

(٧) ش : المثال : الإنسان، والضحاك، والقابل للعلم .

١٩٦ ا النتائج قد ترجع بالتساوى ؛ فإن معنى الدور هو هذا[١] . فأما فى الفعل والعمل فقد يظهر هــذا هكذا : يقول إنه : إذا كانت الأرض نديّة ، فقد يلزم أن يتولد بخار وهو السحاب . و إذا تولّد هذا أن يتولد المــاء ؛ و إذا تولّد المــاء أن تندى الأرض ؛ وهذا هو الذى كان أوّلا . فإذًا قــد دار دورا ، وذلك أنه عندما يكون الواحد من هذه الأشياء موجودا — أيها كان — يكون الآخر موجودا ؛ وعندما يكون ذلك ، يكون الآخر ؛ وعنــدما يكون هذا ، يكون الأوّل موجودا .

وقد يوجد[٢] بعض الأشياء كونها على طريق[٣] الكلّية[٤] (وذلك أنه دائم وعلى الكل إما أن تكون موجودة هكذا ، و إما أن تتكوّن) ؛ وقــد توجد أشياء ليست دائمــا ، غير أنها فى أكثر الأمر — مثال ذلك : ليس كل ذَكَرٍ من الناس يَنْبُتُ الشعرُ فى ذقنه ، لكن فى الأكثر . فالأوسط لأمثال هذه قــد يلزم أن يكون فى أكثر الأمر[٥] . وذلك أنه إن كانت اَ محمــولة على بَ على طريق الكلية ، وهــذه على حَ على طريق الكلية ، فقــد يلزم أن تكون اَ

(١) ش : أى أنه قــد تبين فى "أنولوطيقا الأولى" أن معنى الدور هو أن نبــين النتيجة بإحدى المقدّمتين وعكس الأخرى ؛ وأنه إنما يتم هذا بأن ترجع النتيجة والمقدّمتان بالتساوى .

(٢) ش : قد أخذ فى أن يتكلم فى اختلاف الأشــياء المتكوّنة والموجودة فى أن بعضها هى كائنة وموجودة دائما ؛ وبعضها ليس دائما ، بل فى أكثر الأمر . وهذا المعنى يجب أن يكون تاليا (ص : تال) لمــا قدّمــه ، وذلك أن فى الأشــياء التى تكون على أكثر الأمر ليس الأخير تابعا للأوّل لامحالة .

(٣) ش : هذا هو المحمول الذى يحمل على الموضوع على الكل دائما وبذاته .

(٤) ف : أى دائمة .

(٥) ش : قد أخذ أن يبين أن الأوسط لمثل هــذه الكائنة على أكثر الأمر هو أيضا على أكثر الأمر ببرهان الخلف : بأن يضع بأنه ليس على أكثر الأمر .

محمولة على حـ دائما وعلى الكل، إذ كان هذا هو القول على طريق الكلى، وهو أن يكون على الكل ودائما؛ لكن قد وَضَعَ أنه فى أكثر الأمر. فقد يلزم إذن أن يكون الأوسط — وهو الذى عليه بـ — فى أكثر الأمر. فتكون إذًا المبادئ غير ذوات أوساط للأشياء التى فى أكثر الأمر: جميع الأشياء التى هى فى أكثر الأمر إما موجودة هكذا، وإما متكوّنة.

١٣

<حد الجوهر بطريق التركيب — استعمال القسمة>

أما كيف يُوَفَّى معنى(١) ماهو، وعلى أى نحو يوجد له برهان أو حَدٌّ، أو ليس يوجد له؟ — فذلك قد قلناه فيما تقدّم. فَلْنَقُلِ الآن كيف يجب أن نتصيّد(٢) الأشياء المحمولة من طريق ماهو. فنقول: إن الأشياء الموجودة دائما لكل واحد منها ما يَفْضُل عليه وهى أكثر منه، غير أنها لاتخرج عن جنسه (وأعنى بقولى «إنها تَفْضُلُ عليه وهى أكثر منه» جميعَ الأشياء الموجودة لكل واحدٍ من الأشياء على الكل، وهى موجودة أيضا لآخر غيره). مثال ذلك: قد يوجد شيء موجود لكل ثلاثية، إلا أنه موجود أيضا لما ليس هو ثلاثية (بمنزلة معنى الموجود فإنه قد يوجد للثلاثية، إلا أنه قد يوجد أيضا لما ليس هو عددا)، ومعنى الفرد أيضا موجود لكل ثلاثية، ووجوده أكثر (وذلك أنه موجود للخماسية [٢٣٤ ا] أيضا)، غير أنه ليس يخرج عن جنسها. فإن الخماسية هى عدد، وليس يخرج معنى

(١) ف: الحدود. (٢) ف: نلتقط.

الفرد عن العدد . فينبغى أن نتخير أمثال هــذه إلى أن ننتهى فى تخيّرها إلى مقدار ما يكون كل واحد منها وجوده أكثر وتكون جميعها ليست(١) بأكثر . وذلك أن هذا قد يلزم ضرورةً أن يكون جوهرَ الأمر — مثال ذلك معنى العدد، ومعنى الفرد . ومعنى الأوّل على ضربى الأوّل موجودٌ لكل ثلاثية . وأعنى بضربى الأوّل أنه لايعده عدد ، وأنه ليس هو مركبًا من الأعداد . فالثلاثية إذًا هى هــذا الشىء : أعنى عددا فردا أوّل، وبهذه الحال أوّل . وذلك أن كل واحد من ذينك المعنيين موجد(٢) لجميع الأفراد ، وهــذا الأخير(٣)
٩٦ ب موجود للثنائية أيضا . فأما جميعها(٤) فليست موجودة ولا لواحد(٥) .

فإن كان قد علم مما أتينا به فوق أن الأشياء المحمولة من طريق ماهو ، هى ضروريةٌ ، وكانت الضرورية هى كلية ، وكانت الأشياء المقتضبة(٦) بهــذه الحال هى موجودة للثلاثية بشىء آخر من طريق ماهو ، فمن الاضطرار أن تكون الثلاثية هى هذه . — فأما(٧) أنها جوهر(٨) فمعلوم من هــذا المعنى، وهو أنه

---

(١) ص : ليس . (٢) ص : موجدان . (٣) ش : أى قولنا الأوّل على ضربى الأوّل ، فإن الاثنين لايعدّه عدد ، وليس هو مركبا من الأعداد .

(٤) ش : هذه الجملة القائلة إن الثلاثة هى عدد فرد أوّل على ضربى الأوّل .

(٥) ف : أى لشىء من الأعداد سوى الثلاثة .

(٦) ش : المقتضبة أى المأخوذة فى حد الثلاثة بهذه الحال . أى : إن كان كل واحد منها موجودا (ص : موجود) لثلاثة على الكل وبذاته ودائما ، إلا أن كل واحد من الجملة موجود للثلاثة ولشىء آخر . وأما الجملة فإنها موجودة للثلاثة فقط .

(٧) ش : يريد أن يوضح بهذا الكلام أن الحدّ الذى أورده للثلاثة هو حدٌّ لها .

(٨) ش : أى أن جوهر الثلاثة هو هذا الذى قد ذكرناه .

قد يلزم ضرورةً إن لم تكن هذه معنى الوجود للثلاثية ، فتكون لجنس ما : إما مسمًّى[١]، وإما غير مسمًّى[٢] . فيكون إذًا موجودا لأكثر من الثلاثيـة : فليوضح أن الجنس هو هذا ، أعنى أنه موجود بالقوّة[٣] لأكثر ؛ فإن كان هذا[٤] ليس موجودًا ولا لشىء آخر إلا للثلاثيات غير المتجزئة ، فقد يكون هذا هو معنى الوجود للثلاثية . وذلك أنَّا[٥] نضع أيضا أن جوهر كل واحد هو المقولة الأخيرة[٦] التى بعـد غير المتجزئة التى هى بهـذه [٢٣٤ ب] الحال . وكذلك إذًا تكون الأشياء التى تبين من أمرها أنها هكذا لشىء آخر — أىّ شىء كان — هى الوجود له وما هو[٧] .

وقد ينبغى، متى قصد الإنسان إلى تحديد جملةٍ ماوكلٍّ، أن يقسّم الجنس إلى غير المتجزئة الأول بالنوع[٨] — مثـال ذلك أن يقسم العدد إلى الثلاثيـة والثنائية ؛ ثم يلتمس أن يأخذ حدود هذين ونظائرهما[٩] — مثال ذلك[١٠] حدّ الخط

(١) ش : أى مثل الشكل الذى هو جنس وله اسم .

(٢) ش : أى مثـل جنس الضعف الذى يوصف بأنه كثير الأضعاف ، فإن هـذا إنما يوصف بالقول .

(٣) ش : مرايا (اسم أحد المترجمين) : أى بالطبع وطبيعى .

(٤) ش : أى حد الثلاثية الذى أورده .

(٥) ش : أى نسلم فى هذا الموضع .

(٦) ف : أى نوع الأنواع مثـلاً .

(٧) ش : فى تصيد الحدود لما هو جنس ونوع .

(٨) ش : يعنى أن أنواع الأنواع لا يتجزأ كل واحدٍ منها إلى أنواع .

(٩) ش : أى إذا ردّنا بأن يتصيد حدّ جنس آخر ليس هو واحدًا فى العدد .

(١٠) ش : أى إذا أردنا أن نستخرج حدّ الخط الكلى الذى هو جنس للخط المستقيم والمستدير .

المستقيم، وحدّ الدائرة، وحدّ الزاوية القائمة[1] . ثم بعد ذلك إذا ما أخذ أيما هو جنسه — مثال ذلك : أترى هو من الكميات أو من الكيفيات ؟ فلننظر إلى لوازمه الخاصّية بتلك الأمور العامّية أوّلا . وذلك أن التى هى لازمة للأشياء[2] المركبة من غير المتجزئة تكون معلومة من الحدود[3] مِنْ قِبَل أن الحدّ والبسيط هو مبدأ الكلّ[4] ؛ والأشياء اللازمة إنما هى موجودة بذاتها للبسائط[5] وحدها فقط ، وأما وجودها لتلك الأُخر[6] فإنما هو من أجل[7] هذه .

وأما القسمة بالفصول فقد يُنْتَفَع بها فى الإمعان[8] على هذا النحو[9] . وأما كيف يبينون، فقد قيل فيما تقدّم[10] . وقد تكون نافعة بهذا الوجه فقط : أعنى فى أن تقاس على ما هو . على أنه قد[11] يظنّ أن ليس هذا شيئا غير الاقتضاب دَفْعةً ، كما أنه لو كان الإنسان يقتضب من أوّل وهلة من غير قسمة .

---

(١) ف : أى إذا أردنا أن نستخرج حدا لزاوية الكلية .

(٢) ش : يريد بالأشياء اللازمة الأشياء التى منها تتقوّم الأجناس ؛ ويريد بالأشياء المركبة من غير المتجزئة أنواعَ الأنواع . فكأنه يقول : الأشياء التى هى غير متجزئة بالنوع < هى > المركبة . (٣) ف : أى من حدود أنواع الأنواع . (٤) ف : أى هو مبدأ للأنواع . (٥) ش : يريد الأجناس ؛ وإنما سماها بسائط بإضافتها إلى الأنواع .

(٦) ف : أى الأنواعَ والأشخاص . (٧) ف : أى بسبب .

(٨) ش : أى عندما يمعن المقسم ويحط من الجنس العالى إلى الجنس القريب من المحدود ويقسمه بالفصول الذاتية . (٩) ف : أى النحو الذى نصفه .

(١٠) ف : أى فى « أنالوطيقا الأولى » . — يشير إلى ماسبق م٢ ف٥ ٩١ ب ١٢ وما يليه ؛ وإلى "أنالوطيقا الأولى" م ١ ف ٣١، ص ٤٦ أ س ٣١ ، حيث ينقد أرسطو القسمة الثنائية الأفلاطونية . (١١) ف : أى ظاهر .

وفى أنه أيمـا ينبغى[١] أن يحمل أوّلا ، وأيما أخيرا من الأشياء المحمولة — خلافٌ وفرق . مثال ذلك بين أن يقـال : حيوان آنِس ذو رجلين ، وأن يقال : ذو رجلين حيوان آنِس[٢] — فرق . وذلك أنه إن كان الكل[٣] هو من شيئين[٤] ، وكان معنى الحيوان الآنِس واحدا[٥] ، وأيضا من هـذا ومن الفصل[٦] الإنسان[٢٣٥ ا] أو أى شىء كان إذا صار واحدًا ، فقد يلزم ضرورة أن يكون عنـدما ينقسم يصادر[٧] . — وأيضا فى ألا ينزل ولا ينقص ولا واحد من طـريق ما هو ، فهكذا[٨] فقط يمكن . وذلك أنه إذا ما أخذ الجنس الأوّل فإن هو اقتضب بعض الأشياء من الأشـياء التى عن القسمة السـفلى فإنه

---

(١) ش : أى أيما من الفصول ينبغى أن نضعه أوّلا بعد الجنس ، وأيما ثانيا .

(٢) ش : إنمـا ينبغى أن يورد الأعمّ فالأعم ، ولا يورد الأخص والأعم بعده . لأنه إذا أورد الأعمّ بعد الأخص لم يفصله من شىء ؛ و إذا أورد الأخص بعد الأعم فصله مما هو مشارك له فى العامّ . فإذا أورد الحيوان بعد ذى الرجلين لم يفصل ذى الرجلين من شىء يشاركه .

(٣) ف : أى جملة الحدّ و جملة المحدود .

(٤) ش : أى من الجنس ومن الفصل الأخير الذى إذا أضيف إلى ما قبله صار مساو يا للانسان .

(٥) ف : أى يؤخذ على أنه جنس .

(٦) ف : أى من الفصل الأخير .

(٧) ف : يسأل .

(٨) ش : أى إنمـا لا يتم له ألا ينقص ولا يترك شيئا من الفصول التى منهـا ومن الجنس يلتئم الحـد بهذا الفعل فقط بأن يأخذ الفصل الأوّل — وهو الأعم والقريب من الجنس — ثم يتدرّج فى ذلك على الترتيب . ولمـا خبر بهذا ، أى بالعلة فى أنه إن يخطىء هذا الفعل ولم يمتثله ، لم يلتئم له ما يقصد إليه ، فقال : وذلك أنه وما يتلوه .

لا يقــع الكل(١) فى هــذه — مثال ذلك : ليس كل حيــوان إما أن يكون متصل الأجنحة(٢) أو متفرق الأجنحة(٣) ، لكن كل(٤) حيوان طائر ، وذلك أن هذا
١٩٧ أ الفصل إنمــا هو لهذا . وأما فصل الجنس الأول(٥) فهو الذى يقع للجنس كله . وكذلك فصل كل أحد من تلك الأُخر(٧)(٦) ، وفصول الأجناس التى من خارج(٨) والتى تحتها(٩) — مثال ذلك : فصول(١٠) الطائر: ما كل طائر له ، وفصول(١١) السمك : ما كُلُّ سمكٍ له . فإنك إذا سلكت(١٢) هــذا المسلك، فلك أن تعــلم أنك لم تُبْقِ ولم تَنْقُصْ شيئا . وأما على جهة أخرى فقــد يلزم أن ينزل ويَنْقُصَ وألا يعلم .

---

(١) ش : يعنى أنه لا يقع الجنس بأسره فى الفصول المأخوذة عن القسمة الثانية وهى السفلى . ولما قال هذا أخذ يوضحه بالمثال فقال : مثال ذلك ... (٢) ف : ملتئم .

(٣) تآكلت حروفها . (٤) ش : أى لكن ما ذكره لكل حيوان طائر .

(٥) ش : أى الأعم والقريب من الجنس .

(٦) ف : أى الأول . (٧) ف : أى الأجناس الأخر .

(٨) ش : أى وكذلك فصول الأجناس الخارجة عما ذكر .

(٩) ش : أى وكذلك الفصول الأول ، التى هى لأجناس تحت أجناس هى أعلى منها ، هى الفصول التى تقع لذلك الجنس الذى هو أسفل . ولما قال هذا أوضحه بالمثال .

(١٠) ش : أى فصول الطائر الأُوَل تلزم كل طائر .

(١١) ش : أى والفصول الأول للسمك هى التى تلزم كل سمك .

(١٢) ش : أى إذا سلكت هذه الطريق ، بأن تقسم الجنس بالفصول الأول وتقسمه إلى جميع أقسامه التى لا يخرج من شىء منها ، فاعلم أنك لم تنقص بالعرض ، أى لم تنزل بعض الأقسام ، ولم تقسم بالفصول السفلى .

وليس تدعو الحاجة (١) بوجه من الوجوه المقسم والمحدّد إلى أن يعلم جميع الموجودات . هذا على أنه قد يقول بعضُ الناس إنه غير ممكن أن يعلم الفصل الذى لكل واحد إن لم يعلم كل واحد ، وأنه من غير العلم بالفصول لا سبيل إلى أن يعلم كل واحد . وذلك أن ما ليس هو مخالفا له هو واحد عند هذا ، وما بينه و بينه خلاف (٢) هو آخر غير هذا . فنقول : أما أوّلا فهذا كذب ، وذلك (٣) أنه ليس هو لكل فصل آخر مخالفا ، إذ كان قد توجد فصول كثيرة لأشياء هى واحدة بأعيانها فى النوع ، لكن ليس فى الجوهر (٤) ولا بالذات . وأما بعد (٥) ، فإنه عندما يأخذ (٦) فى الفصول المتقابلات وأن الكل يقع هاهنا أو هاهنا ، و يأخذ أن المطلوب فى واحدٍ من كليهما (٧) [٢٣٥ ب] و يكون عالما بهذا (٨) . ولا فرق فى أن يعلم أو لا يعلم الأشياء التى تحمل عليها فصولُ أشياءَ أُخَر . وذلك أنه من البيّن الظاهر أنه إن كان عندما يأخذ هذا المأخذ يصير إلى الأشياء التى ليس يوجد فيها أيضا فصلٌ ، قد يكون مقتنيًا لقول الجوهر .

---

(١) ش : هدا سب ... أنه ليس يمكن المقسم أن يحد إلا بعد أن يعلم جميع الفصول التى تفصل بين الحدود والموجودات بأن يعلم كل الموجودات . (٢) تآكلت حروفها .

(٣) ش : أى والسبب فى ذلك هو أنه ليس إذا خالف أمر ما أمرا بشىء ما يجب أن يكونا مختلفين بالنوع . (٤) ف : بالجوهر . (٥) ش : هذا حل قول المتشكك ، وذلك أنه إذا قسم العام بقسمين جميعه ... وجعل المحدود تحت أحدهما ، فقد فصله بهذا من جميع الأشياء التى تحت الفصل الآخر ، فاستغنى بذلك عن معرفة الفصول التى بين الأشياء التى تحت ذلك الفصل .

(٦) ف : أى المقَسّم . (٧) ف بالأحمر : أى فى بعض تلك الفصول المتقابلة .

(٨) ش : أى يكون عالما تحت أى الفصول يوجد المطلوب الذى يقصد إلى تحديده .

فأما القول بأنه يقع الكل فى القسمة إن كانت الفصول المتقابلة من التى ليس فيها متوسط ، فليس هو مصادرة ، وذلك أنه قد يلزم ضرورةً أن يكون موجودا فى أحدها إن كان فصلا لذاك .

فأما فى إثبات الحدّ بالقسمة فقد يجب أن ينحو نحو هذه الثلاثة ، وهى أن تؤخذ الأشياء المحمولة من طريق ماهو وأن يرتب فى هذه أيما هو الأول والثانى وأن جميعها هى هذه . — فالأُولى من هذه مِنْ[1] قِبَلِ أنه قد يمكن كما يقاس فى العرض أنه موجود أو أن يثبت الجنس . — وأما الترتيب على ما ينبغى فقد يكون إن أخذ الأول . وهذا يكون إن اقتضب ما هو لازم لجميعها . وأما لهذا فليس كلها[2] ، وذلك أنه قد يوجد من الاضطرار شيء مثل هذا . فإذا أخذ هذا فبالأشياء التى تحت ، يكون هذا النحو بعينه[3] . وذلك أنه يكون الثانى الأمر الذى هو للأشياء الأخر الباقية أولا ، والثالث هو الذى للأشياء التى تتبع . وذلك أنه إذا ارتفع ذلك الذى فوق ، فالأمر الذى يتلوه يكون أولا للباقية ، وكذلك فى تلك الأُخَر الباقية . — فأما أن جميعها هى هـذه فيتبين[4] من أخذ الشيء الأول من القسمة[5] ، وأن[6] الكل إما أن يكون حيوانا فلانيا أو حيوانا فلانيا

(١) ش : لما كانت الأشياء العامية الموجودة فى أنواع أكثر من واحد قد يكون منها جنس ومنها عرض ، كذلك احتيج أن يميز بين الجنس منها و بين العرض ، إذ كان هو القول بما هو دون العرض ، لذلك وصى بهذا . و إنما قال فى العرض إنه يقاس ، وفى الجنس إنه يثبت ، من قبل أن العرض طبيعته غريبة من طبيعة المعروض ، ولذلك إنما يوجب بقياس ، وأما الجنس فلأنه ذات للنوع فإنه يوجب آكد من العلم بالقياس .

(٢) ف بالأحمر : أى لا تلزمه جميع الفصول المقوّمة لأنواعه المختلفة .

(٣) تآكلت حروفها . (٤) ص : يتبيّن .

(٥) ف : بالقسمة من أن (٦) ف بالأحمر : أى للجنس .

< آخر > ، والحيوان الفلانى موجود (١) ؛ وأن الفصل أيضا هو لهذا (٢) كله ، وأنه ليس يوجد لذلك الآخر فصل (٣) ، أو أنه أيضا مع الفصل الأخير لا فرق بينه وبين [٢٣٦ ا] جملة الكل (٤) فى النوع . وذلك أنه ظاهر أنه لم يرد فيوضع شىء فصل ، إذ كانت كلها مأخوذة من طريق ماهو ولم ينقص ويحلل لشىء من هذه ولا واحد . وذلك (٥) أنه إما أن يكون جنس ، وإما أن يكون فصل . فالجنس هو الأول ، وهو المأخوذ مع الفصول معا ، والفصول هى جميعا لازمة ، فلا يكون حينئذ شىء هو أَشَدُّ (٦) تأخرا ؛ وإلا فقد كان يكون شىء آخر مخالفاً بالنوع . وهذا قد قيل إنه غير مخالف . ٩٧ ب

وقد يجب (٧) أن يكون طلبك عندما تتأمل المشابهة غير المختلفة ، أما أولا : فما الشىء الذى هو موجودٌ لجميعها واحدًا بعينه (٨) ؟ ثم تطلب من الرأس فى الأشياء الأُخر التى هى ، وتلك فى جنس (٩) واحد بعينه (١٠) ، وتلك هى بعضها عند بعض واحدة بعينها فى النوع (١١) وهى أشياء أخر غير تلك (١٢) . فإذا أخذ فى هذه ماهو موجود فى جميعها

(١) ش : أى موجود للذى يقصد إلى تحديده . (٢) ف : أى للجنس .

(٣) ش : أى أنك إذا بلغت إلى الفصل الأخير لا يكون لتلك الجملة فصل .

(٤) ش : أى ما يدل عليه الجنس مع الفصول المقومة بالحدود لا فرق بينه وبين الكل وهو المحدود فى النوع ؛ أى ليس هما نوعين مختلفين ، بل هما نوع واحد بعينه .

(٥) ش : أى إن كان قد نقص شيئا فإن المنقوص إما أن يكون جنسا (ص : جنس) وإما أن يكون فصلا (ص : فصل) . (٦) ف : أى تصل .

(٧) ش : يعنى أنك إذا وجدت أشياء تنعت بما تكون به متشابهة ، أول ما تطلب من أمرها : ما هو ذلك الشىء الذى يوجد لجميعها : هل هو واحد بعينه فى المعنى ، أو اسم مشترك ؟

(٨) ف بالأحمر : إحدى جماعتين . (٩) ف بالأحمر : أى الجماعة الأخرى .

(١٠) ف بالأحمر : أى الواحد المشترك .

(١١) ف : أى فى كبر النفس مثلا . (١٢) ف بالأحمر : أى الجماعة الأخرى .

واحدا بعينه، وفى أشياء أُخَر على هذا المثال، فقد ينبغى أن يبحث من الرأس فى الأشـياء المأخوذة إن كان واحدا بعينه[١]، ويكون البحث إلى أن ينتهى إلى قول واحد[٢]، وذلك أن هـذا هو حدّ الأمر. فإن كنت إذا سلكت لا تصير إلى واحد، لكن إلى اثنين أو إلى ثلاثة، فمن البيّن أنه لا يمكن أن يكون المطلوب واحدًا، لكن أكثر من واحد. وأعنى بهذا ما أنا واصفه:

وهو أنه إن كان طلبنا ما هو كِبَر النفس فقـد يجب أن نتأمل وننظر فى الأنواع التى هى كبيرة الأنفس التى نحن عارفون بهـا: ما المعنى الواحد الموجود لكلها من طريق ما هى بهذه الصفة — مثال ذلك إن كان ألقيبيادس كبير النفس أو أخيلوس أو آيس[٣]، أن يبحث ما الأمر الموجود الذى هو واحد لجميعهم، فهم أنهم لم يحتملوا الضيم إذ كان واحد منهم حارب، والآخر حَقِد، والآخر قتل نفسه. ثم يُبين هذا من الرأس فى قومٍ اخر — مثال [٢٣٦ ب] ذلك فى لوساندروس أو فى سقراط، فنجد معناه أنهم لم يتغيروا[٤] عند ما ينجح بختهم أو يُكَدِى. فإذا أخذت هـذين المعنيين فأثبت ما الذى يوجد واحدا بعينه لغير قبـول التأثير من الاتفاق ولفقد الصبر على الامتهان. فإن لم يوجد ولا واحد، فيكون لكبر النفس نوعان[٥] قائمان. وكل حدّ هو أبدا كلى؛ وذلك أن الطبيب ليس يخبر بشفاء هذه العين، لكن للكل، أو عندما يفصل بالنوع.

---

(١) ف بالأحمر: أى كبير النفس. (٢) ف: أى حد واحد.

(٣) القيبيادس = Alcibiades؛ أخيلوس = Achilles؛ آيس = Ajax؛ لوساندروس = Lysander. (٤) ص: يتغيرون. — أكدى الرجل: لم يظفر بحاجته. (٥) ف بالأحمر: أى معنيان لاسم مشترك.

وتحديد[1] الأوحاد أسهل من تحديد الكلى . ولهذا السبب فإنما ينبغى أن ننتقل من الأشياء الجزئية والأوحاد إلى الأشياء الكلية . وذلك[2] أن اشتراك الاسم يضلّل فى الأشياء الكلية أكثر مما يضلل فى الأشياء الغير[3] مختلفة . وكما أن فى البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موجودا ، كذلك يجب أن يكون فى الحدود الظهور[4] أيضا . وهذا يكون متى حدّد فى واحدٍ واحدٍ من الأجناس بالأشـياء التى فى الجزئية التى خبر بها (مثال ذلك[5] أن يرى لا لكلٍ شبيها[6]، لكن للذى فى الألوان أو فى الشكل، وللحاد الذى فى الصوت)، وبهذا المأخذ يسلك إلى العام من حيث يحترس ألا يتلقانا اشتراك الاسم فنقع فيه .

فإن لم يجب أن يستعمل الاستعارة والتشبيه عند المناظرة والكلام، فمن البيّن أنه ليس يجب[7] أن يستعمل فى التحديد لا استعارة الأسماء والتشبيه،

---

(١) شـ : أبو بشر : يعنى أن تحديد أنواع الأنواع لما كانت إنما يؤخذ فى واحد واحد من قرب ، يعنى من الأشخاص والأوحاد ، صار تحديدها أسهل من تحديد الجنس الذى عُبِّر عنه بالكلى .

(٢) شـ : أى أن البحث فى هل الجنس اسم مشترك أو طبيعة ، هو أصعب من البحث عن هذا المعنى : أنواع الأنواع ، التى سماها غير مختلفة .

(٣) شـ : يريد أنواع الأنواع ؛ وإنما سماها غير مختلفة لأنها لا تختلف فى الجنس .

(٤) ف : الوضوح .

(٥) شـ : أى المثال على أنه إنما ينبغى أن يبتدئ من حدود أنواع الأنواع ، ثم ينتقل إلى استخراج حد الكلى ، وهو جنس .

(٦) صـ : شبيه . شـ : قد أعطى أرسطوطالس فى كتاب "المقولات" أن الخاصة الحقيقية للكيفية هى أن بها يقال فى الشىء إنه شبيه أو غير شبيه . وإذا تأمل معنى الشبيه فى واحد واحد من أنواع الكيفية لم يوجد معنى واحد . وذلك أن معنى الشبيه فى الشكل غير معناه فى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، وبالجملة فى واحد واحد من الثلاثة الأنواع الباقية ، فلذلك يضطر أن ينظر فى أى شىء تتفق هذه الأربعة الأنواع من معنى الشبيه ، فيجد ذلك إنما هو فى نسبة كل واحد منها إلى ما ينعت به .

(٧) ف : ينبغى .

ولا أيضا ينبغى أن يستعمل فيها جميع الأشياء التى تقال على طريق الاستعارة والتشبيه . وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يستعمل الاستعارة والتشبيه فى باب المناظرة .

١٤
< تحـــديد الأجنـاس >

وقد يجب فى الإخبار عن المسائل والمطالب[(١)] أن يكون عندنا[(٢)] أمر التشريح[(٣)] والقسمة ونجرى فيها هذا المجرى ؛ وهو أن نضع الجنس العام لجميعها — مثال
١٩٨ < ذلك > إن كانت الأشياء [٢٣٧ ا] التى النظر فيها حيوانات ، فقد يجب أن ننظر أى الأشياء موجودة لجميع الحيوانات . فإذا أُخِذَت هذه ننظر من الرأس : أى الأشياء هى اللازمة للأول كله من الباقية — مثال ذلك إن كان هذا طيرا فيجب أن نطلب الأشياء التى هى لازمة لجميع الطير . وهكذا دائما نأخذ الأقرب حدّا ، فإنه من البيّن أن يحصل لنا حينئذ أنا نخبر لأى سبب توجد الأشياء اللازمة للأمور التى تحت ذلك العام — مثال ذلك لأى سبب يوجد للإنسان أو الفرس[(٤)] . فليكن الحيوان الذى عليه ا َ ، ولتكن ب َ الأشياء[(٥)] اللازمة لجميع الحيوان ، وليكن الذى عليه ح َ الحيوانات الجزئيـــة . فهو بيّن إذًا لم يوجد د َ لـ[(٦)] ح َ ، فإنها توجد من أجل ا َ ، وكذلك لتلك الأشياء الأخر .

---

(١) ف بالأحمر : أى المسائل التى يطالب فيها بالسبب الموجب لوجود معنى ما الموضوع .
(٢) ف بالأحمر : أى نكون عارفين .   (٣) ف بالأحمر : أى تشريح الحيوانات .
(٤) ف بالأحمر : أى لأى سبب يوجد للانسان أو الفرس أن كل واحد منها حساس .
(٥) ف : أى الحساس .   (٦) ف بالأحمر : أى لأجلها .

وهذا القول بعينه فى الأشياء المرتّبة يجب دائما . أما الآن فإنما مخاطبتنا وكلامنا بحسب الأشياء العاميّة التى تأدت إلينا . وقد يجب[1] أن نبحث لا فى هذه فقط ، لكن وإن كان شىء آخر يظهر أنه موجود عام بأن نأخذ هذا والأشياء التى يتبعها هـذا[2] والأشياء التى هى لازمة لهـذا[3] — مثال ذلك أن الأشياء اللازمة للحيوانات ذوات القرون هى أن لها كَرِشًا وأنه ليس لها الأسنان العليا[4] . ثم نأخذ من الرأس لأى الأشياء تلزم القرون . وذلك أنه بيِّنٌ لأى سبب وجد لتلك الأمرُ الموصوف ، فإنه إنما يوجد لها من أجل أن لها قرونًا.

وأيضا قد يوجد نحوٌ آخر من التخير والالتقاط ، وهو ما يقال على طريق التناسب . وذلك أنه إن لم يوجد سبيلٌ إلى أخذ شىء واحد بعينه مما يجب أن نسميه صَدَفَةً وشوكاً وعظماً ، غير أنه قد يكون عندنا الأشياءُ اللازمة لهذه أيضا ، كأن الشىء الذى هو مثل هذا هو طبيعة واحدة .

١٥

< اتحاد الأوسط فى مسائل عديدة >

وقد تكون المسائل واحدة بأعيانها [٢٣٧ ب] : أما بعضها فبأن يؤخذ لها أوسط واحدٌ بعينه مثال ذلك لجميعها الرجوع على طريق التقابل . — وبعض

(١) ش : أبو بشر : قد أخذ فى أن يخبر بالسبب الموجب لوجود المعنى لشىء شىء من الموضوعات له مما ليس السبب فى وجوده له جنسه ، ولكن تأثير ما وعرض ضرورى لازم لكل ما يوجد له ذلك المعنى ، فيحصل السبب فيه هذا اللازم ، فقال ...

(٢) ف : أى الأشياء الجزئية التى يوجد هذا بوجودها .

(٣) ف : أى للأمر العام . (٤) تحتها : من فوق .

هذه هى واحدة بعينها فى الجنس ، وهى جميع الأشياء التى توجد لها فصول من طريق أنهـا لأشياء أخر أو على جهات مختلفة[1] ، مثال ذلك : لم يحدث الصدى؟ ولأى السبب يرى فيها ؟ ولأى سبب تكون فى السحاب قوس؟ وذلك أن جميع هــذه هى مسئلة واحدة بعينها فى الجنس ، إذ كان جميعها إنما هى الانعطاف والانكسار[2] أو هى فى النوع مختلفة .

وبعض المسائل قد يختلف مِنْ قِبَلِ أنه يوجد فيها أوسط تحت أوسط — مثال ذلك : لمِ صار النيل يكون جريه عند المحاق أكثر[3] ؟ — لأن الشهر عند المحاق أدخل فى باب الشتاء . ولِمَ صار أدخلَ فى باب الشتاء؟ — لأن القمر ينقص نوره . فأما هذه فحالها بعضها عند بعض هذه الحالَ .

١٦

< الصلة بين العلة والمعلول >

وأما[4] فى العلة[5] ، والشىء الذى العلة علته[6] ، والشىء الذى العلة له[7] ، فقد يتشكك الإنسان فيقول : أترى متى وجد المعلول[8] فالعلة أيضا موجودة —

(١) ف : أى : أو يوجد الأوسط لها على جهات مختلفة .

(٢) ف : الانعكاس . (٣) ف : أشد .

(٤) ش : أبو بشر : قد أخذ [أن] ينظر فى العلة وهى الحدّ الأوسط ، وفى الشىء الذى العلة علته وهى والحــدّ الأكبر ، وهو المحمول فى نتيجة البرهان وهو المعــلوم ، وفى الشىء الذى العــلة علة فى وجود المعلول له ، وهو الأمر الموضوع فى نتيجة البرهان وهو الحد الأصــغر — كيف حال بعضها عند بعض فى باب الوجود والفقد ، وهل العلة والمعــلول موجودان معــا ، أم قد يوجد المعلول ولا توجد العلة ؟ كذلك ينظر فى أمر الموضوع ويبحث من أمر هذه الثلاثة : هل هى منعكسة بالتساوى حتى إنه إذا وُجد أحدهما وُجد الباقى ، أو ليس الأمر كذلك ؟

(٥) ف : أى الأوسط . (٦) ف : أى الحد الأخير (= الأكبر) .

(٧) ف : أى لحد الأصغر . (٨) ف : أى الحد الأكبر .

مثل أنه إن كان ينثر ورقة أو ينكسف، فقد توجد ليت شعرى علة الكسوف أو علة انتثار الورق — مثال ذلك إن كانت هذه العلة هى أن يكون ورقه عريضا، وكانت علة الكسوف هى أن الأرض فى الوسط . — فإنه إن لم ٩٨ب
يوجد، فَقَدْ تكون علتها شيئا آخر؛ وإن كانت العلة والمعلول موجودين معا، مثل أنه إن كانت الأرض فى الوسط فهو منكسف، أو إن كان ورقه عريضا فينثر ورقه — فإنه إن كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة[1] معا، ويوجد[2] السبيل إلى أن يتبيّن بعضها من بعض . فليكن انتثار الورق الذى عليه اَ ؛ وليكن عريض الورق الذى عليه بَ ؛ وليكن الكروم الذى عليه حَ . فإن كانت اَ موجودة لـ بَ (إذ كان كل عريض الورق ينثر ورقه) وبَ موجودة لـ حَ (إذ [٢٣٨ ا] كان كل كرم عريض الورق) ؛ فـ اَ موجودة لـ حَ ؛ ويكون كل كرم ينثر ورقه . والعلة التى هى الأوسط هى بَ ، وهو أن الكرم عريض الورق . وقد يبين أن الكرم[3] عريض الورق بأنه ينثر ورقه . فليكن دَ عريض الورق ؛ ولتكن هـَ انتثار الورق ، والكرم الذى عليه دَ ؛ فـ هـَ موجودة لـ زَ ؛ وذلك أن كل كرم ينثر ورقه، ودَ موجودة

(١) ف : أى العلة والمعلول .

(٢) شـ : القياس هو هـذا : كل كرمٍ عريضُ الورق ؛ وكل عريض الورق ينثر ورقه ؛ فالنتيجة عن ذلك أن : كل كرم ينثر ورقه .

(٣) شـ : القياس فى ذلك هو هنا : كل كرم ينتثر ورقه ؛ وكل ما ينتثر ورقه هـو عريض الورق ؛ فكل كرم إذن عريض الورق .

لـ هـ ، إذْ كان كل ما ينثر ورقه عريض الورق ؛ والعلة هى هـ َ، وهى أن ينثر ورقه . — فإن لم يمكن أن تكونا علتين بعضهما لبعض (إذ كانت العلة أقدم مما هى علته [(١)] ، وكان وجود الأرض فى الوسط هى العلة فى أن تنكسف ، ولم يكن الكسوف العلة فى وجود الأرض فى الوسط) ، فإن كان البرهان الكائن بالعلة هو برهانا [(٢)] على « لِمَ هو » ، وأما ما لم يكن بالعلة فهو برهان على « أنّه » ، فإنه إذا عُلم [(٣)] أنها فى الوسط فقد علم أنّها ولم يعلم لِمَ هى . فأما أن ليس كسوفه علة وجود الأرض فى الوسط ، بل وجود الأرض فى الوسط هى العلة فى الكسوف ، فذلك بيّن ظاهر ، إذ كان وجود الأرض فى الوسط مأخوذا [(٤)] فى قول [(٥)] الكسوف . فهو إذاً بَيّن أن بهذا يعلم ذاك ، لا هذا بذاك .

أَوَ يمكن أن يكون الشيء واحدا بعينه < وله > علل كثيرة ؟ وذلك أنه وإن كان قد يحمل شيء واحد بعينه على أشياء كثيرة أولا : فليكن ا َ

(١) شـ : يلزم وضع شيئين أحدهما علة للآخر : أن يكون كل واحد منها متقدما ومتأخرا ، وظاهرا وخفيا .

(٢) شـ : برهان .

(٣) شـ : أى إذا علم أن الأرض موجودة فى الوسط وأن القمر منكسف ، بأن قال إن القمر منكسف إذا كان منكسفا والأرض موجودة فى الوسط بينه وبين الشمس ، فالأرض إذاً موجودة فى الوسط فى هذا الوقت . فإن هذا البرهان هو على أنها موجودة فى الوسط ، لا على لِمَ هى موجودة .

(٤) شـ : لأنا نحد الكسوف بأن نقول : إن كسوف القمر هو إظلامه ، لقيام الأرض فى الوسط بينه وبين الشمس .

(٥) ف : أى حد .

(الحيوان) أنها موجودة أوْ لا (أى بلا توسط) لـ بَ (الناطق) و لـ حَ (غير الناطق) وليكن[1] هذان موجودين لـ دَ (للانسان) و هَ (الغراب) . فـ اَ إذن موجودة لـ دَ هَ . والعلة أما لـ دَ فـ بَ، وأما لـ هَ فـ حَ . فلذلك عندما تكون العلة[2] موجودة قد يلزم أن يكون الأمر[3] موجودا . و إذا كان الأمر موجودا، فليس من الاضطرار أن يكون كل ما هو علة[4] أى شىء[5] كان، لكن أن تكون علة ، غير أنه ليس كُلًّا .

فنقول[6] [٢٣٨ ب] إن المسئلة[7] دائما هى كلية، والعلة هى كلٌّ ما، والأمر الذى العلة علته[8] هو كلى — مثال ذلك أن انتثار الورق هو موجود على الانفراد لكلٍّ ما[9]، و إن كان له أنواع[10] . وهو موجود لهذه على طريق الكلية : إما للنبات[11]، و إما لهذا النبات . فالأوسط إذن والأمر الذى العلة علته[12] فى هذه قد يجب أن يكونا متساويين و ينعكسا بالتساوى — مثال ذلك : لِمَ صار الشجر ينثر ورقه؟ — إن كان ذلك لانعقاد الرطوبة، فقد يجب إن نَثَرَتْ الشجرةُ

---

(١) ص : وليكونا . (٢) ش : أى الحدّ الأوسط .

(٣) ف : الآخر، أى الحد الأكبر . (٤) ف : أى الحدّ الأكبر .

(٥) ف : أى لشىء آخر . (٦) ف : أى فنقول فى جواب ذلك .

(٧) ف : أى المسئلة البرهانية ، أعنى المطلوب البرهانى هو أبدا كلى لأخرى .

(٨) ف : أى الحدّ الأكبر وهو المعلول .

(٩) ف : أى لكل شجر عريض الورق .

(١٠) ف بالأحمر : أى و إن كان الشجر العريض الورق أنواعا .

(١١) ف : أى للشجر . (١٢) ف بالأحمر : أى الحدّ الأكبر .

ورقها أن يوجد انعقاد الرطوبة ؛ و إن وجد الانعقاد لا الكل ما اتفق ، لكن للشجر الذى ينثر ورقه .

١٧

< هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج معلولا واحدا >

١٩٩ ا فليت شعرى[١] : قد يمكن أن تكون لشىء واحدٍ بعينه فى الكل لا علة واحدة بعينها ، لكن علل مختلفة ، أم لا يمكن؟ فنقول فى جواب ذلك إنه إن كان قد تبيّن من أمر العلة أنها بذاتها لا على طريق العلامة و بطريق العرض فذلك مما لا يمكن ، وذلك أن الأوسط هو قول[٢] الطرف؛ و إن لم يكن هكذا فقد يمكن.

ويجوز أن نبحث عن الأمر الذى العلّة علته ، وعن الأمر الذى العلة له على طريق العَرَض؛ وليس يظنّ بهذه أنها مسائل[٣] . و إلّا كان يوجد لها الأوسط على مثال واحدٍ إن كانت متفقة أسماؤها ، فالأوسط لها اسم مشترك ؛ و إن كان على طريق الجنس ، فهو لها على مثال واحد . مثال ذلك : لم صارت إذا بدلت[٤] هى أيضا متناسبة ؟ وذلك أن العلل فى ذلك فى الخطوط والأعداد هى مختلفة وهى واحدة بعينها : وذلك أن بما هى خطوط هى مختلفة.

(١) ش : قد أخذ فى أن يفحص هل إن وجدت العلة — وهى الحد الأوسط ، مثل انعقاد الرطوبة — لا لأى شىء اتفق ، لكن للشجر الذى ينثر ورقه ، هل يمكن أن يوجد للشجر المنتثر الورق لا هذه العلة فقط بل علة أخرى ؟ أم لا يمكن أن يكون غير هذه العلة ، ولا يمكن أن تكون له علل مختلفة غير انعقاد الرطوبة ؟ (٢) ف : حد . (٣) ف : أى ليست مسائل برهانية . (٤) ش : يعنى أنه إذا سئل : لم صارت أربع كميات متناسبة إذا بدلت أيضا تكون أيضا متناسبة ؟ يعنى : ما العلة فى أنها إذا بدلت تكون متناسبة ؟

وأما من طريق ما يتزيّد هذا الضرب من التزيّد فهى على هذا النحو واحدة بعينها فى جميعها .

وأما العلة فى أن يكون اللون يشبه اللون فهى غير العلة فى أن يكون الشكل يشبه الشكل[1] ؛ وذلك أن الشبيه فى هذه هو اسم مشترك . فإن الشبيه أما فى الأشكال [٢٣٩ ا] فلعلةٍ هو أن تكون أضلاع متناسبة وزواياه متساوية ، وأما فى الألوان فبأن يكون الجنس[2] واحدا أو شيئا[3] آخر مثل هذا .

والأشياء التى هى بالتناسب واحدةٌ بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضا على طريق التناسب . فأما فى العلة والأمر الذى العلة علته ، والأمر الذى العلة له هى لازمة بعضها بعضا ، فالحال فيها هذه الحال ، وهى أنّك إن أنت أخذت الشىء الذى العلة علّته فى الجزئية[4] فهو أكثر (مثال ذلك أن تكون زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هى أزيد[5] مما المثلث والمربع) ، فأما إذا أخذت جميعها[6] فهى بالتساوى (وذلك أن جميع الأشياء التى زواياها الأربع

(١) ش : الشبيه فى الشكل هو أن تكون زواياه متساوية وأضلاعه متناسبة . — فهى : ص : هو . (٢) ش : إنما قال : أو شىء واحد لأن الكلام فى هذه (ص : هذا) المعانى إنما هو من صناعة غير هذه . (٣) ص : شىء آخر .

(٤) ش : أى فى الأشياء التى يحصرها الأصغر .

(٥) ش : أى زوايا المثلث الخارجة الثلاث مساوية لأربع قوائم . وليس كل ما زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هو مثلثا ، لأن المربع زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم ؛ وليس هذا المعنى أيضا للمربع وحده . فهو إذن أزيد من المثلث والمربع .

(٦) ش : أى إذا أخذت جملة المربع والمثلث كان هذا مساويا ؛ فإن جملة المثلث والمربع زواياهما مساوية لأربع قوائم . وكل الذى زواياه مساوية لأربع زوايا قائمة هو جملة المثلث والمربع .

الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد(١) . والأوسط الأوّل هو قول الطرف الأوّل ، مِنْ قِبَلِ أن جميع العلوم إنما تكون بالحدود — مثال ذلك انتثار الورق هو لازم للكرم ويَفْضُل عليه وهو أيضا لازم للبنية ويَفْضل عليها، لكن ليس يَفْضُلُ على جميعها ، لكنه مساوٍ لها إن أخذ الإنسان أن الأوسط الأوّل هو قول: انتثار الورق . وذلك أنه يكون الأوسط الأوّل(٢) الذى على أحدها جميعا . وأيضا الأوسط لهذا انعقاد الرطوبة أو شيء آخر من أشياء هذه . ما هو انتثار الورق ؟ — هو انعقاد اللبن المتصل بالبذر.

وأما فى الأشكال فهكذا تكون التوفية للذين يطلبون اتصال(٣) العلة والأمر، أى ما العلة علته . فلتكن اَ (أى الحيوان) موجودة لكل بَ (الحساس) . ولتكن بَ لكل واحد من دَ (المتحرك بإرادة)(٤) وتفضُل علته فـ اَ لـ بَ(٥) تكون كلية لـ دَ (وذلك أنى إنما أسمّى كليا لما لم يرجع بالتساوى ، وأما الكلى

---

(١) ش : أى مساوٍ لهذه الجملة وللحد الأكبر .

(٢) ش : أبو بشر : قوله الأوسط الأوّل يوجب أوسط أخيرا (ص : أخير) بالحقيقة هو كذلك ، لأنّا إذا أخذ[نا] من جملة الحد الأصغر نوعًا جزئيًا (ص : نوع جزئى) يجب أن تكون أربعة حدود : النوع الجزئى ، والجملة الحاصرة لكل واحدٍ من الأنواع الجزئية ، والأوسط ، والحد الأكبر . وهذه ، على طريق المثال ، : الكرم ، وجملة الكرم مع غيره ، والمنعقد الرطوبة ، والمنتثر الورق . بجملة الكرم مع غيره ، والمنعقد الرطوبة هما وسطان . فالأوسط الأوّل يعنى به القريب من النوع الجزئى ، وهو جملة هذه الأنواع الجزئية . وهذا يوجبه كلامُه وهو قوله : فإن الأوسط الأوّل الذى على أحدهما جميعا ... (٣) ش : أى فى أنهما متساويان منعكسان .

(٤) ش : ونوع نوع من المتحرك بإرادة الإنسان أو الفرس أو الثور .

(٥) ش : أى الحساب يكون كليا للانسان ولواحد واحد من الأنواع الجزئية .

الأول فاسمى ما لم ينعكس عليه كل واحد[1] [٢٣٩ ب] بالتساوى) ، وجملتها منعكسة عليه مساوغة له . فـ ب َ هى العلة فى أن تكون ا َ موجودة لـ ى َ . فقد يجب إذن أن تكون ا َ لا تفضل[2] فى وجودها لـ ى َ وامتدادها معها على ب َ ، وإلا لم تكن هذه علة تلك خاصةً ، أعنى علة الموضوع . فإن كانت ا َ موجودة لجميع الهاءات ، فتكون تلك كلها شيئا واحدا هو شىء آخر غير ب َ ، و < إلا > فكيف يوجد السبيل إلى القول بأن كل ما يوجد له هـ َ يوجد ٩٩ ب
له ا َ ؟ وليس كل ما يوجد له ا َ يوجد له هـ َ ، فلم لا توجد علة ما كما ا َ لـ ى َ ؟ وذلك أنها موجودة لجميع الدالات ؛ فهاءات إذن تكون معا شيئا واحدا . فقد يجب أن نبحث عن هذا ، وليكن هذا حـ َ .

فقد يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هى علل شىء واحد بعينه ؛ إلا أنه ليس على أنها علل أشياء واحدة بأعيانها فى النوع — مثال ذلك العلة فى أنها طويلة الأعمار : أما لذى أربع فالا تكون لها مرارة ، وأما للطيور فهو < أن تـ > كون يابسة أو شيئا آخر .

١٨

< العلة القريبة هى العلة الحقيقية >

فإن لم يصر دفعةً و يَنْتهِ إلى غير المتجزئة ولم يكن الأوسط واحدا فقط ، بل كثيرة ، فالعلل أيضا هى كثيرة . فأيما من هذه الأوساط ليت شعرى هو

(١) ش : أى من الأنواع الجزئية .

(٢) ف بالأحمر : أى لا يفضل ا َ على ب َ وألا يكون وجودها لـ ى َ بالزيادة على ب َ وإلا لماذا يكون ...

العلة للأشياء الجزئية؟ أترى هو الشىء القريب من(١) الكلى الأول، أو الذى عند الأشياء الجزئية؟ فمن البيّن أنه الأشياء القريبة جدا لكل واحد الذى له العلة، < إذ > أن العـلة فى أن يكون الأوّل الذى تحت الكلى موجودا هو هـذا . مثال ذلك : العـلة فى أن تكون اَ موجودة لـ حَ هى بَ ، والعلة فى أن تكون اَ موجودة لـ دَ هى حَ ، ولـ حَ <هى> بَ ، ولهذه تلك نفسها .

١٩
< إدراك المبـادئ >

أما ماالقياس ، وما البرهان ، وكيف يكون كل واحدٍ منهما — فذلك ما قد تبين . وقد تبيّن مع ذلك أيضا ما العلم البرهانى، وكيف يكون؛ وذلك أنهما شىء واحد بعينه . فأما فى المبادئ : كيف تكون معلومة، وأى[١٢٤٠] ملكة هى عارفة بها، فليكن ذلك ظاهرا من ها هنا ، بأن نتقدّم أوّلاً فناتى من أمرها بشكوك . فأما أنه لا يمكن أن يَعـلم بالبرهان من لم يكن عالمـا بالمبادئ الأُول التى هى غير ذوات أوساط، فذلك قـد تقدّمنا فأخبرْنا به . وأما أن العـلم الذى بغير ذوات وسـط أترى هو واحد بعينه، أم ليس هو كذلك — فللانسان أن يتشكك فى ذلك . وقد يتشكك ويقول : أترى أخذ كل واحد من الأمرين(٢) هو علم ، أم لا؟ أم أحدهما يقع علم، وبالآخر

(١) ف : الذى عند .

(٢) ف بالأحمر : يريد النتائج والمقدمات الأول .

جنسٍ ما آخر؟ [1] وليت شعرى أهذه الملكات تحدث فينا من حيث لم تكن موجودة فينا، أم كانت موجودة فينا ونحن ناسون لها؟ . — فإن كنا مقتنين لها فيكون شَنِعًا . وذلك أنه قد يلزم أن نكون مقتنين لعلوم أشدّ استقصاءا من البرهان ونكون ناسين لها . وإن كنا إنما نتناولها بعد أن لم نكن مقتنين لها فيما تقدّم ، فكيف يكون لنا السبيل إلى أن نعلمها ونتعلمها من حيث ليس عندنا معرفة متقدّمة الوجود؟ وذلك أنه غير ممكن، كما نقول فى البرهان أيضا . فمن البيِّن إذًا أنه لا يمكن أن نكون مقتنين لها ؛ وإلا فما كنا بالذين ننساها . ولا أيضا أن نكون عارفين بها من حيث ليس فينا ولا قُنْيَة واحدة تكون فينا . فيلزم إذًا ضرورةً أن نكون مقتنين لقوّةٍ ما، وليس حالنا فى اقتنائنا لها حالا تكون فى الاستقصاء أشرفَ وأفضلَ من هذه — وهذه هى موجودة فى جميع الحيوان . وذلك أن لها قوّة غريزية مختبرة وهى التى نسميها الحس . وإذ الحس موجود فيها، ففى بعضها قد يكون ما نحسّ به ثابتًا، وفى بعضها لا يكون . فالذى لا يكون فيه ثابتا إما من جميع الوجوه، وإما فيما كان منها ليس يكون فيه ، فإن [٢٤٠ ب] هذا لا علم له خارجاً [2] عما حسّه . وأما ما كان من الحيوان يثبت فيه ، فقد يبقى عندما يحس شىء ما فى أنفسها . وعندما يكون كثير من أمثال هذه فقد يحدث حينئذ تميز ما وتفصيل، حتى إن لبعضها قد يكون من ثبات أمثال هذه قول [3]، وبعضها لا . فمن الحس

---

(١) ف بالأحمر : أى من المعارف . (٢) ص : خارج .

(٣) ف : حلم .

يكون حفظ[١] كما قلنا؛ ومن تكرير الذكر[٢] مرات كثيرة تكون تجربة ، وذلك أن الأحفاظ الكثيرة فى العدد هى تجربة واحدة . ومن التجربة عندما يثبت و يستقر الكلى فى النفس الذى هو واحد فى الكثير، ذلك الذى هو فى جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم . وذلك إنه إن كان لما فى الكون فهو مبدأ الصناعة، و إن كان فيما هو موجود فهو مبدأ للعلم .

فليس إذن هذه القُنْيات موجودة فينا منفردة[٣]؛ ولا أيضا إنما تكون فينا من ملكات أُخَر هى أكثر فى باب ما هى عالمة، لكن من الحسّ — مثال ذلك فى الجهاد ، فإنه إذا وقف واحد عند الرجوع فقد يقف آخر ثم آخر إلى أن يصير الأمر إلى المبادئ: والنفس هى الموجودة بهذه الحال < : أى > على أنها يمكن أن تنفعل هذا الانفعال .

وما قلناه منذ أول الأمر ولم نفصح به ونظهره فلنخبر به من الرأس . فنقول : إنه[٤] عندما يثبت فى النفس من غير المختلفة شيء واحد على قَباله الكلى : وذلك أنها تحس بالجزئى إحساسا ، وأما الحس فهو بالكلى : مثال ذلك بالإنسان، لا بإنسان هو قالياس. ثم نقف فى هذه من الرأس إلى ١٠٠ ب أن تثبت فيها معانٍ لا تتجزأ وتلك الكلية : مثال ذلك من هذا الحيوان إلى الحيوان، وهذا هو واحدٌ على مثال واحد .

فمن البيّن إذن أنه قد يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء، وذلك أن الحس إنما يحصل فيها الكلى بالاستقراء على هذا النحو .

---

(١) ف : ذكر . (٢) ف : الحفظ . (٣) ف : قائمة . (٤) ص : إن .

والملكات التى فى الذهن التى نصدّق بها، منها ما هى صادقة دائماً، ومنها [٢٤١ ا] ما تقبل الكذب — بمنزلة الظن والفكر، وأما الصادقة دائمـا فهى العـلم[1] والعقل[2] . وليس يوجد جنس آخر أشـدّ استقصاءا وأتقن من العـلم إلا العقل . والمبادئ أعرف من البراهين . وكل علم هو مع قول . والمبادئ: أما العـلم فلا سبيل إلى أن يقع بها . ولمـا كان يوجد شىء يمكن أن يكون أكثر صدقا من العلم غير العقل إذا ما نحن بحثنا من هذه الوجوه مِنْ قِبَـلِ أن مبدأ البرهان ليس هو برهانا هو للمبادئ[3] . فإذًا ولا مبدأ العلم أيضا هو علم، ولذلك لم[4] يكن لنا جنس آخر صادق غير العلم . فيكون العقل هو مبدأ العلم، ويكون[4] هو مبدءا للمبدأ ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد[5] .

][تمت المقالة الثانية من «أنولوطيقا الثانية» وهى آخر كتاب «البرهان» .

نقل أبى بِشْر مَتَّى بن يونُس القُنَّائى، من السريانى إلى العربى .

نقلت من نسخة الحسن بن سوار .

قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن اسحٰق بن زُرْعة المنقولة من نسخة يَحْيَى بن عَدِى، فكان أيضا موافقا لها][

(١) ش : أى البرهان . (٢) ش : أى الذى يعرف الحدود ومبادئ البراهين .

(٣) ف : هو محصّل (وفوق هذه : أحد) المبادئ . (٤) تآكلت حروفها .

(٥) هنا تعليقة نفس القارئ الذى رأيناه من قبل، يقول فيها : " قرأت هذه المقالة قراءة فهمٍ بحسب الاجتهاد والقدرة، وفيها إعادات < ... >به ولفظ غير متـ[illegible]ـم ولم يسع أن أغيرها، لكنى (؟؟) مذ علمت على ما وجدته من ذلك . ولـمعوم (؟) بن على ؛ والحمد لله وحده " .

كتاب الطوبيقا

نقل أبي عثمان الدمشقي

بسم الله الرحمن الرحيم

[٢٤١ ب]

المقالة الأولى من كتاب طوبيقا ، نقل أبي عثمان الدمشقى

< الجدل وموضوعه — الحجج >

١

< غرض هذا البحث >

قال :

إن قصدنا[1] فى هذا الكتاب أن نستنبط طريقا[2] يتهيأ لنا به أن نعمل من مقدّمات ذائعة قياسا فى كل مسئلة تُقْصَد، وأن نكون — إذا أجبنا جوابا — لم نأت فيه بشىء مضادّ[3]. فينبغى أن نقول أوّلا ماهو القياس، وما هى أصنافه حتى يحصل لنا القياسُ الجَدَلىّ إذ كنا هذا[4] القياسَ نلتمسُ فى هذا الكتاب .

فنقـــول :

إن القياس قولٌ إذا وُضِعَتْ فيه أشياءُ لزم من تلك الأشياء الموضوعة شىءٌ آخر غيرها من الاضطرار — فالبرهان هو القياس الذى يكون من مقدّمات صادقة أوّلية ، أو من مقدّمات يكون مبدأُ المعرفة بها قد حَصَلَ من مقدّمات ما أوّلية صادقة .

والقياس الجدلى[5] هو الذى ينتج من مقدّمات ذائعة .

---

(١) ف (= فوق الكلمة) : غرض (نا) . (٢) ف : أى صناعة .

(٣) ش : أى لم نقل فيه قولا متناقضا . (٤) تآكلت حروفها .

(٥) ف : المحاورى .

١٠٠ب١٨ والمقدّمات الصادقة الأولى هى التى تصدق بذاتها ، لا بغيرها ؛ وذلك أنه ليس ينبغى لنا أن نلتمس[١] فى مبادئ العلوم اليقينية « لِمَ الشىء »[٢] ، لكن ينبغى أن يكون كلُّ واحدٍ من مبادئ العلوم اليقينية صادقًا بنفسه . والمقدّمات الذائعة هى التى يظنها[٣] جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين فى غاية النباهة .

والقياس المُمارِى هو الذى يكون من مقدّماتٍ[٤] ذائعة فى الظاهر ، وليست ذائعةً على الحقيقة ؛ أو الذى يكون فى الظاهر من مقدّمات ذائعة أو من ذائعة فى الظاهر ، لأنه ليس كل ما كان ذائعا فى الظاهر [١٤٢٢] فهو أيضا ذائعًا . وذلك أنه ليس شىء من الأشياء التى يقال فيها إنها ذائعة يكون تصوُّره فى جميع حالاته مموّهًا كما يعرض فى مبادئ أقاويل المُمارين ، لأن طبيعة الكذب تتبيّن فيها على المكان فى أكثر الأمر لمن معه أدنى
١٠١أ١ فِطْنة ، فضلا عن غيره . فالأول من القياسين المماريين اللذين وصفنا ينبغى أن يسمى قياسا . وأما الثانى فينبغى أن يسمى مماريا ، فأمّا < أن يسمى > قياسا ، فلا ؛ لأنه فى الظاهر قياس ، إلا أنه ليس يُنْتِج .

(١) ف : نطلب . (٢) ش : أى لا نطلب لها مبادىء . (٣) ف : يراها .
(٤) ش : فى السريانى : من مقدّمات يظنّ بها أنها مشهورة ، وليست كذلك ؛ أو الذى يظن به أنه من المقدّمات الذائعة فى الظاهر ، أو من التى يظنّ أنها مشهورة .
(٥) ش : فى السريانى : إنما نخيل خيالا برانيا (بدون نقط فى الأصل) .

وها هنا[1] أيضا غير هذه القياسات المذكورة كلها ، وهى المغالطات[2] التى تكون من الأشـياء التى تخص بعض العلوم ، بمنزلة ما يعرض فى الهندسـة وما جانسها من العلوم . فإنه قد يشبه[3] أن يكون هـذا الصنف يخالف القياسات التى وصفنا ، لأن الذى يرسم شكلا باطلا ليس يعمل قيـاسا من مقدّمات صادقة أوّليـة ، ولا من مقدّمات ذائعـة : إذ كان ليس يدخل فى الحدّ ، وذلك أنه ليس يقتضب ما يظنّه[4] جميع الناس ولا ما يراه[5] أكثرهم ، ولا ما يظنه[4] الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون جدًّا منهـم ، لكنه[6] يعمـل القياس من المقدّمات[7] التى تخص الصناعة[8] ، إلا أنهـا ليست صادقة . لأنه إذا رسم أنصاف الدوائر على غير ما ينبغى ، أو أخرج بعض الخطوط على غير طريق إخراجها ، استعمل المغالطة[9] .

فلينزل أن أنواع القياسات ، إذا حصلناها على طريق الرسم ، هى هذه التى وصفنا . وبالجملة ، نقول إن هذا مبلغ ما نريد تحصيله فى جميع ما وصفنا وما سنصفه من بعد ، لأنه ليس قصـدنا فى شىء منهـا استيفاء القول المستقصى . ولكن[10] الذى نريد أن نصفـه من أمرها على طريق الرسم لمـا رأينا فيه من الغَناء والكفاية فى هذا الطريق الذى نَحَوْنا نحوه ، وهو[11] أن يكون يتهيأ لنا أن نتعرّف كل واحد [٢٤٢ ب] منها كيفما كان .

(١) هاهنا = يوجد . (٢) ش : يعنى القياسات الرديئة التى تجرى مجرى الخطأ .
(٣) ش : ويحتمل أن يكون بدل « يشبه » — « يتبين » . (٤) ف : يراه .
(٥) ف : يظنه . (٦) ف : لكن . (٧) ش : القضايا ، الاقتضابات .
(٨) ف : ذلك العلم . (٩) ف : سوء القياس . (١٠) ف : وليكن .
(١١) ف : هو (بدلا من : وهو) .

٢
< فائدة الجدل >

ويتبع ما وصفنا أن[١] نذكر الأشياء التي ينتفع فيها بهذا الكتاب : كم هى ؟ وما هى ؟

فنقول إنه ينتفع به فى ثلاثة أشياء : فى الرياضة[٢] ، وفى المناظرة[٣] ، وفى علوم الفلسفة . والأمر فى أن هذا الكتاب نافع فى الرياضة ظاهرٌ بيّن من هذا ، وذلك أنه إذا كان لنا طريق نسلكه أمكننا بأسهل مأخذ أن نحتجّ فيما نقصد للحجة فيه . — فأما منفعته فى المناظرة[٣] فمِنْ قِبَل أنّا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت مخاطبتنا إياهم من الآراء التى تخصُّهم ، لا من الأشياء الغريبة ، لننقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه . — فأما منفعته فى علوم الفلسفة فلأنّا إذا قَدَرْنا أن نتشكك فى الأمرين جميعا ، سَهُلَ علينا فى كل واحد من الأمور[٤] أن ندرك[٥] الحقَّ والباطل .

وقد ننتفع به أيضا فى أوائل كل واحدٍ من العلوم ، وذلك أنه ليس يمكننا أن نقول فيها شيئا من الأشياء من المبادئ التى تخص العلم الذى نحو نحوه ، لأنها مبادئ[٦] أولى الجميع . فأما من الأشياء الذائعة فى كل واحد ١٠١ب فواجبٌ ضرورة أن نتكلم فيها . فإن هذا المعنى أخصُّ الأشياء وأليقها بصناعة المنطق[٧] ، إذ كان لها بما هى عليه من الفحص والتنقير طريق إلى مبادئ جميع الصناعات .

---

(١) ف : وهو . (٢) ف : الارتياض . (٣) ف : الجدل . (٤) ف : الأمرين .
(٥) ش : يبين ، يتبين . (٦) ص : مبادِ . (٧) ش : الجدل (صح) ، البحث والنظر .

٣

< المهارة فى الجدل >

و إنما يحصل لنا من هذه الصناعة[1] على الكمال متى كانت حالنا فيها على مثال حالنا فى الخطابة والطب وفى أمثالها من القوى[2]، أعنى أن يكون إنما يفعل ما يريد[3] أن يفعله من الأشياء التى يمكن أن نفعل. فإن الخطيب ليس يُقْنِع من كل وجه، ولا الطبيب يعيد الصحة من كل وجه، لكن متى لم يغفلا شيئا مما يمكنهما ألا يغفلاه قلنا إنهما قد حصّلا الصناعة على الكفاية.

٤

< نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلى >

فأوّلًا ينبغى أن ننظر من ماذا تتقوّم هذه الصناعة. فإنّا إذا حصلنا كم هى، وما حالها [٢٤٣ ا]، وأى الأقاويل هى، وكيف نستنبطها، كنّا قد حصلنا ما قصدنا له على الكفاية. فنقول: إن الأشياء التى منها الأقاويل و < الأشياء[4] التى > فيها القياسات متساوية فى العدد وواحدة بعينها. وذلك أن الأقاويل تحدث عن المقدّمات، والأشياء التى فيها[5] تكون القياسات هى المسائل. < وكل مقدّمة[4] > وكل مسئلة[6]، فإما أن تكون خاصة أو جنسا أو عرضا. وذلك أن الفصل لما كان جنسيا، وجب أن يرتبه مع الجنس؛ ولأن من الخاصة ما يدل على ما الشىء، ومنها ما لا يدل على ذلك،

(١) ش : يريد صناعة الجدل. (٢) ف : الصنائع. (٣) ف : يشاء.
(٤) زيادة بالأحمر فى الهامش، لعلها تصحيح. (٥) ف : عليها.
(٦) ش : قال : وجدنا فى نسخة أخرى : كل مسئلة تدل إما على خاصة، و إما على جنس.

فلنقسمها إلى الجزئين الموصوفين كليهما، ولنُسَمِّ الدالَّ على ما هو الشيء "حدًّا" ونسمى الجزء الثانى بالاسم العام لهما، أعنى خاصة . فبَيِّنٌ مما قلنا أنه يلزم أن يكون جميعها على حسب هذه القسمة أربعة : إما حدًّا، وإما خاصة، وإما جنسا، وإما عرضا . وليس ينبغى أن يظن بنا أحدٌ أنّا نقول إن كل واحدٍ من هذه إذا قيل على حِدَته فهو إما مسئلة وإما مقدمة، لكنّا نقول إن من هذه تحدث المقدمات والمسائل . — والمسئلة(٢) إنما تخالف المقدمة بالجهة . وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة : ليس قولنا : حى — مشّاء — ذو رجلين حدا للإنسان؟ — تكون مقدمة . وكذلك إذا قيل : أليس الحى جنسا للانسان؟ — كان مقدمة . فإن قيل : هل قولنا : حى — مشّاء — ذو رجلين، — حدٌّ للانسان؟ وهل قولنا : "الحى" جنس للانسان أم لا؟ — كان مسئلة . وعلى ذلك المثال يجرى الأمر فى سائر الأشياء الأُخَر . فبالواجب صارت المسائل والمقدمات متساويةً فى العدد، وذلك أنّك قد تعمل من كل مقدمة مسئلة إذا نقلتها عن جهتها .

٥

< دراسة عناصر الجدل تفصيلا >

وينبغى أن نقول : ما الحد؟ وما الخاصة؟ وما الجنس؟ وما العَرَض؟

[٢٤٣ب] فالحد هو القول الدالّ على ماهية(٣) الشىء . وقد يوصف أيضا بأنه قولٌ مكانَ اسم، أو قول مكان قول، لأنه قد يمكننا أن نحدّ بعض الأشياء ١٠٢ أ

(١) ف : على . (٢) تآكلت حروفها . (٣) ف : بالأحمر : فى السريانى : فى نفس جوهره .

التى يستدل عليها بقول . فأما الذين يجعلون الصفة بالاسم كيفما كان فمن البيّن أنهم ليس يوفّون تحديد المعنى، لأن كل تحديد فهو قول ما . إلا أنه ينبغى أن نجعل ما يجرى هذا المجرى داخلا فى باب الحد، مثل قولنا : اللائق(١) جميل . وكذلك قولنا : هل الحسّ والعلم شىء واحد بعينه؟ أم أحدهما غير الآخر؟ فإن أكثر البحث(٢) أيضا إنما يكون فى الحدود عن : هل الشىء واحد بعينه، أوهو غير؟ وبالجملة(٣)، فينبغى أن نسمّى جميع الأشياء التى هى والحدود تحت صناعة واحدة بعينها الداخلة فى باب الحدود .

والأمر فى أن جميع ما قلناه الآن حاله هذه الحال بيّنٌ من ذاته . فإنّا إذا قدرنا أن نقول(٤) الشىء(٥) بعينه والغير، أمكننا الاحتجاج فى الحدود أيضا بهذا الوجه بعينه . وذلك أنّا إذا بيّنا أنه ليس فيها الشىء بعينه(٦)، نكون قد أبطلنا التحديد . غير أن المعنى الذى وصفنا الآن لا ينعكس ، لأنه ليس يكفى فى تثبيت(٧) الحد أن نبين(٨) أن الشىء بعينه فيه موجود . فأما فى إبطاله(٩) فقد يكفى أن نبيّن أنه ليس فيه الشىء بعينه .

والخاصة هى ما لم يدل على ماهية الشىء وكان موجودا للأمر وحده وراجعا عليه فى الحمل . مثال ذلك : قبول علم النحو(١٠) للانسان : فإنه مهما كان الإنسان موجودا، فالقابل لعلم النحو موجود . ومهما كان القابل لعلم

(١) ف : بالاحمر : الواجب . ش : فى السريانى : اللائق هو ما هو جميل .
(٢) ف : بالأحمر : الفحص، المدارسة . (٣) ش : يريد : هل هو متفق أو مختلف ؟
(٤) ف : تدارس فى . (٥) ف : للشىء .
(٦) تآكلت حروف هذه الكلمة والتى تليها . (٧) ف : تصحيح .
(٨) ف : نبين . (٩) ف : نقضه . (١٠) ف : الكتابة .

النحو موجودا ، فالإنسان موجود . وذلك أنه ليس أحدٌ يقول إن الخاصة يمكن أن توجد لغير ما هى له خاصة، بمنزلة [٢٤٤ ا] النوم للإنسان ، لا ولو اتفق أن يوجد له وحده فى وقت من الأوقات . فإن قيل لما يجرى[١] هذا المجرى خاصة ، فليس يقال له خاصة على الإطلاق، لكن فى بعض الأوقات و بالإضافة إلى شيء . فإن وجود الشيء يَمْنَةً إنما يقال إنه خاصة له فى بعض[٢] الأوقات ؛ وذو الرجلين فإنما يقال[٣] إنه خاصة بالإضافة إلى شيء — بمنزلة ما هو للإنسان بالإضافة إلى الفرس و إلى الكلب . والأمر بيّن فى أنه ليس شيء مما يمكن أن يوجد لشيء آخر غير الشيء الذى هو له يرجع عليه بالتكافؤ فى الحمل . وذلك أنه ليس يجب ضرورةً متى وجد شيء ينام أن يكون الإنسان موجودا .

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . و ينبغى أن يقال إن الأشياء التى تحمل من طريق ما هو — وهى التى يليق بنا أن نأتى بها إذا سئلنا[٤] عن الشيء الموضوع : ما هو ؟ كما يليق بنا إذا سئلنا[٤] عن الإنسان ما < هو[٥] > أن نقول إنه حيوان . فأما ما يسأل عنها هل هى فى جنس واحد بعينه وهى مختلفة[٦] ، أم فى جنسين مختلفين ، فإنما هى فى مذهب الجنس ، لأن ما يجرى هذا المجرى يدخل هو والجنس فى طريق واحدٍ بعينه . وذلك أنّا[٧] إذا قلنا إن الحيوان جنس للانسان ، وكذلك للثور ، نكون قد قلنا

(١) ف بالأحمر : لشيء ما ... (٢) ف بالأحمر : فى وقت من ... ... (٣) ف بالأحمر : يقال (بدلا من : فإنما يقال) . (٤) ش : أى اذا سئلنا عن جوهر الموضوع ما هو . (٥) خرم سقط ما كان به فى الورقة التالية ولصق بها . (٦) تآكلت حروفها . (٧) تحتها : أنه .

إن هذين داخلان فى جنس واحدٍ بعينه. فإن نحن بَيّنا أنه جنسٌ لأحدهما، غيرُ جنسٍ للآخر، نكون قد قلنا إن هذين ليسا بداخلين فى جنسٍ واحدٍ بعينه. ١٠٢ ب

والعَرَضُ هـو ما لم يوجد واحدًا من هـذه : لا حدّا ، ولا خاصةً ، ولا جنسا ، وهـو موجود فى الشيء، أو هـو الذى يمكن أن يوجد لواحدٍ بعينه كائنا ما كان، وألا يوجد — بمنزلة(١) الجلوس، فإنه يمكن أن يوجد لواحدٍ بعينه كائنا ما كان [٢٤٤ ب] وألا يوجد؛ وكذلك الأبيض، فإنه ليس مانعٌ يمنع أن يكون شيءٌ واحد بعينه مرةً أبيض، ومرة غير أبيض. والثانى من حدّى العَرَض أجودُ(٢) من الأوّل ، لأن الأوّل إذا قيـل احتاج من يريد أن يفهمه أن يتقدّم فيعلم ما الحدّ والجنس والخاصة. فأما الثانى فكاملٌ بنفسه، يُستغنَى به على حِدَته فى معـرفة الموصوف ما هـو. وينبغى أن نضيف إلى العَرَض مقايسات الأشياء بعضها إلى بعض كيفما كانت إذا قيلت من العرض، مثال ذلك قولنا : أيّهما آثر(٣)؟ : الجميـل ، أو النافع ؟ وأىّ المذهبين ألذُّ : الذى تستعمل فيه الفضيلة، أو الذى يُنْهَمَك فيه الشهوات ؟ وغير ذلك ممـا يقال على هذا المثال. فإن البحث(٤) فى أمثال هذه كلها إنما هو عن : أى الاثنين يكون لزوم المحمول به أَحْرَى(٥) ؟

وبَيّن من هذه أنه ليس يمنع مانع فى بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء أن يكون العرض خاصة : < بمنزلة(٦) > الجلوس الذى هو عَرَض . فمتى أُلْفِى

---

(١) بمنزلة = مثل . (٢) ف : أفضل . (٣) شـ : السيرتين .

(٤) ف : الطلب . (٥) ف : أولى . (٦) خرم .

إنسانٌ جالسا وحده، صار الجلوس له فى ذلك الوقت حينئذ خاصة . وإذا لم يكن جالسا هو وحده، فالجلوس له خاصة بالإضافة إلى ما ليس هو جالسا. فليس يمنع إذًا مانع من أن يكون العرض فى بعض الأوقات وبالإضافة إلى شىء، خاصة . فأما خاصة على الإطلاق، فلا يكون .

٦
< دراسة الألفاظ المحمولة >

وليس ينبغى أن يذهب علينا أن جميعُ ما يقال فى الخاصة والجنس والعرض قد يليق(١) به أن يقال فى الحدود . وذلك أنّا إذا بيّنا أن الحد ليس هو لما تحت الحد وحده كالحال فى الخاصة أيضا، أو أن الموصوف فى الحد ليس هو جنسا(٢) ، أو أن شيئا ما قد وصف فى القول لا يوجد له ، كالذى يقال فى العرض ، نكون قد أبطلنا التحديد . فيجب — بحسب القول الموصوف آنفا — أن يكون جميع ما عددنا [٢٤٥ ا] داخلًا فى مذهب الحدود بضرب من الضروب .

ولكن ليس ينبغى لهذا السبب أن نلتمس فى جميعها طريقا(٣) واحدا كليا، لأن هذا أمرٌ ليس يسهُل وجودُه . وإن وجد، كان فى غاية الإغماض ولم ينتفع به فى هذا الكتاب . وإذا وصف طريق خاص فى كل واحد من الأجناس المحصلة، صارت صفة ما يقصد له منها سهلة من الأشياء التى تخص واحدا

١٠٢ ا واحدا — فينبغى أن نقسمها على طريق الرسم كما قلنا قبل . فأما الباقية فيجب

(١) ف : يصلح .
(٢) ف بالأحمر : أى الذى وصف على أنه جنس .
(٣) ف : قانونا .

أن نضم كلّ واحد منها إلى أخصّ الأشياء به ونسميها الداخلة فى باب الحد والداخلة فى باب الجنس[1] . ونكاد أن نكون قد أضفنا ما وصفناه إلى كل واحدٍ منها .

٧

< على كم نحو يقال الشيء بعينه >

وينبغى قبل كل شىء أن نلخص أمر الشيء بعينه على كم نحوٍ يقال فنقول : إنه يظنّ بالشيء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة أنحاء . وذلك أنّا قد اعتدنا <أن نقول>[2] فى الشيء بعينه إنه كذلك : إما فى العدد، وإما فى النوع، وإما فى الجنس . أما فى العدد فمتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحدا بعينه ، بمنزلة الثوب والرداء . وأما فى النوع فجميع الأشياء التى هى كثيرة، إلا أنها غير مختلفة فى النوع — بمنزلة إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس . وذلك أن جميع الأشياء التى هى تحت نوع واحدٍ يقال فيها إنها شىء واحد بعينه فى النوع . وكذلك جميع الأشياء التى تحت جنس واحد يقال فيها إنها شىء واحدٍ بعينه فى الجنس — بمنزلة الإنسان والفرس : فإنهما شىء واحد بعينه فى الجنس . وقد يظنّ بالماء الذى < هو > خارج من عينٍ واحدة بعينها إذا قيل فيه إنه واحدٌ بعينه أن بينه وبين الأصناف التى ذكرت [٢٤٥ ب] فرقًا ما ؛ وليس الأمر كذلك ، لا بل ينبغى أن يُرَتَّب هذا الصنف أيضا فى الأشياء التى يقال فيها إنها شىء

(١) ف : مذهب . (٢) لصق عليه الناقص من الورقة السابقة فلم يتضح إلا بعض حروفه .

واحد بعينه فى النوع كيفما كان[1] ذلك ، فإن أمثال هذه الأشياء كلها يشبه أن تكون متجانسة ويشبه بعضُها بعضا . وذلك أن كل ما قد يقال إنه ، وكل ماءٍ ، شىءٌ واحدٌ بعينه فى النوع لما بينها من المشابهة ، والماء الذى يخرج من عين واحدة بعينها ليس يختلف بشىء آخر إلا بشدّة المشابهة . ولذلك ليس يفرق بينه و بين ما يقال فيه إنه تحت نوع واحد كيفما قيل ذلك .

والشىء بعينه فى العدد قد يُظَنُّ بالإجماع عند الناس كلهم أنه أَوْلَى ما يوصف بذلك . وقد جرت العادة بأن هذا المعنى يقال على أنحاءٍ كثيرة ، أحقُّها وأَوْلاها بالتقديم ما وصف واحدا بعينه بالاسم أو بالحدّ ، كالحال فى الثوب والرداء ، وفى قولنا للانسان : حىٌّ مشّاء ذو رجلين . والنحو الثانى ما كان كذلك بالخاصة ، كالحال فى قولنا : قابل للعلم — فى الإنسان ، وفى قولنا : سامٍ إلى فوق بالطبع — فى النار . والنحو الثالث ما وصف بذلك من العرض كقولنا : جالس ، أو موسيقار — فى سقراط . فإن جميع هذه من شأنها أن تدل على الواحد فى العدد .

ومِنْ أبلغ ما وقف الإنسان منه على صحة ماقيل فى هذا الموضع تغيير الألقاب . وذلك أنّا مرارًا كثيرة إذا هممنا بأن نأمر بأن يُدْعَى إلينا بإنسان من قومٍ جلوس باسمه ، غيّرنا اسمه إذا اتفق أن يكون الذى يأمره كان[2] يعرف اسمه وجعلناه من العرض ، من قبل أنه لذلك أفهم وأمرناه أن يدعو لنا بالجالس أو المناظر لظننا بأن الأمر بَين فى أن الدلالة بالاسم و بالعرض واحدةٌ بعينها .

(١) ف : قيلت . (٢) تآكلت حروفها .

٨

< براهين الألفاظ المحمولة >

فالشيء بعينه ينقسم كما قلنا على ثلاثة أنحاء : فأول التصديق — بأن الأقاويل إنما هي مما[1] وصفنا أولا وبما [١٢٤٦] وصفنا وفيما[2] وصفنا — هو الذي يكون بالاستقراء . وذلك[3] أن باحثا إن بحث عن واحدةٍ واحدةٍ من المقدّمات والمسائل يبين له أنها تحدث : إما عن الحدّ، وإما عن الخاصة، وإما عن الجنس ، وإما عن العَرَض . ١٠٣ب

والتصديق الآخر هو الذي يكون بالقياس . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون كل محمول على شيء إما أن يرجع عليه بالحمل، وإما ألا يرجع عليه. فإن كان يرجع عليه فهو إما حد ، وإما خاصة . وذلك أنه إن كان يدل على ماهية الشيء فهو حد ؛ وإن لم يكن يدل على ماهيته فهو خاصة ، إذ كانت الخاصة ما رجع على الشيء بالحمل من غير أن يدل على ماهيته . وإن كان لا يرجع على الشيء بالحمل فهو إما من الأشياء التي تقال في حد الموضوع ، أو ليس منها . فإن كان مما يقال في الحدّ فهو إما جنس وإما فصل ، لأن الحدّ مأخوذ من جنس وفصول . وإن لم يكن مما يقال في الحدّ فمن البيِّن أنه عَرَض ، لأنّا قد قلنا إن العَرَض هو ما ليس بحدّ ولا خاصة ولا جنس ، وهو موجود في الشيء الذي هو له عرض .

---

(١) ش : يعني من المقدّمات ثم من التي ذكرها التي منها تحدث المقدّمات .

(٢) ش : يعني في المسائل في الأربعة التي منها تحدث المسائل . (٣) ف : وهو .

٩
< المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة >

وبعد هذه الأشياء ينبغى أن نحدّ[1] أجناس المقولات التى فيها توجد هذه الأربعة التى وصفنا . فنقول : إن عدّتها عشرة : ما هو الشىء[2]؛ والكم ؛ والكيف ؛ والمضاف؛ وأين؛ ومتى؛ والنِّصْبة؛ وله؛ ويفعل ؛ وينفعل . وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدّ أبدًا فى واحد من هذه العشر مقولات يوجد . فإن جميع المقدمات المأخوذة من هذه إما أن تدل على ما الشىء ، أو على كيف ، أو على كم ، أو على واحدة من سائر المقولات الأخر . وبيّن [٢٤٦ ب] من هذه أن الإنسان إذا دلّ على : « ما الشىء » فمرةً يدل على جوهر ، ومرةً على كم ، ومرةً على كيف ، ومرة على واحدة من المقولات الأُخَر . وذلك أن واضعًا لو وضع إنسانا ثم قال : إن هذا الموضوع إنسان هو أو حَىٌّ، فإنما يقول ما هو، وإنما يدل على جوهر. وإذا وضع لونا أبيض وقال : إن هذا الموضوع أبيض هو أو لون ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كيف . وإذا وضع عِظَمًا مقدارَ ذراعٍ فقال : إن هذا الموضوع ذو ذراع أو عِظَم ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كم . وكذلك يخرج[3] الأمر فى الأُخَر : وذلك أن كل واحدٍ من أمثال هذه إنما كان هو يقال على نفسه أو الجنس يقال عليه ، فإنما يدل على ما هو ؛ وإن كان يقال على غيره فليس يدل على ما هو ، لكن على كم وكيف أو واحدة من المقولات الأُخَر . — فهذه هى الأشياء التى فيها ومنها الأقاويل ، وهذه عِدّتها . ١٠٤ أ

(١) ف بالأحمر : تفصل ، تميز . (٢) ف بالأحمر : يريد الجوهر . (٣) ف بالأحمر : يجرى .

١٠
< القضايا الجدلية >

وبعد هـذا ينبغى أن نقول كيف نقتضب الأشياء التى بها نستنبط ونستخرج . ولنحدد أولا المقدّمة المنطقية(١) ما هى ، والمسئلة المنطقية(١) ما هى . وليس يجب أن نضع كل مقدّمة منطقية(٢) ، ولا كل مسئلة منطقية(٢) . وذلك أنه ليس أحدٌ ممن له عقلٌ يقـدّم ما لا يراه أحد ، ولا يسأل عما هو ظاهر للناس كلهم أو لأكثرهم ، لأن هـذا ليس فيه شكٌّ ، وذاك لا يضعه أحد من الناس .

والمقـدّمة المنطقية(٢) هى مسئلة ذائعـة(٣) إما عند جميع الناس ، أو عنـد أكثرهم ، أو عند جماعة الفلاسفة ، أو عند أكثرهم ، أو عند أهل النباهة منهـم ، من غير أن تكون مُبْدِعة . وذلك أن للانسان أن يضع ما يراه الفلاسفة متى لم يكن مضادّا لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذائعة(٤) والمضادّة أيضا التى يظنّ بها أنها ذائعة إذا قدمت [٢٤٧ ا] على جهة التناقض .

وجميع الآراء أيضا الموجودة فى الصناعات المستخرجة(٥) قـد تكون مقدمات منطقية(٢) ، وذلك أنه إن كان قولنا إن العـلم بالمتضادّات واحدٌ بعينه ذائعا ، فقولنا إن الحس بالمتضادّات واحد بعينه يُرَى أنه ذائع(٦) . وإن كان قولنا إن كان يوجد نحوٌ واحدٌ بالعـدد ذائعا(٧) ، فقولنا يوجد غناء واحد

(١) ف بالأحمر : الفاحصة الجدلية . (٢) ف بالأحمر : جدلية .
(٣) ف بالأحمر : مقبولة . (٤) ف بالأحمر : بالمقبولة (٥) ف بالأحمر : المستنبطة . (٦) ف : مقبولا . (٧) ف : فى (العدد) .

بالعدد ذائع . وإن كان قولنا : يوجد نحو أكثر من واحد ذائعا ، فقولنا : يوجد غناء أكثر من واحد ، ذائعٌ . وذلك أن هـذه كلها يشبه أن تكون متشابهة متجانسة . وكذلك الأشياء المضـادّة للذائعة (١) إذا قدمت على جهة التناقض ظهرت ذائعة (٢) ، لأن قولنا : ينبغى أن نحسن إلى الأصدقاء إن كان ذائعاً (٣) ، فإن قولنا أيضـا : لا ينبغى أن نسىء إليهم (٤) ، ذائعٌ . فأما ضـد هذا القول فهو قولنا : ينبغى أن نسىء بالأصـدقاء . فأما المناقض له فقولنـا : ليس ينبغى أن نسىء بهم . وكذلك قولنا : إن كان ينبغى أن نحسن إلى الأصدقاء فلا ينبغى أن نحسن إلى الأعداء . وكذلك يجرى الأمر فى الأشياء الأُخَر . وقد يظهر (٥) بالمقايسة أن الضدّ على (٦) الضدّ أيضا ذائع ، مثال ذلك : إن كان ينبغى أن نُحْسِـنَ (٥) إلى الأصدقاء فقد ينبغى أن نسِئَ بالأعداء . وقـد يظهر أن الإحسان إلى الأصدقاء ضـد الإساءة بالأعداء . وسننظر فى هذا الأمر هل هو على الحقيقة هكذا ، أم لا — فيما نقوله فى المتضادّات .

ومن البيّن أن الآراء التى توجد (٧) فى الصناعات قد تكون مقدّمات منطقية (٨) ، لأنّ لواضعٍ أن يَضَعَ الأشياء التى يعتقدها الحُذّاق بهذه الصنائع : مثل الطبيب فيما يوجد فى صناعة الطب ، والمهندس فيما يوجد فى صناعة الهندسة ؛ وكذلك الأمر فى الصنائع الأُخَر .

---

(١) ف : المقبولة . (٢) ف : مقبولة . (٣) ف : مقبولا .
(٤) ف : بهم . (٥) ف : يظنّ . (٦) تحتها : فى .
(٧) ف : تؤخذ (مهملة النقط) . (٨) ف بالأحمر : محاورية ، جدلية .

١١

< المسئلة الجدلية والوضع الجدلى >

والمسئلة المنطقية(١) هى طلب معنى ينتفع به فى الإيثار للشىء والهرب منه، ١٠٤ ب
[٢٤٧ ب] أو فى الحق والمعرفة — إما هو بنفسه وإما من قبل أنه مُعِينٌ على شىء آخر من أمثال هذه، أو ما(٢) يكون الفلاسفة تعتقد أيضا فيه لا كذا ولا كذا، وإما ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقده الجمهور، وإما ما يكون كل واحدٍ من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه. وذلك أن بعض المسائل يُنْتَفَع بمعرفته فى الإيثار(٣) للشىء أو فى الهرب منه — مثال ذلك قولنا: هل اللذة مُؤْثَرَة، أم لا. وبعضها يُنْتَفَع به فى العلم به فقط، مثل قولنا: هل العالم أزلى، أم لا؟ وبعضها لا يُنتفع بها أنفسها(٤) فى شىء من هذين المعنيين، بل هى مُعِينة على بعض هذه. وذلك أن كثيراً من الأشياء ليس نريد أن نعلمها هى فى أنفسها، بل إنما نريدها لغيرها، أعنى لنعلم بها أشياء أُخَر. وهاهنا أيضا مسائل لها قياسات متضادّة، وذلك أنه قد يقع فيها شك: هل هى كذا، أم ليس هى كذا؟ من قِبَلَ أن فى كلا(٥) المعنيين أقاويلَ مُقْنعِة، والتى ليس لنا أيضا فيها حُجَّة(٦) إذ هى عظيمة لظنّنا بأن قولنا فيها: لِمَ ذلك؟ عَسِرٌ — مثال ذلك: هل العالم أزلى، أم لا؟ فإنّ لِمُطالِبٍ أن يطالب بأمثال هذه. فقد حصلت المسائل والمقدمات كما قلنا.

---

(١) ف: المحاورية، الجدلية. (٢) ش: أى: ومسئلة جدلية أيضا مما لا يكون الفلاسفة.
(٣) ف: الاختيار. (٤) ف: لنفسها. (٥) ص: كلى. (٦) ف. قول.

والوضع هو رَأْىٌ[1] مُبْدَع لبعض المشهورين بالفلسفة — مثال ذلك ما قاله أنطستانس أنه ليس لأحد أن يناقض[2]، وما قاله ايراقليطس من أن كل شيء يتحرك[3]، وما قاله مالِسّس من أن الكل واحد . وذلك أن من الحُزْن أن يهتم الإنسان بقول[4] شاذ يحكم بضدّ الآراء ، أو يهتم[3] بالأشياء التى فيها قول مضادّ للآراء — مثال ذلك القول بأن ليس كل موجودا إما مكوّنا وإما أزليا ، كما تقول السوفسطائية إن الذى هو موسيقار ويصير نُحوياً ليس هو متكوّنا ولا أزليا . وذلك أن هذا ، وإن كان لا يراه أحد ، فقد يظنّ به أنه شيء لأن فيه قولًا .

فالوضع أيضا مسئلة ، وليس كل [١٢٤٨] مسئلة وضعا ، لأن بعض المسائل يجرى مَجْرى ما لا يُعْتَقَد فيها أن الأمر كذا أو كذا ، والأمر فى أن الوضع مسألةٌ ما ، بَيِّنٌ ، وذلك أنه واجبٌ ضرورة مما قلنا إما أن يتشكك[5] الجمهور فى الوضع على الفلاسفة ، وإما أن يتشكك[5] أحد الفريقين : أيهما كان ، على أنفسهم ، مِنْ قِبَلِ أن الوضعَ رَأْىٌ[6] ما مُبْدَع .

وتكاد أن تكون المسائل الجدلية فى هذا الموضع تسمى أوضاعا ؛ وليس فى ذلك خلافٌ كيفما قيل ، لأنّا لسنا نريد بقسمتها أن نخترع لها اسما ، ١٠٥ أ لكن الذى نريد < هو > ألا يذهب علينا فصولها[7] أيما هى .

(١) ف : ظن : (٢) ف : يضاد . — أنطستانس = Antisthenes ، ايراقليطس = Heraclitus ، مالسس = Melissus . (٣) ف : يكترث .
(٤) ف : لقول . (٥) ف : يضاد . (٦) ف بالأحمر : ظن .
(٧) ف : أصنافها .

وليس ينبغى لنا أن نبحث عن كل مسئلة، ولا عن كل وضع؛ لكن يجب أن يكون بحثنا عما شك فيه شاكٌّ مما يُحتاج فيه إلى قول، لا إلى عُقُوبة أو حس. وذلك أن الذين يشكُّون فيقولون : هل ينبغى أن يُعْبَد الله، أم لا ؟ وأن يجب أن يُكْرَم الوالدان[1] أم لا ؟ يحتاجون إلى عقوبة . والذين يشكون فيقولون : هل الثلج أبيض، أم لا ؟ — يحتاجون إلى حسّ . ولا يجب أن يُتَشَكَّك أيضا فيما كان البرهان عليه قريبا جدا، ولا فيما كان البرهان عليه بعيدا جدا، فإن ذاك ليس فيه شك، وهذا أبعد كثيرا من أن يكون[3] مقدّمة يُرْتاض بها .

١٢

< البرهان والاستقراء الجدليان >

وإذ قد لخصنا هذه الأشياء فينبغى أن نميز وننظر كم أنواع الأقاويل المنطقية[4] . فنقول : إن أنواعها نوعان : أحدهما استقراء النظائر، والآخر قياس . وقد قلنا ما القياس فيما تقدّم . — و < أما > الاستقراء فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلي — مثال ذلك أنه إن كان الربّان الحاذق هو الأفضل، فالأمر كذلك فى الفارس؛ فيصير بالجملة الحاذق فى كل واحد من الصنائع هو الأفضل . والاستقراء هو أكثر إقناعا وأبين وأعرف فى الحس، وهو مشترك للجمهور . فأما القياس فهو أشدّ إلزاماً للحجة وأبلغ عند المناقضين .

---

(١) ص : الوالدين . وقد ضرب على « أن يكرم » بالقلم الأحمر وصحح « يحسب » بـ « يكرم » . (٢) ص : فيقولو . (٣) س : ويجوز أن يقال : أبعد كثيرا من مقدار صناعة رياضية . (٤) ف : المحاورية، الجدلية .

١٣

< الآلات التي يستخرج بها القياس >

فقد لخصنا الأجناس التي فيها ومنها الأقاويل كما قلنا آنفا .

فأما الآلات التي بها يستخرج [٢٤٨ ب] القياس، فأربع : إحداهنّ اقتضاب[١] المقدّمات ؛ والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحوٍ يقال ؛ والثالثة استخراج[٢] الفصول ؛ والرابعة البحث[٣] عن الشبيه . وقد توجد ثلاثٌ من هذه بضَرْب من الضروب مقدّمات ، لأنه قد يمكننا أن نعمل في كل واحدة منها مقدّمة — مثال ذلك قولنا إن الجميل أو اللذيذ أو النافع مأثور، وإن الحسّ يخالف العلم بأن هذا يمكن إذا طرح[٤] أن يوجد[٥] ، وذاك لا يمكن هذا[٦] فيه ؛ وإن حال المنسوب إلى الصحة عند الصحة على مثال حال المنسوب إلى خِصْب البدن عند خصب البدن . فالمقدّمة الأولى مأخوذة مما يقال على أنحاءٍ كثيرة؛ والثانية من الفصول ؛ والثالثة من الأشباه .

١٤

< اختيار القضايا >

فينبغي أن نتخير[٧] المقدّمات بحسب الأنحاء التي لخصت عليها المقدّمة بأن نتصفح : إما آراء الجمهور، أو آراء أكثر الناس، أو آراء جميع الفلاسفة، أو أكثرهم، أو أهل النباهة منهم ، أو الآراء المضادّة للظاهرة ، وجميع ١٠٥ ب

---

(١) ف : أخذ . (٢) ف : وجود . (٣) ف : الفحص .
(٤) ف : فارق. (٥) ف : يرجع. (٦) ف : ذلك. (٧) ف : نتصيد.

الآراء التى فى الصنائع . وينبغى أن نقدّم الآراء المضادّة التى هى فى الظاهر ذائعة[١] على جهة التناقض كما قلنا قبل . وليس إنما ننتفع عند الاختيار باستعمال[٢] الذائعة[٣] منها فقط ، لكن والشبيهة بهذه أيضا — مثال ذلك قولنا إن العلم بالمتضادّات واحد ، لأن الحسّ بها كذلك ، أو قولنا إن الحسّ بالمتضادّات واحدٌ بعينه ، لأن العلم بها كذلك ، وأنّا إنما ننظر بأن نقبل شيئا فينا ، لا بأن ندفع شيئا منا ، لأن الأمر على هذا المثال يجرى فى الحواس الباقية . وذلك أنّا إنما نسمع بأن نقبل فينا شيئا ، لا بأن نُخْرِج ؛ وعلى ذلك المثال نشم ونذوق ؛ وكذلك الحال فى سائر الحواسّ الأخَر . وأيضا ينبغى أن نأخذ[٤] ما يظهر فى جميع الأمور أو فى أكثرها على أنه أصل ومبدأ ووضع مظنون . وذلك أنه قد يضعها الذين[٥] لا يفهمون فى أى شىء من الأشياء ليس هى كذلك . وينبغى أن نتخير[٦] أيضا [٢٤٩ ا] من الأقاويل المثبتة فى الكتب ونثبت ما فى جنسٍ جنسٍ ونضعه ناحيةً — مثال ذلك أنك إذا أردت أن تبحث عن كل خبر بدأت من البحث بما هو وأثبت بآرائه آراءَ واحدٍ واحد — بمنزلة ما نقول[٧] إن أنبادقليس يرى أن اسطقسات الأجسام أربعة ؛ فإن لواضع أن يضع ما يقوله واحد من المشهورين .

وقد توجد أجناسُ المسائل والمقدّمات إذا حصّلناها على طريق الرسم ثلاثة : وذلك أن منها ما هى مقدّمات خُلُقية ، ومنها مقدّمات طبيعية ،

(١) ف : مقبولة . (٢) ف : بإعداد . (٣) ف : المقبولة . (٤) ف : نقتضب . (٥) ص : اللذين . (٦) ف : نلتقط . (٧) تحتها : تقوله .

ومنها مقدّمات منطقية . فالخلقية مثل قولنا : لِمَن اولى[1] أن نطيع : لآبائنا[2] ، أو للنواميس ، متى اختلفتا ؟ والمنطقية مثل قولنا : هل العـلم بالمتضادّات واحدٌ بعينه ، أم لا ؟ والطبيعية[3] مثـل قولنا : هل العـالم أزلى ، أم لا ؟ وكذلك يجرى الأمرُ فى المسائل . وليس يسهل علينا أن نصف كل واحدة من هـذه التى تقدّم ذكرها ، إنمـا هى بتحديد يُوَفّيها إياه . لكن ينبغى أن أن نلتمس تعرُّفَ كل واحدة منها بالارتياض[4] فى الاستقراء بعد تفقدنا إياها بحسب المثالات التى تقدّم وصفها . — فنجعل بحثنا عنها عند الفلاسفة على جهة الحقيقة ، وعند الظن على جهة الجدل . وينبغى أن نأخذ[5] جميع المقدّمات أخذًا[6] كليا بأكثر ما يمكن ، وأن نجعل المقدّمة الواحدة مقدّمات كثيرة . مثال ذلك أن نقول إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه ، ثم نقول إن العلم بالمتضادّات واحد بعينه ، و إن العلم بالأشياء الداخلة فى باب المضاف واحدٌ بعينه ، وعلى هذا المثال ينبغى أن نقسم هذه أيضا من الرأس ما دامت القسمة فيها ممكنة — مثال ذلك أن نقول : العـلم بالخير والشر [٢٤٩ ب] واحدٌ بعينـه ،

١٠٦ أ والعلم بالأبيض والأسود ، والعلم بالبارد والحارّ ، وكذلك فى سائر الأشياء الأُخَر .

١٥
< البحث عن الألفاظ المشتركة >

فـما وصفناه كافٍ فى أمر المقـدّمات . وينبغى أن نبحث عما يقال على أنحـاءٍ كثيرة . وليس يجب أن نلتمس وصفَ الأشـياء التى تقال على

(١) ف : ينبغى . (٢) ف : للوالدين . (٣) ص : والطبيعة .
(٤) ف : بالاعتياد . (٥) ف : تقتضب . (٦) ف : اقتضابا .

جهات[1] مختلفـة فقط ، بل يجب أن نصف أيضا أقاويلها — مثال ذلك أن العدل والشجاعة ليس إنما يقال فيهما إنهما خير بخلاف الجهة التي يقال بها إن المُصِحّ والمُخْصِب خيرٌ فقط ، لكن وبأن تلك كيفيات ما ، وهـذه فاعلات شيء ما ، لا أنها كيفيات ما . وكذلك يجرى الأمر في سائر الأخر .

وينبغي أن ننظر لهذه الأشياء : هل الشيء يقال على أنحاء كثيرة بالنوع ، أم على نحو واحد ؟ فنبحث أوّلا عن الضدّ ، إن كان يقال على أنحاء كثيرة كان مختلفا في النوع أو في الاسم . وذلك أن بعض الأشـياء تكون مختلفة بالأسماء من أوّل أمرها ، بمنزلة « الحادّ » فإن ضدّه في الصوت « الثقيل » ، وفي العِظَم الكالّ . فمن البيّن أن ضد الحادّ يقال على أنحاء كثيرة . وإذا كان هذا يقال على أنحاءٍ كثيرة ، فالحادُّ أيضا يقال كذلك ، لأن في كل واحدٍ منهما يوجد الضـد . وذلك أنه لا يوجد[2] المضادّ للثقيل والكالّ واحداً بعينـه . والمضادُّ لكلّ واحدٍ منهما هو الحاد . وأيضا ضدّ الثقيل في الصوت الحادُّ ، وفي العِظَم الخفيف ؛ فالثقيل إذاً يقال على أنحاءٍ كثيرة ، لأن ضده يقال على أنحاءٍ كثيرة . وكذلك النظيف ، فإن ضـدّه في الحيّ[3] السَّمْج ، وفي الثوب الوَسِخ : فالنظيف إذاً اسم مشترك . وفي بعض الأشـياء المشتركة لا تختلف الأسماء أصلا ، لكن الاختلاف فيها بيّن لا محالة بالنوع ، كالحال في الأبيض والأسود [١٢٥٠] فإنه قد يقال صوت أبيض[4] وصوت أسود ، وكذلك

(١) ف : وجوه . (٢) ف : يكون . (٣) ف : البيت .

(٤) ش : من عادة اليونانيين أن يسمّوا الصوت الصافي أبيض .

لون أبيض ولون أسود، فليس بينهما اختلاف فى الأسماء . فأما بالنوع فاختلافهما بيِّن جدا ؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال فى الصوت وفى اللون على مثال واحد، وذلك بَيِّن من الحسّ ، لأن الحسَّ بالأشياء التى هى واحدةٌ بعينها فى النوع واحدٌ بعينه . والأبيض الذى يقال على الصوت وعلى اللون ليس يحكم عليه بحاسة واحدة، لكن أحدهما يحكم عليه بحاسة البصر والآخر بالسمع . وكذلك الحادّ الذى يقال فى الطعوم والذى يقال فى الأَعْظام : أحدهما يُحْكَم عليه(١) باللس والآخر بالذوق . وذلك أن هذين ليس يختلفان بالأسماء، لا فى أنفسهما ولا فى أضدادها ، لأن كلَّ واحدٍ منهما هو الكالُّ.

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان لأحد المعنيين ضدٌّ ما، والآخر ليس له ضدٌّ من الأضداد على الإطلاق — مثال ذلك أن اللذة التى تكون مِنْ قِبَل الشرب ضدها الأذى الذى يكون مِنْ قِبَل العطش، واللذة التى تكون من قِبَل العلم

١٠٦ ب بأن القطر مُبايِنٌ للضلع ليس لها ضِدٌّ. فاللذة إذاً مما يقال على أنحاء كثيرة. والمحبة التى تكون بالفكر ضدّها البِغْضة(٢) . فأما المحبة التى تكون فى فعل الجسم فلا ضدّ لها ؛ فمن البيّن أن المحبة اسم مشترك .

وأيضا ينبغى أن ننظر فى المتضادّات التى بينها وسط ، إذا كان صنف منها يوجد فيه وسيط، والصنف الآخر : إما ألا يوجد فيه وسيط(٣)، أو إن كان يوجد فى الصنفين وسيط إلا أنه ليس هو واحداً بعينه، بمنزلة الأبيض

(١) ف : يدركه . (٢) ش : يريد القبلة ، فإن اليونانيين يسمون القبلة باسم المحبة . — يقصد الجماع . (٣) ص : وسيطا .

والأسود : فإن فيما بينهما فى الألوان وسيطًا هو الأدكن ، وليس بينهما فى الصوت وسيط ، اللهم إلا أن يكون فيما بينهما المتخلخل(١) كما يزعم قوم [٢٥٠ب] أن الصوت المتخلخل وسط بين الأبيض والأسود . فالأبيض إذًا اسم مشترك ؛ وكذلك الأسود .

وأيضا ينبغى أن ننظر إذا كان صنف منها فيه وسائط كثيرة ، وصنف آخر فيه وسيط واحد ، كالحال فى الأسود والأبيض . فإن الوسائط بينهما فى الألوان كثيرة ، وفى الصوت واحد وهو المتخلخل .

وأيضا ينبغى أن نبحث عما يتقابل على طريق التناقض : هل يقال على أنحاءٍ كثيرة . وذلك أن هذا إن كان يقال على أنحاءٍ كثيرة ، فإن المقابل له قد يقال أيضا على أنحاءٍ كثيرة ، مثال ذلك : الذى لا يُبْصِر ؛ فإنه يقال على أنحاء كثيرة : أحدها على الذى ليس له بَصَر ، والآخر على الذى لا يستعمل البصر . وإذا كان هذا يقال على أنحاءٍ كثيرة ، فواجبٌ ضرورةً أن يكون الذى يُبْصِر يقال على أنحاءٍ كثيرة . وذلك أن كل واحدٍ من صنفى قولنا : « لا يبصر » يقابله شىء ما ، أعنى أن الذى ليس له بصر يقابله الذى له بصر ، والذى لا يستعمل البصر يقابله المستعمل للبصر .

وأيضا ينبغى أن نبحث عن التى تقال على طريق العَدَم والمَلَكَة : فإن أَحَدَهما إن كان يقال على أنحاءٍ كثيرة ، فإن الآخر يقال كذلك : مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاءٍ كثيرة فى النفس والبدن ، فإن عدم الإحساس

(١) أى : الأَبَحّ .

يقال على أنحاء كثيرة فى النفس والبدن . والأمر فى أن الأشياء التى ذكرناها فى هـذا الموضع تتقابل على جهة العدم والملكة بيّن ، لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحدٍ من الحسّين ، أعنى حسَّ النفس وحس البدن .

وأيضا ينبغى أن نبحث عن التصاريف (١) . وذلك أنه إن كان العدل يقال على أنحاء كثيرة ، فالعدالة تُقَال على أنحاء كثيرة . وذلك أن فى كل واحدة من الجهتين اللتين يقال فيهما العدل قد توجد عَدالةٌ ما — مثال ذلك أنه قد يقال للذى يحكم بحسب رأيه وللذى يحكم بما يجب ، إنهما قد حكما حكمًا بالعدل ؛ وعلى ذلك المثال يجرى الأمر فى العدالة . وكذلك أيضا [١٢٥١] إن كان المُصِحّ يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الصحيح أيضا يقال على أنحاء كثيرة — مثال ذلك أن الذى يفعل الصحة يقال له مُصِحّ ، وكذلك الذى يحفظ الصحة والذى يدل عليها . والصحيح أيضا قد يقال على الذى يفعل ويحفظ ويَدُلّ <على الصحة> . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى سائر الأُخَر ، أعنى أنه إذا كان شىء يقال على
١٠٧ أ أنحاءٍ كثيرة ، فإن التصريف الذى يؤخذ منه يقال أيضا على أنحاءٍ كثيرة . وإن كان التصريف يقال على أنحاءٍ كثيرة ، فإنه هو أيضا يقال على أنحاء كثيرة .

وينبغى أن نبحث عن أجناس الحَمْل الذى بحسب الاسم : هل هى واحدة بعينها فى الجميع ؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها ، فمن البيّن أن الموصوف اسم مشترك — مثال ذلك المحمود ، فإنه فى الأطعمة ما يُحْدِث اللذة ، وفى الطب ما يُحْدِث الصحة ، وفى النفس ما تكون به بحالٍ ما ، أعنى

(١) ف : يريد بالتصاريف الاشتقاقات .

عفيفة أو شُجاعة أو عادلة . وكذلك فى الإنسان أيضا . ويقال فى الشىء إنه محمود فى بعض الأوقات ، مثل الكائن فى وقته . وذلك أنه قد يقال محمود للكائن فى وقته ؛ ويقال مرارًا كثيرة على الكم كما يقال على المعتدل ، فإنه قد يقال للمعتدل(١) أيضا محمود . فالمحمود إذًا اسم مشترك . وكذلك الأبيض : فإنه فى الجسمِ اللونُ ، وفى الصوتِ الحسُّ المسموع ؛ وكذلك الحادّ ، إذ ليس يقال واحدا بعينه على جميع(٢) الأشياء — مثال ذلك قولنا : صوت حاد ، للسريع ، كما يقول أصحاب التأليف فى الأعداد ؛ وقولنا الزاوية الحادّة ، للتى هى أصغر من قائمة ؛ وقولنا : سكين حاد ، للحادة الزاوية .

وينبغى أن نبحث عن أخبار الأشياء التى تحت اسم واحد بعينه : هل هى مختلفة وليس بعضها مرتّبا تحت بعض ، كقولنا للآلة(٣) حمار وللحيوان حمار . وذلك أن الحد الذى بحسب اسمها مختلف ، [٢٥١ ب] لأن الحيوان يقال بحالٍ ما ، والآلة تقال بحالٍ أخرى . وإن كانت الأجناس بعضها تحت بعض فليس يلزم ضرورة أن تكون الأقاويل(٤) مختلفة — مثال ذلك الغراب : فإن الحى ذا الريش جنسٌ له . فإذا نحن قلنا فى الغراب إنه ذو ريش وحىٌّ ، فقد قلنا إنه بحالٍ ما . فالجنسان إذًا كلاهما(٥) محمول(٦) عليه . وكذلك إذا قلنا فى الغراب إنه حى طائر ذو رجلين ، فقد قلنا إنه ذو ريش . وبهذا الوجه يحمل الجنسان كلاهما ، ق.لاهما على الغراب .

(١) ش : يريد المعتدل فى مقداره . (٢) ف : فى كل .
(٣) ف : آلة يستعملها النجارون . (٤) ف : يعنى حدودها .
(٥) ص : كليهما . (٦) ص : محمولات ؛ ف : يحملان .

فأما الأجناس التى لا يقال بعضها تحت بعض فليس يلزم فيها ذلك . وذلك أنّا ليس إذا قلنا آلة فقد قلنا حى(١) ، ولا إذا قلنا حَىّ فقد قلنا آلة . وينبغى أن تعلم أنه ليس إنما يقال(٢) أجناسٌ مختلفة ليس بعضها تحت بعض فى الموضوع(٣)(٤) فقط ، بل قد يقال أيضا فى الضدّ . وذلك أنه إن كان الضدّ يقال على أنحاءٍ كثيرة ، فمن البيّن أن الموضوع أيضا يقال على أنحاءٍ كثيرة .

وقد يُنْتَفَع أيضا بالنظر فى الحد الذى يكون عن المركب ، مثل الجسم الأبيض والصوت الأبيض . وذلك أن خاصة كل واحدٍ منهما إذا رفعت ، فينبغى أن يبقى القول واحدا بعينه . وهذا أمر ليس يلزم(٥) فى المتفقة أسماؤها
١٠٧ ب كالحال فى اللذَيْن وصفناهما الآن ، وذلك أن أَحَدَهما يصير جسمًا له لون بحال كذا ، والآخر صوتٌ حَسَن المسموع . فإذا ارتفع منهما الجسم والصوت لم يكن الباقى منهما شيئا واحدا بعينه ، وقد كان يجب أن يكون كذلك لو كان الأبيض الذى قيل فى كليهما اسمًا متواطئا .

وقد يخفى علينا فهم(٦) الاتفاق فى الاسم فى الأقاويل نفسها أيضا مرارا كثيرة . ولذلك أيضا ينبغى أن نبحث عن الأقاويل ، مثال ذلك إن قال [٢٥٢ ا] قائل إن الدالّ على الصحة والفاعل للصحة هو الذى حاله عند الصحة حالُ اعتدالٍ ، لم يجب أن يُدْفَع ، لكن يجب أن يبحث عن قوله حال

---

(١) ش : فى نسخة أخرى : بهيمة . (٢) ف : نقول .

(٣) ف : المقصود . (٤) ش : يريد بالموضوع الشىء الذى يقصد للكلام فيه .

(٥) ف : يعرض . (٦) ف : لزوم .

اعتدال ماهو فى كل واحدٍ منهما فنقول : إن هـذا هو ما كان بمقدار كذا حتى تحدث الصحة، وهذا ما كان بحال كذا حتى يدل على سجيّة ما .

وأيضا ينبغى أن ننظر ألا تكون متفقـة فى الشَّبَه أو فى الأكثر، بمنزلة قولنا : صوت أبيض وثوب أبيض ، وطعم حادّ وصوت حادّ ؛ فإن هذه ليست تقال بيضًا وحادّة على مثال واحد فى الشَّـبَه؛ ولا أن أحدهما أكثر من الآخر. فالأبيض إذًا والحادّ من المتفقة فى الأسماء . وذلك أن المتواطئة كلها متفقة، إذ كانت تقال إما أحدهما أكثر من الآخر، وأما أنهما على مثال واحد فى الشبه . — ولأن الأجناس المختلفة التى ليس بعضها تحت بعض ففصولها أيضا مختلفة بالنوع بمنزلة الحىّ والعلم (فإن فصولهما مختلفة)، فينبغى أن ننظر هل الأشـياء التى تحت اسم واحدٍ بعينه فصولٌ لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض — مثال ذلك أن الحادّ للصوت وللحجم(١) : فإن صـوتا يخالف صوتا بأنه حادّ، وكذلك حجم(٢) يخالف حجما(٣) . فالحادُّ إذًا اسم مشترك ، وذلك أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض .

وأيضا ينبغى أن ننظـر هل فصول الأشياء، التى هى بعينها تحت اسم واحد بعينه، مختلفةٌ — بمنزلة اللون الذى فى الأجسام والذى فى الأجسام والذى فى الأغانى(٤) . فإن الذى فى الأجسام فصوله الذى يجمع البصر ويفرقه، والذى فى الأغانى ليس فصوله هـذه بعينها . فاللون إذًا من المتفقة فى الاسم ، لأن الأشياء التى هى واحدة بعينها فصولُها واحدةٌ بعينها .

(١) ف : وللقدار .   (٢) ف : مقدار .   (٣) ف : مقدارا .
(٤) ش : بعض أنواع الموسيق يسمى اللونى .

وأيضا لأن النوع ليس هو لشىء من الأشياء فصلا . فينبغى أن ننظر فى الشيئين اللذين تحت اسم واحد [٢٥٢ ب] : هل أحدهما نوع والآخر فصل — مثال ذلك « الأبيض » ، فإن الذى فى الجسم نوع لِلّون ، والذى فى الصوت فصل . وذلك أن صوتا يخالف صوتا بأنه أبيض .

فينبغى أن يكون بحثنا عما يقال على أنحاء كثيرة فى هذه[(١)] الأشياء وأمثالها .

١٦

< البحث عن الاختلافات >

ويجب أن ينظر فى حال الفصول بعضِها عند بعض فى الأجناس أنفسها ،

١٠٨ مثل أن نعلم بماذا يخالف العدلُ الشجاعةَ ، والحلمُ للعفة ؛ فإن جميع هذه من جنسٍ واحد بعينه هو الفضيلة ، ونأخذ الفصول التى من جنس واحد بعينه كالفهم والعفة والشجاعة والعدل ، فإن كل واحد من هذه فضيلة . وننظر أيضا فى التى من جنس بالقياس إلى التى من جنس آخر غيره من غير أن يكون بعضُها من بعض متباعدًا بُعْدًا كثيرا ، كقولنا : بماذا يخالف الحسُّ العلمَ ، لأن الفصول — فى الأشياء المتباعدة بعداً كثيرا — بيّنةٌ جدا .

١٧

< البحث عن المشابه >

وينبغى أن نبحث عن التشابه فى الأشياء التى توجد فى أجناس مختلفة إن كان حال هـذا الشىء عند غيره كحال آخر عنـد آخر ، مثال ذلك أن حال العلم عند المعلوم[(٢)] كحال الحسّ عند المحسوس . وإن كان حال شىء عند غيره

---

(١) صـ : فهذه .

(٢) ف بالأحمر : فى .

كحال شيء آخر فى آخر، مثال ذلك أن حال البصر فى العين كحال العقل فى النفس، وحال الهدوء فى البحر كالركود فى الهواء، وذلك أن كليهما سكون.

وينبغى أن تكون رياضتنا فى الأشياء المتباعدة جدًا خاصة، فإن الأشياء الباقية قد يمكننا فيها أن نقف على المتشابهة بأسهل مأخذ.

وينبغى أن ننظر أيضا فى الأشياء التى فى جنس واحد: هل يوجد لجميعها شيء واحد بعينه، بمنزلة الإنسان والفَرَس والكَلْب؟ فإنه إن كان يوجد لها شيء واحد بعينه فهى من جهته متشابهة.

١٨

< الانتفاع بآلات الجدل الثلاث الأخيرة >

وقد ينتفع بالبحث عن الشيء على كم جهة(١) يقال، فى الإيضاح والبيان. وذلك أن الإنسان يكون أحرى بأن يعلم ماذا يضع إذا تبين له على كم نحوٍ يقال. وقد ينتفع به أيضا فى أن [١٢٥٣] تكون القياسات فى المعنى نفسه، لا بحسب الاسم. وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن ألا يجتمع فيه رأى السائل والمجيب على شيء واحدٍ بعينه. فإذا تنبّه على كم نحوٍ يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، سخر من السائل متى لم يَنْحُ بالقول نحوه. — وقد ينتفع به أيضا فى أن يُغالِطَ وألا يُغَالَطَ. وذلك أنّا إذا علمنا على كم نحو يقال الشيء لم يقع علينا غلط، لكن نعلم إن كان السائل نحا بقوله نحو شيء واحد بعينه. وإذا نحن سألنا أمكننا أن نغالط متى اتفق

(١) ف: نحو.

أن يكون المجيب لا يعلم على كم نحو يقال الشيء. وليس هذا ممكننا فى الجميع، لكن إذا كانت الأشياء التى تقال على أنحاءٍ كثيرة منها ما هى صادقة ، ومنها ما هى كاذبة . وليس هذا الفن خاصا بالجدل ؛ ولذلك ينبغى لأصحاب الجدل أن يَتَوقَّوْا هــذا المعنى أصــلا ، أعنى أن تكون مجادلتهم فى الاسم ، إلا أن[1] يحس الواحدُ بضعف من نفسِه عن الجدل بغير هذه الجهة فى الشيء الموضوع .

ووجود الفصول نافع فى القياسات التى تعمل فى الواحد بعينه والغير، ١٠٨ ب وفى تعــرّف كلِّ واحد من الأشــياء ما هو . والأمر بيّن فى أنه نافع فى القياسات التى تعمل فى الواحد بعينه والغير . وذلك أنّا إذا وجدنا فصلا للأشياء التى نقصد نحوها — أىَّ فصلٍ كان — ، نكون قد قلنا[2] أن ليس هو واحداً بعينه . فأما منفعته فى تعرُّف كل واحد من الأشياء ما هو، فلأنه من عادتنــا أن نفرق القول الذى يخص جوهر كل واحد بالفصــول التى تخص واحدًا واحدًا من الأشياء .

فأما النظــر فى الشبيه فنــافعٌ فى أقاويل الاســتقراء وفى قياسات [٢٥٣ ب] الوضع وفى أداء الحــدود . فأما فى أقاويل الاســتقراء فلأنّا إنمــا نحكم على الأمر الكلى باســتقراء الجزئيات فى الأشــياء ، وذلك أنه ليس يسهــل علينا أن نســتقرئ النظائر ونحن لا نعلم الأشــباه . وأما فى قياسات الوضــع[3] فلأن من الأمر الذائع أن الحــال فى سائر الأشياء كالحال فى واحد منها ، حتى إنه إذا تهيّأ لنا أن نناظر فى أى شيء منها كان

(١) ف : المقصود . (٢) ف : بينا . (٣) ف : يعنى الشرطية .

إجماعنا مع ذلك على أن الحال فى الشىء الذى قصدنا له كالحال فى هـذه ، لأنّا إذا بيّنا ذلك نكون قد بيّنا الشىء الذى قصدنا له من الوضع ، لأنّا إذا وضعنا أن الحال فيما قصـدنا له كالحال فى هـذه نكون قد علمنا البرهان (١) . وأما فى أداء الحدود ، فلأنا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه فى واحد واحد لم يذهب علينا إذا حدّدنا الشىء الذى قصـدنا له فى أى جنس ينبغى أن نضعه ، وذلك أن أَوْلى الأشياء العامية بالعموم هو جِنْسٌ يحمل معنى ما هو (٢) . وكذلك أيضا النظر فى الأشباه قد يُنْتفَع به عند التحديد فى الأشـياء الكبيرة التباعد كقولنا : سكون الريح فى البحر ، وركود الهواء شىءٌ واحد بعينه ، لأن كل واحد منهما هدوء ، وأن النقطة فى الخط وحدة فى العدد ، لأن كل واحد منهما مبدأ . فلذلك متى وفينا الجنس العام فى الجميع لم يظنّ بنا أحدٌ أنَّا قد حدّدنا حدّا غريبا . ويكاد أن يكون الذين يحدّون على هذا الوجه اعتادوا أن يعرفوا الحدود ، لأنهم يقولون إن الوحدة مبـدأ العدد ، والنقطة مبدأ الخط . فمن البيّن أنهم يضعونهما فى الجنس العام لكليهما .

فهـذه هى الآلات التى بها تكون القياسات . فأما المواضع التى ينتفع فيها بما وصفنا فهى ما نَصِفُ .

] [تمت المقالة الأولى من كتاب " طوبيقا " لأرسطوطالس] [

] [قوبل به] [

---

(١) س : فى نسخة أخرى : الوضع . (٢) ش : ويحتمل أن يعبر عن هذا المعنى بعبارة أخرى وهى : والأولى من الأمور العامية بأن يحمل من طريق ما الشىء هو جنس ...

بسم الله الرحمن الرحيم

[١٢٥٤ ا]

المقالة الثانية منه

< مواضع العَرَض المشتركة >

١

< استهلال عام >

قال :

إن من المسائل[١] ماهى كلية ، ومنها ماهى جزئية . فالكلية مثل قولنا
إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير . والجزئية مثل قولنا : قد توجد
١٠٩ لذة واحدة خير، أو توجد لذة واحدة ليست خيرا . والتى تثبت وتبطل
بالكلية مشتركة لجنسى المسائل كليهما . وذلك أنّا إذا بيّنا أن الشيء يوجد
للكل، نكون قد بيّنا أنه موجود للبعض[٢] . وكذلك إذا بيّنا أنه ليس يوجد
ولا لواحد، نكون قد بيّنا أنه ليس يوجد للبعض[٢] . فينبغى أوّلًا أن نتكلم
فى التى تبطل إبطالا كليا من قِبَل أنها مشتركة للكلية والجزئية، ومن قِبل[٣]
أنها أَحْرىٰ بأن تستعمل الأوضاع فيما[٤] يوجد أو مالا يوجد ، ولأن الجدليين
إنما من شأنهم أن يُبْطِلوا الأقاويل . ومن أصعب الأمور أن تنعكس
التسمية المشاكلة المأخوذة من العَرَض ، وذلك أن الذى يكون بجهةٍ من

---

(١) ف : المطالب . (٢) ف : لواحد

(٣) ش : فى السريانى : ومن قبل أن الأوضاع خاصة إنما تستعمل فى أنه موجود أو غير موجود . (٤) ف : يعنى المسائل .

الجهات وليس بكل، فإنمـا يمكن أن يكون فى الأعراض وحدها . وذلك أنه واجبٌ، ضرورةً ، أن يكون الانعكاس من الحدود[(١)] ومن الخاصة ومن الجنس — مثال ذلك أنه إن وجد لشىء من الأشياء أنه حىٌّ مَشَّاءٌ ذو رِجْلين، كان الذى يعكسه فيقول : إنه حى مَشَّـاء ذو رجلين — صادقا . وكذلك أيضا من الجنس : فإنه إن وجد لشىء من الأشياء أنه حَىٌّ فهو حَىٌّ . ومثل هذا بعينه يوجد فى الخاصّة أيضا . وذلك أنه إن وجد لشىء من الأشياء أنه قابل للنحو ، فهو قابلٌ للنحو ، إذ كان ليس يمكن فى شىء من هـذه [٢٥٤ ب] أن يكون إنما يوجد فى بعض[(٢)] الشىء[(٣)]، لكنه يوجد على الإطلاق أو لا يوجد . فأما فى الأعراض فليس يمنع مانعٌ من أن يكون فى بعض[(٢)] الشىء بمنزلة البياض والعدالة . فإنه ليس يكتفى فى التبيين على أن الإنسان أبيض أوعادل بأن يتبيّن أن البياض أو العدالة يوجدان له . وذلك أنه قد يقع الشك فى أنه أبيض أو عادل فى شىء منه . فليس الانعكاس إذًا بواجبٍ فى الأعراض .

وينبغى أن نلخص الخطأ الواقـع فى المسائل فنقول إنه صنفان : إما بأن يُكْذب فيها ، وإما بأن يُتَجـاوز[(٤)] اللفظُ الموضوع فيها ، وذلك أن الذين يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بموجود لشىء إنه موجود له . وكذلك الذين يلقبون الأشياء بأسماء غريبة ، فيسمون مثلا الدُّلْبـة[(٥)] إنسانا — يتجاوزون التسمية الموضوعة .

(١) ف : الحد . (٢) ف : يوجه لشىء ما . (٣) ش : فى بعض النسخ : أولا يوجد . (٤) ف : يتعدّى . (٥) الدلبة : شجر عظيم عريض الورق ، لا زهر له ولا ثمر ، والجمع دُلَب ، وهو فى الفرنسية : platane ، واللاتينية : platanus .

٢

< مواضـــع >

فأحد[*] المواضع أنه ينبغى أن ننظر إن كان الموجود بحـالٍ من الأحوال أخرى غير العـرض يوصف على أنه عرض . وهـذا الخطأ يقع خاصّـة فى الأجناس — بمنزلة ما لو قال قائل إنه عرض للأبيض[1] أن يكون لونا ، وذلك أنه لم يعرض له أن يكون لونا ، لكن اللون جنسه . فقد يمكن الواضع أن يلخص فى التسمية أيضا ، بمنزلة ما يقول إنه عرض للعـدالة أن تكون ١٠٩ ب فضيلة . وقد يتبيّن للإنسان مراراً كثيرة — وإن لم يلخص ذلك — أنه قد وصف الجنس على أنه عَرَض ، بمنزلة ما لو قال قائل إن البيـاض تلوُّن ، وإن المشى تحرُّك . وذلك أنه لا يقال إن حَمْـلَ جنسٍ من الأجنـاس على النوع يكون على طريق الاشـتقاق ، لكن جميع الأجناس إنمـا يحمل على الأنواع على طريق التواطؤ ؛ لأن الأنواع تقبـل اسم الأجناس وقولها . وذلك أنه من قال إن الأبيض متلوّن لم يصفه [١٢٥٥] على أنه جنس ، لأنه إنمـا وصفه على طريق الاشتقاق ، ولا وصفه على أنه خاصة ، ولا على أنه حدّ . وذلك أن الخاصة والحـدّ لا يوجدان لشىء آخر غير ما همـا له . وقد توجد أشياءُ أُخَرُ كثيرة متلوّنة ، مثل خشبة وحجر وإنسان وفرس . فمن البيّن أنه قد وصفه على أنه عرض .

(*) بالهامش عند هذا الموضع الرقم : ١ .

(١) ف : للبياض .

وموضع[*] آخر أنه قد ينبغى أن ننظر فى الأمور التى قيل إن الشىء لها يوجد : إما لكلها وإما لواحد منها . وينبغى أن يكون نظرنا فى الأنواع[1] ، لا فى التى هى بلا نهاية . وذلك أن الأَوْلى بالبحث أن يكون فى طريق من الطرق وفى الأقلّ من الأمور .

وينبغى أن نبحث ونجعل ابتداءنا من الأوائل ؛ ثم نجرى على ذلك النَّسَق حتى نصير إلى الأشخاص[2] ، مثال ذلك أنه إن كان القائل قال : إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه ، فينبغى أن ننظر هل العلم بالأشياء المضافة والأشياء المتضادّة والأشياء المتقابلة على جهة العدم والملكة والمتقابلة على جهة الإيجاب والسلب[3] — واحدٌ بعينه . فإن لم يكن الأمر ظاهرًا فى واحد من هذه بعد ، فينبغى أيضا أن نقسم كل واحدٍ من هذه إلى أن نصير إلى الأشخاص ، مثال ذلك أن ننظر : هل العلم بالعدل والجور ، أو العلم بالضِّعْف والنصف ، أو العلم بالعمى والبصر ، أو العلم بأن الشىء موجود أو ليس هو موجودا — واحدًا بعينه ؟ وذلك أنه إن تبين فى شىء من هذه أنه ليس واحدا بعينه ، نكون قد أبطلنا المسألة . وكذلك إن تبيّن أنه لا يوجد لشىء منها . وهذا الموضع ينعكس على الإثبات والإبطال[4] . وذلك أنه إن ظهر لمن يُقَسِّم أنه على الجميع أو على كثيرين ، فله أن يحكم بوضعه كلياً ، أو يعاند فى واحد .

(*) بالهامش رقم : ب َ .

(١) ف : نسخة أخرى : أنواع الأنواع .

(٢) ف : أنواع الأنواع .

(٣) فوقهما : التناقض .

(٤) ف : النفى .

فنقول إنه ليس كذلك . فإنه إن لم يفعل واحدا من هذين سُخِر منه[١] ، [٢٥٥ ب] إذ[٢] لم يضع شيئا .

وموضع آخر[*] وهو أن يعمل حدى العَرَض[٣] والشيء الذى يعرض فيه العَرَضُ جميعا ، أو حدّ أحدهما ، ثم ينظر إن كان قد أُخِذ فى الأقاويل شيء ليس يحق على أنه حق — مثال ذلك أن ينظر إن كان يمكن أحدًا[٤] أن يظلم اللهُ ، فما الظلم ؟ وذلك أنه إن كان إنما هو الإضرار طوعاً ، فمن البيّن أن الله ليس يَظْلِمُ[٥] ، إذ ليس يمكن أن يناله ضرر . و إن كان الفاضل حسودا ، فما الحسود ؟ وما الحسد ؟ وذلك أن الحسد إن كان التأذى[٦] بما يظهر من حسن حال خيِّر من الأخيار ، فمن البيّن أن الفاضل ليس بحسود ، لأنه لو كان كذلك لكان رديئا . فإن كان المنافس[٧] حسودا ، فما كل واحد منهما؟ وذلك أنه بهذا الوجه يتبيّن هل ماقيل حقٌّ أم باطل — مثال ذلك أنه إن ١١٠ أ
كان الحسود هو المتأذى[٨] بحسن حال الأخيار ، والمنافس[٧] هو المتأذى[٨] بحسن حال الأشرار ، فمن البيّن أن المنافس[٧] ليس حسودا .

وينبغى أن نأخذ أقاويل بدل الأسماء التى فى الأقاويل ولا نفارقها إلى أن نصير إلى الشيء المعروف . وذلك أنه مرارا كثيرة قد يُوَفَّى القول

---

(١) ف : كان أهلا (ص : أهل) أن يضحك منه . (٢) ف : إن .
(*) بالهامش رقم : حـ . (٣) ف : قولى . (٤) ص : أحد .
(٥) د ، : حسود . (٦) ف : الغم . (٧) ف : الغيور .
(٨) ف : المغتم .

بأسره فلا يكون المطلوب بيّناً . و إذا قيل قولٌ مكان[(١)] اسم من الأسماء التى فى القول، صار المطلوب بيّنا .

وأيضا[(*)] يصيرّ الإنسان المسألة لنفسه مقدّمة، ثم يقاومها ، لأن المقاومة تصير له حجة بحذاء الوضع . ويكاد أن يكون هـذا الموضع والموضعُ الذى يقال فيه إنه ينبغى أن ننظر فى الأمور التى قيل فيها إن الشىء يوجد إما لكلّها، وإما ولا لواحد منها واحدا بعينه، إلا أنه يخالفه فى الجهة .

وأيضا[(**)] ينبغى أن نلخص أى الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها الجمهور[(٢)] [٢٥٦ ا] ، وأيها لا ؛ وهذا نافع فى الإثبات والإبطال[(٣)] ، مثال ذلك أنه ينبغى أن تُلَقَّب الأعيان بالتسمية كما يلقبها الجمهور[(٢)] . فأما عند تحصيلنا أيّما من الأعيان[(٤)] هو بحال كذا ، وأيّما ليس هو بحال كذا ، فلا ينبغى أن نصغى إلى قول الجمهور فيه ، مثال ذلك أنه ينبغى أن نقول فى المُصِحّ إنه الفاعل للصحة كما يقول الجمهور . فأما عند تحصيلنا الموضوع : هل هو فاعل للصحة أم لا ؟ فليس ينبغى أن نسميه كما يسميه الجمهور ، لكن كما يسميه الطبيب .

٣

< مواضع أخرى >

وأيضا إن كان الشىء يقال على أنحاء كثيرة، وكان موضوعا إما على أنه موجود، وإما على أنه غير موجود، فينبغى أن نتبين[(٥)] ذلك فى أحد ما يقال

---

(١) ف : موضع . (*) بالهامش رقم : ىَ . (**) بالهامش رقم : هـَ

(٢) ف : العامة . (٣) ف : النفى ، الفسخ . (٤) ف : الأمور . (٥) ف : نعتبر .

على تلك الأنحاء الكثيرة إن لم يمكن أن يقال ذلك فى جميعها . وينبغى أن نستعمله فيما يذهب على المخاطب . وذلك أنه إن لم يذهب عليه أنه يقال على أنحاء كثيرة قاوم الذى يتشكك عليه وأراه أنه لم يرد ما شك فيه ، وإنما أراد الآخر . — وهذا الموضع ينعكس على إثبات الشىء وعلى فسخه[1]. وذلك أنه إذا أردنا أن نثبت، بيّنا[2] أن أحدهما موجود متى لم نقدر أن نبينها جميعا . وإذا أردنا أن نفسخ، بيّنا[3] أن أحدهما غير موجود إن لم يمكنّا أن نبين ذلك فى جميعها . غير أن الذى يفسخ ليس يحتاج أن يقِرّ[4] بشىء ، لا إن كان قيل فيه إنه موجود لجميع الشىء ، ولا أنه موجود ولا لشىء منه . وذلك أنّا إذا بيّنا فى شىء منه — أىّ شىء كان — أنه لا يوجد، كنا قد أبطلنا أنه يوجد لجميعه . وكذلك إن بيّنا أنه يوجد لشىء منه، أبطلنا أنه لا يوجد ولا لشىء منه .

فأما المثبِتُ فينبغى له أن يتقدّم فيعترف بأنه إن وجد لشىء ما منه — أى شىء كان — فهو يوجد [٢٥٦ ب] للجميع متى كانت المقدّمة مقْنِعة[5] . وذلك
١١٠ ب أنه ليس يكفى فى البيان على أنه يوجد للجميع القولُ بأنه يوجد لواحد، بمنزلة ما نقول إن كانت نفسُ الإنسان غير مائتة فكل نفس غير مائتة ؛ فينبغى أن نتقدّم فنُقِرّ بأنه إن كانت أى نفس وجدت غير مائتة، فكل نفس غير مائتة . وليس ينبغى أن نفعل هذا فى كل وقت ، بل إنما ينبغى أن نفعله إذا لم نجد قولا واحدا عامّا بقوله على الجميع، كما يقول المهندس إن ثلاث زوايا المثلث

---

(١) ف : نفيه . (٢) ف : نصحح . (٣) ف : نبطل ، ننفى .
(٤) ف : يعترف . (٥) ف : القضية .

مساوياتٌ لقائمتين . فإن لم يذهب عليك أن الشىء على أنحاء كثيرة ففَصِّلْه وانظر على كم نحوٍ يقال ، ثم حينئذ تثبت وتبطل[1] . مثال ذلك أن الواجب[2] إن كان هو النافع والجميل ، فينبغى أن نلتمس فى الموضوع إما تثبيت الأمرين جميعا أو إبطالهما[3] ، أعنى أنه جميل ونافع ، أو أنه لا جميل ولا نافع . و إن لم يمكن أن تبين كليهما ، فينبغى أن تبيّن أحدهما ، بعد أن تدل على أن هذا هو الموجود منهما ، وهذا غير الموجود . والقياس[4] <يكون> واحدا بعينه ، إذ كانت الأشياء التى ينقسم إليها أكثر من اثنين .

وأيضا ينبغى أن نميّز كل ما لم يكن يقال على أنحاء كثيرة باتفاق الاسم ، لكن بجهة أخرى — بمنزلة علم واحد بأشياء كثيرة ، إما كالغاية ، و إما كالأشياء المؤدّية إلى الغاية ، مثل صناعة الطب فإنها عِلْمٌ بردّ الصحة و بالتدبير ، إما على أن كليهما غايتان كما يقال إن العلم بالمتضادات [١٢٥٧ ا] واحدٌ بعينه ، فإن أحد المتضادّين ليس بأن يكون غاية أَوْلى من الآخر ، و إما على أنهما بالذات أو بالعَرَض : أما بالذات ، فمثل قولنا إن ثلاث زوايا المثلث مساويةٌ لقائمتين ، وأما بالعَرَض فمثل قولنا إنه متساوى الأضلاع . وذلك أن الذى به عرض للمتساوى الأضلاع أن يكون مثلثا ، به يعلم أن زواياه الثلاث مساويات لقائمتين . فإن كان ليس يمكن بوجهٍ من الوجوه أن يكون

---

(١) ف : وتنفى . (٢) ف : اللائق .

(٣) ف : نفيهما . (٤) ف : والقول .

علمٌ واحد بأشـياء كثيرة ، فمن البين[١] أنه ليس يمكن أصلا . وإن كان يمكن بوجه من الوجوه ، فمن البيّن أنه يمكن .

ونحتاج أن نقسمهما فنعـلم على كم نحوٍ يقال[٢] ، مثال ذلك أنّا إذا أردنا أن نثبت أمثال هذه الأشياء ، تقدّمنا فوضعنا كل ما كان منها يمكن ، فقسمنا إلى هـذه فقط جميع ما كان منها نافعا فى التثبيت . وإن أردنا أن نبطل ، وضعنا كل ما لا يمكن ، والباقى ينبغى أن نتركه . ويجب أن نفعل مثل ذلك أيضا فى هذه إذا ذهب عنّا على كم نحوٍ يقال .

وينبغى أن نثبت أن كذا موجودٌ لكذا أو غير موجود من هذه المواضع بعينها ، مثال ذلك أن علم كذا بكذا يوجد له إما على أنه من الأشـياء التى تؤدّى إلى غاية ، أو على أنه مما يقال بالعَرَض ، أو أنه أيضا لا يوجد ولا على حالٍ من هـذه الأحوال المذكورة . والقول < يكون > واحدًا بعينه أيضا فى الشهوة وسائر الأشـياء الأُخَر التى تقال على أنحاءٍ كثيرة ، وذلك أن الشهوة لهذا الشيء إما أن تكون على أنه غاية مثل الصحة ، أو على أنه من ١١١ ا
الأشـياء التى تؤدّى إلى الغاية ، مثـل المداواة ، أو على أنه بالعَـرَض مثل [٢٥٧ ب] حالِ من يحب الحلاوة عنـد[٣] الشراب ، وذلك أنه يشتهيه من طريق ما هـو حُلْو ، لا من طريق ما هو شراب ، إذ كان يشتهى الحُـلْو

(١) ف : فمن البيّن أنه بالكلية لا يمكن .

(٢) ف : يستعمل . (٣) ف : فى .

بذاته ، ويشتهى الشراب بالعَـرَض ؛ وذلك أن الشراب لو كان عَفِصا لم يشتهه . فشهوته إذًا للشرب إنما هو بالعَـرَض . — وهذا الموضع نافـع فى الأشياء الداخلة فى باب المضاف .

٤
< مواضـع أخرى >

والنقل (*) أيضا إلى الاسم الذى هو أعرف ، مثال ذلك أن نجعل مكان قولنا فى : الظن — «البيّن» ، ومكان قولنا : كثرة البحث — « محبة البحث » . وذلك أن الاسم إذا قيـل قولا أعرف صار الموضع أسهل مرامًا (١) . وهـذا الموضع أيضا عامٌّ فى الأمرين جميعا فى الإثبات والإبطال .

وعند (**) تثبيتنا أن المتضادّات موجودة لشىء واحد بعينه ينبغى أن نبحث عن ذلك فى الجِنْس ، مثال ذلك إن أردنا أن نبيّن أنه قد يوجد فى الحسّ صواب وخطأ ، قلنا : الإحساس هو تميـيز (٢) ، والتمييز (٣) يكون بصواب وبغير صواب . ففى الحس يوجد صـواب وخطأ . فالبرهان إذًا الآن على النوع من الجنس ، وذلك أن التمييز جنس للإحساس ، وذلك أن الحسّ يميز (٤) بجهة من الجهات . وقـد يكون أيضا البرهان على الجنس من النـوع ، وذلك أن كلَّ ما يوجد للنوع قد يوجد أيضا للجنس — مثال ذلك أنه إن كان علم

(*) عندها بالهامش علامة رقم : ح . (١) ف : إدراكا .

(**) بالهامش علامة رقم : طَ . (٢) ف : حكم . (٣) ف : الحكم .

(٤) ف بالأحمر : الحاسّ يحكم .

يوجد خسيسًا وفاضلًا فقد يوجد حال كذلك، لأن الحال[١] جِنْسٌ للعلم . — فالموضع[٢] الأوّل يكذب فى التثبيت، والثـانى يصدق . وذلك أنه ليس يلزم ضرورة أن يكون كلُّ ما يوجد للجنس يوجد أيضا للنوع : فإن الحيوان يوجد طائرًا وذا أربع ، وليس الإنسان كذلك . وكل ما يوجد للنوع [١٢٥٨ ا] فواجبٌ ضرورة أن يوجد للجنس أيضا ، وذلك أنه إن كان الإنسان فاضلا فقد يوجد حيوان فاضلا .

فأما فى الإبطال فالمكان الأوّل صادق ، والثانى كاذب . وذلك أن كل ما لا يوجد للجنس، فليس يوجد أيضا للنوع . وكل ما كان لا يوجد للنوع فليس يجب ضرورةً ألا يوجد للجنس ، لأنه من الضرورة أن ما يُحمَل عليه الجنس فقد يحمل عليه شيء من الأنواع . وكل ما كان له جنس أو كان يقال من الجنس عن طريق اشتقاق الاسم ، فواجبٌ ضرورةً أن يكون له شيء من الأنواع ، أو أن يقال باشتقاق الاسم من شيء من الأنواع ، مثال ذلك أنه إن حُمِلَ العلمُ على إنسان من الناس ، فقد يُحمَل على ذلك الإنسان أيضا النحوُ أو الموسيقى أو علمٌ[٣] من العلوم الأُخَر . وإن وجد إنسان علماً ، ١١١ ب أو < إن كان > اسمه مشتقًا من العلم فله : إما نحو، وإما موسيقى، وإما واحد من العلوم الأخر، أو اسمه مشتق من واحد منها، كقولنا : نحوى أو موسيقار .

---

(١) شـ : أحسبه جعل الحال فى هذا المكان مكان الملكة .

(٢) شـ : فى نسخة أخرى : فالصنف الأول .

(٣) ص : علم أو اسمه مشتق .

فإن (*) وضع شىء يقال كيفما قيل من الجنس بمنزلة قولنا إن النفس تتحرك، فينبغى أن ننظر إن كان يمكن أن تكون النفس تتحرك بواحد من أنواع الحركة، أعنى أن تنمى أو تفسد، أو تتكون، أو غير ذلك من أنواع الحركة وذلك أنها إن لم تكن تتحرك بواحدٍ منها، فمن البيّن أنها لا تتحرك . وهذا الموضع عام للأمرين جميعا للتصحيح والإبطال ، لأنها إن كانت تتحرك بواحدٍ من أنواع الحركة، فمن البيّن أنها تتحرك ؛ وإذا لم تكن تتحرك بنوع من أنواع الحركة ، فمن البيّن أنها لا تتحرك .

وإذا (**) لم نجد حجة تنفع فى الوضع ، فيجب أن نبحث من الحدود : إما الموجودة للأمر الموضوع أو التى نظنّ أنها له . وإن لم يكن ذلك من واحد ، فمن أكثر من واحد [٢٥٨ ب] . وذلك أن الحجة تسهل من حد الشىء ، إذ كانت الحجة سهلة فى الحدود .

وينبغى (***) أن ننظر فى الموضع ما الشىء الذى إذا وجد وجب ضرورةً أن يوجد الموضوع،أو ماالشىء الذى يوجد من الاضطرار إذا وُجِدَ الموضوع . فوجود الموضوع من الاضطرار إذا وجد شىء من الأشياء هو لمن يريد أن

(*) فى الهامش رقم : ىَ . (**) فى الهامش : هذا الموضوع هو الثالث بعينه لا غير ؛ وإنما أعاده فى هذا الموضوع بنحو أظهر ؛ ولم أجد عليه فى بعض النسخ علامة تدل على أنه موضوع يآ ، ولا فى السريانى أيضا عليه علامة .

وفى الهامش من الأيمن علامة رقم : يآ .

(***) فى الهامش علامتان للترقيم : يآ (هذه إذا حذف الموضع السابق) ، يبَ .

يثبت الشيء . وذلك أنه إن تبيّن أن ذلك الشيء موجود[1]، صار الموضوع متبيّنا . فأما وجود شيء من الأشياء إذا وُجِدَ الموضوع، فلمن يريد أن يُبْطِل الشيء ؛ وذلك أنّا إن بيّنا أن اللازم للموضوع غير موجود ، كما قد أبطلنا الموضوع .

وأيضا[*] فينبغى[2] أن ننظر فى أمر الزمان إن كان الشيء يختلف فيه — مثال ذلك إن قال قائل إن المغتذى من الاضطرار أن يَنْمِيَ . وذلك أن الحيوان يغتذى دائما وليس يَنْمِيَ دائما . وكذلك إن قال قائل إن المتعلم يذكر ، وذلك أن هذا[3] للزمان الماضى ، وذاك[4] للزمان الحاضر والمستقبل . فإنه يقال فينا إنّا نعلم الأمور الحاضرة والمستقبلة مثلما نعلم أنه سيكون كسوف الشمس . فأمّا التذكر فليس يمكن أن يكون إلا لشيء قد مضى .

٥

<مواضع أخر>

وأيضا من[**] طريق المغالطة أن نسوق إلى مثل ذلك الشيء الذى فيه نلتمس وجود حجج . وهذا ربما كان ضروريا ، وربما كان ضروريا فى الظاهر ، وربما كان لا ضروريا ، ولا ضروريا فى الظاهر . ويكون ضروريا إذا ما جَحَدَ المجيبُ شيئا مما ينتفع به فى الوضع ، فجعل السائلُ

---

(١) صـ : موجودا . (*) بالهامش علامتان للترقيم : يجَ ، يبَ .

(٢) ف : ينبغى . (٣) ف : يعنى التذكر . (٤) ف : يعنى التعلم .

(**) بالهامش علامتان للترقيم : يدَ ، يجَ .

الأقاويلَ فى ذلك الشيء ، و يكون هــذا شيئا من أمثال هــذه الأشياء التى يلتمس الإنسانُ فيها وجودَ حجج . وكذلك إذا استقرى النظائر فى شيء من الأشياء بتوسط الموضوع فرام أن [١٢٥٩] يُبْطِله ، لأن هــذا إذا بطَلَ ١١٢ أ بَطَلَ الموضوعُ أيضًا . — و يكون ضروريًا فى الظاهر إذا كان نافعا ومُشاكلًا للوضع ، ولم يكن ينفع فى الشيء الذى فيه تكون الأقاويل، بجحده المجيبُ، أو رام أن يبطله من الاستقراء الذائع الذى بالوضع يصير إليه . — فأما القسم البـاقى ، فإذا لم يكن الشيء الذى فيه الأقاويل لا ضروريا ، ولا ضروريا فى الظاهر ، وتُعرِّض بجهة أخرى أن يُفْسَخَ على المجيب .

و ينبــغى أن نتوقى الوجه الأخير من الوجوه التى وصفناها . وذلك أنه يشــبه أن يكون غريبًا مباينًا لصناعة الجــدل (١) ألبتةَ . ولذلك ينبغى للمجيب ألا يَصَعِّب الأمر ، لكن يضع ما ليس بنافع فى الوضع بعــد أن يبينه على ما ليس يعتقده، غير أنه يضعه وَضْعًا . وذلك أنه أَحْرى أن يعرض للسائل فى أكثر الأمر أن يتشكك (٢) متى وضعت له هذه الأشياءُ بأجمعها ، فلم ينتج منها شيئا .

وأيضا (*) كل من قال شيئا من الاشـياء — أىَّ شيء كان — فقد قال بوجهٍ من الوجوه أشياء كثيرة ، لأن كل واحد من الأشـياء من الاضطرار له لوازم (٣) كثيرة ، مثال ذلك أن من قال إنسانا (٤) موجودا فقد قال إن حيوانا

(١) ف : للقوة . (٢) ش : فى السريانى : أن يضعف و ينسلخ .

(*) بالهامش رقان : يه ، يد . (٣) ف : توابع . (٤) ف : إن إنسانا .

موجودٌ[1]، وإن متنفسا موجودٌ[1]، وإن قابلا للعلم موجود[1]، وإن ذا رجلين موجودٌ. فأى شىء من اللوازم إذا ارتفع، ارتفع معه أيضا الأمر الأول. وينبغى أن نتوقى إبدال الشىء[2] بالشىء الأصعب، فإنه فى[3] بعض الأوقات قد يكون فسخ الشىء اللازم[4] أسهل، وفى بعض الأوقات الموضوع نفسه.

٦

< مواضـــع أخر >

والأشياء[*] التى يجب ضرورةً أن يكون أحد الأمرين فقط موجودًا لهـا (بمنزلة وجود المرض أو الصحة للإنسان)، فإن تهيّأ لنا أن نقول فى أحدها إنه موجود أو غير موجود، فإن ذلك يتهيأ أيضا فى البـاقى. [٢٥٩ ب] وهـذا المعنى ينعكس على الأمرين[5] جميعا. وذلك أنّا إذا بيّنـا أن أحدهما موجود، نكون قد بيّنا أن الباقى غير موجود. وإن نحن بيّنا أن أحدهما غير موجود، نكون قد بيّنّا أن الآخر موجود. فمن البين أن هـذا الموضع نافع فى كليهما.

---

(١) ص : موجودا .

(٢) ش : فى نسخة : إبدال الشىء الأصعب . فى السريانى : الإبدال بالشىء الأصعب .

(٣) ص : فد .

(٤) ف : التابع .

(*) بالهامش رقم واحد : يو .

(٥) ش : يعنى فى الإثبات والإبطال .

وأيضاً(**) ينبغى أن نحتج بعـد أن ننقل الاسم بحسب القول(١) حتى يكون ما(٢) نسميه به أليق من الاسم الموضوع له ، مثال ذلك أن الجيد النفس ليس يدل على الشجاع كما وضع الآن ، بل على الذى له نفس جيدة، مثل ما(٣) يدل الحَسَنُ الرجاء على الذى يرجو أموراً صالحـة ، وكذلك الجيد الجَدّ الذى له جِد(٤) فاضل كما قال كسانقراطس(٥) إن الجيد الجد هو الذى نفسه فاضلة، فإن نفس كل واحدٍ من الناس زعم هى جَدّه .

ولأن(*) من الأمور ما هى من الاضطرار، ومنها ما هى على أكثر الأمر ، ١١٢ ب
ومنها ما هى على أى الأمرين اتفق . فإنْ وَضَع واضعٌ ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر ، أو ما هو على أكثر الأمر من الاضطرار ، إما هو بعينه ، وإما المضادّ لـما هو على أكثر الأمر — فإنه أبدًا يعطى موضعًا للحجة عليه. وذلك أنه إن وضـع ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر ، فمن البيّن أنه قد قال فيما هو موجودٌ للكل إنه ليس موجودا للكل . فيكون من قِبَل ذلك قـد أخطأ . وكذلك يلزمه إن قال إنـ ما يقال على أكثر الأمر هو من الاضطرار. وذلك أنه يقول فيما ليس هو موجوداً للكل إنه موجود للكل. وكذلك إن قال إن المضادّ لـما هو على أكثر الأمر هو من الاضطرار، لأن المضادّ لـما هو على أكثر الأمر هو ما كان على أقل الأمر [٢٦٠ ا] ،

(**) فى الهامش رقان : يز، يو .   (١) ف : المعنى .
(٢) ش : ينبغى أن يعلم أن اليونانيين يسمون الشجاع : الجيدَ النفس .
(٣) تحتها : الذى .   (٤) ف : سكينة .
(٥) كسانقراطس = Xenocrates .   (*) فى الهامش رقان : يح، يز .

مثال دلك أنه إن كان الناس على أكثر الأمر أردياء[1] ، فهم أخيار على أقل الأمر ، فيكون الخطأ أيضا أكثر إن قال إنهم أخيار من الاضطرار . وكذلك إن قال إن ما هو على أىّ الأمرين اتفق — من الاضطرار أو على الأمر[2] الأكثر ، وذلك أنه يمكنه — وإن لم يقل ملخصا أى الأمرين قال إنه على الأمر الأكثر أو من الاضطرار ، وكان الأمر على الأكثر — أن يجادل على أنه قد قال إنه من الاضطرار : مثال ذلك إن قال إن المنفيين من الميراث شُرّار، من غير أن يلخص، يجادل على أنه قال ذلك من الاضطرار.

وأيضا[*] إن جعل الشيء عارضا لنفسه كأنه شيء آخر مِنْ قِبَلِ أن له اسما[3] آخر، كما قسم فروديقوس[4] اللذات إلى الفرح والطرب والسرور . وذلك أن هذه كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة. فإن قال قائل إن السرور عَرَضٌ للفرح فإنما[5] قال إن شيئا عَرَضٌ لنفسه .

٧

< مواضع أخرى >

ولأن[**] الأضداد يتركب[6] بعضُها على بعض على ستة أنحاء، ويحدث عنها إذا تركبت تضادٌّ على أربعة أنحاء، فينبغى أن نأخذ الأضداد ليكون ذلك نافعًا للمثبت[7] والنافى[8] . — والأمر فى أنها تتركب على ستة أنحاء بيّن . وذلك أنه إما أن يتركب كل واحد من الضدين على الآخر ، وعلى نحوين كقولنا : الإحسان إلى

(١) جمع ردى. (٢) تحتها : أكثر الأمر . (*) بالهامش رقان : يط ، يج .
(٣) ص : اسم . (٤) فروديقوس = Prodicos . ف : اللذة .
(٥) ف : فهو إنما . (**) بالهامش رقان : ك ، يط . (٦) ف : يقترن .
(٧) ف : للصحح . (٨) ف : المبطل .

الأصدقاء،والإساءة إلى الأعداء، أو بعكس ذلك : الإساءة إلى الأصدقاء، والإحسان إلى الأعداء . و إما أن يكون كلاهما[١] فى الواحد ؛ وهـذا أيضا على نحوين : كقولنـا : الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأصدقاء ، أو الإحسـان إلى الأعداء والإساءة إلى الأعداء . و إما أن يكون الواحد فى كليهما ؛ وهـذا أيضا على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصـدقاء والإحسان إلى الأعداء ، [٢٦٠ ب] أو الإساءة إلى الأصـدقاء والإساءة إلى الأعداء .

١١٣

فالتركيبان الأوّلان لا يحـدثان تضادّا ، وذلك أن قولنا الإحسان إلى الأصـدقاء ليس هو ضـدّ قولنا الإساءة إلى الأعـداء ؛ وذلك أن كليهما مأثور[٢] ومن شأن خُلُق واحد بعينه . ولا قولنـا أيضاً الإحسان إلى الأعداء ضـدّ قولنا الإساءة إلى الأصدقاء لأن هذين كليهما مما يُهْرَب منه ، ومن شأن خُلُق واحد ، إذا كانا عن الشر . وليس يظنّ بشىء يُهْـرَب منه أنه يضادّ شـيئا يهرب منه ، إلا أن يكون أحدهمـا يقال بالزيادة والآخر بالنقصان[٣] . وذلك أن الزيادة يُظَنّ بهـا أنها من الأشـياء التى يهرب منها ، وكذلك النقصان . والأربعـة الباقية كلها فيحدث عنها تضادّ . وذلك أن قولنا : الإحسان إلى الأصدقاء ضد قولنا : الإساءة إلى الأصدقاء . وذلك أن هذين إنمـا يكونان من خلق متضـادّ ، إذ كان أحدهما مأثورا والآخر يهرب منه . وكذلك الحال فى المعانى الأُخَر : فإن فى كل واحد من ازدواجاتها

(١) صـ : كليهما . (٢) صـ : مأثوران . (٣) ش : يعنى من جهة مايهرب منه .

يوجد الواحد مأثورا والآخر يهرب منه ، والواحد من شأن خلق محمود ، والآخر من شأن خلق مذموم . — فبيّن إذًا مما قلنا أنه قد يعرض[1] أن تكون للواحد بعينه مُضادّاتٌ أكثرُ من واحد . وذلك أن ضدًّ قولنا : الإحسان إلى الأصدقاء ، قولُنا : الإحسان إلى الأعداء ، وقولنا : الإساءة إلى الأصدقاء . وكذلك إذا تأمل الإنسان على ذلك المثال كلّ واحدٍ من الآخر ظهر[2] له تضادّات . فينبغى أن نأخذ من الضدّين أيهما كان نافعا فى الوضع .

وأيضا إن كان يوجد للعرض ضدٌّ ما[3] ، فينبغى أن ننظر هل يوجد للشىء الذى قيل فيه إن له يوجد العَرَض ، لأن هذا إن كان موجودًا فذلك غير موجود ، وذلك أنه ليس يمكن أن يوجد كلاً[4] الضدين لشىء واحد بعينه .

(*) وموضع آخر إن قال قائل إن شيئا يعرض لشىء فينبغى أن يُنْظَر هل يوجد [١٢٦١] للعرض ضدٌّ ما[5] . فإن كان ضد العَرَض يوجد للشىء الذى قال إنه عَرَض له ، ليس يوجد ذلك العَرَض للشىء الذى قال من أول الأمر إنه عَرَض له ، وذلك أنه ليس يمكن أن توجد المتضادات لشىء واحدٍ بعينه معًا .

أو ينظر إن كان شىء يجرى هذا المجرى قد قيل على شىء من الأشياء : متى وجد وجب ضرورة أن توجد الأضداد بوجوده ، مثال ذلك إن قال قائل إن الصور[6] موجودة فينا ، فإنه يلزم أن تكون تتحرك وتسكن وأن تكون أيضا محسوسة

(١) ف : يلزم . (٢) ف : تبين .
(٣) ش : فى نسخة أخرى : هل يوجد كما قيل إن العرض يوجد . (٤) صـ : كلى .
(*) فى الهامش رقم واحد : طا . (٥) صـ : ضدا . (٦) ف : الصورة .

ومعقولة . وذلك أنه قد يرى المعتقدون للصُّوَر أنها ساكنة وأنها معقولة . وإذا كانت فينا فلا يجوز أن تكون غير متحركة ، لأنّا إذا تحركنا فلا بدّ ضرورةً من أن يتحرك بحركتنا جميعُ ما هو موجودٌ فينا . ومن البيّن أنها أيضا محسوسة متى كانت فينا ، إذ كنا إنما نعرف صورة(١) كل واحد بحاسة البصر .

وأيضا إن وُضِعَ عَرَضٌ يوجد له ضدٌّ ما ، فينبغي أن ننظر هل < القابل للعرض قابل لضد هـذا العرض ، لأن الشيء الواحد يقبـل الأضداد . فلو ١١٣ ب
قيل مثلا إن البِغضة تتبع الغيظ ، فإن البغضة ستكون فى الجزء الغضبى من النفس لأن فيهـا الغيظ ، ولهـذا ينبغى(٢) أن ننظر هل > ضـده أيضا الذى هـو المحبة فى الجزء الغضبى . وذلك أن المحبـة إن لم تكن فيـه ، لكن كانت فى الجزء الشهوانى من النفس فليس يتبع البغضةَ الغيظُ . وكذلك إن قال قائل إن الجزء الشهوانى يجهل ، وذلك أنه إن كان قابلا للجهل فهو قابلٌ أيضا للعلم . وليس يظنّ أن الجزء الشهوانى قابل للعلم ، بل الذى يقبله الجزء الناطق(٣) . فقد ينبغى كما قلنا ، للذى يريد أن يبطل ، أن يستعمل هذا الموضع . فأما الذى يريد أن يثبت ، فليس ينتفع به فى أن يتبيّن أن العرض يوجد . فأما أن نبيّن أنه يمكن أن يوجد ، فينتفع به ، وذلك أنّا إذا بيّنا أنه ليس تقابل للضدّ ، نكون قد بيّنا أن العرض ليس يوجد ، ولا يمكن أن يوجد . وإن نحن بيّنا أن الضد موجود ، أو أن [٢٦١ ب] القابل للضد موجود ،

---

(١) ف : خلقة .
(٢) ناقص وأضفناه عن الأصل اليونانى .
(*) بالهامش رقم واحد : كـَ .
(٣) ف : الفكرى .

لم يكن بّينًا بعدُ أن العَرَض أيضا موجود، لكنه إنما يكون قد تبيّن فقط أنه يمكن أن يوجد .

٨

< مواضع أخرى >

ولأن(*) المتقابلات أربع، ينبغى للمثبت والمبطل أن ينظر : أما من التناقض فبالعكس من اللزوم، وينبغى أن يأخذه من استقرى النظائر: مثال ذلك أنه إن كان الإنسان حياً ، فما ليس بحى ليس بإنسان . وكذلك يجرى الأمر فى الآخر . وذلك أن اللزوم فى هذا الموضع بالعكس ، لأن الحى يلزم الإنسان، وما ليس بحيٍ ليس يلزم ما ليس بإنسان، لكن الذى يلزم عكس ذلك، أعنى أن ما ليس بإنسان يلزم ما ليس بحى . ففى جميع ما يجرى هذا المجرى هكذا ينبغى أن نسأل : مثال ذلك أن الحسَن(١) إن كان لذيذا(٢) فما ليس بلذيذ ليس بالحسن(٣)؛ فإن لم يكن هذا، ولا ذاك يكون . وكذلك أيضا : إن كان ما ليس بلذيذ ليس بحسن، فالحسن لذيذ . فمن البيّن أن اللزوم فى التناقض إذا رجع(٤) على العكس رجع بالتكافؤ فى كليهما .

وينبغى لِلْمُثْبِت وللْمُبْطِلِ أن ينظرا فى المتضادات : هل يتبع الضدُّ للضدّ فى أشياء بأعيانها،أو بعكس ذلك. وينبغى أن نأخذ ذلك من استقراء النظائر بمقدار ما يُنْتَفَع به . فاللزوم إنما يكون فى أشياء بأعيانها ، بمنزلة ما هو فى الشجاعة والجبن . وذلك أن تيك تلزمها الفضيلة ، وهذا يلزمه الرذيلة؛ وتيك يلزمها أنها

(*) فى الهامش رقم : كد .
(١) ف : الجميل .
(٢) ص : لذيذ .
(٣) ف : بالجميل .
(٤) ف : جرى .
(٥) ف : يلزم .

من الأشياء المأثورة، وهذا أنه من الأشياء التى يُهْرَب منها . فلزوم هذه أيضاً قد يوجد فى أشـياء بأعيانها ، فإن المأثور ضدُّ الذى يُهْرَب منـه . وكذلك الأمر فى الآخر . واللزوم يكون بالعكس، مثال ذلك أن الصحة تلزم جودة البنية ، والمرض لا يلزم رداءة البنية ، لكن رداءة البنيـة تلزم المرض . فمن البيّن أن اللزوم فى هذه يوجد بالعكس .

فأما فى المتضادّات فقلَّ ما يعرض من العكس . إلا أن اللزوم لأكثرها يكون ١١٤ أ
فى أشياء بعينها . فإن كان الضدّ لا يلزم الضدّ فى أشياء بأعيانها ولا بالعكس، فمن البيّن أنه ولا فيما وصفنا أيضا يلزم أحدهما للآخر . وإن كان ذلك فى المتضادّات [١٢٦٢ أ] فواجبٌ ضرورةً وفيما وصفنا أيضا أن يلزم أحدهما الآخر .

وينبغى أيضا أن ننظـر فى المَلَكات والعَـدَم على مِثـل ما نَظَرْنا فى المتضادّات ، غير أنه ليس يوجد الأمر بالعكس فى العَدَم ، ولكن يجب ضرورةً أن يكون اللزومُ دائمـا فى أشياء بأعيانها ، كما يلزم فى الحسّ للبصر، وعدم الحسّ للعَمَى . وذلك أن الحسّ أيضا يقابل عدمَ الحسّ كتقابل الملكة للعدم : فإن ذاك مَلَكة وهذا عَدَم .

وينبغى أن نستعمل فى الأشياء الداخلة فى باب المضاف مثل ما استعملنا فى العدم . فإن اللزوم لهذا أيضا فى أشياء بأعيانها ، مثال ذلك أنه إن كان ذو الثلاثة الأضعاف كثير الأضعاف ، فذو الثـلاثة الأجزاء كثير الأجزاء . فإن ذا الثـلاثة الأضعاف إنمـا يقال[1] عند ذى الثـلاثة الأجزاء ، والكثير

(١) ف : يقاس .

الأضعاف عند الكثير الأجزاء . وأيضا إن كان العلم ظنًّا فالمعلوم مظنون، وإن كان البصر حسا فالمُبْصَر محسوس . والمعاندة فيه أنه ليس واجباً ضرورةً فى الأشـياء الداخلة فى باب المُضاف أن يكون اللزوم كما قيـل، وذلك أن المحسوس معلوم، والحس ليس يعلم . إلا أن هذه المعاندة ليس يظنّ بها أنها صادقة، لأن كثيرين يقولون إنه ليس يوجد علمٌ بالمحسوسات . وأيضا فإن ماوصفنا نافعٌ فى التضاد ليس بدون غيره، مثال ذلك أن المحسوس ليس بمعلوم، وذلك أن الحس ليس بعلم .

٩

< مواضع أخرى >

وأيضا (*) فقـد ينبغى فى التثبيت والإبطال البحثُ عن النظائر وعن التصاريف . ونسمى نظائر ما كان يجرى هـذا المجرى : أعنى أن العادل(١) نظيرُ العـدالة ، والشجاعَ نظيرُ الشجاعة . وكذلك الأمور الفـاعلة والحافظة هى نظيرة لذلك الشيء الذى هى له فاعلة أو حافظة : مثال ذلك أن الأمور الصحـية [٢٦٢ ب] نظـيرة للصحة ، والأمور التى تُخْصب البـدن نظيرة لخصب البدن ؛ وكذلك الحال فى الأشياء الأخر . فما جرى هـذا المجرى قد جرت العادة بأن يسمى نظائر . — فأما التصاريف فمثل قولنا : على جهة العدل، وعلى جهة الشجاعة، وعلى جهة الصحة، وعلى جهة الخصب — وكل ما يقال على هذا النحو . وقد يُظَنُّ بما كان على جهة التصريف أنه من النظائر، كما نقول إن قولنا : على جهة العدل نظير العـدالة، وقولنا : على جهة الشجاعة

(*) فى الهامش رقم : كه .

(١) ف بالأحمر : المعدل (بضم الميم فى الأصل) .

نظير الشجاعة . و إنما يقال نظائر لجميع ما كان فى شرح[١] واحد بعينه بمنزلة العدالة والعدل، وقولنا : على جهة العدل . فمن البيّن أنه إذا تبين فى واحدٍ — أىّ واحد كان — من التى فى شرح[١] واحدٍ بعينه إنه خير أو محمود ، فإن الباقية كلها يكون ذلك فيها مثبتا ، مثال ذلك أن العدالة كانت من الأمور ١١٤ ب المحمودة ، فإن العدل وقولنا على جهة العدل أيضا من الأمور المحمودة . وقد يقال[٢] فى قولنا على جهة العدل وعلى جهة الإحماد إنه فى تصريف واحدٍ من المحمود ، كما يقال إن قولنا على جهة العدل من العدالة .

و ينبغى أن نبحث[٣] فى الضد ، لا فيما وصفنا فقط ، لكن وفى ضدّه — مثال ذلك أن الخير ليس بلذيذ من الاضطرار ، وذلك أن ولا الشر أيضا مُؤْذٍ . و إن كان هذا هكذا ، فذاك أيضا . و إن كان العدل علماً ، فإن الجور جهل . و إن كان ما هو على جهة العدل هو على جهة العلم والتخيل ، فما كان على جهة الجور فهو على جهة الجهل وقلة[٤] الحُنْكة . و إن كانت هذه ليست كذا ، فليست تيك أيضا كذا ، كما ليس هو فيما وصفنا الآن أيضا . وذلك أنّا قد نجد ما يكون على جهة الظلم هو بأن يكون على جهة الحُنْكة أحرى[٥] منه بأن يكون على جهة قلة الحُنْكة . وهذا الموضع قد وصف [٢٦٣ ا] أوّلاً فى لوازم المتضادّات . وذلك أنّا لسنا نسأل[٦] الآن شيئا آخر، إلا أن يكون الضد يلزم الضد .

---

(١) ف : حيز . (٢) شـ : فى السريانى : وقد يقال فى قولنا ما يجرى على جهة العدالة إنه يجرى على جهة الإحماد ، وذلك فى التصاريف من المحمودات ، كما أن ما يجرى على جهة العدل من العدالة . (٣) ف : تنظر . (٤) ف : عدم . (٥) ف : أولى . (٦) ف : نطلب .

وأيضا (*) فإن للمثبت والمبطل حظًا من النظر فى الكون والفساد والأمور الفاعلة والمفسدة؛ وذلك أن الأمور التى كونهـا من الخير فهى أيضا خير، وإن كانت هى خيرا فكونها أيضـا خير؛ والأمور التى كونهـا شرّ، فهى أيضا شر. — فأما فى الفساد فالأمر بالعكس. وذلك أن فسادها إن كان من الخير فهى من الشر؛ وإن كان فسادُها من الشر فهى من الخير. — والمعنى واحدٌ بعينه فى الأمور الفـاعلة والأمور المفسدة، فإن الأمور التى ما يفعلها من الخير فهى من الخير، والأمور التى مايفسدها من الخير فهى من الشر.

١٠
< مواضع أخرى >

وأيضا (**) ينبغى أن ننظر فى الأمور المتشابهة إن كانت حالها متشابهة — مثال ذلك أنه إن كان علم واحدٌ بأشياءَ كثيرةٍ فقـد يكون ظن واحدٌ بأشياء كثيرة؛ وإن كان ماله بصرٌ يُبصِر، فإن ماله سمعٌ يسمع. وكذلك الحال فى الأمور الأُخَر، الموجود منها والمظنون. وهـذا الموضع نافع فى الأمرين كليهما، وذلك أنه إن كانت حاله هذه الحال فى شىء من الأمور المتشابهة فهى حاله فى الأشياء الأخر المتشابهة، وإن كان فى واحدٍ منها ليس كذلك، فليس هو فى المتشابهة الأُخَر كذلك.

وينبغى (***) أن ننظر هل الأمر فى واحد وفى كثير على مثال واحد؛ وذلك أنه فى بعض المواضع يختلف. مثال ذلك أنه إن كان العـلم هو التصوّر (١)،

(*) فى الهامش رقم : كزَ .　　(**) فى الهامش رقم : كحَ .
(***) فى الهامش رقم : كطَ .　　(١) ف : الفهم .

فإن العلم بأشياء كثيرة هو التصوّر[1] لأشياء كثيرة؛ وليس هـذا بحق، لأنه قد يمكن أن تُعْلَم أشياء كثيرة، وليس يمكن أن تُتَصَوَّر أشياءُ كثيرة . فإن لم يمكن[2] هذا، [٢٦٣ ب] لم يمكن[2] ذاك، أعنى قولنا فى واحد إن العلم هو تصوّر ما .

وقد يكون[*] النظر أيضا من الأمر الأكثر والأقل . ومواضع الأكثر والأقل أربعة : — أحدها : هل يلزم الأكثرَ للأكثر، مثال ذلك أنه إن كانت اللذة خيرًا فما كان أكثر لذة فهو أكثر خيرا ؛ وإن كان الجَوْر شرا، ١١٥ا

فما كان أكثرَ جورًا فهو أكثر شرا . وهذا الموضع نافع فى الأمرين جميعا . وذلك أنه إن كان تَزَيُّد العَرَض يلزم الموضوع كما قيل، فينبغى أن نضع أنه قد عرض[3]؛ وإن كان لم يلزمه فلم يعرض[4] . وهذا ينبغى أن يُحَصَّل باستقراء النظائر . — والآخر : إذا قيل شىء واحد على شيئين . فإن كان ما الأخلق به أن يكون أحرى بأن يوجد، لا يوجد، فبالحرى ألا يوجد ما الأخلق به أن يكون دونه فى الوجود . وإن كان ما الأخلق به أن يكون دونا فى الوجود يوجد، فبالحرى أن يوجد ما الأخلق به أن يكون أحرى بأن يوجد . — وأيضا إن كان اثنان يقالان على واحد، فإنه إن كان ما يظنّ به أنه أحرى بأن يوجد لا يوجد، فإن الذى هو دونه فى ذلك أحرى بألا يوجد . وإن كان ما يظنّ به أنه أحرى بأن يكون وجوده أقل، يوجد، فالذى هو أحرى بأن يوجد، يوجد أيضا .

---

(١) ف : الفهم . (٢) ف : يكن . (*) فى الهامش رقم : لَ .

(٣) ف : لزمه . ش : فى نسخة أخرى : فمعلوم أنه لزمه . (٤) ف : يلزمه .

وأيضا إن كان شيئان يقالان على شيئين فإنه إن كان الذى يظنّ به أنه أحرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد، فالأحرى بالباقى أن لا يوجد للباقى؛ أو إن كان الذى يظنّ به أنه أقل وجودا يوجد للآخر، فإن الباقى يوجد للباقى أيضا.

وأيضا الموضع الذى من وجود الشىء على جهة التشابه أو على جهة الظنّ يقال على ثلاثة أنحاء كما قيل فى الثلاثة المواضع التى وصفنا أخيرًا أنها للأكبر. — وذلك أنه إن كان شىء من الأشياء يوجد فى شيئين على مثال واحد أو يُظنُّ به أنه يوجد، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فليس يوجد للآخر، وإن كان يوجد [٢٦٤ ا] لأحدهما فهو يوجد للآخر. — وإن كان شيئان يوجدان لشىءٍ واحد بعينه على مثال واحد، فإنه إن كان أحدهما لا يوجد فليس يوجد الباقى، وإن كان أحدهما يوجد، فالباقى يوجد. — وكذلك الحال إن كان شيئان يوجدان لشيئين على مثال واحد: وذلك أنه إن كان أحد الاثنين لا يوجد لأحد الاثنين، فليس يوجد الباقى من الاثنين للباقى من الاثنين الآخرين. وإن كان أحد الاثنين يوجد لأحد الاثنين الآخرين، فالباقى يوجد للباقى.

١١
< مواضع أخرى >

فهذا مبلغ الأنحاء التى يمكن أن يُحتجّ بها مما يقال على الأكثر والأقل، وما يقال على مثال واحد.

وأيضا من الزيادة إذا زيد شىء على شىء آخر غيره، بجعله خيرا أو أبيض من غير أن يكون قبل ذلك خيرا أو أبيض، فالمزيد يكون خيراً أو أبيض على

حسب ماجعل الجملة . وأيضا إذا زيد شيء على شيء موجود، بجعله أزيد فى الحال التى كان عليها، فهو أيضا يكون على تلك الحال. وكذلك يكون الأمر فى الباقى. وهذا الموضع ليس هو نافعا فى كل شيء، لكن فى التى يعرض أن تكون فيها زيادة للأكثر. وهذا الموضع أيضا ليس ينعكس على الإبطال، وذلك أنه إن لم يجعل المزيد خيرًا لم يكن بيّنا بعدُ أنه ليس بخير، لأن الخير إذا زيد ١١٥ ب
على شر لم يجعل الجملة خيرًا من الاضطرار؛ ولا الأبيض يجعل الجملة بيضاء إذا زيد على أسود، ولا الحلو يجعل الجملة حلوة إذا زيد على المُرّ .

وأيضا إذا[(١)] قيل فى شيء من الأشياء للأكثر والأقل، فقد يقال أيضا على الإطلاق . وذلك أن ما ليس هو بخير أو أبيض ليس يقال فيه إنه خير أو أبيض بأكثر أو أقل، لأن الشر لا يقال فيه إنه خير أكثر من [٢٦٤ ب] شيء أو أقل من شيء، لكن يقال فيه إنه شرّ أكثر أو شرّ أقل . وليس ينعكس هذا الموضع على الإبطال[(٢)] . وذلك أن كثيرًا مما ليس يقال بالأكثر والأقل يوجد على الإطلاق . فإن الإنسان لا يقال إنه إنسان بالأكثر والأقل، وليس هو بهذه[(٣)] ليس بإنسان .

وكذلك ينبغى أن ننظر أيضا فيما يقال فيه إنه فى شيء من الأشياء وفى وقت من الأوقات وفى موضع من المواضع . وذلك أن الشيء الذى هو ممكن فى شيء من الأشياء، قد يكون ممكنًا على الإطلاق . وكذلك الحال فيما

---

(١) ف : إن . (٢) ف : النقض . (٣) ف : لهذه .

يوجد فى وقت من الأوقات وموضع من المواضع . فإن ماهو ممتنع على الإطلاق، فليس يمكن أن يوجد فى شىء من الأشياء ولا فى وقت من الأوقات ولا فى موضع من المواضع . وعِنادُ هـذا القول هو أنه قد يوجد أفاضل بالطبع فى شىء من الأشياء بمنزلة أسخياء أو أعفاء[١]، وليس هم أفاضل بالطبع على الإطلاق . وذلك أنه ليس يوجد أحدٌ أديبا[٢] بالطبع[٣] . وكذلك قد يمكن فى وقت من الأوقات ألا يفسدَ شىءٌ من الأشـياء الفاسدة ، وليس يمكن ألا يفسد على الإطلاق . وكذلك أيضا قد ينتفع باستعمال صنفٍ من التدبير فى موضع من المواضع الممرضة ، أعنى فى المواضع الوَبِئـة[٤] ، وليس ينتفع به على الإطلاق[٥] .

وأيضا قد يمكن أن يكون شىء فى موضع من المواضع واحدًا[٦] فقـط ، وعلى الإطلاق لايمكن أن يكون واحدا[٦] فقـط . وكذلك ذبح الأب حسن فى موضـع من المواضع ، بمنزلة ما هو فى طريبالس[٧] ، وليس هو حسناً على الإطلاق . أو يكون هـذا المعنى لا يدل على أنه فى موضع من المواضع ،

---

(١) ف : ذوى فهم . (٢) ش : الحسن : الأديب من له الفضيلة الفكرية .

(٣) ش : الحسن : لم أجد هـذه الأحرف فى نقل إسحق إلى السريانى ، ووجدتها فى نقل أثانس على هذه الصفة : وذلك أنه ليس يوجد أحد حكيما بالطبع .

(٤) ف : الممرضة . (٥) أى فى كل المواضع . (٦) ص : واحد .

(٧) ش : إسحق : لعله أن يكون اسم الرجل الذى بنى مدينة طرابلس ، على واضع سنتهم هذه لعنة الله ، وعليهم لقبولهم منه . — طريبالس = Triballes قوم يسكنون شمال تراقيا .

لا بل يدل على أنه عند قوم ، لأن هو ، لا القوم ، حيثما كانوا ، فذلك عندهم حسن .

وأيضا فقد ينتفع بشرب الدواء فى وقت من الأوقات ، أعنى فى وقت المرض ، وليس يُنْتَفَع به على الإطلاق ؛ أو يكون هـذا المعنى [٢٦٥ ا] لا يدل فى[1] وقت من الأوقات ، لكنه يكون نافعا لمن هو فى حالة علة . وذلك أنه إذ كان بهذه الحال فقط ، ينتفع به من غير أن يقال أى وقت كان[2] . — والذى يقال على الإطلاق هو الذى يقال إنه حسن أو ضد ذلك من غير أن يزيد[3] عليه شيئا ، مثال ذلك أنك لا تقول إن ذبح الأب حَسَن مطلقا[4] ، بل نقول إنه حسن عنـد قوم ؛ فليس هو إذًا حسنا على الإطلاق . وقـد تقول : إن عبادة الله حسنة ، من غير أن تضيف إلى قولك شيئا آخر ، وذلك أن عبادة الله على الإطلاق حسنة . — فيجب متى ظُنَّ بشىء من الأشياء أنه حسن أو قبيح أو شىء آخر مما أشبه ذلك من غير أن يحتاج إلى أن يزاد[5] فيه شىء من الأشياء ، فهو كذلك على الإطلاق .

][تمت المقالة الثانية من كتاب طوبيقا][

][وجدت فى آخر هذه المقالة ما هذه حكايته : فى هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمناها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصحّ لنا معناها ، ونحن نراجع النظر فيها ، فما صحّ لنا معناه منها نبّهنا عليه إن شاء الله .

---

(١) ف : على . (٢) ف : يقال (بالأحمر فى الهامش : يبالى) فى أى وقت .

(٣) ف : يضيف عليه . (٤) ص : مطلق . (٥) ف : يضاف إليه .

نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التى صححها من نسخ نظر فيها على أبى بشر، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السريانى وأصلحه على ما أوجبتـه النسخ السريانية .

قوبل بالمقالة الأولى وهذه المقالة الثانية نسخةٌ عتيقة ذكر ناسخهما أنه كتبهما فى سنة ثمـان وتسعين ومائتين من الدسـتور الأصلى المصحح الذى نقل من اليونانى ، وقابل بهما عليه ؛ وأنه قوبل بهما أيضا اليونانى ، وصححتا بحسب ذلك، فكان أيضا موافقا][.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثالثة منه

< تلاوة مواضع العرَض >

١

< مواضــع >

[٢٥٦ ب] قال : ١١٦ أ

ينبغى أن ننظر من هذه الأشياء أى الأمور آثر أو أفضل ، <سواء> كانت الأمور اثنين أو أكثر من ذلك . ويجب أولا أن نعلم أنا لسنا نجعل البحث فى الأشياء الكثيرة التباعد التى لبعضها من بعض[١] فرقٌ عظيم ، لأنه ليس أحدٌ يشك فيقول أى الأمرين آثر : السعادة أم الغنى ؟ لكن فى الأشياء المتقاربة التى يلحقنا فيها الشك دائما فى أيّامنها[٣] ينبغى أن نضيف[٤] الأكبر ، من قِبلَ أنّا لا نرى للواحد على الآخر شيئاً من الفضــل . فمن البيّن فى أمثال هــذه أنه إذا تبيّن فضلٌ واحد أو أكثر أذعن الفكر بأن الذى يوجد فيه الفضل هو الآثر.

فأول ذلك أن ما هو أطول زمانا وأكثر ثباتا آثر ممـا هو دونه فى هذه الحـال . وما يُفَضِّله[٥] عنــد الاختيار الرجلُ الأديب[٦] والصالح[٧] أو الشريعــة الصحيحة ، أو الذى يختاره فى واحدٍ واحدٍ من الأشياء ذوو الفضل بمــا هم كذلك أو العلماء من واحد من أجناس العلم أو ما يختاره الأكثر أو الكل

(١) ف بالأحمر : بين . (٢) ش : السعادة غاية الخيرات القصوى وكمالها .
(٣) ف : على . (٤) ف : نزيد . (٥) ف : يتمسك به . (٦) ف : العاقل .
(٧) ش : الأديب من له الفضيلة الفكرية ، والصالح من له الفضيلة الخلقية — قاله الإسكندر .

بمنزلة ما يختاره فى صناعة الطب والنجارة أكثر المتطببين والنجارين أو كلهم؛ أو ما يختاره بالجملة أكثر الناس، أو كلهم، وما تختاره جميع الأشياء — بمنزلة الحيوان — ، فإن جميع الأشياء تشتاق الخير .

وينبغى أن يكون ما نحن مُزْمِعون أن نصفه يسوق إلى شىء نافع — أىّ شىء كان . والأفضل والآثر على الإطلاق هو ما كان بحسب[1] العلم الأفضل؛ والذى هو كذلك عند واحد هو ما كان بحسب[1] العلم الذى يخصه؛ وبعد ذلك الشىء الذى هو المشار إليه أفضل من الذى ليس هو فى جنسه مثل أن العدالة أفضل من العادل ، وذلك أن تلك فى جنس الخير ، وهذا لا ، وتلك بالذات خير ، وهذا لا . وذلك أنه ليس يقال فى شىء من الأشياء إن الجنس ذات له ، متى لم يكن موجودًا فى الجنس — مثال ذلك أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتا[2] له ، وكذلك فى الأشياء الأُخَر . والمأثور[3] من أجل [٢٦٦ ا] نفسه آثر من المأثور[3] من أجل غيره — مثال ذلك أن الصحة آثر من الرياضة لأن تلك مأثورةٌ من أجل نفسها ، وهذه من أجل غيرها . — والمأثور بذاته آثَرُ من الذى هو بالعَرَض ، مثال ذلك أن كون الأصدقاء عدولًا آثَرُ من كون الأعداء < كذلك > ، فإن ذاك مأثور بنفسه ، وهذا بالعرض ، وذلك أنّا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولا بالعرض لئلا ينالنا منهم ضرر . وهذا المعنى والذى قبله شىءٌ واحد ، وإنما

---

(١) ف : فى .   (٢) ص : ذات .   (٣) ف : المؤثر .

يختلفان بالجهة . وذلك أن كون الأصدقاء عدولاً إنما تحبه بنفسه و إن لم تَرْتَجِ من ذلك شيئاً(١) ولو كانوا بالهند، وأما محبتنا لأن يكون أعداؤنا عدولاً فانما هو من أجل شيء آخر وهو لئلا ينالنا منهم ضرر .

وما كان سببا للخير بذاته آثر مما هو سبب بالعرض ، كما أن الفضيلة آثر ١١٦ب
من البخت ، لأن تلك سببٌ بذاتها ، وهذا سببٌ بالعرض . وكذلك ما جرى هذا المجرى . وعلى هذا المثال الأمرُ فى الضد ، وذلك أن الذى هو سبب للشر بذاته يُتَجَنَّبُ أكثر مما هو سبب له بالعرض بمنزلة الرذيلة والبخت ، فإن تلك بذاتها شر ، والبخت بالعرض . وما كان على الإطلاق عند كل إنسانٍ خيرا آثر ممـا هو خيرٌ عند واحد ، بمنزلة ما أن الصحة آثَرُ من البَطّ(٢) ، لأن تلك خير على الإطلاق ، وهـذا خير عند واحد وهو الذى يحتاج إلى البَطّ(٢) . وما كان بالطبع آثر مما ليس هو بالطبع ، بمنزلة ما أن العدالة آثَرُ من العادل ، لأن تلك بالطبع ، وهذا مكتسب . وما كان موجوداً للشيء الأفضل والأكرم فهو آثر ، مثل أن ما هو موجود لله آثر مما هو موجود للإنسان ، وما هو موجود للنفس آثر ممـا هو للبـدن . وما يخص الأفضل أفضـلُ مما يخص الأخسّ ، مثل : أن يخص الله أفضل مما يخص الإنسان . فإنهما بالأشياء المشتركة فى كليهما ليس يختلفان . فأما بالأشياء التى تخصهما فقـد يَفْضُـلُ أحدُهما صاحبَه . وما كان فى الأمـور التى هى أفضل أو أقـدم أو أكرم ، فهو أفضل — مثل أن الصحة أفضل من الشدّة والجمال ، لأن

(١) ص : شىء .
(٢) ف : العلاج . — والبط من بطّ الجرح يبُطُّه : شقه ؛ أى إجراء عملية جراحية من بتر وغيره .

تلك فى الأشياء [٢٦٦ ب] الرطبة واليابسة ، وبالجملة فى الأشياء التى هى أوّل ما منه تركب الحى ، وهـذان فى الأشياء الأخيرة ، وذلك أن الشدّة فى العصب والعظام، والجمال يظنّ به أنه اعتدال ما للأعضاء . — والغاية آثر مما يسوق إلى الغاية . وإن كان ما يسوق إليهما اثنين، فأقربهما إليها آثر. وبالجملة، ما يسوق إلى الغاية فى المعاش[2] آثر من الذى يسوق[1] إلى شىء آخر، مثال ذلك أن ما ينتفع به فى السعادة آثر مما ينتفع به فى الأدب . — وما هو ممكن آثر مما هو غير ممكن . — وأيضا متى كان شيئان فاعلين، فإن الذى غايته أفضل هو آثر . وأيضا من مقايسة الفاعل إلى الغاية إذا فضلت الغاية على الغاية بأكثر من فضلها على فاعلها، كان الفاعل آثر من الغاية — مثال ذلك أنه إن كانت السعادة تفضُلُ الصحةَ بأكثر من فضل الصحة على المُصِحّ ، فإن الفاعل للسعادة أفضل من الصحة . وذلك أنه بحسب ما تفضل السعادة الصحةَ يفضل فاعلُ السعادة على فاعل الصحة ، والصحة تفضل المُصِحّ بقليل، ففاعل السعادة يفضل المُصِحّ بأكثر مما تفضل الصحةُ المُصِح . فمن البيّن أن فاعل السعادة آثر من الصحة ، وذلك أنه يفضل على شىء واحد بعينه بشىء كثير .

وأيضا فإن الأجود بذاته والأكرم[3] والأحمد هو آثر، بمنزلة أن الصحة آثر من الغنى، والعدالة من الشدّة، لأن تلك من الأشياء الكريمة[4] المحمودة بذاتها،

(١) ف : يؤدّى . (٢) ف : فى اليونانى : السيرة .

(٣) ف : الأنفس . (٤) ف : النفيسة .

وهـــذه ليست بذاتها ، لا بل من أجل غيرها . وذلك أنه ليس أحد يُكْرِم ١١٧ ا
الغنى لذاته ، لكن لشيء آخر . فأما الصحة فتُكْرَم بنفسها و إن لم يَقْدِر أن ينالنا منها شيء[1] آخر .

٢

< مواضع أخرى >

وأيضا متى كان شيئان متقاربين جدّا ، ولم يمكّنّا أن نبين أن أحدهما يَفْضُلُ الآخر فى شيء أصــلا ، فينبغى أن ننظــر فى توابعهما : وذلك أن الذى يتبعــه خيرٌ أكثر هو آثر ، و إن كانت توابعهما شرّا فالذى يتبعه شرٌّ أقل هو آثر ؛ وذلك أنهما إذا كانا جميعا مأثورين، فليس يمنع مانع من أن يكون يتبعهما شيءٌ مكروه . — والبحث عن الإتباع يكون على وجهين : وذلك أن الشيء يتبع الشيء بالتقدّم والتأخر [٢٦٧ ا] . مثال ذلك ما يتبع المتعلم من الجهل والعلم ؛ فإن الجهل بما يتعلمه متقدّم ، والتعلم به متأخر ؛ والتابع بأَخَرةٍ فى أكثر الأمر أفضل . فينبغى أن نأخذ من التوابع أنفعها .

وأيضا الخيرات الكثيرة آثر من التى هى أقل : إما على الإطلاق و إما إذا كانت أشياء توجد فى غيرها وكان الأقل فى الأكثر . والعناد فى ذلك هو أن يكون مجموع الاثنين آثر من الواحد . مثال ذلك قولنا : أن يصح، والصحة آثر من الصحة، لأن قولنا أن يصح إنما نؤثره من أجل الصحة . وليس يمنع مانع أن يكون ما ليس بخير آثر مما هو خير ، بمنزلة أن السعادة وغيرها ممـا

(١) ص : شيئا .

ليس هو خيرا آثر من العدالة ومن الشجاعة . وهذه إذا كانت مع لذة ، آثر من التى تكون بغير لذة . و إذا كانت بغير أذى فهى آثر من التى مع أذى .

وكل واحد من الأشياء فى الوقت الذى تكون قوّته أعظم فيه يكون آثر، بمنزلة ما إن قلة الأذى[١] فى الشيخوخة آثر منها فى الشباب ، لأن قوّتها فى الشيخوخة أعظم ، وعلى مثال[٢] ذاك الأدب[٣] فى وقت الشيخوخة آثر . وذلك أن ليس أحدٌ يختار الشباب رؤساء، من قِبلَ أنه لا يرى أنهم أدباء[٤].[٥] فأما الشجاعة فالحال فيها بالعكس ؛ وذلك أن الضرورة إلى فعل الشجاعة فى الشباب أشد . وكذلك العِفّة، وذلك أن الشباب أشد تأذّيا بالشهوات من الشيوخ .

والشىء الذى هو أنفع فى كلَ وقت أو فى أكثر الأوقات هو آثر، بمنزلة ما أن العدالة والعفة آثر من الشجاعة . وذلك أن تينك نافعتان دائما، وهذه فى بعض الأوقات . — والشىء[٦] إذا كان لنا بأجمعنا لم نحتج إلى نظيره[٧] أصلا — آثر من الذى إذا كان لنا احتجنا معه إلى الباقى، كالحال فى العدالة

١١٧ب والشجاعة . وذلك أن الناس كلهم إذا كانوا[٨] عدولا لم ينتفع بالشجاعة؛ و إذا كانوا كلهما شجعانا[٩] انتُفِع بالعدالة .

وأيضا الموضع المأخوذ من الفساد والاطّراح والكون والاتخاذ[١٠] والتضادّ ينبغى أن يُنْظَر فيه ، وذلك أن الأمور التى تجتنب فسادها أكثر

(١) ف : النعم. (٢) تحتها : مثل. (٣) ف : الحكم. (٤) ف : مدبرين.
(٥) ف : حكماء . (٦) ف : الذى . (٧) ف : شىء آخر .
(٨) ص : كان . (٩) ص : شجعان . (١٠) ف : والتمسك .

[٢٦٧ ب] هى آثر؛ وكذلك الأمر فى الاطّراح والتضادّ . وذلك أن ما كان اطّراحه أو ضدّه يُتَجَنَّب أكثر فهو آثر . والأمر فى الكون والاتخاذ بعكس ذلك، فإن الأشياء التى اتخاذها وكونها آثر هى أيضا آثر .

وموضع آخر أن الشىء الذى هو أقرب إلى الخير هو أفضل وآثر، والذى هو أكثر شَبَهًا به هو أفضل وآثر، بمنزلة ما أن العدالة أفضل من العدل والأشبه منهما أيضا بالأفضل آثر، بمنزلة ما يقول قوم إن آآس (١) أفضل من أدسوس، لأنه أشبه بأشلوس . وقد يعاند هذا القول بأن يقال إنه ليس بحق . وذلك أنه ليس يمنع مانع من ألا يكون آآس أشبه (٢) بأشلوس من جهة ما أشلوس أفضل، ويكون أودسس خيرا وليس شبيها بأشلوس .

وينبغى أن ننظر لعلّة شبيه فيما هو أولى أن (٣) يُضْحَكَ منه — بمنزلة ما أن القرد شبيه بالإنسان، والفرس غير شبيه به . فإن القرد ليس بأفضل من الفَرَس، وإن كان أشبه بالإنسان منه . وأيضا إذا كان أحد أمرين أشبه بالأفضل، والآخر أشبه بالأخس : فإن الأشبه بالأفضل أفضل . وقد يعاند هذا القول أيضا، وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون أحدهما يشبه الأفضل شبهًا يسيرًا، والآخر يشبه الأخسّ شبها كثيرا — مثال ذلك أن يكون آآس يشبه أشلوس شبها يسيرا، وأذسوس يشبه نسطر (٤) شبها كثيرا .

---

(١) آآس = Ajax ؛ أدسوس = Odysseus أو Ulixes ؛ أشلوس = Achilles . (٢) تحتها : يشبه . (٣) ص : أولا .

(٤) ف : اسم رجل . — وهو Nestor .

وأن يكون أحدهما يشبه الأفضل فيما هو أخسّ ، والاخر يشبه الأخسّ فيما هو أفضل : كشَبَه الفرس بالحمار والقرد بالإنسان .

وموضع آخر أن الشيء الذى هو أظهر آثر مما هو دونه فى هذه الحال ؛ والشيء الذى هو أصعب أيضا آثر . وذلك أنّا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله كان سرورنا به أكثر . — وكذلك أيضا ما هو أكثر خصوصا، آثر مما هو أكثر عموما . — وما هو أيضا عادم لمشاركته الأشياء الرديئة هو آثر، وذلك أن ما لم يلحقه شيء من المكروه(١) آثر مما يلحقه ذلك .

وأيضا إن كان على [٢٦٨ ا] الإطلاق كذا أفضل من كذا، فإن المتقدّم فى الفضل مما فى هذا، أفضل من المتقدم فى الفضل مما فى الآخر — مثال ذلك أنه إن كان الإنسان أفضل من الفرس ، فإن المتقدّم من الناس فى الفضل أفضل من المتقدّم فى الخيل فى الفضل . و إن كان المتقدّم فى الفضل أفضل من المتقدّم فى الفضل، فإنه على الإطلاق كذا أفضل من كذا — مثال ذلك أنه إن كان المتقدّم من الناس فى الفضل أفضل من المتقدّم فى الخيل ، فإن الإنسان على الإطلاق أفضل من الفرس .

١١٨ وأيضا ما يناله(٢) الأصدقاء آثر عندنا مما لا ينالونه(٣)؛ وما يجب أن نفعله بالصديق أكثر مما يفعله بأفناء(٤) الناس هو آثر عنده — مثال ذلك أن الإنصاف

(١) ف : الصعوبة، النصب . (٢) ف : يشترك، نيله ، فيه .

(٣) ش : يشتركون فيه بنيلهم . (٤) ف : بمن اتفق . — يقال هو من أفناء الناس : أى لا يعلم ممّن هو؛ والواحد فِنْو .

والإحسان أفضل من الظنّ[1]، وذلك أنّا نحب أن نعدل[2] على أصدقائنا، ونحسن إليهم أكثر مما نحب أن يكون ذلك منّا إليهم بالظنّ . ونحب أن نفعل بأَفْناء[3] الناس عكس ذلك .

والأشياء التى هى من الفضل أفضلُ من الأشـياء الضرورية . وربما كانت آثر، لأن جودة العيش أفضل من العيش، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضرورى . وربما كانت الأشـياء التى هى أفضل ليست آثر أيضا . وذلك أنه ليس إن كان[4] الأفضل ضروريا فهو أيضا آثر، لأن التفلسف أفضلُ من اقتناء المـال، إلا أنه ليس بآثر عند المحتاج إلى ما لا بدّ منه . والذى منه الفضل هو إذا كانت الأشياء الضرورية موجودة فأعدَّ الإنسانُ معها أشياءَ أُخَرَ جيدة . ويكاد أن يكون الأمر الضرورى آثر ؛ والذى من الفضل أفضل .

وما لم يكن اكتسابه من غيره، آثر مما يمكن أن يكتسب من غيره — كحال العدالة عنـد الشجاعة . وإن كان هـذا الشىء مأثورا بغير هذا الشىء وهـذا ليس هو مأثورا من غير هـذا الشىء — مثال ذلك أن القوّة ليست مأثورة بغير فهم، والفهم مأثور بغير قوّة . وإن نحن كتمنا[5] [٢٦٨ ب] أحد

(١) ف : أن يظنّ بنا .
(٢) ف : ننصف .
(٣) ف : بمن اتفق . يقال هو من أفناء الناس : أى لا يعلم ممن هو ، والواحد فِنو .
(٤) ف : إذ كان الشىء أفضل ، فهو من الضرورة آثر ، وذلك أن ...
(٥) ف : جحدنا .

أمرين ليظنّ بنا أن الأمر البـاقى موجود لنا ، فذلك الذى يجب أن يظنّ بنا أنه لنا، آثر عندنا — مثال ذلك أنّا نكتم[١] الحرص، ليظنّ بنا أنا مطبوعون[٢].

وأيضا الشىء الذى بِفَقْدِه يقل إنكار[٣] من يستقله هو آثر، والشىء الذى بفقده[٤] لا يكثر إنكار[٥] من يستقله هو آثر .

٣
< مواضع أخرى >

وأيضا ما كان من أشياء تحت نوع واحد له الفضيلة التى تخص النوع، هو آثر مما ليست له تلك الفضيلة ؛ وإذا كانت الفضيلة لكليهما فآثرهما الذى له أكثر .

وأيضـا إن كان شىء يفعل خيرا بمن يَحْضُره وآخر لا يفعل، فإن الذى يفعل آثر، كما أن المسخِّن أسخن[٦] مما لا يُسخِّن . وإن كانا كلاهما[٧] يفعلان ذلك ، فأكثرهما فعلا آثر أو الذى يجعل الشىء الأفضل والأخص[٨] خيرا — بمنزلة ما إن كان أحدهما يجعل النفس كذلك، والآخر يجعل البدن .

وأيضا ينبغى أن ننظر فيما كان من التصاريف والاستعمالات والأفعال والأعمال، وننظر فى هذه أيضا من تلك لأن بعضها يتبع بعضا — مثال ذلك

---

(١) ف : نجحد . (٢) ش : جيدو (ص : جيدوا) الطبع .
(٣) ف : إنكارنا على الذى يصعب عليه فقده . (٤) ش : فى نسخة أخرى : الذى بقربه يكثر . (٥) ش : أخرى : إنكارنا على الذى يصعب عليه فقده هو آثر .
(٦) ف : آثر . (٧) ص : كليهما . (٨) ف : أى الأشـ[illegible] .

أنه إن كان مايجرى على جهة العدل آثر مما يجرى على جهة الشجاعة فإن العدالة آثرُ منَ الشجاعة . و إن كانت العدالة آثر من الشجاعة، فإن ما يجرى على جهة العدل آثرُ مما يجرى على جهة الشجاعة، وكذلك الأمر فى الأشياء الأخر.

وأيضا إذا كان لشيءٍ واحد بعينه يوجد شيء هو أجود[1] منه وآخر دونه ١١٨ ب فى الجودة، فإن الأجود آثر؛ وإن كان أحد الاثنين أجود[2] بكثير[3]. — وأيضا ما كانت زيادته[4] آثر من زيادة[5] غيره فهو أيضا آثر — مثال ذلك أن المحبة[6] آثر من المال، وذلك أن زيادة إفراط[7] المحبة[6] آثر من زيادة[5] المال. والشيء الذى هو أحب إلى الإنسان أن يكون هو شبيها[8] لنفسه[9] آثر عنده مما يكون شبيه غيره، مثل ما أن[10] الأصدقاء آثر من الأموال .

وأيضا ما يكون من الزيادة [٢٦٩ ا] وهو أن ننظر إن كان إذا زيد على شيء واحد بعينه جعَلَ الجملة آثر. وينبغى أن نتوقى أن نقدّم الأشياء التى أحد المزيدين فيهما يستعمله الأمر العام، أو هو يعين له بضرب من الضروب، والآخر لا يستعمله ولا هو معين ، بمنزلة المنشار والمنجل مع النجارة، وذلك أن المنشار إذا قُرِنَ بالنجارة كان آثر؛ فأما على الإطلاق فليس هو آثر . وأيضا إذا زيد على الأقل فجعل الجملة أعظم . — وكذلك من النقصان، فإن الذى إذا نقص من شيء واحد بعينه فجعل الباقى أقل، هو أعظم.

(١) ف : خير . (٢) ف : الخير . (٣) ف : أخير .
(٤) ف : إفراطه . (٥) ف : إفراط . (٦) ف : الصداقة .
(٧) ضرب على « إفراط » بالأحمر ، ووضع فوق « زيادة » بالأحمر : « إفراط » .
(٨) ص : شبيه . (٩) ف : بنفسه . (١٠) تحتها : بمنزلة .

وينبغي أن ننظر إن كان الواحد مأثورًا من أجل نفسه، والآخر من أجل الظنّ[1]، بمنزلة ما إن الصحة أفضل من الجمال. وحَدُّ الشيء الذى هو عند الظنّ[1] هو ما إذا لم يكن أحدٌ يعلمه لم يحرص إنسان على أن يكون له. — وإن كان أحدهما من أجل نفسه ومن أجل الظنّ[1] مأثورًا، والآخر من أجل أحدهما فقط، فأيهما كان أكرم من أجل نفسه هو أفضل وآثر. والذى هو أكرم بذاته هو الذى يؤثره من أجل نفسه أكثر، من غير أن نكون مُزْمعين على أن نستفيد منه شيئا آخر.

وينبغي أيضا أن نُمَيِّز[2] على كم جهة يقال المأثور، ومن أجل أى الأشياء: بمنزلة النافع أو الجميل أو اللذيذ. وذلك أن الذى هو نافع[3] عند جميع الأشياء أو عند أكثرها هو الآثر متى كان يجرى أمرُه على المشابهة. وإذا كانت أشياء بأعيانها موجودة لكليها، فينبغي أن ننظر لأيهما يوجد أكثر وألذ وأجمل وأنفع[4]. وأيضا ما كان من أجل الأفضل هو آثر بمنزلة أن ماهو من أجل الفضيلة أفضل مما هو من أجل اللذة. — وكذلك الأمر فى الأشياء التى تُجتنَّب، وذلك أن الذى يعوق عن الأمور المأثورة أكثر هو يَتَجَنَّبُ أكثر، بمنزلة ما يُتَجَنَّب المرض أكثر من القبح، إذ كان المرض مانعًا من اللذة ومن أن يكون الإنسان [٢٦٩ ب] فاضلا. — وأيضا الموضع المأخوذ من التبين بأن

---

(١) ف: الرأى. (٢) ف: نلخص، نفصل. (٣) ف: موافق.

(٤) ف: أوفق.

الموضع متجنَّب[1] ومأثور على مثالٍ واحد . وذلك أن مايختاره الإنسان ويتجنبه على مثالٍ واحد يُؤْثَر أقلّ من المأثور فقط .

٤
< تطبيق المواضع السالفة على الحدود البسيطة >

١١٩ أ فينبغى أن نجعل مقايسة بعضها إلى بعض كما وصفنا . — وهذه المواضع بعينها نافعة فى التبيين بأن شيئا من الأشياء — أىّ شىء كان — متجنَّب أو مأثور . وذلك أنه ينبغى أن ننتزع فصل أحدهما عن الآخر[2] فقط ، لأنه إن كان الأكرم آثر ، فالكريم مأثور ، وإن كان الأنفع آثر ، فإن النافع مأثور . وكذلك الأمر فيما كان من الأشياء الأُخَر له هذه المقايسة . وفى بعض الأشياء نقول بحسب مقايسة الواحد إلى الآخر إن كل واحد منهما مأثور ، أو أحدهما — مثال ذلك إذا قلنا إن أحدهما خير بالطبع ، وآخر ليس بالطبع ، لأنه من البيّن أن الخير بالطبع مأثور .

٥
< تعميم المواضع السالفة >

وينبغى أن نأخذ هذه المواضع — ما أمكن — أخذًا كليًّا فى الأكثر والأعظم ، وذلك أنها إذا أُخذت[3] على هذا الوجه كانت نافعة فى أشياء كثيرة . وقد يمكن أن نجعل بعض هذه المواضع التى وصفنا أكثر عموما[4] متى غيّرنا تسميتها قليلا — مثال ذلك أن ما كان بالطبع بحالٍ ما ، فهو بهذه الحال أكثر مما ليس هو بالطبع

---

(١) ف : الموضوع . (٢) ف : على . (٣) ف : ينبغى .
(٤) ف : كلية .

بها . — وإن كان واحد[1] يفعل وآخر لا يفعل، فإن[2] الذى له ذلك الشىء الذى يخص هو بهذه الحال فى وقت ما إذا كان يفعل، أكثر من الذى لا يفعل. فإن كان كلاهما[3] يفعل، فإن الذى يفعل أكثر هو بهذه الحال أكثر. — وأيضا إن كان شىء واحد بعينه هذا بهذه الحال أكثر منه، وهذا بهذه[4] أقل منه، وإن كان هذا من الذى هو بهذه الحال أكثر بهذه الحال، وكان هذا بهذه الحال ليس بأكثر من الذى هو بهذه الحال، فمن البيّن أن الأوّل بهذه الحال أكثر.

وأيضا من الزيادة إن كان ما زيد على شىء واحد [٢٧٠ ا] بعينه يجعل الجملة أكثر بهذه الحال، أو إن كان ما زيد على ما هو بهذه الحال أقل، يجعل الجملة بهذه الحال أكثر. وعلى هذا المثال أيضا من النقصان، وذلك أن الشىء الذى إذا نَقَصَ صار الباقى منه بهذه الحال أقل، هو بهذه الحال أكثر. والأشياء التى هى أقل مخالطة للأضداد هى بهذه الحال أكثر — مثال ذلك أن الشىء يكون أشدَّ بياضًا إذا كان أقلَّ مخالطةً للأسود.

وأيضا مما هو غير[5] ما وصفنا أوّلا ما كان يقبل القول الذى يخص الموضوع أكثر، مثال ذلك أنه إن كان قول الأبيض هو أنه لون مفرِّق للبصر، والذى هو أشدّ بياضا هو اللون الذى يفرّق البصر أكثر.

---

(١) ص : واحد . ف : هذا . (٢) ش : فى السريانى : الذى هو متمنى لغو (؟) مثل هـذا ، فإن الذى يصير به الذى يوجد له مثل هذا هو أكثر فى باب مثل هذا .
(٣) ص : كليهما يفعلان . (٤) ف : بها . (٥) ف : خارجا عما .

٦

<تطبيق المواضع السالفة على العرض (المحمول) الخاص>

وإن وضعت المسألة جزئية ، لا كلية ، فإن أُوْلَى المواضع التى وصفناها كلية ، مثبتة أو مبطلة ، نافعةٌ كلها . وذلك أنّا إذا أثبتنا إثباتا كليا أو أبطلنا ، نكونُ بَيَّنــا أيضا تبيينًا جزئيا . وذلك أن الشيء إن كان يوجد للكل ، فقد يوجد لواحدٍ أيضا . وإن كان لا يوجد ولا لواحدٍ ، فليس يوجد لواحد . — إلا أن أشرف المواضع وأعمَّها التى من المتقابلات ومن النظائر ومن التصاريف . وذلك أن قولنا : إن كانت كلُّ لذةٍ خيرا ، فكل أذى شر ، قول شبيهٌ فى الشهرة بقولنــا : إن كانت لذةٌ ما خيرا ، فأذى ما شرٌّ . وأيضا إن كانت حاسّة ما ١١٩ب ليست قوة ، فعدم حاسّة ما ليس هو لا قوة . وإن كان مظنونٌ ما معلوما ، فظنٌّ ما علمٌ . وأيضا إن كان شيء ما[١] يجرى على جهة الجور[٢] خيرا ، فجورٌ[٣] ما خير . وأيضا إن كان شيء من الجور شرًّا ، فشيء من العدل خير . وإن كان شيء مما يلتذ متَجنَّبا ، فلذةٌ ما متجنَّبة . وعلى ذلك المثال ، إن كان شيء مما يلتذ به نافعــا ، فلذة ما خيرٌ[٤] . وكذلك [٢٧٠ ب] يجرى الأمر فى الأشياء المفسدة ، وفى الكون والفساد ؛ وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء ، وهو مفسد للذة أو العلم ، خيرا ، فلذةٌ ما أو علم ما يكون من السرور . وكذلك إن كان فسادٌ ما لعلم من الخير ، وكونه من الشر ، فعلمٌ ما يكون من الشرور .

(١) تحتها : مما .
(٢) ف : لا عدالة .
(٣) ف : فلا عدالة ما .
(٤) ف : نافعة .

مثال ذلك أنه إن كان نسيان ما يفعله إنسان من الناس الشر[1] خيرا أو تذكره شرا، فلا علم[2] بما يفعله إنسان من الناس من الشر[1] شر. وكذلك يجرى الأمر فى الباقية : وذلك أن الشهرة فى جميعها تجرى مجرى واحدا .

وأيضا الموضع الذى من الأكثر والأقل وما هو على مثال واحد. وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء فى حال من الأحوال أكثر مما هو من جنس آخر، ولم يكن شيء من تلك بهذه الحال، فليس المذكور أيضا يكون بتلك الحال — مثال ذلك أنه إن كان علمَ ما خيرًا أكثر من اللذة ، ولم يكن علم من العلوم خيرا ، فليس لذةٌ ما أيضا تكون خيرًا . وكذلك أيضا ما يوجد من الأقل وما[3] يجرى على مثالٍ واحد . وذلك أنه قد يمكن أن نُثْبِتَ بها وأن نُبْطِل . غير أن الأمرين جميعا ممكنان من الذى يجرى على مثال واحد . فأما من الأقل فليثبتَ ، لا للابطال . وذلك أنه إن كانت قوةٌ ما خيرا على مثال ما عليه علم ما، وكانت توجد قوة ما خيرا، فعلم ما يوجد كذلك . وإن لم يوجد ولا قوة واحدة خيرا، فليس يوجد ولا علم واحد خيرا . وإن وجدت قوة واحدة خيرا أقل من علم ، وكانت توجد قوة ما خيرا ، فقد يوجد علم ما إذًا خيرا . وإن لم توجد ولا قوة واحدة خيرا ، فليس يجب ضرورةً أن يكون ولا علم واحدٌ أيضا خيرًا . فمن البيّن أن الإثبات فقط إنما يكون من الأقل .

(١) ف : القبيح . (٢) ف : فالعلم .
(٣) ف : مما .

فأما الإبطال فليس إنما يكون من جنس آخر فقط، بل قد يكون من واحدٍ [١٢٧١] بعينه. وأيضا إذا أخذنا الشيء الذى هو أولى بتلك الحال — مثال ذلك أنه : إن أنزلنا أن علما ما خيرٌ، أو تبين أن الحلم[1] ليس بخير، — لم يكن ولا علم واحد خيرا، لأنه ولا الذى هو أولى بأن يظنّ به ذلك — كذلك.

وأيضا يعتقد من الوضع على مثال واحد أنه إن كان يوجد لواحد، فقد يوجد للجميع، أو لا يوجد — مثال ذلك أنه إن كانت نفس الإنسان غير مائتة، فسائر النفوس كذلك؛ و إن لم تكن نفس الإنسان غير مائتة، فليس سائر الأنفس غير مائتة. فإن أنزلنا أنه موجود لواحد، فينبغى أن نتبين أنه ليس موجودًا لواحد. وذلك أنه يلزم من قِبَل الوضع أنه ولا لواحد يوجد. و إن أنزلنا أنه لواحد لا يوجد، فينبغى أن يتبين أنه يوجد لواحد، وذلك ١٢٠ أ
أنه بهذا الوجه أيضا يلزم أنه يوجد للجميع. ومن البيِّن أن الذى يضع يجعل المسألة كلية إذا وضعت جزئية، لأنه يسأل من يُقِرُّ بالجزئى أن يقرّ بالكلى، لأنه يسأل أن يكون الشيء يوجد لواحد وللجميع على مثال واحد.

فإذا كانت المسئلة غير محصَّلة[2]، فقد يمكن الإنسان أن يبطل على نحو واحد — مثال ذلك أنه إن قال قائل: إن اللذة خير أو ليست[3] بخير، من غير أن يستثنى بشيء آخر. وذلك أنه إن قال إن لذة ما خيرٌ، فقد ينبغى أن يبيّن بيانا كليا أن ولا لذة واحدة خيرٌ، إن هو أراد أن[4] يرفع الموضوع. وكذلك إن قال إن

(١) ف : الفهم.
(٢) ش : أى ليس فيها استثناء.
(٣) ص : ليس.
(٤) ف : كان مزمعا بأن.

لذة واحدة ليست بخير، فينبغى أن يبين بيانا كليا أن كل لذة خيرٌ . فأما بغير ذلك فليس يمكنه أن يرفع الموضوع. وذلك أنّا إن بيّنا أن لذة ما خيرٌ لم نكن رفعنا بعدُ الموضوعَ. — فمن البيّن أنه إنما يمكن أن نرفع الموضوع على جهة واحدة . فأما أن يصحح فعلى وجهين[1] : [٢٧١ ب] وذلك أنّا إن بيّنا بيانا كليا أن كل لذة خيرٌ[2]، أو أن لذة ما خيرٌ، صار الموضوع مبيّنا . وكذلك إن احتيج إلى المناظرة على أن لذة ما ليست بخير[3]، فإنّا إن بيّنا أن ولا لذة واحدة خير، أو أن لذة واحدة ليست خيرا، كنّا قد أقررنا[4] بالأمرين جميعا على الكلى والجزئى أن لذة ما ليست خيرًا . — وإذا لخص[5] الوضع على أنه على وجهين أمكن الإبطال — مثال ذلك إن وضع أن خيرا يوجد للذة ما، وللذة ما ليس يوجد، وذلك أنه إن تبيّن أن كل لذة خير أو أنه ولا لذة واحدة خيرٌ، صار الموضوع مرتفعًا . — فإن وضع أن لذة واحدة فقط موجودة خيرا، أمكن أن نرفع الموضوع على ثلاثة أوجه . لأنّا إذا بينا[6] أن كل لذة خير[2]، أو أنه ولا لذةَ واحدةً خير، أو أنه أكثر من لذة واحدة خير[2]، نكون قد رفعنا الموضوع . وذلك أن الوضع إذا لخّص تلخيصا أكثر — مثل أن نقول : الحلم[7] وحده من الفضائل علم — فقد يمكن أن يرفع الموضوع على أربعة أوجه : وذلك أنه إذا تبيّن أن كل فضيلة علم، أو أنه ولا فضيلة واحدة علم، أو أن فضيلة واحدة أخرى بمنزلة العدل علم، أو أنه ولا الحلم[7] نفسه علم، ارتفع الموضوع.

(١) ف : جهتين . (٢) ص : خيرا . (٣) ص : ليس . (٤) ف : قلنا .
(٥) ف : فُصِّل . (٦) تحتها : تبيننا (؟) . (٧) ف : الفهم .

وقد ينتفع بالنظر فى الجزئيات التى (١) يمكن أن يوجد فيها شىء ، أولا يوجد، كما هو فى المسائل الكلية .

وأيضا ينبغى أن ننظر فى الأجناس بأن نقسمها بالأنواع إلى أن نبلغ إلى الأشخاص، كما قلنا آنفا . وذلك أنه إن تبيّن أنه موجود للجميع، أو أنه ولا لواحد، فينبغى إذا أتيت بأشياءَ كثيرةٍ أن تسأله الإقرار بالشىء الكلى ، أو تأتى بعنادٍ فى شىء واحد أنه ليس كذلك .

وأيضا ينبغى أن ننظر فى الأشياء التى يمكن فيها تلخيص العَرَض إما بالنوع وإما بالعدد، إن كان ليس يوجد ولا واحد من هذه — مثال ذلك أن تقول : إن الزمان ليس يتحرّك، ولا هو حركة، بعد أن تحصى أنواع الحركة ١٢٠ب
[٢٧٢ ا] : كم هى ؟ وذلك أنه إذا لم يكن واحدٌ (٢) منها موجودًا للزمان ، فمن البيّن أنه ليس يتحرك ، ولا هو أيضا حركة . وكذلك نرى أن النفس ليست عددا ، بأن نقسّم العدد ونقول : إن كل عدد إما زوج ، وإما فرد . فإن كانت النفس ليس (٣) بزوج ولا فرد، فمن البيّن أنها ليست عدداً .

فعلى هذا الطريق، وبأمثال هذه الأشياء ينبغى أن نحتج فى العَرَض .

][تمت المقالة الثالثة من كتاب طوبيقا . قوبل به فكان موافقا][

---

(١) ف : الذى . (٢) ص : واحدا . (٣) ص : ليس .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الرابعة منه

< المواضع المشتركة للجنس >

١
< مواضـــع >

[٢٧٢ أ] قال :

وبعد هـذا ينبغى أن نبحث عن الأشياء النافعة فى الجنس والخاصة . وهذه الأشياء اسطقسات(١) للأشياء النافعة فى الحدود . والبحث عن هـذه بعينها فقلّما يستعمله الجدليون . فإن وضع جنس شىء من الأشياء، فينبغى أوّلا أن ننظر فى جميع الأشـياء المجانسة للشىء الموصوف(٢) : هل يوجد شىء منها لا يحمل عليه ذلك الجنس ، كالحال فى العَرَض؟ — مثال ذلك : إن وضع الخير جنساً للذة، فينبغى أن ننظر إن كانت لذة ما ليست بخير . وذلك أن الأمر إن كان كذا ، فمن البين أن الخير ليس بجنس للذة ، لأن الجنس يحمل على جميع الأشياء التى تحت نوع واحد بعينه . — وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان لا يحمل من طريق ما هو، لكن يحمَـل بمنزلة [٢٧٢ ب] العرَض، كما يحمَل الأبيض على الثلج، والمتحرك من ذاته على النفس(٣)، وذلك أنه ليس الأبيض ذاتاً للثلج، ولا المتحرك من ذاته(٤) ذاتا(٥) للنفس؛ وإنما يعرض للنفس أن تتحرك كما يعرض للحى مراراً أن يمشى وأن يكون شيئا ماشـيا . وأيضا

(١) ف : أصول . (٢) ف : الموضوع . (٣) ش : فى نسخة أخرى : فلذلك ليس الأبيض جنسا للثلج . (٤) ف : يريد الحركة من الذات . (٥) ف : ماهو .

فإن المتحرك يشبه أن يكون ليس يدل على ما الشىء، بل على الفاعل والمفعول[1] ؛ وكذلك الأبيض ليس يدل على ماهو الثلج ، لكن يدلّ على أى شيء هو[2] . فليس يحمل واحدٌ منها إذن من طريق ما الشىء ، والجنس يحمل من طريق ما الشىء .

وينبغى أن ننظر خاصةً فى تحديد العَرَض إن كان ينطبق على الجنس الموصوف — مثال ذلك الأشياء التى ذكرناها الآن أيضا . وذلك أنه قد يمكن أن يكون شيء يُحَرِّك نفسه وأن لايحركها ؛ وكذلك يمكن أن يكون شيء أبيض وألا يكون . فليس واحدٌ منهما إذًا جنسا ، لكن عرضا . لأنّا قد كنا قلنا إن العَرَض هو الذى يمكن أن يوجد لشيء وألا يوجد .

وينبغى أن ننظر إن لم يكن الجنس والنوع فى قسمة واحدة بعينها، لكن يكون هذا جوهرًا وهذا كيفًا ، أو يكون هذا مضافا وهذا كيفا — مثال ذلك أن الثلج واللَّقْلَق[3] جوهر، والأبيض ليس بجوهر، لكن كيف، فليس الأبيض إذًا جنسا للثلج ولا لِلَّقْلَق . وأيضا فإن العلم من الأشياء ١٢١ ا المضافة، والخير والجميل كيف ما ، فليس إذًا الخير والجميل جنساً للعلم، لأن الأشياء التى هى أجناسٌ للمضافات ينبغى أن تكون هى أيضا من المضافات، كالحال فى الضِّعف ، لأن الكثير الأضعاف — إذ هو جنس للضِّعْف — هو من المضافات أيضا . وبالجملة ، أقول إنه ينبغى أن يكون الجنس

---

(١) ف : المنفعل . (٢) ف : حال . (٣) ف : ققنس .

والنوع تحت قسمة واحدة أبدا . وذلك أنه إن كان النوع جوهرا، فينبغى أن يكون الجنس كذلك أيضا . و إن كان النوع كيفًا ، فينبغى أن يكون الجنس مثله كيفًا — مثال ذلك : إن كان الأبيض كيفًا فاللون كيفٌ [٢٧٣] . وكذلك يجرى الأمر فى سائر الأشياء الأُخَر .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان بالضرورة أو ممكنًا(١) أن يشارك الجنسُ الشيءَ الموضوع فى الجنس . وحدّ الاشتراك هو أن يكون الشيء يقبل حدَّ مشاركةٍ . فمن البيّن أن الأنواع تشارك الأجناسَ ، والأجناسَ لاتشارك الأنواع . وذلك أن النوع يقبل حدَّ الجنس، والجنس لايقبل حدّ النوع . فينبغى أن ننظر إن كان الجنس الموصوف يشارك النوع أو يمكن أن يشاركه — مثال ذلك إن وصف إنسانَ من الناس شيئا بأنه جنسٌ للموجود أو للواحد، فإنه قد يلزم أن يشارك الجنسُ النوعَ . وذلك أن الموجود والواحد يحملان على جميع الأشياء : فقولها إذًا يحمل على جميع الأشياء .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان النوع الموصوف يَصْدُقُ على شيء من الأشياء ، والجنس لا < يَصْدُقُ > — مثال ذلك : إن وضع الموجود أو المعلوم جنسًا للظنون ، وذلك أن المظنون قد يحمل على ما ليس بموجود ، لأن كثيرًا مما ليس بموجود مظنونٌ . فأما الموجود والمعلوم فليس يحملان على ما ليس بموجود . فليس إذًا الموجود ولا المعلوم جنساً للظنون ، لأن الأشياء التى يحمل عليها النوع فقد ينبغى أن يحمل عليها الجنس .

---
(١) ص : ممكن .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان يمكن ألا يشارك الموضوع فى الجنس لشىء من الأنواع . فإنه ليس يمكن أن يكون شىء يشارك الجنس، وهو غير مشاركٍ لشىء من الأنواع، إن لم يكن نوعٌ من الأنواع التى فى القسمة الأولى . فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده . فإن وضعت الحركةُ جنساً للذة ، فينبغى أن ننظر إن كانت اللذة ليست نُقْـلَةَ ولا استحالة ولا واحدة من سائر الحركات الأُخَر، فإنه من البيّن أنها[1] متى لم تكن واحدة منها لم تشارك واحدة من أنواعها ، فليس تشارك إذًا جنسها ، لأنه من الاضطرار أن يكون المشارك للجنس [٢٧٣ ب] مشاركًا لشىء من الأنواع . فليس إذًا اللذة نوعا للحركة، ولا شخصا من أشخاصها ، ولا مما تحت نوعٍ من أنواع الحركة . وذلك أن الأشخاص قد تشارك الجنس والنوع — مثال ذلك : « إنسانٌ ما »، فإنه يشارك الإنسان ويشارك الحى

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان الموضوع فى الجنس يقال على أكثر مما ١٢١ ب يقال عليه الجنس — مثال ذلك أن المظنون يقال على أكثر مما يقال عليه الموجود، لأن الموجود وما ليس بموجود مظنونٌ . فليس إذًا المظنون نوعاً للوجود، لأن الجنس يقال أبدًا على أكثر مما يقال عليه النوع .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان النوع والجنس يقالان بالسواء — مثال ذلك إن وضع واحد من الأشياء اللازمة لكل شىء جنسًا، وآخرَ نوعا بمنزلة

---

(١) تحتها : أنهما .

الموجود والواحد ، فإن كل الموجود واحد ، وكل الواحد موجود . فليس أحدهما إذًا جنسا للآخر، لأنهما يقالان بالتساوى .

وكذلك ينبغى أن ننظر إن وضع الأوّل والمبدأ أحدهما فى الاخر . وذلك أن المبدأ أوّل ، والأوّل مبدأ : فهما إما أن يكونا شيئا أحدًا ، أو لايكون أحدُهما جنسًا للآخر . والأصل فى أمثال هذه كلها أن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع والفصل ، وذلك أن الفصل يقال على أقل مما يقال عليه الجنس .

وينبغى أن ننظر إن كان الجنس الموصوف ليس هو جنسا لشىء من الأشياء التى لا تختلف بالنوع . وإن لم يظنّ به ذلك ، فلينظر المثبت إن كان جنسا لشىء منها . وذلك أن جنس جميع الأشياء — التى لاتختلف بالنوع — واحدٌ بعينه . فإن تبيّن أنه جنس لواحدٍ منها ، فمن البيّن أنه جنسٌ لجميعها . وإن تبين أنه ليس هو جنسًا لواحد منها ، فمن البيّن أنه ولا لواحد منها — مثال ذلك إن وضع واضع خطوطًا لاتتجزأ وقال : إن ما لاينقسم جنسٌ لها . وذلك أن الجنس الموصوف[1] ليس هو جنسا للخطوط المنقسمة ، إذ كانت غير مخالفة فى النوع ، لأن [٢٧٤ ا] جميع الخطوط المنقسمة[2] غير مختلفة فى النوع .

---

(١) فوقهما : الموصوف .

(٢) ف : المستقيمة .

٢

< مواضـــع أخرى >

و ينبغى أن ننظر إن كان يوجد للنوع الموصوف جنسٌ ما آخر لايحصر[1] الجنس الموصوف ولا هو تحته — مثال ذلك إن وضع العلم جنسا للعدل ، والفضيلة هى جنس للعدل ، وليس واحد من الجنسين يحصر[1] الآخر ، فليس العـلم إذًا جنسا للعدل . وذلك أنه يظنّ بالشىء أنه نوع واحد ، إذا كان تحت جنسين أحدُهما يحوى الآخر . وقد يُتشكك مثل هذا الشك فى بعض الأشياء ، لأن قومًا يظنون أن الفهم[2] فضيلة وعلم . وليس أَحَدُ الجنسين محصورا فى الآخر إلا أن الناس كلهم ليس يسلّمون أن الفهم علم . فإن سلّم أحد أن هـذا القول حقٌّ ، إلا أن كون أحد جنس الشىء الواحد بعينه تحت الآخر أو كونهما جميعا تحت جنس واحد بعينه يظنّ به أنه من الأشياء الضرورية ، كما يعرض فى الفضيلة والعـلم ، وذلك أن كليهما تحت جنس واحد ، لأن كل واحد منهما مَلَكَةٌ وحال . فينبغى أن ننظر إن كان لا يوجد ولا واحد منهما للجنس الموصوف . وذلك أن الجنسين إن لم يكن أحدهما تحت الآخر ، ١٢٢ ولم يكونا جميعا تحت جنس واحدٍ بعينه ، فليس يمكن أن يكون الموصوف جنسا .

و ينبغى أن ننظر فى جنس الموصوف ، وكذلك ننظر دائما فى الجنس الأعلى إن كانت كلها تحمل على النوع ، و إن كانت تحمل عليـه من طريق ما هو . وذلك أن جميع الأجناس العالية ينبغى أن تحمل على النوع من طريق ما هو . فإن اختلفت بوجه من الوجوه ، فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنس .

(١) ف : يحوى . (٢) ف : الحكمة .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان الجنس يشارك النوع : أما هو بنفسه، أو بعض الأجناس التى فوقه . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون [٢٧٤ ب] الجنس العالى يشارك واحدًا من التى تحته . فينبغى إذًا للناقض أن يستعمل هذا كما قلناه . فأما المثبت فمتى أُقِرَّ له بأن الجنس الموصوف يوجد للنوع ، إلا أنه يشك فيه أنه له بمنزلة جنس ، اكتفى بأن يبيّن أن جنساً من الأجناس العالية يُحْمَل على النوع من طريق ما هو . وذلك أنه إذا كان واحدٌ يحمل عليه من طريق ما هو ، فإن جميع التى فوقه والتى تحته إن كانت محمولةً حملًا صوابًا فحمل عليه من طريق ما هو ، فيجب أن يكون الجنس الموصوف أيضا يُحْمَل عليه من طريق ما هو . والأمر أن واحدًا إذا حُمل من طريق ما هو كانت الباقية كلها — إن كان حملها حملا صوابا — يحمل من طريق ما هو ، ينبغى أن يأخذه من الاستقراء . فإن كان الجنس الموصوف يشك فيه على الإطلاق أنه موجود له ، فليس يكتفى بأن يتبين أن واحدا من الأجناس العالية يحمل على النوع من طريق ما هو — مثال ذلك أنه إن وضع أحدٌ أن النُّقْلَة جِنْسٌ للمشى لم يَكْتَفِ بأن يتبيّن أن المشى حركة فى أن يتبين أنها نقلة، لأن ها هنا (١) حركات أُخَر . لكن ينبغى أن يُبَيِّن مع ذلك أن المشى ليس يشارك شيئا مما هو مع النُّقْلة تحت قسمةٍ واحدة بعينها . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون المشارك للجنس مشاركا لبعض الأنواع التى

---

(١) ها هنا = يوجد .

فى القسمة الأولى . فإن كان المشى لا يشارك الزيادة ولا النقصان ولا واحدة من سائر الحركات ، فمن البيّن أنه يشارك النقلة . فالنقلة إذًا جنسٌ للمشى .

وأيضا ينبغى أن ننظر فى الأشياء التى النوع الموضوع محمول فيها ، كالجنس ، إن كان الجنس الموضوع أيضا يحمل من طريق ما هو على تلك الأشياء بعينها التى يحمل عليها النوع أيضا . وعلى ذلك المثال إن كانت الأشياء التى فوق الجنس كلها [٢٧٥ ا] كذلك . وذلك أن هذا إن كان يختلف فى جهةٍ من الجهات ، فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنس . لأنه لو كان جنسًا لكانت جميعُ الأ... فوقه وهو نفسه يحمل ، من طريق ما هو ، على الأشياء التى يحمل عليها النوع من طريق ما هو . أما المناقِض فقد ينتفع متى لم يكن الجنس يحمل من طريق ما هو على الأشياء التى... عليها النوع من طريق ما هو . فأما المثبت فقد ينتفع بأن يكون يحمل من طريق ما هو . ١٢٢ ب
وذلك أنه قد يعرض(١) أن يكون الجنس والنوع يحملان على شىء واحدٍ بعينه من طريق ما هو . فقد يكون إذًا شىءٌ واحد بعينه تحت جنسين . فواجبٌ ضرورةً أن يكون هذان الجنسان أحدهما تحت الآخر . فإن تبين أن الشىء الذى أردنا أن نثبت أنه جِنْسٌ ليس هو تحت النوع ، فمن البين أن النوع يكون تحته(٢) . فبيِّن إذن أن هذا جنسٌ .

وينبغى أن ننظر فى حدود الأجناس إن كانت تنطبق على النوع الموصوف وعلى الأشياء المشارِكة للنوع . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن

(١) ف : يلزم . (٢) تحتها : تحت .

تكون أقاويل الأجناس تحمل على النوع وعلى الأشياء المشاركة للنوع . فإن اختلفت فى جهة من الجهات فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنس . وأيضا إن وصف الفصل على أنه جنس، مثال ذلك إن وصف غير المائت بأنه جنس لِلْمَلَك . وذلك أن غير المائت فَصْلٌ للحى، لأن الحى[1] منه ما هو مائت ومنه ما هو غير مائت . فمن البيّن أن الذى يفعل ذلك قد غلط . وذلك أن ليس يكون فصلٌ شىء من الأشياء جنساً . والأمر فى أن هذا حقٌّ بيِّنٌ[2]، إذ كان ولا واحدَ من الفصول يدل على ما الشىء ، لكن على أى شىء بمنزلة المشّاء ذى الرِّجْلين .

وينبغى أن ننظر إن كان وضع الفصل فى الجنس [٢٧٥ ب] بمنزلة الفرد الذى هو عدد ، فإن الفرد فصلٌ للعدد، لا نوع . وليس يُظَنُّ بالفصل أنه يشارك الجنس ، وذلك أن كلّ ما يشارك الجنس فهو يصير إما نوعاً ، وإما شخصاً ؛ والفصل لا نوع، ولا شخص؛ فمن البيّن أن الفصل لا يشارك الجنس . فالفرد إذًا ليس هو نوعاً ، لكن فصل، لأنه ليس يشارك الجنس .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان وضع الجنس فى النوع — مثال ذلك المماسّة التى هى الاتصال ، والاختلاط الذى هو المزاج ، أو كما يحد فلاطُن النُّقْلَة بأنها الحركة فى المكان . وذلك أنه ليس واجبٌ ضرورةً أن تكون المماسّة اتصالا ، لكن بالعكس الاتصال مماسّة ، لأنه ليس كل مماسٍّ متصلا، لكن كل متصل مماسٌّ . وكذلك الأمر فى الأشياء الأُخَر ، وذلك

(١) تحتها : الحيوان .

(٢) تحتها : الأشياء .

أن ليس كل اختلاطٍ مزاجا، لأن اختلاط الأشياء اليابسة ليس هو مزاجا. ولا كل تغيير فى المكان هو نقلة، لأن المشى ليس يظنّ به أنه نقلة، إذ كانت النقلة تكاد أن تكون إنما تقال فى الأشياء التى تغير الأماكن كرهًا[١]، كما يعرض[٢] فى الأشياء غير المتنفسة. ومن البيّن أنه لما كان الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع، وجب أن يكون الأمر فى الأشياء التى وصفناها بالعكس.

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان وضع الفصل فى النوع، بمنزلة غير المائت الذى هو المَلَك؛ وذلك أنه يلزم أن يكون النوع يقال: إما على التساوى، وإما على الأكثر. فإن الفصل أبدًا يقال على النوع: إما على التساوى، وإما على الأكثر.

١٢٣ ا
وينبغى أن ننظر أيضا إن كان وضع الجنس فى الفصل بمنزلة اللون الذى هو الجامع للبصر، أو العدد الذى هو الفرد. — وإن كان وضع الجنس على أنه فصل، وذلك أنه قد يمكن الإنسانَ أن يأتى بمثل هذا الوضع فى أشياء، مثال ذلك أن يضع أن الاختلاط فصل للمزاج، والتغير فى المكان فصلٌ للنقلة — وينبغى أن نبحث عن أمثال هذه كلها بأشياء بعينها. وذلك [٢٧٦ ا] أن هذه المواضع تشترك، لأن الجنس ينبغى أن يقال على أكثر مما يقال عليه الفصل، وألا يكون يشارك الفصل. وإذا وصفتَ هذا الوصف لم يمكن أن يعرض[٢] واحدٌ مما ذكرنا، لأن الجنس يكون يقال على

---

(١) ف: بغير إرادة. (٢) ف: يلزم.

أقل مما يقال عليه الفصل و يكون يشارك الفصل — وأيضا إن لم يكن فصل من فصول الجنس يحمل على النوع الموصوف، لم يكن ولا الجنس أيضا يحمل عليه — مثال ذلك أن النفس إن لم تكن يحمل عليها لا الزوج ولا الفرد، لم يكن أيضًا ولا العدد يحمل عليها .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان النوع متقدما بالطبع ويَرْفَعُ الجنس بارتفاعه، فإن المظنون به ضد ذلك(١) . وأيضا إن كان يمكن أن ينقص(٢) الجنس الموصوف أو الفصل ، مثل أن تنقص(٢) النفس بالتحرك(٣) ، أو ينقص(٢) الظنّ بالصدق(٤) والكذب . فليس يكون واحدٌ مما وُصِف جنسا أو فصلا . وذلك أنه يظنّ بالجنس والفصل أنهما لازمان ما دام النوع موجودا .

٣
< مواضع أخرى >

وينبغى أن ننظر إن كان الموضوع فى الجنس يَشْرَك شيئا هو ضد للجنس أو يمكن أن يَشْرَكه : فإن الواحد بعينه عند ذلك يصير مشاركا للضدّين معا، من قِبَل أن الجنس ليس يحل فى وقت من الأوقات، ويشارك أيضا ضدّه، أو يمكن أن يَشْرَكه . وأيضا إن كان النوع يَشْرَك شيئا لا يمكن فيه أصلا أن يوجد للتى تحت الجنس — مثل ذلك أن النفس إن كانت تَشْرَك الحياة، ولم يمكن أن يكون عددٌ من الأعداد يحيا، فليس النفس نوعا للعدد.

(١) س : استحق : فإنه من الظاهر أن الأمر بضدّ ذلك . (٢) ف : يحل .
(٣) ف : بالنفس المتحرك . (٤) ف : بالظنّ الصدقُ .

وينبغى أن ننظر إن كان النوع مشاركًا للجنس فى الاسم[1] *بعد أن نستعمل* الحروف[2] التى وصفت فى الاتفاق فى الاسم؛ وذلك أن الجنس والنوع متواطئان . وأيضا لما كان كل جنس له أنواع كثيرة، وجب أن ننظر هل يمكن ألا يكون للجنس الموصوف نوعٌ آخر . وذلك أنه إن لم يكن له ، فمن البيّن أن الموصوف [٢٧٦ ب] ليس بجنسٍ أصلا .

وينبغى أن ننظر إن كان الشيء الذى يَنْقُلُ للفظ[3] قد وضعه على أنه جنس، بمنزلة ما يوصف الفقه[4] بالاتفاق[5] . وذلك أن كل جنسٍ يحمل على الأنواع حملا حقيقيا، والاتفاق ليس يحمل على الفقه[4] حملا حقيقيا، لكنه يحمل عليها على جهة النقل، لأن كل اتفاق إنما يكون فى النغم .

وأيضا ننظر إن كان النوعُ ضدّ الشيء . وهذا البحث يكون على أنحاء ١٢٣ ب
كثيرة . أما أوّلا : فهل الضد فى جنس واحد بعينه من غير أن يكون للجنس ضدٌّ؟ لأن الأضداد ينبغى أن تكون فى جنسٍ واحدٍ بعينه إن لم يكن للجنس ضدٌّ أصلا . وإن كان للجنس ضدٌّ، فلننظر إن كان الضدّ فى الجنس المضاد . وذلك أنه يجب ضرورةً أن يكون الضدّ فى الجنس المضاد إن كان للجنس ضدّ . وكل واحد من هذه الأشياء ظاهرٌ بالاستقراء . وأيضا ينظر إن كان بالجملة ضدّ النوع لا يوجد أصلًا فى جنس من الأجناس، لكنه هو نفسه

---

(١) ف : من المتفقة أسماءها .   (٢) ف : الأصول .   (٣) ف : أى الاستعارة .

(٤) ف : الفهم . ش : نقل أثانس : العفة . اسحق نقل : الفهم .

(٥) ف : بالوفاء .

جنس ، بمنزلة الخير . فإن هـذا إن لم يكن موضـوعا فى جنس ، لم يكن ولا ضدّه فى جنس، لكنه يكون هو نفسه جنسا، كما يعرض(١) فى الخير والشر. وذلك أنه ولا واحد منهما فى جنس، لكن كل واحد منهما جنس. — وننظر أيضًا إن كان الجنسُ والنوعُ ضدّين لشىء، وكان بعضها بينها متوسط، و بعضها ليس بينها متوسط. وذلك أنه إن كان فيما بين الأجناس متوسط ما، ففيما بين الأنواع أيضا متوسط. و إن كان فيما بين الأنواع متوسط، ففيما بين الأجناس أيضا متوسط : كالحال فى الفضيلة والرذيلة والعدل والجَوْر: فإن فيما بين كل اثنين من هذين شيئًا متوسطًا . وعناد هذا القول أن الصحة والمرض ليس بينهما متوسط — فنقول إنه إن كان(٢) فيما بين الاثنين من الأجناس والأنواع متوسط ، إلا أن ذلك ليس على مثال واحد ، لكن المتوسط بين ذينك(٣) على جهة السلب ، والمتوسط بين ذين بمنزلة الموضوع [٢٧٧ ا] . وذلك أن كون المتوسـط بين الاثنين على مثال واحد — مشهورٌ فى الفضيلة والرذيلة والعدل والجور، لأن المتوسط فيما بين هذين هو على جهة السلب .

وننظر أيضا إذا كان للجنس ضدٌّ ما، ليس فقط إن كان الضدّ فى جنس واحد بعينه ، لكن والمتوسـط أيضا . وذلك أن الشىء الذى فيـه يكون الطرفان فيه تكون المتوسطات، كالحال فى الأبيض والأسـود ، لأن اللون

---

(١) ف : يلزم . (٢) ف : أو إن كان، وعليها علامة ؛ و بالهامش : المخبر موافق لنقل أثانس، وهو أصح . (٣) ص : ذينيك .

هو جنس هذين وجنس جميع الألوان المتوسطة بينهما . وعناد هـذا القول أن النقصان والزيادة فى جنس واحد بعينـه ، إذ كان كلاهما[1] فى الشر ، والمتوسط بينهما — وهو المعتدل — ليس هو فى هذا الجنس بعينه ، لكنه فى الخـير .

وننظر أيضا إن كان الجنس ضدّ الشىء ، ولم يكن النوع ضـدًّا لشىءٍ من الأشياء . وذلك أن الجنس إن كان ضدّ الشىء، فالنوع أيضا كذلك ، كالحال فى الفضيلة والرذيلة والعَـدْل والجور . ونظنّ أن هذا المعنى ظاهر على مثال واحد فى الأشياء الاخر لمن يتفقده . وعناد هذا يوجد فى الصحة والمَرَض : فإن الصحة ضد المرض على الإطلاق ؛ ومرضٌ ما — وهو نوعٌ — ليس هو ضـدًّا لشىءٍ أصـلًا ، بمنزلة الحُمّى والرَّمَد وكلٍّ واحدٍ من الأُخَر . ١٢٤ ا

وينبغى : أمّا لمن يروم الإبطال أن يحث بهذا المقدار من الأنحاء، وذلك أنه إن لم يوجد ما وصفنا ، فمن البيّن أنه ليس الموصوف بجنس ؛ وأما لمن يريد التصحيح فبثلاث جهات : أما أوّلاً فإن كان الضدّ فى الجنس المذكور من غير أن يكون للجنس ضدٌّ، لأن الضدّ إن كان فى هذا فمن البيّن أن الذى قُدِّم ووُضِع[2] ،أيضا فيه . وأيضا إن كان المتوسط فى الجنس المذكور، فإن الشىء الذى فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف . وأيضا إن كان للجنس ضدٌّ ما ، فينبغى أن ننظر إن كان الضدّ فى الضدّ : فإنه إن كان، فمن البيّن أن الذى قُدِم فى الذى قدّم ووضع .

---

(١) ص : كليهما . (٢) ف : لأن .

وننظر أيضـا فى [٢٧٧ ب] التصاريف والنظائر إن كانت تلزم على مثـال واحد للمبطل والمُصَحِّح ، وذلك أنهما معـا يوجد ولا يوجد للواحد والجميع[١] . مثال ذلك أن العدالة إن كانت علماً فالعادل عالم ، وما يكون على جهة العـدالة هو على جهة العلم ؛ وإن لم يكن من هذه شيء ، لم يكن من الباقية شيء أصلا .

٤

<مواضـع أخرى>

وننظر أيضا فى الأشياء التى حالُها بعضُها عنـد بعض حالٌ متشابهة — مثال ذلك أن حال اللذيذ عنـد اللذةِ مشابهةٌ لحال النافع عند الخير . وذلك أن كلَّ واحدٍ من ذينك مُحْدَثٌ لكل واحد من هذين . فإن اللذة إن كانت الذى هو الخير، فإن اللذيذ يكون هو النافع ، إن كان من البيّن أنه يكون محدثا للخير، لأن اللذة خير . وكذلكَ يجرى الأمر فى الكون والفساد — مثال ذلك أنه إن كان " أن يبنى " الإنسان هو أن يفعل ، فإن " قـد بَنَى " هو أن قـد فعل ؛ وإن كان " أن يتعلم " الإنسان هو أن يتـذكر ، فإن " قـد تعلم " هو أن قد تذكر ؛ وإن كان " أن يَنحلّ " الإنسان هو أن يفسد ، فإن " قد انحلّ " هو أن قد فسد ، فإن الانحلال هو فساد ما . — وكذلك يجرى الأمر فى المكوِّنة والمفسِدة والقوى والاستعمالات . وبالجملة ، فينبغى للمُبْـطِلِ والمُصَحِّح أن يبحثا فى أىّ تشابه كان على مثـال ما قلنا فى الكون

(١) ف : ولجميع .

والفساد . وذلك أنه إن كان المفسد محالا ، فالإفساد تحليل . وإن كان المكوّن محدثا ، فالتكوّن إحداث ، والتكوّن حدث . وكذلك يجرى الأمر فى القوى والاستعمالات . وذلك أن القوّة إن كانت حالًا فإن الشىء إذا كان يقوى فهو بحالٍ ما . وإن كان استعمال شىء من الأشياء فعلا ، فالذى يستعمل يفعل ، والذى قد استعمل قد فعل .

وإن كان المقابل للنوع عدمًا ، فالإبطال يكون على وجهين : الأوّل منهما إن كان المقابل فى الجنس الموصوف ؛ وذلك أنه بالجملة إما ألا يكون العدم فى جنسٍ واحد بعينه أصلا ، أو لا يكون فى الأخير — مثال ذلك أن البصر إن كان فى الجنس الأخير — أعنى فى الحس — فالعمى ليس هو حسًّا . والثانى أن [٢٧٨ ا] العدم إن كان يقابل الجنس والنوع[1] ، ١٢٤ ب
لم يكن المقابل فى المقابل ، فليس الموصوف فى الموصوف . — فالمُبْطِلُ ينبغى له أن يستعملها على ما وصفنا ؛ فأما المصحِّح فعلى جهة واحدةٍ فقط . وذلك أن المقابل إن كان فى المقابل ، فإن الذى قدّم ووضع يكون فى الذى قدم ووضع — مثال ذلك أن العمى إن كان عدم حسٍّ ما ، فإن البصر حسٌّ ما .

وينبغى أيضا أن ننظر فى السوالب بالعكس ، كما فعلنا فى العَرَض ، بمنزلة ما إن كان اللذيذ هو الخير ، فالذى ليس بخير ليس بلذيذ[2] ، لأنه ليس يمكن ، إن كان الخير جنسًا للذيذ ، أن يكون شىءٌ ما لذيذٌ[3] ليس بخير . وذلك أن الأشياء

---

(١) فوقهما : النوع . (٢) ش : نسخة أخرى : فإنه إن لم يكن هكذا صار ها هنا (= يوجد) شىء لذيذ ليس بخير . (٣) ص : لذيذا .

التى لا يحمل عليها الجنس ليس يحمل عليها شىء من الأنواع . وكذلك ينبغى للمُصَحِّح أن ينظر: فإنه إن كان ما ليس بخير ليس بلذيذ، فاللذيذ خير، فيجب من ذلك أن يكون الخير جنسا للذيذ .

وإن كان النوع مضافا، فينبغى أن ننظر إن كان الجنس أيضا مضافا . وذلك أنه إن كان النوع أيضا من المضاف ، فإن الجنس من المضاف ، كالحال فى الضِّعْف والكثير الأَضْعاف : فإن كلَّ واحد منهما من المضاف . وإن كان الجنس من المضاف، فليس واجبًا ضرورةً أن يكون النوعُ أيضا من المضاف؛ وذلك أن العلم من المضاف، والنحو ليس هو من المضاف له، ويكون ما قيل قبلُ ليس يُظَنُّ به أنه حق، لأن الفضيلة هى الجميل وهى الخير . والفضيلة من المضاف، والخير والجميل ليسا من المضاف ، كأنهما كيفيتان .

وأيضا ننظر إن لم يكن النوع يقال بالقياس إلى شىء واحدٍ بعينه بذاته وبالجنس — مثال ذلك أنه إن كان الضِّعْف يقال له ضعفٌ للنصف، فينبغى أن يكون الكثير الأضعاف كثير أضعاف(١) للنصف. فإن لم يكن كذلك، [٢٧٨ ب] فليس الكثير الأضعاف جنسًا للضِّعف .

وأيضا ننظر إن كان لا يقال بالقياس إلى واحدٍ بعينه بالجنس وبجميع أجناس الجنس . وذلك أن الضِّعف إن كان كثير الأضعاف للنصف، فإن الفاضل يقال فاضلا(٢) للنصف . وبالجملة ، يقال بالقياس إلى النصف جميعُ

(١) ف : الأضعاف .   (٢) ص : فاضل .

الأجناس التى فوق . والعناد فى هـذا هو أنه ليس يجب ضرورةً أنْ يقال بالقياس إلى واحدٍ بعينه بذاته وبالجنس، لأن العلم إنما يقال عِلْمٌ بالمعلوم، والمَلَكة[1] والحال ليستا تقالان للمعلوم، لكن للنفس .

وأيضا ننظر إن كان الجنسُ والنوعُ يقالان على مثالٍ واحد فى التصاريف — مثال ذلك قولنا بكذا أو لكذا أو بجهة من الجهات غير هاتين . وذلك أن الجنس يقال مثل النوع فى الضعف وفى الأجناس التى فوقه ، لأنّا نقول إنه ضِعْفٌ لكذا، وكثير الأضعاف لكذا . وكذلك العلم يقال لكذا، وأجناسه مثله ، أعنى الحال والملكة . والعناد فى هذا أن الأمر ١٢٥ ا
فى بعض المواضع ليس يجرى هذا المجرى .وذلك أن المخالف والمضادّ يقالان لكذا، والغير جنسٌ لهما . وليس يقال "غير لكذا"، بل : "غير كذا" .

وأيضا ننظر إن كان مايقال من المضاف على مثالٍ واحدٍ فى التصريف ليس ينعكس على مثال واحد ، كالحال فى الضِّعف والكثير الأضعاف . وذلك أن كل واحدٍ منها[2] يقال لكذا ، وكذلك يقالان فى الانعكاس ، لأن النصف والكثير الأجزاء إنما يقالان لكذا . وكذلك يجرى الأمر فى العلم وفى الظنّ : فإن هذين يقالان لكذا . والمعلوم والمظنون ينعكسان على ذلك المثال. فإن كان فى بعض الأشياء ليس يقع الانعكاس على مثالٍ واحدٍ، فمن البيّن [٢٧٩ ا] أن أحدهما ليس هو جنسا للآخر.

---

(١) صـ : ليس .　　(٢) ف : منهما

وأيضا ننظر إن كان الجنس والنوع ليس يقالان بالمساواة فى التصريف. وذلك أنه قد يظنّ أن كل واحد منهما يقال على مثال واحد وبأنحاء متساوية، كالحال فى الهبة والعطيّة. وذلك أنه قد يقال "هِبَتُه" و"هبة له"، و"عَطِيَّته" و"عَطِيّةٌ له" — والعطية جنسٌ للهبة، وذلك أن الهبة عطيّة لا يكافأ عليها. وفى بعضها[1] يلزم ألّا تقال المساواة فى التصريف. وذلك أن الضعف ضعف لشىء، والزائد زائدٌ على شىء وفى شىء؛ والأعظم أعظم من شىء ولشىء[2]. فليس ما وصفنا أجناسا للضعف، لأنها[3] ليست تقال مساويةً للنوع وفى التصريف، أو لا يكون[4] بالجملة القول بأن الجنس والنوع يقالان بالمساواة فى التصريف حقا.

وينبغى أن ننظر إن كان المقابل جنسا للمقابل — مثال ذلك أن يكون كثيرُ الأضعاف جنسًا للضعف، وأن يكون الكثير الأجزاء جنسًا للنصف. وذلك أنه واجبٌ أن يكون المقابلُ جنسًا للمقابل. فإن وضع واضعٌ العلمَ: الشىءَ الذى هو الحسّ، فيحتاج أن يضع أيضا المعلومَ: الشىءَ الذى هو المحسوس. وليس الأمر كذلك، لأن ليس كل معلوم فهو محسوس. وذلك أن بعض المعقولات معلومة. فليس المحسوس[5] إذا جنسا للمعلوم. وإن لم يكن هذا هكذا، فليس الحسُّ جنسا للعلم.

---

(١) ف: بعض. (٢) ف: وبشىء. (٣) تحتها: لأنهما.

(٤) ف: فى السريانى: أو لعله. (٥) ف: وليست محسوسة.

والتى تقال على طريق الإضافة[1] منها ماهى ضرورة فى تلك الأشـياء التى بالقياس إليها يقال أو لديها[2]، بمنزلة الحـال أو الملكة والاعتدال . وذلك أنه ليس يمكن أن تكون هـذه الأشياء التى ذكرنا فى شيء من الأشياء ، إلا فيما يقال بالقياس[3] إليها — ومنها ما ليس يجب ضرورةً أن يكون فى الأشياء التى بالقياس[3] إليها يقال ؛ إلا أن ذلك ممكن فيها — مثال ذلك إن كانت النفس معلومة، فإنه ليس [٢٧٩ ب] يمنع مانع أن يكون للنفس عِلْمُها . إلا أن ذلك ليس بالضرورى ، لأنه قد يمكن أن يكون هـذا العلم بعينه فى شيء آخر — ومنها ما ليس يمكن على الإطلاق أن يكون فى تلك الأشـياء التى ١٢٥ ب
بالقياس إليها يقال، مثل الضد فى الضد ولا المعلم فى المعلوم إن لم يتفق أن يكون المعلوم نفسًا أو إنسانا . فلما كان هذا كذا، ينبغى أن ننظر إن وضع واضعٌ الجنسَ الذى هو بهذه الصفة فيما ليس هو بهذه الصفة — مثال ذلك إن قال إن الذكر بقاء العـلم . وذلك أن كل بقاء إنمـا هو فى الباقى ولدى الباقى . فبقاء العلم إذن إنمـا هو فى العلم . فالذكر إذن فى العـلم، لأنه بقاء العلم . وذلك غير ممكن، لأن كل ذلك إنمـا يوجد فى النفس

وهـذا الموضع الموصوف عامٌّ للعرض أيضـا ، لأنه لا فرق بين قولنا إن البقاء جنسٌ[4] للذكر، وبين قولنا إنه عرض يعرض له . وذلك أنه إن كان الذكر كيفما كان بقىَ[5] العلم ، فقد يليق به هذا القول بعنيه .

---

(١) ف : ولما كانت المضافات . (٢) ف : حواليها .

(٣) ف : بالإضافة . (٤) ص : جنسا . (٥) ص : بقا .

٥

< مواضع أخرى >

وأيضا إن وضع واضعٌ الملكةَ فى الفعل أو الفعلَ فى الملكة — مثل أن يضع للحسّ(١) حركة بالجسم . وذلك أن الحسّ ملكة ، والحركة فعل . وكذلك إن قال إن الذكر ملكة ممسكة للظنّ ، لأنه ليس شيء من الذكر ملكة، بل الأولى به أن يكون فعلا .

وقد يخطئ الذين يصفون الملكة فى القوّة اللازمة لها ، مثلما يضعون الدَّعة(٢) إمساك الغيظ(٣) ، والشجاعة والعدالة إمساك الخوف(٣) والأرباح، وذلك أن الشجاع والوادع(٤) يقال لكل واحد منها البرىء من العوارض ، والضابط هو الذى تناله العوارض ولا ينقاد لها . وخليق أن تكون مثل هذه القوة تلزم كلَّ واحدٍ منهما ، حتى إنه إن ناله عارض لم يَنْقَدْ له ، بل ضبط نفسه عنه . إلا أن هذا المعنى ليس إنما هو بأن يوجد(٥) للشجاع والوادع ، لكنه عدم قبول شيء من أمثال هذه العوارض أصلا .

وربما يضعون اللوازم — بوجه من الوجوه — [١٢٨٠ا] بمنزلة الجنس كما يضعون الغمّ جنسا للغيظ، والظنّ جنسا للتصديق . فإن هذين الموصوفين يلزمان — بجهة من الجهات — الأنواع الموصوفة . وليس واحدٌ منهما

(١) ف : الحس . شـ : فى السريانى بنقل اسحق وأثانس : للحس .

(٢) ف : يعنى التواضع . (٣) فـ بط . (٤) ف : العادل .

(٥) ف : هومعنى الوجود .

جنسا . وذلك أن الذى يغتاظ قد يغتم أولا بحدوث الغم فيه، إذ كان الغيظ ليس هو سبب الغم، لكن الغم سبب الغيظ . فليس الغيظ إذًا على الإطلاق غمّا . وعلى ذلك المثال أيضا ولا التصديقُ ظنّاً[1] : لأنه قد يمكن أن يكون الظنّ الواحد بعينه أيضا لمن لا يصدق به . وما كان ذلك ليمكن لو كان التصديق نوعًا للظنّ . وذلك أنه ليس يمكن فى الواحد بعينه أن يبقى على حاله إذ تغيّر بالكلية عن النوع، كما أنه ليس يمكن أن يبقى الحيوان الواحد بعينه على حاله إذا كان مرة إنسانا ومرة لا . فإنْ[2] قال قائل إنه من الاضطرار أن يصدق الظانّ، صار التصديق والظنّ يقالان بالسَّوِيَّة، فلا يكون على ١٢٦ أ
هذه الجهة جنسًا، لأن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع .

ويُنْظَر أيضا إن كان من شأن كليهما أن يكونا فى شىء واحد بعينه . وذلك أن الشىء الذى يوجد فيه النوعُ قد يوجد فيه الجنس أيضا — مثال ذلك أن الذى يوجد فيه الأبيضُ يوجد فيه اللون أيضا، والذى يوجد فيه النحو يوجد فيه العلمُ أيضا . فإن قال قائل إن الاستحياء خوفٌ[3]، وإن الغيظ غم، لم يلزم أن يكون النوعُ والجنسُ فى شىءٍ واحدٍ بعينه . وذلك أن الاستحياء فى الجزء الفكرى، والخوف فى «الجزء» الغضبى، والغمّ[4] فى الشهوانى، وذلك أن اللذة إنما هى فى هـذا الجزء، والغيظ فى الغضبى . فليس الأشياء التى وصفناها أجناسًا لأنهـا ليست فى الشىء الذى فيـه الأنواع . كذلك إن كانت المحبة

---

(١) ص : ص ١٠ .   (٢) ف : وإن .
(٣) ف : أذى .   (٤) ف : الأذى .

فى الشهوانى فليست مشيئة[1] ما . وذلك أن كل مشيئة إنما هى فى الجزء الفكرى . وهـذا الموضوع نافع فى العرَض أيضا ؛ وذلك أن العرض والشىء الذى [٢٨٠ ب] يوجد[2] له العرض يوجدان فى شىءٍ واحد بعينه . فإن لم يوجد معه فى شىء واحد بعينه فمن البيّن أنه ليس يعرض له .

ويَنظر أيضا إن كان النوع يشارك الجنس الموصوف من جهة[3] ، لأنه ليس يظنّ أن النوع يشارك الجنس من جهة[3] . وذلك أن الإنسان ليس هو من جهةٍ[3] حيوانا[4] ، ولا النحوُ من جهةٍ[5] علما . وكذلك يجرى الأمر فى الباقى . فننظر إن كان فى بعض الأشـياء يشرك[6] النوعُ الجنسَ — مثال ذلك أنه قد قيـل إن الحىّ هو الذى هـو المحسوس أو المرئى ، لأن الحىّ مرئىٌّ ومحسوس من جهة[3] ، إذ كان مرئيا ومحسوسا من جهة الجسم[7] لا من جهة النفس[8] . فليس المرئى إذن ولا المحسوس جنسا للحى . — وربما وضعوا الكل فى الجزء وهم لا يشعرون — مثل أن يقولوا إن الحىّ جسم يتنفس ، وذلك أنه ليس يحمل الجزء على الكل أصلا ، فليس الجسم إذن جنسًا للحى لأنه جزء .

ويُنْظَر أيضا إن كان قد وضع شيئا من المذمومات أو المهروب منهـا فى القوّة أو فى القوى — مثل أن يجعل المغالط أو الساعى أو السارق الذى يقوى على أن يسرق[9] شيئًا ما ليس له . وذلك أنه ليس أحدٌ ممن وصـفنا يوصَف

(١) ف : اختيار، إرادة . (٢) ف : يعرض . (٣) ف : فى شىء .
(٤) ص : حيوان . (٥) ص : علم . (٦) ف : يشارك .
(٧) ف : بالجسم . (٨) ف : بالنفس . (٩) ف : يأخذ .

بأنه كذلك من طريق ما هــو قادر على أن يكون كذلك . وذلك أن المَلَك والإنسان الفاضل قــد يقدران على أن يفعلا الشر[١] وليســا شريرين[٢] ، لأن جميع الشرار[٣] يوصفون بذلك بحسب الاختيار . وأيضا وكل قوّة إنما هى من الأشــياء المختارة[٤] . وقوى الأشياء الرديئة مختارة[٥]، ولذلك نقول إنها موجودة للمَلَك وللفاضل إذ كان كل واحِد منها قادرًا على أن يفعل الردىء . فليست إذن القوّة جنسا لشىء مذموم أصلا . و إن لم يكن هذا هكذا ، فقد يلزم أن يكون ١٢٦ ب
شىءٌ من المذمومات مختارًا ؛ فتكون قوّةٌ من القوى مذمومة .

و ينظر أيضا إن كان وَضَعَ شيئا [٢٨١ ا] من الأشياء الجليلة بنفسها أو من المختارة[٦] فى القوّة أو فى القَوِىِّ أو فى الفاعل . وذلك أن كل قوّة وكل قَــوِىٍّ أو فاعل فإنمــا هو مختار من أجل غيره ، أو إن كان وضــع شيئا من الأشياء التى فى جنسين أو أكثر من ذلك فى أحدهمــا ، فإن بعض الأشياء ليس يمكن أن يوضع فى جنس واحد ، بمنزلة الخَدَّاع والسَّاعى[٧]، وذلك أنه لا المختار إذا كان لا يقدر، ولا القادر إذا كان غير مختار هو خَدَّاعٌ أو ساعٍ، بل إنمــا يكون كذلك من اجتمع له الأمران . فليس ينبغى إذن أن نجعل ولا واحدَ منهما فى جنس واحد، لكن فى الجنسين الموصوفين .

---

(١) ف : الردىء .
(٢) ف : رديئين
(٣) ف : الأردياء .
(٤) ف : المأثورة .
(٥) ف : مأثورة .
(٦) ف : المأثورة .
(٧) أى الساعى بالوشاية .

وأيضا ربما كان الأمر فى العكس ، أعنى أنهم يضعون الجنس على أنه فصل ، والفصل على أنه جنس ، بمنزلة ما يضعون الحيرة بإفراط التعجب ، والتصديق قوّة الظنّ (١) . وذلك أنه ليس الإفراط ولا الاستحكام جنسا ، لكنهما فصلان ، لأنه يظنّ بالحيرة أنها تعجُّب مفرط ، والتصديق ظنّ مستحكم . والعَجَبُ والظنّ جنسان ، والإفراط والاستحكام فصلان . وأيضا إن وصفٌ واصف الإفراطَ والاستحكام بأنهما جنسان ، صار ما لا نفس له يصدّق ويتحير . وذلك أن استحكام كل واحد وإفراطه موجودان (٢) لذلك الشىء الذى هما له استحكام وإفراط . فإن كان التحير إفراط التعجب ، فالتحير يوجد للتعجب . فالعجب إذًا يتحيّر (٣) . وكذلك التصديق يوجد للظنّ ، إذ (٤) كان استحكام الظنّ ، فالظنّ إذن يُصَدّق . — وأيضا يلزم من يصفهما بهذا الوصف أن يقول إن الاستحكام مستحكم ، والإفراط مفرط . وذلك أن التصديق مستحكم . فإن كان التصديق استحكاما ، فالاستحكام إذن مستحكم . وكذلك أيضا التحير مفرط ، فإن كان التحيُّر إفراطا فالإفراط مفرط . وليس يُظَنُّ بهما ذلك أنه كذلك ، كما لا يظن بالعلم أنه عالم ، ولا بالحركة أنها متحركة [٢٨١ ب] . — وربما أخطأوا أيضا بوضعهم الانفعال فى المنفعل على أنه جنس ، بمنزلة الذين يقولون إن عدم الموت حياةٌ أزلية . وذلك أنه قد يشبه أن يكون عدم الموت انفعالا أو عَرَضا للحياة .

---

(١) ف : استحكام . (٢) ف : موجود . (٣) تحتها : تحير .
(٤) تحتها : إن .

والأمر فى أن ما قلناه حقٌّ يتبين من أن يسلّم أحدٌ أن شيئًا يصير غير مائت بعد أن كان مائتا. وذلك أنه ليس لأحدٍ أن يقول إنه يقبل حياة أخرى غير الحياة التى كانت له ، بل يقول إن انفعالا أو عَرَضا حدث لها . فليس ١٢٧ أ الحياة إذًا جنسًا لعدم الموت .

وينظر أيضا إن كانوا يقولون إن الانفعال جنسٌ لذلك الشيء الذى هو له انفعال : بمنزلة ما يقولون إن الريح هواءٌ متحرك. وذلك أن الأَوْلَى أن تكون الريح حركة الهواء . وذلك أن الهواء إذا تحرك وإذا سكن بقى واحدا بعينه . فليس الهواء ريحًا أصْلا ، لأنه لو كان ريحًا لكان يكون ريحا وهو ساكنٌ أيضا ، إذ كان يبقى[1] هواءً بحاله ، كما كان هو ريحا . وكذلك يجرى الأمر فى سائر ما أشبه ذلك . وإن كان ينبغى أن يسلم فى هذا الفصل أيضا أن الريح هواء متحرك، إلّا لأنه ليس ينبغى أن يقبل ذلك فى جميع الأشياء التى يصدق[2] عليها الجنس ، لكن فى الأشياء التى يحمل عليها بالحقيقة الجنسُ الموصوف . وذلك أنه فى بعض الأشياء ليس يظنّ به أنه يصدق كالحال فى الثلج والطين ، فإنهم يقولون فى الثلج إنه ماء جامد ، وفى الطين إنه تراب معجون بشيء رطب ، وليس الثلج ماءا ولا الطين ترابا[3] . فليس واحدٌ مما ذكرنا جنسًا ، لأنه ينبغى أن يكون الجنس يَصْدُقُ أبدًا على الأنواع . وكذلك ليس الشرابُ ماءًا عَفِنًا ، كما يقول أنبادوقليس إنه ماءٌ متعفِّن فى العود . وذلك أنه ليس بماءٍ على الإطلاق .

---

(١) ف : يبقى . (٢) كانت : « لا يصدق » ، ثم ضرب على « لا » بالأحمر .
(٣) ص : تراب .

٦

< مواضع أخرى >

وينظر أيضا إن كان بالجملة الموصوف ليس هو جنسا لشىء من الأشياء . فمن البيّن أنه ولا الذى ذكرناه .

ويُنْظَر إن كانت الأشياء التى تشترك فى الجنس الموصوف لا تختلف أصلًا بالنوع، بمنزلة [٢٨٢ ا] الأشياء البيض، فإنها ليست تختلف بالنوع؛ وكل جنس فإنّ أنواعه مختلفة ، فليس الأبيض إذًا جنسا، ولا لواحد .

وينظر إن كان قال فى اللازم لجميع الأشياء إنه جنس أو فصل ، فإن اللوازم لجميع الأشياء كثيرة، بمنزلة الموجود والواحد : فإنهما من اللازم لجميع الأشياء . فإن وصف الموجود بأنه جنسٌ، فمن البين أنه جنسٌ لجميع الأشياء لأنه كان يحمل عليها، إذ كان الجنس لا يحمل على شىءٍ سوى الأنواع . فيصير الواحدُ أيضا نوعًا للموجود . فيلزم أن يكون النوع أيضا يحمل على جميع الأشياء التى يحمل عليها الجنس ، لأن الموجود والواحد يحملان[1] على جميع الأشياء حملا مطلقا . ومن الواجب أن يكون النوع يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس . فإن قال إن اللوازم لجميع الأشياء فصل ، فمن البيّن أن الفصل يقال إما على مثل ما يقال عليه الجنس ، أو على أكثر . وذلك أنه إن كان الجنس أيضا مما يلزم جميع الأشياء، فهو يقال على مثل ما يقال عليه .

---

(١) تحتها : يحمل .

وينظر أيضا إن كان الجنس الموصوف يقال فى الموضوع للنوع، بمنزلة الأبيض على الثلج[١] : فمن البيّن أنه ليس بجنس، وذلك أن الجنس إنما يقال على النوع الموضوع فقط، لا فى الموضوع . ١٢٧ ب

وينظر أيضا إن كان الجنس ليس بمواطئ للنوع ؛ إذ كان الجنس يحمل على جميع الأنواع بالتواطؤ .

وينظر أيضا إذا كان للنوع والجنس ضد، ووضع الأفضل من المتضادة فى الجنس الأخسّ، فإنه يلزم أن يكون الباقى فى الباقى، لأن الأضداد فى الأجناس الأضداد توجد، فيصير الأفضل فى الأخس، والأخسّ فى الأفضل . وقد يظنّ أن جنس الأفضل أفضل .

وينظر إن كان شىء واحد بعينه حاله عندهما حالٌ[٢] متشابهة . [٢٨٢ب] فوضعه فى الجنسّ الأخس لا فى الجنس الأفضل، بمنزلة ما تضع النفس : الشىء الذى له[٣] الحركة أو المتحرك . وذلك أنه قد يظنّ بها بعينها أنها واقفة ومتحركة على مثال واحد. فإن كان الوقوف أفضل، ففى هذا[٤] كان ينبغى أن نضع الجنس[٥] .

---

(١) تحتها : فى .　　(٢) ص : حالا .　　(٣) ف : هو .

(٤) ص : هد .　　(٥) ش : لم أجد فى نقل إسحق إلى السريانى : « الجنس » ، بل هكذا : ففى هذا كان ينبغى أن نضع ، أى فى النفس . — ووجدت فى نقل أثانس : « الجنس » .

وأيضا من الأكثر والأقل : أما المبطل فينظر إن كان الجنس يقبل الزيادة ، والنوع لا يقبلها ، لا هو ولا الذى يقال عليه . وذلك أن الجنس إن كان يقبل الأكثر[1] ، فالنوع أيضا . والذى يقال عليه النوع يقبله — مثال ذلك أن الفضيلة إن كانت تقبل الأكثر ، فالعدالة والعدل يقبلان الأكثر ، لأنه قد يقال : عدل أكثر من عدل . فإن كان الجنس الموصوف يقبل الاكثر ، والنوع لا يقبل : لا هو ، والذى يقال عليه ، لم يكن الموصوف جنساً .

وأيضا إن كان الذى نظنّ به أنه أكثر أو مما مماثل ليس بجنس ، فمن البيّن أنه ولا الموصوف أيضا جنساً[2] . وهذا الموضع نافع خاصة فى أمثال التى تظهر فيها أشياءُ كثيرةٌ تحمل على النوع من طريق ما هو ، ولم يُحَصَّل ولا يمكننا[3] أن نقول أيّما منها هو الجنس — مثال ذلك أن الغيظ يظنّ بالغم ، والظنّ أنهما يحملان عليه من طريق ما هو . وذلك أن الذى يغتاظ يغتم ويظنّ أنه أخفق[4] .

وبهذا البحث بعينه نبحث عن النوع أيضا من قياس إلى نوع[5] آخر غيره . وذلك أنه إن كان الأكثر أو الذى يظنّ به أنه مماثل فى الجنس الموصوف ليس هو فى الجنس ، فمن البيّن أنه ولا النوع الموصوف يكون فى الجنس أصلا .

---

(١) ف : الزيادة . (٢) ص : جنس . (٣) ص : يمكنا .
(٤) ف : احتقر . (٥) ف : شيء .

فالمبطل ينبغى له أن يستعمله على ما ذكرنا . فأما المصحح فإن كان الجنس الموصوف والنوع يقبلان الأكثر ، فليس ينتفع بهــذا الموضع . وذلك أنه ١٢٨ ا
ليس يمنــع مانعٌ من أن يكون كلاهما[1] يقبل الأكثر ولا يكون أحدُهما جنسًا [٢٨٣ ا] للآخر : فإن الجنس والأبيض يقبــلان الأكثر ، وليس واحدٌ[2] منها جنسا للآخر .

وإضافة[3] الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعــةٌ . مثال ذلك أن ننظر إن كان هذا وذاك جنسا على مثال واحد . فإن أحدهما إن كان جنسا ، فالآخر أيضــا جنسٌ وكذلك ننظر إن كان الأقل جنسا فالأكثر جنسا — مثال ذلك إن كانت القوة جنسا لضبط النفس أكثر من الفضيلة ، وكانت الفضــيلة جنسًا ، فالقوة أيضا جنسٌ . وهذه الأشياء بعينها ينبغى أن تقال فى النوع أيضا . وذلك أنه إن كان هذا وذاك نوعا للمقصود نحوه على مثال واحد فإن أحدهما إن كان نوعا له فالآخر نوعٌ له . فإن كان الذى يظنّ به أنه أقل، نوعا له ، فالذى يظنّ به أنه أكثر، نوعٌ له أيضا .

وأيضا ينبغى أن ننظر فيما يحتاج إلى أن يصحح إن كان ما حمل عليــه الجنس من طريق ما هو حُمِل عليه من غير أن يكون النوع الموصوف واحدا ، لكن كثيرين مختلفين . وذلك أنه بيِّن أنه يكون جنسا . وإن كان النوع الموصوف واحدا ، فينبغى أن ننظر إن كان الجنس يحمل على كثيرين مختلفين وأن يعترف بأنه جنس .

---

(١) ص : كليهما يقبلان . (٢) ف : الواحد . (٣) ف : مقايسة .

ولأن قوما يظنون أن الفصل أيضا يحمل على الأنواع من طريق ما هو، واجبٌ أن يفرق الجنس من الفصل بعد أن يستعمل الأصول[1] التى وصفنا. أمّا أولا فإن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل . و بعد ذلك فإن الصفة بما هو، أولى بالجنس منها بالفصل . وذلك أن الذى يقول إن الإنسان حىٌّ — أَوْلَى بأن يكون دالّا على ما هو الإنسان من الذى يقول إنه مَشّاء، لأن الفصل[2] يدلُّ أبدًا على كيفية الجنسُ، والجنس لا يدل على كيفية الفصل . وذلك [٢٨٣ ب] أن من يقول مَشّاء فإنما يقول حيوان مُكَيَّف، والذى يقول حيوان فليس يقول : مَشّاء مُكَيَّف .

فبهذا الوجه ينبغى أن يفرق بين الجنس والفصل . — ولما كان يظن الموسيقوس بما هو موسيقوس عالما ، فالموسيقى علمٌ ما . و إن كان الماشى — إن كان بالمشى يتحرك[3] — فالمشى حركة ما . فينبغى أن ننظر فى الجنس الذى فيه نريد أن نصحّح شيئا بالحال التى وصفنا ؛ مثال ذلك إن أراد أن يصحح أن العلم هو التصديق ؛ و إن كان الذى يعلم شيئا قد يصدّق به من حيث يعلمه ، فمن البيّن أن العلم تصديق . وكذلك يجرى الأمر فيما أشبه ذلك .

وأيضا لما كان ما لزم شيئا دائما ولم ينعكس عليه يعسر تفرقتنا إياه
١٢٨ ب من أن لا يكون جنسا إن كان هذا يلزم جميع هذا[4] ، بمنزلة ما يلزم الهدوء

(١) ف : الحروف . (٢) ص : ولأن .
(٣) ف : بما هو ماشى . (٤) ف : ذا .

والسكون الريح ، والمنقسم[١] للعدد من غير أن ينعكس ذلك ، فإنه ليس كل منقسم عددا ، ولا الهدوء سكون الريح — وجب أن يستعمل ذلك على أن اللازم دائما جنس إذا لم ينعكس الآخر ، وقدم الآخر على أنه ليس يفهم على الجميع . والعناد فى هذا هو أن غير الموجود يلزم كل متكوّن ، وذلك أن المتكوّن غير موجود ، وليس ينعكس . وذلك أنه ليس كل غير موجود يتكوّن ، إلا أن غير الموجود على حالٍ ليس هو[٢] جنسا للتكوّن . وذلك أن غير الموجود على الإطلاق ليس له أنواع . فينبغى أن يستعمل الجنس على حسب ما وصفنا .

] [تمت المقالة الرابعة من كتاب "طوبيقا"] [

] [قوبل به] [

---

(١) ف : والمنفصل . (٢) ف : ذاك .

[١٢٨٤ ا] بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الخامسة منه

< المواضع المشتركة للخاصة >

١

< فى الخاصة وأنواعها >

ينبغى أن ننظر من هذه الأشياء : هل ما قيل خاصة، أم ليس بخاصة؟

١٢٨ب والخاصة توصف إما بذاتها ودائما، أو بالقياس إلى آخر وفى بعض الأوقات: مثال ذلك إن قولنا حيوان آنِس بالطبع خاصةٌ للانسان بذاتها . فأما الخاصة بالقياس إلى آخر، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه آمرة، وذاك خادم(١). والخاصة دائما بمنزلة أن خاصية الله أنه حى لا يموت(٢). والخاصة فى بعض الأوقات مثل أن خاصة الإنسان المشى فى الميدان .

والخاصة التى بالقياس إلى آخر إذا وضعت فهى إما مسئلتان ، و إما أربع . وذلك أنه إن أُعطِى الواحد، ومُنع الآخر، صار هذا بعينه وحده مسئلتين — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفَرَس أنه ذو رجلين. فلِمُحْتَجٍّ أن يحتجّ أن الإنسان ليس بذى رجلين، وأن الفرس ذو رجلين — وبالوجهين تنفسح الخاصة . فإن هو أعطى كلَّ واحد منهما ، ومنع كل واحد منهما ، حدث أربع مسائل — مثال ذلك أن خاصّة الإنسان بالقياس

(١) ف : مطيع . (٢) ف : غير مائت .

إلى الفَرَس أن الإنسان ذو رجلين ، والفَرَس ذو أربعة أرجل — وذلك أنه قد يتهيأ له أن يحتجَّ أن الإنسان ليس بذى رجلين ، لأنه ذو أربعة أرجل . وقد يتهيأ له أن يحتج بأن الفــرس ذو رجلين وأنه ليس بذى أربع . وكيفما تبيّن ذلك ، بَطَل المقصود له[1] .

والخاصة[2] بذاتها قد[3] توصف بالقياس إلى كل شىء ، وتفرق المخصوص من كل شىء — بمنزلة قولنا : حىٌّ ناطق مائت قابل للعلم ، للانسان . فأما التى بالقياس إلى آخرفليس تفصــل [٢٨٤ ب] المخصوص من كل شىء ، بل من شىء معلوم ، بمنزلة خاصة الفضيلة بالقياس إلى العــلم . فإن الفضيلة توجد فى كثير ، والعــلم فى الجزء الفكرى فقط من شأنه أن يكون وللذين لهم الجزءالفكرى . — والخاصة دائما هى التى تصدق فى كل زمان ولاتخلو[4] فى وقت من الأوقات ، كقولنا : خاصة الحى أنه مركب من نَفْس و بدن . فأما الخاصة ١٢٩ا التى فى بعــض الأوقات فهى التى تَصْــدُقُ فى وقت من الأوقات ولا تلزم ضرورةً ، كالمشى فى السوق خاصة لإنسان من الناس .

وقد يمكن أن توصف الخاصة التى بالقياس إلى شىء بأن يقال إنها فصل: إما فى الجميــع دائما على مثال واحد ، و إما على أكثر الأمور وفى الأكثر — مثال ذلك : أَمّا فى الجميع ودائما فبمنزلة خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس

(١) ف : إليـه .
(٢) ف : فالخاصة .
(٣) ف : هى التى .
(٤) ص : لا تخل .

أنه ذو رِجْلين . وذلك أن الإنسان وكلّ إنسان ودائما ذو رجلين، وليس شيء من الأفراس ولا فى وقت من الأوقات ذا رجلين .

والخاصة التى على أكثر الأمر وفى الأكثر فمثل أن الجزء الفكرى خاصةٌ بالقياس إلى الشهوانى والغضبى : أن ذلك يأمر، وهـذان يأتمران . وذلك أنه ليس أبدًا يأمر الجزء الفكرى، لكنه فى بعض الأوقات يأتمر؛ ولا الجزء الغضبى والجزء الشهوانى أبدا يأتمران، لكنهما فى بعض الأوقات يأمران، وذلك إذا كانت نفس الإنسان ركيكة .

والمنطقيـة[(١)] من الخواص هى الخاصـة التى بذاتها ودائما والتى بالقياس إلى آخر . وذلك أن الخاصة بالقياس إلى آخر هى مسائل كثيرة كما قلنا آنفا، لأن المسائل تكون عنها ضرورةً : إما اثنتين و إما أربعا . فالأقاويل إذاً أيضا تكون بحسبها كثيرة . فأما الخاصة بذاتها ودائما فله أن يحتج بها [١٢٨٥] بحسب[(٢)] أشياء كثيرة أو يحفظها إلى أزمنة كثيرة . فالخاصة بذاتها تكون بالقياس إلى أشياء كثيرة، لأن هذه الخاصة ينبغى أن تكون له بالقياس إلى كل واحد من الموجودات، لأنهـا إن لم تفرق المخصوص من جميـع الأشياء لم تكن خاصة صحيحة .

فأما التى هى خاصة دائما فتكون بالقياس إلى أزمنة كثيرة . وذلك أنها إن لم تكن فى الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا ستكون، لم تكن خاصة . — فأما الخاصة فى بعض الأوقات فهى التى يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان الحاضر؛

(١) ف : الجدلية . (٢) ف : بالقياس إلى .

فليس الأقاويل إذًا بحسبها كثيرة . والمسئلة المنطقية هى التى تكون الأقاويل بحسبها كثيرة صحيحة .

فالخاصة التى وضعنا أنها بالقياس إلى آخر ينبغى أن يبحث عنها من المواضع التى فى العَرَض متى كان يعرض لهذا ، ولا يعرض لهذا . فأما الخواص دائما و بذاتها فينبغى أن ننظر فيها من هذه الأشياء :

٢

< مواضع >

أما أوّلا فننظر إن كانت الخاصة وُصِفَتْ جيّدا أو لم توصف جيدا . ١٢٩ ب
والدليل على أنها وصفت جيدا أو لم توصف ، أن تكون الخاصة قد وصفت لشىء بأشياء هى أعرف أو بأشياء ليست أعرف : أما الذى يُبْطِل فإن وصفها بأشياء ليست أعرف ، وأما المصحِّح فإن وصفها بأشياء أعرف . — و إذا كانت بأشياء ليست أعرف ، فمنها أن ينظر إن كان الذى وصف به[1] الخاصة أشدّ إغماضا من الشىء الذى وصفت خاصّته . فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة وضعا جيدا ، لأنا إنما نستعمل الخاصة لنعلم ، كما نستعمل الحد . فينبغى أن يكون تلخيصنا إياها بأشياء هى أعرف . فإنّا بهذا الوجه أحرى أن نفهمها فهما كافيا — مثال ذلك أنه لما كان الذى يضع [٢٨٥ ب] أن خاصة النار أنها أشبه الأشياء بالنفس قد استعمل ما هو أغمض من النار ،

---

(١) ف : به يوصف .

أعنى النفس . فإن معرفتنا بالنـار : ما هى ؟ أكثر من معرفتنا بالنفس — لم يكن وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيدًا ، أعنى أنها أشبه الأشياء بالنفس .

ومنهـا أن ننظر إن لم يكن وجود هذا الشىء لهـذا وجودًا أعرف . وذلك أنه ليس ينبغى أن يكون أعرف من الأمر الذى يوصف به ، لكن يكون وجودها له أيضا أعرف ، لأنه إن لم يعلم أنه لهذا موجود ، لم يعـلم ولا أنه لهذا وحده موجود . فأى شىء من هذين إنْ عَرَض ، كانت الخاصّة غير بيّنة — مثال ذلك أنه لمـا كان الذى يضع أن خاصة النار أنهـا الشىء الذى فيه أوّلًا من شأن النفس أن يوجد ، قد استعمل ما هو أغمض من النار ، وهو إن كانت النفس توجد فى هـذه و إن كانت توجد فيها أوّلا ، لم يكن وضع هـذه الخاصّة للنار وضعاً جيدًا ، أعنى الشىء الذى فيه أوّلا من شأن النفس أن توجد . — وأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة تكونْ[(١)] بمـا هو أعرف . و إن كانت بمـا هو أعرف فى كل واحدٍ من الصنفين فإن بهذا يكون وضعُ الخاصّة وضعًا جيدا . وذلك أن المواضع المصحِّحة لمـا يوضع وضعا جيدا : منها ما يكون بهذا النحو وحده ، ومنها ما يرى[(٢)] على الإطلاق أَن وضعَه وضعٌ جيدٌ — مثال ذلك أنه لمـا كان من قال إن خاصـة الحىّ أن له حسّا قد وصف الخاصة بما هو أعرف فى كل واحدة من الجهتين ، صار قولُنا أن له حسّا خاصةً للحىّ موصوفة على هـذا الوجه وصفا جيدا .

(١) ف : وصفت .

(٢) ف : يبين .

و بعد ذلك فينبغى للمبطل أن ينظر إن كان شىء من الأسماء التى توصف فى الخاصــة تقال على أنحاءٍ كثيرة ، أو إن كان القول بأسره يدل على معانى كثيرة؛ فإن الأمر(١) إذا كان كذلك ،[١٢٨٦] لم تكن الخاصّة وضعت وضعا جيدا — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : " يحس " قد يدل على معنيين على أن الموصــوف بذلك حسًّا ، وعلى أنه لم يستعمل الحس ، لم يكن قولنا فى الحى - إن من شأنه أن يحسّ خاصة موضوعة وضعًا جيدًا . ولذلك ليس ١٣٠ا ينبغى أن نستعمل : لا أسماءَ تقال على أنحاءٍ كثيرة ، ولا قولا يدل على الخاصة ؛ لأن ما يقال على أنحاءٍ كثيرة يجعل الموصــوف غامضا ، فيتحيَّر فيــه المحتجُّ فلا يعــلم أى المعانى يريد من التى يقال عليها ذلك الاسم والقول ، والخاصة إنما يؤتى بها ليعرف الشىء . ومع هــذا أيضا فواجبٌ ضرورة أن نكشف أمر اللذين يصفون الخاصــة بهذا الوصف المنكر إذا(٢) جعــل جاعلٌ القياس شــيئًا يختلف فيه ، أعنى على ما يقال فيه بأنحاء(٢) كثيرة . — فأما المصحح فينظر أن لا يكون شىء من الأسماء ولا القول بأسره يدل على معانى كثيرة . فإن الخاصة على هذا تكون موضوعة وضعا جيدا — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : " جسم " ، لا يدل على معانى كثــيرة ، ولا قولنا أسهل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، ولا مجموع القول المركب من هذه الألفاظ ، كان القول

---

(١) تحتها : الأمور .

(٢) شـ : فى السريانى : متى أتى الإنسان بقياس على ما لا يقع عليه الاتفاق ، أعنى على ما يقال على أنحاء .

فى النـار أنها الجسم الذى هو أسفل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، خاصـة موضوعةً على هذا وضعًا جيدا .

و بعد هذا فلينظر المبطل إن كان الشيء الذى يوصف ، خاصّته تقال على أنحاء كثيرة ولم يلخص المعنى منها الذى له نضع الخاصة ، فإن بهذا الوجه لاتكون الخاصة موصوفة على ماينبغى . والأسباب التى لها وجب ذلك ليس تخفى معرفتها من الأشياء التى تقـدّم ذكرها ، إذ كان من الواجب ضرورة أن تعرض تلك الأشياء بعينها — مثال ذلك [٢٨٦ ب] أنه لمـا كان قولنا هذا « يعـلم »(١) يدل على شيئين : على أن له علما ، وعلى أنه يستعمل العـلم(١) صار قولنا : « هذا يعلم » ليس هو خاصة « موضوعة » على ماينبغى إذا لم يكن المعنى منهما الذى تقال له الخاصة ملخصا أيّما هو . — فأما المصحح فيبطل(٢) ألا يكون الشيء الذى توصف خاصّته يقال على أنحاء كثيرة ، بل يكون واحدا بسيطا(٣) : فإن بهذا الوجه توضع الخاصّـة عليه وضعاً جيدا — مثال ذلك أنه لمـا كان الإنسان يقال قولا مطلقا وعلى نحو واحد، صار قولنا فيه : إنه حى آنس بالطبع ، خاصةً موضوعة عليه على مايجب .

و بعـد ذلك فينظر المبطل إن كان الواحد بعينه قد كرر فى الخاصة ، فإنهم كثيرا مايفعلون ذلك فى الخواص وهم لايشعرون ، كما يفعلون فى الحدود ،

---

(١) ش : فى السريانى : « أن تعلم هذا » يدل على أشياء كثيرة : أحدهما أن يُقْتَنَى علمٌ على ما هو عليه ، والثانى : أن يستعمل علمه ، والثالث : أن يكَوِّن معلوما صار .

(٢) ف : فينظر .   (٣) ف : مطلقا .

فليس الخاصة إذن التى يعرض فيها ذلك بموضوعة على ماينبغى ، إذ كان ماتكرر قد يغلط السامع ، فواجبٌ إذن ضرورة أن يكون القول غامضا وأن يظنّ بمن يقوله مع ذلك أنه يَهمِرُ هَمْرا[1] . وتكرير المعنى الواحد فى القول يكون على وجهين : أحدهما إذا كرر الاسم الواحد بعينه ، بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة النار أنها جسم ألطف الأجسام — فإن قائل هذا القول قد كرر اسم الجسم مرتين ؛ والثانى متى استعمل الإنسان الأقاويل مكان الأسماء ، بمنزلة مايجعل الإنسان خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع ١٣٠ ب
إلى المكان الأسفل ، ثم يستعمل مكان « الأجسام » « جواهر بصفة كذا » ؛ وذلك أن قولنا : «جسم » و « جوهر بصفة كذا » شىء أحَدَ . فيكون قائل هذا القول قد كرر اسم الجوهر . فليس إذن واحدةٌ من هاتين الخاصتين موضوعةً على مايجب .

فأما المصحح فينظر ألا يكون يستعمل الاسم الواحد بعينه [٢٨٧ ا] مكررًا ، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعةً على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن الإنسان قابلٌ للعلم ليس يستعمل اسما واحدًا مكررا ، صار ذلك خاصةً للانسان موضوعة على مايجب . — وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان قد وصف فى الخاصة اسمًا يوجد لكل شىء . فإن ما لا يفصل من أشياء ليس ينتفع به . والشىء الذى يقال فى الخواص ليس ينتفع به . والشىء الذى يقال فى الخواص ينبغى أن يكون يفصل كالشىء الذى يقال فى الحدود.

---

(١) همر الكلامَ وفى الكلام : أكثر منه .

فإن وُضِعَتْ الخاصةُ هكذا لم يكن وضعُها على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان الذى يضع خاصة العلم أنه ظن لا يزول[1] التصديق به من القياس، إذ هو واحد بعينه قد استعمل فى الخاصة ما يوجد لكل شىء، وهو الواحد، لم يكن وضع خاصة العلم وضعا كما يجب . — فأما المصحح فينظر ألا يستعمل أمرا عاميا أصلا، لكن يستعمل ما كان مفصّلا من شىء، فإن الخاصة بهذا حينئذ تكون موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أن الذى يضع أن خاصة الحىّ أن له نفسا لم يستعمل شيئا مشتركا أصلا ؛ فخاصة الحىّ موضوعة بهذا وضعا جيدا ، أعنى أن له نفسا .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان قد وصف خواصّ[2] كثيرة ، فإنه إذا فعل هذا لم تكن الخاصة موضوعة ، على ما يجب . فكما أنه فى الحدود لا ينبغى أن يزاد شىء سوى القول الذى يدل على الجوهر ، كذلك أيضا وفى الخواصّ ليس ينبغى أن يوصف شىء أصلا سوى القول الذى يجعل ما قيل خاصة . فإن ما يجرى هذا المجرى ليس ينتفع به — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة النار هى أنها ألطف الأجسام وأخفها قد وصف [٢٨٧ب] أكثر من خاصة واحدة ، وذلك أن كل واحدٍ من هذين قد يصدق على النار وحدها . فليس وضع خاصة النار: أنها ألطف الأجسام وأخفُّها ، وضعا جيدا . فأما المصحح فينظر ألا يصف خواص[2] كثيرة لشى واحدٍ بعينه ، بل واحدة ؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة وضعا

(١) ف : يتغير . (٢) ص : خواصا .

جيدا — مثال ذلك أن الذى يقول إن خاصة الرطب هو أن يواتى أن كل شكل قد وصف خاصة واحدة، لاخواص[1] كثيرة، فخاصة الرطب قد وضعت بهذا الوجه وضعا جيدا .

٣

< مواضـــع أخرى >

و بعـد ذلك فإن المبطل ينبغى له أن ينظر إن كان استعمل ذلك الشىء بعينه الذى له توصف الخاصة، أو شيئا مما هو له . فإن الامر إذا جرى هذا المجرى لم تكن الخاصة موضوعة وضعا جيدا ، لأن الخاصـة إنما تراد لمكان ١٣١ا
العلم ، فهو نفسه إذن غير معروف على مثال ما كان . والشىء الذى هو ممـا يوجد له متأخر عنـه فليس هو أعرَف منه، فليس يزداد تعرُّفه من هـذه الأشياء — مثال ذلك أنه لمـا كان من قال إن خاصـة الحى أنه الجوهر الذى نوعه الإنسان، فإنما استعمل شيئا من الحى؛ فليس هذه الخاصةُ موضوعةً وضعًا على ما ينبغى .

فأما المصحح فينظر أن لا يستعمل الشىء نفسه ولا شيئا مما له أصلا؛ فإن بهـذا الوجه تكون الخاصةُ موضوعةً على ما يجب — مثال ذلك أن من قال إن خاصة الحى أنه مركب من نَفْس وبدن، لم يستعمل لا هو ولا شيئا مما له أصلا . فخاصة الحى بهذا موضوعة على مايجب . ولهذا النحو أيضا ينبغى أن ننظر فى سائر الأشياء الأخرى التى تجعل الشىء أعرف، أو لاتجعله كذلك .

---

(١) ص : خواصا .

أما المبطل فينظر إن كان استعمل شيئا إما مقابلا أو بالجملة شيئا معا فى الطبع أو شيئا متأخرا ، فإن الخاصة لا تكون موضوعة على ما يجب . وذلك أن المقابل معا فى الطبع ، والمعاً فى الطبع والمتأخر لا يجعلان الشيء أعرف — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الخير هو المقابل لا محالة للشر فقد استعمل المقابل للخير ، فلم يضع خاصّة الخير على ما يجب . — فأما المصحح فينظر ألا يستعمل متقابلا أصلا[١] ، أو بالجملة ، ما هو معا بالطبع ولا متأخر ، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَعَ أن خاصة العلم أنه الظن الذى فى غاية الصدق لم يستعمل مقابلا أصلا ولا ما هو معا فى الطبع ولا متأخرا ، صارت خاصة العلم بهذا الوجه موضوعةً على ما يجب .

و بعد ذلك فإن المُبْطِل ينظر إن كان ما جعل ليس بلازم دائما [٢٨٨ ا] خاصة ، لكن ما يوجد[٢] للشيء فى بعض الأوقات ليس بخاصة : فإن الخاصة عند ذلك ليست موضوعة على ما يجب . وذلك أنه لا الشيء الذى ندركه[٣] موجودا فيه يصدق عليه الاسم[٤] من الاضطرار ولا[٥] لا الذى يصدق عليه اسمه الخاصةُ موجودةٌ فيه الشيء الذى لا يدرك الاسم فيه موجودا لا يقال عليه الاسم من الاضطرار . ومع هذه الأشياء أيضا فليس إذا وُصِفَتْ الخاصة يكون بيّنا

---

(١) ف : مقابلا ولا نافلة .
(٢) ف : وكون .
(٣) ف : يدرك أن الخاصة موجودة .
(٤) ف : اسمه .
(٥) ف : أيضا .

أنها موجودة إن كانت مما يتهيأ فيه أن يحلّ الشيء ، فليس تكون الخاصّة إذن بيّنة — مثال ذلك أنه لما كان وضع خاصة الحيوان أنه يتحرك فى الأوقات أو يقف إنما وصفه بخاصة ليست تكون فى بعض الأوقات، فليست خاصة موضوعة على ما يجب . فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التى هى دائما من الاضطرار؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — ١٣١ ب
مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَع خاصة الفضيلة[1] أنها تجعل صاحبها فاضلا قد وصف ما هو لازم للفضيلة دائما؛ فنِعْم ما وصفت[2] بهذا خاصة الفضيلة .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة فى الزمان الحاضر من غير أن يشترط أنه وصف الخاصة فى الزمان الحاضر ، فإن الخاصة إذا وصفت هكذا لم تكن موضوعة على ما يجب : أما أولا فلأن[3] كل ما كان على خلاف العادة فيحتاج إلى شريطة . وقد جرت عادة الجميع فى أكثر الأمر أن يضعوا الخاصة اللازمة دائما . وثانيا فإن من لم يشترط فليس يعلم من أمره أنه أراد أن يضع الخاصة فى الزمان الحاضر. فليس ينبغى إذن أن يبحث بحثا يستحق العَتْب — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصةَ إنسانٍ ما أنه جالس مع إنسانٍ ما فإنما وضع خاصةً فى الزمان الحاضر، لم يصف الخاصة على ما يجب عند ما لم يشترط الزمان الحاضر فى قوله . — فأما المصحح فينظر إن كان إذا وصف الخاصة فى الزمان الحاضر اشترط أنه إنما وضع الخاصة

(١) ف : مجتهدا . (٢) ف : وضعت .

(٣) تحتها : فإن .

فى الزمان الحاضر، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من قال خاصة إنسانٍ ما إنه يمشى فى موضع كذا، فاشترط ما وضعه، صارت الخاصة لذلك موضوعة على ما يجب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة التى فى الظاهر أنها ليست توجد بجهة من الجهات إلا بالحسّ، فإنها ليست تكون موضوعة على ما يجب . وذلك أن كل محسوس إذا صار خارجا عن الحس صار غامضا ولا يتبين إن كان موجودا بعد، مِنْ قِبَلِ أنه إنما يعرف بالحاسة التى[٢٨٨ب] تخصه فقط . وإنما يصدق هذا فيما ليس يلزم من الاضطرار دائما — مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَعَ خاصة الشمس أنها الكوكب الذى يتحرك فوق الأرض وهو أضوأ الكواكب، فقد استعمل فى الخاصة الحركة فوق الأرض التى إنما تعرف بالحس، فلم يضع هذه الخاصة للشمس على ما يجب، لأنه ليس يعلم إذا غابت الشمس إن كانت تتحرك فوق الأرض لقصور حِسِّنا عنها فى ذلك الوقت .

فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التى ليست ظاهرة للحسّ أو التى وإن كانت محسوسة يكون وجودُها بيين من الاضطرار، فإن الخاصة على هذا الوجه تكون موضوعةً على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَعَ خاصة البسيط أنه المُلَوَّن أوّلا قد استعمل شيئا محسوسا، أعنى قوله : مُلوَّن ؛ ووجوده ظاهر أبدا[1]، صارت خاصة السطح بهذا موضوعة على ما يجب .

(١) ش : نسخة : ابدا .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان الحدّ وُصِف على أنه خاصة ، فإن الخاصة عند ذلك لا تكون موضوعة على مايجب ، وذلك أن الخاصة ليست تدل على ماهية الشيء — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان ١٣٢ أ
أنه حيوان مَشّاء ذو رجلين ، إنما جعل[1] ما يدل على الماهية خاصة للإنسان ، لم يكن وضع الخاصة على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يرجع بالتكافؤ فى الحلم خاصة من غير أن يكون يدلّ على الماهية ، فإن الخاصة بهذا الوجه تكون موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان ، ليس بالطبع قد وصف ما يرجع بالتكافؤ فى الحمل خاصة من غير أن يكون يدل على ماهية الشيء ، فنعم ما وُضِعتْ هذه الخاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن الواضع[2] للخاصة وضعها فى : « ما الشيء » — وذلك أن الخواص تحتاج مثل الحدود أن يكون الجنس الأول موصوفا فيها ، ثم بعد ذلك يصل ويفترق سائر الأشياء الباقية . فالخاصة إذن التى ليست موضوعة على هذا الوجه لم توضع وضعًا على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الحيوان أن يكون له نفس ، لم يجعل الحيوان فى « ماهو » ، لم يضع هذه الخاصة للحيوان على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان قد وضع الشيء الذى وصف خاصّته فى « ماهو » الشيء [١٢٨٩ ا] ووصل به سائر الأشياء الباقية ، فإن بهذا

(١) ف : جعل . (٢) ف : لا يكون .

الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان وضع خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للعلم قد وصف الخاصة بأن وضع المخصوص فيما هو، صار بهذا الوجه وَضْعُ الخاصة للإنسان جيدا .

٤

< مواضع أخرى >

فالأمر فى أن الخاصة بالجملة تعم ما وضعت ، أو تتبيّن مما وضعت بهذه الأشياء ينبغى أن ينظر. — فأما الأمر فى أن ما قيل خاصة أو ليس بخاصة، فمن هذه الأشياء ينبغى أن ننظر فيه . والمواضع التى على الإطلاق تُصحّ الخاصة وتُوجِب أنها وضعت وضعا جيدا هى والمواضع التى تُحْدِث الخاصة تصير واحدة بعينها : فستوصف فى[1] تيك .

وينبغى أولا للمبطل أن ينظر فى كل واحدٍ وصفت خاصته إن كان لا توجد ولا لواحد ، أو إن كانت لا تصدق فى هذا، أو إن لم تكن خاصة كل واحدٍ منها ما يوجد فى ذلك الذى وصفت خاصته : فإن الخاصة التى توضع هذا الوضع ليست بخاصة . مثال ذلك أنه لما كان ليس يصدق على المهندس أن يقال فيه إنه لا يُغْلِطه[2] القول ، فإن المهندس قد ينخدع فى الرسوم الكاذبة، لم تكن خاصة العلم ألا يغلطه القول . — فأما المصحح

(١) ف : فلذلك ستوصف . — أى فستوصف معها فى نفس الوقت .

(٢) ف : يغلط .

فينظر إن كان يصدق على كلٍّ[١] فقد يصدق على هذا . فإن ما يوضع على أنه خاصــة هو خاصة ــ مثال ذلك أنه لمـا كان قولنا : « حى قابل للعلم » يصدق على كل إنسان وبمـا هو إنسان، صار قولنا : « حى قابل للعــلم » ١٣٢ ب
خاصةً للإنسان .

وهذا الموضع : أما للمبطل فلينظر : إن لم يكن ما يصــدق عليه الاسم يصدق عليه القولُ أيضا ؛ وإن لم يكن ما يصدق عليــه القول يصدق عليه الاسم أيضا .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه القول أيضا ، وإن كان ما يحمل عليه القول قد يحمل عليه الاسم أيضا .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن ما يقال عليه الاسم يقال عليه القول أيضـا ، وإن لم يكن ما يقال عليه القول يقال عليه الاسم أيضـا . فإنه ما وُضِعَ أنه خاصةٌ بهــذا الوجه لا يكون خاصــةً ــ مثال ذلك أنه لمـا كان قولنا : « حيوان قابل للعــلم » يصدق على المَلَك ولم يكن يحمــل على الإنسان لم يكن قولنا : « حى قابل للعلم » خاصة للإنسان .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يحمل عليــه الاسم قد يحمل عليــه أيضا القول ، وإن كان ما يحمل عليــه القول يحمل عليه أيضا الاسم . وذلك أنه

---

(١) ف : قــد يصدق على الكل وفيه . ش (تشير إلى قوله « فيــه » السابقة) : يعنى فيــه وحده .

يُصَيِّرُ خاصة ما وضــع أنه ليس بخاصة ـــ مثال ذلك أنه لمـا كان ما يقال عليه إن له نفسا يصدق عليــه أنه حى [٢٨٩ ب]، وما يقال عليه إنه حى يصدق عليه أن له نفسا، صار قولنا : « له نفس » ، خاصةً للحى .

وبعــد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الشيء الموضوع خاصة للذى يقال فى الموضوع ، وذلك أنه لا يكون خاصة ما وضع أنه خاصة ـــ مثال ذلك أنه لمـا كان مَنْ جَعَلَ النارَ خاصةً ألطف أجزاءا، قد جعل الموضوع خاصة للمحمول، لم تكن النار خاصة ألطف الأجسام أجزاءا، ولذلك لا يكون الموضوع خاصة ما فى الموضوع ، لأن شيئا واحدا بعينه يصير خاصة لأشياء كثيرة مختلفة بالنوع . وذلك أن الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع توجد لشيء واحدٍ بعينه مقولة عليه وحده ، يصير الموضوع خاصة لهـا كلها إن وضع الحاجةَ أحدٌ على هذا الوجه .

وأما المصحح فينظر إن كان جعــل خاصة الموضوع ما فى الموضوع . فإن ما وضع على أنه ليس بخاصة يصير خاصــة إن حملت الخاصة كما وصفنا عليه وحده ـــ مثال ذلك أنه لمـا كان من قال إن خاصة الأرض أنها أثقل الأجسام قد جعل الخاصة بصورة الموضوع مقولة على الأمر وحده ومحمولة كالخاصة ، صارت خاصة الأرض موضوعة على الصواب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة على جهة المشاركة ، فإن الموضوعة على أنها خاصة ليست تكون خاصة . وذلك أن الذى يوجد

على جهة المشاركة ينتفع به فى الآنية[١] . وما جرى هــذا المجرى فهو فصــلٌ ما محمولٌ على نوع واحد ـــ مثال ذلك أنه لمــا كان من قال : خاصة الإنسان أنه مَشّاء ذو رجلين، جعل الخاصة على جهة المشاركة، لم تكن خاصة الإنسان أنه مَشّاء ذو رجلين . ١٢٣ ا

فأما المصحح فينظر ألا يكون جعل الخاصة على جهة المشاركة ، وألا يكون يدل على الآنية[١] إذا رجعت بالتكافؤ فى الحمل على الأمر . وذلك أن ما وضع ألا يكون خاصة يصير خاصة . ومثال ذلك أنه لمــا كان من وضع خاصة الحى أن من شأنه أن يحسّ ، لم يضع الخاصــة على جهة المشاركة ، ولا دالّة على الآنية[١] إذا رجعت بالتكافؤ فى الحمل على الأمر، صار قولنا من شأنه أن يحسّ خاصة للحى .

و بعــد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان يمكن ألا تكون الخاصــة معا ، لكن تكون إما متأخرة أو متقــدّمة للاسم ، فإن الموضــوع ليكون خاصــة لا يكون خاصة ، لأنها بعينها : إما أوّلا فى وقتٍ من [٢٩٠ ا] الأوقات ؛ وإما ليس دائما ـــ مثال ذلك أنه لمــا كان يمكن أن يكون المشى فى السوق يوجد لإنسان ما متقدّما ومتأخرا عن الإنسان ، لم يكن قولنا يمشى فى السوق خاصة للإنسان : إما ولا فى وقت من الأوقات، و إما ليس دائما .

فأما المصحح فينظر إن كان يمكن أن يوجد معًا من الاضطرار دائمــا من غير أن يكون حدًّا أو فصلا، لأنه يصير ما وضع ألا يكون خاصة خاصة ـــ

(١) الآنية : εἶναι = Quidditas.

مثال ذلك أنه لما كان قولنا : " حى قابل للعلم " ، وقولنا : " الإنسان " يوجدان معا من الإضطرار دائما من غير أن يكونا حدّا أو فصلا صار قولنا : " حى ، قابل للعلم " خاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا يكون شيء واحد بعينه خاصة لأشياء واحدة بعينها بما هى واحدة بعينها ، فإن الموضوع عند ذلك ليكون خاصة ، لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : " ما يظهر لبعض الناس أنه خير " ليس خاصّة للشيء المطلوب ، لم يكن قولنا : " ما يظهر لبعض الناس أنه خير " خاصة للمأثور[1] ، وذلك أن المطلوب[2] والمأثور[1] شيء واحد .

فأما المصحح فينظر إن كان شيءٌ واحدٌ بعينه لشيء واحد بعينه بما هو واحدٌ بعينه ، خاصة . فإن بهذا الوجه يصير ما وضع على أنه ليس بخاصّةٍ خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يقال إن خاصة الإنسان بما هو إنسان أن نفسه ذات ثلاثة أجزاء[4] ، صارت خاصة المرء[3] بما هو مرء أن نقسمه ثلاثة أجزاء . وهذا الموضع نافعٌ أيضا فى العَرَض ، لأن أشياء بعينها بما هى واحدةٌ بعينها واحد لأشياء هى واحدة بعينها .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا تكون الخاصةُ واحدة بعينها أبدا : واحدة بالنوع لأشياء واحدة بعينها بالنوع ، لأن الموضوع ليكون خاصة لا يكون

(١) ف : للؤثر .   (٢) تآكل بعض حروفها .
(٣) ف : البشر .   (٤) ف : بشر .

خاصة الشيء الموصوف . مثال ذلك أنه لما كان الإنسان والفرس شيئًا ١٣٣ ب
واحدًا بالنوع ولم تكن خاصة الفرس دائمًا أن يقف من تلقاء نفسه ، لم تكن خاصة الإنسان دائمًا أن يتحرك من تلقاء نفسه ، لأن الوقوف والحركة من تلقاء النفس شيء واحدٌ بالنوع ؛ وذلك أن كل واحدٍ(١) منهما عَرَض للحى .

وأما المصحح فينظر إن كانت الخاصية الواحدة بعينها فى النوع لأشياء واحدة بعينها فى النوع ، فإن بهذا الوجه يكون خاصةً ما وُضِع [٢٩٠ ب] ألا يكون خاصةً — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مشّاء ذو رجلين ، صارت خاصة الطائر أنه طائر ذو رجلين ، لأن كل واحدٍ منها بعينه فى النوع ، أو يكونُ(٢) بعضها بمنزلة أنواع تحت جنس واحد هو الحى ، و بعضها بمنزلة فصول جنس الحىّ(٢) . وهذا الموضع يكذب إذا كان أحد الشيئين الموصوفين يوجد فى نوعٍ واحدٍ فقط ، والآخر فى أنواع كثيرة ، بمنزلة ما أن المشّاء ذو أربع .

ولما كان الواحد بعينه والغير يقالان على أنحاءٍ كثيرة ، صار المغالط يجعل الخاصة لشيء واحد فقط . وذلك أن الذى يوجد لشيء فقد يوجد للذى يعرض له ، وللعرض إذا أخذ معه الذى له عَرَض — مثال ذلك أن الخاصة التى توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض بما هو إنسان أبيض ، والذى يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان . وقد يمكن الإنسان أن يصحح أمثال هذه من الخواص بأن يجعل الموضوع نفسه شيئا ، ويجعله على العرض

---

(١) ف : منها .   (٢) ش : فى السريانى : أما ذانك على أنهما نوعان تحت جنس واحد ؛ وأما هذان فعلى أنهما فصلان لجنس واحد هو الحيوان .

شيئا آخر — مثال ذلك إذا قال إن الإنسان شيء ، وإن الإنسان الأبيض شيء آخر غيره ، وأيضا إذا جعل الملكة شيئا آخر . وقد يتهيأ أن يزيف مزيِّفٌ أمثال هذه من الخواص إذا جعل الملكة غير ما يقال بالملكة ، وذلك أن الذى يوجد للملكة قد يوجد لما يقال بالملكة أيضا ، والذى يوجد لما يقال بالملكة قد يوجد للملكة أيضا — مثال ذلك أنه لما كان العالم يقال بالعلم إن له حالا ما لم تكن خاصة العلم[(١)] أن التصديق به لا يتغير[(٢)] ، لأن العلم يصير لا يزول التصديق به من القول .

فأما المصحح فينبغى له أن يقول إنه ليس العرض والشيء الذى يعرض له واحدًا بعينه إذا أخذ مع الذى يعرض له ، لكن أحدهما عن الآخر من طريق أن آنيتهما مختلفة . وذلك أنه ليس أن يكون الإنسان إنسانا ، وأن يكون إنسانا أبيض — شيئا واحدا بعينه .

وينبغى أيضا أن ننظر فى التصاريف ، لأن العلم[(١)] ليس هو ما لا يزول
١٣٤ أ تصديقه من القول ، لكن الإنسان الذى لا يزول عنه التصديق من القول ؛ ولا العلم أيضا ما لا يزول تصديقه من القول ، لكن الذى لا يزول تصديقه من القول . لأن المقاومة لا محالة إنما يجب أن تكون بسبب من هو لا محالة معاند[(٣)] .

---

(١) ف : العالم . (٢) ف : يزول .

(٣) ش : فى السريانى : وذلك أن المعاند فى جميع الوجوه ينبغى أن توضح له جميع تلك الوجوه .

٥

< مواضـــع أخرى >

وبعد ذلك فإن المبطل إذا أراد أن يصف الشيء الموجـود بالطبع فإنه يصفه باللفظ وصفًا يدل على [١٢٩١] أنه موجود دائما؛ وذلك أنه يظنّ أن الذى وضـع أن يكون خاصـة ينفسخ — مثال ذلك أنه لمـا كان من قال إن خاصة الإنسان أنه ذو رجلين يريد أن يجعـل الموجود بالطبع خاصة ، إلا أنه يدل باللفظ على الموجود دائمـا ، لم يكن ذو الرجلين خاصة للإنسان ، وذلك أنه ليس كل إنسان له رجلان .

فأما المصحح فينظر إن كان يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة فيدل عليه باللفظ أنه بهذه الحال أيضا ، فإن بهذا الوجه ليس تنفسخ الخاصة — مثال ذلك أنه لمـا كان من جعل خاصة الإنسان أنه "حى قابل للعلم" يريد أن يدلّ باللفظ أيضا على أن الموجود بالطبع خاصة ، لم يبطل بهـذا الوجه أن خاصة الإنسان : "حى قابل للعلم" .

وأيضا ما يقال على أنه أول لغيره أو على أنه هو أول ، فقد يمكن (١) أن يجعلها خاصة . وذلك أنك إن (٢) جعلت الخاصة لمـا هو بغيره فقد يصدق على الأول أيضا ؛ وإن أنت جعلتها الأول كانت تحمل على ما هو بغيره — مثال

---

(١) ف : سريانى : تعسر أمثال هذه خاصة .

(٢) تآكلت حروفها .

ذلك أنه إن جعل أحد خاصة السطح التلوُّن، فقد يصدق التلون على الجسم أيضا؛ وإن جعله للجسم، حِمل على السطح أيضا . فيجب من ذلك ألا يكون ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضا .

وقد يَعْرِضُ فى بعض الخواص على أكثر الأمر خطأٌ ما مِنْ قِبَلِ أنه لا يميز كيف توضع الخاصة ولماذا توضع . وذلك أن الجميع يرومون أن يجعلوا الخاصة : إما ما يوجد بالطبع بمنزلة ذى الرجلين للإنسان، أو ما يوجد بمنزلة وجود الأربع الأصابع لإنسان ما، أو ما يوجد بالصورة بمنزلة قولنا : ألطف الأجسام أجزاءا — للنار؛ أو ما يؤخذ على الإطلاق بمنزلة قولنا : "يحيا" للحى، أو ما يؤخذ بآخر بمنزلة الفهم للنفس، أو ما يؤخذ على أنه أول بمنزلة الفهم الجيد للجزء الفكرى من النفس، أو ما يوجد على أنه اقتناء بمنزلة ما للعالم أنه لا يزول ما صدق به من القول . وذلك أنه ليس يصير لا يزول ما يصدق به من القول بشىء من الأشياء إلا بأن يقتنى شيئا، أو ما يوجد على أنه يقتنى بمنزلة
١٣٤ ب ما يوجد للعلم ألا يزول تصديقه من القول أو يوجد بأن ينال بمنزلة الإحساس للحى (وذلك أنه قد يحس شىء آخر بمنزلة الإنسان، ولكن هذا إنما يحس بأنه ينال)[1] بمنزلة قولنا : "يحيا" لحيوانٍ ما . — فلما كان هذا [٢٩١ ب] هكذا، صار متى لم يُضِفْ إلى ذلك بالطبع أخطأ، لأنه يمكن أن يكون ما يوجد بالطبع لا يوجد فى ذلك الشىء الذى يوجد له بالطبع، بمنزلة ما يوجد للإنسان

(١) ف : أى يعطى .

أن له رجلين . و إذا لم يلخص أنه إنما وصف ما يوجد لأنه لا يكون موجودا لذلك الشيء فى الزمان الحاضر بمنزلة الأربع الأصابع للإنسان . وأما إذا لم يبين أنه إنما يضعه على أنه أوّل أو على أنه بغيره لأنه ليس ما يصدق عليه القول فقد يصدق عليه الاسم أيضا ، بمنزلة ما يجعل اللون خاصة للسطح أو للجسم . و إذا لم يتقدّم فيقول إنه إنما جعل الخاصة بما يقتِنى أو بما يُقْتَنَى لأنها ليست تكون خاصة ؛ وذلك أن الخاصة إنما وصفت بما يقتنى ، فهى توجد للذى يقتِنى . فإن وُضِعَتْ بما يُقْتَنَى فهى توجد للمقتنى بمنزلة ما يوضع خاصة العلم أو العالم أن تصديقه لا يزول < (١) من > القول . و إذا لم يتقدم فيعلم أنه يوجد بأن ينال أو ينال (٢) لأن الخاصة توجد لأشياء أُخَر ، وذلك أنه إن وصفها بأن لا تنال (٣) كانت توجد لما ينالها (٤) . و إن وصفها بأن تنال ، كانت توجد لما ينيله (٥) بمنزلة ما إن وضع أن خاصة الحى ، أوحى ما ، أنه يحيا . و إذا لم يميز ما بالنوع (٦) لأنه قد يوجد لواحد فقط مما يوجد تحت هذا الذى يضع خاصته لأنه ما كان بإفراط فإما يوجد لواحدٍ فقط بمنزلة ما يقال فى النار إنها أخفُّ الأشياء . و ربما أخطأ الذى يضيف إلى النوع ، وذلك أن يحتاج أن يكون نوعًا واحدًا من الأشياء إذا أضاف إلى النوع . وفى بعض الأشياء لا يَعْرِضُ هذا كما يعرض فى النار ، لأن نوع النار ليس هو واحدًا ، وذلك أن الجمرة والضوء واللهيب مختلفة (٧) فى النوع ، وكل واحد منها نار . ولذلك

(١) خرم بمقدار كلمة واحدة . (٢) ف : ينيل . (٣) ف : بأن تنال .
(٤) ف : ينيله . (٥) ف : يناله . (٦) ف : بالصورة .
(٧) تآكلت حروفها .

لا ينبغى إذا أضاف إلى النوع أن يكون نوع الموصوف مختلفا، لأن الخاصة الموصوفة يكون لبعضها يوجد أكبر، ولبعضها أقل، كما يوجد فى النار قولنا: ألطف الأجسام . وذلك أن الضوء ألطف من الجمرة ومن اللهيب . وهذا [ف] ليس ينبغى أن يكون، إذا لم يكن الاسم يحمل أكثر على ما يصدق عليه
١٣٥ ا القول أكثر، وإن لم يكن كذلك ما يصدق[1] عليه القول أكثر، يحمل عليه الاسم أكثر . ومع هذا أيضا فيعرض أن تكون خاصة ما هو على الإطلاق وما هو أكثر، شيئًا واحدًا بعينه [٢٩٢ ا] فيما هو كذلك على الإطلاق : بمنزلة قولنا فى النار : ألطف الأجسام . — وذلك أن هذه الخاصة تصير واحدة بعينها للنار مطلقا وللضوء، وذلك أن الضوء ألطف . — فإذا وصف آخرُ الخاصة بهذا الوجه، فينبغى أن يحتج عليه . فأما أنت فلا ينبغى أن تسلّم هذا العناد . ولكن إذا وضعت الخاصة، فينبغى على المكان أن يميز الحال التى وضعت عليها الخاصة .

و بعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وضع الشىء خاصةً لنفسه؛ وذلك أن بهذا الوجه لا تكون خاصة ما وضع فتكون خاصة، فإن كل شىء هو لنفسه يدل على آنيّته، والدال على الآنيّة ليس هو بخاصة لأحد — مثال ذلك أنه لما كان مَنْ قال إن الجميل هو اللائق قد جعل الشىء خاصة لنفسه — إذ كان الجميل واللائق شيئا أحدًا — لم يكن اللائق خاصة للجميل .

فأما المصحح فينظر ألا يكون جعل الشىء خاصة لنفسه وجعله يرجع عليه بالتكافؤ فى الحمل، فإن بهذا الوجه يصير خاصة ما وضع ألا يكون

(١) ف : يضاف إليه

خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وضع أنّ خاصة الحى أنه جوهر متنفس لم يجعله خاصة لنفسه وجعله راجعًا بالتكافؤ فى الحمل ، صارت خاصة الحى أنه جوهر متنفس .

وبعد ذلك فينبغى أن ننظر فى المتشابهة الأجزاء . فإن المبطل ينظر إن كانت خاصة الجملة ألا تصدق على الجزء ، أو إن كانت خاصة الجزء لا تقال على الجملة : فإن ما وضع أن يكون خاصة لا يكون خاصة . وفى بعض الأشياء يعرض أن يكون هذا : وذلك أن للانسان أن يجعل الخاصة فى الأشياء المتشابهة الأجزاء مرةً إذا نظر إلى الجملة ، ومرةً إذا وقعت نفسه على ما يقال على الجزء ، فيصير لا واحدٌ منهما موصوفًا على الصواب — مثال ذلك : أما فى الجملة فمن قال إن خاصة البحر أن أكثر مائه مالح ، فقد وصف خاصة شىء ما بتشابه الأجزاء ووضع ما لا يصدق على الجزء . وذلك أنه ليس أى جزء[1] كان فأكثر مائه مالح . فليس خاصة البحر إذاً أن أكثر مائه مالح . فأما فى الجزء فمثاله أنه لما كان من وضع خاصة الهواء أنه مستنشق ، فقد قال خاصة شىء ما متشابه الأجزاء ووصف خاصةً تصدق على الجزء ولا تقال على الجملة (وذلك أنه ليس جملة الهواء متنفَّسًا[2]) فليس خاصة الهواء إذًا أنه مستنشق .

فأما المصحح فينظر إن كانت تصدق [٢٩٢ ب] على كل واحد من ١٣٥ ب
المتشابهة الأجزاء وهى خاصة لها ، من قِبَل أنها فى الجملة ، فإن بهذا الوجه

---

(١) ش : نسخة أخرى : أى جزء من البحر إن كان .

يقيد خاصة ما وضع ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه إن يصدُق[1] على كل أرض أنها تتحرك[2] إلى أسفل بالطبع، وكان هذا خاصة لأرض ما بما هي أرض، فخاصة الأرض الميل[3] إلى السفل بالطبع .

٦

< مواضع أخرى >

وبعد ذلك ينبغي أن ننظر من الأشياء المتقابلة : أمّا أولا فمن المتضادّات — أما المبطل فينظر ألا يكون الضدّ خاصّةً للضدّ ، وذلك أن الضدّ لا يكون خاصة للضدّ — مثال ذلك أنه لما كان الجور ضدّ العدل ، والأخسّ ضدّ الأفضل ، ولم تكن خاصة العدل أنه الأفضل ، لم تكن خاصة الجور أنه الأخسّ . فأما المصحح فينظر إن كان الضدّ خاصة للضدّ ، وذلك أن الضدّ يكون خاصة للضدّ — مثال ذلك أنه لما كان الخير ضدّ الشر ، والمهروب منه ضدّ المُؤْثَر ، وكانت خاصة الخير أنه مُؤْثَر ، فخاصة الشر أنه مهروب منه .

وأما ثانيا فما هو من المضاف. أما المبطل فينظر إن كان المضاف ليس هو خاصة للمضاف ، فإن المضاف لا يكون خاصة المضاف[4] . مثال ذلك أنه لما كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف، والفاضل بالقياس إلى المفضول، ولم يكن الفاضل خاصة للضعف، فليس المفضول خاصة للنصف — فأما المصحح فينظر إن كان المضاف خاصة للمضاف ، وذلك أن المضاف يصير خاصة للمضاف — مثال ذلك أنه لما كان الضِّعف يقال بالقياس إلى

النصف ، والاثنان بالقياس إلى الواحد، وكانت خاصة الضِّعف أنه بمنزلة قياس الاثنين إلى الواحد ، كانت خاصة النصف أنه بمنزلة قياس الواحد إلى الاثنين .

وأما ثالثا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالملكة ليس هو خاصة للملكة ، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالعدم خاصة للعدم . وإن كان ما يقال بالعدم ليس هو خاصة للعدم ، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالملكة خاصّة للملكة — مثال ذلك أنه لما كان لا يقال إن عدم الحسّ خاصة الصمم لأنه أمرٌ عامٌ للحواس الأُخَر ، لم يكن الحسُّ خاصة للسمع . — فأما المصحح فينظر إن كان ما يقال بالملكة خاصة للملكة ، فإن ما يقال بالعدم يكون خاصة للعدم ؛ وإن كان ما يقال بالعدم خاصة للعدم [٢٩٣ ا] فإن ما يقال بالملكة يكون خاصة للملكة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة البصر أن يبصر من جهة ما لنا بصر، كانت خاصة العمى ألا يبصر من جهة ما ليس لنا بصر، إذ كان ١٣٦ أ
من شأننا أن يكون لنا .

وبعد ذلك فننظر فى الموجبات والسالبات : أما أولا فننظر من المحمولات أنفسها . وهذا الموضع نافع للبطل فقط — مثال ذلك أنه إن كانت الموجبة أو الذى تقال بالإيجاب خاصة لشىء، فإنه لا تكون سالبته ولا الذى يقال بالسلب خاصة له . وإن كانت السالبة أو الذى تقال بالسلب خاصة له ، لم تكن الموجبة ولا الذى تقال بالإيجاب خاصة له — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الحىّ أنه متنفس ، لم تكن خاصة الحىّ أنه لا متنفس .

وثانيا ننظر من المحمولات أو غير المحمولات والتي عليها يحمل أَوْ لا يحمل .

أما المبطل فينظر : إن كانت الموجبة ليست خاصة للموجبة ، فإن السالبة لا تكون خاصة للسالبة ؛ وإن كانت السالبة ليست خاصة للسالبة، لم تكن الموجبة أيضا خاصة للموجبة . مثال ذلك أنه لما كان الحيّ ليس هو خاصة للإنسان ، لم يكن قولنا : « لاحى » خاصة لقولنا : « الإنسان » . وإن ظهر أن قولنا : «لاحى» ليس بخاصة لقولنا : «لاإنسان»، لم يكن «الحى» أيضا خاصة «للإنسان » . فأما المصحح فينظر إن كانت الموجبة خاصة للموجبة، فإن السالبة تكون خاصة للسالبة . وإن كانت السالبة خاصة للسالبة، فإن الموجبة أيضا خاصة للموجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة ما ليس بحىٍّ ألا يحيا ، صارت خاصة الحى أن يحيا . وإن ظهر أن خاصة الحى أن يحيا ، فقد يظهر أن خاصة ما ليس بحىٍّ ألا يحيا .

وثالثا أن ينظر من الموضوعات : أما المبطل فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للموجبة، فإنه لاتكون هى بعينها خاصة للسالبة أيضا . وإن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للسالبة لم تكن خاصة للموجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الحيوان أنه متنفس ، لم تكن خاصة ما ليس بحى أنه متنفس . فأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة ليست بخاصة للموجبة ، فهى للسالبة . وهذا الموضع كاذب . وذلك أن الموجبة ليست
١٣٦ ب خاصة للسالبة ، ولا السالبة للموجبة ، لأن الموجبة لا توجد للسالبة أصلا . وأما السالبة فقد توجد للموجبة ، إلا أنها لاتوجد لها كالخاصة .

وبعد ذلك ننظر فى القسمة : أما المبطل [٢٩٣ ب] فينظر إن كان ليس شىء من القسيمة ليس من قسيمتها ، فإنه لا يكون الموضوع خاصة للشىء الذى وضع ليكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كان الحى المحسوس ليس بخاصة لشىء من الحيوانات الباقية ، لم يكن الحيوان المعقول خاصة للملك . — وأما المصحح فينظر إن كان أى شىء ما مأخوذٍ من القسيمة الباقية خاصة لكل واحد من هذه القسمة ، فإن الباقى يكون خاصة للباقى الذى له وضع أن يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الفهم أنه الذى من شأنه أن يكون بذاته فضيلة للجزء الفكرى ، فكل واحدة من الفضائل الأجزاء إذا أخذت على هذه الجهة (١) ، صارت خاصّة العفة أنها ما من شأنه أن يكون بذاته فضيلة الجزء الشهوانى .

٧

< مواضع أخرى >

وبعد ذلك ننظر (٢) فى التصاريف : أما المبطل فينظر إن كان التصريف ليس بخاصة للتصريف ، فإن التصريف لا يكون للتصريف خاصةً — مثال ذلك أنه لما كان ليس خاصة ما يكون على طريق العدل أن يكون على طريق الجميل ، فليس خاصةَ العدالة الجميلُ . فأما المصحح فينظر إن كان التصريف خاصة للتصريف ، فإن التصريف يكون خاصة للتصريف — مثال ذلك

(١) ف : هذا الوجه .

(٢) تحتها : من .

أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مَشّاءٌ ذو رجلين ، كانت خاصةً للإنسان أنه مَشّاء ذو رجلين .

وليس إنما ينبغى أن ننظر فيما وصف بالتصاريف نفسه فقط ، بل وفى المتقابلات أيضا كما وصفنا فى المواضع التى تقدّمت . أما المبطل فينظر إن كان تصريف المقابل ليس بخاصة لتصريف المقابل ، فليس يكون تصريف المقابل خاصة لتصريف المقابل — مثال ذلك أنه لما لم يكن ما يقال على طريق العدل خاصة لما يقال على طريق الخير، لم يكن قولنا على طريق الجور خاصة لقولنا على طريق الشر . — فأما المصحح فينظر إن كان تصريف المقابل خاصة لتصريف المقابل ، فإن تصريف المقابل يكون خاصة لتصريف المقابل — مثال ذلك أنه لما كان الأفضل خاصة الخير، صار الأخسّ خاصة الشر .

وبعد ذلك ننظر فى الأشياء التى حالها حال متشابهة . فأما المبطل فينظر إن الذى حاله حالٌ متشابهة ليس بخاصةٍ لما حاله متشابهة ، فليس ما حاله متشابهة خاصة لما حاله متشابهة . مثال ذلك أنه لما كانت حال [٢٩٤ ا] البنّاء عند إحداث البيت وحال الطبيب عند إحداث الصحة متشابهة ، ولم تكن خاصة الطبيب إحداث الصحة ، لم تكن خاصة البنّاء إحداثَ البيت .
١٣٧ ا — فأما المصحح فينظر إن كان ماحاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة ، فإن ماحاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة — مثال ذلك أنه لما كان حال الطبيب عند أن يكون محدثا للصحة شبيهة

بحال الرائض عند أن يكون محدثا لخصب البدن ، وكانت خاصة الرائض أن يكون محدثا لخصب البدن ، صارت خاصة للطبيب أن يكون محدثا للصحة .

و بعد هذا ننظر فى الأشياء التى تكون بحالٍ واحدة . أما المبطل فينظر إن كان ما هو بحالٍ واحدة ليس هو خاصة لما هو بحال واحدة . فإن ما هو بحالٍ واحدة لايكون خاصة لما هو بحالٍ واحدة . و إن كان ماهو بحالٍ واحدةٍ خاصة لما هو بحالٍ واحدة ،فليس يكون هذا خاصة للذى وضع أن يكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كانت حال الفهم عند الجميل والقبيح حالاً واحدة مِنْ قِبَلِ أنه علم بكل واحدٍ منهما ، ولم تكن خاصة الفهم أن يكون علمًا بالقبيح ، لم تكن خاصة الفهم أن تكون علماً بالجميل . و إن كانت خاصة الفهم أن يكون علماً بالجميل ، فليس خاصته أن يكون علماً بالقبيح . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شىء واحدٌ(١) بعينه خاصة لأشياء كثيرة . فأما المصحح فليس ينتفع بهذا الموضع فى شىء ؛ لأن الواحد إذا كانت حاله عند كثيرين حالاً(٢) واحدة فليس ينقاس .

و بعد هذا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالوجود ليس بخاصة لما يقال بالوجود : فإن ما يقال بالفساد ليس بخاصة لما يقال بالفساد ؛ ولا ما يقال بالتكوّن يكون خاصة لما يقال بالتكوّن — مثال ذلك أنه لما كان

---

(١) ش : كان ينبغى أن يقول : ليس يمكن أن تكون أشياء كثيرة خاصة لشىء واحدٍ بعينه .

(٢) ص : حال .

ليس بخاصة الإنسان أن يوجد حى ، لم يكن خاصة تَكَوُّن الإنسان أيضا أن يتكوّن حى ، ولا خاصــة فساد الإنسان أن يفسد حى . وعلى هــذا النحو بعينه ينبغى أن نعتــبر بالتكوّن على الوجود وعلى الفساد ، ومن الفساد على الوجود وعلى التكوّن كما وصفنا الآن فى الوجود بالقياس إلى التكوّن والفساد. وأما المصحح(١) فينظر إن كان الموضوع فى الوجود خاصة للموضوع فى الوجود، فإن الصفة(٢) بالتكوّن تكون خاصــة للموصوف بالتكوّن ، والموصوف بالفساد خاصــة للموصوف بالفساد — مثال ذلك أنه لمــا كانت خاصة الإنسان أن يوجد امرؤ، صار(٣) تكون الإنسان أن يتكوّن امرؤ [٥٩٤ ب]، وخاصــة فساد الإنسان أن يفسد امرؤٌ. وعلى هذا النحو بعينه ينبغى أن نعتبر بالتكوّن والفساد على الولاء(٤) ، وبها على أنفسها ، كما قيل فيما يلزم المبطل .

وبعد هــذا فينظر فى صورة الموضوع : أما النافى(٥) فينظر إن كانت لا توجد الصورة ، أو إن كانت لا توجد من الجهة التى يقال إنهــا خاصة للشيء الذى وضعت(٦) خاصته ، فليس خاصة الموضوع لتكون خاصته — مثال ذلك أنه لمــا كان السكون لا يوجد للإنسان نفسه من جهة ما هو إنسان ، لكن من جهة ما هو صورة، لم يكن السكون خاصة للانسان. فأما المصحح فينظر إن كانت توجد للصورة ويقال إنها توجد لهــا من جهة الشيء الذى

---

(١) ف : المثبت . (٢) ف : الموصوف (٣) ص : صارت .

(٤) ف : الوجوه . ص : الولى (يقصد التوالى) . (٥) ف المبطــل .

(٦) تحتها : وصفت .

قصد إلى أن يكون له خاصته . فإن الذى قصد إلى أن تكون له خاصة تصير خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يوجد للحىّ نفسه أمر مركب من نفس وبدن ، وكان هذا المعنى نفسه هو له من جهة ما هو حى ، صارت خاصة الحىّ أنه مركب من نفس و بدن .

٨
< مواضع أخرى >

و ينظر بعد ذلك فى الأكثر والأقل . أما أوّلا : فالنافى(١) ينظر إن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكبر، فليس ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا خاصة لما يقال بأيسر يسيرا ، ولا ما يقال بأكثر كثيرا خاصة لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال على الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما لم يكن قولنا : «أكثر تلوّنا» خاصة لـ «أكبر جسمية» لم يكن أيضا قولنا : «أقل تلوّنا» خاصة لما هو «أقل جسمية »، ولا « التلوّن » خاصة « الجسم » أصلًا . فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، فإن ما يقال بالأقل يكون خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال بأكثر كثيرا لما يقال بأكثر كثيرا ، وما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا ، وما يقال على الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « أكثر حسًّا » خاصة لما هو « أكثر حياة » ، فإن قولنا : « أقل حسًّا »

(١) ف : المبطل .

خاصة لما هو « أقل حياة » . وكذلك قولنا فيما هو أكثر كثيرا لما هو أكثر كثيرا ، وفيما هو أيسر يسيرا لما هو أيسر يسيرًا ، وما هو على الإطلاق لما هو على الإطلاق .

وينبغى أن ننظر فى هذه أيضا مما يقال على الإطلاق . وأما النافى فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق [١٢٩٥] ليس بخاصة لما يقال على الإطلاق ، فليس ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، ولا ما يقال بالأقل لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأكثر كثيرا لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال بأيسر يسيّرا لما يقال بأيسر يسيرًا — مثال ذلك أنه لما لم تكن خاصة الإنسان أنه مجتهد ، لم يكن قولنا أكثر اجتهادًا خاصةً لأكثر إنسانية . — فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق خاصة لما يقال على الإطلاق ، فما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، وما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال أكثر كثيرا لما يقال أكثر كثيرا ، وما يقال أيسر يسيرا لما يقال أيسر يسيرا — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة النار الحركة إلى فوق
١٣٨ أ بالطبع ، خاصة ما هو أكثر نارية أنه أكثر حركة إلى فوق بالطبع . وعلى هذا النحو بعينه ينبغى ان ننظر فى جميع هذه الأشياء من سائر تلك الأُخَر .

وثانيا : فنظر النافى : فإن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، فإنّ ما يقال بالأقل لا يكون خاصة لما يقال بالأقل — مثال ذلك أنه إن كان الإحساس خاصة للحيوان أكثر من أن التعلم خاصة للإنسان ،

ولم يكن الإحساس(١) خاصة للحى، فليس التعلم(٢) خاصة للإنسان. — فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل، فإن ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر — مثال ذلك أنه لما كان قولنا « آنس بالطبع » خاصة للإنسان أقل من أن قولنا : «يحيا» خاصة للحى، وكان قولنا فى الإنسان إنه « آنس بالطبع » خاصة له ، فقولنا فى الحى إنه « يحيا » خاصةٌ له .

وثالثا : فينظر النافى إن كان الشيء الذى الخاصة أحرى بأن تكون له ليس الخاصة له ؛ فالذى الخاصة له دون ذلك ليس بخاصة له . و إن كانت خاصة لذلك فليست خاصة لهذا . مثال ذلك أنه لما كان التلون خاصةً للسطح أحرى منه بأن يكون للجسم، وليس التلون خاصة للسطح، فليس هو خاصة للجسم ؛ و إن كان(٣) خاصة للسطح فليس هو خاصة للجسم — وأما المثبت فلن ينتفع بهذا الموضع فى شيء . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحد خاصة لأشياء كثيرة [٢٩٥ ب] .

ورابعاً : فإن النافى ينظر إن كان ما هو أَحْرَىٰ بأن يكون لشيء خاصة ليس بخاصة له ، فما ليس هو حريًّا بأن يكون لشيء خاصة ليس هو خاصة له — مثال ذلك أنه لما كان المحسوس(٤) أحرى بأن يكون خاصة للحى من المتجزئ، ولم يكن المحسوس خاصة للحى، ولم يكن المتجزئ خاصة له . — فأما المثبت فينظر إن كان ما ليس هو حَرِيًّا بأن يكون لشئ خاصة هو خاصة له ، فما

---

(١) تحتها : حسا من .　　(٢) تحتها : العلم .
(٣) ص : كانت .　　(٤) ف : أن يحس .

هو حرى بأن يكون له خاصة هو له خاصة. مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « يحس » ليس هو أحرى بأن يكون خاصة للحى من قولنا « يحيا »، وكان قولنا « يحس » خاصة للحيوان ، يصير قولنا « يحيا » خاصة للحيوان .

وبعد ذلك فينظر من الأشياء الموجودة على مثال واحد . أما أولاً : فإن النافى ينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد ليس هو بخاصة لذلك الذى هو له خاصة على مثال واحد ، فليس ما هو خاصة على مثال واحد خاصة لهذا الذى هو[١] له خاصة على مثال واحد — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الشهوانى أن يشتهى على مثال مالخاصة الجزء المفكر أن يفكر ، ولم تكن خاصة الشهوانى أن يشتهى ، لم تكن خاصة المفكر أن يفكر[٢] . — فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد خاصة للشىء
١٣٨ ب الذى هو[٣] له خاصة ، فإن الذى هو لشىء خاصة على مثال واحد هو له خاصة على مثال واحد . مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الفكرى أنه أول من يأتى على مثال ما خاصة الجزء الشهوانى أنه أول عفيف ، وكانت خاصة الفكرى أنه أول من يأتى ، فخاصة الشهوانى أنه أول عفيف .

وثانيا : ينظر النافى إن كان ما هو خاصة لشىء على مثال ما آخر خاصة له ، ليس هو خاصة له ، فإن الذى هو على ذلك المثال خاصة له ليس هو خاصة على مثال واحد — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الإنسان أن يبصر

---

(١) ف : هى .
(٢) مشكولة فى الأصل .
(٣) ف : هى .

وأن يسمع ،ولم تكن خاصة الإنسان أن يبصر،فليس خاصته أن يسمع . — فأما المثبت فينظر إن كان ما هـو خاصة لشيء على مثـال ما آخر خاصة له [٢٩٦ ا] وكان أحدهما خاصة له ، فالآخر خاصـة له — مثال ذلك أنه لمـا كان خاصة النفس على مثال واحدٍ أن منهـا جزءًا شهوانياً على القصـد الأول ، ومنها جزءًا فكرياً على القصـد الأول ؛ وكان خاصة النفس أن منها جزءًا شهوانيًا على القصـد الأول ، فخاصة النفس أن لهـا(١) جزءاً فكرياً على القصد الأول .

وثالثـا : أن المبطل ينظر إذا كان شيء واحد خاصة لشيئين على مثال واحد، ولم يكن خاصة لأحدهما، فليس هو للاخر خاصة . وإن كان لذلك خاصة، لم يكن للآخر خاصة — مثال ذلك أنه لمـا كان على مثال واحد الإحراق خاصـة اللهيب والجمرة، ولم يكن الإحراق خاصة اللهيب، لم يكن الإحراق أيضا خاصة للجمرة . وإن كان الإحراق خاصة للهيب، فليس خاصة الجمرة الإحراق . فأما المثبت فليس ينتفع بهذا الموضع فى شيء .

والفرق بين المعنى الذى يكون من الأشياء التى بحال(٢) متشابهة و بين المعنى الذى يكون من الأشـياء الموجودة على مثال واحد أن ذاك يوجد بالمقايسة من غير أن ينـظر فى أنه موجود شيئًا من الأشياء ، وهـذا من أنه موجود شيئًا من الأشياء يحكم عليه بالمقايسة .

---

(١) ف : منها .

(٢) ش : التى هى بحال متشابهة و بين المعنى الذى يكون .

٩

< مواضع أخرى >

و بعد هذا ينظر النافى إن كان إذا وصف الخاصة بالقوّة وصفها بالقوّة خاصة بالقياس إلى لا موجود، إن كان لا يمكن فى القوّة أن تكون موجودة للا موجود . وذلك أنه لا يكون الموضوع ليكون خاصة خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الهواء أنه مستنشق، فقد وصف الخاصة بالقوّة، لأن هذه الخاصة — أعنى أنه يستنشق أو أنه مستنشق هذه حالها ووضعها[1] أيضا بالقياس إلى لا موجود . وذلك أنه إذا لم يوجد الحى، وهو الذى من شأنه أن يتنفس[2]، فقد يمكن أن يوجد الهواء . إلا أنه إذا لم يكن الحى موجودا، فليس يمكن أن يتنفس . فليس يكون إذن الهواء موجوداً بالحال التى هو بها مستنشق فى الوقت الذى لا يكون الحىّ فيه بحالٍ يتنفس
١٣٩ا فيها . فليس خاصة الهواء إذن أن يكون مستنشقا . — فأما المثبت فينظر إن كان إذا وصف الخاصة بالقوّة يصفها[3] بالقياس إلى موجود أو إلى لا موجود، إذا كان يمكن فى القوّة أن يوجود اللاموجود — فقد يكون خاصة ما يوضع ألاّ يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وصف خاصة الموجود أنه الممكن فيه أن يفعل أو ينفعل، فقد وصف الخاصة بالقوّة وصفها بالقياس

(١) ف : ووصفها .

(٢) ف : يستنشق .

(٣) ف : يضعها .

إلى موجود، لأن الشيء إذا كان موجودًا فقد يمكن [٢٩٦ ب] أن ينفعل شيئًا و يفعل . فخاصة الموجود أنه يمكن فيه أن ينفعل شيئًا أو يفعل .

وبعد هذا فللنافى (١) أن ينظر إن كان وضع الخاصة بالأغلب ، فليس بخاصةٍ ما وضع ليكون خاصةً ، لأنه قد يعرض للذين يصفون الخاصة بهذه الصفة ألاّ يكون الاسم عندهم يصدق على ما يقع عليه القول . وذلك أن الأمر إذا فسد بقى القول بحاله ، لأنه قد يؤخذ خاصة لشيء من الأشياء — مثال ذلك أنه إن وصف واصفٌ خاصةَ النار بأنها أخف الأجسام، وذلك أن النار لو فسدت لقد كان يؤخذ من الأجسام ما يكون أخفّها، فليس خاصة النار إذًا أنها أخف الأجسام . — فأما المثبت فينظر إن كان لم يضع الخاصة بالأغلب ، فنِعْمَ ما وضعت الخاصة فى هذا المعنى — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان آنِسٌ بالطبع، لم يضع الخاصة بالأغلب، فنِعْمَ ما وضع الخاصة فى هذا المعنى .

][تمت المقالة الخامسة من كتاب طوبيقا][

][وقوبل به][

---

(١) ف : للبطل .

المقالة السادسة منه

< المواضع المشتركة للحد >

١

< تقسيم عام لمشاكل الحد >

[٢٩٦ ب]

قال :

أما صناعة الحدود فأجزاؤها خمسة : وذلك أنه إما ألا يصدق القول أصلاً على ما يقال عليه الاسم ، فإنه ينبغى أن يكون حد الإنسان يصدق على كل إنسان ؛ و إما أن يكون للشيء جنس موجود فلم يضعه فى الجنس ، أو لم يضعه فى الجنس الذى يخصه ، فإنه يجب على من يَحُدّ أن يجعل الشيء فى جنسه و يضيف إليه الفصول ؛ وذلك أنه أَوْلىٰ بالدلالة على جوهر المحدود من كل[1] ما فى الحد . و إما ألا يكون القول خاصاً بالشيء (فإنه ينبغى أن يكون حدّ الشيء خاصا به ، كما قلنا أيضا[2]) و إما أن يكون إذا عمل جميع ما وصفنا لم يحد ولم يقل إليه المحدود ما هى والباقى الخارج مما وصفنا إن كان قد وجد ولم يُصِبْ فى التحديد .

فأما إن كان [٢٩٧ ا] لا يصدق على ما يقال عليه الاسم ، فينبغى أن ننظر فيه من المواضع التى قيلت فى العَرَض . وذلك أن النظر بأسره هناك

(١) ف : جميع . (٢) راجع قبل م ١ ف ٤ ص ١٠١ ب س ١٩

هو أن : هل الشيء حق أو(١) غير حق ؟ لأنّا إذا قلنا إن العَرَض يوجد فإنما ١٣٩ ب نقول إنه حق . وإذا قلنا إنه ليس يوجد قائماً نقول إنه ليس بحق. فأما إن كان لم يضعه فى الجنس الخاصّ به ، أو إن كان القول الموفى غير خاص به ، فإنما ينبغى أن نبحث عنه من المواضع التى قيلت فى الجنس وفى الخاصة. فأما إن كان لم يحـد ، أو إن كان لم يصب فى تحديده ، فإنّ عمل أى شيء كان أسهل من الإصابة فى عمله . فمن البيّن أن الخطأ فى هذا المعنى أكثر، لأنه أصعب . فيجب أن يكون مرام هذا أسهل من مرام ذاك .

وأجزاء ما يجرى على غير صواب جزءان : الواحد استعمال العبارة الغامضة : وذلك أنه ينبغى للذى يحد شيئًا أن يستعمل — ما أمكن — العبارةَ التى فى غاية البيان ، لأن الحد إنما يوفّى ليعرف به الشيء . والثانى أن يكون قد تجاوز بالقول ما يجب . وذلك أن كل ما يزاد على الحد فإنما هو فضل . وأيضا فإن كل واحدٍ من الجزئين الموصوفين ينقسم إلى أجزاء كثيرة .

٢
< غموض الحد >

فأحد مواضع ما يوصف وصفًا غامضًا أن يكون الشيء الموصوف من المتفقة أسماؤها . مثال ذلك أن الكون هو المصير إلى الجوهر، وأن الصحة اعتدال الأشياء الحارة والباردة . وذلك أن المصير والاعتدال من المتفقة أسماؤها . فليس يتبين أيما يريد أن يقول من المعنى التى يدل عليها ما يقال على أنحاءٍ كثيرة .

---

(١) ف : أم .

وكذلك إن كان المحدود أيضًا يقال على جهات كثيرة فَذَكَرَه قبل أن يُفصِّل جهاته، لأنه لا يبين حد أيّما منها وفّى . وقد يمكن أن يعدل على أن القول لن يطابق جميع الأشياء التى وفّى حدها . ويمكن أن يفعل مثل هذا خاصة إذا لم يشعر باتفاق الاسم . وقد يمكن أيضا إذا لُخِّص ما يقال فى الحد على كم جهة يقال أن يعمل قياسًا : وذلك أنه إن كان لم يقل على شيء من هذه الجهات قولًا كافيًا، فمن البيِّن أنه لم يحدَّ على ما ينبغى .

وموضع آخر وهو إن كان [٢٩٧ ب] قال الشيء على جهة الاستعارة — مثال ذلك إن كان سَمَّى العلم الذى لا ينتقل ، أو سمّى الهيولى خاصة أو سمى العفة اتفاقا : وذلك أن كل ما يقال على جهة الاستعارة فإنه غامض غير بَيِّن . وقد يمكن أن يقول من قال الشيء على جهة الاستعارة على أنه قاله على الحقيقة، فإن الحد الموصوف لا يطابقه كالحال فى العفة؛ وذلك أن كل اتفاق إنما يكون فى النغم . و إيضا إن كان الاتفاق جنسًا للعفة لكان شيء واحدٌ بعينه يكون فى جنسين لا يحوى أحدهما الآخر، وذلك أنه لا الاتفاق يحوى الفضيلة ، ولا الفضيلة تحوى الاتفاق .

وأيضًا إن كان يستعمل أسماءً غير موضوعة كما فعل أفلاطون عند تسميته «العين» : « المظللة بالحاجب »، ويسمى «الرتيلاء» : «متعفنة اللسعة» ، وتسميته « المخ » : « المتولد فى العظام » . وذلك أن كل ما لم تَجرِ فيه العادةُ فهو غير بَيِّن .

وبعض الأسماء لا تقال باتفاق الاسم ولا بالعبارة(١) — مثال ذلك القول بأن الناموس(٢) مِقدار ومِثال الأشياءِ العادلة بالطبع. وما جرى هذا المجرى شرٌّ(٣) من الاستعارة، وذلك أن الاستعارة قد تجعل المعنى معلوما(٤) بضرب من الضروب لمكان التشابه، إذ كان كل من يستعمل الاستعارة فإنما يستعملها لمكان تشابه ما؛ فأما ما جرى هذا المجرى فليس يجعل الشيء معلوماً(٥). وذلك أنه ليس يوجد التشابه الذى به الناموس قَدْرٌ ومِثالٌ، ولا جرت العادة بأن يقال. فلذلك متى قال إن الناموس بالحقيقة قدر ومثال، أن يكون قد كذب. وذلك أن المثال هو الذى كونه بتشبيه(٦)، وهذا شيء ليس هو موجودًا للناموس. ومتى قال إنه كذلك ليس على الحقيقة، فمن البيِّن أنه قال ذلك قولا غامضا وأردأ من أى شيء كان مما يقال على جهة الاستعارة.

وأيضًا إن لم يكن حد الضد بَيِّنًا أصلاً من الذى قد وصف. وذلك أن التى توصف على ما يجب قد تدل — مع ما تدل عليه — على أضدادها، أو إن كان الموصوف فى نفسه لا يبين من أمره تحديد لأى شيء هو، لكن بمنزلة أحوال الصُّوَر العتيقة إن لم يرسم أحدٌ عليها دلالتها لم يعلم ما كل واحد منها.

---

(١) ف : بالاستعارة. (٢) ف : الشريعة.
(٣) ص : أشر. (٤) ف : معروفا.
(٥) ف : معروفا. (٦) ش : باقتداء، بحكاية.

٣
< إسهاب الحد >

فمن أمثال هذه الأشياء ينبغى أن نبحث إن كان قال قولاً غامضًا .

وإن كان ذكر فى التحديد أكثر مما يجب فينبغى أن ننظر أولاً إن كان استعمل شيئًا يوجد لكلها أو بالجملة للموجودات أو الأشياء التى هى والمحدود تحت نوع خاص ، فإنه واجبٌ ضرورةً أن يكون هذا يقال على أكثر مما قال [١ ٢٩٨] ذاكَ . وذلك أنه واجبٌ أن يكون الجنس يَفْصِل من الأشياء الأخر ، والفصل يَفْصِل من شىء من الأشياء التى تحت جنس واحد . فإن الموجود لجميعها على الإطلاق لا يفصل من شىء فيها ، فأما الموجود لجميع التى هى تحت جنس واحد لا يفصل من التى تحت جنسٍ واحدٍ بعينه . فزيادة ما يجرى هذا المجرى إذن باطلة . أو إن كان الذى يزاد خاصّا ، وإذا رفع كان الباقى خاصًا ويدل على الجوهر — مثال ذلك إن زيد فى حد الإنسان : « قابل للعلم » كان ذلك باطلاً(١) ، لأن هذا إذا رفع منه كان القول الباقى خاصا له ويدل على جوهره . وبالجملة أقول : كل ما كان إذا رفع كان الباقى
١٤٠ ب يدل على المحدود ما هو ، فهو باطلٌ(٢) . وكذلك يجرى أمر تحديد النفس(٣) إذا كان عددا يحرك ذاته ، وذلك أن الذى يحرك ذاته هو نفس كما حدّه أفلاطُن . إلا أنّا نقول إن هـذا الذى قيل خاصـة وليس يدل على الجوهر إذا رفـع

---

(١) ف : فضلا . (٢) ف : فضل .
(٣) ف : إن .

العدد. وبأى جهة من هاتين كان الأمر فقد يصعب إيضاحه . وقد ينبغى أن نستعمل فى جميع ما يجرى هـذا المجرى بحسب ما يليق به . وأيضًا فإنّ حدّ البلغم أنه أوّل رطوبة تتولد من الغذاء غير منهضمة . وذلك أن قولنا : "أوّل"، واحدٌ وليس بكثير. فزيادتنا إذن « منهضمة » باطـل[1] ، لأن هذا إذا رفع كان القول الباقى خاصة ، إلا أنّا نقول : لا . وذلك أنه يمكن أن يكون هذا وشىء آخر غيره من الغـذاء . فليس البلغم إذًا على الإطلاق أوّل رطوبة من الغذاء ، لكن أوّل ممـا لم ينهضم ، فيجب كذلك أن يزاد فى الحد : « غير منهضمة » ، لأنه إذا قيل على جهـة العموم[2] لم يكن القول صدقًا ، إذ كان ليس هو أوّل جميعها .

وأيضًـا إن كان شىء ممـا فى القول لا يوجد لجميع الأشـياء التى تحت نوعٍ واحد ، فإن تحـديد[3] مثل هـذا قد حدّ[4] من الذين يستعملون ما يوجد[5] بكل الموجودات . وذلك أنه بتلك الجهـة إن كان القول الثـانى خاصًّا ، فإن القول كلّه يكون خاصًّا ، لأن الخاصة بالجملة إذا أضيف إليها شىء — أىّ شىء كان — صـادقًا ، فإن القول بأسره يكون خاصـا . وإن كان شىء مما فى القول ليس يوجد لجميع الأشياء التى تحت نوعٍ واحد، فليس يمكن أن يكون القـول بأسره خاصًّا ، لأنه ليس يرجع بالتكافؤ فى الحمل — مثال ذلك قولنا : حَىّ، مشّاء، ذو رجلين، ذو أربع أذرع — فإن هـذا القول

(١) ف : فضل . (٢) ف : أحرى . (٣) ف : خطأ (؟) .
(٤) ف : أكثر من خطأ (؟) . (٥) ف : موجود لجميع .

لا يرجع بالتكافؤ فى الحمل على الأمر، من قِبَل أنه ليس يوجد ذو أربعة أذرع لجميع الأشياء التى تحت نوعٍ واحد .

وأيضًا إن كان ذكر شيئًا واحدًا بعينه مرارا كثيرة — مثال ذلك إذا قال [٢٩٨ ب] إن الشهوة التوقانُ إلى اللذيذ، فإن كل شهوة إنما هى للذيذ، فيصير لذلك الشىء الواحد بعينه للشهوة موجودًا للذيذ ، فيكون التوقان إذن للذيذ ، لأنه لا فرق بين قولنا : « شهوة » وبين قولنا : « توقان للذيذ »[1] ، فكل واحدٍ منهما إذن يوجد للذيذ . ونقول إن هذا ليس بالمنكر لأن الإنسان ذو رجلين . فالذى هو واحد بعينه للانسان يصير ذا رجلين ؛ وقولنا : حى مشاء ذو رجلين شىء واحدٌ بعينه للانسان ، فيصير الحى المشّاء ذو الرجلين ذا رجلين[2] . ولكنه ليس يلزم لهذا السبب أمرٌ منكرٌ، لأنّا لم نحمل ذا الرجلين على حىّ مشاء ذى الرجلين[3]، وذلك أن بهذا الوجه
١٤١ ا يكون ذو الرجلين قد حُمِل على شىء واحد بعينه مرّتين، لكنّ ذا الرجلين يقال على الحىّ المشّاء ذى الرجلين . فذو الرجلين إذن إنما حُمل مرةً واحدةً فقط . وكذلك يجرى الأمر فى الشهوة ، لأن قولنا للذيذ لم يحمل على التوقان ، وإنما حمل على القول كله ، فيصير الحمل فى هذا الموضع أيضًا مرةً واحدة .

---

(١) ف : اللذيذ

(٢) ش : فى السريانى : والإنسان والحى المشّاء ذو الرجلين هو واحدٌ بعينه .

(٣) ش : قال أبو بشر : يعنى أن ذا الرجلين لم يحمل على كل واحدٍ من الحى أو ذى الرجلين أو المشّاء على انفراده ، بل على الجملة ، أعنى على قولنا : حى ، مشاء ، ذو الرجلين .

وليس اللفظ باسم واحد بعينه مرتين من الأشياء المنكرة ؛ لكن المنكر هو أن يحمل شيء واحد بعينه على شيء مُمَّل مراراً كثيرة، بمنزلة ما عمل كسانو قراطس بالفهم حيث قال إنه مُحدِّد[1] للموجودات وعالم بها . وذلك أن المحدِّد عالم ما . فقد ذكرنا شيئًا واحدًا بعينه مرتين بزيادتنا[2] فى القول : « عالم » . وكذلك الذين يقولون إن البرد هو عدم الحرارة بالطبع . وذلك أن كل عدم فإنما هو لما يوجد بالطبع . فالزيادة فى هذا القول : « ما يوجد فى الطبع » باطل ، لأنه قد كان يكتفى بأن يقول : عدم الحرارة ؛ لأن العدم نفسه يدل على أنه لشيء بالطبع يقال .

وأيضا إن كان الشيء قيد كليا فزيد عليه جزئى ، بمنزلة ما نقول إن الدعة انتفاض الأشياء الموافقة والواجبة، وذلك أن الواجب موافق ما ، فهو إذن محصور فى الموافق ، فذكر الواجب ها هنا فَضْل . وذلك أنه ذكر كلياً ثم أضاف إليه جزئيا . أو إن قال قائل إن الطبَّ العلم بالأمور المصححة للحى ، والإنسان ، أو قال إن الناموس[3] صورة[4] الأشياء الجميلة بالطبع والعادلة — وذلك أن العدل جميلٌ ما — فقد ذكر قائل هذا القول شيئًا واحدًا مراراً كثيرة .

---

(١) ف : المُجَرَّد .

(٢) ص : بزيادنا .

(٣) ف : الشريعة .

(٤) ف : مثال .

٤

< مواضع أخرى >

فهذه الأشياء ومايجرى مجراها ينبغى أن نبطل هل حدّ الشيء على مايجب أو على غير ما يجب . — فأما النظر فى أنه هل حد وقيل فيه ما هو ، أم لا — فمن هذه الأشياء وما أشبهها ينبغى أن يكون .

أمّا أوّلا فينبغى أن ننظر لعله لا يكون عَمِل التحديد من أشياء هى أقدم وأعرف . وذلك أنه لما كان الحدّ إنما يوفّى لمكان المعرفة بالأمر المحدود ، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من أى شيء اتفق ، لكن من أشياء هى أقدم وأعرف ، كما هو فى البراهين ، (لأن بهذا الوجه يجرى أمر كل تعليم وتعلّم) ، كان من الظاهر أن ما لم يَحُدَّ بما يجرى [١٢٩٩ ا] هذا المجرى لم يَحُدَّ . وإن لم يكن الأمر كذلك صارت حدود كثيرة لشيء واحد بعينه . فإنه من البيّن أن الذى يكون من أشياء هى أقدم وأعرف قد حدّ أيضا بأفضل ما يكون ، فيصير لذلك الحدان كلاهما(١) لشيء واحد بعينه . وهذا شيء لا يظن . وذلك أن كل واحد من الأشياء إنما آنيته وذاته شيء واحد . فيجب من ذلك إن كان لشيء واحدٍ بعينه حدودٌ كثيرة أن تكون آنية المحدود التى يستدل عليها من كل واحدٍ من الحدّين واحدة بعينها ؛ وهاتان فليستا شيئاً واحدًا بعينه ، لأن الحدّين مختلفان . فبيّن إذن ١٤١ ب
أن الذى لم يحدَّ من أشياء هى أقدم وأعرف لم يحد . فأما أن الحدَّ لم يُقَلْ

(١) ص : كليهما .

من أشياء هى أعرف فنفهمه على ضربين : إما إذا كانت من أشياء ليست أعرف على الاطلاق . و إما من أشياء ليست أعرف عندنا ، فإنه قد يمكن أن يكون بالضربين كليهما . فبالجملة ، المتقدّم أعرفُ من المتأخر بمنزلة ما النقطة أقدم من الخط والخط أقدم من البسيط والبسيط من المُصْمَت ؛ و بمنزلة ما أن الوحدة أيضًا أعرف[1] من العدد، فإنها أقدم من كل عدد ومبدأ له . وعلى ذلك المثال الحرف من حروف المعجم أقدم من المقطع . فأما نحن فقد يَعْرِضُ لنا مرارًا عكسُ ذلك . وذلك أن المصمت[2] أحقُّ بالوقوع تحت الحس من البسيط ؛ والسطح أوقع تحت الحس من الخط ؛ والخط أوقع من النقطة . ولذلك صار جمهور الناس يعرفون هذه الأشياء أكثر . وذلك أن هذه يقف عليها الفهمُ اليسير، وتيك تحتاج إلى فهم صحيح بارع . فبالجملة الأفضل أن يلتمس تعرف ما هو متأخر بما هو متقدّم ، فإن هذا المذهب أشبه بطريق العلم . والذين أيضا لا يمكنهم التعرّف بأمثال هذه، فلعله يجب أن نجعل لهم القول من الأشياء المعروفة عندهم . ومما يجرى هذا المجرى من التحديدات تحديد النقطة وتحديد الخط وتحديد البسيط، فإن جميعها[3] يدل على المتقدّم فالأخير، لأنهم يقولون إن ذاك طرف الخط، وهذا طرف البسيط، وهذا طرف المصمت .

وليس ينبغى أن يذهب علينا أن الذين يجرون فى الحدود هذا المجرى لا يمكنهم أن يدلّوا فى المحدود على الماهية (إن لم يتفق أن يكون الشىء

(١) ف : أقدم . (٢) المصمت = الجسم ؛ البسيط = السطح .
(٣) ش : جميع من يفعل هذا إنما ...

الواحد بعينه معروفًا عندنا ومعروفًا على الإطلاق) إذ كان يجب على الذى يحدّ على الصواب أن يحدّ بالجنس والفصول . وهـذه هى من الأشياء التى هى أعرف وأقدم من النوع وأعرف منه أيضًا . وذلك أن النوع إذا عُرِف فواجبٌ ضرورةً أن يعرف الجنس والفصـل، لأن من عرف الإنسان فقد عرف الحىَّ والمشَّاء؛ و إذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورةً أن يعـرف النوع أيضًا . فالنوع إذن لا يعرف أكثر [٢٩٩ ب] منهما . وأيضا قد يلزم بالحقيقة الذين يقولون إن التى تجرى هذا المجرى تحديدات : أعنى التى توجد من الأشياء المعروفة عند كل واحد — أن يقولوا إن تحديدات كثيرة تلزم شيئًا واحدًا بعينه . وذلك أن الأشـياء التى هى أعرف مختلفـةٌ عند الناس وليست واحدة بعينها عند جميعهم . فالحدّ لذلك عند كل واحدٍ
١٤٢ أ موصوفٌ بخلاف ما هو عند الآخر إن كان ينبغى أن يعمل الحد من الأشياء التى هى أعرف عند كل واحد . وأيضا تكون أشياء مختلفة فى أوقات مختلفة عنـد قوم بأعيانهـم أعرف . وذلك أن فى أول الأمر تكون المحسوسات كذلك . فإذا صاروا متحركين صـار الأمر بالعكس ، فيجب أن لا يكون حدَ واحدٌ بعينه أبدًا موصوفًا لواحدٍ بعينه عند الذين يقولون إن الحدّ ينبغى أن يكون موصوفًا بالأشياء التى هى أعرف عند كل واحدٍ . فمن البيّن أنه ليس يجب أن يكون التحديد بمثل هذه الاشياء ، لكن من الأشياء التى هى أعرف على الإطلاق . فإن بهذا الوجه وَحْدَه يكون الحدُّ واحدًا بعينه أبدا . ولعل الشىء المعروف عل الإطلاق ليس هو الذى لا يعرف عند أحد، لكن

المعروف عند الحَسَنِي الحال فى الفهم بمنزلة الشىء الصحى على الإطلاق عند الحَسَنِي الحال فى أجسامهم . فينبغى أن نستقصى البحث عن كل واحدٍ من أمثال هذه وأن نستعملها إذا تكلمنا فيما ينفع . وقد يمكننا(١) بإجماعٍ أن نرفع التحديد متى لم نجعل القول من التى هى أعرف على الإطلاق ولا من التى التى هى أعرف عندنا .

وأحد مواضع مالا يكون بالأشياء التى هى أعرف ما يدل على الأشياء المتقدّمة بالمتأخرة كما قلنا آنفا . وموضعٌ آخر وهو أن ينظر إن كان قول ماهو فى السكون وما هو محدود وصف لنا ، يعنى محدود وما هو فى السكون(٢) . وذلك أن الثابت والمحدود أقدّم وأعرف من غير المحدود ومما(٣) هو فى الحركة .

وأصناف ما يكون من أشياء ليست أقدم ثلاثةٌ : أما أولاً فإن كان المقابل قد حدّ بمقابله ، مثال ذلك إن كان الخير حُدَّ بالشر . وذلك أن المتقابلين معًا فى الطبع . وفى بعضها يظن بأن العلم بالمتقابلين واحدٌ بعينه ؛ ولذلك لا يكون أحدهما أعرف من صاحبه . وليس ينبغى أن يذهب علينا أن بعضها لعله ألا يمكن فيها أن يُحَدَّ بجهة أخرى ، مثال ذلك أن الضِّعف لا يمكن أن يحدَّ إلا بالنصف . وجميع ما كان يقال بذاته بالإضافة إلى شىء . وذلك أن جميع ما يجرى هذا المجرى فإن ما هيته إنما هى بالقياس إلى شىء كيفما كان — فليس يمكن لذلك أن يعرف أحدهما دون صاحبه . وبهذا السبب وجب

(١) ص : يمكنا . (٢) ف : الحركة .

(٣) ف : مما (بدلا من : ومما) .

ضرورةً أن نحصر أحدهما [١٣٠٠ ا] فى قول الآخر ، فيجب أن نعلم جميع مايجرى هذا المجرى وأن نستعملها فى هذه كما يظن بها أنها توافق .

وموضع آخر إن كان استعمل المحدود نفسه[1] ، و إنما يخفى ذلك إذا لم يستعمل اسم المحدود بعينه، مثلما يحدّ الشمس أنها كوكب يظهر نهاراً .

١٤٢ ب وذلك أن من استعمل النهار فقد استعمل الشمس . و ينبغى إذا أردنا كشف مثل هذا أن ننقل الاسم إلى قول — مثال ذلك : إن كان النهار هو حركة الشمس فوق الأرض، فمن البيّن أن من قال : حركة الشمس فوق الأرض، فقد قال : الشمس . فمن استعمل إذن[2] الشمس فقد استعمل النهار .

وأيضا إذا كان حدُّ القسيم بقسيمه ، مثل ما تقول فى الفرد إنه أعظم من الزوج بواحد، وذلك أن الأشياء التى هى قسيمة بعضها لبعض من جنس واحدٍ بعينه معًا فى الطبع ؛ والزوج والفرد قسيان لأنهما جميعًا فصلا العدد .

وكذلك إن حُدّ ما فوق بما أسفل : مثل قولنا إن العدد الزوج هو ما انقسم بنصفين، أو أن الخير ملكة للفضيلة . وذلك أن قولنا بنصفين هما أحد الاثنين اللذين هما زوج؛ والخير فضيلة[3] ما . فهذه إذن تحت تلك . وأيضًا تحت ضرورةٍ على الذى يستعمل ما أسفل أن يستعمله أيضا . وذلك أن الذى يستعمل "الفضيلة" قد يستعمل "الخير"، لأن الفضيلة خيرٌ ما .

(١) ف : بعينه .

(٢) ش : فى نسخة : وفى نقل أثانس : النهار فقد استعمل الشمس .

(٣) ف : والفضيلة خير .

وكذلك من استعمل " بنصفين " فقد استعمل الزوج، لأن قولنا إن الشيء انقسم بنصفين يدل على أنه قد انقسم[١] باثنين، والاثنان زوج .

٥

< مواضع أخرى >

فبالجملة نقول إن كان موضعًا يصير القول من أشياء ليست أقدم ولا أعرف، وأجزاؤه ما وصفنا .

وموضع ثانٍ[٢] : أن ينظر إن كان الأمر موجودا فى جنس ولم يوضع فى جنس . وهذا الخطأ يوجد فى جميع الأشياء التى فيها لا يُتَقَدَّم فيوضع : ما الشيء . مثال ذلك تحديد الجسم أنه الذى له ثلاثة أبعاد، أو مثل تحديد الإنسان بأنه الذى يُحْسِن أن يَحْسِب . والجنس من شأنه أن يدل على : ما هو الشيء، ويوضع أول الأشياء التى تقال فى التحديد .

وأيضاً إن كان المحدود يقال فى أشياء[٣] كثيرة فلم يضعه[٤] فيها كلها — مثال ذلك إن قال إن الكتابة العلمُ بالخط . وذلك أنه يحتاج إلى أن يقال : وبالقراءة أيضًا، لأن بهذا الحدّ لم يحدّ، بذكره الخطّ، أكثرَ مما كان تحديده بذكر القراءة . فليس واحدٌ منهما حدا، لكن مَنْ قال هذين كليهما فقد حد، لأن أشياء كثيرة لا يمكن أن تكون حدوداً لشيء واحدٍ بعينه . وفى بعض الأشياء يكون ذلك حقًّا كما قلنا، وفى بعضها لا — مثال ذلك فى الأشياء ١٤٣ ا

(١) ف : انقسم (بدلًا من : قد انقسم) . (٢) ص : ثانى .

(٣) ف : يحسب . (٤) ف : يصفه .

التى لا يقال فيها بذاته بحسب الأمرين جميعا ، بمنزلة ما يقال فى الطب [٣٠٠ ب] إنه يحدث الصحة والمرض . وذلك أنه يحدث تيك بذاته ، ويحدث هذا بالعرض ، لأن الجملة : إحداث المرض غريب من الطبيب . فالذى يصف الحد بسبب كليهما ليس هو أولى بالتحديد من الذى يصفه بحسب أحدهما ، لكن أخلق به أن يكون دونه ، لأن من أراد من سائر العوام أمكنه أن يحدث مرضًا .

وينظر أيضًا إن كان فى صفة الشىء لا بحسب الأمر الأفضل، لكن بحسب الأدنى، إذا كانت الأشياء التى يقال المحدود بحسبها كثيرة ، وذلك أن كل علم وكل قوة فإنما يظن بها أنها للشىء الأفضل .

وأيضًا ينبغى أن ينظر إن كان الموصوف لم يوضع فى الجنس الذى يخصُّه من الاسطقسات التى فى الجنس كما تقدّم من قولنا .

وينظر أيضا إن كان فى صفة الشىء يتجاوز الأجناس — مثال ذلك إن قال العدل هو ملكة فعّالة المساواة أو موزِّعة الحق بالسواء، فإن الذى حدّ هذا الحدّ يجاوز الفضيلة . لأنه لما أغفل جنس العدل لم يقل ما هيته، وذلك أن الجوهر لكل واحد إنما هو مع جنسه ، وهذا هو وألّا يوضع الشىء فى أقرب الأجناس منه سؤالًا . ومن وضع أقرب الأجناس فقد ذكر جميع الأجناس التى فوق ، لأن جميع الأجناس التى فوق تحمل على التى تحت . فيجب إذًا : إما أن يوضع الشىء فى جنسه الأقرب، و إما أن

يضم جميع الفصول التى بها يحـدّ الجنس الأقرب إلى الجنس الأعلى ، فإن بهذا الوجه لا يكون أغفل شيئًا ، بل إنمـا يكون ذكر الجنس الأسفل بقولٍ مكان اسم ؛ و إما من ذكر الجنس الأعلى فقط فلم يذكر الجنس الأسفل ، وذلك أن من ذكر النبات لم يذكر شجرة .

٦
< مواضع أخرى >

وفى الفصول أيضًا ينبغى أن ينظر مثل ذلك ، أعنى إن كان ذكر فصول الجنس فإنه إن كان لم يحد الأمر بفصوله أو إن كان بالكلية ذكر سببًا يجرى مجرى مالا يمكن أن يكون فصلا لشىء من الأشياء ، بمنزلة الحىّ أو الجوهر ، فمن البيّن أنه لم يحدّ ، لأن الأشياء المذكورة ليست فصلاً لشىء من الأشياء .

و ينبغى أن ينظر أيضا إن كان شىءٌ قسيما للفصل المذكور . وذلك أنه إن لم يكن كذلك فبيّنٌ أن الفصل المذكور ليس هو للجنس ، لأن كل جنس إنمـا ينقسم بالفصول التى يوازى فى القسمة بعضُها بعضًا ، بمنزلة ما ينقسم الحىّ بالمشـاء والطائر وذى الرجلين ، أو إن كان الفصـل قسيمًا ، إلا أنه ١٤٣ ب
لا يصدق على الجنس ، وذلك أنه بيّن أنه ولا الفصـل الآخر للجنس و إن جميع الفصول التى يوازى بعضُها بعْضًا فى القسمة يصدق على الجنس الذى يخصُّها . وكذلك إن كان يصدق عليه ، إلا أنه إذا أضيف [١٣٠١] إلى الجنس لم يحدث نوعًا ، فإنه من البيّن أن هـذا ليس بفصلٍ للجنس مُحْدِثِ نَوْعٍ ، وذلك أن كل فصـل مع جنسه يحدث نوعًا . و إذا كان هـذا ليس

بفصل فليس الموصوف أيضًا فصلًا، لأنه قسيم لهذا. — وأيضا إن كان يقسّم الجنس بالسلب تميز له <قول> الذين يحدّون الخط، بأنه طول بلا عَرْض، فان هذا ليس يدلُّ على شيء آخر غير أن ليس له عَرْض؛ فيلزم لذلك أن يكون الجنس يشارك النوع. وذلك أن كل طول إما أن يكون بلا عَرْض، وإما أن يكون ذا عرض. فإنه قد يصدق على كل شيء: إما الموجبة، وإمّا السالبة، فيصير لذلك جنس الخط الذى هو الطول إما بلا عرض، وإما ذا عرض. وقولنا: طول بلا عَرْض، قولٌ للنوع؛ وكذلك قولنا: طول له عرض؛ وذلك أن قولنا: "بلا عرض"، و"له عرض" فصلان. وقول النوع إنما هو من الفصل والجنس. فالجنس إذًا يقبل قول النوع. وعلى ذلك المثال أيضًا يقبل قول الفصل، لأن أحد الفصلين المذكورين يحمل من الاضطرار على الجنس. وهذا الموضع نافع للذين يعتقدون وجودَ الصور. وذلك أنه إن لم يكن الطول بعينه موجودًا، فكيف يكون يحمل على الجنس أن له عرضًا أوْ لا عَرْض له! وذلك أنه ينبغى أن يصدق أحد هذين على كل طول، إن كان من شأنه أن يصدق على الجنس. وهذا شيء ليس بعرض، لأنه قد توجد أطوالٌ بلا عَرْض، وأطوال لها عرض. فهذا الموضع إذًا إنما ينتفع به أولئك فقط الذين يقولون إن الجنس واحدٌ فى العدد. وإنما يفعل هذا الذين يعتقدون وجودَ الصور وحدهم؛ وذلك أنهم يقولون إن الطول بعينه (١) والحىّ بعينه (١) جنسٌ.

(١) ش: يريد صورة الطول وصورة الحى.

وخليق أن يكون يجب ضرورةً على الذى يحـد أن يسـتعمل فى بعض الأمور السلبَ، كالحال فى العدم . وذلك أن الأعمى هو الذى ليس له بصرٌ فى الوقت الذى من شأنه أن يكون له ، لأنه لا فرق أصلًا بين أن يقسم الجنس بسلبٍ أو بإيجاب يجب ضرورةً أن يوازيه فى القَسْم سلب ، مثـل ١٤٤ا
أن يكون قـد حُدَّ طولٌ له عرض ؛ وذلك أن الذى لا عرض له يوازى فى القسمة ما له عرض ، وليس يوازيه شىءٌ آخر غيره، فقد يقسم الجنس بالسلب أيضًا .

وينظر أيضًا إن كان وصف النوع على أنه فصل، بمنزلة الذين يحدُّون التعيير بأنه شتم[1] ، وذلك أن الاستخفاف شـتم ما ، فالاستخفاف إذن نوعٌ لا فصل .

وينظر أيضًـا إن كان ذكر الجنس على أنه فصــل ، مثل إن قال إن الفضـيلة ملكة محمودة[2] أو صالحة ، لأن المحمود جنس للفضيلة ، لا فصل ؛ أو يكون المحمود ليس بجنس للفضيلة ، بل فصلًا ، إن كان حقا [١٠٣ب] أنه لا يمكن أن يكون شىء واحدٌ بعينه فى جنسين لا يحوى أحدهما الآخر، وذلك أنه لا المحمود يحوى الملكة ، ولا الملكة تحوى المحمود ، إذ كان ليس كل ملكة أمرًا محمودًا ، ولا كل أمرٍ محمودٍ ملكةً ؛ فليس كلاهما[3] إذن جنسين . ولأن الملكة جنس للفضيلة فمن البيّن أن المحمود ليس بجنس ، لكنه فصل .

(١) ش : فى السريانى : استخفاف مع هزء (ص : هدو) .
(٢) ف : جيدة . (٣) ص : كليهما .

وأيضا فإن الملكة تدل على ما هى الفضـيلة ، والمحمود لا يدل على ما هى، بل على أىّ شىء هى . وقد يظن بالفصل أنه يدل على أى شىء .

وينظر أيضًا إن كان الفصل المذكور لا يدل على أى شىء ، لكن على شىء مشارٍ إليه، لأنه قد يظن بكل فصل أنه يدل على أى شىء .

وينظر أيضًا إن كان الفصل يوجد للشىء المحدود بالعرض؛ وذلك أنه ليس يكون فصل من الفصول من الأشياء التى توجد بالعرض، كما أن ذلك لا يكون فى الجنس ، لأنه لا يمكن أن يكون الفصل يوجد لشىء ولا يوجد.

وينظر أيضًا إن كان الفصل أو النوع أو شىء من الأشياء التى تحت النوع تحمل على الجنس، فليس هو محدودًا، لأن ليس يمكن أن يحمل شىءٌ من هذه على الجنس، لأن الجنس يقال على أكبر مما تقال عليه هذه .

وينظر أيضًا إن كان الجنس يحمل على الفصــل ، لأن الجنس يظن به أنه ليس يحمل على الفصل ، لكن على التى يحمل عليها الفصل — مثال ذلك أن الحىّ يحمل على الإنسان وعلى الثور وعلى سائر الحيوان المشاء، لا على الفصل المقول على النوع. وذلك أنه لو كان الحى يحمل على كل واحدٍ من الفصول، لقد كانت حيوانات كثيرة تحمل على النوع، لأن الفصول على النوع تحمل . ١٤٤ ب

وأيضــا تصير الفصول كلُّها إما نوعاً[1] وإما شخصاً[2] إن كانت حيوانات ، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص . وعلى ذلك المثال ينبغى أن ننظر إن كان النوع أو شىء مما تحت النوع يحمل على الفصل ، فإن ذلك

(١) ف : أنواعا . (٢) ف : أشخاصا .

غير ممكن ، لأن الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع . ثم يلزم أن يكون الفصل نوعًا ، إذ كان شىء من الأنواع يحمل عليه ، وذلك أن الإنسان إن كان يحمل عليه[١] فمن البيّن أن الإنسان فصل .

وينظر أيضًا ألا يكون[٢] الفصل أقدم من النوع ، لأن الفصل ينبغى أن يكون بعد الجنس وقبل النوع .

وينظر أيضا إن كان الفصل المذكور لجنسٍ آخر لا يَحْوِى ولا يُحْوَى ، لأن الفصل الواحد بعينه ليس يظن به أنه يكون لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، وإلّا لزم أن يكون نوعٌ واحد بعينه فى جنسين لا يحوى أحدُهما الآخرَ ، وذلك أن كل واحدٍ من الفصول يردف بالجنس الذى يخصه ، كما أن المَشّاء ذا الرجلين يردف بالحىّ . فما يحمل عليه إذًا الفصل حُمِل عليه كل واحدٍ [١٣٠٢] من الجنسين . فمن البيّن أن النوع يصير فى جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، أو نقول إنه ليس ممتنعًا أن يكون فصل واحد بعينه لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، ولكن ينبغى أن نضيف إلى ذلك أن ليس كلاهما[٣] يوجد تحت جنس واحد ، لأن الحىّ المشاء والحىّ الطائر جنسان ، وليس يحوى أحدهما الآخر . وذو الرجلين فصل لكليهما ، فينبغى أن يضيف إلى ذلك أن يكون كلاهما[٤] تحت جنسٍ واحد ، فإن هذين كليهما تحت الحىّ .

(١) ف : ذلك الفصل يكون هو الإنسان .

(٢) ف : هل ليس . (٣) ص : كليهما يوجدان .

(٤) ص : كليهما .

وبيّن أيضا أنه ليس يجب ضرورةً أن يكون الفصل يردف بالجنس الذى يخصُّه كله، لأنه قد يمكن أن يكون فصلٌ واحدٌ بعينه لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر، لكن الواجب ضرورةً هو أن يردف بأحدهما فقط وبجميع الأجناس التى فوقه، كما يردف ذو الرجلين بالحى المشاء أو الطائر.

وينظر أيضًا إن كان وصف فصل الجوهر بما يكون فى شىء لأنه ليس يظن أن جوهرًا يخالف جوهرًا بأنه بحيث ما. وكذلك يعذلون من يحد الحى بالمائى والبرّى، إذ كانا(١) يدلان على حيث ما. إلا أنّا نقول إن عذلهم فى هذا المعنى ليس على الصواب، لأن قولنا: «برّىٌّ» ليس يدل على شىء فى شىء، ولا على أين، لكن على أى شىء. لأنه، وإن كان فى الماء، فهو برى على مثال واحد، فليس يصير مائيًا، إلا أنه على حال إن كان الفصل يدل فى وقت من الأوقات على أن شيئا فى شىء. فبيّن أن من استعمله يكون مخطئًا.

وينظر أيضًا إن كان وصف الانفعال فصلاً: وذلك أن كل انفعال إذا يزيد أخرج(٢) الشىء من الجوهر. والفصل ليس كذلك، إذ كان الفصل يظن به أنه يحفظ الشىء الذى هو له فصل. وبالجملة، فغير ممكن أن يوجد كل واحد خِلْوًا من الفصل الذى يخصّه، وذلك أنه متى لم يوجد المشّاء لم يوجد الإنسان. وبالجملة أقول إن كل الأشياء التى يستحيل بها الشىء الذى يوجد له، ولا شىء منها يكون فصلاً لذلك الشىء، لأن هذه كلها إذا

(١) ص: كان. — والحيث = المكان. (٢) ف: باعد.

تزيدت باعدت من الجوهر . فيجب من ذلك أن يكون متى وصف شيئًا مثل هذا فصلا قد أخطأ . وذلك أنا بالجملة لسنا نستحيل(١) بالفصول .

وينظر أيضًا إن كان وصف فصل شيء من المضافات غير مضاف إلى آخر ، لأن الأشـياء التي من المضاف فصولها أيضا من المضاف ، كالحال فى العلم، فإنه يقال : نظرى وعملى وفعلى . فإن كل واحدٍ من هذه قول على مضاف . وذلك أن النظرى نظـرى لشيء ، والعملى عمـلىٌّ لشيء، والفعلى فعلىٌّ لشيء .

وينظر أيضًا إن كان لَمـا حَدَّ الشيءَ وصَفَ كلَّ واحدٍ من المضافات بالقياس إلى الذى من شأنه أن يضاف إليه [٣٠٢ ب] . فإن بعضها إنمـا يمكن أن يستعمل الذى يضاف إليه فقط ، كما يستعمل البصر فى أن ينظر(٢)، وفى بعضها يستعمل آخرُ ما غيره ، كما يسـتعمل الطرجهارةَ إذا أراد مُرِيدٌ أن يغرف ماء ، ولكن على حال إن حَدَّ الإنسانُ الطرجهارة بأنها آلة يغرف بها المـاء — أخطأ ، لأنها(٣) ليس إلى هذا من شأنها أن يضاف . وحدُّ الذى من شأن الشيء أن يضاف إليه هو الذى نحوه ينحو فى الاستعمال الفهمُ والعلمُ بكل واحدٍ من الأشياء .

وينظر أيضًا إن كان لم يصف الشيء بما هو له أول ، إن كان يقـال(٤) بالقياس إلى أشياء كثيرة، مثل ما يقال إن الفهم فضيلة للانسان أو للنفس،

---

(١) ص : نستحيل لسنا . (٢) ف : يبصر.
(٣) ف : لأن (٤) ف : مقال .

لا للجزء الفكرى ، وذلك أن الفهم إنمـا هو للجزء الفكرى أولًا ؛ فإن بسبب هذا يقال للنفس والإنسان إنهما يفهمان .

وينظر أيضـا إن لم يكن المحـدود قبل[٢] الشيء الذى له قبـل الانفعال أو الحال أو أى شيء آخر كان — فقـد أخطأ . وذلك أن كل حال وكل انفعال فإنما من شأنه أن يكون فى ذلك الشيء الذى هو له حال أو انفعال ، بمنزلة ما أن العلم فى النفس ، إذ هو حالٌ للنفس . وربما يخطئون فى أمثال هذه الأشياء مثـل الذين يقولون إن النوم هو ضَعْف الحس، والشـك هو ١٤٥ ب مساواة الأفكار المتضادة ، والوجع تفرُّق الأجزاء المتحدة بعنفٍ ؛ وذلك أن النوم ليس يوجد للحس، وقد كان يجب أن يوجد له إن كان ضَعْف الحسّ . وكذلك ليس يوجد الشـك للأفكار ، ولا الوجع للأجزاء المتحدة ، لأن ما لا نَفَسَ له قد يتوجع[٣] ، إذ كان الوجع يحضره . وكذلك يجرى الأمر فى حدّ الصحة إن كان اعتدال الحارة والباردة ، لأنه واجدٌ ضرورةً أن تصحّ الحارة والباردة ، لأن اعتـدال كل واحدٍ إنما يوجد فى تلك الأشياء التى هو لهـا اعتـدال، فالصحة إذن قد توجد لها . وقد يلزم أيضًا الذين يحدُّون بهـذا الوجه أن يجعـلوا المفعول فى الفاعل ، أو بعكس ذلك ، لأن تفرُّق الأجزاء ليس هو الوجع ، لكنه مُحْـدِثُ الوجع ، ولا ضعف الحسّ هو النـوم ،

(١) ش : وجدت فى نسخة : « أو » والذى فى السريانى بنقل اسحق وأثانس : « لا » .

(٢) ف : قابلا للتأثير . (٣) ص : يجـع . ف : يتألم . ش : فى السريانى : وإلا لزم أن يكون ما لا نفس له يتألم .

لكن أحدهما مُحْـدِث الآخر . وذلك أنّا إما بسبب الضعف ننـام ، وإما بسبب النوم نضعفُ . وعلى هذا المثال أيضًا يظن بأن مساواة الأفكار المتضادة محـدثة للشك ، لأنا إذا فكّرنا فى الشيئين ، فظهر لنا فى كل واحدٍ منهما أن سببه يصاحبه فى جميع الأحوال شككنا ولم ندر أيهما نعمل .

و ينبغى أن ننظر أيضًا فى جميع الأزمان ألا يكون يختلف فيهما[1] — مثال ذلك إن كان حدّ ما لا يموت[2] بأنه حيوان غير فاسد الآن . وذلك أن الحيوان الذى هو غير فاسد الآن هو حيوان غير مائت الآن ، إلا أن نقول إنه فى هذا لا يلزم ، لأن قولنا : « غير فاسد » الآن ، مشكوك فيـه ، إذ كان يدل : إما على ما لم يفسد الآن ، و إما على ما لا يمكن أن يفسد الآن ، و إمّا على الآن الذى يجرى مجرى ما لا يفسد فى وقت من الأوقات . فإذا قلنا إن حيواناً غير فاسد الآن ، فليس إنما نقول إنه الآن بحالٍ[3] ليس يفســد بها فى وقت من الأوقات . فإذا قلنا إن حيوانًا غير فاسدٍ الآن فليس إنما نقول إنه الآن بحالٍ ليس يفسد بها فى وقت من الأوقات ، لأن هذا ، وقولنا : «غير مائت» — ســواءٌ ؛ فليس يلزمه إذن أن يكون غير مائت الآن ، ولكن على حال إن عرض فى موضع من المواضع أن يكون الموصوف بالقــول موجوداً الآن أو قبل ذلك ، والذى بالاسم غير موجود لم يكونا شيئًا واحدًا . — فقد ينبغى أن نستعمل هذا الموضع كما ذكرنا .

---

(١) ف : فيها .   (٢) ف : غير المائت .

(٣) ص : بحتال .

٧

< مواضع أخرى >

وينبغى أن ننظر إن كان المحدود يوصف بشىء آخر أكثر منه بالقول الموصوف — مثال ذلك أنه إن كانت العـدالة قوة مقَسَّمة بالسواء ، فإن الذى يؤثر أن يقسِّم بالسواء عادلٌ أكثر من الذى يقـدر على ذلك . فيجب من ذاك ألا تكون العدالة قوةً مقسِّمة بالسواء ، وإلا صار الذى يقدر أن ١٤٦ أ
يقسّم بالسواء عَدْلاً[1] أكثر .

وينظر أيضًا إن كان الأمر يقبـل الأكثر ، والذى وصف بالقـول لا يقبل ، أو بعكس ذلك : أعنى أن يكون الذى وصف بالقـول يقبل ، والأمر لا يقبل ، لأنه يجب : إما أن لا يكون كلاهما[2] يقبل ، وإما ألا يكون واحدٌ منهما يقبل ، إذ كان الموصوف بالقول والأمر سبباً واحدًا .

وينظر أيضًا إن كانا جميعًا يقبلان الأكثر ، ولم يكونا جميعاً يقبـلان الزيادة معًا — مثال ذلك أن ينظر إن كان العشق هو شهوة الجماع . وذلك أن من اشـتدّ عشقه ليس تشـتدّ شهوته للجماع ، فليس يقبلان جميعاً الزيادة معاً ، وقد كان يجب ذلك لو كانا معنى واحدًا .

وأيضًا ينظر إذا قُدِّم شيئان فوضعا : إن الشىء الذى يقال عليه الأمر أكثر يقال عليـه الموصوف بالقول أقل — مثال ذلك أن ينظر إن كانت

(١) ف : عادلاً .　　(٢) ص : كليهما يقبلان .

النار ألطفَ الأجسام أجزاء ، وذلك أن اللهيب يوصف بأنه نارٌ أكثر من الضياء ، واللهيب جسمٌ أقلُّ لطافة من الضياء . وقد كان يجب أن يكون كلاهما يوجد(١) لشيء واحدٍ بعينه أكثر لو كانا شيئًا واحدًا .

وينظر أيضًا إن كان هـذا الشيء يوجد لكلا الأمرين المقدَّمين على مثـال واحد ، والشيء الآخر لا يوجد لهما على مثـال واحدٍ ، لكن يوجد لأحدهما أكثر .

وينظر أيضًـا إن كان وصف الحـد فى كل واحدٍ منهما بحسب شيئين : مثال ذلك أن يكون وصف الحسن بأنه اللذيذ عند البصر أو اللذيذ عند السـمع ، ووصف الموجود [٣٠٣ ب] بأنه القـوى على أن ينفعل(٢) أو يفعل(٣) ، فإنه يصـير شيء واحدٌ بعينـه حسنًا ولا حسنًا معًـا ، وكذلك موجودًا ولا موجودًا . وذلك أن اللذيذ عند السمع يصير هو والحسّ شيئًا واحدًا : فمـا هو غيرهما ليس هو لذيذًا عنـد السمع ، وما ليس هو حسنًا شيءٌ واحد ، لأن الأشياء التى هى شيء واحد بعينه مايقابلها أيضًا شيء واحد بعينه ، والحسن يقابله : لاحسن ، واللذيذ فى السمع يقابله : لا لذيذ فى السمع . فمن البيّن أن قولنا : «لا لذيذ فى السمع» ، وقولنا : «لاحَسَن» شيءٌ واحد . فإن وجـد شيءٌ فى البصر حسنًا وفى السمع لا ، صار حسنًا

---

(١) ص : كليهما يوجدان .

(٢) ف : يفعل .

(٣) ف : ينفعل .

ولا حسنًا . وكذلك تَبَيَّن أن قولنا : « موجود » ، و « لا موجود » شيء واحد .

وأيضًا إذا وُصِفَتْ الأجناس والفصول وسائر الأشياء الأُخَر التى فى الحدود فينبغى أن نجعل الأقاويل مكان الأسماء وننظر إن كانت تختلف .

٨

< مواضع أخرى >

وإن كان المحدود مضافًا إلى شيء إما بنفسه وإما بالجنس فينبغى أن ننظر إن كان لم يُقَلْ فى الحدّ مضافًا إلى ذلك الشيء الذى يضاف إليه: إما بنفسه
١٤٦ ب وإما بالجنس — مثال ذلك إن حُدَّ العلم بأنه ظن لا يختلف ، وحد الإرادة بأنها توقان لا <حزن>[1] معه . وذلك أن ذات كل مضاف إنما هى بالقياس إلى آخر ، لأن ماهية كل واحدٍ من المضاف واحدةٌ بعينها ، وإنما يقال كل واحدٍ منها بالقياس إلى شيء بضربٍ من الضروب . وكان يجب أن يقول إن العلم ظن بالمعلوم ، وإن الإرادة توقان إلى الخير . وكذلك إن حدّ الكتابة بأنها العلم بالكتاب ، ذلك أنه كان يجب أن يصف فى[2] الحدّ : إما الشيء الذى يضاف إليه جنسه ، أو إن كان قد قيل بالإضافة إلى شيء ولم يوصف بالإضافة إلى الغاية ، والغاية فى كل واحدٍ من الأشياء هو الأفضل ، أو هو الذى سائر الأشياء من أجله . فينبغى أن نقول : إما الأفضل وإما الأَخْير

(١) ص : كلمة غير مقروءة كذا : اللى .

(٢) ف : نضيف إلى .

— مثال ذلك أن نقول إن الشهوة ليست للشىء اللذيذ، لكن اللذة ، لأنّا إنما نؤثر اللذيذ لمكان اللذة .

وينظر أيضاً إن كان ما وصف بالقياس إليه كوناً هو أو فعلاً ، لأنه ليس شىء من أمثال هذين غايةً . وذلك أن قولنا : فَعَل أو تَكَوَّن — أولى بأن يكون غاية من قولنا : يتكوّن أو يفعل . إلا أنا نقول إن ما يجرى هذا المجرى ليس هو حقًّا فى كل شىء، وذلك [١٣٠٤] أن أكثر الناس يحبون < أن > يلتذوا أكثر من أن يكونوا قد التذوا وفرغوا . فيجب أن يكونوا يجعلون[1] قولنا : « يفعل » غاية أكثر من قولنا : « قد فعل[2] » .

وأيضاً ينظر إن كان فى بعض الأشياء لم يلخص كم الشىء، وأى الأشياء هو ، وأين هو ، أو سائر الفصول الأُخَر — مثال ذلك قولنا : مُحِبُّ الكرامة هو الذى يشتهى كرامة كذا ، ومقدار كذا منها . وذلك أن الناس كلهم يشتهون الكرامة . فليس يكتفى بأن يقول إن محب الكرامة هو الذى يشتهى الكرامة ، لكن ينبغى أن يضيف إلى ذلك الفصول التى ذكرناها . وعلى هذا[3] المثال قولنا : مُحِبُّ المال هو الذى يشتهى من المال مقدار كذا ، والمنهمك فى اللذات هو الذى يشتهى من اللذات كذا ، لأنه ليس مَنْ غَلَبَتْ عليه أى لذةٍ كانت يقال له : منهمك فى اللذات ، لكن الذى يغلب عليه لذات ما . أو كما يحدّون أيضا الليل بأنه مُظِلُّ الأرض ، أو الزلزلة بأنها حركة الأرض ، أو الغمام بأنه

(١) ص : يجعلوا . (٢) ف : يفعل . (٣) ف : ذلك .

مُتكاثِفُ[١] الهواء ، أو الريح بأنها حركة الهواء — فإنه ينبغى أن يزاد فى هذه الحدود بمقدار كذا ، وحال كذا ، ومكان كذا ، وعن كذا . وكذلك من سائر الأشياء التى تجرى هـذا المجرى . لأنه إذا أغفل فصلًا من هـذه الفصول — أىّ فصل كان — لم يصف ماهيـة ذلك الشىء . وذلك أنه يجب أن يكون الاحتجاج دائمًا بحدّ[٢] الشىء الناقص ، لأنه ليس كيفما تحركت الأرض أو أى مقـدار منها كان يتحرك ، تكون زلزلة . وكذلك أيضًا الهواء ليس كيفما تحرك ، أو أىّ مقدار منه كان تحرك ، فهو رياح .

وأيضا فى التوقان إن لم يزد فيه على ظاهر الأمر[٣] وجميع الأسماء[٤] الأخر التى ينطبق عليها — مثال ذلك قولنا : إن الإرادة [و] التوقان إلى الخير ، والشهوة
١٤٧ ا التوقان إلى اللذيذ ، إلا أنه ليس الخير على ظاهر الأمر ، أو اللذيذ على ظاهر الأمر . وذلك أنه قد يخفى مرارًا كثيرة على الذين يشتهون الشىء الذى هو خير أو لذيذ ، فليس من الاضطرار أن يكون خيرًا أو لذيذًا ، لكنه كذلك على ظاهر الأمر فقط . فقد كان يجب أن نجعـل صفته كذلك . فإن وصفت[٥] [٣٠٠ ب] المذكور فينبغى للمعتقد للصُّور أن يسوقه إلى الأنواع ؛ ولذلك ليس توجد صورةٌ لشىء ظاهر أصلًا . فأما النوع فقـد يظنُّ به أنه يقـال بحسب نوعٍ — مثال ذلك أن الشهوة نفسها للذيذ نفسه ، والإرادة نفسها للخير نفسه . [illegible] الإرادة نفسها فليست تكون للخير على الظاهر ، ولا للذيذ

(١) ف : تكاثف . (٢) ف : قبالة . (٣) ف : <الأ> مور .
(٤) ف : الأشياء . (٥) ف : وصف .

على الظاهر ، لأنه من المنكر أن يكون الخير نفسه أو اللذيذ نفسه على ظاهر الأمر .

٩

< مواضع أخرى >

وأيضًا إن كان التحديد للملكة فينبغي أن ينظر فيما له الملكة ؛ وإن كان لما له الملكة فينبغي أن ينظر فى الملكة . وكذلك فى سائر الأشياء التى تجرى هذا المجرى . مثال ذلك أنه إن كان اللذيذ هو ما هو نافع ، فالملتذ هو ما هو منتفع . وبالجملة أقول فيما يجرى هذا المجرى من التحديدات إن الذى يحدُّ يلزمه بضربٍ من الضروب أن يحدّ أشياءَ أكثر من واحد . وذلك أن الذى يحد العلم قد يحـدُّ أيضًا — بضربٍ من الضروب — الجهلَ . وكذلك الذى يحدُّ العالم قد يحدُّ غيرَ العالم ، لأن الأوّل إذا صار بيِّنًا ، فإن الباقية — بضربٍ من الضروب — تكون بيّنة . فينبغى أن ننظر فى جميع ما أشبه هذه الأشياء إن كانت تختلف فى موضع من المواضع إذا أنت استعملت أصول[1] الأشياء التى من المتضادّات ومن النظائر .

وأيضا ينبغى أن ننظر فى الأشياء التى من المضاف إن كان النوع وصف بالقياس إلى الجنس ، فشىء ما من ذاك يوصف بالقياس إلى شىءٍ ما من هذا — مثال ذلك أنه إن كان الظنّ بالقياس إلى المظنون ، فظنّ ما بالقياس إلى مظنون ما . وإن كان الكثير الأضعاف بالقياس إلى الكثير

(١) ف : أصولا فى .

الأجزاء، فشىء ما كثير الأضعاف بالقياس إلى شىء ما كثير الأجزاء . وذلك أنه إن لم يوصف بهذا الوجه، فمن البيّن أنه قد غلط فيه .

وينظر إن كان القول المقابل للشىء المقابل — مثال ذلك أن يكون قول النصف مقابل الضعف . وذلك أن الضعف إن كان هو الفاضل بمساوٍ، فالنصف هو المفضول بمساوٍ . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى المتضادّة . وذلك أن القول المقابل للمقابل بائتلاف ما بين المتضادّات ، مثال ذلك [٢٠٥ ا] أنه إن كان الفاعل للخير نافعًا ، فالفاعل للشر ضارًّا[1] والمفسد للخير . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون أحدُ هذين ضدًّا لما قيل
١٤٧ ب منذ أوّل الأمر . فإنه إن لم يكن ولا واحدٌ منهما ضدًّا لما قيل منذ أوّل الأمر ، فمن البيّن أنه ولا واحد من هذين اللذين قيلا بأَخَرةٍ قول الضدّ[2] ، فيجب من ذلك ألا يكون الذى وُصِف من أوّل الأمر وُصِف على الصحة . — ولأن بعض المتضادّات إنما يقال أحدُ الاثنين بعدم الآخر — مثال ذلك أن غير التساوى يُظَنُّ به أنه عدم التساوى (إذ كانت الأنصاف يقال لها متساوية)، فبيّنٌ أن الذى يقال بالعدم يجب ضرورةً أن يحدّ بالآخر . فأما الآخر فليس يجب أن يحدّ بالذى يقال بالعدم ، إذ ليس يمكن أن يعرف كلُّ واحدٍ منهما بصاحبه . فينبغى أن ينظر فى المتضادّات فى مثل هذا الخطأ ، مثال ذلك إن حَدَّ الإنسانُ التساوىَ بأنه ضدُّ غير التساوى ، إذ كان إنما

(١) ش : فى السريانى : إن كان النافع هو الفاعل للخير ، فالضارّ هو الفاعل للشر .

(٢) ف : للضدّ . (٣) ش : فى السريانى : غير المتساوية يقال لها إنها غير متساوية .

يحدُّ بما يقال بالعدم . وأيضًا فيجب ضرورةً على من يحدُّ بهذا الطريق أن يستعمل المحدود نفسه . ويبيّن هـذا إن هو استعمل القولَ مكان الاسم . وذلك أنه لمـا كان لا فرق بين قولنا : « غير التساوى »، وقولنا : « عدم التساوى » ، صار قولنـا : « تساوى » ضدّ قولنا : « عدم التساوى » ، فقد استعمل الشيء إذن نفسه ، اللهم إلا أن يقول قائل إنى لم أحدّ « غير التساوى » بأنه « ضـدّ التساوى » ، لكن بأنه غير(١) اعتدال الأجسام أو غير(١) اعتدال الكم . — وإن كان ولا واحد من الضدّين يقال بالعدم، وكان القول قد وصف على مثال واحد ، مثل أن ضدّ(٢) الشر الخيرُ ، إذ كان ضـدّ الخير شرًّا(٣) ، (وذلك أن قول ما يجرى هـذا المجرى من المتضادّات موصوف على مثال واحد)، فقد يلزم أيضًا أن يكون قد استعمل المحدود نفسـه؛ وذلك أن الخير موجود فى قول الشر . فإن كان الخير هو ضـدّ الشر ، وقولنـا : « شر » لا فرق بينه أصلاً وبين قولنا : « ضدّ الخير » ، فيجب أن يكون الخير ضدَّ ضدِّ الخير . فبيِّن أنه استعمل الشيء نفسه .

وينظر أيضًا إن كان لمـا وصف الذى [٣٠٥ ب] يقال بالعـدم لم يصف الذى له العدم ، مثل الملكة أو ضدّها ، إن كان لهذين عدم . وإن لم يكن، أضاف إليـه الشيء الذى من شأنه أن يكون فيـه : إما على

---

(١) ف : لا . (٢) ش : فى السريانى : الخير هو ما هو المضادُّ للشر ؛ فمن البيّن أنه يكون الشر هو ما هو المضاد للخير . (٣) ص : شر .

الإطلاق ، أو الشيء الذى فيه ، أوْ لا من شأنه أن يكون فيه : مثال ذلك إن كان وصف الجهل بأنه عدم ، فلم يقل إنه عدم العلم . و إن كان لم يضف إليه الشيء الذى فيه أوْ لا من شأنه أن يكون ، أو إن كان أضافه ولم يجعله الشيء الذى فيه ، أو لا من شأنه أن يكون — مثل أن يقول إن النفس[1] ليست فى الجزء الفكرى ، لكن فى الإنسان . وذلك أنه إن لم يفعل واحدًا من هذه — أيها كان — فقد أخطأ . وكذلك إن هو وصف العمى فلم يقل إنه عدم البصر فى العين . وذلك أنه يجب على من وصف « ما الشيء »
١٤٨ أ كما ينبغى — أن يصف «عدم ما هو» أيضا ، وما المعدوم[2] .

و ينبغى أن ينظر إن كان لم يحدَّ ما يقال على جهة العدم بالعدم — مثال ذلك أن فى الجهل أيضًا يظنّ أن هذا الخطأ يوجد للذين لا يصفون[3] الجهل على جهة السلب . وذلك أنّ من ليس له علم لا يظنّ به أنه يجهل ، بل إنما يظنّ به أنه غلط[4] . ولذلك لسنا نقول لما لا نفس له وللصبيان إنهم يجهلون ، فلذلك ليس يقال الجهل بعدم[5] .

---

(١) ش : هذا الموضع قبيح ، وكذلك هو فى السريانى . ومعناه أنه إن وضع الشيء الذى يوجه فيه العلم كالإنسان . ولم يقل : فى النفس ، وقال إنه فى النفس ، ولم يذكر أنه فى جزئها الفكرى .

(٢) ف : العادم .

(٣) ف : يضعون .

(٤) ف : أخطأ ، نسى .

(٥) ف : لعدم . ش : على طريق عدم العلم .

١٠

< مواضع أخرى >

وينظر أيضا إن كانت تصاريف القول المتشابهة مطابقة لتصاريف الاسم المتشابهة ، مثال ذلك أنه إن كان النافع هو المحدث[1] للصحة، فالذى قد يقع[2] هو الذى قد أحدث الصحة[3] .

وينظر أيضا فى الصورة[4] إن كان الحدّ الموصوف يطابقها : فإنه فى بعض الأشياء لايلزم ذلك — مثل ما حدّ فلاطن عندما وصل المائت وزاده فى تحديد الحيوانات . وذلك أن الصورة[5] لا تكون مائتة بمنزلة ذات الإنسان . فلذلك ليس يطابق هذا القول للصورة . وبالجملة، فإن الأشياء التى يزاد فيها الفاعل أو المنفعل فواجب ضرورة أن يكون الحدُّ فيها مختلفاً فى الصورة ، وذلك أن الصورة يظن بها من يعتقدها أنها غير منفعلة ولا متحرّكة . ومع هذه الأشياء أيضا ، فإن ما يجرى هذا المجرى من الأقاويل نافع .

وينظر أيضا إن كان وصف قولًا واحدًا عامًّا لجميع ما يقال باتفاق الاسم، وذلك أن المتواطئة [١٣٠٦] هى التى القول بحسب الاسم لها

---

(١) ف : الفاعل .

(٢) ف : على طريق المنفعة .

(٣) ف : على طريق الإحداث للصحة .

(٤) ف : يعنى الصورة المفارقة .

(٥) ش : يعنى الصورة التى من شأن فلاطن وأرسطوطالس أن يعبرا عنها أنها هى هى الشىء الذى هى صورة له .

واحد ، فلذلك لا يكون القول الموصوف حدًّا لشيء مما تحت الاسم ، لأنه على مثال واحد يطابق كل متفق الاسم . وهذا شيء قد عرض لديونوسس[1] عند تحديده الحياة بأنها حركة جنس متغذٍّ[2] لازمة بالغريزة[3] — فإن هذا شيء ليس هو بأن يوجد للحيوانات أَوْلى منه بأن يوجد للنبات. وذلك أن الحياة ليس يظن بها أنها تقال فى نوعٍ واحد ، لكن قد توجد للحيوانات حياة ، وللنبات أخرى غيرها . وقد يمكن الإنسانَ أن يصف القول بإرادته على هذا الوجه على أن تكون كل حياة تقال على طريق التواطؤ أو فى نوع واحد . وليس يمنع مانع إذا تعقّد اشتراك الاسم وأرادأ ن يصف حدَّ أحد الأمرين من أن يصف وهولا يشعر قولًا عامًّا الأمرين كليهما ، لا خاصًّا . إلا أنه أى الأمرين فعل فخطؤه فى أحدهما ليس بدونه فى الآخر . — ولما كان بعض المتفقة أسماؤها

١٤٨ ب قد يخفى حتى لا يشعر به ، وجب عليك ، إذا أنت سألت ، أن تستعمل المتواطئة[5] ، (وذلك أن حد أحدهما[4] لا يطابق الآخر، فيظن به لذلك أنه لم يحدَّ على ما يجب ، إذ كان ينبغى أن يكون الحدُّ يطابق كل متفق الاسم) . فأمّا إذا أنت أجبت ، فينبغى أن تفسر . — ولأن قوما ممن تجيب يقولون إن المتواطئ متفق فى الاسم إذا لم يكن القول الموصوف يطابقه كله وأن المتفق

---

(١) ديونوسس = Dionysius السوفسطائى .

(٢) ص : متغذى . ش : اسحق : مغذى .

(٣) ف : لزوماً غريزياً .

(٤) لا : تآكلت حروفها (بكشط ؟) . (٥) ف : أن .

فى الاسم مواطئ إذا كان يطابق كليهما ، فينبغى أن يُتقدّم ويُعترف(١) فى أمثال هذه ، أو يتقدّم فينتج أى أيهما كان منهما هو متفق فى الاسم أو مواطئ ، فإنهم حَرِيُّون بأن يسلّموا ذلك إذا لم(٢) يتفقدوا ما يلزم من ذلك . فإن قال قائل من قبل أن يقع الإقرار(٣) بذلك إن المواطئ متفق فى الاسم من قِبَل أنه(٤) ليس ينطبق على هذا القول(٥) الموصوف(٦) ، فينبغى أن ينظر إن كان قول هذا الشىء ينطبق على الأشياء الباقية . وذلك أنه بَيِّنٌ أنه يكون مواطئًا للباقية ، وإلا صارت حدود الباقية كثيرة ، لأن القولين اللذين بحسب الاسم ينطبق عليها(٧) القول الذى وصف(٨) أوّلًا والأخير(٩) .

وأيضا إن حدّ إنسان شيئًا من التى تقال على أنحاءٍ شتى(١٠) بالقول الذى لا ينطبق على جميعها فلم يقل(١١) إنه موافق(١٢) [٣٠٦ب] فى الاسم ولم يقل(١٣) إن الاسم ينطبق على جميعها لأن القول أيضًا لا ينطبق(١٤) ، فينبغى أن يقول له إنه ينبغى أن يستعمل التسمية التى تأدّت إلينا ولا يحرّك أمثال هذه الأشياء .

---

(١) ف : فيقر . (٢) ف : إذا لم . (٣) ف : الإجماع .
(٤) ف : لا أنه . (٥) ف : الشىء . (٦) ف : الموفى ، المُعْطى .
(٧) ص : ينطبقان . ف : عليهما . ش : وذلك أن .
(٨) ف : المعطى .
(٩) ف : وهذا القول الذى بأَخَرَةٍ . (١٠) ف : كثيرة .
(١١) ف : لا يقول . (١٢) ف : متفق .
(١٣) ش : يقول إن الاسم لا يلائم جميعها لأنه ولا القول أيضا ينطبق .
(١٤) ف : فى مقابلة مثل هذا .

١١

< مواضع أخرى >

وبعض الأشـياء ليس ينبغي لنا أن نقولها كما يقولها عوام[1] الناس ؛ فإن وَصَفَ حدّ شيء من المؤتلفة ، فينبغي أن ينظر إذا أنت رفعت قول أحد المؤتلفين إن كان الباقي يوجد للباقي ، لأنه إن لم يكن كذلك فمن البيّن أن ولا الكل أيضًا يوجد للكل — مثال ذلك أن أحدًا إن حَدَّ الخطَّ المستقيم المتناهي بأنه نهاية البسيط ، لها نهايتان وسطها يسير نهايتيها . فإن كان قول الخط المتناهي هو أنه نهاية السطح لها نهايتان ، فينبغي أن يكون قول المستقيم هو الباقي أعني الذي وسطه يسير طرفيه . ولكنّ الخط غير المتناهي ليس له وسط ولا طرفان ، إلا[2] أنه مستقيم . فليُسَمَّ الباقي إذًا قولًا للباقي .

وأيضًا يُنظر إن كان المحدود إذا كان مركبًا يكون القول قد وفى متساوى الأجزاء للمحدود . ويقال إن القول متساوى[3] الأجزاء إذا كان مقـدار الأسماء والكلم التي في القول بمقـدار الأشياء المركبة ، فإنه واجبٌ[4] ضرورةً في أمثال هذه الأشياء أن يكون في الأسماءِ نفسها تغيـير[5] : إما كلها وإما بعضها ، لأن ١٤٩ أ الأسماء لم تقل أصلًا في هذا الوقت أكثر منها قبل[6] . ويجب على من يحـدّ أن يصف القول مكان الأسماء ، وخاصة مكان جميعها ، وإلّا مكان أكثرها .

(١) ف : أكثر الناس . (٢) ف : على . (٣) ص : متساو .

(٤) ف : وذلك أنه . (٥) ف : تبديل .

(٦) ف : شيء شيء منها لأنه لم يقل أسماء أكثر مما قيل قبل .

وذلك أن على هذا الوجه يجرى الأمرُ فى البسائط أيضا أن الذى يغير[(١)] الاسم قد حدّ الشيء — مثال ذلك أن يجعل بدل «الثوب» : «رداء» . — وأيضًا فمن أعظم الخطأ إن هو جعل التبديل بأسماء لا تعرف — مثال ذلك أن يجعل مكان حجر أبيض : جندل بَلْجاء ، إذا كان ما قيل بهذا الطريق لم يحدّ وهو أقل بيانا .

وينظر أيضا إن كان إنما يدل فقط على مثل مايدل عليه تبديل الأسماء مثل الذى يقول[(٢)] إن العلم النظرى ظنٌّ نظرى . وذلك أن الظن والعلم ليسا شيئًا واحدًا . ولو كان ذلك يكون ، لوجب أن يكون الكل شيئًا واحدًا بعينه . وذلك أن النظرى عامٌّ فى القولين جميعا ، والشيء الباقى مختلف .

وينظر أيضا إن كان بَدَّل أحد الاسمين فلم يبدل الفصل بالجنس كالحال فيما ذكرناه قبيلُ ، وذلك [٣٠٧ ا] أن قولنا نظرى أقرب إلى أن يعرف من العلم ، لأن هذا جنس وذاك فصل . والجنسُ أعرفُ من كل شيء . فلذلك كان ينبغى أن يكون قد جعل التبديل للفصل ، لا للجنس ، لأنه أقرب إلى أن لا يعرف . إلّا أنّا نقول إن هذا الإنكار يسخر[(٣)] منه ، إذ كان ليس يمنع مانع أن يكون الفصل قد قيل باسم أعرف . فأما ما الجنس ، فلا . وإذا كانت الحال فيها على هذا ، فمن البيّن أنه ينبغى أن يجعل التبديل فى الاسم

---

(١) ف : يكون الذى يدل .

(٢) ف : فى تبديل الأسماء إنما يدل على شيء واحد بعينه ، مثال ذلك .

(٣) ف : التوبيخ .

للجنس لا للفصل . و إن لم يجعل اسمًا مكان اسم ، بل جعل قولا[١] مكان اسم ، فمن البين[٢] أن الأولى أن نجعل للفصل جزءا[٣] ، لا للجنس ، لأن الحد إنما يراد لمكان المعرفة : والفصل دون الجنس فى المعرفة .

١٢
< مواضع أخرى >

و إن كان وصف حدّ الفصل فينبغى أن ينظر إن كان الحدّ الموصوف عامًّا لشىء آخر ، مثال ذلك إذا قال إن العدد الفرد عدد له متوسط[٤] . وذلك أن قوله : « عدد » ، عام فى القولين جميعًا ، و إنما بدل قول الفرد[٥] . والخط والجسم أيضا لهما متوسط ، وليسا فردين . فليس هذا إذًا تحديد الفرد . و إن كان قوله : « ماله متوسط » يقال على أنحاء شتى ، فينبغى أن يلخص بأى نحو له متوسط[٤] ، فيصير الأمر فى أنه لا يحدّ إما إنكارًا و إما قياسًا .

وينظر أيضًا إن كان الشىء الذى وصف قوله من الموجودات ، والشىء الذى تحت القول ليس من الموجودات . مثال ذلك : إن حدّ الأبيض بأنه
١٤٩ ب لون مخالط للنار فإنه من المحال[٦] أن يخالط ما ليس بجسم جسمًا . فليس هو إذن لونًا مخالطًا للنار ، وهو أبيض[٧] .

---

(١) ف : قول . (٢) ش : يعنى أنه إن كان يجب أن يكون الكل واحدا بعينه ، فإن الجزء يجب أن يكون أيضا واحدا بعينه . (٣) ف : حدا .
(٤) ف : وسط . (٥) ف : الزوج . (٦) ف : وذلك من غير الممكن .
(٧) ف : فإذن ليس لون مخالطا نارا ، والأبيض هو موجود — ص : لون .

وأيضًا الذين لا يقسمون الأشياء الداخلة فى باب المضاف الشيء الذى بحسبه يقال ، لكنهم يذكرونه وقد حصروه فى أشياء كثيرة : إما بالكلية ، وإما أن يكذبوا فى شيء — مثال ذلك إن قال قائل إن الطب العلم بموجود ، فإن الطب إن لم يكن علمًا بشيء من الموجودات فمن البيّن أن من قال هذا القول قد كَذَب بالكلية . وإن كان الطب علم بعض الموجودات ، وبعض لا ، فقد كذب فى شيء . وذلك أنه ينبغى فى كل ما هو موجود بذاته لا بالعرض أن يكون يقال بالقياس إلى الشيء الذى بالقياس إليه وصف ، كالحال فى سائر الأشياء الأُخَر الداخلة فى باب المضاف ، فإن كل [٣٠٧ ب] معلوم إنما يقال بالقياس الى العلم . وكذلك يجرى الأمر فى الباقى ، لأن جميع ما هو داخل فى باب المضاف يرجع بالتكافؤ .

وأيضًا إن كان الواصف للشيء لا بالذات ، لكن بالعَرَض ، وصفه وصفًا صحيحًا ، فإن كل واحدٍ من المضافات ليس يقال بالقياس إلى واحد ، بل بالقياس إلى كثيرين . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون شيءٌ واحدٌ بعينه موجودا وأبيض وخيرًا . فيجب من ذلك أن يكون من وصفه بالقياس إلى أى واحد من هذه على الصحة وصفه ، إن كان الواصف بالعرض على الصحة وصف — وأيضا فليس يمكن أن يكون مثل هذا القول خاصا للشيء الموصوف ، وذلك أنه ليس الطب فقط ، بل كثير من العلوم الباقية ،

يقال بالقياس إلى موجود ، فيصير كل واحدٍ منها علمـا لموجود[1] . فمن البيّن أن هـذا لا يكون لعـلم من العـلوم تحديدًا ، لأن التحديد يجب أن يكون خاصًا ، لا عامًا .

وربمـا لم يحـدّوا الأمر ، لكن الذى له الأمر ، على ما ينبـغى ، أو الذى له الأمر كامل بمنزلة حدّ الخطيب وحدّ السـارق ، إذ كان الخطيب هـو الذى يمكنـه فى كل واحدٍ أن يعـلم الإقناع ولا ينقصـه فى ذلك شيء ، والسـارق هو الذى يأخذ الشيء سرًا . وذلك أنه بيّن أن كل واحدٍ من هـذين إذا كان بهـذه الحال ، فإن الواحد يكون خطيبـا حاذقًا ، والآخر سارقًا حاذقًا . وذلك أنه ليس من يأخذ الشيء سرًا هو السارق ، لكن الذى يريد أن يأخذه سرًا .

وينظر أيضًا إن كان وصف ما هو مأثور لنفسه علىأنه محدث أو فاعل أو بأى حالٍ كان مؤثرًا[2] من أجل غيره ، بمنزلة مايصف العَـدْلَ بأنه حافِظُ النواميس ، أو الحكمة بأنها فاعلة للسعادة . وذلك أن الحافظ والفاعل إنمـا همـا مأثوران من أجل غيرهما . إلا أنّا نقـول إنه ليس يمنع من أن يكون المأثور[3] من أجل نفسه مأثورًا أيضا من أجل غيره . إلا أن مَنْ حَدَّ المأثور من أجل نفسه بهذا الوجه ليس خطؤه بالدون . وذلك أن الأفضل لكل واحدٍ إنما هو فى جوهره خاصة . والمأثور من أجل نفسه أفضل من المأثور من أجل غيره . فعلى هذا كان يجب أن يدل الحدُّ أكثر .

---

(١) ف : علم بموجود .   (٢) ف : مؤثر .   (٣) ف : المؤثر .

١٣

< مواضع أخرى >

فينظر أيضا إن كان عنـد ما وصف [١٣٠٨ ا] حدّ شيء من الأشـياء ١٥٠ ا
حَدَّد هـذه أو الشيء الذى ركب منها ، أو حدّد هذا بعد هذا . وذلك أنه إن كان حدّد هذه فيلزم أن يوجد لكليهما ولا لواحدٍ منهما — مثل ما لو أن إنسانًا حدَّ العدل بأنه عفة وشجاعة ، فإنهما إذا كانا اثنين فإن كل واحد منهما إذا كان له صاحبـه صارا كلاهما (١) عادلًا ولا يكون واحد منهما عادلًا ، لأن كليهما لهما عدل ، وكل واحدٍ منهما ليس له عدل . و إن كان الموصوف ليس هو بعد قبيحًا جدًّا مِنْ قِبَلِ أن مثل هذا قد يعرض فى أشياء أُخَر (إذ كان ليس يمنع مانع أن يكون لكليهما من غير أن يكون لكل واحدٍ منهما)، إلا أن وجود الضدين لهما يظن به أنه قبيح جدًّا . وهـذا يلزم إذا كان أحدهما له عفة وجبن ، والآخر له شجاعة وقَطْم ، لأن لكليهما يصير عدل وجور . وذلك إن العدل إن كان عفة وشجاعة ، فالجور جبن وقَطْم — و بالجملة فكل < ما > يمكن أن يحتج به فى < أن > الأجزاء والكل ليست واحدا ، فهو نافع فيما وصفناه الآن . وذلك أنه يشبه أن يكون الذى يحدّ بهذا الطريق يقول إن الأجزاء والكلَّ شيءٌ واحد . والأقاويل تكون خاصية (٢) فى الأشياء التى تركيب الأجزاء منها ظاهر ، كالحال فى البيت وما أشبهه من سائر الأشـياء ، لأنه بيِّن أن الأجزاء قد تكون موجودة ، ولا يمنع مانع من أن يكون الكل غير موجود . فيجب

(١) ص : كليهما عادلين . (٢) ف : لائقة .

لذلك ألا يكون الكل والأجزاء شيئًا واحدًا. — فإن لم يقل إن المحدود هو هـذه، لكن الذى منهما، فينبغى الآن أن ينظر إن كان ليس من شأنه أن يحدث عن الأشياء الموصوفة. فإن بعض الأشياء قد يكون حال بعضها عند بعض حالًا يكون يحدث منهما (1) شىء واحد، مثل الخطّ والعدد.

وينظر أيضا إن كان المحدود من شأنه أن يكون فى واحدٍ أوّلًا. والأشياء التى قال إنه يكون منها، ليس من شأنها أن تكون فى واحد أوّلًا، لكن كل واحدٍ منهما يكون فى كل واحد منهما. وذلك أنه من البيّن أن الذى من هـذين ليس هو ذاك. فإن الأشياء التى فيها توجد الأجزاء فيها ضرورةً يجب أن يوجد الكل أيضًا. فيجب ألا يكون [٣٠٨ ب] الكل فى واحد أوّلًا، لكن فى كثيرين. — وإن كانت الأجزاء والكل فى شىء واحد أوّلًا فينبغى أن ينظر إن لم تكن فى شىء واحدٍ بعينه، لكن يكون الكل فى شىء، والأجزاء فى شىء غيره.

وينظر أيضًا إن كانت الأجزاء تفسد بفساد الكل. فإن الذى ينبغى أن يلزم عكس ذلك، أعنى أن تكون الأجزاء إذا فَسَدَتْ فَسَدَ الكل؛ وإذا فسد الكلُّ فليس واجبًا ضرورةً أن تفسد الأجزاء. — أو إن كان الكل خيراً (2) أو رديئًا، والأجزاء ولا واحد من هذين، أو إن كان الأمر بالعكس حتى تكون الأجزاء جيدة أو رديئة والكل ولا واحد من هذين. وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شىء جيد أو ردىء من أشياء ليست واحدًا من هذين.

(1) ف: منها. (2) ف: جيدا.

ولايمكن أن يكون من أشياء رديئة أو جيدة ماليس هو واحدًا من هذين. — ١٥٠ ب
أو إن كان أحد الاثنين أولى بأن يكون جيـدًا من الآخر بأن يكون رديئًا، والذى من هذين ليس هو بأن يكون جيدًا أولى منـه بأن يكون رديئًا — مثـال ذلك أن القِحَةَ إن كانت من الشجاعة والظن الكاذب، فإن الشجاعة أولى بأن تكون شيئا جيدًا من الظن الكاذب بأن يكون شيئًا رديئًا. فقد كان يجب أن يكون الذى منهما يلزم الأوّل حتى يكون إما على الإطلاق جيـدًا أو بأن يكون جيدًا أَوْلى منه بأن يكون رديئا. إلا أنّا نقول إن هـذا ليس هو من الاضطرار إن لم يكن كل واحد من هـذين جيدًا أو رديئًا بذاته. وذلك أن كثيرًا من الأشـياء الفاعلة كل واحد من الاثنين ليس بجيد(١)، فإذا اختلطت صارت شيئًا جيـدا، أو بعكس ذلك: أعنى أن كل واحدٍ منهما شيء جيـد، وإذا اختلطت صارت شيئًا رديئـًا أو صارت ولا واحد من هـذين. وما قلناه فى هـذا الموضع يبِينُ خاصةً فى الأمور الفاعلة للصـحة والفاعلة للرض. فإن بعض الأدوية يبلغ من حالها إلى أن يكون كل واحد من اثنين منها على حدّته جيدًا، فإذا خلطا وتبودلا كانا شيئا رديئًا.

وينظر أيضا إن كان من شيء أجود وشيء أردأ، ولم يكن الكل أردأ من الأجود، وأجود من الأردأ. إلا أنّا نقول: ولا هذا أيضًا من الاضطرار إن لم تكن الأشياء التى منها رُكِّب جيدةً بذاتها، لأن الأشياء التى ليست جيدة

---

(١) ف: يحمد.

بذاتها ليس يمنع مانع ألا يكون الكل منها جيدًا، كالحال فيما قلناه[1] [١٣٠٩] قُبَيْـــلُ .

وينظر أيضًا إن كان الكل موطنًا لأحد الاثنين، فإن ذلك ليس يجب، كما لا يجب فى المقاطع : فإن المقطع ليس موطناً لشىء من الحـروف التى منها ركب .

وينظر أيضًا إن كان لم يذكر حال[2] التركيب، إذ ليس يكتفى فى التعريف[3] بأن يقال من هذه، لأن جوهر كل واحدٍ من الأشياء المركبة ليس إنما هو منها على جهة كذا، كالحال فى البيت، لأن حدوثه ليس عن الأشياء التى هو منها كيفما ركبت .

وينظر أيضا إن كان قد وصف هـذا مع هذا، فينبغى أن يقول أوّلًا إن قوله هذا مع هذا هو قوله : إما هذا وهذا ، أو : هذا من هذه . لأن من قال : عَسل مع ماء، فقد قال : إما عسلًا مع ماء، أو المركب مع العسل والمـاء . فإن اعترف بأن قوله : هذا مع هذا، موافق لأحد القولين : أيهما كان — فيليق به أن يقول إن الأشـياء التى قيلت أوّلًا فى كل واحدٍ من هذين متفقة . وأيضًا إذا فصّلت قولك واحدًا مع آخر على كم جهـة يقال ، فينبغى أن ينظر إن كان ليس هذا مع هـذا أصلًا ، مثل أن يقال واحد مع آخر : إما على أنه قابل واحدٍ بعينه (كالعدالة والشجاعة فى النفس)، أو فى مكان

---

(١) راجع قبل م ١ ف ٨ . (٢) ف : جهة . (٣) تحتها : التعرف .

واحد، أو فى زمان واحد، ولم يكن ما قيل فى هذه حقًا أصلاً، فمن البيّن أن التحديد الموصوف ليس هو ولا لواحد إذ ليس هـذا مع هذا أصلاً . وإن كان وجود كل واحدٍ من اللذين فصـل منهما على كم جهـة يقال واحد مع ١٥١
آخر فى زمان واحدٍ بعينه حقًا ، فينبغى أن ينظر إن كان يمكن ألا يقال كل واحدٍ منهما بالقياس إلى شىء واحد بعينه — مثال ذلك إن هو حدّ الشجاعة بأنهـا جرأة مع فكر صحيح . وذلك أنه قـد يمكن أن تكون له جرأة على أن يحتفظ ، وفكر صحيح فى الأمور الفاعلة للصحة . إلا أن الذى له هـذا مع هـذا فى زمان واحد ليس هو بعـد شجاعا(١) . — وأيضا إن كانا جميعًا يقالان بالقياس إلى شىء واحد بعينـه بمنزلة ما يقال بالقياس إلى الأشياء الطبية ، فإنه ليس يمنع مانع من أن تكون له جرأة ما وصحة فكر بالقياس إلى الأشياء الطبية، إلا أنه على حاله لا هذا شجاعًا، [٣٠٩ ب] الذى له هذا مع هذا . وذلك أن كل واحدٍ منهما ليس ينبغى أن يقال بالقياس إلى الآخر، ولا أى واحدٍ استقبلك منهما إلى واحدٍ بعينه، لكن بالقياس إلى الغاية التى للشجاعة، أعنى إلى مجاهدة الحروب، أو إن كانت غاية هى أكبر من هذه . — وبعض ما يوصف بهذه الصفة لا يقع تحت هذه القسمة التى ذكرت، مثل أن يكون الغيظ غمًّا(٢) مع توهم استخفاف . وذلك أنه إنما يريد أن يبيّن أن الغم إنما يكون بسبب هذا الوهم .

فأما كون الشىء بهـذا السبب فليس هو مساويًا لوجـوده مع هـذا فى صنف المذكورة .

(١) ص : بعض . (٢) تحتها : الغيز . — ص : غم .

١٤

< مواضع أخرى >

وأيضًا إن كان قال إن الكلَّ هو تركيب هذه (مثل أن الحيوان تركيب النفس والبدن)، فينبغي أوّلًا أن ينظر إن كان لم يقل أى تركيب، بمنزلة ما لو حدَّ لحمًا أو عظمًا فقال إنه تركيب النار والهواء والأرض والماء؛ إذ كان ليس يكتفى بذكر التركيب حتى يلخص مع ذلك أى تركيب هو، لأن اللحم ليس يتكوّن عند ما تتركب هذه كيفما كان، بل إنما يتكوّن اللحم عندما تتركب بجهة من الجهات، ويتكوّن العظم عند ما تتركب بجهة ما أخرى محدودة . ويشبه أن يكون لا واحد مما ذكرنا أصلًا هو والتركيب سواء . وذلك أن التركيب ضد التحليل . فأما هذان اللذان[1] وصفنا فليس لواحدٍ منها ضدٌّ أصلًا .

وأيضًا مما يُقْنَع به على مثال واحدٍ أن كل مركب فهو تركيب، أو ولا واحد من المركبات تركيب . وكل واحد من الحيوانات هو مركب، وليس هو تركيبًا[2] ، ولا واحد من سائر الأشياء المركبة هو تركيب .

وينظر أيضًا إن كان من شأن المتضادين أن يوجد الشيء بواحد على مثال واحد ، وكان قد حُدَّ بواحد منهما ، فمن البيّن أنه لم يحد إلا ولزم[3] أن يكون لشيء واحدٍ بعينه حدودٌ أكثر من واحد: وذلك أن تحديده بهذا ليس هو أَوْلى به من تحديده بذاك، لأن كليهما من شأنهما أن يكونا فيه على مثال

(١) ص : هذين . (٢) ص : تركيب . (٣) ف : وإلا لزم .

واحد . وما يجرى هـذا المجرى حد النفس إن كان جوهرًا قابلًا للعلم فإنه ١٥١ ب
أيضًا قابل للجهل على مثال قبوله للعلم . ومتى لم يتهيأ للإنسان أن [١٣١٠ ا] يحتج على الحد كله من قبَل أن ليس كله معروفا ، فيجب أن يحتج على شيء من أجزائه إذا كان معروفًا ولم يكن يبين أنه موصوف على ما ينبغى . وذلك أن جزء الحد إذا ارتفع ، ارتفع الحدُّ بأسره .

فأما ما كان من الحـدود غامضًا فينبغى أن يبحث عنها بأن نصلحها أو نشكلها تشكيلا[1] يَدُلُّك[2] منها على شيء ويكسبك حجـة . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً على المجيب : إما أن يقبـل ما يأخذه عن السائل ؛ وإما أن يبين المعنى الذى يستدل عليه من القول ما هو .

وأيضًا فكما أن من[3] عادة الناس فى المحافل التى تجتمع فيها لوضع الشرائع أن يأتوا بشريعة : فإن كانت الشريعة التى أُتِى بها أفضل من المتقـدمة ، رفضوا المتقـدمة — كذلك ينبغى أن يُفْعَل فى الحـدود أيضـا ، أعنى أن يؤتى بحـدٍّ آخر ؛ فإن بُيِّن أنه أجود من الأوّل وأدلّ على المحـدود ، فبيِّنٌ أن الأوّل يصير مرفوضًا ، لأنه ليس يكون للشيء الواحد حدود[4] كثيرة .

وفى جميع الحدود، ليس إصابتك فى تحديد الشيء الذى قصد لتحديده من نفسك أو قبولك للحد إذا قيل ماينبغى بأصل حقير .

---

(١) ص : تشكيل . (٢) ف : يجب .
(٣) أن من : تآكلت حروفهما . (٤) ص : حدودا .

فإنه واجبٌ عليك ضرورة أن تجعل هذه الأشياء نُصْبَ عينك وتنظر إليهـا كالمثال ، فتتفقد باستقصاءٍ نقصانَ ما كان يجب أن يكون فى الحـد وما زيد فيه فضلًا ، حتى يمكنك أن تستخرج الحجج استخراجًا سهلا .

فليكن هذا مبلغَ ما تقوله فى الحدود .

][تمت المقالة السادسة من كتاب « طوبيقا »][

][قوبل به][

دراسات إسلامية
— ٧ —

منطق أرسطو

حققه وقدم له
عبد الرحمن بدوي

الجزء الثالث

الناشر
وكالة المطبوعات
الكويت
دار القلم
بيروت - لبنان

منطق ارسطو

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٩٨٠

كتاب الطوبيقا

لأرسطوطاليس

المقالة السابعة

ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي



بسم الله الرحمن الرحيم

[٣١٠ب] المقالة السابعة منه ١٥١ب ٢٥

<مواضع الأشياء الواحدة — بقية مواضع التعريف>

١

<مواضع الأشياء الواحدة>

ينبغى أن ننظر من التصاريف ومن النظائر ومن المتقابلات : هل الشيء واحد بعينه ، أو مختلف بأحق الأصناف التي قيلت فى الشيء بعينه (إذ كان قد قيل[1] إن أحق ما وصف بأنه واحد بعينه — الواحد بالعدد) . وذلك أن العدالة إن كانت والشجاعة شيئا واحدا ، فالعادل والشجاع شيء واحد بعينه ، وما يجرى على جهة العدل وما يجرى على جهة الشجاعة شيء واحد. وكذلك يجرى الأمر فى المتقابلات : لأن هذه الأشياء إذا كانت واحدة بعينها فمتقابلاتها شيء واحد — بأىّ تقابل كان مما يوصف بالتقابل. وذلك أنه لا فرق أصلا بين أن نأخذ مقابل هذا أو مقابل ذا <ك>[2] ، لأنهما شيء واحد .

ونتظر أيضا من الأسباب الفاعلة والمفسدة ، ومن الكون والفساد ، ١٥٢أ
وبالجملة من الأشياء التى الواحد منها عند صاحبه على مثال واحد : وذلك

(١) راجع م ١ ف ٧ ص ١٠٣ أ س ٢٣ (٢) ف : لأنه .

أن الأشــياء التى هى شىء واحد على الإطلاق، فكونها وفسادها وأسـبابها الفاعلة لها والمفسدة شىء واحد .

وينبغى أن ننظر إذا كان أحد شيئين يقــال إنه أحق بأن يكون شيئا من الأشياء — أىّ شىء كان — ، إن كان الشىء الآخر منهما يقال إنه أحق بأن يكون ذلك الشىء، كما يبين كسانوقراطيس أن العُمْر الناسك[١] والعمر الفاضل شىء واحد ، لأن العمر النـاسك والعمر الفاضل آثَرُ من كل عُمْر، وذلك أن الآثَر والأعظم واحد . وعلى هــذا المثال يجرى الأمر فى سـائر ما أشبه هذا . — وينبغى أن يكون كل واحدٍ من الموصوفين بأنه آثر وأعظم واحدا بالعــدد، وإلا لم يكن الأمر بَيِّنـا فى أنهما شىء واحد . وذلك أنه ليس من الاضطرار إن كان أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا[٢] أشجع من اليونانيين أن يكون أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا شيئا واحدا ، لأن فالوفونيسس ولاقادامونيا ليسا[٣] هما واحدا بالعدد ، لكن يجب ضرورةً أن يكون أحدهما يحوى الآخر ، كما يحوى أهل [١٣١١] فالوفونيسس لأهل لاقادامونيا ، وإلا لزم أن يكون بعضهم أفضل من بعض، إذا لم يكن أحد الفريقين يحوى الآخر . وذلك أنه ليس من الواجب ضرورةً أن يكون أهل فالوفونيســس أفضــل من أهل لاقادامونيا إن كان ليس يحوى فريق منهم الآخر، لأنهم أفضل من الباقين كلهم . وعلى ذلك المثال يجب ضرورةً

(١) ش : فى السريانى بنقل إسحق : التدبير السعيد والتدبير الفاضل .
(٢) فالوفونيس = Peloponnesus ؛ لاقادامونيا = Lacedaemon .
(٣) ص : ليس .

أن يكون أهل لاقادامونيا أفضل من أهل فالوفونيسس ، لأن هؤلاء أفضل من الباقين كلهم ، فيصير إذن بعضهم أفضل من بعض . فمن البيِّن أنه ينبغى أن يكون ما يوصف بأنه أفضل وأعظم واحدا بالعدد إن عزم على أن يبين فى شىء أنه واحد بعينه . فلذلك لم يبين قسانقراطيس ما أراد أن يبينه ، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل ليسا[1] هما واحدا بالعدد . فليس من الاضطرار أن يكونا واحدا بعينه ، لأن كليهما يُؤْثَرُ[2] حَدًّا ، ولكن أحدهما يحوى الآخر .

و ينبغى أن ينظر أيضا إن كان الشىء الذى هو ، وَأَحَدُهما واحد بعينه ، شىءٌ واحد ، فمن البيّن أن ولا واحدَ منهما مع الآخر شىء واحد .

وأيضا أن ينظر من الأعراض التى تلزم هذه ، والأشياء التى إياها تلزم هذه . وذلك أن جميع الأشياء التى تلزم واحدا منهما ، فقد ينبغى أن يكون يلزم الآخر منهما . فإن اختلف شىء من هذه ، فمن البين أنها ليست شيئا واحدا .

وينظر إن كان ليس كلاهما[3] فى جنسٍ واحدٍ من المقولات ، لكن هذا دالٌّ على جوهر ، وهذا على كيف ، وهذا على كم ، أو مضاف . — وينظر أيضا إن كان جنس كل واحدٍ منهما ليس واحدا بعينه ، لكن هـذا خير وهذا شر ، ١٥٢ ب
وهذا فضيلة وهـذا علم ؛ أو إن كان الجنس واحدا بعينه ولم تكن فصول واحدة بأعيانها تحمل على كل واحدٍ منهما ، لكن يكون هـذا يحمل عليه العلم النظرى ، وهذا يحمل عليه العلم العملى . وكذلك يجرى الأمر فى الأُخر .

(١) ص : ليس . (٢) ص : يؤثران . (٣) ص : كليهما .

وأيضا يُنظر من الأمر الأكثر إن(١) كان هـذا الشيء يقبل الأكثر [٣١١ ب] وذاك لا يقبل ، أو إن كان كلاهما يقبل(٢)، إلا أنهما لا يقبلان ذلك معا، بمنزلة ما أن من تعشق أكثر ليس يشتهي الجماع أكثر ، فليس إذن العشق وشهوة الجماع شيئا(٣) واحدا .

وينظر أيضا من الزيادة ، إن كان كل واحد من الاثنين إذا زيد على شيء واحد بعينه لا يجعل الجملة شيئا واحدا ؛ أو يكون شيء واحد بعينه إذا نقص من كل واحد منهما جعل البـاقي مختلفا ، بمنزلة ما لو قال قائل إن ضِعْف النصف وأضعاف النصف شيء واحد . وذلك لو كان، لوجب أن يكون النصف إذا نَقَصَ من كل منهما دلّ الباقيان على شيء واحد؛ وليس يدلان على شيء واحد، لأن الضعف والأضعاف ليس يدلان على شيء واحد .

وليس إنمـا ينبغي لنا أن نتفقـد فقط إن كان يلزم شيء محال بوضعنا ما نضع ، لكن نتفقد إن كان يمكن أن يكون الشيء يوجد من ذلك الوضع(٤)، مثل ما يلزم الذين يعتقدون أن الخلاء والمملوء هواءً شيء واحد ، لأنه من البيّن أن الهواء لو ارتفع لكان الخلاء سيكون موجودا ليس بدون ما كان ، لكن أكثر ، والمملوء هواءً لا يكون موجودا . فيجب إذن وضع شيء — كذبا كان أو صدقا (فإنه لافرق بين ذلك) — : أن يكون أحدهما يرتفع والآخر لا ؛ فليس همـا إذن شيئا واحدا .

(١) تحتها : أكثر . ش : في السرياني : من التي هي أكثر . (٢) ص : كليهما يقبلان .
(٣) ص : شيء . (٤) ف : يوجد ما وضع في ذلك الأصل .

وبالجملة أقول إنه ينبغى أن ينظر من الأشياء المحمولة على كل واحد منهما ، كيفما كان الحمل ، والأشياء التى تحمل هذه عليها إن كانت تختلف فى موضع من المواضع : وذلك أن كل ما حمل على أحدهما فينبغى أن يحمل على الآخر ، والأشياء التى أحدهما يحمل عليها فينبغى أن يحمل عليها الآخر .

وأيضا إن كان الواحد بعينه يقال على أنحاءٍ شتى ، فينبغى أن ننظر إن كانا بنحوٍ ما آخر شيئا واحدا بعينه . وذلك أن الأشياء التى هى بالنوع أو بالجنس واحدة بعينها ليس يمكن أن تكون واحدة بعينها بالعدد[1] . فينظر الآن : هل هى واحدة بعينها على هذا الوجه ، أو ليس هى على هذا الوجه ؟

وينظر أيضا إن كان يمكن أن يكون [١٣١٢] أحدهما خلوا من الآخر . فإن ذلك إن كان يمكن ، فليس هما شيئا واحدا .

٢

<فى استخدام مواضع الأشياء الواحدة فى التعريف>

فالمواضع التى فى الواحد بعينه بهذا المقدار تقال .

فبيِّن مما قلنا أن المواضع الباقية التى فى الواحد بعينه قد تنفع فى الحدّ كما قلنا[2] : فإنه إن لم يكن ما يدل عليه الاسم والقول شيئا واحدا ، فبيِّن أن ١٥٢ أ
القول الموصوف ليس هو تحديدا . — فأما المواضع المثبتة فليس منها شىء ينفع فى الحدّ : إذ كان ليس يكتفى فى تثبيت القول أنه تحديد بتبين ما يدل

---

(١) ف : فى العدد .　　(٢) راجع م ١ ف ٥ ص ١٠٢ أ س ١١ .

عليه الاسم والقول أنه شيء واحد ، لكنه ينبغي أن يكون الحدّ أيضا جميع الأشياء الأخر التي اشترطناها[1] .

٣

< تلاوة مواضع الحدّ >

فينبغي أن نلتمس دائمًا فسخ الحدّ على هذا الوجه وبهذه الأشياء . — وإن أردنا أن نصححه فأولًا ينبغي لنا أن نعلم أنه[2] ولا واحد من الجدليين أو الأقل منهم استخرج الحدّ بقياس ، لكن جميعهم يأخذه كالمبدأ كما يفعل المهندسون وأصحاب العدد وسائر التعاليم التي تجرى هذا المجرى .

وبعد ذلك أيضا ينبغي أن نعلم أن توفيتنا الحدّ على الاستقصاء : ما هو ؟ وكيف ينبغي أن يحدّ ؟ — إنما هو من صناعة غير هذه . فأما في هذا الموضع فإنما ينبغي أن نصف مقدار الحاجة فيما قصدنا فقط ، وهو أنه يمكن أن يكون للحدّ والماهية قياس . وذلك أنه إن كان التحديد هو القولَ الدالَّ على ماهية الأمر ، وكانت الأشياء التي تحمل في الحدّ ينبغي أن تحمل وحدها على الأمر من طريق ما هو ، وكانت الأجناس والفصول هي التي تحمل من طريق ما هو — فظاهر أن إنسانا إن أخذ هذه فقط التي تحمل على الأمر من طريق ما هو فإن القول — الذي تكون هذه فيه — حدٌّ لا محالة ، إذ كان ليس يمكن أن يكون حد الأمر غير هذا ، لأنه[3] ليس شيء آخر < غير > هذا يحمل على الأمر من طريق ما هو .

(١) لعل الإشارة هنا الى م ٦ ف ١ ص ١٣٩ أ س ٢٧ — ٣٥ .

(٢) ص : أن .   (٣) ص : لأنهم .

فالأمر ظاهر فى أنه يمكن أن يكون للحدّ قياس[1] . وقد لخصنا فى مواضع أخر تلخيصا شافيا مِن ما [٣١٢ ب] ذا ينبغى أن يصحح ذلك . فأما هذه الصناعة التى نحن بسبيلها فامثال هــذه المواضع تنفع فيها . وذلك أنه ينبغى لك أن تنظر من المتضادّات ومن المتقابلات الأخر من بعــد تفقُّد أقاويلها كلها والأمور الجزئية منها . وذلك أنه إنــ كان المقابل يوجد للقابل ، فالموصوف يوجد للموصــوف[2] ضرورة . ولأن المتضادّات كثيرةٌ ، ينبغى أن نأخذ من المتضادّات كلّ ما كان التحديد المضادّ فيه على أظهر ما يكون .

و ينبغى أن نبحث عن جميع الأقاويل كما قلنا ، ونجعل ذلك على التفصيل هكذا : أمّا أوّلاً فإن الجنس الموفّى قد وَفّى على الصواب . وذلك أن الضد إن كان فى الضدّ ، ولم يكن الموضوع فى واحد بعينه ، < فمن البيِّنــ أنه سيكون فى الجنس المضــاد ، لأن المتضادين همــا بالضرورة إما فى جنس واحدٍ بعينه > أو فى جنسين متضادين . والفصول المتضادّة بحقٍّ تُرى أن تُحمَل على المتضادات : بمنزلة الأبيض والأسود ، فإن هذا جامع للبصر وذاك مفرّق للبصر . فيجب ، إن كانت الفصول المتضادة تحمــل على الضدّ ، أن تكون الفصول الموصوفة أيضا [أن] تحمل على الموضوع . فلأن الجنس ١٤٣ ب
والفصول قد وفّيت على الصواب ، فمن البيّن أن القول الموفّى يكون تحديدا .
إلا أنّا نقول إنه ليس من الاضطرار أن يكون الفصلان المتضادان يحمــلان

(١) راجع « التحليلات الثانية » م ٢ ف ١٣ ، و« ما بعد الطبيعة » م زيتا ف ١٧ .
(٢) ف : للوضوع .

على الضدّين ما لم يكن الضدّان فى جنس واحد بعينه . والشيئان اللذان جنساهما متضادان(١) فليس مانع [أن] يمنع من أن يكون يقال على كليهما فصلٌ واحد بعينه، مثل ما يقال على العدل والجور : وذلك أن ذاك فضيلة للنفس ، وهذا رذيلة للنفس . فللنفس(٢) فصل يقال فى كليهما ، لأن البدن أيضا له فضيلة ورذيلة . إلا(٣) أن هذا حق، لأن المتضادين إما أن يكون فصلاهما [١٣١٣ ا] متضادين أو يكونا شيئا واحداً(٤) . فإنه إن(٥) كان الفصل المضاد يحمل على الضدّ وعلى هذا لا يُحمَل ، فمن البيّن أن الفصل المذكور يكون يحمل على هذا . و بالجملة أقول : إنه لما كان التحديد من جنس وفصول، فإن تحديد الموضوع يكون بيّنا . وذلك أنه لما كان الضد فى جنس واحد بعينه أو فى ضدّه، كانت الفصول مثل ذلك : إما متضادة تحمل على متضادّة ، أو واحدة بعينها . فمن البيّن أن الموضوع : إما أن يكون يحمل عليه جنس واحد بعينه وهو جنس ضدّ ، وتكون الفصول متضادّة : إما كلها ، و إما أن يكون بعضها كذلك والباقية واحدة بعينها أو بعكس ذلك . أعنى أن تكون واحدة بعينها والأجناس متضادّة؛ — أو تكون الأجناس

---

(١) ص : متضدان . (٢) تحتها : فالنصف (وهو تحريف واضح) . ش : نقل إسحق : فإذن إنه للنفس فصل يقال فى كليهما . — نقل أثانس : فإذن فصل النفس يرى فى كليهما . (٣) ف : غير . (٤) ف : إسحق : وهو أن فصول المتضادة إما أن تكون متضادة، و إما أن تكون واحدة بأعيانها . ش : نسخة : لأنه (ص : لأن) ليس المتضادات . — رجعت إلى نقل أثانس فوجدت حرف السلب ثابتا (ص : ثابت) .

(٥) ف : فأما إذا .

والفصول جميعًـا متضادّة ، وذلك أنه ليس يمكن أن تكون جميعا واحدة بعينها ، وإلا صار تحديدُ المتضادات واحدًا بعينه .

وننظر أيضـا من التصاريف والنظائر لأنه واجبٌ ضرورةً أن تتبع الأجناس للأجناس والحدود للحدود . — مثال ذلك أن النسيان إن كان تلف العلم ، فأن ينسى الإنسان هو أن يتلف العلم ؛ وأن قد نسى الإنسان هو أن قد أتلف العـلم . فواحد من هـذه التي وصفت أى شيء منها إذا اعترف به فواجبٌ ضرورةً أن يعترف بالباقية . وعلى ذلك المثـال إن كان الفساد هو انحلال الجوهر ، فأَنْ يَفْسُدَ هو أن ينحلّ الجوهر ؛ وأن ما يكون على جهة الفساد هو ما يكون على جهـة انحلال الجوهر ، إن كان المفسد هو المحلل للجوهر ، والفساد انحلال الجوهر . وكذلك يجرى الأمر فى الباقى[1] . فيجب أن يكون إذا أخذ واحدًا منهـا — أىّ واحدٍ كان — أن يعـترف بالباقية كلها .

وينبغى أن يُنظر أيضا من الأشياء التى حال بعضها عنـد بعض حال متشابهة . وذلك أن المصحِّح إن كان فاعلا للصحة فالذى يُخْصِب البدن هو الفاعل للخصب ، والنافع هو الفاعل للخير . فإن كل واحد ممـا وصفنا ، حالُه عنـد غايته التى تخصه حالٌ متشابهة . فإن كان تحديد واحد منها أنه ١١٥٤
فاعل لغايته ، فإن التحديد لكل واحد من الباقية يكون واحدا بعينه .

---

(١) ص : باق .

وينبغى أن تنظر أيضا من الأكثر ومن الذى يكون على مثال واحد على كم جهة يمكنك أن تصححه إذا أنت قست اثنين إلى اثنين — مثال ذلك إن كان هذا القول تحديدا لهذا الشىء أكثر من أن هذا القول [٣١٣ ب] تحديد[1] لهذا الشىء ، وظن بالأقل أنه تحديد ، فالأكثر أيضا تحديد . وإن كان هذا الأمر تحديدا لهذا الشىء على مثال ما هذا القول تحديد[1] لهذا القول ، فإن كان أحدهما تحديدا للآخر ، فإن الباقى يكون تحديدا للباقى . وإذن فليس تحديد واحد إلى اثنين ، أو تحديدان إلى واحد . فليس ينتفع أصلا بالنظر من جهة الأكثر ، وذلك أنه ليس يمكن أن يكون حد واحد لاثنين ، ولا اثنان لواحد بعينه .

٤
< المواضع الأشرف >

وأشرف المواضع هى التى وصفناها الآن والمأخوذة من التصاريف ومن النظائر . ولذلك ينبغى أن يكون تمسكنا بها أكثر وأن تكون لنا معدّة ميسرة ، فإنها من أنفع الأشياء لنا فى أمور كثيرة . فأما الباقية فيستعمل منها أعمها . فإن هذه أبلغ فعلا من الباقية — مثال ذلك أن ينظر فى الأمور الجزئية ويتفقد فى الأنواع إن كان القول مطابقا[2] ، إذا كان النوع يعطى اسمه وحده . وهذا الموضع ينتفع به فى مقابلة الذين يعتقدون وجود الصور كما قلنا آنفا[3] .

---

(١) ص : تحديدا . (٢) ص : مطابق . (٣) م ٦ ف ١٠ ص ١٤٨ أ س ١٤

وننظر أيضا ان كان قال الاسم على جهـة نقله إلى اسم آخر ، و إن كان حمله على نفسه كأنه حمل عليه شيئا آخر ، و إن كان يوجد موضع آخر من المواضع عاما بالغ الفعل .

٥

< سهولة أو صعوبة فسخ أو تصحيح المسائل >

وظاهر مما سنقوله بعد هذا أن من أصعب الأشياء أن نصحح أو نفسخ حدّا[١] . وذلك أن بيّنة واحدةٍ من الذين يسالون عن أمثال هذه المقدّمات ليس بالسهل : مثـل أن الأشياء التى فى القول الموفّى منها هو جنس، ومنها هو فصل؛ وأن الجنس والفصول فقط تحمل من طريق ما هو . ومن دون هذه الأشياء لا يمكن أن يكون للحد قياسٌ . وذلك أنه إن كانت أشياءُ أُخَر غير هـذه تحمل مع الأمر من طريق ما هو ، فمن الغامض : هـل القول الموصوف هو التحديد ، أم غيره ؟ إن كان الحد هو القول الدالّ على ماهية الشيء . وذلك بيّنٌ من هـذه الأشياء . وذلك أن تنتـج شيء واحد أسهل من تنتج أشياء كثيرة . فالذى يريد أن يفسـخ و يبطل قد يكفيه أن يقاوم فى شيء واحد — أىّ شيء كان (وذلك أنه إذا رددنا شيئا واحدا — أى شيء كان — نكون قد أبطلنا الحدّ) ، فأما الذى يريد أن يصحح ويثبت فيجب عليه ضرورةً أن يرشـد إلى أن جميع ما فى الحد يوجد له

(١) ش : نقل إسحاق إلى السريانى : وظاهر مما سنقوله بعد هذا أن تصحيح الحد هـو أصعب من فسخ الحد . — أثانس موافق للدمشق .

أيضا . — وأيضا فإن الذى يريد أن يثبت ينبغى له أن يأتى بقياس كلى ؛ وذلك أنه يجب أن يحمل الحدّ على كل ما يحمل عليه الاسم . ومع هذه الأشياء
١٥٤ ب أيضا عكس ذلك ، وهو أن يكون الاسم يحمل على ما يحمل عليه الحد ، إذ كان من شأن الحد الموفّى أن يكون خاصيا للشىء المحدود . فأما من يريد [١٣١٤] أن يفسخ و يبطل فليس يجب ضرورةً أن يبين بيانا كليا ، لأنه قد يكتفى بأن يبين أن القول ليس يصدُق فى شىء مما تحت الاسم . وأيضا قد يحتاج أن يكون الفسخ والإبطال كليا . إلا أنه ليس يجب ضرورةً فى الفسخ ما وجب فى الإثبات مع الكلى . وذلك أنه قد يكتفى من يريد أن يفسخ أن يبين بيانا كليا أن القول ولا على واحد مما يحمل عليه الاسم — يحمل . فأما عكس ذلك فليس يجب عليه فى السير . على أن ما لا يحمل عليه القول لا يحمل عليه أيضا الاسم . — وأيضا إن كان ما تحت الحدّ(١) يوجد لكل الشىء وليس يوجد له وحده ، ارتفع الحد .

وعلى هذا أمثالُ الحال فى الجنس وفى الخاصة ، فإن فى كليهما الفسخُ والإبطال أسهلُ من التصحيح والإثبات : أما فى الخاصة فإن ذلك ظاهر مما قلنا . فإن الخاصة فى أكثر الأمر إنما تُوَفى بتأليف حتى إنها تفسخ برفع شىء واحد ، ويلزم من يريد إثباتها تنتيج كل ما فيها . وجميع الأشياء الباقية التى يجوز أن تقال فى الحدّ ، إلا اليسير ، قد يجوز أن تقال فى الخاصة أيضا ، لأنه يجب على المصحِّح أن يبين أنها توجد لكل ما تحت الاسم .

(١) ش : نقل إسحق وأثانس : الاسم .

فأما المبطل فيكفيه أن يبين أنها لا توجد لواحد؛ وأنها إن كانت توجد لكله فإنها ليست توجد له وحده؛ فإنها بهذا الوجه تبطل كما قلنا(١) فى الحد . فأما الجنس، فإن المصحح له يجب عليه ضرورةً أن يبين أنه موجود لكل الشيء على جهة واحدة . فأما المُبْطِلُ فعلى جهتين : وذلك أنه إن تبين أنه ولا لواحد يوجد أو لواحد لا يوجد رَجَعَ الأمرُ إلى الأول . وأيضا فإن من يصححه ليس يكتفى بأن يبين أنه يوجد، لكنه ينبغى له أن يبين أنه موجود كالجنس . فأما من أراد أن يفسخه ويبطله فقد يكفيه أن يبين أنه لا يوجد لواحد ولا يوجد للكل . — ويشبه أن يكون كما أن الإفساد ، فى الأمور الأَخَر ، أسهل من الفعل، كذلك وفى هذه الأشياء الإبطال أسهلُ من التثبيت .

فأما العرض فإن الكلِّ منه إبطالُه أسهل من تصحيحه . وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبين أنه للكل . فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبين أنه لا يوجد لواحد . فأما الجزئى فالأمر فيه بالعكس : وهو أن تصحيحه أسهلُ من إبطاله ، لأن من أراد تصحيحه اكتفى بأن يبين أنه يوجد لواحد . ومن أراد إبطاله احتاج أن يبين أنه لا يوجد ولا لواحد(٢) .

وظاهر أن إبطال الحد أسهل من جميعها . وذلك أن الأشياء التى توقَّ ١٥٥ أ
فيه كثيرة، إذ كانت [٣١٤ ب] تقال فيه أشياء كثيرة . والقياس يكون أسهل

---

(١) راجع سطر ١٠ . (٢) ش : إسحق : ولا لواحد يوجد .

وأسرع من الأشياء الكثيرة . وذلك أن الخطأ أخلق به أن يكون فى الأشياء الكثيرة أكثر منه فى القليلة . وأيضا فإن الحدّ قد يمكّننا[1] أن نحتج فيا يبطل به من الأشياء الأخر . وذلك أن القول إن لم يكن خاصيا أو لم يكن الموصوف جنسا، ولم يكن شىء مما فى القول موجودا، ارتفع الحدّ . فأما الأشياء الاخَر فليس يمكّننا[1] أن نحتج فى ردّها من الحدود ولا من الأشياء الأخر كلها : وذلك أن الأشياء التى يحتج بها فى رد العَرَض هى وحدها عامية لجميع ما ذكرنا .

لأن كل واحد مما ذكرنا ينبغى أن يوجد . وإن لم يكن الجنس يوجد كالخاصة[2] فلم يرتفع بعد . وكذلك الخاصة أيضا ليس يجب ضرورة أن توجد كالجنس[3] ، ولا العرض مثل الجنس أو الخاصة : بل إنما ينبغى أن يوجد ، لا غير . فليس يمكن إذن أن يحتج فى رد أشياء من أشياء أخر غيرها إلا فى الحدّ . فمن البين إذن أن إبطال الحد أسهل منها كلها ؛ وتصحيحه من أصعب الأشياء ، لأن تلك كلها ينبغى أن تنتج بقياس (أعنى : كل ما وصفنا يوجد ، وأن الموفى جنس ، وأن القول خاص) ، ومما هو خارج عن هذه أيضا أن القول يدل على ماهية الشىء : فينبغى أن يكون قد فعل هذا على الصواب .

ومن تلك الأشياء الأخر الخاصة أحرى بأن تكون تجرى هذا المجرى : وذلك أن إبطالها أسهل ما يكون ، مِنْ قِبَلِ أنها فى أكثر الأمر من أشياء

(١) ص : يمكنا . (٢) ف : مثل الخاصة . (٣) ف : مثل (الجنس) .

كثيرة . وتصحيحها من أصعب الأمور ، لأنه ينبغى أن يجمع فيهـا أشياء كثيرة ، ومع هذا أنها توجد لشيء واحد ، وأنهـا ترجع بالتكافؤ فى الحمل على الأمر الذى هى له خاصـة .

وتصحيح العرض أسهلها كلها ، لأن فى تلك الأخر ليس إنما يقتصر على أن يبين فى الشيء أنه موجود فقط ، لكن يحتاج أن يبين أنه موجودٌ بحال كذا . فأما العَرَض فيكتفى بأن يبين أنه موجود فقط . ومن أصعب الأشياء إبطال العَرَض ، لأن ما يوفّى فيه أقل ما يكون ، لأنه ليس يحتاج أن يدل فى العرض ، مع ما يدل ، على أى جهة يوجد . فقد وجب أن يكون الإبطال فى تلك الأخر على وجهين : إما أن يبين أنها ليست موجودة ، أو أنها موجودة ليست على هذه الجهة . فأما العَرَض فليس يمكن أن يبطله إلا بأن يبين أنه لا يوجد .

فقـد عَدّدْنا المواضعَ التى يمكننا أن[1] نحتجّ بها فى ردّ كلِّ واحدٍ من المسائل تعديدًا كافيا .

][تمت المقالة السابعة من كتاب " طوبيقا " نقل أبى عثمان سعيد ابن يعقوب الدمشقى . وهى آخر ما وجدتُ من نقله لهذا الكتاب .][

][قوبل به النسخة المنقولة من الدستور الأصلى المصححة عليه][

---

(١) ص : يمكنا .

[١٣١٥] بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا » [١٥٥ ب]

بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب ؛ من السريانى بنقل إسحق

< العمل بالجدل >

١

< قواعد السؤال >

وقد ينبغى لنا بعد ذلك أن نتكلم فى الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . — فيجب أولا : إذا كنت معتزما على السؤال أن تستنبط الموضع الجدلى الذى منه ينبغى أن تأتى بالحجة ؛ وثانيا : أن تعدّ السؤال وترتب كل شىء بحسب الموضع الجدلى ؛ وثالثا : — وهو الباقى — أن تخاطب بذلك غيرك .

والفيلسوف(١) والجدلى مشتركان فى الفحص إلى أن يتهيأ استنباط الموضع الجدلى . فأما الترتيب والمسألة فهما يخصان(٢) الجدلى من قِبَل أن جميع ما يجرى هذا المجرى إنما يستعمل فى حال المحاورة(٣) .

وأما الفيلسوف ومن يتفرد بالفحص لنفسه فليس يبالى ، إذا كانت المقدّمات التى عنها يحدث القياس صادقة معروفة ، ألا يقبلها المجيب إن كانت فى غاية القرب من المطلوب الأوّل وكان قد تقدّم فلحظ ما يتبعها ويلزم

(١) ف : المبرهن . (٢) ف : من خاصة . (٣) ف : مع المخاطب .

عنها . وعساه قد يجتهد بمبلغ الطاقة أن تكون القضايا الواجب قبولها أشد قربا وأعرف ، إذ كانت القياسات العلمية إنما تحدث وتأتلف من أمثال هذه المقدّمات .

وقد وصفنا آنفا[1] المواضع الجدليــة ومن أين ينبغى أن تؤخذ[2] . وينبغى الآن أن نتكلم فى الترتيب والسؤال بأن نقسم المقدّمات التى يجب أخذها ، وهى المقدّمات الخارجة عن المقدّمات الضرورية؛ وأعنى بقولى : ضرورية ، المقدماتِ التى عنهــا يحدث القياس . فأما المقــدّمات الخارجة عنها فهى أربع : وذاك أنها إما أن توجد بسبب الاستقراء لكى تسلم المقدّمة الكلية ، أو فى الاستكثار من الكلام[3] والاتساع فيه ، أو فى إخفاء النتيجة ، أو فى أن يكون الكلام أوضح وأظهر . وما سوى ذلك من المقدّمات فليس ينبغى أن يستعمل شيء منه ، ولكن بتلك المقدّمات التى وصفناها ينبغى أن نروم السؤال والاستكثار من القول .

وها هنا مقــدّمات تستعمل فى إخفاء النتيجة وينتفع بها فى المجاهدة[4] ولمــا كانت هذه الصناعة بأسرها إنما تصلح لأن يستعملها الإنسان مع غيره [٣١٥ ب] ، وجب ضرورةً أنــ يستعمل فيها أمثال هذه الأشياء .

فأما المقــدّمات الضرورية التى عنها يحــدث القياس فليس ينبغى أن تأتى بهــا فى أوّل وهــلة ، بل ينبغى أنْ ترتقى ما استطعت إلى ما هــو أعلى

(١) راجع المقالات من ٢ إلى ٧ . (٢) أن تؤخذ : تآكلت حروفها .
(٣) ف : الأقاويل . (٤) ف : المحاورة .

منها — مثال ذلك أنك إن أردت أن تبين أن العلم بالأضداد واحد ، فليس ينبغى أن تذكر الأضداد أوّلاً ، بل تجعل مكان الأضداد المتقابلات . فإن الأمر إذا جرى على ذلك نتج(١) أن العلم بالأضداد واحد، إذ كانت الأضداد هى أيضا متقابلات . فإن لم تضع(٢) الكلية فقد ينبغى أن تُؤخذ من الاستقراء، بأن تتعاطى(٣) إحضار جميع المقدّمات التى فى غاية الظهور، مِن قِبَلِ أن الأمر الذى يلزم و يتبع يكون أشد غموضا بالارتقاء
١٥٦ ا إلى ما هو أعلى وأبعد وبالاستقراء، وأن تتكلف مع ذلك إحضار المقدّمات النافعة(٤) متى لم يمكنك استعمال المقدّمات على الجهة الأخرى .

وما كان خارجا عما ذكرناه فإنما ينبغى أن يُقتَضَب(٥) من أجل ما وصفناه(٦)، وأن يكون استعمالنا إياه على هذا النحو . — أما فى حال استعمالك الاستقراء فإنك تتدرج من الأشياء الجزئية إلى القضية الكلية ، ومن الأشياء المعروفة إلى التى هى غير معروفة . والأشياء التى هى أعرف هى المدركة بالحس : إما على الإطلاق ، وإما عند الجمهور .

فأما إذا قصدت لإخفاء النتيجة، فقد ينبغى أن تتقدم فتحصل بالقياس المقدّمات التى بها يتهيأ أن يعمل(٧) قياس على المطلوب الأوّل ، وأن يكون بحسب ما يمكن فى غاية الكبر، وذلك يكون ليس بأن تحصل(٨) المقدمات

---

(١) ص : انتج . (٢) ف : تسلم . (٣) ف : تتكلف .
(٤) ف : أى الضرورية، وإعدادها . (٥) ف : يستعمل . (٦) راجع ص ١٥٥ ب س ٢٠ — ٢٨ . (٧) ف : يؤلف . (٨) ف : تعد .

الضرورية فقط ، بل تحصـل بالقياس أيضا غيرها مما يصح استعماله معها . وقـد ينبغى أيضا ألا يصرح بالنتائج ، بل يأتى بها على طريق الإجمال جملةً فى آخر الأمر ، فإن بهـذا الوجه يتهيأ لك أن تتباعد فى الغاية من المطلوب الأول . وفى الجملة من القول ، فعلى هـذا الوجه ينبغى أن يكون سؤال من يقصد فى سـؤاله إلى الإغماض ، حتى يكون إذا اسـتوفى السؤال إلى آخره وذكرت النتيجة كانت المطالبة بـ «لِمَ» تُعَدُّ واقعة . وهذا إنما يكون خاصةً بالوجه الذى تقدّم ذكره . [١٣١٦] وذلك أنك إذا ذكرت النتيجة الأخيرة وحدها فقط لم يصحّ كيفَ لَزِمَتْ (١) ، إذ كان المجيب لم يتقدم فيعلم الأشياء التى عنها لزمت ، لأنه لم يتقدّم فيحصل (٢) القياسات التى هى أقدم . وقد يكون القياس على النتيجة أقـل تحصيلا متى لم نأت بالمقـدّمات التى عنها يحدث ، وأتينا بالمقدّمات التى ينتج عنها القياس .

وقد ينتفع أيضا فى ذلك بألا تُستعمل القضايا الواجب قبولها التى عنها تحدث المقاييس على الاتساق والاتصال ، بل يبدَّل ترتيبها لتجب عنها نتائج مختلفة . وذلك أنه متى وضعت القضايا المتناسـبة على ترتيب ، كان الأمر الذى يلزم عنها أشدَّ ظهوراً .

وقد ينبغى أن نلتمس (٣) الحدّ أيضا فى الأشياء التى يمكن فيها أخذُ المقدّمة الكلية ، ولكن لا نجعل التماسنا ذلك فيها بأعيانهـا ، بل فى نظائرها ، فإن

---

(١) تحتها : بل . (٢) ف : فيميز . (٣) ف : نستعمل .

الشبهة تدخل عليهم متى أخذ أَحَدٌ الحدَّ من النظائر، ولا يشعرون بأنهم قد سلموا المقدمات الكلية — مثال ذلك أنك إن احتجت إلى أن تأخذ أن الغضبان هو الذى يتشوق إلى الانتقام، فقد ينبغى أن تأخذ أن الغضب هو الشوق إلى الانتقام لما يقع فى الوهم (١) من الامتهان. فإنَّا متى فعلنا هذا، حصل لنا لا محالة ما أردناه. فأما الذين يلتمسون ذلك فى الأمور بأعيانها فقد يعرض أحيانا بأن يأبى المجيب قبولَ ما يأتون به لأنه يجد فيه موضعا للمناقضة (٢)، إذ كان له أن يقول : ليس كل من يغضب يتشوق إلى الانتقام لا محالة . وذلك أنا إذا نغضب على أصدقائنا (٣) إلا أنا لا نتشوق إلى الانتقام منهم . وعسى أن تكون هذه المعارضة غير صحيحة ، إذ كان قد يجرى أن ينتقم من
١٥٦ ب بعض الناس بأن يُغَمُّوا ويُجعلوا نادمين على ما فعلوا : إلا أن فى تلك المناقضة إقناعا ما، يبقى عنها ما يتوهم من أن دفع ما احتج به فى هذا المعنى كان بغير واجب . وأما فى تحديد الغضب ، فليس يسهل وجود المناقضة على ذلك المثال .

وأيضا فقد ينبغى أن يؤتى بالحجة من حيث لا يوقف على أنها من أجل الشىء المطلوب بعينه ، لكن على أنها تكلفت من أجل غيره . وذلك أنهم يتهيبون الأشياء التى يصلح استعمالها فى الأمر الموضوع .

وفى الجملة من القول، فقد ينبغى أن تجتهد ما أمكنك فى أن يكون [٣١٦ب] ما تأتى به غير بيّن حتى لا تدرى هل قصدت بأخذك إياه نحو الشىء الذى

(١) ف : يسبق الى (الوهم ...) . (٢) ف : للعاندة . (٣) ف : أقاربنا .

تريده أو نحو الأمر المقابل له : وذلك أنه إذا كان الأمر المنتفع به فى القول[1] غير واضح ولا بيّن ، كانوا أشدّ انقياداً لوضع الأمر الذى يرونه .

وقد ينبغى أن يكون سؤالك أيضا من الأشياء المتشابهة ؛ وذلك أن فيها إقناعا ويخفى معها الأمر الكلى خفاءا شديدا ولا يشعر به — مثال ذلك أن العـلم بالأضداد وغير العلم بهـا هى شىء واحد بعينه ؛ وكذلك أيضا الحسّ بالأضداد واحد بعينه ؛ وبعكس ذلك مِنْ قِبَـلِ أن الحسّ بالأضداد واحد بعينه ، فالعلم بها أيضا كذلك . وهذا المأخذ يشبه طريق الاستقراء ، غير أنه ليس هو بعينه ، لأن هناك إنما يؤخذ الأمر الكلى من الجزئيات . فأما فى المتشابهة فليس الأمر المأخوذ فيه هو الكلى الذى تحته جميع المتشابه .

وقد ينبغى لك أن تعارض[2] نفسك أحيانا ، وذلك أن المجيبين قد يجرون عندهم مجرى من لا يستفاد به ، لا سيما متى ظهر لهم من أمرهم أنهم قد تحرّوا الإنصاف فى القول .

ومن الأشياء المنتفع بها أيضا أن تقول فى احتجاجاتك إن العادة قد جرت بهذا وأمثاله ، وإنه من الأشيـاء المقبولة ، وذلك أنهم قد يتثاقلون عن دفع ما قد جرت به العادة ، ولا سيما متى لم تحضرهم معارضة له . ومع ذلك ، فإنهم لمـا كانوا قد يستعملون أمثال هذه الأشياء ، صاروا يتوقون دفعها .

وأيضا ، فلا ينبغى أن يظهر منك حرص على شىء ما بعينه ، وإن كان الانتفاع به كثيرا ، فتشتدّ مقاومتهم لمـا يرونك حريصا عليه ومعاندتهم إياه .

(١) ف : القياس .   (٢) ف : تناقض .

وقد ينبغى أيضا أن تأتى بالشىء الذى يقال على طريق المثل[١]، لأنهم أشدّ قبولا ووضعا لما يُؤتَى[٢] به من أجل غيره، منهم لما ينتفع به من أجل ذاته .

وأيضا فلا ينبغى أن تأتى بالشىء الذى تريد أخذه بعينه، بل تأتى بما ذلك الشىء تابع له ضرورةً[٣] : فإنك إذا فعلت ذلك كانوا أشد موافقة لك، من قِبَل أن ذكرك الشىء الذى ما تحاول أخذه تابع له ليس يجرى فى الظهور مجراه . وإذا أخذ هذا، فقد أخذ أيضا ذاك .

وقد ينبغى أن يؤخذ السؤال عن الشىء الذى يريد أخذه خاصةً، إذ كان من عادتهم أن تشتد مقاومتهم [١٣١٧] ومعاندتهم للأشياء التى يتقدم السؤال عنها، مِن قِبَل أن أكثر من يسأل إنما يقدم ذكر الأشياء التى هو شديد العناية بها .

وقد ينبغى فى محاورة بعض الناس أن يجعل أمثال هذه الأشياء من أول ما يتكلف إحضاره، وذلك أن المتعاصين من الناس يوافقون خاصةً على الأشياء المتقدمة (متى لم يكن الأمر اللازم عنها، مع ذكرها، فى غاية الظهور والبيان)، غير أنهم فى آخر الأمر يتعاصون[٤] . وكذلك يجرى أمر القوم الذين يظنون أنهم يسرعون فى الجواب، إن كنا فى حال الجواب . وذاك أنهم إذا وضعوا[٥] أكثر الأشياء يقع السؤال عنها اعتاصوا فيما يؤتى به أخيرا، من قبل

(١) ف : اللغز . (٢) ف : يـوتى . (٣) ف : مساعدة .
(٤) ف : يتنكرون . (٥) ف : سلموا .

أنه لا يلزم عندهم من الأشياء الموضوعة[1] . وإما يضعون[2] ما يضعون اعتمادا على اقتدارهم وظنا بأنه لا يتهيأ < أن > تثبت[3] حجة عليهم . ١٥٧

وأيضا ، فليعتمد الإسهاب فى القول وأن يحشى بالأشياء التى لا ينتفع بها أصلا فى القول المقصود[4] ، كما يفعل الذين يرسمون رسوما كاذبة . فإنه إذا كثرت هذه الأشياء ، كان الكذب أخفى وأغمض . ولذلك صار الذين يسألون[5] يغالطون أحيانا بإدخالهم فى أضعاف[6] القول الأشياءَ التى لو أتى بها مفردةً مجردة لم تقبل ولم توضع .

فهذه الأشياء وما جانسها يجب أن تستعمل فى إخفاء ما يحاول إخفاؤه . فأما فى تميق القول وتحسينه ، فقد ينبغى أن نستعمل الاستقراء وقسمة الأشياء المتجانسة . وقد تقدّم العلم بالاستقراء : ما هو ؟ وأى الأشياء هو ؟ فأما التقسيم فهو على ما أصف : قد يقال إن علما أفضل من علم : إما لأنه أصح وإما لأن معلوماته أفضل . وإن العلوم[7] منها نظرية ، ومنها فعلية ، ومنها عملية . فإن هذه الأشياء وما يجرى مجراها إنما تحسن القول وتمقه فقط ، وليس فيها شىء يحتاج إليه ضرورةً فى إظهار النتيجة . وأما فى باب إيضاح القول وتلخيصه فقد يجب أن يُؤتى بمثالات وألغاز ،

---

(١) ف : المسلمة . (٢) ف : يسلمون . (٣) ف : إقناعهم .

(٤) ف : الأمر المطلوب . (٥) ف : يغالطون .

(٦) أضعاف = تضاعيف . (٧) ف : المعارف .

وأن تكون المثالات خاصية ، وما نستفيد به علما بمنزلة ما هو منها سائر فى شعر أوميروس دون شعر خوريلس[(١)] : وذلك أن ما يوفى به على هذه الجهة يكون أشدّ وضوحا .

٢

< قواعد السؤال ، تتمة >

وقد ينبغى أن نستعمل فى الجدل : أمّا على الجدليين فنستعمل [٢١٧ ب] القياس أكثر من استعمالنا إياه مع العوامّ من الناس . ويجرى الأمر فى الاستقراء بالعكس : بأن نستعمله فى أكثر الأحوال مع العوامّ . وقد تقدّم القول فى هذه الأشياء[(٢)] فيما سلف . — وقد يمكنك عند استعمالك الاستقراء أن تأتى بالقضية الكلية وفى بعضها لا يسهل ذاك[(٣)] ، من قِبَل أنه لم يوضع لجميع المتشابهات اسمٌ عامٌّ يضمها . إلا أنه متى دعت الحاجة إلى تناول الكلى قالوا : «وكذلك يجرى الأمر فى جميع ما هذه سبيله» . ومن الأمور التى فى غاية الصعوبة تمييز[(٤)] هذا الأمر — أعنى أى هذه الأشياء الموصوفة التى أتى بها هو

---

(١) أوميروس = Homerus ؛ خوريلس = Choerilus ويوجد ثلاثة شعراء يونانيون بهذا الاسم : أحدهما أثينى وشاعر مآسى ، والثانى من شامس وشاعر ملاحم ؛ والثالث — وهو المقصود هنا — شاعر ملاحم من ياسوس Iasus ارتحل مع الاسكندر الأكبر ومدحه ، وكان ردئ الشعر (هوراس : « الرسائل » Epist ٢ : ١ : ٢٣٢ — ٢٣٤ ، « فن الشعر » الأبيات رقم ٣٥٧ — ٣٥٨) .

(٢) ف : ذلك . — راجع م ١ ف ١٢ ص ١٠٥ أ س ١٦ وما يليه .

(٣) ف : يمكن . (٤) س : تبيين .

بهذه الحال، وأيها ليس كذلك. ولذلك صار بعضهم يغالط(١) بعضا فى الأقاويل(٢)، حتى إنّ منهم من يجعل [ما ليس] متشابها ما ليس كذلك، ومنهم من يتشكك فى الأشياء المتشابهة ويرى أنها ليست متشابهة. وقد يجب لذلك أن يروم اختراع اسم لجميع ما هذه حاله، لكيلا(٣) يعرض للمجيب الشك فى أن الأمر الذى أوجب أنه على طريق التشابه ليس كذلك. ويلحق السائلَ أيضا العتبُ من قِبَل إيجابه إياه على طريق التشابه، إذ كان كثير من الأشياء التى ليست أحوالها واحدةً قد يظن بها أن أحوالها واحدة.

ومتى ما وقع التسليم(٤) لكثير من الأشياء بطريق الاستقراء، إلا أنه لم يسلَّم أن ذلك كلى، فمن العدل أن يطالب بالمناقضة. ومتى لم يقل إن الأمر كذلك فى بعض الأشياء، فليس يجب أن يطالب فى أى الأشياء كذلك. وذلك أنه إنما يجب أن نطالب بالمناقضة على هذه الجهة متى كان قد انقاد أوّلا للاستقراء. والأولى ألا يطالب بأن يجعل مناقضته للحجة التى كان أتى بها بعينها، اللهم إلا أن يكون ما هذه حاله هو واحدا(٥) فقط، كما أن ٧ت ا ب
الاثنين من بين سائر الأعداد الزوجية هى فقط عدد أوّل. وذلك أنه ينبغى(٦) للمعاند أن يجعل معاندته فى عدد آخر، أو يقول إن هذا وحده هذه حاله. فأما الذين يعاندون الأمر الكلى ولا يجعلون عنادهم فى الحجة بعينها، بل فيما هو مشارك لها فى الاسم — كقول القائل: إنه قد يكون للإنسان لونٌ

---

(١) ف : يناقض . (٢) ف : القياسات . (٣) ف : لئلا .
(٤) ف : الاتفاق فى كثير . (٥) ص : واحد . (٦) ف : للناقض .

ليس هو له ، أو يد أو رجل (وذاك [١٣١٨] أنه قد يكون للمصوِّر لون ليس هو له ، وللطباخ رِجلٌ ليست له) — فقد ينبغى أن يكون سؤالك إياهم عن أمثال هــذه الأشياء بعــد استعمالك القسمة : وذاك أنه إذا وقعت الخُــدعة بسبب الاشتراك فى الاسم ولم يشعر به ، ظنّ أن المقدّمة قد عوندت . — فإن كان دفعه السؤال ليس هو من جهة الاشتراك فى الاسم ، بل بمعاندة الأمر بعينه ، فقد ينبغى لك إذا أنت أبطلت(١) ذلك الأمر الذى فيه العناد بعينه أن تأتى بالأمر الباقى وتجعله كليًّا ليتقرّر على الواجب كالحال فى الغَلَط والنِّسْيان . وذاك أنهم لا يوافقون ولا يسلّمون أن المفارق(٢) للعلم ناس ، مِنْ قِبَل أن الأمر إذا انتقل بعينه فقد انسلخ من المعرفة(٣) ، ولا يقال فيه إنه نَسِيَها . فقــد ينبغى إذا أنت أبطلت الأمر الذى فيه العناد أن تأتى بالأمر الباقى — مثال ذلك أن الأمر ما دام ثابتًا باقيًا بحاله ، إلا أنه قــد فارق(٤) المعرفة ، يقال فيه إنه ناسٍ . وكذلك ينبغى أن تحتج على من يعاند أن المقابل للخير الأعظم هو الشر الأعظم . وذاك(٥) أنهم يحتجون أن الصحة لمــا كانت فى الجودة أقل(٦) كثيرًا من جودة الهيئة ، كان المضادّ لها هو الشر الذى فى غاية العظم ، إذ كان المرض أردأ كثيرا من رداءة الهيئة . ولذلك قد ينبغى أن نفعل فى ذلك كما فعلنا فى غيره ، وهو أن نرفع الأمر الذى وقعت فيه المعاندة . فإنا برفعنا(٧) إياه نكون قد وضعنا ما يلزم وضعه لا محالة . مثال

---

(١) ف : دفعت . (٢) ف : المنسلخ من العلم . (٣) ف : فارق معرفته .
(٤) ف : انسلخ من . (٥) ف : وذلك . (٦) ف : حسن .
(٧) ف : بإبطالنا .

ذلك أن الخير الأعظم مقابِلُه الشرُّ الأعظم، إن لم يحز معا أحد هذين لذلك الشيءَ الآخر، بمنزلة جودة الهيئة للصحة . — وليس إنما ينبغى أن يفعل ذلك عند معاندة الخصم فقط ، بل قد ينبغى أن يفعله فى حال بجحوده و إن لم يعاند ، مِنْ قِبَلِ أنه قد تقدّم فروّى فى بعض هـذه الأشياء . وذلك أنه إذا ارتفع(١) الأمر الذى فيـه المعاندة اضطرّ إلى أن يضع ما يريده ، إذ كان لم يتقـدّم فيتأمل(٢) الأمر الباقى لِم صَار ليست هـذه حالَه . فأما متى لم يضع المراد، فإنه إذا طولب بالمعاندة لم يأت(٣) [٣١٨ب] فى ذلك بشىء . والمقدّمات التى هـذه حالها هى الكاذبة فى بعض الأشياء ، الصادقة فى بعضها الآخر . وذلك أنه قد يتهيأ لك فى أمثال هذه المقدّمات ، إذا رفعتَ منها ما يجب رفعه ، وجدتَ السبيل إلى أن تجعل ما يحصل(٤) بعد ذلك صادقا . — و إن كنت إذا أتيت بالحجة فى أشياء كثيرة لم تات لها بنقيض، فقد وجب عليك أن تعترف(٥) بالمواد : وذلك أن المقدّمة الجدلية هى التى متى كانت حالها فى أكثر الأمر حالا واحدة، لم يوجد لها مقابل يعاندها .

و إذا أمكن أن يُنتج شىء واحد بعينه أشياءَ ممكنةً وغير ممكنة ، فإنك إذا سلكت فى تبيينه طريق البرهان لم يكن فرق فيما تنتجه عن ذلك ؛ و إذا كان القول جاريا على طريق الجدل، فإنك إذا(٦) أنتجت شيئا على طريق الخلف فلا وجه للتشكك . و إذا جعلته على طريق الخلف، فإنه إن لم يكن الكذب

---

(١) ف : أبطل . (٢) ف : فيرى . (٣) ص : يأتى . ف : يتهيأ له . (٤) ف : يبق . (٥) ف : تضع . (٦) ص : إذ .

١٥٨ أ فيه فى غاية الظهور كان لهم أن يقولوا إن ذلك ليس محالا[١]، فلا يحصل للسائل الأمر الذى يقصده[٢].

وقد ينبغى أن نأتى من الحجج بجميع ما كانت حاله فى كثير من الأشياء حالا واحدة. والمناقضة فيه إما أن تكون معدومةً ألبتةَ، أو تكون غير ظاهرة، لأنه[٣] إذا لم يمكنهم أن يتأملوا[٤] الأشياء التى ليست بهذه الحال وضعوا المطلوب على أنه صادق.

وليس ينبغى أن تجعل النتيجة سؤالا. فإنك إن لم تفعل ذلك ثم عاندك الخصم وقاومك، لم يتهيأ أن يحدث قياس. على أنهم أحيانا قد يدفعون[٥] النتيجة وإن لم تأت بها على طريق السؤال، بل أتيت بها على أنها قد لزمت عن غيرها، وإذا فعلوا ذلك ظنّ من لم يتأمل ما يلزم عن الأشياء الموضوعة أنه ليس يلحقهم توبيخ. ولذلك وجب — وإن لم تقل[٦] إنها تلزم على طريق النتيجة، بل جعلتها سؤالا بحُجَدتْ[٧] — ألا يحدث قياسٌ أصلا.

وليس يرون أن كل ما كان كليا فهى مقدّمة جدلية — مثال ذلك قولنا: ما هو الإنسان؟ أو على كم نحوٍ يقال الخير؟ فإن المقدّمة الجدلية هى التى للمجيب أن يجيب عنها بنعم أو لا. فأما الأشياء التى تقدّم ذكرها فليس الأمر فيها كذلك. ولذلك صارت أمثال هذه المسائل غير جدلية.

---

(١) ف: هو غير ممكن. (٢) ف: يريده. (٣) ف: لأنهم وإن لم.
(٤) ف: يتفقدوا. (٥) ف: يجحدون. (٦) ف: تصرح.
(٧) ف: بتة.

اللهم إلا أن يكون السائل يأتى بها إما عند تحديده ، أو تقسيمه — مثال ذلك : أترى الخير [١٣١٩] كذا يقال ، أم كذا ؟ وذلك أن الجواب عن أمثال هذه المسائل يسهل ، إذ لا بُدَّ فى الجواب عنها إما بـ « نعم » أو بـ « لا » . ولذلك قد يجب أن يكون ما تأتى به من أمثال هذه المقدمات على هذه السبيل . ومع ذلك فلعله من الإنصاف أن يطالب المجيب بأن يخبر بكم نحوٍ يقال الخير . متى كنت أنت إذا قسَّمت وأتيت بالحجة لم تساعد ولم يسلم لك .

والذى يسأل عن شىء واحد سؤالاً دائماً فهو غير مصيب ، من قِبَل أن المجيب إن أجاب السائل عما يسأل عنه فقد علم أنه إما أن يكون قد سأل مسائل كثيرة ، أو كرر السؤال عن شىء واحد بعينه مراراً كثيرة . ولذلك إما أن يكون يهذُر فى القول ، أو ليس يتأتى له قياس . وذلك أن كل قياس إنما يتألف من مقدمات (١) يسيرة . فإن لم يُجبْه عما يسأل عنه ، فذلك إما لأنه لا يتهيأ (٢) له توبيخ ، وإما لأنه يروغ .

٣

< صعوبة الحجج الجدلية >

وقد يتهيأ فى أصول بأعيانها أن يؤتى بحجج صعبة وأن يناقض (٣) . والأشياء التى هذه حالها هى الأشياء المتقدمة فى الطبيعة والأشياء المتأخرة ، وذلك

(١) ف : أسماء . (٢) ف : لم . (٣) ش : فى نسخة : وأن يؤتى بسهولة . والذى نقله المحقق : يفسخ . وأثانس : وأن ينظر ويجيب بسهولة .

أنِ المتقدّمة محتاجة إلى التحديد ، فأما المتأخرة فإنها تنتج من أشياء كثيرة لمن أراد أن يثبت من الأقاويل على ترتيب واتصال . فإن الأمر إن لم يكن كذلك ظهر أن الحجج مُرائية ؛ وذلك أنه لا يتهيأ لمن لم يبتدئ من المبادئ الذاتية وينتهى منها على طريق التنتيج إلى الأواخر أن يبرهن على شيء من الأشياء . فأما التحديد فإن المجيب لا يطاقه ولا يأذن فيه . ولا إن فعل السائل ذلك نصتوا له وقبلوه . و إذا لم يظهر من الأمر الموضوع ما هو،
١٥٨ ب لم يسهل أن يؤتى بالحجج فيه . وأكثر ما يعرض ذلك فى الأوائل خاصة؛ وذلك أن الأشياء الأواخر إنما تبين بها . وأما تلك ، فغير ممكن أن تبين لغيرها (١)، بل الضرورة تدعو إلى أن يُعْلَم كلُّ واحد منها بالتحديد .

ومما يصعب اختباره أيضا الأشياء القريبة من المبدأ . وذلك أنه لا يتهيأ أن نجد فى تبيينها أقاويل كثيرة، لقلة الأشياء التى بينها و بين المبدأ التى بها ضرورةً يتبين ما بعدها .

ومما يصعب اختباره (٢) من الحدود مااستعمل فيه ماهذه حاله من الأسماء: إما ما كان منها أولًا [٣١٩ ب] لايظهر من أمره هل هو مما يقال على الإطلاق أو على جهات كثيرة وكان لايعلم مع ذلك هل هو مما يقال على التحقيق، أو مما أتى به المحدد على طريق الاستعارة . وذلك أنها لما كانت غير بينة لم يكن فيها احتجاج ؛ ولما كان لا يعلم من أمرها هل صارت بهذه الحال لأنها تقال على طريق الاستعارة، لم يكن فيها توبيخ (٣) .

(١) ف : المبادى . (٢) ف : بالأواخر . (٣) ف : تبكيت .

وبالجملة ، فإن كل مسئلة يستصعب اختبارها فقد ينبغى أن ينظر من أمرها فى إحدى هذه الجهات؛ إما أن تكون تحتاج إلى تحديد، أو تكون فيما يقال على أنحاء كثيرة، أو مما يقال على طريق الاستعارة، أو تكون غير بعيدة من المبادئ(١) . ولما كان ذلك غير ظاهر لنا فقد ينبغى أولًا أن ننظر مِنْ قِبَلِ أى نحو من هذه الأنحاء التى ذكرت اعترض هذا الشك . فإنه إذا ظهر لنا ذلك ، كان ذلك معلوما أن الحاجة تكون إما إلى التحديد، و إما إلى التقسيم، و إما إلى أن يؤتى بالمقدمة التى فى الوسط — وذلك أن بهذه الأشياء تتبين الأواخر .

وفى كثير من الأوضاع إذا لم تكن توفية الحدود خارجة على الصواب، فإن المحاورة والاحتجاج يكونان غير سهلين ولا مُيَسَّرَيْن، بمنزلة قول القائل: أترى للضدضدّ واحد، أم أضدادٌ كثيرة ؟ فإنه إذا جرى تحديد المتضادات على الصواب سهل علينا أن نتنج : هل يمكن أن يكون لشىء واحد بعينه أضدادٌ(٢) كثيرة، أم لا؟ وكذلك يجرى الأمر فى غير هذا من الأمور التى تحتاج إلى التحديد .

ويشبه أن يكون قد توجد فى التعاليم أيضا أشياء لا يسهل أن ترسم لنقصان التحديد، بمنزلة الخط الذى يقسم السطح على موازاة الضلع < فى متوازى الأضلاع >، فإنه يقسم الخطَّ والمكانَ على مثال واحد : وإذا ذكر التحديد ظهر على المكان الأمرُ(٣) الموصوف . وذلك أن الأماكن والخطوط

---

(١) ف : الأوائل . (٢) ص : أضدادا . (٣) ف : فى أول وهلة .

يرتفع كل واحد منهما بارتفاع صاحبه على التكافؤ . وهذا التحديد بعينه هو لهذا المعنى بعينه . وفى الجملة من القول ، فإنه إذا وضعت للاسطقسات الأول الحدود (مثل أن يوضع ما هو الخط وما هى الدائرة) ، كان التبيين فى غاية السهولة . إلا أنه ليس يتهيأ أن يأتى فى تبيين [١٣٢٠] كل واحد منهما بأشياء كثيرة من قِبَل < أن > الوسائط[1] ليست كثيرة . و إن لم يوضع للمبادىء حدود ، صعب الأمر فى التبيين . ولعل ذلك أن يكون غير ممكن . وهذه نفسها حال ما فى الأقاويل الجدلية .

١٥٩ أ وليس ينبغي أن يذهب عليك متى دار الأمر الموضوع مما يتعذر اختباره أنه قد شابَهُ شىء من الأشياء التى قلت آنفا . فأما متى كان صرف القول نحو القضية والمقدمة أولى وأبلغ من صرفه إلى الأمر الموضوع ، فقد يجد الإنسان السبيل إلى التشكك : هل ينبغى أن توضع أمثال هذه الأشياء ، أم لا؟ وذلك أنه إن لم يضع ، لكن أوجب أن يتكلم فى هذه الأشياء ، فقد رام من ذلك ما هو أعظم مما وضع فى بدء الأمر . و إن هو وضع وضعا ، فسيترك أمره إلى أن يصدق بما يصدق به من أشياء هى أقل صدقا . فأما إن كان ينبغى ألا يجعل المسئلة مستصعبة جدا ، فقد يجب أن يوضع وضعا . وأما إن كان الأَوْلى[2] أن يأتى بالقياس من أشياء هى أعرف ، فليس ينبغى أن يوضع ، لكنا نقول إن من كان يقصد للتعلم فليس ينبغى أن يضع ، اللهم إلا أن يكون ما يضعه أشد ظهورا . وأما من كان قصده للتخرج

(١) ف : الأشياء التى فى الوسائط .   (٢) ف : أترى .

والارتياض فقد ينبغي أن يضع ما يظهر من أمره أنه .[1]<صد>ق فقط . فقد[2] بان إذًا أنه ليس ينبغي أن يكون حال من يسلم[3] أو يعلم الإيجاب للوضع حالا واحدة .

٤

< دور السائل ودور المجيب >

أما كيف ينبغي أن يكون السؤال والترتيب ، فعسى أن يكون ما قيل فى ذلك كافيًا . فأما القول فى الجواب ، فقد ينبغي أن يلخص ما فعل الحاذق[4] بالجواب ، كما يلخص فعل الحاذق بالسؤال المجيد فيه . فأما ما يفعله المجيد للسؤال فهو أن يهيء الكلام تهيئة يقود بها المجيب إلى القول بالأشياء التى ليست محمودة أصلا من الأشياء التى هى ضرورية للأمر الموضوع ؛ وأما ما يفعله الذى يجيد الجواب ، فأن يكون ما يظهر أنه يلزم من المحال والشناعة لم يأتِ من جهته فى نفسه ، وإنما من قِبَل الوَضْع . وذاك أن الخطأ فى أن يوضع أولًا ما لا ينبغي أن يوضع هو غير الخطأ فى أن يضع واضعٌ شيئًا ما ولا يحفظه كما ينبغي .

---

(١) خرم بالمخطوط .

(٢) ش : نقل آخر : فظاهر إذن أنه ليس على مثال واحد يجب أن يوجد و يضع الذى يسأل سؤالا والذى يعلم تعليما .

(٣) ف بالأحمر : يسأل .

(٤) ف : المجيد بجواب .

٥

< نظرية جديدة فى الارتياض الجدلى — دور المجيب >

ولما كان ذاك عند الذين يُريغون[1] القول نحو التخرج والارتياض غير مميز [٣٢٠ ب] ولا محصّل، (وذاك أن أغراض الذين يعلمون و يتعلمون والذين يقصدون للمحاورة[2] والذين يصرفون[3] النظر والفكر بعضهم مع بعض على طريق الفحص — لما كانت ليست واحدة بأعيانها، لأن الذى يتعلم قد ينبغى أن يضع الأشياء التى يظهر من أمرها أنها مقبولة، إذ ليس أحدٌ من الناس يقصد لتعليم الكذب . وأما من كان شأنه المحاورة[4] فإن السائل من جماعتهم[5] قد[6] ينبغى أن يظهر من أمره أنه يفعل شيئا، والمجيب قد ينبغى أن يظهر من أمره أنه لم ينفعل شيئا . وأما فى المفاوضات الجدلية التى ليست على طريق المجاهدة وإنما يقصد بها اختبار المعانى والفحص عنها، ولم يلخص بعد، فيعلم ما ينبغى للمجيب أن يقصد نحوه، وما يجب أن يسلّمه من الأمور أو يمنعه ليكون حافظا للاصل الموضوع)، وكان ليس عندنا فى ذلك شىء استفدناه من غيرنا، وجب أن نتكلف القول فيه .

فنقول إنه قد يضطر المجيب إلى أن يقبل من الأوضاع : إما ما هو مشهور أو غير مشهور، وما كان محمودا[7] — بمنزلة قولنا لهذا المشار إليه أوله ١٥٩ ب

(١) ش : نقل آخر : ولأنها غير مميزة (ف : مفصله) للذين يأتون بالأقاويل نحو التخرج والدربة . (٢) ف : للجاهدة . (٣) ف يقلبون (مرتين) . (٤) ف : المجاهدة .
(٥) ف : بينهم . (٦) ف : فقد . (٧) ف : محمود .

فى ذاته أو لغيره . فإنه على أى الجهات كان مشهورًا فلا فرق فى ذلك : لأن المذهب فى جودة الجواب ، وأن يعطى ما سئل عنه أو يمنعه ، هو مذهب واحدٌ بعينه . — وإذا كان الوضع غير مشهور ، فقد يجب ضرورةً أن تكون النتيجة غيرَ مشهورة[1] ، لأن السائل إنما ينتج دائمًا ما هو مقابل للوضع . ومتى كان الأمر الموضوع لا مشهورًا[2] أو لا غير مشهور ، فإن حال النتيجة[3] أيضا يكون كذلك . — ولما كان الذى يجيد القياس إنما يبين الأمر المطلوب من مقدّمات هى أعرف وأشهر ، فمن البين أنه إذا لم يكن الموضوع مشهورا على الإطلاق فليس ينبغى للمجيب أن يعطى لا[4] ما هو مشهور على الإطلاق ، ولا ما هو مشهور و إن كان دون النتيجة فى ذلك . فإنه إذا كان الوضع غير مشهور ، فإن النتيجة تكون مشهورة ، ولذلك قد ينبغى أن تكون الأشياء التى تقتضب بأسرها مشهورة ، وتكون أكثر شهرة من الموضوع إن كان القصد أن ينتج من أشياء هى أعرف مما دونها فى العرفان . فيجب إذن ، متى كان شىء من الأشياء التى وقعت عليها المصادرة[5] ليست هذه حالها ، ألا يضعه المجيب . و إن [٣٢١ ا] كان الوضع مشهورا على الإطلاق ، فظاهر أن النتيجة تكون غير مشهورة : فينبغى أن نعطى جميع الأشياء المشهورة

---

(١) تآكلت حروف الكلمات الثلاث الأخيرة .

(٢) ص : مشهور .　　(٣) ف : المسئول عنه .

(٤) ف : نقل آخر : لا ذلك الذى لا يظن مرسلا ولا ذلك الذى يظن .

(٥) ف : يسأل عنها .

ونعطى ممـا ليس مشهورا ما كان دون النتيجة فى ذلك ؛ وقد يظهر من أمر الفاعل لذلك أنه قد وفى الجدل حقه .

وكذلك أيضا إن لم يكن الوضع مشهورا ولا غير مشهور، فإنه يجب أيضا على هذا الوجه أن نعطى جميع الأشياء المشهورة ونعطى مما ليس مشهورا جميع الأشياء التى هى فى الشهرة أكثر من النتيجة . فإنه يلزم على هـذا الوجه أن تكون الأقاويل أشهر . — فأما إن كان الموضوع مشهورا على الإطلاق أو غير مشهور ، فقد ينبغى أن نجعل الجواب بحسب الأشياء المشهورة على الإطلاق . وأما إن لم يكن الموضوع مشهورا على الإطلاق أو غير مشهور، بل إنما هو كذلك عند المجيب، فقـد ينبغى أن يكون ما يوضع أو لا يوضع بحسب ما يراه و يعتقده فى الأمر المشهور . — و إن كان المجيب إنما يعتقد فى ذلك رأى غيره ، فمن البـيّن أنه ينبغى أن يكون وضعـه لجميع ما يضعه أو نفيه لمـا ينفيه بحسب ما يعتقـده من ذلك الرأى . ولذلك صار الذين يعتقدون الاراء البديعة، بمنزلة رأى ايرقليطس[1] فى أن الشر والخـير هما شىء واحدٌ بعينه، لا يسلمون أن الأضداد لا تجتمع فى شىء بعينه، ليس على أنهم لا يرون ذلك ، ولكن لأن ايرقليطس كان يراه ، كانوا يقـولون به . وقد يفعل أيضا مثل ذلك القوم الذين يقبلون الأوضاع من غيرهم . وذلك أنهم يرومون أن يقولوا مثل ما يقول الواضع .

---

(١) = Heraclitus راجع الشذرتين ٥٨ ، ١٠٢ من نشرة ديلز .

٦

< دور المجيب يتوقف على طريقة السؤال >

فقد ظهر ما الأشياء التى ينبغى للجيب أن يقصد قصدها: <سواءً>(١) كان الموضوع مشهوراً على الإطلاق، أو كان مشهوراً عند بعض الناس.

ولما كان كل مايسأل عنه ضرورة إما أن يكون مشهوراً، أو غير مشهور، أو لا واحد منهما(٢)، أو مما ينتفع به فى القول، أو مما لاينتفع به — فإنه(٣) إن كان مشهورا وليس مما ينتفع به فى القول فقد ينبغى لك أن تعطيه وتعترف أنه مشهور. وإن كان غير مشهور ولا مما ينتفع به فى القول فقد ينبغى أن تعطيه ١٦٠ أ
بعد أن تنبه على أنه غير مشهور لتحترس بذلك مما يسبق إلى الظن السارح. وإن كان مما ينتفع به فى القول وكان ذلك مشهورا، فقد ينبغى أن نقول إنه [٣٢١ ب] مشهور، إلا أنه فى غاية القرب من الأمر المطلوب فى البدء، وأنه إذا وضع ارتفع الأمر الموضوع. وإن كان مما ينتفع به فى القول وكانت القضية فى غاية البعد من الشهرة، فقد ينبغى أن يترك(٤) أنه متى وضع لزمت عنه النتيجة؛ إلا أن الحجة التى أتى بها فى غاية الخساسة. وإن لم تكن غير مشهورة ولا هى أيضا مشهورة، وكانت مع ذلك مما لا ينتفع به فى القول ألبتة، فقد ينبغى أن نعطيها من غير أن نلخص(٥) شيئا. وإن كانت مما ينتفع به فى القول، فقد ينبغى أن يُنبه(٦) على أن الوضع يرتفع إذا وضع

---

(١) ف : نحوها . (٢) ص : واحدا . (٣) تحتها : فيه .
(٤) ف : نقول . (٥) ف : نفصل . (٦) ف : يبطل .

المطلوب الأوّل. — وبهذا الوجه يكون المجيب فى حال من لايتوهم عليه أنه قد لزمه شيء هو كان سكته، متى كان وضعه لواحدٍ واحدٍ من الأشياء التى يضعها بعد تقديمه النظر فيه والتأمل له، ويكون السائل قد استتب له القياس، إذ كان جميع الأشياء الموضوعة له أكبر فى الشهرة من النتيجة. وأما الذين يرومون أن يؤلفوا القياس من أشياء هى أقل فى الشهرة من النتيجة، فمعلوم من أمرهم أنهم غير مصيبين فى تأليف القياس.

ومن كانت حاله فيما يسأل عنه هذه الحال، فليس ينبغى له أن يوضع[1].

٧

< طريقة السؤال >

وكذلك فقد ينبغى له أن يعاند ويقاوم بالأشياء التى ليست واضحة، وهى مع ذلك تقال على أنحاء كثيرة. ولما كان مطلقا للمجيب أن يقول فيما لايعلمه أنه لا يعلمه، وفيما يقال على وجوهٍ شتى ألا يعترف به ضرورةً أو يجحده، فمن البيّن أنه إن كان أوّلا الشيء الذى قيل غير واضح فقد ينبغى له ألا يتثاقل عن أن يقول: إنى لا أفهم: وذاك أن تكلّف مناقضة ما يرد عليه أحيانا من المسائل الغامضة بسبب غموضها من الأمور المستصعبة. وإن كان واضحا، إلا أنه مما يقال على أنحاء شتى[2]، فإنه إن كان فى جميع الأحوال صادقًا أو كاذبًا فقد ينبغى إما أن يُقِرّ به على الإطلاق، أو يجحده؛ فإن كان كاذبا فى حال،

---

(١) أى: يسلم له. (٢) ف: كثيرة.

وصادقا فى أخرى، فقد ينبغى أن ينبه على أنه مما يقال على أنحاءٍ كثيرة، وأن كان هذا النحو منها كاذبا[1] وهذا صادقا[2]: وذلك أنه إن قسمه بأَخَرَةٍ لم يعلم أنه قد كان منذ أوّل الأمر يعلم [١٣٢٢ ا] أن الشىء يميل إلى الجهتين. وإن كان لم يتقدّم له العلم إلى الجهتين، فقد يجب عليه أن يعرف المضطر له إلى ذلك أنه لم يعطِ ما أعطاه، وهو يقصد هذا الوجه بعينه، وإنما أعطاه وهو يريد الوجه الآخر. وذلك أنه إذا كانت المعانى التى تحت الاسم الواحد بعينه أو القول كثيرةً، كان التشكك سهلا. — وإن كان ما يسأل عنه واضحا وكان أيضا مما يقال على الإطلاق، فقد ينبغى أن يكون الجواب عنه إما « نعم » أو « لا ».

٨

< من الجواب إلى الاستقراء >

ولما كان كل مقدّمة قياسية فإما أن تكون واحدة من المقدّمات التى يكون عنها القياس، أو تكون من المقدّمات التى تستعمل فى تبيين واحدة منها (كان بيّنا أنها إذا أخذت من أجلِ مقدّمة ما أخرى لأن السؤال وقع عن أشياء متشابهة فى غاية الكثرة: وذاك أن الكلى إنما يتصيدونه على أكثر الأمر إما بالاستقراء وإما بطريق التشبيه)، فقد ينبغى أن نضع جميع الجزئيات إن كانت صادقة مشهورة. ونتكلف ردّ[3] الأمر الكلى: ١٦٠ ب
فإن ملق القول بالرّد من غير مناقضة إما موجودة وإما مظنونة هو ضرب

---

(١) ص: كاذب. (٢) ص: صادق. (٣) ف: مناقضة.

من التعسف . فإنه إن كان المعنى ظاهرا فى أشياء كثيرة ولم يسلّم الكلى، ظهر من أمره أنه يَمْحَكُ. وأيضا فإن لم يجد مساغا إلى أن يخالف ويأتى بالحجة على طريق المناقضة فى أن ذلك ليس بحق، توهم عليه أنه أشدّ مماحكة وعلى أن ما يفعله من ذلك أيضا غير كافٍ : وذاك أنا قد نجد أقاويل كثيرة تضاد الآراء العامّية يصعب حلها، بمنزلة قول زينن[1] إنه لا يمكن أن يتحرك ولا أن يقطع أيضا مسافة مقدارها اسطاديون[2] . إلا أنه ليس يجب لذلك ألا نضع الأشياء المقابلة[3] له . — فإن كان [لا] لم يتهيأ له أن يخالف ويأتى بحجة هى ضدّ حجة الخصم، ولا أن يعانده <و> لا ينقاد للوضع، فقد بان من أمره أنه مَحَكَ . والمَحْك فى الأقاويل هو جوابٌ مُفسِدٌ للقياس من خارج عن الأنحاء التى قيلت آنفا .

٩

<الارتياض، والموضوعات غير المشهورة>

وقد ينبغى أن تقبل من الأوضاع والتحديدات ما قد تقدمت من أَوْلِك[4] إياه وارتياضك [٣٢٢ ب] فيه . ومن البيّن أن الأشياء التى يبطل بها أصحاب السؤال الأمرَ الموضوعَ هى[5] التى ينبغى أن تُعانَد .

---

(١) Zénon = (٢) الأسطاديون σταδιον مقياس طوله ٦٠٠ قدم يونانى، ويساوى ١٨٠ مترا. (٣) ف : المناقضة . (٤) ص : اوليك ! — آل الشيء أولا : أصلحه وساسه ودبره . (٥) تحتها : فى .

وقد يجب أن يتحفظ من قبول أصل موضوع غير مشهور على ضربين : أما أحدهما فما يلزم عنــه القول بأشياء شنعة ، بمنزلة قول القائل إن كل شيء يتحرك ؛ والآخر اختيار الأشــياء التى من شأن العادة الرذلة أن تختارها وهى مضادة للاعتقادات[١] — بمنزلة قولنا إن اللذة خير، وأن يجور الإنسان أفضل من أن يجار عليه . وذلك أنه ليس إنما يَشْنَأُ[٢] القائل بهذه الأشــياء من أجل أن القول قاده إليها، لكن من قِبَلِ أنه يراها و يعتقدها .

١٠

<حل الحجج الفاسدة>

وما كان من الأقاويل منتجا للكذب ، فقــد ينبغى أن ننقضه بإبطال ما عنه[٣] ينتج الكذب . وذلك أنه ليس بإبطالك أى شيء اتفق تكون قــد نقضت ما يجب نقضه ، ولا إن كان مما تبطله[٤] كذبا ، لأنه قد يمكن أن يكون فى القول أشياء كثيرة كاذبة — مثال ذلك أن يقول قائل إن الجالس يكتب ، وسقراط جالس ، فإنه يلزم من هذا أن : سقراط يكتب . و إذا رفع أن : سقراط جالس ، لم ينتفع بذلك فى نقض القول ؛ و إن كانت القضية كاذبة ، إلا أنه ليس من أجل ذلك جاء الكذب فى القــول : فإنه إن اتفق لإنسانٍ ما أن يكون جالسًا إلا أنه لا يكتب ، لم يكن هذا الحد بعينه ملائما فى هذا

---

(١) ف : للاراء . (٢) ص : أنهم . (٣) ف . يلزم .
(٤) ف : تنقضه .

الوضع . فليس يجب إذن أن تقصد لإبطال هذا ، لكن لإبطال القول بأن الجالس يكتب، لأنه ليس كل جالس يكتب . وذلك أن الناقض لامحالة إنما هو المبطل للشيء الذى عنه لزم الكذب . والعالم بالنقض هو الذى معه خبرة بالشيء الذى من أجله كذب القول ، كالأشياء التى ترسم على خلاف ما ينبغى. وذلك أنه ليس يكتفى فيها أن يناقض، ولا أن يكون الشيء الذى يبطل أيضا كاذبا ، بل قد ينبغى أن يبين مع ذلك ما سبب كذبه ، إن كان بهذا النحو يتبين هل أتى بالمعاندة (١) بعد التأمل وتقدمة النظر، أم لا .

وقد يتهيأ أن يمنع من التنتيج من وجوه أربعة : إما بأن يبطل ذلك الشيء ١٦١ ا
الذى عنه يحدث الكذب . — وإما بأن يقصد لمقاومة السائل . — فإنك، وإن لم تأت فى كثير من الأوقات فى النقض بطائل، إلا أن السائل لا يمكنه الإمعان فى القول والاتساع فيه (٢) . — والثالث أن يوجه المقاومة (٣) [١٣٢٣] نحو الأمر الذى كان السؤال عنه . وذلك أنه قد يعرض ألا يحصل له ما يريده من الأشياء المسئول عنها، لأن السؤال عنها جرى على غير صواب (٤) . ومتى زيد أدنى زيادة ، حدثت النتيجة . فإن كان السائل غير ممكن له الإمعان إلى ما بين يديه ، فالمناقضة يجب أن تكون موجهة نحوه . وإن كان الإمعان ممكنا له ، فالمعاندة تكون نحو الأشياء المسئول عنها . — والنحو الرابع من المناقضة — وهو أخس الأنحاء وأدونها — هو الذى

---

(١) ف : بالمناقضة . (٢) ف : والتباعد . (٣) ف : المعاندة .
(٤) ف : فاسدا .

يكون نحو الزمان. وذلك أن بعض الناس الذين يعاندون بأمثال هذه الأشياء التى تجرى المحاورة فيها قد يحتاجون فى ذلك إلى زمانٍ أطول من زمان المفاوضة الحاضرة .

فالمعاندات تكون كما قلنا على أربعة أنحاء . والحل(١) إنما يكون بالنحو الأول فقط . وأما الأنحاء الباقية فإنما هى موانع وعوائق عن النتائج .

١١

< تبكيت الحجة وتبكيت الخصم >

فأما تبكيت القول فى نفسه، وتبكيته إذا كان على طريق السؤال، فليس هو واحداً بعينه . وذلك أن كثيراً ما يكون سبب فساد القول من قِبل السائل لتركه التسليم والانقياد للأشياء التى عنها الإصابة فيه تلقاء الوضع . وذلك أن العمل المشترك(٢) لا يكمل أفضل كما له من قِبَل أحد الاثنين(٣) فقط . ولذلك قد تدعو الحاجة فى بعض الأوقات إلى أن يجعل الحجة موجهة نحو القائل(٤) دون الوضع متى(٥) كان المجيب مستعداً(٦) لما يأتى به السائل من المتضادات التى تقدر أن تقوده إليها قسْراً . وإذا انتهيا إلى هذه الحال من المشاكسة(٧) فإنهما يجعلان الجدل أحيانا مجاهدة لا مجادلة . — ولما كان ما يجرى هذا

---

(١) ف : والنقض . (٢) ف : العام . (٣) ف : الشريكين .

(٤) ف : المتكلم . (٥) ش : حتى كان المجيب حافظا لما يأتى به السائل من المتضادات . (٦) ف : راصدا . ش (على اليمين) : متوقعا . ش (على الهامش الأيسر) : اسحق : ينتظر ، يتوقع ، يرصد ، يحتال ، يروم . (٧) ف : المناكدة .

المجرى من الأقاويل إنما ينتفع به فى الارتياض والتدرّب دون التعليم، كان من البيّن أنه ليس إنما ينبغي أن تنتج الأشياء الصادقة فقط، بل قد ينبغى أن تنتج الأشياء الكاذبة أيضا . وذاك أن السائل قد يضع أحيانًا أشياء هى حق فيضطر الذى يكون القول معه إلى فسخه . ولذلك قد ينبغى أن يتقدّم فيضع الأشياء الكاذبة . وربما وُضِع شيء كاذب، وكان الوجه يُفْسَخُ بكذبٍ مثله، لأنه لا شيء يمنع أن تكون الأشياء الكاذبة(١) تسبق إلى ظن بعض الناس أكثر من الصادقة حتى يكون القول متى أُلِّف(٢) من تلك الأشياء التى يظنها [٣٢٣ ب] كان أشدّ إقناعا وأدنى بالقبول . وقد ينبغى لمن أحب أن يكون مصيبا فى الانتقال(٣) أن يجعل انتقاله(٤) على طريق الجدل، لا على طريق المرائى، بمنزلة المنتقل على طريق الهندسة، كان ما ينتج كاذبا أو صادقا . فأما أى القياسات هى القياسات الجدلية، فقد قصصنا ذلك فيما سلف .

ولما كان الوضيع(٥) من الشركاء هو الذى يقصد للعَوْق عن العمل المشترك(٦)، كان معلوما أن الأمر فى الأقاويل يجرى هذا المجرى . وذلك أن الأمر الموضوع فيها هو الشيء المشترك، إلا فيما كان يجرى من المحادلة على طريق المجاهدة، فإنه غير ممكن أن يقبل كلُّ واحد من الفريقين شيئًا واحدًا بعينه، لأنه غير ممكن
١٦١ ب أن تكون الغلبة لأكثر من واحد . ولا فرق أصلا فى أن يفعل ذلك فى حال

---

(١) ف : التى لا وجود لها . (٢) ف : التى لها وجود . (٣) ف ع : النقلة .
(٤) ف : نقلته . (٥) ف : الخسيس . (٦) ف : العام .

الجواب أو فى حال السؤال. وذاك أن الذى يسأل على طريق المراء طريقتُه فى الجدل طريقة خسيسة(١)، وكذلك حاله إذا تعاطى الجواب، فإنه لا يعطى الشيء الذى يظهر(٢)، ولا يأتى ليعلم ما الشىء الذى يريد السائل أن يعلمه .

فقد علم إذن من الأشياء التى قيلت أنه ليس يجب أن يكون التبكيت للقول فى نفسه على الانفراد، وللسائل على مثالٍ واحد . وذاك أنه لا شىء يمنع أن يكون القول خسيسا(٣) وأن يكون السائل يخاطب المجيب بأفضل ما يتهيأ له مخاطبته به . فأما فى محاورة الذين يعتاصون(٤) نخليقٌ ألا يمكن الإنسان فى أوّل وهلة أن يؤلف القياسات بحسب ما يريده ويختار، وإنما يؤلفها بحسب ما يمكن ويتهيأ .

ولما كان بعض الناس قد يستعمل المتضادات فى حال، والأشياء التى فى بدء الأمر فى أخرى ، استعمالا غير محصّل ولا مميز ، (ولما كانوا إذا انفردوا بالقول مع أنفسهم أحيانا قالوا أشياء متضادة ، وإذا أنكروا أوّلا أوجبوا أخيرًا، ولذلك صاروا إذا سئلوا استجابوا وانقادوا للأشياء المتضادة والتى فى بدء الأمر) ، وجب ضرورةً أن تكون هذه الأقاويل رذلة خسيسة . والسبب فى ذلك هو المجيب ، لأنه لم يعطِ هذه الأشياءَ وأعطى

(١) ف : رذلة . (٢) ف : المستحسن . (٣) ف : رذلا .

(٤) ف : يعترضون (؟ كلمة غير مقروءة نقترحها كذا) . ش : امحق : يقاومون مقاومة ، مأخوذة من : يقاوم ، يعاند — نقله الفاضل يحيى بن عدى : يتعسرون تعسرا . ونقله ناقل آخر — وأظنه أثانس — المتصعبين تصعبا .

ما يجرى من الأمور هـذا المجرى . — فقد استبان إذن أنه ليس ينبغى أن يكون التبكيت للسائل وللأقاويل على مثال واحد .

والتبكيت بالقول بعينه على الانفراد يكون على خمسة أوجه :

(فالأول) منها إذا كان [١٣٢٤ ا] لا تلزم من الأشياء المسئول عنها نتيجةٌ : لا نحـو الأمر الموضوع ولا نحو شىء من الأشـياء أصلاً ، كانت الأشياء التى عنها تحدث النتيجة كاذبةً أو غير محمودة : إما جميعها أو جمهورها . ولا إن زيدت أشـياء أو نقصت ، ولا إن حذف بعض هذه الأشـياء أو أضيف بعضها تحدث نتيجةٌ ؛

(والثانى) ألا يكون القياس ، المؤلف من أمثال هذه الأشياء ومن هذه حاله بحسب ما قلنا فيما سَلَف ، موجّها (١) نحو الأمر الموضوع ؛

(والثالث) متى كان حدوث القياس بأشياء ما تزاد أو تنقص ، إلا أنها تكون أخسّ (٢) من الأشياء التى يسأل عنها ودون النتيجة فى الإحماد . — وذاك أنهم أحيانا يستعملون (٣) فى القياس أشياءَ تزيد على ما يحتاج إليه فيه لئلا يحدث عن وجودها قياس . — وأيضا فإذا كان القياس من أشياء هى أقل إحمادا وصدقا من النتيجة ، أو كان من أشياء صادقة إلا أنه يحتاج فى تبيينها من العمل إلى أكثر ما يحتاج إليه فى الأمر المطلوب .

---

(١) ف : مقصودا به . (٢) ف : القبول . (٣) ف : يأخذون .

وليس ينبغى أن يلتمس فى جميع المسائل أن تكون حال المقاييس التى يؤتى بهـا فى تبيينها حالا واحدة فى الإحماد والإقناع . وذاك أنّا قد نجـد فى الطبع فى أوّل وهلة أن من الأشـياء المطلوبة ما هو سهل جدا، ومنهـا ما هو صعبٌ جدّا . ولذلك صار متى أمكن أن يكون ما ينتجه من الأشياء التى هى أحمد، كان قوله أفضل وأصوب .

فقد وضح إذًا و بان التبكيتُ للقول فى نفســه . والتبكيت له من حيث هو سؤال ليس واحدا بعينه ، إذ كان لا شىء يمنع أن يكون القول فى نفسه وعلى انفراده مذموما، و إذا جعل سؤالا كان محمودًا(١) أو يكون محمودًا ، فاذا ١٦٢ أ
جعل سـؤالا كان مذموما، لا سيما متى كان تنتجه من أشـياء كثيرة محمودة صادقة تنتجا سهلا . وقد يكون القول المنتج فى حالٍ أحسنَ كثيرًا من القول غير المنتج متى كان المنتج قـد ينتج من أشـياء أخسّ وكان المطلوب ليست هذه حاله، وكان غير المنتج محتاجا إلى أن يزاد عليه من الأشياء ما كان محمودا صادقا، و إن كان القول غير موجود(٢) فى الأشياء المزيدة. وما كان من المقاييس ينتج الصدق من مقدّمات كاذبة، فمن العدل أن يبكت . وذاك أن الكذب إنما ينتج لا محالة من الأشياء الكاذبة . فأما الصدق فربما ينتج من الأشياء الكاذبة ، وهـذا يتبين من كتاب « أنالوطيقا(٣) » . فأما إن كان القول برهانا على شىء من الأشياء وكان لا يناسب النتيجة فى حالٍ من الأحوال ، فذلك

---

(١) ف : ممدوحا . (٢) ف : مؤتلف من . (٣) م ٢ ف ٢ .

القول ليس قياسا على تلك النتيجة . وإن كان يخيل[1] أنه بهـذه [٣٢٤ ب] الحال فإنما ذلك تضليل ، لا برهان . — فأما الفلسفى[2] فهو قياس مبرهن . فأما الاحتجاجى فهو قياسٌ جدلى . وأما المغالط[3] فهو قياسٌ مِرائىّ . وأما المشكك فهو قياس جدلى بالنقيض .

فإن برهن شىء من شيئين هما جميعا مظنون ، إلا أنه ليست حالها فى ذلك حالا واحدة ، فلا شىء يمنع أن يكون الأمر المبرهن عليـه مظنونا أكثر من كل واحدٍ من ذَيْنـِك الشيئين . وإن كان أحدهما مظنونا ، وكان الآخر لا يجرى مجراه فى ذلك المعنى ، أو كان أحدهما مظنونا والآخر غير مظنون ، فإن الأمر أيضا فى النتيجة يكون فى أنه موجود أو غير موجود بتلك الحال . وإن كان أحدهما أكبر من الاخر فى ذلك ، فإن النتيجة تتبع الأمر الأكثر .

وقد نجـد فى القياسات أيضا هـذا الضرب من الغلط : وهو أن يبين بأشياء أكثر[4] ما يتهيأ تبيينه بأشياء أقل[5] ، وهى مع ذلك موجودة فى القول : بمنزلة قولنا إنه قد يكون ظن أفضل من ظن ، فإنه متى سأل سائل فقال إن كل واحد من الأمور هو أفضل فى الوجود من غيره ، لأنه مظنون على الحقيقة ، فيجب إذن أن يكون أفضل مما ليس كذلك من الأشياء ، إذ كان إنما يقال أفضل بالإضافة إلى ما هو أفضل منه ، وقد يوجد ظن ما صادقا ،

---

(١) ف : تطهير . (٢) ف : العلمى . (٣) ف : المضلل .
(٤) ف : أطول . (٥) ف : أقصر .

وهو الذى يكون أصح من غيره من الظنون . وقد كنا أعطينا أنه قد يكون ظن ما صادقا ، وأنه قد يوجد فى كل واحد من الأمور ماهو أفضل ، فيجب أن يكون الظن الصادق هو أصح وأشدّ تحقيقا . فأما من أين أتى الفساد ، فإنه أتى من قِبَلِ أنه جعل الشىء الذى منه صدر القول سبباً لأن تَخْفَى العلة ولا يُشعر بها .

١٢

<وضوح الحجة . — فساد الحجة>

والقول الصادق إنما هو فى نحوٍ واحد ، وهو الذى فى غاية العموم ، متى كان قد تَنتج تنتّجا لا يحتاج معه إلى زيادة فى السؤال . — وأيضا فأن يكون قد قيل على أفضل مايتهيأ بأن يوجد فى تبيينه الأشياء التى يحصل عنها ضرورةً ، وأن يكون أيضا منتجا من النتائج . — وأن يكون مع دلك عادماً ١٦٢ ب
للشىء الذى هو محمود فى الغاية .

فأما القول الكاذب فقد يكون على أربعة أضرب : فأحد الضروب أن يظهر من أمره أنه منتج وليس كذلك — ويدعى قياسا مِرائيا . — والضرب الثانى متى كان منتجا إلا أنه لا ينتج الأمر الموضوع بدءا ، بمنزلة ما يعرض للذين يبينون الشىء بطريق الخلف . — أو يكون[1] منتجا للأمر الموضوع بدءا إلا أنه بغير الطريق الصناعى ، وأعنى بذلك متى كانت الطريق

---

(١) هذا هو الضرب الثالث .

غير طبية فتوهم[1] أنها طبية أو هندسية أو جدلية — كان الأمر التابع[2] صادقا أو كاذبا . — والضرب الثالث[3] متى كان [٣٢٥ ا] منتجا من أشياء كاذبة ، فإن النتيجة عند ذلك تكون فى وقت كاذبة ، وفى وقت صادقة ، لأن الكذب ينتج دائما من الأشياء الكاذبة ؛ وأما الصدق فقد يمكن أن ينتج من أشياء ليست صادقة كما قلنا فيما سلف[4] .

فأما القول الكاذب فإن الخطأ فيه لاحق بالقائل له دون القول فى نفسه ، إلا أنه ليس لاحقًا بالقائل له دائما ، وإنما هو لاحق فى حال غلطه وسهوه : فقد نجد ما يتقبل بذاته أكثر من تقبلنا كثيرا من الأقاويل الصادقة متى كان إنما يبطل من الأشياء التى يظن بها أنها محمودة فى الغاية بحسب الإمكان شيئا من الأشياء الصادقة . وذلك أن القول إذا كان بهذه الحال فإن البرهان إنما هو لأشياء أخر صادقة ، لأنه ينبغى أن تكون بعض الأشياء الموضوعة غير موجودٍ أَلبتةَ ليكون القول إنما هو برهان على هذا البعض . فإن القول إن كان ينتج نتيجة صادقة من أشياء كاذبة وفى غاية الخساسة ، كانت النتيجة أخس كثيرا من أشياء كثيرة تنتج نتيجة كاذبة . وهذه أيضا بعينها حال القول الذى ينتج نتيجة كاذبة . — فمعلوم إذن أن الفحص الأول عن القول : هل هو بذاته منتج ؟ والفحص الثانى : هل هو صادق أم هو كاذب ؟ والفحص الثالث : من أى الأشياء يأتلف ؟ — وذاك أنه إن كان من أشياء

(١) ف : فظن . (٢) ف : اللازم . (٣) كذا ! وصحته أن يكون الضرب الرابع . (٤) ف ١١ ص ١٦٢ ا س ١٠ ، ثم « التحليلات الأولى » م ٢ ف ٢

كاذبة ، إلا أنها محمودة، فهو منطق . وإن كان من الأشياء التى هى الموجودة، إلا أنها غير محمودة، فهو خسيس . وإن كان من أشياء كاذبة ، وكانت مع ذلك غير محمودة أصلا ، فمعلوم أنه خسيس[1] إما على الإطلاق وإما من نفس الأمر .

١٣

<المصادرة على المطلوب الأوّل، والمصادرة على المتضادات>

فأما كيف يُصادر عما يسئل عنه فى بدء الأمر وعن الأشياء المتضادة ، فقد قيل ذلك على التحقيق فى " أنالوطيقا[2] " . وأما على طريق[3] الظن فقد ينبغى الآن أن نتكلم فيه : —

قد يظهر من أمرهم أنهم يصادرون فى بدء الأمر على خمس جهات :

(أولها) — وهو أوضحها — متى صادر عن ذلك الذى ينبغى أن يتبين[4] . وهذا فليس يسهل أن تُوقَع المغالطة به فى نفسه، وإنما يمكن أن توقع المغالطه به فى المتواطئة أسماؤها خاصة ، وفى جميع الأشياء التى الاسمُ لها والقولُ يدلّان على شىء واحدٍ بعينه ؛

١٦٣ ا (والجهة الثانية) متى كان ينبغى أن يبين الشىء جزئيًا فصادر على الكلّى — مثال ذلك متى أراد أن يبين أن علم المتضادات واحد ، فأوجب إيجابا

---

(١) ف : رذل .
(٢) راجع « التحليلات الأولى » م ٢ ف ١٦
(٣) ف : حسب .
(٤) ف : يبرهن .

كليًا أن علم المتقابلات واحد . وذاك أنه يتوهم أن الشيء الذى كان ينبغى أن يبين مفردا [٣٢٥ ب] بنفسه قد صودر عنه على أشياء كثيرة غيره ؛

(والجهة الثالثة) متى كان ينبغى أن يبين الشيء فى بدء الأمر كليا فصودر على الجزئى — مثال ذلك أن يكون المقصود تبين جميع المتضادات وأحرى[١] أن يتبين بعضها . فإنه قد يتوهم أيضا فى هذا أن الشيء الذى كان ينبغى أن يبين مع أشياء أخر كثيرة قد صودر عنه مفردا . وأيضا فمتى كان الإنسان يصادر عن الشيء فى حال قسمته إياه — مثال ذلك متى كان ينبغى أن يبين أن الطب هو علم المصح والممرض ، فأوجب تبيين كل واحد منهما على حدته . — أو متى قصد إلى أشياء يلزم[٢] بعضها بعضا[٣] فصادر عن أحدها — مثال ذلك أن الضلع غير مشارك للقطر ، وكان يجب أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع .

وأنحاء المصادرة فيما يسأل عنه من المتضادات كأنحاء ما يصادر عنه من الأشياء التى يسأل عنها فى بدء الأمر : فأول هذه الأنحاء أن يصادر عن المتقابلات بمنزلة الموجبة والسالبة . والثانى أن يصادر عن المتضادات التى على طريق التقابل ، مثل أن الخير والشر هما شيء واحد بعينه . والثالث متى كان قد أوجب الشيء كليا فأتى به فى الجزء على طريق التناقض ، مثال

---

(١) ف : فأوجب . (٢) ف : يفصل .

(٣) ف : بعض .

ذلك متى كان قد أوجب أن علم المتضادات واحد ، ثم أوجب للصح والمرض ما يخالف ذلك ، أو متى كان قد أوجب الشيء جزئيا ، ثم رام أن يأتى بالنقيض فى الأمر الكلى . — وأيضا فمتى صادر عن ضد ما يلزم ضرورةً عن الأشياء الموضوعة . وأيضا فمتى كان لم يصادر عن المتقابلات ثم صادر على هذين الشيئين أعنى اللذين عنهما يحدث التناقض على طريق التقابل .

والفرق بين أن يصادر على الأشياء المتضادة ، وبين أن يصادر على الأشياء التى يسأل عنها فى بدء الأمر أن الخطأ فى هذه إنما يظهر فى النتيجة (وذاك أنّا إذا صرفنا تأملنا نحو النتيجة نقول إنه قد صودر على الشيء المسؤول عنه فى أول الأمر) ، والخطأ فى المتضادّات إنما هو فى المقدمات مِنْ قِبَلِ أن بين هذه الأشياء تناسبًا .

١٤

< الارتياض فى الجدل >

فأما ما يحتاج إليه فى التخرج والارتياض والمعاناة للأقاويل التى تجرى هذا المجرى فقد ينبغى أولًا أن نتعوّد عكس(١) الأقاويل ، لأنّا نكون بذلك أشدّ استعدادًا واتساعًا فى مناقضة الأمر المقول ، ويتهيأ لنا أن نأتى فى الأشياء اليسيرة بأقاويل كثيرة . وذلك أن النقض إنما هو تبديل النتيجة مع المقدمات الباقية . وإذا فعلنا ذلك [٣٢٦ ا] نقضنا واحدًا من الأشياء المعطاة ، لأنه

(١) ف : نقض .

يجب ضرورةً إن كانت النتيجة غير موجودة أن ترتفع واحدة من المقدمات ، إن كان متى وضع جميعها وجب من الاضطرار أن تحدث النتيجة .

و ينبغى فى كل موضـع أن نبحث عن الأمر المطلوب : هل هـو بهذه
١٦٣ ب الحال ، أم لا ؟ وأن تكون إذا وقفت على ذلك التمست له النقض فى أول وهلة (١) ؛ فإنك بهـذا الوجه تكون مرتاضًا متخرجًا فى أن تسـأل وتجيب . وان لم يكن ذلك مع غيرك ، فمع نفسك .

فأما الاحتجاجات فقـد ينبغى أن يختار منها فى الأمر الموضوع ما كان مقابلا بعضُه لبعض ، فإن ذلك يسهل لك السبيل — إلى أن تلزم الشيء قسرا — غاية التسهيل ، ويُعين أكبرَ معونةٍ على التبكيت والنقض متى تسهل للإنسان السبيلُ إلى أن يعلم أن هذا الشيء هو بهذه الحال أو ليس هو كذلك .

وهذه الصناعة ليست بصغيرة . وذلك أنها تعلّم الإنسـان التحفظ من التناقض عند المحاورة ، وأن يكون مقتدرًا فى العلم والفهم الفلسفى على أن يتأمل الأشياء التى تلزم عن كل واحد من الأصلين الموضوعين ، بل على أن يكون قـد تأمله وفرغ منه . والذى يبـقى فى الأمر أن يصيب فى اختيار أحدهما . ويحتاج فى ذلك إلى أن يكون جيد الطبع . وجودة الطبع بالحقيقة فليست شيئًا غير أن يكون قادرا على حسن الاختيار لمـا يختار والهرب من الكذب . وإنمـا يقدر على فعل ذلك على سَـدادٍ مَنْ طُبِـع طَبْعاً فاضلا .

---

(١) ف : على المكان .

وذاك أن الذين[١] يحبون ما بدا[٢] منهم محبة فاضلة هم الذين يتهيأ لهم اختيار الأمر الأفضـــل .

وقد ينبغي أن تكون عندنا أقاويل عتيدة مهيأة للسائل الجدلية التي كثيرا ما تعرض ، لا سيا الأوضاع المتقدمة . فإن المسؤول عن أمثال هذه الأشياء قد يستصعب الجواب عليه أحيانا عنها وينكر ما يدل عليه منها .

وأيضا فقد ينبغي أن نُعِدَّ حدود الأشياء المحمودة والتي هي مبادئ[٣] لتكون مهيأة لنا ، فإن القياسات بها تكون .

وقد ينبغي أن نتكلف حفظ الأشياء التي كثيرا ما تعرض[٤] المجادلة فيها . وكما أنه قد يتقدم تعلم كتاب[٥] « الاسطقسات » والارتياض فيه[٦] التصرف في علم الهندسة والعلم بها ؛ وفي علم الأعداد أن يكون الإنسان أولا عالما بتضعيف [٣٢٦ ب] الأعداد الأُوَل ، متمهرا فيها (إذا كان ذلك من أكبر الأعوان في أن يُحْكِم تضعيف سائر العدد) ، كذلك ينبغي أن يكون الأمر جاريا عليه في الأقاويل والمقدمات حتى يكون الإنسان[٧] حافظا لها على طرف

---

(١) ف : اللذين . (٢) ف : يقرت . (٣) ف : أوائل .

(٤) ف : تقع . (٥) كذا في هذه الترجمة ! وصوابه : " تعلم الأصول الأولى" ، ولكن يلوح أن المترجم فهم أنه يقصد كتاب "الاسطقسات" لاقليدس في الهندسة ، فترجمه هكذا ؛ ولكن اقليدس كتب كتاب "الاسطقسات" في أواخر القرن الثالث قبل الميلاد ، أي بعد وفاة أرسطو بقرابة ربع قرن ، إن لم يكن أكثر . (٦) ف : به .

(٧) ش : حتى يحضره سائرها في وقت الحاجة إليه .

لسانه . وكما أنه قد يعنى فى كتب التذاكير أن يثبت فيها المواضع فقط ، فيكون ذلك مذكرا بما يحتاج إلى ذكره فى أول وهلة ، — كذلك يثمر لنا حفظ هذه الأشياء ، فإنه قد يجعلنا حُذّاقا بالطريق القياسى، مِنْ قِبَلِ أن هذه الأشياء إنما تنحو[١] نحو الأشياء المحدودة والمحصلة . وقد ينبغى أن يستعمل فى التحديد والمقدمات أيضا الموضع العامى خاصةً ، فإن ذلك عون على القول أو الذكر . وذاك أن وجود الأمر المحيط بميعها والمبدأ العام لها[٢] بحال اعتدال مما يصعب ويتعدر .

وأيضا فقد ينبغى أن تتعود تفريع[٣] القول الواحد أقاويل كثيرة ليتهيأ لك بحسب الإمكان أن تخفى الشيء حتى لا يعرف . وهذا فإنما يتهيأ متى تباعد الإنسان بمقدار طاقته عن الإلمام بالأشياء التى يجرى القول فيها . وقد يكون من الأقاويل ما هو فى غاية الصعوبة[٤] ، وهى الأقاويل التى يمكن أن يعرض
١٦٤ ا ذلك فى كلياتها خاصة — مثال ذلك أن علم الأشياء التى فى غاية الكثرة ليس واحدا ، لأنك تجد ذلك فى الأشياء المضافة وفى المتضادة وفى الأشياء المتوالية على نظام[٥] .

وقد ينبغى أن نجعل تذاكير الأقاويل كليا ، وإن كان القول فى الأمر الجزئى ، لأنك بهذا الوجه تكون قادرًا على أن تجعل الكثير واحدا . وكذلك

---

(١) ص : تنحوا .　(٢) ص : بها ، والتصحيح بالأحمر فى الهامش .

(٣) ف : تصيير .　(٤) ف : الشدة .　(٥) ف : النظائر .

ينبغى أن يجرى الأمر فى القياسات بإضمار من القياسات البلاغيـة . وأما أنت، فقد ينبغى لك أن تجتهد — بحسب طاقتك — أن تهرب من أن تأتى من القياسات بمـا هو كلى ، وأن تُنَقّر دائمـا عن الأقاويل لتعلم هـل هى مقولة على طريق العموم، أم لا . وذاك أن جميع الأشياء الجزئية قـد يتهيأ أن تبين بيانا كليا . وقد يوجد فى الأشـياء الجزئية برهان كلى، مِن قِبَلِ أنه ليس يمكن أن ينتج شىء على طريق القياس خِلْوًا من الأشياء الكلية .

وقد ينبغى أن يستعمل فى الجدل : أما مع ذوى السلامة[1] من الناس ، فالأقاويل الاسـتقرائية، وأما مع المرتاضين[2] ، فالأقاويل القياسـية . وقد ينبـغى أن تلتمس أخذ المقدمات من أصحاب القياس ، وأخذ الأمثال من أصحاب الاستقراء، إذ كان كل واحد منهما مرتاضا فيما يناسب [٣٢٧ ا] مذهبـــه .

وفى الجملة، إنّا بالارتياض فى الجدل يتهيأ لنا أن نأتى فى[3] الشىء إما بقياس، أو بنَقْض ، أو بمقاومة ، وأن نعلم أن السؤال مستقيم أو غير مستقيم : إما الذى يصدر عنا ، وإما الذى يصدر عن غيرنا ، والسبب فى كل واحدٍ منهما ، لأن القوة فى الجدل إنمـا تصير لنا من هذه الأشياء ، والارتياض إنمـا يراد ١٦٤ب

---

(١) ف : الاعتناء .   (٢) ف : المتدربين .

(٣) ف : على .

لاقتناء هذه القوة وليتنفع به خاصةً فى الاستكثار من الحجج وفى المقاومات[(١)] . وذاك أن الجدلىّ على الإطلاق هـو الذى يأتى[(٢)] بالحجج و يقاوم . وتَكَلُّفُ الحجج ليس هو غير أن يجعل الشىء الواحد كثيرا فى الغاية (وذاك أنه ينبغى للذى يكون القـول متوجها نحوه أن يجعل الجزئى كليا) ، وللمقاوم أن يجعل الواحدِ كثيرا[(٣)] ، إلا أنه يفعل ذلك إما على طريق القسـمة أو على طريق النقض[(٤)] ، فيُسَلِّم بعضَ ما يقع السؤال عنه ، و يمنع بعضًا .

وليس ينبغى أن يجادل فى كل شىء ، ولا يجادل أيضا من اتفـق من الناس . وذاك أن الضرورة تدعو[(٥)] فى مناظرة قوم من الناس إلى أن تكون الأقاويل خسيسة[(٦)] . فأما فى مجادلة من يحاول أن يظهر من أمره أنه قد فلح ، فن العدل[(٧)] أن يروم استعمال القياس لامحالة . إلا أن ذلك غير لائق . ولذلك قلنا إنه لا ينبغى لنا أن نسارع إلى مقاومة كل من اتفق ، لأنه يلزم من ذلك ضرورةً قولٌ ردىٌ[(٨)] . وذاك أن المرتاضين فى الجدل لا يقدرون على الامتناع من نزل الكلام على المجاهدة[(٩)] .

---

(١) ف : المنازعات .
(٢) ف : يتكلف .
(٣) ص : كثير .
(٤) ف : الإبطال .
(٥) ص : تدعوا .
(٦) ف : رذلة .
(٧) ف : الصواب .
(٨) ف : مذموم .
(٩) ف : الجدل .

وقد ينبغى أن يكون عتيدا لنا من الأقاويل ما يصح استعماله فى الجواب عن أمثال هـذه الأشياء، < لا اليقينية > بل الجدلية، وفى أشـياء كثيرة غيرها ، وأعنى بذلك الأقاويل التى يتعذر وجودها بسرعة .

][تمت المقالة الثامنـة من كتاب « طوبيقا »

بنقل إبراهيم بن عبد الله . وهى آخر الكتاب .

قوبل به وصَحَّ] [

كتاب السوفسطيقا

نقل يحيى بن عدى ونقل عيسى بن زرعة

ونقل قديم منسوب إلى الناعمى

[٣٢٧ ب] بسم الله الرحمن الرحيم

"سوفسطيقا" بنقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدى — أعلى الله منزلته — ، وبنقل أبي على عيسى بن اسحق بن زُرْعة ، وبنقل قديم منسوب إلى الناعمى ، مثبت فى كل صفح ما نقله كل واحد ، وغيره ، عن المعانى الثابتة فى ذلك الصفح

نقل أبي زكريا يحيى بن عدى من السريانى بنقل أثانس من اليونانى :

كتاب تبكيت[1] السوفسطائيين لأرسطوطالس

١

<القياس والمغالطة>

فأما فى التبكيتات[2] السوفطائى ، وهذه التى يُرى[3] تبكيتات[4] ، وهى ١٦٤ أ
تضليلات لا تبكيتات ، فنقول مبتدئين[5] من الأوائل كالطبيعة[6] .

أما أن هذه هى موجودة قياسات ، تظن إذ[7] ليست — فذلك ظاهر . وذلك أنه كما أنه قد يكون فى هذه الأخر انبهام[8] مِنْ قِبَل اشتباه ما ، كذلك

(١) ف : توبيخ . (٢) ف : من أجل التوبيخات . (٣) ف : تحسب .
(٤) ف : توبيخات . (٥) ف : أو بأن نبتدئ . (٦) ف : بحسب الطبيعة .
(٧) ف : أو . (٨) ص : أن بهم .

فى الكلم. وذلك أنه ها هذه النية أما هؤلاء فموجودة لهم التى هى حسنة. وأما هؤلاء فيحيون[1] حسنى النية من حيث يتنهون حُبّا نيةً ويحرقون أنفسهم. وفى الحق أما هؤلاء فمن قبل الحسن، أما هؤلاء فيرون أنهم زينوا أنفسهم. وكذلك ١٦٤ب
فى غير المتنفسة، وذلك أنه ها ومن[2] هذه أيضا : أما هذه ففضة، وأما هذه فذهب بالحقيقة، وأما هذه فليست، إلا أنها ترى بالحسن[3] — مثال ذلك[4] إما هذه الجسرية ففضة[5] والرصاصية فضة، وأما هذه المصبوغة بالمرار فذهبية. فعلى هذا[6] النحو بعينه والمقاييس أيضا والتوبيخات[7] : أما ذاك فموجود، وأما ذاك[8] فليس بموجود إلا أنه يرى من قبل عدم الدربة، وذلك أن هؤلاء غير الدربين من حيث لا دربة لهم، إنما يرون[9] من بُعْد. —

والقياس هو من أشياء توضع لكى يقال إن شيئا ما آخر من الاضطرار من ١٦٥ا
اللاتى وضعت. فأما التبكيت[10] فهو قياس[11] مع مناقضة النتيجة. وهؤلاء أما هذا فيفعلون، إلا أنهم لا يظنون لأسباب كثيرة منها موضع واحد هو حاد قوى[12] جدا، وهو الذى من الأسماء، وذلك أنه لأنا لا يمكننا أنا نحصر الأمور إذا تكلمنا خلوا.

---

(١) ف : فيرون. (٢) ف : وهى. (٣) ف : للحسن.
(٤) ف : نسخة أخرى : أما. (٥) ف : هذه الفضة ففضة.
(٦) ف : وبهذا. (٧) ف : التبكيتات. (٨) ف : هذا.
(٩) ف : يرو. (١٠) ف : التوبيخ. (١١) ف : هو.
(١٢) ف : مشهور.

نقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زرعة من السرياني

بنقل أثانس من اليوناني

كتاب " سوفسطيقا " ، أى التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطالس :

وأما فى التبكيت الذى يظهر[1] السوفسطائيون[2] فعله ، وليس تبكيتا[3] ، بل تضليلا[4] ، فنبدأ — ونحن للطبيعة مقتدون — بالكلام فى المبادئ[5] ونقول : ١٦٤ أ
إنه من البيّن أن القياس منه موجود ، ومنه ما يظن موجودا وليس كذلك . وذلك أن الشبهة قد توجد فى الأقاويل كما توجد[6] فى الأمور[7] الأخر التى يُضلّنا فيها ما لها من المشابهة ، وذلك أن بعض الناس جميل الاعتقاد[8] ، و بعضهم يظن ذلك به للعجب[9] بما يجرى مجرى الأخبار ولتعظيمهم نفوسهم . والذين ينسبون[10] إلى الجمال : أما بعضهم فلما له من ذلك ، وأما بعضهم فيظن ذلك ١٦٤ ب
به لما تكلفه من الزينة . ومثل ذلك أيضا يوجد فيما لا نفس له ، وذلك أن منه ما هو فضة ، ومنه ذهب بالحقيقة ، ومنه[11] ماليس كذلك ، بل البصر[12]

---

(١) ف : يوهم . (٢) ص : السوفسطائيين . (٣) ص : تبكيت .

(٤) ص : تضليل . (٥) ف : الأمور ، الأسباب الأول .

(٦) ف : تقع . (٧) ص : الأمر . (٨) ش : فى نسخة أخرى : له ملكة محمودة (ف : حسنة) . (٩) ش : للزهو (ف : للعجب) على جهة الصبيانية واحرافهم ذواتهم . (١٠) ف : يوصفون بالجمال .

(١١) ش : نسخة أخرى : فاما هذه فوجودة ، وليست مما يسهل (ف : انخيل) له الحسى .

(١٢) ف : الحسى .

يتخيله . مثال ذلك أن الحجارة الفضية والتى[1] تتخذ من الرصاص القلعى منسوبة إلى الفضة ، والأشياء المصبوغة بالمرار منسوبة[2] إلى الذهب ؛ فعلى هذا النحو أيضا يكون القياس والتبكيت : أما ذاك فموجود ، وأما هذا فغير موجود ، بل يظن ذلك به لعدم الدربة ، وذلك أن الذين[3] لا دربة لهم
١٦٥ أ لعدمهم لها كالناظرين من بُعْد . فأما القياس فهو قول من أشياء موضوعة[4] ليلزم عنها شيء آخر من الاضطرار . والتبكيت هو قياس يتضمن[5] مناقضة النتيجة ، — السوفسطائيون يفعلون ذلك من غير أن يشعر بهم ، لأسباب كثيرة أحدها قوى[6] مشهور جدا ، وهو الذى يكون عن[7] الأسماء ، ومن[8] قبيل أنا عندما[9] نتكلم إنما نأتى بالأسماء ، لا الأمور ،

نقل قديم منسوب إلى الناعمى ، ولست أعلم من أى لغة نقله

كتاب أرسطوطالس فى « التبصير بمغالطة السوفسطائية » :

الذى ينحوه فى هذا الكتاب تبكيت[10] السوفسطائيين الذى يظنّ أنه نقض
١٦٤ أ للقياس وليس هو فى الحقيقة كذلك ، بل هو مغالطة لا حقيقة لها وغير مبطلة

(١) ف : وما . (٢) ف : تنسب . (٣) ش : وكأنهم اعمعنون فى البعد عن الشيء فتجور أبصارهم . (٤) ف : إذا وصفت لزم ... . (٥) ف : نتيجته مناقضة . (٦) ف : هاو . (٧) ف : فى . (٨) ف : فمن .
(٩) ف : لأنا عندهم (؟) . (١٠) ف : وصف ، عناد — ش : التبكيت توقيف الانسان (ف : المبكت) على أنه مخطئ — بحق قال ذلك التوقيف أم بباطل (ف : بمحايلة) . وتبكيت السوفسطائيين إنما هو بمحايلة (ف : تخيل) ومغالطة .

للقيـاس ونبتدىء من أول[١] ، إذ النقائض بالطبع ، فنقول : إنه قد يكون قياس صحيحا ، وقد يكون قياس مشبه ليس بصحيح — وهـذا معروف من[٢] العوام . فكما أنه قد جاز التشبيه[٣] فى سائر الأشياء ، كذلك يجوز[٤] فى الكلام . من ذلك أنه قد يكون قومٌ جيـدةٌ أخلاقهم[٥] [٣٢٨ ا] بالحقيقـة وآخرون متشبهين بهم ، فيجبهم القليل من الأمر فيشغلهم[٦] ، وكذلك الصحاء[٧] فإن منهم صحيحا[٨] فى نفس محاسن الجمال ، ومنهم من يتخيل أنه جميل لمكان الهيئة والزينة .
وكذلك نجد فى الأشياء التى لا نفس لهـا مثل الدنانير والدراهم : فإن منها ١٦٤ ب
ذهبا صحيحا وفضة صحيحة بالحقيقة ، ومنها ما ليس هو كذلك إلا أنه يتخيل للحسّ فيشبه الصحيح من الذهب والفضة وهو فى نفسه مدخول[٩] : إما رصاص قلعى ، وإما مموه بالمرداسنج[١٠] أو ذهب مصبوغ ، وكذلك حال القيـاس[١١] .
والتبكيت[١٢] الناقض على القياس ، وهو الذى يسمى النكس ، فإن أحدها موجود بصحة ، والآخر ليس بالصحة وجوده ، إلا أنه يتخيل لمـن[١٣] لا خبرة له به

---

(١) تحتها : وليس هو كذلك ، بل هو محـال من القول وغير ناقضـة للقياس ، ونحـن نجعل ابتداءنا من أول ...   (٢) ف : عند .   (٣) ف : لأنه كما أمكن الاشتباه لكثير .   (٤) ف : أمكن ، تهيأ .   (٥) ف : أخلاقهم فاضلة .

(٦) ف : فيعرض لهم أدنى عارض فيشغلهم . ش : أى فيلتاثون ويخرجون إلى غير الطريق .

(٧) ف : الحسان .   (٨) ص : صحيح .   (٩) ف : حقيقة أمره .

(١٠) مرداسنج أو مرداسنك : حجر متخذ من الرصاص (راجع « عجائب المخلوقات » للقزوينى ، ص ٢٠٤) ، وهو بالفرنسية = argyrite أو litharge

(١١) ف : الحال فى القياس .   (١٢) ف بالأحمر : نقل آخر : والمباكتة فإن منها صحيح بالحقيقة ، ومنها ما لا حقيقة له .   (١٣) ف بالأحمر : ليس معه خبرة بالأمور ولا تجربة لهـا ، فكأنه ينظر إليها من بعد ، فلذلك ما ...

ولا تجربة للأشياء، فكأنه ينظر إليها من بُعْد، فمن أجل ذلك يشتبه عليه.

١٦٥ ا وإنما القياس بالحقيقة شيء[1] تتقدمه أشياء يتـولد منها غيرها باضطرار. فأما التبكيت[2] فإنه قياس[3] مناقض للنتيجة. وقد يفعل السوفسطائيون ذلك وهم لا يظنون أنهم فعلوه لعلل[4] كثيرة أحدها الحال[5] الأسماء، وإن كانت لطيفة المأخذ مشهورة في[6] العوام؛ لأنه لما لم يمكنا عند لفظنا أن نباشر الأشياء، بل إنما نستعمل الأسماء

كتاب أرسطوطالس على «مباكتة السوفسطائيين»

ترجمة أخرى:

١٦٤ ا ٢٠ إنا قائلون على المباكتات السوفسطائية التى ترى أنها مباكتات، وإنما هى مضِلات وليس بمباكتات؛ ومبتدئون كالطبيعة من المقدمات الأولى. ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود، ومنها ما ليس بموجود، لكن يظن أنه صحيح. وكما أنه قـد يكون فى سائر الأشياء الاشتباهُ، وأن يلحق الظن فيها من قِبَلِ الاشتباه، كذلك يكون فى الكلام أيضا. وقياس ذلك أن مِنْ ذوى النيات من له النية الحسنة، ومنهم من يتراءى بحسن النية

١٦٤ ب ٢٠ ويفخر بها ويموه بإظهار التصاون.

---

(١) ف بالأحمر: قول تقدّم فيه أشياء تجب عنها أخر غيرها. (٢) ف: المباكتة.
(٣) ف: قول. (٤) ف بالأحمر: لأسباب بعضها.
(٥) ف: من أجل. (٦) ف: عند.

نقل أبي زكريا يحيى بن عدى [٣٢٨ ب]

من الأسماء ، بل[1] إنما نستعمل الأسماء بدل الأمور كالأدلة بحسب ما يعرض للأسماء أنه يعرض للأمور بمنزلة ما فى الحسابات التى يحسبن[2] ، وهذا غير شبيه[3] . وذلك أنه أما الأسماء وأكثر الكلم فمحدودة ، فأما الأمور فهى غير محدودة فى العدد ، فيجب ضرورة[4] أن تكون الكلمة بعينها والاسم يدل على كثيرين . فبنحو ما أن هناك أيضا هؤلاء الذين ليسوا حُذّاقا باختصار الحسابات يتبلهون هم منهم ومن العلماء ، فبهذا النحو بعينه وفى الأقاويل[5] هؤلاء الذين ليسوا دربين[6] بقوة الأسماء يضللون إذا هم تكلموا وإذا أسمعوا آخرين أيضا . فمن قِبل هذا السبب وآخر سيقال القياس والتركيب الذى يرى وليس بموجود هو موجود . ولأن[7] قصد أناس لأن يظنوا حكماء أكثر من أن يكونوا ولا يظنوا (والسوفسطائية حكمة ترى لا التى هى موجودة ، والسوفسطائى هو الملقب من الحكمة التى ترى ، لا التى هى موجودة) ، فمعلوم أنه يضطر هؤلاء أن يظنوا[8] أنهم يفعلون أفعال[9] الحكماء أكثر من أن يفعلوا ولا يظنوا . وعمل الحكيم هو أنه إذا قال واحدا على واحد لنرى كل واحد يعرفه إما بسبب الذى يعرف فألا يكذب وأن يمكنه أن يبين الذى

(١) ف : كانا . (٢) ف : تحسبون . (٣) ف : ليس بشبه .

(٤) ف : بالعدد فمن الاضطرار . (٥) ف : الكلم . (٦) ف : متدربين .

(٧) ف بالأحمر : ولما كان أناس يقصدون < أن > يخاطبوا حكماء .

(٨) أن يظن بهؤلاء . (٩) ف : أعمال .

(١٠) ف : من أجل ، فى .

يكذب . وهاتان[١] همـا : أما تلك فبأن يمكنه أن يعطى القول ؛ وأما تلك فبأن يأخذ . فبالاضطرار أن يطلب هؤلاء الذين يريدون أن يعملوا السفسطة جنس الكلم التى قيلت ، وذلك أنه هو القصـد . وذلك أن مثل هذه القوة هى التى تجعلهم يبدون[٢] حكماء ، وليسوا إذا كانت لهم الإرادة .

فأما جنس لكلم كهذه[٣] موجودة ، ولهـذا يشتاق الذين يدعونهـم[٤] سوفسطائيين إلى قوة كهذه ، فمعلوم . وأما كم أنواع هذه الكلم السوفسطائية ومن كم عدد[٥] تقومت هذه القوة ، وكم هى أجزاء الصناعة[٦] وفى هذه الأجزاء المكملة لهذه الصناعة ، فها نحن نقول الآن .

٢

< أنواع الحجج فى المناقشة >

موجود فى أن نتكلم أربعـة أجناس من الكلم : تعليمية ، وجدلية ، وممتحنية ، ومرائية .

نقل عيسى بن زرعة

ونقيم الأسماء مقامها فى أقاويلنا كالدلائل عليهـا . وقد يظن أن الذى يعرض للاسماء يعرض مثله للامور كما يخلق الحساب فى الحسابات ، غير أن

---

(١) ف : وهذان . (٢) ف : يحسبون . (٣) ف : مثل هذه .

(٤) ص : يدعوهم . (٥) ص : عددا . (٦) ف : العل .

هذا ليس بشبه . ولأن الأسماء و(+)أكثر الكلم(١) محدودة(+)، والمسميات غير متناهية العدة(٢)، فمن الاضطرار(+) أن تكون الكلمة والاسم الواحد(٣) بعينه يدل دلالة واحدة على كثيرين(٤) . وكما أن هناك أيضا من لم يكن بعمل الحساب ماهرا قد يغلط ويغالطه العارفون بذلك، فمثل هذه الضلالة بعينها تعرض فى الألفاظ للذين لاخبرة لهم بما تدل عليه الأسماء : متكلمين كانوا أو مستمعين(٥) . فلهذا السبب ولأسباب أخر سنذكرها يكون القياس موجودا . وأما ما يظن تبكيتا فغير موجود . ولأن بعض الناس يؤثر من قبل التعلم(٦) أن يظن حكيما أكثر من إيثاره أن يكون كذلك ولا يعتقد هذا فيه — ما تكون المغالطة(٧) حكمة مظنونة، لكنها غير موجودة(٨). والسوفسطائى(٩) وهو الذى له لقب(١٠) من حكمة تظن موجودة وليست كذلك . ومن البين أن هؤلاء من الاضطرار يؤثرون الظن بهم أن فعلهم فعل الحكماء أكثر من إيثارهم أن يفعلوا فعلهم فلا يظن ذلك بهم . وفعل الحكيم هو أنه إذا حمل شيئا(١١) على شىء نحو : كل مخاطب(١٢) أن

(+...+) يحتمل أن ينقل ما بين العلامتين على هذه الحكاية : والكلم على كثرتها متناهية محدودة .

(١) ف : متناهية . (٢) ف : محدودة .

(٣) ف : ينبغى أن يفهم أن كل واحد من الاسم والكلمة .

(٤) ف : الأكثر . (٥) ف : سامعين .

(٦) ف : العمل . (٧) ف : السوفسطائية .

(٨) ف : حقيقية . (٩) ف : والمغالط . — ص : والذى .

(١٠) ف : الملقب . (١١) ف : حكم بشىء .

(١٢) ف : فى كل مفاوضة .

يكون بما له من المعرفة يعلم أنه لم يكذب ويمكنه إظهار كذب الكاذب . وهذان الأمران يكون أحدهما بالاقتدار[١] على بادئة القول والآخر فى استماعه. فيجب إذن على الذين يريدون فعل[٢] المغالطة أن يلتمسوا جنس الألفاظ المذكورة ؛ وذلك أن هـذا متقدم للفعل ، لأن بمثل هـذه القوة يصيرون متى شاؤا إلى أن يظن بهم أنهـم حكماء [١٣٢٩] وليس هم كذلك . فأما هل يوجد جنس ما للالفاظ يجرى هذا المجرى وينسبه نسبا إلى مثل هـذه القوة القومُ الذين نسميهم المغالطين ، فذلك ظاهر . ونحن منذ الآن آخذون فى أن نبين كم أنواع الألفاظ السوفسطائية ، وكم مبلغ عدد الأشياء التى عنها تقومت هذه القوة ، وكم عدد أجزاء هذه الصناعة ، ونبين مع ذلك أشياء أخر بها كمال هذه الصناعة .

٢

< أنواع الحجج فى المناقشة >

وأجناس الألفاظ التى تجرى فى المفاوضة أربعة : البرهانية ، والجدلية ، والامتحانية ، والمرائية .

نقـــل قـــديم

مكان الأشياء كانت أسمـاء الأشياء[٣] دليلة عليها وعلامات لها . فظننا أنه يعرض للأشياء ما يعرض فى الأسماء كما يعرض للمتفكرين[٤] فى الحساب[٥] ؛ إلا

(١) ف : بالقوة ، بالامكان . (٢) ف : استعمال .
(٣) ف : الأمور . (٤) ف : بين الحساب . (٥) ف : للحساب .

أن ذلك ليس شبيها بهذا ، لأن الأسماء ذوات نهاية(١)، وكذلك كثرة الكلام ذو نهاية . فأما الأشـياء فلا نهاية لعددها . وقد تكون كلمة واحدة واسم واحد دليلين(٢) على أشـياء كثيرة باضطرار . وكما أن هناك من لم يكن ماهرا بمطارحة الحساب يصـير إلى الحيرة فى الكلام مع أهل البصر بالحساب ، كذلك يصير فى الكلام من لا خبرة له بقوة الاسماء، فيضل فكره : كان متكلما أو مستمعا . فلهذه العلة وللتى سـنقولها يكون القياس والتبكيت(٣) المتحايل أنه، وليس بالحقيقة تبكيتا. فلما كان أقوام يظن أنهم حكماء قبل أن يحكموا على أنهـم لو كانوا كذلك لم يظن بهم أكثر من ذلك — كذلك حكمة السوفسطائيين يظنون بها أنها حكمة وليست حكمة. والسوفسطائى بعينه معناه أنه مُتَراءٍ(٤) بالحكمة بتخيله(٥) الحكمة وليست حكمة بالحقيقـة . ومن أجل ذلك وجب بالاضطرار أن تكون غاية السوفسطائى أن يكون يظن به أنه قد فعل الحكمة وهـو لم يفعلها(٦) ولا يظن به أنه يفعلها . وقـد يجوز(+) أن نقول بقول مختصر فى كل علم أنه لا يكذب فيما علم ، وأن له مقدرة على إظهار كذب كذبه ، و إنمـا يكون ذلك بشيئين : أحدهما القدرة(+) على الجواب ، والآخر بفهم ما ورد عليه من القول . فمن أراد أن يسلك طريق السوفسطائيين فهو

(١) ف : وكثير من الكلم محدود . (٢) مصلحة بالأحمر هكذا : دليل .

(٣) ف : والمباكتة . (٤) ف : متراى . (٥) ف : بانتحاله الحكمة .

(٦) ف : يعمل عمل الحكمة من غير أن يعملها .

(+ ... +) ش : آخر : والعمل فى قول الشىء على الشىء عند من يعلم ألا يكذب فيما يقول وأن يوقف الكاذب على كذبه . وهاتان الخصلتان إحداهما تكون بالقدرة .

مضطر إلى طلب جنس هذا الكلام الذى ذكرنا، لأن هذا هو الواجب قبل العمل . وبهذه القوة أمكنهم التصنع بزِى الحكمة، لا عن نية منهم لطلبها[1] . وقد تبين أنه قد يوجد جنس لمثل هذا الكلام . وإنما سمينا[2] «سوفسطائى» لمن اشتهى[3] مثل هذه القوة . ونحن قائلون كم نوع يكون كلام السوفسطائيين، وكم العدد الذى منه قوام قوتها[4]، وكم أجزاء صناعتهم . ونقول[5] أيضا فيما[6] كان متمما لصناعتهم فيكون ذلك كاملا .

٢

< أنواع الحجج فى المناقشة >

إن أجناس الكلام فى كل فن منه أربعة : منها جنس تعليمى، وجنس جدل، وجنس امتحان، وجنس مماحكة .

[٣٢٩ ب] نقل يحيى بن عدى

١٦٥ ب أما التعليمية فهى التى هى قياسية من مبادئ خاصة بكل علم، لا من اعتقادات المجيبين (وذلك أنه ينبغى[7] أن يصدق المتعلم أيضا) ؛ فأما الجدلية فهى الموجودة قياسات من المشهورات ؛ وأما الممتحنة فهى التى يظنها المجيب ويجب ضرورة أن يعلمها الذى يعمل الشكل الذى له العلم بالنحو الذى حدث فى تلك الأخر . وأما المرائية فهى التى من هؤلاء اللواتى يرين

(١) ش : أن يروا أنهم حكماء وليسوا كذلك، لكن يهوون أن يظن بهم ذلك، وقد ...
(٢) ف : فتسمى . (٣) ف : أحب . (٤) ف : < قو > تهم .
(٥) ف : تذكر . (٦) ف : ما . (٧) ف : يجب .

مسكورات بزى قياسية . ففى هذه التعليمية والبرهانية قد قيل فى «أنالوطيقا» ؛ فأما فى الجدليــة والممتحنية ففى أُخَر[1] . وأما فى المجـاهدية والمرائيــة فنقول[2] الآن .

٣

< الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائى >

فليؤخذ أولا من كم يظن هؤلاء الذين يجاهدون و يمارون فى الكلم. وهــذه هى خمســة فى العــدد : التبكيت[3] ؛ والكذب ؛ وضعف الاعتقاد[4] ؛

(١) «الطوبيقا» : ٨٠ ف د

(٢) ف : فإنا نقول . (٣) ف : التوبيخ .

(٤) س : قال الحسن بن سوار إن الشيخ أبا زكريا رحمه الله أجرى فى هــذا الموضع السولوقسموس مجرى العجمة . وقد يسبق إلى الظن أنه لم يصب فى ذلك ، لأن السولوقسموس غير العجمة فى لغة اليونانيين على ما وجدته ثابتا لمشهوريهم باليونانية . وهذا قوله : قال : العجمة هى الخطأ فى لفظ حرف من جملة حروف ، أو فى مخرج النغم ، مثــل قولنا : « بيظة » مكان « بيضة » ، أو مثل قولنا « بِيضة » بكسر الباء مكان قولنا « بَيضة » .

والفرق بين العجمة و بين السولوقسموس — وهو اللحن — أن العجمة كائنة فى الحرف ، وأما اللحن فهو فى القول . فالعجمة التى تكون فى حرف من جملة حروف : إما أن تكون من نقصانه ، مثل أن نقول : « بية » مكان قولنا : « بيضة » ؛ أو عن تبديله مثل قولنــا : « بيظة » مكان قولنا « بيضة » ؛ أو عن المرات مثل ... (بياض) أو عن زمان مثل ... (بياض) أو عن أزواج مثل ... والعجمة تقال أيضا إذا وقع اسم على معنى مخالف لمــا قد استعمل فى اللغة ، مثل أن يستعمل اسم المسورة على المخدة : فنقول فى المخدة ، وهى المرفقة ، مردعة ، وهى المسورة ، أو نسمى المسورة وسادة .

=

والسولوقسموس[1]، والخامس أن يصير الذى يكلمه أن يهذى ويهمز : وهذا هو أن يضطر أن يقول الواحد بعينه مرارا كثيرة، أو ألا يكون موجودا .

[٣٣٠ ا] نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

١٦٥ب فأما البرهانية[2] فهى التى تجب على المتعلم التصديق ، لأنها تقيس من المبادئ الخاصة بكل علم، لا من اعتقادات المجيبين. والجدلية[3] هى التى تقيس مرارا. والامتحانية[4] هى التى تقيس من الأمور التى بحسب ظن المجيب . ومن الاضطرار أن يكون القائس عالما بذلك لوجود العلم له على نحو ماحدد

= السولوقسموس وهو اللحن : اللحن هو خطأ يكون فى نظم الحروف و ينفصل من الأشكال التى تكون فى الأسماء والكلم أن الشكل له علة واجبة وضعت لتكون العبارة عن ذلك القول الذى هو الاسم الذى قيل قبل الشكل جملة . وأما اللحن فليس له علة ، بل ينطق به الناطق جزافا مثل ... (بياض) . واللحن يكون فى القول إما عن زيادة حرف أوعن نقصان حرف أو عن تبديل حرف فى نوع أو جنس أو فى ظرف أو فى تصريف أو فى وجه أو فى زمان أو فى حال أو فى اقتران؛ إلا أن هذا الرجل أيضا قد قال فيما يتلو ما خططناه (ص : خطيناه) عنه أن القدماء سموا اللحن والعجمة باسم العجمة ، وكأن السولوقسموس الآن يسمى عجمة ، إذ كانت العجمة تقال عليه وعلى العجمة الخاصة .

وعلى هذا الوجه يكون الشيخ مصيبا فى نقله ، إذ كان كل سولوقسموس عجمة ، وليس كل عجمة سولوقسموس .

— سولوقسموس = σολοικισμός = لحن فى الكلام ، خطأ .

(١) ف : والعجمة .

(٢) ف بالأحمر : فالمبرهنون هم الذين يجب تصديقهم لأنهم يقيسون .

(٣) ف بالأحمر : والجدليون هم الذين يقيسون مرارا ذائعة .

(٤) ف بالأحمر : والممتحنون هم الذين يقيسون .

فى مواضع أُخَر . والمرائيــة[١] هى التى تقيس من الأمــور التى تظن مشهورة وليست كذلك؛ ولهذه العلة يُتوهم[٢] أنها قياسية . فأما التعاليمية والبرهانية فقد تكلمنا فيها فى « أنالوطيقا »[٣]؛ وقد تكلمنا[٤] فى الجدلية والامتحانية فى مواضع أخر؛ وسنتكلم الآن فى قياسات المجاهدة[٥] والمراء .

٣

<الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائى>

فلنضع أولا ، كم الأســباب التى من قبلها يظن بهؤلاء أنهــم منازعون ممــارون[٦] — وهــذه خمسة ، وهى : التبكيت[٧]؛ والكذب؛ وضعف الرأى؛ والعجمة ؛ والخامس أن تصير مخاطبة إلى الهذر والهتار . وهذا هو أن يضطره اضطرارا شديدا إلى تكرير القول الواحد بعينه .

< نقـــل قـــديم >

بجنس الكلام الذى من طريق التعليم وإفادة العلم لا يكون إلا من خاصة ١٦٥ ب
أوائل ذلك العلم المستفاد ، لا من[٨] حاصل جواب المجيب فيه؛ ولذلك يجب[٩]

(١) ف بالأحمر : والمحاربون هم الذين يقيسون .

(٢) ف بالأحمر : أنهم قائسون .

(٣) « الطو بيقا » م ٨ ف ٥ (٤) ف : ونحن الآن متكلمون .

(٥) ف : المعاندة ، المقاومة . (٦) ف : مجاهدون .

(٧) ف : وملاو الرأى المشهور والتعجب . (٨) ف بالأحمر : ومن ...

(٩) ش : يجب على طالب البرهان أن يقرّ بأوائل الأشياء التى كان منها البرهان لأنها مقر بها ضرورية .

التقليد[1] على المتعلم . وجنس كلام الجدل لا يكون إلا من جمع فكر[2] محمود مناقض للقول[3] . وجنس كلام الامتحان والاختبار لا يكون إلا من الأشياء المظنونة عند المجيب واللاتى يضطر إلى علمها من أراد إيجاد الحكمة كالذى فصلنا وجرّبنا فى غير هذا الكتاب . وجنس كلام المماحكة لا يكون إلا من أشياء محمودة فى ظاهرها وليست بالحقيقة من صنف القياس أكثر[4] من أنها كذلك فيما ظهر منها . وقد تكلمنا فى كتاب « أنالوطيقا » — ، وهو الكتاب الثالث من كتبنا — فى جنس كلام التعليم البرهانى ، وتكلمنا أيضا فى جنس كلام الجدل والامتحان قبل هذا الكتاب ، وهو الكتاب الرابع : « أفود قطيق » . فأما جنس كلام المماحكة[5] والمنازعة فنحن متكلمون فيه فى كتابنا هذا ، وهو الخامس .

٣

<الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائى>

فلنضع أوّلا الجهات التى يستعملها هؤلاء الذين يشغبون ويماحكون بكلامهم وهى خمسةٌ عددًا : أولها التبكيت[6] ، والثانية الكذب ، والثالثة

---

(١) ف : التصديق . (٢) ف : رأى

(٣) ش : أوائل الجدل من الآراء المحمودة المناقضة لقول المجادل (ف : الخصم) .

(٤) ف : إلا أنها كذلك فى ظاهر الأمر . (٥) ف : المشاغبة .

(٦) ف : المباكتة .

ضعف الفهم لما يدخله من شكوك[1]، والرابعة العجومة[2]، والخامسة الهذر[3] والهتار — وهذه الخصلة تضطر المتكلم إلى تكرار كلامه أو يتكلم بالشُّبَه والتمويه لا بالحقيقة . فغايتهم أولا أن يكونوا[+] مبكِّتين[4] فى ظاهر أمرهم ؛ وثانيا أن يروا أن المتكلم كاذب وأن يروا الكذب ؛ وثالثا أن يضعفوا الفهم ويقودوا[5] إلى الشك وقلة اليقين ؛ ورابعا أن يضطرّوا المتكلم إلى العجمة بحرفٍ يأتون به فيبقى المجيب فيه مستعجما عنه ؛ وخامسا تكرير الكلام بالهذر والهتار .

٤

<التبكيت فى القول وخارج القول : التبكيت فى القول>

وأنواع التبكيت[6] على جهتين : منها ما يكون بالكلمة ، ومنها ما يكون خارجا من الكلمة . فاللاتى[+]

---

(١) ش : يعنى أن يضعفوا الفهم بما يدخلونه على المتعلم من الشكوك .

(٢) ف : يدخل عليه من الشكوك .

(٣) ف : الاستعجام .

(٤) ش : أن يروا أنهم قد بكتوا .

(٥) ف : يسوقوا .

(٦) ش : فى نسخة أخرى : وأنواع المباكتة نوعان : منها من الكلمة ، ومنها من خارج الكلمة ؛ والأشياء التى ...

(+) هذه الأسطر المعلم عليها معناها فى النقلين الآخرين فى الصفح الآخر .

[٣٣٠ب]   نقل يحيى بن عدى

بل[1] يرى أنه يفعل كل واحد من هذه، وهم يشاؤون أكثر أن يروا[2] أنهم يبكتون . وأما الثانية فأن يثبتوا شيئا كاذبا . وأما الثالثة فأن يسوقوا إلى ضعف اليقين . وأما الرابعة فأن يعملوا[3] سولوقيسا ، والسواوقسموس هو أن يصير بالمجيب بالكلمة[4] إلى ان يلفظ بلفظ مجهول . وأما الأخيرة فأن يقول واحدا بعينه مرات كثيرة .

٤

<التبكيت فى القول وخارج القول : التبكيت فى القول>

وأنحاء التبكيت نحوان : أما هذا فمن القول ، فأما هذا فخارج عن القول . وهذه التى تحدث الوهم من القول واللفظ هى فى العدد ستة — وهذه هى : اتفاق الاسم ، والمراء ، والتركيب ، والقسمة ، والتعجيم ، وشكل اللفظة . ومصداق هذا هو باستقراء وقياس أن أخذ شيء آخر فى الأسماء والكلم والذى هو هكذا يدل على واحد بعينه .

أما الأقاويل اللواتى من اتفاق الاسم فهى كهذه : مثال ذلك الذين يتعلمون هؤلاء الذين يعلمون . وذلك أن النحويين يتعلمون اللواتى يتحدث

(١) ف : لكن .   (٢) ف : يحسبوا .

(٣) ف : يفعلوا . سولوقيس = سولوقسموس = σολοικισμός

(٤) ف : بالقول .

بهنّ من الأفواه . وذلك أن «يتعلموا» هى اتفاق اسم ، لأن : يستقيم ويتعرف إذا استعمل العلم ، ولأن يقيس العلم . وأيضا أن الشرور خيرات هذه اللواتى تجب خيرات ، والشرور تجب . وذلك أن التى تجب مُثناةٌ : الضرورية التى تعرض كثيرا فى الشرور (فإنه موجود شر ما ضرورى) ، والخيرات تقول إنها واجبة . وأيضا أنه بعينه قاعد وقائم معا ، ومريض وصحيح . وذلك أن الذى ١٦٦أ
كان قائمـا قام ، والذى كان صحيحا صح ، وكان قائمـا الذى هو قاعد ، وكان صحيحا الذى هو مريض . وذلك أن المريض أى شىء[1] كان أن يفعل أو أن ينفعل ليس يدل على واحد ، لكن حينا على الذى هو مريض ، وحينا على الذى مرض قبلُ لكن كان صحيحا الذى هو مريض ، والذى كان مريضا أيضا هو صحيح ليس هو مريضا ، لكن الذى كان مريضا[2] ، لا الآن ، لكن قبلُ .

نقل عيسى بن إسحق بن زرعة

فإما أن يفعلوا هذه الأشياء ، أو إن لم يفعلوها يظن أنهم قد فعلوا واحدا منهـا . وذلك أن أكثر ما يؤثرون[3] أن يظن بهم أنهم قد بكّتوا . وثانيا[4] أن يظهروا كذبَ قولٍ ما . وثالثـا[5] أن يصيروا بالمخاطب إلى خلاف الرأى[6] المشهور . ورابعا[7] أن يستعجموا[8] ، والعجمة هى أن يجعـل المجيب من قبـل

(١) ف : منهما .　(٢) ص : مريض .　(٣) ف : أوّل قصدهم
(٤) ف : والثانى .　(٥) ف : والثالث .　(٦) ف : ضعف الرأى .
(٧) ف : والرابع .　(٨) ف : أى أنهم يثبتون أن مكلمهم هو ذا تجرى أقاويله على خلاف ما استعملت اللغة تلك الأقاويل .

اللغة أعجمىّ اللفظ . والآخر هو أن يكون القول الواحد بعينه مرارا كثيرة . وأنحاء التبكيت هما نحوان : أحدهما من القول[1]، والآخر خارجا عن القول[2] . وأقسام النحو الكائن عن القول[1] التى عنها تكون الشبهة[3] عددها ستة، وهى هذه : أحدها الاتفاق فى الاسم، والمراء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم[4]، وشكل القول . وتحقيق ذلك يكون بالاستقراء والقياس . وهذا يكون إذا أخذ شيئا ما أخذا مختلفا وواحدًا بعينه فى الأسماء والكلم فلم تكن دلالته واحدة بعينها . — والمثال على الألفاظ التى هى أسماء متفقة[5] هو كقولنا : «هؤلاء[6] يتعلمون»، «هؤلاء يعلمون[7]» . وذلك أن التى يلفظ بها هى التى يتعلمها النحويون، فإن لفظة «يتعلمون» اسم مشترك يدل على أنا نفهم ونعرف عند استعمال[8] العلم ويدل على اقتباس العلم . وأيضا أن الشرور خيرات، والأمور الواجبة[9] خيرات . والشرور تكون واجبة . وذلك أن الواجب يقال على جهتين : أحدهما الضرورى الذى يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور، لأن

---

(١) ف : فى اللفظ . (٢) ف : اللفظ . (٣) ف : الاشتباه .

(٤) ش : من «التعجيم» — الذى هو الشكل والنقط ؛ فإن الصورة الواحدة قد تفهم منها أشياء مختلفة إذا اختلف موقع شكلها بالشكلة الواحدة أو بشكلات مختلفة .

(٥) ف : مشتركة . (٦) ش : مثل هذا بعينه يعرض فى لفظة «ماشى»، فإنه يقال على من هو ذا يمشى وعلى من شأنه أن يمشى . فأما لفظة «يتعلمون» فإنما تكون حالها على ما زكن فى اليونانى . (٧) ف بالأحمر : ويعرفون .

(٨) ش : إذا استعملت المعرفة .

(٩) ف : الواجبات .

بعض الشرور ضرورى . وقد نقول فى الخيرات إنهـا [١٣٣١] واجبة[1] . وأيضا الشيء الواحد بعينه معا : قاعدا وقائمـا ، ومريضا وصحيحا . وذلك أن الذى كان قائمـا يقوم[2] والذى كان صحيحا هو صحيح ، والقـائم[2] هو الذى ١٦٦ أ
كان قاعدا ، والصحيح هو الذى كان مريضا ، وذلك أن قولنـا : « مريض » : فاعلا كان أو منفعلا ، ليس يدل على شيء واحـد ، لكنه يدل أحيانا على الذى هو مريض ، وأحيانا على الذى كان فيما مضى[3] مريضا ، لكن المريض والذى كان مريضا هو الآن صحيح ، والصحيح[4] ليس هو المريض ، بل الذى كان مريضا ، لا[5] فى هذا الوقت ، لكن فيما سلف .

نقـــل قـــديم

مداخل الشبهة على الفهم بسبب الكلمة الملفوظ بها ستةٌ عددًا : أولها اشتراك الأسماء[6] ؛ والثانى الشك[7] فى الكلام ؛ والثالث تركيبه ؛ والرابع تجزئته

---

(١) ش : لفظة «واجب» مشتركة تدل على ما يوجبه الاصطلاح وعلى ما توجبه الطباع . وإنما تكون بعض الشرور واجبة من قبل وقوعه عن الطباع لا محالة ، وقد تكون عن الاصطلاح مثل عقوبة المجرمين .

(٢) ش : قام قائم ، والذى يقوم هو القاعد ، والذى كان صحيحا هو المريض .

(٣) ش : أوّلا .

(٤) ف بالأحمر : وقد يصح ، لا الذى هو مريض .

(٥) ف بالأحمر : ليس الآن .

(٦) ش : مثال (ف : وتحقيق) ذلك أن يقدم مقدمة واجبة صادقة ، والأخرى فى اشتراك اسم ، مثال ذلك أن يقول : القتــل واجب ، والذى يجب ينبغى أن يفعل ، فالقتل ينبغى أن يفعل . فالمقدمة القائلة : « القتل واجب » هى باشتراك الاسم ، لأن الذى يجب فيه القتــل إنما هو قتــل القاتل ، أما القتل بالإطلاق فليس بواجب . أما المقدمة القائلة : « فالواجب ينبغى أن يفعل » فصادقة لا شك فيها .

(٧) ف بالأحمر : المشاغبة فى الكلام .

وقسمته ؛ والخامس إعرابه بالعلامات والنقط ؛ والسادس صورة[١] الكلام وشكله . وتحقيق ذلك أنا نكرر الكلام والأسماء مرارا بأعيانها فلا ندل بها على شيء واحد . فالكلام الذى من اشتراك الأسماء مثل قولك[٢] إنما العلماء بالنحو يعلمون[٣] وإن الذى أطلقت ألسنتهم منذ قريب يعلمون[٤] . فالتعليم اسم مشترك يقع على الذى يتفهم هو ونفسه[٥] ويستنبط ، وعلى الذى يستفيد ويتعلم من غيره . فأما فهمه والمعرفة به فذاك استعمال العلم واتخاذه . وكقولك إن الضرر خير، والخير قد ينبغى أن يكون[٦]، فالضرر إذًا ينبغى أن يكون . وقولك « ينبغى » على جهتين : إحداهما[٧] الواجب الذى يعرض كثيرا من فنون الضرر والشرور، فقد يكون شر باضطرار . والجهة الأخرى أن الخير ينبغى أن يكون غير مدافع . ونقول أيضا فى الشيء الذى بعينه

١٦٦ ا إنه كان قاعدا وقائما ، وصحيحا ومريضا ، والذى كان قائما[٨] « قام »، والذى كان صحيحا[٩] « صح »؛ ولم يقم إلا القاعد، ولم يصح إلا المريض . فأى شيء فعل المريض أو فعل به فليس يدل على شيء واحد إلا أن يلحق بذلك شيء كان فعله إذا كان مريضا أو إذا كان صحيحا أو إذا كان قائما أو إذا كان

---

(١) ف بالأحمر : هيئة . (٢) ش : نقل آخر : مثل قولك يتعلم للعلم ، متعلمو النحو يتعلمون ما يتلى بالأفواه . وقولك : « يعلمون » اسم مشترك يقع على الذى يفهم ، ويدل إذا استعمل العلم ، وعلى الذى يستفيد العلم . (٣) ف : يتعلمون .

(٤) ف : يتعلمون . (٥) ف . من نفسه . (٦) ش : والذى ينبغى خير

(٧) ص : أحديهما . (٨) ص : قائم . (٩) ص : صحيح .

قاعدا[1] . فالفعل من المريض يدل أحيانا على فعل المريض اليوم، وأحيانا على فعل مريض كان مريضا قبل اليوم؛ ويسمى صحيحا متى[2] نقه من مرضه، ويسمى صحيحا من ليس له عهد بمرض . فهذا ومثله[3] من اشتراك الأسماء .

[٣٣١ب] نقل يحيى بن عدى

فأما من المراء فأمثال هذه ألا[4] يريدون أن يأخذوا للمحارب ، وأترى الذى يعرف الإنسان يعرف . وذاك أن بهذا القول يحتمل أن يدل على الذى يعلم والذى يُعَلَّم يَعْلم؛ وأترى الذى يبصر إنسان هذا[5] يبصر وهو يبصر عمودا، والعمود إذًا يبصر . وأترى الذى أنت قلت إنه موجود هذا هو أنت، وقلت إن الحجر موجود، أنت إذن قلت إنك حجر . وأيضا يوجد الذى هو ساكت يتكلم، وذلك أنها مثناة، وهى أن الذى وساكت يتكلم وأن الذى هو قائل يسكت واللواتى يقلن .

والأنحاء التى من اتفاق الاسم ومن المِراء هى ثلاثة : أحدها متى دلّت الكلمة أو الاسم بالحقيقة على كثيرين — مثال ذلك : نَمِر، كلب . والآخر متى كنا معتادين أن نقول هكذا . والثالث متى كان إذا ركب يدل على كثيرين؛

---

(١) ش يقال : «صحيح» للذى كان مريضا (ص : مريض) وصح ، وللذى لم يمرض قط؛ ويقال قاعد للذى كان قائما (ص : قائم) وللذى هو مقعد منذ أول عمره .

(٢) ف بالأحمر : من . (٣) ف : وأمثاله . (٤) ص : إلى .

(٥) ف : أتاه .

فإذا فصل على الاطلاق — مثال ذلك أن يعرف[1] المكتوبات، وذلك أن كل واحدٍ إن عرض يدل على واحد الذى يعرف، والمكتوبات. فأما إنباؤهما[2] فعلى كثيرين: إما أن المكتوبات لها علم[3] وأما[4] المكتوبات هن لآخر.

أما المراء واتفاق الاسم فهما من الأنحاء التى كهذه. فأما من التركيب فأمثال هـذه — مثال ذلك أن يمكن الجالس[5] أن يمشى، والذى لا يكتب أن يكتب. وذلك أنه ليس يدل على معنى واحدٍ بعينه إن قال إنسان إذا قسم[6] وإذا ركب إنه يمكن الجالس أن يمشى والذى لا يكتب أن يكتب. وهذا هكذا إن ركب إنسان الذى لا يكتب أن يكتب، وذلك أنه يدل على أن له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وإن لم يركب التى له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وأن يتعلم الآن المكتوبات إن كان يتعلم اللواتى تعلم، فأيضًا[7] الذى يمكنه أن يأتى بواحدة فقط يمكنه أن يأتى بكثيرة.

فأما من القسمة فالخمسة هى اثنان وثلاثة، أفراد وأزواج، والأكثر مساوٍ — ومثل هذا. وأيضا إن فى القول إذا قسم وركب مش[8] فى كل حين يظن أنه يدل عليه بعينه — مثال ذلك لم أنا لك جعلت[9] عبدا وأنت حر.

(١) ف : يعلم . (٢) ف : كلامهما . ص : أنباهما .
(٣) ف : معرفة . (٤) ف : أن . (٥) ف : الذى هو جالس .
(٦) ف : فصل . (٧) ف : تعرف .
(٨) عامىّ : صوابه : ليس . (٩) ف : صرت .

نقل عيسى بن إسحق بن زرعة

فأما التى من المراء فتكون على هـذا النحو : « يريدون للقاوم لى[(١)] يأخذون » . و : « أترى الذى يعلمه الإنسان فذاك يعلم » — وذلك أن هذا القول يمكن أن يكون دالا على العالم وعلى المعلوم كأنه عالم . و : « أترى الذى يبصره الإنسان فذاك يبصر ؟ » و « هو يبصر[(٢)] العمود[(٣)] » ؛ « فالعمودُ[(٤)] إذن يبصر » . و : «أترى الذى قلت إنه موجود أنت هو الموجود[(٥)] ؛ وأنت قلت إن الحجر موجود ؛ فأنت إذن قلت إنك حجر » . وأيضا القول بأن « الساكت يتكلم » ، يفهم منه معنيان : أحدهما أن الساكت يتكلم ، والآخر[(٦)] أن المتكلم يسكت . وهذه[(٧)] هى الأشياء التى يتكلم بها .

فالأنحاء التى تكون من اتفاق[(٨)] الاسم والمراء ثلاثة : أحدها إذا كانت الكلمة والاسم على الحقيقة تدل على معانٍ كثيرة — مثال ذلك : النسر والكلب . والآخر إذا جرينا على العادة فيما نقوله على هذه الجهة . والثالث عند ما يكون القول إذا رُكِّب دل على كثير[(٩)] ، وإذا فُصِّل دل على واحد ، مثال ذلك قولنا : معرفة[(١٠)] الكتابة . وذلك أن كل واحدة من لفظتى الكتابة والمعرفة[(١١)] قد عرض أنها تدل على واحد . فأما المجتمع منهما فيدل على أكثر

(١) أى يتمنون لى أسر العدو . (٢) ف : يراه .
(٣) ف : فهو يرى . (٤) ف : يرى . (٥) ف : الذى يوجد .
(٦) ش : يعنى أن التى يسكت المتكلم عنها هى التى من شأنه أن يتكلم بها .
(٧) س : نسخة : وإنما يمسك عن الأشياء التى تقال . (٨) ف : اشتراك .
(٩) ف : كثرة . (١٠) ف : علم . (١١) ف : العلم .

من واحد ، لأنه يدلّ إما على أن الكتابة معرفة ، أو على أن الكتابة معروفة عند آخر .

[١٣٣٢] والمراء واشتراك الاسم يكونان من أمثال هذه الأنحاء . — وأما المواضع التى من التركيب فتكون على هـذا النحو : مثال ذلك : قد يمكن الجالس أن يمشى، والذى لا يكتب أن يكتب، وذلك أنه ليس دلالة القول إذا قيل بغير تركيب و إذا ركب فقيل : الجالس يمكن أن يمشى ، والذى لا يكتب أن يكتب — واحدة بعينها . وكذلك يجرى الأمر إذا ركبت ، مع أن الذى ليس يكتب يكتب . وذلك أن هذه تدل على أن له قوة إذا كان ليس يكتب على أن يكتب و إن لم يركب أن له قوة وهو لا يكتب على أن يكتب ، مع أنه يتعلم الكتابة الآن أن يكون[1] يتعلم ما يعلم . وأيضًا الذى يمكنه أن يأتى بشىء واحد فقط يمكنه أن يأتى بأشياء كثيرة .

وأما من القسمة فإن الخمسة اثنان[2] وثلاثة ، وأزواج وأفراد ، وأن الأكبر مساوٍ[3] ، وما يجرى هذا المجرى . وأيضا فإن القول إذا قُصِد به شىء

(١) ش : كان المفهوم أولا مع تركيب يمكن هو أن له قوة على فعل شىء من الأشياء و إن لم يكن له ؛ فلما حذف من جملة القول معنى « يمكن » كان المفهوم بعـد ذلك أن الذى لا يكتب يكتب والذى لا يعلم يعلم ، فيلزم من المفهوم الأول والثانى أن يكون يتعلم ما يعلم ، وهذا محال ، بين به اختـلاف المفهومين بإضافة : « يمكن » وحذفه ، لأن الأول كان أنه يحسن الكتابة إلا أنه ليس يكتب الآن ؛ والثانى أنه هو ذا يتعلم . فإن أخذا جميعا شيئا واحدا لزم أنه يتعلم ما يعلم .

(٢) ص : اثنين . (٣) ص : مساوى .

فليس يُظَنّ به دائما إذا فصّل وركّب أنه يدل على معنى واحدٍ بعينه ، مثال ذلك أنا جاعل لك عبدًا وأنت حر .

نقــل قــديم

والشك فى الكلام كقولك : الشىء الذى يعــرف الإنسان هو يعرف ، والإنسان يعرف الحجر، والحجر إذًا يعرف . فإن قولك : « يعرف » قد يقع على العارف وعلى المعــروف . وأيضا الشىء الذى يراه[1] الإنسان هو يرى[2] ، والإنسان قد يَرى الأسطوانةَ ، فالأســطوانةُ إذن تَرَى . وأيضا ما قال الإنسان إنه كذلك فهو كذلك ؛ والإنسان قال حجر، فهو إذن حجر . وأيضا ما قلت فيه إنه قد تقول فى نفسك إنك بمثل ما قلت فيه فقد تقول فى الحجر إنه، فأنت حجر لا محالة . وأيضا كقولك : هل يجوز أن يتكلم إلا متكلم؟ — كان ذلك على جهتين : أحدهمــا على صمت المتكلم ؛ والآخر على انقطاع[3] الكلام .

وقد يكون أيضا من اشتراك الأسمــاء والتشكيك[4] ثلاثة[5] أنحاء : منها إذا كان الاسم والكلمة يدلان بالكثير على الحقيقة كقولك : عُقاب[6]، كلب . ومنها[7] إذا قلنا ما جرت عليــه عادتنا . ومنها ما إذا كان مركبا مؤلفا دل على الكثير، وإذا كان مفترقا[8] على غير تأليف دل على مبسوط[9] من الأمر مرسل

(١) ف : يبصره . (٢) ف : فذلك يبصر . (٣) ف : امتناع .
(٤) ف : المشاغبة . (٥) ص : ثلاث . (٦) ف : شاهين .
(٧) ص ، فنها . والتصحيح بجوارها بالأحمر . (٨) ف : منفردا .
(٩) ف : واحد .

كقولك : علم الكتابة . فكل واحد من هـذين الحرفين إذا انفرد دلّ على شيء واحد إن قلت : « علم »، و إن قلت : « كتابة » . فإذا اجتمعا دلا على الكثير، إما أن يثبت للكتابة علم، و إما أن الكتابة[1] للكاتب . — فالتشكيل والاشتراك فى الاسم إنما يكون من هذه الأنحاء . وقديكون من التركيب والتأليف أنحـاء غيرها[2] كقولك : قد يستطيع الجالس[3] أن يمشى ، ومن لا يكتب أن يكتب ، فلا تكون دلالة هـذين القولين بحالٍ واحدة إذا كان القول مؤلفا أو مفـترقا . وذلك أنك إذا قلت بالتأليف إن من لا يكتب يكتب دَلَّتَ على أن له قـوّة على الكتابة فى الوقت الذى لا يكتب ، وعلى تعليم الكتابة واستفادتها فى الوقت الذى لا يعلم . وممـا يشبه ذلك أن نقـول إن الذى يستطيع أن يأتى بشىء واحد قـد يستطيع أن يأتى بالكثير . فهذه الأنحاء التى تكون من تأليف الكلام وتركيبه .

---

(١) ش : إذا قلنا أن للانسان علم الكتابة فقـد يجوز أن يكون معناه (ص : معناك) أن للكتابة علما (ص : علم) أضـفته إليها كقولك : الإنسان مال ، فأوجبت ذلك العـلم للانسان ، أو تكون قلت أن للانسان علم الكتابة ، تعنى أنه عالم بالكتابة .

(٢) ف : غير هذه .

(٣) ش : مثل قولك : قد يستطيع الجالس أن يمشى ، فيجوز أن يقول : إنمـا عنينا أنه يمشى وهو قاعد ؛ و يجوز أن يقـول إن له أن يمشى بالقوّة . فكذلك فى الكتابة ، إلا أن الكلام فى الكتابة أكثر تقسيما (ص : تقسيم) ، لأنك تقول إنه يستطيع الذى لا يكتب أن يكتب ، فيعنى أن الذى لا يكتب أن يكتب وهو لا كاتب ، أو يقول وهو قد يعلم الكتابة ، إلا أنه فى ذلك الوقت غير مستعمل للكتابة فيقول إنه مستطيع إذا أراد أن يكتب ؛ ويقول يستطيع الكتابة الذى لا يكتب أن يكتب — يعنى الذى لا يحسن الكتابة أن يتعلمها فيكتب إذا تعلم .

وتقــول بالتجزئة والقسمة كقولك إن الخمســة اثنان وثلاثة ، أزواج وأفراد ؛ ويقال الأكثر مساوٍ[1] لمثل هــذا العدد ولأكثر منــه قليلا . وليس مافضل من الكلام ثم ألف كانت دلالته[2] واحدة وإن ظن به ذلك . وتقول : أنا صيرتُ الأحرار عبيدا .

[٣٣٢ ب]　　　　نقل يحيى بن عدى

رأن من رجالٍ خمسين[3] مائةً قتل الممدوحُ[4] أخيلوسُ .

فأما التعجيم فليس يسهل أن نجعــل القولَ[5] فى الأقاويل دون[6] الكتابة ١٦٦ ب
وما كتبوا من المكتوبات وفى الأشــعار ، مثال ذلك أن أفرادا قد يقوّمون لأوميروش لدى الذين يوبخــونه على أنه قال شــناعة أنها لا تقتــلَ بالمطر فيحلونه بالتعجيم بأن يقــولوا لا بالتثقيل ؛ وفى رؤيا أغا ممنن أن ليس زاوس نفسه قال : إنا نعطيه أن يأخذ المجد[7] ، لكنه إنمــا أمر الرؤيا أن تُعطِى . فهذه اللواتى كهذه هى من التعجيم .

فأما اللواتى تعرض من شكل القــول فمتى لم يفسر هو بعينه على هــذا النحو بعينه — مثال ذلك مــتى كان الذكر أنثى والأنثى ذكرا والمتوسطات

(١) ص : مساوى .　　(٢) ش : فى نسخة أخرى : فى كل حين دلالة .
(٣) أى قتل الممدوح أخيلوس مائة رجل من خمسين .
(٤) ف : المحمود ، الماجد .　　(٥) ف : الكلمة .
(٦) ص : ذوى الكتابة وكتبوا .
(٧) ف : الحمد ، المدح .

الأخر من هـذين ، أو أيضا الكيفى[1] كميًا والكمى[2] كيفيًا أو الفـاعل المنفعل أو الموضوع الذى يفعل[3] وهذه الأخر كما قسمت[4] أولا . وذلك أن مثل هذا الشيء هو الذى ليس هو من اللواتى يفعلن ، يدل بالقول[5] على أنه من اللواتى[6] تفعل شيئا — مثال ذلك الذى هو صحيح[7] والذى يقطع[8] والذى ينقض[9] يبنى تقال على مثل واحد بعينه فى شكل القول على أن ذاك يدل على كيفما وكيف هو موضوعا . فأما هـذا فعلى أنه يفعل شـيئا . وعلى هـذا النحو بعينـه فى الاخر .

فالتبكيتات من القول هى أمثال هذه المواضع . — فأما التضليلات الخارجة عن[10] القول فأنواعها سـبعة : أما الأول فمن الأعراض . وأما الثـانى فأن يقـال على الإطلاق أو لا على الإطلاق[11] ولكن فى شيء ، أو أين ، أو متى ، أو بالإضافة إلى شيء . والثالث[12] الذى من الجهل بالتبكيتات . والرابع الذى من التى تلزم . والخامس فأن يأخذ الذى من البدء . والسادس أن يضـع لا كعلة كعلة . والسابع أن يجعل[13] مسائل كثيرة مسئلة واحدة .

---

(١) ف : الذى يفعل .
(٢) ف : الذى ينفعل .
(٣) ف : الفاعل .
(٤) ف : فصلت .
(٥) ف : قبل .
(٦) ف : الفاعلات .
(٧) ف : هو ذا يصح .
(٨) ف : وأن يقطع .
(٩) ف : وأن سمص .
(١٠) ف : من .
(١١) ف : مطلقا .
(١٢) ص : فالثالث .
(١٣) ف : يصير .

٥

< التبكيتات التى خارج القول >

فأما التضليلات التى من العَرَض فهى متى أهل للأمر نفسه ما هو موجود للعَرَض على مثال واحد . وذلك أنه من قبل ... .

نقل عيسى بن زرعة

وأما من الخمسين[1] الرجل فقتل المحمودُ أخيلوس مائةً .

وأما الموضع الذى من التعجيم[2] فليس يسهل على المتكلم أن يأتى فيه بقول من دون الكتابة . بل هو فيما يكتب وفى الشعر خاصة[3] ، مثال ذلك أن قوما يستدون أوميروس[4] عند اللائمين له كأنه قد قال منكرا عند قوله : ١٦٦ ب

---

(١) ش : نقل ثاوفيلا : والذى بقى من الخمسين رجلا أخيلوس الخير .

(٢) ش : فى نقل ثاوفيلا : وأما فى التعجيم فإن الذى يكون خارجا عن الكتابة فليس الكلام فيه عند الجدلى هينا ، بل فى الكتب والمكتوبات — بمنزلة ما يعذره قوم لأميروس عند اللائمين له كأنه قال قولا شنعا أن إما تلك وليس يواتى للانحلال بالمطر ، وذلك أنهم يحلون هذه الشبهة بالتعجيم بأن يبدلوا لفظة « ليس لا » بلفظة حيث ، أعنى : « بحيث يواتى الانحلال بالمطر » — بإبدالهم التعجيم ، إذا يكون أجود ، أو وقدموا به التعجيم الذى يكفله ولفظه مكتوب فلان ... (كلمتان غير واضحتين) ليس يحصل أيضا شكلة مخففة لا وأما التى تكون عن التعجيم فهى أمثال هذه (هذه التعليقة مكتوبة بالأحمر وقد بهتت بحيث صارت لا ترى إلا بصعوبة كبيرة) .

(٣) ف : على أكثر الأمر .

(٤) « الالياذة » النشيد ٢٣ البيت رقم ٣٢٨ راجع ما يقوله أرسطو فى كتاب « الشعر » ف ٢٥ ص ١٤٦٢ ا س ٢٥ حيث ينسب الخطأ الى هيباس الثاسوسى .

«ليس يعفن بالمطر»، و يحلون ذلك بالتعجيم بأن يجعلوا لفظة «ليس» مثقلة جدا . وكذلك ما فى رؤيا أغا ممنن من أن ليس زاوس هو الذى قال إنا نمنحه الحمد[1] ليحصل له، إلا[2] أنه أوعز إلى الرؤيا بإعطائه ذلك .

فأمثال هذه الأشياء هى التى تكون عن التعجيم . والأشياء التى تعرض من شكل القول هى التى الواحد بعينه منها ليس يعبر[3] عنه على جهة واحدة، مثال ذلك تأنيث المذكر أو تذكير المؤنث، أو بالذى ليس بمذكر ولا مؤنث، وبأن يوصف[4] أيضا ما من الكيفية[5] بالكمية[6] أو من الكمية[7] بالكيفية[8] أو الفاعل بأنه منفعل أو الموضوع[9] بأنه فاعل . وتلك الأشياء الأخر بحسب قسمتها[10] بدءا . وذلك أن ما يجرى هذا المجرى يكون عندما يوجد شىء ليس من الأشياء التى[11] تفعل فيجعل القول الدالّ عليه كالدالّ على شىء من الأشياء الفاعلة بمنزلة القول القائل الصحيح فإنه سببه فى شكل القول بالقول القائل القاطع الناقض الدانى، وإن كان ذلك إنما يدل على كيف ما وكيف يضع الذى يفعل شيئا ما . وعلى هذا النحو يجرى الأمر فى الأشياء الأُخَر .

---

(١) ف : المجد . (٢) تحته : بل إنما .
(٣) ف : يفسر . (٤) ف : يجعل .
(٥) ف : الكيفى . (٦) ف : كميا .
(٧) ف : الكمى . (٨) ف : كيفيا .
(٩) ف : القابل . (١٠) ف : ما قسمها أوّلا .
(١١) ف : مثال ذلك .

فهذه هى التبكيتات التى فى القول ؛ ووجودها يكون من أمثال هـذه المواضع . — وأنواع التضليلات الخارجة عن القول سبعة : فالأول المأخوذ من الأعراض؛ والثانى من حمل شىء على شىء على الإطلاق، أو ليس على الإطلاق، بل فى شىء أو بحيث أو فى زمان أو بالإضافة . والثالث يكون من عدم[1] العلم بالتبكيت [١٣٣ ا] . والرابع الذى يكون من اللوازم . والخامس من الأمور المأخوذة بدءًا . والسادس من وضع ما ليس بعلة على أنه علة . والسابع أن يجعل[2] السؤالات الكثيرة سؤالًا واحدًا .

٥

< التبكيتات التى خارج القول >

فأما التضليل الكائن من الأعراض فيكون عندما يوجب لأى شىء اتفق أمرا ما وعرضا من الأعراض على مثالٍ واحد ومن قبل أنه .

نقل قديم

ونقول إن الماجد أشلوس[3] قتل من خمسين رجلا مائة .

فأما النوع الذى يكون من جهة الإعراب وتعجيم النقط والعلامات ١٦٦ ب
فليس يسهل علينا الكلام فيه دون أن نتطس[4] بكتاب مقدمات أهل المجادلة .

(١) ف : الجهل : (٢) ف : يصير . (٣) ش : إذا قلت على التفصيل إن الماجد أشلوس قتل من خمسين رجلا وقتل أيضا مائة أن تجمع ذلك وتقول إن الماجد أشلوس قتل من خمسين رجلا مائة ، فإنك إذا ألفت ذلك لم يمكن ، وكذلك إذا قلت أنت عبد ، أعنى عبد الرقبة فإنك (ف : وأنت) حر الأخلاق ، فلا يجوز أن أقول إنك عبد حر .

(٤) ش : بنقل آخر : دون الكتاب ، ولكنا قد نبينه بالكتاب والأشعار .

ولكنا سنبين منه شيئا بما قد كتب وقيل من الأشعار مثل قول من [أ]عاب أوميروس وخطّاه فى قوله إن كذا وكذا ليس شانيا للطر ، فأجاب عنه أقوام نقالوا بوضع علامة فى التعجيم على لفظة «ليس» فينقلها فتصير على جهة الاستفهام فيصح معناها . ويقولون فى منام أغا ممنن : ليس زوس(١) القائل يعطيه الفخر، لكنه أمر لصاحب الرؤيا أن يعطيه الفخر. فهذا من القول — ومثله يدخل التشبيه(٢) بسبب التعجيم والإعراب وهو منصرف غير ثابت(٣) .

فأما الأنحاء التى تكون من شكل الكلام فإنها أنحاء ثلاثة ، لا مثل الكلمة إذ كانت بحالٍ واحدة ولم تتقسمها تلك الحال . فأصل الكلمة التى تصير المذكر مؤنثا والمؤنث مذكرا أو تكون ما بين هذين فيوضع مكان واحد منهما، أو توضع الكمية مكان الكيفية ، أو الكيفية مكان الكمية ، أو الفاعل مكان المفعول ، أو المفعول مكان الفاعل ، وسائر ذلك مع مثل ما

(١) ش : أما الرؤيا فإنما عنى أن زوس أمر <بأن> يعطيه كذا وكذا ، أى : هل أمر بهذا ؟ أو يعنى أن زوس أمر بهذا ، أى أنه حتم ، وهذا يجئ من طريق الاستفهام . فأما الذى من قبل التعجيم فنحو قولك : لا يعيث ولا يغيث (ولا : مكررة) ، فإنه إنما يفرق بين هذين بالنقط والأول بالشكل . (٢) ش : بنقل آخر : وأما ما يكون من شكل الكلام فإذا لم تكن الكلمة بعينها فتفسر على نحو واحد ، وذلك إذا ما وصفت المذكر بالمؤنث ، والمؤنث بالمذكر ، والواسط بين الذى ليس هو مذكرا ولا مؤنثا (ص : مذكر ولا مؤنث) بواحد منهما ، يعنى بواحد من المؤنث أو المذكر ، أو بوضع الكمية مكان الكيفية .

(٣) ش : أما الذى فى الكمية والكيفية فكقولك : كيف يباع كذا وكذا؟ فيقال : خمسة أرطال بدرهم — فقد أقام الكيفية مقام الكمية ؛ وإنما اراد : كم يباع كذا وكذا؟ — فأما المفعول مقام الفاعل فمثل قولك : فلان يعشق فلان ، فكأنه فاعل ، وإنما العاشق مفعول فيه .

قسّمنا وجزأنا أوّلا . فكثيرًا ما تكون الكلمة دليلا على مفعول ، ومخرجها يدل على فاعل — من ذلك أن القوى تدل على كيفيته[١] ووصفه[٢] . وقولك : «يقطع» ، "يبنى" قد يدل على كيفية فعله ذلك . وكذلك يجرى هذا القول فى سائر الأشياء المشاكلة له .

والمباكتات التى تكون من الكلام فبهذه الجهات تكون . فأما أنواع المُضِلّات[٣] التى تكون خارجة من الكلام فهى سبعةُ عددًا : الأول منها يكون بالعَرَض[٤] : والثانى — مرسلا[٥] كان أو غير مرسل — ، يكون إما فى شىء ، وإما فى مكان ، وإما فى زمان ، وإما مضافا إلى شىء . والثالث يكون من قلة العلم بالتبكيت[٦] . والرابع يكون من لواحق الكلام ومن وضع المقدّمات . والخامس يكون من أول المسئلة . والسادس يكون بإثبات علة لا كعلة[٧] . والسابع أن يجعل المسائل الكثيرة مسئلة واحدة .

٥

< التبكيتات التى خارج القول >

فالمضلات التى تكون من الأعراض هكذا تكون : أن تضع[٨] مقدمة فيثبت معنى واحد .

---

(١) ف : كيفية . (٢) ف : وصفة .

(٣) ف بالأحمر : الأغاليط ، المغالطات . (٤) ف : بالأعراض .

(٥) ص : مرسل . (٦) ف : بالمباكتة .

(٧) ف : الذى يضع ما ليس بسبب كأنه سبب . (٨) ف : توضع .

نقل يحيى بن عدى [٣٣٣ب]

إنه قد يعرض لواحدٍ بعينه أشـياء كثيرة يجب ضرورةً أن تكون كل هذه موجودة لجميع المحمولات — مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فهو غير نفسـه، وذلك أنه إنسـان ؛ أو إن كان غير سـقراط ، وسقراط إنسان، يقولون فليقرّ(١) أنه غير إنسان، من قِبَـلِ أنه يعرض للذى يقول إنه غيرٌ — أن يكون إنسانًا .

وأما أن التى على الإطلاق أو فى شىء تقال متكثرة لا بالحقيقة متى كان

١٦٧ ا يقـال(٢) بالجزء يوجد أنه قيل على الإطلاق — مثال ذلك إن كان الذى ليس بموجودٍ موجودًا مظنونا(٣) فالذى ليس بموجود هو موجود . وذلك أنه ليس أن يكون شيئا هو بعينه وأن يكون على الإطـلاق . وأيضـا إن الذى هو موجود هو غير موجود وإن كان ليس موجودا شيئا من الموجودات — مثـال ذلك إن كان ليس بإنسـان، وذلك أنه ليس ألا يكون شيئا ما هو بعينه ألا يكون على الإطلاق، ويرى من قِبَلِ تقارب القول وقلة الاختلاف بين أن يكون شيئا وبين أن يكون على الإطـلاق . وعلى هذا المثـال بعينه من الذى فى شىء وعلى الإطـلاق أيضا — مثـال ذلك إن كان كله أسـود هو أبيض فى أسـنانه فليكن إذن أبيض ولا أبيض اثناهما(٤) ،

---

(١) ف : فليعترف . (٢) ف : إذا قيل .

(٣) ف : معتقدا . (٤) ص : اثنيهما . ف : كليهما .

أو أن هذه المتضادات موجودة معا ، فهذه هكذا . وفى الأفراد يسهل على كل أحد أن يرى ، مثال ذلك أن إذا أخذ أن الزنجى أسـود وأبيض فى أسنانه يسأل هو أبيض . ففى هذه إذن هو أبيض، مِنْ قِبَلِ أنه يظن إذا تمم القائسُ السؤالَ أنه قال إنه أسود ولا أسود . فأما فى الأفراد فيضلل كثيرا فى جميع اللواتى متى قيلت فى شىء يظن أنه يلزم الذى[1] على الإطـلاق أيضا وفى جميع اللواتى لا يسهل أن ترى أيما منها يعطى بالحقيقة . وهـذا يكون هكذا فى هؤلاء اللواتى المتقابلات فيها على مثال واحد بعينه ، وذلك أنه يظن إما أنهما اثنيهما[2] ، أو ولا الآخر أيضا يعطى أن يكون محمولا على الإطلاق — مثال ذلك إن كان نصفه ذاك أسود وأما نصفه هذا فأبيض فأى هذين هو أبيض أم أسود . — وهؤلاء اللواتى من قبل أنه لم يحدد[3] .

نقل عيسى بن زرعة

قد يعرض للشىء الواحد بعينه أعراضٌ كثيرة ، فليس[4] من الاضطرار أن توجد جميع هذه لسائر المحمولات[5] — مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فإنه يكون غير نفسه لأنه إنسان ، أو إن قيل إن سقراط غير مخاطب ، وسقراط إنسان ، فيلزم الاعتراف بأنه غير الإنسان ، لأنه قد عَرَض أن يكون الذى يقال فيه إنه غيره هو إنسان . فأما التى تكون من قبل الحمل على الإطلاق أو من

(١) ف : معنى .
(٢) ف : كليهما .
(٣) ف : يحصل .
(٤) ف : إلا أنه .
(٥) ف : فى نسخة زيادة : أو لما عليه يحمل .

جهة لا على التحقيق فهى أن يكون محمولا على جزء ما ، فيؤخذ كالمحمول على ١٦٧ أ الإطلاق — ومثال ذلك : ليكن[1] ما ليس بموجود يوجد مظنونا[2] ، فيكون غير الموجود موجودا ، وذلك أن ليس معنى أن يوجد الشىء وأن يوجد على الإطلاق معنى واحدًا بعينه ، أو يلزم أيضا أن يكون الموجود غير موجود إن كان غير موجود شيئا من هذه الموجودات — مثل أن يكون ليس بإنسان . وذلك أنه ليس أن يكون الشىء غير موجود ما وأن يكون غير موجود على الإطلاق شيئا واحدًا بعينه ؛ وقد يظن ذلك بهما لتقارب لفظيهما وقلة الخلاف بين أن يقال إن الشىء غير موجود وأن يكون موجودا على الإطلاق . وعلى هذا المثال أيضا إذا كان موجودا فى جزء شمل على الإطلاق ، مثل أنه إذا كان جميع الشىء أسود وكان أبيض الأسنان فإنه يكون أبيض وغير أبيض معا ، أو يكون هذان الضدان موجودين[3] معا . وما جرى[4] هذا المجرى من النظر فى بعض الجزئيات يسهل على كل أحد ، مثال ذلك أنه إذا أخذ أن النوبى أسود وأنه أبيض من قِبل أسنانه يسأل عنه : هل هو أبيض ؟ فهو إذًا من هذه الجهة أبيض . ولهذه العلة يكون كالموهم عند إتمامه القياس بالسائل أنه قد قل بأنه أسود ولا أسود . وكثيرا ما يضلّ بعض الناس فى جميع الأمور التى إذا قيل فيها إنها موجودة فى شىء ما يظن أنه قد يلزم

(١) ف : أن يكون . (٢) ف : يرى أنه موجود . (٣) ص : موجودات .

(٤) ش : يحتمل أن ينقل هذا هكذا : وما جرى هذا المجرى من النظر يسهل على بعض الناس فى كل الشىء .

أن تكون موجودةً على الإطلاق ؛ فليس يسهل تأمل جميعها وأنها تسلَّم(١) على الحقيقة . وذلك أن هذه إنما توجد بهذه الحال فى الأمور(٢) المتضادة التى على مثال واحد ، لأنه قد يتوهم أنه إما أن يكونا جميعا محمولين على الشيء أو ألا يسلم أن غيرهما محمولٌ عليه [١٣٣٤] — مثال ذلك أنه إن كان شيء أحد نصفيه أبيض والآخر منه أسود ، فأى الاثنين هو : أسود أم أبيض ؟ فأما المواضع الكائنة منْ قِبَلِ أن القياس لم يحدد ما هو حسن(٣)

نقـــل قـــديم

للشيء الذى فيها وللعارض لها وليس هى بالاضطرار(٤) لما تثبت له وحده ، بل هى لآخرين(٥) معه — ومثال ذلك أن يقال إن كان قوريسقوس سوى الإنسان فهو إذن سوى(٦) نفسه لأنه إنسان ، وإن(٧) كان آخر غير سقراطيس ، وسقراطيس إنسان ، فالإنسان إذن غير الإنسان(٨) ، لأنه عندما قال : سقراطيس إنسان ، عرض من ذلك ما أضلَّ معنى الإنسان . فهذه الطرائق المُضِلَّات مما يعرض من المقدّمات والمضلات التى تكون بقولٍ مرسل قد تكون مرة على غير تحقيق ، فإنها مستفاض على الكثير ؛ وهكذا إذا كان الذى يقال بالجزء مُتأوَّلًا على الكثير بقولٍ مُرْسل كقولك إن كان ما ليس ١٦٧ ا

(١) ف : تعطى . (٢) الأشياء . (٣) ص : حسنا .

(٤) ف : يجب . (٥) ف : لأشياء كثيرة . (٦) وإن كان سقراطيس آخر (ص : آخرا) غير . (٧) ف : أو إن . (٨) ش : فى نسخة : لأن قوله غير سقراطيس هو الإنسان .

بموجودٍ متوهما كأنه موجود فقد يصير إذن ما ليس موجودا[1] كأنه موجود، وليس يستوى[2] أن يكون[3] الشىء بالحقيقة وألا يكون، بقول مرسل[4] . ومن ذلك[5] أن تقول أيضا إن الذى هو موجود ليس بموجود، إذ من الأشياء شىء ليس كذلك : كقولك ليس إنسان . وليس يستوى[6] أن يكون الشىء موجودا بالصحة وألا يكون إلا بالمرسل من القول ، فقد يرى ما كان مثل هذا القول فى مقاربة الكلام أن الاختلاف فيه قليل، وكذلك فيما يثبت وجوده بالحقيقة وما لم يثبت إلا بالمرسل من القول . وعلى هذا النحو يكون الضرب الثانى من المضلات خارجا من الكلام — مرسلا كان أو غير مرسل — إما فى شىء، وإما فى مكان، وإما فى زمان، وإما مضافا إلى شىء — كقولك إن كان جميع الإنسان أسود وهو أبيض فى أسنانه فقد يكون إذن أبيض وغير أبيض، وهذا يكون فى الأمرين من جهة المكان ومن أجل أن الأضداد فيه معا . وما كان بهذا النحو فمعرفته يسيرة على كل أحد فى طوائف من الأشياء كقولك إن أنت أخذت حبشيا أبيض الأسنان ،

---

(١) ص : موجود . (٢) ف : لأنه ليس يستوى .

(٣) بنقل آخر : أن يكون الشىء وأن يكون مرسلا (ص : مرسل) أظنه : وألا يكون مرسلا (ص : مرسل) . (٤) ف : أظنه بقول مرسل .

(٥) ش : وبنقل آخر : وأيضا إن الذى هو موجود كأنه ليس بموجود إن لم يكن من الموجود كقولك إنسان فإنه ليس بسواء ألا يكون الشىء وألا يكون مرسلا (ص : مرسل) . — ومرسل فى معنى مطلق — ولكنه يرى لمقاربة الكلام وقلة الاختلاف ما بين أن يكون الشىء وأن يكون مرسلا (ص : مرسل) . (٦) ف : بسواء .

فإنه إذا كان بهذه الجهة أبيض وجب أن يكون أسود وغير أسود فترى أنك قد صرت إلى حملنا[١] بطلب المسؤول إذ وجب أن يكون أسود وغير أسود بما يعاب من الفكر وأتممت عليه من مسئلتك إياه . فأما طائفة من الناس فقد نعت[٢] هذا المذهب عليهم كثيرا، وذلك إذا قيل منه فى شىء إنه سواء بأنه لم يلحقه ما قيل فيه بالقول المرسل[٣] : وكذلك ليس كل ما ليس بيسير المعرفة لا يعلم من الأشياء أنها تثبت بحقيقة وأنها لا تثبت، وإنما يكون هذا النحو فى الأشياء التى يكون الاختلاف فيها بالسواء ولأنه يظن التئاما كليهما ألا يكون حقا ولا فى واحد منهما كقولك : إن كان نصف الشىء أبيض ونصفه أسود فبأيهما تنعته : بالأبيض أم بالأسود ؟ فأما الذين يضللون وهم لا يحدون ما القياس[٤]

[٣٣٤ ب] نقل يحيى بن عدى

ما هو القياس ؟ أو ما التبكيت ؟ فإنهن يكن من عدم العلة . وذلك أن التبكيت هو مناقضة شىء بعينه وواحد ليس للاسم لكن للأمر والاسم، ولا للمقرون فى الاسم بل له بعينه من هؤلاء اللواتى أعطين من الاضطرار من حيث لا يلقب مع الذى فى الابتداء وفيه بعينه وهو[٥] وكذلك بعينه وفى زمن واحد بعينه وعلى هذا بعينه وأن يكذب فى شىء . وأفراد قد يظنون أنهم

---

(١) ف : خذ لنا . (٢) ص : نعيا .
(٣) ف : مرسلا . (٤) ف بالأحمر : المقياس .
(٥) ف : وعنده .

يبكتون إذا أخلوا[١] بشئ[٢] من هؤلاء اللواتى وصفن — مثال ذلك أنه بعينه ضعف وليس بضعف، وذلك أن الاثنين إما للواحد فهما ضعف ؛ فأما للثلاثة فليسا بضعف ؛ فإن كان هو بعينه لشىء بعينه ضعفا ولا ضعفا ، إلا أنه ليس فى شىء بعينه، لكنه أما فى الطول فضعف. فأما فى العرض فليس بضعف . أو إن كان لشىء واحد بعينه وفى شىء واحد بعينه وكذلك بعينه إلا أنه ليس معاً، فلا تبكيت يرى[٣] قد يدفع[٤] إنسان هـذا إلى هؤلاء اللواتى من الكلمة .

فأما هؤلاء اللواتى من أخذ[٥] التى فى البدء، فإنها تكون بحسب[٦] ما يمكن أن يصادر على التى فى البدء ، و يرون[٧] أنهم يبكتون[٨] من قبل أنهم لا يمكنهم أن يتبينوا معنى الواحد بعينه والغير .

١٦٧ ب فأما التبكيت من التى تلزم فمن قبل أنه يظن أن اللزوم ينعكس ، وذلك أنه إذا كان هذا موجودا يجب ضرورة أن يكون هذا ، و إذا كان موجودا يظن أن الآخر يكون من الاضطرار . ومن هنا لك تكون الضلالة[٩] ، فالرأى من الحسّ فى كل حين ؛ وذلك أن مرارا كثيرة يظن المرار عسلا من قبل أن اللون الاحمر لازم للعسل ؛ ويعرض للأرض أن تكون ندية إذا مطرت .

---

(١) ف : نقصوا . (٢) شيئا . (٣) ف : يظن .
(٤) ف : شبها . (٥) ف : إن حد .
(٦) ف : بقدر . (٧) ف : يظنون .
(٨) ف : يوبخون . (٩) ف : الخدعة .

فيظن إذا كانت أندية نهـا مطرت . وهـذا ليس هو واجبا ضرورةً . ففى البلاغة البراهين التى هى كالعلامات إنما هى من اللواتى يلزمن ، وذلك أنهم إذا أرادوا أن يبرهنوا أنه زانٍ إنما يأخذون الذى يلزم وهو أنه متزين أو أنه يطوف بالليل . وكثيرون أما هؤلاء ...

نقل عيسى بن زرعة

ولاما هو التبكيت ، فإن[1] الكذب يكون فيها بسبب ما يلحقه من النقص . فأما التبكيت فهو مناقضة شىء واحدٍ بعينه لا فى الاسم ، بل فى المعنى والاسم ؛ ولا يكون ذلك فى شىء ممـا أسبق منه ، بل فى الاسم نفسه[2] ومن الموضوع بعينه من الاضطرار من غير أن يكون ، سيما[3] للذى قيل أولاً وفى شىء واحد بعينـه و بالإضافة إلى شىء واحد بعينه وعلى جهـة واحدة وفى زمانٍ واحد بعينـه . والكذب يكون فى الشىء على هـذا النحو بعينه . ولإغفال بعض الناس شيئا من هذه المعانى المذكورة قد يظن أنهم بكتوا — مثال ذلك أن الشىء الواحد بعينـه قد يكون ضِعْفا وليس بضعف ، وذلك أن الاثنين : أما بالإضـافة إلى الواحد فهما ضِعْف ، وأما بالإضافة إلى الثـلاثة فليسا بضعف ، أو أن يكون الشىء الواحد بعينـه لشىء واحد بعينه ضعفا وليس بضعف ، إلا أن ذلك ليس من جهةٍ واحدة بعينها ، وذلك أنه يكون أما من

---

(١) ف : نسخة : فإنها تكون عن نقصان علة ما يدخلها .

(٢) ف : بعينه . (٣) ص : سما .

جهة الطول فضعف، وأما بحسب العَرْض فليس بضعف، أو إن كان لشيء واحد بعينــه وفى معنى واحد بعينه ومن جهــة واحدة ، إلا أن ذلك ليس فى زمانٍ واحد بعينــه ، ولذلك يكون التبكيت مظنونا . وللانسان أن يدفع هذا الموضع إلى التى من القول [١٣٣٥] .

فأما المواضع التى تكون عما يؤخذ من مبدأ الأمر فهى على هذا النحو، وذاك بأن يسأل ما أمكن عن التى فى أول الأمر ؛ و إنما يظن(١) أنهم قد بكتوا لأنه يتعذر عليهم أن يفرقوا بين الذى هو واحد بعينه والمخالف(٢) .

١٦٧ ب وأما التبكيت الذى من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنعكس، حتى إنه إذا كان هذا موجودا فمن الاضطرار أن يوجد ذاك . و إذا كان ذاك موجودا، يظن أن الآخر يكون موجودا من الاضطرار . ومن هذا الموضع تقع الضــلالة فى الاعتقاد(٣) دائمــا من قبل الحس ، وذلك أنا كثيرا ما نظن بالمرار أنه عسل للزوم اللون الأحمر للعسل . وقد يعرض للأرض أن تندى إذا مطرت ، فإن كانت نديّة توهمنا أنها قد مطرت ، وهــذا ليس واجبا ضرورةً . والبراهين الخُطبية التى من العلامات مأخوذة من اللوازم ؛ وذلك أنهم إذا أرادوا أن يبينوا أن فلانًا زانٍ أخذوا الشيء اللازم وهو أنه متزين، أو أنه يطوف بالليل . وقد توجد هذه لكثيرين، والمحمول ...

---

(١) ف : يظنون .　　(٢) ف : والذى ليس كذلك .

(٣) ف : فيما يعتقد .

نقل قديم

وأما[١] المباكتة فإنما يكون ذلك منهم لمكان[٢] النقص فى الكلام ، وذلك أن نفس التضليل إنمــا هو انطيفاسيس ، أى مناقضة الشىء بعينــه المفرد الذى ليس باسم ، بل هو غير مسمى باسم ، بمواطأة مقرون إلى اسم شىء غيره فيتناقض ذلك الشىء بعينه بالأشياء التى يؤتى بها بالاضطرار ، ولا يعد معه ما كان فى الابتداء ، بل يكون بحال واحدة و إلى شىء واحد ، كالذى كان فى زمان واحد . وعلى هذا النحو يكون الكذب على الشىء . فبعض[٣] الناس إذا نقضوا شيئا من هــذه التى ذكرنا كانوا كالمبطلين ، كقولك : إن الشىء بعينه ضعف وغير ضعف ، وذلك أن الاثنين ضعف الواحد وليساهما بضعف الثلاثة ، وكقولك إن الشىء نفسه ضعف نفسه وغير ضعف ، لا من جهة واحدة : فيكون[٤] من جهــة الطول ضعفا ، وليس ضعفا من جهة العَرْض ، أو يكون ضعفا من جهة واحدة ونحوٍ واحد ، لأن[٥] ذلك ليس معا[٦] ، من أجل ذلك يتخيل أنه من الكلام تضليــل[٧] . وقد يجوز أن نضع هــذا النحو مع الأنحاء التى قلنا إنها تكون من نقض الكلام .

---

(١) ف : فأما . (٢) ف : لعدم المعرفة بالسبب والمباكتة .

(٣) ش : و بنقل آخر : و بعض الناس إذا نقضوا شيئا مما قيــل هم يرون أنهم قد بكتوا . مثل قولك : للشىء بعينه ضعف وغير ضعف ، ولكن على جهة واحدة .

(٤) ف : ولكنه . (٥) ف : بالأحمر : أظن : إلا أن .

(٦) ف : بنقل آخر : ولكن ليس معا . (٧) ف : مغالطة .

فأما[١] الضروب التى تكون من المأخوذ فى بدء الكلام فقد يجوز لها أن تكون بكل جهة كان فيها افتتاح المسئلة . و بذلك القدر من الكلام يرى أنها مضللة مبكتة للذى لا يجد[٢] سبيلا إلى مقدمة للفصل[٣] بين الشىء من غيره .

١٦٧ ب فأما[٤] التبكيت الذى يكون من لواحق الكلام فإنما يكون للذى يظن المتكلم أنه قد أقلب لاحقة الكلام ، كقولك إنه متى كان هذا باضطرار فقد يظن بغيره يكون كذلك باضطرار من أجل ما يعرض ذلك للوهم من قِبَل الحس ، فقد ظنّ بالمِرَّة أنها عَسَل لمكان الصُّفْرة التى فى لونها . وقد يعرض للارض أن تبتل بعد المطر ، فمتى كانت مبتلة ظننا أن ذلك لمكان المطر ، وليس ذلك باضطرار . وكذلك برهان أصحاب الهَذْر[٥] إنما يثبتونه من قبل العلامات التوابع ، لأنهم إذا أرادوا أن يثبتوا على إنسان أنه زانٍ أخذوا برهان ذلك مما يلحق بذلك الإنسان ، فيقولون إنه متصنع بالزينة ، أو أنه لا يزال يرى بالليل متردّدا ، وقد يكون هذا فى الكثير من الناس فلا يثبت من ذلك نعت .

---

(١) ش : بنقل آخر : فأما الذى يكون مما أخذ فى ابتداء الكلام فقد يكون فى الأنحاء التى نستطاع أن تسأل .

(٢) بالهامش : لم .

(٣) ف : للفرق .

(٤) ش : فأما المباكتة التى يكون منها مما يلحق من الظن فإنما يكون من أن الذى يلحق قد يرجع ، مثل قولك إن متى كان هذا فمن الاضطرار أن يكون هذا ؛ و إذا كان هذا فيظن أنه يكون آخر باضطرار . ومن هناك الضلالات التى تكون من قبل الوهم إنما تكون فى كل حين من الحس . فقد يظن بالمرة مرارا أنها عسل للذى فى العسل من الصفرة .

(٥) ف : الريطوريق .

[٣٣٥ ب] نقل يحيى بن عدى

فموجودة لهم، وأما التى تحمل فليست موجودة . — وعلى هذا المثال بعينه وفى هذه القياسات — مثال ذلك القول الذى لماليسوس(1) أن الكل لا ابتداء له ، لما أخذ أن الكل ليس بمكوّن (وذلك أنه لا يتكوّن شىء مما ليس بموجود) ، فإن الذى يتكوّن إنما يتكوّن من ابتداء . فإن كان كل ما لا يتكوّن لا مبدأ له ، فإذن هو(2) غير متناهٍ . وليس يجب ضرورة أن يعرض هذا : وذلك أنه ليس إن كان كل ما يتكوّن له مبدأ ، فكل ما له مبدأ يتكوّن . كما أنه ليس إن كان المحموم حارًا ، فالحارّ من الاضطرار محموم .

فأما اللواتى من لا علة(3) كعلة فهو متى استزيد فأخذ غير العلة بمنزلة ذاك إذا كان التوبيخ، وإنما يعرض مثل هذا فى القياسات المؤدّية إلى ما لا يمكن . وذلك أنا فى هذه يجب ضرورةً أن نرفع شيئًا من الموضوعات إن عدّ فى السؤالات الضرورية، لذا(4) الذى يعرض للذى لا يمكن يظن مرارا كثيرة أن التبكيت من هذا يكون — مثال ذلك أن النفس والحياة ليستا واحدا بعينه . وذلك أنه إن كان ضدّ الكون هو الفساد، يكون ضدّ فسادٍ ما كونٌ ما ؛ والموت وفسادٌ ما ضدّان للحياة ، فالحياة إذن كون وإنعاش هو

---

(1) = Melissus .

(2) ف : فهو إذن .

(3) ف : غير علة .

(4) فوقهما : يعرض .

أن يكون . وهذا غير ممكن . فليس إذًا النفس والحياة[١] شيئا واحدا بعينه ، بل[٢] إن الحياة ضدّ الموت الذى هو فساد فقط ، والفساد للكون . أما أمثال هؤلاء الأقاويل[٣] فليست غير مقترنة[٤] . فأما نحو الذى[٥] قدم فوضع ، فهى غير مقترنة[٦] و إنما تضلل[٧] أمثالُ هذه السائلين مرارًا كثيرة ليس باليسير .

فالأقاويل[٨] التى من التى تلزم ومن التى لا علة هى أمثال هذه . وأما التى[٩] من أن تجعل مسئلتين مسئلة واحدة فمتى ذهل عن أنهـا كثيرة وأعطى الجواب على أنه واحد إما فى أوحاد[١٠]

نقل عيسى بن زرعة

غير موجودة ، وكذلك تكون الحال فى الأمور القياسية — مثـال ذلك[١١] قول مالِسُّس إن الكل لا مبدأ له ، عند أخذه أن الكل غير مكوّن ، والكائن

---

(١) ف : هى والحياة نفسها .
(٢) ف : لكن .
(٣) ف : الكليات فليست .
(٤) ف : مؤلفات .
(٥) ف : لذى .
(٦) ف : مؤلفة .
(٧) تآكلت حروفها .
(٨) ف : فالكليات اللواتى .
(٩) ف : اللواتى .
(١٠) ف : أفراد .
(١١) ش : نقـل ثاوفيلا : قول مالسس فإنه قال إن الكل غير متناه ، لأن الكل ليس بذى بدء وليس يتكوّن شىء عما ليس بموجود ، والذى يتكوّن يكون عن ابتداء ؛ فإن كان الكل غير مكوّن لما كان له مبدأ ، فهو إذن بغير نهاية .

[هذه التعليقة غير واضحة لأن الحبر الأحمر المكتوبة . باهت] .

يكون مما ليس بكائن (وذلك أنه ليس يتكون شىء مما ليس بموجود)، والكائن إنما يكون عن مبدأ . فإن كان كل ما ليس بكائن لا مبدأ له، فإذن ولا نهاية له . وليس يلزم هذا من الاضطرار . وذلك أنه ليس إذا كان لكل كائن مبدأ فكل ما له مبدأ كائنٌ . كما لا يلزم إن كان كل محموم يكون حارا، أن يكون كل حارّ من الاضطرار محموما .

فأما المواضع التى تكون العلة ما ليس بعلة فتكون إذا أضيف إلى ما يؤخذ ما ليس بعلة — وقد يعرض مثل ذلك فى القياسات[1] السائقة إلى المحال . وذلك[2] أنا قد نضطر فى هذه إلى رفع شىء من التى وضعت ؛ فإن كان واحدا وعدد فى جملة ما يسأل عنه من الاضطرار فى لزوم ما يعرض . وكثيرًا ما لا يمكن أن يظن التبكيت يكون من هذا — مثال[3] ذلك أن النفس

(١) ف : المقاييس . (٢) ش : فى نقل ثاوفيلا : وذلك أنا نضطر فى هذه إلى إبطال شىء من الأمور الموضوعة إن كان معدودا فى المسائل الاضطرارية، فالتبكيت يكون مرارا كثيرة خارجا من هذه الأمور نحو أن يعرض محال أو يظن ذلك .

نقل متى : وفى هذه المقاييس السائقة إلى المحال قد يجب ضرورة أن يوقع شيئا من هذه القضايا الموضوعة المعطاة، وذلك الشىء الذى ليس متبعاته (غير واضحة فى المخطوط) معدودا منه وعلة .

(٣) ش : نقل ثاوفيلا : مثال ذلك أن النفس غير موجودة وإن كان الحى موجودا من قبل أن الفساد هو كون المضادّات، ولذلك فكوّن الإنسان كون ما، والموت فساد ما مضادّ للحياة، فإذن الحياة كون، والذى يحيا أيضا يتكوّن، وهذا غير ممكن، فليس النفس إذن والحياة شيئا واحدا . ولا يكون ذلك على جهة القياس أيضا، وذلك أنه ليس يعرض للانسان أن يقول إن النفس والحياة شىء واحد بعينه، لأن ذلك غير ممكن، بل هى مضاد فقط : أما الحياة فتضادّ الموت، والفساد يضادّ الكون . فأما الأقاويل الجارية هذا المجرى فليست =

والحياة ليستا شيئا واحدا بعينه ، وذلك أن الكون إن كان مضادا للفساد ففسادُ ما يضادّه كون ما ، والموت هو فساد ما ، وهو مضادّ للحياة ، فالحياة إذن كون ، والذى يحيا يتكوّن ، وذلك غير ممكن ، فليس النفس والحياة شيئًا واحدا بعينه ، ولا يكون عن ذلك قياس . [٣٣٦ ا] وقد يعرض أيضا محال وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة هما شىء واحد بعينه . بل قال إن المضاد للحياة هو الموت الذى هو فساد فقط ، وأن الكون مضادّ للفساد . فأما هذه المقدّمات فليست مما لا تأليف فيه على الإطلاق ، لكن تأليفها ليس هو نحو الأمر (١) الذى تقدّم وضعه ، ولذلك تُضِلُّ السائلين هذه الأشياءُ مرارا كثيرا ضلالة ليست باليسيرة (٢) .

فالأقاويل التى تكون من اللوازم ومن التى توضع فيها علة ما ليس بعلة هى أمثال هذه . — فأما التى تكون من تصيير السؤالين سؤالا واحدا فإنما تُضِلُّ إذا كانت المسائل كثيرة فأجيب عنها كأنها سؤال واحد .

نقل قديم

الرأى ، فكذلك يكون فى الأشياء المتسلجسة ، أى المحمولة على القياس ، كقول مالسس الحكيم إن الكل لانهاية له ، وذلك أنه جعل مقدّمته أن الكل

= قياسية على الإطلاق ، بل هى نحو الأمور الموضوعة قياسية . وكثيرا ما يضلل الذين يسألون مثل هذه المسائل ضلالة ليست يسيرة . فالأقاويل الكائنة من اللوازم والكائنة عن وضع ما ليس بعلة علة هى مثل هذا (فوقها إشارة كتب عند مناظرها : «على هذا النحو» ، تفسيرا لقوله : مثل هذا) .

(١) ف : المطلوب . (٢) ش : يحتمل أن ينقل هكذا : ليست بدون ضلالة المسؤلين .

من شىء ليس بمكوّن (ومن غير شىء[1] لا يكون شىء)، وأن الكائن إنما كان بأولية . فإن كان الكل من شىء ليس بحادث فليس للكل أوّلية[*] . من أجل ذلك وجب ألا تكون له نهاية . وليس يثبت هذا المعنى باضطرار ، لأنه وإن كانت أوّلية لكل كائن فليس يلزم باضطرار ما كانت له أولية أن يكون حادثا[2] ، كما أنه لا يلزمنا إذا نحن قلنا إن المحموم حارّ أن نجعل كل حار محموما باضطرار .

فأما النوع السادس الذى يكون بإثبات ما ليس[3] بعلة كعلة فإنما يكون بأخذنا العلة فى غير موضعها ، فيكون التبكيت من أجلها . وقد يعرض مثل هذا فى السولوجسموسات[4] التى تكون على غير مثال ، وذلك أنه لا بد من رفع شىء من الموضوع فيها . فإذا عددت مع المسائل اللازمة ظن بها مع الذى هى عليه من غير الإمكان أنها ممكنة . ومثال ذلك أن القول : ليست النفس والحياة شيئًا واحدًا — أنه إن كان الكون ضدّ الفساد ، فقد يجوز أن يكون كلّ[5] جزئى ضدّ فساد جزئى ، والموت ضرب من ضروب الفساد ،

(*) هنا تعليق لم يشر إلى موضعه وهو : إن كان ما ليس فليس بمكوّن ، ومن الذى ليس لا يكون شىء ، وإن الكائن كائن من أوّلية ، فالكل ليس له أوّلية كان منها ، وهو غير ، والغير كان ، وهو موجود ، فلن يزل ، فالكل لم يزل — (واضح أن هذا التعليق يختص بترجمة رأى ملسوس) .

(١) ف : ومما ليس . (٢) ش : ليس يجب على من قال إن كل ماله أوّلية فوجود أن يكون كل موجود فله أوّلية ، كما أنه وإن كان كل محموم حارا أن يكون كل حار محموما (ص : محموم) . (٣) ش : ما ليس بسبب كأنه سبب ، فإنما يكون إذا زيد ذلك الذى ليس بسبب واحد كأنه سبب . (٤) ف : القياسات . (٥) ف : كون .

وهو مضاد للحياة ، فيجب بذلك أن تكون الحياة كونا وأن الحياة تتكوّن ، وذلك ما لا يمكن ، فلا محالة أنه ليس النفس والحياة بحال واحدة[١] . ولا ضائع[٢] لإقامة هذا المعنى جميع السولوجسموسات ، فإن القائل لم يقل[٣] إن النفس والحياة بحال واحدة فيعرض من ذلك غير الإمكان ، ولكن سيعرض أقل ما فيه التضادّ . وذلك أن الحياة ضدّ الموت الذى هو فساد ، والكون ضدّ الفساد ، فهذا (+) ومثله من الكلام ليس هو مؤلفا[٤] منه على ما يكون عليه تأليف السولوجسموس . وقد يذهب مثل هذا على أصحاب المسئلة بأعيانهم فيجهلونه مرارًا كثيرة .

---

(١) ف : شيئا واحدا . (٢) ش : فى نقل آخر: لأنها ليس مؤلفة ، وقد يكون وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة شىء واحد ، وهذا مما ليس ممكننا (ص : ممكن) ، ولكنه يقول إن الحياة ضد الموت الذى هو فساد ، والكون ضد للفساد ، فمثل هذا الكلام .

تعليق لم يشر الى موضعه : إذا اعتل المعتل فى إثبات الشىء ونفيه بوضعه ما ليس بعلة كالعلة فإن ذلك تبكيت . وذلك أن يقول إن النفس ليست الحياة ، فيسأله السائل عن العلة التى لها قال إن النفس ليست الحياة ، فيقول إن الكون ضد الفساد . فللفساد الجزئى كون جزئى ، والموت فساد ، والحياة ضدّه ، فالحياة ضدّ الموت . وليس هذا بواجب من أجل أنه إن كانت النفس هى الحياة ، والحياة ضدّ الموت ، فالنفس ضدّ الموت ، والنفس جوهر ، والموت عرض ، فيكون الجوهر ضدّ العرض ، والعرض إنما هو فى الكيفية ، فيصير الجوهر كيفية ، وهذا شنع من القول ؛ فإذن ليست النفس هى الحياة . (٣) ص : أن يقال — والتصحيح بالأحمر فوقها .

(+ ... +) ش : تحبير على ما بين هاتين العلامتين : فمثل هذا الكلام غير مؤلف لا يكون موصلا فأعيد المقدمة الموضوعة ، فهو غير مؤلف . ومن أجل ذلك يضللهم كثيرا الذين يسألون مرارا كثيرة عن مثل هذه . فالكلام الذى يكون من الذى يلحق ، والذى مما ليس بسبب فهو على مثل هذا النحو . (٤) ص : مؤلف .

فهذا ومثـله أنواع تهجين الكلام من لواحقه من إثبات[1] ما ليس بعلة كعـلة[+] ؛ فيظن أن ذلك تبكيت . وقد يكون ضروب غير هـذه فى تهجين الكلام إذا جعلت المسألتين مسئلة واحدة أو إن < كان > كثير الجهل لشىء[2] معهن فأجاب بجواب مسئلة واحدة .

[٣٣٦ ب] نقل يحيى بن عدى

فليس يسهل أن يتبين أنها كثيرة وألا يعطى أفوفو نسيس[3] على أنه واحد ١٦٧ أ
— مثال ذلك الأرض ، أى هذين : أبحر أم سمـاء ؟ فأما فى أوحاد[4] قليلة فلكنما هو واحد أن يُقروا إذا لم يجيبوا عما سئل وأن يروا أنهم يوبخون — مثال ذلك : أترى هذا وهذا هو إنسان ؟ فإذًا إن ضرب إنسان هذا وهذا فإنمـا يضرب إنسانا ، لا أناسا . وأيضا : مـن هؤلاء ؟ أما هؤلاء فهن خيرات ، فأما هؤلاء فهن لا خيرات ، فكلاهن أى هذين هو : أخيرات أم لا خيرات ؟ وذلك أنّا أى هذين قلنا يظن أنه قـد عمل توبيخا وكذبا يرى ؛ وذلك أنه كذب أن يقـول فى شىء من هؤلاء اللواتى ليس خيرا إنه خير ، أو من اللواتى هن خير إنه خير ليس بخير . فأما إذا ما نريد على ما أخذ[5] شىء ، فإنه يتكون تبكيت صادق — مثال ذلك إن أعطى إنسان أن الواحد والكثيرين يقالان على مثال واحدٍ بيضًا وعُراة وعُميانا . وذلك أنه إن كان الأعمى هـو الذى ليس له بصر إذا كان ممكنًا أن يكون له ، فيكون العُميان

(١) ف بالأحمر : و(من اثبات...) . (٢) ف بالأحمر : كن (!) كثيرا الجهل ذلك الشىء .
(٣) ف : الجواب . = ἀπόφανσις (٤) ف : أفراد . (٥) ف : اقتضب .

هم الذين ليس لهم بصر إذا كان ممكنا أن يكون لهم . فإذا كانوا : أما ذاك فلهم، وأما هذا فلا فيكون اثناهما ، أو أن يبصروا أو عميانا ما لا يمكن .

٦

< ردّ الأغاليط إلى تجاهل الرّد >

فإما أن نقسم[١] بالقياسات التي ترى . والتبكتيات هكذا : فإما أن نأخذها كلها في الجهل بالتبكيت من حيث تجعل المبدأ هـذا ، وذلك أنه يمكن أن تحلل جميع هذه الأنحاء التي قيلت من حدّ التبكيت . — أمّا أولّا فإن لم تكن مقترنة[٢] . وذلك أنه إنما يجب أن تعرض النتيجة من التي وضعت كيما تكون ، أي أنها من الاضطرار ، لا أنها ترى . وأما بعد فبحسب أجزاء الحدّ ، وذلك أن هؤلاء اللواتي التي في الكلمة ؛ أما هؤلاء فهن من أنها مثناة ، مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة ، فاشتراك الشكل ، وذلك أنه معتاد أن يكون الذي للكل كأنه يدل على هذا الشيء . فأما التركيب والقسمة

نقل عيسى بن زرعة

١٦٨ أ فأما[٣*] في بعض الأمور[٤] فليس يسهل الوقوف على أنها كثيرة ، ويمتنع من الإجابة عنها . مثال ذلك : هل الأرض هي البحر أم السماء ؟ وهذا في بعض

---

(١) ف : نفصل . (٢) ف : مؤلفة .

(٣*) من نقل ثاوفيلا : فأما عند بعض الناس فقد يسهل الوقوف على أنه كثير ، وأنه لا ينبغي أن يجاب عنه — مثال ذلك : أي هذين هو الأرض : البحر أم السموات ؟ وعند بعض الناس هو وإن كان يقال على نحوين فيعرّف فيه بأنه واحد فلا يجاب عما عنه كانت المسئلة أو يظهر أنهم قد يظنوا . (٤) ف : الناس .

الأشياء أقل وكأنها أمر واحد[1]، فإما اعترفوا بأنهم لايجيبون عما عنه كانت المسئلة، وإما أن يظهر أنهم قد بكتوا — مثال ذلك : أترى هذا وهذا هما إنسان — فإذًا إن ضرب ضارب هذا وهذا فقد ضرب الإنسان، إلا أنه لم يضرب الناس . وأيضا بعض هذه الأشياء هى خيرات و بعضها ليست خيرات ، فما حال جميعها[2] : أخيرات هى أم ليست خيرات ؟ فبأى شيء أجاب من هذين فإنه يكون أحيانا كالمبكت وكالذى يظن أنه قد أظهر كذبا . وذلك أنا إن قلنا فى شيء من هذه التى ليست خيرات إنه خير، أو فى شيء من الخيرات إنه ليس بخير، هو كذب، فإن[3] كان قد أخذ زيادة ما ، فإن التبكيت يكون صحيحا — مثال ذلك أنه إن سلم الإنسان أن القول فى الواحد وفى الكثيرين لأنهم بيض فإنهم عراة، وإنهم عمى يكون على مثال واحد بعينه . فإن كان الأعمى هو الذى لا بصر له فى الوقت الذى من شأنه أن يوجد له ، فإن العُمى يكونون الذين لابصر لهم فى الوقت الذى من شأنه أن يوجد لهم . فإن كان موجودا لبعضهم وغير موجود لبعضهم ، فإن القسمين جميعا يلزم أن يكونا مبصرين أو عُميا[4]، وهذا غير ممكن .

---

(١) ف : يعنى المسائل الكثيرة التى قد جعلت مسئلة واحده .

(٢) ف : الجملة .

(٣) ش : نقل ثاوفيلا : فإن كانت الأمور هى المأخوذة ، فإن التبكيت يكون صحيحا .

(٤) ص : عمى .

٦

< ردّ الأغاليط إلى تجاهل الرد >

وقسمتنا القياسات المظنونة والتبكيت إمّا أن يكون على هـذا النحو، أو بأن ترفع جميعا إلى[1] الجهل بالتبكيت، ويجعل هـذا مبدءا لذلك. ولنا أيضا أن ندخل جميع هذه الأنحاء التى ذكرت فى حد التبكيت. — أما أولا فإنهم إن كان فيها تأليف فيجب أن تلزم النتيجة عن المقدّمات [١٣٣٧] الموضوعة حتى نقول إنهـا موجودة من الاضطرار، لا أنهـا[2] مظنونة. وينظر بعـد ذلك بحسب أجزاء الحد، فأما التى توجد فى القول فهى التى توجد له من حيث تقال على نحوين — مثال ذلك اشـتراك الاسم والكلمة والاشتراك فى الشكل، وذلك أن من شأن الكل أن يصير كالدالّ على مثل هذا[3]. والتركيب والقسمة والتعجيم تحدث إذا لم تكن دلالة[4] الكلمة أو الاسم واحدة بعينها أو كانا[5] مختلفين.

نقل قـديم

١٦٨ ا ومثال هـذا كأنّ سائلا سأل فقال: خبّرنى عن الأرض: بحرٌ هى أم سمـاء؟ فبعض الناس قـد تقصر معرفته عن ذلك قليـلا: فإما أقرّ أنه لا جواب عنـده فيما يسأل وأن المسألة واحدة، وإما أن يبكّت، فكأن

---

(١) ف: عدم العلم. (٢) ف: تصير مرئية. (٣) ف: ذلك.
(٤) ف: عن اشتراك. (٥) ف: أو إذا كانا مختلفين.

الظاهر منه أنه قد أبكت بالحيرة[(١)] — ومثال ذلك أن يقول : ياليت شعرى هل هـذا وهذا هما إنسان ! والضارب لهذا وهذا إنمـا ضرب إنسانا ، لم يضرب إنسانين . ومن ذلك أن تقول أيضا : من الأشياء ما هو خير، ومنها ما ليس بخير، فمجموعهما أخير هو أم غير خير ؟ فأى هاتين قلت فقد هجّنت القول وجعلته كالتبكيت أو جعلته كذبا ظاهرا ، لأن من أثبت الخير فيما لاخير فيه أو نفاه عما يثبت فيه فقد قال كذبا . و إن أنت زدت على ذلك القول شيئا فقد يصح ، و إن كان تبكيتا وتهجينا كقولك إن الواحد والكثير قد يقال بنحو واحد أنها بيض وأنهـا عراة وأنها عُميان . فإن كان الأعمى هـو من لا بصر له وقد يمكن أن يكون له بصر، فالعميان قد يمكن أن تكون لهم أبصار . فإن كان[(٢)] أحد هـذين له مرةً بصرٌ ومرةً لا بصَر له ، فقـد يكونان جميعا إما مبصرين و إما أعميين ؛ وذلك مالا يمكن . فإما أن نقسم السولوجسموسات والتبكيت[(٣)] المتخيلة على هذا النحو ، و إما أن نرفعها جميعا[(٤)] إلى الجهل بالتبكيت

---

(١) شـ : أتقول : إن هذا وهذا إنسان ؟ فإذا أجابه بنعم فقال : الضارب لهذا وهذا لم يضرب إنسانين . وأيضا إذا كان هـذا وهذا إنسانا (ص : إنسـان) فضرب أحدهما ، فلم يضرب إنسانا (ص : إنسان) لأنـ هذا وهذا إنسان . فإذا لم يضرب هذا وهذا فلم يضرب إنسانا (ص : إنسان) .

(٢) شـ : بنقل آخر : فتى كانت لهم واحدة وليست لهم الأخرى فليكونوا كليهما عميانا (ص : عميان) ومبصرين ؛ وهذا ما لا يمكن .

(٣) ف : والتبكيتات ، المباكتة .

(٤) ف : كلها .

فيصير ذلك لنـا ابتداءًا . وقد يجوز أن ننقض جميع هذه الأنحاء التى قيلت إذا نحن صرنا إلى تفصيل التبكيت . — فأول ذلك إن كانت هذه الأنحاء على تأليف السولوجسموس[1] ، فإن الواجب أن نستخرج النتيجة من الموضوع قبلها ، فيكون القول باضطرارٍ غيرَ متخيَّل . و بعد ذلك أن يكون بقدر أجزاء القياس ، لأن من الكلام ما يكون مذهبه مبنياً[2] على جهتين كقولك : اشتراك الأسماء والكلمات واشتراك الاسكيم وهو الشكل ، فإنه من العادة إذا قلت : كُلًّا[3] — فكأنك تدل على < شيء > مشار إليه . فأما التأليف والقسمة والتعجيم فإن[4] الاسم فيها ليس تبديلا[5] ، والمعنى فى ذلك على غير حال واحدة ، وقد كان يجب أن يكون المعنى واحدا .

[٣٣٧ ب] نقل يحيى بن عدى

والتعجيم فمن قِبل أن الكلمة[6] والاسم المغـير ليس هو واحدًا بعينـه . وقـد كان ينبغى أن يكون هـذا بمنزلة الأمر واحدًا بعينه إن كان التبكيت أو القياس مزمعا أن يكون — مثال ذلك ، إن كان رداؤه لا يؤلف الثوب بل الرداء ، وذلك أن ذاك أيضًا صادق إلا أنه غير مؤلف : وهو محتاج أيضا إلى السؤال عن هل يدل على شيء واحد بعينه لدى من يطلب : من قِبل[7] ماذا .

---

(١) ف : القياس . (٢) ص : مبنى .
(٣) الزيادة بالأحمر فوقها . — اسكيم = σχῆμα
(٤) شـ : بنقل آخر : وبالتعجيم فبأن لا تكون الثـلاثة هى بعينها والاسم بدل ، فإنه قد كان ينبغى لهذا أن يكون كما أن الشيء هو بعينه . (٥) ص : تبديل .
(٦) ف : القول . (٧) ف : أخذ .

فأما هؤلاء اللواتى من العرض، فإنهن يكن معلومات إذا أخذ القياس. وذلك أنه ينبغى أن يكون الحدُّ واحدًا بعينه بالتبكيت أيضا، إلا أنه يزاد التناقض[1]، وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض. فليسُ إذن قياس العرض هو الذى يكون بالتبكيت: وذلك أنه ليس إن كانت هـذه موجودة يجب ضرورةً أن يكون هذا، وهذا هو أبيض يجب ضرورة أن يكون أبيض من قِبل القياس. ولا إن كان المثلث ذا < زوايا > مساوية لقائمتين وعَرَض له أن يكون ١٦٨ ب
شكلا ما أو أن يكون فى الشكل أولًا ففى الأول أو فى المبدأ، من قِبَل أن البدء شكل أو الأول الذى هو هكذا: وذلك أن البرهان ليس هو بمعنى شكل ولا بمعنى أول، لكن بمعنى المثلث. وعلى هذا المثال بعينه وفى هؤلاء الأُخَر. فإذن إن كان التبكيت قياسًا ما، لا يكون التبكيت الذى كالعرض. لكن من هذا الصُّنّاع أيضا، وبالجملة، العلماء يُبَكَّتون[2] مِنْ غيرِ العلماء: وذلك أنهم يعملون القياسات كما فى العرض عنـد الذين يعلمون، وأما هؤلاء الذين لا يمكنهم أن يقسموا: إما أن يعطوا إذا سئلوا، وإما أن يظنوا — إذا لم يعطوا — أنهم يعطون[3].

وأما هؤلاء اللواتى من معنى فى شىء أو على الإطلاق[4] فمن قِبَل أن الإيجاب والسلب ليسا له بعينه. وذلك أن السالبة التى للأبيض فى شىء <هى:> التى فى شىء ليس أبيض، فأما التى للأبيض على الإطلاق فالتى على الإطلاق ليس بأبيض. فإن أخذ إذا أعطى أنه

(١) ف: المناقضة. (٢) ف: يوبخون بيكتهم. (٣) ف: ينبغى أن يقول: إنهم قد يعطون. (٤) ف: فبأن الموجبة والسالبة ليسا هو.

نقل عيسى بن زرعة

والذى يجب فى هذا أن تكون حاله كحال الأمر بعينها إن كان التبكيت والقياس مما من شأنه أن يوجد — مثال ذلك، إن كان الذى قيل ثوبا فلا يقول عند التأليف قميصا، بل « ثوب » — على أن القول الآخر حق، إلا أنه ليس يكون منه تأليف: بل يحتاج أيضا الذى يبحث عن السبب إلى المسألة : هل الذى يدلان عليه واحد بعينه ؟

فأما التى من العَرَض فإنها تكون معلومة عند تحديد القياس. وذلك أن حدّ القياس بعينه يجب أن يكون حدّ التبكيت، بل يضاف إليه ذكر التناقض من قِبَل أن التبكيت هو قياسٌ على النقيض. فليس قياس بالعرض إذن هو الذى عنه يكون التبكيت، وذلك أنه ليس إذا كانت هذه موجودة فمن الاضطرار أن يكون ذاك موجودا، وهذا هو أبيض، فمن الاضطرار أن يكون أبيض
١٦٨ ب على طريق القياس. ولا[1] أيضا إن كان المثلث هو الذى زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وقد عرض له أن يكون[2] شكلا ما، وأن يكون أولا فى معنى الشكل أو فى الأول أو فى الابتداء، من قِبل أن المبدأ هو الشكل أو الأول الذى هذه حاله، وليس ذلك له بما هو شكل ولا بما [٣٣٨ ا] هو أول : بل البرهان عليه إنما هو بما هو سلب. وعلى هذا المثال فى الأمور الأُخَر. فإذاً إن كان التبكيت

---

(١) ش : نقل ناوفيلا : وليس ينبغى أن يكون المثلث متساوى الساقين لأن هذا يعرض فى هذا الشكل بعينه أو الأول أو المبدأ، من قبل أن الشكل مما أو يكون الأول الذى يجرى هذا المجرى، وذلك أنه ليس يكون شكلا لعرض، فما تقدم كذلك .

(٢) ف : كان .

قياسا ما ، فليس يكون التبكيت الذى على جهــة العرض . إلّا < أن > من هذا النحو أصحابُ الصنائع ، و بالجملة ، العلماء إنما يبكتهم(١) من لا علم له : لأنهم يقيسون على العلمــاء من الأمور العَرَضــية ، وهؤلاء [هم] الذين لا يمكنهم أن يقسموا(٢) ، إما الذين يجيبون عند ما يسألون ، أو الذين يظن بهم — وما سلموا — أنهم قد سلموا .

فأما التى تكون من الحَمْــل من جهة أو على الإطلاق فإنمــا تكون لأن الموجبة والسالبة لا توجد لشىء واحد بعينه . وذلك أن الذى يناقض قولنا : « إنه أبيض من جهة » إنمــا هو أنه « غير أبيض من جهة » ؛ وسالبةَ — قولنا « أبيض على الإطلاق » : « ليس بأبيض على الإطلاق» . فإن أعطى أنه أبيض من جهة ، وأخذ كأنه قد قيل على الإطلاق

نقـــل قـــديم

كما(٣) أن الشىء الواحد إن كان مشرفا على أن يكون تبكيتا أو سولوجسموس(٤) — ومثال ذلك أنه إن كان الموضوع أراد ألا يجمع القياس على أنه ربطه ، بل إنه أراد بقوله ربطه هو < حق(٥) > إلا أنه غير مؤلف : وهو بعــد محتاج إلى مسئلة : لم كانا جميعا عند طالبهما بدلالة واحدة؟ فأما الأنحاء التى تكون

---

(١) ف : يو بخهم . (٢) ف : يفصلوا . — ص : أو الذين .

(٣) ش : بنقــل آخر : كما أن الشىء هو بعينه إن كان مســتعدا على أن يكون مباكتة أو سولوجسموس . وذلك أنه إن كان قال : رابطة فلا يقولن بالثوب ، ولكن رابطة ، وقوله : ثوب — حق ، ولكن ليس بمؤلف . (٤) ف : قياس . (٥) الزيادة بالأحمر فوقها .

من العرض[1] عند تحديد القياس فتلك بَيِّنة واضحة ، وذلك أن حدّ القياس وحدّ التبكيت حدّ واحد ، إلا أن حدّ التبكيت على معنى مناقضة القياس ، لأن التبكيت إنما هو مقياس مناقضة . فلما لم يكن القياس عرضيا لم يكن تبكيتا ، لأنه ليس من الاضطرار إذا كانت هـذه المشار إليها أن يكون هذا كذلك : فإن كان هـذا أبيض فلم يكن باضطرارٍ أبيض لمكان القياس . وكذلك الأطريغنون وهي المثلث[2] ، لما كان زواياه مساوية لزاويتين قائمتين ١٦٨ ب
لم يجب أن يكون الاسكيم[3] عارضا[4] له ، فتكون لمكان الاسكيم أوليةٌ أو ابتداء . وذلك أن البرهان عليه لم يكن لأنه اسكيم[5] أو لأنه أولية ، بل يثبت البرهان عليه لأنه مثلث ؛ وكذلك فى سائر الأشياء . من أجل ذلك إن كان التبكيت قياسا مناقضا[6] لا يكون إلا من العارض فى القياس ، لذلك لا يصح معنى التبكيت ، إذ لا يكون إلا بالعرض . ولذلك ما يتحير مهرة الصناع[7] والعلماء عند تبكيت الجاهل إياهم : لأنهم يجمعون القياس من العارض فيلقون به العلماء وهم لا يقدرون على القسمة : فإما سئِلوا فأجابوا ، وإما لم يجيبوا فظنوا أنهم قد أجابوا .

---

(١) ش : بنقل آخر : فإذا حدد القياس فإنها تكون واضحة معروفة . وينبغى أن يكون ذلك الحدّ بعينه للتبكيت ، إلا أنه يزاد عليه المناقضة ، فإن المباكتة سولوجسموس المناقضة ؛ فليس إذن مقياس العرض للذى يكون بينه المباكتة . (٢) ش : إنه وإن كان ثلاث زوايا كل مثلث مساوية لزاويتين قائمتين ، فلم يكن كذلك من أجل أنه شكل ، ولا هذا الشكل أولى ولا أبدى ، ولا هو للمثلث أولى ، ولكن الذى هو أولى لكل مثلث أنه ذو ثلاث خطوط ، فإن هذا أولى وأبدى لكل مثلث . — أطريغنون = τρίγωνον (٣) ف : الشكل . (٤) ص : عارض . (٥) ف : شكل . (٦) ص : قياس مناقض . (٧) ص : مهرة الطباع .

فأما ضروب التبكيت التى تكون مما فى الشىء أو من المرسل من القول، فإنما تكون من أجل أن الموجبة والسالبة لا تكونان لشىء واحدٍ بعينه بحالٍ واحدة. لأن الذى هو أبيض فى شىء فسالبته أن يكون فى شىء ليس بأبيض؛ وكذلك ما كانت موجبته بأنه أبيض بالمرسل[1]، فسالبته ألا يكون أبيض بذلك القول من المرسل. فإن أعطاك[2] القائل أن الأبيض أبيض فى شىء وتأويله[3] أبيض بالقول المرسل

[٢٣٨ ب] نقـــل يحيى بن عدى

أبيض فى شىء كأنه قد قيل على الإطلاق فإنه لا يعمل تبكيتا؛ ويُرَى من قبل الجهل[4] بمـا هو التبكيت. [من قِبَل نقصان يسير][5]

وهؤلاء اللواتى وصفن أوّلا أَعْرَفُ من جميعها من حد التبكيت الذى من قِبَله لُقّبت هكذا. وذلك أن التخيل يكون من قبـل نقصان الكلمة، فإذا قسمناها كذا فليوضع العموم لجميع هؤلاء نقصان الكلمة.

وأما اللواتى من أن يأخذ التى فى البدء وأن يضع الذى ليس بعلة كعلة فيعرف بالحد. وذلك أنه يجب أن تكون النتيجة وأن يعرض بأن[6] هؤلاء هذا[7]

---

(١) ف: بمرسل. (٢) ش: بنقل آخر: لأنه حيث أعطى أنه فى شىء أبيض أخذه كأنه قيل مرسلا لا يصنع المباكتة. (٣) ف: فتأوّلته. (٤) ف: لا علم.

(٥) هذه الزيادة يجب حذفها إذ لا معنى لها ولا توجد فى اليونانى.

(٦) ف: من أن. (٧) ف: لكن.

الذى لم يكن موجود فى اللواتى ليس علة . وأيضا لا أن يعــد مع التى من البدء هذا الذى لا يوجد اللواتى من مسئلة التى فى البدء .

وأما هؤلاء اللواتى من التى تلزم فهى جزء للعرض . وذلك أن التى تلزم عرضت وتخالف العرض من قِبل أن العرض يوجد إن يوجد فى واحد فقط أيضا (مثال ذلك أن يكون واحد بعينه أحمر وعسلا ، وأبيض وقُقنُس)، وأما الذى يلزم ففى كل حين فى كثيرة : وذلك أنا نؤهل اللواتى اواحدٍ بعينه بعضهنّ لبعض هنّ فيهنّ . ومِن قِبل هذا يكون التبكيت من الذى يلزم . وهو ليس صادقا لا محالة إن كانت تكون كالعرض ، وذلك أن هاهو الثلج وققنس[1] هما للا بيض واحد بعينه . وأيضا ككلمة ما لسس[2] الذى أخذ أن الذى يتكوّن والذى له مبدأ بأنه يتكوّن ، وذلك أن من قبل أن الذى يتكوّن له مبدأ يؤهل الذى له مبــدأ أنه يتكوّن كأنهما كليهما هما واحد بعينه بأن لهما مبدءا ، والذى يتكوّن والمتناهى . وعلى هذا المثال وفى اللواتى تكون متساوية إن كانت اللواتى عظما واحدا تكون متساوية تأخذ عظما واحدا ؛ فإذن يأخذ
١٦٩ أ الذى يلزم ، فإن التبكيت الذى من العرض والذى من الذى يلزم هو من قِبَل الجهل بالتبكيت هو ظاهر . وليفعل هذا على نحو آخر أيضا .

وأما هؤلاء اللواتى من أنّا نجعل سؤالات كثيرة واحدًا فبأنا لا نقوم كلمة المقدّمة . وذلك أن المقدّمة هى واحد

---

(١) Κυκνος (٢) Melissus

فإنه لم يبكت، بل يظن ذلك لعدم[1] المعرفة بماهية التبكيت. [لأنه ينقص نقصانا يسيرا[2]]

ويصير[3] عندنا أظهر من جميع الأشياء التى تقدّم ذكرها من حد التبكيت الذى منه لقبوا. وذلك أن الشبهة تدخل على القول لما فيه من النقص. وإذا حرت قسمتنا على هذه الجهة كان نقصان القول عاما لجميع هذه الأشياء.

وهـذه التى تكون من المأخوذة فى أوّل الأمر، وعن التى تضع علة ما ليس بعـلةٍ فمن الحـد[4] يوقف عليها. وذلك أن النتيجة يجب أن تكون عارضة عن هذه؛ وهذا ليس بموجود فيما لا علة له؛ وألا يكون ذلك أيضا عند ما تعد فى جملة الأشياء المأخوذة أوّلا. وهذا ما لا يوجد لهذه التى إنما تكون عن التى يسأل عنها فى أوّل الأمر.

فأما التى من اللوازم فهى جزء للتى من العرض، وذلك أن التى من اللوازم عارضة. والفرق بينها وبين التى من العرض أن العرض لنا أن نأخذه أيضا فى شىء واحدٍ فقط (مثال ذلك أن يكون الأحمر والعسل شيئا واحدا بعينه، كذلك الأبيض وقُقْنس)، فأما اللازم فيحمل أبدا على كثيرين: وذلك أن المحمـولات التى تؤخذ لشىء واحد ليس يحملهـا عليه وحده، فإنا نحمل تلك

(١) ف: للجهل. (٢) ف: من قبل أنه يعجز شيئا. — وما بين المعقوفتين يجب حذفه. (٣) ش: نقل ثاوفيلا: ويصير ما خرج عن حد التبكيت أظهر من جميع المذكورة أوّلا. ولهذا السبب أيضا لقبت بهذا اللقب، فإن الوهم يدخل على القول من جهة نقصانه.

(٤) ف: معرفتها تكون من الحد.

بأعيانها بعضها على بعض . ولهذا السبب يكون التبكيت عن اللوازم . وليس هو لا محالة صادقا إن كان مما وجوده على جهة العرض ، وذلك أن الثلج وققنس هما فى البياض شىء واحد بعينه . وبحسب قول مالسّس أيضا الذى أخذ أن المتكوّن والذى له مبدأ هما شىء واحد بعينه فى أن لهما كونا(١) فلأن الذى يتكوّن له مبدأ يوجب لما له مبدأ أن يكون متكوّنا وكأنهما جميعا شىء واحد بعينه فى أن لهما جميعا مبدءا(٢) ، وكذلك الذى يتكوّن وما له نهاية . وعلى هذا النحو يجرى الأمر فى المتساوية ، فإن كانت الأشياء التى عظمها واحد

١٦٧ ا متساوية ، فإن التى تكون متساوية عظمها واحد ، فيكون إذن قد أخذ اللازم(٣) . — فلأن التبكيت الذى من العرض يكون من قِبل الجهل بالتبكيت [٣٣٩ ا] فظاهر أن كذلك أيضا ما يكون عن اللوازم . فلتعمل هذه على جهة أخرى .

فأما التى تكون من تصيير المسائل الكثيرة مسئلة واحدة ، فكونها من قبل أن ألفاظ المقدّمة تكون غير مستقيمة(٤) ، وذلك أن المقدمة هى حَمْلُ واحد

نقــل قــديم

أى ليس فى شىء(٥) بل مُشاع مستفاض . فمثل هذا الفهم لا يعمل تبكيتا و إن ذلك يخيل(٦) عند السامع الجوابَ لجهله بحال التبكيت ، وما هو .

---

(١) ص : كون . (٢) ص : شيئا واحدا . (٣) ف : العكس .

(٤) ف : عام . (٥) ف : من قبل أن اضطراب ألفاظ المقدمة .

(٦) ف : يخيل ذلك .

وأبينُ هذه كلها تلك التي قيلت أوّلا من حد التبكيت ، ومن أجل ذلك سُمّيت بمثل ما ذكرنا . فقد[1] يكون الاشتباه بهذه الحال من نقص[2] الكلام ، لاسيما عند الذين يريدون القسمة ، فنقصان[3] الكلام يعمّ هذه كلها .

وكذلك الضروب التي تكون من الموجود[4] في ابتداء المسألة ووضع[5] ما ليس بعلة كعلة ، وذلك بيّن من الحدّ لأنه[6] يجب للنتيجة أن تكون مضاهية[7] لمعاني مقدّماتها ، فليس ذلك بموجود فيما ليس بعلة[8] . وأيضا يجب أن لا يعتقد[9] بما كان في ابتداء المسئلة ، وليس كذلك يفعل السوفسطائيون[10] في مسائلهم .

فأما[11] ضروب تهجين الكلام من الحرف اللاحق فذلك من العَرَض لأن اللاحق أبدا بالكلام عارض . وفرق ما بين العارض في الكلام واللاحق — وإن كان عرضا — أن العرض يمكن أن يوجد في واحد فقط (كقولك إن الأشقر والعسل بحالٍ واحدة ، لأن العسل بعينه هو عسل وأشقر ، وأبيض والثلج هو ثلج وهو أبيض) ، فأما اللاحق أبدا فإنما يكون من الأكثر . ومن أجل ذلك يتولّد التبكيت من اللاحق بالكلام ، إلّا أنه ليس بصادق من كل جهة إن هو كان كالعرض ، لأن الثلج والاسفيداج إنما صارا بحالٍ واحدة

(١) ف : وقد . (٢) ف : نقصان . (٣) ش : فيسمى ما يعم هذه كلها نقصان الكلمة .
(٤) ف : من تلك التي يأخذها . (٥) ش : ومن وضعنا ما ليس بسبب كأنه سبب .
(٦) ش : لأنه ينبغي أن تكون النتيجة من أجل المقدّمات .
(٧) ص : مظاهية . (وقد يدل هذا على أن الناسخ أو المملى عليه عراقي أو فارسي) .
(٨) ف : بسبب . (٩) ف بالأحمر : أظنه يعتد ما .
(١٠) ص : السوفسطائين . (١١) ص : لا ، والتصحيح بالأحمر .

ببياضهما ، أو كالذى قال مالسس(١) الحكيم أيضـا فإنه تأوّل الآنية والكون بحالٍ واحدة فزعم أن لها ابتداءا ، كقولك إن المساوى بحالٍ واحدة من قدر أجسامهما . وذلك أن مالسس أثبت أن مافد كان كانت له أوّلية ؛ وما كانت له أولية فقد كان ، وكلاهما(٢) بحالٍ واحدة ، لأن لها أولية ونهاية . وكذلك ما كان
١٦٩ ا مساويًا فقـدر(٣) جسمه بحال واحدة ، وما كان جسمه بحالٍ واحـدة فذاك مساوٍ(٤) . من أجل ذلك عَمَد مالسسُ إلى أخذ اللاحق بالكلام فَصَيَّره مُقَدِّمة . — فلمـا(٥) كان التهجين الكائن من العـارض فى الكلام لا يتكون إلا من قلة المعرفة بالتهجين ، وكان اللاحق فى الكلام من باب العَرَض ، وجب أن تكون ضروب التهجين من اللاحق مثلها . وسنتقصى النظـر فى ذلك من جهةٍ أخرى .

(١) ش : بنقل آخر : إن مالسس قال إن ما كان وما لكونه بدء هو واحد بعينه ، لأن الذى كان له بدء والذى له بدء فكلاهما شىء واحـد . وكان يرى ذلك لقوله إن لها بدءا والذى كان والمحدود وفى هـذا النحو وعلى ما تكون مستوية ، مثل قولك إنه إن كانت الأشياء التى لهـا قدر واحد بعينه مستوية ، والتى تكون مستوية يكون لها قدر واحد .

وجد بورقه : ليس يجب إذا كان : كل إنسـان ضحاك ، وكل ضحاك إنسان ، وكل إنسان حى ناطق مائت ، وكل حى ناطق مائت إنسان ، أن إذا كان : كل إنسان حى ، أن يكون : كل حى إنسان . وقد تبين ذلك فى الآراء المنطقية : أن الموجبة الكلية إنمـا تنعكس موجبة جزئية ، ومالسس إنمـا عكس الموجبة الكلية موجبة كلية فقال إن : كل ما له كون فله مبدأ ؛ فكل ما له مبدأ فله كون — وليس ذلك بواجب ، لأن أشياء كثيرة لها بدء ولا كون لها .

(٢) ص : كليهما .　　(٣) ص : بقدر . والتصحيح فوقها بالأحمر .

(٤) ص : مساوى .　　(٥) ش : فأما من أجل المباكتة التى من العرض بقـلة العلم بالمباكتة فقد يثبت فى تلك التى تكون ممـا يلحق .

فأمّا أنحاء التهجين فى الكلام الذى يكون من قِبل أنا نجعل المسائل الكثيرة مسئلة واحدة ، فإنمـا يكون من أجل أنا لا نلخص ولا نوضح معنى المقدّمة وحدها . لأن البروطاسسه(١) ، وهى المقدّمة ، إنما هى شى واحد بحالٍ واحدة

[٢٣٩ ب] نقل يحيى بن عدى

على واحدٍ ، وذلك أن الحد هو هو بعينه لواحـد فقط وعلى الإطلاق والأمر مثـال ذلك للإنسان ولا إنسان واحـد فقط ؛ وعلى هذا المثـال فى آخر(٢) أيضا . فإذًا إن كانت المقـدّمة الواحدة فقط هى التى تؤهل(٣) واحدًا لواحدٍ ، يكون السـؤال أيضا على الإطلاق كهذا مقدّمة . ومن قِبَل أن القياس من مقـدّمة ، والتبكيت قياس ، يكون التبكيت من مقـدّمة . فإن كانت المقدّمة واحدًا على واحد ، فهو ظاهر أن هذا أيضا بالجهل بالتبكيت : وذلك أنه يرى كيما تكون التى ليست بمقـدّمة مقدّمة . فإنه إما إن أعطى مقـدّمة كقيد سـؤال واحد ، فيكون تبكيت ؛ وإما إن لم يعط ، إلا أنه يرى ، فتبكيت يُرى .

فإذن جميع الأنحـاء تقع من الجهل بالتبكيت : وأما هؤلاء اللواتى من اللفظ فمن تناقض(٤) يرى الذى كان خاصـة التبكيت ، وأما هؤلاء الأخر فمن حدّ القياس .

(١) = πρότασις . (٢) ف : الأخر . (٣) ف : تعطى .
(٤) ف : مناقضة .

٧

< أسباب الأغاليط >

وأما الضلالة فتكون إما لهؤلاء اللواتى من اتفاق الاسم والكلمة فبأن لا يمكنه أن يقسم هؤلاء اللواتى تقال على أنحاءٍ كثيرة (وفى أفرادٍ ما ليس بسهل أن يقسم : مثال ذلك معنى الواحد ، ومعنى الموجود ، ومعنى : هو هو بعينه) ، وأما اللواتى من التركيب والقسمة فبأن لا يظن أن الكلمة تختلف بشىء إذا ركبت أو إذا قسمت كما فى كثيرة . — وعلى هذا المثال وهؤلاء اللواتى من التعجيم ، وذلك أنه يظن أن الكلمة لا تدل على شىء آخر[١] إذا كانت مقصورة وممدودة ، ولا على واحد ولا على كثيرة أيضا . — وأما اللواتى من الشكل فمن قِبَل مشابهة اللفظة . وذلك أنه صعبٌ أن يقسم آية تقال بحالٍ واحدة ، وأية على اختلاف : وذلك أن الذى يمكنه أن يعمل هذا هو قريب من أن يرى الحقّ إلا قليلا ويبادر كثيرا إلى أن يرمز[٢] على أن كل ما يحمل على شىء[٣] يظن أنه شىء والموجود بسمعه هذا الشىء وواحدا : وذلك أنه يظن أن هذا الشىء والموجود يلزمان الواحد والجوهر خاصةً[٤] . من قِبَل هذا يوضع هذا النحو لهؤلاء اللواتى من اللفظة[٥] : أما أولاً فمن قِبَل أن الضلالة تكون

---

(١) ف : مختلف .

(٢) ف : يشير إلى .

(٣) ف : الشىء .

(٤) ف : أكثر .

(٥) ف : الصوت .

نقل عيسى بن زرعة

على واحد . وذلك أن الحد الواحد بعينه إنما يكون لما هو أمر واحد فقط على الإطلاق . ومثال ذلك حد الإنسان وحد إنسانٍ واحد فقط ؛ وكذلك فى الأشياء الأُخَر . فإن كانت إذن المقدمة الواحدة فقط هى التى تجمع[1] شيئا مقولاً على شىء؛ وبالجملة ما جرى هذا المجرى من السؤالات فهو مقدمة ، ولأن القياس يكون من المقدّمات ، والتبكيت قياس ، فالتبكيت يكون من المقدّمات . فإن كانت المقدّمة هى التى يحمل فيها واحد على واحد، فظاهر[2] أن هذا أيضا يكون من قِبَلِ عدم المعرفة بالتبكيت : لأنه مظنون كما يظن[3] بما ليس مقدّمة أنه مقدّمة . فأما إن أجاب كأنه مجيبٌ عن سؤال واحد ، فإن التبكيت يكون وإن لم يُعطِ[4] ، بل ظن به[5] أنه قد سلم ، فإن التبكيت يكون مظنونا . فجميع الأنحاء إذن ترتقى إلى عدم المعرفة[6] بالتبكيت . فالتى تكون عن[7] القول هى الكائنة عن المناقضة المظنونة التى هى خاصة التبكيت؛ وهذه الأُخر تكون من حدّ القياس .

---

(١) ف : تضم .
(٢) ف : متوهم .
(٣) ف : يتوهم فيما .
(٤) ف : يسلم .
(٥) ف : أعطى .
(٦) ف : الجهل .
(٧) ف : اللفظ .

٧

< أسباب الأغاليط >

والضلالة الكائنة إما فى اشتراك الاسم والكلمة[١] فيكون للعجز عن قسمة ما يقال منها على أنحاء كثيرة (وقد تعسر قسمة[٢] أفراد منها ومثال ذلك الواحد والموجود والذى هو هو بعينه)، فأما التى من التركيب والقسمة فلأنا نتوهم أن القول غير مختلف ألبتةَ عند تركيبه وتفصيله كما يعرض فى أمور كثيرة — وعلى هـذا النحو يجـرى أمر ما يكون عن التعجيم، وذلك أنه ليس يظن أن دلالة اللفظ تختلف إذا قيل مرسلا أو مسددا، ولا إن كان حملها على واحد أو على كثير. — فأما التى من شكل القول فيصعب[٣] تمييز ما كان منها بهذه الحال وما كان يقال على جهات أُخَر لتشابه اللفظ[٤] بها : لأن الذى يمكنه أن يفعل ذلك فقد قرب من إدراك الحق [٤٣٠ ا] وكثيرا[٥] ما يتسرع إلى الإشارة بأن كل ما يحمل على شىء يظن أنه أمر موجود[٦]. ونحن نستجيب إلى القول بأن الموجود هو هذا الشىء وهو واحد : وذلك أنه قد يظن أن الواحد والجوهر يلزمهما على الأكثر هذا الشىء والموجود. ولهذه العلة يكون هذا النحو هو الموضوع للتى يلفظ بها : أما أولًا فلأن الضلالة تكون خاصة عند مفاوضتهم غيرهم

(١) ف : تفصيل. (٢) ش : فى نقل ثاوفيلا : وبعضها لا ينبغى أن يقسم — مثال ذلك الواحد والموجود هو هو. (٣) ف : فيعسر.
(٤) ف : نسبة تشابه. (٥) ش : نقل ثاوفيلا : وكثيرا ما يجذب إلى الظن بأن كل ما يحمل على شىء فإنما يسمع منه ما يدل على ما الشىء، وذلك أنه يظن أن الجوهر والواحد خاصة يتبعهما ما الشىء، وهما شىء واحد بعينه. (٦) فوقها : أمر موجود.

نقــل قــديم

والحد واحد للشيء المفـرد وللشيء المرسل الكلى المشاع، كقولك على الإنسـان الكلى والإنسان الواحد المفرد[١]؛ وكذلك يجوز هذا القول فى سائر الأشياء . فإذا كانت المقدّمة الواحدة أيما هى التى تثبت شيئًا واحدًا على واحد فقد تكون مثل هذه المسألة مقدّمة مرسلة[٢] مشاعة[٣] . فلما كان القياس من مقدّمة جاز التهجين[٤] والتبكيت من مقـدّمة . وكما أن المقدّمة إنمـا هى شيء واحد على واحد، فكذلك هو بيِّن أن التهجين لا يكون إلا من قلة المعـرفة بالتبكيت : وذلك أن المقـدّمة تخيل من كلامهم كأنها مقدّمة حق وليست كذلك . فإن كان المسؤول قد جعل جوابه جوابًا[٥] عن مسئلة واحدة، وإنما سـئل عن كثير، فعنـد ذلك ما يكون جوابه جوابا مهجّنا ؛ وإن لم يكن أعطى الجواب، بالحقيقة فقد يخيِّل فصار شبيها بالهجنة . ومن أجل ذلك وجب أن تكون جميع هذه الأنحاء إلى مبدأ واحد وهو قلة المعرفة بالتبكيت . وأنواع التهجيـن التى من كلمـة[٦] فهى فى ظاهر أمرها كقول منا نن بالأنطافاسيس[٧]؛ وذلك خاص للتبكيت، فأما الضروب الباقية فإنما تكون من أجل الخطأ فى حدّ القياس

---

(١) ف : الجزئى . (٢) ف : كلية . (٣) ف : عامية .

(٤) ف : أن يكون التهجين . (٥) ص : جواب .

(٦) ف : التى تكون من الكلمة .

(٧) ف : بالسالبة . — = ἀντίφασις

٧

< أسباب الأغاليط >

وقد يكون[١] الغلط فى بعض الناس[٢] من اشتراك الأسماء ومن أجل الحد أنهم لا يجدون سبيلا إلى تفصيل ما يقال بوجوه كثيرة (وكذلك نجد أشياء ليست تجزئتها بيسيرة : مثل قولك : واحد ، وأنه[٣] والذى هو بحال واحدة هذه[٤] ليست قسمتها بيسيرة) . ومن الناس من يدخل عليه الغلط من قِبَل التأليف والتركيب ومن قِبَل القسمة والتجزئة لأنهم[٥] لا يظنون فرقا بين التأليف[٦] والقسمة . وكذلك الأكثرون من العوام . وقد يدخل الغلط أيضا على الناس من الإعراب والتعجيم بالنقط والعلامات ، وذلك أنهم لا يرون < أن >[٧] الحرف إذا ثُقِّل أو خُفِّف تصرَّفَتْ معانيه لا فى الواحد ولا فى الكثير . فأما الغلط الذى يدخل على الناس من شكل الكلمة وصورتها فذلك لا يكون إلا لمكان[٨] الاشتباه فيها . وقد يصعب الفرق فى ذلك حتى يعرف ما كان يقال من ذلك بالمثال والحال الواحدة ، وما إذا قيل كان غيريا . فبالحرى أن من قدر على فرق ما بين هذين كان قريبا من الوقوع على الصدق والحق ، ولا سيما أنه يقارب ذلك لا بالظن أن كل ما ثبت شيئا

---

(١) ف : وقد يلحق الغلط ببعض . (٢) ش : نقل آخر : وقد تكون الضلالة من الاشتراك فى الاسم وفى الكلمة . (٣) ف : والموجود . — = ٥٧ ب

(٤) ف : بهذه . (٥) ش : لأنهم لا يظنون أن بين التأليف والقسمة فرقا .

(٦) ف : التركيب . (٧) الزيادة بالأحمر فوقها . (٨) ف : من أجل .

كان مشاراً[1] إليه وإنما نسمعه ونفهمه كشىء واحد . وذلك أنه لا يشبه أن يشار إلى شىء فيقال " هذا " أو " إنه " إلا ما كان مفردا أو جوهراً من الجواهر . من أجل ذلك قلنا إن هذا الضرب من التهجين لا يكون إلا فى الضرب من الكلمة . وقد يجب أن تعلم أولاً أن الضلالة والغلط قد تكون أكثر عند[2] مناظرتنا غيرنا أحرى من أن تكون إذا كنا متفكرين بذاتنا . (وعلة ذلك أن المناظرة مع غيرنا لا تكون إلا بكلام واسط مُتَرَوٍّ فينا) ؛ وأن الفكر من الإنسان إذا كان بذاته لا مع غيره ، فأكثر ذلك لا يكون إلا من نفس الشئ معبرة عنه بلا واسطة من الكلام . ١٦٩ ب

[٣٤٠ ب] نقل يحيى بن عدى

أكثرهم إذا فكروا مع آخرين أكثر مما هم مع أنفسهم[3] . وذلك أن التفكر مع آخرين تكلّم . وأما التى على حيالها[4] فبالأمر بعينه، ليس بأقل . وأيضا قد يعرض أيضا أن يضل على انفراده إذا تفكر فى الكلمة . وأيضا ١٦٩ ب الضلالة من قبل المشابهة[5]، والمشابهة[5] من اللفظة[6] . — وأما هؤلاء اللواتى من العَرَض[7] فمن قِبل أنه لا يمكنه أن يقسم معنى فهو <هو> والآخر، والواحد والكثير، ولا أى اللواتى من المحمول عرض جميعها للأمور أيضا . — وعلى هذا المثال ولهؤلاء اللواتى من التى تلزم، وذلك أن التى[8] تلزم جزءٍ ما من العرض؛

---

(١) ص : مشار . (٢) ص : عند أكثر — ثم ضرب على «أكثر» بالقلم الأحمر .
(٣) ف : على انفرادهم . (٤) ف : الانفراد . (٥) ف : الاشتباه .
(٦) ف : الصوت . (٧) ص : العرب . (٨) ص : الآتى .

من قِبَل أنها ترى فى كثيرة أيضا و يؤهل[١] هكذا : إن لم ينفصل هذا من هذا فلن ينفصل آخر من آخر أيضا . — وأما اللواتى من نقصان الكلمة واللواتى من التى فى شىء وعلى الإطلاق فالضلالة من قلة النقصان تُنَزَّل، وذلك أنا ننزل بالكلية معنى ما أو معنى كيف أو معنى الآن كأنه لا يريد فيـدل على شىء . — وعلى هـذا المثال [و] فى هؤلاء اللواتى تأخذ التى فى البـدء[٢] ، وفى اللواتى تُصَيِّرُ علة وفى جميع اللواتى يجعلن سؤالات كثيرة واحدا؛ وذلك أن الضلالة فى جميعها من قبل قلة النقصان، وذلك أنا لا نبحث على استقصاءٍ لأخذ المقدّمة ولا القياس أيضا من قِبَل العـلة[٣] التى قيلت[٤] .

٨
< المباكتات السوفسطائية فى المـادّة >

ومن قِبَل أنه موجود لنا من كم تكون القياسات التى ترى يوجد لنا أيضا من ماذا تكون القياسات السوفسطائية والتبكيتات، وأعنى تبكيتا سوفسطائيا وقيـاسا لا الذى يرى قياسا وتبكيتا وليس هو فقط، بل[٥] الذى هو موجود؛ ولا يرى أيضا من قبل قابل الأمر النسيب . وهؤلاء هم الذين لا يبكتون ويثبتون[٦] للذين لا يعلمون بحسب الأمر الذى كان صناعة الجدل، وذلك أن صناعة الجدل إذا أخذت تجزئةً تؤلف كذبا . والممتحنة[٧] هى جزء صناعة الجدل :

---

(١) ف : و يوجب . (٢) اللواتى تأخذ التى فى البدء = المصادرة على المطلوب الأول .
(٣) ف : السبب . (٤) ف : الذى قيل ، وصف . (٥) ف : لكن .
(٦) ف : و يبرهنون . (٧) ف : والامتحان هو .

وذلك[1] أن هذه يمكنها < أن > تؤلف كذبا من قبل جهل الذى يعطى الكلمة . والتبكيتات السوفسطائية، و إن ألفت التناقض، فلن تحدث علما إن كان لا يعلم وذلك أنها تعوق .

نقـــل عيسى بن زرعة

أكثر منها إذا كانت مع نفوسهم؛ وذلك أن المفاوضة تكون مع أغيارنا بالألفاظ ، فأما مع نفوسنا فليست بدون تلك ، لأنها تكون من ذلك الأمر نفسه . فقد يعرض للإنسان أيضا أن يضلَّ بنفسه إذا كان مفكرا[2] فى القول . ١٦٩ ب
والضلالة أيضا تكون من قبل التشابه[3]، والتشابه إنما يقع فى اللفظ . فأما التى تكون من العَرَض فلأنا لا نقدر على تمييز[4] ما هو واحد بعينه وما يختلف، وما هو واحد وكثير، ولا على تمييز أصناف الحَمْل . وجميع هـذه أعراض للأمور . — وعلى هذا المثال أيضا تكون هذه التى من اللوازم . وذلك أن اللزوم جزءٌ ما للتى من العَرَض؛ من قِبل أنه أيضا مما يظن مقولًا على كثير على هذا النحو إن كان هذا غير مفارق لهذا فإن الآخر يكون غير مفارق لذاك؛ ونحن نلغي بالكلية ذكر التى تكون عما به القول من النقص، وهى التى تكون عن وجود الشىء من جهة وعلى الإطلاق، من قبل أنها مما تكاد أن تكون ضلالة، لأن القول لم يُستثن فيه بما يدل على ما الشىء أو كيف هو أو متى .

---

(١) وذلك أن هذه : فوقها : وهذه .　　(٢) ف : ناظرا .

(٣) ف : الاشتباه .　　(٤) ف : تفصيل .

وكذلك أيضا يضرب عن التى يؤخذ فيهـا المطلوب وعن التى لغير علة وعن جميع التى المسائل الكثيرة فيها واحدة . وذلك أن الضلالة فى جميعها تكون لأنا لا نكاد نبحث بحثا مُسْتقصًى : لا من حدود المقدّمات ، ولا عن القياس ، للسبب المذكور .

٨

< المباكّات السوفسطائية فى المـادّة >

فإذ[1] قد حصل لنـا كم الأسباب التى عنهـا تكون القياسات[2] المظنونة ، فإنا نكون قـد وجدنا أيضا : كم الأسباب التى عنها تكون القياسات السوفسطائية والتبكيتات ، وأعنى بالتبكيت والقياس السوفسطائى ليس الذى يظن قياسا وتبكيتا ، وليس كذلك ، فقط ، بل والموجود كذلك ، فليس بمظنون من قِبَلِ الموضوع الخاص بالأمر . وهؤلاء هم الذين ليس يبكتون و يثبتون للذين لا يعلمون من الأشـياء المأخوذة من ذات الأمر ، فإن هذا هو فعل الجدلى . وذلك أن صناعة الجدل تنتج الكذب عن تجزئة . والمجزأة هى جزء من الجدلية : وهذه فإنمـا يمكنها إنتاج الكذب لأن المجيب[3] ليس [١٣٤١] بعـالم . والتبكيتات السوفسطائية ، و إن كانت تنتج النقيض ، فليس إنمـا تفيد من ليس بعالِمٍ علماً ؛ لكنها تعوق بهذه الأقاويل من كان عالمـا .

---

(١) ف : ولأنا قد وجدنا عدد . (٢) ف : المقاييس .

(٣) ف : يجهل المجيب .

نقـــل قـــديم

وقد يجوز الغلط من الإنسان وهو متفكر فى نفسه، سيما إذا كان فكره فى الكلام الذى يقع فيه[١] الاشتباه <فى> المعبرة عن الشىء. وأيضا إن الضلالة والغلط إنمـا يكونان من الاشتباه، والاشتباه لا يكون إلا من أجل الكلمة والصوت واللفظ. فأما أنحاء الغلط التى من العَرَض فإنمـا تكون من أجل أنه لا يستطيع المتكلم أن يفصل[٢] بين نفس الشىء وغيره، وبين الواحد والكثير ولأية[٣] الأشياء المعروضة تعرض هذه كلها. — وكذلك تكون ضروب الغلط ممـا يلحق بالكلام لأن لاحق الكلام هو جزء من العرض؛ وذلك أنه يتخيل كأنه على الكثير، وهـذا مذهبه يقول إن كان هـذا لا يفارق فإذن إنمـا لا يفارق غيره. — فأما الغلط الذى يكون من نقص[٤] الكلمة وما يقال فى الشىء أو يقال بالقول المرسل فذلك غلط صغير، ولذلك ما ضربنا عنه ألبتة، لأن قولك: الآن، وفى، وكيف لا تربح[٥] المعنى إلا أقل ذلك، وكذلك الغلط الكائن من الموجود فى ابتداء المسألة ووضع ما ليس بعلة كعلة أو من تصيير المسائل الكثيرة مسئلة واحدة؛ فإن الغلط فى هذه كلها لا يكون إلا القليل من الأمر، وذلك أنا لا نستقصى[٦] حد المقـدّمة[٧] ولا حد القياس لمكان العلة[٨] التى ذكرنا.

---

(١) تحتها: فى (٢) ف: يفرق. (٣) ف: لأى. ش: بنقل آخر: ولا أى شىء ممـا هو للمقولات كله قد يعرض للشىء. (٤) ف: انتقاص. (٥) ف: تعبر.

(٦) ف: نستقصى (؟). ش: يعنى أنا لا نستقصى العلم فى صحة المقدّمة ولا تأليف القياس.

(٧) ش: يعنى أنا لا نعنى بهذه لقلة ما يعرض فيها، فندع الفحص عنها.

(٨) ف: للسبب الذى قلنا.

٨

< المباكتات السوفسطائية فى المــادّة >

فإذ قد حصل من قولنا بكم جهة تكون المقاييس المتخيلة المتشبهة بالمقاييس الصحيحة وليست كذلك ، فقد حصل من كم جهة(١) تكون مقاييس السوفسطائيين ونقائض ليست أريدبها المقاييس فقط والنقائض التى هى متخيلة فى ظاهر أمرها كالمقاييس وللنقائض ، وليست كذلك ، بل أريد بها أيضا التى هى بالحقيقة مقاييس ونقائض ، إلا أنها فى ظاهر أمرها متشبهة بكلام المجادلين الذين لا يتناقضون من نفس الشىء ليبيّنوا الجهل على(٢) من كلمهم . وذلك أن طريق المجادلين امتحان ما يريد المتكلم أن يتكلم به ، فيجمعون عليه من فكرهم قياسا كاذبا لقلة معرفة المتكلم لهم بحد الشىء الذى يتطالبان به جميعا : السائل والمسئول . وأما السوفسطائيون(٣) فى تهجينهم الكلام إذا ألّفوا قولاً مناقضًا فليسوا يجعلون ذلك القول واضحًا بينًا . فالجاهل به لايعطى جوابا ، والبصير به قد يبطىء عن الجواب .

---

(١) ش : إن سألنا من كم وجه ترى أنحاء معه أنها حقيقة وليست كذلك لم نقرر <أن> نقول أيها ، إلا السوفسطائية ووجوهها .

(٢) تحتها : عن .

(٣) ص : السوفسطائيين .

[٣٤١ ب] **نقل يحيى بن عدى**

أيضا الذى يعلم بهذه الكلمات .

وأما أن الصناعة موجودة(١) لنا بهذا(٢) بعينه فمعلوم : وأما عند هؤلاء اللواتى يرين للذين(٣) يسمعون كأنهم يسألون فمؤذية من هؤلاء و إن ظنها(٤) المجيب أيضا ؛ فإذن تكون القياسات الكاذبة بهذه : إما كلها و إما أفراد(٥) : وذلك أن الذى إن لم يسأل يظن به أنه أعطى إن يسأل أيضا يُعْطِ . ولكن فى أفراد يعرض معا أن يزيد فيسأل التى ينقض وأن يبرهن التى للكذب(٦) ، مثال ذلك فى التى من اللفظ ومن العجومية(٧) . فإن كانت ضلالات التناقض هى من تبكيت يُرَى ، فمعلوم أن قياسات الكذب هى من جميع هؤلاء اللواتى للتبكيت الذى يرى أيضا . والتبكيت الذى يرى من أجزاء الصادق . وذلك أن التبكيت يرى لكل واحد ناقص(٨) (مثال ذلك التى من العرض من قبل الكلمة التى فى غير الممكن) ؛ وللذى يصير سؤالين واحدا من المقدمة ، و إن كان شىء منفردا(٩) فمن العرض ؛ وجزء هذا من الذى يلزم ؛ وأيضا التى تعرض لا للامر لكن للكلمة . وأيضا إن كان شىء لكلى للتناقض على انفراده و إضافة إلى واحد بعينه و بنحو واحد من التى على الشىء أو من كل واحد من هذه . وأيضا إذا لم يعد أنه يأخذ

---

(١) ف : «أما أنها موجودة لنا فى هذه الصناعة بعينها . (٢) ف : فى هذه بعينها .

(٣) ف : لهؤلاء الذين . (٤) ف : وإن كان يظنها . (٥) ف : أنهم أفراد منها .

(٦) ف : مع الكذب . (٧) ف : العفوطة . (٨) ف : ناقصا .

(٩) ف : على انفراده .

الذى من البدء . — قلنا إذن من كم تكون الضلالات ، وذلك أنهن لا تَكُنّ من زوائد ومن هذه اللاتى قيلت[1] يكن كلهن .

والتبكيت السوفسطائى هو ليس تبكيتا على الإطلاق ، ولكن بالإضافة إلى شىء ؛ وكذلك القياس . فإما إن لم نأخذ أن الذى من اشتراك الاسم يدل على واحد ، والذى من اتفاق الشكل أنه هـذا الشىء وحده ؛ وكذلك هـذه الأخر لا تكون تبكيتات ولا قياسات على الإطلاق ، ولا لدى التى سئلت . وإما إن أخذوا : أما عند الذى يسأل فيكون ، وأما على الإطلاق فلا يكون : وذلك أنهم يأخذون < لأما[2] > يدل على واحد ، لكن الذى يرى ، ومن هؤلاء البـاقية .

٩

< استحالة معرفة كل التضليلات >

وأما كم تبكيت هؤلاء الذين يبكتون ، فلا يجب أن يروم أن يأخذ من دون علم جميع الموجودات ، وهذا لا يوجد .

نقل عيسى بن زرعة

وقد يعلم أن الموجود لنا فى هذه الصناعة نفسها إنما يُنْحَى به نحو الأمور المظنونة ، وهى عند السامعين مثلها عند المجيبين ؛ وإنمـا يقاس على ذلك إذا كان المجيب هو الذى يظن . فالمقاييس الكاذبة إذن تكون : إما بجميع هذه

---

(١) ف : وصفن .   (٢) ص : يأخذوا ديدل (؟)

الأشياء ، أو بالمفردات منها . والذى يعتقد الإجابة[1] قبل السؤال فإنه لو سئل لأعطى[2] ؛ بل قد يعرض فى بعض الأشياء الأمران جميعا معا ، أعنى أن يسأل سؤالا ناقصا وأن يبين كذبا ؛ [مثـ]ـال ذلك المواضع التى من القول ، ومن السولوقسموس[3] . فإن كانت التضايلات الكائنة عن التناقض إنما تكون من التبكيت المظنون ، فمعلوم أن قياسات الكذب تكون من جميع هذه ، أعنى من جميع الأشياء التى عنها يكون التبكيت المظنون . والتبكيت المظنون يكون من أجزاء التبكيت الصحيح ، فذلك أن النقض فى التبكيت يظهر لكل أحد (مثال ذلك : أما فى التى تعرض من قِبَل القول فلأنّه يودى إلى ١٧٠ ا
المحال[4]) والذى يجعل السؤالين سؤالا واحدا فى المقدمات وإن كان الشىء بذاته من العرض ، والتى من اللوازم هو جزء من هذا . وأيضا إن كان الذى يعرض ليس هو للأمر نفسه بل للقول ، وأيضا إن كان التناقض[5] كليا وبذاته وبالإضافة إلى شىء واحد بعينه وعلى جهة واحدة فأخذ محمول على شىء[6] ، أو من كل واحد من هذه . وأيضا إذا اقتضت من أول الأمر بما ليس من شأنه أن يعدد .

فقد حصل لنا إذن عن كم شىء تكون التضليلات ، وأنها لا تكون من أمور زائدة ، وأنها بأسرها إنما تكون من الأمور التى ذكرت ، وأن التبكيت السوفسطائى ليس تبكيتا[7] على الإطلاق بل نحو شىء . وكذلك

(١) ف : التسليم ، وإن لم يسأل . (٢) ف : لسلم . (٣) ف : التعجيم .
(٤) يؤدى إلى المحال : ف : فى الممكن . — المحال : ف : ما لا يمكن .
(٥) ف : المناقضة . (٦) ف : واحد . (٧) ص : تبكيت .

أيضا القياس . فإما لم يأخذ الذى من الاسم المشترك دالًّا على واحد، والذى من اشتراك الشكل دالٌّ على هذا الشيء فقط، وكذلك فى تلك الأخر، فليس تكون تبكيتات ولاقياسات : لا على الإطلاق ، ولا نحـو الأمر الذى عنه كانت المسألة . فإن أُخِذَتْ فإنها تكون موجودة نحو ما عنه كان السؤال، ولا تكون موجودة على الإطلاق . وذلك أن الذى أخذوه لم يأخذوه دالًّا على واحد ، بل ما يُظن كذلك . وعلى هذا يجرى الأمر فى الباقية .

٩

< استحالة معرفة كل التضليلات >

وليس يجب أن يروم[١] تحصيل عدد الوجوه التى منها يكون تو بيخ الذين يكتبون قبل المعرفة بجميع الموجودات ، لأن هذا ليس إنما يوجد لواحده .

[١٣٤٢] نقـــل قـــديم

وهذا معروف لصناعتهم وكلامهم فبقدر ما يعطون السامعين فيرون أنه قد وجبت المسألة من تأليف الكلام ، و بقدر ذلك يدخل الغلط على المجيب فيما يحتاج إليـه من الجـواب . من أجل ذلك وجب ألا تكون المقاييس الكاذبة إلا : إما لكل[٢] هـذه ، وإما لبعضها ، لأن من لم يسـأل[٣] يظن أنه

---

(١) ف : يتعاطى . (٢) ش : بكل هذه أو ببعضها .

(٣) كانت بالأسود : لأن من سئل . ثم صححت بالأحمر كما أثبتناه . ش : فى نسخة أخرى : فإن الذى يسأل و يظن أنه كان قد أعطى فهو أن يسأل إن أعطى .

قد سأل ، والمسئول يظن أنه قد أعطى الجواب وهو بعد لم يُعْطِ . إلا أنه قد يعرض لبعضهم اجتماعُ هذين: مضاعف[1] المسألة وإظهار الكذب فيها . وإنما يكون ذلك إما لبعض كلمة ، وإما لعجومة السائل . فلما كانت المضلات من النقائض لا تكون إلا من تخيل أو تهجين فى الكلام ، استبان أن غلط المسئول وظنه قد أجاب ولم يجب لم يكن إلا لما تخيل له من التهجين والتبكيت فى الكلام. والتهجين فى الكلام لا يكون إلا لنقص أجزاء الكلام الصدق ، وذلك أن كل كلام ناقص يتخيل أنه تبكيت وتهجين ١٧٠ ا
كالذى يجعل المسئلتين مسئلة واحدة ، فإن ذلك لا يكون إلا من نقص مقدمة ، وكالذى يُدْخِل[2] العرض مكان الذاتى[3] ، وذلك لنقص جزء من الكلام وبأن ألحق[4] الكلام الكل مكان الجزء ، وأيضا أن يظن أن العرض إنما عرض لكلام المبين عن الشىء لا[5] لنفس الشىء ، وأرى أن القول الناقص فى الكل مشاعا[6] بحال واحدة وأنه موجود إما فى شىء منها ، وإما فى كل واحد منها ، وأيضا من الاعتداد بالموجود فى ابتداء المسألة وتصيره

---

(١) ف بالأحمر : معا ضعف .

(٢) ش : يعنى أنه يقيم العرض فى الشىء مقام الأمر الذاتى له .

(٣) ف بالأحمر : (الذا) ت . (٤) ف : يلحق .

(٥) ش : يعنى أن ما يعرض من الفساد إنما هو فى الكلام ، لا فى ذوات الأشياء .

(٦) ف : عاما .

منها . فقد استبان من كم تكون المضلات وأنها لا تكون من الأشياء أكثر من هذه ، بل إنها(١) تكون من الأنواع التى قيلت .

فتبكيت السوفسطائيين والتهجين من كلامهم ليس بتهجين مشاع(٢) يعم الكثير، بل إنما يلاقى به واحد؛ وكذلك قياسهم. غير ما لم يأخذ شيئا مفردا لدلالة خارجا من اشتراك الأسماء أو يأخذوا شيئا واحدا مشارا(٣) إليه(٤) غير مشابه بشكل غيره وكان سائر كلامهم كذلك ، لم يفعلوا تبكيتا ولا قياسا لا مشاعا(٥) ولا مفردا عدد الواحد المسئول. و إن هم جعلوا كلامهم كليا جاز أن يكون قياسهم وتبكيتهم موافقا للواحد المسئول ، لا للكثير ، لأنهم(٦) يأخذون شيئا دلالته مفردة بالتخيل لا بالحقيقة(٧) .

٩

< استحالة معرفة كل التضليلات >

فأما سائر(٨) وجوه التبكيت والتهجين فى الكلام فليس ينبغى لنا أن نتعاطى معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء، وذلك لا يكون لصناعة واحدة .

---

(١) ف : إنما . (٢) ف : عام . (٣) ص : مشار .

(٤) من : بنقل آخر : والذى هى اشتراك شكل الشىء وحده . (٥) ف : عاما .

(٦) ف بالأحمر : لأنهم لا ... (بالتخيل) إلا (بالحقيقة) .

(٧) ش : بنقل آخر : فأما من كم وجه يكون التبكيت فليس ينبغى أن نتعاطى معرفة جميع ذلك ، لان ذلك ليس للصناعة الواحدة ، لأن العلوم كثيرة وليس لها غاية ؛ فقد تبين أن المبصرات أيضا كذلك .

[٣٤٢ ب] نقل يحيى بن عدى

ولا لواحدة من الصناعات، وذلك أن الصناعات كثيرة و بغير نهاية . فإن كان هو معلوم أن البراهين أيضا هى تبكيتات وصادقة ، وذلك أن بمبلغ ما يوجد أن يبين ، يوجد أن يبكت الذى يصنع نقيض الصادقة — مثال ذلك إن كان وضع القطر مساويا(١) للضلع يبكته إنسان ببرهان أنه غير مشارك . فإذن نحتاج أن نكون عارفين بجميعها . وذلك أن(٢) : أما هذه فتكون من هذه المبادئ التى فى الهندسة ونتائج هذه ، وأما هذه فمن هذه التى فى الطب ، وأما هذه فمن هذه العلوم الأخر. لكن والتبكيتات الكاذبة أيضا على هذا المثال تكون بغير نهاية، وذلك أن فى كل صناعة التى كمبادئ تلك . فمعلوم إذن أنه ليس من جميع التبكيتات ، لكن يأخذ الأنحاء من هؤلاء اللواتى من صناعة الجدل : وذلك أن هؤلاء عاميات عند كل صناعة وقوة . وأن يرى التبكيت فى كل علم هو للعالم إن كان يرى أن ليس هو، و إن كان موجودا من قِبل ماذا هو . وأما التى من العامية والتى ليست تحت صناعة واحدة فمن هؤلاء الجدليات . و إن كان(٣) يوجد لنا من أى هؤلاء القياسات المشهورة بسبب أى شىء كان ، فموجود لنا من هؤلاء التبكيتات أيضا : وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض . فإذن إما قياس واحد ، و إما قياسان(٤) : التناقض . القياس الذى بهذه(٥) إما قياس يرى ، و إما جدلى ١٧٠ب
يرى — فهو تبكيت التناقض .

(١) ف : مشاركا . (٢) ف : أنه . (٣) ف : وذلك أنه إن كان .
(٤) ف : قياسان التناقض . (٥) ف : بهؤلاء .

فموجود لنـا إذن من كم توجد جميع التى كهذه،(١) وإن كان موجودًا لنا هذا ؛ والحلول أيضا موجودة لنا ، وذلك أن معاندات هؤلاء هى حلول . وموجود لنا أن من كم تكون هذه(٢) اللاتى ترين وهؤلاء اللواتى ترين، لا فى أى كان، لكن فى هؤلاء اللواتى كهذه، وذلك أنها غير محدودات إن فكر إنسان فى أن من كم يرين هـؤلاء يعرض . فإذن هـو ظاهر أن للجـدلى يوجد أن يجد أن يأخذ بهؤلاء العاميات إن كم تكون أو هذه اللواتى(٣)

نقل عيسى بن زرعة

من الصنائع ، وذلك أن المعلومات(٤) كثيرة غير متناهية . فمعلوم إذن أن البراهين أيضا كذلك . والتبكيتات قد تكون صادقة ، لأنه كما لنا أن نبين فلنا أن نبكت من يضع نقيض الحق — مثال ذلك الوضعُ بأن للقطر والضلع مقدارا(٥) مشتركا : فإنا نبكت من يضع ذلك البرهان على أنه ليس لهما مقدار مشترك . فنحن إذن محتاجون إلى أن نكون عارفين بجميع الأشياء ؛ وذلك أن هذه الأشياء إنما توجد عن المبادئ الهندسية ونتائجها ، وهذه من الأمور التى فى الطب، وهذه من العلوم الأُخَر. وكذلك التبكيتات الكاذبة قد تكون غير متناهية، وذلك أن فى كل صناعة يوجد قياس كاذب — مثال ذلك : أما فى الهندسة فقياس هندسى، وأما فى الطب فطبى، أعنى أن فى كل

---

(١) ف : كهؤلاء . (٢) ف : هؤ. . . (٣) ف : هؤلاء .

(٤) ف : ولعل المعلومات أن تكون غير متناهية . (٥) ص : مقدار .

صناعة ما هو بحسب مبادئ تلك الصناعة . فمعلوم إذن أنّا ليس إنما نأخذ المواضع من جميع التبكيتات، بل من المأخوذة من الجدلى ؛ وذلك أن هذه التى تَعُمُّ كل صناعة وقوة . فأما النظر فى التبكيت الذى يكون فى جميع العلوم ، وهل هو مظنون لا حقيقة له ، و إن كان موجودا ، فمن قِبل ماذا وجوده — فهو من شأن العالِم . فالذى يكون من الأمور العامية التى ليست تحت واحدة من الصنائع هو من المقدّمات الجدلية . فإذا كان عندنا ممّاذا تكون القياسات المشهورة نحو أى شىء أردنا ، فإن لنا أن نعمل من هذه تبكيتات ، وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض . فقياس التناقض ١٧٠ب
إذن إما أن يكون واحدا ، و إما أن يكون اثنين . فالقياس إذن الكائن بهذه الأشياء : كان قياسًا مظنونا أوقياسا جدليا أو جدليا مظنونا ، فهو تبكيت بالتناقض .

فقد حصل لنا إذن عن كم شىء تكون أمثال هذه الأشياء كلها . و إذا كانت هذه حاصلة لنا فإن حلها[1] موجود عندنا ، وذلك أن بوجود هذه توجد الحلول . وقد حصل لنا عن كم شىء تكون القياسات المظنونة . والمظنونات ليست موجودة فى[2] ما اتفق ، بل فى التى وجودها على هذا النحو ، وذلك أن الإنسان لو فكر فى عدد الأشياء التى من أجلها يظن أن هذه الأشياء تعرض وحدها غير محدودة . فقد ظهر إذن أن الجدلى هو الذى

(١) ف : نقضها . (٢) ف : أى شىء .

يمكنه أن يأخذ من الأمور العامية كم الأسباب التى عنها تكون : إما أسباب التبكيت، أو التى [لما] تظن تبكيتا

[١٣٤٣] نقــل قــديم

فعسى أن العلوم لا نهاية لها، ومعروف أن براهينها كذلك . وقد تكون تبكيتا محقا صادقا لأن كل ماجاز لأحد انّ يثبت فيه برهانا قد يجوز تبكيت لمن وضـع نقيض[١] الحق — كقولك إن كان من وضع أن القطر مقدّر، فقد يجوز للبكت إثبات البرهان أن القطر غير مقدّر. من أجل ذلك نحتاج إلى أن نكون بجميع هذه الأشياء وأمثالها[٢] مهرة علماء[٣]، لأن هذه الأقاويل إنما تثبت من أوائل صناعتها : فما كان منها للساحة فإنما يقوم بقدر أوائلها ونتائجها، وكذلك ما قيــل فى الطب وسائر الصناعات . وأيضا فإن النقائض الكاذبة لا غاية لها بمثل ما قلنا فى العلوم إنها لا نهاية لها ، لأن فى كل علم من العلوم مقاييس كاذبة كقولك : قيــاس مساحى فى المساحة < وقيــاس طبي فى مذهب الطّب[٤] > . وقولى : «قياس فى الصناعة» إنمــا أريد به الذى وضع فى أوائل الصناعة . ولسنا نتفقد ولا نأخذ فى كتابنا هذا جميعَ[٥] أنحــاء التبكيت والتهجين من الكلام ما خلا الذى يذهب فيه المجادلون، لأن الأنحاء التى يأخذ[٦] فيهــا أهلُ التهجين هى عامة لكل صناعة ولكل قوة كلام . فأما

---

(١) تحتها : نقيضة .　　(٢) ف : وأشباهها .　　(٣) ف : فهماء .

(٤) هذه الزيادة (وتوجد فى الأصل) بالأحمر فى الهامش .

(٥) ف : نبين .　　(٦) تحتها : يأخذون .

التهجين والتبكيت[1] الذى يكون فى ضرب من ضروب[2] العلم على حدته فليست معرفته إلا للحاذق الماهر به : كان متخيلا بالتهجين، أو كان حقا، أو لم يكن[*] . فأما معرفة التهجين والتبكيت[3] الذى يكون من كل مشاغب[4] فتلك واجبة على أهل الجدل، وهم الديالقطيقيون[5]، لأنا إذا وجدنا ما منه تكون المقاييس المحمودة عن أى الأسماء[6] كانت، فنحن واجدون ما منه يكون التبكيت : لأن التبكيت إنما هو مقياس مناقضة ، و إن كان مقياسان[7] متناقضان فهما[8] ١٧٠ ب
إذن تبكيت .

فلا محالة أنه قد حصل من كم جهة يكون هذا ومثاله[9] من التبكيت ، و إذ قد وجدنا ذلك فقد أصبنا النقض عليه لأن فى منازعتها نقضا .

(١) ش : فى نسخة أخرى : والتبكيت والمباكتة التى لكل علم إنما يبصرهما العالم الحاذق . — كان ينبغى أن يزيد فى قوله لكل عالم فى خاصة نفسه . (هذا فى الهامش أيضا) .

(٢) ف بالأحمر : (فى) كل (ضرب ...) .

(*) عند هذا الموضع بالهامش : إنه وإن كانت أجناس العلوم متناهية ، فإن جزئياتها لانهاية لها ؛ كذلك لانهاية لجزئيات المباكتة ؛ ولها ولكل صناعة أوائل . فليس أوائل صناعة الرياضات أوائل للطبيعيات .

(٣) ش : بنقل آخر : والتبكيت (ف : والمباكتة) العامى الذى ليس تحت صناعة واحدة فما حد ذلك من صناعة الجدل .

(٤) ف بالأحمر : فى (كل) مشاغا (وليس) تحت (واحدة من الصناعات ...) .

(٥) ص : الديا لقطيقمون . (٦) ف بالأحمر : الأشياء .

(٧) ص : مقياسين متناقضين . (٨) ف : فهما .

(٩) ف : وأمثاله .

وفى خلال ذلك قد استبان[1] لنا المتخيل منها من كم جهة يكون . وقولى : ,, مخيل ,, لست أريد به ما كان متشبها بشىء مشارٍ إليه ، بل ما كان شبيها بكذا وكذا ، وهو شىء غير محـدود ، فكذلك هى أنواع التبكيت المخيلة إن أحدٌ استقصى النظر فيها فعلم من كم جهـة تكون . فقد استبان أن المجادل يجد السبيل لوجد[2] هذه الضروب وأخذها ممـا منه تكون وأخذه إياها بمعنى مشترك ، فإما : تبكيتًا محقا وإما مخيلا ، والمجادل لا يعدو

[٣٤٣ ب] نقل يحيى بن عدى

للتبكيتات أو التبكيت الذى يرى أو الجدلية التى ترى أو الممتحنية .

١٠

< الحجج اللفظية والحجج الموضوعية >

وليس يوجد فصل الكلمات الذى يقول ناس بأن يكون : أما هؤلاء فعند[3] الاسم ، وأما هؤلاء فلدى الاعتقاد . ذلك أنه شنيـع أن يُظنّ أن كلمات ما يكنّ لدى[4] الاسم وأخريات لدى[4] الاعتقاد ، لا هن هن بأعيـانهن . وذلك أن ماذا هى التى لدى[4] الاعتقاد إلا التى متى لم تستعمل الاسم الذى إذا ظن الذى يسأل الذى سئل يعطى ، وهذا هو هو بعينه لدى[4] الاسم أيضا . — وأما التى لدى الاعتقاد فمتى فهم الذى يعطى وأن الاسم يدل على كثيرة ، يظن إنسان

(١) ف : تبين . (٢) ف : إلى وجود .
(٣) ف : فلدى . (٤) ف : نحو .

(أى الذى يَسْأل والذى يُسْأَل) أنه يدل على واحد على مساواة والموجود يدل معا وكثيرين ، لكن والذى بحيث والذى يسأل كزينن[1] إذ يظن أن الموجود واحد، والكلمة هى أن الكل واحد — هـذا يكون نحو يتكلم لدى الاسم ولدى الاعتقاد الذى يسأل . وإن ظن إنسـان أنه يدل على كثيرة فمعـلوم أنه ليس لدى الاعتقاد . أما أولا فهى لدى الكلمات التى كهـذه : أترى هى هى التى لدى الاسم ولدى الاعتقاد جميع التى تدل على كثيرة؟ وبعد ذلك لدى أيما كان، وذلك أن الذى هو لدى الاعتقاد ليس هو فى الكلمة، لكن[2] بأنه ليس للذى بحيث كيف هو لدى هؤلاء اللواتى تطلب . — وأيضا ممكن أن يكون جميع هؤلاء لدى الاسم : وذلك أن معنى لدى الاسم هو معنى أنه ليس يكون لدى الاعتقاد هو هاهنا وألا تكون كلها أشياء أُخَر، لا لدى الاسم ولا لدى الاعتقاد أيضا . وهؤلاء يقولون تكون كلها وتنقسم[3] أما لدى الاعتقاد جميعا، وأما أُخر فلا . — لكن جميع القياسات هى من معنى على طريق الكثرة[4] هى من هذه أفراد هؤلاء التى من الاسم، وذلك أنه شَنِعًا قيـل إنه يقال إن جميع هؤلاء اللواتى من اللفظ[5] هى، من الاسم، لكن هن ضلالات ما، لا بما يوجد لديها[6] للذى بحيث، لكن بما يوجد له سؤال كهذا، أى الذى يدل على كثرة .

وبالجملة، هو شنع أنه يتكلم فى التبكيت . ١٧١

(١) = Zenon . والنقاد يرون هذه الكلمة زيادة من الشراح ولم توجد فى نص أرسطو الأصلى . (٢) ش : نسخة : لكن بأنه للذى بحيث . (٣) ف : ويقسمون . (٤) ف : التكثير . (٥) ف : الصوت هى . (٦) ف : نحوها .

نقل عيسى بن زرعة

أو أسباب التى تظن جدلية أو الممتحنة[١] .

١٠

< الحجج اللفظية والحجج الموضوعية >

وليس الذى يقوله بعض النـاس فى الألفاظ من أن بعضها موجودة بحسب[٢] الاسم ، و بعضها بحسب الاعتقاد فصلًا لها . وذلك أنه من القبيح أن يظن أن الألفاظ التى يُنْحى بها نحو الاسم غير الألفاظ التى يُنْحى بهـا نحو الاعتقاد، فإنها ليست واحدة بأعيانها، وذلك أنه ليس يعنى بأنها ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يُستعمل الاسم على النحو الذى ظن السائل أن المسئول أعطاه إياه . وهذه الحال بعينها موجودة فى التى[٣] نحو الاسم . فأما التى نحو الاعتقاد فيكون عند تأمله ما يعطيه[٤] . فإن ظنّ ظانٌّ، إذا كان الاسم دالًّا على كثير، أنه يدلّ على واحد : سائلا كان أو مسئولا، فإنه يكون دالًّا على واحدٍ وكثير معا؛ إلا أن المجيب والسائل ــ شبيها بزينن[٥] فى مسئلته[٦] ــ وهو يظن[٧] أن الموجود واحد؛ وقوله هو هذا : «إن الكل واحد» . فهذا الكلام متوجه

---

(١) ف : الامتحانية .   (٢) ف : نحو .   (٣) ف : ينحى بها نحو .

(٤) ف : يجيب به .   (٥) يقصد زينون الإيلى Zénon d'Elée .

(٦) ف : عند .   (٧) ف : عند ظنه .

نحو الاسم وهو بحسب اعتقاد السائل[١]. فإن[*] ظنّ أنه يدل على كثيرين فمعلوم أن هذا ليس هو بحسب الاعتقاد[*] . فأما النظر فى هذه الأقاويل أولًا فيكون على هذا النحو : أترى الأقاويل التى ينحى[٢] بها نحو[٣] الاسم ونحو[٣] الاعتقاد وهى جميع التى تدل على كثيرين ؟ ثم ينظر بعد ذلك : أى هذه يتبق ؟ وذلك أن الذى يقصد به قصد الاعتقاد وليس بموجود فى اللفظ ، بل هو فيما للمجيب أن يذكره من حال القول عند الأمور المطلوبة[٤] . — وقد يمكن أيضا أن تكون هذه كلها مما ينحى به نحو الاسم ، ذلك أن معنى أن يقصد بها قصد الاسم هو فى هذا الموضع [١٣٤٤] ، ألا يقصد بها قصد الاعتقاد . وذلك أنها إن لم تكن كذلك بجميعها أن تكون شيئا آخر ليس هو الذى نحو الاسم ولا الذى نحو الاعتقاد . وقد قال هؤلاء إنها بأسرها موجودة ، وإن جميعها تنقسم إما إلى التى نحو الاسم أو نحو الاعتقاد ؛ وقال آخرون ليس الأمر كذلك . — بل جميع القياسات التى تكون مما يقال على أنحاء كثيرة إنما توجد من هذه . واليسير من هذه هى التى من الاسم . والقول بأن جميع التى تكون من اللفظ هى من الاسم ، فقد قيل

---

(١) ش : بدل ما بين العلامتين (النجمتين) فى نقل ناوفيلا ما هذه حكايته : فإن ظن ظان إذا كان الاسم دالا على كثير أنه يدل على واحد ، فإن ذلك أيضا يكون فى السائل والمسئول — مثال ذلك : أترى الموجود يدل على واحد أو على كثير ؟ إلا أنه كذلك فى المجيب والسائل . وذلك أن زينن إنما سأل وهو يظن أن الموجود واحد . والقول هو : « هذا الواحد هو كل شىء » . فهذا القول هو كذلك بحسب الاسم و بحسب اعتقاد المسئول .

(٢) ف : يقصد . (٣) ف : قصد . (٤) ق : التى يسأل عنها .

على جهــة شَنِعة ، بل القول بأنهـا تضليلات ما وأنها ليست بحسب ما يراه المجيب فيها، لكن بأن يكون السؤال الذى على هذا النحو هو الدال على كثير.

نقــل قــديم

أن يكون إما محيلًا فى مجادلته و إما ممتنحا .

١٠

< الحجج اللفظية والحجج الموضوعية >

وليس هناك فصــل كالذى قال بعض الناس فى دلالة الاسم وفى المعنى الثــابت[1] فى الفكر من دلالة الاسم، فيكون المعنى فى الاسم غير المعنى الراكد فى الضمير. فإنه من القبيح أن يُظن أن دلالة الاسم غير ما يثبت عليه المعنى فى النفس. ومن[2] تأول الاسم على غير ما يثبت فى الفكر لا يزل[3] الاستعمال للاسم تحت[4] الجــواب من المسئول عنــه[5]، وكذلك صرف المعنى عن دلالة الاسم لا يكون إلا للشك فيما فهم[6] وأجابك المسئول. فإن أحد ظن — سائلا كان أو مسئولا — أن الاسم[7] الكثير الدلائل مفرد بالدلالة كقولك فى الواحد وفى الموجود أو ما يثبت عليه أنه هذه، وليس منها شىء إلا دليل على كثير، فالسائل والمسئول قد يلتبس عليهما الكلام كالذى فعــل زينن ، فإنه ظن

(١) ف : المتصور . (٢) تحتها : ما .

(٣) ص : لا يزال . والتصحيح بالأحمر فوقها .

(٤) صحح بالأحمر فى الهامش هكذا : بحيث .

(٥) تحتها : فيه . (٦) بالأحمر فوقها (فهمـ)ـا .

(٧) ش : فإن كان الاسم الذى يدل على كثير وظن به إنسان أنه يدل على واحد .

بالواحد أن دلالته مفردة فَضَلَّ، وكان ما أثبت من مسئلته أن الكل واحد، فصار التضليل فى هــذا الموضع إنمــا يكون من قبــل الاسم وليس من التى فى الضمير أو فى فهم المسئول . — فإن أحد(١) ظن بالكثير الدلائل من قِبــل الاسم المشترك أن دلالته كثيرة ، فقد استبان أن التضايل فيه ليس(٢) من قبل كلمة(٣) الضمير . فلا محالة أن أول التضليل يكون فى مثل هذه الكلمات التى نرفعها إلى لفظ الاسم و إلى معنى الضمير فندل على الكثير فى أى الأشــياء قيلت(٢) : وليس يستبين(٤) فى الكلمة ما فى الضمير، ولكنه يستبين(٥) ذلك بجهــة من الجواب من المسئول على ما يخرج من الكلام . — فأما من قبل اللفظ بالاسم فقــد يمكن أن تكون كلها : وأما ها هنا فما لم يكن فصــلا(٦) من قبل المعنى فهو بالاسم يتضلل(٧) . فإن لم تكن كلها كذلك فسيكون غيرها ، لا من قبــل الاسم ولا من قبل الضمير . ومن النــاس من قال إنها كلها : إما من قِبــل الاسم ، و إما من قبــل المعنى ، وعلى مثــل(٧) ذلك يقسمونها ولا يزعمون أنه يكون غيرها . — إلا أنها تكون منا بيسير(٨) من الأكثر، فمنهــا

---

(١) ص : أحدا . (٢) ش : فى نسخة أخرى : ليس عند الضمير ، وأول ذلك عنــد الكلام الذى بهذا النحو ، فهى إذن تلك التى عند الاسم وعند الضمير جميع تلك التى تدل على كثير . ثم بعد ذلك عند أى الأشياء كان ، فانه ليس فى الكلام ذاك الذى عند الضمير .

(٣) ف : ما فى . (٤) ف : يتبين . (٥) ف : يكن متصلا .

(٦) ف : يتصل . (٧) ف : حسب . (٨) ف : مقاييس . ش : بنقــل آخر : ولكن جميع السولوجسموسات إنمــا من المكثر (ف : الكلى) والمفردات منها هذه التى من الأشياء .

ما هو فصل من جهة الاسم : وقبيح أن يقال إن كل ما كان مضللا من جهة اللفظ فذلك من قبل الاسم : فقد تكون مضلات لا من قبل جواب المجيب عليها ، ولكن من قبل الكلمة فى المسئلة وما يدل عليه من الكثير .

١٧١ أ وقبيح النية أن نتكلم فى شىء من التبكيت والتضليل قبل أن نتكلم فى المقياس ، وذلك أن التضليل إنما هو مقياس . ومن أجل ذلك يجب أن نتكلم أولا على المقاييس .

[٣٤٤ ب] نقل يحيى بن عدى

لا فى القياس أولا ، وذلك أن التبكيت هو قياس ما : فإذن ينفع[1] فى القياس القياسُ الذى قبل القياس ، وفى التبكيت الكاذب والذى كهذا هو تبكيت يرى . وقياس التناقض بسببه[2] تكون العلة ، وفى التناقض[3] (وذلك[4] أنه يجب أن يزاد التناقض) متى كان فيهما[5] كليهما التبكيت الذى يرى . و يوجد «أما أن الساكت يتكلم» ففى التبكيت[6] أو فى القياس[7]؛ وأما أن «ما ليس للإنسان يعطى» ففيهما[8] كليهما؛ وأما التى بـ «شعر أوميروس الشكل الذى بالدائرة» ففى القياس[9]؛ وأما الذى ولا فى واحد منهما فقياس صادق .

---

(١) ف : أى ينفع أن يتكلم فى القياس الذى قبل القياس . (٢) ف : من قبله .
(٣) ف : أكثر من . (٤) ف : ويجب . (٥) ف : بهما .
(٦) ف : فالتبكيت . (٧) ف : أو بالقياس . (٨) ف : فيهما .
(٩) ف : فبالقياس .

ولكن من حيث جاءت[1] الكلمة : أولا الكلمات اللواتى فى التعاليم لدى[2] الاعتقادهن أَوْ لا ؟ و إن استحسن إنسان أن المثلث يدل على كثيرة، ليست كهذا الشكل الذى منه كان يجتمع[3] معنى القائمتين : أية الذى اعتقد هذا بعينه يتكلم ، أم لا ؟

وأيضا إن دل الاسمُ على كثيرة، وذاك لا يفهم ولا يظن ، كيف لا يتكلم هذا لدى الاعتقاد؟ أو كيف يجب أن يتكلم[4] إذ يعطى القسمة (أو يسأل إنسان إن كان موجودا أن الساكت يتكلم) أولا أو يوجد كأنه لا ، و يوجد كأنه نعم ؟ و إن أعطى إنسان بغير نهاية فالذى يتكلم ليت شعرى أليس لدى[5] الاعتقاد يتكلم ؟ وهذا على أن الكلمة يظن أنها للتى من الاسم . فليس إذن يوجد جنس ما للكلمات لدى[5] الاعتقاد . لكن أما هؤلاء فهن لدى[5] الاسم ، وهؤلاء ليس جميعهن ولا تبكيتات، لكن ولا هؤلاء اللواتى يرين، وموجودة التى لأمر اللفظ[6] تبكيتات ترى أيضا — مثال ذلك من العرض وأخر .

و إن أهّل إنسان أن يقسّم ، " أعنى أن الساكت يتكلم " : أما هؤلاء فهكذا، وأما هؤلاء فهكذا : إلا أن هذا هو أما أولا فإنه شَنِعٌ أن يؤهل، وذلك أنه يوجد حينا ألا يظن الذى يسأل[7] أنه على طريق الكثرة ؛ وليس ممكنا أن يقسم التى لا يظن . وأما بعد ذلك فأن يعلم بكون شىء آخر، وذلك أنه يجعل الذى يداوم[8] كماله ظاهرا ولا يعلم ولا يظن أنه[9] يقال

(١) ص : حاب . (٢) ف : نحو . (٣) ف : أى : ينتج .
(٤) ف : يسأل . (٥) ف : نحو . (٦) ف : الصوت .
(٧) ف : التى سئلت أنها . (٨) ف : يواظب . (٩) ف : أنها .

نقل عيسى بن زرعة

وقد يقبح بنا بالجملة أن نتكلم فى التبكيت قبل أن نبدأ بالكلام فى القياس : وذلك أن التبكيت هو قياسٌ ما ؛ فالأول إذن أن نقدم الكلام فى القياس(١) الذى له يقدم(٢) على الكلام فى التبكيت(٣) الكاذب ؛ وذلك أن ما جرى هذا المجرى هو تبكيت مظنون . وقياس المناقضة(٤) هو الذى يكون عليها(٥) موجودة إما فى القياس أو فى المناقضة(٤) (وينبغى أن يضاف إلى القول لفظة التناقض) ، إذا كان التبكيت المظنون موجودا فيهما جميعا(٦) . فأما القول إن "الساكت يتكلم" فيوجد فى التناقض لا فى القياس . فأما أن " الإنسان يعطى ما ليس له " فيوجد فيهما جميعا . وأما القول بأن " شعر أوميروس له شكل الدائرة " فإن ذلك يكون فى القياس . والقياس الذى قد عدم كل واحدٍ من هذه فهو قياس صحيح .

وليس ذلك من مصدر القول(٧) ، ونبدأ أولا بالكلام فى الألفاظ(٨) التى فى التعاليم و(٩) : هل هى مما ينحى به نحو الاعتقاد أم لا ؟ وإن استجاد قائلٌ القولَ فى المثلث إنه يدل على معانٍ كثيرة ، وسلم أنه ليس هو هذا الشكل الذى يتحصل(١٠) منه أن زواياه مساوية لقائمتين : أترى هذا يتكلم بحسب اعتقاد ذاك ، أم لا ؟

---

(١) ف : نسخة : سوء القياس . (٢) ف : يستحق التقدم . (٣) ف : ثاوفيلا : فى كذب الكاذب . (٤) ف : التناقض . (٥) ف : سببه . (٦) ف : يعنى فى المقدمات والنظم . (٧) ف : مخرج اللفظ . (٨) ف : الأقاويل . (٩) ف : العلوم . (١٠) ف : يجتمع .

فأما إن كان الاسم أيضا يدل على كثيرين ، فإن ذاك[١] لا يفهم هـذا ولا يظن[٢] ، كيف يكون كلام هذا ليس نحو الاعتقاد أو كيف كان يجب أن يتكلم : أبان يقسِّم ، (أو بانِ يسال: هل الساكت يتكلم) ، أم لا؟ أو قد يجوز أن يسلب ذلك بجهـة ، و يوجبه بجهـة ؟ فإن أعطى[٣] إنسان أن لا نهـاية موجودة : أفليس كلام الذى يتكلم نحو الاعتقاد ؟ و إن كان القـول يوهم أنه من التى من الاسم فليس يوجد إذن ما يكون نحو الاعتقاد جنسا للألفاظ[٤] .

لكن أما هذه فهى التى نحو الاسم ، وهـذه فليس جميعها تبكيتات ولا من التى تظن كذلك أيضا ، وقد تكون اللواتى ليست من القول[٥] تبكيتات مظنونة — ومثال ذلك من العرض ومن المعانى الأُخَر .

فإن أوجب بعض الناس للقول بأن "الساكت يتكلم" أن يقسم حتى يكون منه كذا ومنه كذا : فإن هذا الإيجاب منه لهذا أولا شَنِـعٌ ، وذلك أنه ربما لم يظن بالأمر الذى سئل عنه أنه مما يقال على أنحاءٍ كثيرة [١٣٤٥] وليس يمكن أن يقسم ما لا يظن ذلك به . وأيضا ليكن أن يعـلم شيئا آخر هو أن يجعله ظاهرا عند من لا دربة له كدربته ، وليس يعلم ولا يظن أنه مما يقال على جهات كثيرة من قِبل أن فى

---

(١) ف : أى المجيب . (٢) ف : يتوهم .

(٣) ف : سلم . (٤) ف : للأقاويل ؛ بل .

(٥) ف : اللفظ تبكيت مظنون .

نقـــل قـــديم

قبل أن نتكلم على التضليل الكاذب، فإنه ما كان كذلك فإنما هو تضليل مخيل ومقياس مناقضة . ولذلك يجب أن تكون العلة إما فى المقياس، وإما فى الإنطافاسيس وهى المناقضة (وقد ينبغى أن يزيد فيقول : ربمـا كان التضليل المخيل فى الأمرين جميعا). فقولك[١] : " الساكت يتكلم " — وهو تضليل وهو من الأنطافاسيس[٢] لا فى المقياس . وإذا " أعطى الإنسان من كلامه ما ليس له " كان المضلل فى الأمرين . وقولك إن " شعر أوميروس إنمـا هو شكل بدائرة " فهذا بقول مُضِلّ بالمقياس . وما لم يكن واحدًا من هذه فهو مقياس صادق .

فلنعـد إلى ما جرى عليـه الكلام ؛ ولننظر : من أين يكون التضليل فى كلام العـلوم : من الفهم أو من غير الفهم ؟ وإن أحد[٣] ظن أن المثلث كثير الدلائل وأعطى أنه ليس مثـل الشكل الذى يجتمع فيـه خطان متساويان، فما نحن قائلون : هل قائل هذا القول عند نفسه فهم ، أم لا ؟

وأيضا إن كان الاسم دليلا على أشياء كثيرة والناظر فيه لا يقسمه ولا يظن ذلك ، فكيف تكون ضلالة ذلك عنـد نفسه أو كيف ينبغى أن يسأل

---

(١) ف : كقولك .   (٢) ف : المناقضة .

(٣) ش : إن القائل إن كل مثلث متساوى الساقين فثلاث زواياه مساوية لزاويتين قائمتين قد صدق ، ولكن إن كان عنى أن هذا هكذا من أجل أن كل مثلث فثلاث زواياه مساوية لقائمتين فقد أصاب . وإن كان إنما عنى أن زواياه الثـلاث مساوية لقائمتين من أجل أنه متساوى الساقين فليس ذلك كذلك ، وإنما هى كذلك من أجل أن هذا أولى لكل مثلث .

إلا أن يعطى أوْلا (فإن أحد سأل فقال: يجوز للساكت أن يتكلم أولا يجوز)، أو ذلك جائز مرة، ومرة ليس بجائز. فإن أجاب مجيب فقال إنه ليس بجائز ألبتة، ثم تكلم الساكت، أفما أن يكون[1] المجيب مبكتا عند نفسه؟ وقد يظن أن التضليل فى هذا القول من قبل الاسم. < و >[2] لا محالة أنه ليس لهذا الكلام الذى يسند إلى الفكر جنس جامع له، بل إنما يكون بعضها من قبل الاسم. وليست كلها مُضلات، ولا المخيلة كلها بمضلات، فقد تُخيل مُضِلّات من غير اللفظ كالذى يكون من العارض فى الكلام.

فإن أحدٌ حمل نفسه على القسمة فقال: إن "للساكت أن يتكلم" إما هكذا وإما هكذا — فليُعلم أوّلا أن ذلك قبيح به، لأنه ربما لم يكن المسئول متصرفا لأوجه كثيرة ولا فهما بالقسمة[3] وما لم يكن مظنونا لم[4] تمكن قسمته. وأيضا إن[5] إفادة العلم ليست غير إثباته على غير فكر المتفكر وعلى خلاف الجاهل الظان له، وإلا فما المانع له من أن يفعل < ذلك >[6] فيما ليس بمضاعف؟!

---

(١) ص: فإما أن فيكون. ف: يكون. (٢) الزيادة بالأحمر.

(٣) ف: متهيئا لقسمة. (٤) ف: لا.

(٥) ش: فى نسخة أخرى بنقل آخر: ثم بعد ذلك إن قولك يتكلم شىء آخر، فيجعلها ظاهرة لمن ليس له فهم إلا بعلم، ولا يظن أنها تمال بنحو آخر، وفى هذه التى ليست بمضاعفة ما الذى يمنع أن يضيع هذا، مثل قولك: أرأيت يا هذا مساويات هى المتوجهات ثنائيات فى أربعة.

(٦) الزيادة بالأحمر فوقها.

[٣٤٥ ب]　　نقـــل يحيى بن عدى

على وجه آخر من قبل أن هى هؤلاء غير المضاعفات أيضا ما الذى يمنع من أن يفعل[1] هذا : أترى[2] الوحدات التى فى الرباعيات هن مساويات للثنايات والثنايات هنّ : أما هؤلاء فمتحدات هكذا ، وأما هؤلاء فهكذا ؟ وأترى لهؤلاء الأضداد علم واحد ، أم لا ؟ وموجود أضداد أما هؤلاء فمعلومات ؛ وأما هؤلاء فغير معلومات . وبالجملة ، فالذى يؤهل هـذا لا يعلم أن الذى يعـلم هو آخر غير الذى يفحص بأن[3] الذى يجب أن لا يسأل بل أن يجعل معلوما ، وأما ذاك ١٧١ ب
فأن يسأل .

١١

< أنواع تجاهل المطلوب >

وأيضـا فأن يؤهل أن يضـع أو أن يرفع ليس هو للذى يبرهن ، لكن للذى يأخـذ تجـربة . والتجربة هى جدلية ما ، ومن قبـل هـذا يفكر فى هؤلاء ، وذلك أنها ليس تبصر[4] الذى يعلم ، لكن الذى لا يعلم ويظن . — فأما ذاك الذى يبصر بالأمر[5] هؤلاء العاميات بجدلى . وأما الذى يفعل[6] هذا مخيلا[7] فسوفسطائى . — والقياس المرائى والسوفسطائى هو : أما واحد فالذى يرى قياسا من قبله[8] الجدلية هى ممتحنة ، فأن كانت النتيجة صادقة : وذلك أنه مطالب

---

(١) ف : يعمل .　(٢) ف : ليت شعرى .　(٣) ف : فبأن .
(٤) ف : ترى .　(٥) ف : فى (الامر) .　(٦) ف : يعمل .
(٧) ف : على طريق التخييل .　(٨) ف : أجله .

من قبل[١] ماذا . و <ثانيا> جميع التضليلات اللواتى لسن بحسب صناعات كل واحد و يظن أنهن موجودات بحسب الصناعات . وأما هؤلاء الرسوم الكاذبة فليست غير مِرائيــة ، ولكن هــؤلاء اللواتى تحت الصــناعة ، هنّ فارلوجسمو[٢] <س> . فليس إن كان موجودا رَسْمٌ ما كاذب عنــد الصادق ــ مثــال ذلك الذى لبقراط [أى التربيع الذى بالمنسقس[٣] ، أى الأشكال الهلاليــة] . لكن كما ربّع بروسن الدائرة إن كانت الدائرة تُرَبَّع ؛ إلا أنه ليس بحسب الأمر . ومن قِبل هذا هو سوفسطائى[٤] . وأما متى كان يرى من قبل هؤلاء اللواتى كهذا قياسا ، فكلمة مرائية ، والذى يرى قياسا كالأمر[٥] و إن كان قياسا هو كلمة مرائية ، وذلك أنه إنما يرى بحسب

نقـــل عيسى بن زرعة

هذه التى ليست مضاعفة أيضا ما الذى[٦] يمنع من أن يفعل هذا الفعل : أترى الوحدات فى الأربعــة مساوية للثنايات ، وثنايات هــذه فوجودها متحدةً يكون على هذا الوجه، وهذه على هــذا النحو[٧] . وليت شعرى : هل الأضداد علمها واحد أم لا ؟ وقد يكون : أما بعض المتضادّات فمعلومة ، وبعضها غير معلومة . و يظن ، بالجملة ، أن الذى يسوّى بين هذه ليس يعلم أن المعلم[٨] غير الذى يبحث عمــا ينبغى[٩] ؛ فأما الذى يعــلم فألا يسأل ، بل يجعــل ١٧١ ب
الأمور معلومة ، وأما ذاك فأن يسأل .

---

(١) ف : أجل . (٢) فارلوجسمو = تضليل = παραλογισμος
(٣) منسقس = هلال = μηνίσκος وما بين المعقوفتين يرى ديلز Diels أنه زيادة وضعها الشراح . (٤) ف : مرائى . (٥) ف : بحسب الأمر . (٦) ف : لامانع .
(٧) ف : على هذه الجهة . (٨) ف : الذى يعلم . (٩) ف : عن الواجب .

١١

< أنواع تجاهل المطلوب >

وأيضا[١] فإن المبرهن ليس له إما أن يضع[٢] أو أن يرفع بالسوية ، بل ذلك للذى يمتحن . وذلك أن الامتحان جزءٌ من صناعة الجدل ، ولهذه العلة يكون نظرها فى هذه المعانى، وذلك أن نظرها ليس هو مع العالم ، بل مع الذى لا يعلم و يظن ذلك به . — فأما الذى ينظر فى الأمر من قبل الأشياء العامية فهو جدلى . والذى يظهر أنه قد فعل مثل هذا الفعل هو سوفسطائى . — وأما القياس المرائى والسوفسطائى فهما واحد يظن أنه قياسى — ومن أجلهما تكون الجدلية[٣] هى المتحنة[٤]. فإن كانت النتيجة صادقة والقياس الذى يكون على « لِم الشىء » هو الطالب[٥] و< ثانيا > جميع التضليلات هى التى ليست بحسب المحصول لا واحدة من الصنائع، و يظن أنها بحسب الصناعة . وذلك أن هذه الرسوم الكاذبة ليست غير مرائية (إلا أن سوء القياس إنما يكون من[٦] الأمور المرتبة تحت الصناعة)، فإن الرسم الكاذب ليس يؤدّى إلى الحق — ومثال ذلك تربيع الدائرة، لا الذى عمله بقراط[٧] بالأشكال الهلالية؛ بل كما ربع بروسن[٨] الدائرة بالمربعات ، إن

(١) ش : فى نقل ثاوفيلا : وأيضا فإن المبرهن < ليس له > أن يأتى بالإيجاب والسلب ، لكن عندما يريد الامتحان ، لأن الصناعة المتحنية هى جدلية ما . (٢) ف : يوجد .
(٣) ف : الامتحانية . (٤) ف : جدلية . (٥) ف : الباحث.
(٦) يوجد . (٧) بقراط = Hippocrates (٨) بروسن = Bryson

كانت الدائرة مما يربع ، إلا أنه ليس بحسب الصناعة (١) . ولهذه العلة يكون قياسه سوفسطائيا . فإذا كان القياس إنما يظن موجودا من أمثال هذه الأشياء، فإن القول يكون مرائيا فأما الذى يُظَنّ أنه قياس بحسب الأمر، وإن كان ذلك القياس قولا مرئيا (٢)

نقل قديم

كقولك : ليت شعرى أى الآحاد مساوية للا زواج فى التراابيع (٣) ؟ ! فمن الأزواج ما هو بحال كذا وكذا ، ومنها ما هو بحال غيرها ، أو كقولك : هل العلم علم واحد حاصر للأضداد ، أم ليس كذلك ؟ فمن الأضداد ما كان معروفا، ومنها ما ليس بمعروف . [١٣٤٦] فمن أجاز هذا ومثله كان شبيهاً بمن جهل أن حال المفيد للعلم غيرُ حال المتكلم، وأن الواجب على مفيد العلم ١٧١ ب
ألا يكون سائلا ، بل يكون مُبينا (٤) عما علم وأن المسألة لغيرة .

١١
< أنواع تجاهل الرد >

وأيضا (٥) إن الإثبات والنفى ليسا لمن لم أراد أن يُبَصِّر بالطريق ، وإنما هو للمجرب المتبحر ، لأن من شأن المجادل الامتحانَ والاختبار . من أجل

(١) ف : الأمر . (٢) ص : قول مرائى . (٣) ف : بالأحمر . ومثل قولك : هل العلم بالأضداد واحد ، أم لا ؟ (٤) ف : مظهرا لما علم ومفيده .

(٥) ش : فى نسخة أخرى : وأيضا الوضع والرفع ليسا لمن تبصر ، ولكن للذى يأخذ التجربة ، لأن التجربة إنما هى نحو من الديالاقطيقية (ف : صناعة الجدل) . ومن أجل ذلك على هذه نقض ، لأنها لا ترى الذى يعلم ، ولكن الذى لا يعلم و يظن ؛ وذاك الذى يرى بالفعل هذه العامية هو الديالقطبق ؛ والذى يفعل هذه بالتخييل سوفسطائى .

ذلك كان بسطه(١) فى كل لون ، فيمتحن البصير ، ويمتحن الجاهل ، ويمتحن المتزيى بزى أهل العلم . — والناظر فى الحقائق من جمل الأشياء فذاك مجادل بصحة ؛ والذى يفعل ذلك بالتخييل فذاك سوفسطائى . — فالمقاييس المشاغب(٢) والسوفسطائى إنما(٣) هما واحد مخيل بالمقياس الصحيح الذى عليه يدين أهل الجدل بالامتحان . فإن صدقت(١) النتيجة من كلامهم لأن الشيء الذى "من أجله" كان مقياسهم معطى(٤) . وكل ما مثله مما ليس هو على طريق الصناعة بجميعها من المضلات فى الصناعة ، لأن الكتب التى يجاب فيها على أسماء قوم ليست من طريق المماراة والشغب من أجل أن المُضِلّات إنما تقصد لنقض الصناعة ، وليست الكتب المنحولة كذلك ، وإن كان مذهبها الصدق ، كالذى افتُعِل(٥) باسم(٦) بقراطيس [وافتعال التربيع الذى يكون بالمنسقس(٧) وهو من نصف للدائرة(٨)] ولكن كتربيع الدائرة الذى فعله ابروسن(٩) الحكيم ، إن كان يمكن تربيع الدائرة . إلا أن ذلك لا يكون بالاستقصاء والحقيقة ؛ ولذلك وجب أن يكون من

---

(١) ف : بطشه . (٢) ف : المارى . (٣) تحتها : فهما .

(٤) ش : بنقل آخر : وإن كانت نتيجة صادقة ولتلك التى من أجل أى شىء هو مطالب ؛ وجميع المضلات تلك التى ليست كصناعة بحمل واحد ، ويظن أنها كاصناعة . وأما هذه المسميات الكاذبة فليست غير ممارية ، ولكن تلك التى تحت الصناعة . (٥) ف بالأحمر : مطفى(؟) .

(٦) ف : فعل . (٧) المنسقس = μηνίσκος = الهلال .

(٨) ما بين معقوفتين هو ، كما لاحظ ديلز Diels ، تعليق مقحم على النص الأصلى لأرسطو ، وضعه أحد الشراح . (٩) تحتها : باسين (؟) — وهو تحريف ظاهر .

طريق السوفسطائية. فالقول يحير إذا لم يكن نفس صنعة[1] الشيء؛ فذلك مقياس مما يرى مُخَيَّلٌ؛ وإن كان من نفس[2] الشيء فذاك مقياس بعيد من قول المماراة[3] والشغب، لأنه ما لم يكن من نفس الشيء بالحقيقة والاستقصاء فذاك لغير تخيل[4]، لذلك وجب أن يكون [وجب] مطيعا[5] عالما. <فكما>[6] أن الظلم

[٣٤٦ ب] نقل يحيى بن عدى

الأمر، فإذن هو مطالب[7] وجائر. وذلك أنه بمنزلة[8] ما أن فى الجهاد يوجد للجور صورة[9] ماوهو جور جهاد ما، هكذا جور الخصومة هو فى مضادة الكلمة المرائية : وذلك أن ها هنا الذين يشتهون أن يغلبوا لا محالة كأنهم يلقون جميعهن، وها هنا هؤلاء الممارون. فأما هؤلاء الذين هم هكذا من أجل الغلبة يظنون ممارين ومحبي الصغر[10]، وأما هؤلاء الذين فمن أجل المديح الذى على[11] اللقب المرائى : وذلك أن المراء كما قلنا[12] ملقب من حكمة ترى. ومن قبل هذا يشتاقون إلى البرهان الذى يرى. وهؤلاء المحبون للشغب والممارون هم للكلمات هن[13]، لكن ليس من أجلهن بأعيانهن، وكلمة هى[14]،

(١) ش : نقل آخر : كما ربع بروسن الدائرة، إن كانت الدائرة تربع.
(٢) ف : ذات. (٣) ص : المماره. (٤) ف بالأحمر : بعد.
(٥) ش : وكما أن الظلم المضاد فى الصراع. (٦) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية.
(٧) ف : مخترع. (٨) وذلك أنه بمنزلة : ف : وبمنزلة. (٩) ف : نوع.
(١٠) ف : الخصومة. (١١) ف : فى. (١٢) راجع ف ١ ص ١٦٥ أ س ٢٢. (١٣) ف : بأعيانهن. (١٤) ف : بعينها.

فهى تكون مرائية وشَغَبية ، لكن ليس لهـا بعينها ، لكن : أما من حيث الغلبة التى ترى فشغبية ، وأما من حيث الحكمة فمرائية ، وذلك أن السوفسطائية[1] هى حكمة ما ترى ، إذ ليست . والذى هو مِرائى فى مكانٍ يوجد له عنـد الجدلى كما للكاتب الكاذب عنـد المهندس : وذلك أن الجـدلى والكاتب الكاذب يقرِن[2] منها بأعيانها[3] الهندسيات . لكن أما ذاك فليس مرائيا من قِبل
أنه من المبادئ والنتائج اللواتى تحت الصناعة فكتب على طريق الكذب ، ١٧٢ أ
وأما ذاك فتحت صناعة الجدل ، وأما أنه عند هؤلاء الاخر مرائى فمعلوم[4] — مثال ذلك التربيع الذى بالأهـلة ليس مرائيا ، وأما الذى لبروسن فمرائى : وأما ذاك فليس لنا أن ننقله فيصير به إلا إلى الهندسة فقط من قِبل أنه من مبادئ خاصـة ؛ وأما ذاك فإلى كثيرين ، أى جميع الذين لا يعلمون الممكن[5] فى كل واحد وما ليس بممكن ويلائم . إما كما ربَّع أنطيفون أو أن يقـول[6] إنسان أن يمشى من العشاء فهو فاضل من قبل كلمة زينون : لا الطبية ، وذلك أنه عامى . وأما إن كان للمرائى إلى الجدلى[7] لامحالة ، كما للكاتب الكاذب عند الجدلى على مثال واحد — فلا يكون .

نقل عيسى بن زرعة

فقـد يظهر أنه موجود بحسب الأمر ، فهو إذن مطالب وجائر . وكما أن للجور فى الجهاد صورة ما وهى الجور فى مخاصمةٍ ما ، فكذلك يكون الجور

(١) ف : المراء هو . (٢) ف : يؤلف . (٣) ف : منهن بأعيانهن .
(٤) ف : فهو معلوم . (٥) ف : يعلمون ما هو ممكن . (٦) ف : قال .
(٧) ف : المجادل .

فى المخاصمة التى تكون فى مضادّة القول هــو المراء : وذلك أن الذين يحبون الغلبة لا محالة هناك معرضون لأن يلقوا[1] كل شىء؛ فكذلك الممارون ها هنا . فهؤلاء[2] الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قــد يظن أنهم القوم الممــارون المحبون للشغب، وهؤلاء من أجل المديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية : وذلك أن السوفسطائية هى ـ كما قلنا ـ أمرٌ ما له لقبٌ من الحكمة المظنونة ؛ ولهذه العلة يشتاقون ما يظن برهانا . وأقاويل[3] الممارين والمغالطين واحدة بعينها[4]؛ إلا أنها ليست لأسباب واحدة بأعيانها ؛ والقول الواحد بعينه قد يكون سوفسطائيا ومرائيا، لكن لا من جهــة واحدة بعينها : لكنه إذا قصــد به لأن يظن غالبا فهو مرائى ؛ وإذا قصــد لأن يظن حكيما فهــو سوفسطائى ، وذلك أن معنى السوفسطائية هى حكمة ما مظنونة من غير أن تكون كذلك . وحال المرائى فى بعض المواضع عنــد الجدلى كحال الذى يرسم الخطوط على خلاف[5] الحق عند المهندس، وذلك أن الجدلى يقيس من تلك الأمور بأعيانها وهذه فقياسها فاسد، وهذه هى حال الذى يرسم الخطوط على خلاف الواجب عند المهندس. إلا أن ذاك ليس ممار يا، لأنه يرسم الخطوط على خلاف الواجب[6] ١٧٢ أ
من مبادئ ونتائج مرتبة تحت الصناعة . وهذا المرتب تحت صناعة الجدل

(١) ص : يلقون . (٢) ش : قد يحتمل أن ينقل هذا الفصل هكذا : فبعض هؤلاء الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم الممارون المحبون للشغب ، وبعضهم هم الذين يفعلون ذلك للديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية . (٣) ف : وألفاظ .

(٤) ف : بأعيانها. (٥) خلاف الحق : ف : الكذب . ـــ الحق : ف : الواجب .

(٦) خلاف الواجب : ف : الكذب .

فمعلوم أنه بالقياس إلى هذه الأمور الأُخَر يكون مرائيا — مثال ذلك تربيع الدائرة الكائن بالأشكال الهلالية غير[1] مرائى، والمرائى هو الذى عمله بروسن. فأما ذاك فليس لنا أن نرفعه إلا إلى الهندسة فقط، لأنه من مبادئها الخاصية؛ والآخر فقد يرفعه إلى أشياء كثيرة [٣٤٧ ا] القومُ الذين لا يعرفون الممكن والممتنع[2] فى كل واحد من الأمور. وذلك أن تربيع الدائرة على مذهب أنطيفن[3] أوفق من قول القائل إن المشى بعد العشاء فضل[4]، بسبب قول زينن، الذى لم يقل بحسب صناعة الطب لأنه قيل على العموم. فإن كانت حال المرائى عند الجدلى كحال الذى يرسم الخطوط على خلاف الحق بعينها

نقل قديم

فى المضاف أو الصراع إنما نوع من أنواع الجور فى القتال، كذلك المضاد[5] فى الكلام هو ضرب من الجور فى قتال الكلام: فكلٌّ يتناول كلًّا. وكذلك يفعل ها هنا أهلُ المراء: فأحد الفريقين حريصٌ على نفس الغلبة، يبطشون بكلٍّ، ولذلك يقال إنهم مشاغبون محبون للقتال. فأما السوفسطائيون فإنهم يمارون فى الكلام طلبا للفخر، لأن مذهبهم كما قلنا مذهب مقتبس من حكمة مخايلة ببرهان مخايل. فالمشاغبون والسوفسطائيون كلامهم كلام

---

(١) ش : إنما صار غير مرائى لاستعماله أصولا هندسية وإن كانت على خلاف الحق، فصار الآخر مرائيا لأنه بنى على غير الأصول الهندسية.

(٢) ف : وغير الممكن.

(٣) أنطيفن = Antiphon.

(٤) ف : فاضل.

(٥) ف : بالأحمر : التضاد.

واحد، إلا أنه ليس[1] من أجل شيء واحد ، بل عماد[2] المشاغب الاستظهارُ بالغلبة، وعماد[2] السوفسطائى المراءاة بالحكمة، لأن السوفسطائية إنما هى حكمة مخيلة غير موجودة على الصحة . فأما المشاغب فهكذا حاله عند المجادل بمثل من يفتعل الخطوط بالكذب عند الماسح[3] ، لأن المشاغب إنما يضع قياسا من الذى يقتاس به الديا لقطيقوس وهو المجادل ، كمثل ما يفتعل المضلات صاحب الخطوط الكاذبة على الماسح ، إلا أن أحدهما ليس بمشاغبٍ من ١٧٢ أ
أجل أن وضعه الخطوط الكاذبة لم يكن[4] إلا من أوائل الصناعة ونتائجها . فأما الذى يقتاس بقياس المجادل فمعروف بأنه مشاغب مماحك من قوله إن التربيع من نصف الدائرة ليس كاذبا[5] ، وإن قول بروسن الحكيم باطل. فأحد هذين يجوز أن يصرفه إلى المساحة وحدها، لأنه جعل كل كلامه من أوائلها الخاصة بها، والآخر فإنه صرف إلى وجوه كثيرة ، لأن من قال إنه لم يعرف الممكن فى كل واحدٍ من الأشياء ولا غير الممكن وإن يصلح ذلك، فإنما يصلح كالتربيع الذى جعل أنطيفون ، أو كقول من قال إن المشى بعد العشاء ليس بنافع، ذلك[6] زينون[7] واحد من العوام ليس بطبيب . فلو كانت[8]

---

(١) ش : أى ليس غايتهم واحدة . (٢) ف : عناد . (٣) الماسح = صاحب المساحة = المهندس . (٤) ش : أظن : التى لم تكن من أوائل الصناعة .

(٥) ص : كاذب . (٦) ش : كأنه يقول : وإن صلح ذلك فإنما يصلح كالتربيع — معناه : فإن جاز ذلك وتهيأ فإنما . (٧) ش : يقول زينون الذى ليس بطبى ، فإنه عامى .

(٨) ش : بنقل آخر : فإن كان على كل حال للمشاغب عند الديالقطيق ، وهو المجادل فى سنة واحدة كالذى للكاتب الكاذب عند الحق .

حال المشاغبات[1] عند المجادل بمثل حال مفتعل الخطوط عند الماسح لما كان أَلبتة مشاغبا ولا ممارياً[2] .

[٣٤٧ ب]　　　نقل يحيى بن عدى

مِن قِبل هذا مرائيا[3] ؛ والآن[4] ليس الجدلى عند جنس ما محدود وغير مبرهن ولا لشيء وليس كهذا كذاك[5] الكلى : وذلك أنه ليس الموجودات ليس جميعهن تحت جنس ما ولا يحتمان أن يكن[6] تحت مبادئ هى فهى[7] . فإذاً ولا صناعة واحدة من هؤلاء اللواتى تبرهن شيئا هى سائلة : وذلك أنها ليست مسلطة على أن يعطى أيا كان من الأجزاء؛ وذلك أن القياس لا يكون من كليهما . وأما الجدل[8] : مسائلُه[9] و إن كانت تبرهن، فليس جميعهن؛ ولكن هؤلاء الأوائل والمبادئ النسبية لم تكن تسأل. وذلك أنه إذا لم يعط لم يكن لها أيضا من أين تقول نحو المقاومة . — وهذه ممتحنة أيضا ، وذلك أنه ليست الممتحنة موجودة كهذه، أى كالهندسة، لكن التى توجد[10] للذى لا يعلم؛ إن أعطى لأمر هؤلاء اللواتى يعلم، ولا من هؤلاء الخاصات ، لكن هؤلاء اللواتى يتبعن[11] من جميع اللواتى كهؤلاء . وأما هؤلاء للذى يعلم فَوَلا شيء يمنع ألا يعلم الصناعة؛ وأما الذى لا يعلم فليس من الاضطرار ألا يعلم .

---

(١) ف : (المشا) غب . (٢) ص : مشاغب ولا ممارى . (٣) ف : ممار يا .
(٤) ف : أما الآن فليس . (٥) ف : كالكلى . (٦) تحتها : تكون
(٧) هى فهى : ف : بأعيانها . (٨) ف : أى صناعة الجدل . (٩) ف : ولو .
(١٠) ف : يوجد لها الذى . (١١) ف : يلزمن .

فإذن هو ظاهر أن العلم الممتحن ليس لشيء محدود وأنه موجود لجميعها ؛ وذلك أن جميع الصناعات يستعمل شيئا عاما أيضا . ومن قِبَل هذا جميع الأُمّيين يستعملون (١) نحو ما الجدل والمحنية : وذلك أن جميعهم يرومون إلى مبلغ ما أن يختبروا (٢) هؤلاء الذين يَقْوَوْن . وهؤلاء هن عاميات ، وذلك أن هؤلاء ليس يعلمون أقل < من > أولئك الذين وإن كانوا يظنون أنهم يقولون شيئا خارجا كثيرا ، يبكتون . فإذن ليس جميعهم مشتركين (٣) دائما ، وذلك أن هذه الصناعة الجدل ؛ والذى هو ممتحن لصناعة قياسية هو جدلى . ومن قِبَل أن هؤلاء هن كثيرات وهؤلاء بجميعهم ، وليست بجميع هؤلاء ، كيما تكون طبيعة ما وجنسا ، لكن كسلب ، وهؤلاء ليس جميع هؤلاء

][إلى هذا الموضع وُجِد من تفسير قويرا (٤) لهذا الكتاب][

نقل عيسى بن زرعة

لا محالة فإنه لا يكون لهذا (٥) السبب ممار يا . فأما الآن فالجدلى ليس هو نحو جنس ما محدود ولا مُبَرْهِنٍ لشيء أصلا ؛ وليس يجرى مجرى الكلى فى هذه

---

(١) وذلك : أن جميعهم : ف : وبجميعهم . (٢) ف : يقصوا . (٣) ص : مشتركون .

(٤) قويرا (و يكتب أيضا قويرى كما فى « الفهرست » لابن النديم ص ٢٦٢ ، وابن القفطى ص ٣٧) : هو أبو إسحاق ابراهيم . كان أستاذا لأبى بشر متى بن يونس . وله من الكتب : « تفسير سوفسطيقا » ، « تفسير قاطيغورياس » (مشجر) ، وكتاب « باريرمينياس » (مشجر) ، وكتاب « أنالوطيقا الأولى » (مشجر) ، وكتاب « أنالوطيقا الثانى » (مشجر) . — راجع كتابنا : « التراث اليونانى » ص ٧٥ .

(٥) ش : فى نقل ناوفيلا : فإنه لا يكون عند ذلك ممار يا .

الحال : وذلك أن ليس جميعها تحت جنس ما ، ولا يمكن أن تكون هذه الموجودات محصورة فى مبادىء واحدة بأعيانها . فولا واحدة من الصنائع إذن اللواتى تبرهن شيئا ما تستعمل السؤال ، وذلك لأن ليس لها أن تعطى أى جزء اتفق : من قبــل أن القياس لا يكون منهما . فأما صناعة الجدل فلها أن تسأل وأن تثبت[١] فليس تفعل ذلك و جميع الأشــياء ، بل فى الأمور المتقدمة ، وليس تسأل عن المبادىء الخاصية : فليس لها أيضا أن تأتى بقول فيــه مقاومة ، ما لم يسلّم[٢] لها . — وهذه هى حال الصناعة المجربة[٣] ؛ وليس إنمــا للصناعة الممتحنة هى بهذه[٤] الحال كالهندسة ، بل هى التى لهــا أن تختبر ومن لا يعــلم . وذلك أن للذى لا يعرف الأمر أن يختبر من لا يعرفه ؛ وله مع ذلك أن يجيب[٥] لا من الأشياء التى قد عرفها ، ولا من الأمور الخاصية ، بل جميع الأمور الموجودة على هذا النحو تكون من اللوازم . فهذه الأشياء أما عند من يعلم فليس يمنع مانع أن تكون من غير عارف بالصناعة ؛ والذى لا يعلم[٦] فليس من الاضطرار ألا يعلم . فظاهر إذن أن الصناعة الممتحنة ليست من أجل شيء محدود ؛ وإنهــا من أجل جميع الأشــياء : وذلك أن جميع الصنائع تستعمل الأمور العامية . ولهــذه العلة يستعمل من لا علم له صناعة الجدل وصناعة الامتحان بجهة ما ، لأن جميعهم يروم الحكم على

---

(١) ف : برهنت . (٢) ما : ف : إذا . (٣) ف : الممتحنة .

(٤) ف : فى هذه . (٥) ف : يعطى . (٦) ش : فى العربى بنقل الناعمى : إن لم يحسنها كان مضطرا (ص : مضطر) إلى الجهل بالصناعة (وسيرد من بعد ص ٨٥٤ س ١١) .

الضامنين[١] إلى حد ما . وهذه هى أمور مشتركة[٢] ؛ وذلك أن ليس معرفة هؤلاء[٣] بتلك الأشياء — و إن كانوا يظنون أنهم يقولون قولا خارجا عن الأمر جدا — دون معرفة غيرهم . فليس[٤] جميعهم[٥] إذن يبكتون ، لأن اشتراكهم ليس هو على طريق الصناعة ؛ وذلك أن هذه الحيلة[٦] جدلية ؛ والمجرب الذى يستعمل الصناعة القياسية[٧] هو جدلى . ولأن هذه المعانى الموجودة للكل كثيرة ، وليس جميعها موجودة كأنها [١٣٤٨ ا] طبيعة ما أوجنس ، بل على جهة السلب ؛ وهذا ليس فى جميع هذه

نقل قديم

إلا أنّا نرى أن المجادل ليس يقصد قَصْدَ جنس من الكلام محدود ، ولا يثبت البرهان على شىء ألبتةَ ، لا مفرد ولا غير مفرد ، ولا مذهبه مثل مذهب من تكلم بالجهل لأنه لا يقع جميع كلامه تحت جنس واحد . ولو أنه أمكن ذلك ، لما جاز أن يرفع الأشياء إلى أوائل محدودة ، فلا تكون أوائل غيرها . من أجل ذلك لا يجوز أن تكون الصناعة مُسائلة[٨] ما كانت منسوبة إلى طباع بينة لها ، لأنها لا تدرى بأى الحرفين[٩] تقوم . والمقياس

(١) ف : اختبار المذعنين . (٢) ف : عامية . (٣) ف : هؤلئك .

(٤) ش : يحتمل أن ينقل أيضا هكذا : وليس يبكتون جميع الأشياء لأنهم دائما مشتركون .

(٥) ش : فى نقل ثاوفيلا : و جميعهم يبكتون ، لأن مشاركتهم لهذه بغير صناعة ؛ والذى يذهب مذهب الصناعة هو الجدل . (٦) ف : الصناعة . (٧) ف : الجدلية .

(٨) ص : الصاعة — ف : أظنه الصناعة ، صح . (٩) ف : الجزئين .

لا يكون ألبتة من كليهما . ومذهب الديالقطيقس ، وهم المجادلون، كذلك المذهب سـواء . فلو كان المجادل يثبت البرهان أو يبصّر ببعض ما عليه أوائل صناعة . وإن لم يكن ذلك فى كلها وفى جملتها ، لما كان يسأل فيما لا يمكنه أن يعطى فى ذلك شيئا، ولا يثبت فى ذلك أقاويل لم تكن له شيئا يجعل منه مجادلة من ردّ عليه . — فإن زعم أيضا أن مذهب المشاغب هو مذهب امتحان: وليس الامتحان والتجربة كمثل المساحة، ولكنها قد تكون فيمن لا يحسن شيئا . فقد يجوز لمن يحسن شيئا أن يأخذ العبرة على من لا يحسن شيئا وإن أَخَذَ[1] من لا يحسن فعال شىء فلم يقله من أشياء تقدّمت معرفته[2] بها ، أو أنها خواص الشىء المطلوب ، بل إنما نال من اللواحق وما لم أشبهها فتلك من أحسنها، ليس يمنعه شىء إلا أن يكون عالما بالصناعة، وإن لم يحسنها كان مضطرا إلى الجهل بالصناعة . فقد تبيّن أن التجربة والامتحان ليس هو بعلم لشىء محدود . ومن أجل ذلك صار جائزا فى جميع الأشياء . وذلك أن الصناعات قد تستعمل أشياء مشتركة مُشاعة[3] فى الجميع . لذلك صار الجميع من الجهلة يذهبون مذهب الجدلى[4] والامتحان. فقد نرى الكثير يناظرون مُدّعِى العلم إلى قدر من الأقدار . وبهذا عنيت أنه مشترك مشاع فى الكثير ، لأنه يمكن كلاّ[5] أن يفعله وهم يعلمون ما يأتون من ذلك، وإن ظنوا أنهم يضللون أحدا فيما يكون من تبكيتهم. فلما كانوا جميعا

---

(١) ف : بالأحمر : أجاب . (٢) ف : معرفتها عنده . (٣) ف : عامية .
(٤) ف بالأحمر : الجدال . (٥) ص : كل .

يذهبون هذا المذهب على غير اتفاق ولا تثبُّت — وهذه صناعة الديالقطيقس وهم المجادلون المشاغبون — صار الامتحان فى طريق من استعمال صناعة القياس. فمن أجل أن هذا كثير فى جميع الأشياء، وليست حاله كحال شىء، قائم بطباعه(١) أو جنس من الأجناس، بل إنما حال بعضه كحال السالبة النافية، وبعضه ليس كذلك، بل حال خاصة

[٣٤٨ ب] نقل يحيى بن عدى

لكن خاصيات: وموجودة هؤلاء اللواتى يُؤْخَذُ الامتحان بسببهنّ كلّهن، وتكون صناعة ما ليس التى كهؤلاء اللواتى تبرهن : ومن قبل هذا التمارى ١٧٢ب
أيضا ليس هو الذى يوجد له لا محالة كما للكاتب الكاذب : وذلك أنه لا يكون مُضِلّا من جنس مبادىء ما محدودٍ، لكنه يكون مماريا عند كل جنس.

فأما المواضع للتبكيتات المرائية فهى هذه. ومن قبل أن [أن] ننظر فى هؤلاء هو للجدلى، فليس يصعب(٢) أن ينظر. وذلك أن الصناعة التى نحو المقدّمات(٣) يوجد لها جميع هذا النظر.

(١) ف : بطبعه. (٢) ف : يعسر
(٣) ف : المدمة.

١٢

< الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخصم فى الضلال أو فيما يخالف المشهور >

أما فى[1] التبكيتات اللواتى يرين فقد قيل . — فأما فى أن يروا شيئا[2] كاذبا وأن يؤدوا الكلمة إلى غير الإمكان[3] (وذلك أن هذا كان ثانى الإرادة المرائية) : أما أولا فمن أن يسأل كيفما كان وبالسؤال خاصة يعـرض[4] . وذلك أنه إن يحدد ويسأل إلى شىء غير موضوع فهو صيد هؤلاء : وذلك أنهم إذا قالوا باطلا يخطئون أكثر ويقولون باطلا متى كان يسأل[5] كثيرات ؛ إذ ليس شىء موضوع ، وإن كان محدودا عند الذى يتكلم . وإذ يقول هؤلاء اللواتى تظن تؤهل يوسع توسعه ما يحق أن يؤدى إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب ؛ وإنما كان إذا يسأل يضع أو يرفع فإنه يؤدى شيئا من هؤلاء أن يوسع لمن يسرع . وذلك أنه يمكن الآن أن نعمل بهذه رديئا أقل منه أولا ، وذلك أنه يطالبون بأن ما هذه عند التى من البدء؟ وذلك أن أسطكس[6] بأن يعرض إما الكذب ، وإما شىء غير مرائى هو أن يسـأل ولا وضعا واحدا يعقب ذلك ، لكن إذ يسأل أن يرفع إذ يريد أن يتعلم[7] : وذلك أن موضع الجرأة[8] يعمل التفكر.

(١) ف : هذه . (٢) ص : شىء . (٣) ف : أى : إلى المحال . — التأدى الى غير الإمكان : Amener dans le paradoxe . (٤) ف : يعرض أكثر ذلك . ( ) ف : يستعلم . (٦) اسطكس = مبدأ ، عنصر — والترجمة حرفية جدا ، والمعنى الحقيق هو : «إنه لمبدأ اولى...» . (٧) ف : التسرع . (٨) ف : صوابا وعلى غير صواب .

والموضع الخاص السوفسطائى نحو أن يبين الكذب ، أن يؤدى هؤلاء إلى هؤلاء اللواتى تتوسع فى الكلم[١] ، وموجود أن يفعل هذا جيدا وغير جيد ، كما قيل أولاً[٢] .

وأيضا نحو هؤلاء ضعف اليقين بفكر الذى يتكلم إن من أى جنس .

وبعد ذلك يسأل أنهم يقولون اللواتى لا يراها الكثيرون ، وذلك أنه يوجد لكل واحد

نقل عيسى بن زرعة

بل فى أشياء خاصة : فلنا أن نستعمل التجربة فى جميع هذه الأشياء ، ونُصَيِّر صناعة ما ليست كصناعة المبرهنين . ولهذه العلة لا يكون الممارى هو الذى ١٧٢ ب
حاله لا محالة كحال الذى يرسم الخطوط على الكذب[٣] ؛ وذلك أن التضليل ليس يكون من جنس ما للمبادئ محدود ، بل المراء موجود فى كل جنس .

فهذه هى المواضع التى منها تؤخذ التبكيتات السوفسطائية . ولأن صناعة الجدل هى التى تستعمل النظر ، فلذلك ما يكون النظر ليس بعسير ، وذلك أن جميع هذا النظر إنما يقصد[٤] قصد المقدمات .

---

(١) ف : أى التشكيك .
(٢) راجع « الطوبيقا » م ٢ ف ٢ .
(٣) ف : خلاف ما يجب .
(٤) ف : نحو .

١٢

< الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخصم في الضلال أو فيما يخالف المشهور >

فهذا مبلغ ما نقوله فى التبكيتات المظنونة . — وأما فى المعنى الثانى الذى يقصد(١) المغالطون فعله ، وهو أن يبينوا كذب القول و يرفعونه إلى ما يخالف الرأى المشهور، فإنه يكون : أمّا أولا فن المسئلة عن الشيء كيفما اتفق ، وعن السؤال يعرض هذا على أكثر الأمر(٢) ، وذلك أن تَصَيُّد هـذه الأشياء يكون إذا لم نقصد بسؤالنا موضوعا محدودا . فإذا أجابوا جوابا باطلا يخطئون على الأكثر؛ وذلك أنهم إنما يقولون قولا باطلا إذا كان السؤال عن أشياء كثيرة ولم يكن عن شىء ما موضوع . فإن كان عند المتكلم محدودا، و إذا استجاز أن يقول الأشياء المظنونة ، كثر الطرق التى تؤدى إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب . فإن كان عند ما يسأل يضع أو يرفع ، فإن أخذ هذين يؤدى إلى ما تتسع فيه الشكوك . وقد يمكنه أن يجعل فعله الآن وفى اول الأمر أقل شراً بهذه الأشياء ؛ وذلك أنه قد يلتمس منهم : كيف حال هذه عند التى أخذت فى المبدأ ؟ لأن الأصول التى عنها(٣) يعرض إما الكذب أو شىء غير

(١) ف : يؤثر .   (٢) ف : هذا خاصة .

(٣) ش : فى نقـل ثاوفيلا : وأصول إمكان تبيين الكذب أو ما يخالف الرأى المشهور هو ألا نسأل عن الأوضاع أو شىء فيه ، بل يكون كلامنا فيه ومسئلتنا عنه مسألة المتعلم . وهذا الموضع إنما يوجد بتأمل . وتبيين الكذب أيضا يكون بموضع خاص ، وهو أن يصير بهؤلاء على جهة المغالطة إلى هذه الأشياء بحسب ما يمكن من الأقاويل .

مشهور هى ألا نسأل من أول الأمر عن واحد مما يوضع ، بل نسأل إذا أردنا أن نرفع ، كما يسأل المتعلم ؛ وذلك أن موضع التشكك إنما يحدثه الفكر . فالموضع [١٣٤٩] السوفسطائى خاصةً الذى يؤدى إلى تبيين الكذب هو أن يسوق هؤلاء إلى الأشياء التى يتسع[1] فيها القول[1] . وقد يكون فعلنا[2] ذلك على جهة محمودة وعلى جهة غير محمودة كما قلنا فيما تقدم .

وأُيجِلْ أيضا المتكلمُ فكرَه فى الأشياء التى ليست مشهورة ومن أى جنس هى ، و يسأل بعد ذلك عما لا يجحُد القولَ به كثيرٌ من الناس ، وذلك أن عند كل واحد

نقـــل قـــديم

جاز أن يوجد الامتحان منها والعبارة على جميع الأشياء ، وأن يكون ذلك ضربا من[3] الصناعة ، وليس كالصناعة التى ترى شيئا أو تثبت برهانا . من أجل ١٧٢ ب
ذلك لا يجب أن تكون حال المشاغب من كل جهة مثل حال مفتعل الخطوط ، لأن هذا ليس بمضلل[4] ، وذلك أنه يضع[5] أوائل كلامه من أصل جنس محدود . فأما المشاغب فإنه يبطش بكل ضرب و يتناول كل جنس .

فهذه مواضع تضليل السوفسطائيين : وليس يعسر أن ترى للجادل سبيلا إلى أن ينظر فى هـذه كلها ، لأن صناعة المقـدمات قد تحصر جميع هـذه المذاهب .

---

(١) ف : صالحة . (٢) « الطو بيقا » م ٢ ف ٢ . (٣) تحتها : هو .
(٤) ف : بمغالط . (٥) ف : يأخذ .

١٢

< الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخصم فى الضلال أو فيما يخالف المشهور >

وقد قيـل فى المضِلات المخيلة ما قد قيل[١] . — فأما التبصير بالكذب وانسياق[٢] القول إلى شىء غير محدود[٣] (وهو الضرب الثانى من بغية المشاغبين) : فإنما يعرض أكثر ذلك من السؤال ومن الفحص بأية حالٍ تكون المسئلة ، إذا لم تكن عن موضع محدود[٤] كانت داعية إلى هذه ومثلها[٥] ، من أجل أنهم إذا قالوا شيئا باطلا إذا لم يكن على شىء موضوع محـدود[٦] أو الجواب كثيرا بعـد أن يكون المقول عليـه محدودا والجواب مظنونا ، فذلك يجعل سبيلا لانسياق الكلام إلى الكذب وإلى غير محدود[٧] من الجواب . أو سـئل أحد فأثبت أو نفى[٨] ، فقـد يستطيع أن يسوق القول إلى ما ذكرنا من المتسع ؛ إلا أنه بعد إثباته أو نفيه أقل مقدرة على التضليل[٩] والفكر فى القول منه أولًا . فقد[١٠] يطالب من فعل هـذا الفعل فيسأل عما صار إليـه أخيرًا وما زال عنه ما كان من ابتداء به . فالأصل[١١] الذى يصير منه الإنسان إلى الكذب أو إلى

---

(١) ف : يكتفى به . (٢) ف : وسياقة . (٣) ف : محمود . (٤) ص : محمود . ف : موضوع محدود . (٥) ف : وأمثالها . (٦) محدود أو الجواب : ف بالأحمر : فالسؤال إذا كان . (٧) ص : محمود . ف : محدود . (٨) ف : الاتساع . (٩) ف : بالأحمر تصحيح هكذا : أو . (١٠) ف : عند . (١١) ش : بنقل آخر : لأن أصل ما يعرض منه الكذب أو شىء غير محدود إنما هو ألا يسأل من ساعته .

غير المحدود[1] من القول ألا نجعل مسئلته من أول افتتاح كلامه عن موضوع مفرد، بل يكون نائياً عن مسئلته وهو محتاج إلى التعليم : وفى الفكر ما يظهر به كذب الكاذب .

ومن أجل ذلك وجب لهذا الموضوع أن يكون من مذاهب السوفسطائيين لأنه يسوق إلى المتسع فى الكلام . وقد يكون فى مثل هذا الفعل صواب وغير صواب كالذى قيل أولًا[2] .

وإن أراد[3] أحد أيضا أن يقول بقولٍ غير محمود[4] فقد يوجد مثل هذا فى كل فنٍ من الفنون .

[٣٤٩ ب] نقل يحيى بن عدى

شىءٍ كهذا . واسطكس[5] هؤلاء هو أن يأخذ فى المقدمة أوضاع كل واحدٍ منهم . وحلّ هذه أيضا الجميل[6] الذى يؤتى به هو الذى يدلل[7] أنه ليس من قِبَل الكلمة يعرض ما لا يرى : وفى كل حين هذا هو الذى يريد المجاهد .

وبعد ذلك : من الاعتقادات ومن الآراء الظاهرة ، وذلك أنهم ليس يعتقدون هى فهى بأعيانها، لكن يقولون فى كل حين من الكلم هؤلاء اللواتى هن

---

(١) ص : المحمود . ف : المحدود . (٢) ف : بينا .

(٣) ش : بنقل آخر: وأيضا عند هذه المتقضة بالإقرار بها ليتفكر الذى يتكلم من أى جنس هى، ثم يسأل بعد ذلك عن تلك التى يزعم الكثير أنها غير محمودة ؛ فإن يكن واحد فهى شىء كهذا (ف : هكذ) . (٤) ف : محدود . (٥) اسطكس = اسطقس = عنصر، مبدأ .

(٦) ف : اللائق . (٧) ف : يبرهن .

أحسن فى الشكل، ويعتقدون هؤلاء اللواتى يرين نافعات — مثال ذلك
١٧٣ ا أنه يجب أن يمات جيدا أكثر من أن يعاش رديئا، وأن يفتقر عدلا أكثر
من أن يثرى قبيحا[1] — ويطلبون[2] هؤلاء المضادّات . فأما الذى يقول كالاعتقادات فيؤدّيه إلى الآراء الظاهرة، فأما الذى يقول هؤلاء، فإلى هؤلاء المُحَبّات : وذلك أنه مضطر أن يقولوا نقصان الرأى على نحوين[3]، وذلك أنهم يقولون : الأضداد إما نحو الآراء الظاهرة، وإما نحو هؤلاء غير الظاهرات .

والموضع الكثير هو أن نعمل أن نقول غير المرئية كما كتب أيضا قليقليس[4] فى « غورغيا <س> »، إذ يقول : وذلك أن القدماء ظنوا أنه يعرض الذى هو أقل من الطبيعة والذى كالسُّنّة . وذلك أن الطبيعة والسُّنّة متضادّتان، والعدل : أما بحسب السُّنّة فهو خير، وأما بحسب الطبيعة فليس بخير . فيجب إذن أن نلقى : أما نحو الذى يقول بحسب الطبيعة فكالطبيعة، وأما نحو الذى كالسُّنّة فأن يؤدّيه إلى الطبيعة . وذلك أنه يكون أن يقال نقصان الرأى على ضربين؛ ويوجد لهم : أما الذى بحسب الطبيعة فصادق، وأما الذى بحسب السُّنّة فالذى يظنه كثيرون . — فإذن هو معلوم أن أولئك أيضا كما هؤلاء الذين الآن أيضا يتسرعون إلى أن يبكتوا أو إلى أن يقول المجيب نقصان الرأى .

---

(١) ف : شنعا . (٢) ف : ويريدون . (٣) ص : نحويين .

(٤) = Calliclès — غورغياس = محاورة *Gorgias* لأفلاطون صفحة ٤٨٢ هـ .

فأفراد من السؤالات يوجد لها أن يكون الجواب غير مرئى على ضربين؛ :
مثال ذلك : أى هذين هو أوجب[١] : أن نطيع

نقـــل عيسى بن زرعة

شىء مثل هذا . فأصل هذه الأشياء أن يأخذ أوضاع كل واحد منهم فى المقدّمات . وأحسن ما أُتِىَ به فى حَلّ هذه هو أن يبين أن لزوم خلاف المشهور لم يعرض عن القول . وهذا المعنى هو الذى يطلبه المجاهد فى كل وقت[٢] .

وذلك ، من بعد ، الاعتقاداتُ والآراء الظاهرة . وذلك أن ما يعتقدون وما يقولون ليس هو شيئا واحدا بعينه ، بل يقولون من الأقاويل دائمـا ما كان شكله أحسن . ويعتقدون[٣] أن المظنونة هى التى تنفع — مثال ذلك :
هل الواجب إيثـارنا أن نموت على جهــة محمودة ، أو أن نحيـا على جهة ١٧٣ا
مذمومة[٤] ؟ وهل أن يفتقر على جهة العدالة آثر ، أو أن يستغنى على جهة قبيحة ؟ وهم يطلبون[٥] هذه المتضادّات : فمن كان كلامه بحسب الاعتقادات جرينا به إلى الآراء المشهورة[٦] ، ومن تكلم بحسب هذه قدناه إلى الأمور الخفية ، لأن اضطرارهم إلى القول بخلاف الآراء المشهورة يكون على جهتين : وذلك أنهم

---

(١) ص : أيجب (بصيغة أفعــل التفضيل . — وقد يمكن تأويله أيضا على أنه فعــل والهمزة للاستفهام) . (٢) ف : دائمـا . (٣) ش : فى نقل ثاوفيلا : ويؤثرن أن ينفعن بهذه الأشياء المظنونة . (٤) ف : رديئة . (٥) ف : يلتمسون .
(٦) ف : الظاهرة .

يقولون: المتضادّات إما نحو الآراء الظاهرة، أو نحو الآراء التي ليست ظاهرة. والموضع[١] الذى يجعلنا نقول ما يخالف الآراء المشهورة واسع[٢] بحسب ما يثبت أيضا عن قيلقليس فى «جورغيا[٣] <س>» إذ قال: وقد[٤] ظن القدماء بجميع الأشياء العَرَضية أنها دون التى بالطبيعة، حتى التى بحسب السنة. وذلك أن الطبيعة والسنة ضِدّان: فإن العدالة: أما بحسب السنة فهى خير؛ وأما بحسب الطبيعة فليست خيرا. فيجب إذن أن يدل قول من يقول بحسب الطبيعة بالتى بحسب السنة. وأما قول من يتكلم بحسب السنة فبأن يصير به إلى التى بحسب الطبيعة. وذلك أن القول بخلاف الرأى المشهور يكون على الجهتين جميعا؛ وعندهم أن ما بحسب الطبيعة صحيح[٥]، وأن ما بحسب السنة مما يظنه الكثيرون. — فمعلوم [١٧٣ ا] إذن أن أولئك مثل الموجودين الآن جميعا يرومون إما تبكيت المجيب، أو أن يقول ما يخالف الرأى المشهور. والسؤالات التى من شأن الجواب عن قسمتها أن يلزم أمرا غير مشهور يسيرةٌ، مثال ذلك: أيما أوجب طاعةً:

(١) ف: والمواضع.

(٢) ف: كثيرة.

(٣) ش: فى نقل ثاوفيلا: بحسب ما بيان قالقليس قاله على جهة الكفر.

(٤) ش: فى نقل قديم عربى: إن الأوّلين كلهم ظنوا أن ما يعرض تلك التى هى أنقص من الطبيعة فهى تلك التى كالسنة.

(٥) ف: صدق.

نقـــل قـــديم

والأصل[١] المقتدر لذلك من المعرفة بمـا توضع عليه المقدّمات . ونقيضة التى يليق فيه بشرحها أن الذى ليس بمحمود[٢] لم يعرض لمكان لفظة الكلمة : والمجادل قد يحتاج إلى هذا و يريده .

وأيضا قد يكون تضليل ما بين الفكر وما يلفـظ به ظاهرًا . وذلك أنه ليس ما يريدون فى أنفسهم[٣] ويلفظون به شىء واحد ، وكأنهـم يقولون من الكلام ما يحسن مخرجه و يريدون ما يتخيل أنه خير وأفضل ، كقول القائل : ينبغى أن نموت كراما دون أن نحيا حياة دنيئة ، والمسكنة مع العدل خير من ١٧٣ أ
الغنى مع الجور والظلم ، — فقد يلفظون بما يحسن مخرجه و يريدون فى أنفسهم ضدّ ذلك . فمن كان كلامه على الضمير الخفى فى النفس فلينْقد[٤] إلى الظاهر فى القول من محمود اللفظ ، ومن كان كلامه على المحمود ممـا ظهر فليأتِ إلى الخفىّ من الضمير : فالشنعة فى القـول[٥] والذم قد يلزم باضطرار . وقد يلزم

---

(١) ش : بنقل آخر : فأصـل هذه أيضا أن يأخذ أصل ما وضـع كل واحدة منهن فى الأفروطاسيس والنقض الملازم لهذه ذاك الذى يبصر أنه ليس من أجل الكلمة تكون تلك التى لا يقربها ، لان الذى يجادل إنما يريد فى كل حين هذه ؛ ثم بعد ذلك من الفكرة وهى المحمودات الظاهرة ، لأنه ليس ما يضمرون و يقولون واحد .

فى نسخة أخرى : مثل قولك إن الموت على حال فضيلة أفضل من الحياة على حال نقيصة ورداءة .

(٢) ص : بمحمول . ف : (بمحمود) د .

(٣) ف : بالأحمر : وما (يلفظون ...) .

(٤) ص : فلينقاد . (٥) ف : أظنه : فالسعة من القول — صح .

الأمرين، جميعا لأنهم أبدا يقولون خلاف ما يظهر من ضميرهم وما خفى . وفى مثل هـذا الموضع فُسحة للتكلم بالمعجبات[١] ، كالذى يخبر به فى كتاب فلاطن إلى " غرجيا < س > " من كلام قاليقلس : وجميع القدماء قد ظنوا أنه يعرض المضاد[٢] فيما بين الطباع والناموس . ويقولون إن[٣] الطبع[٤] والناموس ضِدّان، فالعدل مِن طريق الناموس خير، وليس هو من طريق الطباع[٥] بخير . فالواجب لمن[٦] أراد أن يقول بالشنعة والأعجوبة إذا سمع قائلا يقول بالناموس أن يسمع جوابه بالطباع[٧]، وإذا آثر أن يقول بالطبع إذ يجره إلى الناموس فكلاهما[٨] معجب، وإن كان القول صادقا من جهة الطباع[٥] والقول بالناموس المظنون عنـد الكثير . — فقد تبين أن هؤلاء القدماء إما متحوا[٩] قول المجيب، وإما أنحوه إلى القول بالشـنعة والأعجوبة فى الجـواب وأن نقض السائل غير محمود على الجهتين — ومثال ذلك أن تقول : لأيما ينبغى أن نطيع : ألحكماء

[٣٥٠ ب]　　　　نقل يحيى بن عدى

الحكماء أم البلد[١٠] ؟ وأن يفعل العادلات، أم اللواتى ينفعن ؟ وأن يجار علينا أشهى أو أن نَضُرَّ ؟ ويجب أن يؤدى إلى هاتين المتضادتين من التى

---

(١) ش : فى نقـل آخر : كالذى كتب قالقاقلس (كذا !) فى «غروغوريا» حيث قال إن الأوائل كلهم ظنوا . (٢) ف : التضاد . (٣) ف : فى .
(٤) ف : الطباع، الطبيعة . (٥) ف : الطبع . (٦) ف : على من .
(٧) ف : بالطبع . (٨) ص : فكليهما . (٩) متح (بالتاء المثناة الفوقية) : صرع، قطع . ف بالأحمر : هجنوا . (١٠) ف : الموضع فى العربى بنقل آخر : أم الآباء ؟ — وهذا هو الصحيح .

للكثيرين وللحكماء : أما إن قال إنسان «هؤلاء اللواتى عند الكلم فباللواتى للكثيرين ، وإن كان بحسب هؤلاء الكثيرين فبهؤلاء اللواتى فى الكلمة . وذلك أن هؤلاء يقولون إن المفلح من الاضطرار يكون عادلا . وأما الكثيرون فإن الملك لا يمكن أن لا يفلح ، والتى على هـؤلاء اللواتى تجمـع[1] هكذا عن المـركبات[2] (؟) هى فهى التى تؤدّى إلى المتضادتين التى بحسب الطبيعـة وبحسب السنة : وذلك أن السُّنَّة آراء الكثيرين ، والحكماء يقولون بحسب الطبيعة وبحسب الحق .

١٣

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخصم فى المهاترة >

وأما هؤلاء اللواتى من نقصان الرأى فيجب أن نطلبها من هذه المواضع . — وأما مِنْ قِبَل أن نجعل أن يهجر[3] ، وأما هؤلاء الذى يقول إنه يهجر[3] فقد قلنا[4] وفرغنا . وجميع هؤلاء الكلمات اللواتى «ن هكذا هـذا يريد أن يعمل أنه لا يختلف بشىء أن يقول اسما أو كلمة ، والضعف أو ضعف النصف هو هو بعينه ؛ فإن كان إذًا موجودًا ضعفا للنصف ، يكون ضعفا للنصف ، وأيضا إن كان شىء ضعفا للنصف ، ليوضع أنه قد قيل نصف النصف ، وثلاثا ضعفا للنصف للنصف للنصف ضعف . وأترى توجد شهوة للذيذ — يوجد شوق إلى اللذيذ؟ ويوجد شـوق إلى اللذيذ ، فموجودة إذن شهوة للذيذ ، شوق إلى اللذيذ .

---

(١) ف : تنتج . (٢) غير واضحة فى المخطوطة . (٣) ف : يهذى .
(٤) راجع ف ٣ ص ١٦٥ ب س ١٦ .

وجميع ما كان من الكلمات كهذه هن فى هؤلاء المضافات جميع اللواتى
١٧٣ ب ليس موجودات فى جنس واحد، لكن أولئـك أيضا يُقَلْن أيضًا بالإضافة و يعطين إلى واحدٍ بعينه أيضا (مثال ذلك: الشوق شوق إلى شىء، والشهوة شهوة لشىء، والضعف لشىء: مثال ذلك الضعف للنصف)؛ وجوهر جميع اللواتى لَسْن موجودات فى المضاف بالكلية اللواتى لهن توجد الكلمات أو الانفعالات أو شىء كهذا فى

نقل عيسى بن زرعة

الحكماء أو الآباء[١]؟ فإن يفعل الأصلح، أو الأفعال العادلة؟ وأى هذين أشهى: أن يُظْلَم أو أن يَظْلِم؟ وقد ينبغى أن نحمل على هذه المتضادات أمر الكثيرين والحكماء. فإن قال القائل مثل ما يقوله الكلاميون[٢] حملناه على ما يقوله الكثيرون[٣]. فإن قال ما تقوله الكثرة حملنا على التى من القول. وهؤلاء يقولون إن من أفلح فمن الاضطرار أن يكون عادلا. والكثيرون يقولون إن الملك لا يمكن ألا يكون مفلحا. وإنتاجنا فى[٤] هذه الأشياء الموجودة على هذا النحو مما يخالف الآراء المشهورة هو مثل أن يسوق القول فى التى هى بحسب الطبيعة والتى بحسب السنة إلى المتضادات بعينه: وذلك أن السُّنَّة هى ما يراه الكثيرون، والحكماء هم المبتغون فى قولهم الطبيعة والحق.

---

(١) ف : سنة البلد . (٢) ف : أى الحكماء . (٣) ف : الجمهور .
(٤) ف : عن .

١٣

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخصم فى المهاترة >

فالأشياء التى تخالف الآراء المشهورة ينبغى أن تطلب من هذه المواضع. — فأما أن نجعل المجيب مكررًا فقد تقدّم قولنا ما الذى نعنى بقولنا: تكرر[1]. وجميع أمثال هذه الأقاويل فإنما يقصدون بها هذا المعنى، وهو ألا يفرقوا بين أن يقال الاسم أو الكلمة، وأن الضِّعْف[2] أو ضعف النصف هى شىء واحد بعينه. فإن كان إذن الضعف للنصف، فإن النصف للضعف يكون موجودًا. فأما إن كان أيضا شىءٌ ما ضعفًا، وقد وُضع أنه ضِعْف للنصف، فإن "للنصف" يكون قد قيل ثلاث مرات: للنصف للنصف للنصف ضِعْفٌ. فأترى إذا كانت شهوة للذيذ موجودة، فالشوق إلى اللذيذ موجود؛ وقد يوجد الشوق إلى اللذيذ؛ فقد تكون[3] إذن الشهوة للذيذ هى الشوق إلى اللذيذ.

---

(١) ف: تهذر. (٢) ص: فإن — ش: ثاوفيلا: وذلك أن الضعف وضعف النصف هى شىء واحد بعينه. فالقول فيه بأنه نصف هو القول بأنه ضعف للنصف. فإن النصف إنما هو للضعف. فان أخذ بدلا من قولنا: « ضعف » — القول بأنه: ضعف النصف، فان النصف يكون قد قيل ثلاث مرات: للنصف للنصف للنصف ضعف.

(٣) ش: فتكون إذن الشهوة شوقا (ص: شوق) إلى اللذيذ.

فى نسخة أخرى سريانية: فقد توجد شهوة شوق إلى اللذيذ اللذيذ (مرتين).

وكل ما كان من الألفاظ يجرى هـذا المجرى فهى داخلة فى المضاف[1]، ١٧٣ ب وهى التى ليست بأسْرها داخلةً تحت جنسٍ واحد ، لكنها تقال على جهـة المضاف وتُجْعَلُ محمولةً على شىء واحدٍ بعينه (مثـال ذلك الشـوق : يقال إنه شوق إلى شىء، والشهوة : شهوة لشىء، والضِّعْف : ضِعْفٌ لشىء — مثال ذلك : الضعف للنصـف) ؛ وجواهر جميع الأشياء، التى ليست داخلة فى المضافات بالكلية، التى للملكات والانفعالات أو ماجرى هذا

[١٣٥١] نقـــل قـــديم

أم للآباء؟ والعمل بالإصلاح، أم بالعدل؟ والرضا بأن يكون مظلوما، أو ظالمـا[2] ؟ فالواجب أن يوجه إلى ما يضـاد الكثير والحكماء . فإن قال قائل مما يقول به أهل الكلام فانسياقٌ[3] إلى المحمود عنـد الكثير؛ وإن قال بما يقول به الكثير فانسـياقٌ إلى ما يقول الحكماء؛ فإن بعضهم يزعم أنه من الواجب باضطرارٍ للسـعيد أن يكون عدلا ، فأما الذى عنـد الكثير فليس بجائز أن لا يكون سعيدا مَنْ أوتى مُلْكًا[4]. فجميع أمثال هذه ليست بمستحسنة، والقول بها يضاد الناموس والطباع[5] — [هو شىء واحد] : وذلك أن الناموس إنما هو رأى استحسنه الكثير ؛ فأما الحكماء فإنما قالوا بالطباع[6] و بالصدق .

---

(١) ش : من نسخة أخرى : وليس هذا موجودا فى جميع التى هى أجناس فقط .

(٢) ص : مظلوم أو ظالم . (٣) ص : فالنسياق . (٤) تحتها : مثل .

(٥) ف : والطبع . — وما بين المعقوفتين يجب حذفه . (٦) ف : بالطبع .

١٣

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخصم فى المهاترة >

فما كان مستشنعا غير محمود فمن مثل هذه الأماكن يجب طلبه . — فأما افتعال الهتار والهذر وما هو فقد قدّمنا ذلك وقلنا بدءاً . وغاية جميع ما كان من نحو هذا الكلام أن يفعل الهتار ، إلا أن يكون الاختلاف للاسم والكلمة ، كقولك إن الضعف وضعف النصف شىء واحد ، لأنه إن كان ضعف النصف فجائز أن يكون الضعف ضعف النصف ونصف . وأيضا إن جعل الذاكر الضعف لا يذكره باسم مفرد دون أن يضم إليه النصف ، فيقول : نصف وضعف ، فقد كاد أن يكون هناك ذكر ثلاثة أنصاف النصف ، والضعف الجامع للنصف . ومن ذلك أن يقول يا ليت شعرى أ [ن] تكون الشهوة لِمُلِذٍّ من الأشياء ؛ وما كان كذلك فهو شوق إلى شىء ملذ ؛ فلا محالة أن أن الشهوة شَوْقٌ مُلِذٍّ .

وجميع ما يكون الكلام بهذا النحو إنما هو محصور فى فن[1] المضاف الذى ليست الأجناس فيه تسمى بهذا الاسم فقط ، بل وهذه بأعيانها تقال إنها ١٧٣ أ
منه لأنها ترجع إلى شىء واحد ، والمسؤول إذا سئل أعطى الجواب فيها (كقولك[2] إن الشوق لا يكون شوقا إلا لشىء ، والشهوة لا تكون شهوة إلا لشىء ، والضعف لا يكون ضعفا إلا لشىء) ؛ وكل ما كان معنى جوهره[3]

---

(١) ف : باب . (٢) ص : كذلك . (٣) ف : ذاته .

بالمضاف لا بالآنية وله أحوال ثابتة ، والآخر[1] أو ما شاكل ذلك يستدل عليه بما فيه من نعته وصفته

[٣٥١ ب] نقل يحيى بن عدى

كلمة هؤلاء اللواتى يحملن بأعيانهن و يرون فيدللن على هؤلاء — مثال ذلك أن "الفَرْد" هو "عدد يوجد له وسط" ؛ <و يوجد عدد فرد> ؛ فإذن هو < عدد > عدد يوجد له وسـط » . والفَطَسة انقعار الأنف ، < و يوجد أنف أفطس > فموجودٌ أنف < أنف > متقعر .

و يرون أنهـم يعملون إذ لا يعملون . أما حينا فمن قبـل أنه لا يريد فيسأل هل يدل على شيء إذا قيل على انفراده ، أو ولا على شيء . فإن دل على شيء فأىُّ هو : هـل على واحد بعينـه[2] ، أو على آخر ، لكن بأن يقول النتيجة على المكان[3] . لكن يرى من قَبل أن الاسم يكون واحدًا بعينه[4] و يدل على واحد بعينه[5] .

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

وأما ما العجومية فقد قيل أوّلاً[6] ، وموجودٌ أن يعمل هو أيضا وأن يرى إذ لا يعمل ، و إذ يعمل لا يظن . كما قال فروطاغورس[7] إن كان السخط

(١) ف : بالأحمر : أو الأمر . (٢) ف : هو فهو . (٣) ف : بعض (؟) ذلك .
(٤) واحدا بعينه : ف : هو فهو . (٥) واحد : ف : هو فهو . (٦) راجع ف ٣ ص ١٦٥ ب س ٢٠ . (٧) = agoras ، وهو الذى ميز بين الأجناس الثلاثة (المذكر والمؤنث والمتوسط) — راجـع « الريطوريقا » لأرسطو م ٣ ف ٥ ص ١٤٠٧ ب س ٧ ؛ وراجع كذلك « الشعر » لأرسطو ف ٢١ ص ١٤٥٨ أ س ٨ .

والفعل ذكرا[١] : أما الذى يقول "يهلك" أما بحسب ذلك فعجومية ، وليس يُرَىٰ لآخرين؛ وأما "أن يهلك" فيرى إلا أنه ليس عجومية . فهو معلوم إذن أنه يمكن إنسانا أن يفعل هـذا بصناعةٍ أيضًا . ومن قِبَل هـذا كثيرٌ هنّ الكلمات ، إذ ليس مؤلفات عجومية ترين مؤلفات كما فى التبكيتات .

وجميع اللواتى ترين عجوميات إلا قليلا هنّ من التى هى هكذا متى كان التصريف لا يدل على ذكر ولا على أنثى ، لكن على المتوسط . وذلك أنه أما هذا فيدل على ذكر ، وأما هـذه فعلى أنثى ، وأما « طوطو[٢] » فيريد أن يدل على المتوسط . وكثيرا ما يدل على كل واحدٍ من ذينك أيضا — مثال ذلك : ما هـذا ؟ قاليوب[٤] ، نَعَم أو عود[٣] ، قوريسقوس . فأما تصاريف الذكر والأنثى بجميعها مختلفة . وأما للمتوسط فأما هؤلاء فنعم ، وأما هؤلاء فلا . وإذا أعطى على طريق الكثرة يؤلفون كأنه قد قيـل هكذا . وعلى هـذا المثال تصريف آخر بدل آخر أيضـا . والضـلالة تكون من قِبـل <أن> "هذا" هو عام لتصاريف كثيرة ، وذلك أن

---

(١) ف : مذكرا . — السخط = μῆνις . أما « الفعل » فيناظره فى النص اليونانى πήληξ أى « خوذة » — فلا ندرى كيف ترجمها هكذا !

(٢) طوطو = τοῦτο (٣) ف : خشبة .

(٤) قاليـوب = Calliope إلاهة شعر الملاحم والخطابة ؛ وقوريسـقوس = Coriscus — والكلمات الثلاثة : قاليوب ، عود ، قوريسقوس هى مؤنثة ومتوسطة ومذكرة على التوالى فى اليونانية .

نقل عيسى بن زرعة

المجرى إنما يوجد لها، فإنها توجد فى حدود هذه المحمولات بأعيانها، وتدل — مع ما تدل عليه — عليها؛ مثال ذلك أن "الفرد" هو عدد له وسط، وذلك العدد هو الفرد، فيكون إذن العدد < الفرد هو > عددا له وسط؛ والأفطس[1] هو تقعير فى الأنف، وقد يوجد أنف أفطس، فقد يوجد إذًا أنف هو أنف أفطس.

فهم يوهمون أنهم قد عملوا ولم يعملوا. وربما كان ذلك من قِبَل أنَّا لا نسأل — مع ما نسأل عنه —: هل الضِّعْف يدل على شىء إذا قيل مفردا على حياله، أو ليس يدل على شىء؟ وإن كان دالًّا على شىء، فهل ذلك الشىء واحد بعينه أو مختلف؟ بل نأتى بالنتيجة للوقت. إلا أن هذا إنما يكون من قِبَل الظن بأنَّ الاسم إذا كان واحدًا بعينه فإن دلالته تكون واحدة بعينها.

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

فأما السولوقسموس[2] فقد قلنا أولا أى الأشياء هو. ولنا أن نفعل ذلك وأن يظن ذلك بنا وإن لم نفعل، وإن نفعل ولا يظن ذلك بنا، كما

---

(١) ش : ثاوفيلا : وإن كانت الفطسة موجودة فتسطيح الأنف موجود.

(٢) = soloecismus = σολοικισμος.

قال فروطاغورس إن كان السخط والعمل مُذَكَّرين[1] ، فالذى يقول فيها إنها قد هلكت فقد أتى بحسب هذا بسولوقسموس[2] ، إلا أنها غير مظنونة عند آخرين . فأما إن قال هلك ، فإنها مظنونة إلا أنها سولوقسموس . فمعلوم إذن أن الإنسان قد يمكنه أن يفعل ذلك بصنعة . ولهذا السبب كثير من الألفاظ التى لم يأتلف منها سولوقسموس يُظَنُّ أنه قد تُؤَلَّف مثل ما فى التبكيتات .

فجميع التى يظن بها أنها عجمة إلا اليسير[3] إنما تكون من التى تجرى هذا المجرى . وعندما تحرف دلالتها فلا تدل على مذكر ولا مؤنث ، لكن على المتوسط . وذلك أن لفظة « هذا » تدل على الذكر ، ولفظة « هذه » تدل على الأنثى ، ولفظة « طوطو » تروم[4] أن تكون دالة على المتوسط ، وكثيرًا ما تدل وعلى كل واحدٍ من ذينك : مثال ذلك : ما هذا ؟ قاليوب — و يكون : الطرف[5] أوخشبة ، — قور يسقوس — . فأما تصاريف المذكر والمؤنث فإنها كلها مختلفة . فأما المتوسط فهو فى بعضها موافق ، وفى بعضها غير موافق . وكثيرًا ما إذا سُلِّم لهم هذه يجعلون التأليف كأن الذى سُلِّم لهم هذا . وكذلك يبدلون تصريفا بتصريف غيره . والضلالة إنما تكون من قبل أن لفظة « هذا » تكون عامة لتصاريف كثيرة . وذلك أن

---

(١) ص : مذكران . (٢) ص : بسولوقيرى . (٣) ف : الشاذ .

(٤) ف : يرام بها . — طوطو = τοῦτο .

(٥) ص : الطرف أن .

[١٣٥٢]   نقــل قــديم

من ذلك أن يقول لمن العدد المفرد واسط ؛ وقــد يكون عددا فردا(١) ، فلا محالة أنه قد يكون عددا وهو عدد واسط . وكذلك إن كانت الفطوسة عمنا فى الأنف ، وهو قد يوجد أنف عائب ، فلا محالة أنه يكون أنفا عائبا .

فقد يتخيل بها ولا يفعلون شيئا وهم غير فاعلين ، من أجل أنهم لم يقدموا المسئلة فى أن كان الضعف يدل بذاته على شىء ، أو لا يدل على شىء . فإن كان يدل على شىء : فعلى نفسه ، أو على غيره ؟ و إن كانت النتيجة توضح ذلك من ساعته ، إلى أن تحيل الدلالة فيها أنها واحدة .

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

فأما الاستعجام فقد قيل ما هو أولًا(٢) . وقد يجوز أن تكون العجمة من فاعلها ولا يظن به أنه فعلها ، كالذى قال بروطاغورس(٣) إن(٤) كان الغضب والعمل مذكَّرين فالفاعل "تهلك" ، بالتأنيث ، "تهلك" الضعف معا استعجاما ، وليس ذلك ظـاهرا لغيره . و إن كان قال بالذكورة : يهلك الغضب ، والغضب

---

(١) ص : فرد .   (٢) ص : يجول . ف : أظنه يجوز .   (٣) ص : بروفسطاغورس .

(٤) ش : فى نقل آخر : إنه إن كان الغضب والعمل مذكرا ، فالذى يقول تهلك فقد صنع بهذه سولوقسموس ، ولكنه لم ير (ص : يرى) عند آخرين . وقولك « يهلك » ترى ، ولكن ليس سولوقسموس (ص : سولوفلسفى) .

باليونانية مؤنث ، فقد تخيل لكثير أنه قد أَعجم ، وهو بالحقيقة لم يفعل ذلك . وقد يمكن الصناعةَ من الصناعات أن تفعل ذلك ، من أجل <أن> كثير <اً> من الكلام إذا صار إلى القياس كان ما يظهر من قياسه عجمة ، كالتي ترى فى مقياس التضليل .

بجميع الاستعجام إلا يسيرًا منـه[١] لا يكون إلا بهذا النحو ؛ فإذا كان التصريف[٢] غير مذكر وغير مؤنث وكان واسطا فيما بينهما ، فإن قولك " هذا " هو دليل على مذكر من الاسم ، وقولك " هذه " هو دليل على مؤنث من الاسم . فأما قولك " طوطو " فهو اسم دليل على هاتين[٣] ، وكثيرا مادل[٤] على أحدهما ، كقول القائل إذا أشار فقال : " طوطو " ما هو ؟ فإن يكن المشار إليه أنثى قال إنها أنثى ؛ و إن كان غير مؤنث ولا مذكر كاسم العود باليونانية أجاب فقال إنه كسولن[٥] . و إن كان مذكرا أجاب فقال إنه فلان . بجميع تصريف الأسماء المذكرة والمؤنثة فرقها بيِّن . فأما تصريف الأسماء الواسطة : فمنها ما له فرق ، ومنها ما لا فرق له . فأكثر ذلك إذا أعطى أحدٌ الاسمَ الواسط ، كان القياس فيه تضليلا على ما ذكرنا . وكذلك يكون إذا جعل المتكلمُ تصريفا مكان تصريف ، لأن التضليل يكون هناك من أجل أن هذا الفعل مشترك لتصاريف كثيرة . وذلك أن

---

(١) تحتها : منها . (٢) ف : المتصرف . (٣) ف بالأحمر : ما بين هذين .
(٤) ف : يدل . (٥) ص : كسوار — وهو تحريف كسولن ξύλον = عود ، خشبة .

[٣٥٢ ب] نقل يحيى بن عدى

”طـاطو“[1] يدل أما حينا فعلى هـذا[2]، وأما حينا فعلى هـذا . ويجب أن تدل بالتبديل أما مع ”الموجود“ فعلى ”هـذا“ ، وأما مع ”يكون“ فعلى ”هذا“ ــ مثال ذلك : ”فوريسقوس موجود“، ”يكون فوريسقورس“.
ومع[3] الأسمـاء المؤنثة أيضا كذلك ، وفى هـؤلاء اللواتى يُقَلْنَ[4] على أوانى الاستفراغ[5] و يوجد لهن تصريف الأنثى أو الذكر، وذلك أن جميعهن يقضين[6]:
<ب> «أو» و «أون»[7] . وهؤلاء يوجد لهم تصريف الأوانى أيضا ، مثال ذلك : ١٧٤ أ
عود[8] ، حَبـل . وهؤلاء اللواتى لسن هكذا التى للذكر وللأنثى وأفراد منهن يأتى بهن على التفريعات[9] ــ مثال ذلك أما ”الزِّق“ فاسم الذكر[10]، وأما التصريف[11]

---

(١) ف : « طوطو » . (٢) ف : لهذا .

(٣) ش : وكذلك فى الأسماء المؤنثة ، وعلى الأسماء المؤنثة كذلك ، وفى هؤلاء اللواتى يقلن إنهن يوجد لهن فلسيس ، أى تصريف الأنثى والذكر ، وذلك أن جميعها التى من « طو » ، أى من المقـدمة الوضع تبتدئ هى أسمـاء للأوانى ــ مثـال ذلك طوكسلون ، أى عود (ف : خشبة) ، طواسكو ينيون (ص : كسون) أى حبل . وأما اللواتى ليس لها تصريف ذكر أو أنثى هكذا هذين اللذين منهما يأتى على الآناء ــ مثال ذلك : أسكوس (ص : أوسوقيس) ، أى الرق الذى للذكر و يصرف مؤنثا . (٤) ف : فى . (٥) ف : التفريغ .

(٦) ف : يبتدئن . (٧) ص : ينقضين من وعلى ! ــ ف : على أو على أو لو هؤلاء !

(٨) ف : خشبة . ــ فى اليونانى : ξύλον, σχοίνον (٩) ف : التصريفات .

(١٠) ف : ذكر . ــ الزق (بالزاى المعجمة) : إناء من الجلد يوضع فيه الخمر . وهو فى اليونانى ἀσκός (١١) كذا ! وفى اليونانى : إما κλίνη (السرير) وهو مؤنث .

فالذى للأنثى . ولهذا(١) فى هؤلاء اللواتى كهؤلاء، كذلك أن يوجد وأن يكون مختلفا . فالعجومية بنحوٍ ما هو سببه بالتبكيتات اللواتى تقال من هؤلاء اللواتى لا يشبهن على هذا المثال ، وذلك أنه بمنزلة ما يقع فى(٢) أوائك على الأمور فى هؤلاء على الأسماء أن يعملوا عجومية : وذلك أن الإنسان والأبيض هما أمر واسم أيضا .

فهو ظاهر أنه(٣) يروم أن يؤلف عجومية من هذه التصاريف التى قيلت(٤) .

فأما أنواع هؤلاء الكلمات الجهاديات وأجزاء الأنواع(٥) والمواضع < فهى > هؤلاء(٦) اللواتى قيلت . فإن ترتيب اللواتى كهؤلاء

نقل عيسى بن زرعة

" طوطو(٧) " تدل أحيانا على " هـذا " ، وأحيانا على : " لهـذا " . و ينبغى إذا بدلت أن تدل أما مع " موجود " فعلى : " هذا " ، وأما مع " يكون " : فعلى : " لهذا " — ومثال ذلك : " يوجد " قور يسقوس ، " يكون " قور يسقوس . وكذلك يجرى الأمر فى الأسماء المؤنثة وفى الأشياء التى يقال إنها آنية التفريغ ، فإن لها ميلا(٨) إلى التذكير والتأنيث . وذلك أن

(١) ف : ومن قبل هذا . (٢) ف : على . (٣) ص : أن أن — ف : أنه .
(٤) ف : وصفت . (٥) ف : الصور . (٦) ف : وصفت .
(٧) ش : فى نقل ثاوفيلا : وذلك أن هذا يدل أحيانا على مؤنث ، وأحيانا على مذكر .
(٨) ص : مثل .

١٧٤ ا جميع ما في[١] آخره " أو " أو " أون " فله مثل الانحراف < الذى > يوجد لأسماء الأوانى ، مثال ذلك الخشب[٢] ، الحبل[٣] . وما لم تكن كذلك فهى إما مذكرة ، وإما مؤنثة . وقد نأتى بأفراد منها على الانحرف[٤] — ومثال ذلك : أما الزِّق فهو اسم مذكر ، وهو مائل إلى التأنيث ؛ فلهذه العلة يكون الموجود والمتكوّن ، فى الأشياء التى تجرى هذا المجرى ، مختلفين[٥] كاختلاف هذه . وقد تشبه العجمة بجهةٍ ما التبكيتات التى تكون من غير المتشابه إذا قيل إنها على مثالٍ واحد ، وذلك أن مثل ما يعرض لأولئك فى الأمور يقع لهؤلاء فى الأسماء أن يفعلوا[٦] عُجْمة ، وذلك أن قولنا : الإنسان ، وقولنا : أبيض ، وهو أمرٌ و اسمٌ .

فقد ظهر أنا إنما نروم تأليف السولوقسموس من هذه التصاريف المذكورة .

وقد تختلف أنواع الأقاويل الجهادية وأجزاء أنواعها ؛ وهذه المواضع المذكورة إن رُتِّبت فى أن تضل على نحو ما فعل

---

(١) ش : ثاوفيلا : ومتى كانت تبتدئ من « طو » فهى أسماء الأوانى . — ش آخر : فى نسخة : وذلك أن كل ما يبتدئ من عل وعلى .

(٢) ف : طوكسيلون . = τό ξύλον

(٣) ف : طوسخوينيون (ص : سخرون) = τό σχοινίον .

(٤) ف : التفريع .

(٥) ف : مختلفان .

(٦) ف : يعملوا .

[١٣٥٣] نقـــل قـــديم

« طوطو » إذا كان فى موضـع المذكر دل مرة على هــذا، ومرة على هذا . فما جمعت إليه : « هو » ، دلّ على « هذا » ، كقولك : هو هذا . و إذا جمعت إليه : «أنه كان» ، «لهذا» : كقولك : هو فلان و إنه فلان . وكذلك يجـوز فى هــذا النحو فى الأسماء المؤنثـة وفى الآنيـة التى لأسمائها تصاريف : إما مذكرة و إما مؤنثة : "فالسرير" مؤنث باليونانية، وهو عود، ١٧٤ أ
وهو اسم واسط بين المؤنث والمذكر، وارق(١) اسم مذكر، وهو جلد، واسمه لامذكر ولا مؤنث . فكذلك يكون الفرق فى الأسماء إذا ضم إليها : إما «كان» ، وإما «هو» . فبنحوٍ من الأنحاء قد يشبه الاستعجام للمضلات التى إذا قيلت يشبه بعضها بعضا بنحوٍ واحد . فكما أن المقاييس المضللة فى الأسماء، كذلك حال الاستعجام فى الأسماء، لأن الإنسان هو شىء وهو أبيض وهو اسم .

فقد تبين أن الاستعجام إنما يتألف من مثل هذه التصاريف التى قيلت .

وهــذه ضروب كلام المشاغبــة وأجزاؤها وأنواعها . وليس الفــرق بينها يسيرًا لسائق إلى الجهل إذا وضعت بهذه الجهة المسئلة، كالذى يكون

[٣٥٣ ب] نقل يحيى بن عدى

لدى(٢) السؤال لأن يضللن مختلف(٣) غير قليل كما هو فى هؤلاء الجدليات . فبعد هذا(٤) إذن فلنقل أولا فى هؤلاء اللواتى قيلت(٥) .

(١) ص : والرو . (٢) ف : نحو . (٣) ف : أى اختلافا ليس باليسير .
(٤) ف : ذلك . (٥) ف : وصفت .

١٥

< ترتيب الحجج >

فأولًا وموجود نحو[١] أن يبكت إما واحد فالطول : وذلك أنه صعب أن تبصر[٢] كثيرة معا ؛ ولنستعمل فى الطول هـذه الاسطقسات[٣] التى قدمت فلقبت[٤] . — وإما واحد فالمبادرة[٥] ؛ وإذا أبطأوا[٦] فقليلا ما يتقدمون فيبصرون . — وأيضا السخط والمراء ؛ وذلك أنهم إذا اضطربوا[٧] فقليلا ما يمكنهم أن يحفظوا : وجميع اسطكسات[٨] السخط إن يعمل إذا أراد[٩] أن يجور ظاهرا وإن لم يعط ألبتة . — وأيضا أن يضع هؤلاء اللواتى يسألن بالتبديل ، وإن كان للإنسان نحو الواحد بعينه كَلِم كثيرة وإن كان إنه هكذا وإنه ليس هكذا : وذلك أنه يعرض معا أن يجعل الحفظ إما نحو كثيرة، وإما نحو هؤلاء المتضادات . — وبالجملة جميع هؤلاء اللواتى وُصِفن أولًا[١٠] نحو الإخفاء هن نافعات[١١] نحو الكلمات الجهادية : وذلك أن الإخفاء هو لسبب أن يضلل، وأن يضلل بضلاله .

---

(١) ف : لدى . (٢) ف : ترى . (٣) ف : أى الأصول .

(٤) ف : فوصفت . — والاشارة هنا إلى « الطوبيقا » : م ٨ ف ١ ص ١٥٥ ب س ٢٦ — ص ١٥٧ أ س ٥ . (٥) ف : فالعجلة . (٦) ف : وذلك أنهم إذا أبطأوا . (٧) ف : نسخة : اشتغلوا . (٨) ف : أصول .

(٩) ف : طلب . (١٠) « الطوبيقا » : م ٨ ف ١ ص ١٥٥ ب س ٢٦ — ١٥٧ أ س ٥ . (١١) ف : فى .

ونحو هؤلاء الذين يسيرون إلى فوق حين يظنون أنها نحو الكلمة تسأل من السالبة، كأنه[(١)] يريد التي هي مضادة؛ أو أنه يجعل السؤال من المساوية، وذلك أنه إذا كان غير معلوم ما الذي يريد أن يأخذ فقليلا ما يتصعبون[(٢)]؛ وحين يعطى في الأجزاء أن لكل[(٣)] واحد إذ يأتى بالكلية لا يسأل كثيرا، لكن يستعمل كما في التي قد أعطيت : وذلك أنه قد يوجد حينًا أن يظن أوائل أنهم قد أعطوا؛ ويرى هؤلاء الذين يسمعون من قبل ذكر[(٤)] الاستقراء كأنه ليس يسألون[(٥)] باطلا . — ولنستعمل هؤلاء اللواتى لا تدل على الكلى بالأسماء، لكن بالشَّبَه نحو ما ينفع، وذلك أن الشَّبَه يضلل كثيراً.

نقل عيسى بن زرعة

في الأقاويل الجدلية اختلافا ليس باليسير .

١٥

< ترتيب الحجج >

فليكن كلامنا إذن أوّلا بعدما تكلمنا فيه في هذه المعانى . فأحد ما يعين على التبكيت هو الإطالة : وذلك أن تحصيل[(٦)] أشياء كثيرةٍ معاً يعسر؛ والإطالة تستعمل في هذه الأصول التى تقدّم ذكرها . — وموضِع ثانٍ من المبادرة،

---

(١) ف : لكن . (٢) ف : يتعسرون . (٣) ف : على كل .

(٤) تحتها : بذكر . (٥) ف : يسألون (؟) . (٦) ف : محط (؟) .

وذلك أنهم إذا لم يلحقوا نقص(١) ما يسبقون إلى تأمله . — والغضب(٢) أيضا والمراء ، وذلك أنهم إذا أسخطوا(٣) قصروا عن ضبط(٤) جميع ما يُحتاج إليه . وأصول السخط هى أن يُظهِر فعل الجور إذا أراد أن يجور وألا يخجل ألبتةَ . وأيضا أن يبدّل وضع الأشياء التى يسأل عنها . وإن كان للإنسان أن يأتى فى بيان الشىء الواحد بعينه بأقاويل كثيرة ، وكان له أن يبين أنه كذا وأنه ليس كذا ، فيعرض مع ذلك أن يحترس إمّا من الأقاويل الكثيرة أو من المتضادّة . — وبالجملة بجميع الأشياء التى قصد بها فيما تقدّم قصد الستر(٥) نافعةٌ فى الأقاويل الجهادية . وذلك أن الستر(٥) إنما يراد من أجل أن يضل ، ولأن يضل تضليلا .

وأما السؤال إذا كان نحو الذين يومئون(٦) إلى فوق ، إذا ظنوا أن الكلام متوجه نحو معنى ما ، فيكون على جهة السلب — كأنه إنما طلب المضاد ولا يجعل السؤال من الأشياء المساوية : وذلك أن الذى يريد أخذه إذا كان غير معروف كان تعسرهم أقل . وإذا سلم فى مفردات الأجزاء من حيث هى أجزاء للكلى ، فلا يكثر السؤال ، بل يستعمله كالشىء المُقرّ به . وقد(٧) ربما ظن الذين سلموا وتوهم السامعون ذلك من أجل ما جرى له من

---

(١) ف : قل (ص : قد) مقدار . (٢) ش : ثاوفيلا : وأيضا إذا كدروا بالسخط والمراء ضعفت قدرتهم على إظهار فعل من يريد أن يجور بالواحدة . (٣) ف : كدروا .
(٤) ف : حفظ . (٥) ف : الإخفاء . (٦) ف : يسيرون .
(٧) ف : وذلك أنه .

الذكر أن مسألتهم لم تكن باطلة ؛ ففى هذه الأشياء ليس إنما يعرف الكلى بالاسم ، بل إنما يستعمل التشبيه[١] نحو الشىء الأول ، وذلك أن التشبيه[١] كثير التضايل .

[١٣٥٤ ا]   نقل قديم

فى كلام المجادلين . فلنقل هنا أولا بعدما قيل .

١٥

< ترتيب الحجج >

إن طول الكلام ضرب واحد من ضروب التضليل ؛ وذلك أنه يصعب فهم الكلام الكثير ليكون فهما معا ، واستعمال هـذه الأحرف والتصاريف التى ذكرنا معين[٢] فى طول الكلام . — وضرب ثانٍ[٣] من التضليل الاستعجال فى الكلام ، فإنهم إذا أبطأوا فى لفظهم قلما يبرمون مما يقدمون عليه بعادهم[٤] . — وأيضا الغضب والمماراة نحوٌ آخر من التضليل ، لأنهم إذا اضطربوا قلما يمكن التحفظ عليهم : وأصول[٥] الغضب فيهم شيئان : أنهم يريدون بذلك[٦] إظهار جور الجائر ، ومكابرة . — وفيما بين ذلك يضعون المسائل بالتبديل : كان عند آخر منهم فيها كلام كثير ، أو لم يكن ؛ فإنه يعرض للمجيب عند ذلك أن يكون محتفظا معا من الكثرة والتضاد . . .

---

(١) ف : المشبه .   (٢) ص : معنى — ف : معين .   (٣) ص : ثانى .

(٤) كذا فى الأصل !   (٥) ف : أظنه : الصولة . — وهـذا التصحيح خطأ .

(٦) ص : ذلك .

< و > فى الجملة كل ما قيل أوّلا بالخفاء فذاك نافع فى كلام المجادلين، لأن السيرة فى الكلام إنما يراد بها إدخال الجهل، وذاك من الخديعة .

أما الذين يتصنعون[1] فى كلامهم فإذا ظنوا أنهم قد صاروا إلى الحجة فليسألوا مسألة أنتافاسيس[2]، كأن سائلها يريد المضادة أو يجعلها مساوية لمسألتهم، لأن السوفسطائى إذا لم يعلم ما الذى يحتاج إلى أن يأخذ من كلام المتكلم له، كان أقل شغبا . وأما إذا أعطى أحد جوابا فى الأجزاء، والجواب كلى، فربما لم يسأله، ولكنا نبنى على كلامه كم قد أعطى الجواب . وكثيرا ما يظن مثلهم أنه قد أعطى الجواب، ويتخيل ذلك للسامعين لمكان ما يذكرون من قول الفخار وأنهم لم يسألوا باطلا . وأما الكلام الذى لا يدل بالاسم، بل دلالته عليه بالشَّبَه، فتلك نستعملها على قدر ما يوافق من الحاجة إليها، لأن الشَّبَه يُدخل الدهش على السامع .

[٣٥٤ ب]　　　　نقل يحيى بن عدى

١٧٤ب وأما نحو أن يأخذ المقدمة فيقابل الشىء الذى يصلح أن يسأل . مثال ذلك إن احتجنا أن نأخذ أن هل يجب أن نطيع الأب فى كل، أى هو : أيجب أن نطع الآباء فى كل شىء، أو فى كل شىء لا نطع؟ وهؤلاء اللواتى

---

(١) ف : يتصعبون .

(٢) ص : نافاسيس — والأنتافاسيس = ἀντίφασις = المناقضة، الرد، التفنيد .

كثيرا كثيرة، أىُّ هو: أن ندع[2] كثيرة أم قليلة؟ وخاصة إن[1] كانوا يظنون[3] أنها كثيرة : وذلك أنهن إذا وضعن إلى جنب هؤلاء المتضادات ترين كبيرات وقليلات، وشُنَعًا[4] وفاضلات للبشر[5] .

وكثيرا وعلى طريق الكثرة يجعل أن يظن أنه قد بكت، خاصة[6] البكت المرائى من أولئك الذين يسألون أنهم إذا لم يؤلفوا[7] شيئا، ويجعلون ذلك الآخر ألا يسكت، لكن يقولون على طريق الجمع[8] كأنهم[9] قد ألفوا : فإذن لا تلك وتلك .

وأما المرائية والتى وضعت[10] من ضعف الاعتقاد أن يؤهل فأن يجيب بالتى يرى . أما إذا ما تقدمت موضوعة التى يظن من الابتداء[11] فيعملون سؤالات هذه التى كهذه هكذا إنما يظن . وذلك أنه من الاضطرار إن كان السؤال يكون من هؤلاء اللواتى منهن القياسات[12] أو التبكيتات أو ضعف[13] الاعتقاد . إما إذا أعطى فيبكت، وإما إذا لم يعط ولا يظن أنه قال[14] بغير ممكن[15]، وإما إذا لم يعط و يظن أنه يقر فشبه مبكت .

---

(١) ف : على طريق الكثرة . (٢) ف : يترك . (٣) ف : كانت تظان .
(٤) ف : وخاسئات . (٥) ف : للناس . (٦) ف : أكثر .
(٧) ف : يقيسوا . (٨) ف : النتج . (٩) ف : كمن .
(١٠) ف : الموضوعة . (١١) ف : البدء .
(١٢) ف : قياس وتبكيت (١٣) ف : نقصان
(١٤) ف : يقول . (١٥) ف : مشهور .

وأيضا كما فى هؤلاء الخطبيات وفى هؤلاء المباكتات الذين يظنون كهؤلاء أو نحـو[1] هؤلاء الشبيهات أو نحو[1] كثيرة أو نحو[1] جميعهم بمنزلة ما يفعل كثيرا هؤلاء الذين يجيبون إذا بَكَّتوا على ضربين : إن ظنوا أنهم لم يبكتوا، و إذا سألوا يستعمل حينا

نقل عيسى بن زرعة

وقد ينتفع فى أخذ المقدمات بأن يجعل المشبه سؤاله على جهة التضاد.
١٧٤ ب ومثال ذلك إن احتجنا إلى أن نأخذ مقدّمة : «أن فى كل شىء ينبغى أن يطاع الآباء» ،فبأن نقول : أفى كل شىء ينبغى أن يُطاع الآباء[2]، أو ألا يطاعوا فى كل شىء ؟ والأشياء التى هى على أكثر الأمر كثيرة ماالذى نفعل فيها ؟ أنطرح الكثيرة أم اليسيرة ؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنها كثيرة من الاضطرار . وذلك أن هذه إذا قُرِنَتْ بالمضادات عظمت وخفت فى ظن الناس : الرذائل والفضائل .

وأكثر ما يوهم به السائلون إيهامًا قويًا أن الغشم السوفسطائى خاصة قد بكت أنهم من غير أن يقيسوا أو يؤلفوا أو أن يصيروا بالتكلم لهم إلى الإمساك يقولون قولا كالنتيج، كأنهم قد ألفوا، ولا أحسبهم يذكرون المقدمات .

والمغالطة، التى تكون من خلاف الرأى المشهور، تضع أن الواجب أن يجاب بالمظنون . فإذا قدّمت وضع الشىء المظنون فى ابتداء الأمر، وكان

---

(١) ف : عند . (٢) ص : يطاعون .

إيراد هؤلاء لأمثال هذه المسائل على هذا النحو[١] ما المظنون عندك ، فإن السؤال إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس فإنه يكون من الاضطرار إما تبكيت أو ما يخالف الرأى المشهور . أما إن اسلم فيبكت ؛ و إن لم يسلم فتوهم فيه أنه قد سلم فشبيه بالتبكيت .

وأيضا فمثل ما يفعل فى الأشياء الخُطبية[٢] فليفعل فى الأمور التبكيتية من النظر فى الأضداد وفيما يقوله الذى يبكت أو فيما يعترف بأنه محمود من قول أو فعل ، وكذلك أيضا فى الأمور التى يظن بها أنها مثل هذه ، أو نحو التى تشبهها ، إما عند أكثر الناس أو عند جميعهم — . بمنزلة[٣] ما يفعل المجيبون ذلك كثيراً على نحو ين إذا بكتوا ، إن كانوا يظنون أنهم لم يبكتوا ، أو يفعل هذا الفعل أحيانا[٤]

[١٣٥٥] نقل قديم

حتى لا يَدْرِى كيف يأخذ الأفروطاسيسه[٥] . و إن كانتا اثنتين لم ندر أيهما نختار ، وعن أيتهما نسأل . ومثال ذلك : ينبغى أن يطاع الآباء فى كل ١٧٤ ب
شىء ، أو يُعْصَوا[٦] فى كل شىء ، و يطاعون مرارا فى الكثير ، أو يعصون

(١) «ما» : متعلقة بقوله : «النحو» — أى هذا النحو : المظنون عندك .

(٢) ف : المغالطة . (٣) ف : بحسب .

(٤) ش : ثاوفيلا : فهم يتوهمون أنهم لا يبكتون لسببين : لأنهم سائلون ، ولأنهم قانسون . وأما متى وأين يكون ذلك فيوجد عند الذين يثبتون أن هذا يعرض هاهنا ولم يوجد هاهنا من هذه الجهة بمنزلة ما فعل فلو يوفن فى مجاس المشاورة .

(٥) الأفروطاسيسه πρότασις القضية . — والترجمة هنا كما ترى خطأ ، فراجع الترجمتين الأخريين . (٦) ص : يعصون .

قليلا فى القليل؟ وأى ذلك اوفق : القليل أم الكثير، لا سيما إن كان أكثر ذلك محمولا على الاضطرار، لأنا إذا جمعنا بين الأضـداد عند ذلك ما يظهر الأكثر والأقل، والأعظم والأصغر، والأجود والأشرّ .

وأكثر ما يصير من التضليل ضَيْمُ[1] السائل من السوفسطائيين وقَرْفُهم من كلموا، لأنهم لا يؤلفون مقياسا ، ولا يجعلون آخر كلامهم على مسئلة ، ولكنهم يجعلونه بالنتيجة كمن قد ألف المقياس فيقولون : لا محالة إنه ليس كذا وكذا .

ومن فعلهم أن يكون سبب الكلام غير محـدود[2]، فيجيبوا على ما يظهر منه ويُضْرِبوا عن الأصـل الذى هو غير محمود[3] ؛ فإن أعطى الجواب أعطى جوابا مضللا ، و إن لم يعطِ لم ير أن يعطى، فذلك غير محمـود[3] . وإن هـو لم يجب ورأى أن الجواب واجب ، فذاك منه شبيه بالتضليل .

وكذلك نرى حال المتضاد من كلام الريطوريقيين (وهم الخطبـاء) ، وجل كلام المبكتين المضلِّلين[4] فيما قالوا عند أنفسهم وفيما أقروا به من حيثية ما قال قائل، أو فعـل أو ظنّ به أنه متشبه بهم أو مثلهمْ فى أكثر ذلك ، أو كله . — كالذى يفعل المجيبون[5] إذا تجبروا فظنوا أنهم لم يضلوا ، ويسألون فيجعلون مسألتهم أحيانا بينهـم وبين من يضادّهم ؛ فيثبت أنها كذلك أو ليس كذلك لتأوله أنها بجهة ما من الجهات[6] — كالذى فعل

---

(١) ضامه حقه : انتقصه ؛ والمصدر : الضيم — وقرف فلانا : عابه واتهمه .

(٢) ف : أظنه : محمود — صح . (٣) ف : محدود . (٤) ف : المغالطين .

(٥) ف : المحبون . (٦) ص : أناما بجهة من الجهات .

[٣٥٥ ب]

نقل يحيى بن عدى

هذا نحو الذين[1] يثبتون[2] أن أما هكذا فيَعْرِضُ ، وأما هكذا فلا ؛ من قِبل أنه هكذا يأخذ[3]، <مثل> تلك التى فعل قلاوفون فى «مندر و بولس»[4] .

ويجب إذا كنا بعداء عن الكلمة أن نقطع باقى الجسارات[5]، و إن تقدّم الذى يجيب فشعر[6] أن يتقدّم و يقيم و يتقدّم فيقول . — وأن يتسرع حينا إلى أخريات أيضا أن يضعوا من التى قيلت إذا أخذوا[7] إن كان لا[8] يوجد الإنسان لدى تلك المتقدّمة الموضوعة بمنزلة ما فعل لوقوفرون[9] ، إذ أعطى ألحانا تمدح < القيثارة > . وعند[10] هؤلاء الذين يطلبون نحو[11] ماذا يتسرع ، من قبل أنه يظن واجبا أن يعطى علة[12] . و إذا قيلت أفراد يعرض أن يحفظ الكلى فى التبكيت أن يقال التناقض أسهل أن : أما الذى

---

(١) ف : عند ، لدى . (٢) ف : الثابتين . (٣) ف : يظن .

(٤) ص : قلاوفون فى « مندر بولس » — ف : أى مجلس المشاورة . — وقلاوفون Cleophon شاعر مسرحى آثينى ، ألف مسرحيات تراجيدية لم يبق لدينا منها غير أسماء بعضها (راجع سو يداس ، تحت اللفظ) ، و يقول عنه أرسطو إنه كان قليل البضاعة فى الخيال والمثالية (« كتاب الشعر » ف ٢) و إن أسلوبه ممل (« كتاب الشعر » ف ٢٢) ؛ « الخطابة » م ٣ ف ٧) . ومندر بولس Mandrobulus تراجيدية مفقودة ، أو لعلها محاورة كتبها اسبيوسيبوس . أما قوله « مجلس المشاورة » فلعله ظن أنها مأخوذة من μανδρα (مندرة) أى مجلس المشاورة أو الصحن .

(٥) ف : التسرعات . (٦) ف : فأحس . (٧) ف : أخذ ما .

(٨) ف : ليس . (٩) = Lycophron (١٠) ف : نحو .

(١١) ف : عند . (١٢) ف : شيئا .

وضع فيرفع ، وأما الذى رفع فيضع : لكن ليس من قِبل أن لهؤلاء الأضداد[1] علماً واحدًا بعينه، أو أن ليس واحدا بعينه[2] . — وليس يجب أن يسأل النتيجة على طريق الامتداد (وقد يوجد حينا أن لا يسأل أيضا)[3] ؛ لكن تستعمل كأنها مقرٌّ بها .

١٦

< حل التضليلات >

١٧٥ فأمّا من أى السؤالات ، وكيف يسأل فى المحاورات والمفاوضات الجهلاء به[4] ، فقد قيل . وأما فى الجواب وكيف يصلح أن يبتدئ ، ونحو أىّ استعمال تنفع هؤلاء الكلمات اللواتى بهذه الحال ، فلننقل من بعد هؤلاء .

فإنهنّ نافعات[5] فى الفلسفة بسبب اثنتين ، وذلك أنه : أما أوّلا فإنه إذ الألفاظ اللواتى يفعلنها على طريق الأفضل ، لكن على الأكثر[6] ، نحو أن على كم نحوٍ يقال كل واحد ، وأيه على مثال واحد ، وأيه على غير ذلك ؛ و يعرض فى الأمور وفى الأسماء . — وأما ثانيا ففى الطلب[7] على حياله[8] ، وذلك أنه ليس يضل من آخرين بسهولة ؛ وهذا إذن لا يحسن وإن كان ينفعل هو منه كثيراً . — وأما ثالثا والذى يبقى فهو نحو الاعتقاد[9] وذلك إذ أن تعدل كلمات الذى يشارك فى الكلمات ، إذ ليس له أن يجد شيئا فى الشناعة

---

(١) ف : المتضادّات — ص : علم واحد . (٢) ف : يعطى . (٣) ف : بل .
(٤) ف : ينص . (٥) ف : صالحات . (٦) ف : كثرة .
(٧) ف : نحو . (٨) ف : انفراده . (٩) ف : الرأى . — وفيه نقص ، وتمامه : « إن المرء خبير فى كل شىء وليس غير مدرّب فى أى شىء ، إذ ... » .

نقل عيسى بن زرعة

عندما يكون السؤال متوجها نحو من يريد أن يثبت أن هـذا إن كان يعرض على هذا النحو فليس هو على هذه الجهة، من قبل أنه يوهم مثل ذلك. وقد فعل قلاوفون هذا الفعل أيضا فى «مندروبولس»[(١)]، أى مجالس المشاورة. — وينبغى إذا كانت بيننا و بين النتيجة وسائط كثيرة أن نطرح[(٢)] باقى المناحب[(٣)]. فإن سارع المجيب إلى الإحساس بذلك بادرنا إلى مقاومته وعاجلناه بالقول. — وربما عدلنا أحيانا إلى معانى أُخَر غير التى كنا نقصدها عندما كنا نأخذ المقدّمات إن لم نصل إلى أن نتكلم فى الأمور التى كانت أوّلا موضوعة لنا، بمنزلة ما فعل <لو> قوفرون عندما مدح الألحان. فأما إذا[(٤)] كان الذين يخاطبون يحثون عما كان قصد له أوّلا فلأنا نظن أن ذلك واجب، فينبغى أن نأتى فى ذلك بعلة. وإذ قد عددنا الجزئيات، فالكلى أيسر حفظا. فقد يعرض فى التبكيت أن نأتى بنقيض الوضع: فإن وضع رفعنا، وإن رفع وضعنا. إلا أن ليس من قِبل أن هذه متقابلة تكون المعرفة بها واحدة بعينها، أو ليست واحدة بعينها. — وليس ينبغى على جهة الإطالة أن نسأل عن النتيجة (فقد ربما تركنا أحيانا المسئلة أصلا) : بل قد نستعمل النتيجة كالشىء المُقَرّ به.

---

(١) ص : مندرفو. (٢) ف : نقطع. (٣) ف : الحجج. — والنحب : البرهان؛ وناحبه : حاكمه وفاخره وراهنه. فالأصح أن يقول : المناحبة؛ أو لعله جمع المصدر الميمى من نحب — وفى اليونانى بمعنى : الهجمات، المعرضات. (٤) ش : ثاوفيلا : وينبغى أن نأتى بعلة إن آثرنا ذلك للذين يسألون نحو ماذا كان التوجه (غير واضحة فى النص).

١٦

< حل التضليلات >

١٧٥ أ فقد قلنا من أى المسائل، وكيف نسأل فى مجالس الجدل[1] والمفاوضات التى على جهة المقاومة[2] . ولنتكلم — بعدما تكلمنا فيه — فى الجواب، وكيف يستعمل الحل، وما المنافع المقصودة فى أمثال هذه الأقاويل .

فأما فى الفلسفة فهى نافعة لشيئين : أما أولا فإذا كانت الألفاظ تدل على معانى كثيرة فإنها تجعل تلك موجودة على ما يجب عندما نعدد على كم نحو تقال كل واحدة منها، وأيها على مثال واحد، وأيها مختلفة . وقد يعرض ذلك فى الأمور[3] والأسماء . — والثانى عندما يبحث الإنسان مع نفسه، وذلك أنه ليس يسهل أن يُضِلّه آخرون كما لحقه ذلك كثيرا من نفسه، وهو لا يشعر . — وقد بقى نحوٌ ثالث هو الذى القصد فيه المدح، وذلك أنّا إذا وبخنا أقاويل من يشاركنا فى المفاوضة، من غير أن يكون له ما يتفضل به من الشناعة

[١٣٥٦] نقل قديم

فلاوفون الحكيم فى "مجالس المشاورة". — والواجب إن أحال عن كلامه إلى مسئلة أخرى فشغب بذلك المجيب، أن يوجز فى جوابه وأن يتقدّم فيسبق ويضع . — وأحيانا ربما قلنا بغير ما وضع، فجعلناه كموضوع الكلام . وإن لم يكن أحد يأخذ بالأصل الذى كان فيه الكلام، كالذى فعل لوقفون عند

(١) ف : عند مراعاة النظر . (٢) ف : المعاندة . (٣) ف : المعانى .

ابتداء مدح القيثار[١] . فأما من استقصى المسئلة فقال فى بادئ نطسها فأولئك لما كان يجب أن يعطوا[٢] الجواب، وقد قيل بعض ذلك، فجوابهم بما يعرض فى جملة التضليل أشد حرزا وتحفظا ، وهو الانطيفاسيس، أى القول المناقض، فيرفع الذى وضع و يضع الذى نفى وسلب . وليس العلم لما كان علما لأشياء متضادّة بغير مفرد، وليس بعلم واحد، والنتيجة لا يسأل عنها بمثل ما يسأل إلا بروطاسيسه، (و بعضها لا يسأل عنها) : بل يستعمل كمُقَرّ بها .

١٦

< حل التضليلات >

١٧٥أ وقد قيل[٣] فى مواطن الشغب والمحاورة، وماذا[٤] تكون المسائل ، وكيف تكون . فأما عن الجواب ، وما ينبغى أن يكون، وكيف ، وفى أى الأشياء الضرب من هذا الكلام نافع، فنحن قائلون فى موضعنا هذا .

إن هذا الكلام نافع فى الفلسفة لأمرين : أولها أنه إذا كان الشىء مشتركا فى دلالته فُصِّلَتْ جهاته فاستبان كل واحد منها : أى شىء حاله ، وأيها مشابه، وأيها غير مشابه . وذلك يعرض فى الأشياء وفى الأسماء ؛ فهذا أحد الأمرين الذى تعرف به منفعة هذا الكلام فى فن الفلسفة[٥] . — وقد ينفع أيضا فيما يتكلم به الإنسان و يطالبه عند نفسه ، لأن من كان سريع الانقياد يسير

---

(١) ص : مادح الايجاز ! (٢) ص : يعطون . (٣) ف : قلنا .

(٤) ص : فماذا . (٥) ف : علم .

الاتصال بكلام غيره بغير حس يحسه[1] من اتصال نفسه، أخلق به أن يصاب بذلك من نفســه فلا يحس[2] به . — والضرب الثالث من منافع هذا الكلام التضرى[3] فى جميع الفنون لئــلا يكون الناظر فيــه لا خبرة له : لأن من كان صاحب كلام فذمّ الكلام ولم يكن عنده فصل بين ذمّه، فقد جعل السبيل ليظنّ به أن ذمــه إياه إنما كان للجهــل به وقلة الخــبرة بالكلام ، لا لطالب الصدق والحق .

[٣٥٦ ب] نقل يحيى بن عدى

يعطى ظنا لأن يظن به أنه يتصعب[4] ، لا من قِبــل[5] التى هى صادقة ، لكن من قبل عدم الحركة .

وأما إذا كنا بحيث أن كيف نفسر عنــد[6] هؤلاء اللواتى كهؤلاء ، فهــو ظاهر إن كنا قلنا أوّلا صــوابا من أية هن التضليلات ، وقسمنا القسوم[7] التى فى أن يسأل عــلى الكيفية . وليس هــو واحدا بعينــه أن يبصر[8] ويحل[9] الشناعة إذا أخذنا الكلمة، وأن إذا سئلنا يمكنا أن نقسم سريعا[10]، وذلك أن نعلم[11] مرارا عندما يوضع ، فالقلب[12] لا يعــلم[13] . وأيضا بمنزلة ما أن

(١) ص : حسن يحسنه — والتصحيح فوق الكلمتين . (٢) ص : يحسن . ف : يحس، يشعر — صح . (٣) ف : الارتياض . (٤) ف : يتعسر . (٥) ف : بسبب، فى . (٦) ف : نحو . (٧) ف : العصوب (؟) (٨) ف : يرى . (٩) ف : وينقض . (١٠) ف : بسرعة . (١١) ف : التى نعلمها . (١٢) القلب : قلب الوضع — والمعنى أن ما نعلمه قد يقع لنا أن نجهله إذا قلب وضعه . (١٣) ف : يعلم بها .

فى الأُخر إنما تكون خاصة السرعة والإبطاء من أن يتخرج و يعتاص . فهكذا يوجد فى الكلم . فإذن إن كانت لنا معرفة أن نعطى إذ يسرع كثيرا ما يبطئ من الزمان . وحينا يعرض كما فى الكتابات والخطوط، وذلك أنه هنـاك إذا حللنا يوجد حينا لا يمكننا أن نُرَكِّب (١) . فهكذا فى التبكيتات إذا علمنا التى تعرض منها الكلمة نضطرّ إلى أن نَحُلّ الكلمة .

١٧

< الحلول الظاهرية للمغالطات >

فأما أوّلا فإنه بمنزلة ما يجب أن نشتهى أن نؤ ف حينا على طريق الرأى أكثر (٢) من طريق الصدق هكذا . وننقض (٣) حينا على طريق الرأى أكثر من التى كالصادقة، و بالجملة، نخاصم الممارين لا كأنا نبكت، لكن كأنّا نمارى . وذلك أنا لا نقول إنا نؤلف لهم . فإذن ليسـدد نحو ألا يظن، وذلك أنه إن كان التبكيت تناقضا ما، لا اتفاق اسم، فليس يحتاج فى شىء أن يقسم نحو المراء واتفاق الاسم (وذلك أنه ليس يعمل قياسا) ؛ ولا لواحد إلا لِلذى من قبله يريد، لكن أن النتيجة بعينها ترى أنها تشبه التبكيت . فإذن لا إن بُكِّت ، لكن أن يظن من قبل أن يسأل هؤلاء الأُخَر وهؤلاء اللواتى من اتفاق الاسم، ١٧٥ ب
وجميع التضليلات الأُخَر اللواتى كهؤلاء يفسدن التبكيت الصادق ويجعلن

---

(١) ف : نقضنا .

(٢) ف : الظن خاصة .

(٣) ف : ويحل .

الذى يبكت غير معروف . وذلك أنه مِن قِبل أنه مسلط على أن يقول إذا جمع[1] فى الانفضاء[2] أنه ليس الذى وضع يرفع ، لكن على اتفاق الاسم : وإن أتى بالتى عرضت خاصة عليه[3] بعينه .

نقل عيسى بن زرعة

فإن هذا يوهم أن ماظن به من التعسر ليس هو من أجل الحق ، بل من قلة الدربة[4] .

فأما كيف يقاوم أمثال هذه عندما يجيب فهو بَيِّن إن كان ما قلناه أوّلا — فى أن من أى الأشياء تكون التضليلات ، وفى قسمتنا صنوف الغلبة بالمسألة[5] — كافيا . وليس أن يأخذ القول وينظر فيه ويحل الشناعة وأن يسال فيمكننا المقاومة بسرعة[6] — شيئًا واحدًا ؛ وذلك أن الشىء الذى نحن عارفون به كثيرا إذا وضع معكوسا لم نعرفه . وأيضا فكما أن السرعة والإبطاء فى الأشياء الأُخَر إنما تكونان من التخرج والدربة خاصة ، كذلك الحال فى الأقاويل : فإن كانت لنا إذن معرفة بأن يجيب بسرعة فيتباطأ مدّة طويلة . فقد يعرض أحيانا مثل الذى يوجد فى الكتابات والخطوط ؛ وذلك أنا هناك قد ربما حللنا فلا يمكنا أن نعود فنركب : وكذلك فى التبكيتات إذا علمنا الشىء الذى عنه يعرض القول ، فنحن إلى حل[7] العول مضطرون .

---

(١) ف : أى نتج . (٢) ف : الآخر . (٣) ف : فيه .

(٤) ص : المورية ! ف : ضعف الحنكة . (٥) ف : بالسؤال .

(٦) ف : القسمة . (٧) ف : نقض .

١٧

< الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية >

فأما أولاً فكما أنه يجب أحيانا أن نؤثر أن نقيس على الأكثر[1] مرارا مشهورة أو صادقة ، فكذلك وأن نحل[2] أحيانا يكون إنما على جهة الرأى المشهور خاصة ، أو على جهة الحق . وذلك أنا إنما نقصد بالجملة مقاومة[3] المارين ، لا على أنا نبكت ، بل على أن نمارى ، وذلك أنا ليس نقول إنا نقيس عليهم فنحن إذن متوجهون إلى ألا يظن ذلك بنا . فإن كان التبكيت هو مناقضة ما ، وليس هو الاشتراك فى الاسم ، فإنك ليس بمحتاج ألبتة إلى التشكك فيما بين المراء واشتراك الاسم (وذلك أنه ليس يقيس نحو شىء من الأشياء) ؛ سوى الشىء الذى كان مؤثرا له ، إلا أن النتيجة يظن أنها شبيهة بالتبكيت[4] . فليس إذن التبكيت هو الذى يُضِلُّ ، بل ما يظن كذلك ، من قِبَل أن المسألة عن الأشياء المرائية[5] ، والتى من الاسم المشترك فى جميع الضلالات الأُخر الجارية هذا المجرى تفسد التبكيت الصحيح ١٧٥ب
وتجعل الشىء المبكت غير معروف . وذلك من قِبَل أن له عندما يجمع اجتراء أن يقول إنه رفع ، لا الذى وضع ، بل على جهة الاشتراك فى الاسم ، وإن أتى فى ذلك الشىء بعينه بما يعرض على الأكثر ، فليس يعلم أنه بكت .

---

(١) ف : خاصة . (٢) ف : ننقض . (٣) ف : مخاصمة .
(٤) ص : بالتبكيت . (٥) ف : الأخر .

وجواب مثل هذا الكلام وكيف التعبئة لِلقاء من يكلمه بمثله ظاهر واضح، لا سيما إن كنا قد قلنا أولا قولا مستقيما مبنيا مما تكون المضلات، وفصلنا بالكفاية كيف تكون الزيادة فى المسائل . فليس من وردت عليه كلمة فاستعمل نظره فيها لبعض ما فيها من الخطأ بمساوٍ لمن سُئِل فاستطاع أن يجيب سريعا : لأن ما علمناه فبقيناه[1] عاما، ربما جهلناه إذا غُيِّر عن حاله . كما أن فى سائر الأشياء إنما تكون السرعة والإبطاء من التضرى[2] فيها كثيرا من أجل ذلك ، وإن نحن علمنا الشىء بعد ألا نكون منه على روية ربما أبطأنا فى وقته . وقد يعرض فى ذلك أحيانا ما يعرض فى الكتّاب والخطوط؛ لأنا هناك إذا نقضنا ربما لم نقدر أن نؤلف : كذلك تكون الحال فى التضليل . وإن عرفنا القول الذى منه عرَض التضليل، إلا أنه يضيق بنا تأليفه .

١٧

< الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية >

وكما أنا نؤلف المقياس أحيانا بالظن لا بالحقيقة ، فكذلك ربما نقضنا التأليف بالظن لا بالحقيقة . وفى الجملة ، إنا ننازع المبارين ليس كالمبكتين أو المضللين لهم ، بل نكون[3] نشبه أولئك فى كلامنا لهم، لأنا لا نزعم[4] أنهم يؤلفون مقياسا ولا يقسمون سولوجسموس . فينبغى لنا أن نصلح من

(١) ص : فيبقناه .　(٢) ف : يعنى : الدربة .　(٣) ص : أو نكون نشبه — والنص اليونانى يقتضى هذا التصحيح .　(٤) ف : نقول .

ظنونهم . لأنه إن كان التضليل قولا متناقضا ليس بمؤلف من أشياء مشتركة ، فليس هناك فرق بينه و بين المشكوك فيه والمشتركة (لأنها لا تفعل مقياسا) ؛ ولكنا إذا فعلنا فرقا لم نفعله إلا لما كان أن نتيجته تخيل كمضللة . فالواجب أن يحصل عليهم الظن لا الإضلال(١) ؛ فأما المسئلة فالتشكك والاشتراك من الأسماء ، وكلما اشتدّ ذلك من التعنيت، فذلك ١٧٥ب
يجعل التعنيت الصحيح غير بيّن ، ولا يعلم به ما بين الضالّ وغير الضالّ .
فلما كان جائزا فى آخر كلام السوفسطائين أن ينتج ، فلا يبقى ما أوجب ولا يوجب ما أبقى ، ولكن باشتراكٍ من الأسماء والتشكيك : ولو صار إلى ذلك بالبحث لما كان تضليله بظاهرٍ، لأنه لا يعرف ما يقول إن كان حقا .
ولو كان إذا سأل فصل ما بين المشترك والمشكوك فيه ، لما كان التضليل يبقى إذا طلب الممارون الجواب من المسؤول بـ « لا » ، أو « نعم » ؛ ولكن لأن السائلين لا يجيدون(٢) المسئلة ، من أجل ذلك يضطر المجيب إلى إصلاح ما فى المقدّمة من الفساد . فأما < إن كان(٣) > قد فصّل مسألته بالكفاية، فالمجيب عند ذلك مضطر إلى أن يقول بـ « لا » أو بـ « نعم » .

[٣٥٧ ب] نقل يحيى بن عدىّ

فليس بمعلوم أن يبكت(٤) ، وذلك أنه ليس بمعلوم إن كان يقول الآن صدقا(٥) . وإما سأل أن يقسم اتفاقًا فى الاسم أو مِرائيا ، فليس الذى يبكت

---

(١) ص : لا الاتصال — والتصحيح فوق الكلمة . (٢) ص : يجيدوا .
(٣) غير واضحة فى المخطوطة لوقوع حبر عليها . (٤) ص : يكتب . (٥) ف : حقا .

غير معروف حين يطلبون؛ أما الآن فقليلا، وأما أولا فأكثر[1] هؤلاء المرائية، وحينئذ فكان يكون ألا يجيب أيضا لذى يسأل : وأما الآن فمن قِبَل أن هؤلاء الذين يسألون إذا لم يشأ لواجبٍ[2] من الاضطرار أن يزيد فيجيب بشىء إذ يقوم شيئا عنـه[3] السؤال من قبـل أنه إذا قسم على الكفاية من الاضطرار أن يقول الذى يجيب[4] .

وفى هؤلاء اللواتى يرين مضطرٌ إلى أن يرفع الاسم[5] الذى وضع وأن يضع الذى[6] رفع . فكما[7] يقوم أناس فليس ينفع شيئا : وذلك أنهم < لا > يقولون إن قور يسقوس مُغَنٍّ، ولا مُغَنٍّ، لكن لقور يسقوس هذا : مغن، ولقور يسقوس هذا : لا مُغَنٍّ . < ولا تحل الصعوبة بهذا > ، وذلك أن الكلمة تكون واحدة بعينها[8] التى لقور يسقوس هذا ، والتى لقور يسقوس هذا؛ إن يرفع أو يضع معـا . لكن عسى < أن تحل المغالطة بقولنا إنهـا > ليست تدل على واحدٍ بعينـه[9] ، وذلك أنه ليس هناك الاسم أيضا ؛ فإذن هى مختلفة بشىء . وإن كان يعطى أن يقول إن أما لذاك فعلى الإطـلاق، وأما لذاك فيريد أن فى شىء أو لهذا، فشنع : وذلك أنه ولا شىء أكثر لذاك الآخر، وذلك أنه بأيمـا[10] كان، ليس مختلفا بشىء.

---

(١) ف : فكثيرا . (٢) ف : حبذا . (٣) ف : فتأخيذ (؟) .

(٤) ف : المجيب . (٥) ف : ذاك الاسم . (٦) ف : ذاك الذى .

(٧) ف : فأما كما يقوم . (٨) ف : هى فهى . (٩) ف : هو فهو .

(١٠) ف : فى أيمـا .

لكن، من قبل أنه غير معـروف من الذى لم يحدّد[1] المرائيـة إن أيمـا يبكت[2] أو لم يبكت، فأعطى فى الكلمات أن يقسم، فهو ظاهر إذًا أن يعطى السؤال إذا لم يحدّد، لكن على الإطلاق، هو ذنب[3]، فإذن و إن كان ليس هو، لكن الكلمة بعينهـا هى شبيهة بالتى قد تكتب. فيعرض[4]، إذا سألنا كثير[5]، المراءُ أن يتكاسل عن أن يقسم، من قبل[6] اتصال اللواتى لهؤلاء اللواتى يتقـدّمون فيمدّون هكذا كيلا يظنوا أنهم يتصعبون[7] فى جميعهن : وأيضا وإن لم يظنوا أن الكلمة —

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أنه ليس يعـلم أن الذى قاله الآن حق. فإن كانت مسئلته مع قسمتنا للاسم المشترك أو المرائى تتعذر معرفة الشيء أن يبكت فى وقت من الأوقات فتكون المرائية يسيرة وقد كانت قبل ذلك كثيرة؛ فعند ذلك كان المسؤول لا يجيب : فأما الآن فمن قِبـل أن الذين سألوا لمـا لم يحرسوا لهم على الصواب، وجب من الاضطرار أن نضيف إلى جوابنا شيئا ينصاح به فسادُ السؤال من قِبـل أن قسمته إن[8] كانت كافيـة، فقول المجيب من الاضطرار يكون إما : "نعم"، أو "لا".

---

(١) ف : حذ . (٢) ص : يكتب . (٣) ف : جرم، خطأ .
(٤) ف : فإنه يمرض . (٥) ص : كثيرا . (٦) ف : بسبب .
(٧) ف : يتعسرون . (٨) ص : إذن — واليونانى يقتضيه .

فإن ظنّ ظانٌّ أن التى تكون بحسب الاسم المشترك هى بجهة ما تبكيت، فإن المجيب ليس يخلص من التبكيت . وقد يضطر فى الأمور المحسوسة إلى أن يرفع الاسم الذى وضع، و يضع الذى رفع . فليس ينتفع بتقويم بعض الناس لهذا المعنى : وذلك أنهم ليس يقولون إن قوريسقوس موسيقار وليس بموسيقار، لكن أن قوريسقوس هـذا : موسيقار، وقوريسقوس هدا : ليس بموسيقار . < ولا تحلّ الصعوبة بهذا > ، وذلك أن قوريسقوس هذا وقوريسقوس هذا هما جميعا فى الحدّ شىء واحد بعينه . < و > ما نحمله على ذاك يكون على الإطلاق، فشنع أن نزيد فيما نحمل على الآخر أنه فى شىء أو أنه لشىء، فإنه ليس يوجد للآخر شىء زائد؛ وذلك أنهما ليس يختلفان بشىء ألبتة (١) .

ولكن من قبـل أنه غير معلوم ما الذى بكت أو لم يبكت، لأن المراء لم يحدد، وقد أخبرت لنا قسمة الألفاظ، فظاهرٌ أن الذى يجيب من غير أن يحدد، بل على الإطلاق، فقد أخطأ، فإذن و إن لم يكن هو (٢)، بل القول نفسه، يكون شبيها بالذى قد بكت . وقد يعرض لكثرة ما يسأل على جهة المراء لإيصال ما يورد علينا ممـا يجرى هذا المجرى أن نتكاسل عن القسمة حتى لا يعترض فى جميعها، فيظن بنـا التعسر فى التسليم ومرارا كثيرة؛ وهم لا يشعرون أيضا أن من هـذه يكون قياس يلزمهم خلاف الرأى المشهور .

(١) ش : فى نسخة : ولكن من قبـل أنه غير معلوم ما الذى بكت أو لم يبكت، ما الذى حد المراء . (٢) ش : أى القول المبكت (وردت هذه العبارة مرتين فى الصفحة نفسها، مع أن الإشارة إلى هذا الموضع فقط فى النص، فلعله سهو من الناسخ) .

وإن سبق الى ظن أحدٍ بضربٍ من الضروب أن الاشتراك فى الأسماء مضلل فلا سبيل له إلى أن ينجو[١] من التضليل إن كان مجيبا . وأما فى الذى يرى ، فقد يضطر إلى رفع الاسم الذى وضع وإلى وضع ما رفع . وقد قال أقوام إنه ليست فى ذلك منفعة لأنهم يقولون إن فلانا ملهٍ[٢] ، وذلك الفلان غير ملهٍ[٢] ، ولكن فلان ملهٍ[٢] وفلان الآخر غير ملهٍ[٢] وإلا وجب القولان[٣] لواحدٍ ، فيكون الإيجاب والنفى معا ، وذلك أنه ليست دلالتهما مساوية بحالٍ واحدة ، ومن أجل ذلك يوجِّب الفصل لا سيما إذا كان ما أعطانا أحد القولين مرسلا وكان فى القول الآخر زيادة من التحديد بفلانٍ هــذا . ولو لم يكن ذلك كذلك ، لمـا كان هناك فصل بينهما .

فلما كان من لم يجعل فرقا فى المشكوك من كلامه مجهولا إن كان ضل أو لم يضل ، ومن مذاهب السوفسطائين <فى> الكلام السبيل فى تفصيله ، فبذلك[٤] قد يستبين أن من لم يفصل كلامه فأجاب بجواب مبهم أن ذلك منه خطأ ، وإن لم يكن عند نفسه بضالِّ الفكر ، إلا أن قوله ضال . وقد يعرض أحيانا بعد المعرفة بمـا فى الكلام من التشكك الكسل عن تجربته لدهاء من استعدّ لمثل هذه المسائل لئـلا يكثر شغبهم من كل جهة . فإذ كان السبيل لتجربة الكلام وتفصيله ، فلا يكسل عن فعل ذلك ، كما قيل أولا[٥] .

---

(١) ص : ينجوا . (٢) ص : ملهى . (٣) ص : القولين .

(٤) ص : فذلك — والتصحيح فوقها مع علامة : صح .

(٥) راجع : « الطوبيقا » م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ أ س ٢٣ وما يليه .

ولو أنهم لم يجعلوا المسألتين مسألة واحدة لما كان[1] تضليلا من الاشتراك في الأسماء أو من التشكيك ، ولكن إما كان يكون تهجينا من القول أو غير تهجين . فما الفصل في فلان وفلان :

[٣٥٨ ب] نقل يحيى بن عدى

يكون من هذه يصادف مرارا نقصان الاعتقاد من قِبل أنه يعطى أن يقسم لا يتكاسلن ، كما قيل أولا[2] .

وأما إذا لم يجعل إنسان سؤالين سؤالا واحدا ، فليس يكون التضليل من اتفاق الاسم ومن المراء ، ولكن إنما كان يكون تبكيت ، و إما لا . وذلك أنه ما الفرق بين أن يسأل : هل قَلّيس وثماسطوقلس هما مغنيان ، و بين
١٧٦ أ أن يكون لكليهما اسم واحد ، إذ هما غيران ، وذلك أنه إن دل على كثيرين فقد سأل بواحدٍ عن كثيرين . فإن كان ليس مستقيما[3] إن تأهل أن يؤخذ على الإطلاق نحو سؤالين جوابٌ واحد ، فهو ظاهر أنه ليس بجميل أن يجيب على الإطلاق ولا عن واحدٍ من هؤلاء المتفقة في الاسم ، ولا إن كان صدقا في جميعها كما يؤهل[4] أناس . وذلك أنه لا فرق بشيء بين هذا و بينه لو سأل أى هذين هو : قوريسقوس وقَلّيس هما في البيت أو ليسا في البيت ، إذ هما كلاهما[5] قريبان[6] أو إذ ليسا قريبين ؛ وذلك أن المقدمة كثيرة على

(١) ف : يكون . (٢) ف : قبل . — والإشارة إلى «الطوبيقا» م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ أ س ٢٣ وما يليه . (٣) ف : صوابا . (٤) ف : تأهل . — يؤهل = يحسب . (٥) ص : كليهما . (٦) ف : حاصران — وهذه الترجمة أصح .

ضربين ، وذلك أنه ليس ، و إن كان صدقا ، أن يقال فى هذا <إنه> سؤال واحد ، وذلك أنه محتمل أن يكون قد سئِل عن عشرات ألوف سؤالات أخر يكون أن يقال فيها : "نعم" أو "لا" ، صدقًا : لكن لا يُجاب بجوابٍ واحدٍ ، وذلك أنه يرتفع أن يتكلم[1] . وهذا على هذا المثال و إلى وضع اسم واحد لآخر . فإن كان إذن لا يجب أن يعطى فى سؤالين جوابا واحدا ، فهو ظاهر أنه ولا فى المتفقة الاسم أيضا يجب أن يقبل : " نعم " أو " لا " : ولا الذى قال أجاب على التحقيق ، لكن قال ؛ لكن قد يؤهل فى موضع ما فى هؤلاء اللواتى يتكلم بهنّ ، من قِبل أنه يذهب عن الذى تعرض .

فكما قلنا[2] : إنه غير تبكيتات ما أيضا إذ هن يحسبن أنهن ، وعلى هـذا النحو بعينـه غير حلولات ما أيضا يظنّ أنهن موجودات[3] إذ ليست حلولا[4] . وهؤلاء اللواتى نقول توجد حينا أنه يجب أن يأتى بهن أكثر من هؤلاء الصادقات هؤلاء اللواتى فى الكلمات الجهادية إما نحـو الملاقاة التى على تضعيف التضعيف .

---

(١) ص : ينكل — . وقد صححناه كما فى اليونانى .

(٢) راجع : م ١ ص ١٦٤ ب س ٢٥ (وقارن أيضا : « الطوبيقا » م ٨ ف ١١ ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) .

(٣) ف : نقوض . — (جمع : نقض = حل) .

(٤) ف : نقوضا .

نقل عيسى بن زرعة

فلأن القسمة إذن قد أطلقت لنا، فليس يجب أن نتكاسل كما قلنا فيما سلف [١].

فإن لم يجمع[٢] الإنسان بين سؤالين ويجعلهما سؤالا واحدا، فإن الضلالة ليس تكون من اشتراك الاسم ولا من المراء، بل عسى أن تكون تبكيتا أو لا تكون. وذلك أنه ماالفرق بين أن يسأل عن قلياس وثامسطوقولوس:

١٧٦ هل هما موسيقاران؟ — وبين أن يجعل لهما اسما واحدا وهما مختلفان. فإن كان دالا على كثيرين فإنه يسأل عن كثيرين مسئلة واحدة. فإن لم يكن صوابا أن يجيب عن مسألتين جوابا واحدا على الإطلاق، فظاهرٌ أن ليس جوابنا فى الواحد أيضا من هذه المتفقة أسماؤها بصواب، وبالجملة ولا لو صدق فيها كلها، بمنزلة ما يوجب ذلك بعضُ الناس. وذلك أنه لا فرق بين المسئلة عن هذه وبين المسئلة عن قوريسقوس وقالياس هل هما فى البيت أو ليس هما فى البيت: كانا جميعا حاضرين[٣] أم لم يكونا؛ لأن المقدمات المثناة كثيرة، فليس من أجل أن القول الذى هذه حاله صدق فى مسئلة واحدة[٤] يمكن إذا سئلنا عن عشرة آلاف سؤال آخر أن يجيب عن جميعها إما "بنعم" أو "لا"، ويكون قولنا صادقا، بل يجب ألا يجيب

(١) راجع «الطوبيقا» م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ أ س ٢٣ وما يليه.

(٢) ش: نسخة: فإن جمع جامع بين سؤالين وجعلهما سؤالا واحدا.

(٣) ص: حاضران. (٤) الترجمة هنا خطأ، وصوابها: فإن كون الجواب البسيط صادقا ليس معناه أن المسألة واحدة.

بجوابٍ واحدٍ، لأن الكلام يُعدَم[(١)] . وعلى هـذا المثال بعينه لكثيرين . فإن كان ليس يجب إذن أن يجيب عن مسئلتين جوابا واحدا ، فظاهر أنه ولا عن الأسماء المشتركة ينبغى أن يجيب بـ " نعم " أو " لا " : < ولا > المجيب يخلص < بهذا > من تبعة < فى > جوابه ، بل إنما قال قولا ؛ إلا أن هذا يجرى فى بعض ما يتكلم به للذهول عما يعرض .

ومن قبل أن التى ليست تبكيتات يظن أنها موجودة شيئا ما ، كما قلنا[(٢)] ، فعلى هذا المثال بعينه توجد أشياء ليست حلولا[(٣)] يظن أنها شىء ما من غير أن تكون حلولا . فينبغى أحيانا أن نأتى بهذه التى قلنا خاصة إما نحو الأقاويل الصحيحة التى تكون فى الأقاويل الجهادية ، أو نحو المقاومة التى تكون مضعفة .

[١٣٥٩]   نقـــل قـــديم

مُلْهِيَيْن أو هما مُلْهيان باسمٍ جامع لمعنيهما وهما فى غير اسمٍ واحد . وإن ١٧٦ ا
كان من الصواب ألا يعطى أحدٌ جوابا واحدا عن مسئلتين فيكون الجواب منهما ، فقد استبان أنه لا يحسن أن يكون الجواب ساذجا مرسلا عن معنى فيه اشتراك ، ولا لو كان ذلك حقا فى كلها ، كالذى رأى أقوام ، وذلك أنه لا فصل فى السؤال يقال[(٤)] : فلان وفلان كلاهما أقارب ، أم ليس بأقارب ؟ وحضور أم ليس بحضورٍ ؟ لأن المقـدمات فى الأمرين كثيرة ، وليس من

(١) ف : يرتفع . (٢) راجع م ١ ص ١٦٤ ب س ٢٥ (وقارن أيضا « الطوبيقا » م ٨ ف ١١ ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) . (٣) ص : حلول .

(٤) ص : فقال — والتصحيح فوقها مع إشارة : صح .

الحق أن يظن بهذا القول أنه مسئلة واحدة . فقد يمكن ألوف(١) المسائل إذا سئلت أن يجاب فيها إمّا بـ « لا » وإما بـ « نعم » وأن يكون ذلك حقا : إلا أ < نه ليـ > س(٢) الجواب فيها بجواب واحد ، وإلا بطَل الكلام . وقد يكون أن نضع ذلك الاسم بعينه لشيء آخر . فإن كان ينبغى ألا يجيب أحد بجـ < ـوا(٢) > ب مفرد عن مسئلتين ، فقد استبان أنه لا ينبغى أن يعطى أحدٌ عن المشتركات جوابا بـ « لا » أو بـ « نعم » : وأنه إن أعطى لم يجب ، ولكنه قال ، < و إن(٢) كان قوله قو > لًا جائزا فى مواضع من الكلام من أجل أنه يَغْبَى ١٥ < عن > العارض فى كلامه .

كالذى قلنا أولا(٣) ، فإن من تهجين السوفسطائية للكلام ما يظن به أنه مضلل وليس هو بالحقيقة كذلك ، وقد يكون كذلك نقائص(٤) مظنونا بها أنها نقائض وليست بالحقيقة كذلك . و بمثلها ينبغى أن نجيب فى الأخبار لا بالصادقة ، لا سيما عند كلامنا المماريين وجوابنا لمسئلتهم المضعفة . — فليَكُ جوابنا إما فى المظنون بها بأن نقول : قد تكون ، فإنه إذا كان كذلك أخلق به الا يكون قولا مضللا . فإن اضطر القائل إلى أن يقول شيئا ناقضا للمحدود فهناك(٥) بالحرى يزيد : « تلك المظنونة بها » . فإذا كان القول —

---

(١) ص : الواو (كذا غير مقروءة) . (٢) خرم فى المخطوطة .

(٣) راجع م ١ ص ١٦٤ ب س ٢٥ (وقارن أيضا : « الطوبيقا » م ٨ ف ١١ ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) . (٤) ص : نقائضا مظنون .

(٥) ف : فقال .

[٣٥٩ ب] نقل يحيى بن عدى

ويجب أن يجيب فى هؤلاء اللواتى يظنهنّ فيقول : «التى تكون» ، وذلك أن هكذا إما تبكيت فلم يكن ليكون ألبتة ، وإما لُزّ[1] إلى أن يقول شيئا ناقص الاعتقاد ؛ فهاهنا خاصة يكون « التى تظن » : وذلك أن هكذا لا يبكت ولا نقصان الاعتقاد يظن أنهما[2] يكونان . — وفى أن كيف يسأل الذى فى البدء فهو معلوم ، وذلك أنه يظنون لا محالة أنه إن كان يكون قريبا يرفع ولا يدع أن يكون أفرادا إذا كان كأنه قد سأل ما فى البــدء ، وأما متى أهل إنسان التى كهذه أى إما تلك للتى يضطر أن يعرض من الموضوعة ويكون كذب أو < كان[3] > لا يرى ، فليقل هى فهى : وذلك أنّ هؤلاء اللواتى يعرض من الاضطرار يظن أنهن للتى هى موضوعة بعينها . — وأيضا متى لم يوجد الكلى باسم < معين > ، لكن < بـا[3].قا > يسة ، فليقل إنه ليس يمدّ فيأخذ كما أعطى ولا كما فى شىء ، وذلك أن من هــذا يكون كثيرا تبكيتٌ .

وإذا سكّتنا عن هؤلاء < فعلينا أن نتوجّه > على التى لم تبين جيدا ليـ < ـكن[3] أن > تلقى كالحدّ الذى قيل[4] .

فأما فى[5] الأسماء اللواتى تقــال على الحقيقة فباضطرارٍ آن يجيب او على الإطلاق ، أو إذ يقسم ويضع هؤلاء اللواتى يفكر فيهن — مثل ذلك جمع

---

(١) لز = اضطر . (٢) ف : أنه يكون . (٣) خرم فى المخطوطة .

(٤) ف : وصف . والإشارة الى « الطوبيقا » م ٨ ف ٧ . (٥) ف : هؤلاء .

اللواتى يسألن، لا ظاهرا : لكن على التقصير؛ ومن هـذا يكون تبكيت . مثال ذلك : أترى ما هو الآثنين هو مِلْكٌ للآثنين؟ — نعم. — وعلى هذا

١٧٦ ب المثال وفى أُخَر. لكن : أما الإنسان فهو للحيوان ؟ — نعم، فالإنسان إذن ملك للحيوان <ولكن هذه سفسطة> ، وذلك أنا نقول : الإنسان للحيوانات من قِبل أنه حيوان ، ولوسندروس للاقون[1] من قِبل < أنه > لاقونى[2] . فهو معلوم أن فى اللواتى ليست التى تتقـدّم فتمتدّ ظاهرة لن تدع على الإطـلاق .

ومـتى كان اثنان إذا كان الواحد موجـودا يظن أن الآخر يكون من الاضطرار ، وهـذا الآخر أن ليس من الاضطرار أن يسأل ، فيجب أولا أن يعطى التى هى أقل : وذلك إذ أن يؤلف من كثير هو أصعب[3] . وإن كان يتسرع إلى الذى أما فى تلك فهو ضد

نقل عيسى بن زرعة

ويجب أن يجيب عن التى يظن أنه قالها على جهـة الإيجاب : وذلك أنه أما على هذا النحو فليس يكون تبكيتا ألبتة . فإن اضطر إلى القول بخلاف الرأى المشهور ففى هذا الموضع خاصة يزيد فى قوله : "فيما أظن" ، ذلك أن على هذه الجهة ليس يظن أنه يكون تبكيتا ولا مايخالف الرأى المشهور . —

---

(١) ص : للصولون — ولاقون = Λάκων أى اسبرطة ، المدينة اليونانية المشهورة .

(٢) ص : للقولون — ولاقونى = اسبرطى .

(٣) ف : أعسر .

ولأنه قد علم كيف يكون السؤال عن التى أوّل[1] الأمر ، وذلك أنهم يظنون أنه ، و إن كان قريبا ، فإنه يرفع لا محـالة ، ولا يطلق أن تؤخذ الجزئيات إذا كانت مثل التى يسأل عنها فى أوّل[2] الأمر ، فإذا أوجب الإنسان مثل هذا ، فإن الذى يعرض بالاضطرار عن الموضوع كذبا كان أو خلاف الرأى المشهور ، فإن الذى يقال هو ذلك الشىء بعينه ، وذلك أن التى تعرض من الاضطرار إنمـا يظن أنها موجودة عن ذلك الموضوع بعينه . — وأيضا إذا لم يصرح بذكر الكلى ، بل أخذ بالمقايسة ، فيقال إنه لم يوجد على ما سـلم ، ولا فُرِّع على ما أُصّل ، فإن التبكيت كثيرا ما يكون عن مثل هذا .

فإذا أمسكنا عن هذه على أنها[3] ليست مبنية على ما يجب ، فليكن السعى فى المقاومة بحسب الحدّ المذكور .

فأما فى الأسماء الحقيقية فمن الاضطرار أن يجيب إما على الإطـلاق ، أو بأن يقسم : و يكون ما يضعه هو ما قد فكرنا فيه مثلما يجرى فى جميع الأشـياء التى لم يفصح بالمسئلة عنها ، بل سئل عنها على جهة الإيجاز ، فإن التبكيت قـد يكون من هـذه . ومثال ذلك : أترى ما هو للاثنين فهو ١٧٦ ب
مِلكٌ للاثنين ؟ — فيقال : " نعم " ! — وكذلك فى أشياء أُخَر : ألا إن الإنسان للحيوان ؟ فيقال : نعم ! — أترى الإنسان ملك للحيوان ؟ — <ولكن هذه سفسطة> ، وذلك أنا إنمـا نقول إن الإنسان للحيوان من قِبل أنه

(١) التى أوّل الأمر = المصادرة على المطلوب الأوّل .
(٢) تحتها : أوّلا .
(٣) ف : لأنها .

حيوان، ونقول إن لوسندروس للاقون[1] من أجل أنه لاقونى[2] . فمعلوم إذن أن فى هـذه الأشياء التى يظهر كيف يتفرع فيها ما أصـل يجب ألا نتركها مطلقـة .

وإذا كان السؤال عن شيئين متى وجد أحدهما يظن أن الآخر موجود من الاضطرار، وليس هذه حال الآخر عنـد المسئلة عنـه من الاضطرار، فيجب أن يجيب أوّلًا بالذى هو أنقص[3]، وذلك أنه عِسِرٌ جدًّا أن يؤلف من أشياء كثيرة . فأما إن رام الكلام فى شىء هو مضاد بجهة وغير مضاد

نقـــل قـــديم [١٣٦٠]

هكذا لم يكن مضلا ولا ناقضا للمحمود . — فأما كيف المسئلة فى الابتداء فذلك معروف[4] ... فإذا كان القائل شيئا يعرف باضطرار وذلك من موضـع الكلام فذلك إما كذب وإما غير محمود[5]، لأن ما عرض من[6] الكلام باضطرار فذاك من موضع واحد . — وأيضا إذا صار الإنسان إلى أحد معنيي[7] الكل لا بالاسم ، ولكن بالإضافة، يقال له ليس كذلك أعطيتنا وليس أخذك له كالذى قدّمت : فقد يكون التضليل من مثل هذا كثيرا[8] .

---

(١) ص : للاقوسن ؛ — ولاقون = Λάκων أى لاقونيا (اسبرطة) .

(٢) ص : لاقون . — لاقونى = اسبرطى . (٣) ف : أقل .

(٤) هنا علامة نقص كلام وأشير إلى هذا فى الهامش هكذا : صح : قد سقط شىء من الكلام .

(٥) ف : محدود . (٦) ف : فى . (٧) ص : إحدى معنين .

(٨) ص : كثير .

فإذا مُنِعْنا من[1] ذلك فلنَصِرْ إلى تعريفهم أنهم لم يبصروا حسنا ، بأن نلقاهم بالحد الذى قيل[2] .

فالأسماء ما كانت مشهورة، فالمجيب [illegible]ا مضطر إلى أن يجيب إما بالحقيقة [وإما بالجزم[3]] وإما بالقسمة : فأما ما كان يدخل فيه معنىً غيره كالقول إذا لم يكن واضحا أو كانت المسألة ناقصة قصيرة ففى مثل هذا يعرف التضليل. ١٧٦ ب
كقول القائل : هل ما كان لأهل آثانس هو قُنْية[4] لهم ؟ فيجاب بنعم . وكذلك يجرى هذا القول فيما خلف ذلك : فالإنسان من الحيوان، وهو قنية للحيوان، فلا محالة أن الإنسان للحيوان ، لأنه من الحيوان ؛ وفلان آثينائى لأنه منهم . فقد استبان أن ما لفظ به أحد فلم يكن واضحا لم يُتَنَزَّل ولم يجب فيه بجواب مرسل .

فاثنان : إذا كان أحدهما ثابتًا ، بالاضطرار والآخر قد يجوز فيه الظن، وليس نسأل عن ذلك الآخر بالاضطرار، وينبغى أن نعطى أولاً الأقل: لأنه يعسر تأليف السولوجسموس من الكبير . وإن فعل ذلك أحد صار بعضُ ما يقول مضادًّا وبعضُه ليس به ، إن كان القول صادقا ن التضليل قد يكون فى شيئين أحدهما

---

(١) ص : منعناهم .

(٢) راجع : « الطوبيقا » : م ٨ ف ٧ .

(٣) ص : بالحق — والتصحيح بالأحمر بجوارها .

(٤) أى آثينة ، كبرى مدن يونان .

[٣٦٠ ب]　　　نقل يحيى بن عدىّ

وأما فى تلك فليس هو، وإن كانت الكلمة الصادقة مضادة لقول فالاسم ليس بموضوع للآخر.

ومن قبل أن أفرادا ما منها يقول الكثيرون للذى لا يدع أن يكذب أن يقولوا، وأما أفراد فلأمثال ذلك جميع اللواتى يُرَين(١) على ضربين أى هذين هو (نفس الحيوانات هى فاسدة، أم غير مائتة؟ ليست محدودة عند الكثيرين)، ففى هؤلاء اللواتى ليس بمعلوم فى أيما هى معتادة أن يقال التى تمد أوْ لا أيما: أكالاعتقادات؟ وذلك أنهم يدّعون اعتقادات الآراء الصادقة بالكلية والسالبة أيضا، مثال ذلك القطر غير مُقادِر. — أما إذا يعتقد على ضربين، كما(٢) فى التى هى صادقة خاصة إذ ينتقل إنسان فيأتى ينسى(٣) الأسماء، وذلك أنه من قِبل أنه يكون غير معلوم أن أيما يوجد لها الصادقة لا يظن حيلة، ومن قبل أنها تعتقد(٤) على ضربين لا يظن أنها تكذب، وذلك أن الانتقال يجعل الكلمة غير مبكّتة.

وأيضا فى جميع السؤالات إن تقدّم إنسان فأحس(٥) فليتقدم وليقم وليسبق وليقُل: وذلك أن هكذا يمنع أكثر(٦) الذى يسأل.

---

(١) ف: يعتقدون.
(٢) ف: فكما.
(٣) ف: يذهل.
(٤) ف: ترى.
(٥) ف: فاقشعر فليسبق.
(٦) ف: خاصة.

١٨

< الحل الحقيقى للأقيسة السوفسطائية >

من قِبل أن الحل المستقيم[١] يبين القياس الكاذب من عند أى السؤالات الكاذبة يعرِض الكذب — وذلك أن القياس الكاذب يقال على ضربين (وذلك أنه إما أن يؤلف كذبا ، و إما إذ ليس هو قياسا يظن أنه يكون قياسا)، فليكن الحل[٢] الذى قيل[٣] الآن ، وتقويم القياس الذى يرى < بأن يبيِّن > الذى يرى عند شىء[٤] من السؤالات . فإذن يعرض من الكلمات إما القياس فإن كان يوجد له شىء ، وأما المؤلاء اللواتى يُرين فأن يحل[٥] إذ يقسم . — وأيضا فى الكلمات المؤلفات : أما هؤلاء فلهن نتيجة صادقة ، وأما هؤلاء فلهن كذب ؛ أما هؤلاء اللواتى بحسب التى فى النتائج الكواذب فمحتمل إذًا أن ينقض على ضربين، وذلك أنه بأن يرفع ١٧٧ أ

نقل عيسى بن زرعة

بجهة أخرى، وكان قوله صادقا ، بخوابنا يكون بحسب ما هو مضاد بجهة أخرى وكان قوله صادقا بخوابنا يكون بحسب ماهو مضاد، فالجهة الأخرى لا اسم لها .

---

(١) ف : الصواب . — ص : الكاذب بن عند . (٢) ف : النقض .

(٣) ف : وصل . — والإشارة إلى الفصل ١٧ .

(٤) ف : نحو . (٥) ف : ينقض .

من قِبل أن بعض هـذه يقوله كثير من الناس ، فلا يتطرق على قولهم الكذب ، و بعضها ليست كذلك ، والمثال فى ذلك جميع الأشياء التى الرأى المشهور موجود فيها على جهتين(١) (وذلك أن القـول بأن : هل نفس الحيوان فاسدة أو غير مائتة؟ هو عند كثيرين غير محدد)، ففى هذه الأشياء التى ليس يعلم ما من شأنه أن يقال فى التى يتقدّم وضعها : أترانا نجيب بحسب الاعتقادات؟ وذلك أنهم يسمون الاعتقادات الآراء الصادقة بالكلية والسالبة، ومثال ذلك القطر غير مشارك للضلع . — أو عسى، لأن الآراء الصادقة تقال على جهتين : فإنه إذا تنقل غفص عن الأسماء: ولأن الحق ليس يعلم فى أى شىء هو ، ليس يظن أن فى هذه الأشياء حكمه(٢) ، وذلك أنها(٣) لما كان الرأى فيها على ضربين لم يظن أنها تكذب ، من قِبل أنها تجعل ماينتهى إليه القول غير مبكّت .

وأيضا فإن الإنسان إذا تقدّمت معرفته بجميع السؤالات سارع إلى الكلام فى مقاومتها ، وذلك أنه هكذا خاصة يكون منعه للسائل .

١٨

< الحل الحقيقى للأقيسة السوفسطائية >

ولأن النقض الصحيح برهان على كذب القياس، وعلى الكذب ونحو أىّ سؤال يعرض، (وذلك أن القياس الكاذب يقال على جهتين(٤) : إما عند تأليفه من الكذب ، أو إذا ظن أنه قياس وليس بقياس). فيكون

(١) ف : بنحوين . (٢) ف : حيلة .
(٣) أنها : أى تغيير الأسماء ونقلها . (٤) ف : بحوين .

الحل المذكور الآن وتهذيب[1] القياس الذى يظن موجودا إنما يكون فى بعض المسائل . فيعرض إذن فى مقـدمات القياس ان كان فيها شيء من الأشياء المظنونة أن يكون النقض عندما نقسم . — و بعض الأقاويل المؤلفة تلزمها نتائج صادقة، و بعضها يلزمها الكذب، والتى لها شبه النتائج الكاذبة يمكن أن تحَلّ على جهتين : إما برفع شيء ممـا سئل عنـه ، و إما بتبيين أن النتيجة ليست كذلك .

[١٣٦١] نقــل قــديم

ليس له اسم موضوع .

لأن طائفة منهم تقول فتكذب، وطائفة لاتكذب من ذلك ماقيل فكان مشكوكا فيه (كقولك : نفس الحيوان فاسدة هى أو غيرمائتة ؟ فإن الاكثريين لم يجعلوا فى ذلك فصلا)، فكذلك حالُ كلِّ ما لم يَكُ بينا، فيعـلم بأى جهة يقال كالآراء التى عن الفكر، فقـد يسمون الظنون الصادقة آراءا ، ولكل قول سالب كقولك : القطر ليس بمقادر[2] الضلع . — وقد يكون الحق أيضا على جهتين، لا سيما إذا نقل أحد الأسماء عن مواضعها : فالحق إذا كان غير بين فكيف ينبغى أن يقال، و بأى جهة — من أجل ذلك لا يظن به أن فيـه حيـلة ، ومن أجل أن فيه جهتين لا يظن به كذب، ولا تَقْـلُ الأسماء عن مواضعها يجعل القول غير مدفوع .

ففى جميع المسائل إذا شـعر الإنسان فليسبق وليتقـدم فيقول ، فإنه إذا فعل هـذا أخْلِق به أن يمنع السائل عن سؤاله .

(١) ف : وتمويم . (٢) ف : بمقدر . ف بالأحمر : بقادر .

١٨

< الحل الحقيقى للأقيسة السوفسطائية >

فلما كان النقض الصحيح إظهار كذب تأليف المقياس بأية مسئلة عرض ذلك الكذب ، وكذلك تأليف المقياس فقد يقال على جهتين (إما مؤلف فكان كذبا ، و إما لم يتألف فظن به أنه مقياس مؤلف) ، فالنقض الذى ذكرنا إنما هو إصلاح المقياس المتخيل أنه مقياس بأية جهة كانت فيه المسألة . فبعض ما يؤلف[1] من الكلام إنما يكون برفع شىء منه و إبطاله ، ونقض ما تخيل منه أنه مؤلف إنما يكون بتجربته وقسمته . — وما تألف أيضا واقترن من الكلام فمنه نتيجة صادقة ، ومنه ما نتيجته[2] كذب < وما هو كذب > فى نتيجته قد ننقضه على جهتين : بأن نبطل شيئا
١٧٧ ا من المسئول عنه ، و بأن نرى أن النتيجة حالها ليست كالذى قيلت . فأما الكلام الذى كذبه فى

[٣٦١ ب] نقل يحيى بن عدى

شيئا من هؤلاء اللواتى سئلن و بأن يبين أن النتيجة ليست بهذه الحال . وأما هؤلاء اللواتى كما فى المقدمات فبأن يرفع شيئا فقط ، وذلك أن النتيجة صادقة . فإذن ليفكر هؤلاء الذين يريدون أن يحلوا[3] كلمة ، أما أولا : أهى مؤلفة[4] أم ليست مؤلفة ؟ و بعد ذلك النتيجة : صادقة هى ، أم كاذبة ؟ كيما

---

(١) ف : يأتلف . ص : يألف . (٢) ف : كاذبة .

(٣) ف : ينقضوا . (٤) أى مطابقة لقواعد القياس كلها .

يحل[1] : إما إذ يقسم ، و إما إذ يرفع ، و إما أن يرفع هكذا أو هكذا كما قيـل أولا[2] — . والفرق بين أن لاينتقض الكلمة إذ يسأل ، و بين إذ هى معلومة — كثير : وذلك أنّ أنْ يتقــدم فيبصر هو صعب[3] ، وأما أن يبصر فى الفــراغ[4] فهو سهل .

١٩

< حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء >

فأما من التبكيتات اللواتى من اتفاق الاسم ومن المراء : أما هؤلاء فهو شىء من سؤالات تدل على كثيرة ، وأما هؤلاء فإن النتيجة تقــال على أنحاء كثيرة — مثال ذلك أما فى أن "الذى هو ساكت و يتكلم[5]" ونتيجة ثنائية ، و إما فى أن "لا يعلم الذى يعلم" ، أما سؤال واحد فمراء . والثنائى[6] أما حينا فموجود ، وأما حينا فليس بموجود . ولكن يدل على ثنائى : أما ذاك فموجود ، وأما ذا فليس بموجود .

فأما فى هـؤلاء اللواتى فى الانقضاء تعنى على وجوه كثيرة ، إن لم يزل فيأخذ النقيض فلن يكون تبكيت — مثال ذلك بأن : أنّ "الأعمى يبصر" ، وذلك إن حلّوا من النقيض لم يكن ليؤخذ تبكيت . — وفى الســؤالات كلها ليس ضرورةً إلى أن يتقدم فيرفع الثنــائى[6] ، وذلك أنه ليست الكلمة

(١) ف : ينقض . (٢) راجع ص ١٧٦ ب س ٣٦ — ص ١٧٧ أ س ٢ .
(٣) ف : عسر . (٤) الفراغ : فراغ البال والراحة . (٥) ويتكلم : ف : يتكلم . — ص : ثابتة ، وقد صححناه كما فى اليونانى . (٦) ص : الثانى .

نحـو[1] هذا ، لكن من قِبَلْ[2] هـذا . فأما فى المبـدأ عن الاسم والكلمة المضاعفين، فهكذا فَلْيُجِبْ أنه موجود هكذا، وأما موجود هكذا فلا — بمنزلة " الذى هو[3] ساكت يتكلم " أنه موجود هكذا ؛ وأما موجود هكذا فلا ؛ وهؤلاء الواجبات يفعل هن هؤلاء ، وأما هن هؤلاء فلا ، وهؤلاء الواجبات يقلن على وجـوه كثيرة . وإن ظن فى الانقضاء فليقوم إذ يزيد على السؤال : أترى يوجد الساكت يتكلم ؟ لا ! لكن هذا الساكت — وعلى هذا المثال .

نقل عيسى بن زرعة

فأما التى من قبـل المقدمات فبأن يرفع الشيء فقط؛ وذلك أن النتيجة تكون صادقة. فليظر الذين يريدون نقض القول أوّلا : هل هو مركب أو غير مركب؟ وينظرون بعد ذلك : هل نتيجته صادقة، أم كاذبة ؟ حتى يكون نقضُنا إما عنـدما[4] نرفع، ورفعنا يكون إما على هذا النحو أو على هذا النحو كما قلنا فيما تقدّم[5] . — وبين أن يسأل عن الشيء ، وبين أن يكون الشيء معلوما فلا ينقض القول — فرقٌ كبير . وذلك أن المسارعة فى النظر صعبة؛ وأما التملّى[6] للنظر فسهل .

---

(١) ف : فى، عند . (٢) ف : بسبب، من أجل . (٣) الذى هو ساكت : الساكت . (٤) ف : عندما : ف : بأن . (٥) راجع ص ١٧٦ ب س ٣٦ — ص ١٧٧ أ س ٢ . (٦) التملى : التمهل .

١٩

< حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم وعن المراء >

فأما التبكيتات فما كان منها من الاسم المشترك ومن الآراء فهى شىء من السؤالات التى تدل على أشياء كثيرة وهى التى نتائجها تقال على جهات كثيرة — ومثال ذلك : أما النتيجة القائلة إن الساكت يتكلم فتكون على نحوين[١] ، والقائلة إن الذى يعلم ليس يعلم ، فإن أحد السؤالين يكون مرائيا . وأما الثانى فيكون أحيانا موجودا وأحيانا غير موجود، لكنه يدل بجهتين : أما أحدهما فعلى أنه موجود ، والأخرى على أنه ليس بموجود .

وأما[٢] فى المسائل التى تدل على كثير فإن لم يضف إلى ما يأخذه التناقض فإنه لا يكون تبكيت : والمثال فى ذلك القول بأن "لأعمى يبصر"، وذلك أنه ليس يكون تبكيت بغير تناقض . — وليس فى جميع المسائل يضطر إلى أن يتقدم فيرفع ما يدل على نحوين : وذلك أن الكلام ليس هو نحو هذا ، بل من أجل هذا . فأما فى أول الأمر فإذا كان الاسم والكلمة يدلان على أكثر من معنى واحد، فليكن جوابنا هكذا : وهو أنه موجود على هذا النحو ، وغير موجود على نحو آخر ، بمنزلة القول : إن الساكت يتكلم ، فإنه يكون موجودا[٣] بجهة وغير موجود[٤] بجهة . فأما الأشياء التى يجب أن يفعلها فهى

---

(١) راجع ف ٤ ص ١٦٦ أ س ١٢ .

(٢) ش : نسخة : وأقول بالجملة إن فى هذه الأشياء التى تقال على جهات كثيرة وليس يكون تبكيت ما لم نضف التناقض إلى ما أخذ . (٣) ف : صادقا . (٤) ف : صادق .

هذه بجهةٍ، وبجهةٍ ليست هـذه ؛ والأمور الواجبة تقال على أنحاءٍ كثيرة . فإن لحقـه غلط فإنه يتلافى غلطه فى آخر الأمر بزيادةٍ فى السؤال : "أترى يكون للساكت أن يتكلم" ؟ . — فيقال : لا ، بل لهذا الساكت . وكذلك يجرى الأمر فى هذه التى يوجد فى مقدّماتها ما يقال — على أنحاء كثيرة

[١٣٦٢] نقــل قــديم

١٧٧ أ مقدّماته فإنمـا ننقضه بأن ننزع منه شيئا فقط ، لأن نتيجته صادقة . فالذين يريدون نقض القول، الواجب عليهم أوّلا أن يتفقدوا القول إن كان اقترن(١) أو ائتلف أو لم يقترن(٢) ؟ وهل النتيجة صادقة أو كاذبة ؟ لكنما إذا رفعنا شيئا(٣) من القول فنقضناه إما قسـمناه بجزأناه فصرنا إلى نقضه بذلك ، وإن نحن نزعنا منه شيئا نزعناه إما بجهة كذا ، وإما بجهة كذا ، كالذى قيل أوّلا(٤) . — والفصل عظيم فى نقض قـولٍ بيّنٍ وقولٍ مسئولٍ عنه غير بيّنٍ ، لأن تقـدّم المعرفة بالشىء قد يصعب ، فأما استعمال الفكر كثيرًا فذاك أسهل .

١٩

< حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء >

فالتضليل الذى يكون من اشتراك الأسماء والتشكيك بعض مسائله قد تدل أكثر ، ونتائج بعضها قـد تقال بوجوهٍ كثيرة : من ذلك < أنك(٥) >

(١) ص : اقـتران . (٢) ص : يتقرر — والتصحيح فوقها بالأحمر .
(٣) ص : شىء — والتصحيح فوقها بالأحمر . (٤) راجع ص ١٧٦ ب س ٣٦ — ص ١٧٧ أ س ٢ . (٥) الإضافة بالأحمر فوق الكلمة .

إذا قلت إن الساكت يتكلم، صارت النتيجة مشتركة على جهتين، وإذا أنت قلت إن الذى لا يعلم يعلم أحد المسئلتين فذاك مشكوك فيه. <و> الذى على جهتين : مرةً يكون، ومرةً لا يكون، إلا أنه يدل على الجهتين، وإحداهما ثابتة والأخرى ليس بها .

فالأقاويل التى عند آخرها تكون دلالة على كثرة الوجوه إن لم يجتمع إليها الأنطافاسيس — وهو القول المتناقض — فليس تكون تضليلا : كقولك "إن[1] الأعمى يبصر"، فالتضليل لا يكون بغير الأنطافاسيس — أى القول المتناقض . — والذين ليس لهم فى مسائلهم اشتراك، فليس هو مضطر إلى إثبات جهتين : لأن القول ليس لهذا ، ولكن من أجل هذا . فإذا كان فى افتتاح الكلام اسم له معنى مشترك على جهتين، فليجب أنها تكون بجهة كذا وكذا، ولا تكون بجهة كذا وكذا — كمثل قولك إن "الساكت يتكلم" ، فإن ذلك يكون بجهةٍ ولا يكون بتلك الأخرى[2]، وكقولك : ينبغى فعل ما ينبغى : فإن منها ما ينبغى بجهةٍ، ومنها ما لا ينبغى بتلك الجهة، لأن الذى ينبغى من الأشياء له وجوه كثيرة . وإن جُهِلَ ذلك فليَزِدِ فى آخر جواب المسئلة[3] ما يصلح كقولك : هل الساكت ألبتةَ متكلم ؟ — فيقال : لا، ولكن الساكت بجهة كذا وكذا يتكلم . وكذلك حال القول الذى بمقدماته أوجه[4] كثيرة —

(١) ص : الآن — والتصحيح بالأحمر عليها .

(٢) ص : بأخرى .

(٣) ص : فإن .

(٤) ف : وجوه .

بعينه فى هؤلاء اللواتى يوجد لهنّ معنى على وجوه كثيرة فى المقدّمات : أترى لا نعلم[١] ما نعلمه ؟ نعم ! . — لكن ليس هؤلاء التى نعلمها هكذا ؛ وذلك أنه ليس هو واحدا بعينه معنى " لا يوجد أن يعلموا " ، ومعنى أن " هؤلاء اللواتى يعلمون هكذا ليست موجودة " . وبالجملة ، < فإن على المجيب أن > يخاصمه ، < حتى > إن أَلَّف[٢] على الإطلاق ، وأيضا من قِبل أنه لم يرفع إلا من الذى وضع ، بل[٣] الاسم ؛ فإذن ليس تبكيت .

٢٠

< حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب >

وظاهر أن كيف يحل[٤] هؤلاء اللواتى من القسمة والتركيب أيضا : وذلك أنه إن كانت الكلمة إذا قسمت فركّبت تدل غير[٥] ، < فإنه > إذا نتّج الضدّ ، لِنقُلْ . وجميع الكلمات اللواتى بهذه الحال من التركيب أو من
١٧٧ب القسمة : أترى بأن تعرف هذا بضربٍ هذا ، وبأن كان يضرب بهذا علمتَ أَيّه ، فإنه يوجد فيها شيء من هؤلاء السؤالات المرائية ، لكنه من التركيب . وليس الذى من القسمة ثنائيا[٦] ، وذلك أنه ليس تكون الكلمة[٧] واحده بعينها إذا

---

(١) ف : فليس إذن لا نعلم .   (٢) ف : قاس .   (٣) ص : ثانية — ف : لكن .   (٤) ف : ينقض .   (٥) ف : آخر .   (٦) ف : أى على وجهين .   (٧) ف : كلمة .

قسمت إن كان، ولا الجبل والحذ، إذا قيل النعجيم، يقال هكذا يدل على غير. (لكن أما بهؤلاء المكتوبات فالاسم واحد بعينه متى كان مكتوبا من اسطقسات بأعيانها، وكذلك بعينه، — وأما هناك فيجعلون هؤلاء منفية مفروغا منها، — وأما هؤلاء اللواتى يترجمن فليس هن فهن). فإذاً ليس الذى من القسمة ثنائيا. وهو ظاهر أنه ليس جميع التبكيتات من أنه ثنائى كما يقول ناس.

فليقسّم المجيب، وذلك أنه ليس "أن يبصر بالأعين الذى يضرب" وأن يقول «أن يبصر بالأعين الذى يضرب» — واحدًا بعينه. وكلمة أوتوديموس[1]: أترى تعرف الآن أن بفيرا طريرس إذ < أنت > بسقيليا[2]؟ أترى يوجد[3] الجيد إذ هو قد باع رديئًا؟ فاذن يكون جيدا سفوسطوس رديئا: أترى هؤلاء العلوم المعينة تعاليم معيبة[4]، وللشرير تعليم معين[5]؟ فالمعنى إذن تعليم ردئ، لكن للردئ تعليم ردئ أيضا فإذن

---

(١) Euthydemus : من خيوس Chios : سوفسطائى معاصر لسقراط وأسنّ منه، وقد سخر منه أفلاطون فى محاورة بهذا العنوان، وكان بعضهم يشك فى وجوده، ولكن إشارة أرسطو إليه هنا وفى «الريطوريقا» م ٢ ف ٢٤ ص ١٤٠١ أ س ٢٧ تدل على أنه وجد حقا. راجع دائرة معارف پولى وفيسوفا جـ ٦ ص ١٥٠٤

(٢) ص: امفيرا طريرس إذ سقليا — والمعنى: إذن أنت تعرف الآن فى صقلية أنه يوجد سفن ذات ثلاث صفوف من المجاذيف فى < ميناء > بيريه؟

(٣) ف: موجود. — اليونانى: هل الرجل الطيب الذى هو إسكافى يمكن أن يكون شريرا؟ (٤) ف: للردئ. (٥) ص: معنى.

نقل عيسى بن زرعة

أترانا ليس نعلم الذى نعلم: بلى ! قد نعلم، إلا أنَّا ليس نعلم الأمور التى هى بهذه الحال؛ وذلك أن ليس القول "بأنهم لا يعلمون" والقول "بأنهم لا يعلمون التى هى هكذا(١) —" يدلان على شىء واحد بعينه . [من قِبل أنهما <لا> يتقابلان بالكلية] . < ويجب على المجيب أن يعارض، حتى > إن كان قياسا على الإطلاق من قبـل أنه لم يرفع الأمر الذى وضـع ، بل الاسم ؛ فليس هو إذن تبكيتا .

٢٠

< حلول التبكيتات الناشئةِ عن القسمة والتركيب >

وهو بيّنٌ كيف يكون نقضا للمسائل التى فى القسمة والتركيب : وذلك أن القول كان يدل عند القسمة والتركيب على أمور مختلفة : فإن الذى يقال عنـد الجميع هو الضدّ . وجميع أمثال هـذه الأقاويل هى إما من التركيب أو من القسمة : «أترى بالذى علمت، أن هذا كان يضرب» ؟ فيقال :
١٧٧ ب «كان يضرب، وبالذى كان يضرب علمت» ؛ وقد يوجد فى هذه شىء من المسائل المرائيـة ، إلا أنه من التركيب . لأن الذى من القسمة ليس نفهم منه معنيين : وذلك أن القول ليس يبقى واحدا بعينه عنـدما نقسم إن كان ما يدل عليه قولنا: تو اورس(٢) و <هو> أوروس(٣) — إذا قيلا معربين هكذا أوّلا على معانى مختلفة . (إلا أن هذا الاسم إذا كان مكتوبا فهو واحد بعينه

(١) ف : بهذه الحال . (٢) ف : أى الجبل — باليونانية هكذا : ὄρος .
(٣) ف : أى الحد — باليونانية هكذا : ὅρος .

إذ كان إنما يكتب بحروف واحدة بأعيانها وعلى مثال واحد — وقد يجعلون هذه الأشياء مُطَّرَحة بالواحدة — فأما إذا عبر عنها فليست واحده بأعيانها) . فليست تكون التى من القسمة إذن مما يقال على نحوين . ومن البين[١] أيضا أن ليس جميع التبكيتات مما تقال على جهتين ، كما قال بعض الناس .

فليكن المجيب هو الذى يقسمها ، وذلك أن ليس "نشاهد المضروب بأبصارنا" وأن نقول "إنا نشاهد المضروب بأبصارنا" — شيئا واحداً[٢] بعينه . وقول أوتادوموس : أتزال تعلم الآن أن السفن التى لها ثلاثة سكان موجودة فى سِقِلِّية ؟ وأتراه يكون جيدا وهو مع ذاك يرسى رديئاً[٣] ؟ فيكون الإنسان مع أنه جيد يُرسى رديئا ؟ فيكون إذن سقراط جيدا ورديئا . وأترى المعلومات الفاضلة العلم بها فاضل ، والشر فالعلم به فاضل ، فالعلم الردئ إذن فاضل ؟ إلا أن الشر فى العلم به شر، فالشر إذن العلم به شر، إلا أن العلم الذى ليس بردئ هو فاضل .

[٣٦٣ ا] نقـــل قـــديم

وكقولك : "أليس يعلمون أنهم يعلمون" ؟ فيقال : نعم ! "إلا أنهم ليسوا كالذين علموا بجهة كذا وكذا"، لأنه ليست الحال واحدة فيمن علم شيئا بجهة

---

(١) ش : وفى نقـل ثاوفيلا : ومعلوم أن جميـع التبكيتات أيضـا تكون من التى دلالتها مضاعفة بحسب قـول بعض الناس : فانه ينبغى للجيب أن يقسمها ؛ وذلك أن ليس مشاهدتنا للذى ضربناه وأن نقول إنا نشاهده إذا ضرب — شيئا واحدا بعينه . أتعلم الآن ، يعنى السفن الثلاثية السكان فى سقلية موجودة؟ (٢) ص : واحد . (٣) ص : ردىء .

من الجهات ومن لم يعلمه إلا بغيرها . وعلى كل حال لابد من أن تكون هنـاك نتيجة تضاد، ولو كان ما يتألف القياس مرسلا، لأن ليس ما رفع وضع، ولكنه فعل ذلك بالاسم؛ ومن أجل ذلك لم يصر تضليلا .

٢٠

< حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتأليف >

فأما التضليل الذى يكون <من>(١) القسمة والتأليف فبعض ذلكَ بيِّن ، لأن القول إذا جزىء أو أُلِّف يدل بذلك على غير ما كان عليه أولا، فنتيجته متضادة . فكل هذه الأقاويل إنمـا تكون من القسمة والتأليف كقولك : "هل الذى رأيته أنت مضروب"، بدل : "كان هذا الضرب [و] ما به" [و] كان يضرب هـذا إياه أنت رأيتَ(٢) . فإن فى مثل هذا القول تشكيكا(٣)

١٧٧ ب من المسائل، إلا أن ذلك من التأليف . فأما ما كان يقال بالقسمة فليس المعنى فيـه بمضعف لأن القول لا يبقى على حاله إذا جُزِّىء وقُسِّم ، لاسيما إذا كان « ورس(٤) » و « ورس(٥) » بكتاب(٦) واحد بأحرف لا خلاف فيها، ودلائلها مختلفة بالتعليم الذى يجب لهـا، لأن « ورس » : جبل، و « < ه > ورس » :

(١) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية .

(٢) تصحيح بالأحمر هكذا : وأنت .

(٣) ص : تشكيك .

(٤) = ὄρος

(٥) = ὅρος.

(٦) مصدر كتبه يكتبه : كتبا وكتابا .

حد من الحدود . (ولكن الاسم فى الكتاب بحال واحدة، إذ[1] كانت الأحرف لا اختلاف فيها ، فأما الملفوظ به فليس بواحد) . ومن أجل ذلك لم يكن التضليل من قسمة الكلام بمضعف ... تين . ومن هـذا بان لنا أنه ليس جميع المضلات مما[2] احتمل الجهتين، كالذى قال أقوام .

فالمجيب أولى بالقسمة بأن يقول ليس : " النظر بالأعين للضروب "، والقول عن " الأعين إنها ترى المضروب " — بحالٍ واحدة . وكذلك قول أوتوديمس : هل تعلم أنت فى هذا الوقت[3] كائنا بفيرا أن فى سِقِلية سفناً ذوات ثلاثة سكانات ؟ وهل يجوز للخيِّر إذا كان إسكافا أن يكون شريرا ؟ فاذن الإسكاف الصالح إسكاف سوء ؛ فيكون الصالح شرا . ومن ذلك أن نقول أيضا : هل ما كان علمه محروصا عليه فذاك علم فاضل ؛ والشر محروص عليه ؛ فالعلم به إذن فاضل ، ولكن الشر وعِلمه شر . ومن ذلك أن نقول أيضا

[٣٦٣ ب] نقل يحيى بن عدى

الردئ هو تعليم ردئ ، لكن التعليم المعنى هو غير ردئ : أترى حق[4] أن يقال الآن إنك كنت أنت وكنت إذًا الآن ، أو تدل على آخر إذا قسمت ، وذلك أنه صدق أن نقول الآن إنك كنت ، لكن ليس الآن : أترى كما تحد هؤلاء اللواتى يحدّها هكذا . وهؤلاء اللواتى تعمل ، و إذ لا يضرب بالعود

---

(١) ص : إذا . (٢) ف : يحتمل .

(٣) ص : كل ما بق أى فى سقلية ! ! (٤) ف : صدق .

يمكنك أن تضرب ، وإذا كنت تضرب إذن ليس تضرب ، أو ليس لهذا هذه القوة أن تضرب إذ لا يضرب، لكن إذ لا يعمل .

ويحل[١] ناس هذا على وجهٍ آخر. إن يُعْطَ أن كما يمكن أن يعمل، فليس إذن يعـرض أن يضرب إذ لا يضرب ، وذلك أنه ليس لا محالة يعطى أنه يعمل كما يمكنه أن يعمل ، وليس يكون واحدا بعينه أنه كما يمكنه وأنه لا يعمل لا محالة كما يمكنه . — لكن هو ظاهر أنهم ليس يحلون[٢] جيدا ، وذلك أن حل[٣] الكلم اللواتى من الواحد بعينه حلها[٤] واحد بعينه ، وأما هـذا فليس يلائم جميعها ولا فى هؤلاء اللواتى يسألون لا محالة ، لكنه نحو الذى يسأل، لا نحو الكلمة .

٢١

< حل التبكيتات الناشئة عن النبرة >

وأما من التعجيم فأما كلمات فليست لا من هؤلاء اللواتى يكتبن ، ولا من هؤلاء اللواتى يتكلم بهنّ، لكن وإن كان بعضهن يكن قليلات — مثال ذلك هـذه الكلمة : أترى موجودا لا ينقض[٥] بيتـا ؟ نعم ! فإذن أن « لا ينقض » هو سالبة « أن ينقض » . ومتى كان لا ينقض بيتا، فالبيت
١٧٨ ا إذن سالبـة . وأما كيف نحل[٦] فهـو معلوم : وذلك أنه ليس يدل على واحدٍ بعينه إذا قيـل ، أما ذاك فأكبر حدة وعلى طريق انتهارٍ ، وأما ذاك فأكثر تثقيـــلا .

---

(١) ف : ينقض . (٢) ف : ينقضون . (٣) ف : نقض .
(٤) ف : نقضها . (٥) ينقض = καταλύεις . (٦) ف : ننقض .

٢٢

< حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول >

وهو معلوم فى هؤلاء اللواتى ليس هن بأعيانهن كيف يقسم إن كانت لنا أجناس المقولات ، وذلك أنه إما[1] هو فلما سئل أعطى أنه ليس شىء من هـذه جميع اللواتى يدلان على ما هو . وأما ذاك فبين أنه لشىء من هـؤلاء المضافات أو الكمية، ويظن

نقل عيسى بن زرعة

وأترى صدق أن يقال إنك كنت ، فأنت إذن كنت الآن ، أو تكون هـذا القول إذا قسم دل على معنى آخر ، وذلك أنه حق أن يقال الآن إنك كنت ، لكن ليس الآن . وأترى بحسب إمكان ما هو لك بالإمكان ، وكذلك تكون أفعالك ، وقد يمكنك وأنت غير ضارب بالعود أن تضرب ؟ فأنت إذن ضارب عندما لست ضاربا . وإما أن تكون القوة التى على هذا ليس هى على أنه إذا كان غير ضارب أن يضرب ، بل على أن يفعل إذا كان غير فاعل .

وقد حَلَّ ذلك قوم على جهة أخرى ، وهى أنه إذا سلم أنه يفعل بحسب ما يمكنه فليس يعرض إذن من ذلك أن يكون ، وهو غير ضارب ، ضاربا ؛ وذلك أنه لم يُسَلِّم أنه يفعل كلَّ ما يمكنه فعله لا محالة لأن ليس يفعل

(١) ف : ذاك .

بحسب ما يمكنه، وأن يفعل بحسب ما يمكنه لا محالة شيئا واحدًا بعينه. — إلا أنه بيّنٌ أنهم لم يحلوا حلًّا جيـدًا، وذلك أن الأقاويل المأخوذة من شيء واحدٍ بعينه حلُّها واحدٌ بعينه، وهـذا فليس بموافق فى جميع الأمور، ولا هو موجود لا محالة فى التى يسأل عنها، لكنه نحو السائل، لا نحو الكلمة[1].

٢١

< حل التبكيتات الناشئة عن النبرة >

والمواضع التى من الشكل ليست ألفاظًا[2] ولا ممـا يكتب ولا من التى يتكلم بها: بل إن كان ذلك فى شيء منها فهو فى اليسير — ومثال ذلك هذا القول: أتراك فى الحقيقة لا تنقض البيت؟ فيقال: نعم. "فأنْ لا ينقض[3] البيت" إذًا هى سالبة: "أن ينقضه[4]". فإذا كان[5] الحق هو أنك لا تنقض[6] البيت،

١٨٧ ا فالبيت إذن سالبة. فأما كيف يكون نقضنا فهو معلوم: وذلك أن القول ليس يدل إذا قيـل بحدةٍ وضجرٍ شديد وإذا قيـل بتمهل تام بدلالة واحدة بعينهـا.

٢٢

< حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول >

وقد يعـلم من الأقاويل التى تقال على مثـال واحدٍ للتى ليست واحدة بأعيانها كيف تُقسم[7] إن كانت عندنا للمقولات أجناس. وذلك أن: أما ذاك

(١) ف: القول. (٢) ف: أقاويل. (٣) ف: يأوى. (٤) ف: يأويه.
(٥) ش: وأنت قلت إن الحق الذى يوجد هو أنك لا تأوى البيت؛ فقد سابت إذن البيت.
(٦) ف: تأوى. (٧) ف: تقاوم.

فيسلم إذا سُئِل عن جميع الأشياء الدالة على ما الشيء أنه ليس هو شيئا منها . وهذا بَيِّن مما يوجد لشيء على أنه من المضاف أو من الكمية ، وقد يظن —

[١٣٦٤] نقـــل قـــديم

هل من قال إنك كنت الآن كان حقـا ، فلا محـالة أنك قد كنت . إلا أن أولا دلالة هذا القول تجاب هـذه إذا صار إلى القسمة ، لأن مَنْ قال إنك قد كنت الآن قال حقا ، إلا أن ذلك ليس على نفس الآن . ومن ذلك أيضا هل الذى قيل من القوة وما يقدر على فعله كذلك يفعله ، فأنت فى الحال التى لا تضرب بالطنبور قبل قوة ضربه فلا محالة أنك ضارب وإن لم تضرب . إذ ليست القوة فى أن تكون حاله إذا يضرب غير ضارب فى الحال التى لا تفعل به قوة ليفعل .

وقد ينقض هـذا القولَ أقوامٌ بغير هذه الجهة ، إذ يقولون : إن كان أعطى من قـوله كالذى يستطيع أن يفعل ، فليس يعرض أن يكون ضارباً فى الحال التى لا يضرب ، لأنه لم يُعْـطِ أنه ألبتةَ فاعلٌ كالذى يستطيع أن يفعل . وليست الحالُ واحدةً فى أن يعـلم كما يستطيع ، ويفعل ألبتـة كما يستطيع . — وبهذا يستبين أنهم لم ينقضوا هذا الباب(١) جيدا ، لأن الكلام إذا كانت حاله حالا واحدة كان نقضه واحدا . وليس يجـوز ذلك النقض فى كل كلام ، وليس هو لازما(٢) على حالٍ للمسئول ، ولكن قد يكون أن يلزم السائلَ لا للقول .

(١) ف بالأحمر : القول . (٢) ص : لازم .

٢٢

< حل التبكيتات الناشئة عن النبرة >

فأما من التعجيم فليس يكون كلام لا فيما يكتب ولا فيما يقال ، ما خلا قليلا كقولك : هل يمكن ألا يخرب بيت ؟ فقولك : إذاً "لا يخرب البيت" قول نافٍ(١) وهو أنتافسيس ، فلا محالة أن البيت أنتافسيس . وهذا بَيِّنٌ أن كيف ينقض ، لأن دلالته ليست بواحدةٍ إذا قيل مخففا ، و إذا قيل مثقلا . ١٧٨ ا

٢٢

< حل التبكيتات الناشئة عن شكل القول >

و بهذه يتبين كيف يناقض من لم يجعل مخرج الكلام بما هو عليه من مخارجهم ، لاسيما إذا كان لنا فى الحاصل أجناس النعوت(٢) . لأن أحد الاثنين أعطى عند ما سئل ألا يكون شيء من هذه التى تدل على شيء ، والآخر ثبت وجود شيء من المضاف أو من الكمية مظنون أنه دليل على شيء من أجل اللفظ به ، كقولك : هل يمكنك أن تكون فاعلا —

[٣٦٤ ب] نقل يحيى بن عدى

أنهن يدللن على شيء من قبل اللفظة — مثال ذلك وفى هذه الكلمة : أترى محتمل أن يفعل وينفعل واحد بعينه معا ؟ — لا ! — لكن أن يُبْصِر

(١) ص : نافى . — أنتافسيس = ἀντίφασις .
(٢) النعوت = المقولات .

وأن يبصر هو فهو[1]، وفيه بعينه معا هو محتمل، فإذن موجود شىء من هؤلاء اللواتى ينفعلن ففعل . فإذن أن يقطع و ينفعل بحس يقلن على مثال واحدٍ بعينه . و جميع هؤلاء شىء ينفعل . وأيضا أن يقول: يحضر، يبصر — يقالان على مثالٍ واحد . أما أن يبصر فهـو أن يحس شيئا : فإذن : ينفعل شىء معا و يفعل[2]، وذلك أنه يحتاج إلى هـذا السؤال؛ إلا أن الذى يسمع يظن أنه أعطى إذ أن يقطع يفعل[3]، وأن يقطع أن ينفعل أعطى؛ و جميع الباقيات اللواتى يقلن على هـذا المثال وتلك الباقية الذى يسمع يريدها كأنها تقال على هذا المثال بعينه . وأما تلك فتقال لا على مثالٍ واحدٍ، ولكن ترى من قِبل اللفظة . و يعرض هذا بعينه الذى فى اتفاق الأسمـاء، و يظن الجهاد الذى للكلم أنه رفع الأمر الموضوع[4]، ولا الاسم؛ و بهذا[5] أيضا يحتاج إلى سؤالات إن كان إذ يلحظ واحدا[6] يقول ذاك المتفق فى الاسم، وذلك أن هكذا يكون قد أعطى تبكيتا .

وهـؤلاء يشبهن هكذا ، فالكلمـات لهؤلاء إن كان إنسـان إذ يوجد[7] شىء يطـرح[8] بآخر من الذى لا يوجد له . وذلك أن الذى طـرح قدمًا واحدة فقط لا يكون موجودا له عشرة أقدام؛ أو الذى ليس يوجد له أوّلا إذ يوجد له طرح[9] . وليس من الاضطرار أن يلغى كمًّا ليس له أو جميعها .

(١) ف : واحد بعينه . (٢) أى أن يفعل و ينفعل هما شىء واحد بعينه .
(٣) ف : يعمل . (٤) ف : الذى وضع . (٥) ف : وبه هنا . (٦) ف : ينظر إلى واحد . (٧) ف : له . (٨) ف : يلغى . (٩) ف : ألقى .

فإذا سأل للذى يوجد له ينتج أن جميعهن ، وذلك أن العشرة كميات . فإذن إن كان سأل من الابتداء إذ كان جميع اللواتى ليس للإنسان إذ كن له أولاً : أترى اطرح لقـاء[(١)] جميع هؤلاء ، لم يكن يعطى إنسان إلا جميع هؤلاء أو شيئا من هؤلاء . — وأن يعطى إنسان ما هو له ، وليس له قدم واحدة فقط . إذ ألا يعطى الذى لم يكن له ، لكن كمن لم يكن له واحد فقط . < وقوله فقط > لا يدل —

نقل عيسى بن زرعة

بهم أنهم يدلون على شىء من أجل الصوت[(٢)] . وفى هذا القول مثال لذلك[(٣)] : أترى يمكن فى الشىء الواحد بعينـه أن يفعل وينفعل معـا ؟ فقال : لا[(٤)] ! إلا أنه ممكن فى الشىء الواحد بعينه أن يبصِر ويبصَر معا . فقد وجد إذن شىء من هذه : ينفعل ، و يفعل . فإذًا والقول بأن الذى ينقطع و ينفعل يحسّ[(٥)] مما يقال على مثال واحد . وجميع هذه هى من التى ينفعل . وأيضا فإذا قلنا : يُحْضِر ، يبصر فإنهما يقالان[(٦)] على مثال واحد ، ولكن "أن يبصر" هو "أن يحس بشىء" ، فقد ينفعل إذن الشىء و يفعل معا . فإن أعطى[(٧)] هناك معطٍ[(٨)] — مع أنه ليس يمكن فى الشى الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معا — أنه قـد يمكن < أن[(٩)] > يُبصِرَ الشىءُ ويُبْصَر ، فلم ينله[(١٠)] التبكيت بعد متى قال

(١) ص : لى ؟ (٢) ف : اللفظ . (٣) ف : على ذلك . (٤) ف : يجاب بلا . (٥) ف : يألم . (٦) ف : يحملان . — يحضر : من أحضر : عدا ، جرى . (٧) ف : سلم . (٨) ف : مسلم . (٩) الزيادة فوق الكلمة التالية . (١٠) ف : يلحقه . ص : يناله .

إن " أن يبصر " ليس هو " أن يفعل شيئا ، بل " أن ينفعل " . وذلك أن هذا السؤال محتاج إلى هذا المعنى ، إلا أن السامع (١) ، كائنا من كان ، يظن به أنه يسلم (٢) ، إذ أن يقطع هو أن يفعل ، و يعطى أن الذى ينقطع ينفعل ، وسائر الأشياء الأُخَر التى تجرى فى القول هـذا المجرى . فأما باقى الأقاويل فالسامع يلحقها إلى تلك ، من قِبل أنها جارية فى القول مجراها ، وتلك ليست كذلك ، بل قد يظن ذلك بها بسبب الصوت (٣) . وقد يعرض فى هذا بعينه مثلُ ما يعرض فى الأسماء المشتركة : وذلك أن الجهاد الذى يكون فى الأقاويل يوهم أنه قد رفع الأمر الموضوع لا الاسم ، وهو فى هـذا أيضا محتاج إلى سؤالات ، إن كان وهو ينظر فى شىء واحدٍ يكون الذى يقوله : اسما مشتركا ، وذلك أنه على هذا النحو يكون قد سلم التبكيت .

وقد تشبه أمثال هـذه الأمور والأقاويل هذه الأشياء فى أن كان (٤) الإنسان الذى يوجد له شىء ما لم يُلْقِ ما يوجد له بِأَخَرَةٍ ، فإن الذى ألقى كعبا واحدا فقط لا توجد له عشرة كعاب ، أو الذى ألقى ما لم يكن له أوّلا فى الوقت الذى وجِد له ؛ فأما هل ما كان غير موجـود أو جميعها ألقى — فليس ذلك من الاضطرار . فإذًا كان سؤاله عما يوجد له يجعل ما ينتجه فى جميعها ، والعشرة هى ذوات كمية . فان سأل إذن فى أول الأمر : هل

---

(١) ف : المسئول . (٢) ف : يعطى . (٣) ف : تشابه لفظ .

(٤) ش : ثاوفيلا : فان وجد إنسان بأخرة ، وقـد فقد الأشياء التى كانت له ، فان الذى فقد رجلا واحدة ، لا يكون مما له عشرة أرجل .

جميع ما لا يوجد للانسان مما قد كان موجودا له أوّلا هو الذى ألق، لما كان من أحد يسلم، إلا إما جميع هذه أو بعضها . — أو أن الإنسان

[١٣٦٥]   نقـــل قـــديم

لشيء وقد فعلت فعالا ، ولكن قد يمكن فى حال نظرك إلى الشيء قد نظرت إليه معا ، فلا محالة أنه يكون شيئا منفعلا فاعلا معا . وكذلك يقال إن فلانا(١) حس ، فان ذلك دليل على مفعول وفاعل . ومن ذلك أيضا إذا قيل : قد تكلم، أو أحضر(٢)، أو نظر، بجميعها يشابه(٣) بعضها بعضا : فالنظر من العين إنما هو أن يحس شيئا ، وبذلك وجب أن يكون فاعلا مفعولا معا . فمن أعطى أنه لا يمكن الشيء أن يكون معا فاعلا وقد فعل، ثم زعم أن ذلك ممكن فى النظر من العين أن يكون يرى وقد رأيت ، فقائل هذا القول لم يضل بعد، إن لم يقل إن النظر من العين انفعال لا فعل ، فانه محتاج إلى هذه المسئلة . وإن كان مظنونا به عند السامع أنه قد أعطى وأنه فعل شيئا فقوله : " يقطع "، أو " قد قطع " ، وكذلك حال ما كان من هذا النحو : لأن ما ينقض من الكلام فالسامع يزيده وينجمه لمكان أشباهها، أو أنها تقال بنحو واحد، وغير هذه قد تقال، إلا أنها ليست مشابهة، وإن كانت تُتَخَيَّل أنها مشابهة لمكان اللفظ. فذلك الذى يعرض من اشتراك

---

(١) ص : فلان حس !

(٢) ص : حضر — وقد صححناه كما فى اليونانى، إذ هو بمعنى : جرى، عدا .

(٣) ف : يشبه .

الأسماء هو بعينه يعرض لهـذه : لأن الجاهل بالضلال[1] يظن أن الذى أثبت فى المشتركة من الأسماء إياه يقال للاسم ؛ وما كان كذلك فهو محتاج إلى المسئلة عنه إن كان عَنَى بالمشتركة من الأسماء شيئا واحدا : و إن كان لم يُعْطِ ذلك فعند ذلك ما يكون فى قوله التضليل .

ومما يشبه هذا الكلام أن يقول القائل إن كان لأحدٍ شىء فأخبر أنه لم يكن له ، فهل طرحه وألقاه ؟ فالذى ألقى كعبا واحدا فقط لا يكون أن تكون له عشرة كعاب ، أو ما ليس هو الآن لأحد وقد كان له أوّلًا إياه ألقى ، وليس بمضطر أن يلقى ما لم يكن له أو كل ما كان له . ولكن السائل لما سأل فقال ما هـو له ألحقها بالجميع ، لأن العشرة كمية . فلو كان هـذا[2] أوّل ما سئل قال : هل مالم يكن لأحدٍ الآن وقد كانت له أوّلًا ، جميعا ألقى ؟ لما أجابه المجيب إلا إما بجميعها و إما بشىء منها . — ولو لم يُعْطِ الإنسان ما له لأنه ليس له كعب واحد يعطى أو لم يعطِ ماليس له

[٣٦٥ ب] نقل يحيى بن عدى

على هـذا ولا كهذا أيضا ، ولا على كم ما ، لكن على أن له إضافة — ١٧٨ ب
مثال ذلك أنه ليس مع آخر بمنزلة ما إن كان سأل : أترى يعطى إنسان ما ليس هو له ؟ و إذا قال : لا ! كان يسأل إن كان يعطى إنسان سريعا إذ له سريعًا كان ؟ يقول : نعم ! كان يؤلف أنه يعطى إنسان ما ليس له ، وهـو

(١) ف : بالكلام : صح . (٢) ف : منذ .

ظاهر أنه مؤلف وسريعا[1] ليس هو لهذا ، أى لأنه يعطى ؛ فإذن الذى ليس للإنسان يعطى — مثال ذلك إذ هو له لذيذ[2] يعطى مغموما[3] .

ويشبهن هؤلاء اللواتى هكذا أيضا جميعها : أترى يضرب بيد ليست له ، أو بما ليس بالعين يبصر؟ وذلك أنه لا يوجد له واحدة دائما . فأما ناس[4] فيحلون إذ يقولون : وكما يوجد له واحدة فقط العين وشىء آخر أيضا كان أيضا الذى توجد له كثيرة . وأحد هؤلاء كالذى له وكان هذا يعطى فوسيقون[5] واحدا فقط ، وهذا يقولون إن له فوسيقون واحدا[6] فقط ، وذلك أنه يأخذ من هذا وهو لا يعقب ما إذ يرفعون السؤال أنه محتمل أن يوجد له ما لم يأخذه — مثال ذلك أخذ شرابا لذيذا ، وإذا فسدَ بالأخذ يوجد له خلّ . — لكن التى قيلت قبل[7] إن هؤلاء كلهن ليس يحلون[8] نحو الكلمة ، لكن نحو الإنسان . وذلك أنه لو كان هذا حلا إذ أعطى المقابل لا يمكنه أن يحل[9] ، كما أن فى أخر أيضا — مثال ذلك : إما إن كان موجودا ذاك[10] ، لكن التى قيلت ، لكن نحو الإنسان إذ أعطى المقابل — مثال ذلك إن كان على الإطلاق يعطى أنه يقال بالأخذ ويحلون[11] أولا لا يمكنه ، وأما تلك فينتج إذا فسد يوجد له حل أن جميع هؤلاء ليس

---

(١) ف : وذلك أن سريعا . (٢) ف : على طريق اللذة . (٣) ف : كريها . (٤) ف : فينقضون . (٥) فى اليونانى بمعنى : رأى ، صوت . (٦) ص : واحد . (٧) راجع ف ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ . (٨) ف : ينقضون . (٩) ف : ينقض . (١٠) ف : تلك . (١١) ف : وينقضون .

نحـو الكلمة . وذلك أنه إن كان هذا موجودا حلا[١] ، وذلك أن فى هـؤلاء اللواتى قدم أنه يكون حل[٢] إن أعطى على الإطلاق أنه يقال إنه يتنتج . وإن كان لا يتنتج لا يكون حل[٢] .

وفى هؤلاء اللواتى

نقل عيسى بن زرعة

يعطى ماهو موجود له ، وليس إنما يوجد له كعبا واحدا[٣] فقط . وأنه ليس يعطى ما لم يكن له إلا على أنه بمنزلة ما لا يوجد له . وذلك أن الواحد فقط ليس يدل لا على هذا ولا على مثل هذا ولا على كمية ما ، بل يوجد على أنه مضاف
إلى شيء ، مثـل أنه ليس مع آخر بمنزلة ما لو سأل : أترى الإنسان يعطى ١٧٨ ب
ما ليس بموجود له ؟ فإذا قال : لا ! سأله : فهل يعطى الإنسان على جهة السرعة عند ما يوجد له على جهة السرعة ؟ فيقول : نعم ! فيؤلف أن الإنسان يعطى ما لا يوجد له . ومن البيّن أنه < لم > يأتلف : وذلك أن الذى يكون على جهة السرعة ليس هو أنه يعطى ما يوجد له ، فهو إذن يعطى ما ليس له — مثال ذلك إذا كان الشيء موجودًا له على جهة اللذة يُسَلَّم أنه على جهة الأذى .

وجميع الأمور الجارية هـذا المجرى متشابهة . أتراه يضرب باليد وهى غير موجودة له ، أو ينظر بالعين إلى ما ليس بموجود له ؟ وذلك أنه ليس توجد له

---

(١) ف : نقضا . (٢) ف : نقض .

(٣) ف : رجلا واحدة .

واحدة فقط[١] . فأما بعض الناس فنقضوا ذلك بأن قالوا إنه قد أخذ الذى توجد له أشياء كثيرة كأنه إنما له واحد فقط : عينا[٢] كان ذلك أو شيئا آخر : أى شىء كان ، وهو يأخذ هذه الأشياء كأنها[٣] موجودة له . وقد يسلم هذا حسابا واحدا فقط ، و يقولون إن لهذا حسابا[٤] واحدا فقط ، لأنه أخذه من هذا . وقد يرفع[٥] هؤلاء السؤال عند بيانهم أنه يمكن أن يوجد له ما لم يأخذ : ومثال ذلك إن كان أخذ شرابا لذيذا ، وفى أخذه له صار خَلًّا[٦] لَمَّا فَسَدَ . — إلا أن

(١) ف : دائما . (٢) ص : عين ... شىء .
(٣) ف : مسلمة . (٤) ص : حساب واحد .

(٥) ش : بدل مابين هاتين العلامتين (لم نجد العلامة الأخرى) فى نقل ثاوفيلا ماهذه حكايته : و بعضهم يقول للوقت إن النقض يكون من الأشياء الموضوعة فى السؤال : أتراه يعطى ما ليس بموجود له ، أو يكون مالا يوجد له غير موجود له على جهات : بمنزلة ماقيل من أن رجلا (ص : رجل) واحدة فقط ، وأترى الذى يعلمونه إنما علموه بالتعليم أو بالإدراك؟ و إن كان الذى يمشى بطءا ، لكن ليس متى يكون ذلك . وعلى هذا المثال فى هذه الأشياء الأخر ، وليس حلول الأشياء التى من المضاف بأسرها حلا واحدا بعينه .

(٦) ش : فى نسخة أخرى : إن أخذ خمرا لذيذا وعند تغيره فى حال أخذه له صار خلا ، إلا أن هذا قيل ، بل هو نحو (ف : عند) الانسان إذا سلم الضد — مثال ذلك أنه إن سلم أنه يقال : موجود على الإطلاق ، وأنهم يحلون ذلك أولا بقولهم فى حال الأخذ ، وذلك أنه ليس يمكن أن يجتمع (ف : يتنتج) إذا فسد فصار خلا — فهذه كلها ليست نحو القول . وذلك أن هذا الحل لوكان حلا لكان مثله يوجد فى أشياء أخر أيضا : هل هذا موجود ؟ فيقال : لا ! والنقض إذا لم يجتمع فليس ينقض ، وذلك أن فى هذه الأشياء التى تقدّمت تلك إنما كان النقض يكون إن سلم فقال إنه يجتمع على الإطلاق ، فان لم يجتمع فليس بنقض . وفى هذه التى تقدّم ذكرها ، إذا سلم جميعا فليس يقول إنه يكون قياس .

جميع هـذه التى قيلت الآن وفيما تقدّم[١] ليس إنمـا هو نحو القول، لكنها نحو الإنسان . وذلك أن هذا لو كان حلا لكان إذا سلم الضد لا يمكنه أن ينقضه[٢]، مثلما يكون فى الأمور الأُخر أيضا ـ . ، ذلك إن كان هذا موجوداً هذا الشيء : فإن قولنا فيه إنه هذا الشيء ليس ينقض، وإن سلم فى شيء أنه يجتمع على الإطلاق فليس ينتقض إذا لم يجتمع : وذلك أنّا عند تسليم جميع الأشياء التى تقدّم ذكرها، ليس نقول إنه يكون قياس .

[١٣٦٦] نقـــل قـــديم

ولكن كمن لم يكن له واحد . فأما قوله : "فقط" فليس يدل على مشار ١٧٨ ب
إليه، ولا يدل على صفة، أو مثل كم، ولكن كمضاف إليه، إلا أنه ليس مع آخر، كما أنه لو سأل فقال : هل يعطى أحد ما ليس فى ذلك، فلم يجب، لم يسأل : أيعطى سريعا، أو ليست له سرعة ؟ فأجاب : بـ « منعم »، لكن[٣] قد أثبت أنه يعطى ما ليس له . وهـذا بيّن أن ليس[٤] فيه تأليف مقياس، لأن قوله : « يعطى سريعا » ليس على شيء مشار إليه، ولكن على الكيف[٥] والمثل، كقولك : قـد يعطى المعطى الشيءَ لا كما كان له، أى قد كان له سرور وأعطاه بغم[٦] .

---

(١) راجع قبل ف ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .
(٢) ف : يحله .
(٣) ف بالأحمر : لكان .
(٤) ف بالأحمر : (ليس) له (فيه ...) .
(٥) ف بالأحمر : الـ(كيف) .
(٦) ص : كأنه !

وهذا أيضاً يشبه هذه الأقاويل إذا أنت قلت : هل يضرب ضاربٌ بيـدٍ ليست له ؟ أو يرى بعـينٍ ليست له ، وليس عينـاه عينا واحدة ؟ وقد أجاب أقوام فى ذلك ، فقال بعضهم إنه يراد بهذا القول كمن له عين واحدة . وقال بعضهم إن الذى له أعين كثـيرة يرى كمن له عين واحدة ؛ ومعنى الكثـير داخل فى الواحد . وآخرون يبطلون المسـئلة ويزعمون أنه يمكن أن يكون فى يد الإنسان ما لم يأخذ — كقولك : أخذ الإنسانُ شراباً لذيذا ، ففسد بعد الأخذ ، فصار حامضا . — ولكن كل هذا الكلام كالذى قيل أولاً(١) إنما ينقضون به على القائل له ، لا على القول . فلو كان هذا نقضا ، لمـا كان — إذا أعطى ما يضاد قوله — قادرا على نقضه كالذى يراه فى غير هذا النحو — مثل قولك : يمكن أن يكون شىء ، ويكون ألا يكون ينقض ذلك فى أن كان أعطى القول فى الجملة مرسلا ، فله جماع ونتيجة . وإن لم تكن له نتيجة وجماع فليس ذلك بنقض ، فأما التى قيلت كلها ، وإن أعطاناها قائلها ، فلسنا نزعم أنها تأليف مقياس .

[٣٦٦ ب] نقل يحيى بن عدى

قدمت فقيلت إذا أعطين كلهن لا نقول إنه يكون قياس .

وأيضا وهؤلاء هن من هؤلاء الكلمات : أترى التى هى مكتوبة يكتب إنسان ، ومكتوب الآن المكتتب كلمـة كاذبة وكانت صـادقة

(١) راجع قبلُ ف ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .

عندما كانت تكتب ، فمعًا إذا كانت تكتب كاذبة وصادقة ، والكاذبة تكون إما كلمة صادقة وإما اعتقاداً لا يدل على هـذا ، لكن كهذا ، والكلمة فمن الاعتقاد أيضا واحدة بعينها . — وأترى ما يتعلم هو هذا الذى يتعلم و يتعلم إنسان ثقيلاً وخفيفاً . وذلك أنه ليس يقول الذى يتعلم ، لكن كما يتعلم . وأترى الذى يمشى إنسان يَطَأ و يمشى اليوم كله[1] ، أو ليس يقول الذى يمشى ، لكن إذ يمشى . وليس الذى يشرب الكأس يشرب ، بل من ذاك . وأترى الذى يعـلم إنسان إذ يتعـلم[2] أو إذ وجد علم . ومن هؤلاء أما ذاك فوجد ، وأما ذاك فتعلم كلاهما لا آخر منهما[3] ، وأما ذاك لا لهذين . — وأن الإنسـان هو شىء ثالث هو عنـ[illegible] وعند هؤلاء الذين لكل واحد . < ولكن هذه مغالطة > ، وذلك أن معنى الإنسان وكل عموم يدل لا على هذا الشىء[4] ، لكن كهذا الشىء ، أو إضافة فى مكان ، أو شىء مما هو كهؤلاء . وعلى هـذا المثال ، وفى معـنى قوريسقوس ، وقوريسـقوس مُغَنٍّ ، ١٧٩ أ
قوريسقوس وقوريسقوس : أى هذين هو : أهو واحد بعينه ، أم آخر ؟ وذلك أن أما ذاك فيدل على هذا الشىء ، وأما ذاك فكهذا الشىء . فإذن ليس يوجد أن يضع هو فهو ، ولا أيضا أن يضع يجعـل إنسانا ثالثاً ، لكن يُنَزَّل أنه هو ما هو هذا الشىء ، وذلك أنه لا يكون أن هذا الشىء هو ما هو قَلْياس ، وما هو الإنسان . ولا إن قال إنسان للذى يوضع أنه ليس هو ما هذا الشىء ، لكن ما هو كيف ، فليس يخالف بشىء ، وذلك أنه يكون الذى عند

(١) ف : يوما . (٢) ف : يعلم . (٣) ف : غيرهما .
(٤) هذا الشىء = جوهر ، كهذا الشىء = كيف .

الكثيرين واحدًا أى إنسانا . فهو ظاهر أنه لا يعطى أن هـذا الشيء هو الذى يحمله على العموم على الكل ، لكن إما على كيف ، و إما على إضافة ، و إما على كم ، و إما على شيء من هؤلاء اللواتى كهذا ، و بالجملة فإنه فى هؤلاء الكلمات التى من الألفاظ .

نقل عيسى بن زرعة

وقد تكون هذه أيضا من هذه الألفاظ[1] : أترى الإنسان يكتب ما هو مكتوب ، وقـد كتب الآن أنك كتبت ، قولا كاذبا ، وقـد كان المظنون عنـد ما كنت صادقا ، فيكون الذى يكتب إذن كاذبا وصادقا معا . وذلك أن الكاذب إما أن يكون قولا صادقا ، أو يكون رأيا ، أو ليس هو هذا ، لكنه يدل على مثل هذا . وهذا المعنى بعينه هو الذى يقال فى الرأى . وأترى ما يتعلمه المتعلم هو هـذا ؟ وقد يتعلم الإنسان الخفيف والثقيل ، فليس هو إذًا الذى يتعلم ، بل إنمـا يقال إنه كالشيء الذى يتعلم . وأترى الذى يمشى الإنسان فيـه يتوطأوه وهو يمشى النهار كله ، أو لا يكون قال الذى يمشى ، بل قال إذا مشى ؛ ولا أن الذى يشرب يشرب القدح ، لكن من القدح . وأترى ما يعلمه الإنسان إنمـا يعلمه إذا تعلمه ، أو إذا وجده ؟ ومن هذين أما ذاك فوجده ، وأما هـذا فتعلمه . فإما أن يكون المجتمع ليس غيرهما ، أو يكون ذاك غير هذين . — وأن يكون الإنسان شيئا موجودا[2] ثالثًا[3] إذًا فليس بنفسه و بكل واحد من الأمرين . وذلك أن الإنسان وكل أمر عام ليس

(١) ف : الأقاو يل . (٢) ص : شيء موجود . (٣) تحتها : ثلاثيا .

هو هذا الشيء، بل هو كهذا ، أو يكون مضافا أو ذاك على شيء من أمثال هذه . وكذلك يجرى الأمر فى قوريسقوس ، وقوريسقوس الموسيقار : ١٧٩
هل هما يدلان على شيءٍ واحدٍ بعينه، أو أحدهما مخالف للآخر، حتى يكون: أما ذاك فيدل على هـذا الشيء، وهذا على مثل هـذا الشيء . فليس يجب إذن أن يضع أنهما شيء واحد بعينه . وليس إنما يصير الإنسان ثلاثيا بوضعنا إياه كذلك . فلينزل ما يدل عليه أنه هـذا الشيء . وذلك أنه ليس يدل أنه هـذا الشيء على ما هو قالياس وعلى ما هو الإنسـان . ولا خلاف بين قول القائل فيما يوضع أنه ليس هو الموجود هذا الشيء، بل هو المكيف[1] ألبتـة . فليكن الذى ينسب إلى الكثيرين وهو واحد ، أعنى الإنسـان . فظاهر أنه ليس يُسَلَّم فى الشيء الذى يحمـل على العموم على الكل أنه هـذا الشيء، لكن إما كيفية أو مضاف أو كمية أو شيء مما يدل على أمثال هذه .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول >

وبالجملة فنقض هذه الكَلِم[2] التى تكون من الصوت[3]

[١٦٧ ا] نقـــل قـــديم

وهذا أيضا من هذا الكلام نقول: هل من كتب أخذ كتابة، والمكتوب الآن كلمة كاذبة أنك أنت قاعد، وقد كان هذا القول حقا عندما كتب، فلا

(١) ف : كيف . (٢) ف : الأقاويل . (٣) ف : اللفظ .

محالة أنه حين كتب فقد كان فيه معا صدق وكذب . فالقول، صدقا كان أو كذبا، أو ظنا، فليس يدلُّ على شيء مشار إليه فيقال : هذا، بل هكذا، [١] أم الكيف . — والمثل وأيضا يقول هل الشيء الذى يتعلمه المتعلم إياه يتعلم بعينه، فقد يتعلم الإنسان الإبطاء والسرعة وليس أنفسهما يعلم، ولكن كالذى يعلم قال . — ويقول أيضا : هل مامشى فيه الإنسان إياه ومشيه فى كل النهار. ولكن ليس مافيه مشا بقائل عما فيه مَشَى؛ قال وأشياء يقولها إن شارب الكأس إنما شرب الكأس، ولكنه شرب منه أو به . — وكذلك إذا قلنا هل <ما> [٢] علمه أحد إنما علمه بأن وجده واستفاده؛ فهو إذا وجده فلم [٣] يستفده لم يعلمه وإن استفاده فلم يجده لم يعلمه . — ومن ذلك أن يقول القائل : هل يكون ثالثٌ — غير القائل وغير كل واحدٍ من المفردين — إنسانٌ ؟ وقولك : الإنسان الجامع للكل ليسا يدلان ، لأن كل شيء مشار إليه فيقال : هـذا ؛ ولكن

١٧٩ يدلان على قول القائل كهذا من المثل، أو المضاف ، وأيما [٤] كان شبيها بهذا النحو . وكذلك إذا قلت : فـلان ! فأمسكت، كان فلان ذلك غير فلان المُلْهِى ، لأن أحدهما يدل على مشـارٍ إليه والآخر يدل على الشـبه، أى : كهذا . وكذلك لا يجوز أن يوضع ؛ لأن الوضع لا يفعل الإنسان الثالث ، بل إذا ألحق به ما كان له وضعه لأن ليست حالته فى الوضع بأن يقال فلان أم إنسان ، أو أن يلحق بمعنى الكيف ، و إلا لم يكن فرق بينه و بين غيره ،

---

(١) تحتها : هذا أن . (٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الفاء بالأحمر فى كلمة : « فلم » . (٤) ف : أو ما .

بل سـيكون واحد من الكثير . ومن المعـروف أنا لانعطى نعتا جاريا على الكل بشىء مشارٍ إليه، بل نقول إنه يدل على كيف أو مضاف أو كم أو على شىء من هذا النحو .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول >

وفى الجملة كلمـا كان التضايل فيـه من قبل الكلمة، فنقضه أبدا ممـا يضاده أو مما كان خارجا عن معنى الكلمة .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول >

[٣٦٧ ب]　　　نقل يحيى بن عدى

يكون الحل[١] فى كل حين كما فى المقابل[٢] أو من الذى هو الكلمة . — مثال ذلك إذ هى من التركيب يكون الحـل[١] بالقسمة ، وإن كانت من القسـمة فبالذى هو مركب . — وأيضا إن كان من تعجيم حادٍّ فالنقض[٣] تعجيم ثقيل ؛ وإن كان من الثقيل فالحادُّ . — وإن كان من اتفاق الاسم فالمنحلّ إذ نقول اسما مقابلا — مثال ذلك إن عرض أن يقال إذ هو نفسانى يرفع أنه لا يكون يدل على ما هو لا نفسانى؛ وإن كان يقول لا نفسانى وذاك ألف أنه يقول ما هو غير نفسانى . — وعلى هـذا المثال، وفى المراء . — وإن كان من تشابه اللفظ فليكن الحل[١] المقابل : أترى ما ليس له يعطى ، وليس ما ليس

(١) ف : النقض .　　(٢) ف : بالمقابل .　　(٣) ف : فالحل .

له ، لكن كالذى ليس له ، أى قَدَم واحدة فقط كما قيل : أترى الذى يعرف إذ يعلم ، أو إذ وجد يتعلم ، لكن لا هؤلاء اللوانى يعلم . وإن كان الذى يمشى يطأ ، لكن لا إذ يطأ ، وعلى هذا المثال وفى هؤلاء الأُخَر .

٢٤

< حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض >

وأما فى هؤلاء اللواتى من العرض فهذا الحل الواحد فى جميعها ؛ وذلك أنه من قِبل أنه غير محدود إن متى يقال فى[1] الأمر حين هى فى العرض وفى كثيرة يظن ويقولون ، وأما فى أفراد فلا يقولون إنه تكون الضرورة ؛ فانتقل إذن إذ ينهج نحو جميعهن أنه ليس من الضرورة . ويجب أن يتقدّم فيأتى بالتى له مثال ذلك . — وجميع الكلمات اللواتى كهؤلاء < هى > من العرض : أترى تعلم ما أنا مُزْمِعٌ أن أسألك ؟ أترى تعلم[2] الذى يدخل أو المستور ؟ أترى التمثال هو عمل لك أو الكلب إذ لك < أبٌ > . أو هؤلاء اللواتى على طريق القلة قلائل ، وذلك أنه ظاهر أن فى جميع هؤلاء ليس من الاضطرار أن يصدق الذى كالعرض فى الأمر أيضا . ولكن إنما اللواتى هن غير مختلفات فى الجوهر ، وواحد فقط يظن أنهن جميع هؤلاء ؛ وأما الجواد فليس هو واحداً بعينه أن يكون جواداً والذى هو

١٧٩ب مزمع أن يسأل شيئا ولا للذى هو حاضر

---

(١) ف : على . (٢) ف : تعرف .

[٣٦٧ ب] نقل عيسى بن زرعة

هى دائما مثل التى تكون من الضد ، لا مما عنه كانت الكلمة — مثال ذلك أنه إذا كان من التركيب يكون النقض بالقسمة ، و إذا كان بالقسمة كان ذاك بالتركيب ؛ وأيضا إن كان عن الشكلة المسماة الحادّة ، فالنقض يكون بالشكلة التى تسمى الثقيلة ؛ و إن كان بالثقيلة فبالحادَّة . — و إن كان إنما هو من الاسم المشترك فالنقض إنما يكون عندما يأتى باسم مضاد — ومثال ذلك أنه إن عرض أن يقال فى الشىء إنه ذو نفس ، فَرَفْعُنا لذلك يكون بألا يكون القول دالا على ما هو غير ذى نفس ، و إن قال إنه غير ذى نفسٍ وكان قصده بتأليفه القول بأنه ذو نفس فيما هو غير ذى نفس . — فكذلك يجرى الأمر فى المراء . — فإن كان عن تشابه الصوت فإن النقض يكون بالضد[1] : أتراه يعطى ما ليس بموجودٍ له ، وليس يعطى ما لا يوجد له ، بل ما هو كالذى لا يوجد له ، أى كعبا[2] واحدة فقط كما قيل . وأترى الذى تَعَلَّمه إنما علمه بالتعليم أو بالاستنباط ؟ — إلا أن هذه ليست التى تعلمها . وإن كان إذا مشى يتوطأ[3] ، إلا أنه ليس يتوطأ < إذا > مشى . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى الأشياء الأُخَر .

٢٤

< حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض >

فأما نقض التى تكون بنحو العرض[4] فهو واحد فقط فى جميعها . فلأنّ الوقت الذى يحمل فيه الشىء على الأمر إذا كان الشىء محمولا على

(١) ف : بما يضاد . (٢) ف : رجلا . (٣) ف : يدوس .
(٤) ف : المضاف .

العرض غير محــدود ، فإنه يظن أنه يكون مقولا على أمور كثيرة وغير محمول فى جزئيات من الأمور حملا ضروريا ، فيفعل الحمل إذن فى جميعها على أنه ليس من الاضــطرار . وينبغى أن تكون المسارعة إلى إحضــار أمثلة لهذه الأشياء عنده ممكنة . — وجميع ما جرى من الألفاظ هذا المجرى يكون من العرض : أتراك تعلم ما أريد أن أسألك عنه ؟ فأنت تعلم إذن الذى يدخل ، أو المخفِىّ ؟ أترى التمثل لك عبد(١) أو الكلب الذى لك أب ، أو هذه الأشياء التى على جهة التصغير صغار . فظاهر أن جميع هذه الأشياء إنمــا تصــدق فى الأمور على جهة العرض لا من الاضــطرار . والأشياء الداخلة فى باب الجوهر فقط هى التى يظن بجميعها أنها واحدة غير مختلفة . وليس أن يكون الخــير موجودًا خيرًا وأن يكون من شأنه أن يسأل عن مسـئلة شىء واحد
١٧٩ ب بعينه ، وليس بين القريب أو المشهور وبين الداخل القريب نسبة(٢) ، واست(٣) ، وإن كنت عارفا بالذى يدخل ، أكون بقوريسقوس —

[١٣٦٨] نقــل قــديم

كقولك إن كان ذلك من التأليف فنقضه بالقســمة ؛ وإن كان من القسمة ، فنقضه من التأليف . — وإن كان من التعجيم الذى يدل على تثقيل اللفظ ، فنقضه بالتعجيم الدليل على تخفيف اللفظ . — وإن كان باشتراك الأسماء

---

(١) ف : فعل . (٢) ف : وصلة .

(٣) ش : نسخة : ولست وإن كنت عارفا بقوريسقوس وغير عارف بالذى يدخل أكون عارفا وغير عارف بالشىء بعينه .

فنقضه باسمٍ مخالفٍ لمعنى ذلك الاسم ؛ أى إن قال القائل قولا < عن شيء إنه > ليس بذى[1] نفس فنقضَ قوله برفع ذلك ، وألا نفس لما يثبت له النفس[2] . — وكذلك يجوز النقض فى التضليل الكائن من التشكيك . — وفيما كان منه قبل اشتباه الكلمة بغيرها ، فإن النقض فيه مما يضاده . كقولك لا محالة إنه قد يعطى أحد ما ليس له . فيقال لك : لا ما ليس له ، بل ماله — كمن ليس له ، بل الكعب الواحد فقط . ومن ذلك أن يقول : لا محالة أن من علم شيئا إذا وجده أو تعلمه : إياه علم ، ومن مشى فى شيء : إياه وطئ ، وسائر ذلك من[3] هذا النحو .

٢٤

< حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض >

فأما التضليل الذى يكون من العارض فى الكلام فنقضه واحد فى جميع الأنحاء ؛ لأنه ليس بمحدود متى يجوز العرض من القول على نفس الشيء المقول ؛ وذلك أنه فى البعض من الكلام قد يظن به أنه يكون ؛ وفى البعض زعم [أن] أقوام أنه لا يكون بالاضطرار ، لأنه لا ينبغى إثبات الكيف[4] . — والكلام الذى يكون التضليل من العارض فيه هو هذا بقول القائل لا محالة أنك تعلم ما أريد أن أسألك ، وأنك تعلم من الداخل علينا والمخفى منا ، وأن الصَّنَم عملك ، وأن لك كلبا هو أبٌ . فلا محالة أن الذى يكون مرارا كثيرة قليلا أنه قليل . ففى كل هذا الكلام قد بان بأن العارض

---

(١) ص : بذات النفس . (٢) تحتها : التعيين . (٣) ف : على .

(٤) هنا نقص : لكن ينبغى أن يكون متهيئا لبيان النوع الذى إليه تنسب هذه الصفة المحمولة .

فيه ليس يجوز معناه بالاضطرار على نفس الأمر . وإنما يرى ذلك[١] جائزا فيما كان له قوام على حياله بفصل جوهرى . فأما الجواد فى نفسه فليست حاله فى أنه جواد وأنه مسؤول، حالًا[٢] واحدة فى أن يكون داخلا وهو فلان ١٧٩ب
ذلك، لم يجب أن أكون عارفا بفلان وأنا جاهل بالداخل، فأكون به عارفا[٣] غير عارف .

[٣٦٨ ب] نقل يحيى بن عدى

أو مستور للذى يدخل وقريب يكون شيئا ؛ ولقوريسقوس ليس عن كشب[٤] أعرف قوريسقوس ولا أعرف الذى يدخل، أعرف ولا أعرف واحدًا بعينه، ولا إن كان هذا عملا هو عَمَلٌ لى : لكن إما مِلْك وإما أمر وإما شىء آخر ، وبهذا النحو وفى الأُخَر .

ويحل ناس ويرفعون[٥] السؤال، وذلك أنهم يقولون إنه محتمل أن يعرف أمرا واحدا بعينه أولا يعرف، لكن ليس به[٦] بعينه : فإنه إما إذا عرفنا الذى يدخل إذ لا يعرف قوريسقوس يقول يعرف ولا يعرف، لكن ليس به بعينه[٧] .

على أنه أما أولا كما قلنا[٨] وفرغنا فيجب أن يكون للكلم اللواتى من واحدٍ بعينه تقويمٌ واحدٌ بعينه . وهذا لا يكون إن لم يأخذ إنسان فى الذى يعلم[٩]،

---

(١) ف بالأحمر : أن (ذلك جائز...) . (٢) ص : حال . (٣) ص : عارف .
(٤) ص : إن كتب . (٥) ف : ويبطلون . (٦) ف : بها .
(٧) ف : بها بعينها . (٨) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .
(٩) ف : يعرف .

لكن فى الموجود وكيف حاله للشكل بعينه — مثال ذلك إن كان هذا أبا وهو لك : وذلك أنه إن كان هذا صادقا فى أفراد ومحتمل أن يعرف أو لا يعرف واحدا بعينه لكن هاهنا ليست التى قيلت مشاركة ولا فى شىء . — وليس يمنع شيئًا أن تكون لكلمةٍ واحدة بعينهـا شناعاتٌ (١) كثيرة ، لكن ليس كل برهان الخطأ هو حلّ (٢) ، وذلك أنه محتمل أن يبين شيئا إذ يؤلف كذبا ، ومن ذلك لا يبين (٣) — مثال ذلك كلمة زينون أنه ليس يوجد أن يتحرك . فإذًا إن تسرع إنسـان إلى أن ينتج أنه غير مشهور (٤) إذ ينتج أنه غير مشهور يخطئ و إن كان مؤلفا عشرة ألف مرة ، وذلك أنه ليس هذا حلا (٥) : لكن يتبين قياس كاذب من ذاك الكاذب . فإذن ليس بمؤلف (٦) يتسرع إلى أن ينتج كذبا < أو صدقا > ما (٧) هو دلالة على ذلك الحل . — ولعل هذا أيضا ليس يمنع شىء أن يعرض فى أفراد ، لكن فى هؤلاء لا يظن هـذا أيضا ، وذلك أن قور يسقوس أيضا يعرف أنه قوريسقوس ، والذى يدخل أنه يدخل . ومحتمل أن يظن أنه يعـلم واحدًا بعينه ولأمثال ذلك أما أنه أبيض فيعرف ، وأما أنه مُغَنٍّ فلا يستدل به وهكذا —

نقل عيسى بن زرعة

بعينه عارف وغير عارف ؛ ولا إذا كان هذا عبدا فإن هذا العبد هو عبدٌ لى ، لكن أيما ملكوا (٨) أو أمر من الأمور أو شىء آخر ، وعلى هذا النحو يجرى الأمر فى الأشياء الأُخَر .

---

(١) ف : إلاأنه . (٢) ف : نقض . (٣) ف : يبرهن . (٤) ف : معتقد .
(٥) ف : نقضا . (٦) ف : يؤلف . (٧) ص : و إما . (٨) ف : قنية .

وقد ينقض[١] بعض الناس بإفسادهم السؤال ، وذلك أنهم يقولون إنه ممكن أن يعرف الأمر الواحد بعينه ولا[٢] يعرفه ، إلا أن ذلك ليس من جهة واحدة . فإنا إذا كنا بالذى يدخل عارفين و بقوريسقوس غير عارفين[٣] فقد نقول فى الشيء الواحد بعينه إنا نعرفه ولا نعرفه . إلا أن ذلك ليس بجهة واحدة . — على أنه يجب كما قلنا فيما سلف[٤] أن يكون إصلاح[٥] الأقاويل المأخوذة من شيء واحد بعينه واحدا بعينه ؛ وهذا ليس يكون إن كان الإنسان ليس يأخذ المطلوب نفسه بمعرفة[٦] ، بل على أنه موجود كيفما آتفق — مثال ذلك إن كان هذا[٧] أب وهو لك فإن كان هذا صادقا[٨] وكان ممكنا فى أمور يسيرة أن يعلمنا وألا يعلمنا ، إلا أن ليس للتى ذكرت شركة فيما قيل ها هنا . — وليس يمنع مانع من أن يلحق بالقول الواحد بعينه شناعات كثيرة ، إلا أنه ليس يكون نقضا لكل ما يبرهن الخطأ : وقد يمكن ، إذا كان الذى أَلَّف كاذبا ، أن يبين شيئا أكثر من أن لا يبين — ومثال ذلك قول زينُن إنه ليس يوجد متحرك . فإن رام إنسان[٩] أن يقيس على خلاف الرأى المشهور ، وكان إذا قاس على خلاف الرأى المشهور يخطئ ، ولو فعل ذلك عشرة ألف مرة لما كان أو يكون النقض ما يدل ذلك عليه . — ولكل

---

(١) ف : يحل . (٢) ف : أولا . (٣) ص : عارفون .

(٤) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .

(٥) ف : تقويم . (٦) ف : يقصد . (٧) ص : بهذا .

(٨) ص : صادق . (٩) ف : رائم .

هذا لا مانع يمنع من أن يعرض فى أفراد[١]، إلا أن هذا ليس يظن أنه موجود فى هذه ؛ وذلك أنا إنما نعرف قوريسقوس بما هو قوريسقوس ، ونعرف الذى يدخل بأنه يدخل . وقد يمكن أن يتوهم فى الشىء الواحد بعينه أنا نعرفه ولا نعرفه — مثال ذلك : أما الأبيض فإنا نعرفه ، فأما الموسيقار فليس نعلم : فعلى هذا النحو —

[١٣٦٩] نقـــل قـــديم

وأيضا إذا كان هـذا عملا[٢] معمولا ، وهو لى ، لم يجب لذلك أن يكون عملى ، بل إنما هو مباع لى أو أمر من سائر أمورى .

وقد ينقض أقوام هـذه المسالة بالرفع ، فيزعمون أنه يمكن[٣] الصبى أن يعرف وأن يجهل ، إلا أن ذلك لا يكون معا ، لأنك إذا عرفت فلانا أو علمت أن داخلا دخل ، وقد كان الداخل فلانا ذاك ولم يعلم أنه فلان بعينه ، فقد علمته وجهلته ، و إن كان كل واحد منهما فى حالٍ غير حالِ الآخر . — وقد قيل أولا[٤] إنه ينبغى لما كان فيه التفصيل من الكلام أن يكون إصلاحه من نفس[٥] ذلك الكلام ؛ وليس يكون ذلك إلا أن تصير

---

(١) ف : جزئيات .   (٢) ص : عمل معمول .   (٣) تحتها : يكون .

(٤) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .

(٥) ف بالأحمر : غير .

المقدّمة مُخْبِرةً عن آنيــة الشيء، لا عن[1] العلم به، كقولك : هذا أب، فهو أب لك . ولكن ، وإن كان هــذا حقا فى بعض الأشياء، وقد يمكن أن يعرف الشيء وأن يجهل لأنه فى هذا الموضع لا يشرك لمـا قيل . — وليس يمتنع القول من أن يكون فيه خطأ كثير . وليس إظهار الخطأ نقضاً[2] له : فقد يمكن الإنسـان أن يبصر كذب[3] تأليف القيـاس ، ويجوز ألا يمكنه ذلك كقول زينون إنه لا حركة . من أجل ذلك و إن رام أحد تأليف القياس لبدا أن ذلك مخطئ وأنه لا إمكان فيه، وتم له تأليف المقياس عشرة ألف مرة على هــذا النحو، لمـا كان ذلك ناقضا لذلك القول ، لأن بعض القول إنمـا هو إظهار كذب المقياس من الجهة التى هو فيهـا كذب . — وعسى ألا يمتنع هذا من أن يكون عارضًا فى طوائف من الكلام ما خلا هذا النحو، فإنه لا يظن ذلك به ، لأن فلانا والداخل قــد يمكن أن يعـرف كل واحدٍ منهما وألا يعرف أن يعرف أنه أبيض، ولا يعرف أنه رقاص : فبهذه الجهة —

[٣٦٩ ب] نقل يحيى بن عدى

إياه بعينه يعرف ولا يعـرف ، لكن ليس به بعينه[4] أن هــذا الداخل وقور يسقوس والذى يدخل والذى لقور يسقوس يعلم .

---

(١) ف بالأحمر : (الشيء) لأن (العلم به ...) .

(٢) ص : نقض .

(٣) مصلحة بالأحمر هكذا : بـ(كذب ...) .

(٤) ف : بها بعينها .

وعلى هذا المثال يخطئ هؤلاء أيضا الذين يحلون أن : " كل عدد قليل " — بمنزلة الذين يقولون(١) — وذلك أنه إذا لم ينتج(٢) هذا ، نقض < الذين > يقولون إن التى تنتج صدق : وذلك أن جميعها كثيرة وقليل — يخطئون .

وأفراد يحلون(٣) هؤلاء التى تؤلف : أيهم هو لك أب أو ابن أو عبد — بأنها ١٨٠ أ
مضاعفة . هذا على أنه ظاهر أنه إما أن قيلت من أنها على طريق الكثرة ترى تبكيتا أيضا ، يجب أن يكون الاسم أو الكلمة لكثيرة بالحقيقة ، وأن هذا يكون ابنا لهذا . فليس يقول إنسان بالحقيقة إن كان سيدا للابن ، لكن(٤) التركيب هو من الغرض . أترى هذا هو لك؟ نعم . — وهذا هو ابن ، من قِبَل أنه عرض أن يكون ابنا ، فهذا إذن هو لك ابن ؛ لكن ليس لك ابنا .

وأن يكون شىء من الأردياء(٥) جيدا ، وذلك أن الحكمة هى علم الشرور . وهذا لا يقال على طريق الكثرة ، لكن < على سبيل أن هذا > ملك < لتلك > . وإن كان على طريق الكثرة (وذلك أنا نقول إن الإنسان للحيوان وليس لشىء آخر ؛ وإن قيل شىء عند الشر ليس من قبل هذا هو للشرور ، لكن هذا للشرور) ، فمن الذى فى شىء أو على الإطلاق . < ولكن ، > ترى هذا على أنه محتمل ، عسى أن يكون شىء للشرور على نحوين . — لكن لا فى هذه الكلمة ، لكن إن كان شىء عملا جيدا إذ هو

(١) ف : قلنا . (٢) ف : بجميع . (٣) ف : ينقضون .
(٤) ف : إلا أن . (٥) يقصد منها أن تكون جمع : ردىء .

ردىء، وكثير[(١)] أو لا هكذا ؛ وذلك أنه ليس إن كان جيدا ولهذا — جيد لهذا ومعا . أن يقول أيضا إن الإنسان هو حيوان لا يقال على طريق الكثيرة[(٢)] : وذلك أنه ليس إن دللنا حينا على شيء وقلنا ليس يدل على « إيليذا[(٣)] » ابتداؤها .

٢٥

<حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية>

أما وهؤلاء اللواتى من أن يقال هـذا على الحقيقة لأين أو فى متى[(٤)]، أو كيف أو بالإضافة ليس ينقض على الإطلاق للذى يفكر بنتيجة نحـو النقيض إن كان محتملا أن ينفعل شيء من هؤلاء . وهؤلاء أضداد ومتقابلة ، وأن يضع وأن يرفع : أما على الإطلاق فليس ممكنا أن

نقل عيسى بن زرعة

نكون عارفين[(٥)] بالشيء الواحد وغير عارفيـه . إلا أنّا ليس من جهـة لذى يدخل بعينها يعرف قوريسقوس والذى يدخل وما لقوريسقوس .

وقد يقع مثل هذا الخطأ على الذين ينقضون القول بأن "كل عدد قليل" بمـنزلة ما يكون فى التى ذكرنا . فإن كانوا إذ لم ينتجوا ذلك قالوا إن الذى قد انتج صادق ، فالخطأ لاحق بجميعهم بالأقل والأكثر .

---

(١) ف : وخاصة . (٢) ص : شيء . — ف : أى على أنحاء كثيرة .
(٣) ص : ليلإاذا منيا ابدفا أو... (٤) ف : بشيء .
(٥) ف : عارفون ؟

وقد يحل بعض[1] الناس قولَ الذين يؤلفون[2] على أنه أب لك أو ابن ١٨٠ أ أو عبد من طريق مايدل على التي من معنى واحد وعلى أنه ظاهر أن التبكيت إن كان إنما يظن موجودا من أجل يقال على أنحاء كثيرة . فينبغي أن يكون إما الاسم أو الكلمة على الحقيقة تقال على معانٍ[3] كثيرة ؛ إلا أنه ما من أحد يقول على التحقيق إن هذا يكون ابنا لهذا إن كان الابن ملكا له ، لكن التركيب إنما هو من العرَض . أترى هـذا هو لك ؟ فيقال : نعم ! وهذا هو ابن مِن قِبل أنه عرَض له أن كان ابنا . فهـذا إذن هو لك ، وهو ابن ، إلا أنه ليس بابن لك .

وكذلك يجرى الأمر فى أن بعض الشرور خير ، وذلك أن الحكمة هى معرفة الشرور ، وهذا ليس يقال على جهات كثيرة ، بل هو مِلْك ، فإن كان يقال على أنحاء كثيرة (فإنا قد نقول فى الإنسان إنه للحيوان[4] ، وليس هو لشىء آخر ؛ و إن نسب شىء إلى الشرور كان لذلك موجودا فى الشرور) ، إلا أن هذا الموجود فى الشرور يظن أنه مما يوجد فى شىء وعلى الإطلاق . — على أنه عسى أن يمكن فى الشىء أن يكون خيرًا وفى الشرور بجهتين . — الا أن ذلك ليس يكون فى هذا القول ، بل إن كان عمل ما قد أجيد فعله وهو ردىء ، ولعله على الأكثر ليس كذلك ؛ وذلك أنه إن كان جيدا وكان لهذا فإنه يكون جيدا لهذا . ومع ذلك فالقول فى الإنسان إنه للحيوان ليس يقال على أنحاء كثيرة . وذلك

---

(١) ف : ينقض . (٢) ف : يقيسون . (٣) ف : أنحاء .

(٤) ف : حيوان .

أنا ليس نقول فى الوقت الذى نشير إلى شىء إن هذا يقال على أنحاء كثيرة. فأما إذا قُلْنا نصف سطر[1] من شعر أوميروس فإننا[2] ندل على "إيلياذا" — ومثال ذلك : « اذكرى لى أيتها الآلهة السخط المهلك[3] لآخيلوس ... » .

٢٥

<حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية>

وأما هذه التى يقال إنها هذا الشىء على التحقيق ، فليس يكون بعضها عنـد من يفكر فى أن تكون نتيجة مناقضة من حيث يقال إنهـا فى مكان أو فى متى[4] أو كيف أو مضاف على الإطلاق ، إذ أمكن أن ينفعل شىء من هـذه ؛ وليس يمكن أن نُوجب الأضداد والمتقابلات لشىء واحد بعينـه ونسلبها على الإطلاق

[١٣٧٠] نقـــل قـــديم

نعرف الشىء ولا نعرف ، فهما جهتـان . فأما فلان ، وهو الداخل ، فمعرفة ذلك قد تمكن من جهة واحدة .

وقد أعطى أولئك الذين ينقضون ويقولون إن كل عدد قليل كالأعداد التى قلنا ، فهم يخطئون ، و إن قالوا إن كل عدد قلة وكثرة .

ومن النـاس من ينقض الكلام بالتأليف كقولك إن لك أبا و ابنـا

١٨٠ا أو عبـدا . ومعروف أنه ، و إن كان التضليل مما إذا قيل كانت له

(١) ص : صطل !
(٢) ص : فلم — وهو خطأ ، كما فى اليونانى .
(٣) ص : لمهلك .
(٤) ص : شىء .

أوجه[1] كثيرة لأنه يجب للاسم والكلمة أن تحصر معانى كثيرة : فأما أن يكون هذا ابنا لهذا ومولى لعبد، فهو ترتيب من العَرَض[2] فى الكلام، لا مما يقال على النحو بأوجه[3] كثيرة . ومن ذلك أن يقول هذا لك، فيجيب بـ «نعم» . ثم يقال < لك[4] > وهو له؟ فيقول : نعم[5] ! فلا محالة أنه . ولذلك عرض[6] فى الكلام أن كذلك وألا يكون — يكون .

ومن ذلك أن نقول : قد يكون من الشرور خير، لأن العقل عارف بالشرور . ومن ذلك إذا قيل إن هذا لهذا لم يكن ذاك مما تكثر فيه الأوجه، بل إنما توجد[7] حدة له ، ولكان يكون الإنسان مع المقولة بكثرة الأوجه (إذ نزعم أنه حيوان ؛ إلا أنه ليس للأشياء شىء ؛ فالشىء، وإن رفع بالقول إلى الشر، فليس يجب لذلك أن يكون من الشر)، بل ذاك من الشر بالحقيقة إذا رفع إلى فاعل فلم يقل بالقول المرسل المخيل . — مع أنه قد يمكن بجهتين أن يظهر الشىء من الشىء كخير . — لا فى مثل هذا القول بل فيما كان عبدا وهو صالح، فإن الأكبر أبدا إنما هو ثم اسم الشر ، وعسى ألا يكون هكذا ، لأنه إن كان صالحا لهذا فليس من الواجب أن يكون صالحا لذلك . ولسنا إذا قلنا إن الإنسان للحيوان كان ذلك مما يقال

---

(١) ف : وجوه . (٢) ف بالأحمر : تركيب . (٣) ف : بوجوه .

(٤) الزيادة فوق الكلمة السابقة . (٥) ش : يفرق لا غـ(ـير) .

(٦) ص : لأنه عرض ... — ثم ضرب بالأحمر على : « لأنه » .

(٧) ف : هو .

بجهات كثرة ، فقـد تقول قولا وندل به على شيء . وإن بقينا منـه شيئا لم يجب بذلك أن يكون مقـولا على جهات كثرة كقولنا : نصف بيت من الشعر ، فإنا ندل < به [(١)] > على كذا وكذا ، وذاك أن المعنى مرسل على غير تحقيق .

[٣٧٠ ب] نقل يحيى بن عدى

يكون له بعينـه ؛ وإما حينا لكل واحد أو إضافة أو كيف ؛ أو إما له حينا على الإطلاق فلا شيء يمنـع . إذا كان : أما هـذا فعلى الإطلاق ، وأما هذا فحينا ، فليس يعد تبكيتا . وهذا يرى فى النتيجة نحو النقيض .

وجميع الكلمات التى هى هكذا التى هى بهذه الحال : أترى محتمل أن يكون الذى ليس هو لكن يوجد شيء ليس هو ، وعلى هذا المثال : والذى هو موجود لا يكون ، وذلك أنه ليس يكون شيء من هؤلاء الموجودات . — أترى محتمل أن يحلف ويحاف واحد بعينه حسنا ؟ أترى محتمل أن يطيع ولا يطيع واحد بعينه معا ؟ — أو لا أن يكون شيء ويكون واحدا بعينه يعطى ؟ وذلك أنه ليس هو واحدا بعينه أنه شيء وأنه على الإطلاق ؛ ولا أن يحاف حسنا هذا ، أو حينا يحلف حسنا من الاضطرار ، وأن الذى يحاف يحلف

١٨٠ ب أو أن يحاف حسنا إذ يحاف هذا فقط . وأما أن يحاف حسنا فلا . ولا إذ لا يطيع فى شيء ، وعلى هـذا المثال . — وكلمة بعينها له بعينه أن يصدّق وأن يكذب معا ، لكن من قبل أنه لا يكون يرى حسنا إذ أنت تعطى معنى

(١) الزيادة فوق الكلمة التالية .

على الإطلاق يصدق أو يكذب ترى بصعوبة[1]، وليس شيء يمنعها أن تكون أما على الإطـلاق فكاذبة ، وأما فى شيء فكاذبة أو صادقة فى شيء ؛ أما صادقة فلا . — وعلى هذا المثال فى هؤلاء المضافات أيضا، وأين، ومتى؛ وذلك أن جميع هذه الكلمات اللواتى هكذا من هذه تعرض : أترى الصحة خير أم اليسار؟ — لكن للجاهل والذى لا يستعمل على استقامة ليس بخير، فإذاً خير ولا خير . — أترى أنه صحيح إذ أن يمدح بالتدبيرات الخيرة[2]، لكن موجود حينا ليس بفاضـل . فإذن هو بعينه له بعينه خير ولا خير، وألا يمنع شيء إذ هو خير على الإطلاق ، وفى هـذا لا يكون خيرا أو فى هـذا خير، لكن لا الآن ، لكن لا هاهنا خير . أترى الذى لا يريده الحكيم شر أن يلق الخير لا يريد . فالخير إذن هو شر ؛ وليس هو واحدا بعينه .

نقل عيسى بن زرعة

فأما أحيانا فقـد يوجد كل واحدٍ أن يكون إما مضافا أو كيفا أو أن يوجد أحيانا على الإطلاق ، فلا يمنـع مانع من ذلك . إن كان هـذا إذن موجودا على الإطلاق[3]، < وهـذا الآخر موجوداً > فى بعض الأوقات ، فليس هو بعدُ تبكيتا . لأن هذا إنمـا يظهر فى النتيجة عند المناقضة .

وجميع الألفاظ الجارية هـذا المجرى هى التى هذه حالها . أترى يمكن أن يوجد ما ليس بموجود ؟ إلا أنه قد يوجد شيء ليس بموجود، فعلى هذا

---

(١) ف : يعسر . (٢) ف : الجيدة . (٣) ص : موجود .

المثـال يكون الموجود غير موجود ، وذلك أنه يكون غير موجود شيئا من هـذه الموجودات . أترى يمكن أن يكون الواحد بعينه محسنا مصيبا فى أن حلف واستحلف ؟ وليت شـعرى يمكن فى الواحد بعينـه أن يطيع واحدا بعينه ولا يطيعه معا ؟ أو ليس لنـا أن نسلم فى الشيء الواحد أن يكون ولا يكون ؛ وذلك أن ليس أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق شيء واحد بعينه ولا إن كان محسنا فى أيمـانه هذه ، أو أحيانا ، فمن الاضطرار أن يكون محسنا(١) فى أيمـانه . والذى يحلف ويستحلف إما أن يكون محسـنا(١)

١٨٠ ب فى استحلافه هذه اليمين فقط . فأما أن يكون محسنا فى الاستحلاف، فلا . وليس يكون، وهو غير مطيع، إلا إذا أطاع فى شيء . — وعلى هذا المثال يكون القول الواحد يصدق فى الواحد بعينه ويكذب معا . إلا أن ذلك من قِبَل أنه لم يكن قد أنعم النظر فى أيها يجب أن يسـلم، وهل هو أنه يصدق على الإطلاق أو يكذب، لأن الوقوف على هذا ممـا يعسر . ولا مانع يمنع من أن يكون القـول يكذب على الإطلاق ويكون كاذبا فى شيء، أو يكون صادقا فى شيء وغير صادق . — وكذلك يجرى الأمر وفى التى من المضاف والتى من أين ومتى؛ وذلك أن فى جميـع أمثال هـذه الأقاويل تعرض من(٣) هذه : أترى الصحة أبر(٢) أم اليسار؟ إلا أنها للجاهل ولمن يستعملها على خلاف ما ينبغى ليسا(٤) أبر(٥)، فهما إذن خير ولا خير . وأترى الصحيح أو المحمود

---

(١) ص : محسن مصيب . (٢) ف : مصيبا . (٣) ف : خير . — ص : ولم يستعملها . (٤) ف : غير . (٥) ف : خيرا .

السـيمة خير؟ إلا أن هذا ربما كان غير فاضـل ، فيكون وجود الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه خيرا وليس بخير[1]، أو يكون لامانع يمنع من أنه إذا كان خيرا على الإطلاق ألا يكون على هذا النحو، أو يكون فى هذا الشيء خيرًا[2]، إلا أنه ليس فى هذا الوقت، أو ليس هو فى هذا الموضع خيرا[2] . أترى ما ليس يطلبه الحكيم هو شر وليس يطلب استفادة الخير؟ فالخير إذن شر . وليس القول بأن الخير شر، والقول بأنا نطرح الخير — شيئا واحد بعينه .

[١٣٧١] نقـــل قـــديم

٢٥

<حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية>

فأما إذا كان متى وأين وكيف فذاك مضاف، و بعضه ليس بمرسل . ويجب تفقد نتيجته كيف حالها فى التناقض إن كان يمكن عرض شيء من هذه لها، لأن المتضادة والمختلفة فى الإثبات والنفى لا يمكنها أن توافق <فى>[3] شيء واحد . ولا يمتنع فى الجملة من أن يكون فيها بعض هذه : إما كيف و إما أين و إما متى، من أجل ذلك القول ما كان فيه كيف أو متى . فلم يكن فى ذلك بعدُ تضليلٌ . وذلك إنما يعرف من النتيجة وحالها فى التناقض .

وهذا لجميع ما يشبه هذا الكلام ، ونقول إنه لا محالة هل يمكن وجود ما ليس، فقد يرى أنه يوجد شيء ليس بموجود . فعلى هذا النحو : الموجود

---

(١) ف : خير . (٢) ص : خير . (٣) الزيادة فوق الكلمة التالية .

ليس بموجود، لأنه ليس يصير شيئاً من الأشياء . فمن ذلك أن نقول أيضا إنه يمكن الإنسان أن يصدق فى أيمانه وأن يخفر معا ، وأن يطيع[1] وأن يعصى . — وليس يستوى[2] أن يكون الشيء محصورا وأن يكون مرسلا ، ولا إن حالف حالف صادقا كان مضطرا أن يكون فى وقت من الأوقات أو ضرب من الضروب صادقا ، لأن من حلف أن يحنث فقد صدق فى حنثه فقط ،
١٨٠ ب وليس بصادق فى غيره . وكذلك القول فى الطاعة والعصيان معا ، والكذب والصدق معا . — ولكن من أجل أنه لايستبين حسنا بأن يرى الأمرين بحيث المتكلم بالصدق أو بالكذب ، لذلك م تخيلت فيه الصعوبة . وليس يمتنع من أن يكون مرة صادقا ، ومرة كاذبا ، أو شيئا صادقا وشيئا غير صا ق . — وكذلك نقول فيما كان مضافا إلى متى وأين . فكل ما كان شبيها بهذا الكلام إنما يعرض فيه التضليل من هـذه الجهة . ومن ذلك أن نقول[3] لا محالة إن الصحة والغنى خير، إلا أنهما عنـد الأحمق الذى لا يستعملها كالذى ينبغى ليسا بخير ، فهما ليسا بخير . ومن ذلك أن نقول : الجـاد فى الهذر خير ،

---

(١) تحتها : يعطى . (٢) ص : يسوا .

(٣) ش بنقل آخر : أرأيت الصحة خيرا أم الغنى هو لجاهل ولمن (ص : لمن) لايستعمله فى حقه وكما ينبغى ، فليس بخـير فهو إذن خير ولا خير . وكذلك : أى هاتين أفضـل : أن يكون الإنسان صحيحا ، أو أن ينمو (ص : ينموا) بالسيرة ؟ فقـد يوجد فى الأعيان غير فاضلة ؛ فهو إذن بعينه ولا بعينه فاضل ، وغير فاضل .

ور بما لم يكن بخير. فقد صار الشيء خيرا [أ] وغير خيرٍ معا. وليس يمتنع[1] من أن يكون الشيء بجهةٍ خيرا، وبجهةٍ غير خير، أو فى وقت من الأوقات إلا فى الآن، أو فى مكانٍ ما، لا فى غيره. ومن ذلك أن يقول إن ما لا يريده الحكيم فذاك شر؛ وليس يريد الحكيم اطراح الخير، فالخير بذلك شر؛ وليس يستوى[2] أن يقول القائل إن الخير شر وإن إطراح الخير شر؛ وعلى هذا النحو يجوز الكلام فى السارق —

[٣٧١ ب] نقل يحيى بن عدى

أن نقول إن الشيء هو خير وأن ننفى الخير. وعلى هذا المثال كلمة «اللص» أيضا؛ وذلك أنه ليس إن كان اللص شريرا وأن الذى يأخذه هو شر؛ فإذًا ليس يريد شرا، بل خيرا، وذلك أن «أنْ يأخذ» خير. والمرض هو شر، لكن لا أن يقبل المرض. أترى التى للعادل أشهى من التى للجائر، والتى على طريق العدالة من التى على طريق الجور؟ لكن أن يموت على طريق الجور أشهى؟ أترى للعادل هو أن لكل[3] إنسان هؤلاء اللواتى له. وهؤلاء إن حكم إنسان بحسب رأيه وإن كن كاذبات أيضا فهن حقيقيات من السنة، فهو بعينه إذن عادل ولا عادل. وإن: أيجب أن نحكم على الذى يقول هذه[4] العادلات، أم على الذى يقول هذه[4] الجائرات؟ لكن أما الذى يجار عليه أنه عادل فيكفى أن يقول من قبل هذه الأعمال[5] التى انفعل هذه اللواتى

(١) ش: بنقل آخر: وليس شىء يمنع إذا كان الشيء خيرا مرسلا (ص: غير مرسل) أن يكون على وجه من الوجوه خيرا (ص: خير) وعلى وجه آخر لا خيرا (ص: خير)، ولكن ليس الآن ولا ها هنا.
(٢) ص: يسوا. (٣) ف: يوجد.
(٤) ف: هؤلاء. (٥) ف: الأفعل.

هن أجوار ، وذلك أنه ليس إن كان أن ينفعل شيئا على طريق الجور شهيا معنى على طريق الجور أشهى من معنى العدل؛ لكن أما على الإطلاق فمعنى على طريق العدل . فحينئذ ولا شيء يمنع — إن على طريق الجور أو على طريق العدل — أن يوجد له هؤلاء اللوانى له عدل . وأما هؤلاء الغرائب فغير عدل . وذلك أن أما أن يحكم على هذه أنها للعادل «لا شيء يمنع — مثال ذلك أنه إن كان يكون بحسب رأى الذى يحكم ، وليس إن كان هذا أو هذا عدلا ، وهكذا على الإطلاق عدل أيضا . وعلى هذا المثال ، وإذ هن جائرات فولا شيء يمنع أن يقول إنهن للعادل ، وذلك أنه ليس إن قال للعادل فمن الاضطرار تكن عادلات ؛ كما أنه ، ولا إن قال نافعات . وعلى هذا المثال فى هؤلاء العادلات . فإذن ليس إن كن هؤلاء اللواتى يقلن جائرات يغلب الذى يقول هؤلاء الجائرات . وذلك أنه يقول هؤلاء اللواتى يوجد أن يقال

١٨١ أ وهؤلاء اللواتى على الإطلاق فأن ينفعل بالجائرات .

٢٦

< حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

وأما هؤلاء اللواتى تكون من حد التبكيت فلِنفي كما رُسم أولا[1] — .

نقل عيسى بن زرعة

والقول فى السارق مما يجرى هذا المجرى ؛ وذلك أنه ليس إن كان السارق شريرا فـ«أن يأخذ» هو شرير؛ إلا أن قبول المرض ليس كذلك .

(١) ف : قبل .

وأترى إذا كانت العـادلة آثر من الجائرة ، فالتى على جهة العدل آثر من التى على جهة الجور ؟ — غير أن الموت على جهة الجور آثر . وأترى من صفات العادل أن يكون ماله مبـذولا لكل أحد ؟ فإن هذه الأشياء ، و إن كانت كاذبة إذا نظر الناظر فيهـا بحسب اعتقاده، فإنها بحسب السُّـنّة حقيقية، فيكون الشيء الواحد بعينه إذن عادلًا وغير عادل (١) . — وأترى يجب أن يحكم على القائل بأن هذه أمور عادلة، أو على الذى يقول إنها جائرة ؟ — فأما الذى لحقه الجورُ فقد يستحق أن يقال فيه إنه عادل بسبب ما ناله من الانفعالات الجائرة، وذلك أنه ليس إن كان الانفعال على جهـة الجور مُؤْثرا فإن الجور يكون آثر من العدل ، بل من الذى على جهة العدل على الإطلاق . فحينئذ لا مانع يمنع من أن يكون إمّا على جهة الجور أو على جهة العـدل : والعدل هو أن تكون الأشـياء التى هى له موجودة له ، فأما وجود هذه الأشـياء الغريبة له فليس بعدل . ولا مانع يمنع من أن يحكم بهذه الحكومة العادلة ، وذلك مثل أن تكون هذه بحسب اعتقاد الحاكم . وذلك أنه ليس إن كانت هذه عادلة على هـذا النحو فهى عادلة على الإطلاق وعلى هذه الجهة . — فلا مانع يمنع إذا كانت جائرة من أن نقول فيها إنها عادلة . وذلك أنّا ليس إذا قلنا إنهـا عادلة تكون عادلة من الاضطرار . وكما أنّا ليس إذا قلنا إنهـا نافعة تكون نافعـة ، فكذلك يجرى الأمر فى الأشـياء العادلة . فإذن ليس

(١) ص : عادل .

إن كانت هـذه التى تقال جائرة فإن الذى يقول الجائرة يكون غالبا ؛ وذلك أنه يقول فى هـذه الأشياء التى يجوز أن يقال فيها إنهـا عادلة، وفى الأشياء التى على الإطلاق إنها جائرة لمـا من شأنها أن تقبله من الانفعال .

٢٦

< حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

١٨١ أ فأما نقض التى تكون من حدّ التبكيت بحسب ما رسم —

[١٣٧٢] نقـل قـديم

وليس لأن السارق شر وجب أن يكون أخذ الشيء شرا[١]، لأن ليس كل أحد يريد الشر، و لأخذ فى نفسه خير . ومن ذلك أن المـرض شر، وليس استدفاع المرض بشر . ونقول أيضا لامحالة أن العدل وما كان بالعدل مقدّم على الجـور وما كان من الجـور، إلا أن مَنِيَّة الإنسان بأن يكون مظلـوما متقدمة على المنية بعدل . — ويجب بذلك أن يكون الظلم مقدّما على العدل؛ ولكن إذا كانت المنيّة على جهة ظلم أصلح للمبتلى بها من المنية بعدل، < لم >[٢] يجب لذلك أن يكون الجور متقدما على العدل، بل العدل فى الجملة مقدّم . وليس يمتنع أحد من أن يكون ميتا بظلم الله، والظلم عنده خير من العدل . ومن هذا النحو أيضا أن يقول إن ما حكم به الحاكم فكان عدلا بظنّه

---

(١) ف : أنه .

(٢) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية .

والحكومة فى نفسها باطل، فذاك يجب ثباته فى السنة[1] . فأن يوجب ذلك فلا محالة أن الشىء فى نفسه جور و باطل وعدل وجور، إلا أنه لا تمتنع تلك الحكومة من أن تكون بجهة من الجهات عدلا فى جملة الحكومات . وكذلك قد تكون أشياء جائرة فى نفسها و يقال أنها عادلةٌ لمكان ما قيات عادلة كمثل المتناقضين . فالقول لا يجب لذلك أن يكون ناقضه بالفعل . من أجل ذلك إذا كانت المقولة عليها جائرة لا يمتنع القول من أن يكون عدلا و إن نفظ بالجور، لأنه يقول كلام حكايةٍ للظالم ناعت للعدل .

٢٦

< حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

١٨١ a فأما الذين يجعلون التضايل فى كلامهم غير حال التى ذكرنا أولًا فلنفحص[2] عن نتيجتهم فيه كيف حالها فى التناقض عند نفسها وفى أن يثبت ذلك لها وأن يكون على حال واحدة وزمن واحد . وما قد قيل فى ابتداء المسألة «لا يفرق» . لأنه لا يمكن الشىء أن يكون ضعفا وغير ضعف، فيه مقاربة . وجميع هذا ينحل فيه فيقال هكذا أى شىء قد صار التضايل ولكن يقال قولا وليس الكلام تقولك : أرأيت من عرف كل واحد أنه واحد كان عارفا بالأشياء ؛ والجاهل أيضا كذلك . فالإنسان إذا عرف

---

(١) يلاحظ على هذه الترجمة أنها — ابتداء من هذا الموضع حتى آخر الفصل — لا تدع الأصل إلا باختصار .
(٢) ص : فلنفحصهم .

<عن>سعيد أنه سعيد ولم يعلم أنه ملهٍ[1] فقد علمه وجهله . ويقول أيضا إن ذا أربعة أذرع أعظم من ذى ثلاثة أذرع؛ وقد يكون من ثلاثة أذرع أربعة أذرع بالطول . والأعظم إنما هو أعظم مما كان أصغر منه فلا محالة أن الشيء بعينه أعظم من نفسه وأصغر .

٢٧

< حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

فأما التضليل الذى يكون فى ابتداء السؤال إن كان ظاهرا عند —

[٣٧٢ ب] نقل يحيى بن عدى

إذ يفكر فى نتيجة نحو النقيض كما يكون واحد بعينه وفيه بعينه ، وعند واحدٍ بعينــه وعلى حالٍ واحدةٍ بعينها وفى زمان واحدٍ بعينــه . وإن سئلت فى الابتداء فلا تقر، كأنه غير ممكن أن يكون واحد بعينه ضعفا وليس ضعفا، لكن ليقل؛ وليس يفكر أ كأنه قد كان حينا موجودًا أن يبكت بتوسط التى أقربهــا . وجميع هؤلاء الكلمات هن من التى كهذه : أترى الذى يعرف كل واحدٍ يعرف لكل واحد والأمــور، والذى لا يعرف كذلك ويعــرف قوريسقوس أنه قوريسقوس ولا يعــرف أنه موسيقار . فإذن إياه بعينــه يعرف ولا يعرف . أترى الذى ذو أربع أذرع أكبر من ذى ثلاث أذرع؟ وليكن أما ذو ثلاث أذرع كثيرا بحسب الطــول والكبير أكبر من الصغير ، فإذن هو بعينه فيه بعينه كبير وصغير .

---

(١) تحتها : سرمد !

٢٧

< حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

ولهؤلاء اللواتى من أن يسأل و يأخذ التى فى الابتداء : أما إذ يسألون إن كان يكون معلوما فلا يعطى؛ ولا إن كان يقول التى هى شنعة مشهورة، وأن الشىء غير العلم من قبل شناعة كهؤلاء الكلمات يَرُدُّ على الذى يسأل كأنه ما تكلم و بحث، وذلك أن التبكيت < كان > خلوا من الذى من الابتداء . و بعد ذلك أنه أعطى وليس إذ كأنه استعمل هذا ، لكن إذ يؤلف كنحو هذا الضد أكثر من هؤلاء اللواتى من التبكيت .

٢٨

< حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم >

ولهؤلاء اللواتى وليبين هؤلاء اللواتى يبسطون على الكلمة بعينها بالتى تتبع . واتباع هؤلاء اللواتى يتبعن (١) هو مثنى . وذلك أنه إما كما للجزء الكلى ، مثال ذلك للانسان الحيوان ؛ وذلك أنهم يؤهلون أنه كان هذا مع هذا، يكون هذا أيضا مع هذا . وأما كما فى تقابل الوضع، وذلك أنه إن كان هذا يتبع هذا، فللمتقابل المقابل . ومن هذا كلمة مالسس أيضا : وذلك أنه يؤهل (٢) أنه إن كان الذى يتكون له مبدأ، فالذى لا يتكون فليس له . فإذن إن كانت السماء غير متكونة ، فغير متناهية أيضا . وهذا ليس بموجود : وذلك أن الاتباع بالقلب .

(١) ف : يلزمن . (٢) يؤهل = يدعى ، يزعم .

نقل عيسى بن زرعة

فينبغى أن نبدأ أولا بالنظر فى حل مناقضة النتيجة حتى تكون واحدة بعينها وفى شىء واحد بعينه ونحو شىء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفى زمان واحد بعينه . و إن كانت مما سئل عنه فى أول الأمر فلا يُذْعَنُ بها ، من قبل أنه ليس يمكن فى الشىء الواحد بعينه أن يكون ضعفا وغير ضعف ولا يعترف بها . فليس المناقضة ها هنا كما كانت فيما سلف ، إنما تكون من الأمور التى يُقَرُّ بها . و جميع هذه الأقاويل تكون من أمثال هذه : أترى الذى يعرف كل واحد يعرف ما الكل واحد ، ويعرف الأمور[1] ؟ وكذلك الذى لا يعرف ، وقد يعرف قوريسقوس وليس يعلم يوجد لقوريسقوس الموسيقارية ؟ فهو إذن يعرفه ولا يعرفه . وأتُرى ذو الأربع الأذرع أكبر من ذى الثلاثة الأذرع ؟ فأما ذو الأربعة الأذرع فيكن أعظم من ذى الثلاثة الأذرع بحسب[2] الطول . والأكبر هو أكبر من الأصغر ، فيكون إذن الشىء الواحد بعينه أكبر من شىء وأصغر منه .

٢٧

< حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

وأما هذه التى تكون مما يوجد بالمسئلة فى أول الأمر فإنهم إذا سالوا فكن سؤالهم عن أشياء معروفة لم يسلمها ، ولا إن كانت التى نقولها مشهورة بسبب الشناعة وإن غلطنا — لعدم العلم — عن شناعة أمثال هذه الأقاويل

(١) ف : الأعمال . (٢) ف : من جهة .

فلنرجع على السائل باللوم من قِبل أنه لم يتحص عما تكلم فيه ، وذلك لأن التبكيت كان على غير ما أخذ أولاً ، ولا يكون ما يستعمل بعد ذلك هو الذى يسلم ، بل يكون كأنه قاصد نحو هـذا [illegible] تأليفه نحو الضد أو نحو شيء من التبكيتات .

٢٨

< حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم >

و ينبغى أن نتبين الأقاويل التى نعتمد فيها على اللازم من ذلك القول بعينه . وتلازم الأشياء المتلازمة يكون على ضربين : وذلك أنه إما كما يلزم الكلىُّ الجزئىَّ — ومثال ذلك : الحيوان للانسان ، وذلك أنهم يسوّون بين وجود هـذا مع ذاك و بين وجود ذاك مع هـذا — ؛ أو على جهة تقابل الوضع ، وذلك أن هـذا كان لازما لهذا ، فإن ضدّه يلزمه المضاد لذلك . وقول ماليسس من هذا النحو : وذلك لأنه يوجب أنه إن كان ما يتكون فله مبدأ . فإن ما لا يتكون يجب ألا يكون له مبدأ . فإذن إن كانت السماء غير مكوّنة فهى غير متناهية ؛ وليس الأمر كذلك .

[١٣٧٣] نقل قديم

الفحص فلا يُعْطَى جواب ؛ لا و إن كان الحق مظنونا و إن ذهب على السامع ولم يفطن به لمكان الفكر فيما أشبه هذا الكلام ، فليرد على السائل كمن لم يضل ، لأن الضلال قد يكون بغير ما فى الابتداء . ثم من بعد ذلك ما أعطى من شيء ، الفكر مؤلف على التضاد .

٢٨

< حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم >

فأما التضليل الذى اتفقوا عليه وضرب من اللاحق بالكلمة ، فليشرح ذلك من نفس الكلام ، وذلك اللاحق يكون بجهتين : إما كلحاق الكل للجزء، [و] كقولك : إنسان، فإنه يلحق به الحيوان، وذلك مُسَلَّمٌ لقائله . فيكون شيء يلحق بشيء . وأما كان ذلك فى إيجاب، فيلحق الشيء بما ناقضه وخالفه، كقول مالسُّس الحكيم : إنه إن[1] كانت أولية لما قد كان ، < فإن > < ما[2] > لم يكن يجب ألا تكون له أولية؛ من أجل ذلك إن لم يكن كونت السماء، فهى سرمدية[3] . فليس يكون هذا، لأن للاحق ها هنا على الخلاف .

[٣٧٣ ب] نقل يحيى بن عدى

٢٩

< حل التبكيتات الناشئة عن العلة الفاسدة >

وذاك أن جميع الذين يؤلفون فيفكرون من التى إذا زيد شيء إن كان إذ يرفع يعرض ألا ينقض شيء الواحد بعينه . ويبين هذا بعد ذلك كمن أعطى ، لا كمن يظن ، لكن كالذى نحو الكلمة . وأما هؤلاء فو لا شيء يستعمل نحو الكلمة .

(١) ص : لأنه ، والتصحيح فوقها . (٢) الزيادة الثانية بالأحمر فوق الكلمة التالية .
(٣) تحتها : سرمد .

٣٠

< حل التبكيتات المأخوذة من جمع المسائل فى مسألة >

وأما لدى[1] هؤلاء الذين يجعلون سؤالات كثيرة واحدا، فليحدد فى البدء على المكان . وذلك أن السؤال الواحد هو نحو جوابٍ واحدٍ، فإذن لا كثيرة نحو واحد، ولا واحد نحو كثيرة أيضا، بل نضع واحدا على واحد، أو نرفع . و بمنزلة ما فى هؤلاء المتفقة الأسم : أما حينا فعليهما كليهما، وأما حينا فليس هو ١٨١ب
لآخر منها أيضا . فإذن إذ ليس السؤال على الإطلاق إذا أجبنا على الإطلاق، فو لا شيء يعرض أن ينفعل[2] . وعلى هذا المثال فى هؤلاء أيضا . أما للذى يعطى على الإطلاق أنه موجود أو أنه ليس بموجود متى كان إما كثيرة لواحد، و إما واحدًا لكثيرة، و يخطى كهذا الخطأ، فلن يعرض شيء مضاد . وأما متى كان أما لذاك فهو، وأما لذا فلا، أو توجد كثيرة على كثيرة كأنهما كليهما موجودان لكليهما، و يوجد كمن يحدد، مثال ذلك وفى هذه الكلمة إن كان واحد فإذن هو خيرٌ وشرير، ولا خير ولا شرير، وكل واحد هو له واحدٌ بعينه، ولآخر آخر من قبل أن ليس هؤلاء لآخرين، بل لهم، وآخرون لهم، وهؤلاء الآخرون لهم هن فهنّ . وأيضا أما أن كان الخير يكون شريرا، وأما ذاك الشرير خيرا، هذان الموجودان يكونان لاثنين غير متساويين، إذ كل واحد يساوى هو إياه . فإذن هما لهما مساويان[3] وغير مساويين .

فهؤلاء الكلمات يقعن على قصص آخر، وذلك —

---

(١) ف : نحو .   (٢) ف : يكون .   (٣) ص : مساويين .

وذلك أن اللزوم يكون بعكس هذا .

٢٩

< حل التبكيتات الناشئة عن العلة الفاسدة >

وجميع الذين يؤلفون بزيادة شيء ما ويعتقدون أنهم إذا رفعوه لم يعرض أن ينقض، بل يبقى على حاله — فإنا نبين أمرهم فيما بعد، وأنه كالمسلم لا كالمظنون، إلا أنه كالمتوجه إلى قول ما، وهو لم يستعمل شيئا ألبتة مما ينحى[1] به نحو القول .

٣٠

< حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة في مسئلة واحدة >

فأما نحو الذين يجعلون المسائل الكثيرة واحدا فيجب أولا أن يحدد . وذلك أن السؤال الواحد إنما يقتضي جوابا واحدا ، فليس تكون إذن الكثيرة نحو واحد ، ولا الواحد نحو الكثيرة ؛ لكنا إنما نوجب الواحد للواحد ونرفعه . وكما أن في المتفقة أسماؤها أحيانا يقع الحمل عليهما جميعا[1]، وأحيانا ليس يوجد لأحدهما ، فإذا لم يكن السؤال إذن مطلقا ، وكان ١٨١ ب
جوابنا على الإطلاق ، فليس يعرض من ذلك شيء مؤذ[2] . وكذلك

(١) ف : تسلبه . (٢) ص : مؤذى .

يجرى الأمر فى هذه . أما عندما تكون الكثيرة موجودة لواحدٍ أو الواحد موجـودا لكثيرة أو غير موجـود ، فإن الذى يجيب على الإطـلاق يجنى مثل هـذه الجناية، فليس يعرض له شيء مضـاد . فأما إذا كان لأحدهما وغير موجودٍ للآخر، أو كانت كثيرة موجـودة لكثيرين حتى يكون مثـلا اثنان موجودين لاثنين، فإنه قد يجد سبيلا إلى الأخير أبين — والمثال لذلك موجود فى هذه الأقاويل : إذا كان شيئان أحدهما خير(١) والآخر شرير(٢)، فلأنه صـدق أن توصف الجمـلة بعينها بالخير والشر و بأنهـا أيضا لا خير ولا شر (وذلك أن الكلام ليس هو فى واحدٍ واحدٍ منها)، فيكون إذن الشيء الواحد بعينه خيرا وشرا ، ولا خيرا ولا شرا(٣) . وكل واحدٍ من هذين يوصف بما هو موجود له و بالصفة الأخرى التى للآخر. ولأن هذه الصفات ليست لغيرهما، بل لهما، وتوجد لهما صفات أخر، وهذه الأُخر موجودة لهما، وهما موجودان بحالهما . وأيضا إن كان الشر موجودا(٤) فى الخير، وكان الشر خيرا(٥)، فإن هـذه تكون موجودة لشيئين مختلفين، وكل واحدٍ منهما موافق لذاته ، فيكونا إذا قيسا بنفوسهما متساويين .

وقد تقع هذه الأقاويل فى قصص أُخر، وذلك —

---

(١) ص : خيرا . ف : جيدا .

(٢) ص : شرير . ف : ردئ .

(٣) ص : خير وشر ولا خير ولا شر .

(٤) ص : موجود .

(٥) ص : خير .

[١٣٧٤] نقـــل قـــديم

وكما ألف مقياسا ؛ فإن زاد فيـه فلينظر فيه إن كان يغـدو(١) على ما زيد فيه حالة واحدة فى ألا يكون ممكنا . ثم بعد ذلك فليشرح وليقل(٢) كما أعطى، لا كمظنون به؛ بل بقدر القول . فأما ما يصير(٣) إليه من الاستعارة والتأويل، فذاك ليس على الكلمة أو القول .

٣٠

< حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة فى مسئلة واحدة >

فأما الذين يجعلون المسائل الكثيرة مسئلة واحدة فينبـغى [من] تفصيل ذلك من ساعته ومن ابتداء المسألة ، لأن المسألة الواحدة بجـواب واحد ولا جوابات كثيرة لمسئلة واحدة، بل واحد على واحد : إما بإثبات وإما بنفى ، كالذى كان فى الأسماء المشتركة ؛ فربمـا(٤) كان هذا موجودا فى كليهما ، وربمـا لم يوجد إلا فى أحدهمـا ؛ من أجل ذلك من أجاب ١٨١ ب
بجواب مبسوط(٥) مرسل لمن لم تكن مسئلته مبسوطة، لم يعرض له شىء من التضليل . وكذلك يكون فى هـذه إذا كانت مسائل كثيرة على جواب

(١) ف : يغدوا .
(٢) ص : ليقال .
(٣) ص : لا — والتصحيح بالأحمر فوقها .
(٤) ف : وربما .
(٥) ص : متوسط — والتصحيح فوقها .

واحدٍ أو جوابات كثيرة على مسئلة واحدة يعرض فيها[1] تضاد . فأما إذا قيل شيئان فكان لأحدهما شيءٌ وليس للآخر مثله ، أو قيلت كثيرة على كثيرة ، فجاز مرة أن يوجد شيءٌ لكليهما مرة ، ومرة لا ، فمن مثل هذا يجب التحفظ — ومثال ذلك الكلام أن[2] يقول إن كان بعض الشيء جيدا و بعضه رديئا ، فأنت صادق متى قلت إن ذلك الشيء جيد ورديء ، ولا جيد ولا رديء ، لأنه ليس أحدهما للآخر ، فيجب بذلك أن يكون الشيء جيدا ورديئا ، ولا جيدا ولا رديئا . وأيضا إن كان الصالح يصير صالحا و يصير الطالح طالحا ، فهما لشيئين غير متساويين ، وهما فى أنفسهما متساويان ، فيجب لذلك أن يكونا متساويين وغير متساويين . وقد يقع هذا الكلام فى —

[٣٧٤ ب]   نقل يحيى بن عدى

أن معنى كليها فمعنى جميعها يدل على كثيرين . فإذًا ليس له إياه بعينه يعرض أن يضع وأن يرفع ، لكن للاسم : وهذا ما كان تبكيتا . إلا أنه هو ظاهر أنه إذا كانت هذه الكثيرة نحو سؤال واحد إذا وضعنا أو إذا رفعنا ، لا يكون غير الممكن .

٣١

< حل التبكيتات المؤدّية إلى الهذر وتحصيلِ الحاصلِ >

ومن قبل هؤلاء الذين يؤدّون إلى أن يقول هو فهو مرارا كثيرة ، فهو ظاهر أن لا يعطى من هؤلاء اللواتى يُقَال بالإضافة أنه يدل

(١) ص : فيه — والتصحيح وفقها . (٢) ص : وأن — ثم ضرب على الواو بالأحمر .

على شىء إذا فـرقت[1] المقولات على انفرادها — مثـال ذلك الضعف خلوا من ضعف أو نصف، من قِبل أنه يرى واحدا . وذلك أن هاؤمو العشرة هى عشرة إلى الواحد ، ومعـنى أن يفعل بأنه لا يفعل ، وبالجملة بالسلب كلمـةً لكن ليس إن قال إنسان إن هـذا ليس هو أبيض يقـول إن ذاك هـو أبيض ، والضِّعْف عساه ليس ينـافى لا على شىء بمنزلة ما ولا فى النصف أيضا، وإن كان إذًا يدلُّ، لكن ليس هو فهو وأنه يتبع . — وغير علم بالنوع[2] : مثال ذلك : إن كان الطب علما الذى هـو عام ، وهذا كان علما بمعلوم . — وفى هؤلاء اللواتى يحملن اللواتى بتوسطها تعلم بقول هذا إن الذى يعلم ليس هو فهو ، وفى الكلمة مفارقا أيضا . وذلك أن المنقعر : أما على العموم فيدل على الأفطس ، وعلى ذوى تَقَوُّس[3] بعينه . فأما إذا زيد فلا شىء يمنع أن على آخر : أما ذاك ففى الأنف، وأما ذاك ففى السيقان . وذلك أنه يدل : أما ها هنا فعلى الأفطس، وأما ها هنا فعـلى ذى[4] قوس ، ١٨٢ أ وذلك أنه ليس مختلفا بشىء أن يقول أنف افطس أو أنف منقعر . وأيضا لا يعطى اللفظ على الإطلاق ، وذلك أنه كذب ، وذلك أنه ليس الأفطس أنفا متقعرا ، لكن انفعال لهذا الأنف الذى هكذا . فإذن ليس شنعًا لشىء إن كان أنف موجودا له انقعار أنف .

---

(١) ف : فصلت . (٢) ف : بالصورة . (٣) ص : ذوا .

(٤) ص : ذو .

٣٢

< حل التبكيتات المؤدّية إلى السولوقسموس >

وفى السولوقسمواى(١) [أما] : فأما أن من ماذا ترى أنهن يعرضن فقد قلنا قبل ؛ وأما كيف يحل(٢) فيكون ظاهرًا فى الكلمات أنفسها .

نقل عيسى بن ذرعة

إن التثنية والجمع يدلان على كثيرة . فيعرض إذن ألا يوجب و يسلب لشيء واحد بعينه ، بل للاسم . وهـذا لم يكن تبكيتا ، إلا أنه ظـاهرٌ أن السـؤال الواحد إذا كان محتملا لهذه المعـانى الكثيرة فوضعنا إذا أوجبنا أو إذا سلبنا واحدا على واحد، لم يلزم محال .

٣١

< حل التبكيتات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

فأما فى الأشياء التى تلجئنا إلى أن يكون الشيء الواحد مرارا كثيرة ، فنقول إنه من البيِّن أنّا ليس نسلم فى الأشياء التى يقال من المضاف عند تمييز المقولات إنهـا تدل على انفرادها — ومثال ذلك : الضِّعْف خلوًا من الضعف أو النصف، من قِبل الظن بأنهما شيء واحد ؛ وذلك أن العشرة

(١) جمع سولوقسموس (= قياس) فى اليونانية ، أى القياسات .
(٢) ف : ينقض .

إنما هى عشرة عن الواحد ؛ « وأن يفعل » موجـود فى « لا يفعل » ، و بالجملة فى القول السالب . ولكن ليس فإن قال قائل إن هذا غير أبيض، فقـد قال إن ذاك هو أبيض . ولعـل الصفة ليس تـدل ولا على شىء ؛ كما أنه ولا للنصف دلالة . فإن كان دالًّا ، إلا أنه ليس هـو واللازم له شىء واحد بعينه ، ولا العلم هو الذى فى النوع — مثال ذلك : الطب ، فإنه إن كان هو العام، وهذا فقد كان علما بمعلوم ، فإنا فى هذه المحمولات التى بتوسطها يقع العلم ، فالذى : نقوله هو أن المعلوم من هـذه ليس هو فى القول[١] شيئا واحدا مفردا بعينه . وذلك أن الانقعار العام نفسه يدل على الفطس وعلى اعوجاج الساق . فإذا أضيف اليه شىء آخر فلا مانع يمنع من ١٨٢ ا أن يكون مختلفا : أما ذاك فيوجد فى الأنف ، وهذا فى الساق؛ وهو هاهنا يدل على الفطس ، وهناك على اعوجاج الساق . ولا فرق بين أن يقـول : أنف أفطس ، أو أنف منقعر . وليس يجب أن يجعل الجـواب مطلقا ؛ وذلك من قبل أنه يكون كذبا . وذلك[٢] أن الأفطس ليس هو الأنف المنقعر، بل الأنف الذى به مثل هذا الانقعار[٣] . فليس بشنعٍ إذًا ألبتةَ أن يكون الأنف[٤] هو الذى يوجد فيه انقعار الأنوف .

---

(١) ف : الحـد . (٢) ش : نسـخة ثاوفيلا : وذلك أن الفطسة ليست الأنف المقعر . (٣) ص : الانفعال . (٤) ش : نسخة : الأنف الأفطس هو الذى يوجد له انقعار الأنوف .

٣٢

< حل التبكيتات المؤدية إلى السولوقسموس >

فأما السولوقسموس(١)، ومما ذا يظن أنه(٢) يعرض، فقد قلنا فيما سلف. وليكن عندنا ظاهراً كيف يكون نقضنا لتلك الأقاويل، فإن جميع أمثال هؤلاء إنما توطئتهم لهذا.

[١٣٧٥] نقـــل قـديم

نقائض غير هذه، كقولك باليونانية : اثنان، وقولك جميع. فإن كان كل واحد من هذين يدل على كثير، وليس هما شيئا واحدا(٣) ما خلا أسماء تعرف فيه : إما الاثبات و إما النفى. وهـذا فليس بتضليل.

---

(١) ف : العجمة . ش ثاوفيلا : فأما فى السولوقسموس وفيما يظهر أنه يعرض ، فقـد تكلمنا فيما سلف . فأما كيف ينبغى أن يكون نقضنا للأقاويل التى أتينا بها فى ذلك — فهو معلوم ، وذلك أن جميعهم مستعدون لهـذا المعنى . أترى الذى قلته أنت هو صـدق ؟ فأنت قلت قولا صادقا إن حجرا ما موجود (ص : موجودا) ؛ و يكون الذى قلت إنه حجر ليس يقال إنه شىء آخر، ولا إنه هذا أيضا ، لكن هذه . فإن سأل [١٣٧٥] سائل فقال : أترى أنت صادق فى قولك إن هـذا موجود ؟ لكن ليس يظن أنه يستقيم اللفظ ، كما أنه ولا هكذا أيضا سأل . وأيضا : أترى هذه هو عود ؟ ومعلوم أنه كان يجب أن يقول إن هذا هو عود . فهذا أيضا قد عمل سولوقيسا من مثل أن الحجر يسمى باسم مؤنث ، والعود باسم مذكر . ومثل ذلك أن إنسانا لو سأل أن هذا هو قوريسقوس ، لكن معلوم أنه قد عمل سولواوقيسا ، وذلك أن هـذا هو من قبل أنه مذكر ، ولأن أمثال هذه الألفاظ الغير قياسية يكون السولوقسموس عنها ، إلا أنها مظنونة . فأما من أجل ماذا يظن ، وكيف أن يناقضه ، فبين من التى قيلت .

(٢) ف : أنها .   (٣) ص : شىء واحد .

٣١

< حل التبكيتات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

وقد استبان أن ما لم تكن المسئلة الواحدة مسائلة كثيرة، بل واحدة، فالجواب
واحد : إما بنفى و إما بإثبات، أنه لا يعرض هناك شىء لا إمكان فيه. فأما
الكلام الذى يؤدى بأَخَرَةٍ مرارا إلى شىء واحد، فمعروف أنه لا يعطى فيه
شىء من المضاف الدالّ على شىء إذا فصلت نعوته كقولك : الضِّعْف، فإنه
ليس بضعف بغير ضعف أو نصف؛ والعشرة إنما هى عشرة آحاد؛ وعلى الواحد
تقال العشرة؛ والذى يفعل داخل فى الذى لا يفعل؛ وفى الجملة، الوضع فى الرفع.
إلا أنه من قول القائل إن هذا ليس بأبيض — لا يثبت أنه أبيض . فأما
الضعف فلعله لا يدل على شىء، كما أنه ولا فى النصف دلالة ، وإن دل لم
يدلّ على شىءٍ حالهُ حالٌ واحدة بعد الاجتماع . والعلم ليس فى الصورة ،
كقولك إن الطب علم مشاع جامع، و إنما الطب علم المعلوم . — وذاك
لا يوجد إلا فى الواحد، فأما التى تنعت نهاية به تعرف فهذا قولنا فيها إنه
ليس منها فى الكلام شىء مفرد بدلالته دون ما هو داخل فيه، لأن قول القائل
عميق فى الحنية[1]، فذاك تجمع دلالته ما فى الأنف من الفطوسة، وما فى الساق
من العجوجة[2] . وليس يمنع ذلك الشيئين[3] من أن يكون أحدهما مضافا إلى ١٨٢ا
إلى الأنف، ومضافًا إلى الساق . ولا فرق فى أن يقال أنف عميق أو أنف

(١) الحنية : الانحناء، التقوس. (٢) أى الاعوجاج. (٣) تحتها : الشىء.

أفطس، ولسنا (١) نقول هـذه الكلمة بقول من شك، وإلا فهى كذب، لأنه ليس الفطوسة أنفا عميقا، بل إنمـا هى عارضٌ عَرَضَ فى الأنف. فإذن ليس بقبيح أن تقول : الأنف الأفطس هو الأنف الذى له عمق.

٣٢

< حل التبكيتات المؤدّية إلى السولوقسموس >

وقد قيل أولًا فى التضليل العارض من عجمة الكلام، ونقض من شرحنا إياه، لأن اشتباه (٢) هذا الكلام، إنمـا نريد به مثل قولك : يا هذا.

[٣٧٥ب] نقل يحيى بن عدىّ

وجميع هؤلاء الذين هكذا هـذا يريدون أن يعتدوا : أترى الذى يقول إن ”طوطو“ < τοῦτο > هو على طريق الصدق ويقول إن الشيء حجر أو أن يقول حجر، ليس هو أن يقول ” أو “ < ὃ >، لكن ” أون “ < ὂν >؛ ولا ”طوطو“ τοῦτο، لكن ”طوطون“ < τοῦτον >. فإن كان يسأل إنسان : أترى ” أون “ على الحقيقة تقول أنت (٣) هو ”طوطون“ لم يكن يظن أنه ينوّن (٤)، كما أنه ولا إن سأل إنسان أيضا : أترى الذى يقول أنت إنه هـذا هو ” طوطو “ وأن يقول هكذا للخشبة أو لجميعهن لا يدللن على ذكر ولا على أنثى أيضا. ومن قبل هذا يكون سولوقسموس أو أن

(١) ص : ليس — ثم أصلحت فوقها. (٢) ص : أشبه.
(٣) ف : إنه. (٤) أى يتكلم اليونانية. فهو فعل اخترعه من كلمة : يونانى.

تقول أنت إنه يكون موجودا " طوطو " والخشبة[١] أقول إنه يكون؛ فهو إذن خشبة؛ والجر ومعنى "هذه" لها فرآه الأنثى. وأما الخشبة[٢] ومعنى "هذا" فيوجد[٣] لها فرآه الذكر . و إن سأل إنسان أترى هذا هو هذه ، وأيضا هـذا أيضا هو قوريسقوس . ويقول بعد ذلك : أترى هـذا هو هذه ؟ فليس يؤلف سولوقسموس ، ولا إن دلت التى لقوريسقوس على ما لهـذه التى لا تعطى الذى يجيب ، لكن يجب أن يزاد هـذا فيسأل و إن كانت موجودة ولا يعطى فليست مؤلفـة ، لا للذى هو موجـود ، ولا لدى[٤] الذى سأل . وعلى هذا المثال بعينه أيضا ، إذاً هناك أيضا يجب أن يدل الجر . أو هـذا و إن كانت ليست موجودة ولم يعط فلا يقبل النتيجة ، و يرى من تصريف الاسم أنه لا يشبه أنه يرى أنهـا تشبه . أَتُرى هو صادق أن يقول التى هى هذه ذاك الذى يقول إنها تكون لهذا وقلت أن تكون كرة : أترى هذه هى كرة ، أم لا ؟ ومن الاضطرار ليس يدل على أن معنى أن هذه كرة ، ولكن أَسِفس[٥] . وأما أن الكرة لهذه فلا يجب . أو أنك قلت أن يكون "طوطون" هو هذا ، وذلك أنه ليس هو " قليونا[٦] " ، وذلك أنه قبل أن " أون " الذى أقول إنه يكون "طوطون" هو هذا وليس "طوطون" ، وذلك أنه لم يكن يتنونن[٧] السؤال إذا قيل هكذا : أترى يعلم " طوطو " و " طوطو " موجود

---

(١) ف : والعود . (٢) ف : العود . (٣) ف : له . (٤) ف : نحو .

(٥) ص : لسعس ! — وأسفس = ἀσπίς ومعناها : درع مستديرة .

(٦) ص : قانونا ! — وقليونا = Κλέωνα وهو اسم علم . (٧) أى يتكلم اليونانية .

حجرا، فتعلم إذًا حجرا أو هو فهو فى : أترى تعرف "طوطو" وفى "طوطو" حجر، لكن أما فى الأول فـ "طوطون" ؛ وأما فى الآخر فهذا . أترى الذى لك معرفته يعرف هذا؟ ولك معرفة الحجر تعرف إذًا حجرا ؛ أو إما أن يقول : هذا حجر وأن الذى لطوطون للحجر، وأعطى أن الذى له معرفته يعرف ليس ١٨٢ ب
لهذا، لكن لطوطا ؛ فإذًا ليس للحجر، لكن الحجر . فأما أن هؤلاء اللواتى —

نقل عيسى بن زرعة

القول وهو : أترى من يقول إن هذا بالحقيقة "طوطو" فقد قال إنه حجر ما ، أو أن يقول : حجر ليس هو أن يقول : "أو"، بل "أون"؟ ولا أن يقول "طوطو" ، بل "طوطون"؟ فإن سأل سائل فقال : أتراك تقول إن "أون" بالحقيقة هو "طوطون"؟ فليس يظن به أنه يونانى ؛ كما أنه ولا إن سأل سائل فقال : أترى هذه التى تقول إنها موجودة فهذا هو "طوطو"؟ ولا فرق بين قوله هذا فى الخشبة أو فى جميع ما يدل على ما ليس بمذكر ولا مؤنث . ولهذه العلة يحدث السولوقسموس . أو إن كنت تقول إن "طوطو" هو الذى يكون ، أعنى أنه يكون خشبة ، فهو إذن خشبة ؛ فالحجر وقولنا : "هذه" تقال فيما يسمى بالتأنيث والخشبة . وقولنا : "هذا" مما يسمى بالتذكير . فإن سأل سائل فقال : أترى هذا هو هذه؟ وقال أيضا : إن قوريسقوس موجود، ثم قال بعد ذلك : أترى هذا هو هذه؟ فإنه ليس يؤلف سولوقسموس . ولا إن كان قوريسقوس يدل على هذه فكان هذا مما لا يسلمه المجيب ، بل ينبغى أن يضيف هذه إلى ما يسأل عنه ، لأنه إن

كان موجـودًا فلم يسلم، لم يؤلف لا على ما هو موجـود ، ولا على ما عنه كانت مسئلته . فعلى هذا المثـال إذن ينبغى أن يكون ما يدل عليــه هناك الحجر، لا هذا . فإن لم تكن موجودة ولم يسلم، فليس يردِف بها النتيجة . وقد يظهر تصريف الاسم فيما ليس يشتبه أنه شبيه . أترى يصدق قولنا إن هذه موجـودة ؟ فقد قلت فى هذه ما يكون، وأنت إنمـا قلت إن الكرة تكون موجودة : أفترى هـذه الكرة موجودة، أم لا ؟ وليس من الاضطرار أن تكون هذه تدل على الكرة، بل على أَسْفِس[١] . فإذا كان يقال فى الكرة لهذه، فليس ينبغى أن يكون هـذا هو ، أو الذى قلت إنه يكون " طوطون " ، وذلك أن هذا ليس بقليونا[٢] ، لأنه قد قيل إن " أون " الذى أقول إنه يكون " طوطون " هو هـذا ، لا " طوطون "، وذلك أن السؤال إن قيل هكذا لم يكن يونانيـا . أترى أنت تعرف " طوطو "؟ و " طوطـو " هو حجر ؛ فأنت إذن تعرف الحجر ؛ أو يكون واحدا بعينه فى القول : أترى أنت تعرف " طوطـو "؟ وفى القول إنـ " طوطو " حجر ؛ إلا أنه فى ذلك الأول " طوطون " ، وهو فى الآخر هذا . أترى ما العلم به موجود لك فأنت بهذا عارف ؟ والعلم بالحجر موجود لك ؛ فأنت إذن تعرف الحجر ؛ أو تكون تقول
١٨٢ب فيما لهذا إنه للحجر، و إن التى لـ " طوطون " هى للحجر، وقد سلم أنه عارف بما عنده العلم به ، وليس هو لهذا، بل لطوطا . فليس هو إذن للحجر ، بل فى الحجر . وأما أمثال هذه الألفاظ —

(١) أسفس = ἄσπις درع مستديرة .

(٢) ص : بقانون ! — وقليونا = Κλέωνα وهو اسم علم .

[١٣٧٦] نقـــل قـــديم[١]

ليس ما نقول حقا وهو ذاك، وقد قلت: "عود"[٢]، فلا محالة أنّ ذاك عود. فالعجمة فى هـذا القول أن ذاك مذكر بكلام اليونانيين، والعـود لا مذكر ولا مؤنث، فقيل العود وهذه حاله مع مذكر من الأسماء، فوجبت بذلك العجمةُ. ومن ذلك أن يقول: ذاك هو هذه، فـ «ذاك» مذكر، و «هذه» مؤنثة. فلما لم تكن المسئلة على إعراب اليونانيين لزمتها العجمة. وتقول أيضا: أنت تعرف هذا؟ وهذا حجر، فأنت تعرف حجرا[٣]. و بذلك[٤] المعرفة به إن عارفا به، فلك معرفة الحجر، فأنت لا محالة عارف بالحجر. وكل ما كان مثل هذا الكلام فالعجمة تشوبه، وليس تأليفه استعجاما. ومما قيل أولًا ١٨٢ ب
فقد تبين بتخيل فيه بالعجمة وكيف ينبغى أن يكون الجواب فيه.

٣٣

< مراتب الصعوبة فى حل التضليلات >

وقد ينبغى أن تعلم أن من الكلام كلاما[٥] تسهل معرفته، ومنه ما تضعف معرفته. فكثيرا ما يكون الكلام كلاما واحدا فيضـل السامع له فى وجوه كثيرة. فمنه ما يكون من اللغة، ومنـه ما يكون من العارض. وقد يكون

---

(١) يلاحظ أن هـذه الفقرة فى النقل القديم قد ترجمت بإيجاز شديد، ولعله فعل ذلك — شأنه فى أكثر المواضع التى أوجزفيها — لأن النص هنا يعتمد فى استشهاداته على خصائص فى اللغة اليونانية نفسها، ويتعسر ترجمتها إلى لغة أخرى. (٢) ص: حق.

(٣) ص: حجر. (٤) ف: وبذلك. (٥) ص: كلام.

الاتصال من غير هذه الجهة، أى من نقل الأحرف عن مواضعها، فلا تكون حال الكلام بما كانت عليه، ولا كالاتصال الذى يكون من اشتراك الأسماء، فإن ذلك النوع أسخف أنواع الاتصال؛ ومنه ما هو معروف عند كل من سمعه، لا سيما جميع الكلام الذى يضحك منه ما خلا يسيرًا، كقولك : رجل كان يؤتى به على سلم بكرسى، وكان متوثباً على سنان الرمح (١)؛ ومن ذلك أن يقول أى البقرتين تضـع من مقدمها، وليست منهما واحدة تضع من مقدمها، بل كلتاهما (٢) تضع من خلفها . ومن ذلك قول القائل : إن <ريح> الشمال صافية وأكثر هـذا الكلام بهذا النحو معروفةٌ سخافتُه . ومنـه ما يَغْبَى على المَهَرة . وعلامة ذلك أنهم ربمـا ناقض بعضهم بعضا فى الأسماء . من ذلك أنهم يسألون فيقولون —

[٣٧٦ ب] نقل يحيى بن عدىّ

هن هكذا من الكلمات ليست مؤلفة سولوقسموسات، لكن يرين، ومن قِبل ماذا يرين وأن كيف تلق نحوهمـا — فهو ظاهر من هؤلاء اللواتى قيلت .

---

(١) ص : ميوسا ! — وهذه العبارة غامضة كل الغموض، حتى فى اليونانى، خصوصا لانطوائها على تورية؛ ولهذا ضرب الشراح فى شرحها أخماسا لأسداس، دون توفيق؛ فالشرح المسهب الذى قاله الاسكندر (ص ١٨٧ س ٢٨ — ص ١٨٩ س ٢) لا يجدى؛ ويرى باكيوس (١ : ٨٣٥، ٢ : ٥٢٩) أن اللبس يقع على اللفظ δίφρον (س ١٧) إذ يدل على معنيين : كرسى، وعربة؛ وفى الترجمة الانجليزية تأويل أغرب .

(٢) ص : كلتيهما تضعان من خلفهما .

٣٣

< مراتب الصعوبة فى حل التضليلات >

ويجب أن نتأمل أن من جميع الكلمات: أما هؤلاء فهن سهل أن يرين، وأما هؤلاء فأصعب. ويضللن السامع[1] بإضافة وبشىء[2] أيضا كثيرا، إذ هن بأعيانهن موجودات لتلك؛ وذلك أنه يجب أن يـدعا[3] الكلمة بعينها التى نحوها تقال. فالكلمة بعينها أما لهؤلاء فمن اللفظ، وأما لهؤلاء فمن العرض، وأما لهؤلاء فيظن أنها من أخرى، من قِبل إذا يغترب وانتقلت كل واحدة لا تكون معـلومة على مثالٍ بعينه؛ فإنه بمنزلة ما أن اللواتى من اتفاق الاسم النحو الذى يظن من هؤلاء الضلالات يكون أكثر خطأ. أما هؤلاء ولجميع اللواتى يعرض < فـ > هن معلومات؛ وذلك أن جميع الكلمات المميز بها أيضا إلا قليلا هن من اللفظ — مثال ذلك: رجل كان ينتقل على سُلَّم كرسى؛ إلى أين؟ — إلى السارية[4]، — وأيما من الثورين رأيت إماما؟ — ولا واحد منهما، بل كلاهما[5] من خلف؛ هل ريح[6] الشمال صافية؟ — كلا، وذلك أنه قتل المسكين والذى يبيع[7] — : أترى أُوَرْكوس؟ كلا، لكن أفولُنيدس.

---

(١) ف : الذى يسمع . (٢) ف : وبالشيء . (٣) ف : يو(دعا) .

(٤) ص : فأرسـله فاذان إلى المكان ! — وهو تحريف فاحش، أو سـوء فهم من المترجم شنيع. (٥) كانت : "كليهما"، ثم ضرب عليها وكتب بعدها : "كلاهما"، وهو تحريف صوابه ما أثبتناه. (٦) ص : والنقاء الشمالى ودا كا ! — وهو تحريف هنا وفى الترجمة التالية، فصححناهما بحسب ما فى النص اليونانى .

(٧) ص : يباع ! — ويقصد : التاجر .

وعلى هـذا النحو بعينـه ولهؤلاء الأخر إلا قليـلا كثيرة ، وهؤلاء الذين هم مجربون أكثر، يرين أنهن مذهول عنهن . والدليل على هؤلاء من قِبل أنهم يخاصمون كثيرًا بسبب الأسماء، أى إنما أبدل الموجود والواحد على جميعهن ، أو على آخر، وذلك أنه أما هؤلاء فان الموجـود والواحد يظن أنه يعـرف واحدًا بعينه . وأما هؤلاء فيجعلون كلمـة زِنون[1] بَرمانيدس ومن الكلمات فتكن سهلة أن يرين، وأما هؤلاء فأصعب إذا أخذ فى جنس ما. أترى تبكيتا أم ليس تبكيتا ؟ ليس يسهل[2] . وعلى هذا المثال فى جميعهن .

والكلمة الحـادّة السديدة هى التى تصير أن يتشكّك أكثر ، وذلك أن هـذه تلذع أكثر . والشك هو ثنائى : أما ذاك فيرفع شيئا من السؤالات فى هذه المؤلفات ، وأما ذاك ففى هؤلاء المِرائية أن كيف يقول إنسان التى مدت من قبل هـذه الكلمات الحـادات يجعلن أن نطلب فى القياسات . أما الكلمة القياسية —

نقـــل عيسى بن زرعة

فليس يكون عنها سواوقسموس ، بل هى مظنونة . فأما من أجل ما ذا يظن، وكيف يجب أن يناقضها، فهو ظاهر من التى قيلت .

---

(١) زنون : Zenon ، فرمانيدس : Parmenides .

(٢) ص : يسهم !

٣٣

< مراتب الصعوبة فى حل التضليلات >

وينبغى أن نتأمل جميع الأقاويل : فإن منها ما يسهل الوقوف عليه، ومنها ما يعسر ذلك فيه جدًّا . وقولنا : « نحو شىء » و « فى شىء » شديدة التضليل للسامع إذا قيلت فى أشياء واحدةٍ بأعيانها . وذلك أنا ينبغى أن نسمى الكلمة الواحدة بعينها بما إليه تنسب . وقد تكون الكلمة الواحدة بعينها : أما عند بعض الأمور فمن الصوت، وفى بعضها من العَرَض، ويظن ببعضها أنها من معنى آخر، من قِبل أن كل واحدٍ من هذه إذا(١) أتى به مختلفا لم يكن ما يفهم منه(٢) على مثال واحد، بمنزلة ما فى هذه التى تكون من الاشتراك فى الاسم النحو المظنون من الضلالات أشد خطأً . فأما هذه فتكون معلومة فى جميع التى من العَرَض . وذلك أنا قد نجد جميع الأقاويل المضحكة — إلا الشاذ منها — إنما يكون من الصوت(٣) : مثال ذلك أن رجلا كان يصعد(٤) على سلم الكرسى، : إلى أين(٥)؟ — إلى السارية، و : أى الثورين رأيت قدام؟ ولا واحد منهما، بل جميعا من خلف، : و : هل < ريح(٦) > الشمال خالصة؟ — كلا، وذلك أنه مما يقتل المسكين والذى كان يبيع(٧)، و : هل هو أُوَرَخوس؟

---

(١) ص : إلى . (٢) ف : يعلم . (٣) ف : التى فى القول .
(٤) ف : يرق . (٥) ص : وكان فاذان قد أنفذه إلى بعض المواضع ؟ — وهذا خطأ فاحش فى الترجمة ، فأصلحناه عن اليونانى . (٦) ص : وذلك أن الشمالى الخالص ودا كا مما ... ش : فى نقل ثاوفيلا : والريح الشمال صافية ؟ — لا ، بل وذلك أنها قتلت المسكين والذى كان يشترى ، — وأترى أرخوس ؟ لا ، بل لكنه أفولونيدس .
(٧) ص : يباع هو أرفو رخوس مادفولينوس .

— كلا، بل هو أفولونيدس . وعلى هذا النحو بعينه يكون فى أكثر الأشياء الأُخَر إلا اليسير منها . وقد يضل بهذه الأشياء القومُ الذين يظن بهم أن لهم دُرْبة . ويدل على هؤلاء أنهم كثيرا[1] ما يختصمون فى الأسماء، أعنى نقل الموجود والواحد يدلان على جميع الأشياء دلالة واحدة بعينها، أو مختلفة . وذلك أن هؤلاء الذين يظنون أن الموجود والواحد يدلان على شىء واحد بعينه هم الذين ينقضون قول زينن وپرمانياس لأن هذين يقولان إن الواحد والموجود يقالان على معانٍ كثيرة . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى التى من العرض ومن كل واحدٍ من تلك الأُخر . فأما بعض هذه فالنظر فيها يكون من أوائل سهلة[2]، وبعضها من التى هى عسرة جدًّا، إذ أخذت فى جنسٍ ما ؛ وليس أن ينظر فى أن هل هذا تبكيت أو ليس بتبكيت مما يسهل . والنظر فى جميعها يكون على هذا المثال .

والكلام الحادّ السديد هو الذى يجعلنا كثيرى التشكك، وذلك أن هذا هو خاصة [١٣٧٧] الذى يمس. والتشكيك يكون إما مثنى وإما مضاعفا[3] : أما ذاك فبأن يرفع من التى قد ألفت شيئا من السؤالات ؛ وأما هذا ففى هذه الأشياء الأُخر . وكيف يقول القائل الأقاويل التى قد امتدت ؟ ولهذه العلة تكون الأقاويل الحادّة فى القياسات خاصةً هى التى تبعثنا على البحث . وأما القول القياسى الحادّ جدا فهو الذى إنما يكون على —

---

(١) ف : كثير . (٢) ش : ثاوفيلا : و يعسر أن يستدرك من القول : فى أى شىء قيلت . (٣) ف : مضاعف .

نقـل قـديم

إذا قال قائل هو، وقال أيضا واحد ، فهـذان دلالتهما واحدة فى كل معنى ، أو كل واحد له دلالة غير دلالة صاحبه ، فقد ظن أقوام أنهما يدلان على شىء واحد ، وظن آخرون ما قال زينون و برمنيدس أنه بقـدر ما صارت له جهـات الواحد كثيرة ، بقـدر ذلك ينصرف الذى هو لأوجه كثيرة ؛ وكذلك سائر الكلام : منه ما سهلت معرفته ما يعرض فيه و ينصرف له ، ومنه ما عسرت معرفته . والمعرفة فى أى جنس هى ، وهل يجب أن يكون مضللا أو غير مضلل ؛ وأصعب الكلام ما كان مضطراً إلى الشك فيـه ، لأن ذلك من الكلام وهو عويص ، والشك شكان : أحدهما فيما ألف من الكلام ؛ فإن ذاك إذا رفع منـه أحد شيئا كان[1] مشكوكا فيه ؛ والشك الآخر يكون فى[2] أهل الشغب عنـد مماحكة بعضهم بعضا : كيف ينبغى أن يقول القائل مقـدمته؟ من أجل ذلك القصاص من الكلام فى المقاييس يوجب الفحص < جدا >[3] . والقصاص فى المؤلف من الكلام هو الذى يكون من الذى يظن كثيرا أن المحمود منهما يرفع —

[٣٧٧ ب]   نقل يحيى بن عدى

التى هى أحد فهى إن كان يرفع أكثر من هؤلاء اللواتى يظن من قبـل الأكثر التى ترى[4] ؛ وذلك أنه إذ الكلمة هى واحدة وتغير وتوضع المقـدمة[5]

---

(١) تحتها : فكان .   (٢) ف : من .   (٣) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية .
(٤) فوقهما : مشهورة .   (٥) ف : التناقض .

١٨٣ ا تكون موجودات لها على هذا المثال بعينه جميع هؤلاء المؤلفة . ويجب أن يرفع من اللواتى تربن[1] على هذا المثال بعينه التى هى مشهورة ومن قِبل هـذا يضطر أن يشكك . فأما التى هى أحدُّ فهى التى تصير النتيجة فى السؤالات من المساوية . — وأما الثانية فالتى من جميع اللواتى يشبهن . وذلك أن هذا يصير أن يتشكك على مثالٍ واحد أن أيما من السؤالات يرفع . وذلك أن هذا صعب . وأما أن يرفع فهو أن إذ يرفع لا يعلم . وأما من هؤلاء المرائيات فأما الأحدُّ فالتى ليست معلومة من وقته : أمؤلف أم لا؟ وبالحل[2] من الكذب هو أم من القسمة ؟ وأما الثانية من هؤلاء الأُخر فالتى هى معلومة : هل من القسمة هى أم[3] من الرفع ؟ وليست مبصرة أن يتوسط أى السؤالات يوجد أن[4] يحل بالرفع أو بالقسمة . لكن أيما هذا من النتيجة أو من شىء من السؤالات هو .

فإنه موجودا حيناً الكلمـة التى ألفت : فإن كانت الموجودات عن المشهورات أو الكاذبات كثيرة ، ويوجد حينا لا يستحق أن يستهان بها . وذلك أنه إذا كان ناقضا شيئاً من هـذه السؤالات اللواتى كهذه نحو الذى للكلمـة وللذى هو موجود للكلمـة ، إذ لم يرد فيأخذ هـذا ولم يؤلف ، فالقيـاس خطأ . وأما إذا كان من هؤلاء اللواتى من خارج ، فليس يسهل أن يستهان به ، لكن الكلمة لينة ، وأما الذى سأل فلم يسأل جيدا .

---

(١) ف : المشهورات . (٢) ف : النقض . (٣) ص : أن .

(٤) ف : ينقض .

وموجود بمنزلة ما أن يحل[(١)] موجودا ما حينا فنحو الكلمة ؛ وأما حينًا فنحو الذى يسأل ونحو السؤال ، وأما حينا فَوَلا نحو آخر من هؤلاء . وعلى هذا المثال يوجد أن يسأل وأن يؤلف نحو الموضوعة ونحو الذى يجيب ونحو الزمان أيضا متى كان زمان كثير أن يتكلم نحو الحل[(٢)] .

٣٤

< خاتمة عامة >

فأما منْ كم ومن أىّ تكون الضلالات[(٣)] لهؤلاء الذين يتكلمون، وكيف يبين الذى يكذب وأما يجعل أنه يقول الغرائب أيضا[(٤)] ؛ وأيضا أن من ماذا يعرض السولوقسموس[(٥)] وأن كيف يسأل وما هو ترتيب السؤال[(٦)]؛ وأيضا : نحو ماذا ينفع جميع هذه الكلمات التى كهذه[(٧)] ، وعلى الإطلاق فى كل جواب[(٨)]، وأن كيف يحل[(٩)] الكلمات والسواوقسموسات[(١٠)] — فقد قيل فى هؤلاء كلهن . ومنذ الآن نقول شيئًا يسيرًا فيه الغرضُ الذى من الابتداء إذ نذكر ونضع لهؤلاء اللواتى قيلت انقضاءً .

فإنا كذا نشتهى أن نجد قوة ما قياسية فى الذى قدّم فأعطى — .

---

(١) ف : ينقض . (٢) ف : النقض .

(٣) وذلك فى الفصول من ١ إلى ١١ من هذا الكتاب . (٤) فى الفصل ١٢ .

(٥) فى الفصل ١٤ . (٦) فى الفصل ١٥ .

(٧) فى الفصل ١٦ . (٨) فى الفصول ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

(٩) ف : ينقض . (١٠) الفصل ١٩ وما يتلوه .

الأكثر من الأمور المظنونة، لأنه إنما يرفع على الأكثر الرأى المشهور؛

١٨٣ ا وذلك أن القول الواحد إذا تغير وَضْعُ المقدّمة فيه كانت جميع التأليفات الكائنة عنه على مثالٍ واحد ؛ لأنه من الواجب أن يكون رفعنا الأقاويل المشهورة بأقاويل مثلها مشهورة . ولهـذه العلة نُضْطَرُّ إلى التشكك . فأما الأقاويل الحادّة جدًا فهى التى تنتج بالسؤال عن الأمور المتساوية . — والثانى هو الذى ينتج من جميع الأشياء المتشابهة؛ وذلك أن هذه تجعل تشككنا على مثالٍ واحدٍ فى أمر السؤالين، وأيهما نرفع؛ وذلك أن هذا صعب، لأنه ليس يعلم أيما منهما إذا رفعناه نكون قد نقضنا من الكذب أو من القسمة . — والثانى من تلك الأخَر فهو الذى قد عُلِم أنه يكون من القسمة أو من الرفع (١)، إلا أنه ليس يظهر من أى السؤالات يكون النقض : أبالرفع يكون، أم بالقسمة؟ بل النظر فى أن من أى هذين يكون هذا : هل هو من الجمع، أو من بعض المسائل؟

وربما كان القول الذى لم يؤلّف (٢) ركيكا إن كانت المأخوذة فيه إما بعيدة من الشهرة جدا، أو كاذبة؛ وربما كان لا يستحق أن يستهان به . فإذا كان القول عادما لشىء من أمثال هذه المسائل نحو أى شىء كان القول، ولأن المتكلم لم يأخذه على ما أخذ ولا ألف، فإن القياس يكون ركيكا . وإذا

---

(١) ف : النقض .

(٢) ص : الذى ألف، والتصحيح فوقها . — لم يؤلف : أى لم ينتج .

كان من الأشـياء التى من خارج ، فليس يسهل أن يستهان به ، بل يكون القول رقيقا ، فإن الذى سأل لم يسأل حسنا[1] .

وهذا مثل أن يجعل النقض : أما أحيانًا فمصروف إلى القول ، وأحيانًا مصروفٌ إلى السائل وإلى السـؤال . وليس يكون فى وقت من الأوقات مصروفًا إلى غير هـذه، وكذلك إذا سألنا ، فإذ أن يسأل وأن يؤلف يكون بحسب الموضـوع وبحسب المجيب وبحسب الزمان إذا كان الزمان الذى يتكلم فيـه فى النقض زمانا طويلا[2] .

٣٤

< خاتمـــة عامـــة >

فأما كم وأى الأشـياء هى التى تكون منها ضلالات[3] المتكلمين ، وكيف يعمل فى إظهار [٣٧٨ ا] كذب الكاذب الذى يأتى فى قوله بالعجائب[4] ، ومماذا يعرض السولوقسموس[5]، وكيف يسـأل، وكيف ترتيب المسائل[6] ، ونحو ماذا ينتفع أيضا بهـذه الأقاويل كلها التى تجرى هذا المجرى[7]، وفى كل جواب على الإطلاق[8] ، وكيف ينقض الأقاويل والسولوقسموس[9] : فقـد تكلمنا فى جميع هذه الأشياء . فلنتكلم الآن بإيجاز فى الغرض الذى إياه قصدنا من أوّل الأمر على جهة الإذكار . ونختم بعد ذلك ما تكلمنا فيه .

وقد كنا نود أن تحصل لنـا قوّة قياسية ــ

---

(١) ف : جيدا . (٢) ص : زمان طويل . (٣) فى الفصول من ١ إلى ١١ من هذا الكتاب . (٤) فى الفصل ١٢ . (٥) فى فصل ١٤ . (٦) فى فصل ١٥ . (٧) فى فصل ١٦ . (٨) فى فصول ١٦ ، ١٧ ، ١٨ . (٩) فى فصل ١٩ وما يتلوه .

نقــل قــديم

١١٨٣ ا ويوضع ، لأن هذا القول، وإن كان قولًا واحدًا، إذا بقيت مناقضة مقــدّمته ، كان تأليفه واحدًا ، ومن أجل ذلك تجب المسئلة والحيرة فيـه بالاضطرار . فهذا القول خاصةً وما كان مثله مَضاءً وهو الذى يجعل النتيجة مساوية للسائل . — والقول الذى فى مرتبة ثانيةٍ من الصعوبة هو الذى يجعل النتيجة من الكل شبيهة به؛ فإن هذا القول أيضا يلجئنا إلى أن نسأل فى أى المقدّمتين يبطل . وذلك عَسِرٌ صعب : لأن إبطال أحدهما واجب، فأما أيهما يبطل، فليس بمعروف . — فأما الصعب من كلام أهل الشغب ألا يكون استبان نِصفُ أو كل ما ألف منه المقياس أو لم يؤلف؛ وإن كان تأليفا : أمِن كذبِ تأليفهِ[1] ، أم مِن قسمته ؟ ومن أجل النتيجة كان ذلك ، أو من أجل المقدّمات ؟ .

وربمـا كان القول الذى فيـه تأليف جاهلا أهلًا أن يحتقر إذا كانت مقدّماته إما كاذبة وإما غير محمودة؛ وربمـا لم يستأهل التهـاون، لأنه إذا كان ينقض شيء من المسائل التى كهذه إما عنـد سامع القول ، وإمّا من قائله ، فلم يستدرك ذلك ولم يؤلفـه[2] ، فذلك المقياس جاهل . وإذا كان ذلك لا بضدّ القــول ، بل من الذى خارج من القول ، فليس القول بأهلٍ أن يحتقر، لأن القول مذهب لَيِّن[3]، والسائل قـد سأل ولم يجد . فكما أنه

(١) ص : تألف . (٢) ف : أغلته : مجهول — صح .

(٣) أى أن هذه الحجة مقبولة .

يجوز لنا مرة أن ننقض عند القول ومرة عند المسائل أو المسئلة؛ وربما لم يجز ذلك ولا عند واحدٍ منهما، بقدر ذلك يجوز لنا أن نسأل وأن نؤلف بقدر وضع الكلام والمجيب فيه، وبقدر الزمان، إذا أمكننا النقض فيه.

٣٤

< خاتمة عامة >

هذا ما قلنا فى أنواع المضِلات، وكم من جهة يكون ذلك فى[1] أهل الكلام، وكيف يرى القائل به كذبا[2] ويلجئه إلى أن يصير إلى غير محمود من القول، ومِنْ قَلَبِ أى الأشياء يعرض الاستعجام، وكيف يجب أن يُعْمَل السؤال، وما مراتب المسائل، ولماذا ينتفع بمثل هذا الكلام؛ وفى الجملة، كيف كل جواب، وكيف ينتقض الكلام ويعرف الاستعجام.

فإذ قد فرغنا من ذلك كله وذكرنا ما كان من وعدنا فى أول الكتاب، فلنقل فى ذلك شيئا يسيرا، ثم لنختم الكتاب.

فقد كنا مشتاقين إلى أن نجد قوة مؤلفة للكلام —

[٣٧٨ ب] نقل يحيى بن عدى

من هؤلاء اللواتى هنّ مشهورات أكثر. وهذا هو عمل الجدل[3] بذاته والمحنة. ومن قبل أنها فتعد عندها قرب السوفسطائية كأنها ليست إنما يمكنها ١٨٣ب

---

(١) ف : من.

(٢) ص : كاذب.

(٣) ف : أى صناعة الجدل.

أخذ التجربة[١] على طريق الجدل فقط، لكن وكالذى يعلم من قبل هذا ليس يضع التى قيلت فقط عمل النجازة[٢]، أى أن يمكنها أن تحدكلمة، لكن وأن كيف إذا اخترنا الكلمة تحفظ فى اتفاق الاسم الموضوعة كالتى تتوسط هؤلاء المشهورات أكثر . وقد قلنا علة هذا من قبل أن سقراط لهذا كان يسأل كل إنسان، ولم يكن يجيب ؛ وذلك أنه كان يُقِرُّ أنه لا يعلم . وقد عرّف فى هؤلاء المتقدمات أن نحوكم ومن كم يكون هذا، ومن أين يستكثر فى هذه، وأيضا أن كيف يسأل أو يرتب جميع السؤالات، وفى الجواب، ونُقوض هذه القياسات. وعُرف أيضا بسبب هؤلاء الأخر كلهن اللواتى هنّ لصناعة الكلم بعينها . ومع هؤلاء أن من قبل أنا عملنا سوء قياس بمنزلة ماقلنا أولا[٣].

فأما أنه موجود لهؤلاء اللواتى تقدمنا فأسهبناها انقضاءً كافٍ — فهو ظاهر . ويجب علينا ألا نذهل عن التى عرضت لهذه النجازة؛ وذلك أن من جميع اللواتى يوجدن إما هؤلاء اللواتى يوجدن كما فى الابتداء فمن عادتهنّ أن يأخذن أوّلا امتداداً يسيراً وهو نافع أكثر من التربية التى بأَخَرَةٍ التى من هؤلاء؛ وذلك أنه عسى أن يكون مبدأ كل أكثر، كما يقال؛ ولهذا هو صعب أكثر. وذلك أنه بحسب[٤] ما هو أعظم فى القوة فكذلك هو أصغر فى العظم، يرى أنه أصعب . وإذا وجد هذا فهو سهل أن يزيد وينمى الباقى الذى يعرض على الأكثر للكلمات الخطبية أيضا، أو عند جميع الصناعات الأخر.

---

(١) ف : المحنة . (٢) التجازة = الصناعة = pratique, étude .

(٣) راجع ص ١٨٣ أ س ٢٧ . (٤) ف : بمبلغ .

وذلك أن هؤلاء لما وجدوا المبادئ أتوا بشيء صغير[١] على طريق الإتمام . وأما الذين يفلحون[٢] الآن إذ قبلوا من كثيرين أى من السديد أولا فأولا إذ قدموا فأتوا أتموا هكذا إما طسياس[٣] وإما ثاؤدوروس < ثم تراسوماغوس بعد طسياس وبعد هذا ثاؤدورس > : فبعض هذا وكثيرون جمعوا وأتوا بأجزاء كثيرة . ومن قِبل هذا ليس هو عجبًا أن يكون موجوداً للكثرة صناعة . — وأما لهذه التجارة فليس . أما ذاك فكان موجودًا ؛ وأما ذاك فلم يكن موجودًا وزِيدَ وفُعِل ، لكن ولا شيء كان موجودا على التمام . وذلك أن من هؤلاء أيضا الذين كانوا يتعاطون ، نحو الكلمات المرائية ، كان لهم تأديبٌ ما شبيهٌ بتجارة غورغيوس[٤] .

نقل عيسى بن زرعة

بسبب ما تقدّم وصفنا له من الأشياء المشهورة جدا . وهذا هو من فعل الرجل الجدلى خاصة والامتحانية . ولأنه قد ينضاف إلى ما يستعد
مما يتجابه نحو هذه بسبب التقارب بينهما ، الصناعة السوفسطائية من قِبل ١٨٣ ب
أن الممكن عندها ليس إنما هو الامتحان الجدلى فقط ، بل كما يفعل العالم . فلذلك لم يقتصر على أن يجعل بفعل الصناعة هو ما ذكرناه فقط ، وهو ما لها من إمكان أخذ القول ، بل وعلى أنّا إذا تخيرناه حفظنا الموضوع باشتراك الاسم ، كما يفعل فى الأشياء المشهورة جدًا . وقد قلنا ما العلة فى ذلك .

---

(١) ف : قليل . (٢) ف : ينجمون . (٣) طسياس = Tisias ، تراسوماخوس = Thrasymachus ، ثاؤدورس = Theodorus . (٤) = Gorgias .

ولهـذا السبب كان سقراط يسأل كلّ أحد، إلا أنه كان لا يجيب؛ وذلك لأنه كان يعترف بأنه لا يحسن . وقد عُلِم مما ذكرناه فيما تقدّم ما غايات هذه الصناعة ، وكم شيء تكون ، وأرشدنا إلى المواضع التي تحصل لنا بها الغزارة في هـذه الأشياء . وذكرنا مع ذلك أيضا كيف نسأل ، وكيف نرتب سائر المسائل، وكذلك تكلمنا في الجواب وفي وجوه نقض هذه القياسات . وقد يعلم ممـا ذكرناه سائر الأشـياء الأُخر الموجودة للصناعة الكلاميـة نفسها ، وما عملناه على ذلك في سوء القياس كما قلنا فيما مضى[1] .

فقـد ظهر أنا بلغنا فيما قصـدنا من أوّل الأمر إلى غاية يكتفى بها . وقد ينبغي ألا يغفل عما عرض لهذه الصناعة دون سائر الصنائع الموجودة. وذلك أن تلك لمـا كانت فيما سلف مأخوذة عن آخرين ، وكان التعب فيها قد تقدّم أوّلا أوّلا ، اتسعت بنظر قوم آخرين من المتأخرين فيها . فأما الصنائع التي هي في ابتداء وجودها فمن شأنها أوّلا أن تكون حرجة . وهذا[2] الابتداء أنفع كثيرًا من التزيد الذي يحصل لها بأُخرةٍ من هؤلاء . ولعـل الأمر كما يقال من أن الابتداء بكل شيء عظيم جدا ، إنما هو من أجل هذا . وذلك أن بحسب ما يوجد له من فضـل القوّة فبذلك النحو يكون مقداره أصغر[3] [١٣٧٩ ا] ليكون الوقوف عليه فيما يظن عسيرا[4] جدا . فإذا وجد هـذا فإن

---

(١) راجع ص ١٨٣ ا س ٢٧ (٢) ش : ثاوفيلا : والزيادة اليسيرة في أوّل الأمر قد جرت العادة بأن يقال لها بأنها أشدّ منفعة وأكثر من الزيادة الأخيرة . (٣) ف . أقل .

(٤) ص : عسير .

التزيدات الباقية وإنماء الصناعة يكون بعد ذلك سهلا . ومثل هـذا أيضا عرض للأقاويل الخطبية ولجميع الصـنائع الأُخَر على أكثر الأمر . وذلك أن تلك لما وجدت مبادؤها إنما احتاجوا أن يأتوا لتكميلها بشىء يسير . وهذه التى قد ظهر فيها فى هذا الوقت النجاح[1] فإنما حصل ذلك لها عمّن يتداولها أوّلا «أولا» بأنه أتوا أوّلًا فيها باليسير، ثم زيدوها : أما بعد القدماء فطيسياس[2] ، و بعـد طيسياس[3] تراسوماخوس ، و بعد هـذا ثؤدوروس . وانضاف إليها أجزاء كثيرة مما جمعه قوم كثيرون . ولهذه العـلة ليس من العجب أن يكون ما فى هذه الصناعة بهذه الكثرة. فأما هذه الصناعة فليس إنما كان بعضها موجودا و بعضها غير موجود[4]، و إنما أضيف إليها الآن، لكن لم يكن منها شىء[5] موجودًا ألبتة. فإن ممن انصرفت عنايته إلى الأقاويل المرائية من حصل له شىء من التأدب شبيه بالصناعة التى عملها جورجِيَس .

نقـــل قـــديم

من أجل الذى يضع مقدماته من الموجود كمن الظنون، لأن هذا فعل الديالقطيقيين وهم المجادلون ــ أى بالبلاغة ــ وكذلك فعل الزابرين للكلام
١٨٣ب المتحنين له . فلما كانت المسـئلة[6] على من قال بهـذا القول لمكان محـاورة
ا السوفسطائيين إياه أنّ استطاعته ليست فى أن يأخذ محنـة الكلام بالبلاغة
فقط، بل حاله فيها كحال من يعلمـه . ومن أجل ذلك قلنا إن ليس القول

---

(١) ف : الفلاح . (٢) ص : فطيطياس . (٣) ص : طيطياس .
(٤) ص : موجود . (٥) ص : شيئا . (٦) ش : السنة .

وحده فعل الصناعة والمقدرة على أخذ القول واستيعابه، لكن فعلها، كيفما كان الجواب، أن يحفظ وضع الكلام فيجيب بما يشبه ذلك النوع من المظنون. وقد أخبرنا فيما مضى من كلامنا بعلة ذلك، وأن سقراطيس لذلك كان يسأل الجميع ولم يكن يجيب، وذلك أنه كان مُقِراً بأنه لا يعلم. وقد قيل أوّلا من أى الأشياء يكون هذا، ومن كم، ومن أين نصير إلى حدته، وكيف السؤال، ومن أية مسئلة وجوابها، و بعض تآليف المقاييس، ومن سائر ما كان لهذه الصناعة من الكلام، وأتينا مع ذلك أيضا على جميع المِضلات، فقد صِرنا إلى غاية ما أردنا من كتابنا هذا.

ويجب ألا يذهب علينا ما عرض، وذلك أن كل ما وجده أحد من الكتب لا يعدو أن يكون إما موجوداً(١) من آخرين قد عنوا به فالفوا أجزاء من أجزائه فزاد عليه القابلون له منهم أخيرا. وما كان من الأصل موجودا، وما كان كذلك أقل ما عاد أن الزيادة فيه، وذلك أكثر منفعةً من التى قد زيد فيها أخيرا. والابتداء فى كل شىء هو عظيم. ومن أجل ذلك صار عسِرا مستصعبا، لأنه بقدر حاله فى القوة وشدتها بقدر ذلك صار صغيرا فى قدره فاستصعب وجوده. ومتى ما وجد أحدٌ الابتداءَ، سَهُلَتْ الزيادةُ فيه وتمام ما بقى منه. وقد يعرض هذا فى كلام الخطباء، وفى سائر الصناعات الأُخَر. فالذين وجدوا الأوائل فأقل ما قالوا ووضعوا، وأما الذين اتبعوا الآثار <فقد> سمعوا فأحسنوا، وذلك أنهم تناسخوا العلم من كثير، فزادوا فيه جزءا

(١) ص: موجود.

بعد جزء فأتموه بذلك . فطسيس أخذ من فعل هذا الفعل بعد من تقدمه ؛ وبعد طسيس[1]، تراسوماخوس؛ وبعد تراسوماخوس، ثيادروس، وكثر[2] القول أجزاءا كثيرة . ومن أجل ذلك ليس بعجب أن تكون للصناعة كمية كبيرة.

فأما صناعتنا هذه فلم يكن منها شيء موجودًا مستعملًا ، ومنها شيء موجودًا لا مستعمل، بل لم يكن منها شيء موجودًا[3] ألبتة . فالذين يتأدبون[4] بأن يضعوا[5] أنفسهم للآراء والمحك فأدبهم شبيه بصناعة جرجيس .

[٣٧٩ ب]		نقل يحيى بن عدى

وذلك أنهم أعطوا أن يتعلم كلمات : أما هؤلاء فالخطبيات، وأما هؤلاء
فالمجوبات؛ ظنوا أنهم يقعون كثيرًا على الكلمات . ومن قبل أن التعليم
لهؤلاء الذين يتعلمون منهم كان على طريق السرعة ولم يكن صناعيًا — ، ١٨٤ أ
وذلك أنهم إذ يعطون لا الصناعة لكن هؤلاء اللواتى من الصناعة — ظنوا
أنهم يؤدبون ما إن إنسانا أن يقول إنه يسلم علمًا فى أن لا يألموا[6] شيئا
فى الأرجل إن لم يعلم أن يقطعوا الجلود ، ولا من أين يمكننا أن يحز هؤلاء
اللواتى كهؤلاء تعطى أجناس خفاف كثيرة مختلطة ومتصلة، وذلك أن هذا :
أما على الاستعمال فيقع، وأما صناعةً فلم يعلم . — ومن قبل أن هؤلاء اللواتى
للخطباء قد كن موجودات ، لكن إذ يقلن كثيرات قبل لم يكن موجودا لنا

(١) ص : فطسيس . (٢) ص : كثير . (٣) ص : موجود .
(٤) ص : يتأدبوا . (٥) ف بالأحمر : نصبوا . (٦) ص : يألمون .

١٨٤ ب فى أن يعمل قياسا ولا شىء ألبتة قبـل، بل إذ ظلينا[١] نتعب[٢]، وكددنا زمانا كبيرا . وإن رأينـا إذ نرى أن من هؤلاء اللواتى هكذا وهؤلاء كن مبـدءا موجودا[٣] للصناعة على طريق الكفاية أكثر من هؤلاء النجازات الأُخَر هؤلاء اللواتى يمين[٤] عن التسليم .

فليكن عمل جميعكم، أيها السامعون : أما لهؤلاء الناقصات من الصناعة فالاعتقاد، وأما لهؤلاء اللواتى قيلت فإن لها إنعاما كبيرا .

][تمّ كتاب أرسطوطالس " فى تبكيت السوفسطائيين "،
نقل الفاضل أبى زكريا يحيى بن عدىّ — رفع الله درجته،
وألحقـه بالأبرار الصالحين والأخيـار الطاهرين من أهل
طبقته — من اللغة السريانية إلى اللغة العربية .
وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التى نسخت منهـا هذه
النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عدىّ
التى بخـــطه][

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن الأقاويل الخطبية إنما أفادتنا العلم بالأمور المحبوبة . وكانوا
١٨٤ ا يظنون على أكثر الأمر أنهم قد أدركوا هذه الأقاويل، ولأنهم كانوا يعجلون فى التعليم لم يكن من يتعلم منهم يستفيد صناعة، وذلك أنهم لم يكونوا أخذوا

(١) كذا ! (٢) ف : نشق . (٣) ص : موجود . (٤) من الفعل : نمى .

عنهم صناعة؛ لكنهم لما أفادوا أشياء صناعية توهموا أنهم قد أكسبوا تأديبا ما. وكما أن قائلا لو قال: إننى أفيدكم صناعة لا ينال أرجلكم معها ألمٌ إن أنتم قطعتم الجلود، لما كان قد أفادهم ولا أوجدهم السبيل التى يمكن بها تحصيلُ أمثال هذه الأشياء، بل كان قد أعطانا أجناسًا كثيرة للخفاف مختلطة غير مفصلة. وذلك أن هذا: أما على الوصول إلى المنفعة فقد أعان، إلا أنه لم يفد صناعة. — ولأن أشياء خطبية كثيرة قد كانت موجودة فى سالف الدهر؛ فأما فى عمل القياس فلم يكن عندنا قديما فيه شىء؛ إلا أنَّا بعد أن كددنا ١٨٤ ب
فى الطلب زمانا طويلا فإن كان قد يظهر لنا عند الفحص أن لهذه الصناعة من الأمور التى تجرى هذا المجرى فى ابتداء أمرها ما يكتفى به وهو زائد على على ما للصنائع الأُخَر التى إنما تزيدت بتعاقب الناظرين فيها عليها.

فليتشاغل جميع من سمع قولى إلى الصفح عما وقع فيه تقصيرٌ من هذه الصناعة، ويفيد ما قيل فيها من النعم السابقة.

][تمّ كتاب "سوفسطيقا"، أى: التظاهر بالحكمة،

لأرسطوطالس الفيلسوف، نقل عيسى بن إسحق بن زُرْعة —

من السريانى بنقل أثانس.

وكتبت هذه النسخة من نسخة الحسن بن سوار؛ وهى

منقولة من دستور الناقل][

نقـــل قـــديم [١٣٨٠]

لأن صناعة جُرْجِيس(١) الأدب(٢)، من كلام الخطباء، وصناعة الآخرين كلام
المراء أو المَحْك(٣). والذى كان يدعوهم إلى المراء(٤) أن أكثر ما كانوا يظنون أنهم
يستعملون من الكلام هـذين الضربين . لذلك كان يكون التعليم سريعـا، ١٨٤ ا
إلا أنه لا منفعة فيه؛ وذلك أنهـم لم يكونوا يعلمون صـناعة، لكن كانوا
يؤذنون بإفادة شىء للصناعة، كمن زعم أنه يفيد علما لئلا تَحْفَى الأقـدام ثم
لم يعلم كيف صناعة الحذاء ولا من أين مُكْتَسَبُها ؛ ولكنه أضرب عن ذلك
وأفاد علم قوالب الحذاء وكثرة أنواعها . فالذى فعل هذا الفعل قد أفاد شيئا
معينا على الحاجة، ولم يفِد صناعةً .

وقد قيل قديما فى كلام الخطب كثيراً . فأما فى السلجسموس وتأليف
المقدمات فلم يكن لنا قديمًا شىء ، بل قد أقمنا زمنا مجتهدين فى طلب ذلك، ١٨٤ ب
بل قـد ظهر لكم فيما تَحَـرَّر ثم أن ما وجدت له أوليـة من الصناعات كان
أفضل من سائر الصناعات التى تمت وزادت بالتناسخ .

فواجبٌ على جميـع من حضر من السامعين أن يعذروا على مالم يوجد
من الصناعة، وأن يشكرونا شكرا عظيما على الموجود منها .

][تمّ كتاب أرسطوطاليس المسمى "سوفسطيقا" فى التبصير
بمغالطة السوفسطائية — نقل الناعمى .
ولله على ذلك الحمد والمِنّةُ .
قوبل به وصح][

---

(١) ص : جرجس — وهو = Gorgias . (٢) ف : الأدب فى . (٣) محك
(كمنع) = ج ، فهو محك (ككتف) ومماحك ومحكان . (٤) إلى المراء : ف : فى هذا .

][نسختُ هذا النقل من نسخة بخط الشيخ أبى الخير الحسن بن سوار رضى الله عنه . وفى آخرها ما هذه حكايته :

نسختُ هذا النقل من نسخةٍ خُيِّلَ إلىّ أنها بخط أبى نصر الفارابى ، كان النصف الأول منها مصححا جيدا ، والنصف الثانى مِسقاما .

قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضى الله عنه :

لما كان الناقل يحتاج — فى تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التى منها ينقل — إلى أن يكون متصوِّرا له كتصور قائله ، وإلى أن يكون عارفا باستعمال اللغة التى منها ينقل ، والتى إليها ينقل ، وكان أثانس الراهب غير قيِّم بمعانى أرسطوطالس فيه — داخل نقلَه الخللُ لا محالة .

ولما كان مَنْ نَقَلَ هذا الكتاب من السريانية بنقل أثانس — إلى العربية ، ممن قد ذكر اسمه ، لم يقع إليهم تفسير له — عوّلوا على أفهامهم فى إدراك معانيه : فَكُلٌّ اجتهد فى إصابة الحق وإدراك الغرض الذى إياه قصد الفيلسوفُ ، فغيروا ما فهموه من نقل أثانس إلى العربية ؛

فلأنَّا أَحْبَبْنا الوقوف على ما وقع لكل واحدٍ منهم ، كتبنا جميع النقول التى وقعت إلينا ، ليقع التأمل لكل واحدٍ منها ويستعان ببعضها على بعضٍ فى إدراك المعنى .

وقد كان الفاضلُ يحيى بن عدى فَسَّر هذا الكتابَ تفسيراً رأيتُ منه الكثير وقدّرته نحواً[1] من ثلثيه بالسريانية والعربية ، وأظن < أنه > تممه ،

---

(١) ص : نحو .

ولم يوجد فى كتبه بعد وفاته ، وتصرفَتْ بى الظنــونُ فى أمره : فتارة أظن أنه أبطله لأنه لم يرتضه،(١) وتارة أظن أنه سُرِقَ، وهذا أقوىٰ فى نفسى. ونقل(٢) هذا الكتاب النقلَ المذكور قبل تفسيره إياه، فلذلك لحق نقله [٣٨٠ ب] اعتياصٌ ما لأنه لم يشارف المعنى، واتبع السريانى فى النقل .

وقد وُجِد فى وقتنــا هذا تفسير الإسكندر الأفروذيسى له باليونانية ، تعجز من أوله كراسةٌ ، ولم يخرج منه إلا اليسير .

واتصــل بى أن أبا إسحٰق ابرهيم بن بَكُّوش نقــل هذا الكتاب(٣) من السريانى إلى العربى ، وأنه كان يجتمع مع يوحنــا القَسّ اليونانى المهندس المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليونانى . ولم يقع إلىَّ .

وقيل إن أبا بشر ــ رحمه الله ــ أصلح النقل الأول، أو نقله نقلا آخر، ولم يقع إلىَّ .

وكتبتُ هذه الجملة ليعلم من يقع إليه هذا الكتابُ صورةَ أمره والسببَ فى إثباتى جميع النقول على السبيل المسطور] [

هنــا تنتهى المخطوطة رقم ٢٣٤٦ عربى

بالمكتبة الأهلية بباريس .

---

(١) ص : يرتضيه . (٢) أى يحيى بن عدى .

(٣) الظاهر من هذا أن المقصود بالكتاب هو كتاب سوفسطيقا لأرسطو، وليس المقصود تفسير الإسكندر الأفروديسى، بدليل قوله : " هذا الكتاب "، ولم يقل " هذا التفسير " .

ايساغوجي فرفوريوس

نقـــل أبي عثمان الدمشقي

١

< مدخل فرفوريوس الصورى ، تلميذ أفلوطين اللوقوپولى >

<[1] لما كان من الضرورى، يا خروساؤريوس[2] ، فى دراسة مذهب أرسطوطاليس فى المقولات ، أن نعرف ما الجنس ، وما الفصل ، وما النوع ، وما الخاصة ، وما العرض العام ؛ وكانت هذه المعرفة ضرورية أيضا لتركيب الحدود[3] ، وبالجملة لكل ما يتعلق بالقسمة والبرهان — والفائدة فى معرفته عظيمة — ، لهذا كله سأقوم بعرضٍ موجز ، مستعرضًا ، فى جمل قليلة ، وبمثابة مدخل ، ما قاله القدماء من الفلاسفة ، متجنبا للمباحث العويصة ، بل لن أمس البسيطة منها إلا برفق . وأقول أولًا فيما يتعلق بالأجناس والأنواع ، إننى لن أتعرض للبحث فيما إذا كانت حقائقَ قائمةً بذاتها ، أو مجرد إدراكات ذهنية ، وعلى فرض أنها حقائق ذاتية : هل هى حسية أو غير حسية ، وفيما إذا كانت مفارقة أو لا تقوم إلا فى المحسوسات

---

(١) المخطوط مبتور أوله ، ولهذا أضفنا هذا القسم الناقص .

(٢) تلميذ فرفريوس ، = Chrysaorios .

(٣) لأن الحد أو القول الشارح ὁρισμός ، ὅρος يتألف من الجنس والفصل ، دون الأعراض . ومن هنا وجب تمييز الأسماء الخمسة لمعرفة ما يؤخذ منها فى الحد .

ووفقا لها، فتلك مشكلة مستعصية[١]، تقتضى بحثا أوسع ومن نوع آخر[٢] تماما . وإنما أجتهد فى أن أبين لك هاهنا ما قاله الأوائل، والمشائيون منهم بخاصة، قولا عقليا[٣] عن هذه الأمور[٤] الأخيرة وعن تلك التى أودّ دراستها .

< فى الجنس >

<و يشبه ألا يكون الجنس ولا النوع حدوداً بسيطة . فإن الجنس يقال أولا على>[٥] [١٤٧ ا] جنس لجماعة قومٍ لهم نسبةٌ بوجهٍ[٦] من الوجوه إلى واحد ولبعضهم إلى بعض على المعنى الذى يقال به جنس الهرقليين من قِبل نسبتهم إلى واحد، أعنى من هرقل، إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة إلى بعض من قِبله قد يدعى جنسا بانفصالهم من سائر الأجناس الأُخَر .

---

(١) هذه المشكلة سيكون لها طوال العصور الوسطى وما تلاها أهمية كبرى، وهى المشكلة التى ستعرف باسم مشكلة الكليات، والتى انقسم القوم حيالها إلى فريقين : فريق الاسميين الذين يرون أن التصورات ليست إلا « أسماء » voces وعلى رأسهم روسلان Roscelin (سنة ١٠٥٠ — سنة ١١٢٠ تقريبا)؛ وفريق الواقعيين الذين يرون أن الكليات «أشياء» res ذات وجود ذاتى مستقل عن الوجود الذهنى . — راجع فى هذا : چيلسون : « الفلسفة فى العصر الوسيط » (باريس سنة ١٩٤٤، ص ١٤٢ — ١٤٣، ٢٣٨ — ٢٤٠ الخ) .

(٢) إذ هو بحث فيما بعد الطبيعة .

(٣) أى منطقيا، فى مقابل البحث اللاهوتى وهو نوع البحث عند أفلاطون .

(٤) أى الأجناس والأنواع، فى مقابل الفصل والخاصة والعرض العام .

(٥) هنا نهاية النقص فى أول الفصل .

(٦) ش : أى على أىّ وجه كان .

وقد يقال أيضا على جهة أخرى « جنس » لمبدأ كون كل واحد واحد:
٢ إما من الوالد، أو من الموضع الذى يكون فيه الإنسان، فإنه على هذه الجهة نقول إن جنس أورسطس[١] من طنطالس، وأولس من إيرقلس[٢] . ونقول أيضا إن جنس أفلاطن أثيني، وجنس فندارس[٣] ثيبائى، وذلك أن البلد مبدأ ما لكون كل واحد كالأب . — ويشبه أن يكون هـذا المعنى[٤] أبين، وذلك[٥] < أن > الهرقليين هم المتناسلون فى جنسهم من هرقل، والقفروفيديون هم الذين من قفروفس[٦] وقراباتهم . وسمى أولا جنسا مبدأ كون كل واحد، و بعد ذلك

(١) ش : أورســطس بن أغا ممنن بن أطراوس (فى المخطوط : أطواوس — وهو تحريف) بن فولو بوس بن طنطالس . فهـذا إذن إنما هو مثال على البعيد . — أورسطس = Oreste ؛ طنطالس = Tantalus ؛ أولس = Hyllus ؛ ايرقلس = Heraclès .

(٢) ش : هذا مثال على القريب، لأن إيرقلس هو أب أولس، وجدّه فهو أولس .

(٣) ص : فنطارس .

(٤) ش : الحسن : قد أغمض فرفور يوس قوله هذا، فإنه قد يحتمل أن نصرف قوله : « ويشبه أن يكون هذا المعنى أبين » إلى أنه أراد أى صنف فرض من أصناف الجنس المقدّم ذكرها المعلم عليها بالمقتضيات . وقد بينا ذلك فى تفسيرنا لهذا الكتاب .

(٥) ش : قوله : «وذلك» — لم أجدها فى بعض النقول السريانية، بل وجدت مكانهـا ما يقوم مقام « الواو »، وهو هكذا : والهرقليون هم المتناسلون ... .

(٦) قفروفس = Cecrops، وقد نشأ فى مدينة سايس (صا الحجر) فى مصر، واستعمر مقاطعة فى أتيكا حوالى سنة ١٥٥٦ ق . م، وحكم قسما من هذا الاقلـيم سمى باسم قفروفيا، Cecropia وأقام النظم والقوانين، وأدخل بين أهـله عبادات المصريين، وعلمهم زراعة الزيتون، وكان أول من أقام مذبحا لزيوس فى بلاد اليونان وقدم له القرابين، وتوفى بعد أن حكم خمسين عاما . راجع بوزنياس ١ : ف ٥ ؛ استرابون : ٩ ؛ يوستينوس ٣ : ف ١ ؛ هيرودوتس : ٨ : ف ٤٤ .

جماعة القوم الذين من مبدأ واحد بمنزلة هرقل ؛ فإنّا إذا فصلناها وفرّقناها من سائر الجماعات الأُخَر سمينا جماعتهم جنس الهرقليين .

وقد يقال أيضا على جهة أخرى « جنس » للذى يُرتَّب تحته النوعُ . وخليقٌ (١) أن يكون إنما سمى جنسًا لمشابهته هذين الموصوفين ، لأن هذا الجنس هو مبدأٌ ما للأنواع التى تحته ، ويظن (٢) به أنه يحوى كل الكثرة التى تحته .

فإذ كان الجنس يقال على ثلاثة أنحاء ، فقول الفلاسفة إنما هو فى الثالث منها ، وهو الذى رسموه بأن قالوا : « الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو » — مثال ذلك : « الحى » لأن الأشياء التى تحمل :

---

(١) ش : الحسن : أى يوشك أن يكون هذا الجنس المنطقى إنما سمى جنسا لمشابهته هذين الجنسين الموصوفين ، أعنى القبيلى ، والذى من مبدأ الكون ، فلأنه مشابه لهما ، وكان هذان مشكورين (كذا ! ولعل صوابها : مشهورين) عند الجمهور بأنهما جنسان ، فأسمى المنطقيون هذا الجنس الذى كلامهم فيه جنسا ، لأن الأسماء للمعانى ينبغى أن تورد بحسب ما يفهمه الجمهور ، ما أمكن ذلك ووجد القائل إليه طريقا .

وإنما قال : « خليق » وأورد ذلك على طريق التشكك لئلا يقول له قائل : « إن كنت يافرفوريوس إنما أعطيت العلة فى تسمية المنطقيين المرتب تحته النوع جنسا لمشابهة هذين الجنسين ، فإنه قد ينبغى ألا يسمى جنسا لمخالفته أيضا هذين الجنسين . وذلك أنه قد يشابههما من جهة ، ويخالفها من جهة . فإن كان يستحق عندك أن يسمى جنسا لمشابهته هذين ، فألا استحق ألا يسمى جنسا لمخالفته هذين ؟ » — أى ولعل أن يكون إنما استعير الاسم له للمشابهة التى بينه وبين هذين واينهما على الخلاف الذى بينه وبينهما .

(٢) فوقها : أى يتحقق .

منهـا ما يقال على واحدٍ فقط [١٤٧ ب] كالأشخاص — بمنزلة سقراط » ، وهــذا الشخص ، وهذا الشيء ؛ — ومنهـا ما يقال على كثيرين كالأجناس والأنواع والفصول والخـواص والأعراض التى تعرض على جهة العموم ، لا التى تعرض لشيء على جهة الخصوص . فالجنس : كالحيّ ؛ والنوع : كالإنسان ، والفصل : كالناطق ، والخاصة : كالضحاك ، والعرض : كالأبيض والأسود والقيام[١] والجلوس .

فالأجناس تخالف[٢] الأشياء التى تحمل على شيء واحدٍ فقط ممـا يوصف به من أنها تحمل على كثيرين وتخالف الأشياء التى تقال على كثيرين بأشياء ، من ذلك أنه يخالف الأنواع بأن الأنواع[٣] ، وإن كانت تحمــل على كثيرين ، فإنها ليست تحمل على كثيرين مختلفين بالنوع ، بل كثيرين مختلفين بالعدد . فإن الإنسان ، إذ هو نوع ، قد يحمل على سقراط وفلاطن اللذين ليسا يختلفان بالنوع لكن بالعدد . فأما الحيّ ، فإذ هو جنس ، قد يحمل على الإنسان والفرس

٣ والثور الذين بعضهم يخالف بعضا وبالنوع لا بالعدد فقط .

فأما الخاصة فقد يخالفها الجنس[٤] ، من قِبل أن الخاصة إنمـا تُحمَل على نوع واحد ، وهو النوع الذى هى له خاصة ، وعلى الأشخاص التى تحت ذلك النوع — كالضحاك ، فإنه يحمــل على الإنسان فقط وعلى أشخاص الناس . فأما الجنس فليس إنما يحمل على نوع واحد ، لكن على أنواع كثيرة مختلفة .

---

(١) ش : فى النقول السريانية : الجالس والقائم . وفى النقول السريانية القديمة : أن يجلس وأن يقوم . (٢) ش : الخلاف بين الجنس وما يحمل على واحد . (٣) ش : الخلاف بين الجنس وبين الأنواع . (٤) ش : الخلاف بين الخاصة والجنس .

وقد يخالف أيضا(١) الجنسُ(٢) الفصولَ والأعراض العامّية، من قِبَل أن الفصول والأعراض التى تعرض على جهة العموم، وإن كانت تحمل على كثيرين مختلفين بالنوع، إلا أنها ليست تحمل "من طريق ما هو" إذا سئلنا عن ذلك الشىء الذى تحمل عليه هذه، بل إنما تحمل "من طريق أى شىء هو" — وذلك أنّا إذا سئلنا عن الإنسان(٣) : [١٤٩ ا] أى حيوان هو؟ — قلنا : ناطق؛ وإذا سئلنا عن الغراب : أى حيوان هو؟ — قلنا : أسود؛ والناطق فصل(٤)، والأسود عرض. — فأما إذا سُئلنا عن الإنسان: ماهو؟ —

---

(١) ش : الخلاف بين الجنس والفصول والأعراض العامة .

(٢) ش : الحسن : جملة ما أورده فرفوريوس فى أمر الجنس المنطق هو هذا : قال إنه المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . والرسم هو المأخوذ من شىء يقوم مقام الجنس ومن خواص وأعراض ذلك الشىء . فالذى يقوم فى هذا الرسم مقام الجنس هو قولنا : "المحمول" — فان المحمول منه ما هو جنس، ومنه ما ليس بجنس . وباقى ما أورده فصول تفصله من الألفاظ التى تدل على الأشخاص، فانها لا تحمل على كثيرين، بل على واحد فقط، وقولنا : "مختلفين بالنوع" فصله من النوع والخاصة، فان النوع لا يحمل على نوع، والخاصة لا تحمل على مختلفين بالنوع، لأنها إنما تحمل على نوع واحد . وإن كان وجد أنواع (ص : أنواعا) تحمل على أنواع، لكن ليس ذلك بما هى أنواع، بل بما هى أجناس . وقولنا : "من طريق ماهو" يفصله من الفصل والعرض ومن الخاصة أيضا، لأن ليس واحد منها يحمل بما هو، بل من طريق أى شىء، وإن كانت لا تتفق فى هـذا المعنى، أعنى فى حملها من طريق أى شىء . — فهذا جملة ما قاله فرفوريوس فى أمر الجنس . اهـ .

(٣) هنا وقع خلط فى ترتيب أوراق المخطوط .

(٤) ش : ينبغى أن يؤخذ من حيث هو مميز مفرّق، لا من حيث هو جزء من الحد، فانه على هذه الجملة يحمل بما هو .

أجبنا بأنه : حيوان ، لأن جنس الإنسان قـد كان الحيوان . فيصير قولنا فى الجنس إنه " محمول على كثيرين " يفصله من الأشياء التى تحمل على شىء واحد، وهى التى لا تتجزأ(١) . وقولنا : " مختلفين بالنوع " يفرق بينـه و بين ما يحمل كحمل الأنواع والخواص . وقولنا إنه يحمل " من طريق ما هو " يفصله من الفصول ومن الأعراض العامّية التى ليست تحمل " من طريق ما هو "، لكن " من طريق أى شىء هو " أو " كيف حاله "، فليس يحوى إذن الرسم الموصوف لمـا يقوم فى الوهم من الجنس زيادة ولا نقصانا .

القول فى النوع

فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحدٍ، بمنزلة ما قيل(٢) :

٤

" أما أوّلا فصورته مستحقة للمُلْك(٣) " .

وقد يقال نوع أيضا للمرتّب تحت الجنس الذى وصفنا ، كما قـد اعتدنا أن نقول إن الإنسان نوع للحىّ، إذ الحىّ جنس؛ ونقول إن الأبيض نوع للون، والمثلث نوع للشكل .

ولأنا لمـا وصفنا الجنس ذكرنا النـوع بقولنا : المحمول على كثيرين مختلفين بالنـوع من طريق ما هو ، وكنا نقـول فى النوع إنه المرتب تحت

---

(١) فوقها : يحمل بما هو . (٢) ش : هذا قاله بعض الشعراء فى أغاممنن لمـا رآه؛ و يقال إنه أودساوس ، و يقـال إنه أورِيفيدس . (٣) فوقها : أى نوعه .

الجنس الذى وصفنا — فينبغى أن يعلم أن الجنس، لأنه جنس لنوع، والنوع، لأنه نوع لجنس، كل واحد منهما للآخر، وجب أن نستعملهما جميعا فى قولى كليهما . فهم(١) يصفون النوع على هذا الوجه : النوع هو المرتب تحت الجنس ، والذى جنسه يحمل عليه من طريق ما هو . وقد يصفونه [١٤٩ ب] أيضا على هذه الجهة : النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو — ولكن هذه إنما هى لنوع الأنواع ولما هو نوع فقط؛ فأما الصفتان الأخريان فهما ولما ليس بنوع أنواع.

وقد يتبين ما نحن واصفوه على هذا النحو : نقول : إن فى كل واحدة من المقولات أشياء هى أجناس أجناس، وأشياء(٢) هى أنواع أنواع، وفيما بين أجناس الأجناس وأنواع الأنواع أشياء أُخَر .

وجنس الأجناس هو الذى ليس فوقه جنس يعلوه . ونوع الأنواع هو الذى ليس دونه نوع آخر يوضع تحته . وفيما بين جنس الأجناس ونوع الأنواع أشياء هى بأعيانها أجناس وأنواع ، إلا أنها كذلك إذا قيست إلى أشياء مختلفة .

وينبغى أن نوضح ما نحن ذاكروه فى مقولة واحدة فنقول : إن الجوهر هو أيضا جنس، وتحته : الجسم، وتحت الجسم : الجسم المتنفس، وتحت الجسم المتنفس : الحى، وتحت الحى : الحى الناطق، وتحت هذا : الإنسان،

---

(١) فوقها : أى المشائين .

(٢) ش : نقل قديم : شىء شىء هو جنس أجناس .

وتحت الإنسان : سقراط وفلاطن والجزئيون من الناس . ولكن(١) الجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس ، والإنسان هو نوع الأنواع . فأما الجسم فنوع للجوهر ، وجنس للجسم المتنفس ، والجنس المتنفس نوع للجسم وجنس للحى ؛ والحى أيضا نوع للجسم المتنفس وجنس للحى الناطق ، والحى الناطق نوع للحى وجنس للانسان ، والإنسان نوع للحى الناطق وليس هو جنسا للجزئيين من الناس ، لكنه نوع فقط . وكل ما كان قريبا من الأشخاص فهو نوع فقط وليس بجنس .

٥

فكما أن الجوهر هو جنس الأجناس ، لأنه فى أعلى منزلة ، إذ ليس قبله شيء — كذلك الإنسان ، فإنه نوع فقط والنوعُ الأخير ونوع الأنواع كما قلنا ، إذ هو نوع ليس دونه نوع [١٥٠ ا] ولا شيء من الأشياء التى يتهيأ فيها أن تنقسم إلى أنواع ، بل إنما دونه الأشخاص ، فإن سقراط وألقيبيادس وفلاطن أشخاص .

فأما المتوسطة فإنها لما قبلها أنواع ، ولما بعدها أجناس ، فلذلك صار لها نسبتان : النسبة إلى ما قبلها التى بحسبها يقال إنها أنواع لها ، والنسبة إلى ما بعدها التى بحسبها يقال لها إنها أجناس لها . فأما الطرفان

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أنى وجدت هذا الموضع فى السريانى بنقل أثانس ونقل حنين هكذا : ولكن الجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس وجنس فقط ، والانسان نوع الأنواع ونوع فقط .

فإنما لها نسبة واحدة ، وذلك : أن جنس الأجناس له نسبة إلى ما دونه ، إذ هو أعلى الأجناس كلها، وليس له نسبة إلى شيء قبله ، إذ كان فى أعلى منزلة والمبدأ الأول .

ونوع الأنواع أيضا إنمـا له نسبة واحدة ، وهى النسـبة التى له إلى ما فوقه ، وهى الأشـياء التى هو نوعٌ لهـا . وأما النسبة التى له إلى مادونه فليست غير تلك ، إذ كان يقال له أيضا إنه نوع للأشخـاص ، إلا أنه نوع للأشخاص من قِبـل أنه يحويها ، ونوع لمـا قبـله من قِبل أن الأشياء التى قبله تحويه .

فقد يحدون جنس الأجناس بأنه جنس وليس بنوع . ويحدونه أيضا بأنه الذى ليس فوقه جنس يعلوه . ويحدون نوع الأنواع بأنه نوع وليس بجنس . والذى هو نوع ، لا تجوز لنا قسمته إلى أنواع ، هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو .

٦

والمتوسطات للطرفين يسمونها أجناسا بعضها تحت بعض ، ويجعلون كل واحدٍ منها نوعا وجنسا بالقياس إذا نسبوها إلى أشياء مختلفة[١] . فأما التى ترتقى من قِبل أنواع الأنواع إلى جنس الأجناس فيقال لها أنواع وأجناس ،

---

(١) ش : الحسن — لما أورد المثال على جنس الأجناس ونوع الأنواع والمتوسطة بينهما فى مقولة الجوهر وأوضحه منه ، أخذ أن يورد المثال أيضا على ذلك من الأنساب . وهـذا هو مثال مشهور عند اليونانيين : فيقيم أغاممنن مقام نوع الأنواع ، وزيوس مقام جنس الأجناس ، وباقى الآباء بين هذين مقام المتوسطة .

وأجناس بعضها تحت بعض ، بمنزلة أغا ممنن[(١)] بن أطـروس بن فلپس ابن طناطالس ، وآخر ذلك ابن زيوس . ولكنهم [١٥٠ ب] فى النسب يرتقون إلى مبدأ واحد فى أكثر الأمر[(٢)] ، وهو زيوس مثلا . فأما فى الأجناس والأنواع فليس الأمر كذلك ، لأن الموجود ليس هو جنسا واحدا عاما لجميعها ولا كلها متفقة فى جنس واحد هو أعلى منها كما يقول أرسطوطالس ، ولكنا نهب[(٣)] أن الأجناس الأول على ما فى كتاب " المقولات " عشرة ، وأنها

(١) ش : الحسن : قبائل اليونانيين ترتقى فى النسب إلى ثلاثة أنفس : إلى زيوس ، وإلى فوسيدون ، وإلى أفلاطون (فوقها : لا الفيلسوف) : فأغممنون يرتقى إلى زيوس فى النسب ، وايروسوس إلى فوسيدون ، وفدوس إلى أفلاطون . وهؤلاء الثلاثة — أعنى زيوس وفوسيدون وأفلاطن — يرتقون إلى فرولس ، فإن أباهم هو أفرانوس ، وأفرانوس هو ابن زيوس القديم الذى إليه يشير أوميروس بقوله إنه أب للكل . فزايوس الثانى هو ابن افرانوس وأخو فوسيدون وأفلاطن ، لأن هؤلاء إخوة ، أعنى زيوس وفوسيدون وأفلاطون . فزايوس الثانى قسم مع إخوته التركة ، وأولد طنطالس ؛ وطنطالس أولد فلپس ؛ وفلپس أولد أطراوس ؛ وأطراوس أولد أغاممن ؛ وأغاممن أولد أرسطيس — وهو الأب القريب الذى يقوم مقام نوع الأنواع ، لأنه أولد طساما نوس ، وماعافاىلش ، لا كما يقول فرفوريوس فى هذا الموضع أن الأب القريب هو أغا ممن . والدليل على ذلك قوله فى صدر " إيساغوجى " لما تكلم فى مبدأ الكون من الوالد البعيد قال : أرسطيس عن طنطالس . فهو اذن يرقى أرسطيس هذا إلى طنطالس . وقد يجوز أن يكون وقع فى النسخ غلط وسقط إسم أرسطيس منها . وأيضا فإن الأمثلة التى أوردها من الأنساب إن أخذت على أنه أوردها مساوية لما أورده من أنواع الجوهر ولم يورد أرسطيس فيها عجزت واحدا .

(٢) ش : إنما قال : " فى أكثر الأمر " لأن بعض اليونانيين يرتقى فى النسبة إلى أخيه الذى يقال إن سولن من نسله .

(٣) ش : أفلاطن يقول إن الموجود جنس للقولات . وفرفوريوس أفلاطونى ، فلذلك قال : نهب — أى : نقر ونسلم أن الأجناس الأول على ما فى كتاب " المقولات " عشرة كما يقول أرسطوطالس .

بمنزلة عشرة مبادئ أول ، ومتى سماها إنسان موجودات ، فإنما يسميها باتفاق الاسم ، لا بالتواطؤ . وذلك أن الموجود ، لو كان جنسا واحدا عاما لجميعها ، لقد كانت تسمى كلها موجودات على طريق التواطؤ . فإذ كانت الأوائل عشرة ، فإن الاشتراك بينها إنما هو فى الاسم فقط ؛ لا فى القول الذى بحسب الاسم : فأجناس الأجناس إذًا عشرة (١) . فأما أنواع الأنواع فقد توجد فى عدد ما ، وليست بغير نهاية . وأما الأشخاص التى هى بعد أنواع الأنواع فبغير نهاية (٢) (٣) .

(١) ش : الحسن : الأمور منها ما هو محدود عندنا وعند الطبيعة ، وهى الأجناس العالية ؛ ومنها ما هو محدود عند الطبيعة غير محدود عندنا ، وهى أنواع الأنواع ؛ ومنها ما ليس هو محدودا ، لا عندنا ولا عند الطبيعة وهى الأشخاص .

(٢) ش : أى أن القوة على تكوينها لا تنفد .

(٣) ش : الحسن : غرض فرفوريوس فى هذا الفصل المعلم على أوله وإلى آخر الكلام فى النوع أن يفيدنا خمسة مطالب يحتاج إليها الناظر فى الصناعة المنطقية : الأول منها يفيدنا فيه شروطا ننتفع بها فى أمر القسمة ؛ والثانى يعلمنا ما خاصة القسمة ؛ ويقول إنها هى التى تصير الواحد كثيرا . وإنما قصد أن يفيدنا ذلك ، لأن منها تتقوم صناعة التحديد . ويعرفنا فيه أيضا خاصة صناعة التحديد ، وهى أن يجمع الكثير إلى واحد . وإنما قصد لتعليمنا ذلك لأن منها يتقوم البرهان . والثالث : يعلمنا شروطا نحتاج إليها فى صناعة البرهان ، وهو أن يعرفنا أى هذه الخمسة أعم ، وأيها أخص ، وأيها مساو ، وكيف يحمل بعضها على بعض ، وأى شىء منها يحمل على أى شىء منها . وهذا نحتاج إلى الوقوف عليه ضرورة فى البرهان . وهذه الثلاثة المطالب هى التى ذكرها فى صدر كتابه فقال إن هذا النظر نافع أيضا فيها . والرابع فهو أنه لما تكرر فى قوله ذكر الجزئى أخذ أن يرسمه ويعرفنا ما الذى يريد بقوله : جزئى . والخامس : فهو أنه لما كان جنس الأجناس كلا (ص : كل) فقط ، والشخص جزء فقط ، والمتوسطة بينهما كل وجزء ، وكان الكل والجزء من المضاف ، أخذ أن يعرّفنا بأى حرف من حروف التصريف يضاف النوع إلى ما قبله وإلى ما بعده . — فهذه هى المطالب التى يعلمناها فرفوريوس فى هذا الفصل . وقد علمنا عليها بحروف المعجم بزرقة (— علمنا عليها بحروف المعجم أيضا فى الطبع) .

(ا) ولذلك يأمر فلاطن المنحدرين من أجناس الأجناس إلى أنواع الأنواع أن يمسكوا عندها، وأن يكون إنحدارهم إليها بمتوسطات بعد أن يقسموها بالفصول المحدثة للأنواع؛ ويقول إن الأشياء التى بغير نهاية ينبغى أن تترك، فإن العلم لا يحيط بها .

(ب) وإذا انحدرنا إلى أنواع الأنواع فيجب ضرورةً، إذ كنا نقسم، أن نصير إلى كثرة . وإذا ارتقينا إلى أجناس الأجناس فيجب ضرورةً أن تجمع الكثرة، لأن النوع جامع الكثير(١) إلى طبيعة واحدة، والجنس فى ذلك أكثر جمعًا منه . فأما الأشياء الجزئية والمفردة فضدُّ ذلك، لأنها تقسِّم الواحد دائمًا إلى كثرة؛ وذلك أن الناس الكثيرين إنسان واحد فى اشتراك النوع، والإنسان الواحد العام كثير بالجزئين، فإن الشىء المفرد(٢) يقسم أبدًا، والعام جامع .

٧

(ج) وإذ قد وصفنا الجنس والنوع ما كل واحد منهما، وكان الجنس واحدا والأنواع [١٥١ ا] كثيرة، لأن قسمة الجنس أبدًا إلى أنواع كثيرة فإن الجنس أبدًا يحمل على النوع، وكل ما هو فوق يحمل على ما تحته . فأما النوع فليس يحمل لا على الجنس القريب منه ولا على الأجناس التى فوق ذلك الجنس لأنها لا تنعكس . وذلك أنه ينبغى أن تكون الأشياء التى تحمل

(١) ش : أى مثل الأشخاص الكثيرة، فإنها تجتمع وتصير بالنوع طبيعة واحدة، إنسان مثلا، والجنس أكبر جمعا، لأنه يجمع الأنواع . (٢) ش : مثل الجزئين .

على أشياء : إما مساويةً لتلك التى تحمل عليها كحمل الصهيل على الفرس ، وإما أن تكون أكثر منها كحمل الحيوان على الإنسان . فأما الأشياء التى هى أقلّ فليست تحمل على ما هو أكثر منها ، لأنه ليس لك أن تقول إن الحيوان إنسان ، كما تقول إن الإنسان حيوان .

والأشياء التى يُحمَل عليها النوعُ يُحْمَل عليها من الاضطرار جنسُ ذلك النوع وجنُس ذلك الجنس ، إلى أن نبلغ إلى جنس الأجناس . لأنه إن كان قولنا : « سقراط إنسان » صادقا ، وأن «الإنسان حيوان» وأن «الحيوان جوهر » — فقولنا إن « سقراط حيوان » و « جوهر » صادق . فإذ كانت إذًا الأشياء العالية تحمل على ما هو تحتها دائما ، فالنوع يحمل على الشخص ، والجنس على النوع وعلى الشخص ، وجنس الأجناس يحمل على الجنس أو الأجناس[١] (إن كانت المتوسطة التى بعضها تحت بعض كثيرة) ، وعلى النوع ، وعلى الشخص . وذلك أن جنس الأجناس يحمل على جميع الأجناس والأنواع والأشخاص التى تحته . والجنس الذى قبل نوع الأنواع يحمل على جميع الأنواع ، وعلى الأشخاص . والنوع ، الذى هو نوع فقط ، يحمل على جميع الأشخاص . والشخص يحمل على واحدٍ فقط من الجزئيات .

---

(١) ش : أبو بشر : إنما قال : « الجنس أو الأجناس » لأن من المقولات ما بين جنس الأجناس والنوع الأخير منها متوسطات كثيرة مثل الجوهر والإنسان ، فإن بينهما متوسطات كثيرة ، ومنها ما ليس بينهما متوسطات كثيرة مثل جنس المضاف ، فإنه ينقسم إلى جنسين فقط : إلى ما يختلف تصريفه ، وإلى ما لا يختلف تصريفه .

(د) والذى يوصف بأنه شخص هو بمنزلة : سقراط ، وذاك الأبيض ، وهذا المقبِل ، كأنك قلت : ابن سفرونسقوس[1] ، إن كان إنمـا له من البنين سقراط وحده . وإنمـا يقال لأمثال هذه الأشياء أشخاص ، من قِبـل أن كل واحدٍ منهـا قد يقوم من خواص لا يمكن أن توجـد جملتها بعينهـا [١٥١ ب] وقتا من الأوقات فى آخر غيره من الأشياء الجزئية . فإن خواص سقراط لا يمكن أن توجد فى آخر غيره من الجزئيين . فأما خواص[2] الإنسان ، أعنى العـام ، فقد توجد بأعيانها فى كثيرين ، لا بل فى جميع الناس الجزئيين من جهة ما هم[3] ناس .

(هـ) فالنوع إذًا يحوى الأشخاص ، والجنس يحوى النوع ، لأن الجنس كُلٌّ ما ، والشخص جزءٌ ، والنوع كُلٌّ وجزءٌ ، غير أنه جزءٌ لشىءٍ آخر ، وليس ٨
هو كُلًّا[4] لآخر ، لكنه كلٌّ فى آخر ، وذلك أن الكل فى الأجزاء .

فقـد وصفنا أمر الجنس والنوع ، وقلنـا ما جنس الأجناس وما نوع الأنواع ، وما الأشياء التى هى بأعيانها أجناس وأنواع ، وما هى الأشخاص ، وعلى كم جهة يقال الجنس والنوع .

---

(١) Sophroniscus ، والد سقراط .

(٢) ش : مثل الضحك وقبول العلم والمعرفة وتعلم الصنائع .

(٣) ش : إنمـا قال هـذا لأن خواص الإنسان ليس إنمـا توجد للشخص من حيث هو شخص ، بل من حيث هو نوع .

(٤) ص : كل .

القــول فى الفصـــل

فأما الفصـــل (١) فيقال عاما، وخاصا، وخاص الخاص . لأنه قـد يقال فى شىء إنه يخالف بفصل عام متى كان يخالف نفسه أو غيره بغيرية، كيف كانت المخالفة : فإن سقراط يخالف أفلاطن بالغيرية، ويخالف نفسه أيضا إذ كان صبيًّا فصـار رجلًا وإذا كان يعمل شيئا وأمسك عنه وفى اختلاف الأحوال دائمـا .

ويقال فى شىء إنه يخالف غيره بفصـــل خاص متى خالفه بِعَرَض غير مفارق، والعَرَض غير المفارق بمنزلة القنوة (٢)، والشهلة، وأثر الجرح المندمل .

ويقال فى شىء إنه يخالف غيره بفصل خاص الخاص (٣) متى كان يخالفه بفصل محدِث للنوع كالإنسان، فإنه يخالف الفرس بفصل محـدث للنوع، أعنى بطبيعة النطق .

---

(١) ش : الحسن : يجب أن تعـلم أن فرفريوس يقسم الفصل العـام إلى قسمين : إلى الطويل المدّة، وإلى القصـير المدّة . ويقسم الخص إلى قسمين : إلى ما هو من أوّل الجبـلة والتكون كالفطسة والزرقة، وإلى ما هو بالاتفاق كالجرح المندمل بأرسيودوس (كذا !)؛ فإن أوميروس لمـا رأى أرسيودس (كذا !) وقـد وقع به الجراح قال له : قد تغـيرت على الآن، ولم يقل له : إنك آخر . فلذلك يقال إن هذه الفصول تحدث غيرا، لا آخر . ويقسم فصل خاص الخاص إلى قسمين : إلى المقسمة، وإلى المقوّمة .

(٢) القنوة (بكسر القاف وضمها) فى الأنف : ارتفاع أعلاه واحديداب وسطه وسبوغ طرفه، أو نتوء وسط القصبة وضيق المنخرين ؛ هو أقنى، وهى قنواء . — والشهل (محركة) والشهلة (بالضم) : أقل من الزرق فى الحدقة وأحسن منه، أو أن تشرب الحدقة حمرة من قلة سواد الحدقة حتى كأنه يضرب إلى الحمـرة، شهل (كفرح) واشهل اشهلالا، والنعت : أشهل وشهلاء .

(٣) فوقها : أى أكثر خصوصا .

وبالجملة (١) ، فإن كل فصل قد يحـدث للشىء الذى يوجد فيه اختلافاً ، غير أن الفصل الخاص والعـام يحدثان غيرا (٢) ، وخاص الخاص يحدث آخر ، وذلك أن [١٥٢ ا] من الفصول ما يحدث غيرا (٣) ، ومنهـا ما يحدث آخر (٤) .

---

(١) ش : قال الحسن : كلام فرفوريوس الذى أوّله : « وبالجملة فإن كل فصل ... » وآخره : « أو ملوّنا بضرب من الألوان فقـد يزيد وينقص » عند هذه العلامة † — مختلف فيه : فقوم قالوا إن غرضه فيه أن يورد الاشتراكات والاختلافات التى بين هـذه الفصول ، أعنى العـام والخاص ، وخاص الخاص ، على ما فهمه ألينوس وقوم من الاسكندرانيين . وقوم قالوا إن غرضه أن يقسم الفصول قسمة أخرى ، أعنى إلى ما يحدث غيرا ، وإلى ما يحدث آخر . وذلك أن فرفوريوس يقسم الفصول على ثلاث جهات : الأولى أن يقسمها إلى العـام ، والخاص ، وخاص الخاص . وعبر عن هذه القسمة بالكلام الذى أوّله : « وأما الفصل فيقال عاما وخاصا ، وخاص الخـاص ... » ، وآخره : « بفصـل محدث للأنواع ، أعنى بطبيعة النطق ... » وزعموا أن هذه القسمة للفصل هى لفرفوريوس .

والثانية هى التى يقسم بها الفصول إلى ما يحدث غيرا ، وإلى ما يحدث آخر ، أى نوع آخر مثل النطق الذى إذا ضام الحيوان أحدث نوعا آخر ، الملك مثلا . وهذه القسمة فهى لأرسطوطالس . وفرفوريوس يعبر عن هـذه القسمة بالكلام الذى أوّله : « وبالجمـلة فإن كل فصل قد يحدث للشىء الذى يوجد فيه اختلافا ... » وإلى قوله : « وتغاير الأحوال » .

والثالثة هى التى يقسم بها الفصول إلى المفارق وغير المفارق ، ويقسم غير المفارق إلى ما بالذات ، وإلى ما بالعرض . ويتكلم فى ذلك ويعـبر عنه بقوله الذى أوله : « فينبغى أن نبتدئ من فوق أيضا ... » وإلى آخر قوله : « أو ملوّنا بضرب من الألوان ، فقـد يزيد وينقص » وهو آخر الفصـل المذكور . وأخلق أن يكون القول كما زعم هؤلاء ، لأن كلام فرفوريوس متوجه نحو هذا الغرض .

(٢) فوقها : أى غيرا فى أحواله . (٣) ش : مثل الفصل العام .

(٤) ش : مثل فصل خاص الخاص .

فالتى تحـدث آخر سميت فصولا محدثة للأنواع، والتى تحـدث غيرا تسمى فصولا على الإطلاق، لأن الحى(١) إذا أضيف إليه فصل الناطق أحدث آخر ونوعا للحى . فأما فصـل التحرك فإنه إذا أضيف إلى الحى يجعـله غير الساكن فقط .

٩

فمن الفصول إذًا ما يحدث آخر، ومنها ما يحدث غيرًا فقط . فالفصول التى تحدث آخر، بهـا تكون قسمة الأجناس إلى الأنواع ، وبهـا تستوفى الحدود، إذا كانت من جنس ومن أمثال هذه الفصول. فأما الفصول التى تحدث غيرًا فإنها تحدث عنها غيرية فقط وتغايير الأحوال .

فينبغى أن يُبتدأ من فوق أيضا فأقول : إن الفصول منها ما هى مفارقة ، ومنها غير مفارقة . فالتحرك، والسكون، وأن يصح الإنسان ويمرض، وما أشبه ذلك ـ فصـولٌ مفارقةٌ . فأما أن يوجد أقنى أو أفطس أو ناطق أوغير ناطق ـ ففصولٌ غير مفارقة . ومن غير المفارقة ما توجد بذاتها،ومنها على طريق العَرَض . وذلك أن الناطق موجودٌ للانسان بذاته، وكذلك المائت وقبول العلم . فأما أن يكون أقنى أو أفطس فعلى طريق العَرَض ، لا بذاته. فالتى توجد لشىء بذاتها فقد توجد فى قول الجوهر وتحدث آخر؛ فأما التى هى على طريق العَرَض فليست توجد(٢) فى حدّ الجوهر ولا تحـدث

---

(١) ش : قد أخذ أن يوضح ما ذكره بالمثال .

(٢) فوقها : قول .

آخر، بل إنما تحدث غيرا فقط. والتى توجد[(١)] بذاتها لا تقبل الأكثر [١٥٢ب] والأقل. فأما التى هى على طريق العرض فإنها تقبل الزيادة والنقصان وإن كانت غير مفارقة. وذلك أن الجنس لا يحمل على ما هو له جنس بالأكثر

---

(١) ش : قال الحسن : قد يتشكك على فرفريوس فيقال : زعمت أن فصل خاص الخاص لا يقبل الأكثر والأقل، والخاص يقبل. وها نحن نوجدك من فصول خاص الخاص ما يقبل الزيادة والنقصان. ومن فصول الخاص ما لا يقبل من ذلك أن يفرقه البصر من فصول خاص الخاص للبياض، لأنها مأخوذة فى حده، والجمع للبصر من فصول خاص الخاص للسواد. وقد يوجد سواد أشدّ جمعا للبصر من سواد آخر، فإن جمع سواد الغراب لأبصارنا أشدّ من جمع سواد القار مثلا والأبنوس، وكذلك البياض الموجود فى الطائر المسمى ققنس أشدّ تفرقة للبصر من الثلج. فقد وجدنا إذن من فصول خاص الخاص ما يقبل الأكثر والأقل. ومن ذلك أن سقراط ابن سفرونسقوس الذى من أهل ايثينية يوجد له عرض خاص، وهو أنه ابن سفرونسقوس من أهل ايثينية. وهذا لا يوجد بالأقل والأكثر فى وقت من الأوقات، فانه ليس إنسان فى أنه ابن فلان أو من بلدة فلان بأكثر من إنسان آخر فى أنه ابن فلان أو من بلدة فلان. فقد وجدنا إذن من فصول الخاص ما لا يقبل الأكثر والأقل.

فنقول فى الجواب عن الشك الأول : إن قولنا فى البياض إنه لون مفرق للبصر ليس هو رسما لبياض ققنس أو لبياض الثلج، بل هو للبياض المطلق، أعنى لمعنى البياض وذاته التى يدل عليها بحدّه. وهذا ليس يختلف ألبتة، وليس منه ما هذا المعنى موجود له بالأقل والأكثر. وإنما عرض أن يكون ققنس أشدّ تفرقة من بياض الثلج، من أجل الهيولى الذى وجد فيها البياض المطلق. فإنه لما كانت الهيولى القابلة للبياض فى الثلج وققنس مختلفة، كان قبولها لمعنى البياض مختلفا، فوجد لبعضها، وهو القفنس مثلا، بالأكثر، ولبعضها، وهو الثلج، بالأقل. وهذا الشك وهذا الحل غير لائق بهذا الموضع، لأنه نظر إلهى، والنكتة فيه هى أن المعانى بتجريدها أكمل منها إذا قارنت الهيولى.

وأما الجواب عن الشك الثانى : فهو أن الفصول التى أوردت لسقراط ليست فصولا خاصة، بل خاص الخاص، لأنها تفصل سقراط من المشارك له فى الاسم.

والأقل ، ولا فصول الجنس أيضا التى بها ينقسم ، لأن هـذه الفصول هى المتممة لحد كل واحد . والوجود لكل واحد واحدٍ بعينه غير قابل للزيادة والنقصان . فأما أن يكون[1] أفنى أو أفطس أو ملونا بضرب من الألوان فقد يزيد وينقص † .

١٠

فإذا كنا[2] نجد أنواع الفصل ثلاثة ، وكان منهـا ما هو مفارق ، ومنها غير مفارق ، ومن غير المفارق أيضا منهـا ما هى بذاتها ، ومنها ما هى على طريق

(١) فوقها : أى الإنسان .

(٢) ش : قال الحسن : لما قسم فرفوريوس الفصل إلى الأقسام المذكورة ، ثم بين أن غرضه منها الكلام فى الفصول الذاتية ، أخذ أن يقسمها . فهو يقول : إن منها مقسمة ، ومنها مقومة . فالقاسمة هى التى بهـا ينقسم الجنس إلى الأنواع مثل قسمتنا الحيوان إلى النـاطق وغير النـاطق ، والمـائت وغير المـائت . والمقومة هى التى تقـوم طبيعة النوع ، مثل الناطق والمـائت المقوّمين لطبيعة الإنسان . وهو يبين أن الفصول القاسمة غيرها إذا أخذت مقوّمة بحجتين : الأولى منهما أنا إذا أخذنا شيئا واحدا بعينه ، مثل الحيوان ، لم نجد الفصول القاسمة له هى المقوّمة . فإن الفصول القاسمة له هى : الناطق وغير الناطق ، والمقوّم : المتنفس والحساس . والثانيـة أنا إذا أخذنا فصلا واحدا مثل الناطق مثلا لم نجده مقوّما لشىء واحد بعينه ، وقاسما ، بل وجدناه من الفصول المقوّمة للانسان والقاسمة للحيوان . وهاتان الحجتان كحجة واحدة . فيحصل من هذا أن فصول خاص الخاص هى واحدة بأعيانها ، مقسمة ، ومقوّمة ، لكن ليس لشىء واحد بعينه ، بل مقسمة للأجناس التى هى أعلى ، ومقوّمة للأنواع التى تحت تلك الأجناس . وقد تهيأ للانسان الزيادة على هذا بأن يقول : لو كانت الفصول المقسمة هى المقوّمة ، لقد كان ما يوجد له الفصول المقسمة توجد له الفصول المقوّمة ، فإن الأجناس العالية ، مثل الجوهر مثلا ، توجد له فصول مقسمة وهى : الجسمية ، وغير الجسمية ، وليس توجد له فصـول مقوّمة . فأنواع الأنواع لها فصول مقوّمة ، وليس لهـا فصول قاسمة . فإذًا ليست الفصول المقوّمة هى المقسمة . ولعل قائلا يقـول : فـا الذى يقال فى المتوسطة ؟ فإن لها فصولا قاسمة وفصولا مقوّمة . فنقول إن تلك ، أيها القائل ، ليست واحدة بأعيانها ، لأنها قاسمة لمـا فوق ومقوّمة لمـا تحت ذلك الجنس .

العَرَض ، فالفصول أيضا التى هى بذاتها منها ما بها تقسم الأجناس إلى الأنواع ، ومنها ما بها تصير المنقسمة أنواعا ، مثال ذلك أنه لما كانت الفصول الموجودة للحى بذاتها هى هذه (١) : المتنفس ، والحساس ، والناطق ، وغير الناطق ، والمائت ، وغير المائت — صار فصلا المتنفس والحساس مقوِّمَيْن لجوهر الحىّ ، لأن الحىّ هو جوهر حساس متنفس . فأما فصول المائت وغير المائت ، والناطق وغير الناطق فمقسمة للحى ، لأنها تقسم الأجناس إلى الأنواع . غير أن هذه الفصول المقسمة للأجناس (٢) قد تكون متممة ومقوِّمة للأنواع ، لأن الحىّ ينقسم بفصل الناطق وفصل غير الناطق ، و بفصل الميت أيضا وغير الميت . ولكن فَصْلَىْ المائت والناطق مقوِّمان للانسان ، وفصلى الناطق والمائت مقوِّمان للحيوانات وغير الناطقة . وكذلك أيضا الجوهر الأعلى : لما كانت له فصول تقسمه — وهى : المتنفس وغير المتنفس ، والحساس وغير الحساس — صار فصلا : المتنفس

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أن الموجود يقال على ضربين : فمنه ما يوجد الموضوع فى حدّه ، ومنه ما يوجد هو فى حد الموضوع . فالذى يوجد فى حد الموضوع مثل أخذنا فى حد الإنسان وهو الموضوع : الناطق والمائت ، وهذه هى الفصول المقوِّمة . والذى يؤخذ فى حده الموضوع فهى مثل الفصول القاسمة ، فإنا إذا أردنا أن نقول : ما الناطق ؟ قلنا : إنه حيوان — تقدّم مقدّمتين ينتج نتيجة .

(٢) فوقها : أى أن هذه الفصول إذا أخذت متقابلة تصير مقسمة ، وإذا أخذت فصلين فصلين منها على غير تقابل كانت مقومة .

والحساس ، إذا [١٥٣ ا] حصلا مع الجوهر ، أحدثا الحى . فلأن[١] هذه الفصول بأعيانها إذا ما أخذت بنحوٍ[٢] من الأنحاء تكون مقوّمة ، وإذا أخذت بنحو آخر[٣] تصير مقسمة ، سميت بأجمعها محدثة الأنواع .

والحاجة فى قسمة الأجناس ، والحاجة فى الحدود إنما هى إلى هذه[٤]
٢٠ الفصول غير المفارقة التى على طريق العرض والحدود ، فأحرى بألّا تحتاج إلى المفارقة .

وقد يحدّون هذه[٥] الفصول فيقولون إن الفصل[٦] هو الذى به يفضل[٧]
١١ النوع على الجنس[٨] . وذلك أن الإنسان له شىء يفضل به على الحىّ وهو

(١) فوقها : أى القاسمة . (٢) فوقها : أى على غير تقابل .

(٣) فوقها : أى متقابلة . (٤) فوقها : أى الذاتية .

(٥) ش : الينوس : لما كان فصل خاص الخاص موجودا للنوع ، وجب أن يكون علمنا به من النوع ؛ فإن الفصل يعرف : إما من قياس النوع إلى الجنس — ومن هذا رسم بأنه الذى به (ا) يفضل (فوقها : يزيد) النوع على الجنس فضلا جوهريا (فوقهما : زيادة جوهرية) — ؛ وإما من قياس الأنواع بعضها إلى بعض . والفصل يعرف من قياس الأنواع بعضها إلى بعض على وجهين : أما عندما يؤخذ كالمقوم (فوقها : مقوما) فيحد من هذه الجهة (ب) أنه المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شىء هو . وأما عندما يؤخذ مقسما فانه يحد من هذه الجهة بأنه (حـ) الذى به يختلف كل واحد من الأمور اختلافا جوهريا . (د) وأما من قياس الأنواع بعضها إلى بعض وإلى الجنس ، فانه من هذه الجهة قد يحد بأنه الذى من شأنه أن يفرق ما تحت جنس واحد بعينه تفرقة جوهرية . (٦) فوقها : هذا الرسم هو المأخوذ من قياس النوع إلى الجنس . (٧) فوقها : أى يزيد . (٨) شـ : يجب أن يقال إن الفصل هو الذى يزيد به النوع على الجنس زيادة جوهرية ، لأنه إن لم يزد جوهره فسد المعنى . فإن الإنسان يزيد على الحيوان بأنه منتصب القامة ، عريض الأظفار ، وليس هذه من الفصول التى غرضه تحديدها .

الناطق والمائت ، لأن[(١)] الحى ليس هو واحداً[(٢)] من هذين . وإلا : فمن أين

(١) فوقها : فى أخرى : لأن الحى ليس هو ولا واحدا من هذين . (٢) ش : قال الحسن بن سوار :
لما قال فرفور يوس إن النوع يفضل على الجنس بأنه قد توجد له الفصول وليست موجودة فى الجنس ، فلئلا يقول له قائل : ليس يفضل النوع على الجنس بوجود الفصول له ، لأنها — أعنى الفصول — موجودة أيضا للأجناس ، لأنها لو كانت موجودة للأنواع ولم تكن للأجناس للزم أن يكون شىء من لا شىء ، لأنه إذا لم تكن الفصول موجودة للأجناس ، فمن أين اقتنت الأنواع الفصول ؟ — وأحس بهذا الشك الداخل عليه ، وأومأ اليه بأوجز ما يكون من الكلام بقوله : « وإلا ، فمن أين اقتنت الأنواع فصولا ؟ » — أخذ أن يحله بأن ألزم الوضع بأن الفصول موجودة فى الجنس محالا ، فقال : « ولا الفصول أيضا المتقابلة بأجمعها له وإلا صارت الفصول المتقابلة لشىء واحد بعينه معا » — كأنه يقول : إن قولك ، أيها المتشكك ، ووضعك بأن الفصول موجودة فى الجنس ، وهو الذى به تم لك فسخ الرسم الذى أوردناه للفصل — محال . وذلك أنك إن وضعت أن الفصول موجودة للجنس لزم أن تكون المتضادة ، مثل الناطق وغير الناطق ، فى شىء واحد بعينه معا ، أعنى فى الحيوان ، وكذلك المائت وغير المائت . ولأن وجود المتضادة فى شىء واحد بعينه لا يمكن ، يلزم ألا تكون الفصول موجودة فى الجنس .

فكأن المتشكك عاد فقال إنه قد لزم إذن مما قلنا أن تكون الفصول موجودة فى الجنس وغير موجودة : أما موجودة فللزوم الوضع بأنها غير موجودة كون شىء من غير شىء ؛ وأما غير موجودة فللزوم الوضع بأنها موجودة كون المتضادة فى شىء واحد بعينه معا ، وأن يكون الشىء موجودا وغير موجود معا فى شىء واحد بعينه محال — فهذه حيرة أخرى . فكأن فرفريوس قال : أما أن يكون شىء واحد بعينه موجودا وغير موجود معا بالفعل فهو لعمرى محال ؛ فأما أن يكون موجودا بالقوة وغير موجود بالفعل فانه غير محال — كذلك الفصول ، أيها المتشكك فى الموجودة فى الأجناس بالقوة لا بالفعل على ما يعتقده المشاؤون الذى كلامنا فى هذا الكتاب إنما هو بحسب آرائهم . وبهذا تنحل الحيرة بأن شيئا يكون من لا شىء . فإنه ليس بمحال أن يكون شىء بالفعل من غير موجود بالفعل وموجود بالقوة . وإنما المحال الذى لا يمكن تصوره ، فضلا عن وجوده ، أن يكون شىء من غير شىء على الإطلاق ، أى مما ليس بموجود ألبتة : لا بالقوة ولا بالفعل .

وتنحل أيضا الحيرة بأن المتضادة تكون موجودة فى شىء واحد بعينه بالفعل ؛ وأما بالقوة فانه غير محال . فهذا هو نسق ما قاله فرفور يوس .

وقد ينبغى أن نعيد الشك ونلخصه ليكون التأمل له أقوى فنقول إنه مبنى على مقدمتين معترف بصدقهما : الأولى أنه لا يكون شىء من لا شىء ، وهذه مجمع عليها . والثانية أن المتضادة لا يمكن أن توجد معا فى شىء واحد بعينه . فلما أخذها بين المقدمتين بحث عن الفصول الموجودة فى الأنواع =

اقتنت الأنواع فصولا؟ ولا الفصول أيضا المتقابلة بأجمعها له ؛ وإلا صارت

= المرتبة تحت جنس واحد بعينه : هل هي موجودة في الجنس ، أم لا ؟ و يلزم القولين جميعا محال ، أعني وجود الفصول في جنس ولا وجودها . يقول : إنه إن كانت الفصول موجودة في الجنس ، لزم أن تكون المتضادة في شيء واحد بعينه معا مثل أن يكون الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت ، في الحيوان . وهذا محال ، لأنا قد وضعنا أن المتضادة لا يمكن أن توجد في شيء واحد بعينه معا .

و إن لم تكن موجودة في الجنس لزم أيضا محال وهو : أن يكون شيء من لا شيء ، لأنه إذا كانت الفصول موجودة للأنواع وليست موجودة للأجناس ، فمن أين اقتنت الأنواع الفصول؟ ومن أين جاءتها ؟ فهذا هو الشك . وهو يحل على ضربين : أحدهما بحسب رأى أرسطوطالس وأصحابه ، والآخر بحسب رأى الأفلاطونيين . فان أصحاب أرسطوطالس يحلونه بما أورده فرفوريوس ، وذلك أنهم يقولون إن الفصول موجودة في الجنس بالقوة لا بالفعل ، فلأنها موجودة بالقوة ما لا يلزم أن يكون شيء من لا شيء ، فان الموجود بالقوة هو شيء ما . ولا يمتنع أيضا أن تكون الفصول المتضادة على هذا الوجه موجودة معا ، أعنى بالقوة ، لأن المحال هو أن تكون المتضادة موجودة معا بالفعل .

وأصحاب أفلاطون يحلونه بأن يقولوا إن الفصول موجودة في الجنس بالفعل . وليس بمحال أن تكون المتضادة في شيء واحد بعينه معا بالفعل ، كالأشياء المعقولة والمبصرة ، فان العقل يوجد فيه معنى السواد ومعنى البياض ، وهما متضادان ؛ والبصر تحصل فيه صورة الأسود والأبيض ، وهما متضادان . وإنما المحال أن تكون المتضادة في شيء واحد بعينه على أنه جسم هيولاني . فأما ما ليس بجسم هيولاني فانه ليس بمحال أن توجد فيه الأشياء المتضادة معا .

فكأنه الآن يحصل من كلام هؤلاء أن الجنس ، الحيوان مثلا ، إذا حصل معقولا كان غير هيولاني ، لأن العقل لا يلابس الهيولى ، أعنى أنه تجرد معقوله من الهيولى . فاذا كان الحيوان معقولا ، لم يمتنع أن يكون الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت موجودين (ص : موجودان) فيه . إلا أن هذا معقول . وأصحاب أفلاطون يسمون المعقول موجودا بالفعل ، وأصحاب أرسطوطاليس لا يطلقون ذلك إلا في الموجود المحسوس [هامش ١٥٣ ب] .

وقد حل إلينوس هذا الشك حلا جيدا بأن قال ما هذا معناه : قولنا إن الشيء الواحد بعينه يكون المتضادين معا على وجه ما لا يمكن ، وعلى وجه ما يمكن . فالذى لا يمكن هو أن يكون الشيء الواحد بعينه الموجود بالفعل متضادين معا بالفعل ، أعنى أن يكون الشيء الذى يوجد فيه المتضادان موجودا بالفعل ، وأن يكون المتضادان فيه معا بالفعل مثل هذا المشار إليه ، أعنى في أن يكون هذا المشار إليه حارا و باردا من جهة واحدة بعينها .

وأما الجهة التي عليها يكون الشيء الواحد بعينه المتضادين معا فهي تنقسم على ثلاثة أنحاء :

الأول : منها أن يكون الشيء الواحد بعينه أحد المتضادين بالفعل والآخر بالقوة ، مثل الجسم الحامل لحرارة النار : فإنه حار بالفعل بارد بالقوة . فأحد المتضادين موجود بالفعل ، والآخر بالقوة =

الفصول المتقابلة لشيء واحد بعينه معا .

= والثانى : أن يكون الشىء الواحد بعينه المتضادين معا بالقوة، مثل الأدكن الذى هو وسط بين الأبيض والأسود . فإن كل واحد من هذين، أعنى الأسود والأبيض ، موجود (ص : موجودا) فيه بالقوة . فإن الأدكن فيه معنى السواد، وفيه معنى البياض معا ، لكن بالقوة .

والثالث : فهو أن نتصور المعنى العام ، مثل الحيوان . فإنا إذا تصورناه أخذناه من غير أن يوجد له معنى التضاد ، لأنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة . فإن هـذا المعنى ليس يوجد معه : لا أنه ناطق ، ولا أنه غير ناطق ، ولا مائت ولا غير مائت ، فيحصل معقولا من غير تضاد . ولأن الحيوان الموجود فى النفس هـو الموجود فى الإنسان الذى هو ناطق ، وفى الثور الذى هو غير ناطق ، وكان الناطق وغير الناطق متضادين معا ، يكون الحيوان الذى فى النفس قد يوجد له المتضادان فى الوجود بالفعل . لأن ليس فى الوجود حيوان بالفعل مفرد، عرض له أن كان ناطقا أو غير ناطق ، بل الحيوان الموجود هو إما ناطق وإما غير ناطق ؛ بل الذى فى النفس هو الذى عرض له فى الوجود أن كان ناطقا أو غير ناطق . وليس هذا محالا (ص : محال) ، لأن المحال هو أن يكون شىء موجود بالفعل يصير المتضادين معا بالفعل .

وهذا معنى لطيف جدا فهمته عن إلينوس وكتبته هذه العبارة بأوضح ما قدرت عليه ، وزدت فيه زيادات صالحة تنبئ عنه .

وإلينوس يقول إن فرفوريوس يشير بقوله : « بالقوة » إلى الحـد ، أى أن فرفوريوس يريد بقوله : « ولكن الفصول التى تحت الجنس هى له بأجمعها بالقوة » — أى أن الحيوان المعقول، وهو ما يحصل فى النفس من حده القائل : إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة، أى أن هذا المعقول إذا شابك غير ناطق صار غير ناطق ، وإذا شابك الناطق كان ناطقا . فلأنه إذا لابس هـذا صار هو، وإذا لابس ضده صار هو ، وكأن هذا المعنى، أعنى المعقول، يشبه المعنى الموجود بالقوة الذى يصير كل واحد من المتضادين — سماه فرفوريوس بالقوة من طريق مشابهته لما هو موجود بالقوة .

ويجب أن تعلم، مما ذكرناه ، أن الموجود بالفعل يقال على ضربين : فإن قولنا مثلا : إن هـذا الإنسان كاتب بالفعل ، يفهم منه معنيان : أحدهما أنه هو ذا يكتب ؛ والآخر إذا نظرنا إليه وقـد أمسك عن الكتابة ، فإن هـذا نقول فيه : إنه كاتب بالفعل لأن الكتابة ملكة له . وكذلك أيضا قولنا : إن هذا الإنسان كاتب بالقوة، يفهم منه معنيان : أحدهما يشار به إلى الإنسان الذى من شأنه ويمكن فيـه أن يكون كاتبا مثل الصبى . والآخر إلى الإنسان الذى الكتابة ملكة له ، لكنه ليس هو ذا يكتب بالفعل . وهـذا هو الضرب الثانى من الأشياء الموجودة بالفعل . فالضرب الثانى من الأشياء الموجودة بالفعل هو الضرب الثانى من الأشياء الموجودة بالقوة . =

ولكن الفصول التي تحته هي له بأجمعها بالقوة على حسب ما يعتقدون؛ فأما بالفعل فليس هي له ولا واحد منها . وعلى هذه الجهة لا يكون شيء من أشياء غير موجودة، ولا تكون المتقابلات في شيء واحد بعينه معا .

وقد يحدّون الفصل أيضا على هذه الجهة : الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أيّ شيء هو، لأن الناطق والمائت محمولان على الإنسان، ويقال الإنسان بهما من طريق أي شيء هو، لا من طريق ما هو . وذلك أنا إذا سئلنا عن الإنسان ما هو فالأَوْلى أن نقول : إنه حيوان . وإذا سئلنا عنه أي شيء هو فإن الأَوْلى أن نصفه بأنه : ناطق مائت . وذلك(١) أن الأشياء مقوّمة من مادّة وصورة، أو من أشياء قوامها

= فأصحاب أرسطوطاليس يشيرون بقولهم : « إن الفصول موجودة في الأجناس بالقوة » إلى الضرب الثاني من ضربي الأشياء الموجودة بالقوة . و<أما> أصحاب أفلاطون فيشيرون بقولهم : « إن الفصول موجودة في الجنس بالفعل » إلى الضرب الثاني من ضربي الأشياء الموجودة بالفعل . فهما إذن يشيران إلى معنى واحد بعينه ، لأن الضرب الثاني من ضروب الأشياء الموجودة بالفعل هو الضرب الثاني من ضربي الأشياء الموجودة بالقوة ، كما بينا آنفا . فهما إذن متفقان .

(١) ش : أبو بشر : قد أخذ في أن يصحح ما قاله من أن الجنس يحمل بما هو، والفصل من طريق أي شيء هو ، ويقول : كما أن الأشياء الصناعية المقوّمة من مادة وصورة إذا سئلنا عما هي أجبنا بالمادة ، — فإنا إذا سئلنا عن التمثال : ما هو؟ قلنا إنه : نحاس ؛ وإذا سئلنا : أي شيء هو؟ قلنا : تمثال — كذلك الأشياء التي هي مقومة مما هو نظير المادة والصورة ، مثل الإنسان مثلا الذي هو من الجنس وهو يقوم مقام المادة ، ومن الفصل وهو يقوم مقام الصورة إذا سئلنا عنه : ما هو؟ قلنا : حيوان ؛ وإذا سئلنا عنه : أي شيء هو؟ قلنا : ناطق مائت .

[١٥٣ ب] ممـا هو نظير للمـادّة والصورة . فكما أن التمثـال من مادّة ، أى من النحاس ، ومن صورة ، أى من شكل التمثال — كذلك الإنسان أيضًا العـام والنوعى[١] فإنه من شيء نظيرٍ للمـادّة وهو الجنس ، ومن صـورة وهى الفصل . وهـذه الجملة ، أعنى : حيًّا ناطقًا مائتًا ، هى الإنسان ؛ كما أن تلك هى التمثال .

وقد يرسمون أمثـال هذه الفصول أيضا هكذا : الفصل هو الذى من شأنه أن يفرق بين ما تحت جنس واحـدٍ بعينه ، لأن الناطق وغـير الناطق قـد يفرقان بين الإنسان والفـرس اللذين همـا تحت جنسٍ واحدٍ ، أى : الحىّ .

وقد يصفونه أيضا بهذه الصفة : الفصل هو[٢] ما به تختلف أشياء ليست تختلف فى الجنس . فإن الإنسـان والفرس لا يختلفان فى الجنس ، لأنا نحن وغير الناطقين حيوان . ولكن إذا أضيف إلى الحيوان : « الناطق » فُصِلنا منها[٣] ، ونحن والملائكة ناطقون . ولكن إذا أضيف إلينا : « المـائت » فُصِلنا منهم . ١٢

---

(١) فوقها : بالأمر الكلى والجزئى .

(٢) ش : هذا النقل من أبى عثمان الدمشقى ردىء . ووجدناه فى السريانى فى نقول قديمة هكذا : « الفصل هو الذى إذا غير كل واحد من الأمور لم يغيرها الجنس » — أى أن الفصل هو الذى به يتغيرِ كل واحد من الأمور ، لا بأن يحدث لهـا اختلافا فى الجنس . وألينوس عبر عن هذا بأن قال : « إنه الذى به يخلف كل واحد من الأمور اختلافا جوهريا » .

(٣) فوقها : منهم .

ولما زادوا[1] فى شرح أمر الفصل قالوا : إن الفصل ليس هو أى شىء اتفق مما يفترق بين أشياء تحت جنس واحد بعينه ، لكن هو الشىء النافع فى الآنية[2] ، وفيما هو الشىء ، والشىء الذى هو جزء من المعنى . لأن ليس[3] قولنا فى الإنسان أن من شأنه استعمال الملاحة — فصلا له ، وإن كان خاصا للإنسان . لأنه لو كان فصلا للإنسان ، لقد كنا نقول : " إن من الحيوان ما من شأنه استعمال الملاحة " ، ومنه ماليس من شأنه ذلك ، فنفصله من سائر الحيوان . ولكن قولنا : " إن من شأنه استعمال الملاحة " لم يكن متمما للجوهر ولا جزءا له ، ولكنه تهيؤ للجوهر فقط ، بسبب أنه ليس هو من الفصول التى توصف بأنها محدثة للأنواع .

---

(١) ش : أبو بشر : لما كان الرسم يجب ألا يزيد على المرسوم ولا ينقص منه ، وكانت هذه الرسوم إنما أوردت للفصول الذاتية ، وكان قد تنطوى معها غير الذاتية ، قال : يجب أن يزاد فى هذه الرسوم الشىء النافع فى الآنية لتكون الرسوم مطابقة لما قصد رسمه ، لا زائدة عنه ولا ناقصة منه . وهذه الزيادة يجب أن تكون فى الرسم الثالث والرابع . وأنا أظن أنه يحتاج إليها فى الأول أيضا .

(٢) = εἶναι .

(٣) ش : أبو بشر : قد أخذ أن يوضح أنه لم يزد فى الرسم الثالث والرابع الزيادة التى ذكرها انطوى فيه فصول غير ذاتية ، مثل التهيؤ لقبول الملاحة . فكأن قائلا قال له : ولم لا يكون التهيؤ فصلا ذاتيا ؟ فقال ، لو كان كذلك لقد كنا نقول إن من الحيوان ما هو كذا ، ومنه ما هو كذا . فكأن السائل قد عاد إليه فقال : ولم لا نقول هذا ؟ فقال : لأن هذا تهيؤ وموجود بالقوة واستعداد . فكأنه قد عاد فقال : ولم لا يكون هذا ؟ فقال : لأن الفصول الذاتية تحتاج أن تكون بالفعل .

فالفصول إذًا المحدِثة للأنواع هى التى تحدث نوعا آخر والتى توجد فيما هو [١١٥٤ ا] الشىء .

وقد نكتفى فى الفصل بهذا المقدار .

القول فى الخاصة

وقـد يقسمون الخاصة على أربع جهات : وذلك أن منهـا ما يعرض لنوعٍ ما وحده وإن لم يعرض لكله ، كالطب(١) والهندسة للإنسان ؛

ومنهـا ما يعرض للنوع كله ، وإن لم يعرض له وحده ، كذى الرِّجلين للإنسان ؛

ومنها ما يعرض للنــوع وحده وجميعه وفى بعض الأوقات ، كالشيب لجميع الناس فى وقت الشيخوخة ؛

والخاصة الرابعة هى التى يجتمع فيها أنهـا تعرض لجميع النوع وله خاصةً وفى كل وقت ، كالضحك(٢) للإنسان ، وإن لم يضحك دائما ، ولكن يقال له " ضحاك " من طريق أن من شأنه أن يضحك ، لا لأنه يضحك دائمـا .

---

(١) ش : الحسن : لا يريد به القــوة التى للانسان على تعــلم الهندسة والطب ، بل إنمـا يريد به الذى يطب بالفعل ؛ فإن القوة على تعــلم الهندسة والطب هى لكل الناس ، لا لبعضهم دون بعض .

وقد جوّد حنين فى نقله هــذا الفصل إلى السريانى ، فإنه نقله هكذا : « وإن لم يعرض لكله ، بمنزلة استعمال الطب للانسان أو الهندسة » .

(٢) ش : يريد القوة الموجودة على الضحك .

وهـذه الخاصة أبدًا هى غريزية فيه كالصهيل للفرس . ويسمون هـذه خواصَّ[١] على الحقيقة لأنها تنعكس؛ وذلك أنه إن كان الفرس موجودًا، فالصهيل موجود ؛ و إن كان الصهيل موجودًا ، فالفرس موجود .

القول فى العَرَض

والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له . وهو ينقسم قسمين : وذلك أن منه مفارقا ، ومنه غير مفارق . فإن النوم عَرَضٌ مفارق ،
١٣ والسواد عَرَضٌ غير مفارق للغراب والزنجى ؛ وقد يمكن أن يُتَوَهم غراب أبيض وزنجى قد ذهب عنه لونه ، من غير فساد الموضوع .

وقد يحدُّونه أيضا بهذا الحدّ : العرض هو الذى يمكن فيه أن يوجد لشىء واحدٍ بعينه وألا يوجد ، أو هو الذى ليس بجنسٍ ولا فصل ولا نوع ولا خاصة[٢] ، وهو أبدًا قائم فى موضوع .

][تم الفصل الأول من إيصاغوجى][

][الفصل الثانى من إيصاغوجى ، وهو الكلام فى الاشتراك والاختلاف الذى بين هذه الخمسة[٣]][

(١) ص : خواصا . (٢) ش : إنما زاد هذا للفصل بين العرض و بين الألفاظ غير الدالة ، فإن تلك ليست واحدا من هذه الأربعة . (٣) بالهامش أيضا : زعم قوم من المفسرين أن هذا الفصل الثانى ينقسم إلى جزئين : ففى الجزء الأول يفيدنا الاشتراك والاختلاف الذى بين هـذه الخمسة بعضها عند بعض على الإجمال ، أعنى بأن ننظر فى أىّ شىء تشترك كلها ، وبأى شىء يخالف واحد واحد منها الآخر . وفى الجزء الثانى يتكلم فى الاشتراك الذى بين واحد منها ، واثنين اثنين منها أو الباقية .

[١٥٤ ب] فإذ قد حددت وميزت جميع الأشياء التي قصدنا نحوها ، أعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض ، فينبغي أن نقول : ما الأشياء التي تعمها ، وما التي تخصها .

< في المشترك بين الألفاظ الخمسة[١] >

فالعام لها كلها هو أنها تحمل على كثيرين ، غير أن الجنس يحمل على الأنواع والأشخاص ؛ والفصل أيضا يحمل على ذلك المثال ؛ والنوع يحمل على الأشخاص التي تحته ، والخاصة تحمل على النوع التي هي له خاصة ، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك النوع ؛ والعرض يحمل على الأنواع وعلى الأشخاص. وذلك أن " الحي " يحمل على الخيل وعلى الكلاب ، إذ هي أنواع ، وعلى الفرس المشار إليه إذ هما شخصان . " وغير الناطق[٢] " يحمل على الفرس والكلب ، وعلى الجزئيين[٣] منهم . فالنوع كأنك قلت : الإنسان يحمل على الجزئيين من الناس فقط . والخاصة ، كالضحك ، تحمل على الإنسان وعلى الجزئيين من الناس . و " الأسود " يحمل على نوع الغربان وعلى الجزئيين من الغربان ، وهو عَرَضٌ غير مفارق . والتحرك هو يحمل على الإنسان وعلى الفرس ، وهو عَرَضٌ مفارق ؛ ولكنه[٤] يحمل أولاً على الأشخاص ، ويحمل ثانياً على الأشياء التي تحوى الأشخاص .

---

(١) ليس في الترجمة العربية ؛ ولكن في اليونانية هكذا : περὶ τῆς χοινωνίας τῶν πέντε φωνῶν .   (٢) أى الفصل .   (٣) أى أفراد كليهما .   (٤) ش : معنى هذا أن الأعراض إنما تحمل أولا وتوجد في الأشخاص ، لأنها هي الموضوعة للأعراض ، وبتوسطها يقال في الإنسان العام مثلا : إنه قاعد أو أسود .

< فى المشترك بين الجنس والفصل[(١)] >

فالشيء[(٢)] العام للجنس والفصل هو أنهما يحويان أنواعا؛ وذلك أن الفصل أيضا يحوى أنواعا، وإن لم يكن يحوى جميعَ ما تحويه الأجناس . وذلك
١٤ أن « الناطق » ، وإن لم يكن يحوى غير الناطق، كالحيوان فإنه يحوى الإنسان والمَلَك[(٣)]: اللذين هما أنواع . وأيضا فكل ما يحمل على الجنس من طريق[(٤)] ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته من الأنواع . وكل ما يحمل على الفصل من طريق ما هو فصلٌ فإنه يحمل على النوع الذى عنه تحدّث . فإن الحيّ الذى[(٥)] هو جنس مِن[(٦)] طريق ما هو جنس قد يحمل عليه « الجوهر » و « المتنفس »، وهذان أيضا قد يحملان على جميع الأنواع التى تحت الحىّ إلى [١٤٨ ا][(٧)] أن يبلغ إلى الأشخاص؛ و « الناطق » ، إذ هو فصل، قد

---

(١) ناقص فى الترجمة العربية؛ و يوجد فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας γένους καὶ διαφορᾶς .

(٢) ش : الجزء الثانى من الفصل الثانى .

(٣) يلاحظ أن المترجم العربى (والسريانى) يترجم بقوله : الملك (بفتح اللام) الكلمة التى فى اليونانى : Θεός أى : الله أو إله — وذلك لاعتبارات دينية .

(٤) فوقها : أى كما يحمل الجنس .

(٥) ش : الفاضل يحيى قال : ينبغى أن يكون هاهنا : « فإن الحىّ، الذى هو جنس، يحمل عليه كالجنس الجوهرُ » .

(٦) ش : أى من حيث هو حيوان، لا من حيث هو حيوان ما .

(٧) هنا تأتى الورقة ١٤٨ التى سبق موضعها فى التجليد .

يحمل عليه من طريق ما هو فصل، استعمال النطق، وليس إنما يحمل استعمال النطق على الناطق فقط، لكنه قد يحمل أيضا على الأنواع التى تحت الناطق .

ويعمّ الجنس والفصل أنهما أيضا إذا ارتفعا ارتفع ما تحتهما . فكما أنه متى لم يوجد حيوان لم يوجد فرس ولا إنسان ، كذلك متى لم يوجد ناطق لم يوجد شيء من الحيوان المستعمل للنطق .

< فى الاختلاف بين الجنس والفصل >(١)

والشيء الذى يخص الجنس < هو > أنه يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض وذلك أن « الحيوان » يحمل على الإنسان وعلى الفرس والطير والحية . و « ذو أربع » إنما يحمل على ما له أربعة أرجل فقط . و « الإنسان » يحمل على الأشخاص وحدها . و « الصهيل » يحمل على الفرس وعلى الجزئيين . والعَرَض على ذلك المثال يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس .

وينبغى أن تأخذ من الفصول الفصولَ التى بها ينقسم الجنس، لا المتممة(٢) لجوهر الجنس .

---

(١) ناقص فى الترجمة العربية ، ويوجد فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ γένους καὶ τῆς διαφορᾶς .

(٢) ش : < أبو بـ > بشر : لما قال إن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل الفصل — لئلا يقول له قائل : إن المتنفس ، وهو فصل ، يحمل على أكثر مما يحمل عليه الحيوان ، وهو جنس — فقال : ينبغى أن تؤخذ المقسمة لا المقوّمة ، فإن الفصول المقومة يصير بها الجنس نوعا ؛ والكلام إنما هو فى الجنس .

وأيضًا فإن الجنس يحوى الفصل بالقوة، لأن(١) « الحى » : منه ناطق، ومنه غير ناطق . والفصول ليس تحوى الأجناس .

وأيضًا فإن الأجناس أقدم من الفصول التى دونها ، ولذلك(٢) ترفعها ولا ترتفع بارتفاعها، لأن الحىّ متى ارتفع ارتفع الناطق وغير الناطق . وأما الفصول فليست ترفع الجنس، وذلك أن الفصول إن ارتفعت كلها بقى الجوهر(٣) المتنفس الحساس متوهَّما، وقد كان ذلك الجوهر هو الحىّ .

وأيضا فإن الجنس يحمل : من طريق ما الشىء، والفصل يحمل كما قلنا : من طريق أى شىء هو(٤) .

وأيضا فإن الجنس فى كل واحد من الأنواع واحدٌ ، بمنزلة « الحىّ » فى « الإنسان » . فأما الفصول فأكثر من واحد، كأنك قلت : ناطق، مائت، قابل للعلم والعقل ، وهذه الفصول التى بها يخالف الإنسانُ سائرَ الحيوان .

[١٤٨ ب] وأيضا فإن الجنس يشبه المادّة، والفصل يشبه الخِلقة .

وقد توجد للفصل والجنس أشياءُ أُخَر مع ما وصفنا تعمها وتخصها، غير أنا نكتفى بهذه .

---

(١) ش : أبو بشر : الجنس يشبه المادّة . فالفصول فيه بالقوّة . وقد شرحنا ذلك آنفا . والفصول ليست الأجناس فيها بالقوّة . (٢) ش : الجنس موضوع للفصول ؛ فهو يقوم مقام المادّة ؛ والموضوع أقدم بالطبع من المحمول ، وهو الصورة والخلقة . (٣) فوقها : من حيث هو طبيعة موضوعة . (٤) ش : إنما يحمل الفصل من طريق أى شىء هو إذا أخذ متمما . فأما إذا أخذ جزءا من الحد حمل بما هو .

< فى المشترك بين الجنس والنوع[1] >

والجنس[2] والنوع قد يعمهما، كما وصفنا، أنهما يقالان على كثيرين . وينبغى أن نستعمل النوع على أنه نوع، لا على أنه جنس، متى وجدنا الواحد بعينه نوعا وجنسا .

ومما يعمهما أيضا أنهما يتقدمان الأشياء التى يحملان عليها، وأن[3] كل واحد منهما أيضا كُلٌّ ما .

< فى الاختلاف بين الجنس والنوع[4] >

ويختلفان بأن الجنس يحوى الأنواع، والأنواع تُحْوَى من الأجناس ولا تحوِى الأجناس، وذلك أن الجنس يفضل على النوع . وأيضا فإن الأجناس ينبغى أن تُقَدَّم فتوضع؛ فإذا تُصُوِّرَتْ بالفصول تَحْدُثُ الأنواعُ، ولذلك ما صارت الأجناسُ أقدمَ فى الطبع . وتَرْفَعُ، ولا ترتفع بارتفاع غيرها . وأيضا[5] فتى وجِد نوع وجِد الجنس، فأما متى وجد الجنس فليس يوجد النوع لا محالة . وأيضا فإن الأجناس تحمل على الأنواع على طريق

---

(١) ناقص فى الترجمة العربية، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ γένους καὶ τοῦ εἴδους .

(٢) ش : الاشتراك والاختلاف بين الجنس والنوع ثلاثة اشتراكات وستة اختلافات .

(٣) فوقها : هذا من حيث هما عاميان .

(٤) ناقص فى الترجمة العربية، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορας τοῦ γένους καὶ τοῦ εἴδους .

(٥) فوقها : أى وكذلك .

التواطؤ[١] ، فأما الأنواع فليست تحمل على الأجناس . وأيضا فإن الأجناس تفضل على الأنواع التى دونها باحتوائها عليها ، والأنواع تفضل على الأجناس بالفصول التى تخصها . وأيضا فإنه لا النوع يكون جنس أجناس ، ولا الجنس نوع أنواع[٢] .

١٦

< فى المشترك بين الجنس والخاصة[٣] >

والجنس[٤] والخاصة يعمهما أنهما تابعان للأنواع : وذلك أنه متى كان الإنسان موجودا ، فالحى موجود ؛ ومتى كان الإنسان موجودًا فالضحّاك موجود . ويعمهما أيضا أن الجنس يحمل على الأنواع بالسوية ، وكذلك الخاصة على الأشياء التى تشترك فيها : وذلك أن الإنسان والثور حيوان بالسوية ، وأنوطوس[٥] وميلوطس ضحاكان بالسوية .

(١) συνωνύμως = par synonymie = .

(٢) ش : ها هنا خلاف آخر لم يذكره فرفوريوس وهو أن الجنس توجد له الفصول بالقوة ، والنوع توجد له الفصول بالفعل .   (٣) ناقص فى العربى ، وفى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ γένους καὶ τοῦ ἰδίου .

(٤) ش : الاشتراك والاختلاف بين الجنس والخاصة ثلاثة اشتراكات وخمسة اختلافات .

(٥) ش : قال الحسن : إنما أورد فرفوريوس هذين الرجلين لأنه يحكى عن أنوطوس أنه كان يضحك دائما ، وميلوطس يبكى دائما . فكأن فرفوريوس يقول : إن الضحك يحمل على هذين بالسوية ، وإن كان أحدهما يضحك دائما والآخر يبكى دائما ، لأنا إنما نريد بالضحك هاهنا القوة على الضحك ، كما قيل فى القول فى الخاصة . وأولومفيدورس يقول إن أنوطوس وميلطوس هما المعاندان لسقراط . وقد ورد فى بعض الأخبار أنهما تلمذا لسقراط ، وأنهما كانا من أولاد الملوك ، وأنهما تشاغبا (غير واضحة تماما) على سقراط ، وأنهما كانا من أقوى الأسباب فى قتله ؛ ولذلك صارا مثلا فى الشر عند اليونانيين يضرب بهما فيه المثال . فإذا بالغ الإنسان منهم فى ثلب صاحبه قال له : كأنك أنوطوس أو ميلوطوس .

<واشتراك[١] آخر : فكما أن الجنس يحمل على الأنواع الخاصة به على طريق التواطؤ ، كذلك تحمل الخاصة على ما هى خاصة له .

فى الاختلاف بين الجنس والخاصة

ويختلفان فى أن الجنس أسبق والخاصة لاحقة : فيعطى أوّلًا أنه حيوان ، وبعد هذا يُقسم إلى فصوله وخواصّه . وكذلك ، الجنس يضاف إلى أنواع كثيرة ، أما الخاصة فإلى نوع واحد ، هى له خاصة . وأيضا فإن الخاصة تقوم فى الحمل مقام ما هى له خاصة ، بينما الجنس لا تبادل فيه : فإن وجد حيوان ، فليس من الضرورى أن يكون ثمت إنسان ، وإذا وجد حيوان فليس من الضرورى أن يكون ضحاكا ؛ أما إذا وجد إنسان ، فثمت ضحاك ، وبالعكس . وأيضا ، فإن الخاصة تضاف إلى كل النوع الذى هى له خاصة ، وإليه وحده دائما ؛ أما الجنس فيضاف إلى كل النوع الذى هو له جنس ، لكن لا إليه وحده . وأخيرًا فإن رفع الخواص لا يستلزم رفع الأجناس ، بينما رفع الأجناس يستلزم رفع الأنواع التى لها تكون الخواصُّ خواصَّ : وهكذا فإنه إذا رفعت الموضوعات التى تكون الخواصُّ خواصَّ لها ، رفعت فى الوقت نفسه هذه الخواصُ .

فى المشترك بين الجنس والعرض

ويشترك الجنس والعرض فى كونهما يضافان إلى كثرة من الحدود ، كما قلنا آنفا ، سواء أكانت الأعراض قابلة للانفصال أم غير قابلة : فمثلًا

(١) هنا يبدأ نقص بمقدار ورقة لعلها سقطت من المخطوط أثناء تجليده . وقد أكملنا هذا النقص بنقله عن اليونانى .

التحرك يضاف إلى حدود كثيرة، والأسود إلى الغربان والأحباش و بعض الكائنات غير الحية .

١٧

فى الاختلاف بين الجنس والعرض

ويختلف الجنس عن العرض فى كون الجنس سابقا على الأنواع، وكون الأعراض لاحقةً على الأنواع : فحتى لو أخذ عرض غير مفارق، فإن الموضوع الذى إليه يضاف العرض يكون أيضًا سابقًا على العرض . وأيضا فإن الحدود المشاركة فى الجنس تشارك فيه كلها بالسوية، أما الحدود التى تشارك فى العرض فلا تشارك فيه بالسوية، لأن المشاركة فى الأعراض تقبل الزيادة والنقصان، أما المشاركة فى الأجناس فلا تقبل ذلك . وأيضا فإن الأعراض تقوم أصلا فى الأفراد، أما الأجناس والأنواع فسابقة بالطبع على الجواهر الجزئية . وأخيرًا فإن الأجناس تضاف من حيث الماهية إلى الحدود التى تندرج تحتها، أما الأعراض فلا تضاف إلا من حيث الكيفية أو أحوال كل فرد : فإذا سئل : "مَنْ" الحبشى ؟ قيل : إنه أسود، و إذا سئل : "ما حال" سقراط ؟ أجيب بأنه : جالس أو يتريض.

و بهذا نكون قد بينا أوجه الاختلاف بين الجنس و بين الألفاظ الأربعة الأخرى . بيد أن كل واحد من هذه الألفاظ الأخرى يختلف عن الأربعة الأخرى، حتى إنه لما كان ثمت خمسة ألفاظ وكان كل منها يختلف عن الأربعة الأخرى، فإن الناتج سيكون أربعة فى خمسة، أى عشرين اختلافا

فى الجملة . لكن الحال ليس كذلك : فإنه لما كانت الألفاظ التالية تدخل دائما فى الحساب، وكانت الثانية تنقص اختلافا واحدا لأنه أخذ من قبل، والثالثة تنقص اختلافين، والرابعة تنقص ثلاثة، والخامسة تنقص أربعة، فلا يحصل من جملة هذا غيرُ عشرة اختلافات : أربعة + ثلاثة + اثنان + واحد . وهكذا فإن الجنس يختلف عن الفصل ، والنوع ، والخاصة ، والعرض ، وهذا ينتج أربعة اختلافات : ولكنا إذا قلنا بماذا يختلف الجنس عن الفصل، فقد قلنا بماذا يختلف الفصل عن الجنس؛ وبقى إذن أن نخبر بماذا يختلف الجنس عن النوع ، وعن الخاصة وعن العَرَض ، وهذا يعطى ثلاثة اختلافات . أما عن النوع فقد أخبرنا بماذا يختلف عن الفصل إذا نحن أخبرنا بماذا يختلف الفصل عن النوع . ونكون قد أخبرنا بماذا يختلف النوع عن الجنس إذا أخبرنا بماذا يختلف الجنس عن النوع ؛ وبقى إذًا أن نخبر بماذا يختلف النوع عن الخاصة وعن العرض (١) > ، [١٥٥ ا] فتكون عن ذلك مخالفتان . وتبقى علينا أن نصف بماذا تخالف الخاصةُ العرَضَ ، لأنا قد تقدمنا ووصفنا بماذا تخالف الخاصةُ الفصلَ والنوعَ والجنسَ ، فى وصفنا مخالفة هذه تلك . فلما كانت المخالفات بين الجنس وبين الباقية أربعًا ، وبين الفصل وبينها ثلاثا ، وبين النوع وبينها اثنين ، وبين الخاصة والعرض واحدة، صار جميع المخالفات عشرا : أربع منها ــ وهى المخالفات بين الجنس وبين الباقية ــ قد بيناها فيما قبل .

---

(١) إلى هنا ينتهى الناقص فى المخطوط العربى، وهو ما نقلناه عن اليونانى تكملة لهذا النص .

١٨

< فى المشترك بين الفصل والنوع (١) >

فالشىء (٢) العام للفصل والنوع هو أن الأشياء التى تشترك فيها تشترك بالسوية : وذلك أن الناس الجزئيين يشتركون فى الإنسان وفى فصل الناطق بالسوية . ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للأشياء التى تشترك فيهما دائما : فإن سقراط ناطق أبدا وإنسانٌ أبدًا .

< فى الاختلاف بين النوع والفصل (٣) >

ويخص الفصل أن يحمل من طريق أى شىء ، ويخص النوع أنه يحمل على طريق ما الشىء : وذلك أن الإنسان ، وإن كان قد يوجد من طريق أى شىء ، غير أنه ليس هو على الإطلاق (٥) أى شىء ، لكن من (٦) قبل أن

---

(١) ناقص فى الترجمة العربية ، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τῆς διαφορᾶς καὶ τοῦ εἴδους .

(٢) ش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والنوع : اشتراكان ، وأربعة اختلافات .

(٣) ناقص فى العربى ، وفى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς του εἴδους καὶ τῆς διαφορας .

(٤) فى الهامش بالمخطوط .

(٥) فوقها : أى بالحقيقة .

(٦) فوقها : أى أنه يحمل من طريق أى شىء ، بسبب الفصول التى فيه .

الفصول لمـا دخلت على الجنس قومتـه ، أى قوّمت[١] النوع . وأيضا فإن الفصل[٢] فى أكثر الأمر[٣] يوجد فى أنواع أكثر من واحد، كذى أربعة أرجل فى حيوانات كثيرة مختلفة بالنوع، والنوع إنمـا هو فى الأشخاص التى تحتـه فقط . وأيضا فإن الفصل أقدمُ من نوعه ، وذلك أن الناطق يرفع الإنسان بارتفاعه، والإنسـان لا يرفع الناطق بارتفاعه عنـد وجود المَلَك[٤] . وأيضا

(١) ش : إنما قال هـذا لأن أرسطوطالس قال فى كتاب " المقولات " : إن النـوع قد يدل على أى شىء فى الجوهر ، والنوع بالحقيقة قـد يحمل من طريق أى شىء . فإنا إذا سئلنا عن زيد : أى الحيـوانات ؟ فأجبنا بأنه : إنسان — كان ذلك حقا . فكأنه يقول : إنا ، وإن حملنا الإنسان من طريق أى شىء، فإن ذلك ليس على الإطلاق ، أى ليس بالحقيقة من حيث هو نوع، بل من حيث يوجد فيه الفصل يحمل من طريق أى شىء هو .

(٢) ش : الحسن : إلينوس ينكر هـذا القول ويقول هكذا : قال : " وأما ما قاله فرفوريوس إن الفصل يحمل على أنواع كثيرة ، وإنه أقدم من النوع بالطبع ، فإنى لست أعرف كيف يكون هذا القول حقا . وذلك أنه ليس يوجد — بحسب ما أظن — فصل (ص : فصلا) أعم من النوع . وذلك أن كل فصل مساو للنوع الذى يقومه " . — فهذا ما قاله إلينوس . والذى أظن < هو > أن فرفوريوس نظر إلى الفصول فى هـذا الموضع من حيث هى قاسمة ، وأنها على هذه الجهة تحمل على أنواع كثيرة : فإن الناطق والمائت ، إذا أخذا قاسمين للحيوان ، حملا على أكثر من نوع واحد . فإن الناطق يحمل على الملك وعلى الإنسان والبهيمة والطائر ، لأنها إذا أخذت مقوّمة ، مثل التنفس والتحرك : للحيوان ، وقبول العلم والمعرفة : للانسان ، لم تحمل إلا على نوع واحد .

(٣) ش : إنما قال : « فى أكثر الأمر » لأنه قد توجد فصول مساوية لأنواعها ، مثل الثقل للأرض ، والخفة للنار ، وقبول العلم للانسان .

(٤) فى اليـونانى : الله Θεος وقـد استبدل به المترجم العـربى (والسريانى) الملك لاعتبارات دينية .

١٩ فإن الفصول[١] تأتلف مع فصلٍ آخر، فإن الناطق والمائت قد ائتلفا لقوام الإنسان . فأما النوع فلا يأتلف مع نوعٍ حتى يحدث عنهما [١٥٥ ب] نوع آخر، فإن فرسًا[٢] ما مع حمار ما قد يجتمعان لكون البغل . فأما فرس على الإطلاق فليس يجتمع مع حمار فيحدث عنهما بغل .

< فى الخواص المشتركة بين الفصل والخاصة[٣] >

ويعم[٤] الفصل والخاصة أن الأشياء التى تشترك فيهما تشترك بالسوية : فإن الناطقين ناطقون بالسوية، والضحاكين ضحاكون بالسوية . ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للشىء دائمـا ولجميعه ، وذلك أن ذا الرِّجلين — وإن عدم رجلين — فقد يوصف بأنه ذو رِجلين دائمـا ، من قِبل أنه مطبوع على ذلك ، لأن الضحاك أيضا إنمـا يوصف بأنه ضحاك أبدا، من قِبل أنه مفطور على ذلك، لا من قِبل أنه يضحك أبدًا .

---

(١) فوقها : الفصل .

(٢) ش : أى مثل فرس زيد . والعلة فى ذلك أن من الأنواع المختلفة فصولا (ص : فصول) متقابلة ، فلا يمكن أن يجتمعا . فأما كون البغل فليس هو عن اجتماع النوعين على ما ذهب إليه ، بل إنمـا هو اجتماع فرس ما مع حمارة ما على تكوين البغل < أى > هو أن يجتمعا فيصيرا [ن] بغلا (ص : بغل) .

(٣) لا يوجد فى العربى ، وهو هكذا فى اليونانى : περὶ τῆς κοινωνίας τῆς διαφορᾶς καὶ τοῦ ἰδίου .

(٤) ش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والخاصة : اشتراكين واختلافين .

< فى الاختلاف بين الخاصة والفصل[١] >

ويخص[٢] الفصلَ أنه يقال على أنواعٍ كثيرة فى أكثر الأمر، بمنزلة الناطق: فإنه يقال على الملك وعلى الإنسان؛ والخاصة إنما تقال على نوعٍ واحد، وهو النوع الذى هى له خاصة. والفصل يتبع أبدا تلك الأشياء التى هو لها فصل، إلا أنه لا ينعكس[٣]، فأما الخواص فإنها[٤] تكافئ فى الحمل الأشياء التى هى لها خواصُّ، من قِبل أنها تنعكس عليها.

< فى المشترك بين الفصل والعرض[٥] >

ويعم[٦] الفصل والأعراض غير المفارقة أنهما يوجدان فيه دائما وبجميعه. وذلك أن "ذا الرجلين" يوجد دائما للغربان، وعلى ذلك المثال يوجد لها السواد.

---

(١) لا يوجد فى العربى، وهو هكذا فى اليونانى: περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ ἰδίου καὶ τῆς διαφορᾶς .

(٢) فى الهامش: الخلاف.

(٣) فوقها: أى لا ينعكس فتتبعه تلك الأشياء.

(٤) ش: أى إذا كانت هى موجودة، كان ما هى له خاصة موجودا؛ وإن كان موجودا كانت هى موجودة.

(٥) لا يوجد فى العربى، وهو فى اليونانى هكذا: περὶ τῆς κοινωνίας τῆς διαφορᾶς καὶ τοῦ συμβεβηκότος .

(٦) بالهامش: الاشتراك والاختلاف بين الفصل والعرض: اشتراك واحد وثلاثة اختلافات.

٢٠

< فى الصفات الخاصة بالفصل والعرض (١) >

ويختلفان فى أن الفصل يحوِى ولا يُحْوَى — وذلك أن الناطق يحوِى الإنسان؛ فأما الأعراض فإنها من وجهٍ تحوى (٢) من قِبل أنها فى كثيرين ، ومن وجهٍ تحوِى ، أعنى من قبل أن الموضوعات ليست قابلة لعرضٍ واحدٍ ، بل لأعراضٍ كثيرة . والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان . والفصول المتضادة فغير مختلطة ، والأعراض المتضادة قد تختلط .

فهذه هى الأشياء التى تعم الفصلَ [١٥٦ ا] وسائرَ الباقية وتخصها . فأما النوع (٣) فقد وصفنا بماذا يخالف الفصلَ والجنس ، حيث وصفنا بماذا يخالف الجنسُ الباقيةَ ، وبماذا يخالفها الفصلُ .

---

(١) ناقص فى العربى ، وهو فى اليونانى : περὶ τῶν ἰδίων διαφορᾶς καὶ συμβεβηκότος .

(٢) بضم أوّله فى المخطوط . وفى اليونانى : περὶ έχει τῷ ἐν πλείοσιν εἶναι أى : تحوى (بفتح أوّله وكسر الواو) من قبل أنها فى كثيرين .

(٣) ش : إنه يخبرنا و يفيدنا بهذا القول ما بقى أن يعرفناه من الاشتراكات والاختلافات .

< فى المشترك بين النوع والخاصة(١) >

ويعم(٢) النوع والخاصة أن أحدهما يكافئ(٣) الآخر فى الحمل : وذلك أن "الإنسان" إذا كان موجودا "فالضاحك" موجود، و"الضاحك" إذا كان موجودا فـ «الإنسان» موجود. و"الضاحك» فقد وصفنا غير مرة أنه ينبغى أن يستعمل على أنه بالقوة . < ويعمهما أيضا أنهما لموضوعهما بالسوية(٤) > . والأنواع فتوجد دائما للأشياء التى تشترك فيها، وكذلك توجد الخواص للأشياء التى هى لها خواص .

< فى الاختلاف بين النوع والخاصة(٥) >

ويخالف(٦) النوعُ الخاصةَ فى أن النوع يمكن(٧) أن يكون جنسا لآخرين، والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين . والنوع يتقدم وجودُه وجودَ الخاصة، والخاصة يتبع وجودُها وجودَ النوع : وذلك أنه ينبغى أن يوجد

---

(١) ناقص فى العربى، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ εἴδους καὶ τοῦ ἰδίου .

(٢) فى الهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين النوع والخاصة : اشتراكين وأربع اختلافات .

(٣) ش : أى أنه إذا كان أحدهما موضوعا والآخر محمولا، يصير الذى كان محمولا موضوعا، والذى كان موضوعا محمولا .

(٤) يوجد هذا الموضع فى بعض المخطوطات، ولا يوجد فى بعضها الآخر، كما لا يوجد فى هذه الترجمة العربية، وهو هكذا فى اليونانى : κοινὸν δὲ καὶ τὸ ἐπ᾽ ἴσης εἶναι .

(٥) ناقص فى العربى، وفى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ εἴδους καὶ τοῦ ἰδίου .

(٦) فى الهامش : الخلاف .

(٧) ش : إنما قال : «يمكن» لأنه ليس فى كل نوع يستمر هذا .

الإنسان، ثم يكون ضاحكا . وأيضا فإن النوع يوجد للموضوع دائما بالفعل، والخاصة إنما توجد فى الأوقات و بالقوة : فإن سقراط أبدًا إنسان و بالفعل، وليس يضحك أبدا بالفعل و إن كان ضاحكا أبدًا بالقوة . وأيضا فإن الأشياء التى حدودها مختلفة فهى مختلفة . وحد النوع هو المرتّب
٢١ تحت الجنس والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما الشىء وما أشبه ذلك؛ وحد الخاصة أنها التى توجد[1] للشىء وحده، ولجميعه، ودائما .

< فى المشترك بين النوع والعرض[2] >

و يعم[3] النوع والعرض أنهما يحملان على كثيرين . وما يعمهما فيسيرٌ جدًا، وذلك لكثرة التباعد بين العرض والشىء الذى يعرض له .

< فى الاختلاف بين النوع والعرض[4] >

ويخص[5] كلّ واحدٍ منهما أن النوع يحمل على ما هو له نوع من طريق ما هو، [١٥٦ ب] ويخص العرَض أنه يحمل من طريق أى[6] شىء،

---

(١) فوقها : أى تعرض .

(٢) ناقص فى العربى، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ εἴδους καὶ τοῦ συμβεβηκότος .

(٣) فى الهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين النوع والعرض : اشتراك واحد وأربعة اختلافات .

(٤) ناقص فى العربى، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορας τῶν αὐτῶν .

(٥) فى الهامش عند هذا الموضع : الخلاف .

(٦) فوقها : مثل غير المفارق .

أو كيف هو[١] ؛ وأن كل واحدٍ من من الجواهر إنما له نوع واحد ، وله أعراض كثيرة مفارقة وغير مفارقة؛ وأن الأنواع تقع فى الوهم قبل الأعراض وإن كانت غير مفارقة — ، وذلك أ[illegible]د ينبغى أن يوجد الموضوع حتى يعرض له شىءٌ من الأشياء، — فأما الأعراض لحدوثها بعد الأنواع، وطبيعتها دخيلة . والاشتراك فى النوع بالسوية ، والاشتراك فى العرض ليس بالسوية، وإن كان غير مفارق : وذلك أنه قد يكون لون زنجىٍ أكثر وأقل من لون زنجىٍ فى السواد .

وقد بقى[٢] علينا أن نصف أمر الخاصة والعرض : وذلك أنا قد وصفنا بماذا تخالف الخاصةُ النوعَ والفصلَ والجنسَ .

< فى المشترك بين الخاصة والعرض غير المفارق[٣] >

فالشىء الذى يعم الخاصة والعرض غير المفارق أن من دونهما ليس يمكن أن توجد تلك الأشياء التى يوجدان فيها : وذلك أنه كما أن الإنسان لا يوجد من دون الضاحك ، كذلك لا يمكن أن يوجد الزنجى من دون السواد . ٢٢
وكما أن الخاصة توجد للشىء كله ودائما ، كذلك العَرَض غير المفارق .

(١) فوقها : مثل المفارق .

(٢) بالهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين الخاصة والعرض : اشتراكين وثلاثة اختلافات .

(٣) ناقص فى العربى ، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ ἰδίου καὶ τοῦ ἀχωρίστου συμβεβηκότος .

< فى الاختلاف بين الخاصة والعرض غير المفارق[(١)] >

ويختلفان[(٢)] فى أن الخاصة توجد للنوع وحده فقط كالضاحك للإنسان، والعرض غير المفارق، كأنك قلت : السواد، فليس يوجد للزنجى وحده، بل قد يوجد أيضا للغراب والفحمة والأبنوس ولأشياء غير متنفسة . وذلك أن الخاصة قد تكافئ فى الحمل ما هى له خاصة ، وأما العرض غير المفارق فليس يكافئ فى الحمل الشيءَ الذى يوجد له . ولما كانت الخاصة لنوع واحد وجميعه ، صارت تنعكس وتحمل بالسوية[(٣)] . والاشتراك فى الخواص بالسوية، فأما الاشتراك فى الأعراض فقد يكون بالأكثر و لأقل .

وقد توجد لها أشياء أُخَر تعمها وتخصها غير التى وصفنا[(٤)] . ولكن هذه كافية فى التمييز بينها والوقوف على اشتراكها .

][تمّ مدخل فرفوريوس المرسوم بإيصاغوجى

نقل أبى عثمان الدمشقى][

][قوبل به نسخة مقروءة على يحيى بن عدىّ ، فكان موافقًا][

(١) ناقص فى العربى ، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαΦοκας τῶν αὐτῶν .

(٢) بالهامش عند هذا الموضع : الخلاف . (٣) فوقها : افهم من خارج ، والعرض ليس كذلك . (٤) ش : أى التى قد أوردها فى هذا الكتاب .